تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الملكي

تأليف

السيد عبد الرزاق الحسني



دار الشؤون الثقافية

تاريخ
الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغـة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق
السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفيـة
رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات
والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي
مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقـلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الأول

١١ صفـر ١٣٣٩ـ ٢٩ ذي القعـدة ١٣٤٣

٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ـ ٢١ حزيران ١٩٢٥



آثار المؤلف المطبوعة

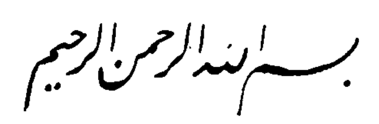
	فلس	دينار
اولا ـ في التاريخ السياسي		
١ ـ تاريخ الوزارات العراقية تم في عشر مجلدات « الطبعة الخامسة » وثمنها		٢٠
٢ ـ تاريخ العراق السياسي الحديث في ثلاثة مجلدات (الطبعة الثالثة)	٥٠٠	٤
٣ ـ العراق في دوري الاحتلال والانتداب تم في مجلدين وثمنهما		٢
٤ ـ الاسرار الخفية في حوادث السنة ١٩٤١ التحررية ـ الطبعة الرابعة		٢
٥ ـ الثورة العراقية الكبرى ـ الطبعة الثالثة ـ		١
٦ ـ العراق في ظل المعاهدات ـ الطبعة الثالثة ـ	٥٠٠	١
٧ ـ اسرار الانقلاب « صادرته الحكومة العراقية » وثمن النسخة الميسورة		٢
٨ ـ الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي الزائل	٧٥٠	
ثانياً ـ في العقائد والاديان		
٩ ـ الصابئون في حاضرهم وماضيهم ـ الطبعة الخامسة ـ	٧٥٠	
١٠ ـ اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ـ الطبعة السادسة ـ	٦٠٠	
١١ ـ البابيون والبهائيون في حاضرهم وماضيهم ـ الطبعة الثالثة ـ	٥٠٠	
١٢ ـ تعريف الشيعة	١٥٠	
١٣ ـ الخوارج في الاسلام	٢٥٠	
١٤ ـ الصابئة قديما وحديثا	١٥٠	
١٥ ـ عبدة الشيطان في العراق	١٥٠	
١٦ ـ البابيون في التاريخ	١٥٠	
ثالثا ـ في التاريخ وغيره		
١٧ ـ العراق قديما وحديثا ـ الطبعة الخامسة ـ		١
١٨ ـ تاريخ الصحافة العراقية ـ الطبعة الثالثة ـ	٥٠٠	
١٩ ـ تاريخ البلدان العراقية ـ الطبعة الثانية ـ	٢٥٠	
٢٠ ـ الاغاني الشعبية	٢٥٠	
٢١ ـ المعلومات المدنية لطلاب المدارس العراقية	١٥٠	
٢٢ ـ رحلة في العراق او خاطرات الحسني	٢٥٠	
٢٣ ـ تحت ظل المشانق : رواية في ثلاثة اجزاء	٢٥٠	
٢٤ ـ تاريخ الثورة العراقية ـ الطبعة الثانية ـ	٥٠٠	
٢٥ ـ ثورة النجف بعد مقتل الكابتن مارشال	٢٥٠	
٢٦ ـ المراقد المقدسة في العراق ـ مخطوط في ثلاثة اجزاء ـ		



صورة المؤلف



مقدمة الطبعة الرابعة



الحمد لله حمداً كثيراً والصلاة والسلام على خير خلقه بكرة وأصيلا

وبعــد

لم اكن لاتصوّر قط – يوم شرعت في تاليف كتابي هذا قبل خمسين عاماً – ان هذا الكتاب سيطبع اكثر من مرة . وانه سيكون في مقدمة المظان لمن يريد ان يكتب في « تاريخ العراق السياسي الحديث » مهما سمت منزلة الكاتب او تساوت ، ولكن الكتاب اخذ طريقه الى الطبع طبعة رابعة موسعة ومزيّدة فعلا . وانا اكثر دهشة من غيري لهذه المفاجاة .

فقد لاحظت ان جلّ من كتب عن العراق الحديث ، سواء اكان من ساسة العرب المخضرمين . او من اصحاب المذكرات العراقية المعروفة ، او الأجانب الذين كتبوا الشيء الكثير عن العراق الحبيب في مختلف اللغات ، قد استعان بكتابي هذا ؛ وببقية كتبي المعروفة ، ان لم يكن قد اتخذ من هـذه الكتب مصادر رئيسة للبحوث والكتابات التي نوّهت بها ، لا لان هذه الكتب قد بلغت درجة الاتقان والكمال ؛ ولكن لانه لم يسبق لغيري من العراقيين خاصة أن عالج مثل هـذه الموضوعات الخطيرة ، فحق عليها المثل العراقي المشهور « من قلة الخيل شدّوا على الكلاب سروج » .

★ ★ ★

تلقيت كتابا من رئاسة جامعة بغداد برقم ٢٣٩ وتاريخ ١٣ ايلول ١٩٧٢ هـذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بغداد عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

الرقم ٢٣٩ التاريخ ١٣ ـ ٩ ـ ١٩٧٢ سري

الاستاذ عبد الرزاق الحسني المحترم بغداد ـ الكرادة الشرقية

بعد التحية

نظرا للمكانة التي تحتلونها بجدارة . وللاختصاص الذي عرفتم به . فان جامعة بغداد قد أقرت تسميتكم للتفضل بقراءة رسالة الماجستير التي اعدها الطالب محمد مظفر هاشم الادهمي . كجزء من متطلبات درجة ماجستير آداب في التاريخ الحديث. وموضوعها « المجلس التأسيسي العراقي ـ دراسة تاريخية سياسية » ورفع تقرير عنها يتضمن ملاحظاتكم وانتقاداتكم ومدى تقديركم لسويتها . ونرجو ان تراعوا فيها السويّة العالية لدراسة الماجستير ، تلك السوية التي تحرص جامعة بغداد على التمسك بها . آملين ان نتسلم منكم اشعاراً بوصول الرسالة ، وان نتسلم التقرير آنف الذكر بنسختين في مدة اقصاها شهر واحد . وستقوم الجامعة بصرف مكافأة نقدية متواضعة كتقدير رمزي لجهودكم العلمية ، ولتغطية بعض المصاريف التي تتكبدونها .

الدكتور عبد اللطيف خضر الجبوري

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي بالوكالة (١)

ولدى شروعي في قراءة هذا البحث المهم لابداء الراي المطلوب فيه . لاحظت ان كاتب البحث قد رجع الى مصادر عظيمة لم اكن قد اطلعت عليها من قبل . على الرغم من أني تبوأت وظيفة مدير بديوان مجلس الوزراء بين العامين ١٩٤٩ و ١٩٦٤ ، تلك هي ملفات البلاط الملكي . واضابير ديواني المندوب السامي البريطاني ، ومجلس

---

(١) لقد أعقبت هذه الرسالة رسائل أخرى حول أطروحات شتى ومختلفة .

الوزراء ، وبعض الوزارات والدوائر الكبيرة ، وغيرها من المستندات الجليلة والوثائق الخطيرة التي يضمها اليوم « المركز الوطني لحفظ الوثائق » في بغداد . فساقني حب الاطلاع الى مراجعة هذه المؤسسة الحكومية الجديدة ، والاطلاع على هذه الاسانيد التأريخية الهامة ، تمهيدا لاعادة طبع « تاريخ الوزارات العراقية » طبعة جديدة موسعة ومصححة . وقد كان المركز عند حسن الظن ، اذ سمح لي القيام بهذه المهمة التأريخية الدقيقة والخطرة . فقضيت اكثر من ثمانية اشهر في مراجعة وثائق المركز وتفاليتها . كبيرها وصغيرها ، واستنساخ بعضها ، وتصوير البعض الآخر .

وكنت قد سافرت الى لندن في عام ١٩٧١ ، وراجعت المؤسستين البريطانيتين المعروفتين The India Office و National Records واستفدت كثيرا من مراجعة الوثائق المتعلقة بتكوّن الدولة العراقية ، وكيفية رسوخ ما رسخ من مؤسساتها الدستورية، والعدلية، والعسكرية، والثقافية، والادارية. فضممت ذلك الى ماجمعته بعدئذ من «المركز الوطني لحفظ الوثائق» وما حصلت عليه بطرق اخرى ؛ بحيث جاء « تاريخ الوزارات العراقية » في طبعته الرابعة جامعا مانعا على ما اعتقد (١) والله اسأل أن يوفقني الى خدمة وطني العزيز انه اكرم مسؤول واعظم مجيب .

لبنان ـ ضهور الشوير ١٠ جمادى الثانية ١٣٩٤ ـ اول تموز ١٩٧٤

السيد عبدالرزاق الحسني

---

(١) وهاانذا اليوم اقدم كتابي « تاريخ الوزارات العراقية » بأجزائه العشرة الكبيرة في طبعة خامسة موسعة ومزيدة ، وفيها نقول واضافات خلت منها الطبعات الاربع الاولى . وما زال لساني يردد ما قاله عماد الدين الاصفهاني المتوفى سنة ٥٩٧ هـ (١٢٠٠ م) :

« اني رأيت الا يكتب انسان كتابا في يومه الا قال في غده : لو غير هذا لكان احسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان اجمل ، ولو ترك هذا لكان افضل. وهذا من اعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص في جملة البشر » أ.هـ.

« وفوق كل ذي علم عليم » صدق الله مولانا العظيم : سورة يوسف : ٧٦ .

فاتحة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

– (رَبّنا لا تُؤاخذْنا إنْ نَسينا أو أخْطأنا) –
رَبّنا لا تُزِغْ قلوبَنا بعدَ إذْ هَدَيْتنا وَهَبْ لنا مِنْ لدُنْكَ رحمةً إنّكَ أنْتَ الوهّاب

وبعـد

اختمرت فكرة وضع « تاريخ الوزارات العراقية » في ذهني منذ اواخر عام ١٩٢٦ م ، يوم حجب « مجلس النواب العراقي » ثقتـه عن « الوزارة السعدونيـة الثانية » بانتخابه مرشح المعارضة . السيد رشيد عالـي الكيلاني لرئـاسة المجلس المذكور ، في اجتماعه الاعتيادي الثاني من دورته الانتخابية الاولى . بدلا من السيـد حكمة سليمان ، الذي رشحته الوزارة المذكورة لهـذا المنصب فاخفقت ، واضطرت الى الاستقالة في يوم اول تشرين الثاني ١٩٢٦ ، حيث قامت مقامها وزارة ائتلافيـة برئاسـة السيد جعفر العسكري اشغل السيد رشيد عالي المشار اليه منصب وزارة الداخلية فيها .

وقد شرعت منذ العام التالي – عام ١٩٢٧ م – في جمع اصول هـذا الكتـاب ومواده ، مستعينا بضبوط « البرلمان العراقي » تارة ، وبالصحف اليومية وما ينشر فيها من بلاغات ومستندات واخبار تارة اخرى ، حتى اذا كانت سنة ١٩٣٠م، وجدت لدى الاخ صبيـح ممتاز الدفتري مجموعة قيّمـة من « مقررات مجلس الوزراء » العراقي ، مطبوعة على هيأة كراسات صغيرة ، لكل ثلاثة اشهر كراسة مستقلـة . فكانت هذه المقررات من اللقى الجليلة التي اعانتني على وضع بحث مطول عن كيفية « تكوين الوزارات العراقيـة » واهم الاعمال التي قامت كل وزارة بها ، والمقررات التي اتخذتها ، والمعاهدات التي عقدتها ، والمشاريع التي انجزتها ، نشرته في اجزاء متتابعة من المجلد التاسع عشر من « مجلة العرفان الصيداوية » لعام ١٩٣٠ م .

وكنت طوال هذه المدة اتصل بأصحاب الفخامـة والمعالي والسعادة : رؤساء الوزراء ، والوزراء ، ورجال السيف والقلم ، لجمع المعلومات المنوّعة عن كل مـا له علاقة بموضوع الكتاب ، فكان بعضهم يشجعني على المضي في هذا السبيل ، فيمدني بكل ما لديه من وثائق ومستندات ، والبعض الآخر يرى في عملي ملهاة ومشغلـة لا يستحقان التشجيع والتشهير بالاعمال الحكومية . فلما كانت سنة ١٩٣٣ م وصدر الجزء الاول من « تاريخ الوزارات العراقية » اخذ الذوات المشار اليهم يضعون تحت تصرفي كل ما لديهم من اصول ثمينة ، ومعلومات مفيدة ، يسرت صدور الجزء الثاني

من هذا الكتاب في سنة ١٩٣٥ م ، وكان في مقدمة هؤلاء اصحاب الفخامة والمعالي : جعفر العسكري ، وياسين الهاشمي ، وتوفيق السويدي ، وشقيقه الاكبر ناجي السويدي ، ورشيد عالي الكيلاني ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، ويوسف غنيمة ، وغيرهم من رجال الفضل والادب ، ثم تتابعت اجزاء الكتاب حتى بلغت الاربعة في عام ١٩٤٠م ، وحالت ظروف الحرب العالمية الثانية وارتفاع كلفة الطبع والورق ، الى عشرة امثالها عما كانت عليه من قبل ، دون السير بالكتاب .

وفي منتصف عام ١٩٤١م جرى اعتقالي ، في جملة من اعتقل بعد الحركة التحررية التي قامت في العراق خلال الشهرين نيسان وايار من هذه السنة،وحبست عني المراجع الضرورية للبحث والتأليف ، واحرق كل ما كان عندي من مجلدات هذا الكتاب ، وقد دام هذا الاعتقال اربع سنوات كاملات ، وضعت خلالها كتاباً آخر (١) فلما فرج الله عن العالم كربته ، وعادت مياه السلام الى مجاريها الطبيعية ، وانتشر الوعي في البلاد انتشارا واسعا ، شعرت برغبة ملحة لدى القراء الكرام في اقتناء « تاريخ الوزارات » فاعدت النظر فيما صدر من مجلداته ، ودققت في اصوله ومواده من جديد ، واستعنت بما استجد لدي من معلومات واتصالات (٢) ووثائق ومستندات ، حتى اذا انتهيت من هذا كله ، وجدت ان « تاريخ الوزارات العراقية » لم يبق منه غير الاسم ، فان مواده تبدلت تبدلا جوهريا ، وقوبلت وثائقه مع أصولها مقابلة دقيقة امعانا في التأكد من سلامة النقل ، واكتشفت آفاق جديدة لم يكن من الميسور اكتشافها من قبل ، وهكذا خرج « تاريخ الوزارات العراقية » في طبعته الثانية بحلة قشيبة ، واصول جديدة ، ونقول دقيقة ، ومعلومات طريفة ، واجزاء متسلسلة بلغت العشرة فكان هذا الكتاب مرجعا كاملا ، وسفراً مفيدا جامعا لكل من يود أن يكتب عن تاريخ العراق السياسي في المستقبل القريب او البعيد (٣) .

ان تاليف الكتب ، وجمع المستندات ، ومراجعة الاصول ، والاتصال باصحاب العلاقة ، وتكوين فكرة صحيحة عن الظروف والمناسبات ، كل ذلك ليس من الامور السهلة ، كما يتوهم البعض ، ولكن العمل المتواصل الذي تمرّسنا عليه في حياتنا الشاقة ، يسر لنا اجتياز هذه المرحلة الطويلة من مراحل حب المساهمة في خدمة هذا الوطن بسلام وامان ، فالله نسأل أن يسدد خطانا ويوفقنا لاتمام ما بدأنا به انه أكرم مسؤول .

بغداد ـ الكرادة الشرقية : غرة المحرم سنة ١٣٧٢ السيد عبد الرزاق الحسني

---

(١) هو كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » الذي تم طبعه في ثلاثة مجلدات ، ونال جائزة «المجمع العلمي العراقي» المعدة لافضل كتاب طبع في عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ م ، وقد طبع ثلاث طبعات.

(٢) كان للسيدين ناجي شوكت وحكمة سليمان الفضل في تهذيب مواد الكتاب في طبعته الثانية .

(٣) وهذه طبعة الكتاب الخامسة وقد شرعت في طبعها عام ١٣٩٨ هـ (١٩٧٨ م) .

الوزارة الاولى

١١ صفر ١٣٣٩ — ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩
٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ — ٢٢ آب ١٩٢١

الوزارة النقيبية الاولى



السيد عبد الرحمن النقيب
نقيب أشراف بغداد

ولد في بغداد يوم اول رجب من عام ١٢٦١ هـ ، ١٨٤٥ م وتوفي فيها يوم ثالث عيد الاضحى من عام ١٣٤٥ هـ ، ١٩٢٧ م .

الف ثلاث وزارات :

الاولى : تألفت في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ واستقالت في ٢٢ آب ١٩٢١ .
الثانية : تألفت في ١٠ ايلول ١٩٢١ واستقالت في ١٩ آب ١٩٢٢ .
الثالثة : تألفت في ٢٨ ايلول ١٩٢٢ واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

توطئـة

قابـل الشعب العراقي وصول السر برسي كوكس ، كـأول ممثـل سياسي بريطاني في العراق ، الى بغداد ، في يوم الاثنين الموافق ٢٧ المحرم سنة ١٣٣٩ هـ (١١ تشرين الاول ١٩٢٠ م) بشيء من الارتياح (١) وكان قادة الراي في البلاد يعلقون على

---

(١) كان السر برسي كوكس يتولى منصب الحاكم السياسي العام في العراق في بداية الاحتلال البريطاني ولكنه نقل الى طهران في نيسان من عام ١٩١٨ ليكون وزيرا مفوضا لحكومتـه فيها فقام مقامه بالوكالـة آرنولد ولسن . وكان ولسن يومئذ ضابطا في الرابعة والثلاثين من عمره فلما قامت ثورة العشرين في عهده كان لا بد من ارجاع السر برسي كوكس الى العراق .

سياسته يومئذ امل انباء الثورة التي كبدت الشعب ضحايا كثيرة : في الاموال وفي الانفس . وركون البلاد الى الهدوء والسكينة : بعد ذلك الهيجان العظيم : وكان الممثل المشار اليه قد عين « مندوبا ساميا » لحكومته البريطانية في العراق في الخامس من شهر تشرين الاول ١٩٢٠م . فاعدت لاستقباله العدة اللازمة : واشترك في الاحتفال بقدومه كثير من رجالات العاصمة . وبعض رؤساء القبائل غير الثائرة: والقى



السر برسي كوكس

الاستاذ جميل صدقي الزهاوي . الشاعر الفيلسوف المعروف : كلمة ترحيب بمقدمه: صدّرها بهذين البيتين :

عد العراق واصلح منه ما فسدا ... وابثث به العدل وامنح اهله الرغدا
الشعب فيه عليك اليوم معتمد ... فيما يكون كما قد كان معتمدا (١)

(١) ديوان الزهاوي ص ٢٢٠ .

ثم حمل الزهاوي على الثورة ، وعلى القائمين بها حملة شعواء ، وذمها ذمـا انكره عليه الوطنيون مع أنه القائل في رثاء ابطالها :

ماذا بكثبان الرميثة من غطارفـة جحاجح

ولمن أقيمت في البيوت على كرامتهـا المناوح (١)

« والشعراء يتبعهم الغاوون ، ألم تر انهم في كل واد يهيمون ، وانهم يقولون ما لا يفعلون » (٢)

وقد رد السر برسي كوكس على الشاعر العراقي الكبير بالكلمة التالية :
يا جميل افندي ويا ايها المندوبون !

أن دولة بريطانية ارسلتني للمساعدة والاتفاق مـع اشراف ورؤساء العراق لنحصل على الغاية المطلوبة للطرفين ، وتأليف الحكومة العربية ، حكومة مستقلـة بنظارة دولة انكلترا ، ولقد جئت لهذا المقصد ، لكن ما زال الاغتشاش مستمرا، طبعا لا يمكن العمل ، وانا حاضر عندما تحصل الفرصة ، وهذا شيء بيدكم (٣) .

وبعد انفضاض حفلة الاستقبال ، انصرف « المندوب السامي » الـى دراسة التقارير المنوعة عـن الحالة العامـة في العراق ، كما اجتمـع بلفيف من الوجـوه والاشراف ، ورؤساء القبائل الموالية ، ليقرر الخطة الواجبة الاتباع .

ما عمله السير برسي كوكس

كان بركان الثورة ــ على الرغم من الهزال الذي اصاب عمودها الفقري ــ لا يزال محتدما في بعض مناطق القتال ، وكانت القبائل تنازل القوات البريطانية بين الفينة والفينة ، وتوقع فيها الخسـائر الفادحة ، في الاموال وفي الانفس ، فأذاع السـير برسي كوكس البلاغ التالي في يوم ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ م

منشور الى جميع طوائف العراق وعشائرها

ان فخامة نائب الملك ، السير برسي كوكس ، يعلن لجميع افراد العشـائر ، وطوائف العراق ، بأن حكومة بريطانية العظمى انتدبته ليعود الى العراق لتنفيـذ مقاصد الحكومة الثابتة ، بمساعدة رؤساء الامة ، ولتشكيل حكومة وطنية في العراق بنظارة حكومة بريطانية ، ولقد يصعب جداً على فخامته تنفيذ منويات الحكومـة البريطانية ، ما دامت بعض اقسام العشائر والطوائف في العراق تعادي الحكومة .

---

(١) ديوان الزهاوي ص ١٧٦ .

(٢) سورة الشعراء : الآيات ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ .

(٣) جريدة العراق العدد (١١٤) التاريخ ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٢٠ .

ويظن أن الاحوال الحاضرة نتجت عن الشكوك الواهية التي تخامر افكار بعض طبقات الامة في نوايا الحكومة البريطانية ، ويعتقد فخامته بتوصله لازالة كل شك أو ريبة خامرت افكار الذين قابلوه حتى الان ، ولا يعلم فخامته غرض العشائر الذين يشغلون انفسهم بالحرب ، فاذا كان هناك سوء مفهومية يمكن ازالتها ، فيسر فخامته أن يبلغ العشائر ذلك اليه بواسطة أقرب حاكم سياسي اليهم ا ه (١) .



المس بيـل

ـ وقد كانت العضد الايمن للسر برسي كوكس ـ

تدابـير اخـرى

كان هذا البلاغ موجهاً الى القبائل الثائرة ، بالطبع ، وكان على « المندوب السامي » أن يفكر في الوضع الداخل ايضا ، فاتضح له ان لا بد من اشغال الرأي العام ، أو لفت القسم المنور منه الى الاشتغال بقضية « تأسيس الحكومة العربية » فيقضي بذلك على مقاومة الاحتلال البريطاني من جهة ، ويجر المتعلمين واشباه المتعلمين من صفوف الشعب ، لاغرائهم بالوظائف الكتابية ونحوها من جهة اخرى

---

(١) جريدة العراق العدد (١٢٤) التاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٠ .

وبعد أن جمع مجلسه الاستشاري (١) في الحادي والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٠ وعرض عليه فكرة تكوين « حكومة موقتة » تكون كالجسر بينه وبين الشعب العراقي ، وتأخذ على عاتقها تمهيد الطريق لاقامة الحكم المقرر، فاتح السيد عبدالرحمن الكيلاني ، نقيب اشراف بغداد ، برئاسة هذه الحكومة ، فقبلها بعد تردد(٢). وشرع في مفاوضة الاشخاص الذين يودون الاشتراك في هذه المهمة ، وينالون رضى المندوب السامي ؛ وكان معظمهم من ذوي البيوتات المعروفة ، وممن لا يتسرب الشك الى سلوكهم السياسي ، أو الذين وقفوا من الثورة موقف المعارض وهكذا تكونت الحكومة الموقتة في ١٢ صفر ١٣٣٩ و٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ ، ووجه المندوب السامي السير برسي كوكس الى السيد عبد الرحمن الكيلاني ، نقيب اشراف بغداد ، كتاب الاسناد الآتي :

دائرة المندوب السامي : بغداد التاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠

صاحب السمو نقيب بغداد

يا صاحب السمو ! عملا برغبة حكومة صاحب الجلالة في اقامة حكومة وطنية في العراق ، ولضمان مشاركة أهل البلاد في هذه الآونة في تسيير الادارة ؛ وبمقتضى صلاحياتي — كمندوب سام — وجدت من الضروري والمناسب اقامة مجلس للدولة لتدوير شؤون الادارة تحت اشرافي وذلك الى أن يتم جمع مجلس تأسيسي يقرر الشكل النهائي للحكومة في المستقبل ..

وبالنظر لما تملكونه سموكم من تأثير عظيم واحترام بين جميع الطبقات والهيئات الاجتماعية ، يؤهلكم بصورة واضحة لمنصب الرئيس لمجلس كهذا ؛ فاني اتقدم لسموكم بالرجاء لقبول ذلك المنصب . ولي وطيد الامل انكم وان اثقل ذلك عليكم شيئا لتعتبرون هذا العمل خدمة عامة لبلادكم وبذلك ستتميزون لدى العموم بانكم قد خطوتم الخطوة الاولى نحو اقامة حكومة وطنية للعراق .

وقد تسلمت بارتياح عظيم اشعاركم بقبول المنصب نفسه ، فاتشرف باحاطتكم علما ان قائمة بأسماء المقترحين لاشغال مقاعد مجلس الدولة ، وان نهج الاعمال التي ستخصص اليهم قد نالا موافقتي التامة . وعليه أرجو سموكم ان تتخذوا الخطوات اللازمة لتنفيذ مقترحاتكم باسرع ما يمكن

المندوب السامي
بي . ز . كوكس

---

(١) كان المجلس الاستشاري للمندوب السامي مكونا من السر بوتام كارتر ، ناظر العدلية ، والكولونيل هاول ، ناظر المالية ، والميجر بولارد ، ناظر الاشغال ، والمستر فلبي ، ناظر الداخلية ، والكولونيل سليتر ، مساعد المالية ، والمس بيل ، السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية ، وقد لعبت دورا هاما في القضية العراقية كما سيتضح ذلك في الصفحات الآتية .

(٢) كان السيد عبد الرحمن النقيب قد اسمع المس بيل في شباط ١٩١٩ عزمه على عدم الاشتراك في السياسة مؤكدا قوله :

« وسوف لا ابدل ما قلته حتى ولو كان ذلك يؤدي الى انقاذ العراق من الدمار العام » .

ولكن كوكسا استطاع ان يثني النقيب عن موقفه المتصلب ويحمله على قبول رئاسة الحكومة الجديدة.

هيئـة الوزارة

لم تكن مشكلة ايجاد الوزراء المناسبين للوزارة المقرر اقامتها اقل صعوبة من اختيار رئيس الوزراء لمثل هذه الوزارة ، وكان ساسون حسقيل الرجل المالي اليهودي المعروف ، الرجل المناسب لاشغال منصب وزارة المالية في الوزارة المرتقبة فبذلت بعض المساعي الخاصة لاقناعه . اما بقية اعضاء الهيأة الوزارية التي اختار اعضاءها المندوب السامي واطلع السيد النقيب على اسمائها فكانت كما يأتي :

١ ــ السيد عبد الرحمن الكيلاني ، نقيب اشراف بغداد ، رئيسا لمجلس الوزراء
٢ ــ السيد طالب النقيب: وزيرا للداخلية
٣ ــ ساسون حسقيل : وزيرا للمالية
٤ ــ حسن الباجه جي : وزيرا العدلية
٥ ــ مصطفى الالوسي: وزيرا للاوقاف
٦ ــ جعفر العسكري: وزير الدفاع الوطني
٧ ــ عبداللطيف المنديل: وزيرا للتجارة
٨ ــ عزت باشا الكركوكي : وزيرا للمعارف والصحة
٩ ــ محمد علي فاضل : وزيرا للنافعة

وقد اعتذر « حسن راجي الباجه جي » عن الاضطلاع بأية مسؤولية ، في هذا العهد فجرى تعديل طفيف في توزيع المناصب الوزارية ، بأن تولى السيد مصطفى الالوسي منصب وزارة العدلية، وتولى السيد محمد علي فاضل منصب وزارة الاوقاف وتقول مس بيل في ص ١٨٦ من رسائلها أن طالبا النقيب قابلها « محتجا على انه مما يحط من كرامته واعتباره أن يتقبل مركزا ثانويا حتى برئاسة النقيب » . فاستطاعت والمستر فلبي أن يقنعانه بان من واجبه قبول ذلك فاشترط ان ذلك لن يكون الا بعد الاعلان بانه الرجل الثاني بعد النقيب لا غيره .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١ م تسلم عزت باشا الكركوكي منصب وزارة النافعة ، بعد أن جعل عنوانها « وزارة الاشغال والمواصلات » وفي ٢٢ شباط ١٩٢١ تقرر اسناد احد المناصب الوزارية الى احد أفراد الشيعة الامامية بعد اقتراح شديد تقدم به المندوب السامي فاختير السيد محمد مهدي آل بحر العلوم الكربلائي الملقب ابن مرزه كجك وزيرا للمعارف (١) وفي ٢٩ نيسان ١٩٢١ استقال

---

(١) هذا نص كتاب اسناد منصب وزارة المعارف الى السيد محمد مهدي بحر العلوم :

ديوان مجلس الوزراء

بغداد في ١٤ جمادى الاولى ١٣٣٩ — الرقم ١١٢ ــ ٤٣

الى حضرة الحسيب النسيب صاحب السعادة السيد محمد مهدي آل بحر العلوم وفقه الله

بعد التحية والسلام : لقد اعتمدنا على ما اتصفتم به من الدراية وقدرة السعي وراء المقاصد النافعة للوطن . ورأينا توجيه وزارة المعارف الى عهدة معاليكم اعتبارا من تاريخ هذا الكتاب ، فالامل ان تباشروا بأمورها على الوجه المنتظر من معاليكم بالهمة والاقدام لصالح البلاد وحكومتها ونفعكم الله تعالى .

وقد أجاب السيد « بحر العلوم » على كتاب التكليف هذا بالجواب الآتي :

نقيب اشراف بغداد : عبد الرحمن

حضور جناب الاكمل الافضل حضرة رئيس الوزراء نقيب الاشراف ، والعظيم من صفوة آل عبد مناف، دام ظله وعلاه

عبد اللطيف المنديل من منصب « وزارة التجارة » فبقيت هذه الوزارة شاغرة حتى تاريخ استقالة « الوزارة النقيبية الاولى » في يوم ٢٣ آب سنة ١٩٢١ .

ولما كان السير برسي كوكس حريصا على أن تكون واجهة هذه « التشكيلة » عراقية لا بريطانية فقد طلب الى النقيب ان تخرج الدعوات الى الذين اختيروا للمناصب الوزارية من قبل النقيب نفسه لا من قبل المندوب السامي .

وزراء بلا مناصب وزارية

واراد السر برسي كوكس أن يحذو في العراق . حذو الحكام البريطانيين في المستعمرات ، فعين بعض المنتمين الى البيوتات والاسر المعروفة ، وزراء بلا مناصب وزارية ، وكان معظم هؤلاء ممن تفرس المندوب السامي فيهم الفائدة المتوخاة لتنفيذ سياسته المرسومة ، وان كان بعضهم من الاميين الذين لا يحسنون القراءة . اما عددهم فكان اثني عشر وهم :

١ ــ حمدي باشا بابان	بغداد	٧ ــ محمد الصيهود	الكويت
٢ ــ عبد الجبار الخياط	«	٨ ــ عجيل السمرمد	الصويرة
٣ ــ عبد الغني كبة	«	٩ ــ احمد الصانع	البصرة
٤ ــ عبد المجيد الشاوي	«	١٠ ــ سالم الخيون	الحمار
٥ ــ عبد الرحمن الحيدري	«	١١ ــ هادي القزويني	الحلة
٦ ــ فخر الدين آل جميل	«	١٢ ــ داود اليوسفاني	الموصل

وقد اعتذر كل من حمدي باشا بابان «بغداد» والسيد هادي القزويني «الحلة» عن المشاركة والمساهمة مع هذه الهيأة الاستشارية لمجلس الوزراء ، فاختير الشيخ ضاري السعدون « الناصرية »بدلا عن الاول.واختير الحاج نجم البدراوي«العمارة» بدلا عن الثاني (١) ، وخصص المندوب السامي راتبا لرئيس الوزراء قدره سبعة

بعد السلام عليكم وعلى من يحظى شرفنا بخدمتكم ورحمة الله وبركاته

لقد تشرفت انامل اليوم باستلام امركم الصادر في المؤرخ ١٤ جمادى الاولى ١٣٣٩ مبتهجا به حيث انابني عن توجيه الطائفكم على مخلصكم . واني لافتخر بخدمة الوطن والملة التي اصبحت زعيمها ولو لم يكن بها من الشرف الا امتثال اوامركم لكفاني فخرا . وها اني مترقب اجراء امركم السامي سعيا على العين لا سعيا على القدم

٢٥ جمادى الاولى ١٣٣٩ بحر العلوم زاده : محمد مهدي

ويقول ولسون الحاكم الملكي العام في العراق في ص ٢٨٨ من كتابه Aclach of Loyalties ان السيد محمد مهدي هذا ، كان قد عين معاونا للحاكم السياسي في كربلا في الاول من شباط ١٩١٨ م وهذا سر اعتماده من قبل السر برسي كوكس .

(١) هذا هو نص الكتاب الذي وجهه السيد النقيب الى الحاج البدراوي ننشره بحروفه كنموذج للمراسلات الحكومية في حينه :

جناب ذي السعادة الوجيه المحترم الحاج نجم جلبي البدراوي

بعد اهداء التحية والاحترام هو انه قد صار التنسيب لنصبكم عضوا في مجلس الوزراء بناء على ما هو المأمول من همتكم واقدامكم في خدمة الوطن والسعي وراء ترقيته ، وقد حصلت الموافقة على ذلك من فخامة المندوب السامي . فبناء عليه يلزم توجهكم الى بغداد حتى تداوموا في المجلس المذكور بصفة الاعضائية ونحن منتظرون قدومكم والسلام عليكم ورحمة الله .

الرقم ٢١٠ التاريخ ٢٣ جمادى الاولى ١٣٣٩ .

نقيب اشراف بغداد ورئيس الوزراء
عبد الرحمن

آلاف ربية في الشهر ، كما خصص ثلاثة آلاف ربية لكل وزير من الوزراء العشرين، ولكل مستشار من المستشارين البريطانيين .

وكان ولسون وكيل الحاكم الملكي العام هو الذي اقترح – قبل نقله من العراق – أن يجري تعيين بعض العراقيين « باسم وزراء بدلا من وكلاء وزراء فيكون هؤلاء في مبدأ الامر شيئا اكثر بقليل من الدمى لكن مراكزهم تبقى مهمة » (١) .

ارتياح الحكومة البريطانية

ارتاحت الحكومة البريطانية ارتياحا عظيما للخطوة التي خطاها مندوبها السامي في العراق فقد :

« بلغ حضرة صاحب الفخامة والسماحة رئيس الوزراء البرقيتان الآتيتان بواسطة فخامة المندوب السامي البريطاني

« البرقية الاولى من حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى

« المرجو تبليغ فخامة نقيب اشراف بغداد،بالنيابة عن حكومة جلالة الملك،ما يأتي:

« ارتاحت الحكومة البريطانية لقبولكم رئاسة الحكومة الجديدة . فالحكومة البريطانية تقدر وطنيتكم وغيرتكم نحو الامة ، واشتراككم في وضع أساس حكومة وطنية في العراق بارشاد المندوب السامي البريطاني . وحكومة جلالة الملك واثقةبان اعمالكم الجليلة ستصادف ارتياحاً عاما في العراق وفي الخارج ، وهي تقدم لفخامتكم تمنياتها الحسنة لنجاح مساعيكم في خدمة الوطن اه

« البرقية الثانية من فخامة نائب الملك في الهند

« ابادر الى رفع تمنياتي الخالصةلسموكم للعملالهام الذي أمامكم . وانقبول سموكم الاشتراك في الخطوة الاولى لفاتحة خير لتحقيق الآمال ، وتشكيل حكومة وطنية في العراق بارشاد ونظارة بريطانية . وان عمل سموكم المكلل بروح الوطنية والخدمة العمومية سيبعث في النفوس ارتياحا مشفوعا بالعطف والاهتمام » اه (٢)

اول بلاغ للمندوب السامي

وبعد أن فرغ المندوب السامي من هذه التعيينات والتخصيصات والتبليغات، أصدر البلاغ التالي في يوم ٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ م .

---

(١) ولسن ص ١١٦ .
(٢) جريدة الاستقلال (البغدادية) العدد ١٣ بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ .

ان فخامة المندوب السامي يرغب في ان يطلع عموم الاهالي ، على قدر الامكان، على الاجراءات التي يتخذها لتنفيذ مقاصد حكومة جلالة ملك بريطانية . اما هذه المقاصد فهي الاسراع في تمهيد الطرق التي يتوصل بها الشعب العراقي الى ابداء رايه في شكل الحكومة التي يرغب فيها ، ثم تعجيل تأسيس هذه الحكومة بارشاد حكومة بريطانية العظمى ونظارتها .

اما الوضعية فهي ان اختيار شكل الحكومة امر يجب ان يبت فيه العراقيون انفسهم ، ولا يمكن اصدار مثل هذا القرار بدون تاليف مؤتمر عام . يمثل الشعب تمام التمثيل . ثم ان لجنة المبعوثين السابقين ، المجتمعة الآن ، تشتغل في وضع التعليمات الانتخابية . وسوف يجري بالسرعة اللازمة كل ما يقتضي ، حسب اقتراحات اللجنة المذكورة ، ويشرع في امر الانتخاب ، في الامكنة الخالية من الاضطراب . غير انه لا يخفى على الخاص والعام ، عدم امكان اجراء الانتخاب في بعض الامكنة ، ما لم يخضع سكانها للحكومة . وتلوذ الى السكون المعتاد . وعلى كل حال فان الاستعداد لاجراء الانتخاب ، لن يتم في مدة تقل عن شهرين . او ثلاثة اشهر . ولما كان يلزم في غضون هذه المدة اشراك زعماء الامة في اعمال الحكومة اكثر من ذي قبل ، وتجنبا من تسرب اليأس الى قلوب المسالمين . والذين داوموا على ولائهم للحكومة ، من تأخير اجراء الانتخابات ، فقد دعا فخامة المندوب السامي حضرة صاحب الفخامة والسماحة . السيد عبد الرحمن افندي . نقيب اشراف بغداد ، الى تاليف مجلس وزراء برئاسته حبا بالوطن . اما وظيفة المجلس المذكور فهي القيام بالواجبات العمومية . بارشاد فخامة المندوب السامي ، الى ان يصدر قرار المؤتمر ويسن قانون اساسي للبلاد . وسينشر في الوقت المناسب اسماء الوزراء الذين اجابوا دعوة فخامة النقيب بالقبول . وسينشر ايضا عن وظائفهم عندما تكمل تفاصيلها .

والذين يشاركون المندوب السامي في رغبته في تعجيل عقد المؤتمر العام . واصدار قراره ، عليهم ان يشتركوا ايضا في حض الامة على الطاعة في الاماكن الثائرة، لكي لا يتأخر اعادة السلم والقانون والنظام الى نصابها ، ولا تتأجل المباشرة في الانتخاب . وفي الختام ان فخامة المندوب السامي يصرح للعموم أن تاليف مجلس الوزراء الحالي هو لتمهيد سبيل الاصلاحات القادمة ولا يعارض احكام المؤتمر العام وقراراته « انتهى » .

بيان ثان للمندوب السامي

وبعد اربعة ايام ، اي في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠م . اذاع المندوب السامي البيان الثاني التالي :

بنـاء على ما ورد في المنشور الصـادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠ (١) بأن حكومـة جلالة ملك بريطانيا اذنت بتشكيل مجلس نيابي منتخب لسن قانون اساسي، يجدر ان تدير دفة الحكومة في البلاد حكومة وطنية مؤقتة بنظارتي وارشادي ، وبناء عليه انا الميجر جنرال السر برسي كوكس جي.سي.آي.ئي.ك.سي.آي.ئي.ك.سي. ايم. جي. بصفتي مندوب سامي في العراق أعلن ما يأتي :

اولا ـ تؤلف هياة وزارية من رئيس وزراء ، ووزراء للداخلية ، والماليـة ، والعدلية ، والاوقاف ، والصحة ، والدفاع ، والاشغال العمومية ، والتجـارة ، ووزراء آخرين لا تكون لهم وزارات خاصة .

ثانيا ـ ستقع مسؤولية ادارة شؤون الحكومة ـ ما عدا الامور الخارجيـة ، والحركات الحربية والأمور العسكرية العمومية ، الا فيما يعود الى القوات الوطنية، على هياة الوزراء ـ وستجري اعمال هياة الوزراء بنظارتي وارشادي .

بغداد في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٠ — برسي كوكس

المندوب السامي في العراق (٢)

ولقد انطوت صفحة من صفحات « الحكم الاحتلالي البريطاني المباشر فـي العراق » بصدور هذا البيان وحل محله « الحكم البريطاني المستتر » .

ولعل اغرب ما جاء في هذا البيان : ان « الوزارة النقيبية الاولى » تشتغـل تحت نظارة المندوب السامي البريطاني في العراق وارشاده ، ولكنها تكون مسؤولة عن أعمالها تجاهه .

---

(١) هذا هو نص البلاغ البريطاني الصادر في ١٧ حزيران ١٩٢٠

حيث ان حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق فتتوقـع انه سيكون من الشروط المذكورة .

اولا ـ جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية الامم ، وتوكل بريطانية العظمى وكالة بها ، و

ثانيا ـ تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والامن الخارجي . و

ثالثا ـ الزامها بتشكيل قانون اساسي . وبان تستشير اهالي العراق في مسالة تشكيله ، مع ملاحظة حقوق الاجناس المختلفة الموجودة في العراق ، ورغائبها ومنافعها .

فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة الى ان تتمكن على الوقوف بنفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة ، فقررت حكومة جلالة الملك تكليف «سير برسي كوكس» بتنفيذ هذه المهمة. فعليه سيرجع سعادته الى بغداد في موسم الخريف، ويتقلد وظيفة الممثل الاعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد انقضاء الادارة العسكرية الموجودة الان، وستعطي السلطة لسير برسي كوكس لتنظيم مؤقت

اولا ـ مجلس شورى تحت رئاسة عربي . و

ثانيا ـ مؤتمر عراقي ممثل جميع أهالي العراق، ينتخب اعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الاساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر العراقي أهـ .

(٢) جريدة الاستقلال البغدادية : العدد ١١ .

اول اجتماع لمجلس الوزراء

لما كان النقيب مصابا بداء المفاصل ولا يخرج من داره الا نادرا ، فقد اجتمع مجلس الوزراء في « الدركاه العالي القادري » لاول مرة في يوم الثلاثاء الموافق ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ فتلي قبل كل شيء الخطاب التالي عن رئيس الوزراء السيد عبدالرحمن النقيب :

أيها السادة الاجلاء . وجوه الوطن العزيز النبلاء !

تعلمون ان ما انتدبتم اليه من القيام بالوظائف . التي اودعت الى عهدتكم ، من اهم الامور ، فيجب على كل منا ان يتخذ صدق العزم شعاره ، وقوة الاقدام دثاره ، مع الثبات المكين ، عند مباشرة الاعمال التي تعود الى وظيفته . ويجب على كل واحد منا ايضا ان يسند صاحبه ، ويعاضده في عمله ، لتحصل الثمرة المطلوبة، وتلتقط الضالة المنشودة الجميع . واني لا احب ان اطيل الكلام في هذا الباب، لانكم تعلمون اكثر مما اعلم ، ووافقون على الاحوال اكثر مما انا واقف عليه واتم ، ومما هو ظاهر في الميدان ، ومشاهد بعين العقل كالعيان ، ان تمايز الرجال بالأعمال ، وتشهد لهم على ذلك الآثار :

والقول إن لم يقرن الفعل به   تصديقه فهو الحديث المفتري

سدّد الله خطاكم ، ووفقنا واياكم لما فيه النفع للبلاد والعباد بمنه وكرمه إ هـ

ثم جرت مذاكرة سطحية حول علاقة الوزراء العراقيين ، بمستشاريهم البريطانيين ، وتحديد سلطات مجلس الوزراء وصلاحياته فتقرر ان يكلف السر برسي كوكس بتثبيت ذلك في مذكرة رسمية للسير بمقتضاها ، وكان كوكس قد حضر جلسة مجلس الوزراء هذه ، واعرب عن سروره لتاليف حكومة وطنية في العراق ، وادعى « ان حكومة لندن مستبشرة بهذا الحادث » فلما كلف باعداد المذكرة ، قبل التكليف بكل سرور ، واوعز الى المستر فلبي ناظر الداخلية باعدادها وفيما يلي محضر الجلسة ، موضوعة البحث :

» بناء على الدعوة الواقعة من قبل رئيس الهياة الادارية ، صاحب الفخامة والسماحة ، نقيب الاشراف حضره السيد عبد الرحمن افندي ، قد عقدت الهياة الادارية اول اجتماعها تيمناً في الدركاه العالي القادري ، وذلك في الساعة الرابعة عربية بعد الظهر من يوم الثلاثاء المصادف ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، وحضر الاجتماع صاحب الدولة وزير الداخلية حضرة السيد طالب باشا ، وصاحب العطوفة ناظر الدفاع حضره جعفر باشا ، وحضره صاحب الفضيلة ناظر العدلية السيد مصطفى افندي الألوسي ، وسيادة ناظر المالية حضرة ساسون افندي ، وسعادة ناظر المعارف حضرة عزت باشا ، ومن الاعضاء حضرة ذي السيادة عبد الرحمن باشا الحيدري ، وحضرة فخر الدين افندي آل جميل ، وحضرة عبد الجبار باشا ،

وحضرة عبد المجيد بك الشاوي ، وحضرة الحاج عبد الغني جلبي آل كبة ، وتلي عليهم في اول الجلسة خطاب فخامة حضرة الرئيس المفخم ، وبعد تلاوته اخذوا يتذاكرون فيما يلزم اتخاذه من التدابير لحسن ادارة شؤون البلاد ، وكان من جملة المذاكرة ان يطلب من الحكومة المحتلة اولا برنامج يبين ويوضح وظائف النظارات ، وطريقة الاعمال ، وختمت الجلسة في الساعة السادسة عربية من اليوم المذكور » اهـ

لائحة تعليمات لهياة الادارة العراقية

قلنا ان مجلس الوزراء ، بعد ان استمع الى الخطبة التي افتتح بها رئيسه الجلسة الاولى ، قرر تكاليف المندوب السامي ان يثبت علاقات المستشارين البريطانيين بالوزراء العراقيين ، في مذكرة تحريرية ليجري العمل بمقتضاها، وفيما يلي المذكرة التي اعدها المستر فلبي لهذا الغرض وتليت في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٠ فوافق عليها بعد تعديل طفيف . اثبتناها بنصها الرسمي وباغلاطها اللغوية خدمة للتاريخ، وقد بقيت نافذة العمل مدة بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني « اي الى يوم ٣ تشرين الاول من سنة ١٩٣٢ م » .

١ ـ ليعلم حضرات اعضاء مجلس الوزراء اني بصفتي مندوب سامي ، تقع مسؤولية ادارة شؤون البلاد على عاتقي وعلى شخصي ، وانا المسؤول عنها لدى حكومة جلالة الملك الى ان ينعقد المؤتمر العام لسن قانون اساسي للعراق ، بناء عليه سيكون الفصل في المسائل المقررة لي ، عند اختلاف الآراء بيني وبين الهيأة الوزارية .

٢ ـ وبما ان لا بد من مرور مدة لتاليف المؤتمر واجتماعه ، قررت اذا اتخاذ واسطة تمهيدية يدور محور عملها الفعلي ـ ما عدا الذي يعود للامور الخارجية والتدابير العسكرية ـ تحت نظارتي وهي الهيأة الوزارية الادارية ، يراسها صاحب الفخامة والسماحة نقيب اشراف بغداد ، ويؤلف تلك الادارة وزراء يتولى بعضهم ادارة دواوين الحكومة ، وهم النظار ، وغيرهم وهم اعضاء في الهيأة الادارية بلا نظارة خاصة .

٣ ـ ويكون رئيس كل دائرة من دوائر الحكومة وزيرا من النظار ، يتولى شؤون تلك الادارة مع مراعاة الامور الآتية :

اولا : مراقبة الهياة الادارية على اعمال تلك النظارة .

ثانيا : استماع الآراء التي يرفعها المأمورون البريطانيون ، الذين اختارهم انا لوظائف المستشارية لتلك الدوائر .

اما وظائف المستشارية ليست اجرائية بل استشارية ، والامل ان مجلس الوزراء ، وحضرات الوزراء المتولين شؤون الادارة ، يدركون ان الاشخاص الذين

اختارهم لوظيفة المستشارية ، لاختبارهم الطويل شؤون الادارة ، والمامهم بتدبير اعمال الدوائر التي ستضم الى الوزارات ، يقتضي ان يلتفت الى آرائهم وينظر فيها بكل دقة .

ثالثا : في الدرجة القصوى تكون المراقبة العليا خاصة بشخصي .

٤ ـ ويلوح لي ان احسن طريقة لادارة اعمال الدوائر ، تكون برفع جميع المسائل التي تعود الى نظارة الوزير ، بواسطة مستشاره ، وعلى المستشار ان يرفع المحررات والأوراق ، التي تاتيه الى الوزير ، بلا تاخير ليقوم الوزير باجراء ايجابها ، بعد مشاورة المستشار ، وكذلك اذا اراد احد الوزراء اتخاذ اجراءات جديدة ، فيما يعود الى وزارته ، فينبغي اما ان يستشير المستشار اولا ، او ان يرسل أوامره الى الدوائر المقصودة بواسطته ، ليتمكن المستشار من ابداء رايه قبل ان ياخذ الأمر صورته النهائية .

٥ ـ والحالة هذه يجب وضع الخطة التي ينبغي اتباعها اذا حصل خلاف في الراي او في غير ذلك بين احد الوزراء ومستشاره .

اولا : اذا أسدى مستشار رايه في امر الى وزيره ، وتعذر على الوزير قبول رايه ، فعلى الوزير ان يدعو المستشار الى المذاكرة والمشورة ، وبعد المذاكرة اذا لم يتوفقا على الاتفاق ، واعتقد المستشار باهمية الأمر وضرورة اتباعه ، فله الحق ان يطلب من الوزير رفع الامر الى مجلس الوزراء للمذاكرة ، فعليه يتوقف البت في امر كهذا الى ان يجتمع مجلس الوزراء وتعرض عليه المسألة .

ثانيا : اذا اراد وزير القيام بأمر وخالفه المستشار ، فللوزير نفس الحق برفع الامر الى مجلس الوزراء ، ويتوقف البت في الأمر المختلف فيه الى ان يعرض على مجلس الوزراء ، وفي الفترة التي ينتظر في نهايتها رفع الامر الى مجلس الوزراء ، للوزير والمستشار الحرية التامة في رفع الأمر الي بصفتي مندوب سامي ، وبذلك اتمكن من ابداء رايي لمجلس الوزراء بدون اقل تعرض لما هو وارد في البند العاشر من هذا البرنامج .

٦ ـ اما مجلس الوزراء فمن الضروري ان يعقد اجتماعات منظمة مرة في الاسبوع او اكثر اذا اقتضى الحال .

٧ ـ ولتسهيل امور الادارة الفعالة ، يجب ان يكون لهياة الوزراء سكرتيراً ذي كفاءة وهيئة كتاب ، ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعيين هؤلاء بلا تاخير .

٨ ـ على كل وزير اخبار السكرتير عن كل مسألة يريد رفعها الى مجلس الوزراء ، وعلى السكرتير استحضار برنامج لها ليرفع الى هياة الوزراء ، وعليه ايضا ان يرسل نسخة من هذا على الاقل ٢٤ ساعة قبل انعقاد المجلس اولا الى فخامة المندوب السامي ، وثانياً الى جميع الوزراء .

ومن القواعد العمومية ان لا يعرض في مجلس الوزراء امر ما عدا المدرج في برنامج الجلسة ، واذا عرض فلا يجوز البت فيه على كل حال ، وتستثنى المواد الضرورية التي يقتضي تسريعها فوراً .

٩ ـ اما السكرتير فعليه ان يحضر جميع مجالس الوزراء ويدوّن وقائع الجلسات في صورة كشف وبيان للامور التي يبت فيها ثم يوزع هذا الكشف ، بتوقيع السكرتير ، في مدة لا تزيد على ٢٤ ساعة من انعقاد مجلس الوزراء . اولا على فخامة المندوب السامي ، وثانياً على جميع الوزراء . وكل وزارة مسؤولة عن تنفيذ قرارات مجلس الوزراء العائدة اليها ، وتبليغ ذلك التنفيذ الى سكرتيرمجلس الوزراء لاطلاع الوزارة عليه في الجلسة التالية . وحسب القواعد المرعية ؛ تعتبر جميع مذاكرات مجلس الوزراء خصوصية لا يجوز لاحد افشاؤها خارج المجلس .

١٠ ـ تعتبر جميع قرارات مجلس الوزراء قاطعة ، بشرط موافقتي عليها ، بصفتي رئيس الحكومة الحالية ، وبصفتي مندوب سامي ، على أن احافظ على الحق اللازم لي ، وهو رد او تعديل أي قرار من قرارات مجلس الوزراء ان لم يكن موافقاً للمصلحة .

١١ ـ وليطلع النظار تماما على جميع المواد المدرجة في برنامج الجلسة ، يجوز لاي من المستشارين الحضور في اي جلسة من جلسات مجلس الوزراء ، ما دام في بساط البحث قضية عائدة للوزارة التي ينتمي اليها ، فله عندئذ ان يبدي مشورته في المسالة ولا مشاركة له عند اخذ الآراء .

١٢ ـ والامل وطيد بأن التعليمات الموضوعة اعلاه ، بخصوص سير اعمال مجلس الوزراء ، والوزارات ، وعلاقاتهم معي من جهة ومع المستشارين من جهة اخرى ، تؤول جميعها الى سير حثيث في الادارة في مركز الحكومة ، فالدوائرالمركزية القائمة اليوم باعمال الحكومة من حيث انه قد مضى عليها بضع سنين وهي سائرة سيرها الحسن ، لا يصعب الحاقها الى الادارة الجديدة بعد اجراء التعديلات اللازمة فيها . اما ادارة شؤون الجهات فيحتمل ان تصادف فيها صعوبات جمة ولكنها ستهون ان شاء الله .

١٣ ـ وكما تعلمون ان الالوية والاقضية في العراق لم تزل كما كانت ، يدير شؤونها ضباط سياسيون بريطانيون ، بمعاونة عدد من المامورين الوطنيين ، كمساعدي الحكام السياسيين ، ومديري النواحي الخ . ولكن بما ان بعض الاقضية لم تزل مضطربة ، وفيها جنود بريطانيون فعليه يتعذر استبدال الحاكم البريطاني بحاكم اهلي في الظروف الحالية . وهناك اقضية مطمئنة يمكن اتخاذ الاجراءات اللازمة فيها للحصول على المامورين الاكفاء .

١٤ ـ حيث ان تعاطي اسباب لتأمين السكون والراحة في الخارج من جملة وظائف الهيأة الادارية ، فعلى الهيأة المذكورة ان تبادر عاجلا بتحرّي وانتخاب مأمورين اكفاء ، أهل خبرة من الوطنيين ، لتعينهم في الأماكن التي تقتضي المصلحة تعيينهم لها تدريجا ، وبعد انتخابهم ينبغي على الهيئة ان ترتب اقتراحاتها عن اسماء الأشخاص المصدق عليهم وتعرضها علي للملاحظة اللازمة واصدار الأمر فيها .

B. Z. Cox

بغداد : تشرين الثاني — مندوب السامي في العراق

وهكذا اصبحت الامور تدار من قبل المستشارين البريطانيين ثم تكتسب صفتها التنفيذية بتوقيع الوزراء المختصين عليها اما القضايا التشريعية فكان يؤخذ فيها راي المشاور القانوني في وزارة العدلية قبل كل شيء ثم يصادق عليها المعتمد السامي ، ثم تعاد الى الوزارات المختصة لتنتقل من دائرة الى اخرى حتى تصبح امرا ملزماً بعد عرضها على الملك للتصديق النهائي .

الوزارة في ميدان العمل

كان من المنتظر ان تقوم « الوزارة النقيبية الاولى » بوضع حد للثورة العراقية الكبرى ، التي بدات تهن وتضعف بما ناب القائمين بها من تشتت في الكلمة، وتفرق في وحدة الصفوف ، ونفاد في الذخيرة ، وكان مؤملا ان تتوسط لدى المندوب السامي لتحقيق الاهداف التي تكونت الوزارة من اجلها . ولكنها انصرفت الى اشغال المناصب الحكومية ، والى تعيين الموظفين لها ؛ فأقامت الى جانب كل وزير مستشارا بريطانيا ، والى جنبه معاونا وسكرتيرا ومكتبا خاصا ، وعينت لكل لواء « من الوية العراق » متصرفا وطنيا ، والى جانب كل متصرف مشاورة البريطاني(١) وكان لكل مشاور سكرتيره ودائرته المستقلة ، وانشات عدة مديريات عامة، وجعلت على راس كل مديرية مفتشا بريطانيا عاما وهكذا دواليك .

ومن هنا نشات الادارة المزدوجة في البلاد ؛ وصار الناس يستقبلون عهداً جديدا من الحكم في بلادهم ، واخذ معظم المراجعين يتقربون الى رؤساء الدوائر البريطانيين ، اعتقادا منهم بأن اشغالهم لا تقضى الا على ايدي الانكليز ؛ فضربت الحكومة الوطنية الجديدة ـ بهذا الاعتقاد ـ ضربة اليمة ، وطبعت بنظر الشعب

---

(١) كان بعض الحكام السياسيين العسكريين في الالوية لا يستسيغ حتى هذا الضرب من التعيينات الادارية . فقد كان الكولونيل نولدر حاكما سياسيا في الموصل ، وكان من رجال الاستعمار الاقحاح ، فكره قرارا اتخذه مجلس الوزراء بتعيين السيد حامد بك متصرفا للواء الموصل ليكون هو مشاورا له فدبر امر اغتياله . اذ ما كان السيد الموصى اليه يصل الى الموصل في عصر يوم الاحد ٢٠ شباط ١٩٢١ وينزل ضيفا عند رئيس البلدية السيد امين المفتي في دار ابن عمه مهندس البلدية السيد حنفي المفتي حتى اطلقت النار عليه من شباك الغرفة التي جلس فيها بعد تناول العشاء فأردته قتيلا وسار الكولونيل نولدر وراء جنازته في اليوم التالي .

بطابع خاص ، فأعرض عنها ، وصب جام غضبه عليها في انديته ومعاهده ، والى ذلك يشير شاعر العراق الاكبر ، معروف الرصافي ، بهذين البيتين :

الا بلغوا عني الوزير مقالة ... له بينها لو كان يخجل توبيخ
أراك بحمام الوزارة نورة ... واما جناب المستشار فزرنيخ (١)

اما الكتاب ، والمترجمون ، وصغار الموظفين ، فقد تم اختيار معظمهم من الطبقات الوضيعة ، ممن لم تبرهن الايام على نزاهتهم ، وعزّة نفوسهم ، ولم تكن لديهم المؤهلات العلمية والاخلاقية لأن الطبقة المهذبة ، المعتزة بكرامتها ، المحافظة على سمعتها ، كانت تستنكف الخدمة في الحكومة التي كوّنها صناديد الاحتلال .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان الحكومة الجديدة قامت على اساس منهار من الناحية المالية . ذلك لأن حكومة الاحتلال البريطانية سحبت موجود الخزائن في العراق ، وقيدته ايرادا لحكومة الهند ، ولم تبق في خزانة « الوزارة النقيبية الأولى » اي مبلغ . ويروي « ردّ الهاشمي على تقرير السر هلتن يانغ » لسنة ١٩٣٠ م الذي طبعه صاحب هذا الكتاب ، ان يد السحب لم تقتصر على ما كان في الخزائن المالية ، وانما امتدت الى خزينة الأوقاف ، فسحبت منها نحو ثلاثة الكاك من الربيات كانت مودعة بصفة الامانة في الخزينة المالية ، وان الحكومة الوطنية الجديدة تكبدت سدّ الديون الخارجية الخاصة التي كانت لمصالح تحققت قبل استلامها الادارة العامة من سلطة الاحتلال ، اي انها تعهدت بتسديد نفقات بعض المشاريع الخاصة التي تمت قبل ان يؤول امر البلاد اليها (٢) وقد بقيت ميزانية الدولة العراقية تتراوح من ثلاثة الى خمسة ملايين باون استرليني في السنة الى ما قبل الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩/١٩٤٥) وكانت الوزارات المتعاقبة تستوفي رسوم العبور على جسور البلاد على السيارات والعربات والحيوانات، حتى الاشخاص ، لتدارك نفقات الدولة وتأمين الايرادات لها .

اعادة المبعدين

وكانت الحكومة المحتلة قد نفت الى الهند ، والى هنجام ، جماعة من المشتغلين في القضايا الوطنية ، فرأت الوزارة الجديدة ان تجس نبض الحكومة البريطانية في امر ارجاعهم ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٠ م .

« هو انه لما كان من الامور الملزمة اخماد الثورات التي تحدث في خارج البلد، وهذا أمر يتوقف على اصلاح بعض الاحوال بالخارج ، وان من جملة اصلاحات المذكورة هو العفو عن بعض المنفيين الذي لم يقع منهم جرم يوجب عدم العفو عنهم، ومن جملة هؤلاء الاشخاص الشيخ مخيف ، فان ساعدت الحكومة الفخيمة بالعفو

---

(١) ديوان الرصافي ص ٤٨١ « بيروت ١٩٢١ » .
(٢) رد الهاشمي على تقرير السر هلتن يانغ ص (٧) .

عنه ، واصدار الحكم لاعادته الى بغداد ، يؤخذ منه التامينات المؤكدة بالتعهد بالاطاعة ، والانقياد لأوامر الحكومة من دون ان يحدث خلل منه في المستقبل، يكون الحال المذكور مفيدا للمطلوب الذي اشرنا اليه اعلاه من اخماد الثورات ، وتشويق الثائرين على الطاعة والانقياد ، فان لم يكن محذور نجهله ، نرجو الايجاب . كذلك يذكر في الطلب المذكور عن اشخاص الباقين من المنفيين وهم : الشيخ احمد الداود، وجعفر الشبيبي ، ومحمد افندي المصطفى الخليل ، والسيد خيري الهنداوي ، ورؤوف افندي ورفقائه وهم : سيد احمد بن سيد سالم ، وجبار بن حساني ، وعلي بن حمادي الحسن ، وسيد عبد السلام افندي الخطيب ، وتوفيق افندي ابن ملاليله من اهالي الحلة ، وعبد الرحمن افندي بن حسن افندي من اهالي كركوك » اهـ .

والى جانب هذا القرار الوزاري كثر ضجيج الناس يطلب اعادة المبعدين ، والحوا في الطلب باعادتهم على اعمدة الصحف ، فأجابت « دائرة المندوب السامي » بكتابها المرقم ١١ ــ ٣١٩٤٧ والمؤرخ في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ بانها لا تمانع في اعادة المبعدين اذا اتخذت التدابير اللازمة لضمان عدم عبثهم بالامن ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في الجلسة التي عقدها في يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠م وهذا نصه :

١ ــ بخصوص الحاج مخيف : قرر ان بناء على تفاؤل فخامة المندوب السامي في كتابه نمره ٣١٩٤٧/١١ والمؤرخ في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ يقترح مجلس الوزراء بجلب الحاج مخيف الى بغداد ، وبقائه فيها ، واخذ التامينات اللازمة منه الى ان تسكن الاحوال في الديوانية ، ويحين الوقت لاعادة الحاج مخيف الى بلده ، هذا اذا لم يرَ فخامة المندوب مانعا لمجيئه الى بغداد .

٢ ــ بخصوص الشيخ احمد الشيخ داود ، ومحمد جعفر الشبيبي ، ومحمد المصطفى الخليل ، يوافق مجلس الوزراء على اخذ عهد خطي منهم ، كما ورد في كتاب فخامة المندوب السامي .

٣ ــ بخصوص الاشخاص الستة من الحلة ، والشخصين من كركوك ، قرر الانتظار الى حين ورود كتاب آخر من فخامة المندوب السامي .

٤ ــ بخصوص (١) عارف افندي السويدي (٢) الشيخ احمد مختار محلة الحاج فتحي (٣) صبري افندي ابن قاسم آغا (٤) محمد افندي ابن مصطفى الخليل (٥) أمين افندي رئيس بلدية المعظم (٦) نوري بك ابن فتاح باشا (٧) الشيخ صالح الحلي : فمجلس الوزراء يوافق على جلب ستة من المذكورين ، واخذ الضمانة الخطية منهم ، غير ان سابعهم وهو الشيخ صالح الحلي فلعدم وقوف المجلس على احواله ، تأجل البت في امره الى حين حصول المعلومات اللازمة عنه (١) .

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للمدة ــ ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ ــ ٢٧ حزيران ١٩٢١ ــ ص ٦ .

هكذا انتهت قضية اعادة المبعدين السياسيين الى بلادهم ، بان وافق المندوب السامي على ذلك « بعد مماطلة طويلة » (١) وبعد اخذ تعهد خطي منهم هذا نصه :

« نحلف أن نخضع الى الحكومة الحاضرة المؤقتة ، ونحلف بشرفنا ان نعمل بحسب أوامرها الى ذلك الوقت الذي فيه يصدر قرارا ـ كذا ـ من مجلس الأمة فيما يختص بتعيين مستقبل العراق . ونضمن انفسنا بأن نبتعد بعد رجوعنا الى العراق عن كل عمل سياسي » .

واخذوا يعودون الى اماكنهم بالتدريج .

اعمال اخرى للوزارة

١ ـ قدم السيد طالب باشا النقيب ، وزير الداخلية ، مذكرة الى مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٠ تناولت وجوب :

« اعادة المنفيين والأسرى العراقيين » وضرورة « اعلان العفو العام عن المتهمين بالجرائم السياسية » و « ارسال معتمد من الوزراء الى كربلا والنجف لأجل تشكيل هياة حكومية » و « أن تكون لهياة الوزارة الحاضرة سلطة معتدلة تبرهن للأمة ان كل الاعمال ناشئة من إرادتها » اهـ .

وقد احال المجلس المطلبين الأول والثاني الى « ديوان المندوب السامي » كما « نسب ذهاب أصحاب المعالي جعفر باشا ، والأمير محمد الحبيب ، وعجيل باشا الى كربلا ، والنجف ، لاستطلاع الأحوال هناك » أما فيما يتعلق بالمطلب الرابع فقد قرر المجلس « أن يطلب من فخامة المندوب السامي تبليغ مواد التعليمات المقررة الى المستشارين للعمل بموجبها » .

٢ ـ وفي أول كانون الاول ١٩٢٠ م « قرر مجلس الوزراء أن الوظائف التي كانت تقلد من قبل بالأرادة السنية السلطانية ، ستقلد من بعد بقرار مجلس الوزراء، وان ما سوى ذلك من الوظائف يعهد به من قبل كل من الوزراء ضمن دائرة سلطته الى من يرى اهلا لذلك » .

٣ ـ وكان بين الموضوعات التي عرضت على مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ شباط سنة ١٩٢١ موضوع « الجيش الليفي » فاتخذ بصدده هذا القرار : ـ (٢) .

---

1 - Ireland ; Irap – A Study in political development p. 286.

(٢) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للمدة ـ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ ـ ٢٧ حزيران ١٩٢١ ص ٦٧ . والمقصود بالجيش الليفي هنا العصبة النسطورية التي جاءت بها بريطانيا الى جوار [illegible] من المذابح ثم جندت افرادا منها لحراسة مستودعاتها وتحقيق أهدافها من السيطرة على أبناء البلاد .

« تلي كتاب من فخامة المندوب السامي مرقم ١٣٣٤ ومؤرخ في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٢١ يبحث فيه فخامة المندوب عن درجة اهمية جيش الليفي، ويطلب من مجلس الوزراء النظر اليه بعين الاهتمام ، وربطه باحدى وزارات الحكومة ، فقرر مجلس الوزراء اقتراح الحاق الجيش المذكور بوزارة الداخلية ، ووافق على هذا الراي كل من حضرات اصحاب الدولة والمعالي : السيد طالب باشا ، وجعفر باشا ، والسيد مصطفى افنـدي الالوسي ، والسيد محمـد علي فاضل افندي ، وعبد الرحمن باشا الحيدري ، وعبد الغني جلبي آل كبة ، وعبد المجيد بك الشاوي، وداود افندي يوسفاني . اما اصحاب المعالي فخر الدين افندي آل جميل ، وعبد الجبار باشا خياط ، وعجيل باشا زعيم الزبيد ، فانهم وافقوا على الحاق جيش الليفي بوزارة الداخلية ، على ان يكون لوزارة الدفاع علاقة به من جهة اللوازم ، والصحة ، وترتيبات اركان الحربية ، وما يتعلق بالأمور الحربية . اما معالي عزت باشا فلم يوافق على وجود جيش الليفي ، واعترض معاليه عليه من حيث تأسيسه، اما حضرة صاحب المعالي ساسون افندي وزير المالية ، فقد اعترض على الحاق جيش الليفي بوزارة الداخلية لاسباب مالية كتعدد الدوائر العسكرية التابعة للدفاع والليفي ، وتضاعف النفقات . اما صاحب السماحة والفخامة حضرة رئيس الوزراء فارتأى ايداع الأمر فخامة المندوب السامي ليلحق الجيش المشار اليه الى اية وزارة شاءها فخامته » (١)

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٢ ايار ١٩٢١ .

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم ٨٢٢٧ ومؤرخ في ٨ ــ ٩ ايار سنة ١٩٢١ يقترح فيه وضع الجيش الليفي تحت ادارة فخامة المندوب السامي »، واحالة نفقاته عليه ، قصد المعاونة لحكومة العراق ، لأن ميزانية العراق لا تسد نفقات جيش متطوع وجيش ليفي في آن واحد ، وان قيام الحكومة البريطانية بالمصاريف المقتضاة للجيش الليفي واعطاء ما قرر له في الميزانية من المبالغ وزارة الدفاع لتتمكن من تاليف الجيش المتطوع واسدائها المعاونة بهذه الصورة الى حكومة العراق ريثما تقدر على تادية نفقات كلا الجيشين والقيام بادارتهما فوافق مجلس الوزراء بالاتفاق على هذا الاقتراح » اهـ .

وهكذا بقي الجيش الليفي مستقلا ، تديره الحكومة البريطانية الى اواخر عام ١٩٣٣ فكانت تقلصه تارة ، وتوسعه تارة اخرى ، حتى اتخذت منه حرسا خاصا لمطاراتها الحربية في العراق بعد اعلان استقلال العراق في عام ١٩٣٢ .

٤ ــ وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٧ شباط ١٩٢١ .

« تلي كتاب من سعادة الجنرال نوري باشا السعيد ، وكيل وزير الدفاع الوطني ، مرقم ١٠٤ ومؤرخ في ٢٧ شباط سنة ١٩٢١ يقترح فيه تبديل الموظفين

---

(١) المصدر نفسه ص ١٢٥ .

الهنود بغيرهم من الوطنيين . فقرر مجلس الوزراء بالاتفاق ، اقتراح الاستغناء عن الموظفين الهنود ، واستبدالهم بالموظفين الوطنيين تدريجا (١) .

٥ ــ كانت جريدة الاستقلال « البغدادية » قد برزت الى الوجود في يوم ٢٨ ايلول من عام ١٩٢٠ م . فلما تكونت « الوزارة النقيبية الاولى » في ٢٥ تشرين الاول؛ لم ير الوطنيون القائمون باصدار هذه الجريدة ، وبتحريرها ، اية فائدة منها ؛ فصاروا يوجهون اليها ، والى الحكومة البريطانية ، نقدات لاذعة ، حتى اذا ضاقت السلطة ذرعا بهؤلاء ، عمدت الى الجريدة فامرت بتعطيلها في غرة جمادى الثانية ١٣٣٩ (٩ شباط ١٩٢١) والى القائمين باصدارها ، فساقتهم الى السجون ؛ ثم اصدرت وزارة الداخلية بيانا في ٢٤ شباط طلبت فيه الى الشعب ان يركن الى الهدوء والسكينة ، لتتمكن الحكومة القائمة من تحقيق اماني البلاد في جو خال من الاضطراب ، على حين كان الشعب يرى في اعمالها ملهاة ومشغلة .

٦ ــ وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٧ شباط ١٩٢١ « تلي كتاب من فخامة المندوب السامي السر برسي كوكس مرقم ٤٢٧ ايس.دي ومؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٢١ يقترح فيه جعل راتب وزير الداخلية خمسة آلاف ربية في الشهر ؛ اسوة براتب وزير الداخلية بالاستانة ، فقرر مجلس الوزراء بالاتفاق قبول اقتراح فخامة المندوب السامي بالارتياح ، واضافة الف لابلاغه ستة آلاف ربية » وكان وزير الداخلية اذ ذاك السيد طالب النقيب .

تكوين وزارة الدفاع

كان المندوب السامي البريطاني قد اقترح على مجلس الوزراء بكتابه المرقم ٩٣١٤ والمؤرخ ٢٦ ايار ١٩٢١ ضرورة الاسراع في تكوين جيش وطني ، فاحاط المجلس علما بهذا الاقتراح ، واقر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ من الشهر المذكور « قانون التطوع المؤقت للجيش العراقي » وهو القانون الذي تقدمت به « وزارة الدفاع الوطني » .

وفي ٢٢ حزيران ١٩٢١ اذاع وزير الدفاع هذا البيان :

« لقد تشكلت ، ولله الحمد ، وزارة الدفاع ، وقد عينت لجميع المحلات ضباطا للتجنيد ، لأجل تأليف الجيش العراقي الوطني ، الذي هو المستند الحقيقي لحفظ كيان البلاد ، ودفع الطوارىء العدوانية عنه . فعلى مواطني الكرام ، ولي الامل الوطيد والثقة بهم ، ان يتهافتوا على الانخراط في الجيش المذكور ، مثبتين بذلك ميلهم الصحيح ، ووطنيتهم الصادقة للحصول على الضالة المنشودة » .

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للمدة ــ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ ــ ٢٧ حزيران ١٩٢١ ص ٧٨ .

وبمناسبة تكوين نواة الجيش العراقي ، ايام هذه الوزارة ، فقد أهدت الحكومة البريطانية اليه بطريتين من المدافع الجبلية مع جميع معداتها وذلك بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني من سنة ١٩٢١ .

ضم السليمانية الى العراق

لما اعلنت « هدنة موندوس » في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م . ابرق علي احسان باشا برقية من الموصل الى الشيخ محمود المعروف « الزعيم الكردي المشهور في السليمانية » طلب فيها ان يحكم « منطقة السليمانية » باسم الحكومة العثمانية ، بعد ان وضع تحت تصرّفه ما يقضي لذلك من مال وعتاد ، ولكن الشيخ المومى اليه سلم الحامية التركية ، التي كانت مرابطة في تلك المنطقة الى السلطات البريطانية في كركوك ، فعينت هذه السلطات « الشيخ محمود » حاكما « على السليمانية » وعينت اعوانه ومريديه حكاما في الوحدات الادارية المجاورة للسليمانية ، او التابعة لها .

ولما تكونت « الوزارة النقيبية الاولى » في ٢٥ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ ، أوضح المندوب السامي لها الحالة في السليمانية ، لأنه كان يريد ان يحتفظ لنفسه بالاشراف عليها . ولكن سرعان ما قلب الشيخ محمود ظهر المجن للحكومة البريطانية ، واعلن نفسه حاكما عاما على تلك الاصقاع ، فقبضت عليه السلطات البريطانية المسؤولة ، وابعدته الى الهند ، وفي يوم ٧ آذار ١٩٢١ اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم ٤/٣٣٣٠ ومؤرخ في ٢٢ شباط سنة ١٩٢٠ متعلق بشؤون ادارة لواء السليمانية ، فقرر مجلس الوزراء بالاتفاق ما يأتي :

(١) بناء على اهمية موقع لواء السليمانية الجغرافي ، والروابط الاقتصادية والسياسية التي تربطه بالعراق ، والتقاليد المشتركة القديمة بين الخطتين ، يقترح مجلس الوزراء على فخامة المندوب السامي ابقاء القديم على قدمه ، وتوحيد ادارة العراق واللواء المذكور ، واعتباره كسائر الوية العراق بجميع شؤونه .

(٢) قرر مجلس الوزراء عرض البيان المرفوع من وزارة الدفاع الوطني ، والمتعلق بحدود العراق الطبيعية الشمالية على فخامة المندوب السامي ، مع الرجاء من فخامته ان تعرض محتويات البيان المذكور على المراجع البريطانية ، وتطلب مساعدتهم للذب عن حقوق العراق ، وجعل حدوده الشمالية على صورة تكفل صيانة البلاد من الطوارىء الخارجية كما هو مبين في الخارطة » اهـ .

اما كتاب سكرتير المندوب السامي ، الذي يشير القرار الوزاري المشار اليه ، فهذا نصه :

الى سكرتير مجلس الوزراء   التاريخ ٢٢ شباط ١٩٢١ الرقم ٤/٣٣٣٠

امرني فخامة المندوب السامي ان اخاطبكم بشأن امور لواء السليمانية الادارية :

لا يخفى على مجلس الوزراء : ان معاهدة الصلح مع تركية تنص على عدم معارضة دول الحلفاء الكبرى ، اذا ارادت المناطق الكردية التابعة للواء الموصل الانضمام الى حكومة كردستان ، في خلال سنة واحدة من تاريخ عقد الصلح مع تركية ، ويعترف فخامة المندوب السامي بالمصالح الاقتصادية وسواها التي تربط لواء السليمانية بالعراق » وعليه يظهر لفخامته امكان القيام بما عليه نحو الامة الكردية من جهة ، والحكومة الوطنية من جهة اخرى ، وذلك بتاليف ادارة في لواء السليمانية حالا ، يدير دفتها فخامته ، بمشورة وزراء ، بدلا من الصورة المتبعة الآن ، اي ادارة دفة الأمور من قبل هياة الوزارة ، بمشورة فخامة المندوب السامي. اما هذه الادارة فستكون مؤقتة ينظر فيها بعد انقضاء المدة المصرح بها في معاهدة الصلح .

ثم ان السر برسي كوكس يتبع سياسة من شانها تاييد الحكم الذاتي ، وقد باشر فعلا في تقليل عدد المامورين البريطانيين والهنود ، وتعيين قائم مقامين وطنيين، ويفكر فخامته ايضا في تعيين متصرف للواء السليمانية ، وان السياسة في العراق والسليمانية مع كونها سياسة موحدة الغرض والمرمى ، يجب ان تكون مراجعات متصرف لواء السليمانية مع المندوب السامي راسا ، بدلا من أن تكون مع الوزراء ، ففخامة المندوب السامي يود الوقوف ـ والحالة هذه ـ على راي مجلس الوزراء بهذا الخصوص ، ولعل هذه الخطة تحوز قبولا منهم اهـ .

مؤتمر القاهرة

في الوقت الذي كانت البلاد العراقية تغلي كالمراجل بالاضطرابات الداخلية ، والاتجاهات الفكرية ، قررت الحكومة البريطانية « في لندن » نقل المستر تشرشل من « منصب وزارة الحربية » الى « منصب وزارة المستعمرات » فكان اول ما فكر به وزير المستعمرات الجديد ، انقاص النفقات البريطانية في الشرق الأوسط الى ادنى حد ممكن ـ وتمهيدا لذلك قرر عقد « مؤتمر في القاهرة » يحضره الممثلون البريطانيون في بلدان الشرق المذكور ، ومن جملتها العراق ، للمذاكرة في افضل الطرق لخفض النفقات البريطانية وتعيين مستقبل الحكم في العراق .

وكان الوفد العراقي الى « مؤتمر القاهرة » مكونا من : المندوب السامي البريطاني السر برسي كوكس ، وقائد القوات البريطانية في العراق الجنرال ايلمر هالدن، ووزير الدفاع الوطني جعفر العسكري، ووزير المالية ساسون حسقيل (1)

---

(1) يظهر من محاضر مؤتمر القاهرة ان دور هذين الوزيرين لم يكن اساسيا ، وانهما لم يحضرا اجتماعات المؤتمر بصفة اعضاء اصليين بل كانا عضوين استشاريين يستدعيان حينما يرى المجتمعون ضرورة الى استمزاج راي احدهما او كليهما .

ومستشار وزارة المالية سليتر ، ومستشار وزارة الاشغال والمواصلات اتكنسن ، ومستشار وزارة الدفاع بالوكالة ، الميجر ايدي ، والسكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطانية في العراق ، المس بل ، واستبعد وزير الداخلية السيد طالب من العضوية وقد غادر هذا الوفد بغداد في يوم ٢٢ شباط ١٩٢١ م ليحضر جلسات المؤتمر في الثاني عشر من آذار من هذه السنة فيقرر ما يلي :

(١) علاقة الدولة « العراقية » الجديدة ببريطانية العظمى من حيث النفقات .

(٢) شخصية من سيتولى حكم هذه الدولة .

(٣) نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة ، التي ستتمتع بمسؤوليات اوسع في الدفاع عن نفسها .

(٤) وضع المناطق الكردية وعلاقاتها بالعراق .

ففيما يتعلق بالفقرة الاولى : صرح السر برسي كوكس . بعد المشاورة مع الجنرال هالدن ، ان في الامكان خفض النفقات البريطانية في العراق الى ٢٠ مليونا من الباونات في السنة المقبلة ، على ان يتبعها تخفيض آخر حتى تصل الى ادنى حد ممكن (١) .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية : يقول السر برسي كوكس :

« كان من الاسهل علينا الوصول الى النتيجة باسقاط اسماء غير اللائقين من قائمة المرشحين للعرش من العراقيين وغيرهم .. فان ترشيح الحد ابناء الحسين شريف مكة المكرمة وملك الحجاز ، قد ينال رضى اغلبية الشعب العراقي ، ان لم يكن اجمعه » (٢) ولما كانت التمهيدات قد جرت على اساس ترشيح الامير فيصل للعرش المذكور ، فقد وضع « مؤتمر القاهرة » منهجا خاصا لتأييد هذا الترشيح .

اما ما يتعلق بالفقرة الثالثة ، فقد تقرر تكوين جيش محلي من خمسة عشر الف مقاتل ، وتخصيص ١٥ في المئة من ايرادات العراق العامة له ، على ان يزاد هذا المبلغ حتى يصل الى ٢٥ في المئة سنويا ، وان تزاد قوة الليفي المحلية ، التي ستقوم الحكومة البريطانية بادارتها ونفقاتها ، من اربعة آلاف محارب الى ٧٥٠٠ وان يعزز

---

(١) كانت النفقات البريطانية في العراق كما جاءت في ص ٢١٢ من كتاب Ireland كما يلي :

٢٢،٠٠٠،٠٠٠ في سنة ١٩٢٠ — ٢١ المالية	٥،٧٤٠،٢٥٨ في سنة ١٩٢٣ — ٢٤ المالية
٢٢،٣٥٥،٩٥٠ في سنة ١٩٢١ — ٢٢ المالية	٤،٤٧٩،٧٥٤ في سنة ١٩٢٤ — ٢٥ المالية
٧،٨٠٧،٢٨٤ في سنة ١٩٢٢ — ٢٣ المالية	٤،١١٨،٤٠٠ في سنة ١٩٢٥ — ٢٦ المالية

اما النفقات البريطانية في العراق في السنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ المالية فكانت تتراوح من السبعين الى الثمانين مليونا من الباونات كما ذكرها هنري فوستر في ص ١٧٩ من كتابه :
« The Making of modern Iraq » .

2 - The letters of Geretrude Bell p. 531 .

ذلك كله بستة اسراب من الطائرات البريطانية ، ترابط في محلات ستراتيجية ، فتنسحب القوات البريطانية المحتلة من العراق بالتدريج (١) .

واما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة ، فقد « استقر راي اعضاء المؤتمر على القيام بمحاولة التوثق من مدى رغبة الكرد في الاندماج في المملكة العراقية ، او الانفصال عنها » (٢) .

كذلك تقرر في « مؤتمر القاهرة » اخراج وزير الداخلية ، السيد طالب باشا النقيب ، من العراق ، واعلان العفو العام عن المشاركين في « الثورة العراقية الكبرى » في اقرب وقت ممكن .

وكان السيد طالب يطمع في العرش العراقي ويؤيده في ذلك المستر جون فلبي مستشار وزارة الداخلية فكان وجوده « بمقتضى منصبه الستراتيجي كوزير للداخلية ، وبصفته اقوى الرجال واشدهم تاثيرا في العراق ، قد يقضي على فرصة نجاح فيصل في العراق ، وبذلك يقوّض جميع الخطط التي وضعت بدقة » .

وبعد ان انفض « مؤتمر القاهرة » ابرق السر برسي كوكس الى عامل نجد الامير عبد العزيز آل سعود يحيطه علما بما تقرر فتلقى جوابا مؤرخا في ٧ مارس ١٩٢١ يعرب فيه عن شكره لاهتمام المؤتمر به واحاطته علما بما تقرر فيه .

يقول الكولونيل لورانس ، في هامش الصفحة (٢٧٦) من كتابه « اعمدة الحكمة السبعة » .

« عهدت الوزارة البريطانية المتضايقة الى المستر تشرشل ، تسوية قضايا الشرق الاوسط ، فاستطاع في بضعة اسابيع ان يذلل كل معضلة بواسطة مؤتمر القاهرة ، وان يوجد حلولا تفي ، على ما اظن ، بوعودنا نصا وروحا ، على قدر ما يستطيع بشر ، دون ان يضحي باي مصلحة لامبراطوريتنا ، او مصلحة للشعوب التي يهمها الامر » (٣) .

ويقول الاستاذ هولمس ريتشر في كتابه « مقاييس الكفاءة للاستقلال ص ١٩ » .

« وبعد مفاوضات كثيرة ، عرض ــ العرش العراقي ــ على الامير فيصل الذي كان قد اخرج حديثا من الدولة العربية التي شكلها في سورية . ومع ان انتخاب الامير يعود قسم منه دون شك الى النفوذ البريطاني ، فكانت ثمة ادلة كافية ، حتى قبل ان تعرف رغبة بريطانية ، على ان سموه كان المنتخب عن طيب نفس من العناصر المهمة في العراق » (٤) .

---

1 - Iraq. A study in political development P. 312 .
2 – The letters of G. B. p. 532 .
3 – Seven Pillars of Wisdom p. 276 .
4 – Criteria of capacity for independence p. 19 .

اما دار الاعتماد البريطانية في بغداد ، فتقول في تقريرها الخاص عن تقدم العراق :

« وفي الوقت نفسه ، كان الراي العام العراقي يميل ميلا محسوسا الى الملكية ، واخذت الرغبة العامة تتجلى في ان يقدم الامير فيصل نفسه للشعب العراقي كمرشح للعرش ، وقد كانت مكانته وخدماته الثمينة لقضية الحلفاء ابان الحرب ، تشفع له لدى الشعبين : العراقي والبريطاني على السواء . وبعد التاكد من أن سموه وقف تماما على المسؤوليات المترتبة على حكومة صاحب الجلالة تجاه عصبة الامم ، وانه سيكون مستعدا ــ اذا قدر له ان يصبح ملكا على العراق ــ ان يتفاوض لعقد معاهدة انكليزية ــ عراقية على المنوال المشروح في صك الانتداب ، اعلنت حكومة بريطانية موافقتها على ترشيحه لعرش العراق » (١) .

ومن لطيف ما يروى عن « مؤتمر القاهرة » ان ساسون حسقيل « وزير مالية العراق » سال المستر تشرشل قائلا : جرت العادة في البلاد المنسلخة منالامبراطورية العثمانية أن ياتيها امراؤها من الشمال الى الجنوب ، ولم يسبق ان جاءها أمير من الجنوب ، فكيف تعللون هذا الحدث ؟ فأجاب تشرشل ان ذلك الصحيح ، ولكن لا تنسى يا ــ ساسون ــ ان المستر كورنواليس ذاهب مع الامير فيصل ، وهو من الشمال (٢) وقد ظل الملك فيصل ــ بعد تتويجه ــ حانقا على ساسون حسقيل ازاء هذا الحديث حتى استطاع أن يبعده عن الحكم بعد استقالة « الوزارة الهاشمية الاولى » في ٢١ حزيران ١٩٢٥ .

وفي الواقع ان كرنواليس اشغل منصب « مستشار وزارة الداخلية » في العراق من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٣٥ وكان سفيرا لحكومته البريطانية في العراق من عام ١٩٤١م الى عام ١٩٤٥م .

ومما يجدر بالذكر ان الكولونيل ولسن الحاكم الملكي العام في العراق ، كان يعارض في تأليف اي نوع من انواع الحكم الوطني في العراق ، وكان يرى أن يلحق العراق بالهند ويدار من قبل حكومة الهند . فلما قوض الجنرال غورو حكم فيصل بن الحسين في دمشق في ٢٥ تموز ١٩٢٠م ، كان أول مسؤول بريطاني يقول بلياقة فيصل لعرش العراق فابرق الى حكومته في الثلاثين من هذا الشهر مقترحا اسناد عرش العراق الى فيصل وينوه بمواهبه ولياقته (٣) .

---

(١) التقرير البريطاني الخاص عن تقدم العراق خلال سنة ١٩٢١ ــ ١٩٣١ ص ١٤ وكان وزير الهند المستر مونتماكو اول من اقترح على الحكومة البريطانية في ايار ١٩٢٠ « اي بعد فرض الانتداب على العراق بشهر » ان تحدد العلاقات بين البلدين بشكل معاهدة فتتمص ثوب الانتداب دون أن يرد ذكر للانتداب فيها ولكن وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزن رفض هذا الاقتراح واهمله ، غير ان المستر تشرشل بعثه من جديد بعد ان تسلم وزارة المستعمرات وفاوض الامير فيصل عليه قبيل تتويجه.

(٢) عبد الرزاق الحسني في كتابه « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » ١/١٠٢ .

(٣) A. T. Wilson ; Loyalties p.305 .

على اثر انفضاض « مؤتمر القاهرة » وجه وزير الدفاع في الحكومة العراقية جعفر باشا العسكري الى الملك فيصل هذه الرسالة وكان ما يزال في القاهرة .

فندق سميراميس (القاهرة) ٢٥ مارس ١٩٢١

سيدي ومليكي .

اعرض لجلالة مولاي ان الحالة آخذة بالتحسن . فقد تقرر مع جرجل وكوكس تشكيل الجيش الوطني بسرعة كاملة ، وان يكون مركبا من ٢٤ فوجا مشاة ٦ الوية خيالة ٦ بطاريات مدفعية ٦ ارهاط رشاش وقطعات فنية وبرق وتلفون الخ . وكذلك تقرر عرض دعوة لجلالة مليكنا والدكم نصره الله بخصوص ارسال جلالتكم للعراق، وكذلك منشور مناسب من جلالتكم ومن جلالة سيدنا . نوري ـ السعيد ـ مشتغل بكل فعالية في بغداد . اسأل الله أن ينصركم ويعزكم آمين . مولاي استرحم الفات نظركم العالي على توفيق افندي مفرج واحضاره للعراق بركاب جلالتكم لانـه من المخلصين ونحن في حاجة لامثاله ونظركم اعلى سيدي وسندي .
تحركت في هذا اليوم نحو بغداد مع المدرّس اسأل الله النجاح .

عبدكم جعفر العسكري

وعلى اثر ذلك ابرق الملك حسين الى رجالات بغداد هذا البلاغ ، وابرق نجلـه فيصل البرقيتين التاليتين :

نشكركم على دعوتكم لنا لمعاونتكم فيما ينتابكم من المشكلات . وليس بخـاف على اهل العراق ولا على غيرهم ، ما بذلناه من المجهودات والقوى اثناء الحرب الكبرى في سبيل تحقيق رغائب العرب القومية ، وذلك بمعونة المولى عز وجل وحلفائي . واني لم أفتأ ابذل هذه الجهود حتى الآن . وحيث اني انظر الى دعوتكم كدعـوة وطنيـة خالصة . فاني سابعث فيصل اليكم ليعينكم في العراق . والله اسأل ان يتوّج اعمالنا بالنجاح ، ويهدينا جميعا لما فيه خير الامة وسعادتها .

الحسين

من فيصل الى صاحب السعادة نقيب بغداد

عندما كنت في اوربا ، ومنذ زمن بعيد ، اتضح لي ان اهل العراق يرغبون الينا بأن نشاركهم في ادارة شؤونهم . والآن جئت الى مكة المكرمـة والتحقت بوالـدي واستشرته . وقد وافق على أن اساعد مملكتي وأهاليها بقدر طاقتي . فاذا كان اهل العراق يرغبون حضوري ، فانا مستعد للحضور . ولي آمال وطيدة بأن سعادتكـم ستعينوني ولا تحرموني من مؤازرتكم ومشورتكم الابوية . اسأل الله ان يعيننا على ما فيه الخير ، اهـ .

من فيصل الى السيد طالب باشا .

بعد ان قضيت مدة من الزمن في أوربا ، رجعت الى مكة وقابلت والدي . وقد تحقق لي في اوربا وهنا ان الشعوب العربيـــة ترغب في معاونتنا لهم ، لأجـل اعداد مستقبل بلادهم . فلي الأمل ان اجـد منك معاونة وإخاء في تحقيــق رغائب أهــل العراق . واني أؤمل أن تكون النتيجة احسن منهــا الآن ، وان يتوّج الله اعمالنــا بالنجاح انه على كل شيء قدير .

اخوكم

بيــان المندوب السامي عن المؤتمر

عاد الوفد العراقي الى « مؤتمر القاهرة » الى بلاده فبلغ بغداد في التاسع مــن شهر نيسان ١٩٢١ م وبعد ثلاثة ايام من وصوله ، اذاع المندوب السامي بلاغا عما تم في مؤتمر القاهرة هذا نصه :

« كان السبب الاول الذي دعا الى عقد المؤتمر ، الذي التام في القاهرة ، رغبة وزير المملكة الجديد في الاجتماع بالممثلين البريطانيين في المناطق الواقعة ضمن دائرة مسؤوليته ، كالمندوبين الساميين للعراق وفلسطين ، وحاكمي عدن وبلاد الصومال ، وذلك لكي يطلع الوزير المذكور رأسا على مجرى الامور في الاقطار المذكورة .

« اما ما يختص بالعراق فكانت المسألة الموضوعة على بساط البحث ، ضرورة انقاص المصروفات العسكرية انقاصا كبيرا ، لكي تتمكن الحكومة البريطانية من القيام بأعباء المحافظة على حالة ثابتة الاركان في البــلاد العراقية ، ريثما تتمكن الحكومــة الوطنية ذاتها من أن تأخذ على عاتقها مسؤولية الدولة العربية ، التي ترمي الحكومة البريطانية الى تأسيسها وتأييدها .

« وقد تمكن فخامة المندوب السامي ، وجناب القائد العام من أن يقدموا الــى المؤتمر اقتراحات ترمي الى اقتصاد بعضه عاجل ، وبعضه تدريجي ، مما جعل وزير الدولة شديد الآمال بأنها ستأتي مرضية لآراء حكومة جلالــة الملك ، والراي العــام البريطاني والعربي ، وفي الوقت ذاته فان الاتفاق الذي توصل اليه قد أحل مســائل المحافظة على الامن الداخلي ، وحماية الحدود ، والترتيبات المالية اللازمــة لترقية الجيش العربي ، محلها من الاعتبار . وسيصدر في وقت قريب عفو عام يشمل جميع الذين اشتركوا في الاضطرابات الاخيرة ، عدا بعض افراد ارتكبوا جرائم فظيعــة : كقتل الكولونيل لجمان ، وما اشبه من الجرائم .

« وعند انتهاء المؤتمر سافر وزير الدولة الى فلسطين ، ومنها الى انكلترا ، كي يقدم بذاته النتائج التي توصل اليها المؤتمر الى مجلس الوزراء ، والامل وطيــد أن

« صورة مؤتمر القاهرة »



ويرى المستر تشرشل في الوسط ، والى يساره « السر برسي كوكس »وخلفه جعفر باشا العسكري

سترد في بضعة الايام الآتية برقية تنبىء بمصادقة مجلس الوزراء على تلك النتائج ، وعندئذ يصدر فخامة المندوب بلاغا آخر » اهـ (١) .

اخراج السيد طالب من العراق

كان وزير الداخلية . السيد طالب باشا النقيب حانقا لعدم أخذه مع الوفد العراقي الى القاهرة . وكان قد أدرك بأن آماله قد انتهت بشكل نهائي فأراد ان يرفه عن نفسه فانتهز فرصة غياب « المندوب السامي » عن العراق في « مؤتمر القاهرة » فسافر الى البصرة نهرا في ٨ آذار ١٩٢١ يصحبه بعض مريديه امثال عبود الملاك وعبد الرزاق الامين شاكر النعمه واحمد السالم وكذلك الشيخ سالم الخيون رئيس قبائل بني أسد وعاد الى بغداد عن طريق الفرات فبلغها في الحادي والعشرين من هذا الشهر . بعد أن نزل في اهم المدن القائمة على هذين النهرين مثل الكويت والعمارة

(١) جريدة العراق : العدد (٢٦٦) .

والناصرية والديوانية والحلة والنجف واتصل برؤساء القبائل البارزين فيها ، ونثر المال بينهم نثراً ، وخطب خطبا منوعة تدعو الى الثقة به ، والاعتماد عليه لأنه سيخدم البلاد خدمات جلّى . وهكـذا عمل أصحابه والمرافقون لـه في جولته ، ولا سيمـا السادة : عبد الرزاق الأمير ، وسالم الخيون ، وعبود الملاك ، وشاكر النعمه، وأحمد السالم ، وأحمد الراوي .

وفي مساء اليوم الرابع عشر من نيسان ، اقام السيد طالب وليمة عشاء عـلى شرف زائر بريطاني للعراق هو المستر برسيقل لندن « مراسل جريدة الدايلي ميل » اللندنية ، دعا اليها نخبة من الرجال البارزين ، وتعرّض في أثناء حديثه الى السياسة البريطانية بما أغاض المندوب ، وكان إخراج السيد طالب من بغداد مـوضوع بحث مؤتمر القاهرة من قبل ، اذ ما كاد المندوب السامي يعود الى العراق حتى اوعز الى

---

(٢) يروي المستر فلبي ، مستشار وزارة الداخلية ، قصة نفي السيد طالب كما يلي :

« وفي احد ايام اواخر مارس ، اخبرني السيد طالب انه سيقيم وليمة عشاء في بيته لجميع القناصل والممثلين الدبلوماسيين في بغداد ، ولابرز رجال التجارة والاعمال من الجالية الاوربية الموجودة في بغداد ، وعدد من الوجهاء المحليين ، وكانت النية ان يدعى الى الوليمة ايضا مراسل جريدة الديلي تلغراف المستر ايس لاندن وقد طلب الي السيد طالب ان البي دعوته أيضا ، فقد اقترحت عليه انني من الاونق ان لا احضر الوليمة ... وفي نهاية الدعوة نهض — السيد — ليخفف عن قلبه شيئا من العبء السياسي الذي كان اكثر مما يمكن تحمله ، وكان نحوى حديثه ان شائعـات تعيين فيصل ملكا على العـراق اخذت تملأ الاندية والمحافل ، وهو يود ان يوضح للحاضرين ، وللحكومة البريطانية، ان اهالي العراق لا يريدون فيصلا ولا يتساهلون بفرضه عليهم ، واذا كنتم تشككون في حديثي فبيننا على هذه المائدة هنا : الشيخ محمد امير ربيعة ، عنده اربعون الفا مـن اشداء الرجال ، والشيخ فلان وفلان على رأس قبيلة تعد ثلاثين الف رجل ، اسألوهم ليجيبونكم عما يفكر فيه الناس في هـذا الشأن ، وان الحكومة البريطانية كانت قد وعدت باننا سننتخب شكل الحكومة الذي نريده بحرية ، وانني احتج ضد اي تغيير يطرا على ذلك الوعد . فعجل احد ضيوف السيد طالب ، وكان تاجر اسمه تود ، بالذهاب الى ... حيث ان السيد طالب خطف بأمر من السر برسي كوكس ، عندما كن ضيفنا في بيته ، ثم نقل بسيارة مصفحة الى زورق بخاري كان راسيا في جنوب بغداد ... وذلك انه بعـد عشر دقائق نهض السيد طالب للخروج تشيعته غيرترودبيل الى باب المقيمية الخارجي ، وبعد ان صعد الى سيارته عادت راجعة ، وما ان شغل السائق سيارته حتى وجد الطريـق مسدودة بعدد مـن سيارات الحمل ، وعندما هم السيد طالب بالاعتراض على سوء الادب هذا ، ظهر بونل ، والكبتن كوكس من خلف احدى سيرات الحمل معتذرين عن انسداد الطريق ، ثم طلبا اليـه ان يعتبر نفسه سجينا عندهما ... وعلى هذا ذهبت — في اليوم التالي لمواجهـة كوكس — وانا مزمـع على تقديم استقالتي في الحال ، ثم عدت بعد ثلاث ساعات من المناقشة ، وانا عضو من اعضاء الوزارة العراقية اي وزيرا للداخلية وكالة عن السيد طالب » .

« ايام فلبي في العراق » تعريب الاستاذ جعفر خياط ص ٥١ — ٥٤

ولم يبق فلبي طويلا في منصب الوزارة اذ سرعان ما تسبب السر برسي كوكس في ابعـاده عن العراق . امـا بقية الوزراء فلم يجرأ احد على انتقاد ابعاد زميلهم الكبير . ولما فاتحوا رئيسهم السيد عبد الرحمن بموضوعه اجابهم « لقد اوصيت ان يعاملوه باحترام وادب » وما لبث مجلس الوزراء ان خصص راتبا شهريا للسيد طالب .

القيادة العامة باخراجه ، فدبرت « الليدي كوكس » حفلة شاي للسيد المشار اليه ، حتى اذا فرغ منها ، وهمَّ في الخروج ، تولت القبض عليه ثلة من الجيش البريطاني كانت تنتظره على الباب ، وابعدته الى الفاو مساء اليوم السادس عشر من نيسان ١٩٢٠ وذلك بزورق بخاري نقل الى كوت العمارة ومنها الى سفينة نقلته الى الفاو ، ومن الفاو ابحر الى جزيرة سيلان بالهند وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول آب تخصيص راتب شخصي للسيد طالب قدره (٢٥٠٠) ربية شهريا ، بحسب امر المندوب السامي ، وهذا هو البلاغ الذي اصدره المندوب السامي ، عن اخراج السيد طالب في ١٩ نيسان :

« يرى فخامة المندوب السامي من المناسب ان يوقف الرأي العام على الأسباب التي اقتضت اقالة السيد طالب باشا من الحكومة واخراجه من بغداد .

ان فخامة المندوب السامي قبل مغادرته بغداد صرح مرارا علانية وفي اثناء محادثاته مع المأمورين والاشراف ، بأن رغبته ورغبة حكومة جلالة الملك ترمي الى ضمان الحرية التامة للعراقيين ، ليعربوا عن رغائبهم بشأن نوع الحكومة التي يطلبونها ، والشخص الذي يريدون أن يتولى عليهم ؛ وعند رجوع فخامته من القاهرة « مصر » اكد تصريحاته هذه لعظمة رئيس مجلس الوزراء ، وللسيد طالب باشا ، لما فاتحاه بشأن المسألة نفسها . ولكن في صباح اليوم السادس عشر من الشهر الحالي، بلغ مسامع فخامة المندوب السامي أمر خطاب وجهه السيد طالب باشا الى فريق من الوجهاء ، في اثناء مأدبة اقامها في اليوم الرابع عشر من الشهر الحالي ، اكراما لوجيه بريطاني اثناء زيارته بغداد زيارة قصيرة . وبعد أن الح السيد طالب على ضيفه مستفحصا منه اذا كان بامكانه تأكيد تصريحات فخامة المندوب السامي ، بالنظر الى موقف الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، وبعد أن استفهم عن خير الطرق التي يضمن بها اقالة بعض الموظفين البريطانيين من حاشية فخامة المندوب السامي ، لم يستحسن خطتهم ، اطرد في الكلام بقوله : انه هو وابناء بلاده قد عزموا على حمل ذوي الشأن على تنفيذ خطة حكومة جلالة الملك بأمانة حسب التصريحات المذكورة آنفا ، ثم التفت الى أمير ربيعة ، والشيخ سالم آل خيون ، اللذين كانا في عداد ضيوفه ، وقال ، كمن يقترح اقتراحا انه : اذا بدرت اي بادرة عكس ذلك ، فيجب أن يحسب حسابا لأمير ربيعة ، والعشرين الفا من رجاله المسلحين ، والشيخ سالم آل خيون ، والقبائل التابعة له ، وقد تمادى في تهوره حتى قرن اسم عظمة النقيب في هذا التهديد .

« ان فخامة المندوب السامي لا يخامره ابدا أقل شك في الموقف الحبي الذي للزعيمين المشار اليهما ، أو في استقامة مقاصد عظمة النقيب ، استقامة تامة ، ولكن فخامته يرى انه والحالة هذه ، اذا بدأ أقل تسامح في أمر التفوه بكلام ينم عن تهديد شائن ، باشهار السلاح في وجه حكومة جلالة الملك . ويصدر عن رجل كالسيد طالب باشا ، الذي يشغل منصبا خطيرا ، فيكون مقصرا في القيام بواجبه نحو سكان هذه البلاد ، والحكومة البريطانية .

فبناء على ما تقدم ، وحبا بمصلحة القانون ، والنظام ، والحكومة الصالحة ؛ راى فخامته من واجبه ان يطلب من القائد العام ، ان يتخذ التدابير اللازمة لابعاد السيد طالب حالا ، وقد غادر السيد طالب بغداد في مساء اليوم السادس عشر من الشهر الحالي » (١) .

انتهى عن جريدة « العراق » البغدادية العدد (٢٧١) الصادر بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٢١ والمعروف لدى ساسة بغداد البارزين بأن لجعفر العسكري ونوري السعيد التأثير المباشر في اخراج السيد طالب من العراق . ولم يسمح للرجل بالعودة الى مسقط راسه « البصرة » الا في اول ايار من عام ١٩٢٥ .

اعلان العفو العام

وفي يوم ٣٠ ايار ١٩٢١م ، اذاع « المندوب السامي » بيان العفو العام عن القائمين بالثورة ، وهذا نصه :

بناء على التخويل الصادر من حكومة جلالة الملك ، يعلن فخامة المندوب السامي، بمزيد السرور . عفوا عاما عن المجرمين السياسيين ، يعمل به ابتداء من يوم ٣٠ مي « أيار » وعلى القاعدة الآتية :

البند الاول : يشمل العفو جميع من كان لهم يد في فتنة سنة ١٩٢٠ وذلك فيما يخص الجرائم التي تعد مرتكبة ضد الحكومة ومساعدة على الفتنة .

يطلق سراح المسجونين ، والذين تحت التوقيف ، ويؤذن للشاردين بالرجوع، ولا خوف عليهم من ان يحاكموا ، ذلك مع استثناء الآتين :

(١) الافراد الذين ، عند اشتراكهم في الفتنة ، كانوا موظفين بالاجرة في ادارة (حكومة) المناطق المحتلة ، فهؤلاء ينظر في أمر كل منهم على حدة ، حسب استحقاقه.

(٢) الافراد المذكورون فيما يلي ، المعتقد بأنهم مسؤولون عن اقتراف بعض الجرائم الشنيعة ، او التحريض على اقترافها ، وهم الآن شاردون من وجه العدالة.

(أ) الشيخ ضاري، وولداه خميس وسلمان، وسرب وسلوبي، ولدا محباس، ودهام بن فرحان ، وجميع هؤلاء تابعون لعشيرة الزوبع ، وجميعهم متهمون بقتل الكولونيل لجمن ، او التحريض على قتله .

---

(١) تقول المس بيل في ص ٢٨١ من كتابها G. Bell from her personal papers « كان السيد طالب قادرا على ان يعمل كل شيء حيث انه اخذ يجمع حوله مؤخرا عصابة القتلة التي كان يستخدمها في البصرة على عهد الاتراك . وجاء معه قبل أيام من البصرة برجل كان معروفا تمام المعرفة بانه قتل احد القادة الاتراك بأمر من السيد طالب . وكان هذا الخبر من الفقرات التي اضفتها الى يدي المقدم يوم امس لاني اردت أن انذر السر برسي بانه كان يحاول بالتاكيد ان يقتل نيصلا عندما يصل الى هنا » .

(ب) جميل بك (١) وحميد افندي الدبوني المتهمان بالتحريض راسا على قتل المرحومين اليوزباشي بارلو ، والملازم ستيوارت ، وغيرهما من الموظفين البريطانيين في تل اعفر .

(ج) جاسم الويلي ، من عشيرة الهدية ، المتهم بقتل المرحوم اليوزباشي ريكلي .

(د) محمد الملا محمود ، من البحاحثة ، المتهم بقتل المرحوم الملازم برادفيلد ، حسن انعبد وجاسم العوض ، من عشيرة بني تميم ، المتهمان بقتل المستر بوكانن .

(هـ) ناصر بن ارضير ، وعلاوي الجاسم ، وابن اريميدي ، والثلاثة متهمون بقتل بعض الاسرى البريطانيين .

(و) بسيوس بن محاويس ، ونعمه بن ضعينه ، وكلاهما من عشيرة الجوابر ، ومتهمان بقتل بعض ضباط سلاح الطيران الملوكي .

(ز) فالح بن الحاج صقر العجيرب ، من عشيرة الجوابر ، والمتهم بالتحريض على قتل الملازم هدكار ، وخمسة من رجال المدفعية البريطانيين على المركب كربن فلاي .

البند الثاني : اما بشأن الافراد ، الذين لم يكن لهم علاقة بفتنة سنة ١٩٢٠ ، ولكنهم معتقلون او منفيون او شاردون ، لأسباب متعلقة بجرائم سياسية ، ارتكبت قبل الفتنة المذكورة ، فقد خوّل فخامة المندوب السامي مبدئيا ان يشملهم بالعفو ، على ان ينظر في امر كل منهم على حدة ، وبحسب استحقاقه ، عند تقديم صاحب الشأن طلبا رسميا الى اقرب ممثل بريطاني ، او الى فخامة المندوب السامي راسا .

B. Z. Cox

المندوب السامي في العراق — بغداد ٣٠ ايار ١٩٢١

استقالة وزير التجارة

كان وزير التجارة عبد اللطيف باشا المنديل قد منح اجازة شهرين يقضيهما في نجد اعتبارا من ٢٩ كانون الثاني ١٩٢١ وفي ٢٩ نيسان من هذه السنة تقدم بكتاب استقالته من منصبه احتجاجا على ابعاد زميله وزير الداخلية السيد طالب النقيب الى الهند وهذا نصه بحروفه وطراز انشائه .

لحضرة ذي الفخامة والرشادة رئيس الوزارة في العراق ونقيب الاشراف المفخم دامت معاليه .

---

(١) جميل محمد ال خليل وكان قائدا للدرك في تلعفر اي انه غير جميل المدفعي السياسي كما يتوهم البعض .

المعروض لانظاركم السامية .

بناء على انتهاء مدة الاذن الذي كنت طلبته من فخامتكم سابقا قدمت لحضرتكم برقية بوصولي من نجد ، وكنت مصمما على التشرف بملاقاتكم والاستنارة بصائب آرائكم . غير ان معاكسة الظروف لم تزل ملازمة الداعي فالاشتغال بالامور الذاتية تمنعني مما كنت أعلل النفس به ولذا بكمال الاسف اقدم لفخامتكم استقالتي من وزارة التجارة راجيا قبولها فضلا منكم والامر لكم سيدي ٢٩ ابريل ٩٢١

وزير التجارة : عبد اللطيف المنديل

لقد قبلت هذه الاستقالة في يوم ٢٩ نيسان ١٩٢١ ولم يعين خلف للوزير المستقيل .

الحكومة البريطانية تعلن رأيها

بعد ان عاد المندوب السامي ، السر برسي كوكس ، من القاهرة ، واخرج من العراق السيد طالب النقيب ، على الصورة التي فصلناها ، ثم اعلن « قرار العفو العام » عن القائمين بالثورة ، ابرق الملك حسين الى وكيله في لندن حدّاد باشا البرقية الآتي نصها في ١٩ ايار ١٩٢١ :

حدّاد باشا ـ لندن

اشرنا سابقا باستعدادنا لانفاذ رغائب بريطانية ، سيما ما اخبرنا به فيصل واتتنا برقيات أهل العراق بطلب احد أولادنا . ننتظر أخبارنا بميعاد سفر فيصل كي نبلغ العراقيين ذلك دفعا للاشاعات ، وفي تعيين السفر ، نصرّح للعراقيين بتعيينه .

ـ الحسين ـ

وعلى اثر ذلك وقف وزير المستعمرات البريطاني ، المستر ونستن تشرشل ، في مجلس العموم البريطاني في يوم ١٤ حزيران ١٩٢١ م ، والقى بيانا مطولا عما تم في « مؤتمر القاهرة » خص العراق منه بما يلي :

« ولعلكم تذكرون انه نشر في العراق في حزيران ١٩٢٠ (١) بلاغ جاء فيه : ان السر برسي كوكس عائد في الخريف ، وقد عهد اليه امر انشاء حكومة عربية محضة، وقد انجز الشيء الكثير من ذلك ، فانشا حكومة احتياطية يراسها سماحة النقيب ، واننا لنعترف بما قام به سماحته من الخدمات الجليلة ، والاخلاص في المعاونة ، وفي النية الاستعاضة عن الحكومة المؤقتة هذه بادارة اساسها جمعية عمومية منتخبة ، وذلك في البضعة الاشهر المقبلة ، وإجلاس حاكم عربي تقبله البلاد ، وانشاء جيش عربي لاجل الدفاع الوطني ، وليس في النية اكراه الشعب على قبول حاكم مخصوص،

---

(١) نشرنا البلاغ المذكور في الصفحات الاولى من هذا الكتاب .

وستطلق الحرية التامة في البحث والافصاح عن الراي ، سواء كان ذلك في امر انتخاب الحاكم ، او انتخاب الجمعية العمومية ، ولما كانت الدولة المنتدبة قد تكبدت نفقات باهظة ، فلا يمكنها ـ والحالة هذه ـ ان تتغاضى عن مسألة حيوية هذا شأنها، فطبيعة الحال تقضي بأن تكون رغبتنا انتخاب افضل المرشحين . ونحن واثقون بأن العراقيين يتخذون الحكمة رائدا لهم في انتخاب هم احرار فيه ، وذلك بارشاد السر برسي كوكس ، الذي نثق به كل الثقة ... الى ان يقول :

وقد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الامير فيصلا انها لا تعارض في ترشيحه ، وانه اذا تم انتخابه ، فالحكومة البريطانية تؤيده ، وهو الآن في طريقه الى البصرة ، ولا شك في انه اذا انتخب فيصل تكون قد توصلنا الى حل فيه مستقبل ناجح سعيد » اهـ .

هذا هو القسم المختص بالعراق ، من خطاب المستر تشرشل ، وقد ناقض في القسم الاخير منه ، القسم الاول منه ، فقد فرض فيه الترشيح ، بينما ترك ذلك في القسم الاول للشعب .

وفي الخامس من حزيران ١٩٢١ بعث الميجر مارشال هذه الرسالة المرقمة ١/٧٤٩ هـ من جده الى حضرة صاحب السمو الملكي الامير فيصل ايده اهـ « سري جدا » .

سيدي العزيز ! بعد ابداء جزيل التحية وعظيم التوقير . قد وصلتني البرقية الآتية هذا الصباح من لندن وهي « تصل الباخرة نورث بروك وبها محلات لعشرة اشخاص الى جده وتقوم من هناك راسا الى البصرة . الرجاء ان تطلبوا من سمو الامير ان يكون مستعدا لكي لا تتأخر الباخرة ويجب ان تحتوه ان تكون ماشية مركبة من محض عراقيين انتهى » واني ابعوكم افادتي متى تأتون الى جده مع افادتي بعدد اسماء من سيكونوا بمعيتكم الى البصرة وتقبلوا خالص توقيراتي .

مخلصكم : الميجر مارشال
معتمد بريطانية

الامير فيصل في العراق

استقل الامير فيصل الباخرة البريطانية « نورث بروك » من « جده » في يوم ١٢ حزيران ١٩٢١ م ، قاصدا « البصرة » ومعه بعض زعماء الثورة العراقية الهاربين السادة : محمد الصدر ويوسف السويدي وعلوان الياسري ومحسن أبو طبيخ ... الخ فتلقى ـ وهو في عرض البحر ـ هذه البرقية .

شفره . الملك فيصل ـ نورث بروك ـ عدن

ارسلت الحكومة البريطانية ٣٠٠٠ جنيه للبصرة وامرت بدفع كل ما تريدونه

بعد هذا في بغداد . احتجاج جلالة الملك تحت النظر . تأخير العراقيين بسورية انتظارا للدراهم من العراق . التمس الابراق لي قريبا بتاريخ التحاقي بجلالتكم في العراق . المصاريف ليست مكررة وبيع السيارة الآن ما هو ممكن . صاحبنا يلتمس من جلالة الملك المعظم ان يبرق للخارجية راسا قبل سفر جلالتكم بتسليم المبلغ .

ــ حداد ــ

وعندها ابرق الملك حسين الى نقيب بغداد هذه البرقية :

بغداد : فرع الدوحة النبوية ، فضيلة السيد الاجل ، حضرة النقيب .

ضروري بلفكم توجه ابني فيصل الى طرفكم ، بناء على طلبات الاهالي المتعددة، ولامتزاج عائلتنا بكم ، فلا احتاج ان ابحث عما يجب لسعيكم جميعا فيما يستلزم راحة البلاد ، ومضاعفة الرغبة ، وتامين مستقبل الكل . هذا ما انتظره من همم نجابتكم ، والحسية الدينية والقومية ، والله يتولانا واياكم بالتوفيق .

عن مكة المكرمة في ١٧ حزيران ١٩٢١ م
التوقيع : « حسين »

وقد أسرع « نقيب بغداد » فرد على برقية الحسين بما يلي :

لحضور صاحب الشوكة والعظمة ، جلالة الملك حسين ، سلطان الحجاز ، ايد الله شوكته .

لقد اخذت بيد التكريم والاجلال ، برقية جلالتكم المشعرة بتوجه سمو الامير ، ذي القدر الخطير ، الامير فيصل حفظه الله الى العراق . وقد ابتهجنا سرورا من هذه البشارة ، ودعونا له بالسلامة ، وصرنا ننتظر قدومه ساعة فساعة شوقا للقياه. فبمنه تعالى عند قدوم سموه نبادر الى القيام بالواجب علينا ، من خدمته ، حيث اتحاد النسب والحسب القديمين يقضيان بذلك على الداعي . واما الامر السامي الملوكي لهذا الداعي ، بالسعي جميعا فيما يستلزم راحة البلاد ، فهو واجب الامتثال، على كل حال ، لاقتضاء الحس الوطني ، ونسال الله التوفيق (١) .

عن بغداد ١٩ حزيران ١٩٢١ م التوقيع : نقيب اشراف بغداد

---

(١) في مذكرة كتبتها المس بيل الى حكومتها البريطانية في شباط ١٩١٩ ، ونشرها السر تي. تي ولسن في ص ٢٤٠ من كتابه A. Clash of Loyalties انها سالت السيد عبد الرحمن الكيلاني نقيب اشراف بغداد ذات يوم عن رايه في اسناد عرش العراق الى احد انجال الشريف حسين أمير مكة المكرمة ؟ فرد عليها قائلا :

« اما بالنظر الى الحكومة العراقية فان مقتي للادارة التركية الحالية معروف لديكم الا اني افضل عودة الترك الف مرة على ان أرى الشريف أو أحد انجاله يحكمون هذه البلاد » اهـ .

فلما سالته « بيل » قائلة : واذا قضت المصلحة البريطانية بمجيء فيصل الى العراق ؟ رد عليها : انه رجل درويش لا شأن له بالسياسة ، ولا يريد ان يقف ضد رغبات الحكومة البريطانية . وكان في رده هذا مثال الحكمة والتعقل .

وقد صحب الامير فيصل في الباخرة « نورث بروك » المستر كورنواليس، الذي عين بعد تتويج الامير مستشارا خاصا لجلالته ، ثم اسندت اليه « مستشارية وزارة الداخلية » فبقي يشغلها الى عام ١٩٣٥ م ، كما كان مع سموه سكرتيره الخاص السيد رستم حيدر وبعض الزعماء العراقيين الهاربين ، فلما قاربت الباخرة المذكورة المياه العراقية ، ابرق سموه الى نقيب بغداد البرقية التالية في ٢٢ حزيران ١٩٢١ م .

بمزيد السرور اخبر فخامتكم باني واصل البصرة صباح الجمعة القادمة ، شاكرا للمولى عز وجل الذي اسعدني بقرب لقائكم ، ومشاهدة البلاد التي هي محط مفاخر الاجداد ، واثقا بازدياد عواطفكم الودية ، انتم ، وزملائكم وكافة الشعب العراقي الكريم .

فيصل

فأسرع النقيب « عبد الرحمن » الى ارسال الجواب التالي :

الباخرة الحربية البريطانية « نورث بروك » .

ضياء مصباح بيت النبوة ، والكوكب الدرّي في سماء الشرف ، سمو الامير فيصل حفظه الله تعالى .

لقد اخذت بيد الاحترام برقية سموكم ، الدالة على عواطفكم الهاشمية نحو هذا الداعي ، والمبشرة بقدوم سموكم البصرة يوم الجمعة ، فامتلأ القلب سرورا . فنشكركم شكرا وفيرا ، داعين لسموكم بسرعة الوصول بالسلامة ، مرحبين بقدومكم الميمون ، نحن ، والوزراء ، والشعب .

رئيس الوزراء : عبد الرحمن

لم يقتصر الترحاب ـ الذي تقرر اجراءه للامير فيصل ، على البرقيات التي اثبتنا نصوصها اعلاه ، فقد ندب مجلس الوزراء خمسة من اعضائه للسفر الى البصرة ، واستقبال الامير رسميا ، كما ان امانة العاصمة الفت ـ بالاشتراك مع السلطات البريطانية ـ وفدا قوامه ستون شخصا للاشتراك في هذا الاستقبال ، واتخذت التدابير اللازمة لتهياة المحل اللائق لسكناه .

وفي اليوم السابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٤٩ الهجرية ، والثالث والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٢١ الميلادية ، رست الباخرة « نورث بروك » في « ميناء البصرة » فاستقبل الامير الهاشمي استقبالا حارا ، ونزل في دار متصرف لواء البصرة « احمد الصانع » اما افراد الحاشية فقد وزعوا على دور وجهاء مدينة الثغر ، وأقام المتصرف الصانع مادبة فخمة في اليوم التالي ، حضرها لفيف من الوجوه ،والاشراف، والسراة ، من عراقيين ، وبريطانيين وخطب فيها الامير الهاشمي خطبة حث فيها

المستمعين على الاتحاد والتضامن ، وعلى دفن الماضي لاستقبال عصر جديد،ومستقبل عتيد (١) ثم أبرق الى لندن هذه البرقية :



سمو الامير فيصل قبل تتويجه ملكا

حداد باشا ـ لندن .

وصلت البصرة باحتفال عظيم . الاحوال جيدة . قدّموا فائق شكري لتشرشل

(١) تجد نص هذه الخطبة في كتابنا الاخر « العراق في دوري الاحتلال والانتداب » ٢١٠ ــ ١

بمناسبة خطابه الذي كان له أثر عظيم على افكار العرب جميعا . اشكروا صديقتنا خاصة قريبا اخبركم بما يهم المصلحة اهـ .

ثم تابع سفره الى بغداد ، فكانت الاستقبالات التي تجري لسموه في المدن والقصبات التي يمر بها تختلف باختلاف عقليات الحكام السياسيين ، ونوابهم من البريطانيين والهنود ، حتى العرب ، فكنت ترى البعض يبالغ في الاجلال والتكريم ، والبعض الآخر يتعمد الحط من قيمة هذا الحدث العظيم . وقد نزل الامير في « الحلة » فعرج على « الكوفة » و « النجف » و « كربلا » لزيارة مراقد اجداده ، وللتعرف على حماة الشريعة ، ورؤوس القبائل ، فلقي كل عطف وتاييد .

ولما وصل الى بغداد في يوم ٢٣ شوال ١٣٣٩ هـ « ٢٩ حزيران ١٩٢١ م » استقبل استقبالا منقطع النظير ، واخذت الولائم والحفلات التكريمية تقام لسموه من قبل الطوائف المختلفة ، والنحل المتباينة ، فتلقى الخطب فيها ، وتنشد القصائد ، ويرد الامير على ذلك كله ردودا تختلف باختلاف الزمان والمكان ، حتى استطاع بخطبه، ان يمتلك القلوب ، ويستهوي الافئدة ، فقد كان جذابا في حديثه ، حكيما في ارشاده، صريحا في وعوده (١) .

وأراد السر برسي كوكس ان يستغل هذا الشعور ، فأذاع البيان التالي في ٥ تموز ١٩٢١م :

بلاغ الى عموم العراقيين

لا شك انه غير خاف على العموم قد انتهى الى بغداد في ١٦ حزيران ، الموافق ٩ شوال ، بيان خطاب القاه جناب المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني يوم ١٤ حزيران الموافق ٧ شوال . وقد شرح فيه وزير الدولة المذكورة لسامعيه ، الحالة

---

(١) كان مستشار وزارة الداخلية ، المستر فلبي ، قد سافر الى البصرة لاستقبال الامير فيصل ومرافقته الى بغداد ، وقد جاء في كتب لـه :

« وعند عودتي الى بغداد ذهبت لمواجهة كوكس ، الذي بدأ حديثه معي باستفسارات رقيقة عن صحتي ، لكنه سرعان ما انتقل من ذلك الى حديث العمل فقال لي : « يبدو انك لم تتماش مع فيصل جيدا فقد كان متذمرا بمرارة من موقفك خلال السفرة الى هنا ، وهو يصرح انه سوف لا يبقى ما لم يطمن عن تأييد جميع البريطانيين تأييدا فعالا له » فقلت له : « لا يمكنني ان افهم كيف انه يتوقع ذلك بالنظر للاوامر الرسمية ، التي هي أوامرك انت ، والتي لم تلغ ، أو تحور بشأن حرية الانتخابات ، وانني كثيرا ما كنت أطمن النقيب وغيره بأننا عازمون على البر بالوعود التي بذلناها لهم ، وان فيصلا بطبيعة الحال قد ادرك انه سيكون ضعيفا ، اذا سار الانتخاب سيرا حرا . والحق انني بينت له ذلك بصراحة » . فأجابني كوكس : « انني أعرف انك قلت له ذلك ، لكنك تعلم بصورة اكيدة الان ما الذي تريده الحكومة البريطانية » . فرددت عليه : « انني اعرف ذلك طبعا كما انني ادركت ذلك منذ مدة طويلة ، برغم جميع التأكيدات التي بذلتها لي بعكس ذلك . غير ان ما لم اتمكن من فهمه هو ان الحكومة البريطانية اذا كانت تريد وتعتزم ان يكون فيصل ملكا ، فلم اذن لاتعينه بصورة مستقيمة ، لا التواء فيها ، بدلا من ان تصر على مهزلة الانتخاب ... واذا كان في وسعك ان تعين خلفا لي سأذهب من هنا واسلمه المنصب في الحال » .

راجع كتاب « أيام فلبي في العراق » تعريب الاستاذ جعفر خياط ص ٦٣ ــ ٦٤

السياسية في بلدان الشرق الادنى ، ثم اعطى بيانا شافيا عن سياسة حكومة جلالة الملك ، فيما يتعلق بهذه البلدان .

ان ما ورد في ذلك الخطاب ، بشأن العراق ، قد صار نشره في الحال ، باذن مني ، بصفة كوني المندوب السامي ، في الجرائد الانكليزية والعربية ، في بغداد ، والبصرة ، وقد ظهر ان ما نشر قد اتى ببيان واضح عن سياسة الحكومة البريطانية. على انه ، بعد نشر ذلك البلاغ ، عرض علي تكرارا بان الأهالي يرغبون شديد الرغبة في تصريح مني ، بصفة كوني المندوب السامي ، ورئيس الحكومة العراقية الموقتة ، اشرح فيه بوضوح النقاط المهمة كما وردت في الخطاب المذكور . فبناء عليه ، رأيت من الواجب علي أن أقوم بذلك فأقول :

مما يذكر انه ، بعد بداءة الحرب العظمى . قطعت العهود مرارا لاهالي العراق، ولجلالة ملك الحجاز ، بانه لن يسمح بوجه من الوجوه ، ان تعود العراق ، او اية مقاطعة من المقاطعات المحررة الى السلطات التي كانت تابعة لها عند نشوب الحرب ، وان الحكومة البريطانية تقصد المحافظة على هذه العهود بحزم وثبات ، وتشعر انها تكون مقصرة في القيام بواجباتها بموجب هذه العهود ، فيما لو اهملت تقديم المساعدة للعراق . في هذا الدور الابتدائي من حياته . وانها تتركه باهمال كهذا ، فريسة للاضطراب ، وعدم النظام . وفي ذات الوقت ان بريطانية العظمى غير مستعدة للاستمرار على حمل العبء المالي الثقيل ، والتبعة « المسؤولية » السياسية بمراقبة الادارة « ادارة العراق » الحد الذي كان ضروريا ، ريثما تعاد الامور الى احوال السلم .

ان الحكومة البريطانية ، كانت دائما ولا تزال ، ترى ان افضل طريقة للقيام بعهودها وواجباتها ، هي مساعدة اهالي العراق على اقامة حكومة وطنية منهم بمساعدتنا ، فتنشأ بذلك دولة عربية مصادقة ، تكون بغداد عاصمة لها ، اما حكومة جلالة الملك نفسها فترى ان افضل انواع الادارات للعراق ، هو حكومة دستورية برآسة وازع « حاكم » مقبول لدى اهالي البلاد . على ان حكومة جلالة الملك ترغب ان تبين بوضوح ، كما سبق فبينت تكرارا ، بان ليس لها من قصد او رغبة ما في اكراه الشعب على قبول وازع ما معين ، بل الأمر بالعكس فانها ترغب في وجود الحرية التامة في الاختيار ، وإبداء الراي ومع ذلك ان الحكومة البريطانية بصفة كونها الدولة التي تحملت مصاريف طائلة في العراق ، في اثناء السبع سنوات الاخيرة ، لا يمكنها ان تقف موقف عديم الاكتراث امام هذه المسالة ، فلها الثقة بان الشعب العراقي سيستعمل الحكمة والحرية في اختياره للوازع .

وهنا اود ان اشير بايجاز الى قدوم سمو الامير فيصل الى العراق فأقول :

ان موقف حكومة جلالة الملك في هذا الصدد هو كما يأتي :

ان عائلة الشريف ، هي العائلة التي نشرت اللواء العربي في صف الحلفاء اثناء

الحرب التي لعبت دورا ذات شان في ربحها ، وان القضية التي من اجلها دخلت في صفوف المحاربين ، كانت قضية حرية العرب ، يعني عين القضية التي قد تعهدت بريطانية العظمى بمظاهرتها ونجاحها في العراق . فبناء على ذلك عندما سال انصار عائلة الشريف ، في العراق ، عن موقف الحكومة البريطانية ازاء دعوتهم للامير فيصل، ليأتي العراق ، اجيبوا على ذلك بان حكومة جلالة الملك لن تضع عثرة في سبيل ترشيح سمو الأمير لعرش العراق ، واذا وقع عليه انتخاب الشعب سيلقى تأييد بريطانية له.

فبناء على ذلك بينما وزير الدولة « المستر تشرشل » يورد رغبته في ان يستعمل اهالي العراق الحرية في الاختيار ، يرى ان ليس هناك من سبب للامتناع ، من ان يبين بوضوح ، بان حكومة جلالة الملك تعتبر ان الامير فيصل هو مرشح موافق ، لا بل حقا اوفق مرشح في الميدان ، وترجو ان ينال معاضدة اكثرية الشعب العراقي . واذا تم انتخاب الامير فيصل ، فتعتقد حكومة جلالة الملك انه يكون قد توصل بذلك الى حل ينطوي على اكبر الآمال في مستقبل سعيد مقبل لهذه البلاد .

ان حكومة جلالة الملك تعلم ان قد بحث في حلول اخرى غير ممكنة : منها اولا تاسيس جمهورية ، وثانيا عرض امير تركي ، أما فيما يخص الأول ، فمن راي حكومة جلالة الملك ان درجة العراق من الرقي غير موافقة قطعيا لتاسيس جمهورية . واما فيما يخص عرض أمير تركي ، فهذا حل ليست الحكومة مستعدة لافساح المجال له .

ومن المؤمل ان العبارات التي اوردت اعلاه ، تفسر بوضوح سياسة حكومة جلالة الملك ، وهي سياسة قد استحسنها بالاجمال الجمهور البريطاني ، والصحافة البريطانية ، حسب ما بينت في خطاب المستر ونستن تشرشل ، وإني اوافق عليها كل الموافقة بصفتي المندوب السامي الذي من واجباتي وواجبات وظيفتي ، تفسيرها بدقة ، اهـ .

بغداد في ٥ تموز ١٩٢١

العراقيون والبيعة

فلنا ان فيصلا استطاع ان يمتلك القلوب ويستهوي الأفئدة بخطبه واحاديثه فجاء بيان السر برسي كوكس المذاع في الخامس من تموز ١٩٢١ حافزا جديدا للعراقيين ، ولا سيما المتحمسين منهم ، لاعلان رغبتهم الملحة في مبايعة القادم الجليل ملكا على البلاد . غير أن فيصلا – ومن ورائه المندوب السامي السر برسي كوكس – لم يريا الحكمة في العجلة والاندفاع نحو العاطفة ، واصرا على أن تجري العملية بطريقة تحمل على الاعتقاد بان الشعب العراقي راغب كل الرغبة في هذه البيعة ، وان جميع الطوائف والمذاهب والاقليات تشترك في هذا الشعور . ولعل خير من يتحدث في هذا الشان مؤرخ حياة السر برسي كوكس في كتابه The Life of Percy Cox اذ يقول Philip Craves في ص ٢٩٩ من كتابه المذكور ما نصه :

« كان فيصل وكوكس معا يعارضان اية محاولة من قبل الوطنيين المتطرفين

لاستعجال التتويج اذا كان كلاهما يشعران بان ملك العراق يجب الا يكون مدينا لفئة معينة نتيجة لعملية انتخابية غير مشروعة ، وان الشرعيــة تقضي ان يكون التصويت للتتويج باجماع الشعب وبطريقة دستورية فلا يصبح الملك اسيرا لفضل فئة معينــة كما ان كوكس كان يشعر في قرارة نفســه ان حكومته البريطانية التي مهدت الامــور لفيصل يجب ان تقتطف ثمار جهودها » .

الحركـة الكردية

في الوقت الذي كانت البلاد تستعد لوضع حد نهائي لشكل الحكومة المنــوي اقامتها في العراق ، كانت هناك حركة في الشمال يقوم بها البعض من الزعماءالاكراد، الذين يتمسكون بحق تقرير المصير ، للشعوب التي سلخت من جسم الانبراطوريــة العثمانية ، فكانت هذه الحركة سببا ادى الى تأخير امر البت في قضية تتويج الأمير فيصل لعرش العراق بضعة ايام .

فقد كان المندوب السامي البريطاني اعطى « الوزارة النقيبية الاولى » وعــدا بوضع نظام مؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي ، الذي يضع اساس الحكومة الوطنية وشكلها ، وكان الوطنيون في بغداد ، وانصار الامير فيصل يلحون بشدة ، في الجرائد وفي الحفلات والمآدب التي كانت تقام لسمو الامير ، على الوزارة القائمة بوجوب انجاز وعدها ، المتعلق بوضع اساس الحكومة الوطنية للبلاد ، فلما استبطات هذه الوزارة وضع النظام الموقت من قبل المندوب السامي ، اوعزت الى سكرتيرها ان يوجه الى سكرتير « المندوب السامي » هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء في العراق — التاريخ ٨ تموز ١٩٢١

الى سكرتارية دار الانتداب في بغداد — الرقم ١ ــ ٥٣٥

« امرني فخامة رئيس الوزراء ان اشير الى كتابي المرقم س ١٣١ والمؤرخ في ٧ نيسان ١٩٢١ وارجو كم ان تتحققوا من فخامة المندوب السامي ، السبب الذي ادى الى تأخير إكمال النظام الموقت لانتخاب اعضاء المجلس التأسيسي « قانون الانتخاب » ويود فخامة رئيس الوزراء ان يعلم اذا كان لدى فخامة المندوب السامي مانع لاكمال النظام المذكور ، ونشره بأسرع ما يكون » .

التوقيع حسين افنان : سكرتير مجلس الوزراء

فرد سكرتير المندوب السامي على هذا الاستفسار برقم س د ــ ١٦٣١ وتاريخ ٨ تموز ١٩٢١ بما يلي :

الى سكرتارية مجلس الوزراء .

اجيب على كتابكم المرقم ١ ــ ٥٣٥ والمؤرخ في ٨ تموز سنة ١٩٢١ بان فخامــة

المندوب السامي ياسف للتاخير الذي حصل في امر الموافقة على قانون الانتخاب ، والناشيء ، كما بين فخامته سابقا ، عن الاشكال الحادث في ايجاد حل موافق للمصالح الكردية ، في مناطق مختلفة ، بحسب معاهدة سيفر .

لقد زاد في الامر شكا تباين آراء الطوائف الكردية في موقفهم ازاء الحكومة الكردية وفخامة المندوب السامي البريطاني ، وفخامة المندوب السامي يعرف الاسباب القاطعة التي تستفز مجلس الوزراء للحث على نشر قانون الانتخاب . ومع علم فخامته بجميع الاحوال ، مستعد لتنفيذ مواد القانون المذكور ، بشرط ان تكون المناطق الكردية مخيرة في الاشتراك في الانتخاب او عدمه ، والا يؤثر ذلك على قرارهم النهائي في خصوص موقفهم تجاه حكومة العراق ومنزلتهم لديها .

وبناء على المعلومات الاولية ، التي وردت من وزارة الداخلية ، وبلغت فخامة المندوب السامي ، يخشى فخامته ان تستغرق المدة من تاريخ نشر قانون الانتخاب ، الى حين انعقاد المجلس التأسيسي ، زمنا طويلا لا يقل عن الثلاثة اشهر .

لا شك انه لا بد من انعقاد المجلس التأسيسي قريبا لسن قانون اساسي للبلاد، ولكن مطالب الاهلين تزداد يوما فيوما لفرصة ينتهزونها لتعيين حاكم للبلاد ، وسيقيد مركز هذا الحاكم بنصوص القانون الاساسي ، وللحصول على ذلك بصورة سريعة ، ينبغي إحداث طريقة سهلة وافية بالمرام ، وفخامة المندوب السامي سيسهل جميع الوسائل التي يقترحها مجلس الوزراء للحصول على النتيجة المطلوبة والمتعلقة بهذا الامر ،» اهـ .

الامضاء سي . سي . كاربت : سكرتير المندوب السامي

مجلس الوزراء يبايع فيصلا

على اثر تسلم سكرتير مجلس الوزراء هذا الكتاب . اجتمع المجلس في دار رئيسه . السيد عبد الرحمن النقيب في يوم ١١ تموز ١٩٢١ م ، وجرت المناقشة حول الاقتراح ، فاقترح النقيب ان ينادى بالامير فيصل ، ملكا دستوريا على العراق فورا ، اي قبل ان يكون للبلاد دستور مدون او معترف به ، فاتخذ المجلس القرار التالي :

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي رقم س د / ١٦٢١ ومؤرخ في ٨ تموز سنة ١٩٢١ متعلق بما يأتي :

اولا ــ إحداث طريقة سهلة لاعطاء الشعب العراقي فرصة يظهر فيها رغائبه، ويختار ملكا للبلاد : فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق . ويشترط أن تكون

حكومة سموه ، حكومة دستورية ، نيابيـة ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانـون ، وقرر ايضا ، باتفاق الآراء ، ابلاغ هذا القرار وزارة الداخلية لتذيع ذلك في جميع الدوائر الحكومية الرسمية ، ولاجراء ما يلزم .

ثانيا ــ المسألة الكردية : فما دامت الحكومـة البريطانيـة تفسح للمناطـق الكردية مجالا للاشتراك ، او عدمـه ، في الانتخـاب للمجلس التأسيسي ، بحسب منطوق معاهـدة سيفر ، يرى مجلس الوزراء ايضا ان لتلك المناطق الحريـة التامة للاشتراك او عدمه ، بحسب المعاهـدة المذكـورة ، والا يعتبر اشتراك الاكراد ، او عدمه ، حجة عليهم في المستقبل . والحكومة العراقية تود اشتراك المناطق الكرديـة معها ، وترغب في عدم انفصالها عن جسم المملكة العراقية .

ثالثا ــ بنـاء على ما ورد في القرارين السابقين ، لا يرى مجلس الـوزراء ما يمنع الشروع حالا بتنفيذ مواد القانون الموقت لانتخاب المجلس التأسيسي » (١) .

المندوب السامي والبيعة

جاء في مذكـرة السير برسي كوكس في ص ٥٣٢ من « رسائل بل » ان النقيب لم يستشره في اقتراح المناداة بالامير فيصل ملكا على العراق (٢) ولهذا ما كاد سكرتير مجلس الوزراء يرسل اليه القـررات ، التي اتخذهـا المجلس الوزاري في جلسـته المنعقـدة في يوم ١١ تموز سنة ١٩٢١ ، حتى امر سكرتيره الخاص ان يرد على كتاب سكرتير مجلس الوزراء بما يلي :

الرقم ٣٠ ــ ٥ ــ ١٢١٩   التاريخ ١٣ تموز سنة ١٩٢١ م

الى سكرتير مجلس الوزراء

اجيب على كتابكم المرقم ١٠ ــ ٥٤٤ والمؤرخ في ١٢ تموز سنة ١٩٢١ وفي طيه

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز ــ اب ــ ايلول ١٩٢١ ص ٩/١٠ .

(٢) كانت المس بيل قد انتبهت الى التباين بين موقف النقيب هذا وموقفه مـن التواء الحكومـة البريطانية استدعاءه الامير فيصل الى العراق بغية ترشيحه لعرش البلاد ، فكتبت تقول : انها زارت السيد النقيب في داره وتحدثت اليه حول قراره الاخير ، فاذا به يقول :

« خاتون ! انت ابنتي ، وانا اريد ان احدثك اليك بكل ما يدور في خاطري ، انا لـم اقم بأي عمل يخالف نصح السر برسي كوكس او يتعارض مع رغبة حكومته البريطانية منـذ قدم الى هـذه البلاد ، واني لما فهمت ان فيصل يصلح لان يصبح ملكا على العراق ، وان حكومـة صاحب الجلالة تؤيد هذا الاتجاه ، قررت ان اتجنب كل حديث يخالف ذلك ، وان اسرع فاتولى بنفسي اعلان مبايعة مجلس الوزراء لفيصل بملوكية العراق . لقد تساءلت في نفسي عما اذا كانت هناك ضرورة لاستشارة السر برسي كوكس في هذا الذي قررت ، فهداني عقلي الى صحة اتجاهي واني سوف لن اتراجع عنه فيما اذا خالفني كوكس ، لاني لست مسؤولا الا امام الله ، ولا سيما وانا الان في أواخر ايام حياتي »اهـ
Gertrude Bell from her personal papers p. 231 .

مفاوضات مجلس الـوزراء المنعقـد في ١١ تموز سنة ١٩٢١ . بأن فخامة المندوب السامي أمرنـي ان اطلعكم على ان فخامتـه قد تلا بمزيـد الاهتمـام اقتراح حضرة صاحب الفخامة نقيب اشراف بغـداد ، الذي وافـق عليه مجلس الوزراء باتفـاق الآراء ، وهو المناداة بسمو الامير فيصل ملكا عـلى العراق ، بشرط ان تكون حكومـة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون .

ويعتقد فخامته بأن قرار مجلس الوزراء المذكور ، يردد صدى افكار الامة . غير انه يجب ان يوافق فخامته على القرار المذكور . ويؤيده ، ان يطلع على راي الامة في هذا الخصوص مباشرة . وعليه ففخامتـه يرجو من مجلس الوزراء اصدار الامر لوزارة الداخلية بوضع الوسـائـل المقتضاة ، التي يوافق عليها ، لاجـراء التصويت العام . ولا شك في ان اذاعة قرار مجلس الوزراء سيوجب اهتماما عاما بهذا الامر ، ولكن لاجل تاييده ، بأجلى وضوح . يقترح فخامـة المندوب السامي نشر بلاغ بهذا الخصوص بموافقة مجلس الوزراء .

الامضاء : سي . سي . كاربت : سكرتير المندوب السامي

وقد نشر « مجلس الوزراء » في الصحف المحلية كافة . القرار الذي اتخذه في جلسته المنعقدة في ١١ تموز سنة ١٩٢١ . فلم ير المندوب في النشر الذي تم ما يحقق رغبته . فأعد بلاغا صدر عن ديوانه الخاص في ١٦ تموز ١٩٢١ م واذاعـه على الراي العام وهذا نصه :

بلاغ الى عموم اهالي العراق

حيث ان مجلس الوزراء . في جلسته يوم ١١ الجاري الموافق ٥ ذي الحجـة سنة ١٣٣٩ ، قد قرر بالاجماع . بناء على اقتراح صاحب السماحة والفخامة رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الامير فيصل ملكا العراق ، بشرط ان تكون حكومة سموه ، حكومة دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون ، وحيث ان هذا القرار قد ارسل الى المندوب السامي ، لاجل التصديق ، وذلك طبقـا للاصول المتبعة ، فان فخامة المندوب السامي يشعر انه ، مع وجود جميع الاسباب التي تحمله على الاعتقاد بأن قرار المجلس السالف الذكر يمثل شعور البـلاد السائد ، يرى ان من الواجب عليه ان يحصل على تصريح مباشر من الامـة بموافقتهـا ، قبل ان يوافـق المجلس بموافقتـه على القرار المذكور . وعليه قد طلب فخامته الى مجلس الوزراء ان يوعز الى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الادارية الحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب . اما الطريقة المبينة للحصول على ذلك فستعلن في حينها . ا هـ .

بغداد ١٦ تموز سنة ١٩٢١

الامضاء : ب . ز . كوكس
المندوب السامي في العراق

الصحف العراقية والسياسة الفرنسية

كانت الصحف العراقية تهاجم سياسة الفرنسيين في سورية ، اثناء بحثها موضوع تتويج الامير فيصل ملكا على العراق ، وكان المندوب السامي البريطاني في العراق يحرق الإرم على هذه المهاجمة ، فاحتج لدى مجلس الوزراء على ذلك ، فاتخذ المجلس في جلسته المنعقدة في ٨ آب ١٩٢١ هذا القرار :

« تلي كتاب سكرتير فخامة المندوب السامي المرقم س ٢ ر ١٨٤٥ والمؤرخ في ٤ آب سنة ١٩٢١ يبحث فيه عن نزعة الجرائد العربية المحلية الى نشر انتقادات على السياسة الفرنسوية في سوريا ، ويقترح فخامة المندوب السامي اصدار الاوامر المقتضية الى وزارة الداخلية لتضع حدا لنشر الجرائد المحلية ما من شأنه ايجاد مشاكل دولية ، فوافق مجلس الوزراء باتفاق الآراء على الاقتراح المذكور ، وقرر ايداع الكتاب المذكور الى وزارة الداخلية لتقوم بمقتضى منطوقه » .

بيعة الشعب

اصدرت «وزارة الداخلية» بيانا الى متصرفي الالوية كافة ، طلبت فيه تسجيل آراء الاهلين في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ تموز ١٩٢١ ، وهيأت لجانا للاشراف على عملية التسجيل ، فاوفدت كل لجنة الى احد الالوية ، فكانت اللجان المذكورة ، بعد ان تحل المدن ، والقصبات ، والقرى ، تدعو الاهلين الى الاجتماع في كل محلة من محلات المدن والقرى ، فيتلو احدهم خطابا عن « مهمة اللجنة » ويعدد فضائل الامير الهاشمي ، فتردد الاصوات كلمة « موافق ، موافق » ويفض الاجتماع ، بعد ان تكون اللجنة قد نظمت محضرا بذلك. وهكذا تحققت اول مسرحية من مسرحيات الاستقلال التي مثلها البريطانيون في العراق ببراعة ما فوقها براعة .

ويجب ان نذكر للتاريخ فقط ، ان لواء كركوك صوّت ضد الامير فيصل(١) وكذلك فعل « لواء السليمانية » وان اللواءين « إربل والموصل » اشترطا في نص البيعة « ضمان حقوق الاقليات في تأسيس الادارات التي وعدوا بها من قبل الحلفاء في معاهدة سيفر » .

وجاء في صفحة ٦٠١ من المجلد الثاني من « رسائل بل » ان وفدا كبيرا من اهل البصرة ، طلب مقابلة المندوب السامي ليعرض عليه مطالب اهل الثغر ، وهي

---

(١) كان المتصرف المعروف السيد محمود فخري مديرا لناحية طاووق بلواء كركوك في عام ١٩٢١ م وكان الكبتن مار مشاورا في اللواء وقد تلقى المدير امرا بتنظيم مضبطة ترشيح الامير فيصل ملكا على العراق فلما كان المساء شاع في الناحية ان الانكليز عدلوا عن هذا الترشيح . ولما لم تكن وسائل المخابرات البرقية والتلفونية ميسورة يومئذ فقد نظم المدير مضبطتين احداهما بقبول فيصل ملكا والثانية برفضه . وبعد ان وقع الاهلون على المضبطتين معا جاء بهما السيد محمود فخري الى الكابتن مار فسأله الكابتن اين المضبطة ؟ فرد عليه المدير ايهما تريدها فاخذ المشار منه المضبطتين .

ـ رواه لنا السيد محمود صبحي الدفتري ـ

تتلخص في : ان يكون الملك فيصل ملكا مشتركا للعراق والبصرة ، على ان يكون للبصرة مجلس تشريعي خاص ، مع جيش وادارة ، وشرطة ، وان تجبى الضرائب وتصرف من قبلها ، وعلى ان تساهم في مساعدة الادارة المركزية في بغداد مساعدة مالية معقولة » ا هـ .

وتضيف المس بل ــ في عرضها هذه المعلومات ــ الى ما تقدم ، ان الوفد البصري طلب مساعدتها « في تحقيق رغائب البصريين » فلم يسعها غير تقديمه الى المندوب السامي .

وقد رأينا خدمة للتاريخ ، واثباتا لتدخل الحكام البريطانيين في امر تنظيم محاضر الانتخابات ان ندوّن فيما يلي النتائج التي بعثت بها وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء بكتابها المرقم ١٥١١٩ وتاريخ ١٨ آب ١٩٢١ .

قدم « لواء بغداد » ١٥٧ مضبطة تشترط (٦٨) منها : حكومة دستورية نيابية حرة ديمقراطية مستقلة مجردة من كل قيد ، ومنقطعة عن سلطة الغير . وتشترط جمع المؤتمر العام من ضمن ثلاثة اشهر . اما هذه المضابط فستة وستون منها خاصة ببلدة بغداد فقط .

وقدم « لواء الدليم » ١٦ مضبطة موقع عليها من قبل زعماء القبائل ، وزعماء البلاد بقبول ملوكة الامير فيصل بشرط بقاء مشاركة الدولة البريطانية المعظمة .

اما « لواء البصرة » فقدم ٤٧ مضبطة . وقد ذكر متصرف اللواء بأن الاكثرية رفضت في بادىء الامر التصويت الى ان اخذت تأكيدا ببقاء الوصاية والنظر في مطالب البصريين الخاصة . وبعد ذلك وقعوا على المضابط .

اما « لواء ديالي » فقدم ٤١ مضبطة بالموافقة « المطلقة » .

واما « لواء الحلة » فقدم ٤١ مضبطة . وقع رؤساء القبائل وزعماء الاهالي على ١٣ من هذه المضابط قابلين بملوكية الامير بشرط ان تبقى وصاية الدولة البريطانية المعظمة .

وقدم « لواء كربلا » ٢٨ مضبطة بالموافقة « المطلقة » .

وقدم « لواء العمارة » سبعة مضابط فقط اثنان من هذه المضابط تخص الطوائف غير المسلمة . اما باقي المضابط التي وقع عليها كافة رؤساء القبائل وزعماء اللواء فتشترط ابقاء الوصاية البريطانية وعدم الاستغناء عن خدمات الضباط البريطانيين في جميع الشؤون الادارية وغيرها .

اما « لواء الموصل » فقدم ٩٧ مضبطة . ستة من هذه المضابط تطلب المحافظة على الحقوق الكردية ، وسائر الاقليات . وسبعة مضابط تطلب الوصاية البريطانية مع محافظة الحقوق الكردية وعشرة مضابط تشترط ما ياتي : اولا ان تكون الحكومة العراقية الجديدة تحت وصاية الدولة البريطانية المعظمة ، وان تقبل استشارة

ودلاء ضباطها في الامور الملكية والعسكرية . ثانيا : رعاية اللسان الكردي في الدوائر الرسمية والمدارس الابتدائية . ثالثا : محافظة الحقوق السياسية والعدلية في كردستان العراق . رابعا : يحفظ الاكراد لأنفسهم الحق بالالتحاق او عدمه الى كردستان التركية حين منحهم الاستقلال .

واما « لواء كركوك » فقدم ٢٠ مضبطة بالموافقة و ٢١ مضبطة بالمخالفة ولم يكمل المضابط . فالعشرون الموافقة لا شرط فيها ، واما المضابط « المخالفة » فلعدم كونهم من الامة العربية ، يرجحون الانتظار ريثما تتم مسالة استقلال كردستان . والبعض منهم يطلب نصب امير تركي . واكثر المضابط الموافقة هي من قضاء اربيل.

وبقي « لواء المنتفك » وهذا قدم ٢٩ مضبطة ٢٤ من هذه المضابط تشترط بقاء الوصاية البريطانية ومساعدتها للملك فيصل .

وكانت الوية « الكويت والديوانية واربيل » اقضية لا الوية ولم يشترك لواء السليمانية اصلا .

التمهيد لحفلة التتويج

بعد ان تمت التمهيدات اللازمة لتتويج الملك فيصل ، تبودلت بين بغداد ولندن برقيات على جانب عظيم من الخطورة ، قبل اجراء التتويج ، راينا من الاهمية بمكان ان نثبتها في سجلنا التاريخي هذا حرصا عليها من الضياع واليكها بالتسلسل :

١ ــ من القومسير العالي « المندوب السامي » الى سكرتير الدولة في لندن

٣١ تموز ١٩٢١

« نتائج التصويت وصلت الي من معظم الامكنة ولم يبق شبهة في النتيجة . ان الراي العام معنا ، بما فيه راي سموه ورايي يرتاي ان يكون التتويج في اقرب وقت طبعا .

« على اثر هذا سيطلب سمو الامير طبعا القيام بمهامه الملكية بمشورتنا ، وهو يود ان يلقي بيانا على الناس يوضح فيه سياسته المقبلة بصفة كونه ملكا على العراق ولا سيما مناسباته مع حكومة جلالة الملك . ومن الضروري له ولي تعيين الخطوط المفصلة التي تبين مناسباتنا مع بعضنا بعد ارتقائه العرش ، وهكذا تظهر امامنا ضرورة عاجلة لتنظيم العلاقات الراهنة وطمانة الراي العام بعدم عرقلة التقدم الذي سرنا في طريقه حتى الآن ، وكذلك يترتب علينا في الوقت نفسه ان نطمئن الموقف السياسي العام وواجباتنا تجاه حلفائنا وتجاه عصبة الامم .

« وعلى قدر ما اعلم ان الامير فيصل يوم توّج ملكا على سورية اعترف به فعلا من قبلنا ومن قبل فرنسه ، ولكن لم تتخذ اية وسيلة للاعتراف به اعترافا دوليا . واني الآن لمتردد الى اية درجة يمكن تطبيق حالة سورية على وضعنا في الوقت

الحاضر . فمن الناحية الدولية ان حكومة جلالة الملك هي الموكل اليها من قبل الحلفاء المحافظة على هذا الجزء من الاراضي التي انسلخت عن تركية وذلك الى ان يصادق على معاهدة الصلح والقرار الاخير الذي سيتخذ تجاه قضية الانتداب .

« ومن الحري ان افصح هنا بمناسبة التصويت الذي يجري الآن ، ان بعض العناصر المتطرفة في بغداد جعلت قبولها بملكية فيصل منوطا بأن يكون بعيدا عن اية سلطة اجنبية ، اما الامير فيصل نفسه فانه يود ان يكون في وضع يساعده قريبا على الاعلان بصراحة وبموافقة منا بأن قبوله لهذا المنصب وسياسته المقبلة سيكونان مستندين على مساعدتنا وحدنا دون غيرنا وهو في نفس الوقت معارض لاستعمال كلمة الانتداب على ما يفهمه الناس ؛ وان يتوقع ان تنظم العلاقات بموجب معاهدة تعقد بين حكومتين مستقلتين كأن تكون بين اخوين احدهما كبير والآخر صغير . اذا لم توضح هذه الامور منذ الآن فستكون هناك صعوبات تعترض العلاقات بيني وبين الملك والتفريق بين مسؤولياتنا المتقابلة » .

برسي كوكس

★ ★ ★

كان وزير المستعمرات البريطاني المستر تشرشل حريصا حرصا شديدا على تذليل كل عقبة تعترض الاتفاق الذي تمّ بينه وبين الامير فيصل في لندن من قبل . وقد درس برقية « المندوب السامي لحكومته في العراق » درسا دقيقا انتهى بالرد عليها بهذا الجواب :

٢ ــ لندن في ٩ آب ١٩٢١

« اوافق على ما اقترحتموه بخصوص تتويج فيصل في اقرب وقت ممكن ، تاركا لكم تعيين التاريخ ولكن يجب اعلامي به حالا .

« لا شك ان من المطلوب ان يعلن فيصل عند اعتلائه العرش ان قبوله للملكية منوط باستمرار مساعدتنا وحدنا . اما حكومة صاحب الجلالة فانها مستعدة لمؤازرته ولكن في امكانها ان تعلن الآن عن اي تصريح بتعيين المناسبات بينه وبين حكومة جلالة الملك ان هذه المناسبات ستثبت في القانون الاساسي الذي يباشر باعداده هنا من قبل لجنة خاصة حيث نوافيكم بمقترحاتها باقرب وقت ، ويكون البحث عنها مع الجانب العراقي في الوقت المرهون .

« لقد اتفقنا مبدئيا بانه يمكن لحكومة جلالة الملك وللملك فيصل ان يبدلا الانتداب باتفاق « معاهدة » ما بين المملكتين يعين فيه الموقف الخاص لحكومة جلالة الملك بموجب معاهدة تعقدها مع العراق . ان هذه المعاهدة ستحل محل المواد الخاصة بمناسباتنا مع العراق ، وستدرج تلك المواد في القانون الاساسي . والى ان نصل الى هذا الحد فاني اخشى الا نتمكن من تحديد علاقاتنا ، كما لا يمكن لفيصل

ان يكون في وضع يمكنه من ممارسة واجبات الملك كافة . لقد قبل الانتداب فعليه ان يطبق مواده حتى يحل محله نوع آخر من العلاقات واني واثق من انه يدرك ضرورة اتباع مشورتكم في الوقت نفسه ، على ان يبقى شرفه ومركزه محتفظ بهما ضمن اوسع الحدود الملائمة للانتداب على انه من الضروري أن يدرج في القانون الاساسي ما يفهم منه بأن الكلمة العليا في الامور الداخلية ستكون لكم ، اما القضايا الخارجية فان حكومة جلالة الملك هي المسؤولة عنها وحدها .

« اني آسف لعدم تمكني من تزويدكم بتعليمات معينة اكثر مما تقدم لان ذلك مستحيل وقد يضر ببعض القضايا التي ما زالت تحت البحث . ان الموقف حرج ودقيق بدون شك في الوقت الحاضر ، ولكن لي ملء الثقة بمهارتكم في التغلب عليها» .

التوقيع تشرشل

★ ★ ★

لم يوافق السر برسي كوكس على ان يذكر الامير فيصل في خطاب العرش المقرر القاؤه في حفلة التتويج العبارات التي اراد المستر تشرشل ببرقيته المؤرخة ٩ آب ١٩٢١ أن يلقيها لان فيصلا لما اطلع عليها انكر ان تهان كرامته على هذا الشكل المزري وبصورة عليه . ويقول الدكتور فيليب آيرلند أن فيصلا :

« احتج من فوره على عدم امكانه الاستمرار على العمل اذا طلب منه هذا التصريح ، واوضح بأنه كان قد قبل ترشيح نفسه للعرش ، في المفاوضات التي جرت في لندن معه ، على اساس ابدال الانتداب بمعاهدة يتفاوض عليها ، وأن سمعته كملك ومهابته ستصانان » (١) .

وعلى هذا ابرق « كوكس » البرقية الآتي نصها الى المستر تشرشل في الثاني عشر من آب ١٩٢١

٣ ــ « سيكون التتويج في العشرين من الشهر الجاري على الارجح ، وسأخبركم عن الموعد المحدد نهائيا بأقرب فرصة ممكنة ، واتوقع أن يكون الاعتراف النهائي من قبل حكومة جلالة الملك قبل كل شيء فأرجو موافقتكم » .

« كان الامير فيصل قد صرح في كافة خطبه التي القاها هنا بأن مجيئه الى العراق وترشيح نفسه للعرش انما كان على اساس الاشتراك معنا والاعتماد على مؤازرتنا ، واني اتفق بأن الخطاب الذي سيلقيه في حفلة جلوسه يجب أن يتضمن التصريح بالاعتماد علينا فقط ولكن لاجل ازالة الشكوك من هذا المحيط فمن الضروري الا يصرح بأكثر من ذلك . واني سأعرض عليكم مسودة تتضمن الامور التي ارى من المناسب الجهر بها . والى أن تكون في وضع يمكننا من تعيين المناسبات

1 - Ireland, p. W. Irak : A Study In political Development p. 334 .

وتوزيع المسؤوليات بين الملك فيصل والمندوب السامي ، سيبرز سير الاعمال صعوبات لنا جميعا واني لا اشك من ان فيصلا سيكون حكيما شخصيا وسيقبل ـ هكذا اؤمل ـ ان يقوم بالعمل في الوقت المناسب على اساس الشروط التي بينتموها . لكن الصعوبة الاساسية ستكون من غيرة بعض اعوانه المتطرفين. ولمعالجة هذه الناحية فمن الضروري جدا ان نكون احرارا في ان نتكلم بصراحة عن احتمال تنظيم العلاقات بين بريطانية والعراق على اساس معاهدة تسمح بعقدها الظروف الدولية ولقد فهمت من برقيتكم المجاب عنها الآ مانع لديكم يحول دون هذا الراي».

كوكس

لقد ذهل المستر تشرشل لموقف الامير فيصل هذا ، ولما جاء في برقية السر برسي كوكس المثبتة اعلاه فابرق في العشرين من آب هذه البرقية :

؛ ـ سري وشخصي الى السر برسي كوكس   من الوايت هول بلندن

« يجب ان تقول لفيصل من قبلي انني لم اتبدل للاضرار به بوجه من الوجوه. ان التبدل الوحيد الذي طرأ هو بينما كنا نفكر في جعل المعاهدة بدل العلاقات القائمة في زمن غير محدد في المستقبل اردنا الآن ان نجعلها في اقرب وقت .

ثانيا ـ يجب ان توضح له : ان الحكومة البريطانية ملزمة بالعمل ضمن طريقة قانونية ومنتظمة ، وذلك فيما يتعلق بتعهداتها في عهد عصبة الامم ، وبقية تعهداتها الخاصة كاتفاقية الزيت الانكليزية ـ الفرنسية .

ان الحكومة الامريكية تتشدد في قضية المنافع الزيتية فان اتفقت مع فرنسه ضد حكومة فيصل ، فسنقع في مشكلات جديدة مع عصبة الامم ، وقد تكون هذه المشكلات صعبة الاقتحام الآ اذا اتبعنا طريقا مستقيما تماما . ان الحماقة أن يبحث فيصل عن وسيلة تخلصه من هيمنة عصبة الامم السامية ، تلك العلاقة التي تمنحه مركزا مرموقا في المحافل الدولية وفي نظر العالم . ومهما كان الامر فاني واثق من انا سنعمل معا بيسر وابتهاج من الناحية العملية ، لان غايتنا أن نحمّله من السلطة والمسؤولية ما يستطيعهما ، وان نظهره كملك حقيقي في نظر شعبه ، ولكن يجب ان تناط بالمناسبات ما بين المعتمد السامي والملك ، وان تساعدونه في تشبثاته فيالقضايا الهامة .

بهذه البرقية وما تبعها من برقيات رسمية اخرى سوف لا يتعذر عليكم اعداد الخطاب الذي سيلقيه فيصل في حفلة تتويجه ، ولكم الصلاحية المطلقة في كيفية الاداء . اظن ان تتويج فيصل في الظروف الحاضرة ، وفي الموعد المقرر الذي حددتموه مسألة حيوية واني باذل جهدي لاستحصال برقية تبريك من صاحب الجلالة الملك الى فيصل بمناسبة تتويجه » .

تشرشل

★ ★ ★

لم يكتف وزير المستعمرات البريطاني بالبرقية الشخصية التي طيّرها الى

المندوب السامي في العراق بتاريخ ٢٠ آب نقد عززها ببرقية ثانية في التاريخ نفسه قال فيها :

٥ ـ من لندن الى المندوب السامي : بغداد التاريخ ٢٠ آب ١٩٢١

« اني اقدر وجهة نظر فيصل كل التقدير . ويجب أن تفهمه من قبلي حالا بانه لا مجال لتبدل موقف جلالته بصورة مطلقة واني شخصيا مهتم بقدر اهتمامكم بأن نبذل كل ما في وسعنا لتقوية مقامه في نظر شعبه . لقد كانت برقيتي ٣٠٤ موضوعة على اساس انه من المتعذر ، ان لم يكن من المستحيل ، التخلص من ضرورة وجود قانون اساسي تهيؤه الدولة المنتدبة . لقد درست القضية دراسة دقيقة واحيلت من قبل الوزارة الى لجنة وزارية فيها ناظر الخارجية وناظر الهند والمستر فيشر ممثل جلالة الملك في عصبة الامم .

« بعد ان اتصلنا بوزارة الخارجية من جديد ، علمنا ان من الممكن لنا الآن أن نعيّن موقفنا الانتدابي الذي كلفنا به من قبل فنعقد مع فيصل حالامعاهدة . ومع هذا فانه من المتفق عليه ان القانون الاساسي سيعد بمشاورة السلطات المحلية على ان يصادق عليه من قبلكم قبل ان يتم بصورة نهائية لاننا سنكون مسؤولين عنه تجاه بقية الدول ، وفي الوقت نفسه لا نشك في انه قد اتضح لديكم ضرورة منحنا الضمان الكافي لأن تخوّلنا المعاهدة في صيغتها النهائية للقيام بتعهداتنا الدولية واشرافنا على القضايا المالية الهامة . ويكفي ان يعطيكم فيصل تعهدا واضحا في هاتين القضيتين ، ويرجّح ان يكون التعهد خطيا ، وذلك قبل ارتقائه العرش وانا لا اشك في انه سيقبل بذلك بالنظر لما جاء في تلابيب برقيتكم . اما خطاب العرش فيجب ان ينص فيه على ما يلي :

« ان الحكومة البريطانية تنفيذا لتعهداتها الصادقة التي دخلنا فيها، قررت ان تعترف بي كملك لدولة العراق المستقلة التي دعيت الى تبوء عرشها من قبل الاكثرية الساحقة في هذه البلاد ، كما تعهدت أن أدخل معها في حلف يكون من جهة ضامنا لهذا الاعتراف بصورة نهائية ، ومن جهة اخرى يخول الحكومة البريطانية القيام بالتعهدات التي تعهدت بها بشأن العراق امام عصبة الامم . هذا وان اول خطوة اخطوها ، هي وضع قانون اساسي ديمقراطي تمثيلي للمملكة بالتعاون مع المندوب السامي وممثلي الشعب ، وسيتضمن هذا القانون حقوق ومنافع ورغبات الاهلين كافة ، كما سيتضمن وضع نظام عدلي للعراق يؤمن مصالح الاجانب وحقوقهم المشروعة، ويضمن حرية المتقدات الدينية لبعض الطوائف وكذلك عاداتها بشرط الا تكون مخلة بالامن العام والآداب العمومية ، وستسن قوانين تمنع كل تعرض بالدين اما النهج الذي سنتبعه هنا فيتلخص فيما يلي :

سنوضّح لمجلس عصبة الامم الطريقة التي سلكناها حتى الآن لتنفيذ صك الانتداب ، وان الترتيبات الاساسية التي تمت حتى الآن ، بما فيها انتخاب فيصل

من قبل الاكثرية الساحقة ، قد اقنعتنا بأن العراق بلغ مرحلة من التقدم جعلته في وضع يستطيع ان يقف بمفرده ، ومكنتنا من القيام بتعهداتنا تجاه عصبة الامم ، وذلك بواسطة معاهدة تعقد بين الطرفين ويصادق عليها من قبل مجلس عصبة الامم حيث يخون المجلس وضع الخطط العامة التي ستكون اساسا للمعاهدة . ومن المحتمل ان تترك العصبة بعض المواد المدرجة من صك الانتداب الى عهدة فيصل فيقوم بها منفردا . اما المواد المتعلقة بمسؤوليتنا تجاه جمعية الامم وتجاه بقية الدول ، فان من الضروري أن تبقى في عهدتنا الى بعض الوقت . وانا واثق بأن فيصل يدرك ذلك كله . وعليه يجب أن تساعدنا المعاهدة على القيام بتعهداتنا كما انه موافق بأنه من المستحسن أن يكون واضحا بأن قضية ادخال المناطق الآهلة باكثرية كردية في المملكة العراقية لم تقرر بعد .

تشرشل (١)

تتويـج الأمير

استطاع الامير فيصل ان يذلل الصعوبات التي قامت في سبيل نجاحه ، مهما تنوعت او تعددت ، واقترح أن يتم تتويجه في يوم ٢٣ آب ١٩٢١م .

ويصادف هذا التاريخ في الحساب الهجري ، يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ ، وهو يوم ذكرى عيد الغدير ، الذي بويع فيه الامام علي بن ابي طالب عليه السلام بولاية العهد عن النبي العربي (صلعم) ونص عليه بالخلافة ، ليجمع بين عهدين تاريخيين ، وعيدين ساميين : عيد التتويج وعيد الغدير ، فلم ير المندوب السامي مانعا من قبول هذا الاقتراح .

وابرقت وزارة المستعمرات الى مندوبها في بغداد ، في منتصف شهر آب من هذه السنة أن يعتبر الامير فيصل حاكما على العراق (Governor) وليس ملكا كما يريد ، ولكن المندوب عارض هذا الطلب ، واصر على وجوب اعتباره كملك دستوري « King » على ضوء البرقيات المثبتة فوق هذا .

وحل يوم ١٨ ذي الحجة ١٣٣٩ ، و ٢٣ آب ١٩٢١م ، فاقيمت حفلة التتويج في ساحة « برج الساعة » ببغداد في الساعة المعينة ، وقد حضرها ممثلون عن الالوية التي اشتركت في التصويت فقط (٢) يمثلون الطوائف والاصناف كافة ، وبعد بضع دقائق اقبل الامير الهاشمي يحيط به السر برسي كوكس « المندوب السامي » والجنرال هالدن « قائد القوات البريطانية في العراق » والكولونيل كورنواليس

---

(١) نقلت هذه البرقية والتي قبلها من المحفظة س/٤ من « المركز الوطني لحفظ الوثائق » .

(٢) لم يشترك احد من لواءي كركوك والسليمانية في هذه الحفلة .

— السير برسي كوكس في « رسائل بل » ج ٢ ص ٢٢٥ —

« المستشار الخاص للأمير » ففتش حرس الشرف المعد لتحيته ، واقتعد مجلسه في المحل المعد لسموه ، جاعلا المندوب السامي عن يمينه ، والقائد العام عن شماله ، وجلس في الصف الثاني كل من السادة : رستم حيدر ، وامين الكسباني (من السوريين) وحسين افنان (سكرتير مجلس الوزراء) . وبعد لحظات معدودات،ناول المندوب السامي سكرتير المجلس الوزاري بلاغا تلاه على الجمهور هذا نصه :

نص البلاغ

منشور من فخامة السير برسي كوكس ، الحامل لوسام الاكبر للامبراطورية الهندية ، ووسام نجمة الهند العالي من درجة فارس ، ووسام القديس ميخائيل ،



الملك فيصل في حفلة تتويجه

والقديس جرجس السامي من درجة فارس ، المندوب السامي لجلالة ملك بريطانية، الى الامة العراقية ، بواسطة ممثليها الحاضرين .

لقد قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء ، بناء على اقتراح سمو رئيس الوزراء ، المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع من شهر ذي القعدة من سنة ١٣٣٩ هـ الموافق ١١ تموز سنة ١٩٢١ على ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون ، وبصفتي مندوبا لجلالة ملك بريطانيا ، رايت ان اقف على رضى الشعب العراقي البات ، قبل موافقتي على ذلك القرار ، فأجري التصويت العام برغبة مني ، واسفرت نتيجة التصويت عن اكثرية ٩٧ ٪ في المئة من مجموع المنتخبين المتفقين على المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على

العراق . وعليه اعلن ان سمو الامير فيصل ، نجل جلالة الملك حسين ، قد انتخب ملكا على العراق ، وان حكومة جلالة ملك بريطانيا قد اعترفت بجلالة الملك فيصل ملكا على العراق فليحي الملك اهـ .

ولم يكد « سكرتير مجلس الوزراء » ينتهي من تلاوة بلاغ « المندوب السامي » حتى انتصب السيد محمود النقيب ، أكبر انجال رئيس الوزراء ، والقى دعاء موجزا بمناسبة هذا الحدث التاريخي الجليل ، ثم اطلقت المدافع ٢١ طلقة تيمنا بهذا العيد القومي .

ثم نهض الملك فيصل فالقى خطابا استهله بشكر العراقيين على مبايعته (مبايعة حرة) وحيا ابناء النهضة العربية الذين استبسلوا مع ابطال الحلفاء ، وذهبوا ضحية اوطانهم العزيزة ، وشكر الانكليز على جميل معروفهم ، وحث الناس على الاتحاد والتآلف ، وهذا هو :

خطاب التتويج

اتقدم الى الشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته اياي ، مبايعة حرة ، دلت على محبته لي ، وثقته بي ، فأسأل الله عز وجل ان يوفقني لاعلاء شأن هذا الوطن العزيز ، وهذه الأمة النجيبة ، لتستعيد مجدها الغابر ، وتنال منزلتها الرفيعة بين الامم الناهضة الراقية .

وانه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية ، التي برهنت فيها الامةالعراقية على خالص ودها نحو أسرتنا الهاشمية ، ان اذكر ما لجلالة والدي ، الملك حسين الاول ، من الايادي البيضاء ، فلقد رفع لواء العرب منضما الى الحلفاء ، ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم وتأييد استقلالهم القومي ، الذي كانوا ينشدونه منذ قرون ، كما اني ارى من الواجب المحتم في مثل هذا اليوم ، ان اذكر محييا تلك النفوس الطاهرة الابية ، من ابناء النهضة العربية ، الذين استبسلوا مع ابطال الحلفاء ، وذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة ، اولئك هم اصحاب الذكرى الخالدة ، فسلام عليهم والف تحية .

وهنا واجب آخر يدعوني لان ارتل آيات الشكر للامة البريطانية ، اذ اخذت بناصر العرب في اوقات الحرب الحرجة ، فجادت بأموالها ، وضحت بابنائها ، في سبيل تحريرهم واستقلالهم ، وانني اعتمادا على صداقتها ومؤازرتها التي اظهرتها وتعهدت لنا بها ، اقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد ، شاكرا للحكومة الموقتة همتها ، ولفخامة المندوب السامي محبته ، وللحكومة البريطانية العظمى ، اعترافها فيّ ملكا للدولة العراقية المستقلة ، التي دعيت لملكيتها بارادة الشعب مباشرة .

ايها العراقيون الأعزاء ! كانت هذه البلاد في القرون الخالية ، مهد المدنية والعمران ، ومركز العلم والعرفان ، فأصبحت ، بما نابها من الخطوب والحوادث ،

خالية من اسباب الراحة والسعادة . فقد فيهـا الامن ، وسادت الفوضى ، وقل العمل ، وتغلبت الطبيعة ، وغارت مياه الرافدين في بطون البحـار ، فاقفرت الارض بعد ان كانت يانعة نضرة ، وطغت القفار على المعمور ، واضحت المدن التي قويت على مقاومة النائبات اشبه شيء بواحات واسعة ، فنحن الآن تجاه هذه الحقيقة المؤلمة ، ولا يجدر بشعب يريد النهوض الا ان يعترف بهذه الحقائق .

اننا لم ننهض الا لمكافحة هذه العقبات ، ولم نخض غمار الحرب الا لاحياء هذه المعالم الدارسة ، واذا كان الناس على دين ملوكهم ، فديني انما هو تحقيق اماني هذا الشعب ، وتشييد اركان دولته على المبادي الدينية القويمة ، وتأسيس حضارته على اساس العلوم الصحيحة والأخلاق الشريفة ، متوكلا على الله ، ومستندا على روحانية انبيائه العظام ، ومعتمدا عليكم انتم ايها العراقيون .

وقد صرحت مرارا بأن ما نحتاج اليه لترقية هذه البلاد ، يتوقف على معاونـة امة تمدنا بأموالها ورجالها ، وبما ان الامة البريطانية اقرب الامم لنا ، واكثرها غيرة على مصالحنا ، فاننا سنستمد منها ، ونستعين بها وحدها على الوصول الى غايتنا المنشودة في اسرع وقت .

ولا يغرب عن الأذهان انه : اذا كان الناس على دين ملوكهم ـ فالملوك على دين شعوبهم ، فعلى قدر التضامن يكون النهوض ، ونحن الآن احوج الأمم الى التضامن، والتعاضد ، والعمل بجد ونشاط ، ضمن دائرة السلم والنظام ، واني لا آلو جهـدا بأن استعين برجال الأمة على اختلاف مواهبهم ، وتباين طبقاتهم ، وتفاوت معتقداتهم . فالكل عندي سواء لا فرق بين حاضرهم وباديهم ، ولا ميزة لاحد عندي الا بالعلم والمقدرة ، والامة بمجموعها هي حزبي ، لا حزب لي سواها ، ومصلحة البلاد العامة هي مصلحتي ، ولا مصلحة لي غيرها .

الا وان أول عمل اقوم به ، هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي . ولتعلم الامة ان مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعـد الحكومات السياسية الديمقراطية ، ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائيـا على المعاهدة التي ساودعها لـه فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنـا والحكومة البريطانية العظمى ، ويقرر حرية الاديان والعبادات شرط الا تخل بالامن العام والاخلاق العمومية ، ويسن قوانين عدلية تضمن منافـع الاجانب ومصالحها ، وتمنع كل تعرّض بالدين والجنس واللغة ، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية واني لواثق تمام الوثوق بان ، بالاستشارة مع فخامـة المندوب السامي السر برسي كوكس الذي برهن على صداقة للعرب خلدت له الذكر الجميل، سنصل الى غايتنا هذه بأسرع وقت ان شاء الله .

فالى الاتحاد والتعاضد ، الى الروية والتبصر ، الى العلم والعمل ، ادعو امتي والله الموفق والمعين .

بين ملك بريطانيا وملك العراق

بعد ان انتهى الملك فيصل من القاء « خطاب التتويج » قدم اليه المندوب السامي البرقية ، التي كان قد طيرها ، الى جلالته ، ملك بريطانية العظمى يبارك له فيها ارتقاءه عرش العراق (بفتوى الاغلبية الساحقة من اهالي العراق) ويذكّره بامر المعاهدة التي ستعقد بين الطرفين لتحل محل الانتداب . فرد جلالة الملك فيصل على ذلك ردا جميلا شكره فيه على ما اسداه وشعبه البريطاني « من الايادي البيضاء في تحقيق آمال العرب » واكد ان المعاهدة التي ستعقد بين الطرفين قريبا « ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين المتزجة في ميادين الحرب الضروس » ولما كانت برقية التبريك والرد عليهما تؤلفان جزءاً مهما من كتابنا ، آثرنا نشرهما فيما يلي :

صاحب الجلالة الملك فيصل ـ بغداد .

اقدم لجلالتكم تهاني الخالصة على هذا الحادث التاريخي المؤثر ، الذي قد اصبحت به بغداد مدينة العراق القديمة مرة اخرى مركزا لملكة عربية بفتوى الأغلبية الساحقة من اهالي العراق . وانه لمن أشد دواعي الابتهاج لي ولشعبي ، ان يتوج الجهاد العسكري المشترك للقوات العربية والبريطانية ، وقوات حلفائهم ، بهذا الحادث المجيد الذكرى . واني لواثق بأن المعاهدة التي ستعقد بيننا قريبا لتوثيق عرى المخالفة التي دخلنا فيها أيام الحرب المظلمة ، ستمكنني من القيام بتعهدي المقدس بافتتاح عهد سلام واقبال مجدد للعراق .

٢٣ آب ١٩٢١ التوقيع : آر. آي. جورج : الملك الانبراطور

صاحب الجلالة الانبراطورية الملك جورج ـ لندن

اني لمسرور ومبتهج جدا باللطف الملوكي الذي اظهرتموه نحوي ، ونحو شعبي ، ببرقية جلالتكم . وفي مثل هذا اليوم المبارك الذي أصبحت به بغداد مدينة الخلفاء ثاني مرة عاصمة مملكة عربية ، اذكر مفاخرا ما لجلالتكم ولشعبكم الكريم من الايادي البيضاء في تحقيق آمال العرب . واني لواثق بان الأمة العربية ستحقق ما لجلالتكم من الاعتماد عليها ، باعادة مجدها القديم ، ما دامت مؤيدة بصداقة بريطانية العظمى. ولا شك في ان المعاهدة التي ستعقد بيننا قريبا ستؤكد صلات التحالف التي شيدتها دماء العرب والبريطانيين المتزجة في ميادين الحرب الضروس ، وستكون مؤسسة على دعائم لا تتزلزل . هذا واني مع شعبي ارجو لجلالتكم ولشعبكم النجيب السعادة الأبدية والنصر الدائم .

٢٥ آب ١٩٢١ التوقيع فيصل

بين الملك فيصل ووالده الحسين

كما ان الملك فيصل ابرق الى والده الحسين من مكة المكرمة هذه البرقية :

صاحب الجلالة الهاشمية العظمى ــ مكة رقم (١) ٢٣ آب ١٩٢١

بفضل الله تعالى وعناية الالطاف الهاشمية اقيمت اليوم مراسم التتويج في انحاء العراق كافة فاسأل الله ان يؤيد جلالتكم ويعزز ملكم محفوفا بالنصر الدائم .

ــ فيصل ــ

وابرق ايضا هذه البرقية الى اخيه :

الأمير علي ــ مكه : المدينة الرقم (٢) ٢٣ آب ١٩٢١

« بفضل الله تعالى وعناية الالطاف الهاشميــة اقيمت اليوم مراسم التتويج في انحاء العراق كافة فاسأل الله ان يمن علينا جميعا بالتوفيق » . ومثل هذه البرقيــة بالنص ارسل الى « الامير عبدالله ــ عمان » وكان رقمها (٣) .

ــ فيصل ــ

والظاهر ان الامير عبدالله لـم يكن مرتاحا لتبوء شقيقه الامـير فيصل عرش العراق ، وقد كان معدا له من قبل ، فتلقى هذه البرقية .

الامير عبدالله ــ عمان الرقم (٤) ٢٣ آب ١٩٢١

جعلني الله فداكم

فيصل

استقالة الوزارة

رات « الوزارة النقيبية الاولى » التي كوّنها السير برسي كوكس في يـوم ٢٥ تشرين الاول من سنة ١٩٢٠ م ، ان مهمتها قد انتهت ، بعد ان توّج الامير فيصل ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ . وكان الملك فيصل ، قبل ان يتوج باسبوع ، اسر الى النقيب المومى اليه ان يتهيأ لتشكيل وزارة جديدة وفاقا لرغبة السير بيرسي كوكس. فلما تمت حفلة التتويج ، رفع النقيب الى الملك فيصل كتاب استقالته بالنص التالي:

يا صاحب الجلالة !

ان الاصول المرعية ، في الحكومات الدستورية ، تقضي بانسحاب هيأة الوزارة عن العمل عند حدوث تجدد في شكل الحكومة . ولما كان تبوء جلالتكم عرش العراق، وضرورة تاليف حكومة دستورية دائمة هما تجددان مباركان ، قد انسحبت معرفقائي الوزراء من مباشرة أعمال مجلس الوزراء ، ولذلك بادرت بعرض الكيفية على أعتاب جلالتكم الملوكية والامر لجلالتكم .

١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ هـ ــ ٢٣ آب سنة ١٩٢١ م عبد الرحمن النقيب

وقد أمر الملك فيصل بالرد على كتاب استقالة النقيب بما يلي :

صاحب الفخامة !

قبلنا استقالتكم ، شاكرين همتكم السابقة ، راغبين مثابرتكم مع زملائكم على العمل حتى نأمر بتأليف الوزارة الجديدة .

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ هـ ـ ٢٣ آب سنة ١٩٢١ م

فيصل

بين النقيب والمندوب السامي

لم يكتف السيد عبد الرحمن النقيب بالرسالة التي بعث بها الى الملك فيصل ، فوجه رسالة ثانية الى المندوب السامي البريطاني هذا نصها :

ديوان مجلس الوزراء في العراق .

في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٣٩ المصادف ٢٣ آب ١٩٢١ .

الى فخامة المندوب السامي السر برسي كوكس .

بناء على تبوء جلالة الملك فيصل المعظم في هذا اليوم المبارك عرش العراق . قد انتهت اعمال الحكومة الموقتة ، ولهذا قد انسحبت مع رفقائي الوزراء عن مباشرة اعمال مجلس الوزراء لاقتضاء الحكم الدستوري ، وسارعت بعرض القضية على فخامتكم .

في الختام اسدي الشكر الجزيل لما رايته من فخامتكم من المعونة والمعاضدة . اثناء قيام الحكومة الموقتة بالأعمال التي عهدت اليها ، وانتظام امرها بسياستكم الرشيدة . وحكمتكم الرصينة .

عبدالرحمن النقيب

وكان المندوب السامي السير برسي كوكس قد اتخذ التدابير اللازمة لمنح السيد النقيب وسام الانبراطورية ، لقاء الخدمات التي اسداها له ، والمعونة التي بذلها في سبيل تذليل مهمته ، فلما تسلم الرسالة المدرج نصها اعلاه ، اجاب عليها بما يلي :

دار الانتداب : بغداد .

الرقم س. د/٢٠٨١ التاريخ ٢٣ ـ ٢٤ آب سنة ١٩٢١ .

جناب صاحب السماحة والفخامة ، الحسيب النسيب ، السيد عبد الرحمن افندي ، نقيب اشراف بغداد . ورئيس مجلس الامة « كذا » المفخم .

يا صاحب السماحة !

تلقيت بمزيد الاحترام كتاب سماحتكم تاريخ اليوم ، والذي به تفيدونني، انه طبقا لعرف الحكم الدستوري . قد رايتم سماحتكم وزملائكم . اصحاب المعالي

الوزراء ، ان اعمالكم قد انتهت بمناسبة جلوس سمو الامير فيصل على عرش العراق وتشكيل حكومة دائمية .

ولقد تلقيت رسالتكم هذه بسرور يمازجه الاسف .

اولا : ان هذا المأتى السامي الذي اتيتموه سماحتكم ومجلسكم ، بعزمكم على انتهاج هذا المنهج ، قد صادف تحبيذي . وان الحادث السعيد الذي كان السبب في ذلك لهو حادث تاريخي يدعو الى ابتهاج جميع العراقيين واصدقائهم ابتهاجا عظيما .

هذا من الجهة الواحدة ، اما من الجهة الاخرى ، فاني قد شعرت بأسف شديد عندما تحقق لي انتهاء مدة التكاتف والتعاون بيني وبين مجلس الامة « كذا » .

ثانيا : اني اشكركم ، جزيل الشكر ، على عبارات التقدير ، التي قد اشرتم بها الى معاضدتي .

اني عبرت لسموكم تكرارا عن تقديري الشخصي لما ابديتموه من تضحية النفس ، والغيرة على المصلحة العامة ، باجابتكم دعوتي اليكم لمساعدتي في مهمة تشكيل حكومة موقتة .

والآن اسمحوا لي ان اكرر عبارات تقديري هذا ، مرة اخرى ، بأشد التعابير القلبية . ولولا تلك المعاضدة الفعالة لما كان لي ادنى امل بالنجاح .

اما فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمة « كذا » برئاستكم الحكيمة ، مع زملائكم ، اصحاب المعالي الوزراء . فاني اقدم لكم اشد التهاني والتشكرات القلبية . وكل ما بوسعي ان اقوله هو انه ، بحسب رايي ، ان اعمال المجلس ، من حيث الكفاءة والمقدرة ، قد كانت ولا تزال موضوع اعجابي العظيم . وان المجلس لم يقتصر على معالجة ما عرض عليه من المسائل بأحسن الطرق العملية والحنكة ، والسياسة الشديدة ، بل وجدت دائما انه عندما كانوا يجدون داعيا للاختلاف معي على نقطة ما ، او تأجيلها لزيادة البحث ، كان دائما توجد اسباب صحيحة لعملهم ، وإني متاكد بانهم يدركون ، كما ادرك انا ، كم نحن مدينون لارشاداتكم السديدة فأرجو من سماحتكم أن تتفضلوا وتقدموا لهم جملة وافرادا تشكراتي القلبية على خدماتهم الثمينة .

وفي الختام لي الشرف والسرور العظيم بأن ابلغ سماحتكم بأن صاحب الجلالة الانبراطورية الملك جورج ، يسره ان ينعم عليكم ، تقديرا لخدماتكم الجليلة ، بوسام الانبراطورية البريطانية السامي من الدرجة الاولى . ولي الشرف يا صاحب الفخامة ، بأن اكون خادمكم الامين .

ب. ز. كوكس : المندوب السامي في العراق

اسداء شكر

وقد تلي هذا الكتاب في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٥ آب ١٩٢١ م:

فقرر مجلس الوزراء بالاتفاق . اسداء الشكر الى صاحب الجلالة ملك انكلترة وانبراطور الهند ، بواسطة فخامة المندوب السامي ، على انعام جلالته بوسام الانبراطورية البريطانية السامي من الدرجة الاولى على فخامة رئيس الوزراء » اهـ .

قرار للوزارة الموقتة

لما استقالت « وزارة النقيب الاولى » في ٢٣ آب ١٩٢١ م . عهد الملك فيصل اليها القيام بالاعمال الوزارية بالوكالة ريثما يتم تكوين « وزارة جديدة دائمة » وكان متصرف لواء بغداد . رشيد الخوجة . قد رفع من احدى مضابط بيعة الملك فيصل عبارة اغاظ رفعها المندوب السامي فأمر بفصله من الخدمة ، فاتخذ مجلس الوزراء « بالوكالة » القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ٥ ايلول ١٩٢١ .

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم س‌د — ٢٢٥٩ ومؤرخ في ٥ ايلول سنة ١٩٢١ متعلق بما اتاه متصرف لواء بغداد رشيد بك الخوجة من حذف الفقرات من صورة المضبطة للتصويت العام ، فقرر مجلس الوزراء تكليف حضرة صاحب المعالي عبد الجبار باشا الخياط ان يوعز الى رشيد بك الخوجة بالاستقالة من منصبه » اهـ .

فاضطر السيد رشيد الخوجة ان يرفع كتاب استقالته من منصبه الحكومي مكرها . بعد ان اعترض على شرعية هذا التكليف مرارا .

الوزارة النقيبية الثانية

المامة موجزة

كان موضوع تكوين الوزارة الجديدة من الموضوعات التي اشغلت الملك فيصل ، والمندوب السامي ، والزعماء العراقيين ردحا من الزمن . فكان الملك فيصل يرغب رغبة صادقة في اسناد منصب الرئاسة الى رجل لا يتهم بممالأة الانكليز ، وكان المندوب السامي يبذل جهودا متواصلة لحمل الملك على اسناد هذا المنصب الى السيد عبد الرحمن النقيب ، رئيس الحكومة المؤقتة ، كما وعده من قبل ، وكان للمتطرفين الوطنيين رغبة مثل رغبة الملك ، ولكنهم كانوا يخشون ان يؤول عدم الأخذ برأي المندوب السامي الى نتائج لا تحمد عقباها ولا سيما والدولة في بدء حياتها . وبعد تفكير طويل ، ومفاوضات استمرت ثلاثة اسابيع ، وجه الملك فيصل الكتاب التالي الى السيد النقيب نزولا عند رغبة المندوب السامي ومسايرة له وللظروف السائدة .

وزيري الافخم السيد عبد الرحمن النقيب .

بناء على ما نعهده فيكم من الروية والصداقة ، وما سبق لكم من الخدمات الجليلة والمساعي المشكورة في إدارة المملكة ، وكلنا الى عهدتكم رئاسة الوزارة اصالة على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم على سدتنا الملكية والله ولي التوفيق .

كتب في اليوم السابع من محرم الحرام سنة الف وثلثماية واربعون .

فيصل

المراسيم المعتادة

لم يكد السيد النقيب يتلقى كتاب التكليف بتاليف الوزارة الجديدة ، حتى اخذ القلم وسطر الكلمة الآتية ودفعها الى ولده . السيد عاصم ، فتلاها جهارا على من حضر حفلة الاستيزار ، حيث تلي فيها كتاب التكليف . قال السيد عاصم :

ايها السادة الاجلاء !

ان حسن ظن جلالة الملك المعظم ايده الله بي — إذ رآني اهلا لتقلد وظيفة رئاسة الوزارة في حكومته الديمقراطية النيابية الدستورية المقيدة بالقانون — لمن اجل المنن واتمها . فلذلك انطق بلسان الحمد والشكر لجلالته ، واسأل الله تعالى ان يوفقني

القيام بهذه الوظيفة الجليلة ، واداء واجباتها على الوجه الذي يرضيه ويرضي الشعب . ويكون السعي في ذلك وراء الغاية المطلوبة لسعادة الوطن العزيز . ورفاه اهليه ، وتوطيد روابط المودة بين جلالة الملك المعظم وبين حليفته بريطانية العظمى ، لأن في ذلك من الفوائد الادبية ما لا يخفى على كل عاقل لبيب . وسأعرض على اعتاب جلالته الخطة التي تسلكها هيئة الوزارة بحوله تعالى (١) .

لم تنته المشكلة باسناد منصب رئاسة الوزارة الى السيد عبدالرحمن النقيب. فقد كان على النقيب أن يوفق بين وجهتي نظر الملك والمندوب في اختيار زملاء له يشاركونه المسؤولية ، ويسعون جميعا الى ما فيه الخير للجميع . وقد استطاع ان يهتدي الى بعض الاشخاص . الذين يرضي دخولهم الوزارة الجهتين : العراقية والبريطانية ، فكتب الى جلالة الملك يقول :

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٩ محرم الحرام ١٣٤٠ المصادف ١٢ ايلول سنة ١٩٢١ م .

صاحب الجلالة الملك المعظم .

ان الارادة الملكية الصادرة باسناد رئاسة الوزارة الى عهدة الداعي لدولتكم . قد أوجبت الفخر والمباهاة ، وقد صرفت قصارى جهدي في انتخاب زملائي . الذين رأيتهم اهلا للاشتراك في إدارة شؤون الامة وتدبير امور المملكة ، فأعرض اسماءهم على السدة الملكية وهم :

١ ــ وزير الداخلية الحاج رمزي بك(٢)
٢ ــ وزير المالية ساسون افندي
٣ ــ وزير العدلية ناجي بك السويدي
٤ ــ وزير الدفاع جعفر باشا
٥ ــ وزير الاشغال والمواصلات عزت باشا
٦ ــ وزير التجارة عبد اللطيف باشا المنديل
٧ ــ وزير المعارف عبد الكريم افندي الجزائري
٨ ــ وزير الصحة الدكتور حنا افندي خياط
٩ ــ وزير الاوقاف السيد محمد علي فاضل افندي

كتب في بغداد في ٩ محرم سنة ١٣٤٠ هـ   رئيس الوزراء عبد الرحمن

---

(١) جريدة العراق : العدد ٢٩٨ التاريخ ١٢ ايلول سنة ١٩٢١ م.

(٢) كان هناك اجماع في الراي على أن يسند منصب وزارة الداخلية الى ناجي السويدي لما يمتاز به من صفات ومؤهلات ولكن السر برسي كوكس عارض هذا الاجماع وطلب اسناد هذا المنصب الى توفيق الخالدي فعارض الملك ذلك فتقرر اسناده الى الحاج رمزي . وكان هذا موظفا عثمانيا محبوبا في أبي صخير فتقدم طلبا لتعيينه قائم مقاما لقضاء أبو صخير ، بعد تتويج الملك فيصل ملكا على العراق . وكان رؤساء القبائل في هذا القضاء يتمنون مثل هذا التعيين فأصبح الحاج رمزي وزيرا للداخلية فلو أسند منصب الداخلية الى توفيق الخالدي لما أسند الى الحاج رمزي . اما الخالدي فقد كان بارعا واسع الثقافة والتعلم ولكن ميله الشديد للاتراك كان يحول دون الاعتماد عليه ، ولا سيما والحكومة في بدء تكونها .

صدور الارادة الملكية

وفي اليوم الثاني عشر من ايلول ١٩٢١م ، صدرت الارادة الملكية التالية :

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء عينا:

الحاج رمزي بك	وزيرا للداخلية	عبد اللطيف باشا المنديل	وزيرا للتجارة
ساسون افندي	وزيرا للمالية	عبد الكريم افندي الجزائري	
ناجي بك السويدي	وزيرا للعدلية		وزيرا للمعارف
جعفرباشا العسكري	وزيرا للدفاع الوطني	السيد محمد علي فاضل افندي	
الدكتور حنا خياط	وزيرا للصحة		وزيرا للاوقاف
عزت باشا	وزيرا للاشغال والمواصلات		

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب في اليوم الثامن من شهر محرم الحرام سنة ١٣٤٠ .

رئيس الوزراء ــ عبد الرحمن

فيصل

وقد اعتذر العلامة الشيخ عبد الكريم الجزائري عن قبول هذا المنصب ، لمركزه الروحي الكبير ، وترفعه عن الاشتراك في الحكم ، فاختير العلامة السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيرا للمعارف ، وهو ابن بجدتها .

منهاج الوزارة

« لقد أثبتت التدقيقات والتجارب الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، ان الشعب لا يمكنه أن ينهج سبيل التقدم ، ويرقى في سلم الحضارة الا باستناده الى حكومة دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، تقوم بادارة شؤونه وتدبير اموره ، على غاية من العدل والاحسان ، واعتماده على رجاله الذين يرى فيهم من حسن الجدارة ، والاقدام على مهام الحكومة ، من كل الوجوه ، وعليه فوزارتنا ، التي تتجلى فيها حسن نية الامة ، تصرف قصارى جهدها لتأييد حكومتنا العراقية الدستورية النيابية الديمقراطية ، واستكمال أسبابها المادية والأدبية ، بارادة ثابتة ، وعزم بات ، بدون توقف واحجام .

« ولما كان الامن الذي هو نتيجة العدل وحسن الادارة ، منشأ الزراعة ، والتجارة ، والحرفة ، وجميع الاقتصاديات القائمة بالشركات العائدة الى ذلك ، وكانت مملكة العراق الحديثة العهد بالحرية والاستقلال في حاجة ماسة الى استتباب الامن وحصول الراحة فيها ، لتسلك المنهج القويم المؤدي الى سعادة شعبها ورفاهه، تهتم وزارتنا بتوطيد دعائم الأمن في جميع انحاء المملكة العراقية بالقوة الادارية والضبط ، لتنال حظها الوافر منه حينا بعد حين .

« ومن المعلوم ان المملكة العراقية . المعروفة بخصب تربتها الثمينة ، وثروتها الطبيعية ، واستعداد اهاليها ، كانت قد اهملت منذ قرون ، وفقد فيها العلم ، وبار سوق التجارة ، وتناقصت الزراعة ، وقلت الحرفة ، ونزلت درجة الاقتصاديات الى حد لا تناسب مملكة حرة مستقلة . فراينا من الواجب علينا ان نواظب على العمل حتى ترقى فيها العلوم والمعارف والحرف العصرية . وتنظم وسائل الري بعد الدرس والتدقيق ، والاستفادة من كبار المتخصصين لوضع منهاج لارواء الاراضي ، وتوسيع نطاق الزراعة ، وتستكمل طرق اقتصادياتها لتعود مملكة حية من حيث الثروة العامة ، التي عليها المعوّل في كل زمان ومكان . وتتمنى وزارتنا ابقاء مرافق ثروة البلاد في يد الحكومة ، وتنتظر اهتمام الاهلين بهذا الأمر الخطير واشتراكهم الفعلي لنجاحه .

« وتسعى وزارتنا في اتخاذ جانب الاقتصاد ، وتقليل المصاريف ، وبذل الهمة في تزييد واردات الحكومة ، والتفكر في اتخاذ الوسائل الفعالة لصيانة الحقوق الاميرية ، وايجاد وسائل للجباية بصورة موافقة لمصالح الحكومة والشعب .

« ولما كانت المملكة العراقية تحتاج الى جيش وطني يلم شعثها داخلا ، ويدافع عن كيانها خارجا ، ولا يمكن بقاؤها الا بهذا السور الحي ، الذي يضمها بين جنبيه في حالتي السلم والحرب ترى وزارتنا ان تواصل السعي في تاليف جيش متطوع من الاهلين يقوم بما عهد اليه من الوظائف المهمة ، لتكون المملكة العراقية في أمن من الطوارىء ، والحوادث المستقبلة ، وسكون من الغوائل والمشاكل الداخلية ، وتسير سيرا حثيثا لتحقيق الأمن والنظام .

« ولما كانت المحاكم الشرعية والنظامية هي الواسطة لتوزيع عدل الحكومة على الاهلين ، وإحقاق حقوقهم ، ومعاقبة مسيئهم ، يجب الاعتناء بشؤونها ، وتنظيم امورها بصورة تليق بحكومة ديمقراطية ، وتضاهي محاكم الممالك الراقية في الحكم وتوزيع العدل ، وعليه فالوزارة ستهتم كل الاهتمام بجعل المحاكم موافقة لرغائب الشعب ، وعادات البلاد ، ناظرة في الحقوق على وجه المساواة .

« ومن البديهي ان الحكومة البريطانية ، التي بذلت جهدها في سبيل تأسيس حكومتنا العراقية ، هي الصديقة الوحيدة التي يعتمد على ولائها ، ويستند الى مساعدتها في المواقف الحرجة ، ويجب ان تراعي المصالح المتبادلة بينها وبين الحكومة العراقية ، وان يهتم في توطيد العلائق اللازمة لتتمكن الحكومة العراقية من تامين منافعها السياسية والاقتصادية .

« ومن أهم الامور التي تعتني بها وزارتنا ، هو تاليف المؤتمر الممثل للشعب العراقي ، ووظيفته سن القوانين الاساسية ، لان المؤتمر بمثابة الروح للمملكة الديمقراطية ، التي لا تقوم لها قائمة الا به ، وعليه فالسرعة في تاليفه هي من اهم مقاصد الشعب والحكومة .

« ولا يخفى ان ما ذكر من الاصلاح والتنظيم لا يتم الا اذا كان الشعب العراقي

متحد الكلمة ، مجتمع الأمر على معاضدة الحكومة ومساعدتها للقيام بما القي على عاتقها من مسؤولية ادارة المملكة ، لذلك تسعى وزارتنا لبث روح التضامن ونبذ التباغض بين طبقات الامة ، والقضاء على اي اختلاف يوجب خذلان الشعب وصده عن العمل الواجب عليه ، وجعله متمسكا كل التمسك بالعرش الملكي ، ومتفانيا في حب صاحبه المفدى .

هذه هي خطة وزارتنا والله ولي التوفيق » ا هـ .

رئيس الوزراء : عبد الرحمن (١)

لغة البلاد الرسمية

لما اتم الانكليز احتلال العراق في اواخر عام ١٩١٨ ، كانت اللغة الانكليزية هي اللغة المتداولة في الدواوين الرسمية ، وقد بقيت هذه اللغة ، لغة رسمية مدة بقاء « الوزارة النقيبية الاولى » في دست الحكم ، وطرفا من ايام « الوزارة النقيبية الثانية » حتى اذا كان يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٢١م ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« تلي كتابان من رئيس الديوان الملكي مرقمان ٢٢٨ و ٢٣٢ ومؤرخان في ٢٢ و ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢١ يقترح فيهما جعل مكاتبات دواوين الحكومة ، واشغالها ، باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية ، ابتداء من راس السنة المالية الآتية « نيسان سنة ١٩٢٢ » ولزوم اتخاذ الوسائل الى ان يكون عموم الاعمال جاريا بهذه اللغة تدريجيا بحيث متى وافت السنة الجديدة تكون الاعمال سائرة سيرها الطبيعي بدون ان يعتريها توقف او خلل في هذا الخصوص ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك ، وقرر ، باتفاق الآراء ، إجراء جميع معاملات دواوين الحكومة باللغة العربية على ان يطرا هذا التطور تدريجيا ، ويستكمل في ابتداء السند المالية الجديدة » اهـ .

الرحلات الملكية

١ ــ سافر الملك فيصل الى الموصل في يوم ٩ تشرين الاول ١٩٢١ فكانت أول سفرة يقوم بها جلالته الى خارج العاصمة ، وقد نزل بطريقه في سامراء لزيارة الامامين العسكريين عليهما السلام ، كما نزل في تكريت . وكان يرافقه في هذه الزيارة وزيرا الدفاع والداخلية ومستشاراهما البريطانيان ، وبعد ان استقبل في الموصل الحدباء وفود الاقضية الشمالية ، عاد الى عاصمة ملكه في يوم ١٧ من هذا الشهر .

٢ ــ وفي يوم ٢٤ تشرين الاول ايضا سافر جلالته الى الحلة ، فسدة الهندية ،

---

(١) جريدة العراق : العدد (٣٩٨) بتاريخ ١٣ ايلول ١٩٢١ .

فالمسيب ، فكربلا ، فالنجف ، فالكوفة . وقد استقبل في كل قصبة او مدينة مر بها استقبالا باهرا ، ومثل بين يدي جلالته الرؤساء والزعماء ، وعاد الى العاصمة بطريق الحلة - الديوانية - بغداد فبلغها في الحادي والثلاثين من الشهر المذكور .

٣ - وفي مساء يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ قصد جلالة الملك بلدة الناصرية ، بعد ان نزل في السماوة ، فحظي بالمثول بين يديه اشرافها ، وسراتها ، ورؤساء القبائل في هاتيك الأطراف ، ثم قصد جلالته « سوق الشيوخ » وعاد الى العاصمة في الـ ٢٦ من الشهر .

٤ - وفي صباح يوم الجمعة الموافق ١٧ آذار ١٩٢٢ قصد الملك فيصل مضارب قبائل الدليم ، في البدعة الجديدة ، واجتمع الى رؤساء قبائل الدليم وفخوذها ، ثم عاد الى عاصمة ملكه في مساء اليوم المذكور .

٥ - وفي العاشر من نيسان قصد جلالته « كوت العمارة » واجتمع برؤوس القبائل المختلفة في هذا اللواء .

وهكذا كان الملك فيصل ينتهز الفرص فيزور اجزاء مملكته جزءا بعد جزء ، ويحتفل الاهلون بزياراته هذه فيستمع الى مظالمهم وشكاواهم ، ويوعز الى الحكومة ان تقوم ببعض المشروعات التي تحقق الرفاء الاقتصادي ، وتشغل الايدي العاطلة ، فيبرهن للشعب على حرصه ومحبته له .

مقررات وزارية منوعة

١ - « قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء - في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ آب ١٩٢١ - بناء على اقتراح صاحب المعالي ساسون افندي وزير المالية : ان تكتب جميع الارادات الملوكية ، وان تعرض على جلالة مولانا الملك المعظم ، بعد ان يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المسؤول ، ثم بعد صدورها تحفظ النسخ الاصلية منها في ديوان مجلس الوزراء ، وترسل صور منها الى الدوائر المختصة بها ، وتنشر ايضا في الجريدة الرسمية من قبل ديوان مجلس الوزراء » اهـ .

٢ - وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٤ ايلول ١٩٢١ م :

« اقترح معالي وزير العدلية - ناجي السويدي - إعفاء اصحاب الامتيازات لاصدار المجلات والجرائد العلمية البحتة من اداء الضمان النقدي ، المفروض على كل طالب للامتياز ، فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء قبول ذلك ، بشرط ان لا تبحث المجلات والجرائد العلمية عن الامور السياسية مطلقا ، فاذا تعرضت للامور السياسية فينفذ فيها القانون ، ويجبرها على دفع الضمان المطلوب بشأن اصحاب الصحف السياسية » اهـ .

٣ - اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢١ هذين القرارين :

أ ــ تلي كتاب آخر من وزارة المالية رقم ١٠٤٠٨ ومؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢١ يقترح فيه إعادة باقي الضباط العراقيين من سوريا الى أوطانهم ، على حساب حكومة العراق ، على أن يصرف عليهم من الـ (٧٥،٠٠٠) ربية المرصدة لذلك بحسب الشروط الآتية :

(١) أن يكون هؤلاء من الضباط العراقيين السابقين ، وان تقوم الحكومة بنفقات سفر عائلاتهم ، بشرط استصحابهم إياها .

(٢) أن يصدق انهم غير متمكنين من القيام بنفقات سفرهم بانفسهم .

فوافق مجلس الوزراء ، باتفاق الآراء ، على إعادة الضباط العراقيين الى اوطانهم على نفقة الحكومة العراقية ، بحسب الشروط المقترحة من قبل وزارة المالية » اهـ .

ب ــ تلي كتاب من وزارة المالية مرقم ١٠٤٥١ ومؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢١ متعلق بمسالة اعادة الاسرى العراقيين المعتقلين في مرئب ياباني بميناء بيره ، من بلاد اليونان ، فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء إعادتهم الى أوطانهم ، على نفقة الحكومة العراقية ، واذا نقص المبلغ المرصد لذلك في الميزانية ، فعلى وزارة المالية سد النقص بالمبالغ المقتضية بالمناقلة .

٤ ــ وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٣ كانون الاول ١٩٢١ :

« تلي كتاب رئيس لجنة تصفية الرتب ، المؤجل من الجلسة السابقة ، والذي يطلب فيه وضع حد يعرف به المشترك بالجيش العربي ، والغير مشترك فيه فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء اعتبار سقوط مدينة حلب ختام الحرب في سورية، ويحق لمن التحق من الضباط بالجيش العربي ، قبل سقوط حلب ، التمتع بالحقوق التي يخوله قانون تصفية لرواتب » .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٢١ م :

« تلي كتاب من معالي رئيس لجنة التصفية جاء فيه ، ان قرار اللجنة المؤلفة لتصفية رتب الضباط ، الذين اشتركوا في الجيش الحجازي ، هو أن يضم الى خدمة هؤلاء مثل مدة خدمتهم في الجيش الحجازي . اي اليوم باليوم ، والشهر بالشهر ، فقرر باتفاق الآراء قبول قرار لجنة التصفية في هذا الخصوص » اهـ .

٥ ــ بدات المنافسات بين الملك فيصل والمندوب السامي تظهر لكل ذي بصيرة في اسناد المناصب الادارية ولا ادل على ذلك مما ورد في الهامش (١) .

---

(١) « قررت الوزارة نقلي من لواء الكوت الى لواء كربلا بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٢ م ، وطلب الي الالتحاق بالوظيفة الجديدة بسرعة ... لان المتصرف الذي كان قد عين لهذا اللواء ، وهو قائمقام الكاظمية الحاج سليم عاد منها فور وصوله اليها ، اذ لحق به معاون مستشار الداخلية المستر يوكي واز في اليوم نفسه لامر سياسي عرفته قبل سفري ، وهو أن الملك فيصل لم يرغب ببقاء عبد الحميد اسد خان متصرفا لكربلا ، وذلك لتأثره الشديد بالانكليز وبعلاقته بدار الاعتماد فاختار

تنص المادة الثانية والعشرون من عهد عصبة الأمم على « أن بعض الاقوام المنتمية سابقا إلى الانبراطورية التركية ، وقد وصلت درجة من الرقي ، يمكن الاعتراف مبدئيا بكيانها كأمم مستقلة . بشرط ان تمد بالمشورة الادارية والمساعدة حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه ان تقف منفردة » .

ولما كان العراق احد الاجزاء التي كانت تكوّن الانبراطورية التركية المذكورة ، وقد انفصل عنها في ختام الحرب العالمية الاولى ، عهد مجلس الحلفاء الاعلى الى بريطانية بالانتداب عليه في الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٢٠ ، فلم يرق هذا التكليف للعراقيين « الذين أبدوا تذمرا محسوسا من المراقبة الانتدابية، وشوقا حارا الى الاستقلال » حتى ادى التذمر المذكور الى نشوب « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران ١٩٢٠م ، تلك الثورة التي الحقت بالعراق وببريطانية نفسها اضرارا مادية ومعنوية كثيرة . واسفرت عن قيام حكم وطني « بعقول بريطانية وايد عراقية » كما تقول المس بل في مذكراتها التي هي عبارة عن الرسائل التي بعثت بها الى امها وابيها بين عام ١٩١٧ وعام ١٩٢٥ .

وقد استمرت المقاومة لاية رقابة انتدابية ، بعد قيام الحكم الوطني في العراق وتتويج الملك فيصل في ٢٣ آب سنة ١٩٢١ ، حتى احدثت هيجانا خطيرا هداما في كثير من انحاء البلاد فرات الحكومة البريطانية انها ما لم تجد واسطة لمجابهة هذا الخطر ، فلا مفر من إطالة الاحتلال العسكري ، الذي اصطبغ بشكل قيام حكومة وطنية في البلاد ، اطالة غير محدودة ولكنها ، بعد التروّي الدقيق ، قر قرارها ان من الأفضل تحديد مركزها الحقوقي في العراق ، ليس في شكل انتدابي صريح ـ كما كان مقترحا ـ بل بشكل معاهدة تعقد بين الحكومتين : العراقية والبريطانية على ان ترضي شروطها عصبة الامم ، وتقنعها بأن بريطانية ما زالت في وضع تستطيع معه القيام بعهودها الانتدابية ، فلقد كان في نية الحكومة البريطانية ليس احلال المعاهدة محل الانتداب ، بل تحديد الانتداب وصوغه في شكل معاهدة .

وافتتحت المفاوضات بين الجانبين : العراقي والبريطاني على عهد « الوزارة النقيبية الثانية » لعقد المعاهدة المقترحة ، « ولكن عندما تجلى ان هذه الوثيقة يجب ان تتضمن بنودا واحكاما مفصلة تمكن الحكومة البريطانية من القيام بعين التعهدات الواردة في صك الانتداب ، ابدى الملك فيصل ومجلس وزرائه مخاوفهم منها . ومع انهم لم يعارضوا في عقد معاهدة تحدد العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العراقية لمدة ٢٠ سنة ، الا انه لم يخطر على بالهم قط أن النظام الانتدابي يجب ان

الملك الحاج سليم عوضا عنه ... وقد أوجبت هذه الحركة توترا شديدا بين الملك ودار الاعتماد ، واحضر الطرفان رئيس الوزراء لينصل بينهما فأشار النقيب بأن لا يرجع الحاج سليم الى كربلا وان لا يبقى حميد خان نيبا : وانتخب لهما النقيب متصرف الكوت حلا للمشكلة فوافق على ذلك الطرفان ».

من ذكرياتي « للسيد عبد العزيز القصاب » ص ١٧ .

بدوم طوال هذه المدة ، ووافق الطرفان اخيرا على ان تترك الاحكام المفصلة للاتفاقيات الملحقة ، التي سيتفاوض الطرفان فيها فيما بعد ، وتم التوقيع على المعاهدة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بعد أن نصت إحدى موادها على أن تسعى بريطانية لادخال العراق في عصبة الامم في اقرب وقت ممكن » (١) .

الوهابيون والعراق

لم تخل ظروف المفاوضات بين بريطانية والعراق لوضع المعاهدة العراقية ـ البريطانية من حوادث خطيرة ، وازمات شديدة ، وتعديات تكدر صفو الأمن والراحة، فيضطر الشعب تجاهها لان يشتغل فيها مرغما . فقد نشرت الصحف نبأ هجوم الاخوان النجديين على القبائل العراقية ليلة ١٢ رجب ١٣٤٠ « ١١ مارت ١٩٢٢ » وعبثهم بالأموال والأنفس (٢) فكان هذا الهجوم سببا دعا الشعب لان يشتغل في قضيته من أساسها .

وفي الواقع ان الانكليز لما يئسوا من حمل العراقيين على قبول الانتداب بالوسائل الداخلية ، ارادوا ان يفهموا الشعب العراقي بانه لا غنى له عن حماية بريطانية في درء الاخطار الخارجية فقامت قبيلة الدويش الوهابية بمهاجمة أطراف المنتفق ، فألهبت هذه الإغارة حماسة الشعب الكامنة ، وقامت الامة على قدم وساق للدفاع عن شرف البلاد ، ودرء الخطر عن حدود المملكة ، وقد إقتصرت تدابير الحكومة البريطانية المنتدبة على ارسال طائرات استطلاع لجعل التحركات الوهابية تحت المراقبةالانكليزية فلما اطلق الاخوان الوهابيون النار على هذه الطائرات قابلتهم هذه بنار حامية وردتهم على اعقابهم .

ولم تكن هذه الغارة ، التي شنها سواد الاخوان على العراق ، الاولى من نوعها، فقد سبق لهم في غابر السنين ان هاجموا العراق ، وعبثوا بمقدسات أهليه مرارا (٣) لبواعث مذهبية ، أما الاغارة التي نحن بصددها ، فتختلف عن تلك اختلافا كبيرا .

فقد حدث بعد تتويج الملك فيصل ان اتهم « حمود السويط » احد مشايخ

---

(١) اقتبسنا اكثر العبارات هنا عن «التقرير البريطاني ... عن سير العراق خلال عشر سنوات»

(٢) أسفر التحقيق الذي قامت به الحكومة العراقية عن ان القبائل العراقية خسرت في هذه الاغارة ما يلي : ـ٦٩٤ـ قتيلا و ـ١٢٠ـ راسا من الخيل و ـ٢٥٢٠ـ جملا و ـ٣٨١١ـ حمارا و ـ٤٣٠١٠ـ رؤوس من الغنم و ـ٧٨١ـ بيتا ، كما هو صريح كتاب وزارة الداخلية المؤرخ في ٢٤ اذار ١٩٢٢ .

(٣) هاجم الاخوان النجديون عشيرة الضفير العراقية في كانون الاول عام ١٩٢٠ بداعي الانتقام (٥) منها لحمايتها فصائل من شمر الهاربين من نجد . وهاجم هؤلاء ٦٥ الاخوان قبيلة الاماجيب العراقية ، ثم قبيلة الزياد العراقية لتعاون هاتين القبيلتين مع شمر . وقبل أن يتولى فيصل عرش العراق بعشرين يوما طلب الى السر برسي كوكس اتخاذ التدابير اللازمة لايقاف التعديات النجدية التي لا مبرر لها ، غير الاطماع الشخصية فلما تم تتويج فيصل غزا الاخوان افرادا من شمر المتيمين بين النجف والسمارة .

الظفير بنهب ٢٥،٠٠٠ ليرة من احد التجار العراقيين ، فلما طولب برد المبلغ المذكور الى صاحبه ، إستوحش الطلب ، وضعن بقبيلته الى الأراضي النجدية ، فلقي فيها الأمان والترحاب ، وسرعان ما انضم الى رسل ابن سعود ، عاهل نجد ، في جباية الزكاة من القبائل العراقية ، التي اعتادت أن ترعى اغنامها في المراعي النجدية المجاورة ، فكان هذا الانضمام من أسباب هذا الاحتكاك والاصطدام .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان أفخاذا من قبيلة شمّر ، التي يرأسها «إبن رشيد» أمير حايل ، كانت قد لجأت الى العراق بعد أن قوّض « ابن سعود » امارة « ابن رشيد » في عام ١٩٢١ فكانت هذه الافخاذ تخفي بين ضلوعها حقدا يدفعها الى الاغارة على القبائل النجدية كلما وجدت لذلك سبيلا ، وكانت بريطانية تعرف كل ما تقدّم معرفة دقيقة فصارت تستغل هذه الامور لمصالحها الخاصة .

وصادف لسوء الحظ ان حكومة الملك فيصل عيّنت يوسف بك السعدون قائدا لقوات الهجانة على الحدود الجنوبية في كانون الثاني ١٩٢٢ ، وكان بين هذا القائد السعدوني وبين حمود بن سويط الضفيري عداء قديم ، فأهاج هذا التعيين خاطر شيخ الضفير واسرّها في نفسه فلما كان غزو الاخوان النجديين للعراق ، كان ابن سويط في المقدمة .

ولقد هاج الرأي العام في العراق وماج ، على اثر حادثة الاخوان ، المار ذكرها ، وطلب الى الحكومة أن تتخذ التدابير الصارمة لقطع دابر العابثين بالارواح البريئة ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ آذار ١٩٢٢ « تخويل متصرف المنتفك ان يسد ماليا عوز الذين نكبوا في وقعة المنتفك » ثم قرر في جلسة ١٨ آذار ارسال لجنة الى « لواء المنتفق » مؤلفة من نوري السعيد «ممثلا عن وزارة الداخلية» وداود الحيدري « ممثلا عن وزارة العدلية » والحاج رمضان الرئيس الاول « ممثلا عن وزارة الدفاع » على أن ينضم الى هؤلاء الميجر بدس ، مستشار لواء المنتفق ، لدرس الحوادث ورفع بيان عن :

(١) أسباب وقوع الحادثة وتفاصيلها .

(٢) المسؤولين عن وقوع الحادثة .

(٣) تقدير الاضرار اللاحقة بالاهلين ، وما يلزم هؤلاء من المعاونة .

وقد سافرت اللجنة الى اللواء المذكور واجرت التحقيق المطلوب ، فظهر لها :

(١) أن عدم وجود حدود رسمية ، بين العراق ونجد ، حمل ابن سعود على الاجتهاد في نشر سلطانه على القبائل والعربان المنتشرين بين حدود نجد وسكة حديد العراق .

(٢) أن عشيرة الضفير ، الساكنة في بادية العراق ، معرضة لهجوم القبائل النجدية عليها لسبب وجود احد رؤسائها « حمود السويط » تحت حماية ابن سعود ورعايته .

واعتبر « تقرير اللجنة » الحكومة المركزية في بغداد مسؤولة عن حلول هذه الكارثة ، لان « متصرفية لواء المنتفق » شعرت بقرب حدوث الخطر ، فطلبت الى الحكومة المركزية ان تنجدها ، فلم تمدها هذه بشيء ما .

اما الاضرار التي لحقت بالقبائل العراقية فقد قدرتها اللجنة كما جاءت في هامش الصفحة (٧٦) .

بحث الخلاف في مجلس الوزراء

كان صاحب الجلالة الملك فيصل مضطربا كل الاضطراب لهذا الحادث ، فأمر رئيس ديوانه فوجه هذه الرسالة :

البلاط الملكي — رقم ٢ ـ ٦ ـ ٤٢٩

بغداد — تاريخ ٢٧ ـ ٣ ـ ١٩٢٢

سعادة سكرتير مجلس الوزراء المحترم :

لقد علم المجلس الموقر بما حدث في الجهة الغربية ، والغربية الجنوبية . من تجاوزات اتباع سلطان نجد على عشائر العراق . ولا شك في ان المجلس مقدر الحالة حق قدرها ، ومهتم بامرها ، وعالم ان توالي هذه الحركات اذا لم يوضع لها حد لا تلبث ان تفضي الى استيلاء حكومة نجد المستقلة على الشامية ، التي هي قسم من اراضي العراق ، ومراتع عشائره ومراعيه ، والى انتشار نفوذه على ما ورائها من الاقطار العراقية ، وبذلك تضطر العشائر العراقية الناجعة هناك اما ان تدخل في طاعته قسرا او تنزح من تلك البادية حذرا من توالي الغزوات .

وقد عنى صاحب الجلالة بهذا الامر منذ مدة طويلة . وتوالت مفاوضته مع فخامة المندوب السامي لاتخاذ التدابير الضامنة الامان للرعايا العراقيين في اراضي العراق ، ولمخابرة السلطان ابن سعود بتعيين الحدود بين الحكومتين ، وازالة اسباب الخلاف والتنافر بين القبائل في تلك الجهات . الا انه الى الآن لم تبد نتيجة. وعليه فقد أمرني صاحب الجلالة الاقتراح على المجلس الموقر ان ينظر في هذه المسالة سريعا بكل دقة واهتمام ، ويتخذ قرارا يكفل تأمين العشائر من الضيم والتعدي ، الى ان تسفر المخابرة مع السلطان عن النتيجة المرغوبة ، وتعيين الحدود وتنحسم كل دواعي الخلاف . فأرجو عرض هذا على أنظار صاحب السماحة رئيس الوزراء ، وعلى المجلس الموقر ، لأجل اصدار قراره في هذا الشان واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الديوان الملكي رستم حيدر (١)

وفي يوم ٢٧ آذار ١٩٢٢ م اجتمع مجلس الوزراء العراقي ودوّن هذا المحضر :

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الاضبارة ٤ـ٥ ا الورقة ٥٩ .

« تلي كتاب من رئيس الديوان الملكي مرقم ٤٢٩/٦/٢ ومؤرخ في ٢٧ آذار سنة ١٩٢٢ متعلق بما حدث في الجهة الغربية ، والغربية الجنوبية ، من تجاوزات اتباع سلطان نجد على عشائر العراق ، ويقترح فيه وجوب النظر في المسالة سريعا بكل دقة واهتمام ، واتخاذ قرار يكفل أمن العشائر من الضيم والتعدي ، الى أن تسمر المكاتبة مع سلطان نجد عن النتيجة المطلوبة ، وتعيّن الحدود ، وتنحسم دواعي الخلاف ــ وكان ناجي السويدي وزير العدلية قد أدرك حقيقة هذا الهجوم واحس جانبه السياسي ــ فاخذت آراء أصحاب المعالي الوزراء كل على حدة وهي كما ياتي :

« ناجي بك السويدي ــ وزير العدلية ــ ان حكومة العراق تهتم بهذه المسالة غاية الاهتمام ، وتعتقد ان الواجب يقضي عليها أن تقوم بالدفاع عنها بكل ما يمكن ، ولكي نتمكن من اتخاذ القرار القطعي ، فيما يجب اجراؤه في هذه الوضعية ، اطلب عرض الكيفية على السدة الملكية ، والسؤال من فخامة المندوب السامي :

(١) هل يوجد خلاف بين حكومة العراق وبين حكومة نجد ؟ فاذا كان هناك خلاف فما هي اسبابه ؟

(٢) تعيين موقف حكومة بريطانية تجاه هذه المسالة ، وهل هي مسؤولة عن الدفاع عن حدود العراق ؟ (٢) .

« جعفر باشا العسكري ــ وزير الدفاع ــ كان قد قرر بين جلالة الملك فيصل المعظم ، وفخامة المندوب السامي ، ان تكون مسؤولية الدفاع عن ساحل نهر دجلة الايمن ، وساحلي الفرات ، من المنتفق الى تلعفر شمالا، على الحكومة العراقية، وان تكون مسؤولية الدفاع عن ساحل دجلة الايسر ، والعمارة ، والبصرة ، على الجيوش البريطانية ، بشرط ان تؤازر الطرفين قوة الطيران الملكية فهل طرا تغيير على هذا القرار ؟ فاذا لم يطرا تغيير على هذا القرار ، فارى ان الحكومة العراقية مسؤولة عن الدفاع عن هذه المنطقة .

« السيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني ــ وزير المعارف ــ بما أن هذه الحادثة الحاضرة مهمة جدا ، ويجب تداركها باسرع وقت ، قبل كل شيء اطلب استيضاح موقفنا ، وموقف الحكومة البريطانية تجاه هذه المسالة .

« عزت باشا ــ وزير الاشغال والمواصلات ــ اوافق على ما ابداه ناجي بك السويدي وزير العدلية .

« السيد محمد علي فاضل افندي ــ وزير الاوقاف ــ يجب ان اعلم قبل كل شيء موقف الحكومة البريطانية ازاء هذه المسالة .

---

(١) كان تساؤل السويدي هذا ينطوي ضمنا التساؤل عما اذا كان هناك خلاف بين الملك فيصل وابن سعود ، وكان هذا الخلاف معروفا منذ امد بعيد لما بين الاسرتين : الهاشمية والسعودية من عداء ومشاحنات ولكن احدا من المسؤولين لم يجرا على الجهر به حتى وضع السويدي النقاط على الحروف بتساؤله هذا .

« الدكتور حنا افندي خياط – وزير الصحة العمومية – اوافق على ما قاله ناجي بك السويدي ، وزير العدلية . واضيف اليه ما يأتي « التوسط لدى فخامة المندوب السامي لاتخاذ الوسائل اللازمة للدفاع عن الحدود ، الى ان تحل المسألة بصورة نهائية بين الحكومتين » .

« عبد اللطيف باشا المنديل – وزير التجارة – اوافق على ما قاله ناجي بك السويدي ، وزير العدلية ، وعلى ما اضافه اليه الدكتور حنا افندي خياط وزير الصحة العمومية .

« ساسون افندي حسقيل – وزير المالية – اذا فرضنا ان مسؤولية الدفاع واقعة على بريطانية . كما اعتقد ، يجب على الحكومة العراقية ان تنظر في امر قوتها فهل هي مستعدة للاشتراك مع القوات البريطانية ؟

« الحاج رمزي بك – وزير الداخلية – اوافق على ما ابداه ناجي بك السويدي وزير العدلية .

« فخامة رئيس الوزراء السيد عبد الرحمن افندي – نقيب اشراف بغداد – كيف يمكننا ان نعمل شيئا ، او نرسل قوة ، بدون ان يأتينا بيان فني في هذا الامر من الاخصائيين في الامور الحربية ؟ وعليه فالامر عائد الى وزارة الدفاع . فاذا لم تدرس هذه المسألة تماما ، ولم يأتنا منها بيان بذلك ، فلا يمكننا ان نقوم بعمل ما ؛ لانه يجب علينا ان نعلم ما هي قوتنا ، وهل نقدر على هذا العمل ؟ لذلك ارى ان نعرف القوة الدفاعية الحقيقية بصورة رسمية من وزارة الدفاع قبل كل شيء . اما الآن فيجب علينا ان نكرر استرحامنا من جلالة الملك للتوسط لدى فخامة المندوب السامي لتوقيف القتال ، وهجوم عشائر نجد على العراق ، بأسرع ما يمكن » (١) .

والظاهر ان الملك فيصل لم يرتح لما فاه به وزراؤه في هذه الجلسة الوزارية الخطيرة ولا سيما ما جاء على لسان السويدي وزير العدلية الذي كان يعد من انصار سياسة الملك يومئذ ؛ اذ لم يكد جلالته يطلع على المحضر ، حتى ثارت ثائرته . ويستفاد من برقية بعث بها السر برسي كوكس من بغداد ، الى وزير المستعمرات المستر ونستون تشرشل في لندن في الاول من نيسان « عندما تسلم المحضر الوزاري في اليوم التالي – ٢٨ آذار – امتعض الملك من عدم توصية المجلس باي اجراء ؛ ثم استدعى حالا خمسة وزراء : ناجي السويدي ، حنا خياط ، عبد اللطيف المنديل ، عزت باشا والسيد الشهرستاني ، وطلب اليهم الاستقالة من مناصبهم ، لانهم فقدوا ثقته بهم » (٢) . فما حل اليوم التالي ، وهو يوم ٣٠ آذار ١٩٢٢ حتى قدم وزير العدلية ، ناجي السويدي ، كتاب استقالته من منصبه وهو :

---

(١) مجموعة « مقررات مجلس الوزراء » للاشهر كانون الثاني وشباط واذار سنة ١٩٢٢ ص ١١١ – ١١٥ .

(٢) رقم البرقية ٢٦٠ ونجد نصها في f. o. 371-7770 .

لفخامة رئيس الوزراء دام اعلاه

بناء على الاسباب التي لا تخفى على سماحتكم ، ارجو التوسط لدى جلالة الملك المعظم بقبول استقالتي ولكم الشكر والمنة سيدي

٣٠ آذار ١٩٢٢ وزير العدلية ـ ناجي السويدي

واعقبه وزير الداخلية ، الحاج رمزي ، فرفع كتاب استقالته الآتي :

لفخامة رئيس الوزراء المفخم

بموجب الامر الذي تلقيته ، اتقدم اليكم بالرجاء بقبول استقالتي ، ولكم الشكر سيدي .

٣٠ آذار ١٩٢٢ وزير الداخلية ـ رمزي (١)

وقدم استقالته ايضا وزير التجارة ، عبد اللطيف باشا المنديل ، وهذا نصها :

لفخامة رئيس الوزراء المحترم دام علاه

التمس قبول استقالتي ولكم الشكر مدى الدهر سيدي

٣٠ آذار ١٩٢٢ وزير التجارة ـ عبد اللطيف المنديل

والى القارىء نص كتاب استقالة وزير الاشغال والمواصلات عزت باشا ، الذي حذا حذو زملائه فاستقال من منصبه ايضا ، بناء على امر صاحب الجلالة :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

---

(١) كان وزير الداخلية الحاج رمزي قد تقدم من قبل بهذا الكتاب :

وزارة الداخلية ١٩ مارت ١٩٢٢

حضرة فخامة رئيس الوزراء الافخم

بعد التعظيم والتكريم : لي الشرف أن أعرض على فخامتكم بأن السلطة المخولة لي في تدوير الامور غير معينة ومجهولة ، ونظرا للاحوال الحاضرة لا يمكنني ان اكون معروض الى اي مسؤونية كانت . وعليه أرى نفسي مضطرا لعدم المواظبة على الوظيفة بعد ، فالمرجو قبول استقالتي ولفخامتكم مزيد التعظيم والاحترام سيدي .

وزير الداخلية : رمزي

فلما بلغ الملك فيصل نبأ هذه الاستقالة ، بعث رئيس ديوانه السيد رستم حيدر الى سكرتير مجلس الوزراء السيد حسين أفنان بالكتاب الآتي :

البلاط الملكي الديوان ١٩ـ٣ـ١٩٢٢

عزيزي

بلغ صاحب الجلالة ان وزير الداخلية قدم استعفاءه الى سماحة الرئيس . فيرتأي جلالته عدم قبول الاستعفاء الان فأرجو عرض ذلك على فخامة الرئيس ودم لاخيك .

المخلص : رستم حيدر

بناء على استقالة بعض اخواني الوزراء ، اتقدم برفع استقالتي الى فخامتكم راجيا قبولها

١ شعبان ١٣٤٠ وزير الاشغال والمواصلات ـ عزت

وسارع وزير المالية ، ساسون حسقيل ، فبعث بكتاب استقالته ايضا مع انه لم يكلف بها من قبل الملك ، كما وقع التكليف على زملائه وهذا نص كتابه :

لقد بلغني استقالة بعض رفقائي الوزراء من مناصبهم، وبما اني لا زلت مشتركا معهم لا يمكنني التخلف عنهم ، لذلك استرحم قبول استقالتي ايضا ولفخامتكم مزيد الشكر سيدي .

١٩٢٢/٣/٣٠ وزير المالية ـ ساسون (١)

ثم تقدم الدكتور حنا خياط وزير الصحة بكتاب استقالته ولم نعثر على صورة لكتابه هذا .

---

(١) لم يوافق رئيس الوزراء على قبول هذه الاستقالة فرد عليها بهذا الخطاب :
حضرة صاحب المعالي ساسون افندي وزير المالية :
لقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ في ٣٠ اذار سنة ١٩٢٢ المتضمن طلب استقالتكم من وزارة المالية.
ونجيب عليه باننا لا نوافق على طلبكم والمأمول من معاليكم المثابرة على اعمالكم خدمة للامة والوطن .
٣٠ اذار ١٩٢٢ رئيس الوزراء عبد الرحمن
لكن الوزير المستقيل لم يستجب الى طلب رئيسه فتقدم بهذا الجواب :
الى فخامة رئيس الوزراء دام علاه
سيدي الموقر . تلقيت أمر فخامتكم ، جوابا لاسترحام استقالتي ، وفيه تلطفتم بعدم الموافقة .
ومع اني راغب كل الرغبة لاطاعة أوامركم ، آسف ان لم يسعني المثابرة على الوظيفة . لذلك اكرر استرحامي أن تقبلوا استقالتي وتعرضوها على السدة الملوكية ولفخامتكم فائق الاحترام سيدي .
٢١ـ٣ـ١٩٢٢ خادمكم المطيع ساسون
وقد كرر الوزير المستقيل طلبه ، فكتب الى رئيسه يقول في الثالث من نيسان ١٩٢٢ م :
الى فخامة رئيس الوزراء المفخم دام علاه
سيدي الموقر : للان ما تلقيت أمر فخامتكم بقبول استقالتي وكنت مداوم بالوكالة على وظيفتي بالانتظار فقط حيث للان ما صدر امركم . أرى نفسي مجبورا أن انبئكم ان الوضعية ليس تؤدي الى منافع هذه الوزارة فعليه ارجو الاسراع بالامر ولكم الفضل .
خادمكم المطيع ـ ساسون
ـ وقد رد النقيب على هذا الكتاب بالجواب الاتي وبه انتهت قضية الاستقالة بالرفض .
ديوان مجلس الوزراء في ٨ شعبان سنة ١٣٤٠ و ٦ نيسان سنة ٩٢٢ رقم ١/٥
الى صاحب المعالي ساسون افندي وزير المالية
اخذت كتابكم المؤرخ في ٣١ اذار سنة ١٩٢٢ المشدد بعدم عدولكم عن الاستقالة واصراركم على الجواب على هذا الوجه ، وبناء على اعتقادي أن بقبولي اقتراحكم هذا اكون قد اهملت حقوق الوطن الذي يجب علينا عموما أن نتضامن على اجراء ما يقتضي له من الخدمات النافعة ، ولو يعترض ذلك بعض الصعوبات ، لا يجري قلمي بقبول طلبكم محافظة للمنفعة العامة ، وصيانة للخدمات التي يطالب بها كل عراقي . فلهذا لا أوافق على استقالتكم اصلا وقطعا ، وبحسب الوطنية والمحبة المتبادلة بيننا اؤكد عليكم بأن تعدلوا عن فكرة الاستقالة وتداوموا على اجراء الوظيفة بالنشاط والهمة .
رئيس الوزراء عبد الرحمن

وكان الملك ـ قبل ان يتقدم الوزراء بكتب استقالاتهم ـ امر رئيس ديوانه نوجه الى رئيس الوزارة هذه الرسالة :

البلاط الملكي   بغداد ٢٩ ـ ٣ ـ ١٩٢٢   الديوان

حضرة صاحب الفخامة والسماحة السيد عبد الرحمن

كان امل صاحب الجلالة ان يتخذ المجلس الوزاري في جلسته في ٢٧ آذار ١٩٢٢ قرارا جليا يكفل العمل به صيانة حدود العراق ورعاياه من تجاوزات قبائل البادية . ولقد آسفه راي وزير العدلية ، ومن اخذ باخذه من حضرات الوزراء ، بعد ان اوضح لهم وزير الدفاع حراجة الموقف في وادي الفرات ، وان مسؤولية الدفاع عنه واقعة على الحكومة العراقية، ولاجل ذلك ينبغي ان تقام مخافر ومحارس على مواضع معينة لمراقبة القبائل المناوءة ، وصد اعتداءاتها من اية جهة جاءت .

ولقد علم المجلس الموقر اجمالا وافرادا ان المفاوضة جارية مع سلطان نجد بواسطة فخامة المندوب السامي لدفع دواعي الخلاف بين البلدين ، وانه ريثما يتم الاتفاق لا بد للحكومة من تأمين رعاياها ضمن حدودها من التعدي .

كل حكومة مسؤولة عن رعاياها ، بدرا كانوا ام حَضرا ، وعن كل مقتنياتهم عقارا كانت او ماشية . ولولا ثقة الرعية بحكومتها واستطاعتها على الدفاع عن حقوقها ، لما كلفت نفوسها الطاعة لها ، وقبول الضرائب ودفعها في اوانها لتوزيعها رواتب على مستخدميها كبارا وصغارا .

فبناء على ما تقدم امرت ان اعبر لفخامتكم عن اسف صاحب الجلالة على ما ارتآه وزير العدلية وبعض زملائه .

رستم حيدر

ترقيع الوزارة

لم يكن السر برسي كوكس مرتاحا لتصرف الملك ، بحمله خمسة من وزرائه على تقديم استقالاتهم ، فشكاه الى المستر تشرشل ببرقية قاسية ، فارتأى هذا الوزير ان يقوم بعمل مماثل ، ولكن كوكس عاد فابرق الى لندن يوصي أن لا تدمر مكانة فيصل في نظر شعبه العراقي ، وان يهدد بطلب التنازل عن العرش اذا خالف تعليمات المندوب السامي البريطاني في بغداد ، وقام بعمل خطير ، كالذي اقدم عليه . وعلى هذا صدر الايعاز الى رئيس الوزراء ان يختار بعض الذوات ليحلوا محل الوزراء الذين تمت تنحيتهم . فشرع الرئيس في البحث عمن يزامله ، وارتأى ان يستل الحاج محمد جعفر ابو التمن من جبهة المعارضة ليكون في عداد وزرائه ، كما قرر الاستفادة من علاقة عبد المحسن السعدون بسلطان نجد عبد العزيز آل سعود فوسده احد المناصب الوزارية .

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨١ في اول نيسان ١٩٢٢ بقبول استقالة :

١ ــ ناجي السويدي : من منصب وزارة العدلية
٢ ــ الحاج رمزي : من منصب وزارة الداخلية
٣ ــ عبد اللطيف المنديل : من منصب وزارة التجارة
٤ ــ عزت باشا : من منصب وزارة الاشغال والمواصلات
٥ ــ الدكتور حنا خياط : من منصب وزارة الصحة

ثم صدرت الارادتان الملكيتان المرقمتان ٨٢ و ٨٣ والمؤرختان في ١ نيسان ١٩٢٢ بتعيين :

١ ــ توفيق بك الخالدي محافظ بغداد : وزيرا للداخلية ، بدلا من الحاج رمزي

٢ ــ صبيح بك نشات : وزيرا للاشغال والمواصلات بدلا من عزت باشا

٣ ــ وصدرت بعد ذلك الارادة الملكية المرقمة ٩٢ والمؤرخة ١٥ نيسان ١٩٢٢ بتعيين الحاج محمد جعفر جلبي ابو التمن وزيرا للتجارة ، فقوبل تعيينه هذا بالاستحسان من قبل المحافل الوطنية لما يتمتع به من سمعة طيبة ، كما ان المندوب السامي وافق على هذا التعيين لضمان الحصول على تأييده للمعاهدة .

٤ ــ ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٠٢ والمؤرخة ٢٤ نيسان ١٩٢٢ بتعيين عبد المحسن بك الفهد السعدون وزيرا للعدلية .

٥ ــ وكان مجلس الوزراء قد قرر بتاريخ ٢٢ نيسان الموافقة على اقتراح رئيس الوزراء المتضمن الغاء وزارة الصحة ، وجعلها مديرية عامة تابعة لوزارة الداخلية .

اما وزير المالية ، ساسون حسقيل ، فقد رفض رئيس الوزراء قبول استقالته من منصبه ، واصر على رفضها ، وذلك على الرغم من اصرار الوزير على التخلي عن منصبه . وعلى هذه الصورة تم ترقيع الوزارة النقيبية الثانية .

التعجيل في عقد مؤتمر المحمرة

لم يقبل الملك بالبيان الذي ابداه وزير العدلية ، ناجي السويدي ، وايده فيه كل من وزراء الداخلية ، والاشغال ، والتجارة ، والصحة « الحاج رمزي ، وعزت باشا ، وعبداللطيف المنديل ، والدكتور حنا » كما انه لم يلق تأييد الجهات البريطانية ، فاضطر هؤلاء الى ترك كراسي المسؤولية على نحو ما ذكرناه .

وفي الوقت نفسه فان المندوب السامي البريطاني في العراق ، السير برسي كوكس اخذ يتظاهر بالعطف على العراق ، بعد ان لمس ما احدثته هذه الحادثة من هياج في الراي العام والهاب في الشعور الوطني واتهام صريح للحكومة البريطانية بأنها كانت وراء هذا الحادث الفظيع فبعث ببرقية احتجاج الى السلطان ابن سعود على الغارات التي تشنها القبائل الخاضعة لنفوذه على القبائل العراقية الآمنة دون

مسوغ ، واقترح « المندوب » حدودا موقتة للمملكتين « العراق ونجد » ثم دعي « ابن سعود » الى عقد مؤتمر في « المحمرة » يجتمع فيه مندوبون عنه ، وعن العراق، وعن الحكومة البريطانية ، ليقرروا كيفية منع وقوع امثال هذه التجاوزات في المستقبل . ولم يتردد « السلطان ابن سعود » عن قبول فكرة عقد المؤتمر ، فأوفد احمد الثنيان السعود الى « المحمرة » لينوب منابه ، وقررت الحكومة العراقية ايفاد وزير الاشغال والمواصلات ، صبيح نشأت ، لينوب عنها . اما الحكومة البريطانية فقد عهدت الى « الميجر ب. هـ. بورديللون » بالشخوص الى « المحمرة » لتمثيلها في هذا المؤتمر . وبعد ان والى المؤتمرون عقد جلساتهم ، انتهوا الى التوقيع على هذه المعاهدة في يوم ٥ ايار ١٩٢٢ م وهي المعاهدة التي عرفت بعدئذ بـ (معاهدة المحمرة) :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

نظرا الى وجوب تامين الوداد ، وتأسيس حسن المناسبات ، بين حكومتي العراق ونجد ، نحن الواضعين الامضاء تحت هذه المقررات ، المندوبين المعينين من قبل جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، وعظمة سلطان نجد وتوابعها ، عبد العزيز بن السعود ، وفخامة المندوب السامي لحكومة بريطانية العظمى في العراق ، الميجر جنرال السر ب. ز. كوكس جي سي ام. جي جي سي. آي آي . كي سي اس آي ، لسن مناهدة ما بين الحكومة العراقية والحكومة النجدية اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الاولى ــ (أ) ان العشائر التي هي تحت اسم عشائر المنتفق، والضفير، والعمارات ، فهم راجعون الى حكومة العراق ، واما الحكومتان : نعني بهما العراق ونجد تتعهدان متقابلا ان تمنعا تعديات عشائرهما على الطرف الآخر ، ويكون الطرفان مكلفان في تاديب عشائرهما ، واذا الاحوال لم تساعدهما للتأديب ، فالحكومتان تتذاكران لاتخاذ تدابير مشتركة طبقا لحسن المناسبات فيما بينهما .

(ب) حسب الاعتراض الوارد من قبل مندوب حكومة نجد ، على الحدود التي طلبها مندوب حكومة العراق ، تقرر اساس الآتي :

انه نظرا الى قرار (أ) عشائر المنتفق ، والضفير ، والعمارات ، يرجعون الى العراق ، وشمر نجد الى نجد ، والآبار والاراضي التي مستعملة من القديم من قبل عشائر العراق هي للعراق ، والآبار والاراضي التي مستعملة من القديم من قبل شمر نجد هي لنجد . ولاجل تعيين هذه الآبار والاراضي وسن الحدود على هذا الاساس ، حصل الاتفاق بتشكيل لجنة مركبة من اهل الخبرة لكل حكومة شخصان، تحت رئاسة احد رجال حكومة بريطانية ، المنتخب من قبل المندوب السامي ، وتجتمع اللجنة في بغداد لسن الحدود القطعية ، والطرفان يقبلونها بدون اعتراض .

المادة الثانية : الحكومتان : نعني بهما العراق ونجد ، تتعهدان لتامين طريق الحج ، وعلى محافظة الحجاج الكرام من كل تعدي ، ما داموا في داخل حدودهما ،

كما تعهدت حكومة سلطان نجد لحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى في المادة الخامسة من معاهدتهما .

المادة الثالثة ـ (ا) اتفقت الحكومتان على ان تكون المبادلات التجارية سالمة عن جميع التعرضات . ويعامل تجار الطرفين كالتجار الاهلين .

(ب) تكون محصولات بلاد نجد الطبيعية والصناعية المستوردة الى العراق ، وكذلك محصولات العراق الطبيعية والصناعية المصدرة الى نجد ، تابعة لعين المعاملات التي تجري على محصولات البلاد المتحابة ، وذلك فيما يختص برسوم الواردات والصادرات ورسم المرور ـ ترانسيت ـ ورسم التصدير ثانيا ، وباقي معاملات الكمرك .

(ج) ان الدولتين لهما الحق في فرض رسوم اضافية على الكمارك ، وضرائب محلية ، وضرائب فرعية جديدة اخرى ، غير موجودة في العهد الحاضر ، على شرط ان تكون على نسبة التي تفرض على صادرات البلاد المتحابة ، وكل حكومة تعطي معلومات الى الاخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص .

المادة الرابعة ـ اتفقت الحكومتان بحرية التجول في ممالك الطرفين ، بقصد التجارة او الزيارة ، بشرط ان يكونوا حاملين الوثائق ـ الباسبورت ـ من قبل حكومتهم ، وكل حكومة لازم تعطي معلومات الى الاخرى بالقوانين التي تسنها في هذا الخصوص .

المادة الخامسة ـ كل عشيرة من عشائر احد الطرفين اذا قطنوا في اراضي الطرف الآخر مجبورة ان تكون تابعة للرسوم المرعية .

المادة السادسة ـ اذا حصل ، لا سمح الله ـ خصام بين احدى الحكومتين ، وحكومة بريطانية العظمى ، تكون هذه المعاهدة منفسخة .

وقعنا بتوقيعاتنا على هذه المعاهدة في يوم الجمعة سبعة من شهر رمضان المبارك لسنة الف وثلثمائة واربعين ، وخمسة من شهر مايس لسنة الف وتسعمائة واثنتين والعشرين والموفق هو الله .

مندوب من قبل عظمة سلطان نجد وتوابعها : الامام عبد العزيز بن سعود
سكرتير عظمته : احمد الثنيان آل سعود

مندوب من قبل جلالة ملك العراق
الملك فيصل الاول
وزير المواصلات والاشغال : صبيح

مندوب من قبل فخامة المندوب السامي
لجلالة ملك بريطانية العظمى
سكرتير فخامته : ب. هـ. بورديللون (١)

---

(١) نشرت مجلة « الشؤون الخارجية » الصادرة في لندن في شهر كانون الثاني ١٩٢٧ نصلا من « امراء العرب وداوننغ ستريت » عربته جريدة « العالم العربي » البغدادية في اعدادها الصادرة بين ٢٠ و ٢٤ كانون الثاني المذكور (الاعداد ٨٧٢ ـ ٨٧٦) فكان مما جاء فيه :

« قررت وزارة لويد جورج في عام ١٩٢١ تاليف لجنة وزارية لدرس موضوع انشاء ادارة خاصة

أولا : هذه المعاهدة لا تكون معمولة بها ، الا بعد التصديق من قبل جلالة ملكي الطرفين وفخامة المندوب السامي .

ثانيا : يتعهد مندوب حكومة نجد انه الى نتيجة قرار اللجنة ، التي ستعقد ببغداد ، ان لا يتجاوز احد من عشائر نجد على عشائر العراق .

ب. هـ. بورديللون صبيح احمد الثنيان

مؤتمر خطير في كربلا

لم ير الاهلون في التدابير التي اتخذتها الحكومتان : العراقيـة والبريطانية ما يسكن ثائرهم ، وكانت ولا تزال مجازر اخوانهم على الحدود ماثلـة امام اعينهم ، تستثير منهم الحفائظ ، وتدعوهم الى الانتقام والاخذ بالثار . فقام قادة الراي العام

بوزارة المستعمرات ، يعهد اليها ادارة شؤون الاقطار المشمولة بالانتداب البريطاني ، وبعض الاقطار الاخرى في الشرق الادنى ، وتضع تقريرا بنتيجة هذا الدرس . فشرعت اللجنة بمساعدة الاخصائيين من العسكريين والبحريين والجويين في درس القضايا الادارية والسياسية والعسكرية في كل قطر من هذه الاقطار ، مستعينة بارشادات ذوي الخبرة الذين زاولوا العمل هناك أمثال : هربرت صموئيل ، وكوس ، وحاكمي عدن والصومال ، فبقي تقرير اللجنة في اضابير وزارة الخارجية السرية .

« وكان تقرير اللجنة يشير الى أن بريطانية تدفع مئة الف جنيه الى ابن سعود ، ومثلهـا الى الملك حسين . والى فهد الهذال (١٤٠) الف ربية ، والى السيد الادريسي ١٢ الف ليرة سنويا . اما اسباب هذا الدفع فهي :

١ ـ يدفع الى ابن سعود مئة الف جنيه في السنة لانه اكبر شخصية في البلاد العربية . ولان بينه وبين الانكليز مواقف مودة واحترام ، ولانه يستطيع الحاق الاذى بجيرانه من حلفاء بريطانية . وفي استطاعته ان يغير علـى الجنوب الغربـي مـن العراق ، والكويت ، وجبل شمر . وان الوهابيين اصحابه يتعطشون للهجوم على جيرانهم . فبريطانية تدفع هذه الضريبة ليستطيع ابن سعود مـن كف الاذى وضبط رعاياه .

٢ ـ يدفع الى الملك حسين مائة الف جنيه في السنة (ولو انه اضعف من ابن سعود) لانه يحرس الحرمين ، وله موقف خاص تجاه الحلفاء ، ولان بريطانية لو حدث من قدرته فانها تكون عرضة لعتب العالم الاسلامي والعالم العربي ، وقد اشترطت على الملك حسين لقاء هذه المحبة :

أ ـ ان يوقع معاهدة فرساي ، ب ـ الاعتراف بما بـين انكلترة وابن سعود مـن معاهدات ومحالفات ، جـ ـ تحسين أحوال الحج ، د ـ الاعتراف بحقوق بريطانية في الحجـاز ، هـ ـ قبـول قنصل بريطاني مسلم في جدة ، و ـ الامتناع عن جعل البلاد العربية مراكز دس للانكليز ، ز ـ منع اي عضو من عائلته من مناصبة الفرنسيين العداء ولا سيما في جهة سورية « يريد محاولة الامير عبدالله الثار لاخيه الملك فيصل الذي اخرجه الفرنسيون من الشام » .

ثالثا ـ يمنح الادريسي ١٢ الف باون في السنة ، لانه اول عربي انضم الى الانكليز في الحرب ، وكانت انكلترة تمده بالسلاح والعتاد ، وهو لقاء هذه المساعدة يعترف بحقوق بريطانية معينة في بلاده فاذا اخرج منها اعادته اليها بالقوة . وقد رفض الامام يحيى هبة سنوية ، رفضها لانه في غنى عنها ، ولانه لا يريد ان يقيد نفسه .

٤ ـ يمنح ابن هذال اعانة سنوية قدرها (١٤٠،٠٠٠) ربية لقاء الخدمات التي يؤديها اليها ، فان الطريق الحيوية الاتية من فلسطين على المنطقة التي تسكنها قبيلة عنزة تبلـغ مأتي ميل فالخدمة التي يؤديها لحفظ هذه المواصلات تبرر صرف حكومة الهند هذه الهبة » اهـ.

في العراق ، وزعماء الحركة الوطنية فيه ، يفاوضون العلمـاء في وجوب عقد مؤتمر يتداولون فيه بشأن الحدود ، ويقررون التدابير اللازمة لوقف التعدي ، فعقد علماء النجف عدة اجتماعات اسفرت عن الابراق الى الشيخ مهدي الخالصي لدعوة رؤساء القبائل الى حضور مؤتمر يعقد في كربلا في الثالث عشر من شهر شعبان ١٣٤٠ وكان الامام الخالصي ابرز شخصية دينية يومئذ ، وكانت له منزلة في نفوس الشعب رفيعة واعتماد على تدابيره كبير ، فوجه الجمهـور شطره وجهه ، ووضع فيه ثقته ، والح عليه ان يراس الجهود والتدابير لرد عادية الوهابيين . وقد لبى الامام الخالصي هذه الدعوة فطير زهاء (٢٥٠) برقية الى الرؤساء والزعماء يستحثهم فيها على الحضور في كربلا لشهود هذا المؤتمر . فذعرت الحكومة لهذه الحركـة ، واوعزت الى دوائـر البرق بعدم ارسال البرقيات المذكورة ، فلما علم الخالصي بذلك ، ارسل نجله الى المشايخ والزعماء ، تحمل كتبه بمآل برقياتـه ، فعادت الحكومـة وسمحت بابراق البرقيات الموقوفة ولكنها اخذت للموقف اهميته ، وارسلت القوات اللازمة لصيانة الامن والنظام ، واوعزت الى السيد عبد العزيز القصاب متصرف لواء كربلا فـأصدر هذا البيان :

بناء على قرب الاجتمـاع الذي سيعقـد في كربـلا المقدسة ، يقتضي اتبـاع التعليمات الآتية :

٢ ــ الدخول في المدن مسلحا ممنوع .

٢ ــ الاجتماعات العامة تحت السقوف جائز وامـا الاجتماعات في الشوارع والعراء ممنوعة .

٣ ــ لا يجوز اجراء المظاهرات بتاتا .

٤ ــ يجب ان تكون الاجتماعات باذن اكبر ماموري الحكومـة ويتبع احكـام قانون الاجتماعات في ذلك كما انه يجب الاصغاء لاول امر يعطى من قبل اكبر ماموري الحكومة في المحل .

فالرجاء من جميع الاهالي اتباع هذه المواد .

متصرف لواء كربلا : عبد العزيز

وتحرك الشيخ مهدي الخالصي من « الكاظمية » في التاسع من شهر شعبـان شاخصا بنفسـه الى الحلة فبات ليلته فيهـا ، وتحرك في صباح اليـوم التالي نحو كربلا ، فاستقبل استقبالا منقطع النظير ، وكان قد انضم الى موكبـه عدد كبير من الحليين والبغداديين لحضور المؤتمر المنوي عقده ، فكانت « كربلا » في اليوم المذكور تغص بالعلماء ، والرؤساء ، والزعماء ، والأدباء ، وقادة الراي ، حتى قدّر عددهم بنحو مئتي الف نسمة . وكان الملك فيصل يرغب رغبة صادقة في حضور هذا المؤتمر بنفسـه لكن المندوب السامي لم يكن ليقر مثل هذه الرغبة فامر البلاط الملكي فندبت الحكومة وزير داخليتها ، توفيق الخالدي ، للسفـر الى كربـلا ، ومراقبة اعمـال

المؤتمرين عن كثب (١) فكان الخالدي يوافي العاصمة بما يحدث برقيا آنا فآنا . وعقد المؤتمر اولى جلساته في دار الامام الحائري في يوم ١١ شعبان و ٩ نيسان ، ثم صار يوالي عقدها في اماكن متعددة ، حتى تقررت المبادىء التالية :

١ ــ وجوب الدفاع عن البلاد من هجمات الاخوان .
٢ ــ الثقة بسياسة الملك فيصل .
٣ ــ طلب تعويضات المنهوبات ، وديات القتلى الذين سفكت دماؤهم ظلما .

وفي الخامس عشر من شعبان ، والثاني عشر من نيسان ، عقد المؤتمرون اجتماعهم الاخير في صحن الامام الحسين بن علي عليهما السلام ، ووقع الرؤساء والزعماء وثيقة بنسختين لترفع الاولى الى جلالة الملك ، وتحفظ الثانية لدى العلماء وهي :

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

نحن الموقعون ادناه : سادات وزعماء واشراف مدن العراق ، اصالة عن انفسنا ونيابة عن ممثلينا ، تلبية لدعوة حجج الاسلام دامت بركاتهم ، الذين يمثلونا والراي العام الاسلامي ، قد حضرنا الاجتماعات المنعقدة في كربلا للنظر في قضية الاخوان ، تلك الاجتماعات المبتدئة من عاشر شعبان والمنتهية بالخامس عشر منه سنة الالف والثلثمائة واربعين وبناء على ما أوقعه الخوارج الاخوان باخواننا المسلمين من الاعمال الوحشية ، من القتل ، والسلب ، والنهب ، قد اتفقت كلمتنا ، بحيث لم يتخلف منا احد ، في كل ما تقتضيه مصلحة بلادنا عامة ، وحفظ المشاهد المقدسة ، وقبور الاولياء خاصة ، وسلامتها من جميع طوارىء العدوان ، وعلى الاخص عادية الاخوان، وقررنا معاونة القبائل بكل ما في وسعنا واستطاعتنا لمدافعة الخوارج الاخوان ومقاتلتهم ، العائد أمر تدبيرها لارادة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، الساهر على حفظ استقلال بلادنا . وبناء على تعلقنا بعرش السدة الملوكية فاننا نطلب من جلالته اسعاف مطلوب الامة في أمر القتلى والمنهوبات التي أوقعها الخوارج الاخوان حسب القوانين المرعية . وقد نظمنا بذلك سختين : فقدمنا واحدة منهما لاعتاب صاحب الجلالة ، والثانية للعلماء والاعلام ، والله المستعان (٢) .

وقد سر الملك فيصل سرورا فائقا بهذه المقررات فابرق الى كربلا هذه البرقية :

الى حضرات حجج الاسلام العلماء الاعلام والرؤساء الكرام ــ كربلا ــ

---

(١) في تقرير للمخابرات البريطانية تاريخه ١٥ نيسان ١٩٢٢ تقول الفقرة (٢٢١) منه : « ان الملك فيصل ندب مدير الشرطة العام ، وهو يومئذ نوري السعيد ، للحضور في كربلا متنكرا ، والعمل على حث المؤتمرين على تأييد سياسة الملك ازاء الانكليز ، وان نوري توجه الى هذه المدينة المقدسة فعلا ، ونزل في بستان للسيد قاسم رشدي ، وصار يتصل برؤساء القبائل سرا ، يحثهم على الوقوف صفا واحداً امام قضية الاخوان ، ووجوب تأييد سياسة الملك فيصل الرامية الى تخفيف الاعتماد على الانكليز ، والمطالبة برفض الانتداب البريطاني على العراق » .

ويقول التقرير ان سلوك نوري هذا عرضه الى نقد شديد من اصحابه .

(٢) جريدة العراق : العدد (٥٨٠) بتاريخ ١٥ نيسان سنة ١٩٢٢ م.

لقد بلغنا ما تحلى به اجتماعكم هذا التاريخي من مظاهر الحمية الشريفة ، والوطنية الصادقة ، ومآثر الحكمة والروية ، وما أظهرتموه من الاخلاص نحونا ، جزاكم الله عنا وعن الدين والوطن والامة خير الجزاء . وانا نبتهل الى الباري عز وجل ان يوفقنا واياكم لما فيه حفظ كيان الوطن المحبوب ، وتعزيز كلمة الامة ، واعلاء شانها والله خير مجيب والسلام عليكم اجمعين .

بغداد ١٥ شعبان ١٣٤٠ – ١٢ نيسان ١٩٢٢

فيصل

وفي الوقت نفسه امر الملك رئيس ديوانه فبعث الى رئاسة مجلس الوزراء صورة هذه المضابط ، وطلب أن تعجل الحكومة في تعيين مراكز المخافر ، وتهيئة القوات اللازمة لحماية القبائل العراقية ودفع اية قوة تجرا على مهاجمتها في المستقبل .

كلمتنا في مؤتمر كربلا

لم يسبق للعراقيين ان ظهروا بمظهر من التضامن والوحدة أمام اية نازلة من النوازل ، أو كارثة من الكوارث ، بمثل ما ظهروا به في هذا المؤتمر ، الذي كان نموذجا لاعلان راي الشعب ، ازاء مسالة الدفاع الخارجي .

فقد شعر العراقيون ان بريطانية ، لما يئست من حملهم على قبول الانتداب بالوسائل الداخلية ، ارادت أن تفهمهم بأنهم لا يستطيعون الاستغناء عنها في درء الاخطار الخارجية ، فتوجهت فصائل من الاخوان النجديين تهاجم اطراف المنتفق ، واذا بهذه الغارات تلهب الحماسة في نفوس هؤلاء العراقيين ، وتحملهم على الوقوف على قدم وساق ، دفاعا عن شرف بلادهم ، وذودا عن حدود مملكتهم .

فمؤتمر كربلا ظاهره المفاوضة لرد عادية الاخوان ، وحقيقته وضع ميثاق وطني للامة العراقية كالميثاق الوطني التركي ، فلما وقف الانكليز على جلية الامر اسقط في ايديهم ، وادركوا حبوط مساعيهم ، فتظاهر المندوب السامي ، في البرقيات التي بعث بها الى ابن سعود ، وارسل صورها الى بلاط الملك فيصل ، بأنه بذل المساعي الجمة لارجاع المعتدين وحملهم على احترام حدود العراق . ولم يرق له قيام مفاوضات ودية بين العاهلين : العراقي والنجدي مباشرة ، لان المعروف على السنة الجميع ان قضية الحدود هذه كانت منبعثة عن أيد انكليزية دساسة ، وجاءت المادة السادسة من معاهدة المحمّرة مؤيدة لذلك .

ومن الاهمية بمكان أن نذكر هنا ان لفيفا من رؤساء القبائل الموالين للانكليز ، والذين كانوا يعملون بوحي من المندوب السامي ويقبضون المشاهرات جهارا ، اجتمعوا في الحلة عقب انفضاض مؤتمر كربلا ونظموا مضبطة مضادة لمضبطة مدينة كربلا ، يعلنون فيها تمسكهم بالانتداب البريطاني على العراق ، ووجوب مماشاة الملك فيصل وحكومته لسلطات الانتداب وكلفوا الشيخ علي السليمان شيخ الدليم أن يحمل

مضبطتهم الى المندوب السامي السر برسي كوكس ، فلما قابل هذا الشيخ المندوب البريطاني ، استقبح الحركة ونصح عليا أن يكتفي وصحبه بمقابلة الملك فيصل واعلان سخطهم واستهجانهم لما جرى في كربلا دون تقديم العريضة ، وهكذا كان .

عيد النهضة

حكم الترك العثمانيون البلاد العربية ، باسم الجامعة الاسلامية ، عهودا طويلة، فكانوا مع العرب « اخوانا على سرر متقابلين » ولما حاولوا تتريك العناصر التي تتكوّن الانبراطورية العثمانية منها ، اخذت فكرة القومية العربية تدب في نفوس المفكرين من احفاد قحطان .

وكان الحسين بن علي ، شريف مكة المكرمة آنئذ ، في مقدمة الذين انتهزوا فرصة الحرب العالمية الاولى لمجاهرة الترك باستقلال العرب ، بعد ان ارتكبت « جمعية الاتحاد والترقي » فظائع كثيرة ، سجلها لها تاريخ القوميات بصحائف سود، وما لبث ان أعلن استقلال البلاد العربية في التاسع من شهر شعبان ١٣٣٤ فكان هذا اليوم يوم ذكرى مقدسة تحتفل به ابناء العروبة في كل عام .

وقد انتهزت « الشبيبة البغدادية » مرور السنة السادسة على هذه الذكرى المباركة ، والعراق في بدء تكوين حكومته الوطنية العربية ، فقدمت طلبا الى « وزارة الداخلية » باقامة مهرجان عام يحتفل به الجمهور العراقي ، ويستعيد ذكرى النهضة العربية الميمونة ، وتعطل اشغال الحكومة ويعتبر هذا اليوم (٩ شعبان) من كل عام عيدا رسميا للحكومة العراقية ، فاجابت الوزارة المذكورة هذا الطلب ، واذاعت بيانا في الخامس من شعبان ١٣٤٠ (٨ نيسان ١٩٢٢) نظمت بموجبه المهرجان الذي سيقام في اليوم المذكور ، وعينت « ميدان باب المعظم ــ بجوار المدرسة الحربية » موضعا لاقامته ، والزمت الجمهور بتعطيل اشغاله في كل يوم من كل سنة يقع فيه ٩ شعبان، واوقفت حركة المرور في الشارع العام ، مدة اقامة المهرجان ، وعطلت الدوائر الحكومية .

وقد اقيمت تلك الحفلة بابهة عظيمة ، وخطب فيها عدد من الخطباء ، والقيت فيها عدة قصائد ، واستعرض فيها الملك فيصل الجيش العراقي ؛ وهو في بدء تكوينه ، وعند الختام ابرق الى والده هذه البرقية :

صاحب الجلالة الهاشمية ــ مكة

احتفل الشعب العراقي اليوم في شخص جلالتكم بعيد استقلاله ، ووضع بمهرجان عظيم اساس جامعة آل البيت . وهو بهذه المناسبة يشاركني برفع اخلص التهاني لاعتابكم ، والدعاء الى الله بطول حياتكم ودوام عزكم .

٩ شعبان ١٣٤٠ ــ ٨ نيسان ١٩٢٢ .

فيصل

فكان جواب « صاحب الجلالة الهاشمية » على هذه البرقية ما يلي :

ولدنا فيصل ـ بغداد

جواب برقيتكم : بكل اعتناء واهتمام تبلغ عني الشعب النجيب تضرعي أمام ساحة جوده العميم ، بأن يشملهم بعنايته وعونه وتوفيقه ، وان عواطفهم الموروثة ، التي ابديتموها هي التي جعلتني واياك واخوتك ، ولا تزال تجعلنا ، نبذل جهدنا في سبيل مجدهم ، وسؤددهم مع الامل العظيم في تمام التوفيق والنجاح اهـ .

ـ الحسين ـ

فكانت هذه الحفلة من مظاهر الشعور العربي الحي ، ولا تزال الحكومة العراقية تعطل اشغالها في كل سنة ، في مثل هذا اليوم ، وتفتح الصحف صدورها في صبيحة هذا العيد باستعراض القضية العربية ، والتطورات التي مرت فيها ، والحالة المؤلمة التي وصلت اليها .

حفلة جامعة آل البيت

اعتاد الملوك أن يقيموا ، في ايام أعيادهم ، التماثيل والهياكل ، تذكارا لتلك الاعياد . وقد انتهزت وزارة الاوقاف فرصة هذا اليوم الميمون ، فرات من المناسب أن يختم احتفال هذا العيد بوضع الحجر الاساسي لبناية « جامعة آل البيت » التي تعهدها الملك فيصل بعنايته الخاصة ، ونسبها الى بيت اجداده العظام ، وكان الغرض من تأسيس هذه الجامعة « التقريب بين منتسبي المذهبين السني والجعفري » (1) في العراق .

فلما انتهى الاحتفال بعيد النهضة الميمون ، سار جلالة الملك في مقدمة الجمهور الى « حديقة الظلمية » بجوار مرقد « الامام الاعظم » حيث أعدت المعدات اللازمة لحفلة وضع الحجر الاساسي في بناية الكلية المذكورة ، وقد هتف الجمهور لجلالته ، حين نزل من سيارته الخاصة ، والقى وزير الاوقاف ، محمد علي فاضل خطبة استعرض فيها مجد بغداد القديم ، وأمل ان تعيد هذه المؤسسة ذلك المجد الخالد .

وقد وضع صاحب الجلالة الملك فيصل « الحجر الاساسي » بيده الكريمة ، مع اسطوانة محتوية على تصوير جلالته ، وخارطة الجامعة ، ونسخ من جرائد العاصمة الصادرة في ذلك اليوم ، وصحيفة تاريخية مسطورة على ورق ، وقد ختمت تلك الاسطوانة بالرصاص بمشهد من جلالة الملك وجمهور الحاضرين ، ثم قال جلالته :

« كل عمل لا يشيد على اساس متين ، مثل هذا الاساس ، لا تقوم له قائمة ، وها اني اضع الحجر الاساسي في اول جامعة تشاد في هذا البلد ، وأؤمل ان تقدرها الامة العزيزة حق قدرها ، وتعنى بتاسيس الجامعات الكثيرة أمثال هذه وأرقى منها ،

---

(1) الاستاذ ساطع الحصري في مقدمته لكتاب « التعليم العالي » لحسن الدجيلي ص ١٠ .

لتستعيد مجدها التاريخي القديم ، وتتسنم غابر عزها الخالي في العلم والادب والفن » .

بهذه الكلمة الموجزة ، التي فاه بها صاحب الجلالة الملك ، انتهى الاحتفال بعيد النهضة المبارك ، وبحفلة وضع الحجر الاساسي في جامعة آل البيت .

وقد مرت على هذه الجامعة سنوات كانت بين الأخذ والرد ، من قبل الوزارات المتعاقبة ، حتى كتب لها نكد الطالع ان تغلق بقرار من مجلس الوزراء اتخذه في جلسته المنعقدة في يوم الخميس الموافق ٢٤ نيسان ١٩٣٠ (٢٦ ذي القعدة ١٣٤٨) وان يستعاض عنها ببعثة تؤلف من ١٨ طالبا من طلبة العلوم الدينية ، يوفدون الى معاهد مصر ، وان تعاد « الكلية الاعظمية » الى مكانها السابق على ان تبقى ، كما كانت قبل ادماجها بجامعة آل البيت . وهكذا انتهت حياة « جامعة آل البيت » بعد ان كانت املا يراود نفوس المصلحين .

وقد اتخذت « بناية كلية آل البيت » مقرا للبرلمان منذ تشرين الثاني ١٩٣٠م ، وبقيت مدة تشغل من قبل البرلمان المذكور حتى انتقل البرلمان الى مدرسة الصنائع بجوار القلعة المدفعية .

حوادث مختلفة

١ ـ وصل الى بغداد في يوم اول شباط ١٩٢٢م جلالة الشاه أحمد قاجار ، انبراطور ايران ، فاستقبل استقبالا فخما اشتركت فيه الحكومة والشعب ، مع ان الزيارة كانت غير رسمية ، وقد نزل جلالته في القنصلية الايرانية .

٢ ـ كان قد تكوّن « معهد علمي » في بغداد لتعليم الاميين ، ومكافحة الامية ، والبطالة سمي « المعهد العلمي » وقد احيا هذا المعهد « سوق عكاظ » في حفلة جليلة اقامها في السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤٠ (٢٤ شباط ١٩٢٢) واشترك فيها لفيف من الشعراء والادباء ، كما حضرتها وفود من الالوية العراقية كافة ، وشرّفها الملك فيصل بنفسه ، فكانت حفلة علمية ادبية ، قل ان شهدت بغداد مثلها في هاتيك الايام .

٣ ـ تبودلت بين صاحبي الجلالة : الملك فيصل ، ملك العراق ، والملك فؤاد ، ملك مصر ، وكذلك بين محافظي بغداد والقاهرة ، برقيات التهاني والتبريك في يوم ١٨ آذار ١٩٢٢م بمناسبة الغاء الحماية البريطانية عن مصر ، واعلان استقلالها العتيد ، فكان لهذا التبادل مغزاه في وحدة الشعوب العربية .

٤ ـ كانت الصحف الفرنسية تهاجم قيام الحكومة الوطنية في العراق ، ولا سيما بعد ان رأس الملك فيصل ، الذي اخرجه الفرنسيون من سورية ، هذه الحكومة فكان على الصحف العراقية ان ترد على ذلك ، وفي هذا ما يغيظ الفرنسيين والمندوب السامي في العراق .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٧ تموز ٩٢٢ .

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم ٤٢ بي او ومؤرخ في ٢٦ تموز سنة ٩٢٢ متعلق بلهجة الصحف المحلية ضد سياسة فرانسة . فتداول مجلس الوزراء في الامر ، وقرر باتفاق الآراء ان يكتب سكرتير مجلس الوزراء كتابا الى فخامة المندوب السامي يبيّن فيه نوايا الحكومة العراقية الحقة نحو الحكومات ، ومساعيها لجعل الصحف العراقية متخذة خطة الاعتدال في نشرياتها ، وان بعضا من رجال حكومة فرنسة وسورية يلهجون بالطعن على الحكومة العراقية ، وان يطلب من فخامة المندوب السامي ابلاغ الامر الى السلطات الافرنسية بانه لا يسع الحكومة العراقية ان تسد افواه الصحف العراقية اذا كانت الصحف الافرنسية تتمادى في خطة التحامل على العراق » اهـ .

٥ ــ وفي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ آب ١٩٢٢ .

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المندوب السامي مرقم ٤٤ ومؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ متعلق باهداء الحكومة البريطانية مركبين دفاعيين للحكومة العراقية فقرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء قبول الهدية المذكورة مع اسداء الشكر الى الحكومة البريطانية بواسطة فخامة المندوب السامي » اهـ

تاخر المؤتمر العام

اشترط العراقيون في بيعتهم للملك فيصل ، ان يعقد المؤتمر العام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تتويجه ليضع دستور المملكة ، ويقرّ قانون الانتخاب للمجلس النيابي ... الخ . وقد حالت العوائق المنوعة دون اجتماع المؤتمر خلال هذه المدة ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١١ شباط ١٩٢٢ .

« كان الامل ، بعد تبوء جلالة الملك عرش العراق ، وتأليف الوزارة ، ان ينعقد المؤتمر في خلال مدة وجيزة ، ويتم عقد المعاهدة لتتمكن الوزارة من تطبيق اعمالها بمقتضى ما يسن ويوضع لها من الخطط والقوانين ، وتعيين درجة مسؤولياتها بموجب ذلك ، ولكن تاخر جمع المؤتمر ، وعقد المعاهدة اضطرنا الى ان نفكر الآن في الخطة التي يجب اتباعها في الادارة الحاضرة . وبعد التامل والتدقيق ، راينا انه من الضروري ان تدار الامور ، وتنجز المصالح بحسب الظروف والزمان في الحال الحاضر ، على ان يسعى السعي الحثيث لجمع المؤتمر بواسطة وزارة الداخلية ، وفقا لقانون الانتخاب ، بما يمكن من السرعة » اهـ .

شكوى العراقيين من ايران

شكا العراقيون القاطنون في ايران « من عدم وجود سلطة تحمي مصالحهم ، وتدافع عنهم ، ورفض الحكومة الايرانية توسط القناصل البريطانية ، نقرر مجلس

الوزراء باتفاق الاراء – في ٤ ايار ١٩٢٢ – انه اذا تمادت الحكومة الايرانية في عدم قبول توسط قناصل دولة بريطانية لحماية مصالح العراقيين في ايران ، فالحكومة العراقية تقابلها بمثل المعاملة في العراق ، وقرر ايضا ابلاغ هذا القرار فخامة المندوب السامي » .

وقد ايد مجلس الوزراء قراره هذا في جلسته المنعقدة في اليوم الخامس من شهر حزيران من هذه السنة ، لما اراد المندوب المومى اليه ان يتاكد من هذه الصيغة لقرار المجلس .

بعث فكرة الانفصال

بعد ان انتهى « مؤتمر القاهرة » من اعماله ، واخذت مقرراته تظهر للوجود بالتدريج ، وبعد ان سمع القاصي والداني بتوجه الامير فيصل الى العراق ، لاعتلاء عرشه ، قدم لفيف من وجوه البصرة وسراتها : اضراب « الحاج طه السلمان ، وعبد الرزاق النعمة ، وعلي الزهير ، واغا جعفر والشيخ ابراهيم شيخ الزبير وسليمان الغماس رئيس بلديتها والحاج عبد السيد العويد والشيخ إكباشي السعد ، واحمد باشا الصانع ، وعبد الطيف باشا المنديل » وغيرهم ، قدموا طلبا الى المندوب السامي البريطاني في العراق السر برسي كوكس بتاريخ ١٣ جون « حزيران » ١٩٢١ م بمنح البصرة استقلالها السياسي ، بعد فصلها من العراق والحاقها بالهند . ثم توجه وفد بصري الى بغداد ، وطلب الى السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي المذكور المس بل ، ان تقدمه الى كوكس لعرض مطالب البصريين وهي تتلخص في : ان يكون الامير مشتركا في إمارته بين العراق والبصرة ، على ان يكون للبصرة مجلس تشريعي خاص، مع جيش وادارة وشرطة ... الخ (١) وقد دفنت هذه الفكرة في لحد عميق بنتيجة الجهود التي بذلها الوطنيون في البصرة اضراب محمد امين باش اعيان ، وعبد الكاظم الشمخاني، وحبيب الملاك ، ومحمد زكي، وعمر فوزي، وعبد العزيز المطير، والحاج احمد حمدي الملا حسين ، « الذين حين بلغت معارضتهم مسامع رئيس المحاكم المستر برهامس – وهو الذي وضع نص العريضة بالانكليزية – هددهم بالاعتقال » وكذلك بمساعي الحزب الهاشمي في العراق (٢) .

ولكن سرعان ما بعثت هذه الفكرة من مرقدها في أيار عام ١٩٢٢م ، على اثر إرغام السادة : ناجي السويدي ، والدكتور خياط ، وعبد اللطيف المنديل ، والحاج

---

1 – The Letters of Gertrude Bell p. 601 .

(٢) راجع ص ٢٦٩ من كتاب « في غمرة النضال – مذكرات سليمان فيضي » ويقول ايرلند في ص ٢٥٦ من كتاب A. Study in political development ان المندوب السامي اضطر ان يرد بشدة عريضة اهل البصرة الموقعة من قبل (٤٥٠٠) شخص قبل وصول فيصل بثلاثة ايام وهي العريضة التي طلبوا فيها ان يشرع لهم تشريع خاص يضمن استقلالهم استقلالا تاما في الشؤون المالية والعسكرية والشرطة برعاية الملك فيصل الذي ينتخبه العراق .

رمزي ، وعزت باشا على تقديم استقالاتهم من مناصبهم في « الوزارة النقيبية الثانية » في آخر آذار ١٩٢٢م بعد اختلافهم مع زملائهم ، اعضاء هذه الوزارة ، في مسؤولية الدفاع عن الحدود العراقية ـ النجدية ، اثر غارة الاخوان النجديين ، فقد أشارت الصحف المحلية الى ان اصحاب المضبطة البصرية عادوا الى المطالبة بفصل البصرة عن العراق ، وان ناجي بك السويدي اصبح ممن يشايع هذه الفكرة ، فكثر السباب والشتم بين الناس ، حتى اضطر وزير الداخلية الى اصدار ما يلي :

حضرة مدير جريدة العراق الغراء المحترم .

بعد التحية : لقد نشرت « جريدة الرافدان » بعددها المؤرخ ١٩ مايس ١٩٢٢ والمرقم ٩١ مقالا بخصوص فصل البصرة عن العراق . ولذلك اود ان ابين لحضرتكم ان هذه المسألة كانت قد جرت قبل سنة من تاريخه ، من قبل اشخاص معدودين لا يمكن الطعن في مبادئهم الوطنية ، وذلك لعدم وقوفنا على ما يغاير ذلك ، كما ان روح الوفاق والوئام سائدة الآن في البصرة ، كما في سائر الانحاء العراقية .

ولا شك ان اهالي البصرة متمسكون بالوحدة العراقية ، وباطاعة جلالة الملك المعظم ، وحكومته . وعليه فلا معنى لما نشرته الجريدة المذكورة ، ولذلك اطلب الى الصحف اجتناب ما يؤول الى سوء التفاهم ، ويضر بمصلحة البلاد هذا ولكم الاحترام .

بغداد ٢٤ رمضان ١٣٤٠ ـ ٢٢ ايار ١٩٢٢ وزير الداخلية ـ توفيق الخالدي

وقد استبعدنا كثيرا ان يذكر اسم ناجي بك السويدي بين مشايعي فكرة الانفصال المذكورة . ولكن لما علمنا انه اراد النكاية بمن لم يقره على رايه في جلسة مجلس الوزراء المتعلقة بحادثة الاخوان ، زال الاستغراب . وللضرورات احكامها .

وعلى كل فقد رأينا أن ننشر هنا نص مضبطة الانفصال موضوعة البحث كجزء لا يتجزأ من وثائق الكتاب .

نص عريضة الانفصال

الى صاحب الفخامة السر برسي كوكس حامل لوسام امبراطورية الهند من درجة قائد عظيم ، ووسام القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس ، ووسام نجمة الهند من درجة فارس ، المندوب السامي لاراضي العراق المحتلة .

يا صاحب الفخامة !

١ ـ نحن الموقعين ادناه بالنيابة عن فئة الاغلبية الراجحة من اهالي مقاطعة البصرة ، نرجو بكل خضوع عرض آرائنا الآتية على حكومة جلالة الملك فيما يتعلق بمستقبل مقاطعة البصرة ، ونوع الحكومة الخاص بها ، والتي نرجو من حكومة جلالته ان تسمح بتاسيسها .

٢ ــ غير خاف على حكومة جلالة الملك : ان احتلال الجيوش البريطانية للبصرة عام ١٩١٤ قد قوبل من اهالي البصرة بمزيد الترحيب ، ولم يكن اذ ذاك من حاجة الى التاكيدات التي صرّح بها فخامة نائب الملك في الهند يوم ٦ فبروري سنة ١٩١٥ لاقناعهم بأن مصالحهم ستكون موضع العناية الخاصة من حكومة جلالته .

٣ ــ غير خاف أيضا انه منذ اليوم الأول للاحتلال ، قد سلك اهالي البصرةمسلكا سلميا مطابقا للقوانين ، كما انهم قبلوا بمزيد الارتياح نوع الحكومة التي اسست والقوانين التي سنت للبلاد .

٤ ــ ولا يخفى انه في خلال الاضطرابات التي حدثت في العام الغابر ، لم يحدث في البصرة ما يعرقل سير الحكومة المحلية ، او حكومة جلالته ، او ما يسبب قلقا لهما من السلوك المغاير للقوانين ، أو نشر الدعوة العدائية ضدهما . بل بالعكس كانت هذه الاضطرابات موضع السخط من اهالي البصرة ، الذين تجنبوا ولا يزالون يتباعدون عن كل حركة من شأنها ارغام الجيوش البريطانية على الانسحاب ، ورفع الوصاية من البلاد . وهنا نرجو أن نلفت انظاركم الى قرار مجلس اشراف البصرة بهذا الشأن .

٥ ــ في حين ان اهالي البصرة يقدّرون ، او بالاحرى يستحسنون ، مبادىء تقرير مصير بلادهم بانفسهم ، تلك المبادىء التي على وشك ان تنشىء حكومة عربية في البلاد المحتلة ، يلتمسون من حكومة جلالته تطبيق هذه المبادىء بالدقة على مقاطعة البصرة ، وان تكفل لها ادارة ممتازة .

٦ ــ ومن المعلوم جيدا ان الميزات الخاصة بالبصرة كانت سببا في تباينها منذ اعوام عديدة عن الاراضي العراقية الواقعة شمالها ، وهي التي سيطلق عليها فيما بعد اسم العراق الى هذه الاعتبارات ــ ولما كانت البصرة بحسب موقعها الطبيعي ثغرا تتبادل فيه التجارة الدولية ، لذلك امها منذ اعوام عديدة عدد ليس بالقليل من ابناء الغرب ، وغيرهم من الأجانب ، ولا يزال عددهم ينمو نموا متواليا ، والمرجح ان يزداد ازديادا عظيما جدا في المستقبل القريب . وقد كان من دوام الاختلاط بالشعوب الاجنبية تأثير على اهل البصرة ذهب بهم الى الاعتقاد بأن تقدمهم سيكون مخالفا في نوعه وسرعته لتقدم العراق .

٧ ــ ومع علمنا بذلك ، فالراسخ في الاذهان هنا ، هو ان اهالي البصرة لكونهم فئة الاقلية بين سكان العراق ، ستكون بحكم الاضطرار حركاتهم بنفس النسبة وفي ذات الاتجاه كباقي اهالي العراق . وبطبيعة الحال يرون وارداتهم تصرف على المشاريع التي لا يستفيدون منها شيئا بحيث يصيبهم حيف عظيم وليس من منجد او حول على منعه .

٨ ــ وبهذه المناسبة نلتمس بخضوع ان نصور لكم موقع البصرة وما فيه من وجوه الشبه بينه وبين موقع البلاد التابعة لبريطانية العظمى ، والمتمتعة بالحكم الذاتي . فان تلك البلاد لبعدها عن مركز الحكومة الرئيسي ، ووجود الاتحاد في

المقاصد السياسية بين سكانها ، قد سلم بما لها من المطالب الحقة في التمتع بحياة سياسية مستقلة . إذ بهذه الكيفية وحدها نالت شؤونها وما افتقرت اليه من الاهتمام اللازم .

٩ ــ ويستفز اهالي البصرة حكومة جلالته أن تنظر في نقطة جدالهم . وهي أنه اذا استاء فريق من اهالي العراق ، وكانت آراؤه السياسية مختلفة عن سائر أهله ، وسالكا في تقدمه مسلكا مغايرا لباقي أهل العراق ، فاذا ما اجبر هذا الفريق على الخضوع لاي شكل حكومة ، حيث لا تكون مصالحة مضمونة ، ينتج من ذلك نفور يقف في سبيل تقدم جميع طبقات الامة العراقية .

١٠ ــ ولا يرغب اهالي البصرة في شيء غير الخير لاهالي العراق ، ولا شيء احب اليهم من ان يسيروا واياهم جنبا الى جنب على اسلوب تعود منه الفائدة على الفريقين وعلى العالم عموما ، ولكنهم يعتقدون بانهم لا يمكن الوصول الى هذه النتيجة الا بمنح البصرة استقلالا سياسيا منفصلا .

١١ ــ وعليه نتشرف بعرض المشروع الآتي على فخامتكم للتفضل بتبليغه الى حكومة جلالته ، الا وهو انشاء ادارة سياسية مستقلة لمقاطعة البصرة ، ولو اننا بالطبع لا نعتبر هذا المشروع تاما او غير قابل للتعديل مع الاسهاب .

١٢ ــ ورجاؤنا هو ان تصير مقاطعة البصرة مقاطعة منفصلة تحت إشراف امير العراق . او اي حاكم ينتخبه اهالي العراق ، وتكون هذه الرابطة بين البصرة والعراق وحدة يطلق عليها اسم ولايتي البصرة والعراق المتحدتين .

١٣ ــ ويكون للبصرة مجلس تشريعي منتخب خاص بها ، ويكون لهذا المجلس السلطة التامة في التشريع المختص بالشؤون المحلية المحضة ، ولحاكم الولايتين المتحدتين الحق في رفض او طلب تعديل اي تشريع يمس بمصالح اهل العراق .

١٤ ــ كل قانون مشترك بين الولايتين ، كقانون تسليم المجرمين الفارين، وتأييد الاوامر التنفيذية وتبليغ الاعلانات ، وتنفيذ الاحكام ، ومهاجرة الاعداء ، والجنسية والتجنس ، يجب سنه او تعديله حسبما تقتضيه الظروف بمعرفة مجلس مشترك مؤلف من عدد متساو من نواب كلتي الولايتين ، وفي حالة اختلاف الآراء اختلافا كليا بين الفريقين ، يعرض الموضوع على ممثل حكومة جلالة الملك للبت فيه .

١٥ ــ وتعين بريطانية العظمى ، بما لها من حقوق الانتداب ، شكل حكومة البصرة وحاكمها ، ويعين حاكم ولاية البصرة رؤساء الدوائر فيها . اما حاكم ولاية البصرة فيعينه حاكم الولايتين المتحدتين من بين ثلاثة افراد ينتخبهم مجلس البصرة.

١٦ ــ وتؤسس الولايتان نظاما مشتركا للطرق وللسكك الحديدية والبريد والبرق وطرق الملاحة الداخلية . وتشترك الولايتان بنفقات هذه المشروعات ، وعلى المجلس المشترك المذكور آنفا ان يقرر ما يجب ان تتحمله كل من الولايتين من النفقات، وما يصيب كل منها من الواردات .

١٧ ــ ويكون للولايتين علم مشترك يرمز الى اتحادهما ، وتشترك الولايتان في

تعيين نوابهما السياسيين في الخارج ، ويعهد اليهم برعاية مصالح الولايتين معا ، وتكون الطوابع والنقود والاوراق المالية والضمانات الاميرية الاخرى، ووحدة المقاييس والموازين مشتركة بينهما ، ويقرر المجلس المشترك المذكور آنفا قيمتها وعياراتها .

١٨ ـ ويكون للمجلس التشريعي السلطة المطلقة في وضع الضرائب على المحاصيل ، والعقارات المحلية البحتة ، وأيضا على السكان المقيمين بالولاية . وتدفع الواردات المحصلة من هذه المصادر الى خزينة الولاية ، وتستعمل تلك الاموال حسبما يقرره المجلس التشريعي .

١٩ ـ وتوزع أموال الرسوم الجمركية المحصلة من ميناء البصرة على الولايتين بالنسبة التي يقررها المجلس المشترك .

٢٠ ـ ويكون للبصرة قوة من رجال الشرطة وجيش خاصان بها ، ويشترك جيش البصرة مع جيش العراق في دفع الغارات الخارجية عن اي قسم من اقسام الولايتين المتحدتين ، وتدفع البصرة سنويا مقدارا نسبيا محدودا لاعالة جيش حكومة العراق ، ويكون هذا الجيش تحت امرة حاكم الولايتين المتحدتين .

٢١ ـ وتدفع البصرة اعانة لائقة للقيام بنفقات ديوان حاكم الولايتين المتحدتين.

٢٢ ـ وفي الختام نرجو بكل خضوع ابداء رأينا بسرعة لزوم منح البصرة استقلالا سياسيا على الفور ، ونحن نعلم ان الغرض من الوصاية هو إعداد اهالي العراق للحكم الذاتي التام . وانه من الممكن ان يطلب اهالي العراق انتهاء مدة هذه الوصاية في حين قد لا يعتبره اهل البصرة في اوانه وقد يمكن ان لا يكون في ذلك الحين وفاق بين اهل البصرة خلافا لما هم عليه الآن من الوفاق التام ، الأمر الذي نذكره عن ثقة .

٢٣ ـ ونلتمس من فخامتكم ان تعربوا الى حكومة جلالة الملك عن طاعة اهل البصرة وولائهم لها ، وان املهم وطيد بتاسيس حكومة مناسبة لهم رعاية لمصالحهم وضمانا لتقدمهم .

البصرة في ١٢ جون سنة ١٩٢١ .

لنا الشرف ان نكون خدامكم المطيعين

المظاهرات في بغداد والمواثيق في الفرات

لم تكن الامة العراقية لتجبل المفاوضات التي كانت تدور بين « الوزارة النقيبية الثانية » وبين « دار الاعتماد البريطانية » لوضع المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، موضع لائحة الانتداب التي وضعتها بريطانية وابلغتها الى « عصبة الامم » وكان سكان مدن الفرات الاوسط خاصة (١) ينظمون مواثيق وطنية ، ويرفعونها الى البلاط

(١) كانت حواضر الفرات الاوسط كالنجف ، وكربلا ، والحلة ، والديوانية ، حتى الشامية ، وابو صخير ، لا تزال مراكز هامة للرجال الناصرين للحركة الوطنية ، وفيها يجري البحث عن مستقبل العراق السياسي ، اذ لم تكن « بغداد » يوم ذاك قد تملكت ناصية الامور ، وما كان لرجال الحكم

الملكي ، والي ديوان مجلس الوزراء ، يطلبون فيها رفض الانتداب البريطاني،واعتراف بريطانية بالغائه رسميا ، واطلاق حرية الصحافة لتعبر الامة عن آرائها في المفاوضات المذكورة .

ولاجل ان نضع امام القارىء الكريم صورة صحيحة لتلك العرائض ، ننشر فيما يلي نموذجين منها وهما :

(١) الى سماحة رئيس الوزراء دامت دولته .

ان الميثاق الوطني العراقي ، الذي وقعنا عليه اصالة عن انفسنا ، وتمثيلا عن متابعينا ، هو البرنامج السياسي المشتمل على المواد الآتية ، التي اقسمنا على رعايتها واتخاذها غاية لجهودنا الدينية والوطنية ، وعاهدنا الله على ان نعمل عليها وان لا نعدل عن اية جزئية من جزئياتها :

المادة الاولى : تاليف حكومة حرة ، نيابية ، ديمقراطية ، مسؤولة امام الامة العراقية ، مستقلة استقلالا سياسيا تاما لا شائبة فيه ، عارية من اي تدخل اجنبي.

المادة الثانية : تأييد سياسة جلالة الملك فيصل على اساس استقلال العراق السياسي التام بحدوده الطبيعية .

المادة الثالثة : رفض انتداب الانكليز ، وكل معاهدة تمس بكرامة الامة العراقية واستقلالها السياسي التام .

فعلى هذه المواد الثلاثة قرّت رغباتنا الصميمية ، والله حسبنا ونعم الوكيل .

اهـ .

(٢) الى فخامة رئيس الوزراء دامت دولته .

اننا الموقعين ادناه اهالي قصبة عفك ، مع من انابنا ، نرفض الانتداب البريطاني، ونرفض كل من يتمسك به ، ونطلب لبلادنا الاستقلال التام ، متمسكين بعرش جلالة ملكنا المفدى فيصل الاول اهـ .

مفاجاة غير سارة

ومن طريف ما جرى في تلك الآونة ، ان احد النواب الانكليز سال وزير

وغيرهم ، من الساسة العراقيين ، الذين جاءوا الى العراق من سورية حديثا ، من اثر بارز أو رأي مسموع او نفوذ ظاهر في الشعب العراقي ، ولذلك كانت الانظار تتجه الى كل حركة يقوم بها ذوو الراي في مناطق الفرات ، وكان الانكليز يخشون عواقبها ، كما كان يخشاها الملك فيصل نفسه ، ولكن جلالته كان يداري هؤلاء الزعماء بطرق شتى ، كان يغدق عليهم بالمال ، ويفتح امامهم ابواب الامل ، ويتخذ من بعضهم اخوانا ومستشارين ليتقي بهم شر المناورات ، ولكن الشعور الوطني كان في بدئه يتدفق بعنف وشدة ، حتى لم يستطع الملك فيصل بدهائه وحنكته ان يوقفه عند حده ، ولهذا نرى ان التيارات الوطنية سارت في سبيلها مدة طويلة من الزمن حتى هال أمرها الانكليز ، وخشوا عواقبها ، فعملوا ما عملوا على وقفها عند حدها كما سياتي تفصيل ذلك بعد حين .

المستعمرات البريطاني المستر تشرشل ، في مجلس العموم البريطاني في يوم ٢٣ ايار سنة ١٩٢٢ ، عن موقف الملك فيصل وحكومته من الانتداب الذي عهد به مجلس الحلفاء الى بريطانية على العراق في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٢٠ م ، فرد الوزير المومى اليه « بأن الملك فيصل وحكومته لم يخبرا معتمد بريطانية في العراق عن رفض الشعب العراقي للانتداب » فلما حملت اسلاك البرق هذا التصريح ، ونشرته الصحف المحلية في أواخر شهر ايار المذكور ، هاج الشعب وماج ، وعقد البغداديون اجتماعا خطيرا في « جامع الوزير » في اليوم الاول من شهر شوال سنة ١٣٤٠ ، وهو اول ايام عيد الفطر المبارك حيث القيت الخطب الحماسية المنوعة ، وانشدت مقطوعات الشعر الوطنية ، وانتدب المجتمعون الذوات : السيد محمد الصدر ، والشيخ محمد الخالصي ، وياسين الهاشمي ، ومهدي البصير ، والشيخ احمد الداود ، وحمدي الباجه جي ، فتوجه هؤلاء الى مقر الملك لمقابلته يحف بهم المتظاهرون ، فأخبرهم احد الامناء ان الملك مستعد لمقابلة المندوبين بعد تفرق المتظاهرين فتفرق هؤلاء . ولما حظي المندوبون بالمقابلة قال لهم صاحب الجلالة : انه لا يمكن أن يقدم على اي عمل ضد رغبات الشعب ، واعرب عن رغبته في ان يطلعوا الناس على موقفه هذا .

ثم اجتمع المندوبون فيما بينهم وتداولوا فيما يمكن عمله (١) فطيروا البرقية التالية الى عصبة الأمم ، والى الكونفرس الاميركي ، والبرلمان البريطاني ، والى امهات الصحف العالمية :

« لقد اثبت العراقيون رغبتهم في الاستقلال التام ، ورفضهم اي انتداب كان . وحركتهم الخطيرة في عام ١٩٢٠ أعظم شاهد على ذلك . وبمناسبة بيان المستر تشرشل في البرلمان الانكليزي بخصوص مسالة الانتداب في العراق ، اقام الشعب مظاهرة سلمية فوّضنا فيها لنعرب امام مجلسكم الموقر ، ولدى البرلمانات ، عن رايه في رفض الانتداب ، وعليه نرفض كل انتداب ، ونحتج على كل قرار يعارض الاستقلال التام للعراق » اهـ (٢) .

وما يجدر ذكره في هذا الصدد ان دوائر البرق اوقفت إبراق هذه البرقية على الرغم من انها استوفت اجورها ، فحاول المندوبون ارسالها عن طريق ايران فكان دون ذلك خرط القتاد ، اذ تقول المس بيل في ص ٢٧٧ من رسائلها « ان الملك اخبر المندوبين ان عملهم هذا سيؤدي الى افدح الضرر فتوقفوا » .

وارادت الحكومة ان تخفف من حدة الهياج فاذاع وزير الداخلية هذا البيان .

---

(١) تخلف الهاشمي عن الحضور وبعث الى رفقائه المندوبين بمذكرة صغيرة قال فيها : « انه لا يستطيع الاشتراك معهم في مذاكراتهم وسائر مساعيهم الا انه غير مخالف لهم برأيه ومعتقده » وكان الهاشمي قد عاد الى العراق حديثا .

محمد مهدي البصير في كتابه « تاريخ القضية العراقية » ص ٤٦٢

(٢) العدد ١٠٢ من جريدة الاستقلال بتاريخ ٦ حزيران ١٩٢٢ .

بيـان عام

يظهر ان تصريح المستر تشرشل ، الـذي نشرته الجرائد العربيـة بخصوص الانتداب ، قد اهاج عواطف الاهالي . والحقيقة هي ان المستر تشرشل ساله احـد اعضاء البرلمان عن صحة الخبر في رفض الانتداب من جلالة الملك فيصل وحكومتــه ، فاجاب انه لم يكن صحيحا بحسب ما اتصل به من الاخبار ، ان الملك فيصل ووزارة العراق قد بلغا السر برسي كوكس ان اهالي العراق يرفضون قبول الانتداب البريطاني على العراق .

وعليه رات الحكومة ان تعلن للعموم ان المذاكرات ما بين حكومة جلالــة الملـك فيصل ، وممثل جلالة ملك بريطانيا ، لا تزال مستمرة بغاية الود والولاء ، وهـي لا تشك في انها لا تعمل الا بما ينطبق على اماني الشعب ورغائبه ، وتعتقد بانها لا بد أن تصل الى ابرام معاهدة على اسس التحالف ، تضمن مصالح العموم ، فليطمئن الشعب بالامن ، ويركن الى الجهد الذي تبذله الحكومة في هذا السبيل . والحكومة قبـل ان تقرر اعطاء جوابها النهائي لا ترى من مصلحة الامة في الظروف الحاضرة ، ان تصرّح بمادة من مواد المعاهدة .

٢٢/٥/٢٩ وزير الداخلية ــ توفيق الخالدي

والى جانب هذا البيان اذاع وزير الداخلية البلاغ التالي ايضا :

« بما أن قانون الاجتماعات سيصادق عليه وسينشر قريبا مع قانون الجمعيات، فيجب على العموم أن يجتنبوا الاجتماعات السياسية غير المرخص بها ، ومن اراد ان يعقد اجتماعا فعليه أن يراجع وزارة الداخلية لأخذ المأذونية اللازمة بموجب القانون العثماني » .

بغداد ٢٩ ايار ١٩٢٢ وزير الداخلية ــ توفيق الخالدي

الاستمرار في مفاوضات المعاهــدة

اصرّ الشعب العراقي على رفض الانتداب البريطاني ، وعلى عقد اية معـاهدة تستبطن بنود الانتداب ، واصر الانكليز على وجوب عقد معاهدة بين بريطانية والعراق تتقمص ثوب الانتداب ، وإن لم يذكر اسمه فيها ، لهـذا قررت الوزارة السير فـي مفاوضات المعاهدة سرا ، كما صرح وزير الداخلية بذلك في بيانه المثبت نصه اعلاه(1)

---

(1) تقول المس بيل في ص ٢٧٦ من كتابها **Gertrude Bell : from her personal papers** ان السيـد حسين افنان سكرتير مجلس الوزراء نقل اليهـا ما دار في جلسة المجلس المنعقدة في يوم الخميس ٢٤ حزيران ١٩٢٢ قائلا :

« لقد قرات المعاهدة في الجلسة ثم طلب عبد المحسن السعدون وزير العدليـة الموافقة عليها فاجاب توفيق الخالدي وزير الداخلية بانه يوافق لان المسالة مهمة ولكـن غالبية ابناء البـلاد ضد المعاهدة التـي تتضمن الانتداب . ثم تكلم جعفر ابو التمن ، وكان قد جلس صامتا كمن يأخذ تقريرا

فلما كان يوم ٢٥ حزيران ١٩٢٢ م فرغت الوزارة من هذه المفاوضات ، واقر مجلس الوزراء نصوص المعاهدة فاضطر وزير التجارة ، محمد جعفر ابو التمن ، ان يرفع كتاب استقالته من منصبه بالصيغة التالية : (١)

« الى فخامة رئيس الوزراء دامت دولته .

بما ان مبدأ العاجز لا يوافق المبدأ الذي عليه هيأة الوزراء العظام ، كما تشهد به مناقشات وقرار مجلس الوزراء الموقر ، في جلسته المنعقدة بالامس ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٢ اقدم الى فخامتكم استقالتي من وزارة التجارة راجيا قبولها ولفخامتكم مني مزيد الاحترام .

٣٠ شوال ١٣٤٠ و ٢٦ حزيران ١٩٢٢

عبدكم وزير التجارة : جعفر : حفيد الحاج داود

وكان من الطبيعي ، ان يقبل النقيب هذه الاستقالة فامر سكرتيره بالرد على هذا الكتاب بما يلي :

حضرة صاحب المعالي الحاج جعفر جلبي ابو التمن .

بعد التحية : لقد امرني فخامة رئيس الوزراء ان ابلغكم ان فخامته قد قبل استقالتكم المتضمنة في كتابكم المؤرخ في ٢٦ حزيران وتقبلوا فائق الاحترام .

بغداد في ٢٩ حزيران ١٩٢٢ سكرتير مجلس الوزراء ــ حسين افنان

وكان الملك فيصل قد استدعى محمد جعفر ابو التمن وزير التجارة من قبل واسرّ اليه : ان وزارته ستلغى بعد أيام ، بحسب توصية لجنة كديس التي الفها

لهنقله الى رؤسائه علماء الشيعة ، وكان الكل يراقبونه من طرف عيونهم خائفين عدا عبد المحسن وساسون ، ثم قال : ان هذه المسالة لا يمكن للمجلس ان يقوم بها . يجب أن تعرض على البرلمان . ان السادة الدينيين واعمدة الاسلام ضد اية معاهدة اطلاقا . وقد اعترض عليه ساسون حسقيل وزير المالية بان الانتخابات تستغرق عدة اشهر واقترح ان يقوم المجلس بشيء ما قبل انعقاد البرلمان ، بان يوقع المجلس المعاهدة ويكون موضوع الابرام في البرلمان وقد استمر النقاش ساعتين دون التوصل الى نتيجة وتقرر تأجيل الاجتماع الى يوم السبت » اهـ .

(١) سننشر قرار مجلس الوزراء ، موضوع البحث ، اثناء بحثنا عن « الوزارة النقيبية الثالثة » التي تولت نشر المعاهدة ، وتقول « دار الاعتماد البريطانية » في تقريرها المرفوع الى لجنة الانتدابات في ٨ــ١١ــ١٩٢٦ :

وفي ٢٤ ايار سنة ١٩٢٢ اصدر زعماؤهم ــ زعماء الشيعة ــ دعوة لمعارضة المعاهدة الانكليزية ، والقيام بمظاهرات كبرى مضادة لها في بغداد ، وفي حزيران ١٩٢٢ قامت الصحافة العربية بحملة شديدة على المعاهدة وظهرت حوادث اخلال بالامن في الفرات ، وتوقف جمع العائدات توقفا تاما ، وحوالي اخر الشهر قبل مجلس الوزراء نص المعاهدة ، على الا يعتبر قبوله نهائيا الا بموافقة الجمعية التأسيسية عليها . وكان الملك متأثرا بالروح المضادة للمعاهدة ، فتوقف عن التوقيع عليها برجاء التوصل الى طريقة اكثر موافقة لالغاء الانتداب ، وكان وقوف الملك نفسه مثل هذا الموقف جعل الناس يعتقدون انه هو ايضا يضاد للمعاهدة فتفاقم الاضطراب .

المندوب السامي لدرس حالة العراق الاقتصادية ، ونصحه بأن يريح نفسه بالسفر الى الخارج لبعض الوقت . فرد الوزير على جلالتـه بانه مريض وانه لن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء بعد يومه هذا (١) ولما سمع الوزراء بهذا الخبر اظهروا استعدادهم لتصديق المعاهدة ، ولكن ابا التمن الوزير ظهر في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٥ حزيران ، واعلن عن رفضه للمعاهدة ، واستقال في اليوم الثاني « ٢٦ حزيران ١٩٢٢ » ولما سمع الملك بما اقدم عليه ابو التمن ، اسر الى النقيب الا يقبل الاستقالة خشية ان يؤدي قبولها الى هياج في الرأي العام ، ولكن النقيب اسرع الى قبولها في ٢٧ حزيران واعلن ذلك للناس وللملك .

وفي يوم ١٥ تموز ١٩٢٢ قرر مجلس الوزراء الغاء وزارة التجارة ، وايداع امورها وزارة المالية ، بعد ان شغلها المستشار البريطاني بالوكالة شهرا كاملا (٢) وصدرت بذلك الارادة الملكية رقم ١٥١ وهذا نصها :

اصدرت ارادتي الملكية ، بناء على قرار مجلس الوزراء ، بالغاء وزارة التجارة وربط امورها بوزارة المالية ، وعلى وزير المالية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٤٠ والثلاثين من تموز سنة ١٩٢٢ .

وزير المالية : ساسون رئيس الوزراء : عبد الرحمن

فيصل

حواضر الفرات تتحفز

لم يتقيد الفراتيون بالبلاغات الرسمية التي صدرت في بغداد عن تحديد موقف الوزارة من بيانات المستر تشرشل ، ولا اقاموا وزنا للمفاوضات التي كانت تجري طي الخفاء لعقد معاهدة بين العراق وبريطانية ، فاستمر الرؤساء والزعماء على عقد اجتماعاتهم السياسية ، وعلى التكتل فيما بينهم ، وما لبثوا ان ابرقوا هذه البرقية الى :

بغداد ــ لجلالة ملكنا المفدى فيصل الاول دامت سلطته .

نطلب من جلالتكم تنفيذ المواد الآتية :

١ ــ رفض الانتداب ، واعتراف حكومة بريطانيه العظمى بالغائه رسميا .

٢ ــ اسقاط اية وزارة تصدق معاهدة غير مرضية بنظر الامة ، وتعيين وزارة وطنية تطمئن الامة بأعمالها .

1- G. Bell ; from her personal papers p. 217.

(٢) وقد ابعد الحاج محمد جعفر ابو التمن الى هنجام بعد اقل من شهر .

٣ ـ إزالة اية سلطة اجنبية على الحكومة العراقية .

٤ ـ اطلاق حرية الصحافة .

هذه هي رغائب الامة ، وبما ان الاحوال الحاضرة مخالفة لرغائبها ، بادرنا لعرضها لجلالتكم لتكون الامة معذورة بنظر جلالتكم ، والأمر لوليه أدام الله شوكتكم (١) .

التواقيع .....

لم يكتف الزعماء ، في الفرات الاوسط ، بالبرقية التي طيروها للملك فيصل ، فوجهوا الى المعتمد السامي البريطاني ايضا البرقية التالية في التاريخ نفسه :

بغداد ـ فخامة المعتمد السامي لحكومة بريطانية العظمى المفخم .

نعرض لفخامتكم ، حسبما وعدت حكومة بريطانية العراقيين بحكومة دستورية، ديمقراطية يراسها ملك عربي ، وبذلك بايعت الامة العراقية على اختلاف طبقاتها ، جلالة الملك فيصل ملكا عليها ، وقد اكد ذلك جلالة ملك بريطانية في برقيته التاريخية، بمناسبة تتويج ملك العراق فيصل الاول .

إنا لا ننكر صداقة حكومة بريطانية العظمى ، صداقة خالية من المحاباة ، وبما ان فخامتكم يمثل حكومة بريطانية العظمى ، نود ان نوقفكم على رغائب الامة التي لا يمكنها التزلزل عنها مهما كلفها الامر ، وهذه المواد هي الآتية :

١ ـ رفض الانتداب رفضا باتا ، واعلان حكومة بريطانية العظمى بالغائه رسميا.

٢ ـ مراجعة حكومة جلالة ملك العراق لوزارة الخارجية « الانكليزية » لان مراجعتها لوزير المستعمرات مخالف للاستقلال التام .

٣ ـ رفع تدخل اية سلطة اجنبية ، لان اعمالهم لا يمكن ان تطابق سياسة بريطانية العظمى وللامة في نفسها الكفاءة لادارة شؤونها . بهذا تطمئن الامة ولكم مزيد الاحترام .

التواقيع .....

هكذا كان الوضع في الفرات الاوسط . اما في لواء المنتفك فقد كان النظام معلقا بكفتي الميزان . وكان الوضع في لواء ديالي ينذر بقيام اضطرابات لا تقل خطورة عن تلك التي حدثت في عام ١٩٢٠م ، وفي لواء الدليم شرع الوطنيون في إذلال الشيخ علي السليمان اكبر اعوان الانكليز في اللواء .

إسهام العلماء

وقد راى رجال الدين ، وحملة الوية الشريعة ، ان يسهموا في هذه

(١) راجع هذه البرقية والتي بعدها في « جريدة المفيد » البغدادية العدد ١١٤ .

الاحتجاجات ، فرفعوا الى رئيس الوزراء مضبطة خاصة سجلت في سجلات ديوان مجلس الوزراء برقم ١٠٣٧/٢/٦ وتاريخ ٢١ تموز ١٩٢٢ وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم .

حضرة فخامة رئيس الوزراء دام تاييده .

سلام ودعاء واحترام وبعد : غير خفي على فخامتكم ان غاية الامة التي ترمي اليها من ابتداء تشكيل الحكومة العراقية الى الآن ، والى ما بعد ، هي استقلال حكومتها التام ، وعدم سلطة اجنبية عليها من جميع الجهات ولا تحوّل عن ذلك ما دام لها الاختيار . وقد صرحت بذلك جميع طبقاتها ، ورفضت كلما يمس باستقلالها وكرامتها . فبناء على ذلك كل قرار أو معاهدة أو قانون انتخاب يقع بدون ان ينشر فيقع موقع القبول عند الامة ، فذلك كله ينافي مبدئها واستقلالها وهي مجبورة عليه لا ينفذ عليها وتستعين بالله على رفضه ونعم المستعان . حرر يوم ١٧ ذق (ذو القعدة) سنة ١٣٤٠ .

الاحقر　　　الاحقر

محمد تقي الحسيني　مشكور الحولاني　مهدي الخراساني عبد الكريم الجزائري
موسى تقى　صالح كمال الدين　جواد نجل المرحوم صاحب الجواهر قدس سره

يستدعون متصرف لواء كربلا

كان زعماء القبائل في الفرات الاوسط قصدوا مدينة النجف في منتصف شهر ذي الحجة ١٣٤٠ لحضور زيارة الغدير في الثامن عشر من هذا الشهر ، فطلبت وزارة الداخلية الى متصرف لواء كربلا ، السيد عبد العزيز القصاب أن يشخص بنفسه الى النجف ، ويحول دون قيام تظاهرات فيها قد تخل بالامن العام . وكان المتصرف قد أوفد مدير شرطة اللواء لهذا الغرض مع القوة اللازمة ثم شخص بنفسه اليها، فاجتمع الرؤساء في دار المجتهد الاكبر السيد ابو الحسن للمذاكرة في موضوع البرقيتين المثبتتين أعلاه ، وطلبوا الى صاحب الدار ان يستدعي المتصرف اليه فلما حضر، قال السيد محسن ابو طبيخ كنت في بغداد وقد قابلت مستشار الداخلية كورنواليس ، وذكرت له أعمال المستشارين الانكليز في الالوية وضغطهم على الناس وتجبرهم وتعسفهم ، وطلبت منه رفعهم من الالوية . وبعد الكلام الطويل معه وعدني بانه سيزيح المستشارين عن مراكزهم ، وقد مضت مدة فلم ينفذ وعده فاطلب من المتصرف أن يطلب الى الداخلية تنفيذ هذا الامر حالا واذا لم يتحقق ذلك فنحن في حل مما يحدث

في البلاد » (١) فرد المتصرف على هذا القول بأنه لا يعرف عن الوعد شيئا ، وانه سيعرض الامر على وزارة الداخلية ويوافيه بالجواب . فوافق المجتمعون على هذا الكلام ، وعندها طلب المتصرف الى المجتهد الاكبر ان يفتي بحرمة التظاهرات لصيانة الامن العام فأجيب الى طلبه . ولما اتصل المتصرف بالداخلية مستفسرا عما تحدث به ابو طبيخ ، اجيب بأنه لم يحصل هكذا اجتماع ، ولا صدر مثل هذا الوعد . فبدرت من المتصرف بادرة دلت على انه يحاول القبض على من وقع على هاتين البرقيتين ، فانتبه الرؤساء الى ذلك ، وسافروا الى ابي صخير خلسة ، وابرقوا من هناك الى « وزارة الداخلية » يقولون انهم عازمون عزما اكيدا على مقاطعة الحكومة ، اذا لم تنفذ مطاليبهم حالا (٢) فأجابتهم الحكومة بواسطة قائمقام القضاء بأن يجيئوا الى العاصمة للمذاكرة ، بعد ان هدأت خواطرهم ، فلم يستصوبوا السفر ، واكتفوا بان انابوا عنهم السيد قاطع العوادي ليجس ، نبض الحكومة ، ويوافيهم بالخبر اليقين، فسافر هذا الى بغداد في اواخر الشهر ، ولكنه وجد ما لم يكن في الحسبان ، فقد ابعدالزعماء، واقفلت الاحزاب ، وعطلت الصحف ، وسلبت اراضي السيد قاطع العوادي، واوقف الشيخ عبادي الحسين ، وشقيقه الشيخ عبد السادة الحسين ، والزم الشيخ شعلان ابو الجون بمقدار من السلاح .

مقدمات استقالة الوزارة

سبق للوزارة ان شعرت برغبة الملك في مسايرة المعارضة ، وباطلاع بعض خواصه على موقف الوزارة من المعاهدة ، فارادت ان تعبر عن هواجسها ومخاوفها من المستقبل بعرض الامر على جلالته ، فلما كانت الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في اليوم التاسع من شهر آب ١٩٢٢ م ؛

« تكلم معالي وزير الداخلية توفيق بك الخالدي مبينا الاسباب التي دعته الى

---

(١) السيد عبد العزيز القصاب في كتابه (من ذكرياتي) ص ٢٢٣ .

(٢) كذلك أبرق رؤساء القبائل من أبي صخير الى الملك البرقية الاتي نصها :

بغداد لاعتاب جلالة الملك العراق المفدى أدام الله شوكته

كنا في النجف الاشرف منتظرين انجاز الوعود التي أوعد بها مستشار الداخلية . وامس مساء فهمنا من فحوى كلمات فاه بها متصرف كربلا : أن الحكومة أمرت بحبسنا فأجابها بسوء العاقبة وهو ينتظر الجواب لينفذ فينا ما يؤمر به . وعليه فقد بارحنا النجف الى ديارنا من طريق أبي صخير مصممين الدفاع عن انفسنا وحقوقنا المهضومةمهما كلفنا الامر لان ثقتنا قد زالت تماما من هذه الحكومة الحاضرة، ولم نعد نأتمنها على شيء . فنحن نحتج على هذه الافعال ونتضرع الى جلالتكم باسقاط الوزارة وابدالها بوزارة نأتمنها ونثق بأعمالها لاجل ان يمكننا التفاهم معها حيث اننا صممنا منذ الان أن لا ندخل مراكز الحكومة قبل سقوط الوزارة الحاضرة ، وانجاز مطالبنا المحقة التي طالما صرحنا بها الى المقامات العالية . وكل تبعة تصدر في المستقبل هي ملقاة على عاتقها وعلى من يعضدها من رجال الانكليز أدام الله ظلكم .

أبو صخير ١٧ اب ١٩٢٢

شعلان رايح سيد محسن ابو طبيخ سيد كاطع محمد العبطان سيد علوان عبد الواحد مرزوك عبادى مزهر الحرجان

وقد بعث رئيس الديوان الملكي صورة هذه البرقية الى وزارة الداخلية برقم ٣-٦-٦٨٨ وتاريخ ١٩-٨-١٩٢٢

تقديم استقالته في ٣ آب سنة ١٩٢٢ فقال : اني رايت منذ عشرة ايام ظهور علائم الوهن في المملكة ، المتسبب من عدم إتساق المعاملات ، والمؤدي الى مشاغبة المتطرفين، والحركة ضد سياسة الحكومة . اما مشكلة الكبرى ، فهي مسالة المعاهدة ، وبما ان المعاهدة ستعقد باسم صاحبي الجلالة ملك العراق وملك بريطانية ، ارى انه من الواجب ان تجري اعمال الحكومة تحت إشراف جلالة الملك المعظم » وبعد ذلك تلا معاليه برقية من متصرف كربلا ، وكتابا من قائم مقام ابو صخير ، جاء فيهما بيان ما يجري في النجف ، وبين قبائل الشامية من الخلل والارتباك ، المتسببين من ظهور الوهن المذكور آنفا . فتكلم فخامة رئيس الوزراء وقال « ان الزمن حرج الآن ، وعلى ملك البلاد ادارة دفة السياسة العليا ، وان ذلك غير مناف لاساس الحكم الدستوري، فجلالة الملك هو ملك البلاد وسيدها ، ونحن تابعون له ، ولا شك ان جلالته لن يضن على حكومته بالمعاضدة والمؤازرة لدفع مفاسد المفسدين » وعليه قرر مجلس الوزراء، باتفاق الآراء ، عرض ما ياتي على السدة الملكية :

« بناء على ما سمع من الاشاعات التي نشرها بعض المتطرفين في العاصمة والالوية ، والتي سببت قلقا وارتباكا في بعض الاماكن ، وما يخشى من تفاقم الامر ، اذا دامت الحالة على ما هي الآن ، يطلب مجلس الوزراء من حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ان يؤازر حكومته المجدة في تمشية الامور على ما يرومه جلالته ويرضاه ، ليظهر للشعب ان حكومة جلالته مستندة على مؤازرة جلالته » (١) .

وزير المعارف يستقيل

وقد ادرك السيد هبة الدين الحسيني ، وزير المعارف ، خطورة الموقف فعجل في رفع كتاب استقالته من منصبه الوزاري وهو :

حضور صاحب السماحة فخامة رئيس الوزراء دامت دولته !

تعظيما واحتراما وبعد :

فلي كل الشرف ان اعرض لفخامتكم ما يلي وهو :

بما انني مشترك مع زملائي الفخام تحت رياسة سماحتكم في ادارة الشؤون العمومية ، والسياسة العليا لهذه الحكومة الجليلة ، فمن الواجب علي ان اقدم نظريتي المتعلقة بسياسة الحكومة في حالتها الحاضرة فعليه اعرض :

ان شعبنا العراقي الكريم ، الذي جاهد في سبيل تكوين حكومته الوطنية ، لا يهدأ روعه الا اذا وجد حكومته حرة في اعمالها . وقد سبق وعرضت ذلك مشروحا في تحريري المؤرخين ٢٦ مايس و ٦ تموز لهذه السنة ، فكيف نرجو اليوم سكون الشعب واطمئنانه مع انه من جهة يظن بقاء الانتداب عليه ، ولم يسمع بالغاء ذلك صريحا « كما

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز — كانون الاول ١٩٢٢ ص ٤٤/٤٥

اقترحناه سابقا » ويرى من جهة اخرى تنفيذات من مشاور أو مستشار توهمه عدم حرية العمل لحكومته الوطنية ، التي جاهد في سبيل تكوينها ماديا وادبيا ؟ فاذا الشعب لم يجد حرية العمل لحكومته الوطنية التي يراسها جلالة الملك فيصل المعظم فمن الصعب ان يامن او يؤمن منه .

هذا مجمل امر الشعب ، ونظره الى الحكومة . واما الوزارة الجليلة المسؤولة عن سياسة البلاد « في حين انها خالية من القوة التشريعية » فمن الواجب عليها في نظري ان تستمد من قوة مليكها المعظم ، الذي انتخبته البلاد صميميا باكثرية تامة ، ثم اودعته آراءها وافكارها ، وسلمت اليه بالرضا والاختيار ازمة امورها .

وبناء على ذلك يجدر بالوزارة الجليلة ان تعمل التدابير الحسنة بشان حرية اعمال الحكومة الوطنية ، تطمينا للشعب ، وان تسعى للحصول على الاستمداد من قوة جلالة الملك المعظم ، وان يؤازر وزارته مؤازرة صريحة ، ومساندة قوية حرة ، وبغير ذلك يصعب على الداعي لفخامتكم تحمل المسؤولية السياسية تجاه الحالة الحاضرة وارجو قبول استعفائي والامر في كل حال لولي الامر .

١٤ آب سنة ١٩٢٢ الداعي لفخامتكم : هبة الدين ــ وزير المعارف

جلالة الملك لا يوافق

لم يكد الملك فيصل يطلع على قرار مجلس وزرائه ، المتخذ في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٩ آب ١٩٢٢ م ، حتى امر رئيس ديوانه ان يكتب الى مجلس الوزراء : ان صاحب الجلالة لا يوافق على تولي شؤون المملكة بصورة مباشرة ، فوجه رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء هذا الكتاب :

بغداد ــ ١٤ ــ آب ــ ١٩٢٢ رقم ٢ ــ ٥ ــ ٦٨٢ .

ــ سعادة سكرتير مجلس الوزراء المحترم .

لقد أحاط صاحب الجلالة علما بمفاوضات ومقررات المجلس الموقر في جلسته المنعقدة في ٩ آب ١٩٢٢ بخصوص الاحوال التي استوجبت تقديم استقالة معالي الوزيرين توفيق بك الخالدي وجعفر باشا العسكري ، وبصدد هذا امرت ان ابين لكم ما ياتي :

إن صاحب الجلالة سرّ من قرار المجلس بضرورة زيادة عدد الجيش الى ٦٥٠٠ جندي . ولا شك في ان جلالته يرغب في تنفيذ هذا القرار بكل سرعة ليتمكن الجيش من القيام بما يترتب عليه من الواجبات الوطنية . الا انه لم يقف تمام الوقوف على الاسباب الموجبة لعقد جلسة وزارية خصوصية تحت رئاسته ، وكان يود لو ان المجلس بحث في الوسائل التي تمكّن وزارة الدفاع من تنفيذ قراره ، فاذا حال دون هذا العمل الحيوي موانع لا تتمكن الوزارة من التغلب عليها ، فحينئذ يرى صاحب الجلالة رأيه في الامر .

ثم ان صاحب الجلالة لم يعلم ما هي حقيقة أسباب الوهن وعدم اتساق المعاملات التي أدت للحركة ضد سياسة الحكومة ، واوجبت استقالة معالي وزير الداخلية . لذلك يطلب جلالته ايضا ايضاح تلك الاسباب بصراحة كافية وبكل سرعة ، ليقف على راي الوزارة في هذه الامور الخطيرة . أما كون المعاهدة هي المشكلة الكبرى ، فالمجلس الموقر عالم بشدة حرص جلالة الملك على انجازها . وجلالته آسف شديدا على تأخر ابرامها بسبب مسألة الانتداب . ان صاحب الجلالة يشكر المجلس على التماسه ولكنه يأسف جدا والحالة هذه على انه لا يرى مسوغا للعدول عن خطته الحاضرة واقبلوا فائق الاحترام .

رستم حيدر (١)

فما كاد رئيس الوزراء يطلع على هذا الكتاب حتى استدعى زملاءه الى الاجتماع فورا في ١٤ آب من هذه السنة واتخذ هذا القرار :

تلي كتاب من رئيس الديوان الملكي مرقم ٢/٥/٦٨٢ ومؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ يبحث فيه عن قراري مجلس الوزراء المتخذين في الجلسة المنعقدة في ٩ آب سنة ١٩٢٢ والمتعلقين بمسألة ضرورة زيادة عدد الجيش لابلاغه ٦٥٠٠ جندي، وطلب المؤازرة من جلالة الملك المعظم ، ولقد جاء في آخر هذا الكتاب ما نصه :

« إن صاحب الجلالة يشكر المجلس على التماسه ، ولكنه يأسف جدا ، والحالة هذه على انه لا يرى مسوغا للعدول عن خطته الحاضرة » .

« وبناء على ما جاء في هذه الفقرة ، قدم حضرات اصحاب المعالي توفيق بك الخالدي وزير الداخلية ، وساسون افندي حزقيل وزير المالية ، وعبد المحسن بك الفهد السعدون وزير العدلية ، وجعفر باشا العسكري وزير الدفاع ، وصبيح بك وزير الاشغال والمواصلات ، والسيد محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزير المعارف ، استقالتهم من الوزارة » (٢) .

فكتب السيد عبد الرحمن النقيب الى جلالة الملك هذا الكتاب :

يا صاحب الجلالة !

لقد تشرفت بالامر الكريم الذي تضمنه كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ٦٨٢ والمؤرخ في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ الى سكرتير مجلس الوزراء ، وتلي الكتاب المذكور في الجلسة الوزارية المنعقدة يوم الاثنين في ١٤ آب سنة ١٩٢٢ فنشأ عن ذلك ان كلا من حضرات اصحاب المعالي : توفيق بك الخالدي وزير الداخلية ، وساسون افندي حزقيل وزير المالية ، وعبد المحسن بك السعدون وزير العدلية ، وجعفر باشا

---

(١) ملفات البلاط الملكي في « المركز الوطني لحفظ الوثائق » .

(٢) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز — كانون الاول ١٩٢٢ ص ٥٥/٥٦ وقد اعتبر الوطنيون استقالة الوزراء على هذه الصورة ضربة موجهة للقائلين بوجوب الانصياع الى أوامر المندوب السامي المتعسفة .

العسكري وزير الدفاع ، وصبيح بك نشأت وزير الاشغال والمواصلات ، والسيد هبة الدين الشهرستاني وزير المعارف ، قد رفع استقالته لما جاء في الفقرة الاخيرة من الكتاب المذكور ، من الالتباس واحتمال التاويل . غير انه لما تبلغ هذا الداعي أن ثقة جلالتكم بهذا الداعي ، وبأصحاب المعالي الوزراء وطيدة ، وهي التي تتوخاها الوزارة في جميع الشؤون ، قد امتنعت عن قبول استقالة أصحاب المعالي الوزراء ، ودعوتهم الى مزاولة اعمالهم ، كجاري عادتهم ، بالنشاط والهمة المعروفين عنهم ، فاني استرحم من جلالتكم المعظمة تأييد ثقة جلالتكم بهذا الداعي والوزارة ، بصدور الارادة الملكية بذلك لكي يهتم الوزراء في شؤون وزارتهم كالسابق .

كتب في بغداد في ٢٢ ذي الحجة ١٣٤٠ و ١٦ آب ١٩٢٢ .

المخلص المستديم : رئيس الوزراء ـ عبدالرحمن

لقد هال الملك ما جاء في كتاب السيد النقيب ، فتولى الرد عليه بنفسه، وكتب يقول :

٢٣ ذي الحجة ١٣٤٠ ـ ١٧ آب ١٩٢٢

عزيزي السيد عبد الرحمن

اخذت كتابكم المتضمن خبر استقالة الوزراء ، على اثر قراءة كتاب رئيس ديواننا الى سكرتير المجلس بتاريخ ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٢٢ . اني واثق بانكم متيقنون بما لشخصكم الكريم من الحرمة والمودة لدي ، وعالمون حق تقديري لخدماتكم الجليلة في سبيل المملكة . الا انه يؤسفني جدا بعد ان استقال جميع الوزراء ، إني لا أرى وجها لاستئناف الوزارة مهام وظائفها . ويسرني أن اطلب اليكم ان تستمروا مع زملائكم على إدارة الامور وكالة حتى تتألف الوزارة الجديدة .

ـ فيصل ـ

وكان الملك فيصل قد ضاق ذرعا بأساليب المعتمد السامي البريطاني فيالعراق، التي كان يسلكها في موضوع الانتداب والمعاهدة المقترح حلولها محله ، كما كان قد ضاق ذرعا بالمعارضة الشعبية لعقد المعاهدة ، فوجه الى المعتمد السامي هذا الكتاب :

عزيزي السر برسي (كوكس)

بغداد ٢٠ آب ١٩٢٢

اتقدم لفخامتكم بهذا الكتاب لاذكركم بما كنت الفت نظركم اليه في كل مجلس لنا من وجوب اتباع سياسة واحدة ظاهرة وجلية ، دفعا لما قد ينتج من العواقب السيئة اذا بقيت سياسة الارضاء سائرة سيرها في البلاد . واذكر انني قد صدعتكم مرارا بطلبي كلزوم تعيين المسؤولية فيما يختص بالادارة الداخلية . وقد مضى على ذلك نحو من سنة دون أن تنال هذه المسالة الحيوية الحل الذي تتطلبه . ولقد كنت

اؤمل صلاح الحال بعقد المعاهدة التي يتعين بها موقف البلاد ، الا انه ويا للأسف تأخر ذلك للسبب الذي نعلمه ، ووصلت حالة البلاد الى درجة لا يجوز التغافل عنها . ولذلك فتنصلا من المسؤولية المادية والمعنوية تجاه وطني وتجاه صديقتي بريطانية العظمى التي لها الايادي البيضاء علي ، وتجاه كل فرد من افرادها مرهونة حياته بشرفي في هذه البلاد ، ومحافظة على شرفي الشخصي اراني مضطرا على ان اخبر فخامتكم بكل صراحة ووضوح ان تخاطبوا ــ اذا شئتم ــ وزارة المستعمرات بأني لست مسؤولا عن نتائج التردد والتغاضي في الادارة والسياسة التي لا يبعد ان ينشأ عنها ثورة شديدة المخاطر . وبقي لي أن اطلب من فخامتكم احد امرين : اما ان تأخذوا على شخصكم باسم بريطانية مسؤولية البلاد ، وتطبقوا سياستكم بكل حزم وجد ، لتخليصها من الخطر المحدق بها والخراب الذي يتهددها ، واما ان تلقوا المسؤولية على عاتقي وتتركوني مطلق اليدين لتدبير الامور على الخطة التي ارى بها انقاذ البلاد وسلامتها .

وارجو من فخامتكم ان تتلطفوا بجواب شاف في أسرع ما يمكن . واعذروني اذا لاح لكم في كتابي هذا ما يكدركم . وتأكدوا انه لا دافع لي الى ما كتبت سوى الإخلاص لصديقتي بريطانية وامتي معا ، والخوف من نتائج سير الأحوال الحاضرة .

ــ فيصل ــ

لقد دهش السر برسي كوكس لرسالة الملك هذه « فسوّد جوابا شديد اللهجة في الحال يلقي فيه مسؤولية الحالة الراهنة على عاتق الملك . الا أن هذا الكتاب أوقف اصداره لئلا يحدث تأثيرا سيئا على الاحتفال بيوم التتويج » (١) الذي كان سيحل بعد يومين فقط .

رئيس الوزراء يستقيل

والظاهر ان رئيس الوزراء ، السيد عبد الرحمن النقيب ، ادرك خطورة الازمة التي نشبت بين الملك فيصل وبين المعتمد البريطاني في العراق ، من اجل الوزارة القائمة ، فاضطر ان يرفع الى الملك فيصل كتاب استقالته الآتي :

صاحب الجلالة ملكنا المعظم ايده الله تعالى .

بناء على استقالة اكثر الوزراء ، رايت من الواجب ، جريا على الاصول الدستورية ، بأن ارفع استقالتي الى سدتكم الملكية والامر لوليه .

كتب في بغداد في ١٩ آب ١٩٢٢ رئيس الوزراء ــ عبد الرحمن

وقد أصدر الملك فيصل امره بقبول هذه الاستقالة ، الا ان المعتمد السامي كان يفكر في حمل الملك على اعادة هذا الكتاب الى السيد النقيب ، وفي ضرورة اسناده قبل

---

(١) ايرلند في كتابه « العراق : دراسة في تطوره السياسي » ترجمة الاستاذ جعفر خياط ص ٢٨٠

ان يقرر اتخاذ الخطوات الآتي ذكرها . وعلى كل فقد اعتبر الوطنيون استقالة الوزارة انتصارا لموقفهم من الاحداث السياسية التي كانت تتمخض البلاد بها يومئذ، وخذلانا للسائرين في ركاب المعاهدة .

قانون الجمعيات

كان قد زار العراق في اليوم الرابع من شهر حزيران ١٩٢٢ م « اللورد ايبسلي » صاحب جريدة الـ « مورنينك بوست اللندنية » والصحافي البريطاني الذي دافع عن حقوق العرب في فلسطين دفاعا حارا ، وحث حكومته البريطانية على وجوب الغاء وعد بلفور الجائر ، واستبعاد فكرة انشاء « الوطن القومي اليهودي في فلسطين » فاستقبل في العاصمة العراقية استقبالا فخما ، واقيمت له المآدب التكريمية الكثيرة .

وكانت الحفلة التي اقامها الوجيه الكاظمي الكبير ، الحاج عبد الحسين الجلبي، في الكاظمية على غاية من الابهة والحفاوة ، وقد القيت فيها عدة خطب سياسية ، تناولت البحث في شؤون العراق ، وسياسة بريطانية ، فرات وزارة الداخلية ان تضع حدا للاجتماعات السياسية ، التي اخذت تنتشر وتتوسع في دور الوطنيين وانديتهم، فسنت قانونا نشرته في ٧ ذي القعدة ١٣٤٠ (٢ تموز ١٩٢٢) بعد ان اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة ٢٩ حزيران ١٩٢٢ م . وقد منعت ، بموجب هذا القانون، عقد اي اجتماع لم تصدر به اجازة رسمية ، فكان قانونا مقيدا لحرية الاجتماع والتفاهم ، وكان ضربة على الحركة الوطنية في العراق .

الأحزاب السياسية

على اثر صدور قانون الجمعيات ، اجتمع قسم من المشتغلين بالقضية العراقية، وفكر في انشاء حزب سياسي علني ، تكون غايته معالجة القضية العراقية ، لان الاجتماعات التي كانت تعقد من قبل لم تكن ذات صبغة سياسية واضحة ، وانما كانت تحت اسم مواليد نبوية ، ومآتم حسينية .

ولم تكن فكرة تكوين الاحزاب السياسية العلنية وليدة هذا التاريخ ، فقد سبق لجماعة من الوطنيين ان راجعوا وزارة الداخلية ودائرة « المندوب السامي البريطاني » لاستحصال الاذن بتأليف « حزب النهضة العراقية » في الكاظمية فكتب سكرتير المندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء ما يلي :

سكرتارية المندوب السامي — بغداد ٦ آب ١٩٢١

في العراق — الرقم ١٣٥٦٨

الى سكرتير مجلس الوزراء ـ بغداد

امرت ان ارسل اليكم منهاج الحزب السياسي المسمى بحزب النهضة العراقية، الذي يراد تأليفه في الكاظمية ، ليعرض على مجلس الوزراء .

لقد ارسلت وزارة الداخلية هذا المنهاج الى المندوب السامي ، وقبل ان يبدي فخامته رأيه فيه ، يود ان يدقق فيه مجلس الوزراء ، ويرى فخامة المندوب ان امر تاليف الاحزاب السياسية يجب ان يوضع موضع البحث الدقيق ، وان يفكر فيما اذا كان يجوز في الآونة الاخيرة « الحاضرة » اعطاء مجال لتاليف الجمعيات السياسية ، التي لا بد ان تنتج منها نزعة الى تفريق اهل العراق الى جماعات متضادة . واذا لم يعارض مجلس الوزراء انشاء جمعيات سياسية ، فهل يصدق على منهاج جمعية النهضة العراقية على علاته ؟ ففخامة المندوب السامي يريد ان يطلع على رأي المجلس بهذا الخصوص ولي الشرف يا سيدي ان اكون خادمكم المطيع .

س.س. كاربت ــ سكرتير فخامة المندوب السامي في العراق

وقد رد سكرتير مجلس الوزراء على هذا الكتاب بما يلي :

الى جناب سكرتير فخامة المندوب السامي .

بعد الاحترام : امرت ان اشير الى كتابكم المرقم ١٣٥٦٨ والمؤرخ في ٥ ــ ٦ آب سنة ١٩٢١ واجيب عليه بأن موضوعات الكتاب المذكور وضعت على بساط البحث في جلسة مجلس الوزراء المنعقد في ١١ آب سنة ١٩٢١ وجرت فيها المفاوضة طويلا ، وتشعبت فيها الآراء ، فلم يتخذ مجلس الوزراء فيها قرارا باتا ، غير انه قرر باتفاق الآراء ان ارفع الى فخامة المندوب السامي ، ما جرى في الجلسة من المفاوضات بهذا الخصوص ، وارجوكم ان تبلغوا مجلس الوزراء راي فخامته فيها وهي كما ياتي :

لقد ارتأى فخامة رئيس الوزراء ان لا مانع لتاليف الاحزاب السياسية ، لان ذلك من سنّة الحكومات الدستورية ، ولكن بما أن القوانين المتعلقة بها لم تسن الى الآن ، يجب اشحاذ الروية ، والتدرّع بالتأمل في تأليف الاحزاب السياسية ، الى ان يسن قانون بهذا الخصوص ، ويستحسن فخامته تأليف الاحزاب المعتدلة ، المؤلفة بمقتضى قوانين الحكومات الديمقراطية ، التي تضم بين جنبيها اناسا محنكين ساعين وراء مصلحة البلاد .

وارتأى حضرة صاحب المعالي ساسون افندي وزير المالية ، ان تأليف الاحزاب السياسية من الضروري ، فاذا منعت الحكومة من ذلك ، تتالف جمعيات سرية ، وعليه يجب أن تعطى الحرية لذلك ، غير انه من الضروري ان يسن القانون الذي يجب تطبيقه على هذه الجمعيات .

وقد وافق على هذا الراي حضرات اصحاب المعالي جعفر باشا العسكري ، والسيد محمد مهدي افندي آل بحر العلوم ، وعزّت باشا ، والمستر طمسن،وارتأى حضرة صاحب المعالي عبد المجيد بك الشاوي ان تأليف الاحزاب السياسية في هذه الآونة مضر وموجب التفرقة ، وعرقلة امور الحكومة ، فاذا اجتمع المؤتمر ، وسن القوانين المقتضية ، وقانون الجمعيات والاحزاب السياسية ، فعندئذ يجب اعطاء اذن لتأليف الاحزاب السياسية بمقتضى الحال والزمان . ووافق على هذا الراي اصحاب المعالي السيد مصطفى افندي الالوسي ، وعبد الجبار باشا خياط ، وعبد

الرحمن باشا الحيدري ، ولم يبـد ـ كذا ـ حضرات اصحاب المعالي عبد الغني جلبي آل كبه ، وداود افندي يوسفاني والشيخ سالم الخيون رأيهم في هذا الخصوص .

سكرتير مجلس الوزراء ـ حسين أفنان

ولما اطلع المندوب السامي على جواب مجلس الوزراء ومقرراته ، أو سكرتيره فرد عليه بما يلي :

سكرتارية المندوب السامي — بغداد ١٩ آب ١٩٢١

في العراق — الرقم ١٤٣١٨/١٠/٢٨

الى سكرتارية مجلس الوزراء ـ بغداد

امرت ان اشير الى كتابكم المرقم ٦٥٧ والمؤرخ ١٤ آب سنة ١٩٢١ المتعلق بتأليف الاحزاب السياسية . والظاهر ان الآراء متفقة على ظهور الاحزاب السياسية، عاجلا او آجلا ، لكنه لا يمكن تسجيلها رسميا لعدم وجود قانون لها . وعليه فان فخامة المندوب السامي لا يشك في الحكمة المكنونة في راي مجلس الوزراء ، المتعلق بهذا الشأن ، ويأمل ان المجلس سوف يتخذ الوسائل اللازمة لسن قانون الاحزاب السياسية ، لذلك لا يكون النظر في الاستدعاءات الفردية العائدة بالاحزاب موافقا الى ان يتم سن القانون المذكور .

لي الشرف ان اكون ، يا سيدي ، خادمكم المطيع . س. س. كاربت

السكرتير للمندوب السامي

وهكذا رد طلب الوطنيين بتأليف « حزب النهضة العراقية » في الكاظمية، واجل السماح لاي نشاط سياسي حتى يصدر القانون .

وبعد اعلان ملوكية الامير فيصل على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م . اجتمع رهط من الوطنيين المذاكرة في تكوين حزب سياسي علني في البلاد ، فأوفد الملك فيصل امين بلاطه : الاستاذ فهمي المدرس ليقول للمجتمعين :

« إن الملك لا يرى من المصلحة أن يشتغل العراقيون اليوم في تأليف الجمعيات السياسية خشية ان تؤول حالتهم الى ما آلت اليه حالة الاحزاب السياسية في سورية » .

ولكن الوطنيين ظلوا يراجعون « وزارة الداخلية » لانشاء حزب سياسي، فكانت الوزارة تسوّف وتماطل ، لانها كانت تستهدف تكوين حزب واحد معتدل ، يضم المتطرفين والموالين ، فلما تعذر عليها تحقيق هدفها ، اذنت في اليومين ٢ و ١٩ آب من السنة التالية « سنة ١٩٢٢ م الموافقين لـ ٨ و ٢٥ ذي الحجة ١٣٤٠ هـ » بتأليف

حزبين دعي أحدهما « الحزب الوطني العراقي » (١) وسمي الثاني « حزب النهضة العراقية » (٢) وذهب جماعة الى انشاء حزب معتدل في الثالث من ايلول نظير هذين الحزبين ، سمي « الحزب الحر العراقي » (٣) فأصبح في البلاد ثلاثة احزاب سياسية، يشتغل اثنان منها مع المتطرفين ، ويؤيد الحزب الثالث « الوزارة النقيبية القائمة » وقد نشرت الاحزاب الثلاثة مناهجها (٤) فكان الاقبال على الحزبين المعارضين كثيراً ، ولما رات الحكومة ان عدد المنتمين الى الحزب الثالث يكاد لا يذكر ، أوعزت الى رؤساء الوحدات الادارية في الالوية بتأييد الحزب الحر « الحكومي » .

الحزبان المتطرفان يوحدان المساعي

كان الملك فيصل يخشى عواقب كل شدة قد تركن الحكومة اليها ، لوقف المتطرفين عند حدهم ، وكان المندوب السامي البريطاني يستنكر لهجات صحف المتطرفين ، ويضيق ذرعا بأساليبهم في مهاجمة الوزارة القائمة ، وكان المعارضون الوطنيون يرون في إقرار الحكم الوزاري القائم ملهاة للقضية الوطنية ومشغلة .

وحلت الذكرى الاولى لعيد إرتقاء الملك فيصل عرش العراق « ٢٣ آب ١٩٢٢ » فقرر الحزبان المتطرفان « الوطني والنهضة » توحيد مساعيهما للمطالبة بحقوق البلاد، وإقامة مظاهرة صاخبة في اليوم المذكور فانتخبا لجنة مركزية من اربعة أشخاص مثل الحزب الوطني العراقي فيها كل من الحاج محمد جعفر ابو التمن وبهجت زينل ومثل حزب النهضة العراقية السيدان : محمد حسن كبي وآصف قاسم وفائي ، مهمتها وضع بيان مفصل يرفعانه الى السدة الملكية هذه صيغته :

« الى اعتاب صاحب الجلالة الهاشمية دامت شوكته .

بما ان الامة كانت تنتظر ، بعد عيد تتويجكم ، واعلان استقلال العراق ، وتشكيل الحكومة المقرر شكلها في نص البيعة ، وهو « حكومة دستورية نيابية ديمقراطية » انتخاب المجلس التأسيسي لسن الدستور ، وتأليف المجلس التشريعي؛ لتكون الوزارة مسؤولة امامه ، حسب القواعد الجارية في الحكومات الدستورية ؛ وحيث ان جميع ما ذكر قد بقي في عالم المواعيد ، ولم يخرج من القول الى حيز الفعل؛ فقد بقيت الامة تكابد انواع الاضرار ، الناتجة عن سوء الادارة ، المتغلب عليها نفوذ

---

(١) كان طالبو تأسيسه السادة : محمد جعفر أبو التمن وبهجت زينل ومهدي البصير وعبد الغفور البدري وحمدي الباجه‌جي ومولود مخلص والشيخ احمد الداود .

(٢) كان طالبو تأسيسه السادة : الحاج امين الجرجفجي والشيخ احمد الظاهر والسيد مهدي البير واصف وفائي وعبد الرسول كبة وعبد الرزاق الازري ومحمد حسن كبة .

(٣) كان طالبو تأسيس هذا الحزب السادة : السيد محمود النقيب والسيد داود النقيب وفخري جميل وحسن فصيه وعبد المجيد الشاوي وجميل صدقي الزهاوي .

(٤) اثبتنا مناهج الاحزاب الثلاثة في كتابنا الاخر « تاريخ العراق السياسي الحديث » ٢-٢٢٦ فليراجع .

البريطانيين ، المنافي لروح الاستقلال ، لأنهم اتخذوا سياسة التفريق ، وغيرها من الاعمال غير المشروعة التي تحط بالامة الى حضيض الجهل والفناء ، وتؤدي بها الى الاضمحلال ، رائدا لهم ، ورغم جميع الشكاوى المرفوعة الى السدة الملكية، والمقامات العالية لحكومة جلالتكم ، لم يسمع للامة اي شكوى ولا استغاثة ، فكأن هناك سبق عداء مع الامة يقصد من ورائه الانتقام منها . فقد استبدل المأمورون المرجو منهم الخير والاصلاح للبلاد بغيرهم ، وابقي الآخرون الذين هم آلة صماء تحت ايدي المستشارين ، ولا شك في ان هذه النتيجة ، بعد ذلك الانتظار ، هي التي أوجبت استياء الامة وجزعها من دوام هذه الادارة السيئة والسياسة المستهجنة : ادارة التخريب ، وسياسة التفريق ، فاضطرت الامة الى عرض حالها التعس ، وطلبت اصلاحه الذي جاء من جملته : اسقاط الوزارة التي تعتقد بأنها كانت العامل الاعظم في عدم تحقيق امانيها ، ودوام حدوث الاضطرابات التي لا تحمد عقباها للبلاد .

وبما ان المجلس التشريعي لم يتألف حتى الآن ، كما عرضنا ، وان حق مراقبة اعمال الوزارة والاعتماد عليها هو عائد للامة راسا ، فان هيأتي المركز العام للحزب الوطني العراقي ، والمركز العام لحزب النهضة العراقية ، رأتا ان الواجب يقضي عليهما بعرض الكيفية على اعتابكم ، مسترحمين صدور الارادة الملكية بتطبيق المواد الآتية :

أولا ــ الكف عن الاعمال المار عرضها ، ولا سيما التداخل البريطاني في الامور الادارية .

ثانيا ــ تأليف وزارة من الاكفاء المخلصين لكي تطمئن الامة باصلاح الحال ، فيزول الاضطراب وتهدأ الخواطر ، وتعم السكينة والراحة في البلاد .

ثالثا ــ بأن لا تعقد اية معاهدة ، ولا تجري مفاوضة فيها ، قبل تأليف المجلس التأسيسي ، الذي ينتخب اعضاؤه بحرية كاملة » . اهـ

حادث مؤسف

وقد حدث في اثناء إقامة المظاهرات ، وتقديم العريضة المذكورة ، ان اقبل المعتمد السامي يصحبه أفراد من حاشيته ليقدم الى الملك فيصل مراسيم التبريك بذكرى عيد تتويجه ، فسمع وهو على السلم المؤدي الى غرفة الاستقبال ، مناديا ينادي « ليسقط الانتداب ، لتسقط انكلترة » ومع ان المظاهرة نفسها لم تكن الا شيئا اعتياديا ، وكانت الكلمات المذكورة مألوفة الا انها مبيتة ومتقصدة في هذه المناسبة بالذات ، فان المعتمد ابى إلا أن يتخذ من هذا الحادث سببا شحذ فيه عزما كان موضوع ريب الناس . فما كاد يعود الى ديوانه حتى بعث انذارا شديد اللهجة الى « رئيس الديوان الملكي » ادعى فيه ان ما لقيه من الاهانة ، في وقت كان يقدم مراسيم التبريك باسم حكومته البريطانية ، لا يصح السكوت عنه ، وطالب فيه بمعاقبة المسؤولين عن هذه الحادثة وهذا نص انذاره :

سعادة رئيس الديوان الملكي المحترم .

نرجو ان تخبروا جلالة الملك بأن فخامة المعتمد يحتج بعنف ضد ما لقيه من المعاملة ، في وقت كان فخامته يمثل حكومة ملك بريطانية العظمى ، مارا بباب غرفة الاستقبال ، ليؤدي مراسيم التبريك ، وان فخامته اخبر لندن عن هذه الحادثة ، ويطلب ان يعتذر اليه ، وان يعزل فهمي افندي المدرس اذا كان هو المسؤول رسميا . ويطلب فخامته بيانا عن الاجراءات التي ينوي جلالة الملك اتخاذها ضد الخطيبين الذين حقرا مقام الملك بالقائهما خطبا مهيجة .

٢٤ اوكست سنة ١٩٢٢م   التوقيع : جانين بيرسي

فلم يكن من الملك فيصل الا ان اقال الاستاذ فهمي المدرس من منصب رئاسة الديوان الملكي ، واوعز الى السيد رستم حيدر ، سكرتيره الخاص ، أن يرد على الإنذار البريطاني بما يلي :

عزيزي المستر جانين بيرسي .

اخذت كتابكم المؤرخ ٢٤ اوكست ١٩٢٢م ، وقد عرضته لأنظار جلالة الملك ، وإن كانت صحته غير ملائمة . وقد تأثر جلالته كثيرا من الحادثة التي تشيرون اليها، وامرني حالا لأرجو منكم ان تخبروا فخامة المعتمد السامي اسف جلالته العظيم ، وان جلالته سيعمل كل ما هو اللازم ويصلح الحادثة حسب رغائب المعتمد السامي ، ويرجو جلالته ان لا يبقي أثرا في ذاكرته لهذه الحادثة ، التي لم توجه اليه شخصيا .

٢٤ آب سنة ١٩٢٢ م   التوقيع : رستم حيدر

لقد ادت هذه الحادثة الى ثلاثة أمور اولها سقوط الوزارة النقيبية وثانيها وصول الملك الى طريق مسدود وثالثها اعتقاد المندوب السامي ان الوقت قد حان لاخذ زمام السلطة بيده وبقي ايجاد الذريعة لذلك .

كوكس يتولى امور العراق

ومن غريب الصدف ان الملك فيصل مرض في يوم ذكرى تتويجه ، مرضا حال دون خروجه من قصره ، إذ قيل انه اصيب بالتهاب الزائدة الدودية قبل الظهر (١) فاذا بالأطباء البريطانيين ينصحون جلالته بوجوب اجراء عملية استئصال الزائدة ، ويحذرون جلالته من تأخير الشروع بها فورا .

---

(١) قال لنا الدكتور صائب شوكت : ان الدكتور سندرسن شخص مرض الملك بالملاريا ، فلما أنكر عليه هذا التشخيص وانقه على ان صاحب الجلالة يشكو التهابا في الزائدة الدودية . ويقول الدكتور سندرسن في ص ٦٨ من كتابه Ten Thousand and One Night انستةمنعبيد الملك المسلحين كانوا يقفون في الشرفة المطلة على النهر حين شرع الاطباء في اجراء العملية فلو حدث شيء للملك لكانت فرصتنا للنجاة بعيدة جدا .

وقد اختلفت الآراء في هذه المفاجأة ، غير السارة ، فمن قائل أن الانكليز اضطروا الملك الى التمارض ، ومن قائل ان الاطباء الانكليز ، بايعاز من الساسة الانكليز ، أوصوا باجراء العملية ، وبأن لا يقوم الملك بأي جهد ، مهما كان طفيفا . وبالاجمال ان اختيار اجراء العملية في مثل تلك الايام العصيبة لا يخلو من اصبع انكليزية . فلما وافق الملك على اجرائها ، قر قرار المعتمد السامي ان لا بد للموقف من معالجة توصله الى انهاء امر المعاهدة ، واستغلال هذا الحادث لبلوغ ذلك الهدف ، فجاء الى غرفة العملية ومعه مستشار وزارة الداخلية كورنواليس وطلب الى الملك ان يوقع امرا بابعاد بعض الزعماء الوطنيين ، واتخاذ بعض التدابير الزجرية ، فلما رفض الملك اقرار هذا الطلب ، تذكر المندوب عمرو بن العاص يخاطب حمامة الفسطاط :

صفا لك الجو فبيضي واصفري ونقّري ما شئت ان تنقري

فأصدر امرا باقفال الحزبين اللذين قاما بمظاهرة ٢٣ آب ١٩٢٢ م ، وابعاد القائمين بهما الى « جزيرة هنجام » في « الخليج العربي » وبتعطيل جريدتي المفيد والرافدان ، ونفي صاحبيهما ايضا ، وبتكليف السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي (١) بمغادرة العراق فورا الى ايران (٢) فوجمت بغداد ساكتة ساكنة، تتحمل مضض الصبر والألم ، واستمرت حواضر الفرات الاوسط في صلابتها ، فأرسل المعتمد رفا من القاذفات البريطانية قصفت قبيلة « آل فتلة » في « المهناوية » وقبيلة « الاكرع » في « عفك » وقبيلة « خفاجة » في « الشطرة » وقبيلة (العزّة) في « المنصورية » بلواء ديالي وابلا من القنابر ، دمر الاكواخ والمنازل ، واحرق الزرع والضرع ، وسبى الاطفال والنساء ، كما أمر بفصل بعض الموظفين المشايعين للحركة الوطنية : أمثال متصرف لواء الحلة « السيد علي جودت » وقائم مقامي الشامية وابو صخير « خيري الهنداوي وشاكر الملا حمادي » فقضى على المعارضة قضاء ظاهريا ، وتجاوز عن النار تحت الرماد .

ولما شفي الملك فيصل (٢) من العملية الجراحية التي اجريت له ، اثر إصابته بالمرض المذكور ، قصده المعتمد السامي في ١٠ ايلول سنة ١٩٢٢م فحمّله تبعة تطرّف الوطنيين وقال بفصيح العبارة ان الحكومة البريطانية لا تتحمل اتصالاته بأية حركات وطنية قد تحدث في المستقبل ولن تتساهل في اي تأخير قد يحدث في موضوع المعاهدة واخيرا اضطره ان يكتب اليه تسويغا ـ وضع هو صيغته ـ بما قام به اثناء مرضه ، ليضفي الشرعية على الاجراءات التي اتخذها بغيابه فلم يسع الملك الا ان يوقع هذا الكتاب :

---

(١) ينعت المعتمد السامي هذين الزعيمين بالايرانيين في مذكرته لرسائل « المس بل » ج٢ ص٢٢٤

(٢) لما شفي الملك فيصل من العملية الجراحية التي عملت له ، خشي أن يقوم السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي بدعاية ضد جلالته في ايران ، أو ضد العراق ، فرغب الى بعض الشيوخ ، الذين كان يعتمد عليهم ، بالسفر الى ايران ليكونوا (عونا) له فتبرع السيد قاطع العوادي بهذه المهمة ، وقد عاد السيد محمد الصدر الى العراق في ٣٠ ايار ١٩٢٤ م ، وبقي الشيخ محمد الخالصي في ايران الى سنة ١٩٥٠ م ومما يذكر بهذه المناسبة ان الصدر والخالصي وبعض العراقيين

عزيزي سير برسي

الآن ، وقد تم شفائي بحمد الله تعالى ، وسمح لي اطبائي ان استأنف اشغالي في الدولة ، ارى من واجبي ، قبل ان اتولى هذه التبعة ، ان اقدم الى فخامتكم تشكراتي القلبية ، وان اعبر لكم عن اعجابي الشديد للسياسة الحازمة ، والتدابير الضرورية التي اتخذها فخامتكم ، بصفتكم ممثلا لحكومة صاحب الجلالة ، لصيانة المصالح العامة ، والمحافظة على النظام والامن ، أثناء مرضي المفاجيء الذي صدف وقوعه بغتة في المدة التي تنقضي عادة بين استقالة الوزارة وتاليف وزارة غيرها . وختاما اكرر تشكراتي الخالصة لفخامتكم على مساعداتكم الثمينة (١) .

بغداد ١١ ايلول ١٩٢٢ م　　　　صديقكم المخلص

فيصل

المسوغات بنظر المندوب السامي

اما الاسباب التي استند اليها المندوب فيما عمله فقد حواها بيانه الصادر في ٢٦ آب وهذا نصه :

ان فخامة المندوب السامي يعلن البيان الآتي لعموم اهالي العراق :

فاولا : يود فخامته ان يوضح لهم الوضعية الدقيقة ، الموجودة في الحالة الراهنة ، فيما يتعلق بعقد المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ووجود الانتداب : انه

الذين هربوا من التعقيبات البريطانية الى ايران ، قدموا الى السفير الروسي في طهران العريضة التالية في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٢٢ ليرفعها الى حكومته في موسكو :

نحن الموقعين ادناه كبار زعماء ميسوبوتاميا في لجنة الدفاع الوطني مقدرين الموقف الصادق لدولتكم تجاه الشعوب الصغيرة ، نرفع اليكم المذكرة التالية لترفعونها بدوركم الى المؤتمر (يقصدون مؤتمر لوزان) .

ان شعب ميسوبوتاميا باسره قلق بسبب خرق استقلاله من جراء التدخل في شؤون ميسوبوتاميا ، وانه لا يوافق على معاهدة التحالف المعقودة في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٢٢ والتي تبقى لذلك مجردة من المفعول القانوني .

ان اللجنة تبلغ عن طريق حكومتكم المحترمة مؤتمر لوزان الموقر انها تحتج ضد هذا التدخل غير القانوني من قبل انكلترا . وفي الختام تعلن اللجنة بحزم ان شعب ميسوبوتاميا لا يبخل ببذل اية تضحية في سبيل الدفاع عن استقلاله ، ووضع حد للارهاب الانكليزي ، والقضاء على هذه المعاهدة الجائرة .

طهران ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢

الصدر　　الخالصي　　حلمي　　واخرون

وقد بعث وزير الخارجية السوفياتي هذه المذكرة الى رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان عصمت اينونو ، مرفقة برسالة موجزة قال فيها : « اتشرف بان أوجه لكم طيا مذكرة زعماء الحركة الوطنية في ميسوبوتاميا والتي استلمت نصها من طهران الان .

ـ راجع ص ٧٨ ج ٦ وثائق السياسة الخارجية السوفياتية ـ موسكو ١٩٦٢

1 - Iraq. A. study in Political development p. 361 .

بالنسبة للواقع من ان البرلمان البريطاني لا يعقد جلساته في هذا الشهر ، وان وزراء حكومة جلالته متغيبون بالعطلة ، فان الوزارة البريطانية لا يمكن ان تنعقد ، للنظر في الاقتراحات الاخيرة المقدمة من بغداد فيما يتعلق بالمواضيع الآنفة الذكر ، الا في اوائل ايلول المقبل . وعلى كل حال فينبغي ان يطمئن اهالي العراق ان حكومة جلالته البريطانية مهتمة اشد الاهتمام لتدارك رغائب حكومة واهالي العراق الى اقصى حد يتفق مع تعهداتها ومسؤولياتها الدولية ، وينتظر انه في اوائل ايلول ، اي بعد نحو اسبوعين من تاريخه ، ستكون حكومة جلالته البريطانية في مركز يمكنها من ابداء معروضاتها النهائية ، والتصريح بالخطة . والى ان يصل ذلك التصريح ، فان الواجب على كل وطني عراقي ، يحب من قلبه خير بلاده ، ان يعتصم بالصبر ، ويتباعد عن اي كلام او عمل ، يعد مخلا بالسكينة الموجودة فيما بين اخوانه العراقيين ، او بالعلاقات المرضية الموجودة الى الآن بين الحكومتين البريطانية والعراقية .

وثانيا : يود فخامة المندوب السامي ان يذكر عموم الاهالي انه ، حتى والى ان تعقد المعاهدة ، فان حكومة العراق ، والمندوب السامي لحكومة جلالته البريطانية ، مشتركان في المسؤولية معا امام حكومة جلالته البريطانية ، فيما يتعلق بالمحافظة على الامنية والسكينة في البلاد ، وانه في الوقت الحاضر ، بالنسبة لاستقالة وزارة صاحب الفخامة النقيب ، قد أصبحت وظائف مجلس الوزراء في حالة التعطيل . بينما في ذات الوقت ، لسوء طالع الاتفاق . قد اعترى صاحب الجلالة الملك فيصل فجأة مرض الزائدة الدودية ، واضطر لاجراء عملية جراحية عملت امس . وحسب ما نعلم الآن فانها قد اتت والحمد لله بنتيجة باهرة ، ولكن لا بد من حين من الوقت قبل أن تسمح صحة جلالته باستئناف القيام بنصيبه من ادارة الامور . وفي نفس الوقت فقد نشأت حالة خطرة بسبب السلوك المفرط ، المتشبع بروح الفتنة ، وبسبب منشورات فئة من ارباب السياسة في العاصمة ، وقد رأى من هم مسؤولون عن حفظ النظام والقانون ، وجوب اتخاذ اجراآت سريعة ، اذا اريد المحافظة على السكينة ، ريثما يصل التصريح الآنف الذكر من حكومة جلالته البريطانية .

ان فخامة المندوب يشير بصفة خاصة الى القرار الصادر من اللجنة المشتركة من هيئة الحزب الوطني ، وحزب النهضة ، في جلستيهما المنعقدتين في ٢٠ و٢١ آب ، والمنشور في جريدتي المفيد والرافدان في ٢٣ آب ، والذي يتضمن تصريحا صريحا عن العداء للحكومة المؤسسة ، والدعوة الى الفتنة والاضطراب ، وبناء عليه فقياما بواجبات المسؤولية امام حكومة جلالته البريطانية ، فان فخامة المندوب يشعر مضطرا بلزوم اتخاذ التدابير الآتية :

اولا : ان يأمر بالقاء القبض على الاشخاص الآتية اسماؤهم وابعادهم من بغداد:

١ ـ جعفر جلبي ابو التمن ٢ ـ حمدي الباجه جي ٣ ـ الشيخ مهدي البصير الحلي . واربعة آخرين (١) .

---

(١) اذاع المعتمد السامي بلاغا اخر في يوم ٢٨ ايلول هذا نصه :

لما كنت قد نشرت بيانا للجمهور بتاريخ ٢٦ اب ١٩٢٢ امر فيه بالقبض على الاشخاص الاتية اسماؤهم وابعادهم :

ثانيا : اقفال الحزب الوطني ، وحزب النهضة ، ريثما تقدم الضمانات الكافية منهم بأن تسير وقائع جلساتهم في المستقبل على طريقة نظامية قانونية .

ثالثا : تعطيل جريدتي المفيد والرافدان والقبض على مديريهما وإبعادهما (1) .

ان فخامة المندوب واثق ان هذه التدابير ستكفي ، وبشرط ان لا يصدر من الجمهور ما يعد مخلا بالسكينة ، أو مضرا بالعلاقات الودية بين الحكومتين البريطانية والعراقية . فان الاهالي ينبغي أن يطمئنوا انه سوف لا يقع القاء اي قبض آخر . ومن الجهة الاخرى فان فخامة المندوب السامي لا يتردد في اتخاذ الاجراءات الشديدة ضد اي اشخاص ، او افراد العشائر ، او اهل المدن ، الذين لا يلتفتون الى هذا الاخطار، بل يستمرون في ايقاد نار التخبطات العصيانية ، التي كان يقوم بها اولئك الموجودون الآن تحت الحجز .

وفي الختام يود فخامة المندوب ان يفهم جيدا ان هذه التدابير لا تدل على تغير ما في سياسة حكومة جلالته البريطانية ، المقررة فيما يتعلق بالعراق ، وانما بالعكس فانها ترمي الى احسن من ذلك ، لتضمن استقرار النظام العام والامنية ، وتمنع اضطراب تلك العلاقات الودية بين الحكومتين ، والتي هي ضرورية للوصول الى حل المسائل المبحوث عنها الآن ، ويكون حلا مرضيا لكلا الامتين .

وعليه فان فخامة المندوب يدعو أولئك الذين يعتقدون ان مصالح هذه البلاد متوقفة على المحافظة على العلاقات المتينة الودية مع حكومة جلالته البريطانية ، ان يتآزروا في هذه الساعة الرهيبة ، ولا يدعوا مجالا لأولئك المشاغبين (2) الذين لا يهمهم امر هذه البلاد ، ليكدروا صفاء السكينة . او يعرضوا للخطر العلاقات الوديةالسائدة فيما بين الحكومتين والاهالي .

بغداد في ٢٦ آب ١٩٢٢

P. Z. LoC

المندوب السامي لحكومة جلالته البريطانية

---

١ ـ جعفر جلبي أبو التمن ٢ ـ حمدي الباجهجي ٣ ـ السيد مهدي البصير الحلي ، واربعة اخرين ، أعلن الان للجمهور بأن بين الاربعة المشار اليهم ، الشيخ احمد الداود ، وعبدالغفور البدري
بغداد ٢٨ ايلول ١٩٢٢ ب . ز . كوكس : مندوب حكومة جلالة الملك في العراق

ولكن المومى اليهما (الشيخ احمد الداود وعبد الغفور البدري) اختفيا فلم تصل يد السلطة اليهما ، وانما وصلت الى الحاج محمد امين الجرجفجي ، وعبد الرسول كبة ، فنفتهما الى هنجام ، والحقت بهما بعد حين الشيخ حبيب الخيزران رئيس قبائل العزة في لواء ديالى على الرغم من انتمائه الى الحزب الحر العراقي ، حزب السيد النقيب .

(1) فر ابراهيم حلمي العمر صاحب جريدة المفيد ، الى ايران ، فلم تصل اليه يد السلطان ، وقبض على سامي خونده ، صاحب جريدة الرافدان ، فنفي مع الجماعة الى هنجام .

(2) من الغريب ان ينعت بلاغ المعتمد السامي جميع المشتغلين بالسياسة الوطنية (بالمشاغبين الذين لا يهمهم صالح البلاد) وفيهم الرؤساء ، والزعماء ، والصحفيون .. الخ على اختلاف الظروف والايام ، وهذه سنة السياسة البريطانية في مستعمراتها كافة ، فانها ، لاجل ان تستصغر الامور ، وتقلل من اهمية الحركات الوطنية الكبرى ، تنعت على الدوام رؤساء الاحزاب ، وزعماء البلاد ، ونحوهم ، بالمشاغبين ، والمخربين ، والمدمرين .

٧ صفر ١٣٤١ ـ ٢٦ ربيع الاول ١٣٤١
٣٠ ايلول ١٩٢٢ ـ ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢

الوزارة النقيبية الثالثة

تمهيـــد

كان الملك فيصل الاول ، قد شعر بسخط الراي العام على « الوزارة النقيبية الثانية » ولا سيما بعد تعديلها في اول نيسان ١٩٢٢م ، لاغراقها في ممالأة « المندوب السامي البريطاني » واسترسالها في تنفيذ ايعازاته ، فأراد ان يبدلها بغيرها ، فلم يقرّ المندوب هذه الارادة .

واشتد الضغط والسخط على هذه الوزارة في اوائل آب ، فاشتدت رغبة الملك في هذا التبديل ، وشعر الوزراء بكل ما تقدم ، فتسللوا من مناصبهم الوزارية تباعا في الرابع عشر من الشهر المذكور ، واضطر النقيب الى تقديم استقالته بضغط من الملك على نحو ما فصّلناه من قبل واذا بالمندوب السامي البريطاني يطلب الى الملك ان يكلف النقيب المستقيل بتأليف الوزارة مرة اخرى ، وان يكون اكثر اعضائها من اعضاء الوزارة المستقيلة .

مراسلات خطيرة

ولما لم يكن في وسع الملك ان يقف في وجه « المندوب السامي » وهو ما يزال في بدء حياته السياسية في العراق ، اوعز الى رئيس ديوانه ان يوجه هذا الكتاب :

بغداد ٢٦ ذي الحجة ١٣٤٠ ـ ٢٠ آب ١٩٢٢ .

صاحب السماحة والفخامة السيد عبد الرحمن افندي نقيب اشراف بغداد الافخم .

مولاي : تلقى صاحب الجلالة كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٩ آب ١٩٢٢ باستقالتكم من رئاسة الوزراء ، وهو آسف على اضطراره لقبولها . ولكن بناء على ما لشخصكم الكريم من الحرمة والثقة في نفس جلالته ، فقد امرني بان اكتب الى فخامتكم برغبته في ان يعهد اليكم برئاسة الوزارة للمرة الثانية . الا انه يود ان تطلعوه على المنهاج الذي ترون ان تسيروا عليه ، بالنسبة للموقف الحاضر في سياسة البلاد . ويسرّ جلالته ان توافوه بملاحظاتكم على الامور المذكورة في الجدول المقدم الى فخامتكم طي هذا :

رستم حيدر

١ ـ ما هي السياسة تجاه الأزمة المالية ، وكيف يسد العجز في الميزانية ؟

٢ ـ ما هي الوسائل اللازمة لايجاد اموال تكفي لابلاغ الجيش الى ٦٥٠٠ رجل ؟ وهل هذا العدد يكفي لصيانة البلاد داخلا وخارجا ؟ اذا كان غير كاف فما الذي يجب عملـه ؟

٣ ـ ما هي اسباب عدم الاتساق في امور الحكومة ؟ وما هي التدابير الواجب اتخاذها لتقوية الحكومة وتسكين العشائر ؟

٤ ـ ما هي الخطة تجاه الانتخابات المقبلة ؟

٥ ـ ما هي الخطة تجاه الاحزاب في المملكة ؟

وقد رد النقيب على هذا الاستفسار بهذا الجواب ننشره بحروفه ، وبصيغته وبتوقيعه الذي يبدو غريبا لأول وهلة .

سعادة رستم حيدر بـك

لقد اخذت بيد المسرّة كتاب سعادتكم المؤرخ في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٤٠ وفي ٢٠ آب سنة ١٩٢٢ المتضمن البيان عن أمر جلالة سيدنا الملك المعظم لسعادتكـم بأن تكتب لنا برغبة جلالته في ان يعهد الينا برئاسة الوزارة مرة ثانية ، الا انه يود ان نطلعه على المنهاج الذي نرى ان نسير عليه ، بالنسبة للموقف الحاضر في سياسة البـلاد ، ويسر جلالته ان نوافيه بملاحظتنا على الامور المذكورة في الجدول المرسل الينـا طي الكتاب ، فاوجب ذلك شكرا وفيرا ، حيث أن الحصول على ثقة سيدنا الملك المعظـم بنا من موجبات الفخر ، وشيء ثمين لا يعادله شيء عندنا ، فلذلك ارجو ان تعرضوا على السدّة الملوكية شكرنا وامتناننا بذلك . واما ما اشعرتموه من ان جلالته يود ان نطلعه على المنهاج الذي نرى ان نسير عليه بالنسبة للموقف الحاضر ، وليسر جلالته أن نوافيه بملاحظاتنا فنعرض : أن المنهاج الذي سيتخذه مجلس الوزراء دستـورا للعمل به في هذه الامور شيء مهم جدا ، ويشتمل ذلك على فصول عديـدة يقتضي درسها وتمحيصها ، وذكر مقتضياتها وعللها وموانعها ، الى وقت ليس بقليل ، فلذلك لا يمكننا عرضه الآن . غير انه من الامور البيّنة ان المنهـاج الذي سيتخذ دستـورا للعمل به في الوزارة ، يتضمن وجوب القيام باداء واجبات كل عمل صالح يضمن سعادة الرعية ، وتربيتهم ، وانتظام امورهم ، وإعمار بلادهم بكل ما يمكن ، ودفع كل مفسـدة عنهم وعن بلادهم خارجا وداخلا ، وجلب كل منفعة باعثة لثروتهم وغناهم ، وارتباطهم بالسدّة الملوكية ، وانقيادهم واطاعتهم لجلالة سيـدنا الملك المعظم اطاعة صميميـة والسلام .

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٠ وفي ٢١ آب سنة ١٩٢٢ .

بوست نشين حضرة غوث كيلاني : نقيب اشراف بغداد عبد الرحمن

كان جواب النقيب هذا غامضا مبهما لا يشفي عليل ولا يروي غليل . ولما عرضه رئيس الديوان الملكي على انظار الملك تلقى امرا بالرد عليه على النحو الآتي :

بغداد ٢٨ ذي الحجة ١٣٤٠ ـ ٢٢ آب ١٩٢٢ .

حضرة صاحب السماحة والفخامة السيد عبد الرحمن افندي نقيب اشراف بغداد الافخم .

مولاي ! تشرّفت بكتاب فخامتكم المؤرخ في ٢١ آب ٩٢٢ وعرضته على انظار صاحب الجلالة فامرني بأن اجيب فخامتكم عنه بما يأتي :

ان حالة البلاد الراهنة ، تستدعي ان ترسم الوزارة التي ستتألف منهاجا واضحا يزيل الشكوك ، ويطمئن افكار الشعب . لان عدم وضوح الخطة يؤدي دائما الى عدم الاتساق في سير اعمال الحكومة . فاذا كان التضامن بين الوزراء غير مبني على مبادىء جلية ، ومؤيد ببرنامج متفق عليه ، فلا شك في ان العمل يتعذر تنظيمه . وبما ان المواد التي قدمت الى فخامتكم هي اليوم من اشد المواد مساسا بحاجةالبلاد، وبما ان الوزارة مسؤولة مباشرة عن سير الامور ، فجلالته يرى ان المصلحة العامة تقضي عليه ، خاصة في هذه الظروف التي لا تخفى حراجتها على فخامتكم ، بأن يقف على منهاج واضح واف بالحالة ، ولذا كان قد طلب الى فخامتكم ان تطلعوه بادىء ذي بدء على رأيكم في تلك المواد وغيرها من الامور المهمة في سياسة المملكة .

رستم حيدر

ولما شاءت اهواء المندوب السامي السياسية ، ان يعطل الاحزاب والصحف المعارضة ، ويبعد المتطرفين الوطنيين الى هنجام ، في الخليج العربي ، ويامرالطائرات البريطانية لتقصف القبائل الحانقة على سياسته ، وتحرق بيوتها وتقتل مواشيها ، توقف كل شيء عند حده .

ولما شفي الملك فيصل من العملية الجراحية ، التي اجريت له في ٢٤ آب ، اضطره المندوب المشار اليه ان يقر كافة الاعمال التي قام بها ، اثناء مرض جلالته ، فلم يسع الملك رد هذا الطلب ، ثم طلب الى جلالته في ذلك الجو الارهابي الشامل ان يسند رئاسة الوزراء الى السيد عبد الرحمن النقيب مرة اخرى ، لانه لم يكن ليبغي في ذلك الحين « غير امرين : عقد المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، وتاسيس مجلس نيابي يجيزها ؛ وكان متيقنا ان الامر الاول لا يتم إلا في اثبات الولاء والمؤازرة بين دار الانتداب وبيت النقيب ، فسعى اولا في تأسيس حزب سياسي معتدل ، دعي بالحزب العراقي الحر ، يراسه السيد محمود بن السيد عبد الرحمن النقيب ، ليكون عونا للحكومة في انتخاب المجلس ، ثم سعى في إعادة الوزارة المستعفية لانجاز المعاهدة ، وكان الملك يؤثر غير النقيب رئيسا ، والمندوب السامي ، للاسباب التي بسطتها ، لا يبغي سواه » (١) ، وعلى هذا وجه الملك فيصل الرسالة التالية الى السيد عبدالرحمن النقيب مكرها .

---

(١) امين الريحاني في كتابه « ملوك العرب » ص ٢٧٤ من المجلد الثاني .

وزيري الافخم السـيد عبد الرحمن !

ان ما نعهده فيكم من الروية والاخلاص ، يدعونا الى ان نفوّض الى عهدتكـم ، للمرة الثانية رئاسة الوزراء ، على ان تباشروا حالا بانتخاب زملائكم ، وعرض اسمائهم على سدتنا الملكية ، آخذين بنظر الاعتبار ما يستقبلكـم من الاعمال الجليلة ، التـي يتوقف عليها صلاح المملكة ورقيها ، والله ولي التوفيق .

كتب في قصرنا الملكي في بغداد في اليوم الخامس من شهر صفر الخير سنة الف وثلثمائة واحدى واربعين ، الموافق ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٢ .

فيصل

وشرع السـيد عبد الرحمن النقيب في مفاوضة الاشخاص ، الذين اراد المندوب السـامي مشاركتهم معه في تحمل مسؤولية التوقيع في المعاهدة ، وفي انتخـاب مجلس يجيزها ؛ وفي يوم ٣٠ ايلول ١٩٢٢ م رفع الى الملك هذا الخطاب :

يا صاحب الجلالة سيدنا الملك المعظم ايده الله تعالى بتوفيقه .

لقد تشرفت بالارادة السنية الملكية المتضمنة ثقـة جلالتكم بهذا المخلص فـي صداقته لعرشكم السـامي المكين ، والناطقة باسناد رئاسة الوزارة الى هذا الداعي . وعليه أبادر الى عرض فروض الشكر والاخلاص الى سدة جلالتكم السنية ، راجيا من الله تعالى ان يوفقنا لاداء ما يجب العمل به ، مما هو نافع للبلاد ، ومريح للعباد ، ومسرّ لجلالتكم .

اما الزملاء الذين اخترتهم للاشتراك معي في شؤون الوزارات هم : ــ
عبد المحسن بك السعدون ــ وزيرا للداخلية .
ساسون أفندي حزقيل ــ وزيرا للمالية .
توفيق بك الخالدي ــ وزيرا العدلية .
جعفر باشا العسكري ــ وزيرا للدفاع .
صبيح بك نشأت ــ وزيرا للاشغال والمواصلات .
محمد علي فاضل افندي ــ وزيرا للاوقاف .

وقد اخترت الحاج محسن جلبي آل شلاش وزيرا للمعارف ، غير انه لم يحضر الى العاصمة بعد . فاذا حضر نبلغه ذلك . وفي الختام نبتهل الى الله تعالى أن يديم شوكتكم وجلالتكم .

كتب في بغداد في ٧ صفر الخير سنة ١٣٤١ و ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٢ .

رئيس الوزراء ــ عبدالرحمن

وعلى أثر ذلك تم تكوين الوزارة الجديدة على الوجه التالي :

١ ـ السيد عبد الرحمن النقيب : رئيسا لمجلس الوزراء
٢ ـ عبد المحسن السعدون : وزيرا للداخلية (١)
٣ ـ ساسون حسقيل : وزيرا للمالية
٤ ـ توفيق الخالدي : وزيرا للعدلية
٥ ـ جعفر العسكري : وزيرا للدفاع
٦ ـ صبيح نشات : وزيرا للاشغال والمواصلات
٧ ـ محمد علي فاضل : وزيرا للاوقاف

وقد بقي منصب وزارة المعارف شاغرا الى يوم ١٧ تشرين الاول من هذه السنة، وهو اليوم الذي صدرت فيه الارادة الملكية بتعيين الحاج عبد المحسن شلاش وزيرا للمعارف ، ولكن الحاج المومى اليه اعتذر عن قبول هذا المنصب ، بكثرة أشغاله التجارية ، مع أنه رضي ان يكون وزيرا للمالية في « الوزارة العسكرية الاولى » المكونة في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ .

وعلى كل فقد بقي « منصب وزارة المعارف » في « الوزارة النقيبية الثالثة » شاغرا الى تاريخ استقالتها في يوم ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ (٢) .

اما بقية اعضاء « الوزارة النقيبية الثالثة » فقد اختارهم الرئيس النقيب المكلف ممن كان يتفرّس فيهم الانقياد لتعاليمه وتوجيهاته ، وقد أيد المندوب السامي هذا الاختيار واقره .

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجا لاعمالها ، لانها تكونت من جل الأعضاء الذين كانوا في « الوزارة النقيبية الثانية » وقد كان لتلك الوزارة منهاج معروف ، يضاف الى ذلك

---

(١) كان الشيخ مزعل السعدون يشغل منصب « متصرف لواء المنتفق » وهو قبلي امي ، فاريد استبداله برجل من آل سعدون يحسن القراءة والكتابة على الاقل ، فاستدعي عبد المحسن بك السعدون من اسطنبول لهذا الغرض .

وكان احمد باشا الصانع يشغل منصب « متصرفية لواء البصرة » وهو شبه امي ، فطلب اليه ان يرشح ثلاثة أشخاص من كرام البصرة لاشغال منصب وزارة الداخلية ، فكان عبد الكريم السعدون احد الثلاثة الذين رشحهم الصانع ، ولكن عبد الكريم فضل أخاه عبد المحسن لاشغال هذا المنصب الوزاري.

(٢) ننشر فيما يلي نص كتاب استقالة الحاج عبد المحسن شلاش كمثال لطراز الانشاء والاملاء في حينه .

لحضرة فخامة (كذا) رئيس الوزراء دام فضله

غب تقديم فائق الاحترام اعرض بأنني حسبما تفضلتم تشرفت بزيارت (كذا) اعتاب جلالت (كذا) ملكنا المعضم (كذا) وعرضت لجلالته الاسباب الذي تدعوني للاستقالة عن وزارت (كذا) المعارف الشريفة ومن سوء طالعي الذي لم اكون (كذا) موفقا لهذه الخدمة بواسطة اشغالي المتراكمة والضرورة التي تدعوني لعدم الانفكاك عن التجارة والتي لا يمكنني احالتها لغيري وغير ذلك من الاسباب الضرورية لذا سمحلي (كذا) دام ظله بتقديم عريضة الاستقالة لفخامت (كذا) رياستكم فقدمت هذه العريضة راجيا قبولكم لها دام فضلكم واني ان شاء الله تعالى سوف اخدم بما يمكنني بدون وظيفة . هذا ما لزم ادام الله بقائكم مؤيدين مولاي .

١٠ ربيع اول ١٣٤١ ـ و ١ تشرين ثاني ١٩٢٢ خادمكم المخلص : عبد المحسن شلاش

ان عمر الوزارة الجديدة كان قصيرا ، اذ كان رئيسها يعلم علم اليقين ان مهمة وزارته ستنتهي ، بانتهاء التوقيع في المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ، التي عالجتها وزارته المستقيلة ، لذا لم يضع منهاجا جديدا .

نعم كان المندوب السامي البريطاني قد وجه كتابا الى الملك فيصل حول مهمة هذه الوزارة الجديدة ، وقد بعث الملك بصورة هذا الكتاب الى السيد النقيب ليطلع عليه الذين سيشاركونه في المسؤولية ، وننشر فيما يلي صور الرسائل المتبادلة في هذا الصدد :

دار الوكالة البريطانية بغداد ١٨ ايلول ١٩٢٢

خصوصي لجلالة الملك

يا صاحب الجلالة : قد اتفقنا عند مواجهتي معكم بعد ظهر اليوم انه ؛ لاجل ان يفهم المختارون للوزارة الجديدة التي ستصدرون ارادتكم للنقيب بتأليفها ، الخطة السياسية التي تفترضها حكومة جلالته البريطانية ، وشخصكم للسير بموجبها ؛ ان اكتب الى جلالتكم بصفة غير رسمية ، ايضاحات باقتراحات المستر تشرشل . والتوصيات التي هو مستعد شخصيا ان يعرضها على الوزارة البريطانية عندما يرده تأكيد كاف من قبلنا .

اما الوضعية فهي كما يأتي : ان المستر تشرشل مستعد لان يوصي الى الوزارة البريطانية بنشر نصوص المعاهدة في الشكل الذي قبلت به في المسودة من قبل جلالتكم ، ومن فخامة النقيب ووزارته السابقة ، ويصحب المعاهدة ببيان من حكومة جلالته البريطانية يوضح فيه ان المادة السادسة من المعاهدة وهي « يتعهد جلالة ملك بريطانية العظمى بان يسعى بادخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب ما يمكن » ان هذه المادة في حد ذاتها تشترط قاعدة دستورية لاجل خلاص العراق من وضعية الدولة الواقعة تحت الانتداب . حيث ان حقيقة الامر ، وهي ادخال العراق في عضوية عصبة الامم ؛ ينهي بطبيعة الحال العلاقة الانتدابية . وبموجب هذا الترتيب فان المعاهدة سيوقع عليها من قبل مندوب جلالتكم ومن قبلي حالما يصلنا بيان جلالته البريطانية .

ان تعهدات بريطانية العظمى بموجب « المادة ٦ » لا تنفذ طبعا الا بعد ان تبرم المعاهدة والاتفاقيات المبنية عليها . وينبغي ان اوضح انه بموجب قرار حديث اصدرته جمعية الامم ؛ فان العضو الجديد لا يكون اهلا للانتخاب الا اذا كان لديه دستور ثابت حتى والى ان تضمن حدوده بصفة رسمية . ولكنا نتعشم ان فيما يخص العراق ان نبلغ كلا الشرطين في زمن ليس ببعيد . وبعبارة اخرى ان المستر تشرشل مستعد ان يوصي الى الوزارة البريطانية بتعهدها طلب العراق بدخوله في عضوية عصبة الامم حالما تبرم المعاهدة والاتفاقيات المبنية عليها ، وحالما يصدق القانون الاساسي وتعين حدود العراق .

ولاجل ان يكون لدى المستر تشرشل مبرر لتقديم توصياته هذه ، فانه يطلب ان يؤكد له بانه اذا تألفت الوزارة التي يقتنع جلالتكم وشخصي معا بأنها ستقوم باعباء

ادارة الحكومة ، والتي ستعاضد جلالتكم من كل قلبها في تنفيذ السياسة الموضحة اعلاه ، وانه في حالة انجاز الانتخابات فيما بعد ، فان الحكومة العراقية بموجب الدستور المشار اليه ستعلن سياستها باصدار التعليمات الى جميع موظفيهاالعراقيين والبريطانيين ليستعملوا نفوذهم على قدر المناسبة لضمان قبول المعاهدة من قبل المجلس التاسيسي .

ان المستر تشرشل لا يشك الا قليلا في انه : اذا تأكد بصفة كاملة للوزارة البريطانية بأجوبة مقنعة من طرفنا ، فيما يخص النقاط المشار اليها اعلاه ، فانهم ، اي اعضاء الوزارة البريطانية ، سيقبلون بتوصياته التي ستكون طبعا عرضة للقبول في حينه من قبل جمعية الامم . وستفهمون جلالتكم ان هذا الكتاب لا ينبغي ان يؤخذ بصفة رسمية ، وانما المقصود منه فقط ان يفسر مضمونه شخصيا للمرشحين للوزارة الجديدة للحصول على قبولهم بذلك . هذا وتفضلوا بقبول ازكى تحياتي الخالصة .

محبكم المخلص : المندوب السامي في العراق : برسي كوكس

الى حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ادام الله ملكه آمين

وعلى اثر تلقي الملك هذا الكتاب ، بعث رئيس الديوان الملكي بصورة منه الى السيد النقيب ، فكتب النقيب الى الملك هذا الخطاب :

يا صاحب الجلالة .

لقد وصلتنا بواسطة رئيس الديوان الملكي . نسخة من كتاب فخامة المندوب السامي لجلالتكم المعظمة المؤرخ في ١٨ ايلول سنة ١٩٢٢ وبناء على ما جاء في الكتاب المذكور من حب اطلاع المرشحين للوزارة على مدرجاته ، المتعلق بشؤون السياسة ، فقد اطلعنا حضرات اصحاب المعالي الذين اخترتهم للاشتراك معي في الوزارة على الكتاب المذكور ليحيطوا علما بمندرجاته ، ووافقوا عليها جميعهم ، ما عدا الحاج عبد المحسن جلبي آل شلاش المرشح لوزارة المعارف ، وذلك لعدم حضوره العاصمة ، وعند حضوره ، نطلعه على الكتاب المذكور ، كما اطلعنا عليه غيره من زملائه .

كتب في بغداد في ٧ صفر الخير سنة ١٣٤١ و ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٢ .

رئيس الوزراء عبد الرحمن

لقد ارتاح الملك فيصل لكتاب السيد النقيب ، المثبت فويق هذا ، ارتياحا عظيما فوجه الى المندوب السامي البريطاني هذه الرسالة :

بغداد ٧ صفر ١٣٤١ ــ ٣٠ ايلول ١٩٢٢ .

عزيزي السر برسي

اني اشكركم على كتابكم الخصوصي الذي تفضلتم به في تاريخ ١٩٢٢/٩/١٨ والذي اوضحتم فيه الخطة الاساسية التي ستسير عليها حكومة جلالة الملك بشان العراق . ولقد ارسلت نسخة من الكتاب المذكور الى رئيس الوزراء ليتفاوض مع زملائه بمضمونه ، وها قد جاء في الجواب بالموافقة على الخطة التي تفضلتم بايضاحها،

وفي طيه صورة منه ، وهو ينطبق تمام الانطباق على رغبتي ، واني واثق بـان العراق يستعمل كل ما في وسعه ليهيء في اقرب وقت الى حكومة جلالة الملك اسباب مساعدتها له في الدخول الى جمعية الامم . فأرجو ان تتوسطوا بابلاغ خالص شكري الى حضرة المستر تشرشل على صورة المساعدة التي ابتدعها مؤخرا ، والتي يؤمل قويا بانه سيكون من ورائها تطمين الافكار العامة .

واما انتم يا عزيزي فنظرا لما عانيتموه من المشاق ، وما بذلتموه من الجهود في سبيل هذه التسوية ، فاني لا اعلم كيف اشكركم . وعلى كل حال نحمد الله الذي جعل النهاية خيرا ، ونسأله ان يأخذ بيدنا فيما يستقبلنا من الاعمال الجليلة وهو ولي الجميع .

« فيصل »

وعلى اثر انجاز هذه (الطبخة) وجه السيد النقيب رسالة خاصة الى كل وزير من وزراء وزارته الجديدة هذا نصها :

حضرة صاحب المعالي توفيق بك الخالدي .

بناء على ما سبق لمعاليكم من الاهتمام والاعتناء باداء الوظيفة التي عهدت اليكم في الوزارة السابقة بكمال الصداقة ومحبة الوطن ، لقد راينا ان نسند اليكم وزارة العدلية وعرضنا ذلك على السدة الملكية فصدرت الارادة السنية من لدن حضرة صاحب الجلالة ملكنا المعظم ايده الله بالموافقة . وعليه على معاليكم المباشرة بأعمال وزارتكم في صباح يوم الاحد ١ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ وفقكم الله تعالى .

كتب في بغداد ٣٠ ايلول ١٩٢٢ رئيس الوزراء عبد الرحمن

الأسفار الملكية

لم يقم جلالة الملك بأية سفرة الى خارج عاصمة ملكه ، مدة بقاء « الوزارة النقيبية الثالثة » في الحكم ، وهي ٤٧ يوما فقط .

النفط العراقي في اراضي المحولة

كان المندوب السامي البريطاني قد فاتح مجلس الوزراء العراقي في موضوع « امتياز شركة النفط الانكليزية الفارسية » في الاراضي المحوّلة ، فقرر المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ ايار سنة ١٩٢٢ تأليف لجنة من وزراء المالية ، والعدلية ، والاشغال ، والتجارة ، لدرس هذا الموضوع .

وبعد ان اتمت اللجنة موضوعة البحث درس هذا الموضوع ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ حزيران سنة ١٩٢٢ .

« تلي كتاب من وزارة التجارة رقم ٣/١٧/٣٤١٧ ومؤرخ في ١٩ حزيران سنة

١٩٢٢ وبيان من اللجنة المؤلفة في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٣ ايار سنة ١٩٢٢ لأهميتهما وهما متعلقان بمطالب شركة النفط الانكليزية الايرانية في الاراضي المحوّلة . وقد اقترح في البيان المذكور لزوم حصول التفاهم في بعض المسائل الواردة في صك الامتياز ، المنوح من قبل حكومة ايران الى وليم دارسي ، والمؤرخ في ٢٠ ايار سنة ١٩٠١ والبروتكول الموقع عليه من قبل مندوب حكومة ايران وتركية في تشرين الثاني سنة ١٩١٣ ، وضرورة عقد اتفاق آخر مع الشركة قبل ان يقرر المجلس تصديق الامتياز ، وذلك لدفع الالتباسات وبيان الحقوق والمسؤوليات العائدة الى الطرفين بصورة اوضح ، وان يكون تأسيس شركة منفصلة لضبط احصاء محصولات الاراضي المحوّلة على حدة امرا إجباريا لا اختياريا . فوافق مجلس الوزراء باتفاق الآراء على اقتراحات اللجنة الواردة في بيانها المذكور آنفا ، وقرر أن ترسل صورة من البيان المذكور الى فخامة المندوب السامي » اهـ .

لقد وافق الملك فيصل على هذا القرار ، كما هو صريح كتاب رئيس ديوانه الملكي المرقم ٦٠٣/٥/٢ والمؤرخ في ١٩٢٢/٧/٢ اما المندوب السامي فما كاد يتسلم بيان اللجنة المنود عنه اعلاه ، حتى احتج على ما جاء فيه من المقترحات المذكورة ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ آب ١٩٢٢ « عقد جلسة خاصة يوم الخميس في ١٧ آب سنة ١٩٢٢ للنظر في كتاب وبيان اللجنة المؤلفة لتدقيق مسألة امتياز شركة النفط الانكليزية ــ الايرانية » .

ولكن استقالة « الوزارة النقيبية الثانية » في تلك الآونة حال دون عقد الجلسة .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٧ تشرين الاول من هذه السنة « ايام الوزارة النقيبية الثالثة » تلي قرار اللجنة الوزارية في الموضوع مجددا فقرر ما يلي :

« ان الامتياز الذي تدعيه شركة النفط الانكليزية ــ الايرانية ، المتعلق بأمر استخراج النفط من الاراضي المجاورة لخانقين ومندلي ، والمنتقلة الى تركية عند تحديد الحدود سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ يعتبره مجلس الوزراء صحيحا مبدئيا ، ولكنه يرى أن الاتفاق المؤرخ في ٢٥ ايار سنة ١٩٠١ والبروتكول المؤرخ في ٤ ــ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ لا يصرحان بمناسبات الحكومة مع الشركة صراحة لازمة حتى يمكن السير عليها ، ويظن من المناسب ان يبرم اتفاق جديد يشمل على شروط الامتياز كلها ، ليقوم مقام اتفاق سنة ١٩٠١ والبروتكول ، على أن الغرض الذي تتطلبه الحكومة العراقية ، هو وجوب جعل مجال لهذا القطر للاشتراك في نتاج مرافق الطبيعة بصورة تمتاز امتيازا خاصا ، ولذلك يجب ان يخصص من النفط ، وما يستخرج من الزيوت ، ما يحتاج اليه اهل هذا القطر ، مقدرا بقيمة بخسة ، مستثناة بناء على تعدد شكاوي الاهلين من غلاء اسعار النفط الى درجة أورثت البلاد ضررا عظيما ، ويرى مجلس الوزراء ان جريان المفاوضات ، بشأن هذا الاتفاق بلندن ، أولى منه بأي مكان آخر ، لوجود الاخصائيين بلندن . وقد قر رايه على ان يرسل كتابا الى فخامة المندوب السامي يطلب اليه أن يعرض الامر على جناب وزير المستعمرات البريطاني كي يعين شخصا ، او عدة اشخاص ، ينظمون شروط مقاولة بين الحكومة

العراقية وشركة النفط الانكليزية ــ الايرانية على الاساسات المبينة في تقرير لجنة الوزارة ، ومبادىء الابحاث المربوطة به ، وان تعرض لائحة الاتفاق على مجلس الوزراء لتصديقها » اهـ (١) .

التوقيع على المعاهدة

كان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة في ٢٥ حزيران ١٩٢٢ « ايام الوزارة النقيبية الثانية » ما يلي :

« انعقد مجلس الوزراء يوم الاحد الواقع في ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة زوالية بعد الظهر ، برئاسة فخامة رئيس الوزراء ، فتليت مواد المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، فقرر مجلس الوزراء قبول مواد المعاهدة المذكورة المعدلة ، على أن تصبح نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وان يكون قبولها من مجلس الوزراء مقترنا بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي ، وقرر مجلس الوزراء أيضا إحضار مواد القانون الأساسي ، ولائحة قانون انتخاب المجلس التشريعي ، ليعرضا مع المعاهدة المذكورة على المجلس التأسيسي ، حين إنعقاده ، ووافق معالي وزير التجارة ، جعفر جلبي ابو التمن ، على هذا القرار . غير انه خالف فيما يأتي واقترح :

(١) لزوم التنصيص بالغاء الانتداب في المقدمة من المعاهدة .

(٢) وخالف المادة الثانية من المعاهدة ، لاعتقاد معاليه بأنها من منافيات إلغاء الانتداب .

(٣) اقترح معاليه حذف الجملة الآتية من المادة الثالثة « الذي يجب أن يكون وفقا لنصوص هذه المعاهدة » .

(٤) واعترض معاليه على المادة الرابعة لاعتقاد معاليه انها منافية لالغاءالانتداب.

(٥) واعترض معاليه على المادة الخامسة قائلا « إن قيد التمثيل الخارجي ، الوارد في هذه المادة ، مظهر من مظاهر الانتداب » .

(٦) وخالف معاليه المادة التاسعة قائلا انها مظهر من مظاهر الانتداب .

(٧) وقال معاليه ، عند البحث في المادة العاشرة ، إن معاليه خالف قبول التعهدات الواردة في المعاهدة . بناء على ذلك لا يتمكن من قبول التعهدات الواردة في هذه المادة .

(٨) وافق معاليه على منطوق المادة (١٨) فيما يتعلق بما قبله من مواد هذه المعاهدة فقط » اهـ .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز ــ كانون الاول ١٩٢٢ ص ٦٥ ــ ٦٦

وعلى الرغم من جميع هذه القيود والتحفظات ؛ فقد استقال الحاج محمد جعفر ابو التمن من « منصب وزارة التجارة » بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٢ فقبلت استقالته فورا ، وقرر مجلس الوزراء الغاء « وزارة التجارة » في الخامس عشر من تموز ١٩٢٢ (١) ، ثم أعقب ذلك تسلل الوزراء من مناصبهم الوزارية في ١٤ آب، واستقالة الوزارة في ١٩ من هذا الشهر ، فلما تكونت « الوزارة النقيبية الثالثة » في الثلاثين من ايلول ١٩٢٢م ، قررت المصادقة على المعاهدة ونشرها فورا ؛ على ان لا تكون نافذة المفعول الا بعد اقترانها بمصادقة المجلس التأسيسي عليها وهو شرط حاول المندوب السامي حذفه مرارا فلم يفلح وهذا نص قرارها في جلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ (٢) .

« قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء تأييد قراره الموقع عليه في ٢٥ حزيران سنة ١٩٢٢ وهو كما ياتي :

« تليت المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، فقرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة المذكورة المعدلة على ان تصبح نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وان يكون قبولها من مجلس الوزراء مقرونا بالشروع في الانتخابات لعقد المجلس التأسيسي . وقرر مجلس الوزراء ايضا إحضار مواد القانون الاساسي ، ولائحة قانون انتخاب المجلس التشريعي ، لتعرض مع المعاهدة المذكورة على المجلس التأسيسي حين انعقاده » اهـ .

وزير المالية ـ ساسون . وزير الداخلية ـ عبد المحسن . رئيس الوزراء ـ عبد الرحمن وزير الاوقاف ـ فاضل . وزير العدلية ـ توفيق الخالدي . وزير الدفاع ـ جعفر العسكري وزير الاشغال والمواصلات ـ صبيح (٣) .

كذلك وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٣ تشرين الاول ١٩٢٢ على نشرها ، وعلى صيغة البلاغ الذي يصدرها به جلالة الملك فيصل وهو :

بـــلاغ

انشر اليوم على شعبي المحبوب ، نص المعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية ، ملك بريطانية العظمى ؛ ولقد اعترض سير المفاوضات التي دارت بين مندوبينا نحوا من عشرة اشهر مصاعب جمة تمكنا في النهاية بفضل حسن النوايا والثقة المتبادلة ، من التغلب عليها ، والوصول الى هذا الحل المرضي . واني لا اشك

---

(١) نشرنا نص كتاب استقالته ، والجواب الصادر بقبول الاستقالة في الصفحات المتقدمة فلتراجع.

(٢) تقول المس بل في ص ٢٧٨ من كتابها G. Bell From her personal papers ان الملك فيصل كان قد بعث اربع رسائل سرية الى وزرائه يطلب فيها ان يضيفوا الى بنود المعاهدة رفضهم للانتداب قبل المصادقة على النص الاخير للمعاهدة في حين انه كان قد اخبر المعتمد السامي بانه سيرفض اضافة مثل هذا الشرط .

(٣) وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق الملفة ت/٢١ الورقة ٢٣١ .

في ان شعبي سيقدر اهمية هذه المعاهدة ، والخطوة الواسعة التي خطوناها في سبيل تحقيق أمانينا القومية ، وسيزداد تمسكا بصداقة حليفتنا الكبرى ، بريطانية العظمى، إذ ان دوام صداقتها مسألة حيوية لصيانة استقلال هذه المملكة ، وتأمين رقيّها الاقتصادي والعمراني .

فالمعاهدة ـ كما هو واضح من نصوصها ـ بنيت على اسس المنافع والمصالح المتبادلة ، وكما اننا اخذنا على انفسنا ان نحترم عهود بريطانيا العظمى ، ومصالحها الدولية ، فانها تعهدت بمعاونتنا ، واعترفت باستقلالنا السياسي . وباحترام سيادتنا الوطنية ، وجميع الاتفاقيات التي تتفرع عن المعاهدة ، ستبنى على اساس هذه المبادىء ، ولم يبق علينا الا ان نباشر بالانتخاب لجمع المجلس التأسيسي . ووضع القانون الاساسي ، وبذلك نخطو خطوتنا الثانية ، ونتقدم الى جمعية الامم طالبين ، بمساعدة حليفتنا ، قبولنا في عضويتها ، اسوة بسائر الدول .

فاستفز شعبي الى مؤازرة حكومته بتأييد النظام داخل المملكة ، ومساعدتها على انفاذ القوانين ، وادعوه الى اختيار النواب الصالحين لتمثيل آراء الامة تمثيلا حقيقيا ، قارنين ذلك بالثقة والولاء للامة ، والحكومة البريطانية المعترفة الآن وحدها بكياننا السياسي ، والتي اخلصت لنا ووعدت بمساعدتنا على دخول جمعية الامم ، وتحقيق أمانينا القومية .

والآن ، وقد عقدت المعاهدة ، فالادارة الداخلية اصبحت منوطة بي،وبحكومتي، وبشعبي ، فنحن جميعا ، والحمد لله ، كتلة واحدة يشدها شعورنا القوي بالمسؤولية عن مستقبل البلاد وسعادتها ، والقوات البريطانية ، التي كانت مشتركة معنا في المسؤولية ، هي اليوم قوة حليف مخلص مؤازر لنا ، ضمن شروط المعاهدة ، ضد كل من يريد العبث باستقلالنا ، ونحن نستمد من الله في اتباع سياسة إخلاص ووئام تجاه مجاورينا ، متوخين توطيد المحبة والسلام بين كافة هذه الاقطار ، والله ولي التوفيق .

بغداد في ٢١ صفر سنة ١٣٤١ و ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ .

فيصل (١)

بـلاغ آخر

هذا هو البلاغ الذي نشره الملك فيصل على شعبه في الثالث عشر من شهرتشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، وصدّر به المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، التي وقعها كل من رئيس الوزراء ، السيد عبد الرحمن النقيب ، والمندوب السامي البريطاني ، السر برسي كوكس ، في العاشر من هذا الشهر . ولكنه « اي الملك » لم يصادق عليها وبقي يلاحق تخفيف قيودها ورفع كل صبغة انتدابية منها حتى وفق الى ذلك بعض التوفيق .

---

(١) جريدة العراق العدد (٧٣٢) بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٢٢ .

وكان هنالك بلاغ آخر ، تقرر ان ينشره وزير المستعمرات البريطانية ، المستر ونستن تشرشل ، في لندن ، في يوم نشر المعاهدة ، موضوعة البحث ، في بغداد ولندن في وقت واحد ، وهو يوم ١٣ تشرين الاول ، يشرح فيه الصعوبات الدولية ازاء استبدال صك الانتداب بمعاهدة ، والفرق الذي نشأ بين الترتيب التعاهدي الذي توصل اليه ، وذلك الذي فرضته عصبة الامم ، وقد نشر في اليوم المذكور وهذا نصه :

لقد فوّضتني الحكومة البريطانية ان اذيع البلاغ التالي بمناسبة امضاء المعاهدة ، المنشور نصها في هذا اليوم :

ان الحكومة البريطانية ، وهي شاعرة بقوة العهود الوثيقة التي قطعتها للعراق، لمقتنعة بأن ايفاء هذه العهود حق الوفاء يتم بواسطة معاهدة التحالف ، التي امضيت بالنيابة عن جلالة ملك بريطانية ، وعن جلالة ملك العراق . وستبذل الحكومة البريطانية كل ما في وسعها في سبيل الاسراع في تعيين حدود العراق ، لكي يتسنى له طلب الانخراط في عضوية عصبة الامم ، حينما يتم تصديق المعاهدة والاتفاقيات الفرعية المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، وتنفيذ مواد القانون الاساسي .

وتتوقع الحكومة البريطانية بملء الثقة ان يعرض هذا الطلب حال تقرير امر الحدود، وإنشاء حكومة ثابتة ، تؤلف وفقا لمواد القانون الاساسي ، وعندئذ تبذل الحكومة البريطانية خير مساعيها في سبيل حمل عصبة الامم على قبول العراق في عضويتها ، بشرط تنفيذ مواد هذه المعاهدة ، وذلك حسب نص المادة السادسة منها، وهذه المادة ، على راي الحكومة البريطانية هي الوسيلة الوحيدة ، التي بها تنتهي علاقات الانتداب على صورة قانونية (١) .

لندن ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٢ وزير المستعمرات :

ونستن تشرشل

نص المعاهدة

وإذ كانت المعاهدة ، موضوع سخط الشعب ، وتذمره من ثقل بنودها ، وحيث انها كانت اول معاهدة عينت الصلات بين العراق وبريطانية ، لم نر بدا من إثبات نصها وهو .

---

(١) جريدة العراق العدد (٧٢٢) بتاريخ ١٤ تشرين الاول ١٩٢٢ .

المعاهدة العراقية البريطانية

وجلالة ملك العراق	جلالة ملك بريطانية
من الجهة الاخرى	من الجهة الواحدة

بما ان جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفيصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق ، وبما ان جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق ، ومما يؤول الى تأمين سرعة تقدمها . ان يعقد مع جلالة ملك بريطانية معاهدة على اسس التحالف .

وبما ان جلالة ملك بريطانية قد اقتنع بأن العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن باحسن وجه ، وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه ، تفضيلا لها على اية وسيلة اخرى .

فبناء على ذلك قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين لهما مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض وهما :

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى ، وايرلاندة ، والممتلكات البريطانية وراء البحار ، انبراطور الهند :

السير برسي زكريا كوكس دجي. سي. ام. جي. جي. سي. آي. آي . كي. سي. اس. آي. المعتمد السامي ، والقنصل جنرال لجلالة ملك بريطانية في العراق .

ومن قبل جلالة ملك العراق :

صاحب السماحة والفخامة السير السيد عبد الرحمن افندي جي. بي. اي. رئيس الوزارة ونقيب اشراف بغداد .

اللذان بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الآخر ، ووجدها طبقا للاصول الصحيحة المرعية ، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة ١ ــ بناء على طلب جلالة ملك العراق ، يتعهد جلالة ملك بريطانية بأن يقدم في اثناء مدة هذه المعاهدة ، مع التزام نصوصها ، ما يقتضي لدولة العراق من المشورة ، والمساعدة ، بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية .

يمثل جلالة ملك بريطانية في العراق بمعتمد سام ، وقنصل جنرال ، تعاونه الحاشية الكافية .

المادة ٢ ــ يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين ، مدة هذه المعاهدة ، موظفا ما في العراق من تابعية غير عراقية ، في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانية ، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم ، على هذا الوجه ، في الحكومة العراقية .

المادة ٣ ــ يوافق جلالة ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على

المجلس التأسيسي العراقي ، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، وان يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة ، بشرط ان لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين ، وكذلك يكفل ان لا يكون ادنى تمييز بين سكان العراق ، بسبب قومية او دين او لغة، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران ، او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغاتها الخاصة . على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة ، التي تفرضها حكومة العراق ، ويجب ان يعين هذا القانون الأساسي الأصول الدستورية : تشريعية كانت او تنفيذية ، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة ، بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية ، والنقدية ، والعسكرية .

المادة ٤ ــ يوافق جلالة ملك العراق ، وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧ و ١٨ من هذه المعاهدة ، على ان يستدل ، بما يقدمه جلالة ملك بريطانية من المشورة ــ بواسطة المعتمد السامي ــ جميع الشؤون المهمة ، التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانية الدولية ، والمالية . وذلك طول مدة هذه المعاهدة .

ويستشير جلالة ملك العراق ، المعتمد السامي ، الاستشارة التامة ، في ما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة . ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ، ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانية .

المادة ٥ ــ لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن ، وغيرها من العواصم والاماكن الاخرى ، مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين . وفي الاماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق ، يوافق جلالته على ان يعهد الى جلالة ملك بريطانية بحماية الرعايا العراقيين فيها . وجلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على اوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية في العراق ، بعد موافقة جلالة ملك بريطانية على تعيينهم .

المادة ٦ ــ يتعهد جلالة ملك بريطانية بأن يسعى بادخال العراق في عضوية جمعية الامم في اقرب ما يمكن .

المادة ٧ ــ يتعهد جلالة ملك بريطانية بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ، ما يتفق عليه من وقت الى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان ، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الامداد ، وهذه المساعدة، وشروطها . وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة ٨ ــ لا يتنازل عن اراض ما في العراق ، ولا تؤجر الى اية دولة اجنبية ، ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت . الا ان هذا لا يمنع لجلالة ملك العراق من ان يتخذ ما يلزم من التدابير لاقامة المثلين السياسيين الاجنبيين ، ولاجل القيام بمقتضيات المادة السابقة .

المادة ٩ ــ يتعهد جلالة ملك العراق بقبـول الخطة الملائمـة ، التي يشير بها جلالة ملك بريطانية ، ويكفل تنفيذها ، في امور العدليـة لتأمين مصالـح الاجانب ، بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية او العرف ، ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ، وتبلغ الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١٠ ــ يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقـد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهـدات ، او الاتفاقيات ، او التعهـدات ، التي قد تعهد جلالة ملك بريطانية بأن تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق . وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيء المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وتبلغ هذه الاتفاقيات الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١١ ــ يجب ان لا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين ، او لغيرهم من رعايا الدول الاجنبية الاخرى ، على رعايا اية دولة هي عضو في جمعيـة الامـم ، او رعايا اية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانية ، بموجب معاهدة ، على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها ، فيما لو كانت من ضمن اعضاء الجمعية المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفـة بموجب قوانين تلك الدولة) في الامور المتعلقة بالضرائب ، او التجارة ، او الملاحة ، او ممارسة الصنائع والمهن ، او معاملة السفن التجارية ، او السفن الهوائية الملكيـة ، وكذلك يجب ان لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما ، من الدول المذكورة على الاخـرى ، فيما يتعلـق بمعاملة البضائع الصادرة منها ، او المصدّرة اليهـا . ويجب ان تطلق حريـة مرور البضائـع وسط اراضي العراق بموجب شروط عادلة .

المادة ١٢ ــ لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع اعمـال التبشير ، او للمداخلة فيها ، او لتمييز مبشر ما على غيره ، بسبب اعتقاده الديني ، او جنسيته ، على ان لا تخل تلك الاعمال بالنظام العام وحسن ادارة الحكومة .

المادة ١٣ ــ يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد ، بقدر ما تسمح له الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها ، على تنفيذ كل خطة عامـة تتخذها جمعية الامم ، لمنع الامراض ومقاومتها ، ويدخل في ذلك امراض النبات والحيوان .

المادة ١٤ ــ يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخـذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة ، في خـلال اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذه المعاهـدة ، ويكفـل تنفيذه ، ويكون هذا النظام مؤسسا على القواعد الملحقـة بالمادة ٤٢١ من معاهـدة الصلح ، الموقـع عليها في سيفر في ١٠ آغسطس سنة ١٩٢٠ ، فيقوم مقـام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ، ويضمن المساواة في مسائل تحرّي الآثار القديمة ، بين رعايا جميع الدول من اعضاء جمعية الامم ، ورعايا اية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانية ، بموجب معاهدة ، على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن اعضاء الجمعية المذكورة .

المادة ١٥ ــ تعقد اتفاقية منفـردة لتسويـة العلاقـات الماليـة بين الفريقين

المتعاقدين الساميين ، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانية الى حكومة العراق ، ما يتفق عليه من المرافق العمومية ، وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانية مساعدة مالية ، حسبما تقتضيه الحاجة في العراق ، من وقت الى آخر ، وينص فيها من جهة اخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل . وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة ١٦ — يتعهد جلالة ملك بريطانية ، على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية ، بان لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق ، لمقاصد كمركية او غيرها ، مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة ١٧ — في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة ، يعرض الامر على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الامم . واذا وجد في حالة كهذه ، ان هنالك تناقضا في المعاهدة بين النص الانكليزي والنص العربي ، يعتبر النص الانكليزي المعمول عليه .

المادة ١٨ — تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل ، حالما تصدّق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين ، بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة . وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة ، فاذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان انه لم يبق من حاجة اليها ، يصير انهاؤها ، ويكون امر الانهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الامم ، ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ . وفي الحالة الاخيرة يجب ان يبلغ اشعار الانهاء الى مجلس جمعية الامم . ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر ، من وقت الى آخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقيات المنفردة الناشئة عن المواد ٧ و ١٠ و ١٥ بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات ، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ . وكل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان ، يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الامم .

يجب ان تتبادل تواقيع التصديق في بغداد .

قد وضعت هذه المعاهدة بالانكليزية والعربية ، وستبقى صورة منها ، بكل من اللغتين ، مودعة في خزانة سجلات الحكومة العراقية ، وكذلك صورة بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة جلالة ملك بريطانية ، وللبيان قد وقع الوكيلان المفاوضان المختصان هذه المعاهدة ، واثبتا ختميهما عليها .

عملت في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وإحدى واربعين هجرية .

عبد الرحمن	P. Z. Cox
نقيب اشراف بغداد	المعتمد السامي
ورئيس وزراء الحكومة العراقية	لجلالة ملك بريطانية في العراق

وكان اول رد فعل لعقد هذه المعاهدة ، موقف الشيخ مهدي الخالصي من الملك فيصل ، واعلان نقض بيعته له فقد أعلن في جمع حاشد من الناس في مدرسته قائلا « بايعنا فيصل ليكون ملكا على العراق بشروط ، وقد اخل بتلك الشروط فلم يعد له في اعناقنا واعناق الشعب العراقي اية بيعة » فكان لهذا التصريح من المرحوم الخالصي دوي في الأوساط المختلفة ، وبلغ مسامع الملك فاستاء منه اشد الاستياء ، واضمر له الحقد (١) .

الشروع في الانتخابات العامة

ما كادت الوزارة تنتهي من نشر المعاهدة العراقية ـ البريطانية في الثالث عشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ ، حتى اجتمع مجلس الوزراء في يوم ١٧ من هذا الشهر ، و :

« تداول مجلس الوزراء بخصوص الانتخابات للمجلس التأسيسي فقرر ، باتفاق الآراء ، عرض صورة الارادة الملكية على السدة الملكية وهي كما يأتي :

اصدرت إرادتي الملكية ، بناء على قرار مجلس الوزراء ، بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر المواد الثلاث الآتية :

(١) دستور « القانون الاساسي » للمملكة العراقية .

(٢) قانون انتخاب مجلس النواب .

(٣) المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

والشروع بالانتخاب ابتداء من غرة ربيع الأول سنة ١٣٤١ و ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٢٢ طبقا للنظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي ، الصادر في اليوم الخامس من شهر رجب سنة ١٣٤٠ والرابع من آذار سنة ١٩٢٢ » اهـ .

وقد وافق جلالة الملك على صيغة هذه الارادة ، بعد ان اضيفت اليها هاتان العبارتان :

(الاولى) وعلى وزير الداخلية تنفيذ هذه الارادة .

(الثانية) كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ واليوم السادس والعشرين من صفر سنة ١٣٤١ .

وصدرت في اليوم المذكور موقعة كالآتي :

وزير الداخلية ـ عبد المحسن السعدون   رئيس الوزراء ـ عبد الرحمن

فيصل

---

(١) محمد مهدي كبة في كتابه « مذكراتي في صميم الاحداث » ص ٢٦ ـ ٢٧ .

توجيه الانتخابات

وجهت « وزارة الداخلية » الكتاب الآتي نصه الى متصرفي الالوية كافة في يوم ٢٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ :

بعد التحية : لقد اصدر صاحب الجلالة الملك المعظم إرادته المطاعة بلزوم المباشرة بانتخاب المجلس التأسيسي من ابتداء ربيع الأول سنة ١٣٤١ طبق قانون الانتخاب ، المبلغ اليكم سابقا ، وعليه أرجو ان تهتموا كثيرا باجراء الانتخاب ، وتطبيق احكام القانون المذكور ، الذي لا بد وقد درس حتى الآن درسا دقيقا لا يستلزم التردد ، وتبلغوا ذلك لجميع الملحقات والأهلين .

ولا يعزب عن البال ان قيام الحكومة بجمع المؤتمر بالقريب العاجل ، هو رغبة منها في تحقيق رغائب الشعب ، ولذلك نرجو ان تدعوا مندوبي الأمة ومفكريها وابناء الوطن جميعا الى التضامن والتعاضد ، والتزام السكينة في اتباع احكام قانون الانتخابات ، وان لا يفسحوا مجالا لما يشوش الاذهان من الاباطيل ، وان يتكاتفوا جميعا لانتخاب من تعتمد عليهم الامة ، من اللائقين لتمثيلها والعالمين بمنافعها ، اذ ان القول الفصل منوط بما سيقرره هذا المؤتمر .

هذا واني اجلب نظر سعادتكم الى التزام خطة الحياد اللائقة بموظفي الحكومة في الانتخاب ، وعدم التصحب والمحاباة الى اي حزب كان ، وتفسيح المجال لافراد الشعب للقيام بأمر الانتخاب بكمال الحرية ، وان اقل تحزب او مداخلة من احد الموظفين ، او اي شخص كان ، بخلاف احكام القوانين المرعية ، يكون سببا للمعاقبة الشديدة . وفي الختام ندعو الله ان يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

وزير الداخلية — عبد المحسن السعدون

والى جانب هذا الكتاب ، اصدرت وزارة الداخلية هذا البلاغ في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٢ .

بلاغ

لست بحاجة الآن الى إعادة ذكر المصاعب والمشكلات ، التي اعترضت الحكومة العراقية في ابان اول تطورها السياسي ، والعقبات التي اجتازتها ، لتحقيق رغائب واماني الشعب العراقي النجيب ، إذ قد اصبح الكل على علم تام منها ، بما نشر على صفحات الجرائد المحلية ، لا سيما بما جاء في بلاغ مليكنا المفدى ، الذي اذيع بمناسبة انجاز المعاهدة العراقية — الانكليزية، التي توفق الى انجازها بصورة جديرة بالتقدير . ولكن اود ان انبه الاذهان الى نقطة هي من الاهمية بمكان ، وذلك بناء على صدور الارادة الملكية المطاعة بتاليف المجلس التاسيسي ، وقد اصدرنا منشورا الى كافة الالوية — كما اطلع عليه الجمهور في الجرائد المحلية — وبهذا المنشور كنا قد الفتنا انظار موظفي الحكومة الى لزوم الوقوف موقف الحياد التام تجاه ابداء المنتخبين

آراءهم بكل حرية ، وانذرنا من يعمل بخلاف هذا من الموظفين والاشخاص بالمسؤولية الشديدة . وهنا اكرر هذا القول والتمس من افراد شعبنا النجيب ، ان لا يحفلوا بالتمويهات والاباطيل ، التي ربما يتجاسر عليها بعض من لا تهمهم مصلحة الشعب الحقيقية ، ويوحدوا آراءهم ، ويضعوا ثقتهم بمن يتوقعون منه السعي لتحقيق رغائبهم ، اذ كما سبق لي بيانه في المنشور المتقدم ، ان القول الفصل هو للمجلس التأسيسي الذي يباشر الآن بانتخابه ، وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد .

عبد المحسن السعدون ــ وزير الداخلية

مقاطعة الانتخابات

ولكن روح المقاطعة لهذه الانتخابات سرت في الشعب ، سريان النار في الهشيم . واصدر علماء الدين في النجف ، وكربلا ، والكاظمية ، فتاوى شرعية بحرمة الاشتراك فيها . وكانت هذه الفتاوى جماعية تارة وانفرادية تارة اخرى ، وكانت حجتها في هذا التحريم ، انه لا يجوز للشعب ان يشترك في الانتخاب ما لم تنزل الحكومة عند رايه فتجيب المطالب المشروعة التالية :

١ ــ إلغاء الادارة العرفية
٢ ــ اطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات
٣ ــ سحب المستشارين من الالوية الى بغداد
٤ ــ اعادة المنفيين السياسيين الى وطنهم
٥ ــ السماح بتاليف الجمعيات .

ومما زاد الطين بلة والوضع حراجة ان علماء اهل السنة حذوا حذو اخوانهم علماء الشيعة في اصدار تعليماتهم بوجوب المقاطعة ما لم تستجب مطاليب الشعب المذكورة .

ولم تكن في العراق ــ يومئذ ــ احكام عرفية ، ولكن الاهلين اعتبروا سياسة الارهاب . التي لجأ المندوب السامي اليها في مكافحة الشعور الوطني . وسلوك المشاورين البريطانيين في الالوية ، نوعا من الادارة العرفية ، فطالبوا بالغائها . وسنرى كيف ان هذه المقاطعة أدت الى استقالة الوزارة بعد ان رفض مجلس الوزراء اقرار وزير الداخلية على خطة الحزم التي اراد انتهاجها (١) .

---

(١) كان لصدور الفتاوى الشرعية تأثير على المستويين الرسمي والشعبي . اما تأثيرها على المستوى الرسمي فقد انتهى باستقالة الوزارة في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٢٢ م ، أي بعد صدور هذه الفتاوى باسبوع واحد ، واما على المستوى الشعبي فقد استقالت الهيئات الانتخابية في معظم المناطق الشعبية ثم سرت في سائر انحاء المملكة سريان النار في الهشيم حتى ان مطارنة النصارى دعوا المسيحيين الى مقاطعة الانتخابات « تمسكا بالجامعة الوطنية ، وحفظا للمصالح المشتركة ، وتأييدا للحقيقة الواضحة والحق الصريح ، واستبقاء للتآلف القديم والتوادد المستقيم » على حد ما جاء في بيان التحريم الذي الصق على ابواب الاديرة كما الصقت فتاوى المسلمين على أبواب المساجد والمراقد المقدسة .

العراق في لـوزان

لا شك ان التوقيع على المعاهدة العراقية ـ البريطانية افرغ الانتداب البريطاني على العراق بشكل تحالف ، واعتراف بالعراق كدولة ذات سيادة ، لهـا حكومتهـا الملكية ، ولها قانونها الاساسي ، ومجلسها النيابي ، فكان من الضروري ، والحالـة هذه ، ان يحدد موقف تركية من هذه الدولة الجديدة ، التي كانت تكون جزءا مـن الانبراطورية العثمانية ؛ لهذا فلما تقرر عقد مؤتمر في « لوزان » للمذاكرة في موضوع عقد معاهدة الصلح مع تركية ، قرر مجلس الوزراء في جلسـته المنعقدة في اول تشرين الثاني ١٩٢٢ ندب وزير الدفـاع ، جعفر العسكري للسفر الى لـوزان ، وحضور جلسـات المؤتمر المذكور ، مع السيد توفيق السويدي كمراقبين يوافيان حكومتهمـا بما يدور ويحدث في المؤتمر . وقـد سافر المشار اليهما في اليـوم الثامن من هـذا الشهر ، فافزع وجودهما « الى جانب الوفد البريطاني في المؤتمر موضوع البحث » الوفد التركي ، وجعله يؤمن برغبـة العراقيين الشديدة فـي التحرر مـن نير الترك وحكمهم ، بعد ان كان يعتقد من قبل ، ان العراق لا يزال يـدين بالولاء الى الترك ، ويرغب في عودة حكمهم ، وبعد تأجيل جلسات المؤتمر ، سافر جعفر باشا الى لندن، ليتسلم مهام منصبه فيها وعاد السويدي الى العراق في نيسان سنة ١٩٢٣ .

ايفاد وزير الدفاع الى لندن

وكانت الوزارة قد استصدرت الارادة الملكية التالية في يوم ٦ تشرين الثـاني ١٩٢٢م :

اصدرت إرادتي الملكية ، بناء على اقتراح رئيس الوزراء :

اولا ـ بتعيين صاحب المعالي جعفر باشا العسكري ، وزير الدفاع ، مندوبـا بصورة موقتة ، من قبل الحكومة العراقية الى لندن .

ثانيا ـ ان تكون وظائفه كما يلي :

١ ـ أن يعاون وزير المستعمرات البريطاني على إحضار المواد المتعلقة بالعراق لمؤتمر الصلح مع تركية .

٢ ـ ان يحضر مع ممثلي حكومة بريطانية مركز المؤتمر ، عندما يدور البحث في الشؤون المتعلقة بالعراق .

ثالثا ـ وعلى رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ واليوم الخـامس عشر من ربيع الاول سنة ١٣٤١ .

فيصل

ثم صدرت ارادة ملكيـة ثانية في ١٤ تشرين الثـاني ١٩٢٢ بتعيين الكولونيـل جويس ، مستشار وزارة الدفاع ، وكيلا لوزارة الدفاع ، بناء على سفر الوزير جعفر العسكري الى لندن .

استقالة وزير الداخلية

كان وزير الداخليـة ، عبـد المحسن بـك السعـدون . متحمسا للشروع في الانتخابات العامـة للمجلس التأسيسي ، وكان يود مـن صميم قلبه تذليل جميـع الصعوبات القائمة في وجه هذه الانتخابات ، والضرب على ايدي القائلين بمقاطعتهـا ، وقد حاول الركون الى سياسة البطش والشدة لتحقيق هدفه هذا ، فلم يقره زملاؤه ، ولا وافق على خطته رئيس الوزراء نفسه ، فاضطر للتخلي عن منصبه الوزاري فـي السادس من تشرين الثاني ١٩٢٢ م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد « منصب وزارة الداخلية » بالوكالة الى المستر كورنواليس ، مستشار وزارة الداخلية ، في الرابـع عشر من هذا الشهر ، وعلى كل فقد كان السعدون من مؤيدي سياسة الملك الراميـة الى التخلص من النقيب .

الاجانب في الاعظمية

كان مجلس الادارة في بغداد قرر ، قبيل اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ ، (اي في العهد العثماني) عدم جواز « تسجيل اراضي بالاعظميـة بـاسم اشخاص غير مسلمين » لأسباب دينية . فلما دالت الدولة العثمانية ، وقام الحكم الوطني في العراق ، ارتأى مستشار وزارة العدلية البريطاني إلغاء هذا المنع . وفـي جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .

« تلي كتاب وزارة العدلية المرقم ٢/٢٨/ت ومؤرخ في ٢٦ تشرين الاول سنـة ١٩٢٢ يقترح فيه رفع قرار مجلس الادارة الصادر قبـل الحرب ، والقاضي بعـدم تسجيل اراضي بالاعظمية باسم اشخاص غير مسلمين ، فلم يوافق مجلس الـوزراء على هذا الاقتراح » اهـ .

استقالـة الـوزارة

شعر المندوب السامي ان ضغطه على الملك فيصل لتكوين « الوزارة النقيبيـة الثالثة » على الصورة التي تكونت ، لن يؤدي الى جمع المجلس التأسيسي . الـذي حتمت المادة الـ (١٨) من المعاهدة العراقية ـ الانكليزية جمعه ، ليبرم تلك المعاهدة ، كما ان وزير الداخلية ، استقال من منصبه في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ احتجاجـا على عدم إقرار زملائه سياسة الشدة التي قرر انتهاجها لتسيير الانتخابات العامة ، لذا رأى أن لا بد من تبديل الوزارة القائمة ، بوزارة جديدة تستطيع جمـع المجلس التأسيسي لابرام المعاهدة ، ووضعها موضـع التنفيذ .

وكان السيد عبد الرحمن النقيب قد شعر بذلك كله ، وشعر بانه لا يستطيع ان يعالج بحزم مطالبة الاتراك المتشددة بولاية الموصل على اساس ان الانكليز لم يحتلوها حربا وانما شغلوها شغلا عسكريا فقرر ترك السياسة وموبقاتها بصورة نهائية (١) وبعث الى جلالة الملك بكتاب استقالته الآتي :

يا صاحب الجلالة !

بناء على ما احسه من التعب في وجودي ، بصورة تمنعني عن الاستمرار في رؤية امور رئاسة الوزارة ، فلهذا تجاسرت بتقديم هذه العريضة ، راجيا بها اسعاف طلبي بالانسحاب من الرئاسة المشار اليها ، والامر والارادة لجلالتكم اولا وآخرا :

بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ نقيب اشراف بغداد : عبدالرحمن

وقد رد الملك فيصل على كتاب الاستقالة بما يلي :

البلاط الملكي

رآسة الديوان بغداد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢

عزيزي السيد عبدالرحمن

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : فقد تناولت كتابكم المتضمن استقالتكم، وانه ليؤسفني جدا ان احرم من خدماتكم للاسباب المجبرة التي اوردتموها فيه . ان ثقتي باخلاصكم لا تتزلزل ، وتقديري المساعي الجليلة التي بذلتموها حتى الآن في سبيل نفع الامة والوطن سيكون دائما مقرونا بالشكر ، فان كنتم اعتزلتم عملكم رسميا ، فاني اومل ان تبقى نصائحكم المفيدة ، وإرشاداتكم الخيرية عونا دائما لنا ولحكومتنا في المستقبل .

هذا واني اؤكد لكم دوام محبتي ومودتي ، واتمنى ان تتمتعوا دائما بصحة تامة .

محبكم ــ **فيصل**

---

(١) كان النقيب من قبل متمسكا بكرسي الرئاسة تمسكا شديدا تصفه المس بل بهذه العبارة :
« ان هناك امرا واحدا هو أن النقيب لن يتخلى عن رئاسة الوزارة الا اذا حمل حملا ورجلاه الى الامام »

Gertrude Bell from her personal Papers p 289 .

٢٨ ربيع الاول ١٣٤١ — ١٢ ربيع الثاني ١٣٤٢
١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ — ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣

الوزارة السعدونية الاولى

لمحة تاريخية



عبد المحسن السعدون

ولد في ناصرية المنتفق سنة ١٢٩٨ هـ (١٨٨٠ م) وانتحر في بغداد مساء الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٢٩ م (١٣٤٨ هـ)

الف اربع وزارات في أوقات مختلفة وهي :

١ — الوزارة الاولى تألفت في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ واستقالت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣
٢ — الوزارة الثانية تألفت في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ واستقالت في ١ تشرين الثاني ١٩٢٦
٣ — الوزارة الثالثة تألفت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ واستقالت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩
٤ — الوزارة الرابعة تألفت في ١٩ ايلول ١٩٢٩ وانحلت في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩

شعر المندوب السامي البريطاني في العراق ، أن مقاطعة الانتخابات بلغت حداً اصبحت فيه الوسائل السلمية لا تجدي نفعا ، وانه ليس في استطاعة الوزارةالنقيبية القائمة ان تتغلب على الصعاب التي قامت في وجهها فتفاهم مع الملك على أن يحل السعدون محل النقيب في رئاسة الوزارة . وكان السعدون قد استقال من منصبه « كوزير للداخلية في وزارة النقيبالثالثة» يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ لعدم اقرار زملائه سياسة الشدة التي اراد ان ينتهجها ازاء المعارضين للانتخابات ثم استقالت

الوزارة بعد عشرة ايام ولما كانت المعاهدة العراقية البريطانية ، التي وقعها السيد عبد الرحمن النقيب ، والسر برسي كوكس ، لا تعتبر نافذة المفعول ما لم يقرها « المجلس التأسيسي » على ما جاء في المادة الـ (١٨) منها ، ولما كانت « دار الاعتماد البريطانية » قد أدركت في السعدون تفهما ، لوجهات نظرها ، وكان السعدون يؤمن بسياسة التعاون مع بريطانية لاسباب كان يرتأيها ، ومنها عدم قدرة العراق على محافظة حدوده بمفرده ، لهذا كله تقرر تكليفه بتأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها إنجاز الانتخابات المأمولة ، مهما كلفها الامر ، فوجه جلالة الملك فيصل اليه هذا الكتاب في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ م .

وزيري الأفخم السيد عبد المحسن آل سعدون !

بناء على استقالة فخامة السيد عبد الرحمن نقيب اشراف بغداد ، من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لما نعهده فيكم من الدراية والاخلاص ، فقد وكلنا اليكم الرئاسة المشار اليها ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم على سدتنا الملكية، والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٤١ الموافق اليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .

فيصل

تكوين الوزارة

وعلى اثر تسلم السعدون كتاب التوجيه الملكي هذا ، كتب الى الملك يقول :

ديوان مجلس الوزراء — العدد ١٥٢٨

مولاي صاحب الجلالة — التاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢

بناء على تشريفي برئاسة الوزراء ، بموجب إرادة جلالة مولانا الملك المعظم ، اعرض على السدة السنية اسماء الذين اخترتهم لمناصب الوزارات وهم :

ناجي بك السويدي : وزيرا للداخلية .
ساسون افندي حزقيل : وزيرا للمالية .
ياسين باشا الهاشمي : وزيرا للاشغال والمواصلات .
الحاج عبد الحسين آل جلبي : وزيرا للمعارف .
عبد اللطيف باشا المنديل : وزيرا للاوقاف .

والارادة اولا وآخرا منوطة بقريحة جلالة مولانا الملك المعظم وفقه الله الى ما يحب ويرضى .

رئيس الوزراء عبد المحسن

وهكذا تم تكوين الوزارة الجديدة في يوم ٢٩ ربيع الاول و ٢٠ تشرين الثاني كما يلي :

١ ـ عبد المحسن السعدون رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ـ ناجي السويدي : وزيرا للداخلية
٣ ـ ساسون حسقيل : وزيرا للمالية
٤ ـ عبد الحسين الجلبي : وزيرا المعارف .
٥ ـ ياسين الهاشمي وزيرا للاشغال والمواصلات (١) .
٦ ـ عبد اللطيف المنديل : وزيرا للاوقاف .
٧ ـ نوري السعيد : وكيلا لوزارةالدفاع

وفي يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢م ، صدرت الارادة الملكية بتعيين رئيس الوزراء، وكيلا لوزارة العدلية الى ان يعين لها وزير .

وفي يوم ٢٥ من هذا الشهر صدرت الارادة بتعيين ياسين الهاشمي ، وزير الاشغال والمواصلات ، وكيلا لوزارة الاوقاف .

وفي يوم ٩ كانون الثاني ١٩٢٣ صدرت الارادة الملكية بنقل ناجي السويدي ، وزير الداخلية . الى وزارة العدلية . وتعيينه وزيرا لها (٢) .

وفي يوم ١٠ من هذا الشهر صدرت الارادة بأن تعهد وزارة الداخلية الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون . وكالة .

وفي يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٣ صدرت الارادة الملكية باعتبار نوري السعيد وزيرا للدفاع بالاصالة ، بعد ان كان وكيلا لهذه الوزارة زهاء سنة كاملة .

منهاج الوزارة

« لقد اخذت الحكومة على عاتقها مسؤولية إدارة البلاد في هذه الظروف التاريخية . متكلة على الله ، بعدما حظيت باعتماد جلالة الملك المعظم . ووثقت بمؤازرة الشعب العراقي لها ؛ بأنها ساعية وراء تحقيق رغائبه . التي ترمي الى استقلال القطر العراقي . وسيادته القومية . بحدوده الاصلية ، وترى ان خير منهاج تنهجه هو :

---

(١) ابرق السعدون برقية الى الحاج عبد المحسن شلاش بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢ يطلب فيها ان يدخل كوزير للاشغال والمواصلات في وزارته ، فاعتذر شلاش عن قبول هذا المنصب نكلف به السيد الهاشمي . والظاهر ان شلاش كان يخشى نقمة العلماء وتكفيرهم له سوهو يعيش بين ظهرانيهم- فلم يجد غير الاعتذار سبيلا الى السلامة .

(٢) تقول المس بل في ص ٣٠٧ من كتابها Certrude Bell from her personal papers انه راجعها كل من وزير الداخلية ناجي السويدي ، ووزير الاوقاف عبد اللطيف المنديل ، مضافا الى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، وطلبوا اليها ان تقنع المندوب السامي على نقل السويدي من الداخلية الى العدلية ، واسناد منصب وزارة الداخلية الى السعدون مضافا الى منصب رئيس الوزراء، لانه « أي السعدون » اقل عرضة للتأثر بالتيارات السياسية فاستحسن المندوب هذا الاقتراح وأمر بتنفيذه

اولا ـ تحكيم القانون ، ومراعاة الحق والعدل في كل المعاملات ، وبـين جميـع طبقات الشعب .

ثانيا ـ توطيد دعائم الحكومة على اسس وطنيـة ثابتة . جديرة بـأن توحـد مسؤولية إدارة المملكة ، وتجعلها في قبضة الوطنيين الاكفاء .

ثالثا ـ تأييد العلاقات الودية مع حليفتنا الكبرى : بريطانية العظمى ، التـي اعترفت باستقلالنا السياسي ، وباحترام سيادتنا الوطنية ، وإيضاح احكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ببيانات رسمية يطمئن اليها الشعب ، ووضع لائحـة دستور المملكة العراقية وفقـا لروح الشعب ورغباته . وإحضار قانـون انتخـاب المجلس التشريعي ، ليعرضا على المجلس التأسيسي ، مع المعاهـدة العراقية ـ البريطـانية وذيولها .

رابعا ـ تأسيس المناسبات الودية . والعلاقات السياسية والاقتصادية ، مـع الحكومات المجاورة وغيرها .

خامسـا ـ صيانة الحرية التامة ، ومنع المداخلات غير القانونية ، في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي ، الذي له القول الفصل في تصديق المعاهدة وذيولهـا ، وتصديق دستور المملكة العراقية ، وقانون انتخاب المجلس التشريعي ، ليضم هـذا المجلس اليه من تثق به الامة من ابناء البلاد . وتؤيد الوزارة حرية الصحافـة ، ولا تعارض في تأليف الأحزاب السياسية وفقا للقوانين المرعية .

سادسا ـ اجراء الاقتصاد التام في الوظائف والاعمال . واستثمار منابع البلاد لحصول التوازن بين الدخل والنفقة ، مع اتخاذ جميع التدابير لاحداث قوة وطنيـة من الجيش والشرطة ، تكفل حفظ الامن ، وصيانة البلاد من كافة الطوارىء .

سابعا ـ مراعاة شروط الكفاية والمقدرة في انتقاء الموظفين ، وتقويـة الشعـور الوطني القومي ، واتخاذ الوسائل الفعالة لتثقيف أبناء الشعب فكرا واخلاقا ، وفقا للمبادىء الدينية السامية ، ومقاومة كل فكرة أو حركة تخل بالأمن ، او تعارض الآمال القومية الوطنية ، في إدارة شؤون المملكة ، وفتح مجال واسع لاحياء المشاريع المهملة منذ عصور ، كتعمير الاراضي ، والبلدان ، والطرق ، باتباع احدث الاساليب فـي المرافق الاقتصادية ، ونشر العلوم والمعارف .

والحكومة تستفز جميع الموظفـين للجري على هـذه القواعد ، متضامنـين ، مشتركين في المسؤولية الملقاة على عواتقهم ، ناظرين الى كافة افراد الامة بنظر المساواة التامة ، كما انها تستدعي الشعب لمعاضدتها والله ولي التوفيق » اهـ .
رئيس الوزراء : عبد المحسن

بروتكول العقير

ختمت « معاهدة المحمَّرة » المنعقدة بين الجهات الثلاث : العراق ، وابن سعود ، وانكلترة في ٥ ايار ١٩٢٢ بفقرتين جاء في الأولى منهما :

« هذه المعاهدة لا تكون معمول بها الا بعد التصديق من قبل جلالة ملكي الطرفين، وفخامة المندوب السامي » .

وقد صادق الملك فيصل على هذه المعاهدة فورا . وامتنع السلطان ابن سعود عن تصديقها بداعي ان ممثله تجاوز الاوامر المعطاة اليه ، ولان المعاهدة « لم تتضمن حقوق الرعي المكتسبة منذ عهد بعيد للقبائل النجدية النازلة في المنطقة التي الحقت بالعراق (١) او «لانها لم تحل جميع المشاكل القائمة مع العراق . ولانها سلبته حقوقا موروثة فقرر عدم الرضوخ لمشيئة الانكليز مهما كانت » (٢) .

فرات الحكومة البريطانية ان لا بد من استمالة عاهل نجد لاقرار حدود ثابتة بين العراق ونجد يحترمها الطرفان ، وتؤيدها هي ، فمهدت لعقد مؤتمر في العقير ، على الخليج العربي ، يحضره السلطان بنفسه في يوم ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ والسيد صبيح نشأت ممثلا لملك العراق ، مضافا الى السر برسي كوكس ممثل بريطانية الذي اصطحب معه الشيخ فهد بن هذال رئيس قبائل عنزه وقنصل بريطانية في الكويت ووكيلها في البحرين (٣) وقد تم وضع بروتوكولين اثنين يلحقان بالمعاهدة المذكورة لتصبح نافذة المفعول .

وراى الملك فيصل أن يفتتح المراسلة مع السلطان عبد العزيز آل سعود عاهل نجد فبعث اليه مع مندوبه صبيح بك نشأت الرسالة الآتي نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

بغداد ١٩ ربيع الأول ١٣٤١ ــ ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢

حضرة الأعز الاحشم الأخ المكرّم صاحب العظمة سلطان نجد عبد العزيز آل فيصل حفظه الله .

اما بعد التحية والاحترام فاني اقدّم اليكم حامل كتابي هذا احد رجالنا المخلصين صاحب المعالي صبيح بك . وقد تخيرناه واوفدناه بمعية صديقنا فخامة السر برسي كوكس المعتمد البريطاني في العراق ، لينوب عنا في التوقيع على العهد الذي ارجو ان يتم بيننا ، ويكون منهاج المحبة الصادقة بين المملكتين الشقيقتين . والله سبحانه وتعالى يحفظكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

فيصل

وكان السيد صبيح يحمل هذا التخويل :

---

(١) عبد الله فلبي في ص ٣٢١ من كتابه « تاريخ نجد » .

(٢) صلاح الدين المختار في ص ٢/٢٤٥ من كتاب « تاريخ المملكة العربية السعودية » .

(٣) كان حضور ابن هذال مستظلا بالسر برسي كوكس مغيظا لابن سعود ، وهو ما يزال يطالب بعشيرته التي لجات الى العراق بعد ان أطاح بآل رشيد وقوض امارتهم في حايل .

بسم الله الرحمن الرحيم

بغداد ١٩ ربيع الأول ١٣٤١ ـ ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢

بموجب مرسومنا هذا ، المختوم بخاتمنا ، والموقّع فيه بخطنا ، قد وكلنا وفوّضنا الى عمدة رجالنا المخلصين وزير اشغالنا العمومية سابقا صاحب المعالي صبيح بك ، ان يتداول ويقرر مع صاحب العظمة سلطان نجد ، او من يوكل ويفوّض اليه من رجال دولته في كل ما له علاقة بصلاة مملكتنا ومملكته ، وان يوقع باسمنا في العهد المزمع عقده بيننا . ونحن نستخير الله في ابرامه لتوثيق عرى المحبة والاخاء والولاء بين المملكتين الشقيقتين والله يشهد وهو سبحانه وتعالى خير الشاهدين .

فيصل

وقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٢٢ قبول البروتوكلين اللذين توصل اليهما باتفاق الآراء ونيما يلي نصاهما كما وضعا وصودق عليهما :

« بروتكول العقير نمره ـ ١ ـ »

ان هذا « البروتكول » لتحديد الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية، هو ملحق للاتفاقية المنعقدة بينهما في المحمَّرة ، بتاريخ السابعة من رمضان المبارك سنة الألف والثلاثمائة والاربعين ، الموافق الخامس من شهر مايس سنة الألف والتسعمائة والاثنين والعشرين :

المادة الاولى ـ حرف (أ) الحدود من الشرق تبتدىء من نقطة التصاق وادي « العوجة » مع الباطن ، ومن هذه النقطة تبتدىء حدود المملكة النجدية على خط مستقيم الى بئر المسمى « الوقبة » بترك « الدليمية » و « الوقبة » شمال هذا الخط، ومن الوقبة يمتد شمالا بغرب الى بئر (انصاب) .

(ب) ابتداء من النقطة الآنف ذكرها ، اعني نقطة إلتصاق وادي العوجة مع الباطن ، تمتد حدود العراق ، على خط مستقيم شمالا بغرب الى (الأمغر) تاركا إياها جنوبي هذا الخط ، ومن هناك يمتد الخط غربا بجنوب على خط مستقيم الى ان يلتصق بحدود نجد في بئر انصاب .

(ج) شكل المعين المرسوم بين النقاط المحدودة آنفا ، والذي يحتوي على النقاط جميعا ، يبقى على الحياد ، ومشترك به بين الحكومتين : العراقية والنجدية ، اللذان يحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة .

(د) من بدء « انصاب » تمتد الحدود بين الحكومتين شمالا بغرب الى « بركة الجموعة » ومن هناك تتجه شمالا الى « بئر المقبة » ثم « قصر اعيثمين » ومن هناك تمتد الى الغرب على خط مستقيم يمر من وسط « جال البطن » الى « بئر الليفية » وثم « بئر الناعية » ومنه الى « جديدة عرعر » ومنها الى « مكور » ومن « مكور »

الى « جبل عنزان » الواقع في جوار نقطة تقاطع دائرة العرض اثنتين وثلاثين شرقا، ودائرة الطول تسعة وثلاثين شمالي حيث تتم تنتهي الحدود العراقية النجدية .

المادة الثانية ـ بما ان كثير من الآبار قد دخلت داخل حدود العراقية ، وبقيت الجهة النجدية محرومة منها ، فعليه تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتعرض لعشائر المملكة النجدية ، القاطنة على اطراف الحدود ، إذا اقتضت الاحوال ان يستوردوا الآبار المجاورة لهم في الاراضي العراقية ، اذا كانت هذه الآبار اقرب من الابار الموجودة داخل الحدود النجدية .

المادة الثالثة ـ تتعهد الحكومتين ـ كذا الاصل ـ كل من قبلها ان لا تستخدم المياه والآبار الموجودة على اطراف الحدود لأي غرض حربي ، كوضع قلاع عليها ، وان لا تعبىء جنودا عليها وفي اطرافها .

المادة الرابعة ـ لقد اتفق مندوبي ـ كذا ـ حكومتي الطرفين على ما تقرر اعلاه في مواد هذا البروتوقول ، ويوقعون عليه ادناه في بندر العقير في يوم اثنا عشر من ربيع الثاني لسنة الالف والثلثمائة وواحد واربعين هجرية الموافق اثنين ديسمبر الف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية والله الموفق .

المندوب من قبل عظمة سلطان نجد	مندوب من قبل جلالة ملك العراق
عبد الله سعيد دملوجي	صبيح
اوافق على مواد هذا البروتوقول	اوافق على مواد هذا البروتوقول
فيصل بن الحسين : ملك العراق	عبد العزيز بن عبدالرحمن السعود : سلطان نجد وتوابعها

« بروتكو العقير نمره ـ ٢ ـ »

(أ) بما ان حكومتي العراق ونجد قد اتفقتا على تقرير الحدود بينهما ، فهما يتعهدان ، الواحدة الى الاخرى ، ان لا يتعرضا لأي فخذ او عشيرة خارجة عن حدود الطرفين ، ولم تكن تابعة لحكومة إحداهما اذا ارادت الانحياز الى احدى الحكومتين ، والدخول تحت سيادتها .

(ب) بما ان الرسوم العينية النظامية عند الحكومتين معترفا بها اعترافا متبادلا، فجميع الأموال التي تصدر من بلاد الطرفين ، او تدخل فيها ، او تمر في اراضيها ، تابعة لتلك القوانين المرسومة . فعليه الحكومتين يقرران ان يعملا معا في جميع ما لديهم من الوسائط بأن يقطعوا عوائد العشائر بأخذ (الخاوة) .

(ج) لقد اتفق مندوبي ـ كذا في الاصل ـ حكومتي الطرفين المفوضين على ما تقرر اعلاه في مواد هذا البروتوقول ، ويوقعون عليه ادناه في بندر العقير ، في يوم اثني

عشر من شهر ربيع الثاني سنة الألف والثلثمائة والواحد والاربعين هجرية موافـق ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ميلادية والله الموفق .

مندوب عظمة سلطان نجد	مندوب جلالة ملك العراق
عبدالله سعيد دملوجي	صبيح
اوافق على مواد هذا البروتوقول	عبد العزيز بن عبدالرحمن السعود
ملك العراق (الختم)	سلطان نجد وتوابعها (المختم)

بعد ان تم التوقيع على « بروتكول العقير » بقسميه الأول والثاني ، وقرر ممثل العراق صبيح بك نشأت العودة الى العراق . بعث معه السلطان عبد العزيز الرسالة الآتي نصها الى الملك فيصل :

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود الى جناب سليل الشجرة الطاهرة النبوية الاخ المكرم صاحب الجلالة الملك فيصل حفظه الله تعالى .

بعد تقديم الاحترام ابدي انـي تشرّفت بورود كتابكم المؤرخ ١٩ ربيـع الاول صحبة حامله احد رجالكم المخلصين محبنا صاحب المعالي صبيح بك وما تفضلتم به من الايضاح احطنا به علما خصوصا عن اختياركم للمشار اليه وايفاده صحبة صديقنا وصديقكم فخامة السر برسي كوكس المعتمد البريطاني في العراق لينوب عنكم فـي التوقيع على العهد الذي ترجو ان يتم بيننا فالي الشرف يا صاحب الجلالة اناخبركم ان قد تم الاتفاق بيننا وبين مندوبكم بحسن مساعي صديقنا فخامة المندوب السامي. والله سبحانه وتعالى اسأل ان يكون اتفاقا دائما ثابتا بين المملكتـين الشقيقتين وان تكون مساعينا معا لخير البلاد وفلاحها .

هذا وقد اقترح علينا فخامة المندوب السامي الاجتماع بجلالتكم ، الامر الذي نرغب فيه من صميم الفؤاد . إلا أن حالة محبكم الحاضرة من حيث الصحة والتغيب الطويل عن قاعدة ملكنا ، لا تساعد لسوء الحظ في تحقيق تلك الرغبة اليوم، واعدكم بأن سأسعى جهدي في تحقيقها قريبا ان شاء الله .

هذا ما لزم رفعه وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول اسمى تحياتي والسلام .

١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ (٢ كانون الاول ١٩٢٢)

الختم

« ملحق ببروتكول العقير نمره ـ ١ ـ »

وجدناه في ص ٨ من الجزء الثالث من « مجموعة المعاهدات العراقية » ولم نجده في « مجموعة المعاهدات للمملكة السعودية » فآثرنا اثباته هنا وهذا نصه :

دار الاعتماد البريطانية   بغداد ١٩٢٣/٣/١٣

حضرة صاحب العظمة السير عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود جي. سي. آي سلطان نجد وتوابعها دامت عظمته .

بعد تقديم واجبات التحية والاكرام : لي الشرف ان الفت النظر الى نسختي البروتكول الملحقتين باتفاقية المحمرة ، واللتين ارسلت الى عظمتكم مع كتابي المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣ انه كما لا شك انكم اكتشفتم ان هنالك غلطة صغيرة في نص البروتكول الاول في آخر المادة حرف (د) فان العبارة (دائرة العرض اثنين وثلاثين شرقا دائرة الطول تسعة وثلاثين شمالا) يجب ان تكون كذا (دائرة العرض اثنين وثلاثين شمالا دائرة الطول تسعة وثلاثين شرقا) وعليه فاني اكون ممتنا لو تفضلتم عظمتكم من القيام بما يلزم في صورة البروتكول خاصتكم ثم تبلغوني بذلك في حينه ، وذلك من اجل تصحيح النسختين اللتين عندي وعند الحكومة العراقية على ذات الوجه .

هذا ما لزم وارجو ان تتفضلوا بقبول خالص تحياتي ودمتم مؤيدين .

عن فخامة المندوب السامي في العراق

خطوة دستورية موفقة

لما اتخذ مجلس الوزراء قراره الخطير بالمناداة بالامير فيصل بن الحسين ملكا على العراق ، وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ تموز من عام ١٩٢١ م ، اشترط في قراره هذا « ان تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون» ولما تعذر جمع المجلس النيابي لتحقيق هذا الشرط اكثر من المدة المقررة له ، فاجأ رئيس الوزراء زملاءه الوزراء بهذه الرسالة :

الى حضرات اصحاب المعالي الوزراء .

من المعلوم ان الحكومة العراقية قد تالفت برغبة الشعب وإرادته لتكون حكومة دستورية نيابية مقيدة بالقانون . وتحقيقا لهذه الامنية ، هيات الحكومة لائحة القانون الاساسي للبلاد لتعرض على المجلس التاسيسي عند انعقاده . غير انه بناء على طول اجل افتتاح المجلس المذكور ، ارى انه من واجب الحكومة ان تخطو خطوة اخرى في سبيل جعل الحكومة موطدة على الدعائم الدستورية من الآن ، واقترح على مجلس الوزراء ان يتخذ قرارا يقضي بوجوب إجراء جميع معاملات الحكومة على اساسين دستوريين وهما : ان تجري جميع المعاملات الحكومية على اساس الارادات المشترطة ، واساس مسؤولية الوزراء .

كتب ببغداد ١٧ نيسان ١٩٢٣   رئيس الوزراء : عبد المحسن

عقد ملحق للمعاهدة

للسياسة البريطانية اساليب خاصة في تخدير العقول وستر الشبهات ، ومسالك

بعيدة الغور في التغلب على الصعاب : وقد شعر الانكليز ، بعد إكراههم وزارة النقيب الثالثة على التوقيع في المعاهدة المذكورة ، ان العراقيين اخذوا يناصبون اعضاء تلك الوزارة العداء ، ويزدرون كل من يمالىء سياستهم في البلاد ، وانهم مجمعون على جعل الانتخابات للمجلس التأسيسي ، الذي يجب أن يتولى إبرام هذه المعاهدة ، بعيدة عن التأثير الحكومي الى حد ما ، ليفوز بها اكثر الرجال وطنية ، واشدهم حماسة ، بحيث صاروا يشكون في امكان ابرامها من المجلس .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، ان مؤتمر لوزان ، الذي افتتح جلساته في تشرين الثاني سنة ١٩٢٢م ، كان قد جابه مشكلة من أعقد المشكلات وأصعبها حلا ، تلك هي « مشكلة الموصل » التي شغلتها القوات البريطانية عسكريا ، بعد اعلان هدنة موندوس في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨م ، ولم تدخلها حربا ، فان الترك اخذوا يطالبون بضمها الى جمهوريتهم الجديدة التي اقاموها على انقاض الانبراطورية العثمانية ، والانكليز ينكرون عليهم هذا الطلب ، فلما شعرت بريطانية بأن هذا الخلاف قد يؤدي الى إشهار السلاح ، وان القوات التركية ، غير النظامية ، اخذت تعكر صفو الأمن في جوارها ، ركنت الى أساليبها الخاصة ، فوضعت مادة في معاهدة لوزان تقضي باحالة الخلاف الى عصبة الامم ، فتتولى حله اذا تعذر على الطرفين الوصول الى نتيجة مباشرة بينهما ، وكانت بريطانية مطمئنة الى ما ستقرره العصبة بالطبع .

وكانت وزارة لويد جورج « الائتلافية » قد سقطت في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، وخاض الشعب البريطاني معمعة انتخابية جديدة اسفرت عن فوز المحافظين؛ فألف الوزارة الجديدة المستر بونارلو ، وكانت الصحف البريطانية قد دبرت حملة لجلاء بريطانيا عن العراق ، بزعم التخلص من النفقات البريطانية في الشرق الاوسط، فكانت الانتخابات ، والترشيحات ، تجري على اساس إيهام الشعب ، بوجوب هذا الجلاء ، والتخلص من هذه النفقات ، وكانت لجريدتي « ديلي ميل » و « ديلي اكسبرس » صولات وجولات في حلبة هذا الايهام ، وفي الوقت نفسه فان الوزارة الجديدة جوبهت بوصول تقارير « دار الاعتماد البريطانية في العراق » الى وزارة المستعمرات ، وكلها تشير الى حراجة الموقف في العراق ، وتذمر العراقيين من الهيمنة الاجنبية ، فالفت لجنة وزارية في كانون الاول ١٩٢٤ لدرس المشكلة العراقية ، واستدعي « المعتمد السامي » من العراق ليدلي بآرائه واقتراحاته امام هذه اللجنة ؛ فسافر السير برسي كوكس الى لندن في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٣م ؛ وبعد مذاكرات لم يطل امدها اتضح لدى اللجنة ضرورة تامين المصالح البريطانية في العراق عن طريق تثبيت الانتداب ، وتحديد مدته ، وحمل العراقيين على قبوله ، فادعت ان الضرورة تقضي بعدم الجلاء عن العراق ، ما لم يبت في مشكلة الحدود ، بينه وبين تركية ، وبما ان دافع الضريبة البريطاني لا يستطيع ان يستمر في تحمل النفقات، فان اللجنة تقترح خفض مدة المعاهدة من عشرين سنة الى اربع سنوات ، تبتدىء من تاريخ المصادقة على معاهدة الصلح مع الترك ؛ فخففت شدة الهياج البريطاني المصطنع، من جراء النفقات المذكورة ، ومن شدة الهياج العراقي المتزايد ، من جراء ثقل بنود

المعاهدة وطول امدها ، حتى اذا قبلها المجلس التأسيسي ، عادت الحكومة البريطانية فطلبت الى المجلس النيابي تمديد أجل الانتداب البريطاني لمدة ٢٥ سنة ، متخذة من الخلاف الدولي حول الموصل سببا مسوغا لهذا الارهاق الجديد .

وهكذا انطلت دخائل السياسة البريطانية على البريطانيين وعلى العراقيين معا، فعاد السر برسي كوكس الى بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٢٣م ، يحمل مشروع بروتكول بالاسس التي تقررت في لندن ، وبعد مذاكرة قصيرة مع رئيس الوزارة العراقية، عبد المحسن السعدون ، اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٣ هذا البروتكول (١) .

وعلى اثر ذلك فوّض الملك فيصل رئيس وزرائه عبد المحسن السعدون انينوب مناب جلالته في التوقيع على هذا البروتكول وبعث اليه بهذا التفويض :

بغداد ١٢ رمضان ١٣٤١ ـ ٢٨ نيسان ١٩٢٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم

فيصل ـ بفضل الله تعالى ـ ملك العراق .

الى وفينا وصاحب ثقتنا رئيس وزرائنا السيد عبد المحسن السعدون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اما بعد فانه : لما كان قد تم التفاهم بيننا وبين جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وانبراطور الهند على عقدبروتكول ملحقا بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية ووافق عليه مجلس وزرائنا في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٣ فقد رأينا من السداد ان نفوض اليك التوقيع باسمنا وبالنيابة عنا في البروتكول المذكور مع من ينتدبه جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندا من ذوي ثقته ويفوض اليه أمره بذلك . مقلدا مثلما نقلدك بمرسومنا هذا الملكي من القوة والسلطة آخذين على نفسنا بان يصبح هذا البروتكول بعد أن توقع فيه ويحوز ابرامنا متفقا عليه ومعترفا به ومقبولا عندنا بتمامه . وشهادة على ذلك فقد ختمنا هذا المرسوم بخاتمنا ووقعنا فيه بيدنا الملكية .

صدر عن بلاطنا الملكي في بغداد في اليوم الثاني عشر من شهر رمضان المبارك سنة احدى واربعين وثلثمئة والف لهجرة النبي صلى الله عليه وسلم الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان سنة ثلاث وعشرين وتسعمئة لميلاد عيسى عليه السلام .

فيصل

واستنادا الى هذا التخويل الملكي وقع رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

---

(١) وكان هذا اخر عمل رسمي يقوم به السر برسي كوكس حيث أنهيت خدماته في العراق وحل محله السر هنري دوبس .

البروتكول باسم الحكومة العراقية في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ كما وقعه المندوب السامي السر برسي كوكس باسم الحكومة البريطانية في اليوم المذكور ثم اذيع على الشعب في الرابع من ايار ١٩٢٣ مصدرا بهذا البلاغ :

بلاغ رسمي من ديوان مجلس الوزراء

لا يخفى انه بعد تبادل الآراء مدة طويلة ، تم القرار في الخريف الماضي بين حكومتي صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة الملك فيصل ، على وجوب عقد معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق . ثم ان هذه المعاهدة ، التي وقعت في العاشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢م ، على أن تكون لمدة عشرين سنة وقابلة التعديل من وقت الى آخر ، بناء على طلب احدالفريقين، فقد نصت على تأسيس حكومة مستقلة دستورية في العراق تسدي اليها الحكومة البريطانية شيئا من المشورة والمساعدة ، من النوع والمقدار المصرح بهما في متن المعاهدة ذاتها ، ومتون الاتفاقيات التي كانت لتعقد بموجبها .

ولقد خطت الحكومة العراقية ، منذ ذلك التاريخ ، خطى واسعة في سبيل الاستقلال والاستقرار ، وتمكنت بكل نجاح من تقلد زمام المسؤولية الادارية . وبما ان الفريقين يرغبان على السواء في انهاء مسؤوليات وتكاليف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فيما يخص العراق في اقرب ما يمكن ، يرى ان بالامكان تقصير مدة المعاهدة في شكلها الحاضر .

ثم تجنبا للمشكلات التي تعترض إدخال التعديل في متن المعاهدة ثم توقيعها ، قرر وضع التعديلات اللازمة في شكل ملحق « بروتكول » بها ، وشان هذا الملحق ، كشأن المعاهدة ، في انه عرضة للتصديق من قبل المجلس التاسيسي ، وعليه فقد وقع الفريقان على الملحق المذكور وهو كما يأتي :

« نحن الموقعان ادناه ، أحدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانية ، والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ مسيحية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١هـ . بعد ان فوّضنا بموجب الاصول لاجل التوقيع على البروتكول الآتي، الملحق بمعاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة في يوم ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ مسيحية ، الموافق لليوم ١٩ من شهر صفر سنة ١٣٤١ هـ :ـ

بروتكول

قد تم التفاهم بين الفريقين الساميين المتعاقدين على انه ، رغما عن نصوص المادة ١٨ يجب أن تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في جمعية الامم، وعلى كل حال ، يجب ان لا يتأخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركية ، وليس في هذا البروتكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لاجل تنظيم ما يكون بعد

ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجب الدخول بينهما لاجل ذلك الغرض ، قبل انتهاء المدة المذكورة اعلاه ، وللبيان قد وقع المفوضان المختصان هذا البروتكول » .

كتب في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم الثلاثين من شهر نيسان ١٩٢٣ مسيحية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية .

P. Z. Cox　　　　عبد المحسن السعدون

المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق　رئيس وزراء الحكومة العراقية

وفي اليوم التالي ، لنشر هذا القرار ، اذاع الملك فيصل البلاغ التالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعناية الله جل وعلا ، وروحانية نبيه المصطفى (ص) تمكنت حكومتنا بأن تخطو خطوة كبيرة اخرى في سبيل تحقيق اماني الامة ، وذلك بعقدها الملحق الجديد للمعاهدة العراقية ــ البريطانية ، الذي نشر في بغداد ولندن في ٣ ايار سنة ١٩٢٣م .

ويجدر بالذكر ، انه من جملة الاسباب الرئيسية التي بني عليها الملحق ، هي الخطوات السريعة التي خطتها حكومتنا في سبيل التقدم والاستقلال ، وتوليها زمام المسؤولية في الاعمال .

ولم تتوصل حكومتنا الى هذه النتائج الا بثقة الشعب بنهج إدارتها ، وسهره على حفظ النظام ، وما ابداه من رباطة الجأش والطمأنينة ، رغم الاراجيف والحوادث ، وبما ابدته حليفتنا ، الحكومة البريطانية ، من الرغبة الاكيدة في تنفيذ عهودها تجاه العراق خاصة ، والعرب عامة ، فبرهنت على حسن ثقتها بحسن استعداد الشعب العراقي وكفاءته لحكم نفسه بنفسه ، وكانت بذلك اكبر مشجع لدولتنا العراقية الفتية على تحمل المسؤولية ، والنهوض السريع الى مستوى تلك الثقة السامية . فاننا ، كما نبشر شعبنا بهذه البشرى العظيمة ، نرى من الواجب ان نسدي الشكر والامتنان الى الحكومة البريطانية ، معتمدين تمام الاعتماد على اننا نعبر في نفس الوقت عن شعور الشعب نحو الصديقة العظمى ، راجين دوام روابط الصداقة الوطيدة الاركان بين الامتين العراقية والبريطانية ونموها على مر الزمان ، وان نشكر السر برسي كوكس ، مؤازرته لحكومتنا وشعبنا في الامور المهمة التي كانت مقدمة جلية لتطورنا السياسي الحالي .

ولا شك ان الحالة السياسية الجديدة ، التي ستتلو هذا العقد الجديد، تقضي بصرف جهود عظيمة ، من قبل الحكومة والشعب ، للتمكن من إنهاء المسؤوليات والتكاليف الملقاة على عاتق حليفتنا العظمى ، في البرهة القصيرة المحدودة في الملحق المذكور ، وجعل كافة مسؤولية المملكة ملقاة على عاتق ابنائها . ومهما كانت خطورة الامر ، فلنا الاعتماد التام على ان شعبنا سيقوم في الواجبات الكبيرة ، التي تتطلبها منه الحالة الجديدة بكل ارتياح ، وان الوزارة ستضاعف الجهد لتطبيق ما بقي من

مواد المنهاج المنشور عند تسلمها زمام الامور ، مقدرة الموقف حق قدره ، وعالمة بانها هي المسؤولة تجاهنا عن الامور ، الى حين انعقاد مجلس الامة ، الـذي سيحقق مـا ينشده شعبنا المحبوب .

واما دخول حكومتنا في عصبة الامم ، فهو كما مصرح به في الملحق ، سيتـم ان شاء الله بعد تحقيق الشرطين المهمين : فالاول هو امر تحديد التخوم ، الذي سيتـم عما قريب ، والثاني هو ما يبذله شعبنا الكريم من التفادي والمؤازرة في سبيل تعزيز جانب الحكومة واستقرارها في مدة وجيزة ، وعلى ما ستصرفه حكومتنا مـن الجـد والعزم في تنفيذ خططها ، وجمع المجلس التأسيسي بالسرعة اللازمة ، وتوطيد دعائم الحكومة على اسس دستورية مدنية جديرة بالثقة العامة ، وتكوين القوة المطلوبة لحفظ الامن والنظام والله ولي التوفيق .

بغداد في ١٨ رمضان ١٣٤١ هـ . الموافق ٤ ايار ١٩٢٣ م

« فيصل »

قيمـة البروتكول

ويقـول التقرير البريطاني الخاص عـن « سير الادارة في العراق خـلال عشر سنوات » ان هذا البروتكول لم ينص على ان الحكومة العراقية ، او حكومـة صاحب الجلالة البريطانية ، اخذتا آنذاك اخذا باتا جازما بنظريـة ان العراق سيكون اهـلا للدخول في العصبة خلال هذه المدة ؛ بل ان احتمال ذلك كان يخامر افكار الطرفـين، كما يستدل من نص البروتكول . الا انهما على كل حال كانا يتوقعـان نمو العراق ، كدولة مالكة حكمها الذاتي ، فتتقدم احوالها في غضون تلك المدة ، حتى إذا اقتضى تأجيل الدخول، أمكن تعديل العلاقات بين الحكومتين تعديلا محسوسا في دائرةالنظام الانتدابي . اما اذا انضم العراق الى عضوية العصبة ، واصبحت المعاهدة باطلة ، فقد نص البروتكول على امكان تحديد علاقات الحكومتين تحديدا جديدا ، ولكن علىقاعدة انتدابية » اهـ .

وهكذا وضع البروتكول والحق بالمعاهدة ؛ كما الحقت بها الاتفاقيات المتفرعة عنها من قبل ؛ لتقدم الى المجلس التأسيسي صفقة واحدة .

طلب دستوري للملك فيصل

على اثر رجوع السر برسي كوكس من لندن حاملا مضمون البروتكول المتقـدم نصه ، بعث رئيس الديوان الملكي الى رئيس الوزراء هذا الكتاب .

بغداد ١٨ نيسان ١٩٢٣ — الرقم س/٥/١٦٤

الى صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الفخامة ! يذكر جلالة الملك المعظم ان المباحثات التي دارت منذ مدة

في مجلس الوزراء اثناء انعقاده تحت رئاسة جلالته ، ثم المذاكرات التي جرت بين جلالته وبين الوزراء منفردين بشأن منهاج الوزارة السياسي والاداري الذي اعلنته عند تشكيلها ، كانت ترمي الى اتحاد في الراي وتصويب التربص في تنفيذ بعض مواد المنهاج ، وذلك ريثما يرجع السر برسي كوكس من لندن ، بعد ان يكون ادى مهمته ، ووقف على راي حكومته بخصوص السياسة التي ستسير عليها في العراق . وبعد ان يكون الموقف السياسي الذي كان إذ ذاك مبهما بين الحلفاء وتركية قد اتضح .

والآن وقد عاد فخامة المندوب السامي ، وأصبح الصلح قريب المنال ، بزوال الصعوبات الرئيسية التي كانت تحول دون عقده مع الاتراك ، فقد امرني جلالة الملك بأن أبلغ فخامتكم نتيجة المذاكرات التي دارت بينه وبين فخامة السر برسي كوكس ، والقرارات التي تم الاتفاق عليها وهي :

اولا ـ ان ينفذ نظام التفتيش الاداري الصادر بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٢٣ بتمامه (١) .

ثانيا ـ ان تكون الوزارة هي المسؤولة وحدها عن إدارة الشؤون ، وقد سبق أن صرح فخامة المعتمد السامي بذلك في كتابه المتعلق باستخدام الموظفين البريطانيين .

ثالثا ـ ان تبدأ الوزارة بدرس برنامج يحقق نمو الجيش العراقي الوطني ليتمكن من تعهد المسؤولية في نهاية الأربع سنين الآتية ، وان يعقد مؤتمر مع القيادة العامة للاستفادة مما ستقترحه بهذا الصدد من الآراء والتسهيلات .

ان صاحب الجلالة يرغب في ان يحيط المجلس علما بما ذكر . وله الثقة التامة بأن هيأة الوزارة تقدر الموقف حق قدره ، وان اعضاءها الكرام عالمون انهم ، بالنظر الى مسؤولياتهم مشتركا ومنفردا ، هم وحدهم القابضون على زمام الامور . ومسؤوليتهم هذه تجاه جلالة الملك لحين اجتماع مجلس الأمة الذي ستعرض عليه نتائج اعمالهم . وجلالته قوي الاعتماد على ان الوزراء الكرام يبذلون الجهد في تطبيق المنهاج ، ويضاعفون العناية في تأييد العدالة بين الاهالي على السواء ، اذ بذلك تتوطد ثقة الامة ويتسنى جمع المجلس التأسيسي في اقرب وقت .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام   رستم حيدر رئيس الديوان الملكي

وقد تلي هذا الكتاب في جلسات متعاقبة لمجلس الوزراء فكان يؤجل من جلسة الى اخرى حتى إذا استقالت الوزارة بعد ستة اشهر بقي حبرا على ورق .

حوادث منوعة

١ ـ وصل الى بغداد في مساء اليوم الثالث عشر من شهر آذار ١٩٢٣ ، غلام رضاخان والي إمارة بشت كوه ، يصحبه ثلثمائة وستون نسمة من اتباعه بين رجل

---

(١) اي ان يجتمع المفتشون الاداريون في العاصمة بدلا من ان يقيموا في الالوية .

وامراة وذلك لزيارة العتبات المقدسة في العراق . فاحتفلت الحكومة العراقية بوصوله احتفالا كبيرا ، وانزلته وحاشيته المذكورة بضيافتها ، فكان عزيزا مكرما في حله وفي ترحاله .

٢ ــ خرجت باخرة صغيرة من « قصبة الحي » بتاريخ ٨ آذار ١٩٢٣م ، وعلى ظهرها ثمانون راكبا . عدا نوتيتها ، فلم تكد تبتعد عن القصبة المذكورة مسافة تذكر، حتى انقلبت وغرق كل من فيها بين الحي والكوت .

٣ ــ سافر الملك فيصل الى الموصل في ٢١ مايس ١٩٢٢ م ، وعاد الى عاصمة ملكه في الثامن والعشرين من هذا الشهر ، وقد استقبل في « الحدباء » وفودا من اقضية اللواء كافة ، فشكرهم على موالاتهم للحكومة ، وعلى مساهمتهم في محاربة الدعاية التركية ، كما عاتب الترك على ادعائهم ومطالبتهم بهذه الولاية ، مع انها انفصلت عنهم انفصالا لا عودة من بعده . وكان في الخطب التي القاها في حفلات التكريم التي اقيمت لجلالته ، ولا سيما في مأدبة الوداع يحث الناس على عضد الحكومة ، وسياستها الرامية الى جمع المجلس التأسيسي ليقر المعاهدة ، ويسن دستور البلاد ، تمهيدا لانخراطها في عضوية عصبة الامم ، اذ لا يمكن أن يتحقق هذا الانخراط الا بتصديق المعاهدة والدستور .

٤ ــ قصد السليمانية في التاسع والعشرين من مايس ١٩٢٣ كل من : رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، ومستشار وزارة الداخلية ، المستر كورنواليس، وامين العاصمة ، لفحص الحالة الادارية في هذا اللواء . وكانت « راوندوز » قد عادت الى احضان الوحدة العراقية . وعين السيد طه الشمديناني قائم مقاما لها ، فاستمع المشار اليهم الى ظلامات الاهلين ، ورغبتهم في الانضمام الى العراق ، وطلبهم عدم الالتفات الى تشبثات الانفصاليين ، الذين يسعون لعودة الترك الى هذه المنطقة ، وفي اليوم الرابع من حزيران عادوا الى بغداد .

وبعد عودة الرئيس الى بغداد ، اتخذ مجلس الوزراء هذه القرارات في جلسة ١١ تموز ١٩٢٣ .

١ ــ ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ، ما عدا الموظفين الفنيين .

٢ ــ ولا تنوي اجبار سكان الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية .

٣ ــ ان تحفظ ، كما يجب ، حقوق السكان والوظائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة .

٥ ــ كانت الصحف الوطنية تشكو وجود الاحكام العرفية معلنة في طول البلاد وعرضها . فأعلن القائم بأعمال المندوب السامي في العاشر من حزيران ١٩٢٣م ان هذه الاحكام كانت قد رفعت منذ تشرين الثاني ١٩٢٠. ولم يعد هنالك اي حكم عرفي .

٦ ــ شرع جلالة الملك فيصل في زيارة الالوية الجنوبية فتوجه الى الكوت ، والعمارة ، والبصرة ، نهرا في مساء الاثنين ١٨ حزيران ١٩٢٣ م ، يصحبه وزير العدلية ، ناجي السويدي ، ورئيس ديوانه رستم حيدر ، والحاشية المعتادة ، وبعد ان نزل في كل مركز من مراكز هذه الالوية ، واقيمت لجلالته انواع الحفلات والمآدب، زار الشيخ خزعل امير المحمرة في قصره في « الفيلية » ثم قصد الوية المنتفق ، والديوانية ، والحلة ، ووصل بغداد في يوم ٢٩ من هذا الشهر .

وكان قد دبر امر نفي العلماء الى خارج العراق ، اثناء وجود جلالته في البصرة، بحسب الخطة المتفق عليها فخطب وزير العدلية بالنيابة عن الملك خطبة مطولة في المأدبة التي امر جلالته باقامتها لوجوه البصرة وكبار الموظفين فيها من عراقيين واجانب وممثلي الجاليات الاوربية قصد فيها ايضاح الغرض من القيام بهذه الرحلة فكان مما جاء في هذه الخطبة « والحكومة ... تردع بوسائل قانونية كل محاولة تؤدي الى حرمان الامة من نيل سيادتها النيابية» . وكان لهذا الخطاب اثره في النفوس اذ شاركه الموالون للحكومة فاعلنوا ، في الحفلات التي اقيمت لصاحب الجلالة في الناصرية ، والديوانية ، والحلة « انهم متأهبون لقتل كل فكرة او دسيسة تمس مصالح البلاد الرئيسية ، او القضية العربية ، وانهم سيسحقون كل مروّج للدعايات المضرة ، وكل معرقل لسير الانتخابات العامة المجلس التأسيسي » .

٧ ــ كانت المياه في دجلة قد بدات بالارتفاع منذ ٢٤ آذار ١٩٢٣ ، وقد استمر هذا الارتفاع حتى انبثقت بثوق كبيرة في النهر ، فاكتسحت المياه العرائش ، والمنازل الطينية ، والاغنام . حتى ان شدة المياه قطعت سلاسل « جسر مود » في بغداد وجرفت معها بعض « جسارياته » وقد بذلت الحكومة جهودا جبارة لتخفيف وطأة الخسائر ، ومكافحة الاضرار الناجمة عن الفيضان وتدميراته .

٨ ــ بناء على استمرار حمود السويط ، شيخ الضفير ، ويوسف المنصور ، على اعمال السلب والنهب ، وقطع الطريق في البادية الجنوبية ، فقد قامت الحكومة بتأديبهما في العشرة الاولى من شهر ايلول ١٩٢٣ وقضت على اخلالهما بالامن .

٩ ــ وصل الى بغداد في صباح يوم الاربعاء الموافق ٧ تشرين الثاني ١٩٢٣ جلالة شاه ايران في طريقه الى اوربة فاستقبل بالاجلال والتكريم في حله وترحاله .

الحكومة والشعب في ميدان الانتخاب

نصت الفقرة الخامسة من « منهاج الوزارة » على :

« صيانة الحرية التامة ، ومنع المداخلات الغير القانونية في الانتخابات الجارية للمجلس التأسيسي ... الخ » .

وقد لاحظت الوزارة ان الاهلين يتشكون من وجود الاحكام العرفية في البلاد ، ويتذمرون من وجود المشاورين البريطانيين في الالوية ، في جملة ما يتشكون منه

لتسويغ المقاطعة للانتخابات ، فاقرّ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني « نظام التفتيش الاداري » الذي اعدته « وزارة الداخلية » ونصت مادته الرابعة على ان :

« سيكون مقر المفتشين الاداريين في بغداد، ويرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الاحوال وتراه وزارة الداخلية ... الخ » .

كما ان الوزارة توسطت لدى « المندوب السامي البريطاني » في امر السياسيين الذين نفاهم الى « هنجام » في ٢٦ آب ١٩٢٢ ، فصدر الامر بارجاعهم الى العراق(١)

---

(١) كان المعتمد السامي البريطاني قد تولى السلطة التامة في العراق في ٢٤ اب ١٩٢٢ م ، وأمر بنفي بعض الزعماء السياسيين الى هنجام ، وتعطيل صحفهم ، وسد احزابهم فكان المنفيون السادة : ١ — محمد جعفر ابو التمن ٢ — حمدي الباجه‌جي ٣ — الشيخ مهدي البصير ٤ — الشيخ حبيب الخيزران ٥ — سامي خونده ٦ — عبد الرسول كبا ٧ — الحاج امين الجرجنجي . وقد زارهم المعتمد في منفاهم في يوم ٥ كانون الاول ١٩٢٢ م وسمح لخمسة منهم بالعودة الى العراق بعد التوقيع على تعهد خطي يتضمن عدم جواز العبث بالجو السياسي فعادوا في ١٩ شباط ١٩٢٣ ، وترك الحرية للسيدين ابو التمن والباجه‌جي بالذهاب الى حيث يريدان . وفي ٣٠ اذار ١٩٢٣ وجهت دار المندوب السامي الى رئيس الوزراء هذا الخطاب فيما يتعلق بالشخصين الباقيين

سكرتارية فخامة المعتمد السامي	الرقم آر أو/٢١
في العراق	بغداد في ٣ اذار ١٩٢٣

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون رئيس مجلس الوزراء الموقر

عزيزي فخامة الرئيس

قد رغب مني السر هنري دوبس أن أخاطبكم في أمر حمدي الباجه‌جي وجعفر ابو التمن فانه — كما تعلمون — كان القصد في الاصل أن يسمح لهما بالذهاب الى القطر المصري ، غير ان المعتمد السامي في القاهرة قد بين أن دخولهم القطر المصري ليس مستحسنا . فبناء على ذلك قد استشار السر هنري دوبس السر برسي كوكس في كيفية تدبير أمرهما فوافقه الاخير على انه ليس هناك الان من اعتراض على رجوع حمدي الباجه‌جي الى العراق بشرط ان يعطي ضمانا فيما يتعلق بحسن سلوكه في المستقبل ، فأوعز الي بأن التمس عرض الامر على مجلس الوزراء ليصدر قرارا فيما اذا كان العهد الذي قطعه المنفيون الذين قد سبق السماح لهم بالرجوع يعتبر كافيا فيما يتعلق بحمدي الباجه‌جي ، أو فيما اذا كان يعتبر من الانسب ان يقطع عليه عهد بشكل آخر . وكذلك ما اذا كان من الواجب تعزيز هكذا عهد بضمانة مالية بأي مبلغ كان .

أما فيما يتعلق بجعفر ابو التمن ان السر برسي كوكس والسر هنري دوبس هما على رأي واحد من أن أفضل طريقة لتدبير أمره في الوقت الحاضر ، أن يسمح له بالذهاب الى أي مكان يختاره في أوربا. وعليه يقترح اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا السبيل في الحال . هذا وتفضلوا بقبول فائق تحياتي .

المخلص

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٥ اذار ١٩٢٣ م :

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المعتمد السامي مرقم آر/أو/٢٠ ومؤرخ في ٣ اذار سنة ١٩٢٣ يقترح فيه اعادة حمدي بك الباجه‌جي من المنفى الى العراق ، والاذن لجعفر جلبي ابو التمن في السفر الى اية نقطة شاء في اوربة ، فقرر مجلس الوزراء اعادة حمدي بك الباجه‌جي على أن تؤخذ منه وثيقة خطية كالتي أخذت ممن سبقه من المنفيين ولا يرى لزوما لاخذ كفالة نقدية أو وثيقة اخرى منه ، اما بخصوص جعفر

وكان بقاؤهم في الخارج من الاسباب التي حملت الاهلين على المقاطعة المذكورة . اما ما يتعلق بالاحكام العرفية فقد أعلن المندوب السامي ان هذه الاحكام الغيت منذ زمن بعيد ولم يعد في العراق حكم عرفي .

ثم اعرب المجلس عن رغبته في ان تتخذ الاجراءات القانونية ضد رؤساء القبائل، وضد رجال الدين، وهو رأي كان يرتأيه رئيس الوزراء شخصيا ولكن الملك كان يأمل في استمالة رؤساء العشائر اليه وفصلهم عن رؤساء الدين بالتدريج ، وعلى هذا جمع رهطا كبيرا من رؤساء القبائل وساداتها ، للمداولة في امر استئناف الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي ، فاختلفت آراء هؤلاء في الاشتراك وعدمه ، وكان السيد محسن ابو طبيخ في طليعة من قال بوجوب استحصال موافقة العلماء على هذا الاستئناف ، لابطال الفتاوى الصادرة بالحرمة والامتناع ، فأسر الملك اليه ان يترك العراق اياما ، حتى تهدأ العاصفة ، فسافر السيد الى سورية في ١٤ حزيران ١٩٢٣ م وقصد الى مصر من هناك . ثم أن الملك اوفد الحاج محمد كاظم ابو التمن وعبد الله الحاج ــ من موظفي البلاط ــ الى الشيخ مهدي الخالصي لينقلا اليه رغبة الملك في اصدار فتوى جديدة بابطال فتوى التحريم السابقة ، فلم يوافق الخالصي على تحقيق هذه الرغبة .

وفي مساء اليوم السابع عشر من شهر حزيران ١٩٢٣ م عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة دوّن فيها ما يلي :

جلبي ابو التمن فقرر مجلس الوزراء ان يؤذن له العودة الى العراق لعدم تمكنه من المعيشة في اوربة ، وعدم وجود محذور من عودته ، على أن تؤخذ منه وثيقة كالتي أخذت من غيره من المنفيين » اهـ .

ولما كانت « مقررات مجلس الوزراء » لا تعتبر ملزمة ما لم يصادق عليها المعتمد السامي البريطاني اولا ، وجلالة الملك ثانيا ، فقد امتنع الملك عن تصديق الفقرة الاخيرة من هذا القرار كما هو صريح كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ١٠٥ والمؤرخ ١٠ــ٣ــ١٩٢٣ .

وفي ١٤ نيسان ١٩٢٣ اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المعتمد السامي مرقم بي أو/٢٩ ومؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٣ ومتعلق بعودة جعفر جلبي ابو التمن الى العراق يسأل فيه اذا كانت الحكومة العراقية مزودة بالسلطة القانونية لاتخاذ التدابير المقتضاة عند اللزوم من غير رجوع الى المحاكم النظامية ؟ واذا لم تكن مزودة فيود فخامة المعتمد السامي ان يعلم اذا كانت الحكومة العراقية مستعدة لان تكتسب لنفسها هذه السلطة بواسطة التشريع الاصولي ، فقرر مجلس الوزراء (١) انه بناء على ما جاء في كتاب سكرتير فخامة المعتمد السامي الى سعادة رئيس الديوان الملكي المرقم آر . أو/٦١ والمؤرخ في ١٢ اذار سنة ١٩٢٣ علمت الحكومة العراقية بأن جعفر جلبي ابو التمن سيرسل الى ابو شهر ، ولقد فهم الان بانه لا يزال في هنجام وحده (٢) ان السلطة المخولة للشرطة لالقاء القبض على الاشخاص المشتبه فيهم ، والمواد القانونية المرقمة ٧٨ الى ٧٩ ق.ع.ب كاملة ، وكافية لمعاقبة اي شخص يأتي حركة مخلة بالامن ، او مضرة بمصالح الحكومة بأقصى ما يمكن من الشدة . وعلاوة على ذلك ليس هناك ما يمنع الحكومة من اعلان الاحكام العرفية ، واتخاذ التدابير الصارمة السريعة في حق اي شخص عند مسيس الحاجة الى ذلك . فبناء على ما ذكر تود الحكومة العراقية ان يسمح لجعفر جلبي ابو التمن بالعودة الى العراق » اهـ . وقد عاد حمدي بك الباجه‌جي الى بغداد في اول نيسان ١٩٢٣ وعاد ابو التمن اليها في اوائل ايار من السنة نفسها .

(١) حصلت الاكثرية على البدء بالانتخابات .

(٢) يباشر بالانتخابات بعد رجوع صاحب الجلالة من السياحة .

(٣) تأديب المقاومة غير المشروعة بصورة قانونية وشديدة ، وذلك باخراج الاجانب منهم ، وتوديع المجرمين الوطنيين الى المحاكم .

١٧ / ٦ / ١٩٢٣

نوري السعيد　　عبد اللطيف　　عبد الحسين الجلبي
ناجي السويدي　　عبد المحسن

أما وزير المواصلات والاشغال ، ياسين الهاشمي ، فقد كتب في ذيل هذا القرار هذه الكلمة « انا مخالف للاسراع بالانتخابات » .

وفي مساء يوم الاثنين ١٨ حزيران ١٩٢٣ م ، توجه الملك فيصل الى الوية الكوت ، والعمارة ، والبصرة ، نهرا يصحبه وزير العدلية ، ناجي السويدي ، ولفيف من الحاشية ليكون بعيدا عن الاجراءات المقرر اتخاذها على ان تعرض السلطة المختصة عليه ما سيجري بين حين وآخر ، فأبرق رئيس الوزراء الى جلالته هاتين البرقيتين في ٢٣ حزيران .

(١) بصرة ـ رستم بك حيدر : اعرضوا ما يأتي على جلالة الملك
الامنية تامة . حاول بعض اتباع الخالصي الصاق فتاوى في الكاظمية بمنع الانتخاب ، فأوقفتهم الشرطة والتحقيقات جارية .

محسن

(٢) بصرة ـ رستم بك حيدر : اعرضوا ما يأتي على جلالة الملك :
عرضنا في برقيتنا السابقة ان حاول بعضهم الصاق فتاوى في الكاظمية بمنع الانتخاب . الذي الصقها حفيد الخالصي ، الشيخ علي ، فالقت الشرطة القبض عليه في الحال ، وبعد قليل حاول الشيخ حسن بن الشيخ مهدي الصاق فتوى اخرى ، فمنعه الشرطي ، الذي كان واقفا باللباس الرسمي ، فلم يمتنع بل حثّ الناس على الهجوم على الشرطي ، وهجم هو معهم وبيده سكين ، فضرب بها الشرطي ، فالقي القبض عليه ايضا ، وعند استجواب الشيخ علي ، اعترف بأن جميع هذه الاعمال هي بأمر الخالصي وولديه الشيخ علي والشيخ حسن وشريكهما الشيخ سلمان القطيفي . الشيخ مهدي يحرّك الناس جهرا على القيام في بغداد والكاظمية . وعلى كل حال لا يمكن على الحكومة أن تصبر على افعاله . فأرى من الضروري ابعاده عاجلا هو ، وأولاده ، والقطيفي ، والشيخ علي حفيد الخالصي . المعتمد السامي يوافق على ابعادهم بشرط ان لا يكون ذلك الى ايران فاذا توافقون يرسلوا الى البصرة ومنها الى جدة بحرا . لم يصلني خبر بعد من محسن شلاش .

« محسن »

كان موقف الملك فيصل دقيقا للغاية ، فالشيخ مهدي الخالصي عالم كبير ، ومجتهد خطير ، سبق ان خدم الملك ، والبيت المالك خدمات جلى ، والمعتمد السامي ان لم يكن هو الذي اوعز بالشدة لاجراء الانتخاب ، فهو موافق على الاجراءات التي ترتأي الوزارة اتخاذها كما هو صريح البرقية المثبتة اعلاه . تأمل جلالته في الموقف الراهن فأبرق ما يلي :

« اذا كان العمل ضروريا تجاه الشيخ مهدي ، فأرغب ان يكون بكل احترام ، وبصورة لا تخل بكرامته الشخصية ، وان لا تعجز عائلته ولا تخوّف » .

« فيصل »

وثنى الملك برقيته هذه بالبرقية التالية :

« لكم الصلاحية المطلقة فيما ترون عمله مناسبا في الكاظمية وبغداد لحفظ الامن ، وشرف الحكومة . ويجب اتخاذ خطة حازمة . اوقف . بعد الكاظمية اخبروا مجتهدي النجف بواسطة المتصرف بكل ما جرى مع الخالصي واتباعه ، وطمنوهم بأن يداوموا محافظين على السكينة ، وقائمين بواجباتهم الدينية ، مع ابلاغهم اسف الحكومة على اضطرارها الى اتخاذ هذه الاجراءات ، رغما عن الوسائل السلمية التي اتبعتها حتى الآن . اعلنوا ذلك في الصحف بصورة مناسبة . اوقف .

« فيصل »

وقد رد رئيس الوزراء على برقية الملك بما يلي :

بصرة : رستم بك حيدر : اعرضوا ما يلي على جلالة الملك :

القي القبض على الخالصي بكمال الانتظام ، والسكون ، والاحترام ، وارسل هو واولاده والقطيفي الى البصرة في قطار خاص الساعة الثانية زوالية من صباح اليوم . السكون تام ولم يحرّك احد ساكنا ـ سافر مولود الى كربلا اليوم ، ولقد زوّدناه بالتعليمات التامة ليطمن العلماء في كربلاء ، والنجف ، فليطمئن جلالة سيدنا من جميع الوجوه .

الرقم ١٠٥٩ التاريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٢ محسن

ولما تأكد لدى الملك ان عملية نفي الامام الخالصي وحاشيته وابعاد بقية العلماء قد تكللت بالنجاح ، ولم يحدث من الاحتجاج والاضراب الا النزر اليسير ، تابع سفره الى الوية المنتفق والديوانية والحلة في طريق عودته الى بغداد وكانت الحكومة بعد ان اتمت تسفير الجماعة اصدرت هذا البيان في ٢٥ حزيران ١٩٢٣ .

البيان

كانت قد صرّحت الوزارة ، ابان تأليفها ، في المادة الخامسة من منهاجها ، بجمع المجلس التأسيسي . ولقد مضى على هذا ما ينيف على سبعة اشهر ، فلم

ترغب في التسرع في اجراء الانتخابات ، مع شدة الحاجة اليها ، ليتسنى لها تثبيت اقدامها على الاسس الدستورية ، وتوطيد دعائم اركانها في ادارة امور البلاد .

وقد أصبحت التبعة في عقد ملحق المعاهدة ، ملقاة برمتها على عاتق الحكومة ، الامر الذي جعل الانتخابات اهم واجب من واجبات الحكومة ، لتتمكن من ايداع مسؤولية ادارة البلاد الى ايدي الشعب بكل سرعة .

وكان الغرض الاسمى الذي تطمح اليه الحكومة هو اجراء الانتخابات في ظروف ملائمة ، بعد ان زالت العقبات التي يسند اليها التأثير على الحرية التامة في جريان الانتخابات ، ذلك الامر الذي وضعت الحكومة احترامه نصب اعينها ، وجعلته ركنا من الاركان التي بنت عليه منهاجها .

ورغما عما بذلته الحكومة من الجهود في هذا الشأن ، والسعي المتواصل الى صيانة حقوق الشعب ، لتثبيت اركان الدستور ، قام نفر من الدخلاء ، الذين لا علاقة لهم بالقضية العربية ، ولا تهمهم مصالح الشعب والبلاد الحقيقية ، يختلقون اقوالا زعموا انها مستنبطة من الشرائع الدينية ، وانهم لم يقصدوا بذلك الا الاخلال بسير الانتخابات ، وتضليل الراي العام ، بنشرهم الاعلانات والصاقها بالجدران ، لتأخير تقدم سير الادارة نحو النجاح ، والوقوف في سبيل الشعب من الوصول الى السلطة التي له ان يتمتع بها .

وان ما اظهرته الحكومة من الحلم والاناة تجاه هذه الاعمال ، قد شجع هؤلاء الغرباء المتهوسين على التمادي في التضليل ، حتى انهم تجاوزوا مؤخرا على حرمة المراقد المقدسة ، بحركات تخالف الآداب الدينية كل المخالفة ، ويتحاشاها أهل التقوى والدين اي تحاشي ، وذلك بالصاقهم على أضرحة الائمة عليهم السلام ، وجدران الحرم ، نشريات مفسدة ومهيجة ، تحت ستار الدين وباسمه ، مما يهتك حرمة العتبات المقدسة ، ويجعلها معرضا لتنفيذ تلك الغايات المضلة ، التي لم تبن الا على سوء نية ، والاضرار بمنافع الشعب .

فردا لمد يد التجاسر ، الذي يخشى حصوله على أضرحة الائمة عليهم السلام ، رات الحكومة ان من الواجب عليها القاء القبض على الاشخاص ، الذين تصدوا لهذه الحادثة الاخيرة ، وايداع أمرهم الى التحقيقات القانونية .

وبهذه المناسبة يجب ان يعلم ان الحكومة لا يمكنها ان تتهاون في مثل هذه الاعمال ، وستعاقب كل من يتصدى للعبث بحقوق الشعب المشروعة اهـ .

بيان آخر

وكانت الحكومة قد سبرت غور الاهلين ، بقبضها على ولدي الشيخ مهدي الخالصي ، وباصدارها هذا البلاغ ، شديد اللهجة ، وراتهم ميالين الى الهدوء والسكينة ، فوثقت من ان اخراج الخالصي نفسه من العراق لا يؤدي الى حدوث شيء من الشغب ، فقبضت عليه ليلة ١٢ ذي القعدة من سنة ١٣٤١ هـ الموافق

٢٧ حزيران سنة ١٩٢٣ م ونفته من العراق ، ومعه ولداه علي وحسن ، وقريبه الشيخ علي نقي ، والشيخ سلمان القطيفي « الصفواني » يساعدها على كل ذلك كل من الوزير الحاج عبد الحسين الجلبي ، ورئيس البلدية السيد جعفر عطيفه ، وعبد الرزاق الفضلي ، معاون مدير شرطة الكاظمية ، واصدرت هذا البيان :

« لقد توفرت الادلة المقنعة بأن الشيخ مهدي الخالصي ، وولديه ، والشيخ سلمان القطيفي ، والشيخ علي نقي . هم الذين اتوا بما ورد في البلاغ السابق ، وعليه اخرجوا من البلاد العراقية ، والحكومة تود ان تعلن مرة اخرى بأنها عازمة على تسليم السلطة القانونية الى ممثلي الشعب الحقيقيين ، ولا يمكنها ان تتساهل ازاء تلاعب الاهواء الاجنبية تحت ستار السلطة الدينية في الامور الحيوية المتعلقة بحقوق الامة » .

٢٧ حزيران سنة ١٩٢٣

والحقيقة والتاريخ تقول : ان الملك فيصل كان يفكر منذ نيسان ١٩٢٣ في أمر القبض على رجال الدين ، المناوئين لسياسته ، وابعادهم عن العراق . لكن المقرّبين اليه كانوا يحذرونه من الاقدام على مثل هذه الخطوة الجريئة . فلما استفحلت المقاطعة اسرّ الى الصحافة الموالية للسلطة ان تذيع في الناس ان فكرة مقاطعة الانتخابات فكرة دخيلة تقف ضد القومية العربية ، وان القائلين بالمقاطعة دخلاء لا حق لهم بالتدخل في امور القوميين العرب . وكان المندوب السامي يلح بشدة ضد كل من يقاطع الانتخابات ، ليتسنى جمع المجلس التأسيسي واقرار المعاهدة التي عقدتها الوزارة النقيبية لتبنى العلاقات البريطانية العراقية على اسس واضحة ورصينة ، ولكنه في الوقت نفسه كان يخشى ان يؤدي التعرض بالعلماء الى توتر العلاقات بين بريطانية وايران .

العلماء يحتجون ويغادرون العراق

من عادة المستعمر ان يصبغ الامور التي يفشل فيها بألوان مختلفة ليستر هذا الفشل . وما كانت « الوزارة السعدونية الاولى » لتشذ عن هذه القاعدة في ستر فشلها في الانتخابات ، فذكرت في البيانين المنشورين اعلاه ما يفهم منه ان القائمين بحركة المقاطعة ، ولصق المناشير ، كانوا من التبعة الايرانية ، وهي تريد بهذا التعبير اعتبار الامام الخالصي ، العربي الارومة والمولد والمنشأ ايرانيا ، كما لوحظ فيهما ان الحكومة عازمة عزما اكيدا على اجراء الانتخابات مهما كلف الامر من ثمن ، مع انها كانت قد نفت من قبل بعض الساسة ، وابعدت بعض الزعماء ، وعطلت بعض الصحف التي كانت تظاهر الحركة الوطنية ، وتطالب باجراء هذه الانتخابات بحرية فما عسى مما بدا ؟

ان الامر واضح ، وضوح الشمس في رابعة النهار، فان الحكومتين : البريطانية والعراقية لم تشا اجراء الانتخابات في ظروف غير مساعدة ، والراي العام منتبه لانتخاب اقوى الرجال واكثرهم وطنية وحماسا ، الامر الذي يخلق لها متاعب كثيرة . فابعاد الخالصي ، ومن معه من قبل . وسياسة البطش والشدة التي اتبعت

لاخافة الجمهور من بعد ، خلقت جوا ملائما لاجرائها على الصورة التي تريدها الحكومتان المذكورتان ، فجاء المجلس المأمول بغير الصورة التي ارادها الوطنيون له .

وكان ناجي السويدي وزير العدلية قد سافر بمعية الملك فيصل في رحلته الى الجنوب . وفي الحفلة التي اقامها الملك لوجهاء البصرة وسراتها ، خطب السويدي خطبة مطولة هاجم فيها مقاطعي الانتخابات وحذرهم من مغبة الاسترسال في غيّهم ، ودعا الحكومة « ان تزيل بحزم وعزم الفكرة القائمة لعرقلة هذا المشروع وهي غير ناضجة ولا مستندة على الحقائق » (١) .

وقد رأى العلماء الاعلام في النجف ، وكربلا ، ان ابعاد زميلهم الامام الخالصي من العراق ، على الصورة التي ابعد فيها ، انما هو امتهان لكرامة رجال الدين ، فقرر لفيف منهم مغادرة العراق احتجاجا على هذا الامتهان ، ولا سيما وقد كان الخالصي من بناة الدولة العراقية فأصدرت وزارة الداخلية اوامرها الى مولود باشا مخلص ، وكان قد عين متصرفا للواء كربلا حديثا بتسفير العلماء ، الذين كانوا يحملون الجنسية الايرانية ، ومنع الذين لا يمتون لايران بأية صلة ، فكان عدد الذين ابعدوا اربعة وثلاثين ، وعدد الذين منعوا من السفر ووضعوا تحت مراقبة الشرطة اكثر من خمسين (٢) . وقد احتج جلال الدين خان كيهان قنصل ايران العام في بغداد ، احتج لدى المعتمد السامي في العراق على المعاملة الخشنة التي عومل بها العلماء اثناء ابعادهم من العراق وعدّ ذلك اهانة لا يمكن تبريرها تجاه ممثلي الدين الاسلامي فرد المندوب البريطاني على ذلك ان الحكومة العراقية وفرت كل اسباب الراحة للسادة العلماء الذين اصروا على العودة الى ايران على الرغم من انهم حاولوا اثارة التظاهرات ضد الحكومة اثناء مغادرتهم النجف الى كربلا (٣) . وفي ٢٢ نيسان من السنة التالية عاد الى العراق من ابعد عنه ، بعد ان اعطوا تعهدا مكتوبا بعدم الاشتغال في الامور السياسية .

اما الشيخ مهدي الخالصي فانه كان نفي ، ومن معه ، الى مكة حيث ادوا فريضة الحج في تلك السنة ، ثم استقلّ باخرة اقلته الى «بندر بوشهر» على الخليج العربي ، بعد ان احتجت الحكومة الايرانية على نفيه حيث انتقل الى ايران ، ولبى

---

(١) جريدة العاصمة ٢ تموز ١٩٢٢ .

(٢) كان الانكليز يوجسون خيفة من الاقدام على مثل هذه الحركة ، ولكن السعدون ضمن لهم حسن العاقبة بعد تقلده منصب وزارة الداخلية من ناجي السويدي الذي نقل الى وزارة العدلية . وقد ادت هجرة العلماء الى ايران ، الى اعتراض الحكومة الايرانية على امتهان كرامة رجال الدين ، واثيرت ضجة عالية هناك . فاضطر السفير البريطاني في طهران أن يشخص الى بغداد في ٢٢ للتباحث مع أركان دار الاعتماد البريطانية ، ومع المسؤولين العراقيين في الموقف الذي سببته هذه الهجرة ثم عاد الى مقر عمله وهو يحمل تأكيد الحكومة العراقية بأن العلماء سيسمح لهم بالعودة الى العراق ، والى المراقد المقدسة فيه ، بعد ان ينتهي المجلس التأسيسي من العمل الذي جمع من اجله . وقد تم ذلك فعلا في ٢٢ نيسان ١٩٢٤ على عهد « الوزارة العسكرية الاولى » ولم يمنع من العودة الا الشيخ مهدي الخالصي الذي اعتبره الملك فيصل خصما عنيدا له . وقد توفي الخالصي في خراسان .

(٣) F. o. 371-9047 « مركز الوثائق البريطانية » لندن

دعوة ربه في « خراسان » في السادس عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٣ (نيسان ١٩٢٥) ودفن بجوار الامام الثامن ، علي بن موسى الرضا عليهما السلام . ولما وصل خبر النعي الى الكاظمية ، ارتجت لهذا النبأ وارتفع صوت البكاء والعويل فيها . وفي اليوم التالي لوصول هذا الخبر، اغلقت الاسواق حدادا، وخرجت مواكب اللطم من المحلات المختلفة قاصدة « مدرسة الخالصي » وكاد الامن يضطرب لو لم تعالجه السلطة بالحكمة وطول الاناة .

وكان الشيخ خزعل ، امير المحمرة ، طلب الى الملك فيصل أن يسمح له بأخذ الامام الخالصي الى امارته « عربستان » في الوقت الذي كان الامام في عرض البحر ، بالطريق الى جدّه في الحجاز ، فرد الملك على كتاب الامير العربي بما يلي :

بغداد ٢٣ ذي القعدة ١٣٤١ ـ ٨ تموز ١٩٢٣

اخي العزيز

تلقيت في أهنأ ساعة كتابكم الكريم الذي تنوهون به عن رغبتكم في ابقاء حضرة الشيخ مهدي في ضيافتكم فشكرت لعظمتكم شعوركم النبيل نحوي ونحو الشيخ المشار اليه الا انه ويا للاسف كان حضرة الشيخ قد سافر من بومباي متجها نحو الحج قبل وصول كتابكم الكريم .

اني وأيم الله لشديد الاسف على ما حصل ، ولكنه مراد الله ، واقتضت المسؤولية المتوجبة علي للوطن ومنفعته أن يغادر حضرة الشيخ القطر في هذه الآونة بسبب معارضته الشديدة لانتخابات المجلس التأسيسي ، ومع ذلك فاني مقدّر وجاهة دعوتكم وسأعمل كل ما يمكن لتحقيق رغبتكم بشأنه وفي الختام أرجو ان تثقوا بدوام مودتي واحترامي لشخصكم الكريم .

عظمة السردار أقدس الشيخ خزعل حاكم المحمرة

اخيكم (كذا) ـ فيصل

استئناف الانتخاب

انتهت الحكومة العراقية من سياسة الشدة والارهاب ، ورات ان تتخذ بعض التدابير اللازمة لحماية المندوبين من الفوغاء . فلما اجتمع مجلس الوزراء في السابع من تموز ١٩٢٣ قرر وضع مادة قانونية لصيانة أعضاء المجلس التأسيسي وهي (١) :

---

(١) كان الملك فيصل قد اعرب لرئيس وزرائه عبد المحسن السعدون عن رغبته في أن يعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة برئاسته للمداولة في موضوع الانتخاب ، فاجتمع المجلس في ٣ تموز ٩٢٣ وقرر :

(أ) تجديد اللجان الانتخابية في الالوية كافة واصدار الاوامر الى المتصرفين بوجوب الاسراع بتهيئة وسائل الانتخاب .

(ب) وضع مادة قانونية ملحقة بقانون الانتخاب تؤمن صيانة اعضاء المجلس التأسيسي .

(ج) تعديل المادة القانونية المتعلقة بعدد المندوبين بالنسبة الى السكان .

(د) انتخاب اعضاء ديوان الانتخاب من المناطق الانتخابية الثلاث .

(هـ) تاليف لجنة مؤقتة من وزارات الداخلية والعدلية والاشغال للنظر في شؤون الانتخابات .

« اضبارة البلاط الملكي رقم د ـ٢ـ٧ في مركز حفظ الوثائق »

« لا يجوز القبض على احد اعضاء المجلس التأسيسي ، مدة التئامه ، لا داخله ولا خارجه ، الا حين ارتكاب العضو جريمة مشهورة ، او عقب ارتكابها ، ولا تجري عليه التعقيبات القانونيــة في مدة التئـام المجلس التأسيسي ، الا بموافقــة المجلس المذكور ، وللاعضاء حرية الكلام التامة ، ضمن حدود نظام المجلس ، ولا تجري بحق احدهم محاكمة قانونية لسبب صوت اعطاه ، او راي ابداه ، او خطبة القاهـا في خلال مداولات المجلس او مباحثاته » . ثم :

« تلي كتاب وزارة الداخلية مرقم ١.٥٨٥ ومؤرخ في ٧ تموز سنة ١٩٢٣ يقترح فيه الشروع في الانتخابات للمجلس التأسيسي ، ابتداء من يوم الخميس في ١٢ تموز سنة ١٩٢٣ فقرر مجلس الوزراء في التاريخ :

(١) البدء في الانتخابات ابتداء من ١٢ تموز سنة ١٩٢٣ او الوقت الـذي تراه وزارة الداخلية .

(٢) الغاء الهيأة التفتيشية السابقــة ، وتأليف هيأة تفتيشية جديـدة لتقوم باكمال القيـود والسجلات التي لم تكمـل من قبـل ، واجراء المعامـلات القانونية السائرة .

(٣) ان يؤلف ديوان الانتخاب بالعاصمة برئاسة وزير الداخلية ، او مـن ينوب عنه ، وعضـوية ممثلين من كل من منطقتي البصرة والموصل ، واربعة من منطقة بغداد، ولوزير الداخلية ان يمنح اعضاء ديـوان الانتخاب ، الوافـدين من خارج بغـداد ، التعويضات اللازمة لاقامتهم من ضمن المبالغ المخصصة للانتخاب .

وعلى وزير الداخلية أن يرفع على مجلس الـوزراء قائمة تحتوي ضعف عـدد الأعضاء المطلوب ليختار مجلس الوزراء من بينهم من يراه مناسبا لعضويـة الديـوان المذكور » اهـ .

وفي ١٢ تموز ، من هذه السنة ، اذاعت «وزارة الداخلية» بيانا على المتصرفيات، اوضحت فيه :

اولا ــ اسباب تجديد الانتخاب .

هو الاعتقاد بأنها لا تخلو ، في بادىء الامر ، من بعض التأثيرات المضرة بسلامتها، والمؤثرة على جريانها ، بالحرية المطلوبة . فصيانة لحقوق الشعب المحبوب ، المتوقفة على انجاز الانتخابات ، تقرر تجديدها ، وعين اليوم الثاني عشر من الشهر الجـاري للبدء بالعمل .

ثانيا ــ الهيأة التفتيشية .

تقرر الغاء الهيئات التفتيشية السابقة ، وتأليف هيآت تفتيشية جديدة لتقوم باكمال القيود والسجلات ، التي لم تكن من قبل ، ولاجراء المعاملات القانونيةالسائرة، ولكن هذا القرار لا يمنع الاعضاء السابقين من الدخول في عضوية الهيآت التفتيشيــة الجديدة .

ثالثا ـ التوصية بمراعاة القانون في جميع المعاملات .

رابعا ـ اضافة المادة القانونية بخصوص صيانة اعضاء المجلس التأسيسي الى قانون الانتخاب .

خامسا ـ التوصية الشديدة بجعل الانتخابات منزّهة ، وبعيدة عن كل تداخل، من قبل اي كان ، واجراؤها بكل حرية » اهـ .

الاحزاب والانتخابات

اختلفت الاحزاب السياسية في مواقفها من الانتخابات العامة : فقرر « حزب النهضة » ان يقف موقف المتفرج منها ، وانشطر « الحزب الوطني » شطرين ، قال احدهما بوجوب مقاطعة الانتخابات ، وقال الآخر بوجوب الاشتراك فيها .

اما « الحزب الحر العراقي » الذي الفه السيد محمود النقيب ، ليسند وزارة والده « السيد عبد الرحمن النقيب » فقرر الدخول في الانتخاب ، واذاع منشورا في الرابع من شهر آب ١٩٢٣ م ضمنه المسوّغات لهذا الدخول ، ولكنه عاد فقرر في التاسع عشر من هذا الشهر ، المقاطعة لأسباب غير واضحة ، فكان هذا الرجوع موضوعا للاخذ والرد ، وكان اغرب من ذلك ان جماعة من اعضاء الحزب ، بينهم السيد محمود النقيب ، وفخر الدين آل جميل ومجيد الشاوي وجميل الزهاوي وحسن غصيبه رشحوا انفسهم للنيابة وفازوا بها كأفراد بعد مقاطعتهم لها كحزبيين.

واما الحكومة ، ولا سيما في الالوية ، فقد استمرت في اجراء الانتخابات ، غير ملتفتة الى مقاطعة المقاطعين ، او مقاومة المقاومين ، أو احتجاجات المحتجين ، بفضل سياسة الحزم والعزم ، والشدة والضغط التي ركنت اليها ، حتى استطاعت ان تنجز انتخاب المنتخبين الثانويين بيسر ، كما ان معظم رؤساء القبائل انصاعوا الى رغبة الملك وتهديده ، فاشتركوا في الانتخابات بحسب الاصول ، ولا سيما بعد القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء ، في التاسع من آب ١٩٢٣ المتضمن السماح لافراد العشائر ـ فيما عدا البدو ـ بالاشتراك في التسجيل والتصويت بالاسلوب نفسه مع اهالي المدن ، مع بقاء التمثيل الخاص بالعشائر في المجلس . وعلى كل فقد استقالت الحكومة قبل ان تجري عملية انتخاب المندوبين .

وفي يوم ١٢ تموز ١٩٢٣ اتخذ مجلس الوزراء المقررات التالية :

« تداول مجلس الوزراء في المطالب الواردة في كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ر/١٠/٣٣١ والمؤرخ في ١٠ تموز سنة ١٩٢٣ بخصوص بعض المسائل المتعلقة بحالة البلاد الداخلية ، فقرر عرض ما يلي على السدة الملكية :

١ ـ ان سياسة الحكومة هي سياسة حزم وعزم ، ضد كل من يكون عقبة اثناء تطبيقها منهاجها ، الذي نال قبول حضرة صاحب الجلالة ، والذي لا تزال الحكومة تسعى في تطبيقه بارشاد جلالته ، واتخاذ كافة الوسائل لاستمالة الراي العام ليكون

ظهيرا للحكومة ، ولازالة ما قد يمكن ان يعلق بالاذهان من الاجراءات الاخيرة من سوء التفاهم ، بالوسائط الفعلية الممكنة .

٢ ــ لا تشك الحكومة في ان تلك الاجراءات قد اثرت تأثيرا حسنا في الذين يطمعون ان يروا بلادهم مستقلة راقية ، ولا يعزب عن بال الحكومة انه اذا لم تتخذ التدابير اللازمة ، ستفسر اجراءات الحكومة من قبل ذوي الغايات بصورة تؤدي الى حدوث القلق في النفوس ، ولذلك ستهتم الحكومة باتخاذ بعض التدابير القانونية للقبض على ناصية الامر ، وتشجيع العناصر الوطنية ، وتعقيب الاشخاص المضرة .

٣ ــ لقد علم مجلس الوزراء بالتدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية في شان ناشري الدعوة التركية ، وبأنها لا تزال تواصل مجهوداتها في قطع دابر مكائدهم بكل شدة » اهـ (١) .

سفر الملك وانتشار الهيضة

اراد الملك فيصل ان يزور اخاه صاحب السمو الامير عبدالله ، امير شرق الاردن في عمان ، فتحرك الركاب العالي اليه في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٣ وقد صحب صاحب الجلالة في رحلته هذه وزير العدلية ، ناجي السويدي ، ورئيس الديوان الملكي، رستم حيدر ، وعاد الركب الى بغداد في ٤ آب .

وقد انتشرت الهيضة في العراق ، في صيف هذه السنة « سنة ١٩٢٣ » انتشارا مخيفا ، وبدات تفتك في الاهلين فتكا ذريعا ، فقاومتها السلطات الصحية مقاومة شديدة ، ورصدت الحكومة المبالغ اللازمة لهذه المقاومة حتى قضت عليها .

المندوبان الساميان البريطانيان

كان « السر برسي كوكس » اول مندوب سامي بريطاني عين في العراق في الخامس من شهر تشرين الاول ١٩٢٠ ، وبعد ان لعب دورا خطيرا في « تكوين الحكومة المؤقتة » وفي وضع دعائم « الحكم الوطني » إنتهت خدماته في نيسان سنة ١٩٢٣ فاقيمت له المآدب التكريمية ، واهدي بعض الهدايا النفيسة حتى إذا حل يوم اول ايار من هذه السنة غادر العراق نهائيا .

وقد حل محله ، مساعده « السر هنري دوبس » فأمر جلالة الملك فأقيمت له حفلة انيقة في يوم ٢٢ ايلول ١٩٢٣ تبادل واياه فيها خطابين سياسيين رأينا من الضروري اثباتهما هنا لما فيهما من الاهداف السياسية البعيدة المدى وهما :

خطاب جلالة الملك

احييكم يا فخامة المعتمد تحية اخلاص ووداد ، واهنئكم بالثقة التي احرزتموها من جلالة الملك جورج الخامس ، واشكر لجلالته إحلالكم هذا المحل الرفيع من ثقته ،

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز ــ اب ــ ايلول ١٩٢٣ ص ٣٢/٣١ .

فانكم اثبتم انكم اهل لها في الاشهر الماضية ، التي قمتم بها في اثنائها خير قيام وكالة عن صديقي ، وصديق كل عراقي ، سلفكم السر برسي كوكس ، الذي سعى السعي الصميم لتشييد اركان هذه المملكة الفتية ، وخلّف بجميل اعماله في قلوب ابناء هذا الوطن اثرا خالدا لا يمحى ، وانني على يقين بأن الثقة والاتحاد في الفكرة اللتين تمكنا بهما من العمل في خلال وكالتكم ، تظلان خير رائد لنا الى الامام ، متحدين متناصرين لاسعاد هذه المملكة ، وتأييد استقلالها ، وتثبيت الصداقة بين الشعبين البريطاني والعراقي .

انني اشرت مختصرا الى الماضي ؛ وسأتكلم موجزا عن المستقبل . ان الصعوبات التي جابهتنا وجابهت الحكومة البريطانية في خلال السنتين الماضيتين في داخلية البلاد، وفي علاقاتها الخارجية كانت مما لا يسهل التغلب عليه ، ولكن بفضل المثابرة على العمل، والاخلاص المتبادل، ذللت تلك الصعوبات ، ووصلنا والحمد لله الى ما وصلنا اليه ، وخاصة بعدما عقد البروتكول . وابرمت معاهدة لوزان ، علمنا بأننا ذللنا اكبر صعوبة داخلية وخارجية ، ولم يبق امامنا الا تحديد حدود الموصل من شمالها. واني شديد الامل بأن المساعي التي ستبذلها حكومة جلالة الملك في هذا السبيل ستنهي مهمة الحدود على اساس الحق والعدل ، كما انني على ثقة بأن شعبي ، الذي هو الآن مهتم بانتخاب نوابه بكل حرية ، سيرسل الى مجلسه التأسيسي رجالا اكفاء ، يعلمون حق العلم بأن حياة الشعب العراقي ومستقبله منوطان بما يظهرونه من الكفاية في الاعمال التي ستعهد اليهم .

ان الامة العراقية ، وإن لم تتمكن الى الآن من اظهار جدارتها للامم بحكم نفسها بنفسها ، بسبب الحكم الاجنبي الذي كان مسيطرا علينا دهرا طويلا ، ستخرج في هذا العصر الجديد جديرة باحترام الشعوب ، وقادرة على حكم ذاتها باتباع الخطة المعقولة والحكيمة التي سارت عليها الى الآن حكومتها ، وسترى ان القانون الاساسي الذي ستنشر حكومتي مسودته قريبا سيكون من ارقى قوانين العالم المتمدن الاساسية ، وستحتفل الامة العراقية . وتستند اليه في ادارة شؤونها وتصدق سياسة حكومتها فيما يختص بصلاتها ببريطانية العظمى ، وتحترم العهود المعقودة بينها وبين حليفتها ، وتقوم بواجب تصديقها ، فتتمكن من ان تمثل نفسها في جمعية الامم في القريب العاجل ، كامة مستقلة ذات سيادة . وانني على ثقة بأن كل بريطاني في هذا القطر ، وعلى راسهم فخامة المعتمد السامي ، وقائد جيوش جلالة الملك ، سيساعدنا على مهمتنا هذه في دورنا الحاضر ، وينظر الى ما ربما يقع منا من الخطيئات بنظر التسامح . واثقا بانها صادرة عن اخلاص ، كما انني على ثقة بأن شعبي كافة سيقدّر المعاونة العظمى التي قام بها جلالة الملك جورج الخامس ، وحكومته. وشعبه الكريم ، نحو هذا الوطن العزيز ، ويقوم بواجب شكرهم وارتباطه الودي والادبي بهم (١) .

---

(١) جريدة الوقائع العراقية الرسمية العدد (٩٦) التاريخ ١ تشرين الاول ١٩٢٣ .

خطاب المعتمد السامي

يا صاحب الجلالة ! ويا ايتها السيدات والسادة !

ينبغي لي ان اشكر جلالتكم لما جاء من عبارات الاطراء الشديد في كلامكم عن تعييني معتمدا ساميا في هذه البلاد ، وباستطاعتي ان اؤكد لكم انـي اقدر شديد التقدير ما فهتم به من عبارات التقدير. بامكاني كذلك ان اعد جلالتكم وحكومة جلالتكم بمعاونتي ومعاضدتي التامتين في جميع التدابير السديدة التي ترمي الى استقلال العراق وتقويته وانجاحه ، والى الوحدة العربية. واني آمل انكم لن تنفكوا عن الاعتقاد باني احاول محاولة صادقة مساعدتكم على بلوغها ، حتى فيما اذا حصل بيننا في المستقبل بعض الاختلافات في الراي ، في ماهية افضل الوسائل لبلوغ هذه الغايات .

ان الالتفات الشخصي ، واللطف اللذين طالما تلقيتهما من جلالتكم ، منذ وصولي بغداد قبل عشرة اشهر ، كانا ولا يزالان من اشد دواعي التشجيع العظيم لي . ان بريطانية العظمى اتت العراق منذ تسع سنوات عرضا ، مسوقة باحدى حوادث الحرب الكبرى . وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وضعت امامها الامر الآتي كمبدء تسترشد به في سياستها وهو انه : يجب في خلال مدة المعاهدة القصيرة الاجل ، مساعدة العراق جهد الامكان ليكتسب من القوة والكفاية ما يمكّنه من الوقوف على قدميه في العالم كأمة مستقلة . وتأمل الحكومة البريطانية انه حينما تنتهي مدة التحالف ، سيبقى العراق وبريطانية العظمى مرتبطين معا بروابط الصداقة والمحبة ، ومن واجبي ان اتعهد بتنفيذ هذه السياسة .

لقد جرى في اثناء السنتين الماضيتين ــ منذ نودي بجلالتكم ملكا على العراق منتخبا من قبل شعبه ــ تقدم عجيب نحو الحكم الذاتي ، واني عندما اتأمل ما كان من التقدم الى الآن ، لا استطيع الشك في نجاحنا فيما نبتغي على شرط ان لكل من الشعب العراقي والبريطاني ثقة تامة ومتبادلة الواحد مع الآخر ، وهذه الثقة من الامور الاساسية .

اذا اعتقد الشعب العراقي ان بريطانية العظمى تعني ما تقول ، واذا شعر الشعب البريطاني من الجهة الاخرى ان الراي العام المسؤول في العراق يرحب بما يقدمه الاول من المساعدة والمشورة الموقتتين ، ولا يرفض معاضدته ، فعندئذ ننجح . ولكن هنالك امورا اخرى ضرورية للنجاح . إن مقتضيات النجاح الجوهرية لحكومة شرقية على الاخص هي العدل ، والقوة ، والثبات في القصد ، وفي رأيي أن الخطر الاكبر في سبيل الحكومة العراقية المستقلة هو ــ اذا سمح لي أن اقول كذلك ــ انه يحتمل أن تحمل على تقديم مصالح بعض عناصر الشعب على العدل والقوة .

ان هنالك في العراق كثيرا من المصالح المتنوعة ، وبعضا من المصالح المتضاربة ، فهنالك مصالح المدن ، ومصالح الزراع المتوطنين ، ومصالح الملاكين ، ومصالح المستاجرين ، ومصالح رجال العشائر ، ومصالح العرب ، ومصالح التجار ، والاكراد ، والمسيحيين ، والموسويين ، والسنة ، والشيعة ، فاذا لم تعزم الحكومة العراقية عزما

لا يلوي على معالجة هذه المصالح بالعدل ، وبلا محاباة ، واذا لم يكن لديها القوة اللازمة لتنفيذ عزمها هذا ، تكون المملكة مضعضعة الاركان ، ومصيرها الانحلال ، لم يزل الى الآن على الحكومة العراقية ان تقيم البرهان على انها قد تلقنت سر جمع العناصر التي ذكرت ، وجعلها كتلة وطنية واحدة . ان العراق لا يتبوأ مركزه كأمة مستقلة إلا اذا كان لجميع عناصر الشعب ، التي يضمها ، ثقة بعدل الحكومة ، وبعزمها ومقدرتها على حماية مصالح تلك العناصر .

إنني ساجعل غرضي الرئيسي في اثناء المدة التي يتسنى لي فيها خدمة هذه البلاد ، ابقاء مبدأ النجاح الجوهري هذا نصب اعين الحكومة العراقية ، والشعب العراقي ، وآمل انه عندما اغادر هذه البلاد يكون غرض الحكومة البريطانية الاعظم الثاني قد بلغ « اعني تكون قد غرست في قلوب الشعب العراقي روح الصداقة الحقيقية الاختيارية نحو بريطانية العظمى » .

هذا واني اشكر جلالتكم ثانية من اجل كلماتكم اللطيفة اهـ (١) .

الآثوريون في العراق

اسكن الانكليز في شمالي العراق . جماعة من الناس يدعون انهم من بقايا الآثوريين ، سكان العراق القدماء ، يسميهم الاهلون « التيارية » ويطلق الانكليز عليهم لفظ « الآثوريين » وهم في القرى التركية اكثر منهم في القرى العراقية . ولشدة اضطهاد الترك لهم ، اخذوا ينزحون الى العراق بأعداد كبيرة ، فجندت الحكومة البريطانية فريقا منهم في قوات نظامية كانت تعمل تحت إمرتهم ، واستعانت بهم في ضرب الحركات التحررية التي قامت في شمالي الوطن ، وفي وسطه ، وجنوبه ، مما اوجد ضغائن كثيرة بينهم وبين اهل البلاد الشرعيين . كما ان اصرار الانكليز على اسكان هؤلاء الغرباء في لواء الموصل باعداد متزايدة ، ومنحهم بعض الامتيازات . سبب مقتهم واشتداد العداء حولهم . وكان المجندون منهم يسيرون وهم في حالة من الاستعلاء والكبرياء مما يزيد في حقد الناس عليهم ، وقد حدثت مشادة بين لفيف منهم وبين بعض الموصليين في سوق العتمة بالموصل في ١٥ آب سنة ١٩٢٣ كادت تؤدي الى كارثة ، لو لم تتدارك الشرطة الموقف ، اذ وقعت ١٨ اصابة بين قتيل وجريح ، فأخذت الصحف تهاجم نزوحهم الى العراق . وترى فيهم خطرا يهدد امن البلاد وسلامتها . كما اخذت البرقيات المندّدة بوجودهم في الموصل ، تنهال على المقامات العليا . فاضطرت الحكومة العراقية ، بتأثير من الحكومة البريطانية ، ان تذيع هذا البيان :

بيان رسمي

نشرت جريدة الاستقلال في العدد الـ ٢٢٥ الصادر في ١١ ايلول ١٩٢٣ . مقالا لمكاتبها في الموصل ، ذكر فيه كثيرا من الاخبار المتعلقة عن الآثوريين في الموصل . فاظهارا

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية : العدد (٩٩) بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٢٢ .

لحقيقة الامر نقول : ان هؤلاء الآثوريين لم يكونوا بالدخلاء الغرباء عن هذه البلاد ، بل هم من سكان لواء الموصل ، وزرّاعه ، وفي الحرب العامة اضطهدهم الاتراك ، واضطروهم الى مغادرة أوطانهم . اما الآن ، الذي قد زالت فيه الموانع التي كانت تحول دون رجوعهم الى أوطانهم ، فقد عادوا اليها باعتبار انهم من سكانها الاصليين ، ولا شك في ان الروابط الودية بينهم وبين سائر سكان لواء الموصل كانت على منتهى الوئام.

ونظرا الى حاجتنا الى التآزر والاتحاد بين طبقات الشعب المختلفة لتظهر في مظهر واحد ، لا نرى ما يبرر الاشاعات المبالغ بها ، الامر الذي يضر بالوحدة العراقية كل الضرر ، واننا نستبعد جدا من ان تكون عودة هؤلاء الآثوريين القليلي العدد الى بلادهم سببا للقلق والتخوف ولا سيما وان عادات الموصليين في اغاثة المنكوبين مأثورة منذ القديم ، فضلا عن ان الجميع ابناء وطن واحد واتباع دولة واحدة وتحت راية واحدة .

« مدير المطبوعات »

لم يجد الموصليون في « بيان مديرية المطبوعات » الرسمي ما يشفي غليلهم ، او يخفف المصائب التي حلت بهم ، فصاروا يتكتلون ويتهيأون للثأر لقتلاهم ، والدفاع عن انفسهم ، مما راب السلطة ، وجعلها تحسب للموقف الف حساب . وفي الوقت نفسه اخذ (الموصليون) يمطرون الدوائر العليا وابلا من برقيات الاحتجاج ، وينكرون على الحكومة ادعائها بوجود اية صلة بين هؤلاء التياريين الدخلاء ، وبين الاثوريين سكان العراق القدماء ، وقد اضطرت الحكومة العراقية أن تتصل بدار الاعتماد البريطانية ، وتبحث الوضع في لواء الموصل في ضوء الاحتجاجات الواردة اليها ، فارتأت الدار المذكورة ان تبرق وزارة الداخلية الى متصرفية لواء الموصل هذه البرقية :

متصرف الموصل الرقم ١٤١٧٩ التاريخ ١٢ ايلول ١٩٢٣

يمكنكم ان تبلغوا العموم بأن الليفي الموجودين في راوندوز ، لا يرجعون الى الموصل ، ولن يبقى هناك الا مركز القيادة وبعض الوحدات . وسيرسل قريبا بقية الليفي الموجودة في الموصل الى كركوك . يجب اجراء الترتيبات اللازمة لرجوع المهاجرين الآثوريين الى اوطانهم الكائنة بلوائكم اهـ .

الداخلية (١)

وقد ازداد قلق الموصليين بتسلل التياريين الى مدينتهم فاضطر الملك فيصل ان يسافر الى الحدباء بنفسه في السابع من تشرين الاول ١٩٢٣ . وبعد أن درس الحالة عن كثب ، ابرق الى السعدون رئيس الوزراء بقوله :

« إن قلوب الموصليين مليئة بالغيظ والحقد ، وان مسألة الآثوريين مبهمة جدا ، وهي نار تحت رماد . لذا فاني اخرت سفري الى ان تحل قضيتهم نهائيا ، وذلك

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق الملفة س ج/١٩٢٣ .

بترحيل الليفي من الموصل . واني مصر على تبديل مركزهم ، لاني ناظر الى التهلكة بعيني . والبلية العظمى هي كون هذا الجند المسلح تحت قيادة ضباط بريطانيين . فلو قدر ان حصل شيء فهل المملكة تتحمل دماء البريطانيين وخاصة الضباط منهم ؟ فلذا يجب عليك ان تصر على المندوب السامي اهـ .

فيصل (١)

وقد اتصل السعدون بالمندوب السامي فعلا، وتدارس الطرفان الخطر المحدق بالبلاد ، وضرورة تلافي الانفجار وعلى هذا أصدرت الحكومة بيانا آخر قالت فيه :

« لقد قررت الحكومة العراقية عدم السماح لاي كان ان يدخل العراق ما لم يستحصل اولا موافقة الحكومة . وان الحكومة لن تمنح اذنا بالدخول الا بعد التحقيقات الدقيقة عن كل طلب يقع من هذا القبيل ، بصورة منفردة » .

١٩٢٣/١٠/١٥

واستمرت الاحتجاجات تنهمر كالسيل حتى كانت فاجعة التياريين في كركوك في يوم ٤ ايار ١٩٢٤ ، وهي الفاجعة التي وقعت ايام « الوزارة العسكرية الاولى » التي سنتكلم عنها في الفصل المقبل ، والتي أدت الى نتائج مؤسفة ومحزنة جدا .

معاهدة لوزان

بذل الترك جهودا جبارة في « مؤتمر لوزان » للحيلولة دون اعطاء « ولاية الموصل » للعراق ، وسببت جهودهم هذه تأخيرا كبيرا في ابرام « معاهدة الصلح » واخيرا اتفق الطرفان « بريطانية وتركية » على ان يحال هذا الخلاف الى عصبة الامم اذا عجزتا عن ايجاد حل معقول لهذه الازمة خلال تسعة اشهر من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

وجاءت الانباء الى العراق ، في اواسط ايلول ١٩٢٣ م ، معلنة توقيع تركية على المعاهدة ، فقوبلت بالابتهاج والسرور في انحاء العراق كافة ، وامطر الاهلون « البلاط الملكي » وابلا من برقيات التهاني والتبريك بالحل الذي بلغته « قضية الموصل » فكان البلاط يجيب على هذا الشعور الشعبي بالشكر والامتنان .

ولما كان اللورد كرزن ، وزير خارجية انكلترة ، قد لعب دورا خطيرا في احقاق حق العراق في ولاية الموصل ، انتهز الملك فيصل هذه الفرصة فطير اليه هذه البرقية :

الى حضرة المركيز ، وزير الخارجية البريطانية ــ لندن

علمت بمزيد السرور تصديق حكومة انقرة على معاهدة لوزان ، وبهذه المناسبة اقدم الى فخامتكم اخلص التهاني ، وارى من الواجب ان اخصكم بالشكر العظيم

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق الملفة س ج / ١٩٢٣ .

على المساعي الجليلة التي بذلتموها في سبيل تحقيق السلم في الشرق الاوسط ، والمتاعب الكبيرة التي تكبدتموها في الدفاع عن حقوق الشعب العراقي ، الذي يذكر عطفكم وجهودكم بلسان الامتنان ، ويعضد بكل قلبه ، رجائي الاكيد من فخامتكم ان تكون قضية الموصل ، التي تتوقف عليها حياته ، موضوع اهتمامكم الدائم والدرة الثمينة في تاج موفقياتكم (١) .

فيصل

وقد اجاب اللورد كرزن على برقية الملك فيصل ، بواسطة المندوب السامي ، بما يلي :

ارجو ان تعبروا لجلالة الملك فيصل تشكراتي القلبية على تهانيه بمناسبة نجاح المفاوضات في لوزان ، واني اقدر غاية التقدير ما انطوت عليه رسالته من لطيف الاحساس والعبارة ، واني منتبه جدا للملاحظة التي ابداها فيما يتعلق بالموصل ، ويمكن جلالته ان يعتمد على اقصى مجهوداتي للحصول على نتيجة مرضية في هذا الامر (٢) .

« كرزن »

وتبودلت برقيات على هذا المآل ايضا بين رئيس الوزارة العراقية عبد المحسن السعدون . وبين وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزن .

وفي مساء اليوم السابع من شهر تشرين الاول ١٩٢٣ توجه الملك فيصل الى مدينة الموصل بصحبة شقيقه الامير زيد ، ووزير العدلية ناجي السويدي ، وجعفر باشا العسكري الذي اختير لان يكون متصرفا للواء الموصل وقائدا للقوات العسكرية خلال هذه الفترة . بعد ان اختلف المتصرف السابق السيد رشيد الخوجة مع المشاور البريطاني لهذا اللواء وادى الخلاف الى نقله .

ضائقة مالية خطرة

كانت « البلاد العراقية » تشكو عسرا ماليا كبيرا منذ قام « الحكم الوطني » في البلاد ؛ في ٢٣ آب من سنة ١٩٢١ ، وقد اشتد هذا العسر في اواخر سنة ١٩٢٢ واوائل سنة ١٩٢٣ اشتدادا لم يكن في وسع « الوزارة السعدونية الاولى » التغلب عليه ؛ لا سيما وقد كان الهدف من تكوين « هذه الوزارة » تسريع الانتخابات للمجلس التأسيسي ، فلما شارفت هذه الانتخابات نهايتها ، امر جلالة الملك « رئيس ديوانه الملكي » فوجه الى سكرتارية مجلس الوزراء هذا الكتاب :

رقم ر / ١٠ / ٥٤٨
التاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٣

---

(١) و (٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية : العدد (٩٩) بتاريخ ١-١٠-١٩٢٣ .

سعادة سكرتير مجلس الوزراء المحترم

عندما تالفت الوزارة أصدرت برنامجا أساسيا لاعمالها ، وعدت به الامة بصرف قسم جليل من اهتمامها الى الحالة الاقتصادية ، وبذل الجهد في تركيز ما هو متضعضع منها . وبما ان الضيق المالي والازمة الاقتصادية لا يزالان مستحكمين في البلاد ، ويخشى من تفاقم شرهما على الشعب كافة ، ولم يبد بعد من الوزارة عمل مشهود يذكر في معالجة هذه الاشياء ، سوى انها زادت في ثقل الضرائب على عاتق الامة ، لسد العجز في المالية ، فقد امرني صاحب الجلالة بأن اطلب من الوزارة موافاته بأسرع ما يمكن من الوقت بالايضاح عما فكرت ، او قامت به من الاعمال ، لدرء خطر الحالة الاقتصادية ، وما ترى ان تتخذه من الوسائل لتقوية الزراعة ، والتجارة ، وتكثير الصادرات من البلاد ، وتقليل الواردات اليها ، وما يجب اجراؤه للاقتصاد في مصاريف الحكومة في ميزانية السنة المقبلة .

واقبلوا فائق الاحترام « رستم حيدر »

وقد تلي هذا الكتاب في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء في ٣١ تشرين الاول ١٩٢٣ م ، فقرر « رفع كتاب الى السدة الملكية يستوضح فيه بعض المطالب الواردة في الكتاب المذكور » فوجه رئيس الوزراء الكتاب التالي الى جلالة الملك :

ديوان مجلس الوزراء ــ بغداد العدد ١٩٣٣

مولاي صاحب الجلالة التاريخ ٣١ تشرين الاول ١٩٢٣

لقد تلقى سكرتير مجلس الوزراء كتابا من رئيس الديوان الملكي رقم ٥٤٨ ومؤرخ في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٣ يبحث فيه عن الحالة الاقتصادية في العراق ، ويشير الى منهاج الوزارة ، وانه لم يبد بعد من الوزارة الحاضرة عمل مشهود يذكر في معالجة الحالة الاقتصادية ، سوى انها زادت في ثقل الضرائب على عاتق الامة لسد عجز الميزانية . لقد اطلعت مجلس الوزراء على الكتاب المذكور في جلسته المنعقدة اليوم ، فقرر رفع هذا الكتاب الى سدة جلالتكم يورد فيه ان مجلس الوزراء استدل من الفقرة المذكورة آنفا ، والواردة في كتاب رئيس الديوان ، ان جلالتكم لا يرى ان الوزارة قد قامت بواجبها ، او تطبيق منهاجها ، فاذا كان الامر كذلك ، فلا يسعنا الا الانسحاب ، واذا كان الغرض طلب بيان الامور الاقتصادية ، وما عملته الوزارة في هذه المدة ، فنسترحم صدور الارادة الملكية بتوضيح قصد جلالتكم .

عبد جلالتكم المخلص : عبد المحسن السعدون

وقد راى صاحب الجلالة ان يخفف من حدة الموقف ، فرد رئيس « ديوانه الملكي » على كتاب « رئيس وزرائه » بما يلي :

صاحب الفخامة !

اطلع حضرة صاحب الجلالة على كتاب فخامتكم المرقم ١٩٣٣ والمؤرخ ٣١ تشرين الاول ١٩٢٣ وقد امرني بأن أوضح لكم : ان الغرض من العبارة التي أشرتم

اليها انما هو لفت نظر الوزارة الى شدة الضائقة الاقتصادية ، المقلقة براحة البلاد ، وتوجيه عنايتها الى وجوب مضاعفة الجهود في انجاز التدابير الفعالة لمداواتها ، وليس كما تبادر لذهن فخامتكم ، اظهار عدم اعتماد عليها لتقصير بدر منها في قيامها بواجبها ، او تطبيق منهاجها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام   ١٩٢٣/١١/١   « رستم حيدر »

ولما تلي هذا الجواب في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم السبت الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٢٣ ، تقرر ارسال نسخ منه الى كافة «الوزارات لاجراء اللازم».

استقالة الوزارة

ويلوح لنا ان قضية اشتداد « الضائقة المالية » في العراق ، اتخذت ذريعة لاقصاء « الوزارة السعدونية الاولى » عن الحكم ، لتحل محلها وزارة اخرى تجمع « المجلس التأسيسي (١) » اذ ما كاد رئيس الوزراء يفرغ من مقابلة الملك ، حتى كتب الى جلالته هذا الخطاب :

حضرة صاحب الجلالة سيدنا الملك المعظم

مولاي !

ان المذاكرة التي جرت بين يدي جلالتكم بالامس ، وضحت عدم امكان الدوام على العمل ، فأسترحم قبول استقالتي ، وأرجو دوام توجهاتكم الجليلة الملكية ، وادام الله مجدكم سيدي .

بغداد ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣   عبدكم المخلص ــ عبد المحسن السعدون

وقد رد جلالة الملك على كتاب الاستقالة بما يلي :

بغداد ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣

عزيزي عبد المحسن

أخذت كتابكم المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ الذي تبينون فيه عدم امكان الدوام على العمل ، واني مع اسفي على اضطراري الى قبول استقالتكم ، أؤمل

(١) تقول المس بل في ص ٢١٩ من كتابها **G. B. from her personal papers** ان الملك قرر اخيرا أن يحمل الوزارة على الاستقالة لاختلافه واياها على بعض الامور الادارية ، كما هي عادته بين حين وحين ، ويشير التقرير البريطاني المرفوع الى عصبة الامم عن سير الادارة في العراق خلال عام ١٩٢٣/١٩٢٤ في صفحة (١٧) الى أن الملك كان يرغب في كسب عطف الشيعة الى جانب الحكومة بعد نفي العلماء ، وفي اعادة الرخاء الى المدن المقدسة التي حرمت من هذا الرخاء بسبب انقطاع سيل الزوار الايرانيين فيها . ولا غرو في ذلك ولا اغراق فقد اثار نفي العلماء ضجة في طول البلاد وعرضها ، وباعد بين البلاط وبين الاكثرية الشيعية في العراق ، فكان لا بد للملك أن يوجه انظاره الى وزارة جديدة تسعى الى رتق الفتق الذي احدثته تدابير الوزارة السعدونية ، وتمرر المعاهدة من المجلس التأسيسي بسلام ولو بأقلية ضئيلة .

ان تداوموا على اعمالكم مؤقتا الى ان تتألف وزارة جديدة ، وثقوا دائما بمحبتي ومودتي لكم ولزملائكم .

فيصل

وقد جاء في تقرير رسمي « بشأن دائرة الامور المالية في العراق » من نيسان ١٩٢٣ الى تشرين الثاني ١٩٢٤ ما نصه :

« ومما اشغل بال الادارة المالية في خلال النصف الاول من السنة ١٩٢٣ ، واقام في وجهها الصعوبات ، توارد الطلبات المتعلقة بتزييد نفقات الجيش والشرطة ، الامر الذي نشأ من الجهة الواحدة عن تطبيق البروتكول الصادر في شهر نيسان سنة ١٩٢٣ م ، ومن الجهة الاخرى عن الخطة التي كانت ترمي الى احتلال السليمانية مرة ثانية ، واسفرت هذه الطلبات عن فتح اعتمادات جديدة مقدارها نحو عشرين لك ربية للدفاع ، وقد نجم عن هذا الامر الذي تم بدون تبصر ان زيدت الرسوم الكمركية في شهر ايلول سنة ١٩٢٣ ، وسن" قانون وقتي لفرض رسوم منظمة على الابنية ، والاملاك ، التي انفقت الحكومة اموالا طائلة على صيانتها في اثناء الفيضان في شهري آذار ونيسان ، لكن هذا القانون لقي معارضة شديدة من متمولي العاصمة واصحاب الاملاك فيها، لانهم لاحظوا ان الحكومة قصدت بذلك ارغامهم على الاشتراك معها في سد" تلك النفقات . وفعلا نجحوا في معارضتهم هذه وكان ذلك احد العوامل التي أدت الى سقوط الوزارة السعدونية » اهـ.

ولما كلف جعفر العسكري بتأليف وزارة جديدة تخلف وزارة السعدون المستقيلة ، وجه الملك الى السعدون هذه الرسالة .

بغداد ١١ ربيع الثاني ١٣٤٢ — ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٣

عزيزي عبد المحسن

بما ان رئاسة الوزارة الجديدة قد اسندت الى فخامة جعفر العسكري ، فقد رايت ان ابدي لكم ولزملائكم في هذه الساعة التي تغادرون فيها مناصبكم ، شكري الخاص على الخدمات الجليلة التي قمتم بها بكل نشاط واخلاص مؤملا دوام مؤازرتكم في مصالح الوطن العامة .

— **فيصل** — (١)

---

(١) كان نجاح عبد المحسن السعدون في نفي الخالصي وتسفير المجتهدين قد رفع من مكانته عند الانكليز وجعله في نظرهم الرجل الذي يمكن الاعتماد عليه في تمشية سياستهم من جهة ، وفي مقاومة مناورات الملك فيصل من الجهة الاخرى . وقد احس الملك بالخطر الناجم من ذلك ، وبدأ يشعر بالغيرة من ارتفاع مكانة السعدون لدى الانكليز .

الدكتور علي الوردي في كتابه « لمحات عراقية » ٦/٢٥٤

١٣ ربيع الثاني ١٣٤٢ — ١ المحرم ١٣٤٣
٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ — ٢ آب ١٩٢٤

الوزارة العسكرية الاولى

تكوين الوزارة



الفريق جعفر العسكري

ولد في بغداد سنة ١٣٠٣ هـ (١٨٨٥م) وقتل فيها يوم ٢٩ تشرين الاول من عام ١٩٣٦ م (١٣٥٥هـ)
الف وزارتين فقط هما :
١ — الاولى بتاريخ ٢٢ تشرين ١٩٢٣ وقد استقالت في ٢ آب ١٩٢٤
٢ — الثانية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ وقد استقالت في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ .

كان جعفر باشا العسكري قد كلف بادارة لواء الموصل في الخامس من تشرين الثاني ١٩٢٣ م ، وبذل أقصى الجهد لانجاح الانتخابات للمجلس التأسيسي بعد أن فشل سلفه السيد رشيد الخوجه في هذه المهمة ثم نقل بسبب ذلك « ولعدم امتزاجه مع المفتش الاداري البريطاني » الى بغداد . وقبل ان يقضي العسكري شهرا كاملا في الموصل ، استدعي الى بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٢٣ ليؤلف وزارة تخلف وزارة السعدون المستقيلة ، فوجه الملك فيصل الى السيد جعفر العسكري الكتاب التالي :

وزيري الافخم جعفر العسكري — رقم ٢١١

بناء على استقالة فخامة السيد عبد المحسن السعدون ، من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا لاعتمادنا على اخلاصكم ومقدرتكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة

الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا . والله ولي التوفيق.

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الثاني لسنة الف وثلثمائة واثنتين واربعين هجرية ، الموافق اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة الف وتسعمائة وثلاثة وعشرين ميلادية .

فيصل (١)

وبعد المفاوضات الاعتيادية ، التي تمت بين الملك فيصل والمعتمد السامي من جهة ، وبين جلالته والرئيس العسكري من جهة اخرى ، تألفت الوزارة في يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣ كما يلي :

١ ـ جعفر العسكري : رئيسا لمجلس الوزراء
٢ ـ علي جودت : وزيرا للداخلية
٣ ـ الحاج عبد المحسن شلاش : وزيرا للمالية
٤ ـ السيد أحمد الفخري : وزيرا للعدلية
٥ ـ نوري السعيد : وزيرا للدفاع
٦ ـ صبيح نشأت : وزيرا للاشغال والمواصلات

وفي يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٣ م ، صدرت الارادة الملكية باسناد « منصب وزارة الاوقاف » الى الشيخ صالح باش اعيان (٢) ، وهو من اعيان البصرة ووجوهها .

وبعد احد عشر يوما ، اي في يوم ٣ كانون الاول ، صدرت ارادة ملكية اخرى باسناد « منصب وزارة المعارف » الى الشيخ محمد حسن ابو المحاسن (٣) ، من فضلاء كربلاء ، ورجالها العاملين في الحقل الوطني (٤) . فتكامل بذلك اعضاء الوزارة الجديدة .

ولما ذهبت الهيئة الوزارية الى الملك فيصل ، والى المندوب السامي ، لتقديم فروض الشكر ، كما كانت العادة جارية اذ ذاك ، قال « المندوب السامي » لجعفر العسكري :

« كانت عادة الانكليز أن يحكموا مستعمراتهم بواسطة رجالهم مباشرة ، اما الآن فصاروا يحكمونها بواسطة أبنائها » . وتقول المراجع الانكليزية :

لقد دخل وزارة العسكري « الاولى » وزيران شيعيان هما : وزير المالية الحاج عبد المحسن شلاش النجفي ، ووزير المعارف الحاج محمد حسن أبو المحاسن الكربلائي ، وكان الغرض من ادخالهما استرضاء الشيعة الذين كانوا ناقمين على

---

(١) و (٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية : العدد (١١٧) بتاريخ ٣ كانون الاول ١٩٢٣ .
(٣) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية : العدد (١٢٠) بتاريخ ٢٣ كانون الاول ١٩٢٣ .
(٤) وذلك بترشيح من السيد علي جودة وزير الداخلية، حيث تعرف عليه يوم كان متصرفا للواء كربلا ـ مذكراتي في العراق : أبو خلدون ساطع الحصري ص ٢٧١ ج ١ ـ

الوزارة السعدونية « الاولى » بسبب نفيها العلماء الى ايران ، والتمهيد لعودة هؤلاء العلماء الى العراق بعد الانتهاء من انتخابات لمجلس التأسيسي . وكان الملك يرغب في عودتهم ، كما كانت الحكومة العراقية قد وعدت سفير بريطانية في طهران بهذه العودة اذا ما فرغت من اجراء الانتخابات المذكورة .

نص منهــاج الوزارة

بناء على الثقة والاعتمــاد ، اللذين تفضـّل بهما حضرة مولانا صاحب الجلالــة عليّ وعلى رفقائي ، تحملنا بعونه تعالى ، واعتمادا على مؤازرة الشعب الكريم ، عبء مسؤولية ادارة المملكة ، وايصالها الى الاستقلال التام ، واضعين امامنا ، في الدرجة الاولى ، انهاء مسألة الحدود العراقيــة ــ التركية على ما يحفظ كيــان المملكــة ، ويصون سلامتها ، واننا واثقون بأن المذاكرات السياسية الودية ستفصل هذه المسألة على أساس الحق والعدل ، وتعيين الحدود نهائيا ، بصورة تضمن سلامة البلاد ، والدفاع عنها . والحكومة مصممة على ان تبـذل كل ما في استطاعتها من الوسائل المادية والمعنوية لتحقيق هذه الامنية التي تعتقد بأنها امنية الشعب المقدسة . واننا فيما يلي نعرض على انظار الشعب الكريم مختصر منهاجنا الذي سنسير عليه بتوفيقه تعالى ، وسيقوم كل وزير من الوزراء في ايضاح اعماله من وقت لآخر ، وعرضها على الراي العام ليكون عالما بسير الحكومة ، مقدرا لمجهوداتها ، وعلى الله الاعتماد .

(١) السهر على الامن ، وتوزيع العدالة بين أفراد الشعب ، والمحافظــة على الآداب العمومية ، ومقاومة كل ما ينافي الآداب الدينية ، ومنع تفشي الاخلاق الغير مرضية .

(٢) اكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي بالحرية الكاملة ، وجمع المجلس في اسرع ما يمكن .

(٣) اكمال المقــاولات المنفــردة ، المتممة للمعاهــدة العراقيــة البريطانيــة ، والموضوعة تحت البحث ، بصورة تكفل منافع الشعب .

(٤) عرض مسوّدة القانون الاساسي على المجلس التأسيسي .

(٥) عرض المعاهدة العراقية ــ البريطانية على المجلس لابرامها .

(٦) المباشرة بالمذاكرات ، وتعيين الصلات المستقبلة الدائمة ما بين الحكومتين العراقية والبريطانيــة ، وذلك على اساس الاستقلال التــام والحقــوق المتساوية ، وتأييد الولاء والصداقة بين الشعبين .

(٧) الاقتصاد التام في كل مصاريف الدولة ، والاستغناء عما يمكن الاستغنــاء عنه من الوظائف .

(٨) حماية الزراعة والتجارة والصناعة الوطنية ، والسعي في انماء الثروة ،

وجلب رؤوس الاموال الاجنبية بشروط موافقة ، وانعاش الحياة الاقتصادية في المملكة .

(٩) السعي في احداث العلائق الخارجية على اثر انتهاء مسائل الحدود ، وتاسيس الصلات القومية بين العراق وسائر البلاد العربية ، والولاء مع من يوالينا من الامم المجاورة .

(١٠) ان المعارف من اهم الامور في نجاح البلاد ، ولذلك ستبذل الوزارة كل ما في وسعها لتنشيط العلوم والمعارف ، وتزييد المدارس وتحسين حالتها ، وارسال البعثات العلمية الى الجامعات الشهيرة في الخارج ، وستسعى الوزارة لمراجعة جميع الطرق الممكنة للوصول الى هذه الغاية .

(١١) تقوية القوات الوطنية على أن تكون لحفظ الامن داخلا ، ومنع التجاوز من الخارج ، وذلك حفظا لكيان المملكة ، وتأييدا لاستقلالها .

(١٢) بث الروح القومية في الشعب ، وطرد كل فكرة أجنبية .

(١٣) وضع اساس توزيع الاراضي بموجب الحق والعدالة .

هذا مختصر المواد التي ستهتم الوزارة بتطبيقها بكل جد ونشاط ، متكلة على عون الله سبحانه وتعالى ومؤازرة الشعب (١) .

رئيس الوزراء ــ جعفر العسكري

مؤتمر الكويت

لم تستاصل شافة الخلاف القائم بين العراق ونجد في « معاهدة المحمرة » التي عقدت في الخامس من شهر ايار سنة ١٩٢٢ ، ولا في بروتوكولي العقير الموقع عليهما في الثاني من شهر كانون الاول من هذه السنة (٢) فقد بقي الخلاف بين المملكتين منحصرا في :

١ ــ ارجاع شمر المتحققين للعراق ، وكذلك العشائر الاخرى المنشقة التي فرت اخيرا من نجد .

٢ ــ امر الاسلاب والمنهوبات التي اخذها شمر وغيرهم من العشائر ، وفروا بها الى العراق . يضاف الى ذلك العداء المستحكم الحلقات بين العائلتين الهاشمية والسعودية .

فاقترح المعتمد السياسي البريطاني في العراق على الملك فيصل بكتابه المرقم ٢. او / ٢٢١ والمؤرخ ٩ ــ ١١ تشرين الثاني ١٩٢٣ م عقد مؤتمر في الكويت يحضره

---

(١) جريدة العراق العدد (١٠٨٠) التاريخ ٣ كانون الاول سنة ١٩٢٢ .
(٢) تجد معاهدة المحمرة وبروتوكولي العقير في الجزء الاول من هذا الكتاب .

ممثلون عن العراق ، والاردن ، ونجد ، والحجاز ، برئاسة الكولونيل نوكس S. B. Knox رئيس المعتمدين البريطانيين السياسيين في الخليج العربي ، للبحث في المسائل الملعقة بين هذه الدول وهي :

أ ـ تحديد التخوم بين نجد والاردن .

ب ـ حلّ المشاكل الموجودة بين العراق ونجد ، الناشئة عن وجود نجديين (شمّر) في العراق .

ج ـ ما اذا كان من المناسب اعادة النظر في اتفاقية بحره ؟

وطلب المعتمد ان تبحث حكومته في هذا المؤتمر، اية مسألة من المسائل المعلقة، على أن يصادق العراق عليه بعدئذ ، فقبلت الحكومة العراقية بما جاء في كتاب المعتمد السامي ، وندبت امين العاصمة صبيح بك نشأت لتمثيل العراق . وكان صبيح قد تولى منصب وزير الاشغال في الوزارة القائمة على ان يرافقه عجيل الياور رئيس قبائل شمّر في العراق ، والشيخ عبد الله المضايفي .

وقبلت حكومة نجد حضور هذا المؤتمر ، وعيّنت كلا من عبد الله الدملوجي ، والملاّ حافظ ، وعبد العزيز القصيبي ، وسعيد هاشم ، وسعيد حبا ، ممثلين عنه . وارسل الامير عبد الله مندوبه . اما الملك حسين فلم يوافق على ارسال مندوب عنه الى الكويت ، ولم يعتذر عن ذلك .

ورأى الكولونيل نوكس ان يتوسع في جدول اعمال المؤتمر قبل انعقاده ، فأبرق الى عاهل نجد يسأله عما اذا كان يوافق على بحث موضوع الحدود بين نجد والاردن في مؤتمر يعقد اما في « البحرين » واما في « الكويت » ومن ثم اغتنام هذه الفرصة للبحث في المواد المعلقة بين نجد والعراق ، ومن جملتها قضية شمر الملتجأون ؟ فرد العاهل النجدي على هذه البرقية بأنه يسره ان يكون على اتفاق مع الحكومات المجاورة ، فاستدل رئيس المؤتمر البريطاني على أن ابن سعود قَبلَ فكرة عقد المؤتمر لبحث الموضوعات التالية :

أ ـ مسألة الحدود بين نجد والحجاز ، وحل المشكلات بين الطرفين .

ب ـ قضايا الحدود بين نجد والحجاز ، وحل المشكلات بين الطرفين .

ج ـ المواد المعلقة بين نجد والعراق ، ولا سيما قضية شمر .

وعقد المؤتمر اولى جلساته في يوم ١٧ كانون الاول ١٩٢٣ فطلب « ابن سعود » ان تكون المفاوضات بين مندوبي المؤتمر في الشؤون التي بينه وبين احدى الحكومات الثلاث « الاردنية ، الحجازية ، والعراقية » كلا على حده ، فلا يتدخل فيها الوفد الآخر ، خشية أن تؤلب عليه الحكومات الهاشمية الثلاث المذكورة ، فأجيب الى طلبه .

ودخل الوفد العراقي في مفاوضاته المستقلة مع الوفد النجدي ، فتوصل الطرفان الى اقرار مسودة معاهدة تقضي على اسباب الخلاف والخصام قضاء

نهائيا ، ولكن حدث في آخر لحظة ما لم يكن في الحسبان ، فقد اقترح هذا الوفد العراقي أن لا يكون الاتفاق بينه وبين الوفد النجدي ملزما ، ما لم يتم الاتفاق بين الوفدين : الحجازي والنجدي ايضا ، فاحتج الوفد النجدي على هذا الطلب ، وابرق رئيس المؤتمر الى وزارة المستعمرات البريطانية في ٢٤ كانون الاول يقول « ان مندوبي نجد رفضوا هذا الشرط ... اعتقادا منهم بوجود اتفاق سري بين الحجاز والعراق» فتأجل المؤتمر الى يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤ لحل هذه المشكلة ، ولما استؤنفت جلساته في التاريخ المذكور ، تأجل مرة ثانية الى يوم ٢٥ آذار ١٩٢٤ فعهدت الحكومة العراقية الى حكمت سليمان مدير البرق والبريد العام أن يمثلها في هذه الجلسة لوجود اعمال لدى الممثل السابق صبيح ، فسافر حكمت الى البصرة ؛ في طريقه الى الكويت ، ولكن قبل أن يلتئم المؤتمر في الموعد الجديد ، قام غزاة نجد بغارة جديدة على القبائل العراقية في يوم ١٤ آذار المذكور ، وقتلت منها (١٨٠) شخصا ، واستولت على (٢٦،٠٠٠) رأس غنم و (٣٧،٠٠) من الحمير وخسر الاخوان النجديون مئة قتيل وتسعة جمال وفرسا واحدة فكان ذلك سببا مباشرا أدى الى فشل « مؤتمر الكويت » .

حوادث ومقررات

١ ــ كانت قبيلتا الصفران والبركات في قضاء السماوة ، قد عادتا الى حالتهما في زمن العثمانيين من مقاطعة الحكومة ، وعدم المواجهة ، والامتناع عن تسديد الضرائب ، فقررت الوزارة ردّهما الى حظيرة الطاعة ، وسافر وزير الداخلية علي جودت ، الى لواء الديوانية في العاشر من كانون الاول ١٩٢٣ وطلب الى القبيلتين المذكورتين :

(أ) تخريب القلاع الحربية وتهديمها ، خلال اسبوع واحد من التاريخ المذكور.

(ب) تسديد الديون الحكومية للسنة الحالية .

(ج) وجوب توزيع المياه بصورة عادلة .

وقد ذكر الوزير لرجال هاتين القبيلتين ، بان الحكومة عازمة عزما اكيدا على تنفيذ هذه الامور الثلاثة ، وانها في الوقت نفسه ترغب في حقن الدماء ، ولما لم يتلق ما يدله على الطاعة ، نكلت قوات الشرطة « تساندها طائرات سلاح الجو البريطاني » بالقبيلتين المذكورتين تنكيلا رادعا .

وبعد مرور اربعة اشهر على هذا الحادث ، اي في ٢٥ نيسان ١٩٢٤ بينما كان مدير شرطة لواء الديوانية ، عبد المجيد الهاشمي ، يعقب فلول المتمردين ، قتل وثلاثة من افراد شرطته ، وكانت جماعة قد دخلت عفك ، وعاثت فيها فسادا ، فأرادت الشرطة تأديبهم ، فوقع لها هذا الحادث المؤسف .

٢ ــ احتفلت « دار الاعتماد البريطانية » في بغداد في اليوم الرابع من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ م ، بازاحة الستار عن تمثال « الجنرال مود » فاتح بغداد ،

وهو التمثال الذي امرت السلطات البريطانية بجمع التبرعات له لمشاريع اخرى من الاهلين ثم نصب امام الدار المذكورة بجانب الكرخ .

٣ ـ سافر الملك فيصل الى « كربلا » في اليوم العاشر من شهر كانون الاول ١٩٢٣ م ، لافتتاح الخط الحديدي الذي مدتـه ادارة السكك الحديدية من « سدة الهندية » الى « كربلا » ووصلته بالخط الرئيسي الممتد بين « بغداد » و « البصرة » لتيسير الزيارة الى رواد العتبات المقدسة . وقد انتهز الملك هذه الفرصة فعرج على النجف وابي صخير ، ثم عاد الى بغداد في الثاني عشر من هذا الشهر .

٤ ـ في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٣١ كانون الاول ١٩٢٣ م :

« تلي كتاب من فخامة المعتمد السامي بالعراق مرقم بي أو/١٢٤ ومؤرخ في ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٣ جاء فيه : ان الحكومة البريطانية اهدت الحكومةالعراقية ثلاثة مدافع من عيار ١٨ ليبرة ، مع ذخيرتها ومعداتها ، وانها مستعدة لان تقدممدفعين آخرين مع معداتهما وذخيرتهما بمبلغ ستة آلاف ليرة انكليزية تقريبـا فقرر مجلس الوزراء اسداء الشكر الى الحكومة البريطانية بواسطة فخامة المعتمد السامي لاهدائها المدافع الثلاثة ، والموافقة على شراء المدفعين الآخرين من قبل وزارة الدفاع » اهـ .

٥ ـ وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤ م :

« تلي كتاب من سكرتير فخامة المعتمد السامي بالعراق المرقم بي أو/١٠والمؤرخ في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ متعلق بأمر تمثيل الحكومة العراقية في المفـاوضات العائدة الى مسألة الموصل ، فقرر مجلس الوزراء ان يكرر الرجاء من فخامـة المعتمد السامي لابلاغ الحكومة التركية رسميا بواسطة الحكومة البريطانية طلب الحكومـة العراقية ارسال مندوب عنها الى لجنة تحديد الحدود ، لأن أمر تحديد الحدوديخص العراق وتركية مباشرة ، ولا يشبه مؤتمر لوزان الذي كان مؤتمرا دوليا . وقرر أيضا الرجاء من فخامة المعتمد السامي ابلاغ الحكومة العراقية جواب الاتراك فـي هـذا الصدد » اهـ .

وقد حاولت الحكومة البريطانية بمختلف الطرق ان تحمل الحكومة التركيـة على قبول ممثل لحكومة العراق في لجنة الحدود موضوعة البحث ففشلت .

٦ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٤م « قبـول اداء نصف نفقات ديوان المعتمد السامـي » في العراق ، دون أن يكون للعراق حـق الاشراف على تعيين هؤلاء الموظفين او نقلهم او فصلهم .

٧ ـ وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢٢ تموز ١٩٢٤ م .

« تلي كتاب من سكرتير فخامـة المعتمد السامي بالعراق مرقـم بي أو/١٥٠ ومؤرخ في تموز سنة ١٩٢٤ متعلق بأمر الحقـوق التي كانت ممنوحة للقناصل فـي الدولة العثمانية ، وكيفية تطبيقها عليهم في العراق ، بعد انسلاخه من جسم الدولـة المشار اليها، فقرر مجلس الوزراء ، بناء على ما جاء في المادة الخامسـة مـن المعاهـدة

العراقية البريطانية ، ان يقوم قناصل الحكومة البريطانية بمحافظة حقوق الرعايا العراقيين الى أن تعهد الى قناصل عراقيين ، وقرر مجلس الوزراء ايضا عدم إمكان الاعتراف بقناصل دولة ايران بالعراق ، ما لم تعترف حكومة ايران بالحكومة العراقية » اهـ .

ولكن حكومة ايران لم تعترف بقيام الحكومة الوطنية في العراق الا في اواخر شهر نيسان من عام ١٩٢٩ كما سيجيء البحث عن ذلك في المجلد الثاني بصورة مفصلة .

٨ ـ لما نفت « الوزارة السعدونية الاولى » الشيخ مهدي الخالصي الى الحجاز في اواخر شهر حزيران سنة ١٩٢٣م ، ويسرّت ابعاد العلماء الذين يمتون الى اصل ايراني الى ايران ، تقرر عدم السماح لهؤلاء العلماء بالعودة الى العراق ، حتى تتم الانتخابات المجلس التأسيسي ، ويصادق على المعاهدة وتفرعاتها . فلما انجزت « الوزارة العسكرية الاولى » هذين الامرين ، عاد العلماء الى العراق في ٢٢ نيسان ١٩٢٤م ، واستقبلوا استقبالا فخما من قبل السلطة ، ومن قبل الاهلين ، بعد ان قطعوا عهدا للحكومة بأن لا يتداخلوا في الامور السياسية . ولم يتأخر عن هذه العودة الا الشيخ مهدي الخالصي بالذات . فقد كتب الملك فيصل الى المندوب السامي كتابا بتاريخ ٥ شباط ١٩٢٤ جاء فيه « وبالنظر لما تعلمونه فخامتكم عن خطته العدائية التي لم يفتأ يجاهر بها ضد العراق ، فلا ارى للظروف الحاضرة سبيلا لعودته » (١) .

ويقول التقرير البريطاني عن سير الادارة في العراق خلال السنة ١٩٢٤ في ص (١٣) :

« لما تقلد جعفر باشا العسكري رئاسة الوزارة في تشرين الثاني ١٩٢٣ ، ابدى ابناء الشيعة العراقيون رغبتهم العامة في التصالح مع الحكومة ، وفي شباط ١٩٢٤ تقرر . باتفاق الراي مع المعتمد السامي ، بأنه لم يعد هنالك مانع يحول دون عودة المجتهدين ، ما عدا الشيخ مهدي الخالصي ، ولكن على شرط أن يتعهدوا لجلالة الملك بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية ، وكانت البلاد قد تضررت من انقطاع سيل الطلبة والزوار من ايران ، وتناقصت اذ ذاك ليست ايرادات الاماكن المقدسة حسب ، بل ايرادات السكك الحديدية ايضا » اهـ .

٩ ـ كان قد استقال وزير المعارف ، الحاج محمد حسن ابو المحاسن ، من منصبه في يوم ٢٧ ايار ١٩٢٤ ، مختلفا مع زملائه الوزراء حول المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وهل يجب ان تعدل قبل عرضها على المجلس ؟ كما كان يود ، أم يترك التعديل الى ما بعد الابرام ؟ كما كانت بريطانية تريد ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته ، وبأن يقوم رئيس الوزراء بمنصب وزارة المعارف بالوكالة مدة شغوره .

---

(١) يراجع كتاب الملك فيصل في ملفات البلاط « ملفة النجف وكربلا » ورقة ٦٢ ، في « المركز الوطني لحفظ الوثائق » .

كان صاحب الجلالة الهاشمية ، الملك حسين بن علي ، ملك الحجاز ، قصد شرقي الاردن في كانون الثاني سنة ١٩٢٤ لزيارة نجله الثاني ، الامير عبدالله ، ولتفقد شؤون هذه الامارة الجديدة ، وزيارة القدس ان امكن (١) . فاهتبل العراقيون هذه الفرصة ، وقصد وفد منهم للسلام على جلالته ، والتمتع بمشاهدته . مثلما قصدته وفود من سورية ، ولبنان ، والقدس ، كما أن مجلس الوزراء العراقي قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٤ م :

« إرسال مندوب الى عمان لعرض احترام الحكومة العراقية والشعب العراقي على حضرة صاحب الجلالة الحسين بن علي ، ملك الحجاز ، وأن يرجو جلالته الاذن للعائلة المالكة ، وسمو الامير غازي بن فيصل ، ولي عهد العراق ، بالقدوم الى العراق عاجلا » .

ووقع الاختيار على وزير الدفاع نوري السعيد ، فغادر بغداد على رأس وفد كبير في السابع من شباط ١٩٢٤ ، وبعد ان قام بالمهمة التي ندب اليها ، عاد الى العراق في الثاني والعشرين من هذا الشهر . « وانتدب الصهيونيون وفداً منهم لمقابلة جلالته فقال لهم انه لا يستطيع الموافقة على انشاء وطن قومي لهم مهما كانت الدواعي والاسباب » (٢) .

وظهرت للميدان فكرة مبايعة الملك حسين ، بالخلافة الاسلامية ، بعد ان قرر الترك الغاء هذا المنصب الخطير في بلادهم ، وطردوا العائلة العثمانية المالكة الى خارج حدود جمهوريتهم ، فسارع العراقيون الى الاشتراك في تحقيق هذه الفكرة، وشرعوا في ارسال برقيات المبايعة : لا فرق في ذلك بين سنيهم وشيعيهم ، فكان صاحب الجلالة الهاشمية يرد على هذه البرقيات شاكرا للمبايعين حسن ظنهم ، وداعيا الى الحق ان يمكنه من تحقيق اهدافهم ومطامحهم القومية .

ولم يدع الملك فيصل هذه الفرصة تفلت من يده ، فاذاع البلاغ التالي في يوم ١٩ آذار ١٩٢٤ .

الى شعبي المحبوب !

يفيض قلبي ابتهاجا لما يبديه شعبي المحبوب في كل مظهر عام ، من دلائل الاخلاص ، وصدق الوطنية والتضامن القومي ، واني اشكر للسادة ، والرؤساء ،

---

(١) « وكان الانكليز يخشون أن يرغب جلالته في زيارة القدس الشريف ، فتؤدي الزيارة الى حدوث ما يخل بالامن . لذلك اتصل المندوب السامي بالامير عبدالله ، واوضح له رغبة الحكومة البريطانية في أن لا يقوم جلالته بزيارة كهذه ، وأن يعتذر من القيام بها اذا وجهت اليه الدعوة علنا، وهكذا كان » اهـ « تاريخ الاردن في القرن العشرين » ص ٢٢٦

(٢) تاريخ الاردن في القرن العشرين ص ٢٢٦ .

والاعيان ، وسائر الطبقات ، تهانيهم وتبريكاتهم ببيعة جلالة والدي الملك حسين بامارة المؤمنين ، وخلافة المسلمين ، وافتخر بأن ابلغهم جميعا تحياته وادعيته ، واسأل الله تعالى أن يقر أعين العرب والمسلمين بعهدهم الجديد ، ويجعله لهم فاتحة خير وعز .

بغداد ١٢ شعبان ١٣٤٢ و ١٨ آذار ١٩٢٤

فيصل

مقتل وزير الداخلية

نشرت جريدة العراق في عددها المرقم ١١٥٢ الصادر في ٢٥ شباط ١٩٢٤ هذا النبـأ :

« بينما كان معالي توفيق بك الخالدي وزير الداخلية السابق ذاهبا الى داره ــ في محلة جديد حسن باشا ــ مساء اول من امس ــ اي مساء الجمعة ٢٢ شباط ــ اذا بيد اثيمة اطلقت عليه اربع عيارات نارية فاردته قتيلا ولساعته ، وقد هرب الجاني حالا ، فأسرعت الشرطة بعد الواقعة ببضع دقائق ، ولكن رات ان الرجل قد قضى وهرب الجاني . وقد تبين من الكشف الطبي ان العيارات النارية هي من مسدس من نوع البرونيك ، وان الرصاصات اجتازت من ظهره الى قلبه حيث توفي حالا . . . الخ » اهـ .

وقد حار الناس في تعليل هذه الحادثة فقال بعضهم : ان القتيل كان من انصار الجمهورية ، وانه كان يرى راي النقيب السيد عبد الرحمن في وجوب اسناد الحكم في العراق الى عراقي ، فاتفق الملك فيصل مع وزيريه : جعفر العسكري ونوري السعيد على وجوب التخلص من الخالدي ، فأسر الوزيران ذلك الى معروفهما شاكر القره غوللي ، فاختبأ هـذا في دار عبد الحميد كنـه القريبة من دار الخالـدي . حتى اذا اقترب المغدور منه ، تبعـه القره غوللي ثم اطلق النـار عليه فأرداه قتيلا . ويدلـل اصحاب هذا الراي على رايهم ان كلا من العسكري ، والسعيد . والقرد غوللي : لقي حتفه مقتولا فكانوا مصداقا للحديث المعروف « بشر القاتل بالقتل » ، وقـال البعض الآخر : ان الخالدي كان من دعاة الاتحاديين في دولة العثمانيين . كما كان عضوا بارزا في « الحزب الحر العراقي » الذي اشتهر بموالاته للانكليز ، وبالميل الى نظام الحكـم الجمهوري ، وان القاتل هو عبدالله محمد سريّه يساعده في القتل شاكر القرهغوللي ، وان القوميين العرب ، وعلى راسهم ياسين الهاشمي قابلوا الاغتيال بالغبطة والسرور ، وربما كانوا على علم مسبق به (١) .

وقد جمعت المعتقلات التي اقامها الانكليز في العراق في اعقاب الحركة التحررية التي قامت في ايار سنة ١٩٤١م ، اشتاتا من الناس ، وكان عبدالله سريه ممن قضى

---

(١) قتل جعفر العسكري في طريق بعقوبا يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ م وقتل نوري السعيد في بغداد يوم ١٥ تموز سنة ١٩٥٨ وقتل شاكر القرهغوللي في شهربان .

مع المؤلف نحو سنتين في « معتقل العمارة » وقد سمع من عبدالله بانه هو الذي قتل الخالدي ، وان شاكر القره غوللي كان شريكه في هذا القتل ، وانه كان عضوا في جمعية سرية هدفها الفتك بمن يشايع الانكليز ، وان الخالدي كان احد هؤلاء المشايعين .

وعلى كل فقد كان الخالدي شخصية فذة ، وذو كفاءة نادرة وكان خصومه السياسيون يخشون بأسه ، ويوجسون خيفة من قرب صيرورته رئيسا للوزراء ، حيث يقضي على طموحهم ويبدد احلامهم ، وقد يمهد الى قيام حكم جمهوري في العراق ، وكان قد تلقى قبيل اغتياله رسائل ودية غير موقعة ينصحه فيها أصحابها أن يحذر مؤامرة تحاك ضده ، وقد اطلع عليها المندوب السامي البريطاني السر هنري دوبس . وكان المندوب مدعوا في مزرعته في « الدورة » في يوم الحادثة ، فلما كان المساء اركبه معه في سيارة المندوبية ليظهر للناس احترام الانكليز له . ولذا لم يكن قتله مدعاة للانزعاج الحقيقي لدى الاوساط السياسية العليا ، الامر الذي ادى الى عدم اظهار القاتل . وكان القتل اول اغتيال سياسي في تاريخ العراق الحديث .

الاتفاقيات المتممة للمعاهدة

كان مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ م « إنتداب حضرة صاحب المعالي ساسون افندي وزير المالية ، للمفاوضات مع صاحب الفخامة المعتمد السامي لتهيئة الاتفاقات المتفرعة عن المعاهدة » .

وكان عدد هذه الاتفاقيات اربعا ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول آذار ١٩٢٤ قبول الاتفاقية المالية ، مع بعض التحفظات ، وفي اليوم الثاني من هذا الشهر ، اقر الاتفاقية العدلية ، وفي اليوم الرابع منه وافق على الاتفاقية العسكرية . أما الاتفاقية المختصة بكيفية استخدام الموظفين الاجانب فقد اقرها في يوم ١٧ آذار ١٩٢٤ . وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار من هذه السنة ، وقع كل من رئيس الوزراء والمندوب السامي الاتفاقيات الاربع المذكورة .

ولما كانت مواد هذه الاتفاقيات تستغرق زهاء ٣٥ صفحة من صفحات هذا الكتاب . وكانت جزءا متمما للمعاهدة ، والبروتوكول . فقد نشرنا نصوصها في الملحق الثاني من ملاحق هذا الجزء فلتراجع .

مشروعان جليلان للري

١ — مشروع كري سعدة

النجف بلدة واسعة ، مبنية على رابية مرتفعة . فوق أرض رملية فسيحة ، تبعد عن الفرات « فرع الكوفة » عشرة كيلومترات ، وتأخذ مياهها من الجداول والترع التي أنفق على حفرها رجال البر والاحسان ، في اويقات مختلفة ، وقد شاء « الحاج محمد علي رئيس تجار عربستان » ان يكون من بين المساهمين في تأمين المياه

لسكان هذه المدينة المقدسة ، فرفع كتابا الى الملك فيصل بتاريخ ١١ تشرين الثاني عام ١٩٢٣ أعرب فيه عن رغبته الصادقة في التبرع بثلاثة الكاك من الربيات لـ « حفر جدول من محل يعرف بالزنديات ، المتصلة في جدول بني حسن ، وينتهي مصبه الى بحيرة النجف . وهذا التبرع لغاية ارواء النجف . والانتفاع بالماء اينما جرى للخيرات ... الخ » وقد كتب رئيس الديوان الملكي كتابا الى سكرتارية مجلس الوزراء برقم ر/١/٥٨٥ وتاريخ ١٩٢٣/١١/١٣ حول هذا الموضوع .

قبلت « الوزارة العسكرية الاولى » هذا التبرع ، وكتبت وزارة المالية الى مجلس الوزراء حول هذا الموضوع . وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٣ آذار ١٩٢٤ .

« تلي كتاب من وزارة المالية مرقم ٢٢٣ ومؤرخ في ٢٦/٢٣ شباط سنة ١٩٢٤ متعلق بمسألة اسالة الماء الى النجف الاشرف ، فقرر مجلس الوزراء ان تتخذ اللجنة، التي سيؤلفها حضرة صاحب الجلالة الملك ، وستكون تحت نظارة جلالته ، الوسائل المقتضية لاسالة الماء الى النجف ، بحفر قناة لذلك ، وان تفوّض الاراضي الاميرية الغير مزروعة ، التي ستروى مما يزيد من الماء على درجة احتياج بلدة النجف ، الى حضرة صاحب الجلالة ليوقف ريعها ، بعد دفع العشر الى خزينة الحكومة، على المعاهد الخيرية كالمدارس ، والمستشفيات ، وتطهير القناة . ومحافظتها ، وان تسد مصاريف الحفر من المبالغ الموقوفة عليها من قبل اللجنة المذكورة ، والا تكلف الخزينة خسارة ما ، وان الاراضي الخصوصية المنازع فيها ، التي ستمر فيها القناة المذكورة ، إن لم تحل منازعاتها من قبل اللجنة ، فتحال الى المحاكم المدنية » .

وبعد ان قبل الملك فيصل هذا القرار ، ونظم الوقفية اللازمة به ، تألفت لجنة من السادة الحاج عبد الحسن شلاش ، والحاج عبد الحسين الجلبي ، والحاج محمود الاسترباوي ، للاشراف على صرف المبلغ المتبرع به ؛ وباشر العمل جلالة الملك بنفسه في غرة رمضان ١٣٤٢ (٦ نيسان ١٩٢٤) ثم ظهر ان المواصفات والاستشارات الفنية كانت غير متقنة . فأخفق المشروع من اساسه ، واسترد المتبرع ما تبرع به كاملا . وتكبدت الحكومة العراقية المبالغ التي صرفت على الحفر ، ونحوه ، وهي نحو ٦٧٠٠٠ ... ربية بينها ستة عشر الف ربية صرفت على تصحيح الخرط المعدة من قبل ؛ وهكذا كتب الفشل لهذا العمل الانساني الجليل نتيجة لخطأ الاستشارة الاجنبية .

٢ ـ مشروع أصفر

كان السادة المدعوون : نجيب اصفر . وحمدي الباجه جي . وثابت عبدالنور، قد راجعوا « الوزارة السعدونية الاولى » لمنحهم امتيازا لانشاء خزان الحبانية والفلوجة ، لارواء الاراضي الواقعة في لواء الدليم ، ولكن الوزارة استقالت قبل ان تبت في الموضوع : فلما تكونت « الوزارة العسكرية الاولى » أعاد المذكورون مراجعاتهم؛ فطلبت الوزارة اليهم ان يتقدموا بالاعتماد المالي اولا « حيث قدّرت الكلفة بنحو ١٢ مليون من الباونات » فسافر السيد نجيب الى لندن ، لمفاوضة الشركات الاجنبية

والبيوتات المالية في الموضوع ، وعاد وهو يحمل كتاب الاعتماد المطلوب من « شركة فوردكيس » فقبلت الوزارة هذا الكتاب ، ودخلت في المفاوضة مع اصحاب الطلب .

وفي العشرة الاولى من نيسان ١٩٢٤ ، وصل الى بغداد السر جون فورد كريفس ، والسر جون هاملتن ، من اعضاء مجلس العموم البريطاني لمفاوضة الحكومة العراقية في موضوع الامتياز الذي طلبه السادة المذكورون ، وبعد مراجعات طويلة ، أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٤م الاتفاقية التي اعدتها وزارة المالية ، وخوّل وزير المالية ان يوقع هذه الاتفاقية ، نيابية عن الحكومة العراقية ، وكانت الاتفاقية في عشرين مادة وملحقا ويهمنا منها الملحق فقط وقد جاء فيه :

اولا ــ اختبارات اختيارية في القطن بواسطة آلات زراعية على منهاج تجاري .

(أ) في منطقة الفرات ، التي تحكمها سدة الفلوجة ، والتي يتأمن ريعها من المياه المخزونة في خزان الحبانية ، وهذه المنطقة معلمة « منطقة الفرات » على الخريطة المربوطة بهذا .

(ب) في منطقة ديالي المعلمة « منطقة ديالي » على الخريطة نفسها .

ثانيا ــ تهيأة خطط الري لانشاء المشاريع الآتية :

(أ) سدة عند الفلوجة ، على نهر الفرات ، مع طرائق الجداول التابعة لها ، تحويل هور الحبانية ، المعلم منطقة خزان الحبانية ، الى خزان مع الاعمال اللازمة لمنفذ الى هور أبي دبس .

(ب) انشاء سدة على نهر ديالي عند « تيبل مونتين » مع تنظيم الجداول التابعة لها ، على الطريقة الحديثة للحصول على اقتصاد في استخدام المقدار الحالي من الماء في النهر ، لزراعة القطن في اراضي الحكومة التي تسلمها اصحاب الامتياز .

(جـ) بناء سدة عند الطويلة ، على نهر ديالي ، لخزن ماء ذلك النهر ، بخزان يغطي تقريبا المساحة المعلمة « مساحات خزان ديالي » على الخريطة المذكورة .

ثالثا ــ برنامج المشاريع للاختبارات في زراعة القطن .

(أ) في منطقة نهر الفرات « منطقة الفرات » تسلم الحكومة الى اصحاب الامتياز ارضا مساحتها ستون الف هكتار ليزرع منها كل سنة عشرون الف هكتار قطنا بالمناوبة الثلاثية ، وتعطي مقدارا من الماء لا يقل ابدا عن سبعماية قدم مكعب في الثانية ، وهو مقدار يعتبر الآن لازما لاحتراث العشرين الف هكتار قطنا المشار اليها ، ويجوز ان يرفع هذا المقدار من الفرات ، في فصل الشحاح ، بالمضخات اذا اقتضت الضرورة لتأمينه .

(ب) في منطقة ديالي « منطقة ديالي » تسلم الحكومة الى اصحاب الامتياز ارضا مساحتها خمسة عشر الف هكتار ليزرع منها كل سنة خمسة آلاف هكتار قطنا بالمناوبة الثلاثية .

تعطى ايضا من الماء ما لا يقل عن مائـة قدم مكعب في الثانية في السنـة الاولى و (٢٠٠) قدم مكعب في الثانية في السنة الثانية و (٣٠٠) قدم مكعب في الثانيـة في السنة الثالثة في راس الجدول والعدد الاخير هو المقدار الذي يعتبر الآن ضروريـا لاحتراث الخمسة آلاف هكتار قطننا المشار اليها .

رابعا ـ التنشيط على التوسيع في العمارة بالاحتراث باستعمال الماء بالحكمة .

(أ) اذا تبين ان مقدار الماء المعطى الى اصحاب الامتياز يمكن مـن عمارة اراضي اكثر مما اشير اليه في المادة الثالثة من هذا الجدول ، فالحكومة تضع تحـت تصرف اصحاب الامتياز اراضي تكفي لاستخدام الزائد من الماء .

(ب) اذا تبين ايضا انه نتج من الاعمال التي ينشأها اصحاب الامتياز وفر فـي الماء ، فالحكومة تضع تحت تصرف اصحاب الامتياز ، اذا تيسر ، ما يكفي من الاراضي لاستخدام الماء الموفور لتيسرها لزراعة القطن » اهـ .

★ ★ ★

هذا هو نص الملحق لاتفاقية « مشروع اصفر » وقد ظهر بعد مـدة ان السادة نجيب اصفر ، وحمدي الباجه جي ، وثابت عبد النور ، كانوا سماسرة للشركـات البريطانية ، التي تقدمت بالاعتمادات المالية لاخذ امتياز المشروع ، وان الاستشارة الفنية لم تكن موفقة في تقديراتها المياه ، وان المشروع سيجر وبالا على العـراق وحكومته ، الامر الذي اوجب سوق « الوزارة العسكرية الاولى » التي منحت هـذا الامتياز الى التحقيق النيابي ، كما سنفصل ذلك في فصل قادم من الجزء الثاني .

وقد سألنا وزير المالية في تلك الوزارة الحاج عبـد المحسن شلاش عن كيفيـة اعطاء هذا الامتياز فكتب الينا يقول :

بغداد ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٨ .

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني .

اخذت كتابكم الذي تسألوني فيه عن الاسباب التي حملتني على الموافقة عـلى اعطاء مشروع الري في العراق ، وذلك على عهد « الوزارة العسكرية الاولى » التـي كنت وزير ماليتها .

لا يخفى عليكم ان هذه الفكرة كانت مقترحة على الدولة من قبل جماعة من اشهر الوطنيين . ولو لوحظ الخطاب الذي القيته في المجلس النيابي في جلسة ١١ ايلـول ١٩٢٨ . لتجسمت منه حسن النية التي رافقتني عند منح هذا الامتياز .

يعلم الجميع باني كنت ولا ازال ازاول التجارة ، والمسائل المالية ، فكنت انظر الى الامور بالنظر الذي تدرجت عليه في الحياة ، ولما كانت الظروف التـي ساقتنـي للتشرف بخدمة بلادي في بدء نهوضها السياسي غير خافية ، واني كنت ملبيا فيهـا

دعوة الاشتراك في الوزارة العسكرية للغاية التي توطد للبلاد حياتها الدستورية برعاية مليكها المفدى (فيصل الاول) وتمهيدا للمقدمات التي تجعل البلاد في معترك حياتها الحديثة سائرة للانضمام في صفوف الامم الراقية ، فكان من اهم واجبات الحكومة الوطنية ان تنظر الى هذا المشروع رغبة في عمران البلاد ، وانعاش اقتصادياتها ، بمشروع الري . فكنت مع زملائي الذين كنت اعتقد باخلاصهم للمصلحة ، اناقش هذا المشروع من الوجهة التجارية ، واعلله تارة بفوائد ما بدات به الحكومة العثمانية قبل الحرب ، باقامتها سدة الهندية يوم استدعت السير وليم ويلكوكس الذي اعد خطط الري الخطيرة الصالحة العراق : وطورا بالقروض الخارجية التي عقدت لاجل هذه الخطط دون ان تتوصل الى تنفيذ الغاية ، لمجابهتها الحرب البلقانية ، وما اعقبها من الحروب ، حتى اندلاع لهيب الحرب الكونية . ورايت ان اهم ما يقضي به الواجب علينا في ذلك الوقت ، هو تنظيم الري ، واحياء الموات من اراضي العراق الخصبة ، وإروائها بطريقة السيح ، والتخلص من استعمال الآلات الرافعة ، ولا سيما المضخات التي لا تتفق بنظري مع الحياة الاقتصادية في هذه البلاد .

ولما كان من الضروري استثمار مياه الرافدين الذاهبة طعمة للبحار ، وتنظيمها بأحدث اساليب الري ، حيث لا مخازن تحفظ المياه من الذهاب سدى في مواسم انخفاضها ، ولا جداول فرعية منتظمة تنظم مجاريها ، ولا وشالات تجفف اراضيها . وتجذب مستنقعاتها ، انما كانت معظم اراضي العراق معطلة بالعطش ، او الغرق ، ومبتلاة بالاملاح ، والسبخ ، فلا تنتج زرعا ، ولا تنعش ضرعا ، ولما كان هذا المشروع يتطلب رؤوس اموال كبيرة ، وليس في استطاعة خزانتها ان تتحملها ، وكانت نتيجة المفاوضات الجارية بين الحكومة والشركة قد انتهت على الشكل الذي لا يكلف البلاد شيئا من الدين والنفقات ، وافقت على منح هذا الامتياز الى شركة وطنية قوامها الابتدائي كل من نجيب اصفر ، وحمدي بك الباجه جي ، بالايجار لمدة ٦٠ سنة. على ان تستوفي الحكومة ضريبة ممتازة من اصل النتائج قدرها ١١ ٪ من دون ان تتحمل الحكومة اية مسؤولية عن رؤوس الاموال المنفقة ، وان يكون استيفاؤها من (غلال الاراضي المأجورة) وعلى مسؤولية الشركة وحدها ، وتصبح ــ بعد إنقضاء المدة المنصوص عليها ــ جميع الآلات ، والاراضي والسدود ، والخزانات ، وكافة المرافق الخاصة بالمشاريع ملكا للحكومة بلا بدل .

ولما كانت هذه الشروط الرئيسية من صالح العراق ، بنظري ، لا بل وجديرة بالتقدير ، لانها ستمكن العراق من اتمام مشروع ريّه دون ان يثقل كاهله باعباء الديون ، وتصبح اراضيه الخالية مسكونة من جمع غفير من القبائل العربية ، اذ كان الشرط ذلك ، هذا فضلا عما ينجم من وراء ذلك من فوائد عامة للبلاد ، لسبب دخول رؤوس الاموال اللازمة لانجازه ، لذلك وافقت وايدت هذا القرار .

اما ما وقع من نزاع بين الشركة والحكومة ، اثناء القيام في مزارع التجارب ، بحق المياه المقدرة في ذيل المقاولة بنظر خبرائها الفنيين ، فتلك مسألة فنية (طبعا) لا أعلم عنها والله العالم بالصواب » اهـ .
« محبكم »

بغداد ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٨ « عبد المحسن شلاش »

إقتتال في كركوك

كان من نتيجة اهمال الحكومة واجبها القانوني في معاقبة التياريين عن الجريمة التي ارتكبوها في سوق العتمة بالموصل يوم ١٥ آب من عام ١٩٢٣ م ، والاكتفاء بنقلهم الى كركوك . ان قاموا بمجزرة هائلة في كركوك يوم ٤ ايار ١٩٢٤ هذه تفاصيلها :

بينما كانت ثلة من الجيش الليفي ، من التياريين ، تبتاع حاجة لها من اسواق كركوك ، في اليوم الرابع من شهر ايار سنة ١٩٢٤ م . اختصمت مع احد الاهلين في السوق ، فأدى الخصام الى جرح أحد افرادها ، وهرب الباقون الى ثكناتهم حيث استنجدوا برفاقهم . وخرجوا من الثكنة يحملون أدوات القتال والدمار ، وصاروا يطلقون النار على كل من في الطريق ، فتصدى شرطيان لمنع النار فقتلوهما ، فعمد مدير الشرطة ، مراد بك ، الى منع قوات الشرطة من الخروج من ثكناتها ، وفاقا لطلب ضابط الشرطة البريطاني ، فاضطر الاهلون الى الدفاع عن انفسهم بأنفسهم فقتل من قتل ، وجرح من جرح ، وقارب عدد الاصابات المئتين .

ولما علمت القبائل المحيطة بكركوك بما جرى في هذه المدينة ، تأهبت لاخذ الثأر، وسارت جموعها في اليوم التالي شاخصة الى كركوك ، ولكن المندوب الساميالبريطاني كان قد سبقها اليها ، وامر باخراج المعتدين منها ، وترحيلهم الى جم جمال بين السليمانية وكركوك . واصدر امرا حث فيه الاهلين على التزام جانب الهدوء والسكينة ، ووعد بمحاكمة المعتدين ، ودفع الديات عن المقتولين والمظلومين ، وهذا تعريب نص بلاغه الذي كان قد كتب باللغة التركية . لغة أهل كركوك السائدة .

« تأثرت كثيرا لتلك الفواجع التي وقعت نهار امس . لقد شرع منذ اليوم في ترحيل الجنود الآثوريين من كركوك الى محل بعيد ، كما سيجري التحقيق فورا من قبل الضباط البريطانيين المنتخبين بصورة خاصة . واعدكم انه اذا ثبت ادانة احد منهم ، فلن نقصر في فرض العقاب الصارم كما سيجري تعويض الذين تضرروا .

٥ مايس ١٩٢٤ — المندوب السامي . هـ . دوبس

وكان متصرف لواء كركوك يومذاك « فتاح بك » فعزله المندوب السامي من منصبه ، وولى رئيس البلدية عبد المجيد اليعقوبي ، منصب المتصرفية حيث تعهد له بتهدئة المدينة ، والقضاء على التوتر الذي كان يسودها ، وقد اعتقل فعلا : حسين آغا النفطجي ، وسليمان بك درويش ، وخير الله حسن افندي ، كما ان المعتمد السامي بعث الى السيد عبدالله صافي ، شقيق المتصرف الجديد عبد المجيد اليعقوبي ٢٠٠،٠٠٠ ربية لصرفها على المنكوبين ، فلم يصرف غير النصف من هذا المبلغ ، وفي يوم ١١ ايار اصدرت الحكومة العراقية هذا البيان :

بيــان

« نعلن بما لا مزيد عليه من الاسف ، ان سريتين من الليفي الآثوريين في كركوك،

قد هاج هائجهم في اليوم الرابع من شهر ايار ، فضاعت بسببه عدة نفوس من الاهلين والليفي .

« وكان سبب هذا الهياج ، نزاع في سوق كركوك على سعر بعض الاشياء بين جنديين من الليفي وبعض الباعة ، ثم التجأ الجنديان الى الثكنة ، ولما وصلا اليها ، اخبرا رفاقهما بما لحقهما من الاهانة ، ولما علم ضباط الليفي البريطانيون بهياج الليفي ، استعرضوا الجنود عزلا من السلاح ، واخبروهم ان الباعة سيعاقبون على ذلك ، ثم صرفوهم بعد ان هدأ ثائرهم .

وكان من سوء الطالع أن الليفي بعد انصرافهم من الاستعراض مروا بقهوة ، ويظهر انهم تبادلوا السباب مع من كان فيها من الناس ، فهجم الليفي على أولئك الرجال ، ثم اندفعوا الى المدينة ، فمنعتهم الشرطة من اجتياز الجسر ، فعادوا الى الثكنة واختطفوا اسلحتهم ، ورجعوا الى الجسر وعبروه الى مدينة كركوك ، رغما من معارضة الشرطة ، ولم يكن في الامكان ردعهم الا بعد وقت طويل ، واسفر اصطدامهم مع اهل البلدة عن قتل عدة من النفوس ، ولما تمكن ضباطهم من جمعهم وتنفيذ الامر عليهم ، خرجوا من كركوك الى جم جمال ، وارسلت جنود بريطانية بالطيارة الى كركوك لحفظ الامن فيها ، وفي اليوم الثاني توجه فخامة المعتمد السامي الى كركوك بالطيارة ، وبعد اجراء التحقيقات ، نشر بلاغا على اهل كركوك يعرب فيه عن اسفه على ما حدث ، ووعد باجراء التحقيقات الكاملة . وبذل الجهد لمعرفة المجرمين وعقابهم ، والتعويض لمن لحقته خسارة ، والتحقيقات جارية الآن في كركوك ، والحكومة العراقية مهتمة كذلك باتخاذ أحسن التدابير لمحاكمة المجرمين بموجب القانون العراقي » اهـ .

« مدير المطبوعات »

هذا ما جاء في « بيان الحكومة الرسمي » أما « التقرير البريطاني الخاص » عن ادارة العراق فيقول :

« وقتل في حادثة كركوك عدد من المسلمين على يد حضيرتين من التياريين الذين ساروا في المدينة ، وكانوا يطلقون النار على كل من يرونه منهم » اهـ .

ومهما حاولت السلطة اخفاء توجيه اللوم الى الآثوريين مباشرة ، فان الحقيقة الناصعة بين هذه السطور الرسمية ، تدلنا على خطر وجود هذا القسم من الناس في العراق ، حاملا السلاح ، سواء اكان ذلك بالاجازة ، أو للوظيفة ، او لاي قصد آخر ، ولا ادل على ذلك من تمردهم على الحكومة في تموز ١٩٣٣ كما سيأتي شرحه (١) في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

---

(١) ترى الحكومة الانكليزية بان « الطائفة التيارية » التي كانت في جبال ارمينية ، ثم سكنت شمالي العراق بعد الحرب العالمية الاولى ، من بقايا الاثوريين ، سكان العراق القدماء ، وهي لهذا السبب تعطف على افرادها ، وتمدهم بالمال وبانواع المساعدات . وقد راينا بمناسبة بحثنا عن « فتنة كركوك » ان نأتي على لمحة تاريخية لقضية هذه الطائفة ، مستندين في ايرادها الى « التقرير البريطاني الخاص عن ادارة العراق خلال عشر سنوات » .

كان عدد التياريين في عام ١٩٢٠ نحو ٤٠،٠٠٠ نسمة التجأ ١٠،٠٠٠ نسمة منهم الى العراق ،

وعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة ، برئاسة جلالة الملك فيصل ، في يوم ٩ ايار ١٩٢٤ وبعد أن بحث هذه القضية من نواحيها المختلفة قرر :

فمنحتهم الحكومة البريطانية اعانات لكل رجل وطفل وامرأة (١٢٠) ربية في الشهر ، واستمرت تعيلهم على هذا المنوال ثلاث سنوات كاملات ، ثم ما لبثت ان سجلت عددا كبيرا منهم في جيش (الليفي) الذي كانت قد ألفته لادارة أمورها ، وحماية مصالحها في العراق ، ومن ذلك انها استعانت بالقادرين على حمل السلاح فجندتهم لمحاربة الثوار العراقيين في « الثورة العراقية الكبرى » . وكان يظن ان أكثرية اللاجئين منهم الى العراق سيتسربون الى مواطنهم في ايران ، وفي الجبال الواقعة شمالي العمادية . ويسكن الباقون في الاراضي الخالية بلواء الموصل ، فلما وقعت فتنة كركوك في الرابع من ايار ١٩٢٤ على الشكل المنصل اعلاه ، اذاع المندوب البريطاني السامي في العراق في ٣١ من الشهر المذكور البيان الاتي : —

« ان الحكومة البريطانية تنظر منذ مدة ، بشديد العناية والاهتمام ، في قضية حماية الشعب الاثوري ، واضعة نصب عينيها كلا من الخدمات التي أدوها لقضية الحلفاء اثناء الحرب العظمى ، وعلاقاتهم في المستقبل مع الدولة العراقية . وقد قررت ان تسعى الى مد حدودها الى ابعد حد ممكن في الشمال ، لكي تستحوذ على القسم الاعظم من الشعب الاثوري ، غير الذين يمتون منهم الى المناطق العائدة للحكومة الايرانية ، ويؤمل ان تدخل في هذه الحدود الجبال التي يسكنها التياريون ، وقبائل التخوما ، والجيلو ، والباز ، وأن يهيء في منطقة الدولة العراقية وطن لا للذين يمتون الى هذه المناطق فحسب ، بل لغيرهم من الاثوريين المشتتين ، الذين لم تكن اوطانهم في ايران . وقد تأكد فخامة المعتمد السامي ان هنالك مناطق شاغرة هي أكثر مما يحتاج اليه ، وداخلة في ملك الحكومة العراقية ، تقع في شمال دهوك والعمادية والجبال الشمالية، ويمكن للمذكورين أخيرا من الاثوريين ان يسكنوها بصورة دائمة . وبعد أن قررت الحكومة البريطانية ان هذه السياسة خير ما يخدم مصالح الاثوريين والدولة العراقية ايضا ، دعت الحكومة العراقية الى ان تعطي الضمانات اللازمة على النقاط التالية ، التي يرى انها ضرورية لنجاح السياسة المذكورة : —

١ — ان تملك الحكومة العراقية الاراضي الشاغرة المذكورة اعلاه للاثوريين ، دون ثمن ، وبشروط مناسبة .

٢ — ان تمنح الحكومة العراقية لكل من الاثوريين الذين يسكنون على هذه الصورة ، في الاراضي التي تملك لهم على هذا الشكل الجديد ، والاثوريين الذين يمتون الى بلاد التيارية والتخوما والباز والجيلو ، اذا ما اخذت هذه البلاد من الحكومة التركية واعطيت للعراق ، شيئا كثيرا من الحرية في ادارة شؤونهم المحلية الصرف الخاصة بهم ، مثل انتخاب مختاري قراهم ، واتخاذ التدابير اللازمة في كل قرية لجمع ودفع الضرائب ، التي يفرضها العراق ، على ان يكون هذان العملان تحت رقابة الحكومة العراقية .

وقد اعطت الحكومة العراقية هذين الضمانين ، ويتفاوض الان على حل قضية الحدود . والحكومة البريطانية واثقة من انها ستتمكن في القريب العاجل من تنفيذ السياسة التي رسمتها ، وهي تعتقد ان هذه السياسة ، اذا أمكن تنفيذها بصورة نهائية ، ستضمن للاثوريين منطقة واسعة ملائمة لاسكانهم ، وحرية لحل شؤونهم المحلية » اه .

فالقارىء يرى من هذا البيان الرسمي ان الحكومة العراقية كانت مستعدة لمنح هذا الفريق من الناس كرما حاتميا ، على الرغم من الاساءات التي يقوم بها فريق منهم ضد العراق . فلما جاءت لجنة الحدود التي اوفدتها عصبة الامم للنظر في الخلاف التركي — العراقي حول مشكلة الموصل ، أوصت بما يلي :—

« لما كانت المنطقة المتنازع عليها ستصبح على كل حال تحت سيادة دولة مسلمة ، فمن الضروري لارضاء مصالح الاقليات ، التي اكثرها مسيحية ، وفيها يزيدية ، ويهودية ، ان تتخذ التدابير لحمايتهم . وليس في وسعنا ان نورد جميع الشروط التي يجب ان توضع على الدولة السائدة لحماية هذه الاقليات،

« ١ ــ تخصيص ثلاثين الف ربية اعانة للاهالي المنكوبين في حادثة كركوك الاخيرة.

٢ ــ مراجعة فخامة المعتمد السامي لأجل تشكيل قوات محلية ، لتقوم مقام القوات الآثورية في العراق على أن يكون ذلك بصورة تدريجية ، وان يتم في خلال السنة المالية الحاضرة .

٣ ــ جعل ادارة لواء كركوك كادارة بقية الالوية » اهـ .

ولكنا نشعر ان من واجبنا ان يضمن للاثوريين استعادتهم للامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها ، بصورة فعلية ، ان لم تكن رسمية قبل الحرب . وعلى الدولة السائدة ايضا ، ايا كانت ، ان تمنح الاثوريين شيئا من الاستقلال الذاتي في شؤونهم المحلية ، وان تعيد لهم حقهم في اختيار موظفيهم من انفسهم ، على ان لا تتقاضى منهم غير جزية تدفع على يد بطريقهم . ولا بد أن تكون وضعية الاقليات مؤتلفة ووضعية البلاد الخاصة. الا اننا نرى ان هذه التدابير التي وضعت لفائدتهم، تبقى حبرا على ورق اذا لم تكن هناك رقابة ناجعة على تنفيذها في المنطقة نفسها ، ويمكن ان يعهد بأمر هذه الرقابة الى ممثل عصبة الامم في المنطقة المذكورة » اهـ .

فلما تقرر ابقاء منطقة الموصل للعراق ، احتجت تركية على اسكان التياريين ــ وكانت قد طردتهم من بلادها ــ في شمال العراق ، على مقربة من حدودها ، لانها كانت ، ولا تزال ، تعتبرهم اعداءها الالداء . فقد حارب التياريون الحكومة التركية ، وانضموا الى الحلفاء في الحرب الكونية الاولى ، في حين ان هذه الحكومة المسلمة قد احسنت اليهم ، وانعمت على رؤسائهم ، وساعدتهم في ايام محنهم ، وهذا ما حدا بالحكومة البريطانية الى ان تتخذ من المناطق العراقية الشمالية ــ غير المشغولة ــ سكنا لافراد هذه الطائفة ، وان تمدهم ــ على حساب العراق طبعا ــ بكل ما يقتضي لهم من الادوات الزراعية ، والحبوب والمواشي حتى المال ، وعلاوة على ما تقدم ، فقد طلب المندوب السامي البريطاني الى الحكومة العراقية ان تتخذ بعض التدابير المستعجلة التي من شأنها تسجيل اسكان التياريين ، ومنحهم الاراضي اللازمة ، واعفائهم من الضرائب والرسوم الاميرية ، فاضطر مجلس الوزراء العراقي ان يتخذ في ٨ آذار ١٩٢٧ هذا القرار :

« تلي كتاب وزارة المالية المرقم م / ١٠٤٩ والمؤرخ في ٢٣ شباط ١٩٢٧ ، وكتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم بي أ و / ٤٩ والمؤرخ في ٣ آذار سنة ١٩٢٧ ، وكتاب وزارة الداخلية المرقم ٨٩٨ والمؤرخ في ٦/٣ مارت سنة ١٩٢٧ المتعلقة جميعها بمسألة اسكان الملتجئين الاثوريين في منطقة بارادوست، واعفائهم من ايراد اراضيهم ، مقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(أ) ان تسعى وزارة الداخلية لاسكان الملتجئين الموجودين الان في المنطقة الشمالية ، في الاراضي والقرى التي تراها صالحة لسكناهم ، بدون التفات الى قومياتهم ، وبدون تمييز فيما بينهم .

(ب) ان يخبر هؤلاء الملتجئون ، ان الحكومة مستعدة لان تمنح اعفاءات خاصة لكل فرد يقوم باعمار الاراضي وحرثها ، ويعمل بارشادات الحكومة وأوامرها ، وفقا للقوانين المرعية .

(ج) ان يجتنب اسكان الملتجئين في المحلات التي يمكن ان يعترض على اسكانهم فيها من جانب الحكومات المجاورة ، او من قبل السكان الاصليين ، لسبب حق القرار ، أو غيره من الاسباب المشروعة » اهـ .

وعلاوة على هذا فقد اعترفت الحكومة العراقية بالشاب التياري (مار شمعون) بطريقا على هؤلاء الناس ، وصارت تدفع اليه شهريا (٣٠٠ ربية) علاوة على المنح الكثيرة التي كانت تنعم بها على طائفته.

وتحقق للانكليز بعدئذ ان منح التياريين استقلالا ذاتيا ، كما اقترحت اللجنة الاممية ، سيضر بهذه الطائفة أكثر من أن ينفعها ، ولا سيما بعد ان وزعت عائلاتهم على مناطق مختلفة ، لعدم امكان جمعها في منطقة واحدة ، للاحتجاج الذي ادلت به الجمهورية التركية ، والمحاذير التي كان يحتمل حصولها من

ومن المهم ان نذكر ان محاكمة المسؤولين عن حادثة الاقتتال الذي جرى في كركوك يوم ٤ ايار ١٩٢٤ ، كانت صورية اكثر منها حقيقية . وقد عهد بها الى محكمة خاصة قوامها رئيس محكمة بداية كركوك المستر بريجارد رئيسا ، وعضوية كل من حاكم كركوك السيد عمر نظمي الذي أصبح وزيرا مزمنا بعدئذ ، وحاكم الصلح فيها عبد الكركوكي ، وضابط بريطاني من قيادة الطيران ، والمار شمعون بطريق الآثوريين. وان المندوب السامي البريطاني اضطر مجلس الوزراء الى ان يقرر بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٢٤ الموافقة « على انفاق مبلغ من الخزينة على حساب موقوف » ليصرف على « إعاشة المهاجرين الآثوريين » ثم اضطره الى ان يقرر في ٢٥ من الشهر تخصيص خمسين الف ربية لتوزيعها كسلفات زراعية على المحتاجين من الملتجئين الآثوريين .

وبعد أن مضى عامان ، اقترح المعتمد السامي البريطاني في العراق على « الوزارة السعدونية الثانية » ان تعفو الحكومة العراقية عن الجنود التياريين المحكومين في هذه الحادثة ، معللا طلبه هذا بكونهم غرباء ، هاجروا الى العراق تخلصا من المصائب التي لاقوها في تركية وايران ، ولمرور مدة غير يسيرة ، بحيث زال كل اثر لها في النفوس ، فلم يسع المجلس الوزاري الا ان قرر في جلسة ٢٩ حزيران ١٩٢٦ استصدار ارادة ملكية بالعفو عن المذكورين ، على شرط ان يرسلوا الى قرية « ماي »

اجتماع هذه الطائفة في محل واحد . نقررت ، لهذه الاسباب ، العدول عن فكرة انشاء الوطن القومي، ما دام التياريون ينعمون على هذا الشكل بأحسن النعم .

وعلى الرغم من هذه المساعدات التي قدمتها الحكومة العراقية للتياريين ، فانهم اعتادوا « كما يقول التقرير البريطاني »

« ان يعرضوا كل ما شاءوا من الشكاوي المباشرة على المندوب السامي ، أو ضباط قوة الليفي من البريطانيين ، او المفتشين الاداريين البريطانيين ، دون ان يعرضوها على السلطة العراقية المختصة، نيهيئوا لها فرصة التحقيق في هذه الشكاوي ، وايجاد علاج لها عند الحاجة » .

وهذا معناه الاستهتار بالحكومة العراقية ، وعدم الاعتراف بشرعيتها . فلما أعلنت الحكومة البريطانية تصريحها في ايلول ١٩٢٩ بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم ، أظهر التياريون جزعا من ذلك ، واحتجوا لدى الحكومة الانكليزية ، والعصبة الاممية ، على منح العراق استقلاله ، وابدوا مخاوف وهمية منه ، في حين أن العراق كان قد قدم الضمانات اللازمة كافة ، لحماية الاقليات عامة .

ويجب ان لا تفوتنا الاشارة هنا الى ان بعض زعماء التياريين كانوا يقاومون مشروع الاسكان « الذي تبنته الحكومتان العراقية والانكليزية » وان « المار شمعون » كان يطلب الى الحكومة العراقية ان تمنح طائفته امتيازات لا يقرها العقل ، ولا تقبل بها اية حكومة تدعي انها مستقلة ، وقد بلغ الطيش بالبعض الاخر ان يمتشق الحسام في وجه السلطة الحاكمة ، فوقعت خلال تموز عام ١٩٣٣ معارك دامية بين الجيش العراقي والعصاة من التياريين أسفرت عن نتائج وخيمة جدا ، وقد مثل التياريون بقتلى الجيش اشنع تمثيل ، فقطعوا ايديهم وانوفهم ، وأجبروا الجرحى منهم على اكل لحوم اخوانهم . ولم يكتفوا بهذا كله ، فعمدوا الى احراق جثث القتلى بالنار ، ووقفت الحكومتان الانكليزية والفرنسية حيال هذه المعارك موقفا لا يتناسب والمعاهدات التي بينهما وبين الحكومة العراقية ، واضطر مجلس الوزراء الى ان يقرر اسقاط الجنسية العراقية عن بعض التياريين ، الذين كدروا صفو الامن العام في المملكة العراقية ، واساءوا الى الحكومة كل اساءة ، وسنأتي على تفصيل ذلك في بحثنا عن « الوزارة الكيلانية الاولى » في المجلد الثالث من هذا الكتاب .

الواقعة في الشمال الغربي من قصبة العمادية ، وان لا يغادروها الا باذن من وزارة الداخلية (١) .

انتخاب المندوبين

كانت « الوزارة السعدونية الاولى » قد تخلت عن كراسي المسؤولية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ م ، بعد ان اتمت انتخاب المنتخبين الثانويين ، وقبل أن تجري عملية انتخاب المندوبين . فلما تكونت « الوزارة العسكرية الاولى » نصت الفقرة الثانية من منهاجها على :

« إكمال الانتخابات للمجلس التأسيسي . . . وجمع المجلس في اسرع ما يمكن »

وفي يوم ١٤ شباط ١٩٢٤ ابرقت وزارة الداخلية الى متصرفي الالوية ان يشرعوا في انتخاب المندوبين في اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر ، على ان يسمح للذوات الذين يرغبون في ترشيح انفسهم المندوبية ان يشتركوا في ذلك ، مضافا الى قائمة المرشحين التي اعدتها الحكومة وتقدمت بها وفي يوم ٢١ منه اذاع رئيس الوزراء هذا البيان :

« كانت الوزارة ، بناء على الامر الذي تلقته من حضرة صاحب الجلالة ، عينت يوم ٢٥ الجاري موعدا نهائيا لانتخاب الاعضاء لمجلس الامة التأسيسي ، والآن بناء على حلول الاجل المضروب ، ترى من واجبها ان تلفت نظر الشعب الكريم الى أهمية ذلك اليوم الذي تستقبله .

« ان الظروف لم تسمح للامة ، فيما مضى ، بان وقفت موقفا رهيبا كموقفها هذا ، يتوقف عليه سعادة الانسال الحاضرة والآتية . لقد مضى علينا زمن طويل، بل عصور عديدة ، كانت مقدراتنا في خلالها تدار بأيدي غيرنا ، وكانت الاعمال تجري على خلاف مشيئتنا ، اذ كنا بعيدين عن تدوير امورنا فلم تكن مسؤولين عما انتاب بلادنا من هذه النكبات والمصائب اما الآن بعد ان تحملنا مسؤولية اعمالنا ، فلا عذر لنا اذا لم نسدد خطانا ، ونعزز وحدتنا ، وننهج منهج الحكمة والتوئدة ، قياما بالواجب المقدس تجاه الأبناء والاحفاد .

« لقد تمت ــ بحمد الله ــ انتخابات المنتخبين الثانويين في جو هادىء ، اعربت فيه الامة عن آرائها بكل حرية واستقلال ، ولم يبق امام المنتخبين الثانويين الا بضعة ايام لان يحققوا آمال منتخبيهم ، ويضعوا ثقتهم فيمن يعتقدون فيهم الكفاءة والمقدرة للقيام بأعباء مهمة تمثيل الامة في مجلسها القادم .

---

(١) كانت المحكمة الخاصة المختلطة قد حكمت على ثمانية من الاثوريين بالسجن المؤبد وعلى تاسع منهم بالسجن لمدة خمس سنوات ، وأفرجت عن بقية المساهمين في هذه المجزرة وهم كثرة . ويقول ستانورد في ص ٤٧ من كتابه The Tragedy of the Assyrians p 47 :

« ان الحكومة البريطانية اعطت اهتماما لقضية الدفاع عن النفس لصالح الاثوريين ، آخذة بنظر الاعتبار الخدمات التي قدموها للحلفاء خلال الحرب » اهـ . ولم يتطرق الى الخدمات التي قدمها هؤلاء للجيش البريطاني في قمع ثورة العشرين الجبارة .

« ان الحكومة عقدت المعاهدة العراقية ـ البريطانية واوشكت ان تنجز تفرعاتها، وقد هيات مسودة القانون الاساسي لعرضها جميعا على المجلس التأسيسي، بموجب القانون المصرح فيه الغاية من انعقاد المجلس المذكور ، وهي واثقة بان الاعضاء الكرام، الذين سيحوزون قريبا شرف تمثيل هذه الامة النجيبة ، سيقدرون اهمية موقف البلاد السياسي ، وما بذلت الحكومة ، وعلى راسها جلالة الملك المحبوب ، في الظروف الحرجة من الجهود العظيمة للوصول الى عقد هذه المعاهدة التي تحدد المناسبات ما بين العراق وبريطانية العظمى لمدة اربع سنوات على الاكثر . وهذه المعاهدة هي الاساس المتين الذي يبنى عليه الاستقلال التام لهذه المملكة ، ولا شك ان مندوبي الامة سياخذونها بعين الاعتبار ، ويقدّرون الموقف حق قدره ، ويعلمون بان الانقياد الى امارات العواطف ربما يجعل مستقبل الامة في خطر لا يمكن تلافيه ، فان مؤازرة الحكومة البريطانية لنا هي مسألة حيوية بدونها لا حياة لنا في حالتنا الراهنة بالنسبة لمحيطنا ، وعدم استكمال استعداداتنا المادية والمعنوية لمكافحة الامم الطامعة في اغتصاب قسم من وطننا العزيز .

« فعلى ابرام هذه المعاهدة ، وتأييد مناسباتنا الحلفية مع بريطانية يتوقف حياتنا ، واستقلالنا ، وتقدمنا ، في المستقبل ، وعلى ما سنبديه من الحكمة والدراية في تقرير الدستور ، الذي سيكون اول دستور نالته هذه الامة متبعة مشيئة نفسها ، يتوقف نجاحنا وحسن سمعتنا عند الامم المتمدنة والله الموفق » .

بغداد ٢٠ شباط ١٩٢٤ — رئيس الوزراء ـ جعفر العسكري

افتتاح المجلس التأسيسي

كانت النية متجهة الى اتخاذ مدرسة الصنائع التي بناها الوالي مدحت باشا في جانب الرصافة في الميدان ببغداد ، مقرا لاجتماعات المجلس التأسيسي ، فلم تر الجهات البريطانية هذه البناية صالحة لهذا الفرض ، ولا سيما وهي تقع في اشد المحلات حساسية ، فقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣١ ايار سنة ١٩٢٢ استئجار بناية الرويال سينما في محلة المربعة لهذا الفرض ، ولكن سلطات الانتداب لم تر هذا الراي ، فاتخذت بناية المستشفى الذي بناه الوالي مدحت باشا في جانب الكرخ مقرا للمجلس المذكور .

وقد سارت عملية انتخاب « اعضاء المجلس التأسيسي » بالسرعة التي كانت الوزارة تنشدها ، وبذلت المعارضة جهدا لا ينكر لاحراز اكثر الاصوات الى مرشحيها، وعلى الرغم من ذلك فانها ـ اي الحكومة ـ كانت تؤيد وجود عناصر وطنية في هذا المجلس ، كما ان الحكومة البريطانية كانت تشاطر الحكومة العراقية في هذا الاتجاه ، لاضفاء الشرعية على حركة الانتخابات امام الناس في العراق ، وامام عصبة الامم في الخارج ، ولتقول للعالم ان العراق يتمتع بنظام دستوري يساير رغبة العراقيين كافة. وهكذا انتهت الانتخابات في جو يسوده الثقة والاطمئنان الى المستقبل . وفي اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ استصدرت الوزارة هذه الارادة الملكية :

نحن ملك العراق

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، وقرره مجلس الوزراء أمرنا بما هو آت :

يفتتح المجلس التأسيسي يوم الخميس في ٢١ شعبان سنة ١٣٤٢ و ٢٧ آذار ١٩٢٤ وعلى الوزارة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ واليوم السادس عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ .

رئيس الوزراء ـ جعفر العسكري .

فيصل

وجرت حفلة الافتتاح في اليوم المقرر بمهرجان عظيم ، شهده اركان السياستين: البريطانية والعراقية في بغداد ، واشتركت فيه طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه، وتنوع طوائفه ، والقى الملك فيصل « خطبة العرش » فكانت من الخطب التي جمعت فأوعت .

وانتهزت الحكومة هذه الفرصة التاريخية فعطلت دواوينها في اليوم المذكور ، واستصدرت ارادة ملكية باعفاء المسجونين عن قسم من مدد محكومياتهم السابقة ، وسرحت المعتقلين والموقوفين ، وامرت باقامة معالم الافراح والزينة في العاصمة، وفي الالوية والاقضية .

وقد تراس جلسة « المجلس التأسيسي » جعفر باشا العسكري بصفة كونه رئيسا للوزارة القائمة ، واجرى عملية انتخاب الرئيس الدائم للمجلس ففاز بها عبد المحسن بك السعدون ، وكان رئيس الوزراء يؤثر غير السعدون لرئاسة هذا المجلس. وتقول المس بيل في ص ٣٢٦ من كتابها انها بذلت جهودا مضنية لحمل الملك فيصل ورئيس وزرائه والمندوبين على انتخاب السعدون رئيسا فاعتلى السعدون منصة الرئاسة ، والقى كلمة شكر فيها النواب على وضعهم ثقتهم فيه (١) ثم جرى انتخاب ديوان الرئاسة بحسب الاصول ، وفيما يلي « خطبة العرش » التي القيت في هذا اليوم :

خطبة العرش

اما بعد : احمد الله تعالى على ما يسر لنا من القيام بأعباء الحكم لهذه البلاد المحبوبة مدة سنتين ونصف سنة ، واعاننا على الصعوبات العظيمة التي اعترضت

---

(١) كان الملك فيصل يشك « في بدء تكون الدولة العراقية » في اخلاص السعدون للعرش العراقي ، وكان يعتقد ان الرجل يميل الى الترك ، بحكم الوسط الذي عاش فيه ، ولهذا اسر الى من يعتمد عليهم من النواب الا ينتخبوه لرئاسة المجلس التأسيسي ، ولكن « المعتمد السامي » أكد للملك فيصل اخلاص السعدون لعرشه حتى حمل جلالته الى سحب معارضته .

سبيلنا في السير بهذه الامة العزيزة في مراحل الاستقلال ، وايصالها بمؤازرة شعبنا الكريم الى هذا الموقف الذي اصبحت فيه مالكة امرها ، متولية مقدراتها ، وعلى ما قدر لنا من الغبطة ، بل الشرف ، في افتتاح مجلسكم هذا ، اول مجلس شورى اجتمع لتأسيس دعائم المملكة . فأنا اتضرع اليه ان يشد ازركم ، ويوفقكم الى الرشاد وسداد القول والعمل .

ايها النواب الكرام !

ان الامة التي اختارتكم من بين ابنائها ، واولتكم ثقتها ، قد فوّضت اليكم حرية الاعراب عن نياتها ورغباتها في امور يتوقف عليها سعادتها وفلاحها ، ولعمري ان هذا لشرف عظيم احرزتموه بما لاخوانكم من الثقة التامة باخلاصكم وتفانيكم في خدمة بلادكم ، فنهنئكم ، ونبارك لكم باجتماعكم مؤسسين في هذا المجلس ، راجين من الله تعالى ان يتم الخير على ايديكم فلا تغادرونه في نهاية دورتكم هذه الا وقد وضعتم لهذه الامة من الاسس المتينة ما يكفل لها رسوخ استقلالها ، ويؤكد كيانها ونجاحها . ان التبعة الملقاة على عواتقكم لتبعة ثقيلة يتوقف على نهوضكم بها بالحكمة والشجاعة سعادة الاجيال المستقبلة ، فقوموا بحق هذه الامة ، وسيروا بها بعون الله في جادة تبلغ فيها مجدها الغابر ، ومنزلتها الجديرة بها بين الامم الراقية العظيمة .

تعلمون ايها النواب الكرام ان بلادكم هذه قد دوّن التاريخ لابنائها الماضين صحائف خالدة في مراقي التمدن البشري ، وانها كانت في سالف العصر مثلا لوفرة خيراتها ، ونبوغ رجالها ولم تزل كذلك الى ان تغير ما بأهلها ، فطمع بها اعداؤها . فأتوها سيولا جارفة قوّضت ما شاده الاجداد من معالم الحضارة والعمران ، وبقيت حتى السنين الاخيرة مقطوعة السبل ، محرومة النعم . اما الآن فقد بدت والحمدلله تباشير الخير ، وتسرّبت الى الافئدة آمال النجاة ، واستوضحت الامة طريقها بأنوار الحرية والاستقلال ، وهذا الاجتماع هو اول ثمرة اينعت في رياض هذه البلاد الطيبة، فباسم الله اجتماعكم ، وباسم الله اعمالكم .

ان الامة قد انتدبتكم ايها النواب الى النظر في امور جوهرية هي الاسس المتينة التي يشاد عليها بنيان نظامها واستقلالها :

اولا ـ البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية .

ثانيا ـ سن الدستور العراقي لتأمين حقوق الافراد والجماعات ، وتثبيت سياستها الداخلية .

ثالثا ـ سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي ، الذي يجتمع لينوب عن الامة ، ويراقب سياسة الحكومة واعمالها .

هذه هي المسائل الثلاث الجوهرية ، ونحن واثقون بأنكم ستتمونها بأسرع ما يمكن ، ليتسنى لنا دعوة المجلس النيابي في وقت قريب ، والقيام بالمشاريع النافعة الضرورية للبلاد .

إننا نريد أن نوجه انظاركم الى المعاهدة العراقية ـ البريطانية محصول جهادنا السياسي في أحوال متباينة ، وتحت مؤثرات شتى ، مدة سنتين ، وستعرضها حكومتنا عليكم مع بيان ما ينبغي بصددها وصدد سياستنا الخارجية ، لاجل ابرامها الذي يتوقف عليه حل المسائل الحيوية لبلادنا ، بمعاونة الحكومة البريطانية، وجمعية الامم ، بدون تعريض كياننا القومي لمشاكل ومهالك نحن في غنى عنها . واهم تلك المشاكل دخولنا في مصاف الامم والحكومات الراقية ، ومسألة الحدود التي تهمنا وتهم الامة في الدرجة الاولى ، ولا تتم الحياة للعراق الا بفصلها وفقا لرغائبنا الحقة .

واملنا وطيد بمجلسكم الموقر ان ينظر الى مصالح البلاد بعين السداد والحكمة ، ويبرم ما عقدته حكومتنا بموافقتنا ، ويستبين المنافع المادية والمعنوية ، التي تؤمل للبلاد من إبرامها . كذلك نوجه التفاتكم الى خطورة القانون الاساسي، ركن السياسة الداخلية ، اذ عليه تتوقف سمعتنا عند الامم المتمدنة .

ان احكام الاسلام مؤسسة على الشورى ، واعظم ما ارتكبته الطوائف الاسلامية من الخطيئات ، حيادها عن قوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فعلى كل مسلم يعلم ما يأمر به دينه ان يؤيد هذا الحكم الالهي ، وكل تكاسل عنه مخالفة لامر الله، فاتباعا لهذا الامر الجليل ، واقتداء بالامم العريقة في الحضارة ، وعملا برغبات الامة العراقية، ندعوكم ايها النواب الكرام الى سن هذا القانون ، ووضع نظام الانتخاب للمجلس النيابي .

هذه الامور هي التي قد اجتمعتم لاحكامها ، ونسأل الله تعالى ان يمدكم بعنايته، ويتم بركته على البلاد بجميل اعمالكم والحمد لله اولا وآخرا اهـ (١) .

حول خطبة الافتتاح

إن اهم ما يلفت النظر ، في اول خطاب يلقيه جلالة الملك في حفلة افتتاح المجلس التأسيسي هو :

١ ـ البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

٢ ـ سن الدستور « القانون الاساسي » العراقي .

٣ ـ سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي .

فان تقديم امر المعاهدة على سن الدستور امر جوهري ، حريّ بالتفكير . فقد ظل الساسة والحقوقيون يتساءلون للتاريخ : كيف يصح تصديق معاهدة مع دولة اجنبية قبل ان يتبين وضع العراق السياسي ، وقبل أن يبني كيانه الدستوري ، ويعرّف شكل حكومته ، ووظائف سلطاته ، وواجباتها ؟

ان الاصول الدستورية كانت تقضي على المجلس التأسيسي ان ينظر اولا في

---

(١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ص ٥ ـ ٨ من المجلد الاول .

سن دستور البلاد الاساسي ، ويقرر شكل حكومتها ، وسلطات الحكم فيها ، ويفرّق بين هذه السلطات ويعين واجباتها ، ثم ينظر في سائر الشؤون الخارجية ، ومنها المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ـ حتى ان الارادة الملكية التي صدرت في يوم ٤ آذار ١٩٢٢م ، للشروع بالانتخاب للمجلس التأسيسي ، كانت قد حددت وظائف هذا المجلس بسن دستور المملكة اولا ، ووضع قانون الانتخاب لمجلس الامة ثانيا ، ثم البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية ثالثا ، كما يقتضيه العرف الدستوري في العالم (١).

اما وقد نظر المجلس في المعاهدة وأبرمها ـ كما سنرى بعد قليل ـ أولا وقبل كل شيء ، تحقيقا لرغبة السلطات البريطانية فلا يخلو الامر من نقص في التشريع ، وانحراف في السنن الدستورية .

تقديم المعاهدة وذيولها للمجلس

وفي ٢ نيسان سنة ١٩٢٤ م ، قدم رئيس الوزراء ، جعفر العسكري ، الى رئيس المجلس التأسيسي عبد المحسن السعدون ، المعاهدة و « بروتكولها » والاتفاقيات المتفرعة عنها ، مرفقة بهذا الكتاب :

الى صاحب الفخامة رئيس المجلس التأسيسي المحترم .

بعد التحية : اقدم اليكم درج هذه ، المعاهدة العراقية ـ البريطانية وملحقاتها، والمقاولات الاربع المتفرعة عنها ، وهي جميعها نتيجة مداولات طويلة إستمرت سنتين ونصف سنة ، بين الوزارات العراقية السابقة ، وحكومة جلالة ملك بريطانية. وارجو عرضها على المجلس التأسيسي الموقر لاجل النظر فيها وابرامها ، اذ بذلك تتعين سياستنا بوضوح تام ، ونتمكن من ان نسير على خطة مستقيمة كافلة لكياننا واستقلالنا .

ان العوامل الرئيسية التي تحتم على المجلس الموقر إبرام هذه المعاهدة هي : ـ

---

(١) راجع الارادة الملكية موضوعة البحث في الصفحات المتقدمة من هذا الكتاب . وقبل ان يفتتح الملك هذا المجلس تلقى الكتاب الاتي نصه من المندوب السامي :

دار الاعتماد بغداد — الرقم أر . أو/٨٩

يا صاحب الجلالة — التاريخ ٢٦ آذار ١٩٢٤

لقد تلقيت من جناب وزير المستعمرات تعليمات بأن ابلغ جلالتكم : أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعتبر ان قبول المعاهدة الانكليزية العراقية ، وذيولها ، من قبل المجلس التأسيسي ، قبل الشروع بالمفاوضات مع تركية بخصوص الحدود ، لما يقوي مركز العراق لدرجة عظيمة . اذ أن قبول المعاهدة يظهر للعيان ما هنالك من وحدة المقصد بين بريطانيا العظمى والعراق . ومن رأي الحكومة البريطانية أن اعلان مثل هذه الوحدة في الغرض لما يرغب فيه بصفة خاصة في الاونة الاخيرة . اذ انه يظهر الان من المرجح ان تركية رغما عن طلب الحكومة البريطانية الرسمي سترفض السماح للحكومة العراقية بالاشتراك رسميا بالمفاوضات المتعلقة بالحدود ، اني مرسل صورة من هذا الى رئيس الوزراء
حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الاول دام ملكه : بغداد

صديق جلالتكم المخلص : هـ. دوبس

أولا : أن الامم والشعوب لا تتمكن من الحياة والعمل بدون أن توجد بينهـا ، وبين سائر الامم والشعوب ، تساندا متقابـلا ، لان الحياة المستقلة ليست الحيـاة المنقطعة من الامم السائرة ، بل الحياة المزيجة بالعلاقات الودية الحسنة المتقابلة بـين الامم والشعوب ، فهذه المعاهدة هي الخطوة الاولى في سبيل ايجاد هـذه العلاقـات والاستنادات المتقابلتين .

ثانيا : تأمين استقلالنا ، وتمكين بريطانية العظمى من ادخالنا في عصبة الامـم ، كدولة ذات سيادة تامة ، معترف بها من جميع الدول .

ثالثـا : التخلص من بعض النظريات التي أوجدتهـا الحرب العامـة ، وأساء تطبيقها الساسة .

رابعا : حسم مسائل الحـدود التي يتوقف عليهـا مستقبل العراق ، وذلـك بمعاونة بريطانية وعصبة الامم .

ان هذه العوامل ، واعتقادنا واعتقاد الوزارات السابقة معنا ، بصعوبة تأسيسنا ونهوضنا في بدء حياتنا القومية ، وما يهدد كياننا بالنظر الى موقعنا الجغرافي ، يقضي علينـا ان نوصي حضرات اعضاء المجلس التأسيسي الموقر بوجـوب ابرام المعاهـدة وتفرعاتها في اقرب وقت ممكن ، ونحن واثقـون بأنه قبـل ان تمضي المدة المعينـة للمعاهدة وتفرعاتها ، وهي أربع سنين على الاكثر ، نكون قد عينا حدودنا الشمالية ، ودخلنا عصبة الامم ، وتمتعنا بحريتنا كاملة ، وقطعنا اشواطا بعيدة في طريـق التقدم والنجاح .

والحكومة مقتنعة بأن عقد المعاهدات وتصديقها لا يرجى منه فائدة ان لم يكن ذلك طبقا لرغائب الشعب الحقيقية ، ولنا الثقة التامة بأن الشعب العراقي يرغب في هذا التحالف والاشتراك فيه تماما .

واذا قبل المجلس المحترم الممثل له هذه المعاهدة ، فيكون فضل اجتناء ثمرات هذا **التحالف عائدا** اليه (١) . رئيس الوزراء : « جعفر العسكري »

مناقشة المعاهدة

ما كاد سكرتـير المجلس ينتهي من تلاوة هذا الكتـاب ، حتى انتصب نـاجي السويدي وقال :

سادتي الأجلاء ! نحن الآن قد وصلنا الى الدقيقة الحيوية المتعلقة بسعادة البلاد او شقائها . لا يخفى على حضراتكم مواقف الامة منذ الحرب الى يومنا هذا ، مطالبة بحقوقها ، التي تأيدت من الامم كافة ، ولذلك ارى من واجبي بصفتي نائبا عن الامة،

(١) مذاكرات المجلس التأسيسي ص ٢٢ من المجلد الاول .

ان ابين اهتمامي الشديد فارجو واسترحم من زملائي ان يبذلوا كل ما في وسعهم لتأمين غاية الامة ورغباتها بدون ان يفرطوا ، وان يكونوا يدا واحدة .

وقبل ان ندخل في الموضوع ، لي اقتراح واحد اود ان ابديه على مسامعكم ، وهو ان المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي أودعت مجلسكم الموقر بكتاب من رئيس الوزراء ، هي الضالة المنشودة ، والامة ليست واقفة عليها ، وان كلا منا اخذ على عاتقه كثيرا من المسؤوليات لاجلها . فلذلك انا قبل كل شيء ، اقترح ان توزع صورة لائحة المعاهدة علينا لندققها ونقف على مغزاها وحقيقتها ثم تعلن الى الشعب، الذي هو الواسطة الوحيدة البت فيها ، لنتمكن من الاطلاع على آراء الشعب ، الذي نحن مجبورون على العمل برايه وطبق امانيه ورغباته ، وعندما تعرض مرة ثانية على التصويت، فنكون قد استحضرنا التدقيقات والملاحظات المقتضية حتى لا يبقى لكل احد منا معذرة في عدم الاطلاع على مندرجاتها ... (١) .

وقد وضع اقتراح السويدي في التصويت فقبل ، ووزعت نسخ المعاهدة وتفرعاتها وبروتكولها على المندوبين باللغات الاربع : العربية ، والانكليزية، والتركية ، والكردية ، كذلك قبل اقتراح السويدي الثاني ، المتضمن انتخاب مندوب واحد عن كل لواء ، كلجنة لتدقيق المعاهدة ، على ان يكون للواء الموصل مندوبان . وهذه اسماء اعضاء اللجنة التي قبلها المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٧ نيسان سنة ١٩٢٤ .

١ ـ ياسين الهاشمي ٢ ـ عمر العلوان ٣ ـ زامل المناع ٤ ـ حبيب الخيزران ٥ ـ آصف آغا ٦ ـ داود الجلبي ٧ ـ فالح الصيهود ٨ ـ محمد زكي ٩ ـ عداي الجريان ١٠ ـ فهد الهذال ١١ ـ شريف آغا ١٢ ـ حبيب الطالباني ١٣ ـ المرزه فرج ١٤ ـ عبد الواحد الحاج سكر ١٥ ـ صالح شكارة .

وقد اجتمعت هذه اللجنة ، بعيد تأليفها ، وقررت : ـ

١ ـ ان تدرس اللجنة الوثائق التي تبودلت بين المتعاقدين : اي الحكومتين البريطانية والعراقية للاطلاع على سير المذكرات .

٢ ـ سماع راي الاخصائيين ، الذين اشتغلوا ولهم الوقوف التام على مواد المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها .

٣ ـ سماع آراء اعضاء الوزارة الحاضرة لتنوير اللجنة في شؤون المعاهدة واتفاقياتها .

٤ ـ سماع آراء المندوبين ، واعطائهم عند طلبهم ، بعض المعلومات بما يتعلق بتفسير مواد المعاهدة وايضاحها .

٥ ـ ان تجتمع اللجنة ثلاث مرات في الاسبوع في الايام التي تقرر من قبلها .. الخ .

---

(١) مذاكرات المجلس التأسيسي ج١ ص ٣٣ .

٦ ـ طلب الاعضاء المأذونين الداخلين في اللجنة حالا ... الخ (١) .

ووالت اللجنة عقد اجتماعاتها لفحص مواد المعاهدة وما يتفرع منها ، فعقدت تسعا وعشرين جلسة نهارية ، وعشرين جلسة مسائية ، درست خلالها المراسلات والوثائق ، ودققت واستجوبت . ووضعت تقريرها في ٦٥ صفحة فكان تقريرها خير خدمة وطنية أسدتها الى البلاد .

والحق ان موضوع المعاهدة كان أهم ما يشغل بال الشعب يومئذ ، وقد اشتركت جميع الطبقات في هذا الاهتمام ، وكان موضوع حديث الاندية الخاصة والعامة .

وكان العلماء ، واساتذة المدارس ، والمحامون ، وطلاب الحقوق ، والشباب المتعلم في بغداد ، ينظمون الاجتماعات والمظاهرات معلنين فيها سخطهم على المعاهدة، مطالبين بتعديلها تعديلا يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب ثمنا لاستقلاله وحرية بلاده ، حتى لقد اثرت هذه المظاهرات في أوساط المجلس التأسيسي ، فانقلب كثير من المندوبين يطالبون بتعديلها قبل ابرامها .

وقد خشي الملك فيصل ورجال حكومته استفحال المعارضة. واستولت الحيرة والدهشة على الانكليز . وشعروا ان هذا الشعب الذي قد ثار على احتلالهم ، ما زال مندفعا في مقاومة انتدابهم . فبذلوا جهدا عظيما للتخفيف من حدة التطرف ، حتى لجأوا الى مختلف اساليب الارهاب .

فمثلا عقد المحامون اجتماعا خطيرا في احدى دور السينما في يوم ١٩ نيسان سنة ١٩٢٤ م . دعوا اليه المندوبين وغيرهم ، وبحث فيه خطباؤهم المعاهدة وملاحقها بحثا مستفيضا حتى استقر رأي الاكثرية على رفضها ، اذا ما جرى التصويت عليها، ولكن حدث في اليوم التالي « أي ٢٠ نيسان » ان اطلقت يد غريبة عيارات نارية على مندوبين من مندوبي لواء الحلة المشايعين للانكليز ، وهما : عداي الجريان وسلمان البراك . فاتخذت السلطة هذا الاعتداء ذريعة التنكيل بالاحرار ، مع ان مصدر النار كان موضوع ريب الناس ، وعلاقة السلطة او معرفتها به حديث المجالس والاندية (٢) وعلى هذا قبضت الشرطة على القائمين بالاجتماع (٣)، وعلى المتطرفين من الوطنيين، وابقتهم رهائن في السجون حتى يبت في المعاهدة في جو من الارهاب الذي تفرضه

(١) تقرير مقرر لجنة المعاهدة الى رئيس المجلس التأسيسي في « مذاكرات المجلس التأسيسي » ج١ ص ١١٩ .

(٢) يقال ان الرئيس « الحاج شاكر القرهغولي » زلمة (جعفر العسكري) كان مطلق النار بالاشتراك مع عبدالله سوية .

(٣) كان المحامون الذين أقاموا الاجتماع لاعضاء المجلس التأسيسي قد راجعوا « متصرفية بغداد » وحصلوا على الاجازة القانونية لعقد هذا الاجتماع ، ولكن الوزارة أشارت على المتصرفية فسحبت الاجازة بعد صدورها ، فأغاظ عملها هذا اعضاء المجلس ، وطلبوا الى الحكومة ان لا تكون حجر عثرة في تحقيق الاماني الوطنية .

السلطة . وكان واضع هذا الكتاب في عداد الموقوفين في مقر « شرطة جانب الكرخ » ، كما عطلت السلطة جرائد « الاستقلال » و « الشعب » و « الناشئة » وكانت من الصحف المعارضة لمشروع المعاهدة .

لقد ضاق رئيس الوزراء ذرعا بالمعارضة ، وبالتشهير بالوزارة فبادر بتقديم استقالته في اوائل مايس . وبعد ان استشار الملك المندوب السامي ، طلب الى ياسين الهاشمي تاليف الوزارة فطلب هذا امهاله اربعا وعشرين ساعة ثم رفض التكليف بعد ان اعطى وعدا بأن لجنة المعاهدة — وهو رئيسها — سوف تقدم تقريرا لصالح المعاهدة، وعلى هذا تقرر ان يستمر العسكري في الحكم (١) .

مقدمات ابرام المعاهدة وذيولها

تتبع « المعتمد البريطاني » خطب المندوبين والمحامين . ووالى درس المقالات التي كانت تنشرها الصحف المعارضة ، وهاله تغيب بعض الموالين عن حضور جلسات المجلس ، كما هاله استقالة البعض الآخر (٢) فايقن ان الشعب العراقي يأبى قبول المعاهدة وما يتفرع منها ، قبل ان تعدل تعديلا يتفق والكرامة العراقية ، او يلائم مقترحات لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي على الاقل (٣) فاستقر رايه أن يوجه كتابا الى الملك فيصل يقول فيه :

« إن اجراء التعديلات في المعاهدة بين توقيعها وابرامها مخالف للتعامل الدولي المقرر منذ زمن بعيد ، وان في استطاعة الحكومة العراقية أن تطالب بالتعديل المنشود بعد الابرام . كما نصت بذلك المادة الثامنة عشرة من المعاهدة نفسها » .

قاصدا بذلك حمل المجلس التأسيسي على قبول هذه المعاهدة بحروفها ، وارهاب الشعب بما يسفر عن رفضها ، فبعث اليه في ٢٦ نيسان الكتاب الآتي نصه :

دار الاعتماد : بغداد في ٢٦ نيسان ١٩٢٤   الرقم آر . او ١١٧

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم دام ملكه .

يا صاحب الجلالة !

كثيرا ما اقترح في اثناء المباحثات ، بخصوص معاهدة التحالف بين بريطانية

---

(1) Iraq . a study in political development p. 319 .

(٢) ادى الاعتداء على مندوبي الحلة : عداي الجريان وسلمان البراك الى تغيب بعض الموالين للمعاهدة عن حضور جلسات المجلس بداعي المرض ، كما أن فريقا من هؤلاء تقدم باستقالته من المندوبية وقد اعلن مندوب اربل الملا محمد ان محاولة الاغتيال والبيانات التي ظهرت في بعض الاماكن والطرق هما السبب في هذه الاستقالات .

محاضر المجلس التأسيسي ج١ ص ١٦٥ — ١٧٦

(٣) وكان البريطانيون قد بذلوا جهودا جبارة « لجمع أكبر عدد من المندوبين الموالين لتصديق المعاهدة التي يعرفون جيدا انها لم تعقد بشكل يرتضيه الشعب » .

— مذكرات توفيق السويدي ص ٩٧ —

العظمى والعراق ، والاتفاقيات المتفرعة عنها ، ان يطلب الى الحكومة البريطانيـة ان توافق على تعديلات في بعض الامور التي يداخل المجلس شك بخصوصها .

فلي الشرف ان ابلغ جلالتكم : ان الحكومة البريطانية لا يسعها الموافقة على اي تعديلات ما ، لا في المعاهدة والبروتوكول ، ولا في الاتفاقيات ، والامر موكول للمجلس التأسيسي في ان يقبلها « اي المعاهدة ، والبروتوكول ، والاتفاقيات » أو يرفضها برمتها ، على نحو ما يراه الافضل لمصلحة العراق .

اما السبب في قرار الحكومة البريطانيـة هذا ، فهو أن إجراء التعديلات في المعاهدة ، والاتفاقيات بين توقيعها وابرامها ، مخالف كل المخالفة للتعامل الدولي المقرر من ازمنة بعيدة في التاريخ ، ويؤدي الى جعل اتمام المعاهدات اتماما نهائيا من المستحيلات تقريبا .

ثم ان المادة ١٨ من المعاهدة تنص على انه ، بعد ابرام المعاهدة يجوز اعادة النظر من وقت الى آخر في شروطها وشروط الاتفاقيات ، بغية اتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين على التعديل . فبناء عليه ليس هناك من سبب ـ اذا ابرمت المعاهدة والاتفاقيات ـ يمنع الحكومة العراقية من ان تطلب من الحكومة البريطانيـة ، في اي وقت كان ، النظر في تعديل بعض النقاط . وللمجلس التأسيسي ان يبين ـ عند قبول المعاهدة والاتفاقيات ـ انه يعتبر من الواجب تعديل بعض النقاط في اول فرصة ممكنة .

ولقد بلغني أن قد اعرب البعض عن رغبة في الحصول على تأكيد من الحكومة البريطانية بخصوص تعيين حدود العراق . ففيما يخص هذه النقطة ، أن في وسعي إعطاء تأكيد قطعي من جهة الحكومة البريطانية ، بأنها لن تتنازل في اثناء المفاوضات المقبلة مع تركية بخصوص الحدود عن اي من مطاليب العراق العادلة ، وانه اذا رفضت الحكومة التركية الاعتراف بهذه المطاليب ، فستصر الحكومة البريطانية على احالة الخلاف الى عصبة الامم وفقا للمادة الثالثة من معاهدة لوزان .

وقد بلغني كذلك انه يرغب في تأكيد مفاده انه اذا لسبب من الاسباب لم تدخل العراق في عضوية جمعية الامم ، في ظرف اربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة الصلح بين بريطانية العظمى وتركية ، فسينتهي انتداب بريطانية على العراق ، في عين الوقت الذي تنتهي فيه المعاهدة ، وان تعترف عندئذ بريطانية العظمى بالعراق كدولة مستقلة استقلالا تاما .

إن طلب اعطاء هذا التأكيد قد احيل الى الحكومة البريطانية ، هذا والتمس ان تتخذ جلالتكم ما تراه مناسبا من الوسائل لأجل نشر هذا الكتاب في وقت قريب .

صديق جلالتكم المخلص « هـ . دوبس » (١)

وبعد مرور ٤٨ ساعة على ارسال هذا الكتاب ، ورد جواب الحكومة البريطانية

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٣٢) .

على الفقرة الاخيرة من كتاب معتمدها في بغداد ، فكتب الاخير إلى صاحب الجلالة كتابا آخر برقم آر . او ـ ١١٦ وتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٤ هذا نصه : ـ

يا صاحب الجلالة !

الحاقا بكتابي المؤرخ في ٢٦ نيسان ١٩٢٤ .

أتشرف بأن ابلغ جلالتكم ان قد تلقيت الآن جوابا من الحكومة البريطانية بخصوص التأكيدات المرغوب فيها ، فيما يتعلق بانتهاء الانتداب البريطاني على العراق بعد انتهاء المعاهدة ، وقد فوّضت بأن اصرح ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستطلب من جمعية الامم قبول معاهدة التحالف بين بريطانية والعراق مع البروتكول، والاتفاقيات ، معتبرة اياها الوثائق القانونية التي تضبط علاقات بريطانية العظمى والعراق ، وذلك عوضا عن لائحة الانتداب المعروضة سابقا على جمعية الامم .

ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية فيما يخصها ، هي ليس في نيتها ان تبقى بعد انتهاء المعاهدة ، سواء دخلت العراق في جمعية الامم او لم تدخل ، متولية وضعية ما ازاء العراق ، غير الوضعية التي قد تعين في اي اتفاقية تالية ، مما يقر قرار الحكومتين على الدخول فيها ، كما هو منوي في البروتكول .

واني اترك لجلالتكم امر اعلان هذا الكتاب في المحافل التي قد تنسبها جلالتكم.

صديق جلالتكم المخلص « هـ . دوبس » (٢)

تهديد ضمني

لاحظ المعتمد السامي ان الراي العام في العراق لم يطمئن الى ما جاء في الكتابين المنشورين اعلاه ، فبعث الى الملك فيصل بالكتاب الآتي :

دار الاعتماد رقم آر . او/١٢٧

بغداد تاريخ ماي ١٦/١٩٢٤

يا صاحب الجلالة !

لقد قمت بايقاف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمام الوقوف ، على ما قد ابدي حديثا في العراق من الآراء والرغائب فيما يتعلق بمعاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق ، والاتفاقيات المتفرعة عنها . وقد فوضتني الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن أبلغ جلالتكم رسميا ما يأتي :

ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها ان تقبل ، قبل الابرام ، اي تعديلات ما في المعاهدة والاتفاقيات التي سبق توقيعها بالنيابة عن الحكومتين ، ولكن

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٣٢)

ستكون بعد الابرام مستعدة لان تبحث بروح الاعتدال في كل ما قد يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية . هذا ولا شك في ان جلالتكم ستتخذون الوسائل لنشر هذا الكتاب .

صديق جلالتكم المخلص : هـ . دوبس

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم دام ملكه ـ بغداد

الملك فيصل يريد التوثق

وفي يوم ٢٣ شوال ١٣٤٢ ـ ٢٧ مايس ١٩٢٤ بعث الملك فيصل الى المعتمد السامي هذا الكتاب ، كآخر محاولة لاسترضاء الراي العام في العراق :

عزيزي السر هنري .

ارغب في هذا ان أسأل فخامتكم ، وذلك لآخر مرة ، إذا كان من الممكن ان تبينوا لي باسم حكومة صاحب الجلالة امكان قبول التعديلات التي اقترحتها لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ، وادخالها في المعاهدة وملاحقها .

اني وان كنت عالما باستحالة اجراء اي تعديل او تغيير في نص المعاهدة وملاحقها، قبل الابرام ، وذلك بناء على تصريحات حكومة صاحب الجلالة مرات عديدة ، إلا ان هذا لا يمنعني من سؤال حكومة صاحب الجلالة ان تعدنا بالتعديل ، بعد الابرام ، تطمينا لرغبات هذه الامة الصادقة لحكومة صاحب الجلالة ، والمخلصة للشعب البريطاني المعظم .

محبكم : **فيصل**

وقد اسرع المعتمد السامي في ارسال هذا الرد :

دار الاعتماد الرقم ر . او ـ ١٣٨

بغداد التاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٢٥

يا صاحب الجلالة !

تلقيت كتاب جلالتكم تاريخ ٢٧ ايار ، فالتمس ان اخبر جلالتكم ، بصورة نهائية ، وباسم حكومتي ، انها مستعدة للدخول في مذاكرات تعديل المواد المتعلقة بالمالية بطيبة نفس وتسامح ، وذلك بعد ابرام المعاهدة . اما فيما يخص المواد العدلية فكما هو معلوم انها من المسائل الدولية التي لا يمكن لانكلترة ان تبت فيها لوحدها مع انها تقدر تمام التقدير احساسات اهالي العراق فيما يتعلق بهذا الامر . اما فيما يخص الصيانات العسكرية فهي وإن كانت الى الآن لم تر حاجة للاستفادة منها ، ومع انه يعتقد تمام الاعتقاد انها سوف لا تحتاج في المستقبل ، نظرا الى ما شوهد الى الآن من حسن النية ، الا انها لا تتمكن من التنازل عنها احتياطا ، وعلى كل حال كونوا على

ثقة من ان بريطانية العظمى ، التي قامت بمعاونة هذه البلاد ، لن تبخل باجراء ما يمكنها مما يوثق عرى الثقة والمودة بين الشعبين .

صديق جلالتكم المخلص ه . دوبس

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل دام ملكه ـ بغداد

الشعب يستمر في الكفاح

تدل الظروف والوقائع على أن الشعب ظل يبدي من صدق العزيمة في سبيل تحقيق أمانيه الوطنية ، ما حيَّر العقول ، وجعل الانكليز يشعرون انهم امام شعب لا يقهر ، وامة لا تضام .

ففي ٢٩ مايس سنة ١٩٢٤م اشيع في الاوساط الشعبية ان المجلس التأسيسي سيناقش المعاهدة وما تفرع منها في ذلك اليوم ، فتجمهر الاهلون حول بناية المجلس في مظاهرة صاخبة للاحتجاج على ما اشيع . وكان عبد المحسن السعدون رئيس المجلس المذكور ، في موقف دقيق جدا . فهو على الرغم مما حازه من ثقة لدى الانكليز والبلاط ، كان حياديا في الظاهر ، ولكنه كان يسمح للمعارضة بشيء كثير من الحرية في الكلام حول المعاهدة، حتى أصبح المجلس الذي يراسه منبر خطابة للتنديد بسياسة السلطتين : البريطانية والعراقية معا ، ولما سمع أصوات المتظاهرين ، خرج اليهم يكلمهم بالحسنى ، ويطلب اليهم ان يتفرقوا ، ويعتمدوا على حكمة المندوبين في معالجة الموقف ، فلم ينجح ، فحاولت الشرطة أن تفرقهم ، فرشقوها بالحجارة ، فاستدعى وزير الدفاع نوري السعيد ، قوة من الجيش اصطدمت بالمتظاهرين اصطداما لعلع فيه الرصاص ، فأدى الى بعض الاصابات في الاهلين ، لانهم كانوا عزلا من السلاح (١) فشتت شملهم واذاعت وزارة الداخلية هذا البيان :

بيان رسمي

« بينما كان المجلس التأسيسي عاقدا جلسته صبيحة ٢٩ الجاري ، للبحث ببعض المسائل المهمة ، اذ تجمهر بعض الاهلين حول بناية المجلس التأسيسي ، واحدثوا ضوضاء كادت تخل بمجرى مذاكراته . ولما كان نص المادة السادسة من قانون الاجتماع العثماني ، المعمول به الآن ، تمنع الاجتماعات حوالي المجالس النيابية والعمومية ، حتى على بعد ثلاثة كيلومترات منها ، وتمنع ايضا التجمهرات في مواضع

---

(١) يقول طه الهاشمي في ص ١٥٤ من مذكراته « وهو يومئذ رئيس أركان الجيش » ما نصه :

« اجتمع المجلس التأسيسي فطرحت أمامه لائحة المعاهدة العراقية وكان أخي حينئذ على رأس المعارضة فتظاهر نوري وجعفر بالحيطة من جانبي . كأن بقائي على رأس الجيش يعرقل تصديق المعاهدة فاتنما الملك بلزوم ابعادي عن العراق بوظيفة فذهبت الى اسطنبول ممثلا عن العراق لاجراء مذاكرات مؤتمر الحدود فيما كانت هذه الوظيفة قد أحدثت لنوري بناء على طلب منه » اه .

المرور والعبور ، ارادت الشرطة تفريق المتجمهرين بالحسنى ، وإفهامهم مساس ذلك بالقانون ، ولكن لم يفد النصح فيهم ، وهذا ما اضطرها الى استعمال الحق القانوني في منع مثل هذه الاجتماعات ، وعلى اثر ذلك تفرق المتجمهرون ، ولم يحدث ما يكدر صفو الامن غير اصابتين طفيفتين ، فنذيع ذلك تبيانا للحقيقة (١) .

في ٢٩ ايار سنة ١٩٢٤ وزير الداخلية

بيان من رئاسة المجلس

والى جانب بيان وزارة الداخلية ، اصدر ديوان رئاسة المجلس التأسيسي البيان التالي :

« نظرا لما حدث ، يود ديوان الرئاسة ان يلفت انظار الشعب الى حراجة الساعة التي نحن فيها ، ويعلن للامة الكريمة بأن المجلس المتشرف بثقتها ، لا يفرط في حقوق الشعب ، مهما كانت الاحوال ، ويلتمس من ابنائه البررة ان ينتظروا قرار المجلس بكل اطمئنان ، وان لا يتركوا مجالا للتقوّل بما يمس حسن سمعة الامة » اهـ (٢) .

في ٢٩ ايار سنة ١٩٢٤ رئيس المجلس التأسيسي : عبد المحسن

بيان ثالث لمجلس الوزراء

ثم اصدر ديوان مجلس الوزراء بلاغا ثالثا هذا نصه :

« من المعلوم ان الشعب العراقي قد انتخب لعضوية المجلس التأسيسي عددا من نخبة رجاله الاكفاء ، من ذوي الشرف والوجاهة ، ولا شك انه يعتمد على آرائهم وحسن تدبيرهم ، وان اعضاء المجلس الموقر في اجتماعاتهم السابقة ، لم يألوا جهدا في بيان آرائهم الصائبة ، وابداء افكارهم الثاقبة بكل حرية وشجاعة ، محافظة على هذا الوطن العزيز ، وتأييدا لمطاليبه الحقة ، غير انه مع الاسف في هذا اليوم ، عند اجتماع المجلس ، ودوران المذاكرة والمناقشة على احسن محور وافضل طرز ، اذ تجمهر جمع غفير من الناس حول بناء المجلس التأسيسي خلاف القانون ، واخذوا يصيحون ويضجون بصورة اشغلت افكار اعضاء المجلس التأسيسي ، فخرج اليهم رئيس المجلس ، واشار عليهم بالخلود الى السكينة والعودة الى اعمالهم ، فامتنعوا وزادوا في الضجيج والصياح ، وبقوا على ذلك الى ما بعد ختام جلسة المجلس الثانية ، فاضطرت الشرطة ان تفض جمعهم ، حذرا من ان يصيب احد المندوبين أذى من جراء تجمهرهم ، فتجاوزوا عليها ، فألجأتها الضرورة الى الاستعانة بعدد من الجنود . ولما حضر الجنود ، ضربهم المتجمهرون بالحجارة ، كما ضربوا الشرطة من قبل ، فاضطرت الجنود والشرطة على تفريق جمعهم تأمينا للراحة ، ودفعا لما يخشى عواقبه . فالحكومة ترى وجوب حفظ النظام والسكينة ، وتوصي الشعب الكريم بالاشتغال في

---

(١) جريدة المفيد العدد (١١٣) (٢) جريدة «العالم العربي» العدد (٥٦)

اموره الذاتية ، والاعتماد على المجلس المنتخب من جميع اهل البلاد ، وستضرب على ايدي كل من يتشبث بالاخلال في النظام واقلاق الراحة فيهذه الآونة الحرجة» اهـ (١)

في ٢٩ ايار سنة ١٩٢٤

المعتمد السامي يتهدد المندوبين

واجل المجلس التأسيسي جلسته الى يوم السبت ٣١ مايس فحضر فيه فريق من المندوبين ، وتغيب آخرون ، وكانت آثار الهلع والفزع بادية على وجوههم ، ولما اراد الرئيس عقد الجلسة رفض الحاضرون دخول القاعة ، فأعلن تأجيلها الى يوم ٢ حزيران . وبينما كان المندوبون في طريق عودتهم الى بيوتهم ، اقبل المعتمد السامي السير هنري دوبس ، يصحبه مستشار وزارة الداخلية المستر كرنواليس ، فعادوا الى المجلس لاستماع ما عندهما من حديث .

قال المعتمد :

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٥٦) .

ولم يجد عبد المحسن السعدون رئيس المجلس التأسيسي في بيان الحكومة هذا الرسمي ، ما يتفق وحقيقة ما جرى في يوم ٢٩ مايس ١٩٢٤ ، فبعث بكتاب شديد اللهجة الى رئيس الوزراء لم نر بدا من اثباته بنصه ونحن نسجل الحوادث كما وقعت . وهذا نص كتابه :

الى صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المعظم — الرقم ٢٢٣

يا صاحب الفخامة — التاريخ ٢٩-٦-١٩٢٤

اطلعت على كتاب معالي وزير الداخلية في طي كتاب سكرتير مجلس الوزراء المرقم ١٢٩٩ والمؤرخ في ١٤ حزيران سنة ١٩٢٤ والمتضمن بيان الوزارة المذكورة عن حادثة يوم الخميس في ٢٩ ايار سنة ١٩٢٤ فرايت بعض العبارات قد جاءت في هذا البيان خلافا للواقع .

لقد ذكر معالي وزير الداخلية أن رئيس المجلس أمر بتفريق الجموع ، مع انني لم اصدر أمرا مثل هذا ، وكلما اردته واوعزت به ، هو ان تبذل الشرطة جهدها في عدم دخول المتجمهرين الى بناية المجلس فقط . ولم اطلب استعمال القوة لتشتيت شمل المتظاهرين خشية وقوع حادثة سيئة ، لان المظاهرة كانت سلمية محضة ، ولم تحول دون سير اعمال المجلس ومذاكراته ، بل ان المجلس التأم في ذلك اليوم كالعادة من الساعة العاشرة الى الساعة الثانية عشرة ظهرا كما انني لم اسمع تذمرا من النواب ، ولم يخبرني احد منهم بأن الجمهور قد تعرض له اثناء مجيئه او ذهابه .

واما مسألة ادخال الرشاش الى المجلس ، فهذا كان على كل حال خطأ عظيما لانه مخالف لجميع القواعد والنظامات المرعية في المجلس التشريعية . وقد كان يجب على الحكومة ان تخبر رئيس المجلس بعزمها هذا ليكون على بصيرة من الامر ، وليخبر النواب بما يقتضى ، حتى لا يفاجأون بمثل ما وقع ، مما ادى الى اختلاط الحابل بالنابل وارتباك معظمهم وخوفهم سوء العاقبة . وبسبب ادخال الرشاش الى المجلس ، كان من المحتمل ان تقع نتائج وخيمة جدا لان قدوم الجنود حاملين الرشاشات على هذه الصورة اوجب جزع رجال الشيوخ وهجومهم على المجلس ودخولهم بين النواب ظانين ان هذه الحركة قد اتخذتها الحكومة ضدهم وضد شيوخهم فلم يبق مجال لتهدئة الخواطر وتسكين الهياج . ولهذا فلا يمكن التسليم مطلقا بان الرئيس أمر بتفريق الجموع او أن أمره أدى الى هذه الواقعة المؤلمة لان ذلك كان خلافا لرغبتي .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

عبد المحسن : رئيس المجلس التأسيسي

« بلغني ان بعض النواب قدموا تقريرا يقولون فيه : ان المجلس لا يقبل إبرام المعاهدة ما لم تعط بريطانية ضمانا بالتعديل ، على اساس تقرير اللجنة ، وهذا يعني ان المجلس يطلب التعديل ، فان الحكومة البريطانية تعتبر هذا الطلب رفضا ، وعلى المجلس ان يلاحظ تأثير سيره على مفاوضات قضية الموصل ، فقد اخذنا معلومات ان السر برسي كوكس عند وصوله الى الاستانة ، شاهد تسهيلات في المعاملة وإبقاءاراضي الموصل للعراق ، ولكن عندما بلغ الترك سير المجلس التأسيسي العراقي ، تغيّروا وصاروا يطلبون ولاية الموصل (١) ، وان آخر ما بلغنا انهم لا يقبلون احالة الامر الى مجلس عصبة الامم . اما في شأن التقرير الذي يضعه المجلس بخصوص المعاهدة والاتفاقيات ، فان الاقتراح الذي اقترحه ، ولا تعده بريطانية رفضا ، هو ان يقبل المجلس بالوعد بأن بريطانية تنظر في الاتفاقية المالية نظرة اجمالية وتعدلها بسخاءكلي. اما المعاهدة ومعها البروتكول فيبرمها المجلس ، ويطلب ان يدخل فورا في المفاوضة مع بريطانية للتعديل على اساس تقرير اللجنة ، وهذا الترتيب تنظره الحكومة البريطانية دليلا كافيا على استمرار الصداقة ، وانه يقوي المذاكرات البريطانية في مسألة الموصل ، ولهذا السبب اضطررت ان آتي وابين لكم هذه الملاحظات » (٢) .

لم يكتف المعتمد البريطاني بالاقوال التي نطق بها ، فحرر ورقة بخط يده ، ووقعها بتوقيعه ، مآلها :

« ان الحكومة البريطانية مستعدة للنظر في تعديل الاتفاقيتين : الماليةوالعسكرية بما يتفق والسخاء المعروف عن الشعب الانكليزي ، ما دامت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة نفسها جوّزت مثل هذا التعديل على ان يكون بعد الابرام » .

وبعد ان سلم هذه الورقة الى رئيس المجلس ، خرج ومعه مستشار وزارة الداخلية ، فاشتدت حيرة المندوبين ، وصاروا يضربون اخماسا باسداس ، وهم يحسبون لهذا الحادث الف حساب . وقد اخبرني الرئيسان الكبيران : ياسين الهاشمي وناجي السويدي ان يدا اثيمة سرقت هذه الورقة فحرم العراق من مستند عظيم .

ينذرون الملك فيصل

كان المعتمد السامي في العراق ، يبرق الى حكومة لندن عن كل ما يجري في الاوساط العراقية او في المجلس التأسيسي ، حول المعاهدة ، وكان يقترح وضع الخطط اللازمة لسياسة بريطانية ، التي سيسار بمقتضاها في العراق ، في حالة رفضه المعاهدة .

---

(١) في برقية من اسطنبول بتوقيع السر برسي كوكس تقول :

ان الحكومة التركية قد تجرأت — بسبب اخبار الحالة السياسية الحاضرة في العراق — وبعد تردد المجلس التأسيسي في أمر المعاهدة ، اصبحوا بدون تردد يطلبون كل ولاية الموصل ، والامل قليل في الوصول الى تفاهم أو اتفاق في اسطنبول .

(٢) جريدة « العالم العربي » العدد (٥٨) الصادر في أول حزيران ١٩٢٤ .

وفي ١٢ ايار ١٩٢٤ كتب وزير خارجية بريطانية الى سكرتير مجلس عصبة الامم ما يلي :

وزارة الخارجية في ٢١ ايار سنة ١٩٢٤ .

الى سكرتير مجلس عصبة الامم .

مـولاي !

بالاشارة الى كتابي ، تاريخ اليوم ، الذي التمس فيه ادخال مسألة العراق في منهاج جلسة جمعية الامم المقبلة .

قد اوعز الي جناب المستر ماكدونالد ان اقدم لكم مع هذا ، الوثائق الآتية لاجل ابلاغها الى اعضاء المجلس المذكور وهي :

١ ــ (ا) المعاهدة المعقودة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بين صاحب الجلالة البريطانية . وصاحب الجلالة ملك العراق ، التي قد قدمت صورة منها في ١٠اوكتوبر من السنة المذكورة الى مجلس جمعية الامم .

(ب) البروتكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ، والموقع يوم ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣، والمرسل منه صورة الى مجلس الجمعية المذكورة في ١٧ ايار سنة ١٩٢٣ .

(ج) اربع اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة الآنفة الذكر ، عقدت في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤

٢ ــ ان العضو البريطاني في مجلس الجمعية ، جناب المستر اتش . آ . ال . فيشر ، بين للمجلس في تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ ، ان الحكومة البريطانيــة ترى ان معاهدة ، كتلك التي صار توقيعها ، تأتي بتحديد العلاقات بين حكومة صاحبالجلالة البريطانية وحكومة العراق ، ادعى للرضاء من اي وثيقة اخرى . والحكومة البريطانية تنتهز الآن الفرصة الاولى لتبلغ مجلس الجمعية الاتفاقيات الفرعيــة المعقودة في ٢٥ آذار الماضي .

٣ ــ وسيلاحظ مجلس الجمعية ان البروتكول المعقود في بغــداد في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، نص على انهاء المعاهدة ، عند صيرورة العراق عضوا في جمعية الامم ، وعلى كل حال لا يتأخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ إبرام الصلح مع تركية .

٤ ــ ان المعاهدة ، والوثائق المتعلقة بها ، هي كناية عن الشروط التي بموجبها حكومة صاحب الجلالة مستعدة ، وفقا للسياسة التي شرحها باختصار مستر فيشر في سنة ١٩٢٢ ، لان تقدم للعراق المشورة والمساعدة الاداريتين ، وفقا لنصوص المادة الـ « ٢٢ » من عهد جمعية الامم .

٥ ــ ان هذه الوثائق تظهر للحكومة البريطانية ، كما لا شك في ان تظهر كذلــك لمجلس الجمعية ، إن من شانها ان توجد قاعدة عملية وجامعة لاجل تطبيق مبــادىء عهد جمعية الامم . اما والحالة كذا ، فان حكومة صاحب الجلالة ترى ان ليس مــن الضروري ان تكرر مفصلا « في الوثيقة التي وصفها المستر فيشر بالوثيقة النافــذة »

النصوص التي قد سبق فادمجت في المعاهدة ، وفي الوثائق الملحقة بها ، وعليه قد اعدت الحكومة المذكورة لائحة وثيقة اقصر يتراءى لها انها وافية للقيام بمقتضيات الحال ، وفي طيه نسخة من اللائحة المذكورة .

٦ ــ ان المعاهدة ، والبروتكول ، والاتفاقيات المتفرعة ، هي الآن على بساط البحث في بغداد ، في المجلس التأسيسي ، الواردة ذكره في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة ، والمامول ان هذه الوثائق التي قد اعلنت حكومة صاحب الجلالة انها لا يسعها قبول اي تعديل فيها ، تكون قد ابرمت من قبل المجلس التأسيسي قبل جلسة جمعية الامم المقبلة . ان هذه المعاهدة والاتفاقيات هي نتيجة مداولات ومفاوضات طويلة مع ملك العراق وحكومته . وسيفهم مجلس الجمعية انها « اي المعاهدة والاتفاقيات » هي كناية عن الشروط الوحيدة التي بموجبها ترى حكومة صاحب الجلالة سبيلا لها لتنفيذ الخطة المبينة في تصريح المستر فيشر بتاريخ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢ .

٧ ــ على تقدير قبول المجلس التأسيسي العراقي المعاهدة ، والبروتكول ، والاتفاقيات المتفرعة ، ان في نية حكومة صاحب الجلالة ، بعد الحصول على موافقة البرلمان البريطاني ، ان تدعو مجلس جمعية الامم الى اعتبار لائحة الوثيقة التي بطيه مع ملحقاتها محددة لتعهدات حكومة صاحب الجلالة تجاه الجمعية فيما يخص العراق .

٨ ــ الا انه من المحتمل ان لا تكون المعاهدة ، والبروتكول ، والاتفاقيات المتفرعة، قد قبلت من قبل المجلس التأسيسي ، قبل جلسة مجلس الجمعية المذكور المقبلة ، وفي تلك الحالة ستحدث وضعية جديدة ، وقد لا يبقى لدى حكومة صاحب الجلالة من خيار سوى أن تحصل من مجلس الجمعية على تفويض لأجل اتخاذ ترتيب ما آخر ، بدلا من اللائحة الآنفة الذكر وملحقاتها . لاجل تامين تنفيذ نصوص المادة «٢٢» من عهد جمعية الامم فيما يخص العراق .

ولي الشرف يا مولاي لان اكون خادمكم المطيع .

الامضاء : لانسلوت اوليفنت (١)

وفي ٢٦ ايار سنة ١٩٢٤ بعث المعتمد السامي البريطاني في العراق نص رسالة وزارة الخارجية البريطانية الى سكرتارية مجلس جمعية الامم مع الكتاب التالي الى الملك فيصل وهو :

دار الاعتماد : بغداد في ٢٦ ايار سنة ١٩٢٤ .

يا صاحب الجلالة

اتشرف بأن ارسل لجلالتكم ، لاجل الاطلاع ، نسخة من كتاب بعث به المستر

---

(١) جريدة بغداد تايمس العدد (٣٦٨٤) الصادر بتاريخ ٢٩ ايار سنة ١٩٢٤ .

ماكدونلد الى سكرتير جمعية الامم ، فيما يتعلق بالعلاقات بين بريطانية العظمى والعراق ، مع نسخة من لائحة الوثيقة المرفقة بذلك الكتاب .

والمفهوم لدي ان ميعاد الجلسة المقبلة لمجلس جمعية الامم هو ١١ حزيران ، وسترون جلالتكم من الفقرة «٨» من كتاب المستر ماكدونلد ، انه في حالة ما اذا لم يقبل المجلس التأسيسي المعاهدة ، والبروتكول ، والاتفاقيات المتفرعة ، قبل ذلك التاريخ ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تفكر في ان تعرض على مجلس الجمعية ترتيبا آخر عوضا عن الوثيقة الآنفة الذكر ، لاجل معاملة العراق .. وانه من المهم ان يذاع قرار الحكومة البريطانية هذا ذيوعا واسعا في العراق بدون تأخير ، ولي الثقة بان جلالتكم ستصدرون الاوامر لاجل نشره قريبا .

صديق جلالتكم المخلص (١)

ولم يشأ الملك فيصل ان ينشر هذا التهديد في الصحف بل اكتفى بارساله الى رئيس الوزراء ، فلما علم المعتمد السامي بذلك ، امر فأذيع نص كتابه مع نص كتاب وزارة الخارجية في جريدة « بغداد تايمس » التي تصدر في بغداد باللغة الانكليزية تحت رعاية المعتمد .

المجلس يواصل جلساته

التأم المجلس التأسيسي في يوم الاثنين الموافق ٢ حزيران ١٩٢٤ م ، فلم يحضر الجلسة غير (٦٣) مندوبا من اصل مئة مندوب ، وجرى البحث في المعاهدة وذيولها . فاسمع المعارضون الحكوميين فاحش القول ، وقارص الكلام ، واستمرت الحالة على هذا المنوال في اربع جلسات طويلة ، وكان التفاف الشعب حول المندوبين المعارضين مشجعا لهم ، ومحفزا لنشاطهم ، فظهرت عبقرية السادة ، وبرزت شخصيات لم تكن معروفة من قبل .

حراجة موقف الملك

كان الملك فيصل للمعاهدة ، وكان عليها في وقت واحد ، كان للمعاهدة لانها عينت العلاقات الانتدابية بين العراق وبريطانية ، وفق الاتفاق الذي تم بينه وبين وزير المستعمرات البريطانية في شباط ١٩٢١ م . وكان عليها لانها تضمنت شروطا قاسية لا تمكن العراق من بلوغ اهدافه الوطنية بالسرعة التي يبتغيها ، فدرك ان فرضها على الشعب في بداية عهده بالملوكية ، ليس مما يسهل عليه جمع قلوب العراقيين حول العرش ، اذ لم تكن المعاهدة الا الانتداب الذي قاومه هذا الشعب مقاومة شديدة ، ولذلك سعى الى ان يجعل من هذه المعاهدة خطوة سياسية تتبعها خطوات اخرى ليزيل ما اثارته من مرارة الخيبة المؤلمة ، التي تتركها في نفوس

(١) نفس المصدر السابق .

العراقيين ، فاخذ يشجع المعارضة على معارضتها ، لئلا تتخذ الحكومة البريطانية من قبول المعاهدة دون معارضة دليلا على ارتضائها من العراقيين ، فلما تسلم كتاب المعتمد السامي المؤرخ ٢٦ ايار سنة ١٩٢٤ بعث به الى رئيس الوزراء ، بحسب الاصول المتبعة في تبليغ قرارات المعتمد اليه .

وكان الملك بعد ان اطلع على كتاب المعتمد المومى اليه ، وعلى كتاب وزارة الخارجية البريطانية المرسل الى سكرتارية مجلس جمعية الامم بتاريخ ٢١ ايار ١٩٢٤ م ، في جريدة التايمس البغدادية ، امر بدعوة مندوبي المجلس التأسيسي الى الاجتماع بجلالته في الساعة الرابعة والنصف زوالية من يوم الاثنين الموافق ٩ حزيران سنة ١٩٢٤ م ، فلما اكتمل عقد المدعوين ، خطب فيهم صاحب الجلالة خطبة ارتجالية استعرض فيها القضية العربية في مختلف عهودها ، ولما عرج على القضية العراقية ، والحالة الراهنة في البلاد ، خاطب المندوبين بقوله :

« انا لا اقول لكم اقبلوا المعاهدة او ارفضوها ، انما اقول لكم اعملوا ما ترونه الانفع لمصلحة البلاد ، فان اردتم رفضها ، فلا تتركوا فيصلا معلقا بين السماء والارض ، بل اوجدوا لنا طريقا غير المعاهدة ، فلا تضيعوا ما في يدكم من وسيلة المحافظة على كيانكم ، وتحينوا الفرص لتحصلوا على ما هو اكثر مما في يدكم » (١) .

وعقد المجلس التأسيسي جلسته الثالثة والعشرون في يوم الثلاثاء الموافق ١٠ حزيران سنة ١٩٢٤ ، واعلن الرئيس ان لدى مقام الرئاسة تقارير يقترح فيها اصحابها ان يؤجل المجلس البت في امر المعاهدة ، حتى يفرغ من امر الموصل . ولما طال النقاش حول هذه التقارير ، اقترح تأجيل الجلسة الى الغد ، ليبت في امر المعاهدة وذيولها ، فقدم رئيس الوزراء ، جعفر العسكري الطلب الآتي :

فخامة رئيس المجلس التأسيسي المحترم .

« استرحم عدم البت في تأجيل امر المعاهدة الى غد ، بالنسبة الى امور سياسية خارجية استوجبت ذلك » (٢) .

ولما وضع هذا الطلب في التصويت رفض ، وعطلت الجلسة الى اليوم التالي ، فهال المعتمد السامي البريطاني هذا التأجيل ، وراح يواصل العمل لفرض ارادته فرضا .

امر دبر في ليل

تلفن المعتمد السامي الى الملك فيصل انه سيقصد بلاطه في عصر ذلك اليوم في امر هام ، واعد مذكرة خطيرة يطلب فيها اصدار تشريع بحل المجلس التأسيسي ، واصدار امر باحتلال بناية المجلس وما يحيط بها .

---

(١) جريدة العالم العربي العدد (٦٥) الصادر بتاريخ ١٠ حزيران سنة ١٩٢٤ م .

(٢) مذاكرات المجلس التأسيسي ج١ ص ٢٤٠ .

وبينما كان فخامته يهم بالخروج من دار الاعتماد في الوقت المضروب ، اقبل رئيسا الوزارة والمعارضة « جعفر العسكري وياسين الهاشمي » فنظر اليهما شزرا ، وقال : انه ذاهب الى الملك فيصل ليطلب حل المجلس التأسيسي فورا ، اذ لا يرجى من وجوده اي خير للعلاقات بين بريطانية والعراق (١) .

ولما كان حل هذا المجلس يؤدي الى عدم اصدار دستور المملكة ، والى عدم جمع المجلس النيابي ، واخيرا الى بقاء الوضع السياسي في البلاد في غموض لا تؤمن مغبته، اقترح الرئيسان حلولا مختلفة لانقاذ الموقف ، اهمها ان المجلس التأسيسي مستعد لان يتخذ قرارا وسطا ، فهو لا يرفض المعاهدة ولا يبرمها . فرفض المعتمد هذا العرض (٢) وتوجه الى البلاط الملكي فسلم بيد الملك فيصل هذه المذكرة :

نص الانذار البريطاني

لا تستطيع حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، في مثل هذه الظروف ، ان تسمح باستمرار الحالة الراهنة ، التي ينشأ عنها خطر عظيم لسلامة العراق الداخلية والخارجية ، فان المذاكرات الاخيرة للمجلس التأسيسي ، التي جرت في هذا اليوم ، لم تظهر اي اقتراب من الاتفاق ، ولا اي امل في اتخاذ قرار صريح سريع . لهذا طلب إلي ان اوجه انظار جلالتكم ، كشرط لاستمرار تأييد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ان تصدروا فورا ، بعد استشارة مجلس وزارتكم وبواسطته ، تعديلا لقانون المجلس التأسيسي ، يخولكم حق فض المجلس في اي وقت شئتم ، خلال الاشهر الاربعة من تاريخ افتتاح جلساته ، وان تأمروا ، بموجب هذا التعديل ، حل المجلس اعتبارا من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١٠/١١ حزيران .

« وارى من واجبي ان اطلب من جلالتكم ان تبلغوا هذا الامر رسميا بواسطة رئيس مجلس الوزراء الى رئيس المجلس التأسيسي ، قبل الساعة السابعة من صباح اليوم الحادي عشر من حزيران ، وان تصدروا التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس فورا ، واحاطتها وما يجاورها بقوة من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الامر » اهـ .

---

(١) واما ياسين فقد بقي في البلاط ليتذاكر مع ما يجب عمله بتفاصيل وافية . وياسين كان يعتقد أن رفض المعاهدة او افساح المجال لاعتبارها مرفوضة — في الظروف الحالية — يعرض البلاد الى أخطار جسيمة فلا بد من موافقة المجلس عليها . والملك أيضا كان يرى ذلك غير انه كان يعتقد في الوقت نفسه انه من الضروري أن تكون موافقة المجلس باكثرية ضئيلة ، لتكون هذه الضئالة حجة قوية في طلب تعديل المعاهدة .

ساطع الحصري في كتابه « مذكراتي في العراق » ج ٢

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ص ٤٣٣ من المجلد الاول .

وصدر الامر الى مستشار وزارة العدلية البريطاني أن يعد لائحة قانون الحل المنشود فأعدها فورا .

ودارت مفاوضات بين المعتمد ورئيسي الوزارة والمعارضة بحضور الملك، لايجاد حل ما لهذه القضية ، فاقترح المعتمد ان يدعى المجلس التأسيسي الى عقد جلسة فوق العادة ، قبل منتصف الليل ، من هذا اليوم لابرام المعاهدة . فاستدعي رئيس المجلس التأسيسي ، وبلغ بهذا الحل ليصدر رقاع الدعوى بالحضور ، فاجاب انه لا يعترض على دعوة المجلس ، وفق رغبة المعتمد ، اذا تعهد رئيس الوزراء ان يوصل الرقاع المذكورة الى المندوبين ، ويحملهم على الحضور . فخرج رئيس الوزراء بصحبة رئيس المجلس لاجراء ما يلزم لدعوة المجلس وبقي المعتمد في البلاط يواصل اساليب الاكراه لتحقيق سياسته . وكان تحسين العسكري ، شقيق رئيس الوزراء جعفر العسكري، يشغل منصب مدير شرطة بغداد ، فاصطحب احد مرافقي الملك ، وصار يدور على المندوبين في بيوتهم لحملهم على حضور الجلسة المقرر عقدها قبيل منتصف الليل .. وتقول المس بل في ص ٣٤٨ من رسائلها ان صاحبها الحاج ناجي روى لها « ان الشرطة انتزعته من فراشه وحشرته في السيارة ، وهو لا يدري ان كانوا سيأخذونه الى المشنقة ام لا ؟ » وكان هذا مندوبا من المجلس المذكور ، وكان في عداد من استنكف عن التصويت للمعاهدة او عليها .

وتلفن رئيس الوزراء الى الملك . بعد ساعة من الزمن ، يلتمسه الحصول على فرصة يوم واحد لانجاز ما تعهد به . فاجاب المندوب ان لا سبيل الى ذلك مطلقا .

جمع المجلس ليلا

واتخذت الاجراءات المنوعة البحث وتفتيش المدينة لدعوة المندوبين وحملهم على الحضور فكان الرجاء ، وكان التضرع والتوسل ، وكان الالحاح والتهديد. وقبل ان ينتصف الليل اجتمع ٦٨ مندوبا في بناية المجلس ، وتغيب ٣٢ مندوبا ، وبعد ان اوصدت الابواب ، ومنعت القوات المسلحة اقتراب اي احد من البناية ، افتتح عبد المحسن السعدون الجلسة قائلا :

« لقد اجل المجلس العالي جلسته الى صباح الاربعاء ، اي الى الغد ، ولكن بما ان جلالة الملك بلغني بأن فخامة المندوب السامي عرض الى جلالته بانه لا يمكن تأجيل المذاكرات الى الغد ، لانه يعد رفضا المعاهدة ، ومن وظيفتي أن ابلغ المجلس العالي ذلك . وعليه فقد دعوتكم الى الاجتماع ، وسيتلى عليكم ملخص الجلسة السابقة» (١)

فقرا السكرتير محضر جلسة النهار ، واعلن اسماء المندوبين ، فتبين أن عدد الحاضرين ٦٨ مندوبا ، فاستأنف رئيس المجلس الكلام فقال :

---

(١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ص ٤٣١ من المجلد الاول .

« الحاضرون ٦٨ نائبا : كان المجلس العالي قد اكتفى من المذاكرة في امر تاجيل البت بالمعاهدة الى ان تحل مسألة الوصل ، وقد تليت المواد المتعلقة بالتصويت في القانون الداخلي . ان القانون الداخلي يخيّر مقام الرئاسة في ان يجري التصويت بالوقوف او بالعد ، ولما كانت المعاهدة ذات اهمية عظمى ، فجميع التقارير التي تختص بالمعاهدة حينما توضع في التصويت يجب على كل عضو ان يقول : موافق ، او مخالف ، او مستنكف . فالآن تأجل عندنا عدة تقارير احدها من مزاحم الباجه جي « الحلة » والآخر من نواب السليمانية ، والآخر من نواب كركوك كلها تطلب تأجيل البت في المعاهدة الى انتهاء مسألة الموصل ، واني أضع الآن التقريرين في التصويت فأرجو من الموافقين والمخالفين ان يقولوا . موافق ، او مخالف ، كل بحسب ما يراه » (١) .

وبعد مساجلات ومداولات استأنف الرئيس « عبد المحسن السعدون » الكلام فقال :

« أعرض على المجلس التقريرين . والمجلس يصوّت على كليهما الواحد بعد الآخر . اما الاول فهو مرفوع من قبل رئيس الوزراء ورفقائه ، واما الثاني فمرفوع من قبل الشيخ احمد الداود ، والشيخ سالم ، والهاشمي ، ورفقائهم » (٢) فتلا السكرتير التقرير الثاني وهذا نصه :

رأي المعارضين في تقريرهم

« اطلع المجلس التأسيسي على المعاهدة . والبروتكول ، والاتفاقيات ، فوجدها ـ بالرغم من رغبته الشديدة في التعاضد مع الحكومة البريطانية ، وفي صيانة الود بين الشعبين ـ تحتوي على بنود ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف، ودقق في تقرير اللجنة وما جاء به من الايضاحات ، والتوصيات ، والتحفظات ، والتفسيرات ، والتعديلات . فهو يوافق عليها جميعا ، ويشكر الحكومة البريطانية على وعدها الاخير باجراء تعديلات في الاتفاقية المالية ، إلا ان التعديلات الباقية لا تقل اهمية في اسسها عن الامور المالية . فعليه رجاء في تشييد التحالف على اسس متينة، فالمجلس لا يوافق على تصديق المعاهدة من قبل الحكومة ما لم تقبل التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير اللجنة . ويجب الدخول فورا بالمفاوضات للحصول على تلك التعديلات ، بما جاء في تقرير اللجنة وتقديمها بشكل ملحق الى المجلس التاسيسي ، ويؤخذ ضمان عن مدافعة حقوق العراق في ولاية الوصل جميعها . اهـ

آصف ، سالم الخيون ، عمر ، احمد الشويش ، الهاشمي ، م . صالح شكارة ، قاطع البطي ، شعلان . ناجي السويدي ، زامل المناع ، السيد احمد الداود ، عبد اللطيف المعروف ، حبيب الخيزران ، محمد حسن موسى ، منشد

---

(١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ص ٤٣٢ من المجلد الاول .

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ص ٤٣٤ من المجلد الاول .

الحبيّب ، عبد الواحد ، عبد السادة ، عبد الغني النقيب، داود الجلبي ، محمد قريش ، صكبان العلي ، رايح العطية ، امضاء لم يقرأ . إكباشي السعد (١) .

وبعد قراءة هذا التقرير ، نهض « عمران الحاج سعدون » وقال انه يسحب توقيعه من ذيل هذا التقرير . وتقدم الشيخ اكباشي السعد بتقرير سحب بموجبه توقيعه من هذا التقرير ايضا ، فاعتبر الموقعون عليه ٢٣ مندوبا بدل الـ ٢٥ .

وتلي تقرير جعفر العسكري وصحبه وهذا نصه :

رأي الموالين في تقريرهم

لحضور رئيس المجلس التأسيسي المحترم .

نقترح ان يقبل المجلس العالي التصويت الآتي :

ان هذا المجلس راى كثيرا من المواد في المعاهدة والاتفاقيات ، ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف المرغوب من الشعب العراقي ، ولكنه يعتمد ويثق بشرف حكومة بريطانية ، ونبالة القوم البريطاني الشريف ، في انهما لا يرضيان ان يثقلا كاهل العراق ، ويمسّا برغائب شعبه . واعتماد العراق وثقته هذه وحدها، هي التي جعلته ان يقبل بالتصريحات ، التي تلقاها المجلس من فخامة المندوب السامي، بالنيابة عن الحكومة البريطانية . وهي بأنها بعد تصديق المعاهدة . ستعدل بالسرعة الممكنة الاتفاقية المالية بروح السخاء والعطف المعروفين عند الشعب البريطاني النبيل . ونظرا الى هذا . فالمجلس يوصي بأن جلالة الملك يصدق المعاهدة ، والبروتكول . والاتفاقيات . على ان يدخل جلالته بعد هذا التصديق فورا في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس وتصبح هذه المعاهدة واتفاقياتها لاغية لا حكم لها اذا لم تحافظ حكومة بريطانية على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها .

١٠ حزيران سنة ١٩٢٤

مندوب الموصل ووزير الداخلية
علي جودت

نائب الموصل ووزير العدلية
احمد فخري

مندوب ديالي ورئيس الوزراء
جعفر العسكري

نائب العمارة ووزير الاوقاف
صالح باش اعيان

مندوب اربيل ووزير الاشغال
صبيح « نشات »

مندوب بغداد ووزير الدفاع
نوري السعيد

مندوب البصرة : الدكتور سليمان غزاله . مندوب الدليم : عبد الرحمن الحيدري . مندوب اربيل : داود الحيدري . مندوب الكوت : عبد المجيد الشاوي .

---

(١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ٤٢٥/١ .

مندوب البصرة : ياسين العامر . مندوب البصرة : امين عالي باش اعيان . مندوب السليمانية : محمد . مندوب السليمانية : عبد القادر الكردي . مندوب بغداد : يوسف غنيمة . مندوب السليمانية : عزت . مندوب العمارة : شوآي الفهد . مندوب العمارة : سلمان الحميد . مندوب العمارة : شبيب المزبان . مندوب العمارة: اكباشي السعد . مندوب البصرة : فالح . مندوب الديوانية : مظهر . مندوب السليمانية : احمد . مندوب السليمانية : مرزه فرج ، بير داود آغا . محمد العريبي، عجيل الياور ، عبد المحسن شلاش ، توقيع لم يقرأ .

وبعد وضع هذا التقرير في التصويت : اعلن الرئيس ان عدد الموافقين عليه « ٣٧ » وعدد المخالفين « ٢٤ » والمستنكفين « ٨ » .

وقد بلغ عدد الحاضرين أثناء التصويت ٦٩ نائبا ، وحصلت الاكثرية ، ولا حاجة لوضع المعاهدة في التصويت .

المخالفون والموافقون

وإذ أثبتنا النص الكامل لتقرير المعارضة ، ثم نشرنا النص الكامل لتقرير الموالين ، فلا مندوحة من اثبات أسماء الموافقين ، والمخالفين ، والمستنكفين ، كما جاءت في سجل المجلس وهي :

(١) اسماء المخالفين وعددهم ٢٤ وهم : ـ

ناجي السويدي ، ياسين الهاشمي ، عبد الرزاق شريف ، رؤوف الجادرجي ، احمد الداود ، عمر الحاج علوان ، الشيخ حبيب الخيزران ، محمد زكي ، عبد الواحد الحاج سكر ، الحاج رايح العطية ، صالح شكارة ، آصف قاسم آغا، الدكتور داود الجلبي ، عبد الرزاق الرويشدي ، عبد الغني النقيب ، سالم الخيون ، كاطع البطي ، صكبان العلي ، عبد اللطيف المعروف ، زامل المناع ، محمد حسن موسى ، منشد الحبيب ، الحاج حسن شبوط ، احمد الشويش .

(٢) اسماء المستنكفين وعددهم ثمانية وهم : ـ

الحاج ناجي ، عبدالله مخلص ، محمود النقيب ، محمد الصهيود ، محمد شريف ، حسين ملا آغا ، بير داود ، عبدالله الياسين .

(٣) اسماء الموافقين وعددهم ٣٧ وهم : ـ

جعفر العسكري ، علي جودت ، نوري السعيد ، صبيح نشأت ، عبد المحسن شلاش ، احمد الفخري ، صالح باش اعيان ، امين باش اعيان ، يوسف غنيمة ، عمران الحاج سعدون ، عبد الرحمن النعمة ، عبود الملاك ، ياسين العامر ، اكباشي السعد ، الدكتور سليمان غزالة ، داود الحيدري ، حبيب الطالباني ، اسحاق افرايم ، مرزه فرج ، فتاح بك محمد ، عزت عثمان باشا ، سعيد قادر ، توفيق بك

أحمد ، علي السليمان ، مظهر الحاج صكب ، محمد شمدين آغا ، امجد العمري ، عجيل الياور ، فتح الله سرسم ، يحيي سميكة، شوّاي الفهد، محمد العريبي،سلمان الحميد ، فالح الصهيود ، شبيب المزبان ، عبد الرحمن باشا الحيدري ، عبد المجيد الشاوي .

ومن طريف ما تذكره المس بل في ص ٣٤٦ من كتابها الانكليزي **Gertrude Bell** from her personal papers من « ان جميع المسائين الذين صوتوا الى جانب المعاهدة ، اعلنوا انهم لا يجراون على الذهاب الى بيوتهم لانهم سيقتلون . لذلك وجب ارسال واحدا او اثنين من رجال الشرطة مع كل منهم . وقد اصطحب نوري السعيد في سيارته الشيخ مظهر الحاج صكب ، ولفرض تهدئة اعصابه اخرج ــ نوري ــ من جيبه قنبلة كان يحملها ، وقال للشيخ مظهر : انظر انها تكفي لقتل مئتي شخص في الحال » اهـ .

المتمد يرحب بالنتيجة

لما جاءت النتيجة محققة لرغائب « المتمد السامي البريطاني » ومدخلة على قلبه السرور ، هرع الى البلاط الملكي ، واجتمع بالملك فيصل مخبرا اياه :

« ان الحكومة البريطانية تعتبر تصويت المجلس التأسيسي على المعاهدة ، وذيولها ، على النحو الذي تم ، وفى بالشرط المطلوب في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة ، التي تنص على ان المعاهدة لا تبرم من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين الا بعد قبولها من المجلس التأسيسي » .

واردف هذا الحديث بخطاب رسمي رفعه الى صاحب الجلالة تحت رقم آر أو ١٤٦ وتاريخ ١٨ حزيران ٩٢٤ هذا نصه :

يا صاحب الجلالة !

كما سبق لي وحظيت بابلاغ جلالتكم شفاهيا ، لقد فوضت الآن من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان ابين ، انها تعتبر ان قبول المعاهدة ، والبروتكول ، والاتفاقيات من قبل المجلس التأسيسي ، على الوجه المبين في قراره الصادر مساء العاشر من حزيران سنة ١٩٢٤ ، قد وفى بالشرط المطلوب في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة ، التي تنص على ان المعاهدة لا تبرم من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين الا بعد قبولها من المجلس التاسيسي . وعليه فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للشروع في الابرام حسب الاصول ، حالما يتم الحصول على موافقة البرلمان البريطاني ، والمأمول الحصول على هذه الموافقة في أقرب ما يمكن بعد عودة البرلمان البريطاني الى الالتئام ، وقد تم ذلك امس .

قد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ان جلالتكم ستكونون مستعدين للقيام بالابرام حسب الاصول ، حالما تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية على استعداد للقيام بذلك .

ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نوّهت كذلك باستعدادها ، بعد الابرام ، النظر في تنقيح بعض النقاط في الاتفاقيات ضمن الحدود التي قد بلغتها لجلالتكم .

ولهذه المناسبة اود ان ارفع لجلالتكم تهاني الصميمة على عقد معاهدة تحالف قبلها ممثلو شعب جلالتكم المنتخبون ، واني متأكد من انها ستؤول الى زيادة راحة ورفاهية مملكة جلالتكم .

إن الطريق مفتوحة الآن امام العراق للتقدم بالسرعة في سبيل الاستقلال التام، والعزة تؤيده صداقة الشعب البريطاني .

صديق جلالتكم المخلص التوقيع : « هـ . دوبس »

الملك فيصل يجامل المعتمد

ولم يشأ الملك فيصل أن يهمل الرد على تبريكات المعتمد ، فكتب اليه ما يلي : —

بغداد : ١٦ ذي القعدة ١٣٤٢ هـ ١٩ حزيران ١٩٢٤ م .

عزيزي السير هنري !

تلقيت بكل سرور كتاب فخامتكم المرقم ر . أو ١٤٦ والمؤرخ في ١٨حزيران سنة ١٩٢٤ ، واني اشكر لكم البيان الذي تكرمتم به ، عن اعتبار حكومة صاحب الجلالة البريطانية قرار المجلس التأسيسي الصادر بقبول المعاهدة وملاحقها ، وافيا بالغرض، ومحققا للشرط المطلوب في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة نفسها ، ومما زاد سروري هو املكم بالحصول على موافقة البرلمان البريطاني في القريب العاجل ، وتنويهكم باستعداد حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في تنقيح بعض النقاط التي اشار اليها المجلس التأسيسي ، والتي اؤمل — اعتمادا على روح التسامح والسخاءالبريطاني — الوصول الى تعديلها بسرعة ، وبصورة مرضية .

هذا واني اشكر لفخامتكم من صميم الفؤاد التهاني والتمنيات الخالصة ، التي اعربتم لي عنها ، بمناسبة عقد معاهدة التحالف ، التي ارجو ان يتم ابرامها في اقرب وقت ، واؤكد لفخامتكم اننا ما دمنا مؤيدين بمؤازرة الشعب البريطاني النبيل، الذي نعد صداقته لنا اعظم فخر ، فاننا لا نشك في أن الطريق سيبقى ابدا مفتوحا امامنا ، وسنبلغ بسرعة ما ننشده لشعبنا الفتي من الرقي ، والمنعة ، والاستقلال التام .

محبكم : **فيصل**

الشعب يثور لهذه النتيجة

كان سخط الشعب على المعاهدة وعلى عاقديها ، سخطا عاما ، وقد اتهم المندوبين الذين مالأوا السلطة بمختلف التهم ، على الرغم من الايضاحات التي

تضمنتها كتب المعتمد السامي ، ومقالات الحكوميين ، وعبارات الموظفين والمسؤولين.

نعم ! لقد نظمت المعاهدة العراقية ــ البريطانية الصلات بين الحكومتين ، ولكنها اقامت سدا منيعا بين الشعب العراقي والسياسة البريطانية ، وكانت حاجبا بين هذا الشعب وحكومته الوطنية ، فبقي على هذه الحكومة مهمة الكفاح لاقناع الانكليز بوجوب اجراء التعديلات التي ينشدها الشعب في علاقاته ببريطانية ، تعديلا يقرّب الوضع العراقي الحكومي من الاستقلال ، ولكن شعور الشعب بقي واحدا حتى بعد التعديلات التي اجريت :

« فاذا نظر الى هذه المعاهدة المعقودة بوجه رسمي بين دولة محتلة لاراضي العدو ، وبين الدولة الجديدة التي اسستها الدولة المحتلة ، فلا مناص من اعتبارها ضربا من العبث اللاصق بالتاريخ » (١) .

المعاهدة في البرلمان الانكليزي

طرحت وزارة المستعمرات البريطانية المعاهدة ، وذيولها ، وبروتكولها ، على مجلس العموم البريطاني في جلسة يوم ٢١ تموز سنة ١٩٢٤ ليقرها ، فسأل المستر أورمسي غور ، أن يطلع المجلس على الحالة في العراق ، وعلى سير المفاوضات في قضية الموصل ، وعلى مركز العراق في العالم .

ونهض المستر كينورثي وعارض التصويت ، ومما قاله في معارضته :

« لو كان المجلس التأسيسي العراقي يترك وشأنه ، لرفض ابرام المعاهدة ، ولكانت تلك فرصة منزلة من السماء للنزوح عن العراق نهائيا ، بدلا من ان يرسل رئيس الوزراء برقية ينذر فيها حكومة الملك فيصل بالامر الرهيب ، الذي كان مزمعا ان يقع لدى رفض المعاهدة » .

واستطرد المستر كينورثي في معارضته للتصويت قائلا : « حدثت في بغداد حملة سياسية تهويلية ضد المعاهدة ، واغتيل ثلاثة نواب بسببها » . ثم طلب ان يطلع المجلس على قضيتي النفط ، والموصل ، وسأل ما اذا كان هناك امكان لانشاء سكة الحديد بين خليج البصرة ، والاستانة لتسريع المواصلات مع الهند ؟ فنهض وزير المستعمرات المستر توماس وقال : ــ

« سواء كانت السياسة الاصلية في الذهاب الى العراق صوابا او خطأ ، فان بعض الوعود المقررة كانت قد قطعت للعرب ، بالنيابة عن الشعب البريطاني ، تلك الوعود التي لا تتمكن اية حكومة نكرانها » .

اما عن التهويل السياسي الذي قيل انه استعمل في بغداد لإرغام الشعب على قبول المعاهدة ، فقال :

---

(١) السير نيجل دانيدسن في محاضرته « العراق او الدولة الجديدة » ص ٦ .

« ان الحكومة البريطانية عالمة بانه كان من المزمع ان تحدث اختلافات بخصوص إبرام المعاهدة ، وعالمة بالمعارضة والاضطرابات ، ولكنها كانت عازمة على عدم استعمال التهديد ، ولم تنو اجراءه ، وعلى اثر ذلك اصدرت تعليماتها . فالمعاهدة تفي بالتعهدات ، وتنجز وعد الشعب البريطاني ، وانتداب العصبة ، لهذا فانه من الواضح لديكم ضرورة ابرام المعاهدة ، فان لم تبرموها فحينئذ ليس لنا الا ان نذهب الى عصبة الامم ونقول لها : إننا تنازلنا عن تعهداتنا فعليك ان تقولي ما الذي يجب ان يحدث ؟ هذا واني كنت قد اخبرت عصبة الامم بانه من الممكن ان ترفض المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي العراقي ، تمهيدا لوضع المسألة في منهج جلستها المقبلة . هذا وان الحكومة البريطانية لم تستعمل من جهتها ادنى نوع من الارهاب ، وانها صرحت بانها ليست مقيدة بالشرط الذي وضعه المجلس التأسيسي بخصوص الموصل » اهـ .

وفي الاخير وافق المجلس على التصويت .

المعاهدة في عصبة الامم

وفي ٢٠ ايلول سنة ١٩٢٤ م ابلغ اللورد بارمور مجلس عصبة الامم في اثناء جلسته ، عزم الحكومة البريطانية على ابدال انتدابها على العراق بمعاهدة افرغ فيها نظام الانتداب وشروطه ، وطلب الموافقة على هذا الطلب ، مؤكدا له بأن مبادىء الانتداب مضمونة بهذه المعاهدة .

وفي ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ ، رفعت الحكومة البريطانية المعاهدة ، وبروتكولها ، والاتفاقيات المتفرعة عنها ، الى عصبة الامم مرفقة بالايضاحات التالية :

« لما كانت اراضي العراق قبلا جزءا من الانبراطورية العثمانية ، وقد احتلتها القوات العسكرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى خلال الحرب الاخيرة ، وبما ان الدول المتحالفة العظمى قد رغبت في ايداع اراضي العراق ، حتى يتمكن من ادارة اموره بنفسه ، عهدة دولة منتدبة مكلفة باسداء المشورة والمعونة الاداريتين الى السكان وفقا لاحكام المادة « ٢٢ » الفقرة « ٤ » من الميثاق ، وان يمنح هذا الانتداب الى الحكومة البريطانية ، وبما ان الحكومة البريطانية قد رضيت بالانتداب على العراق ، وبما ان الحكومة البريطانية ، بناء على تقدم العراق السريع ، قد اعترفت بحكومة مستقلة فيه ، وعقدت مع ملك العراق معاهدة مع بروتكول واتفاقيات مدرجة صورها في الجدول المربط بهذا ، ومشار اليها فيما يلي بمعاهدة التحالف ، وبما ان القصد من معاهدة التحالف المذكورة هو تأمين مراعاة المبادىء وتنفيذها في العراق تماما ، تلك المبادىء التي كان القصد من قبول الانتداب تأمين جريانها ، توافق الحكومة البريطانية على ما يلي : —

١ — طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام ، تأخذ الحكومة البريطانية على

عاتقها ، تجاه جميع اعضاء عصبة الامم الذين يقبلون باحكام هذا الترتيب وبفوائد المعاهدة المذكورة ، المسؤولية عن تنفيذ العراق احكام معاهدة التحالف المذكورة .

٢ ـ خلال مدة معاهدة التحالف ، تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة ، بالاستشارة مع جلالة ملك العراق ، لعقد اتفاقيات خاصة بتبادل المجرمين ، بالنيابة عن العراق ، ويجب ان ترسل نسخ من هذه الاتفاقيات الى مجلس العصبة .

٣ ـ يقدم بيان سنوي الى مجلس عصبة الامم ، على الصورة التي يرتضيها ، عن الاجراآت التي اتخذت في العراق ، خلال تلك السنة ، لتنفيذ احكام معاهدة التحالف . وتربط بالبيان المذكور نسخ جميع القوانين والانظمة التي نشرت في العراق خلال السنة .

٤ ـ لا توافق الحكومة البريطانية على تعديل شروط معاهدة التحالف ، بدون موافقة مجلس العصبة .

٥ ـ اذا نشأ خلاف بين الحكومة البريطانية وعضو آخر ، من اعضاء العصبة ، في امر تنفيذ احكام معاهدة التحالف ، او احكام هذا القرار في العراق ، او في تفسيرهما وتطبيقهما ، فيجب عرض هذا الخلاف ـ اذا لم يحسم بالمفاوضة ـ على محكمة العدل الدولية ، المصرّح بها في المادة «١٤» من ميثاق العصبة .

٦ ـ عند دخول العراق في حظيرة عصبة الامم ، تنتهي جميع الواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية بموجب هذا القرار .

٧ ـ اذا لم يدخل العراق في عصبة الامم عند انتهاء مدة المعاهدة ، يدعى مجلس عصبة الامم لتقرير التدابير المقتضي اجراؤها لتنفيذ المادة «٢٢» من الميثاق » اهـ .

٢٧ ايلول ١٩٢٤

مجلس العصبة يقر المعاهدة

وقد اتخذ مجلس عصبة الامم القرار التالي ، في اجتماع المجلس الرابع عشر المنعقد في يوم ٢٧ ايلول ١٩٢٤ ، عن تطبيق مبادىء المادة الثانية والعشرين من ميثاقه على العراق : ـ

« إن مجلس عصبة الامم : بعد ان لاحظ المادة « ١٦ » من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ ، والمادة «٢٢» من ميثاق عصبة الامم ، وبناء على الكتاب الذي ارسلته الحكومة البريطانية الى مجلس عصبة الامم في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ على الصورة الآتية :

ملحوظة هو الكتاب الذي اثبتنا نصه فويق هذا « اي المؤرخ ٢٧ ايلول ١٩٢٤م»

يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا ، ويستصوب شروط الكتاب المذكور اعلاه كواسطة لتنفيذ احكام المادة «٢٢» من الميثاق ، ويقرر ان الامتيازات

والصيانات ، بما في ذلك فوائد القضاء القنصلي والحماية ، التي كان يتمتع بها سابقا بالامتيازات الاجنبية ، او بالعرف والعادة في الانبراطورية العثمانية ، لن يبقى من حاجة اليها لحماية الاجانب في العراق ، طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام .

« يجب أن تحفظ اصل هذه الوثيقة في سجلات عصبة الامم ، وان ترسل نسخ مصدقة منها من قبل السكرتير العام لعصبة الامم الى جميع أعضاء العصبة .

« كتب في جنيف في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة الف وتسعماية واربع وعشرون » .

وقد صادق الملك جورج الخامس ، ملك بريطانية ، على هذه المعاهدة في العاشر من تشرين الثاني ١٩٢٤ ، وصادق عليها الملك فيصل ملك العراق عليها في ١٢ كانون الاول ١٩٢٤ .

فض المجلس التاسيسي

كانت المدة المقررة للمجلس التاسيسي اربعة اشهر تنتهي في ٢٦ تموز ١٩٢٤ ، فلما حل هذا التاريخ ولم ينجز المجلس مهامه الثلاث ، مددت هذه المدة الى يوم ١٠ آب ، فلما اتمها في الثاني من هذا الشهر ، فض في اليوم المذكور .

وقد عقد المجلس خلال هذه المدة ٤٩ جلسة صدق خلالها :

١ ـ المعاهدة العراقية ـ البريطانية في ١٠ ـ ١١ حزيران ١٩٢٤ .

٢ ـ دستور « القانون الاساسي العراقي » المملكة في ١٠ تموز ١٩٢٤ .

٣ ـ قانون انتخاب النواب في ٢ آب ١٩٢٤ .

وكانت مدة الاجتماع اربعة اشهر ، وسبعة ايام ، وكان عبد المحسن بك السعدون قد انتخب رئيسا لهذا المجلس ، وبقي في منصب الرئاسة حتى انتهاء مدة المجلس والمهام التي اجتمع من اجلها .

استقالة الوزارة

لما تكونت « الوزارة العسكرية الاولى » في يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ م ، نشرت منهاجا وطنيا خلابا قابله الشعب بالاستحسان والقبول ، ولكن مهمة هذه الوزارة « الحقيقية » كانت قد اقتصرت على جمع المجلس التاسيسي ، واقرار المعاهدة وذيولها من قبله ، بعد وضع الاتفاقيات المتممة للمعاهدة . فلما انجزت هذه المهمة ، رفعت كتاب استقالتها وهو :

ديوان مجلس الوزراء　　الرقم ١٦٨٣　　التاريخ ٢ آغستوس سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة !

اتقدم للسدة الملكية مسترحما قبول استقالتي من منصب رئاسة الوزارة

لحكومة جلالتكم ، شاكرا ما اوليتمونيه من الثقة والعطف ، ومؤكدا عبوديتي وإخلاصي لعرشكم ، وخاضعا لاوامركم في جميع الاحوال مولاي .

عبد جلالتكم المطيع : جعفر العسكري

وفيما يلي جواب جلالة الملك على كتاب الاستقالة :

بغداد ١ محرم الحرام ١٣٤٣ ــ ٢ آب ١٩٢٤ .

عزيزي جعفر العسكري .

اخذت كتابكم المؤرخ في ٢ آب ١٩٢٤ م . ومع اني آسف لقبولي استقالتكم ، فاني ارى في هذا اليوم ، الذي تغادرون فيه منصبكم ، أن اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري العظيم للجهود التي بذلتموها في صالح الامة ، واذكر بلسان الشكر المؤازرة الفعلية التي لقيتها منكم في أوقات لا ينكر احد حراجتها ، وتأثيرها الشديد على مقدرات هذه البلاد ونجاحها ، وبهذه المناسبة احب ان تتأكدوا انتم وزملائكم من دوام محبتي ، واؤمل بأن لا يحرم الوطن في المستقبل من خدمات ابنائه البررة امثالكم .

فيصل

وكان نوري السعيد وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة قد شعر بدنو اجل الوزارة ، فبعث الى رئيسه بكتاب استقالته الآتي :

وزارة الدفاع بغداد ١٩٢٤/٧/٢٩ الرقم ٢٧٧٦ .

سيدي صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم .

بناء على توسع نطاق الجيش وحركاته الاخيرة ، لا استطيع ان ارى امور الوزارة ، راجيا قبول استقالتي وتعيين خلفا لي ولكم مني مزيد الاحترام ، سيدي .

وزير الدفاع ــ نوري السعيد

فصدرت الارادة الملكية المرقمة ٦٤٠ والمؤرخة ١٩٢٤/٧/٢٩ بقبول هذه الاستقالة .

ويقول الدكتور آيرلند في ص ٣١٩ من كتابه :

Iraq, A Study in Political development.

ان جعفر العسكري كان قد رفع استقالة وزارته في الاول من ايار ١٩٢٤ بسبب « التشنيع الذي تعرضت الوزارة اليه ، وازدياد المعارضة لها . وبعد أن استشار الملك فيصل المعتمد البريطاني في موضوع الاستقالة ، طلب الى ياسين الهاشمي أن يتهيأ لتأليف الوزارة الجديدة ، ولكن الهاشمي طلب امهاله لمدة ٢٤ ساعة . فلما انتهت هذه المدة اعتذر عن قبول هذه المهمة ، ووعد بان لجنة تدقيق المعاهدة المؤلفة برئاسته ستسند العسكري حتى يتمكن من تمشية المعاهدة . وعلى هذا سحب جعفر استقالته ، وسار بوزارته سيرا حثيثا حتى اذا انجز المجلس التاسيسي مهامه وحل، تقدم الرجل باستقالته فقبلت » .

١ المحرم ١٣٤٣ — ٢٩ ذي القعدة ١٣٤٣
٢ آب ١٩٢٤ — ٢١ حزيران ١٩٢٥

الوزارة الهاشمية الاولى

كتاب التوجيه الملكي



ياسين الهاشمي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤ م) وتوفي في بيروت يوم ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧م (١٢٥٦هـ)
الف وزارتين فقط هما :
١ — الاولى بتاريخ ٢ آب ١٩٢٤ وقد استقالت في ٢١ حزيران ١٩٢٥ .
٢ — الثانية بتاريخ ١٧ اذار ١٩٣٥ وقد استقالت في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ .

على اثر صدور الارادة الملكية بقبول استقالة « الوزارة العسكرية الاولى » وجه جلالة الملك فيصل الكتاب التالي الى زعيم المعارضة ، ياسين الهاشمي ، وهو :

وزيري الافخم ياسين الهاشمي .

بناء على استقالة فخامة جعفر العسكري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لاعتمادنا على مقدرتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الثلاثين من شهر ذي الحجة لسنة الف وتسعماية

وثلاث واربعين هجرية والموافق لليوم الثاني من شهر آب لسنة الف وتسعماية واربعة وعشرين ميلادية .

فيصل

ولم يكن تكليف الهاشمي بتأليف الوزارة الجديدة لتخلف وزارة العسكري المستقيلة وليد الصدفة ، فقد ذكرت المس بيل في ص ٣٤٨ من كتابها المشار اليه من قبل ما يلي :

« كان المعتمد السامي السر هنري دوبس بدأ يعد العدة لتأليف وزارة جديدة تخلف وزارة العسكري التي بدات تتهاوى ، فوقع اختياره على ياسين الهاشمي ... وكان ياسين من اكفأ الرجال هنا ، بيد اني لم اكن مرتاحة لاسناد منصب رئاسة الوزراء اليه ، ولكن عزائي الوحيد ايمان السر هنري دوبس الذي هو بلا شك اصوب رايا مني » اهـ .

رئيس الوزارة ينتقي زملاءه

وقد صدع الزعيم الهاشمي بالامر الملكي ، فرفع الى السدة الملكية هذا الكتاب:

مولاي صاحب الجلالة !

بناء على ما اوليتمو هذا العبد من الثقة السامية ، وبعد التشرف بالامر الكريم المؤرخ في ٢ آب سنة ١٩٢٤ ، اتقدم الى اعتاب جلالتكم باسماء من اخترتهم للقيام باعمال الوزارات المختلفة ، على أن تبقى وزارة الدفاع بعهدة خادمكم بالوكالة ، وارجو ان يتشرفوا جميعا بالاعتماد والقبول ، واؤكد بهذه الفرصة ، اخلاصي الشديد لعرش جلالتكم ، وعزمي على السعي في انهاض الوطن ، والله اسأله ان يحقق اعتماد جلالتكم الغالي ورغائب شعبكم النبيل .

وزارة الداخلية	عبد المحسن الفهد السعدون
وزارة المالية	ساسون حزقيل
وزارة الاوقاف	ابراهيم الحيدري
وزارة العدلية	رشيد عالي الكيلاني
وزارة الاشغال والمواصلات	مزاحم الامين الباجه جي
وزارة المعارف	الشيخ محمد رضا الشبيبي

بغداد في ٢ آب ١٩٢٤ — رئيس الوزراء ــ ياسين الهاشمي

وكان معروفا ان السيد الهاشمي تفاهم ، وصاحب الجلالة الملك ، على اختيار هؤلاء الذوات لاشغال مناصبهم الوزارية ، وان المعتمد السامي اقر هذا الاختيار

ايضا (١) كما كان معروفا ان الهاشمي سبق ان كلف بتأليف وزارة تخلف وزارة السيد العسكري ، يوم اشتدت المعارضة للمعاهدة العراقية ـ البريطانية في المجلس التأسيسي ، وطلب العسكري اعفاءه من رئاسة الوزراء ، ولكنه فضل البت في امر هذه المعاهدة اولا ، فلما انتهى امرها ، الف السيد الهاشمي وزارته الاولى في ٢ آب ١٩٢٤ م على النحو التالي :

١ ـ ياسين الهاشمي رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للدفاع بالوكالة .
٢ ـ عبد المحسن السعدون : وزيرا للداخلية
٣ ـ ساسون حسقيل : وزيرا للمالية
٤ ـ رشيد عالي الكيلاني : وزيرا العدلية
٥ ـ مزاحم امين الباجه‌جي : وزيرا للاشغال
٦ ـ ابراهيم الحيدري : وزيرا للاوقاف
٧ ـ الشيخ محمد رضا الشبيبي : وزيرا للمعارف

ولقد ادخل الهاشمي في وزارته هذه اربعة وزراء جدد لم يسبق ان استوزروا من قبل ، وهؤلاء الوزراء هم السادة : رشيد عالي الكيلاني ، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، ومزاحم أمين الباجه جي ، والسيد ابراهيم الحيدري ، كما انه احتفظ بمنصب وزير الدفاع لنفسه فاشغله بالوكالة . وكان الملك يؤثر اسناد هذا المنصب الى نوري السعيد فلما لم يوفق في ذلك ، احدث منصب « وكيل القائد العام » وعهد به الى نوري السعيد بعد ان الغى منصب « رئاسة اركان الجيش » من ملاك الجيش فضمن جلالته بذلك هيمنته على الجيش بصفته القائد الاعلى عليه .

منهاج الوزارة

وفي اليوم الثامن من شهر آب ١٩٢٤ اذاعت « الوزارة الجديدة » موجزا لمنهاجها الوزاري وهو :

« الاسراع في نشر القانون الاساسي ، وقانون انتخاب النواب، ووضعهما موضع التنفيذ ، وجمع المجلس النيابي ، والتآزر مع الدولة الحليفة للاسراع في تسلم المسؤوليات ، والسعي للاستفادة من مركزها وخبرتها لانهاض العراق ، وتطبيق المعاهدة بكل دقة (٢) والسعي في تحقيق التعديلات المشار اليها في قرار المجلس التأسيسي ، وفي تخفيف الاعباء عن عاتق الدولة العراقية .

« والنظر في تشكيلات الدوائر المختلفة ، وفي ما تكلفه من النفقات لاجل الاقتصاد في المصروفات ، وفي قسم الموظفين على اختلافهم ، قدر ما تتحمله مالية

---

(١) كان اختيار السعدون لمنصب وزارة الداخلية شرطا أساسيا لضمان تكون الوزارة الهاشمية بعد ان نجح في اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي ، ولا سيما والبلاد مقبلة على اجراء الانتخابات لمجلس النواب .

(٢) اي المعاهدة التي عارضها وترأس اللجنة المعروفة لاظهار معايبها حتى رفض التصويت .

البلاد ويتفق مع حسن الادارة ، والنظر بنـوع خاص في حالة البلاد الاقتصاديـة ، والاخذ بالوسائل الممكنة لرفاه البـلاد ، والسعي في تنفيذ المشاريـع الاقتصاديـة الكبرى .

« والاعتناء في تحسين امور الزراعة ، والري ، والاقتصاديات الزراعية ، التي يتوقف عليها نهوض البلاد الاقتصادي ، وتوحيد هذه الفروع في أقرب وقت، ووضع الاسس المناسبة لحل مسائل الاراضي .

« تقوية الشعور الوطني بكل الوسائل ، واستكمال اسباب الدفاع عـن حقوق المملكة العراقية عامة ، وفي ولايـة الموصل خاصة ، وتزييد قوات البلاد المسلحـة ، بقدر المستطاع ، والاسراع في تأسيس الصلات السياسية والمناسبات الوديـة مـع الدول المجاورة وغيرها ، وتزييد الاهتمام في نشر العلم بين جميع الطبقات ، والسعي في توسيع نطاق المعارف ، واتخاذ التـدابير المناسبة ارفـاه وراحة سكان منطقـة السليمانية ، وتخفيف ما اصابهم مـن الآلام والاضرار بسبب القلاقـل ، وإحضار اللوائح القانونية لتقوم مقام بعض القوانـين والنظامات المرعيـة الآن ، والتي ليست ملائمة لحاجات المملكة وامادات الشعب » .

رئيس الوزراء : ياسين الهاشمي (١)

الـوزارة تعمل

كانت المراسلات البريدية ، والبرقية ، تخضع للرقابة الحكومية ، منـذ تكوين الحكم الوطني في العراق ، فلما تسلمت الوزارة الهاشمية مقاليد الحكم ، رأت مـن الضروري رفع هذه الرقابة ، التي تسلب حرية المراسلين ، وتفشي أسرار الوطنيين، وتؤثر على الحركة القومية ، فألغتها فورا ، ثم اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في اول جلسة عقدها في السابع من شهر آب ١٩٢٤ .

« قرر مجلس الوزراء حذف لفظة وكيل من جملة « رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع » لان ليس من المتعارف استعمال لفظة وكيل في محل وزير غير معين » .

ثم انصرف الى موضوع تحديد عدد الموظفين الاجانب ، الذين ينبغي استخدامهم في الحكومة العراقية ، بموجب « الاتفاقية الخاصة بالموظفين الاجانب » المستندة الى المادة الثانية من المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

الموظفون الاجانب في العراق

ففي جلسة المجلس المنعقدة في يوم ١٠ آب ١٩٢٤ .

« تفاوض مجلس الوزراء بخصوص عقود استخدام الموظفين البريطانيين ، فقرر

(١) جريدة الاستقلال : العدد (٤١٧) بتاريخ ٨ آب سنة ١٩٢٤ م .

مجلس الوزراء تاليف لجنة وزارية من رئيس الوزراء ، ووزيري الداخلية،والاشغال والمواصلات ، ومستشاري الداخلية ، والمالية ، للنظر في المسائل الآتية :

اولا ــ تقرير العدد اللازم من الموظفين البريطانيين الذين يجري استخدامهم ، بموجب مقاولات ، او بغيرها ، في جميع دوائر الحكومة .

ثانيا ــ بيان مدة الاستخدام .

ثالثا ــ انتقاء الموظفين .

وقرر ايضا ان تسرع اللجنة في ارسال رايها الى المجلس بخصوص العدد قبل كل شيء » اهـ .

ثم اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢٨ آب ١٩٢٤ فسجل هذا القرار :

« ان الحكومة العراقية ، بعد ان دققت في المخابرات السابقة ، واطلعت على اقتراح فخامة المعتمد السامي ، والكتب الاخيرة التي وردت من نائب فخامة المعتمد السامي ، واستمعت آراء من لهم علاقة بالدوائر المختلفة ، قررت ان يكون العدد الذي سيعقد معه مقاولات استخدام ، او سيوظف في الحكومة العراقية على طريق الاعارة من الحكومات الاخرى ، كما هو وارد في القائمة المذيل بها هذا القرار . والحكومة العراقية ستستخدم بعض الموظفين البريطانيين لمدد قصيرة ، خارج العدد المصرح به في هذا القرار ، ما دامت الحاجة تقتضي باستخدامهم . اما من جهة المدد فهذه الحكومة لا يسعها اخذ مسؤولية مالية ، غير محدودة ، على عاتقها الى مدة اكثر من خمس سنوات ، لانها لم تتمكن بعد من درس الحالة المالية كما يجب ، مع علمها بالاعباء الثقيلة التي سوف تتحملها لتطبيق مواد المعاهدة ، والمتعلقة بشؤون الامن العام ، والقيام بمسؤولية الدفاع عن المملكة ، وتعمير البلاد ، ومع ذلك لا ترى الحكومة العراقية مانعا من تمديد مدة عقود بعض الاخصائيين والخبراء في الوظائف المهمة عند الضرورة » اهـ .

وكان عدد الموظفين المقترح في القائمة المرفقة بهذا القرار (١٠٣) فلم يقر القرار المذكور لا المعتمد السامي البريطاني ، ولا الملك فيصل (١) .

وفي جلسة المجلس المنعقدة في يوم ٣٠ آب ١٩٢٤ م :

« تلي كتاب رئيس الديوان الملكي المؤرخ في ٢٨ آب سنة ١٩٢٤ ، المتعلق بصدد عقود استخدام الموظفين البريطانيين ، فقرر مجلس الوزراء ان قراره المتخذ في الجلسة المنعقدة في ٢٨ آب سنة ١٩٢٤ يؤيد بدرجة كافية امكان استخدام بعض الاخصائيين والخبراء البريطانيين في الوظائف المهمة لمدد طويلة ، اي اكثر من خمس سنوات ، ويرى مجلس الوزراء انه عند دخول العراق في عضوية عصبة الامم ، ستعين طريقة

---

(١) كان عدد الموظفين الاجانب الذين نظمت لهم عقود خاصة يتراوح مددها بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة ، ونشرت اسماؤهم في جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية (١٨١) موظفا .

استخدام الاخصائيين في الامور العدلية بموافقة الحكومة العراقية ، وعصبة الامم نفسها . ويرى مجلس الوزراء ان حصر تمديد بعض العقود في موظفي الداخلية ، والشرطة ، مما يمنع الاستفادة من خبرة الموظفين الفنيين الآخرين . فبناء على الاسباب المذكورة ، وبما ان للحكومة العراقية الخيار التام في استخدام موظفين بريطانيين بعقود غير محدودة متى شاءت ، يرى مجلس الوزراء جواز استخدام عشرة من الموظفين البريطانيين بعقود طويلة في الدوائر المختلفة ، على ان يكون اختيار المراكز التي يعين فيها هؤلاء باتفاق الطرفين ، وان تضمن الحكومة البريطانية ارضاء باقي الموظفين البريطانيين على قبول مقاولات قصيرة، وتقوم بما وعدت به من المساعدة المالية» اهـ .

وقد رفض المعتمد السامي الحل الذي توصل اليه مجلس الوزراء ، في قراره هذا ، فلم يسع الملك فيصل الا رفضه ايضا ، لأن مقررات مجلس الوزراء لا بد ان تقترن بمصادقة المعتمد والملك معا او بقبولها من لدنهما . وقد بقيت هذه القضية معلقة الى يوم ٢٢ آذار من عام ١٩٢٥ وجرت بصددها مراسلات مطولة حتى انتهت بالتوصل الى حل وسط ، حيث اتخذ المجلس في هذا الشأن القرار التالي :

« اعاد مجلس الوزراء النظر في قراره ، المتخذ في جلسته المنعقدة في ٢٨ آب سنة ١٩٢٤ ، وايده فيما يتعلق بعدد الموظفين الذين يجب اعطاءهم الآن عقود استخدام . وفيما يتعلق باعطاء بعض الموظفين مقاولات خصوصية الى ان يستغنى عن خدماتهم . على ان هذا القرار لا يمنع الحكومة من اعطاء موظف او موظفين آخرين، عقد او عقود استخدام كلما رات حاجة الى ذلك . واما العقود الطويلة فيعتبر انها لا تتجاوز العشر سنوات ، على ان يكون الوزير هو الذي يعين الموظفين الذين يجب ان يعطوا عقودا طويلة كهذه ــ و ــ على الوزراء ان يلاحظوا الاختصاص والكفاءة في العمل، عند اعطاء الموظفين العقود ، ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار لزوم التصريح ، عند اعطاء العقد ، بأن للحكومة الحق في استخدام الموظف في الوظيفة التي عين لها ، او فيما يعادلها من الوظائف ، من جهة اختباره واختصاصه الى نهاية مدة العقد » اهـ .

وقد وافق المعتمد السامي على هذا القرار ، كما وافق عليه جلالة الملك فانتهت بذلك اهم قضية عالجتها « الوزارة الهاشمية الاولى » بعد مشكلة منح امتياز النفط، التي سيأتي البحث عنها فان تحديد عدد الموظفين البريطانيين ادى الى التخفيف عن كاهل الخزينة من جهة ، والى اضعاف الهيمنة البريطانية من جهة اخرى .

حوادث منوعة

١ ــ قرر مجلس الوزراء في يوم ١١ آب ١٩٢٤ م :

« الموافقة على توسط فخامة المندوب السامي لكي يزاول قناصل دولة ايران اعمالهم في العراق ، وفقا للقواعد العامة الدولية ، بشرط أن تقبل الحكومة الايرانية بقيام القناصل البريطانيين في ايران بحماية الرعايا العراقيين بالنيابة عن الحكومة العراقية » .

٢ ـ وقرر المجلس في جلسته المنعقدة في يوم ٢٥ آب من هذه السنة :

« الموافقة على عقد اتفاقية كمركية مع سورية على الاسس الواردة في كتاب وزارة المالية ، على ان تتخذ التدابير اللازمة لمنع تهريب البضائع » .

٣ ـ شرعت الحكومة الايرانية في اخضاع الامارات المستقلة ، كعربستان ، وبشت كود ، وغيرهما الى نفوذها ، ولما كانت هاتان الامارتان تحادان العراق جنوبا وشرقا ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٨ تشرين الاول ١٩٢٤ م :

« ان تكون الحكومة العراقية على الحياد التام تجاه الحركات القائمة في منطقة عربستان الايرانية ، وان يبلغ هذا القرار الالوية المجاورة لمنطقة الحركات » .

٤ ـ كان المعتمد السامي البريطاني طلب الى الحكومة العراقية ان تتولى موقتا الانفاق على التيارين المهاجرين ، فوافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢ تشرين الاول ١٩٢٤ :

« على انفاق مبلغ من الخزينة على حساب موقوف الى مدة شهر واحد فقط ، وذلك ليتمكن فخامة المعتمد السامي من الحصول على نتيجة مكاتباته في هذه المدة ، وليتدبر الامر فيما بعد » .

فلما انتهى الشهر المذكور ، جدد المعتمد طلبه ، فقرر المجلس في جلسة ٢٠ من هذا الشهر .

« ان الحكومة لا تتمكن من تحمل مسؤولية الانفاق على ايواء وإسكان المهاجرين الآثوريين » .

ولكن المجلس عاد فوافق في الخامس والعشرين من الشهر المذكور « على تخصيص خمسين الف ربية على حساب موقوف للسلفات الزراعية » لهؤلاء .

٥ ـ اقترح رئيس الوزراء في الجلسة الوزارية المنعقدة في يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٤ « تأليف وزارة خارجية . فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح ، على ان تعهد الوزارة المذكورة الى فخامة رئيس الوزراء » وقد وافق الملك على ذلك،وصدرت الارادة الملكية المرقمة ٧٥٣ لسنة ١٩٢٤ « بتأليف وزارة لرؤية الامور الخارجية » وتوجيه هذه الوزارة الى رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة ياسين الهاشمي » .

٦ ـ اقترحت وزارة المالية على مجلس الوزراء ، بناء على طلب المعتمدالسامي، تفويض قطعتين من الاراضي كانتا قد اتخذتا مقبرتين للانكليز الى الحكومة البريطانية، فوافق المجلس على ذلك في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ .

٧ ـ سافر الملك فيصل الى مدينة الموصل مساء يوم ١٢ كانون الاول ١٩٢٤ يصحبه وزير الاوقاف ، السيد ابراهيم الحيدري ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، مندوبا عن جريدة المفيد ، وافراد الحاشية الملكية ، فاستقبل في « الحدباء » استقبالا فخما . وقصد من هناك الى اللواءين : اربل وكركوك ، فكانت هذه اول زيارة يقوم

بها صاحب الجلالة لهذين اللواءين بعد تتويجه ، وقد رفع العلم العراقي على الدوائر الحكومية فيهما لاول مرة ، بمناسبة هذه الزيارة الملكية ، وعاد جلالته الى بغداد فبلغها في يوم ٢٧ من هذا الشهر .

٨ ـ وصلت صاحبة الجلالة الملكة « والدة الامير غازي » الى بغداد في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٢٤ قادمة من الحجاز لاول مرة .

٩ ـ كان السردار سبه « رئيس وزراء ايران » قد جرد حملة عسكرية لاخضاع امارة عربستان الى السيطرة الايرانية ـ كما قدمنا ـ وقد انتهز اقترابه من العراق لزيارة المراقد المقدسة ، فجاء الى البصرة في ١٩ كانون الاول ١٩٢٤ وقام بهذه الزيارة .

١٠ ـ فاتنا ان نذكر ، فويق هذا ، وصول المستر طومسن ، وزير الطيران البريطاني ، الى بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر ايلول ١٩٢٤ م ، وسفره الى الموصل لتفقد الوضع الحربي فيها ، ثم مغادرته العراق الى بلاده بعد يومين .

١١ ـ زار العراق في ١٦ آذار ١٩٢٥ وزيران بريطانيان آخران هما : وزير المستعمرات المستر ايميري ، ووزير الطيران السير صموئيل هور ، يصحبهما مساعدان وسكرتيران ، فأقام لهما الملك فيصل حفلة مسامرة في بلاطه مساء اليوم التاسع والعشرين من هذا الشهر ، وبعد أن زار الوزيران معظم انحاء العراق غادراه في يوم ١٤ نيسان (١) .

١٢ ـ نعت انباء طهران حجة الاسلام الشيخ مهدي الخالصي ، في العاشر من نيسان ١٩٢٥م ، وكانت « الوزارة السعدونية الاولى » قد ابعدته عن العراق (٢) في آخر حزيران ١٩٢٣ فكان لنعيه رنة حزن عميق في الاوساط الوطنية كافة .

١٣ ـ عاد الى العراق السيد طالب النقيب في اول ايار ١٩٢٥م . وكان المندوب السامي البريطاني قد اختطفه من منصبه كوزير للداخلية في « الوزارة النقيبية الاولى » مساء ١٦ نيسان ١٩٢١ م وابعده الى الهند ، ثم سمح له بالذهاب الى

---

(١) وقد اتاحت هذه الزيارة لجلالة الملك فيصل ، وللشخصيات المتزعمة في البلاد ، فرصة فريدة في بابها لعرض مشكلاتها المختلفة ، والمخاوف التي كانت تساور قلوبهم بتفصيل وصراحة على الحكومة البريطانية ، والاستعاضة بالمداولات الشخصية ، التي كان لها أطيب الاثر ، عن المخابرات الرسمية .

« وكانت المداولات التي جرت بصورة خاصة بين جلالة الملك فيصل ورئيس وزارته والمستر ايمري تيمة جدا لانها تناولت بصورة خاصة الامتيازات والواجبات التي يختص بها الملك بموجب الدستور العراقي الذي كان قد نشر حديثا .. وكان أهم شاغل اشغل الوزيرين البريطانيين آنذاك ايجاد أسرع السبل لتحسين وضع الجيش العراقي وتدريبه . وعليه عقدت مؤتمرات عديدة في بغداد للنظر في ذلك ، وقبل ان يغادر الوزيران العراق كانا قد فرغا من وضع خطة قبلتها الحكومة العراقية ، وتمكن الجيش العراقي أن يقوم بالقسط الاوفر من مسؤولية حفظ الامن الداخلي والسيطرة على الحدود خلال مدة قصيرة » .

السير هنري دوبس في كتاب **The letters of Gertrude Bell p. 554**

(٢) راجع ص ١٢٥ من هذا الكتاب

اوربة . وقد تصالح مع الملك فيصل في اوبته هذه ، فتناسى الملك منافسته اياه على عرش العراق (١) .

١٤ ــ قصد الملك فيصل مدن الفرات الاوسط في اول مايس ١٩٢٥م . وبعد ان زار كربلا ، وشفاثى ، والنجف ، والكوفة ، عرج على ابي صخير ، والشامية ، والديوانية ، ثم عاد عن طريق الحلة الى بغداد فبلغها في الخامس من الشهر المذكور .

١٥ ــ صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٨ ايار ١٩٢٥ م باحداث ممثلية للعراق في لندن ، وبتعيين جعفر العسكري اول ممثل للعراق في العاصمة البريطانية .

١٦ ــ اعرب رئيس الوزراء الهاشمي عن رغبتــه في تفقــد المنطقة الشماليــة والوقوف على حاجاتها وما يجري فيها ، فتوجه الى السليمانية في اول مايس ١٩٢٥ وبعد ان اجتمع بكبار رؤسائها وعلمائها واصحاب الراي فيها ، اوعز باحتلال جوارتا وحليجه وتأسس خط للرصد فيهما . ثم توجه الى كركوك واتخـذ بعض الاجراءات للحد من نفوذ الشيخ محمود الحفيد وتشتيت شمل اعوانـه . ثم انتقل الى اربل لكنه لم يلبث فيها الا سويعات اذ توجه بعدها الى الموصل وشجع الهيئات الوطنيـة فيها على الوقوف في وجه الدعايات التركية التي كانت تهدف الى عرقلة اعمال لجنـة الحدود الاممية وعاد الى العاصمة .

حركـات عسكريـة

إختل الامن في القضاءين « زاخو » و « العمادية » في شمال الموصل اثر تعـدي بعض القوات التركية غير النظامية ، على بعض الاقسام الشمالية من حدود العراق، بعد ان عز التفاهم بين الاتراك والانكليز على حـل مشكلة الموصل ، فاتخـذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ ايلول سنة ١٩٢٤ هذا القرار :

« بناء على تعدي بعض القوات الغير منظمة على بعض اقسام من حدود العراق، قرر مجلس الوزراء اتخاذ التدابير الموقتة لمنع تكرار امثالها ، وعليه قرر اعلان الاحكام العرفية في قضائي زاخو والعمادية » اهـ .

وفي يوم ١٤ ايلول ايضا اذاع وزير الداخلية هذا البيان :

« لقد تجاوزت بعض القوات الغير النظامية الحدود العراقية في شمالي زاخـو فهاجمتهم الطيارات ، وردتهم على اعقابهم . وبناء على وجوب اتخاذ الحيطة اللازمة، لمنع تكرر مثل هذه التعديات على حدود العراق ، رات الحكومة ان تتخذ بعض الوسائل الموقتة ، فأعلنت الادارة العرفية في قضائي زاخو والعمادية ، وسترفع هذه الاحكام عند زوال ما يهدد الامن في المنطقة المذكورة .

وزير الداخلية : عبد المحسن السعدون »

---

(١) ص ٣٥ من هذا الكتاب .

وفي ١٥ ايلول قرر مجلس الوزراء « الموافقة على الحركات العسكرية الجارية الآن ، والتي ستجري للدفاع عن الحدود الشمالية الحاضرة ، وقرر أيضا ايداع قيادة قطعات الجيش العراقي المحتشدة الآن في لواء الموصل قائد الطيران ـ البريطاني ـ بالعراق مؤقتا » اهـ .

ذلك لان القوات البريطانية كانت هي المسؤولة عن حفظ الامن الداخلي في العراق ، وعن الدفاع عن حدود اراضيه ازاء كل تعد خارجي ، على نحو ما نصت عليه المعاهدة العراقية البريطانية . فلما انسحبت القوات المعتدية الى ما وراء الحدود صدر هذا البلاغ :

« بناء على زوال ما يهدد الامن في الحدود الشمالية ، فقد تقرر رفع الاحكام العرفية من قضاءي زاخو والعمادية » .

١٨ ايلول ١٩٢٤   وزير الداخلية : عبد المحسن السعدون (١)

سمو الامير غازي

لما اجاز الملك حسين ، أثناء وجوده في عمان ، سفر الامير غازي ولي عهد المملكة العراقية ، الى العراق ، اهتمت الحكومة العراقية بالأمر اهتماما خاصا ، والفت ثلاثة وفود لاستقباله : يمثل الاول البلاط الملكي ، ويمثل الثاني الحكومة القائمة، والثالث الشعب العراقي ، وقد سافرت هذه الوفود الثلاثة الى عمان في ٢٠ ايلول ١٩٢٤ . وبعد ان ادت التحية لسموه ، صحبته الى العراق بين مظاهر الإجلال والاحترام ، وقد وصل الامير الى بغداد في الخامس من تشرين الاول من هذه السنة ، فاستقبل استقبالا رسميا ، وتقاطرت وفود من الالوية كافة للترحيب بمقدمه ، واختير الركن، طه الهاشمي ، ليكون مراقبا لسموه ، وكان وزير الداخلية ، عبد المحسن السعدون، قد سافر الى عمان أيضا ، فناب منابه وزير المالية .

الديون العمومية

لما اشتركت الانبراطورية العثمانية في « حرب القرم عام ١٨٥٤ م ، اضطرت

---

(١) يقول السير هنري دوبس ، المعتمد السامي البريطاني في العراق في مذكرة له :

« وفي أوائل شهر ايلول من سنة ١٩٢٤ جمع الترك جنودهم لمهاجمة المنطقة التي يقيم فيها الاثوريون في العراق ، وفي اليوم الرابع عشر منه عبرت قواتهم نهر الهيزل ، ودخلت ارضا كانت قسما من العراق بوضوح تام فقوبلت قواتهم بهجوم جوي اضطرها الى العودة ، وعندئذ غيرت اتجاهها نحو الشمال مارة من مقاطعة سندي كلي ، الكردية ، التي لا تزال ضمن الحدود العراقية ، وهاجمت منازل الاثوريين حتى جعلتها قاعا صفصفا ، وأخرجت أهلها البالغ عددهم ثمانية آلاف نسمة . واضطروهم للنزوح الى وادي العمادية ، حيث اضطرت الحكومة العراقية الى اغاثتهم ، ورعايتهم ، فكان ذلك دليلا بارزا على نجاح الادارة في الحكومة العراقية ، وعلى حسن علاقات العراق بالكرد » .

The letters of Gertrude Bell, p. 551 .

الى استدانة خمسة ملايين باون ، بكفالة حليفتها فرنسة وانكلترة . ثم استقرضت خمسة ملايين ثانية لتأمين نفقات تلك الحرب . فلما انتهت هذه الحرب ، عجزت الانبراطورية عن تسديد ديونها ، واستمرت على الاستدانة ، وعلى تحمل الفوائد حتى بلغت ديونها ٦٤٤ ، ٤٦٩ ، ٢٣٩ ، باونا في عام ١٨٧٤ م . ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م كانت الديون العثمانية تناهز الـ (١٢٦) مليونا من الباونات ، اذ كان « مجلس ادارة الديون العمومية » المؤلف في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ م قد انزل هذه الديون الى هذا القدر .

ولما بوشر في مفاوضات الصلح في لوزان سنة ١٩٢٢ م ، قسمت الديون العثمانية المذكورة الى قسمين : اولهما الديون التي تكونت قبل حرب البلقان ، اي قبل سنة ١٩١٢م ، فتقرر توزيعها بين الدولة التي الحقت اليها بعض الاجزاء التي انفصلت من الانبراطورية المشار اليها ، بفعل الحرب المذكورة ، وبين الانبراطورية العثمانية نفسها ، والثاني الديون التي تكونت بعد السنة ١٩١٢ م وقبل دخول تركية الحرب العالمية الاولى في اول تشرين الثاني من عام ١٩١٤م فهذه تضاف الى حصة الانبراطورية من الديون السابقة ، وتوزع بين الجمهورية التركية ، التي ورثت الانبراطورية العثمانية ، وبين الاجزاء التي انسلخت عنها في ختام هذه الحرب ، وأقامت لها كيانا مستقلا .

وقد كتب المعتمد السامي البريطاني الى الحكومة العراقية ، بصفة كونها احد الاجزاء المنفصلة عن الانبراطورية المبادة كتابا في ١٠ ايلول سنة ١٩٢٤ يسألها فيه أن توفد ممثلا عنها الى الاستانة لفحص وتدقيق الحسابات التي اجراها مجلس الديون العثمانية العمومية ، عند تعيينه المبلغ الذي سيفرض على العراق ، فقرر مجلس الوزراء في ٦ تشرين الاول من هذه السنة .

« انتداب ابراهيم افندي الكبير ، معاون مدير المحاسبات العام ، وآخر تنتدبه وزارة المالية لمساعدة المومى اليه ، ليذهب الى الاستانة لفحص وتدقيق الحسابات التي اجراها مجلس الديون العثمانية العمومية » .

وقد ندبت وزارة المالية السيد علي ممتاز الدفتري . ليرافق السيد ابراهيم الكبير في تدقيقاته ، وحددت مهمتهما في هاتين الفقرتين :

(١) تدقيق الحسابات التي نظمتها ادارة الديون العمومية لتوزيعها على الاجزاء المنسلخة عن تركية .

(٢) اخذ المعلومات اللازمة من الادارة المذكورة ، او من مصادر اخرى ، لتدقيق النقاط التي يمكن للعراق أن يعترض عليها .

وقد قام مندوبا الحكومة العراقية بما عهد اليهما قياما حسنا ، وعثرا على زيادة في حصة العراق فاعترضت الحكومة العراقية على ذلك وتوصلت الى انقاصه .

وسنعود الى بحث قضية الديون العثمانية ، موضوعة البحث ، اثناء بحثنا عن « الوزارة العسكرية الثانية » في عام ١٩٢٧ حيث كان السيد ياسين الهاشمي وزير ماليتها فقام بعملية خطيرة لتسديد هذه الديون صفقة واحدة .

حاكمية الزبير

كانت « الزبير » مشيخة شبه مستقلة يتوارث حكمها الشيخ ابراهيم العبد ، ابا عن جد ، ولما جرّدت حكومة الهند حملتها في اواخر عام ١٩١٤ لفتح العراق ، ساعدها حاكم الزبير المذكور مساعدات مختلفة ، لسعة خبرته بشؤون البادية ، وتأمينه حاجات الجيش المحتل ، فأقرته حكومة الهند على سلطته ، حتى اذا تكونت الحكومة الملكية في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ تقرر جعل « الزبير » ناحية ملحقة ب « البصرة » ولكن هذا القرار بقي حبرا على ورق ؛ فلما لمس الزبيريون حسنات الحكم الوطني الديمقراطي الذي قام في العراق ، راجعوا الحكومة في عرائض كثيرة لتشملهم برعايتها وتمنحهم حكمها ، فقررت « الوزارة الهاشمية » اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار الحكومة العراقية السابق ، واستدعت الشيخ ابراهيم الى بغداد ، وكلفته بالاقامة فيها حتى اذا تسلمت السلطات المختصة شؤون هذه الناحية ، ونظمت ادارتها ، سمح للشيخ المذكور بالعودة الى الزبير في أواخر نيسان ١٩٢٥ .

حركات اليزيدية في سنجار

يكاد يكون « قضاء سنجار » في « لواء الموصل » وقفا على الطائفة اليزيدية. فيه قراهم المنيعة ، وفي مركزه يقيم شيوخهم وفقراؤهم ، وحملة السلاح الاشداء منهم .

وتقطن « قصبة سنجار » جماعتان متنافرتان من اليزيدية هما « جماعة حموشيرو » وجماعة « داود آغا الداود » فكانت كل جماعة تسعى لنيل الرئاسة على ابناء الطائفة ، ولما حاولت « الحكومة العراقية » أن تصلح بين الجماعتين ، رفض داود الداود وساطتها ، كما رفض طلبها بالحضور الى مركز اللواء ، فاضطرت الى الاستعانة بالسلاح الجوي البريطاني لقصف قريته في ١٨ نيسان ١٩٢٥ م فقابل اليزيديون الطائرات بالنار ، واسقطوا احداهن ، ثم عادت الطائرات الى القصف في ٢٠ من هذا الشهر فألحقت بهم بعض الاضرار .

وسنعود الى موضوع « اليزيدية » اثناء الحديث عن « الوزارة الهاشمية الثانية » في عام ١٩٣٥ .

صدى الحركة الحجازية في العراق

بين « الهاشميين » و « السعوديين » خلافات قديمة كثيرا ما أدت الى نشوب معارك دموية بين الطرفين ، ولسنا في صدد بيان اسباب هذه الخلافات وبواعثها ، فقد سبق للاستاذ امين الريحاني ان عالج ذلك معالجة دقيقة في كتبه المنوعة .

وقد استمرت القبائل النجدية في غاراتها على قبائل « العراق » و « الاردن » و « الحجاز » في أوقات مختلفة . ولما وصل الملك حسين الى عمان ، وبويع بالخلافة

الاسلامية (١) ؛ عد السعوديون هذه المبايعة ، غلوا في التبصبص للهاشميين . وكان العاهل الحجازي الهاشمي قد رفض المعاهدة التي عرضتها بريطانية عليه ، ورفض السماح باعطاء فلسطين العربية للصهاينة ، وصرح تصريحات عدتها بريطانية تحديا لها (٢) .

وفي الوقت نفسه ، عقد علماء نجد اجتماعا خطيرا في الرياض ؛ دعوا فيه « السلطان ابن سعود » ان يسمح لهم بحج بيت الله الحرام رضاء أو عنوة ، وكان الملك حسين يحول دون ذلك من قبل ، واذا بشركات الانباء العالمية تذيع اخبارا عن تحركات الجيوش النجدية من الجنوب ومن الشمال في آب ١٩٢٤ م واحتلالها « الطائف » وتصميمها على التقدم نحو مكة المكرمة وتقويض حكم الهاشميين في الحجاز .

وكان الملك فيصل يتعقب الاحداث الجارية في الحجاز بدقة واهتمام ، وكان يدرك حراجة الموقف بالقياس الى العائلة الهاشمية ، ويتمعن في اختلاق الاسباب التي قد تؤدي الى انتشالها من وهدتها ، فارتأى ان ينصح اخاه الملك علي بالتفاهم مع الانكليز ، عسى أن يؤدي مثل هذا التفاهم الى وقف الزحف السعودي على ما تبقى للهاشميين في الحجاز فأبرق ما يلي :

بغداد ٥ اكتوبر ١٩٢٤

جلالة الملك علي ــ جدة

مع عدم علمي بموقف مكة اليوم ، اخبر سيدي بأن لديه فرصة ثمينة لارجاع الحجاز الى ما كان عليه وتأمين استقباله . من فكري انه يتحتم على جلالتكم في هذه الظروف ، التي لها ما بعدها ، ان تذيعوا للعالم الاسلامي : ان مسؤولية الحرمين لا تعود لاهل الحجاز وحدهم ، بل هي في عنق المسلمين عموما ، وتظهروا رغبتكم الاكيدة في الاتفاق معهم ، وتطلبوا اليهم ارسال وفود للتفاهم ، ووضع الخطط الضرورية للقيام بتلك المسؤولية وترسلوا برقيات الى الجمعيات الاسلامية في الهند ، ومصر ، وغيرهما بهذا المعنى . ثم تخبروا بريطانية العظمى بأنكم مستعدون لقبول اي اقتراح يرجع المناسبات الحبية الى ما كانت عليه أثناء الحرب العامة ، وتكونوا بتماس دائم مع ممثلها في جدة ، على ان تعطفوا على آرائه وتخبروا حكومة مصر بنياتكم الحسنة ورغبتكم في وضع اساس لارجاع الصلات الصميمية التاريخية ، وترسلوا الى ابن سعود نفسه تكلفونه بالصلح بطريقة التحكيم ، حرمة للاماكن المقدسة ، وحقنا لدماء المسلمين ، وتخبروا بريطانيا بذلك، وتطلبوا توسطها؛ وتكاتبوا ملوك العرب بالحسنى،

---

(١) راجع الصفحة (١٨٣) من هذا الكتاب .

(٢) « لا اقبل الا ان تكون فلسطين لاهلها العرب ، اقول لاهلها العرب ، لا اقبل بالتجزئة ، ولا اقبل بالانتدابات ، ولا اسكت وفي عروقي دم عربي عن مطالبة الحكومة البريطانية بالعهود التي قطعتها للعرب » .

هكذا قال « الملك حسين » على ما رواه امين الريحاني في « تاريخ نجد » ص ٢٩٣

وتعاملوهم معاملة طيبة ، وتطمنوهم عن عزم الحجاز على انتهاج خطة المسالمة والمحبة معهم . فاذا فعلتم هـذا ، وثابرتم على انتهاج خطـة التفاهم مـع الامم الاسلاميـة والمسيحية فعلا لا قولا ، وسعيتم في تطمين راحة شعبكم ليلتف حول عرشكم، اعتقد بانه يقع في اقرب وقت انقلاب هائل نحو حكومة جلالتكم ، وتأتي نتيجة تكون بحـول الله مضمونة وراْيكم الموفق .

التوقيع : فيصل (١)

لقد كان لهذه البرقية العميقة المعاني ، اثرها الكبير في نفس الملك علي فتقبلهـا قبولا حسـنا ، وقرر المضي في تنفيذ المقترحات التي جاءت في تلابيبها دون ان يستشير احدا من خاصته ، فأبرق الى اخيه يقول :

جلالة اخينا الملك فيصل ـ بغداد .

اشكر جلالتكم على ارشاداتكم وسنجريها حرفيا ، واثناء وجودي بجده تكلمت مع المعتمد البريطاني في هـذه الشؤون ، وطلبت المـذاكرة باتمام المعاهدة ، واوعـد بالتسهيلات . واني مستعد لازالة جميع سوء التفاهم ، وارجوكم ايضا اتخاذ اللازم في عدم اهمال مساعدتنا ، وعسى الله ان يوفق الجميع ، وسأحرر الكتاب لابن سعود راسا .

مكة ١٩٢٤/١٠/٧ التوقيع : علي

ثم اعقب الملك علي برقيته هذه بالبرقية الآتي نصها :

مكة ١٩٢٤/١٠/٧ .

جلالة الملك فيصل ـ بغداد

غدا سأبعث نجابا ـ رسولا ـ لابن سعود . ارجوكم اعلام ذلك بواسطة المندوب السامي ، او بالواسطـة التي ترونها موافقـة ، لعلـه يأمر بتوقيف الحركة لحـين المفاوضات . هذا ان استحسنتموه .

التوقيع : علي

كانت البرقيات المتبادلة بين الاخوين الملكـين : فيصل وعلي تمثل وجهـة نظر البلاط الملكي في العراق ، في الخلاف الناشب بين الاسرتين : الهاشمية والسعودية ، وكان للحكومة العراقية وجهة نظر اخرى تمثلت في قرارات مجلس الوزراء المتخذة في بغداد . فقد وجه رئيس الديوان الملكي كتابا الى رئاسة مجلس الوزراء برقم س ٤/ ٥٣٠ وتاريخ ١٧ ايلول ١٩٢٤ حول الحركات الـدائرة في الحجاز ، فاتخـذ المجلس الوزاري القرار التالي في جلسته المنعقدة في ١٨ ايلول ١٩٢٤ :

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الملفة س/٤ .

« تلي كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم س/٤/٥٣٠ والمؤرخ في ١٧ ايلول ١٩٢٤ متعلق بتجاوزات القوات الوهابية على مدينة الطائف . فالحكومة العراقية ترى ان الغزوات المستمرة التي تقوم بها قوات ابن سعود لتوسيع نفوذ الوهابية في مناطق الحكومات العربية ، والاخلال بالموازنة الحالية الموجودة في جزيرة العرب ، او استيلاء عظمة ابن سعود على الحرمين الشريفين ، مما يأتي بأضرار بالغة من الوجهة الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية ، على العراق . وعليه قرر مجلس الوزراء ان يطلب الى فخامة المعتمد السامي بيان التدابير المتخذة لازالة هذه الاضرار الآن وفي المستقبل ليتمكن مجلس الوزراء من اتخاذ قرار نهائي في هذه المسألة » (١) .

وعلى اثر ذلك وجه رئيس الوزراء الى المعتمد السامي البريطاني هذا الخطاب :

سري ٢٣٠٤ في ١ تشرين الاول ١٩٢٤ .

بعد التحيـــة

لقد جاءنا كتاب من رئيس الديوان الملكي مرقم س/٤/٥٣٠ ومؤرخ في ١٧ ايلول سنة ١٩٢٤ ومتعلق بتجاوزات القوات الوهابية على مدينة الطائف . ونظرا الى ما قامت به هذه القوات من الاعتداءات ، ترى الحكومة العراقية ان الغزوات المستمرة التي تشنها قوات ابن سعود لتوسيع نفوذ الوهابية على مناطق الحكومات العربيـة ، واخلالها بموازنة جزيرة العرب الحالية ، او استيلاء عظمة ابن سعود على الحرمين الشريفين ، مما يأتي بأضرار بالغة من الوجهة الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية ، على العراق . وعليه قبل ان يتخذ اي قرار لصيانة منافع العراق ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٨ ايلول سنة ١٩٢٤ ان يطلب الى فخامتكم ان تتفضلوا ببيان التدابير المتخذة من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيـة لازالة هذه الاضرار الآن وفي المستقبل ، لتتمكن الحكومة العراقية من اتخاذ قرار نهائي في هذه المسألة الهامـة . وعليه ارجو من فخامتكم ان تطلعونا على ما يبدو لفخامتكم في الامر لتكون الحكومـة على بينة من امرها .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

المخلص ي . الهاشمي رئيس الوزراء (٢)

وقد رد المعتمد السامي على كتاب رئيس الوزراء برقم ١٤٨ وتاريخ ٣ تشرين الاول ١٩٢٤ ردا تافها لا يسمن ولا يغني من جوع ، مما حمل مجلس الوزراء على اتخاذ القرار الآتي في جلسته المنعقدة في السابع من تشرين الاول ١٩٢٤ .

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم ١٨٤ والمؤرخ في ٣ تشرين الاول ١٩٢٤ المتعلق بمسألة تجاوز سلطان نجد على الممالك العربيـة المجاورة ، فلم يجد مجلس الوزراء في الكتاب المذكور ما يزيل قلقه من الاضرار التي ستصيب مصالح العراق من

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر آب — ايلول — تشرين الاول ١٩٢٤ ص ٩٩ .

(٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الملفة س/٤ .

جراء استيلاء ابن سعود على الحرمين الشريفين ، أو من غارات قواته على البلدان المجاورة . هذا من جهة . ومن جهة اخرى يرى مجلس الوزراء ان سياسة حكومة جلالة ملك بريطانية في شان هذا الحاكم العربي لم تزل غير صريحة بالنظر الىالعراق، ووجود قواته داخل حدود العراق ، المحددة بموجب المعاهدة العراقية ـ النجدية ، وتربصهم الهجوم على عشائر العراق في كل حين ، أمر مخل بحقوق الحكومة العراقية وبراحة سكان العراق . وعليه فوّض مجلس الوزراء الى فخامة رئيس الوزراء المفاوضة مع فخامة المعتمد السامي في النقاط الآنفة الذكر » اهـ .

وفي الوقت الذي كان الملكان الاخوان : فيصل في بغداد ، وعلي في مكة المكرمة ، يبذلان اقصى الجهود لايقاف الزحف السعودي على الحجاز ، وحل الخلافات القائمة بين الاسرتين : الهاشمية والسعودية بطريقة سلمية وودية ، وفي الوقت الذي كان رئيس الوزراء العراقي يوالي اجتماعاته بالمعتمد البريطاني لايجاد مخرج لهذه الازمة الحادة . في هذا الوقت بالذات اتخذ السلطان عبد العزيز آل سعود قرارا خطيرا طيره من « البحرين » الى « جده » ونقله الملك علي الى اخيه الملك فيصل بالبرقية الآتي نصها :

جلالة اخينا الملك فيصل ـ بغداد .

رقم ٧٧ البرقية الواردة امس من البحرين الى جده :

طاهر الدباغ سكرتير الجمعية الحجازية : وصل تلغرافكم العمومي . أما رسالتكم الرسمية الخاصة المتعلقة بالصلح فلم تصل . لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة . ما دام الحسين واولاده حاكمين في الحجاز . لا نقصد الطمع في ملك الحجاز او التسلط عليه . ولذا فهي تترك للعالم الاسلامي ، وهذا ما يراه من الندامة لترك البلاد المقدسة . واذا خرج الحسين واولاده من الحجاز فأنتم آمنون في بلادكم . وقد ارسلنا التعليمات بذلك لرؤساء جيشنا . السكرتير الخصوصي لسلطان نجد.انتهت.

التوقيع ـ علي

وفي الوقت نفسه فان السلطان عبد العزيز آل سعود أبرق برقية خاصة الى الملك علي في جدة هذا نصها :

الشريف علي بن الشريف حسين ـ جده .

اني احترم شخصكم احتراما عظيما ، ولكن معاملة والدكم لاهل نجد ، وسائر المسلمين . هي التي جعلتنا نقف هذا الموقف . فان كنتم تحبون السلام وحقن الدماء اخلوا الحجاز وانتظروا حكم العالم الاسلامي . فان اختاركم او اختار غيركم ، فنحن نقبل حكمه بكل ارتياح . اما اذا بقيتم في أرض الحجاز فان مسؤولية ما يقع من الحوادث تقع على عاتق غيرنا .

سلطان نجد (١)

---

(١) الاستاذ أمين الريحاني في كتابه (تاريخ الحديث) ص ٢٢١ .

لقد وقعت البرقيتان السعوديتان لطاهر الدباغ وللملك علي ، وقوع الصاعقة المحرقة على راس الملك فيصل ، ان لم تكونا اشد تأثيرا ، فهرع الى المعتمد السياسي السامي يطلعه على هاتين البرقيتين ويبدي قلقه على مصيره في العراق ، بعد أن اعلن العاهل السعودي بكل جلاء ووضوح انه « لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين واولاده حاكمين في الحجاز » فطيب المعتمد خاطره ، وهدأ اعصابه ، واتفقا على ان يوجه الملك رسالة اليه يشرح فيها ما يقلقه وما يخشى منه فوجه اليه هذا الخطاب .

بغداد ٢٩ ربيع الاول ١٣٤٣ ـ ٢٨ تشرين الاول ١٩٢٤

عزيزي السر هنري

حسب وعدي امس الى فخامتكم ، اقدم في طيه صورة البرقية الواردة الي من اخي الملك علي ، وهي مرسلة في الاصل من سكرتير عظمة سلطان نجد وموجهة الى اهالي جدة .

اني لا اظن بان جلالة ملك بريطانيا يرضى لهذه العائلة ، التي انا احد افرادها ، بمثل هذه الحقارة العلنية . بل اني لا اعتقد بانه يرضى ولن ترضى حكومة جلالته بان اطاطىء الراس امام هذه الاهانة الشخصية. لو فرضنا أن الحسين كان مخطئا او معتديا ـ كما يدعي عظمته ـ فها هو قد زال . وما هو جرم اخي علي ، وهو يتضرع اليه طالبا منه السلم ؟ وما هو جرم بقية افراد عائلتي حتى يضغط على الشعب الحجازي مستندا الى شراذم همجية لا تعرف غير سلب ونهب كل آمن ، وينذره بأن لا امان له حتى يخرج افراد اسرتي من وطنهم ومقر ملكهم الموروث من الوف السنين، في الوقت الذي اختار لنفسه ملكا وحكومة مدنية ، والتجأ الى عظمته والى الامم كافة طالبا وضع حد لسفك الدماء ؟ ان تمادي عظمته على هذه الاعمال ، يثبت بانه لا يرمي بسياسته هذه الى امتلاك البلاد وضمها الى بلاده المنكودة الحظ ، والتي تئن تحت جور حكمه الفردي ، وهو انما يرغب في التنكيل بعائلتنا ليصفو له الجو ، ولكي لا يبقى احد ينازعه الحكم في أرض الحجاز . وهكذا كان قد فعل مع اهل حايل،عندما طلب اليهم جلاء ابن رشيد .

ان عظمة السلطان قد رفع الستار عن مقاصده الخفية ، واظهر العداء جليا نحو جميع افراد عائلتي بلا استثناء . وهو يصر اليوم على ابعاد من هو منها في الحجاز ، والا فلا امان لاهل الحجاز . ولا يستبعد ان يجمع قواه ـ بعد ان ينال مرغوبه في الحجاز ـ ويطلب خروجي من العراق عاجلا او آجلا . متذرعا بعين الاساليب ونفس المغالطات التي يتذرع بها اليوم تجاه حكام وامراء الجزيرة الذين سعى الى استئصالهم متزملا برداء العصمة والدفاع عن حقوقه . ولا يصعب عليه ان يتخذ نفس الخطة التي نجحت معه حتى الآن تجاه العراق ، فيجيش جيوشه عاجلا ام آجلا، ويشن بها الغارات على اطراف هذه البلاد ليلجىء الاهالي الى اخراجي من بين ظهرانيهم ، لاني في نظره احد افراد تلك الاسرة التي يجب ان لا تعيش على ظهر

البسيطة ، ولانه يتخيل ان يكون العالم بامره ، وان لا يكون في البلاد العربية جميعها من يتجرأ على منازعة عظمته .

والآن بالنظر لهذه التصريحات العدائية المعلنة لنواياه السيئة ، واطماعه الواسعة التي لا اشك في أن سيكون لها تأثير عظيم على مستقبل العراق وبلاد العرب كافة، فاني ارى ان اعرض القضية برمتها على انظار حكومة جلالة الملك ، قبل ان اقوم بأي عمل ماديا كان ام معنويا . وانني أنتظر الجواب باسرع ما يمكن .

محبكم ـ فيصل (١)

وكان الاتفاق قد تم بين الملك فيصل والمعتمد السامي البريطاني في الاجتماع الذي تم بينهما يوم ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٤ ، على ان يكتب الاول الى الثاني عما يخامره من قلق حول البرقيتين السعوديتين الى طاهر الدباغ ، والى الملك علي، ليقوم الاخير باطلاع الجهات البريطانية العليا على ما يساور الملك فيصل . وقد بر المعتمد السامي بالوعد الذي قطعه بهذا الصدد فنقل رسالة الملك الى وزارة المستعمرات برقيا .

ولم تكن الحكومة البريطانية بحاجة الى من يطلعها على الاعمال التي كان يقوم بها سلطان نجد ، ولا الى من ينبهها الى أهدافه وغاياته ، وانه اذا كان قد خفي عليها امر من الامور فانما كان ذلك اضطراب الملك فيصل وذعره من كلمة وردت في برقية السلطان الى سكرتير الجمعية الحجازية في جده « لا يمكن نشر روح السلام في الجزيرة ما دام الحسين واولاده حاكمين في الحجاز » ومع علم بريطانية بأن العراق لا يدخل ضمن الحجاز ، ولا يشمله تهديد السلطان النجدي ، فانها ارتأت ان تطمن فيصلا ، فأبرقت الى معتمدها في بغداد البرقية المرقمة ٣٨٣ والمؤرخة ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٤ التي بلغها المعتمد الى الملك فيصل برقم آر ـ او/٢٤٦ وتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٤ وهذا نصها :

« ان الحكومة البريطانية لم تتردد ابدا في تعقيب سياستها التي تقضي بالحض على السلام والوفاق وانمائهما بين سائر حكام البلاد العربية بكل وسيلة ممكنة . وفي عين الوقت انها متمسكة بسياستها التقليدية من عدم التدخل في الشؤون الدينية ، وليس في نيتها التورط في أي نزاع يرمي الى الاستيلاء على الاماكن المقدسة الاسلامية مما قد يدخل فيه حكام بلاد العرب المستقلين .

« وفي المشكلة الحاضرة تنوي الحكومة البريطانية حصر مجهوداتها في محاولة صيانة من في الحجاز من رعايا صاحب الجلالة البريطانية المسلمين ، والمسلمين الذين تحت حماية جلالته ، وذلك بقدر ما يكون بالامكان عمليا . وفقط في حالة طلب كلا الطرفين المتنازعين من تلقاء نفسيهما توسط حكومة صاحب الجلالة البريطانية لاجل المساعدة على حسم المشاكل التي بينهما بالتدابير السلمية ، تكون حكومة صاحب

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الملفة س/٤ .

الجلالة البريطانية مستعدة للقيام بأمر مثل هذا الذي حاولت القيام به في الشتاء الماضي في مؤتمر الكويت ، ولكن عبثا ما حاولته . ويرجع السبب الاكبر ذلك الى تأخر الحسين في الموافقة على ارسال مندوب وقد بلغ ما سبق ذكره الى الحسين .

« واما ما يتعلق بالجهات المتاخمة لبلاد العرب ، مما تتحمل الحكومة البريطانية فيها مسؤوليات من طرف جمعية الامم (١) فالحكومة البريطانية مستعدة لان تقدم للحكومات المحلية ذوات العلاقة ما يمكن تقديمه من المساعدة ، في رد ما يحدث من الهجوم ــ من غير إثارة ــ من قبل اي حاكم مستقل . الا ان استعدادها هذا للمساعدة يشترط فيه ان تسترشد الحكومة المحلية صاحبة الشأن في سياستها تجاه ذلك الحاكم بآراء الحكومة البريطانية . ان الحكومة البريطانية لا يمكنها الاعتراف بحق هذه الحكومات المحلية بالتدخل في نزاع قائم بين حاكمين عربيين مستقلين ، ولن ترضى بأي تدخل من هذا القبيل » .

وكانت الانباء التي وصلت من « جده » قد ذكرت ان جمعا من خيار المدينة المذكورة ، ولفيفا من اشرافها ، قد عقدوا اجتماعا هاما في الثاني من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤م وقرروا فيه الطلب الى جلالة الملك الهاشمي ، الحسين بن علي ، ان يتنازل عن عرش الحجاز لولده « الامير علي » فتردد جلالته قائلا :

« اختاروا اي واحد تشاؤون وانا مستعد للتنازل . اما ولدي فلا يمكن ، لاني انا وهو شيء واحد : خيره وشره عائدان لي .. لاني إذا كنت انا بطال فولدي بطال » (٢) .

ثم ابرقوا اليه برقية انذار نهائية قالوا فيها .

« الحالة حرجة جدا ، وليس الوقت وقت مفاوضات . فاذا كنتم لا تتنازلون للامير علي فنسترحم ، بلسان الانسانية ، ان تتنازلوا جلالتكم لتتمكن الامة من تشكيل حكومة موقتة. واذا تأخرتم عن اجابة هذا الطلب فدماء المسلمين ملقاة على عاتقكم (٣) .

وعلى هذا اضطر الملك حسين الى التنازل عن عرش الحجاز الى ولده الامير علي ، وبويع الامير بالملك في الثالث من تشرين الاول ، ولكنه لم يستمر في الحكم طويلا ، فقد تنازل عنه بموجب « اتفاقية تسليم جده » المنعقد في يوم الخميس اول جمادى الثانية ١٣٤٤ هـ و١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م ، بينه وبين السلطان ابن سعود ، وتوجه الى العراق ليقيم في كنف اخيه الملك فيصل .

وكان مجلس الوزراء العراقي قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ :

---

(١) يقصد بذلك العراق الذي فرض عليه الانتداب البريطاني في نيسان ١٩٢٠ .

(٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الملفة س/٤ .

(٣) أمين الريحاني في كتابه « تاريخ نجد الحديث وملحقاته » ص ٣٠٦ .

« ان ترسل وزارة الاوقاف ...،١٥٠ ربية من واردات الاوقاف النبوية لاسعاف المهاجرين في جدة » بناء على طلب رئيس الديوان الملكي ، المعطوف على رغبة الملك فيصل ، ثم ظهر ان هذه الاموال ارسلت لاغراض عسكرية مما حمل المعتمد السامي البريطاني على الاحتجاج على هذا القرار وطلب بيان الظروف التي دفعت الملك فيصل وحكومته الى الاقدام على هذا العمل وحذر من تكرره (١) .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ١١٣ من مذكراته :

كان « الملك فيصل متأثرا بما اصاب والده واخاه من الخلاف مع ابن سعود ، وضياع ملكيهما ، وكان متحفزا لانجادهما بكل وسيلة بواسطة العراق ، لكن الحكومة العراقية ، وهي في بدء تأسيسها ، وبالنظر لوجود الجيش البريطاني فيها ، لم تكن قادرة على ان تحصل على قوة مسلحة منظمة تحقق الغرض ، كما ان الحكومة البريطانية لم تكن لتسمح بوقوع هذا الاصطدام بين العراق وابن سعود . ومن يدري؟ ربما كانت ـ وهذا الارجح ـ مرتاحة الى ان يتسلم قيادة الجزيرة ابن سعود الذي اثبت انه كفؤ اكثر من غيره لتأمين الامن في الصحراء ، وفي بلاد تتحكم فيها البداوة اكثر من الحضارة . وقد ايدت بريطانيا رايها في ذات الوقت بانها لا تسمح بوقوع امر كهذا ، واتصلت بدورها بابن سعود موصية اياه بطول البال وعدم الاستفزاز للعراق. لكن الامر مع الملك فيصل كان متفاقما الى حد انه كاد يعلن الحرب على ابن سعود ، بينما الوزارة التي كانت قائمة يومئذ ـ وهي الوزارة الهاشمية الاولى ـ لم تكن تشاركه في هذه السياسة، لاعتقادها ان امرا كهذا قد يؤدي الى ضعضعة العراق وهو في بدء قيامه كدولة تحتاج الى التنظيم اكثر من القتال » اهـ .

الانتخابات النيابية

« قرر مجلس الوزراء ـ في ١٨ تشرين الاول ١٩٢٤ م ـ ان ينشر قانون الانتخاب ، وان تنظر وزارة العدلية في الشكل الذي سيجري عليه تصديق جلالة الملك ، وان تنشر الحكومة بيانا عن الاسباب التي ادت الى تأخير نشر القانون الاساسي الى يوم اتمام انتخابات المنتخبين الثانين ، على ان تحضر وزارة العدلية لائحة تتضمن جميع الضيانات المبحوث عنها في القانون الاساسي ، الى حين نشر القانون الاساسي » اهـ .

وفي يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٤م اصدر رئيس الوزراء هذا البيان الرسمي :

« ان الفقرة الثالثة من منهاج وزارتنا ، الذي نشر يوم تولت زمام امور المملكة، هي الاسراع في نشر قانون الانتخاب ، والقانون الاساسي ، وتحقيقا لهذا الامر ، لم تدخر الوزارة وسعا في انجاز بعض الامور الهامة ، التي يجب انجازها قبل نشر القانونين المذكورين .

---

(١) كتاب المعتمد السامي R.O. 89 بتاريخ ١٢ مايس ١٩٢٥ (المركز الوطني لحفظ الوثائق) .

« ولقد اكملت ونشرت قانون الجنسية العراقية (١) وشرعت منذ مدة في تنظيم دفاتر الاحصاء ، واحضار قوائم الانتخاب ، وما ذلك الا لتقليل المدة التي ستجري فيها الانتخابات . ولما كانت الاسباب التمهيدية لنشر القانون الاساسي لم تنته بعد ، فقد رات الحكومة ان تسرع في نشر قانون الانتخاب حالا (٢) على أن لا يتأخر نشر القانون الاساسي الى ما بعد اتمام انتخاب المنتخبين الثانين ، والشروع في انتخاب النواب . والحكومة تحترم جميع الحقوق والصيانات العامة الواردة في القانون الاساسي » .

« اما الاسباب التي دعت الى تأخير نشر القانون الاساسي فهي ناجمة عن صعوبة التشريع في الامور الهامة ، نظرا للاحوال العمومية والاخطار السياسية المحيطة بالبلاد (٣) ووجوب الاسراع في انجاز قانون الميزانية للسنة الحالية ، وتعديل ووضع بعض الانظمة والقوانين التي نحن في حاجة شديدة اليها » اهـ .

رئيس الوزراء ــ الهاشمي (٤)

وفي ١٥ ربيع الثاني ١٣٤٣ و ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٤ م ، صدرت الارادة الملكية بتعيين اليوم الخامس عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٢٤ للبدء باحضار قوائم المنتخبين الاولين ، وفي الثالث عشر من هذا الشهر ، كتبت وزارة الداخلية الى متصرفي الالوية كافة ، تحذرهم من التدخل في شؤون الانتخابات ، وبعد ان قطعت الحكومة والشعب شوطا بعيدا في هذا المضمار ، اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني ١٩٢٥م هذا القرار :

« تلي كتاب من وزارة الداخلية مرقم ٦٢ ومؤرخ في كانون الثاني ١٩٢٥ متعلق بالمبالغات الطارئة على عدد المنتخبين الاولين ، واحصاء النفوس في بعض الدوائر الانتخابية ، فقرر مجلس الوزراء تأليف لجنة برئاسة معالي وزير العدلية ، وعضوية ممثل من قبل وزارة الداخلية ، وممثل من قبل وزارة العدلية ، للقيام بما يأتي :

١ ــ فحص جداول المنتخبين الاولين ، واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح عدد المنتخبين الاولين ، وارجاعه الى ما هو اقرب الى الحقيقة .

٢ ــ ان تثبت احصاء النفوس بصورة قريبة الى الحقيقة ، وان تأخذ لذلك ما يلي بنظر الاعتبار :

---

(١) نشر قانون الجنسية العراقية في العاشر من ربيع الاول ١٣٤٣ (٩ تشرين الاول ١٩٢٤) .

(٢) نشر قانون الانتخاب في يوم ٢٢ ربيع الاول ١٣٤٣ و ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٤ م .

(٣) كان سبب تأخير نشر القانون الاساسي رغم خروجه من المجلس التأسيسي في آب ١٩٢٤م — رغبة الحكومة البريطانية الشديدة في ان يتولى مجلس الوزراء منح شركة النفط التركية امتياز استخراج النفط في العراق ، بدلا من ان يتولى المجلس النيابي منح هذا الامتياز ، كما صرحت بذلك المادة ٩٤ ، وخشيتها من جواز عدم قبول المجلس المشار اليه عقد هذه الصفقة بالصيغة التي أقرها مجلس الوزراء حيث كان الغبن فيها حديث الخاص والعام .

(٤) جريدة الاستقلال العدد ٤٧٧ بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ١٩٢٤ .

(ب) احصاءات انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي .
(جـ) احصاء الادارة المؤقتة في العراق سنة ١٩٢٠ .
(أ) احصاء نفوس المناطق الشمالية ، كما هو وارد في مفاوضات مؤتمر لوزان .
وللجنة ان تجري تحقيقات محلية اذا رات لزوما لذلك .

وقرر مجلس الوزراء ايضا ان لا يباشر في انتخاب المنتخبين الثانين قبل انهاء هذه اللجنة اعمالها » اهـ .

ولما شرعت اللجنة المشار اليها في تحقيقاتها ، ظهرت لها تلاعبات كثيرة في التسجيل ، ومبالغات منوعة في الاحصاء ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ شباط ١٩٢٥م اتخاذ الاحصاء الرسمي « لالوية الموصل ، واربيل ، وكركوك ، والسليمانية ، بناء على التخمين الاخير الذي قدم الى لجنة الحدود من قبل الحكومة العراقية ، والمستند الى المعلومات الاخيرة » هو المعول عليه . كما قرر « مجلس الوزراء انه على وزارة الداخلية ان تفحص جداول المنتخبين الاولين ، بالنسبة الى النفوس العمومية المذكورة في هذا القرار ، واذا وجدت فرقا فاحشا فلها ان ترسل مفتشين لاجراء التحقيقات في محلها ، وعند تحقق التلاعب في القوائم الانتخابية ، بما يخالف قانون الانتخاب ، عليها ان تفسخ اللجان ، وتنتخب لجانا عديدة لتسجل المنتخبين الاولين بأسرع ما يمكن » اهـ .

ولم تخل الانتخابات العامة من مداخلات غير مشروعة ، وتصرفات ادارية كانت مبعث الشكوى والتذمر ، حتى ان « حزب النهضة » احتج على تلك المداخلات ، وهاتيك التذمرات . كما روجعت المحاكم مرارا في هذا الصدد . ويقول السيد توفيق السويدي في ص ١٠٤ من مذكراته :

« استمرت عملية الانتخابات ، واستمر الضجيج والتشاحن خلالها ، حتى انتهت بانتخاب مرشحين كان يتفق على تعيينهم الملك ، ووزير الداخلية ، ومن ورائه المستشار البريطاني ، ورئيس الوزراء . وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات اذ تبلغ بالتلفون الى المتصرفين ، ويطلب منهم أن يبذلوا جهدهم لانجاحها » اهـ .

ازمة اقتصادية وبعثة مالية

اصيبت الحاصلات الزراعية في عهد « الوزارة الهاشمية الاولى » بأضرار جسيمة ، نتيجة لظهور آفات طبيعية منوعة ، فارتفعت اسعار الحبوب المعاشية في بحر كانون الثاني ١٩٢٥ م ارتفاعا مخيفا ، وتوقفت جباية الاموال الحكومية توقفا غريبا ، ورات الوزارة ان تخفف من حدة الازمة ، فقررت الغاء رسوم الوارد الكمركي على الحبوب المعاشية ، المستوردة من الخارج ، وشطبت على بعض الديون المستحقة ، ومنحت بعض القروض الى المحتاجين من الزراع في المنطقة الشمالية ، وخفضت بعض الرواتب ، ولا سيما الباهظة منها .

وشاء الملك فيصل ان يشاطر شعبه ضيقه الاقتصادي ، فأمر بخفض مرتبه الملكي ، ولكن رئيس الوزراء لم يقر هذا الامر ، لكثرة التكاليف الملكية المطلوبة: فأبقى المخصصات الملكية البالغة ٧٨٠٠٠٠ ربية في السنة ، كما كانت ، وابرق المستر ايمري وزير المستعمرات البريطانية برقية الى بغداد يقترح فيها ان يرسل بعثة مالية تدرس وضع العراق المالي ، والمشاريع التي يحسن بالعراق القيام بها .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٢ شباط ١٩٢٥ .

« تلي كتاب مستشار فخامة المعتمد السامي بالعراق ، المرقم بي او /٢٢والمؤرخ في ١٠ شباط سنة ١٩٢٥ ، وبرقية من جناب وزير المستعمرات بلندن الى فخامة المعتمد السامي بالعراق ، ويسأل فيها اذا كانت الحكومة العراقية مستعدة لاسداء المساعدة لهذه البعثة ، فقرر مجلس الوزراء ان يجيب فخامة رئيس الوزراء على فخامة المعتمد السامي بموجب ما جاء في كتاب وزارة المالية المرقم س/م/٥٤ والمؤرخ في ١٢ شباط ١٩٢٥ » اهـ .

اي ان تعطي الحكومة العراقية ، رئيس البعثة المالية السر هلتن يانغ ، الف جنيه لقاء قيامه بهذه المهمة المالية التي حددت بهذه الصيغة :

« البحث في الوسائل التي يجب اتخاذها لتوازن ميزانية العراق في دور المعاهدة وبعده ، مع اعتبار حاجات البلاد من حيث الدفاع ، والامن ، والادارة ، وعمران القطر ، ومراعاة نصوص الاتفاقية المالية ، والعهود المقطوعة بشأن حصة العراق من الديون العثمانية المفروضة بموجب معاهدة صلح لوزان ، ورفع تقرير عن كل ذلك الى حكومة جلالة ملك بريطانية » .

وقد وصلت البعثة الى بغداد في اواخر آذار ١٩٢٥ ، وبعد ان انجزت مهمتها على الوجه المأمول ، قدمت تقريرها في يوم ٢٥ نيسان ١٩٢٥ فجاء في ٧٨ صفحة من « القطع الكبير » .

وقد اقترحت اللجنة في هذا التقرير حلولا معقولة كفرض ضريبة التمتع وضريبة الارباح على الاشغال والمهن الحرة وعلى البضائع المستوردة وكزيادة الرسوم الكمركية على الاقمشة والسكر والشاي والتبغ . كذلك اوصت ان تشطب الحكومة البريطانية على قسم كبير من الديون ، التي ترتبت على الحكومة الوطنية ، من جراء تحويل بعض المرافق التي كانت قد انشئت لمصلحة الجيش البريطاني الى الحكومة العراقية ، ولكن احدا لم يعمل بهذا التقرير ، فبقي حبرا على ورق ، فكان مثله مثل معظم التقارير التي كتبها الاختصاصيون ، وصرفت الحكومة عليها مبالغ طائلة دون ان تتقيد الحكومة بما جاء فيها من توصيات وملاحظات .

على ان من الاهمية بمكان ان الهاشمي كان قد فاتح الحكومة البريطانية بوجوب شطب بعض الديون التي ترتبت على العراق من جراء نقل بعض المرافق التي انشأها الجيش البريطاني الى العراق ، وهو ما اوصت به البعثة المالية موضوعة البحث ولكن دون فائدة او نتيجة .

تكررت الغارات التي تشنها قبائل نجد على القبائل العراقية ، وكانت الحكومة العراقية في كل مرة تحتج على قيام المعتدين بهذه الغارات . وفي يوم ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٤ قام غزاة نجد بغارة عنيفة على العشائر الآمنة في الحدود العراقية ـ النجدية ، فقتلوا ستة عشر من رجالها ، واستاقوا عددا من مواشيها وابلها ، ولما حاولت الطيارات البريطانية اقتفاء اثرهم ، وجدتهم قد رحلوا الى الحدود النجدية، فاكتفت بالقاء بعض القنابل عليهم .

وبعد اربعة ايام فقط ، قام الغزاة بغارة جديدة على القبائل المخيمة على مسافة ٧٣ ميلا من « السماوة » جنوبا بغرب ، واتلفت نحو ١٥٠ خيمة لها ، وقتلت عددا من افرادها ، فاحتج المعتمد السامي البريطاني لدى السلطان ابن سعود على هذا الاعتداء الصارخ ، فلم يتلق منه غير الوعد بعدم تكرر مثل هذه الحوادث المؤسفة .

تثبيت منهاج الوزارة

كانت الوزارة قد اذاعت منهاجا موجزا لها في يوم ٨ آب ١٩٢٤ م . وفي يوم ١٢ كانون الاول من هذه السنة ، ثبتت منهاجها المذكور بالبيان التالي :

من الواضح ان لكل وزارة من الوزارات منهاجا تتقدم بنشره ، للجري عليه لدى قبضها على ناصية الامور في البلاد ، كما فعلت كل واحدة من الوزارات العراقية السابقة ، بيد انه لم يطبق كثير مما ورد في مناهجها من المطالب الخطيرة لاسباب اهمها : فقدان من يناقشها الحساب من قبل الامة . وهكذا تعاقبت تلك الوزارات ، الواحدة تلو الاخرى ، مقتصرة على معالجة المسائل بمقدار ما وهب الله كلا منها من العلم ، والمقدرة ، والاخلاص .

وقد تقدمت هذه الوزارة الحاضرة ايضا بمجمل منهاجها اذ ذاك ، مشيرة فيه الى ما ستبدأ به من الاعمال . الا اننا دخلنا الآن وله الحمد في مفتتح عهد دستوري فلا يسمح لكل وزارة والحالة هذه ان تستمر على ادارة الشؤون في البلاد ، ما لم يكن منهاجها مقبولا لدى الشعب ، ولم تكن حاصلة على ثقة اكثر ممثليها في مجلس النواب، لذلك تتقدم الوزارة الحاضرة مرة اخرى بمنهاجها المفصل الآتي الى الشعب، مضمنة اياه خطتها الاساسية في ادارة شؤون البلاد الداخلية والخارجية ، فان آنست الامة العراقية فيه ما يكفل تقدمها ، ويحقق رغائبها ان شاء الله ، عمدت الى وضع ثقتها في من رشح نفسه للجري في مجلس النواب بموجبه ، ومن تتوفر شروط الكفاءة فيه لتطبيقه والله ولي التوفيق في كل الامور .

السياسة الخارجية

الاعتراف بما حصلت الامة عليه من الحقوق ، والاسراع بادخال العراق ضمن عصبة الامم ، والاجتهاد لتطع المرحلة الاخيرة خلال المدة التي حددها البروتكول ،

نوضع الدولة في مصاف الدول المستكملة استقلالا لا تشوبه شائبة ، وذلك بالتآزر مع الحليفة ضمن شروط المعاهدة ، والسعي لاجراء التعديلات المشار اليها في قرار المجلس التأسيسي ، وما قد يجب اجراؤه لتخفيف الاعباء عن عاتق الحكومة العراقية.

تأسيس الصلات الودية مع الدول عامة ، وتوثيق روابط المحبة والاخوة مع البلاد العربية خاصة ، والعمل مع الدول الاسلامية على صيانة البلاد المقدسة ، وحفظها آمنة ، مطمئنة من غوائل المطامع السياسية .

السياسة الداخلية

تمرين الامة على القيام بمراقبة شؤونها ، والاشراف عليها بنفسها ، وذلك بمنح الملحقات ومجالسها المحلية قسما من السلطة .

تحكيم القانون في جميع الاعمال ، واشتراط الكفاءة والمقدرة حتما في التوظيف، والترقية ، وتثبيت عدد المستخدمين في ملاك دائم بقوانين تسن لهذه المقاصد، يراعى فيها الاقتصاد التام في جميع صفوف المستخدمين ، وتزييد سلطة رؤساء الدوائر على وجه يضمن حسن الادارة ، وانزال الخبراء والمفتشين من الاجانب منازل مشاورين وخبيرين امناء ، واحلال آرائهم ، فيما يعود الى مصالح البلاد وابنائها وسعادتهم ، محلها من الاعتبار ، وتقليل نفقات الادارة من جميع الوجوه ، واحترام حقوق سكان بعض الجهات فيما يتعلق باستخدامهم ، وبلغتهم المحلية .

مناهضة الدعايات الاجنبية ، وكل دعاية من شأنها الاخلال بالوحدة العراقية ، او بذر بذور الشقاق بين ابناء البلاد ، وتقوية اواصر الاخوة العراقية ، وتعظيم الشعائر الدينية ، ومناواة الامراض الاجتماعية والاخلاقية ، كالانهماك في المسكرات، والمقامرات ، واقفال دور الخلاعة ، وانعاش الرياضة البدنية ، وتعميمها قدر الامكان بواسطة جمعيات تؤلف لهذه الغاية .

الصحة

اتخاذ التدابير لمقاومة الامراض السارية والوافدة : كالسل ، والطاعون ، والبرداء « الملاريا » وانواع الحميات القتالة واستئصالها ، والعناية بصحة الاطفال ، واتخاذ انجع الوسائل لمكافحة الامراض الفتاكة بهم ، والمساعدة على اتخاذ المساكن الصحية ، وانشاء العمارات في ضواحي المدن ، وذلك بتسهيل حيازة ما يحيط بها من الاراضي الاميرية .

السياسة المالية

تنشيط الصنائع الوطنية ، وتحسين محاصيل البلاد ونواتجها ، واتخاذ تدابير صارمة لمنع الغش فيها على اختلاف انواعها ، بكيفية تجعل سوقها في الخارج من افضل الاسواق ، وضرب سكة عراقية ذات قيمة ثابتة ، والعمل على انشاء مصرف اهلي بقدر الطاقة ، وحث الوطنيين على القيام بما لا يصعب عليهم من المشاريع التي

لا تتطلب رؤوس اموال جسيمة ، كانشاء المصانع ، والمعامل ، وتجفيف الاراضي ، وفتح الاقنية ، والتنوير الكهربائي ، وتسيير الحوافل ، ونحو ذلك ، وتحسين الطرق والمعابر خصوصا في جهات القطر الشمالية ، واحداث المواصلات بين جميع الالوية هناك بالسكك الحديدية على وجه السرعة الممكنة ، وتحرّي الاقتصاد والتوفير التامين في بيت المال ، قدر المستطاع ، والاقتصار على دخل البلاد وارداتها العامة ، وفي الخرج والنفقات ، وحصر الانفاق ، مهما امكن ، على الامور الواجبة والضروريات دون الكماليات ، وتنقيح الضرائب المفروضة على الاطيان ، والتوسل بكل ما من شأنه جلب رؤوس الاموال من الخارج لانماء ثروة العراق ، واستثمار كنوزه الطبيعية على قاعدة تبادل المنافع ، وحفظ مصالح الطرفين ، وتهيأة الخطط العامة للمشاريع الجسيمة .

سياسة التعليم

العمل على انهاض البلاد نهضة علمية سريعة ، على ان يكون الاحتفاظ بسجايا الامة واخلاقها واوضاعها وشخصيتها التاريخية المعلومة ، أساس النهضة المشار اليها ، ولذلك يجب فحص مناهج التدريس ، والتعليم وكتبه الحاضرة ، واصلاحها وفقا لاصح التجارب واحدث الاختبارات ، وتعميم التعليم الابتدائي ، وجعله اجباريا قدر الامكان ، ونشر العلم حبا بالعلم نفسه لا بالخدمة والمنفعة فقط ، وصرف الاهتمام الى تهذيب النفوس والاخلاق ، وانعاش التعليم الاهلي ومساعدته على التوسع والانتشار ، واشراك الاهالي في جميع جهات القطر ، واعطائهم قسطهم من الاشراف على شؤون التربية والتعليم ، وزيادة البعثات العلمية وخصوصا الصناعية، والمبادرة الى فتح مدرستي الطب والزراعة ، واصلاح مدرسة الهندسة وفقا لحاجة القطر ، وما يتوقع له من التقدم في مضمار الزراعة والصناعة ، والاستمرار على ارصاد المبالغ الكافية ، وزيادة ميزانية المعارف الى ان تتحقق هذه الرغائب .

العدليـة

اصلاح القوانين المتبعة وفقا لحاجة البلاد ، بناء على التطور الاخير ، وانهاء الصعوبة في تطبيق القوانين لما طرا عليها من التغيير والحق بها من الذيول ، واصلاح المحاكم والتدقيق بين طرق المرافعات الشرعية والمدنية في المحاكم العراقية ، وتهيأة القوانين والانظمة التي يتطلبها اصلاح القضاء واقامة العدل ؛ كقانون الاحوال الشخصية ، وقانون تأسيس المحاكم ، وقانون الحكام ، وقانون نقابة المحامين ، وتأسيس « النيابة العامة » وتنظيم صلات العدلية بالشرطة في باب تحقيق الجرائم ، على وجه يضمن تكاتف الفريقين وتعاضدهما اثناء قيامهما بالواجب ؛ وتنظيم دوائر لتسجيل الاملاك (الطابو) وتنسيق اعمالها ، واصلاح لغة القوانين التي تصدرها الحكومة وجعلها سهلة الفهم .

الاوقـاف

المثابرة على اعمار عقارات الاوقاف واحياء اراضيها وتكثير دخلها ، والزام

المتولين على اعمار الاوقاف ، وتزييد دخلها ، واصلاح المدارس الوقفية الابتدائيــة ، والمدارس الدينية ، وتنظيم اصول التدريس فيها ، وسن قوانين وانظمة فــي دوائر الاوقاف ، ولسدانة المشاهد المطهرة ، واصلاح المكتبات ، والعناية بالآثار المخطوطــة فيها ، وجمعها وحفظهــا بحيث تتيسر الاستفادة منها للطلاب والمطالعــين ، ووضع انظمة مستندة الى فتاوى شرعية توافق احكام الدين ومقتضيات العصر والزمــان ، والاقتصاد التام في كافة فروع الاوقاف .

الزراعة والتجــارة

الانتفاع قدر الطاقة من كل قطرة من الماء وصرفها للري ، والمبادرة الى تجفيف الاهوار والمستنقعات ، وتحويلها الى مزارع وضياع صالحــة لسكنى الرّحل مــن القبائل ، وضبط مجاري المياه واحكامها ، والاهتمام بالاقتصاد الزراعي ، وتعميــم رراعة القطن . والحرير ، والكتان ، ومن سائر ما اهمل زراعته في العراق مــن هذا القبيل ، وتاليف نقابات التعاون وانشاء المصارف الزراعية لمساعدة الفلاح والزراع، واستبدال الضريبة العشرية تدريجا بمقطوع يفرض على الارض ، او على كمية المياه التي تصرف فيهــا ، وتسهيل حيازة الاراضي الاميريــة ، والمحافظــة على الغابــات والغياض وتزييدها لازالة ما يقوم في سبيل تقدم تجارة العراق من العقبات ، وفتــح الطرق لانتشارها ، وانشاء الطرق التجارية ، واعادة الموازنة بين ما داخل الصادرات والواردات ، والعمل على زيادة الاولى على الثانية .

الامن والدفــاع

وضع التدابير التشريعية والاجرائية لجعل الجيش والدرك الوطنيين على أتــم الاهبة والاستعداد لدفع الطوارىء على اختلافها ، مــع عدم اغفال حالة البلاد مــن الوجهتين المالية والروحية في هذا الباب (١) .

الشيخ سالم الخيون

الشيخ سالم آل خيون رئيس بني اسد ، من الرؤساء المشهورين في العراق ، وكان معروفا بموالاته للانكليز ، اثناء فتحهم العراق ، ولكن سرعان ما انقلب عليهم ، يوم قرروا فيه ربط العراق بمعاهدة طويلة الامد لا نفع له فيها ولا خير ، كمــا انــه استخف بالحكم الوطني القائم فثارت قبيلته في وجه الحكومة ، وقتلت افرادا مــن الشرطة ففاتح السيد عبد المحسن السعدون وزير الداخلية الجهة البريطانية في امر مســاعدة الحكومة ببعض الطائرات لقصف المتمردين فلم تقر الحليفة الطلب على اساس انها لا تريد ان تتدخل في المشكلات الداخلية فاضطر السعدون الى تنظيم قوات مــن الشرطة قامت بواجب التأديب قياما حسنا واذاعت الحكومة عن هذه الحركة البلاغ التالي في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٤ .

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٢٣) بتاريخ ١٢ كانون الاول سنة ١٩٢٤ .

« ان الشيخ سالم الخيون ، برغم نصائح الحكومة وارشاداتها له ، اظهر تمرده على السلطة ، وشق عصا الطاعة ، واخذ يحرّض العشائر التي يتصل بها على التمرد، ويحبب اليها عصيان الحكومة . ولقد لقيت تحريضاته ومفاسده التي زرعها بين العشائر ، رواجا بين البعض منهم فشجر الخلاف بينهم وتكبدوا خسائر في النفوس والاموال ، وفوق ذلك فقد كان ديدنه ايواء المجرمين الفارين من وجه العدالة ، نخص منهم المتهمين باغتيال عبد الكريم السبتي ، وكان يظهر استهتاره بسلطة الحكومة ، فلم تر الحكومة تجاه هذه الحركات المخالفة ، ورغبة في حقن الدماء واقرار الامن والسلام ، الا ان تؤدب الشيخ المذكور . فاتخذت ما يلزم من التدابير التأديبية ، وانزلت به العقاب الواجب . ولم يكن منه بعد ان لقي جزاء اعماله الا ان التجا الى الحكومة ، وتدخل عليها في الاسبوع المنصرم ، وساد في تلك الربوع الامن والسكينة ، وعلى اثر هذه الحادثة ابدت قبائل تلك الجهات كافة استنكارها لاعمال الشيخ سالم متبرءة منه ، كما اظهرت تعلقها بالحكومة ، وامتثالها لاوامرها . ومما هو جدير بالذكر انه لم يصب احد بأذى حين القيام بالاعمال التأديبية المنوه بها .

« مدير المطبوعات » (١)

وقد طلبنا الى الشيخ سالم الخيون بيان الاسباب التي ادت الى قيام الحكومة بحركات تأديبية ضده بعد ان كان مواليا لها ، فكتب الينا يقول :

عزيزي الاستاذ عبد الرزاق الحسني المحترم .

تحية واحترام وبعد :

جوابا على سؤالكم بخصوص حملة وزارة الهاشمي عليَّ في سنة ١٩٢٥ ادوّن لكم الحقائق التالية :

لما الف عبد المحسن بك السعدون وزارته الاولى سنة ١٩٢٢ كانت البلاد تقاطع الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي بناء على فتاوى العلماء ، ولما كان الانكليز طامعين في اجراء هذه الانتخابات لتصديق المعاهدة التي عقدتها وزارة النقيب الاخيرة، فقد امر السعدون بنفي العلماء الى خارج العراق ، تمهيدا لاجراء هذه الانتخابات . وكان عمله هذا مدعاة لسخط الرؤساء والزعماء . ولما وجد الملك فيصل ان الآية انعكست ، جمع الرؤساء ، وذاكرهم في امر الانتخابات فمنهم من صانع جلالته ووافقه على اجرائها ، ومنهم من اصر على المقاطعة ، وكنت من المصرين . وفي ذات يوم دعاني صاحب الجلالة الى بغداد فرفضت ، ثم وافقت على الذهاب اليها ، بعد ان جاءني من مستشار الداخلية كتاب (حظ وبخت) فلما حضرت العاصمة ، سالني جلالة الملك عما اريده لقاء اشتراكي في الانتخابات ، فطلبت اعادة العلماء ، وانهاء حكم السعدون الذي تفاقم ، وقد وافق صاحب الجلالة على هذين الشرطين، ووافقت بدوري على تنفيذ امر الملك . فاسرّها السعدون في نفسه ، حتى اذا جاء وزيرا

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٢٨) بتاريخ ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٤ .

للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي ، وكنت عارضت تصديق المعاهدة ، وعارضت انتخابه رئيسا للمجلس التأسيسي ، فقد استغل وجوده كوزير للداخلية واتهمني بالعصيان ، واقنع الانكليز على قصف عشيرتي وتسفيري في وقت لم يكن هنالك عصيان ولا داعي للعصيان .

وبعد القصف وردني تحرير الجيش بواسطة الكابتن دراور فسلمت على يد « الميجر بولي » وازيدك علما لو اطلعت على المحاكمات التي حوكمت بها لما وجدت اثرا العصيان . فعسى ان يكون في ذلك عبرة للعموم والسلام عليكم ودمتم باحترام .

بغداد ٢٨ نيسان ١٩٥٢ رئيس عشيرة بني اسد : سالم الخيون

وعلى كل فقد حوكم الشيخ سالم امام المحكمة الكبرى في البصرة فحكمت عليه بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٢٥ وبعد مدة توسط امره لدى الملك فيصل بعض الرؤساء ، فعفى عنه على ان يقيم في الموصل ويقضي مدة محكوميته في ربوعها .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٣١ آب ١٩٢٧ م :

« تلي كتاب وزارة الداخلية المرقم س ٣٠٥٧ والمؤرخ في ٢٧ ـ ٢٨ آب سنة ١٩٢٧ المقترح فيه منح الشيخ سالم الخيون راتبا شهريا قدره خمسمئة ربية ليستعين به على ادارة معيشته ، فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح على شرط ان يسلك الشيخ سالم سلوكا حسنا ترضى عنه الحكومة . اما اذا سلك مسلكا بخلاف ذلك فلوزارة الداخلية ان تقطع عنه هذا الراتب » اهـ .

مشكلة الموصل

نصت المادة الثالثة من « معاهدة لوزان » على أن يحال الخلاف على الحدود العراقية ـ التركية وعائدية ولاية الموصل الى « عصبة الامم » اذا عجزت الحكومتان: التركية والبريطانية عن ايجاد الحل الودي بينهما في غضون تسعة اشهر من تاريخ ابرام المعاهدة المذكورة . ولما كانت الحكومتان المذكورتان قد عجزتا فعلا عن ايجاد الحل المأمول ، تولت العصبة المشار اليها هذه المهمة (١) فقررت في يوم ٣٠ ايلول

---

(١) كانت الحكومة العثمانية قد تنازلت ـ تحت ضغط الحلفاء ـ عن معظم أملاكها ومنها العراق بموجب معاهدة سيفر المنعقدة في العاشر من آب ١٩٢٠ م . الا ان ازدياد نشاط الحركة الكمالية وتعاظم امرها حملا « المجلس الوطني الكبير في انقرة » على رفض هذه المعاهدة ، واعتبار ولاية الموصل جزءا لا يتجزا من تركية . وقد عقد « مؤتمر لوزان » الاول في ٢٠ تشرين الثاني من عام ١٩٢٢ لمعالجة الخلافات القائمة بين تركية وجاراتها ، وعرضت فيه مسودة معاهدة لم يقرها المجلس الوطني الكبير لمخالفتها الميثاق الوطني الكبير . ولم يفت هذا الرفض في عضد الحلفاء فسعوا الى عقد مؤتمر لوزان الثاني في ٢٣ نيسان ١٩٢٣ م وهو المؤتمر الذي رضي الاتراك فيه أن يوقعوا معاهدة الصلح لينصرفوا الى اعمار بلادهم والنهوض بجمهوريتهم التي قامت على انقاض الامبراطورية العثمانية وهي المعاهدة التي نصت مادتها الثالثة « فقرة ٢ » على احالة الخلاف على الحدود بين العراق وتركية على عصبة الامم .

١٩٢٤م تعيين لجنة اممية من الكونت تيلكي « المجري » والمستر ده فرسن «الاسوجي» والكولونيل بولس « البلجيكي » يساعدهم عدد من الخبراء والسكرتارية والكتبة (١) لدرس هذه المشكلة ، وتقديم توصياتها ، لتستطيع « عصبة الامم » ان تصدر حكمها في ضوء هذه الدراسة وهذه التوصيات .

وصلت « اللجنة الامية » الى بغداد في مساء الجمعة الموافق ٢٠ جمادى الثانية ١٣٤٣ هـ و ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ م فكانت موضع رعاية العراقيين حكومة وشعبا ، وقد نزل ستة من اعضائها في دار الاعتماد البريطانية ، ونزل الباقون في فنادق العاصمة ، وكان من بين الخبراء ناظم بك آل نفطجي الكركوكي ، وفتاح بك السليمانية ، من اقارب الشيخ محمود ، وشقيق زوجته فاحتجت الحكومة العراقية على مجيئها مع اللجنة كما احتج المعتمد السامي على ذلك (٢) .

وبعد ان زارت اللجنة البلاط الملكي ورصد مجلس الوزراء ٧٥ الف روبية لتغطية

---

(١) كان عدد السكرتاريين الملحقين بهذه البعثة اربعة وهم :
الكونت بورتاليس « السويسري » والسنيور بورو دولو « الايطالي » والمسيو كادير «الفرنسي» والمسيو ريد « السويسري » ثم الحق بهؤلاء المستشرق الهولندي كرانور كمترجم . وكان مع اللجنة الخبير التركي جواد باشا المفتش العام للجيش التركي في الجزيرة ، ومرافقه بدري بك ، كما كان معها ناظم بك النفطجي ، وفتاح بك ، وكامل بك الرئيس الاول عن الموصل .

(٢) لم تكد انباء لوزان تذيع خبر تأليف اللجنة الامية في اخر تشرين الاول ١٩٢٤ ، حتى تألفت لجنة وزارية في بغداد في الثامن من كانون الاول من هذه السنة رأسها رئيس الوزراء الهاشمي ، واتخذت هذه المقررات :

١ ـ تخويل وزارتي الداخلية والمالية السلطة التامة لاتخاذ ما يتراءى لهما من الاجراءات ، فيما يتعلق بالادارة ، والنفقات ، بغية تسهيل اعمال اللجنة منذ تاريخ دخولها العراق الى حين انتهاء تحقيقاتها .

٢ ـ أن تقوم الحكومة والجمعيات المختلفة بتهيأة البيانات الضافية في مشروعية حق العراق بولاية الموصل ، وتقديمها الى اللجنة اثناء وجودها في بغداد ، والموصل ، وأماكن مناسبة أخرى .

٣ ـ اجراء الاحتفالات والمظاهرات المناسبة لجلب عطف اللجنة على القضية العراقية .

٤ ـ اتخاذ جميع التسهيلات من جانب الحكومة لاستقدام الوفود من المناطق الشمالية المختلفة لعرض مظالمهم من جراء سياسة الاتراك معهم ، بقدر ما تدعو الحاجة الى ذلك .

٥ ـ تأليف لجان محلية في المناطق المختلفة اذا تراءى لوزير الداخلية لزومها لتسهيل القيام بالمطالب المذكورة اهـ .

المركز الوطني لحفظ الوثائق : أضابير البلاط الملكي : الاضبارة ٤/١ (قضية الموصل)

وفي التاسع والعشرين من كانون الاول ١٩٢٤ م ، وجه رئيس الوزراء خطابا الى الوزارات كافة أوضح فيه « ان لجنة التحقيق الموفدة من قبل عصبة الامم ستلقي بعض الاسئلة على الحكومة العراقية حين وصولها بغداد لاجل الوقوف على مقدار التقدم الذي حصل في النواحي الادارية والعدلية والتعليمية والتجارية والاقتصادية والصحية وفي الاوقاف والري والمواصلات ومقارنته بما حصل زمن الحكومة العثمانية » .

وطالب الوزارات المختصة باحضار التقارير المفصلة المستندة على الاحصاءات الرسمية عن الحالة في زمن الحكومة العثمانية وما وصلت اليه من تبدل وتقدم وتحسن كل في مجال اختصاصها بأسرع ما يمكن .

نفقات اللجنة ، امر الملك فاقيمت حفلة تعارف على شرفها في البلاط في يوم ٢١ كانون الثاني المذكور ، دعي اليها الوجوه والاشراف والسراة ، كما اقام لها رئيس الوزراء « الهاشمي » مأدبة فخمة في الخامس والعشرين من هذا الشهر ، حضرها الوزراء ، والاعيان ، وعلية القوم ، من عراقيين وبريطانيين ، وبعد ان استأنست اللجنة بآراء مختلف الطبقات ، وزارت بعض الوزارات واطلعت على منجزاتها ، كما زارت بعض المؤسسات العسكرية والثقافية والمت بأوضاعها ، سافرت الى الموصل في السادس والعشرين من الشهر يصحبها السيد صبيح نشأت ممثلا عن الحكومة العراقية ، والسيد عبد الرزاق الحسني ممثلا لجريدة المفيد ، والمستر جاردين كخبير بريطاني ، والمستر ادمونس معاون مستشار وزارة الداخلية كضابط ارتباط ، فأصدرت « مديرية المطبوعات » هذا البيان :

« ان اللجنة الموفدة من قبل عصبة الامم لدرس قضية الحدود بين العراق وتركية تصل الموصل في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ .

« ان الحكومة العراقية واثقة من احقية القضية العراقية ، وانها تعتمد كل الاعتماد على عدالة ونزاهة وعدم تحزّب عصبة الامم واللجنة المنصوبة من قبلها ؛ لذلك فانها تطلب الى الشعب الكريم ان يساعد اللجنة المحترمة بكافة الوسائل المؤدية الى تسهيل تحقيقاتها . وان الحكومة العراقية عارفة بمسؤولياتها في هذا الامر في لزوم المحافظة على اللجنة ومن يرافقها ، ما داموا في العراق . ولهذه الغاية تعلن بأنها تمنع اجراء المظاهرات ، وكل تشبث آخر من شأنه التأثير على سلامة التحقيق وجريانه بالصورة المطلوبة ، وانها ستتخذ اشد التدابير لقمع اي عمل من هذا القبيل » .

بغداد ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٥ وزير الداخلية ـ عبد المحسن السعدون (١)

وعلى الرغم من هذا البيان ، شديد اللهجة ، قام الموصليون بتظاهرات كثيرة لاعلان تعلقهم بهذا الجزء من الوطن العراقي ، واكثروا من الاحتجاجات على المزاعم التركية حول عائدية هذه المنطقة ، كما شوهدت « جماعة من الاهلين يربو عددهم على الخمسين ، ومن بينهم جواد باشا في بزته الرسمية ومعه عضو اللجنة الكونت تيليكي ؛ وهم ينادون بالتركية : تحيا تركية يحيى قائدنا الكبير » (٢) ، وقد خشيت الحكومة ان يصيب الخبراء الترك مكروه ما اذا استمروا في تجوالاتهم في المدينة جهارا ، فطلبت اليهم ان لا يخرجوا من منازلهم بدون حرس حكومي ولكنهم رفضوا هذا العرض ، وقبلوا مسؤولية خروجهم تامة ، ومن دون اية مساعدة .

وشرعت اللجنة في زيارة المنطقة المتنازع عليها ، وفي التحقيق مع السكان عن رغبتهم وآرائهم في المستقبل بشكل يستشف منه الانحياز فعد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ذلك تدخلا غير مشروع ، ولما كان اهتمام الانكليز بضرورة ابقاء ولاية الموصل

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٢٦٠) بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ م .
(٢) مذكرات عبد العزيز القصاب ص ٢٥٨ وكان يومئذ متصرفا للواء الموصل .

العراق نابعا من ضرورة سيطرتهم على منابع النفط فيها ، وجعل هذه المشكلة وسيلة للضغط على العراق لكي يماشيهم ويسير في ركابهم فقد ابرق المعتمد السياسي الى رئيس اللجنة برقية هذا نصها :

الرقم ٦٠ التاريخ ٦ شباط ١٩٢٥ .

الى رئيس لجنة التحقيق بالموصل . ونسخة الى جاردين بالموصل .

قد رجاني رئيس وزراء الحكومة العراقية ان ابلغ فخامتكم انه تلقى نبأ مفاده ان عددا عظيما من الشهود قد سئلوا من قبل اللجنة الاسئلة الآتية :

اولا ــ هل تفضلون الانكليز أم الترك ؟

ثانيا ــ ماذا تفعلون اذا انسحب الانكليز من العراق ؟

ان رئيس الوزراء يخشى ان تضل هذه الاسئلة ــ التي يظهر انها مبنية على سوء فهم الحالة السياسية ــ الناس الجهلاء والمتعصبين ، وان تؤثر في شعورهم الديني . وقد بين رئيس الوزراء ان حقيقة الاسئلة المذكورة هي المقارنة بين دولة العراق الضعيفة ، ودولة تركية القوية ، وان العراق حليف بريطانية العظمى ، ويأمل ان يدخل في عصبة الامم قريبا . ومن المحتمل ان يرغب العراق ، بعد دخوله في عصبة الامم ، في ان يستمر على التحالف السعيد مع بريطانية مدة طويلة من الزمن ، ولكن صيغة الاسئلة الموضوعة من قبل اللجنة تجهل هذا الاحتمال، وتجعل الشعب العراقي في رعب عندما يفتكرون بأنهم سيتركون في هذه الحالة قبل ان يتمكنوا من اكمال نهضتهم ليقابلوا وحدهم تركية ، وان الافضل لهم ان يستسلموا للترك حالا. فرئيس الوزراء يحتج احتجاجا شديد اللهجة على هذه الاقتراحات المضللة بشأن الموقف السياسي ، وعلى القاء أسئلة من هذا النوع التي ليس لها مساس بقضية الحدود مطلقا . اهـ .

والظاهر ان رئيس اللجنة اراد ان يتنصل من هذه التهمة فرد على برقية المعتمد بما يلي :

« ترى اللجنة ان لها الحق ، ومن واجباتها ، ان تجري تحقيقا دقيقا في كل الامور التي تمس مستقبل الاراضي المنازع عليها بدون ان يعترض على عملها هذا . ومن العجب ان تنقل الاسئلة التي عرضت على بعض الاشخاص بصورة سرية الى رئيس وزراء العراق ، فضلا عن ان هذه الاسئلة قد حرّفت بصورة غير صحيحة ، والاعجب من ذلك ان يتأثر هذا الاخير ــ رئيس الوزراء ــ ويحتج عليها » اهـ .

ورأى رئيس اللجنة الاممية ان يتوسع ، بعض التوسع ، في التحقيق فأوفد الكونت تيلكي الى لواء اربل ، والكولونيل بولص الم لواء كركوك ، لهذا الغرض . وفي ٢٥ شباط انتقلت اللجنة برمتها الى كركوك . ثم سافرت الى السليمانية لمواصلة التحقيق في هذا الجزء من المنطقة المتنازع عليها « وكان الحسين ما يزال يرافقها » ، وفي ٨ آذار عادوا الى الموصل . وفي ١٩ من هذا الشهر انجزت عملها وقررت مغادرة

العراق ، فابرق الملك فيصل البرقية التالية الى رئيس اللجنة في العشرين من آذار ١٩٢٥ م :

فخامة مسيو ده فيرسن رئيس لجنة الحدود الاممية — موصل —

اني آسف لعدم تمكني من مقابلة فخامتكم وزملائكم الكرام قبل مغادرتكم بلادنا، واری ان اعرب لكم عن جزيل شكري على الجهود العظيمة التي بذلتموها في سبيل مهمتكم الخطيرة . ان ثقتنا بنياتكم الطاهرة تملؤنا آمالا بتحقيق مطالبنا الحقة التي يتوقف عليها سلامة مملكتنا الفتية وسعادة شعبنا في المستقبل . هذا واني اهدي اليكم تحياتي الخالصة ، واتمنى لكم جميعا سفراً سعيدا .

فيصل (١)

ولم يشأ رئيس اللجنة ان يترك هذه البرقية بدون جواب فرد عليها مجاملا بما يلي :

جلالة الملك — بغداد .

زملائي وانا نشكر باحترام لجلالتكم العناية الجميلة التي تفضل بها علينا ، بارساله برقية الينا ، اثناء مغادرتنا الموصل ، ونرجو من جلالتكم ان تتكرم بالتنازل لقبول اجل عواطف احترامنا مع بيان امتناننا من الاستقبال الجميل الذي خصصنابه.
« ده فرسن » (٢)

كذلك ابرق السيد الهاشمي ، رئيس الوزراء ، هذه البرقية الى رئيس اللجنة:
بلغني ان التحقيقات قد انجزت ، وان اللجنة المحترمة عازمة على مفارقة العراق غدا ، فأنتهز هذه الفرصة لاقدم شكر الحكومة العراقية الى معاليكم ، واهنئكم على اتمام هذا العمل بدون حدوث ما يخل بالراحة العامة . سنترقب نتيجة تدقيقاتكم بكل طمأنينة ، معتمدين على اصالة رأيكم ، ونزاهة وجدانكم ، ولا نشك في ان الدولة العراقية ستخرج ، بفضل المشورة التي ستقدمونها الى عصبة الامم ، دولة قادرة على الدفاع عن كيانها ، ومستكملة الاجزاء والحاجات في اوضاعها الجغرافية والاقتصادية ، واهديكم وزملائكم احتراماتي الفائقة .

رئيس الوزراء (٣)

فكان جواب رئيس اللجنة على هذه البرقية ما يلي :

فخامة رئيس الوزراء — بغداد

انا وزملائي نشكر لفخامتكم البرقية التي تفضلتم بارسالها عند رحيلنا ، وانا نبارك لانفسنا لانه رغم الصعوبات الملازمة للتحقيق ، فقد جرى هذا التحقيق في

---

(١) و (٢) الوقائع العراقية العدد (٢٨٥) بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٢٥ .
(٣) جريدة الحكومة الرسمية (الوقائع العراقية) العدد (٢٨٥) .

احوال لم نكن نشك فيها ، وسنفسح المجال لاعضاء مجلس عصبة الامم ليبتوا في القضية على الصورة التي تجلب رفاها وسعادة للبلاد المنازع فيها . وقبل ان نرحل نود ان نعرب عن امتناننا لحسن الاستقبال والضيافة اللذين خصصنا بهما :

ده فيرسن (١)

ولا يفوتنا هنا ان نذكر ان الموصليين الكرام الفوا حزبا سياسيا في الموصل في اول ايلول ١٩٢٤ للدفاع عن عروبة الموصل قوامه السادة ١ ـ آصف وفائي آل قاسم اغا ٢ ـ الدكتور جميل دلالي ٣ ـ المحامي محمد صدقي ٤ ـ سعيد الحاج ثابت ٥ ـ شريف بن قاسم الصابونجي ٦ ـ عبدالله العمري ٧ ـ ابراهيم عطار باشي ٨ ـ مكي الشربتي ٩ ـ محمد محفوظ. كما الفوا في ٢٥ كانون‌الثاني ١٩٢٥ جمعية لهذا الغرض سموها « جمعية الدفاع الوطني » كان ابرز اعضائها السادة : حبيب العبيدي واحمد الفخري ومصطفى الصابونجي وعبد الغني النقيب وارشد العمري وابراهيم كمال يؤيدهم المطران يوسف غنيمه الكلداني والمطران كريكور الارمني .

حركات الشيخ محمود في السليمانية

في السليمانية اسرة جليلة معروفة هي (اسرة كاكا احمد) التي يرتقي تاريخها الى زمن البابانيين (اي الى نحو ١٥٠ حجة) ولها شعائر وآداب تختص بها . وكان



صورة الشيخ محمود المعروف موشاة بتوقيعه

عميد هذه الاسرة (كاكا احمد بن الشيخ معروف النودهي) محترما من الطبقات الكردية كافة ، وبلغ من احترام حاشيته له ، ان رفعته الى منزلة الاولياء فأصبح وليا ، وعظم قدره ، وكبر شانه ، حتى انقادت جميع الطبقات الكردية ، الساكنة

---

(١) جريدة الحكومة الرسمية (الوقائع العراقية) العدد (٢٨٥) .

في هاتيك الاطراف الى تعاليمه ، فلما مات هذا الولي ، خلفه حفيده الشيخ سعيد (١) وخلف الاخير الشيخ محمود الحفيد المعروف ، وهو ذو شخصية مرموقة وشعبية واسعة لا في السليمانية وحسب ، بل في سائر انحاء كردستان .

وكان نفوذ الشيخ محمود يتضاعف على مر الايام . فلما اندحر الجيش التركي في العراق ، وترك بغداد في اوائل عام ١٩١٧ . اراد علي احسان باشا ، القائد التركي المشهور ، ان يستفيد من نفوذ هذا الشيخ ، فنقده خمسة آلاف ليرة عثمانية ذهبا ليصرفها على عصابات تعيث في اطراف كركوك ، التي استولى عليها الانكليز في عام ١٩١٨ ، وتغير على معسكرات الجيش البريطاني بين الفينة والفينة . فلما عقدت هدنة مندروس في آخر تشرين الاول من السنة المذكورة . وهي الهدنة التي استسلمت تركية بموجبها ، ابرق هذا القائد الى حامية « السليمانية » بلزوم تسليم زمام امور هذا اللواء الى الشيخ المذكور ، فيحكم فيه باسم الدولة العثمانية ، ويبقى الفوج التركي المرابط هناك تحت امرته وتصرفه .

ودالت الايام دولها ، فاذا بالشيخ محمود يتلمس التقرب الى الانكليز ، ويعلن استعداده لتسليم « السليمانية » اليهم بلا قيد ولا شرط « فتداول الامر مع رجال السليمانية المعروفين آنذاك ، وكتب بصورة سرية رسالة الى ولسن كبير الانكليز في كركوك ، طلب فيها اليهم ان يتخذوا قرارا بتشكيل حكومة في منطقة السليمانية ، وان يجعلوا له امتيازات اخرى على ان يقوم هو ـ اي الشيخ محمود ـ بتشكيلها ويترأسها باسمهم وفي ظل انتدابهم » (٢) فرحبت السلطات البريطانية بهذا الاخلاص اذ وجدت في هذا الشيخ من المزايا الخارقة ، ومن معرفة البلاد والقرى المحيطة به معرفة تامة ما تؤهله لكل منصب خطير ، واوفدت في الثالث من شهر تشرين الثاني ١٩١٨ قائدين من خيرة قوادها في العراق لمفاوضة الشيخ محمود في امر احتلال السليمانية ، فكان القائدان المذكوران موضع حفاوة الشيخ محمود ، وقد سلم اليهما الفوج التركي ، فشكراه على ذلك ، وقررت الحكومة الانكليزية تعيين هذا الزعيم (حكمدارا) للواء السليمانية براتب شهري قدره ...،١٥ روبية ، وجعلت الميجر (نوئيل) مستشارا ملكيا له ، والميجر (دانليس) مستشارا عسكريا ، وهكذا أصبح

---

(١) اتسع نفوذ الشيخ سعيد وكثر اتباعه بين القبائل المجاورة للسليمانية وكركوك حتى نال ثقة السلطان عبد الحميد فقربه اليه ، وصار يغدق عليه بالانعامات مما ولد له الخصوم والحساد . فلما طوح الاتحاديون بعرش السلطان بعد اعلان الدستور في عام ١٩٠٨ م ، شكا هؤلاء الحساد الشيخ سعيد الى حكومة الاستانة فأمرت هذه بابعاده وولديه أحمد ومحمود وسائر خدمه الى الموصل . وتأبى الصدف ان يقضي هذا الرجل أيامه في الحدباء ناعم البال ، قرير العين ، فقد خرج وولداه والمدعو بهاء عبدالله الى نزهة العيد في باب الطوب ، ويظهر ان بهاء كان ثملا فتعرض باحدى المتفرجات ، فأدى الامر الى الاشتباك والاقتتال ، ثم الهجوم على دار الشيخ سعيد وقتله ، وهو في طريقه الى دار الحكومة ، كما قتل ولده أحمد ، وخادمه الذي كان يحمل القرآن أمامه . وكان ذلك في اليوم الثاني لعيد الاضحى لسنة ١٣٢٦ هـ (كانون الاول ١٩٠٨ م) وقد سلم محمود وعاد الى السليمانية ليصبح زعيم القضية الكردية بعد حين .

(٢) الاستاذ رفيق حلمي في ص ٥٥٥ من مذكراته .

الشيخ محمود اميرا على تلك الاطراف « او حكمدارا » كما نعتته السلطة اذ ذاك ، وكانت حكومته نواة لحكومة كردستان التي اشارت اليها معاهدة سيفر في موادها ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٤ .

ومرت الايام والشهور واذا ببريطانية تقلل من نفوذ الشيخ محمود ، ومن مرتباته الشهرية بالتدريج ، وتحرّض الرؤساء الكرد على تفتيت انصاره ، والتقليل من شأنه ، وتشويه سمعته ، واخيرا الانتقاض عليه ، فشعر الشيخ بالخطر الذي يتهدد مركزه ، وكان قد وثق من استياء « البلدان العراقية » من السياسةالانكليزية، فثار عليها في ايار ١٩١٩ واحتل السليمانية في ٢١ ايار بعد ان دحر قوات التيارين من الليفي التي استعان الانكليز بها وشتت شملها وقبض على بعض الموظفين الانكليز فيها « السليمانية » فأسرهم ، واستولى على الخزينة والكتب والسجلات ، وقطع اسلاك البرق بين السليمانية وكركوك ووضع علما خاصا به مكوّنا من هلال احمر في أرضية خضراء وشرع في اصدار طوابع بريدية خاصة ، وما لبث ان تقدم مع اتباعه الى مضيق (طاسلوجه) وهجم على الجيش المرابط فيها هجوما عنيفا فدمره ، واسر ضباطه وافراده ، واستولى على مقادير كبيرة من الاسلحة ، ثم زحف على مضيق (دربند) فهال حكومة الاحتلال امره ، وامرت الفرقة العسكرية الثامنة عشرة ، العاملة تحت قيادة الجنرال فريزر بالتوجه لقمع الحركة . وبعد القيام ببعض الحركات الحربية اذاعت السلطة العسكرية في ٢٨ ايار ١٩١٩ البلاغ التالي :

« ان الشيخ محمود قبض على زمام الحكم في السليمانية بغتة يوم ٢١ ايار سنة ١٩١٩ واخذ بعض الضباط والافراد البريطانيين هناك بصفة اسرى . لذلك سارت قوة من جنودنا حالا الى ــ جم جمال ــ وفي ٢٥ الجاري وصلت كشافتنا الى مضيق ــ طاسلوجة ــ ومن ثم الى ــ جم جمال ــ وان قوة من جنودنا مجهزة بكل انواع المعدات الحربية تحتشد الآن في كركوك » اهـ .

وعلى اثر الانتصار الذي حصل الشيخ عليه ، ثارت رانيه ، وحلبجه ، وكويسنجق ، في وجه السلطة ، واحرجت موقفها فسارت هذه القوة الانكليزية الكبيرة الى مضيق (دربند) في التاسع عشر من حزيران من السنة المذكورة فأحاطت الثوار بحركة التفاف واسعة ، دبرها احد الاغوات الهماوند المتعاونين مع السلطة ، واعتقلت الشيخ محمود مع جماعة من اتباعه بعد جرحه ، وارسلتهم مخفورين الى بغداد . وقد احيل الشيخ محمود الى محكمة عسكرية اصدرت حكم الاعدام بحقه فاستبدل الحاكم الملكي العام هذا الحكم بابعاده الى الهند ، فلبث فيها اسيرا الى اواخر عام ١٩٢٢ م .

وزحفت القوة المذكورة على « السليمانية » فاحتلتها بعد تراشقات طفيفة ، وبقي هذا اللواء الجسيم ، تحكمه السلطة الانكليزية الى اواخر عام ١٩٢٢ حيث أعيد الشيخ محمود الى السليمانية ، وقلده الانكليز زمام الحكم فيها من جديد ، فانتفض عليهم بعد مدة ، واخذ يعيث في تلك الاطراف ، فتضافرت جهود الحكومتين «العراقية والبريطانية » على تجريد حملة عسكرية عليه ، واحتل الجيش العراقي بلدة

السليمانية في يوم ١٩ تموز ١٩٢٤ ولكن الشيخ ما لبث أن طرد الجيش العراقي من البلد الى ما وراء مضيق دربند (١) .

---

(١) يمكننا ان نقول بحق ، ان الشيخ محمود المعروف هو « تاريخ القضية الكردية » وان القضية الكردية هي الشيخ محمود نفسه . فقد اتصل الرجل قبل الحرب العالمية الاولى بالبدر خانيين الذين كانوا يتمتعون بوزن سياسي واسع في كردستان ، كما اتصل بقناصل الروس والانكليز في بغداد والموصل ، وعرض عليهم مشروع اقامة دولة كردية ، بعد الانتفاض على السلطة العثمانية فجلب الانتباه الى نشاطه السياسي ، وكان من الطبيعي أن تتسع محاولاته بعد الحرب المذكورة . ولهذا وددنا ان نأتي على خلاصة لتاريخ هذه القضية ، مستندين في ايرادها الى أهم المصادر الرسمية.

احصي عدد الاكراد اخيرا فكان نحو ستة ملايين نسمة ، وهم موزعون بين تركيا ، وايران ، والعراق ، وسورية ، ويبلغ عدد القاطنين منهم في شمال العراق نحو مليون نسمة ، أو سدس هذا العدد المجموع .

ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها في نهاية عام ١٩١٨ م ، وهبت الشعوب والهيئات السياسية تطالب بحقوقها القومية في التحرر والاستقلال ، استطاع الزعماء الاكراد أن يتصلوا بقادة الحلفاء لبيان حقيقة قضيتهم ، وألفوا وفدا برئاسة شريف باشا الى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ، فقدم شريف باشا مذكرة ضافية الى مجلس الحلفاء الاعلى بتاريخ ٢٢ اذار ١٩١٩ طالب فيها باستقلال كردستان ، وتحرير كافة الاكراد وجمعهم في أمة واحدة تحت علم واحد . فقضت معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠ آب سنة ١٩٢٠ ان يوضع مشروع للاستقلال المركزي للمناطق الكردية الواقعة في شرقي الفرات ، وجنوب غربي ارمينية ، وشمالي الحدود التركية المتاخمة لسورية والعراق ، في خلال ستة أشهر من تاريخ دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ . وفي ظرف سنة واحدة من تاريخ تنفيذها اذا فاتح اكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم برغبتهم في الاستقلال عن تركيا ، وأقر المجلس هذه الرغبة ، فيجب منحهم استقلالهم، وفي هذه الحالة لا يعارض الحلفاء بقية الاكراد، القاطنين في كردستان العراقية اذا اختاروا الانضمام الى دولة مستقلة كردية كالتي ذكرناها ، (انظر المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من معاهدة سيفر).

من هنا تتجلى فكرة تكوين دولة كردية مستقلة تشمل ، فيما تشمله من المناطق الاخرى ، كردستان العراقية بألويتها الخمسة : السليمانية ، وديالى ، وكركوك ، واربل ، والموصل ، من أصل الاربعة عشر لواء التي يتكون منها العراق الحديث مع أن الدولة العراقية لم تكن قد عرفت يومئذ ، او تقرر خاتها ؛ فلما فرضت بريطانية انتدابها على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ تسلمت وزارة الخارجية لتركية نسخة من معاهدة سيفر المذكورة فرفضت الاعتراف بهذا الحق للاكراد ، ثم جاءت معاهدة لوزان المعتقدة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ التي مزقت معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠ آب سنة ١٩٢٠ نتيجة لانتصارات تركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال فسعت الحكومتان : البريطانية والعراقية الى افراغ سياستيهما في قالب تتحقق معه مواد معاهدة سيفر ، المتعلقة بالاكراد بشكل ما . مع ان هذه المعاهدة نسخت بمعاهدة لوزان الجديدة .

وعند تشكيل الحكومة المؤقتة في العراق في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ ، احتفظ المندوب السامي بالسيطرة على مناطق الكرد في العراق ، ولكنه وجد من الصعوبة بمكان فصل هذه المناطق عن العراق، وشعر ان هذا الفصل معناه فصل منتوجات كردستان عن أسواقها الطبيعية ، الامر الذي يؤدي الى الاضرار المباشرة بالاكراد انفسهم . وفي الوقت نفسه لاحظ ان كردستان العراقية تكاد تكون منفصلة تمام الانفصال عن بقية المناطق الكردية ، الواقعة في تركية وايران « وقد اندمجت حياة الاكراد الاقتصادية والاجتماعية بحياة العرب الاقتصادية والاجتماعية ، فكانوا يسوقون منتوجاتهم من المواشي والتبوغ وفحم الغابات والجوز واللوز والسماق وسائر المنتوجات الجبلية الى أسواق كركوك والموصل وبغداد ليبيعوها ، ويشترون بأثمانها المواد الاستهلاكية والغذائية والسكنية ونحوها من اسواق هذه

فلما تسلمت « الوزارة الهاشمية الاولى » مقاليد الحكم ، جرّدت عليه حملة عسكرية كبيرة معززة بسلاح الجو البريطاني اوقعت خسائر ثقيلة في الشيخ وفي اتباعه فشتتهم شذر مذر ، ونظمت الادارة الوطنيـة هناك ، وعينت احـد الاكراد

المدن ، كما نزح عدد كبير من أكراد السليمانية وكركوك واربل والموصل الى بغداد والى سائر المدن الكبرى واختلطوا بالعرب وتصاهروا . وفي الوقت نفسه نزح عـدد كبير من رجال الدين الى جبال كردستان ، وفتحوا المدارس للاكراد ، وتصوف بعضهم وانبثقت من تعاليمهم الدينية مشيخات وطرق صوفية تركت أثرها في نفوس الاكراد (١) وعلى هذا اصدر المندوب السامي البيـان الاتي في السادس من ايار ١٩٢١ م :

« ينظر المندوب السامي نظرا فعليا في التدابير الواجب اتخاذها بحق ادارة المناطق الكردية في العراق . وقد بلغه ان هناك مخاوف تساور القلوب من احتمال الحاقهم بحكومة بغداد ، الامر الذي ألجأ البعض الى المطالبة بنظام استقلالي . وبلغه في الوقت نفسه ان قـادة الراي الكردي العـام يشعرون بالروابط الاقتصادية والصناعية التي تربطهم بالعراق ، ففي هذه الحالة يرغب فخامة المندوب ان يحصل — ان امكن — على ما يشير الى اماني الكرد الحقيقية ، فان كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية ، فانه مستعد لان يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه الاتي :

١ — فيما يتعلـق بالمناطق الكردية الواقعـة في لواء الموصل ، والداخلة ضمن حدود الانتداب البريطاني ، يشكل لواء فرعي يتألف من اقضية زاخو ، وعقره ، ودهوك ، والعمادية ، علـى ان يكون مركزه (دهوك) وان يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطاني ، ويكون القائم مقامون بريطانيين على أن يحل محلهم موظفون من الكرد والعرب الذين يحسنون اللغة الكردية ويرضى عنهم الاكراد . ويذعن هذا اللواء الفرعي في شؤونه المالية والقضائية الى حكومة بغداد الوطنيـة ، ويرسل بالطبع ممثلين عنه الى الجمعية التأسيسية ، ولكنه في الامور المتعلقة بالادارة العامة يراجـع القائممقامون المتصرف ، كما ان التعيينات الادارية يقوم بها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية .

٢ — سيدبر المندوب أمر اشراك الضباط البريطانيين في ادارة اربيل ، وكويسنجق ، ورواندوز ، وينال تعهدا بمراعاة رغبات الاعلين في أمر تعيين موظفي الحكومة ، امـا تفاصيل ذلك فتوضع حالما تسمح الحالـة .

٣ — تعامل السليمانية كمتصرفية ، يحكمها متصرف شوري ، على ان يعين من قبل المندوب ، وان يلحق به مستشار انكليزي ، ريثما يتم تعيين المتصرف ، يقوم الحاكم السياسي البريطاني مقامه . ويخول المتصرف من السلطات ما يوافق عليها المندوب ، بعـد استشارة المتصرف ومجلس الدولة ، ويكون القائمقامون في الوقت الحاضر بريطانيين ، على ان يحل محلهم اكراد حينما يتوفر رجال أكفاء لهذه الغاية » اهـ .

وقد قبل اكراد اللواء في الموصل واربيل بما تقدم ، فاصبحوا رعايا عراقيين ، ورفض اكـراد السليمانية قبول فكرة الانضمام الى الحكومة العراقية ، فبقوا تحت هيمنة المندوب ، وفي كركوك عين متصرف من اهلها كان قد نال عطف المندوب البريطاني ، واشترك الاولون في التصويت للملك فيصل ، وامتنع السليمانيون عن ذلك ، فلما كانت سنة ١٩٢٢ ، وقعت اضطرابات خطيرة في السليمانية واربيل استدعت اخلاء السليمانية حالا ، وتاليف مجلس محلي منتخب لادارة شؤونها في ١٤ ايلول سنة ١٩٢٢

وهنا يتظاهر نفوذ الشيخ محمود ، الذي لعب دورا خطيرا في كردستان ، فانه كان قد نفي منها عام ١٩١٩ الى الهند ، ولبث فيها مدة طويلة . فلما تجددت الاضطرابات في السليمانية واطرافهـا ،

---

(١) جيم دى ١٠٨/١ للاستاذ احمد خوجى .

لمتصرفية لواء السليمانية فاستتب الامن حينا من الدهر ، تمكنت الحكومة في غضونه من تعمير القرى ، واصلاح الطرق ، وتشريع القوانين اللازمة ، وقرر مجلس الوزراء اسعاف المنكوبين بقدر ما كانت تسمح به مالية البلاد ، وتمركزت بذلك ادارة الحكومة العراقية في هذا اللواء الجسيم ، وشيدت المعاقل على طول خطوط المواصلات فيه .

وشعر الانكليز بثقل التبعة الناجمة عن حكمهم كردستان بالنار والحديد ، ارتأوا الاستفادة من نفوذ الشيخ محمود فاستدعوه الى الكويت ثم الى بغداد ، وفاوضوه في امر توليه الحكم في السليمانية من جديد ، وهكذا أعيد مكرما معززا . وكان المجلس الملي في السليمانية قد طالب بانهاء ابعاد الشيخ محمود واعادته الى وطنه فعاد واختاره في ١٤ ايلول ١٩٢٢ رئيسا للمجلس المحلي المنتخب ثم حاكما عاما . وفي تشرين الثاني من تلك السنة ١٩٢٢ خلع الشيخ محمود على نفسه لقب « ملك كردستان » وصار يستغوي العشائر المجاورة لمهاجمة كركوك ، فجردت عليه الحكومة البريطانية حملة قوية اعادت احتلال السليمانية موقتا ، ولاذ الشيخ بالفرار ، ولكنه عاد فاحتلها في ١١ تموز ١٩٢٣ وبقي فيها نحو سنة كاملة .

وفي اثناء البحث في معاهدة لوزان في عام ١٩٢٢ اتضح للاكراد ان لا امل لهم في خلق دولة كردية تشمل المناطق الكردية في العراق ، وان البحث جار لضم كردستان الى الوحدة العراقية ، فبذلت الحكومتان بريطانيا والعراق جهودا تذكر للتثبت من رغبات الاكراد ، وايقاف حركات الشيخ محمود عند حدها ، واصدرتا البيان التالي في ٢١ كانون الاول ١٩٢٢ :

« تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، والحكومة العراقية معا ، بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق ، في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود ، وتأملان ان الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في اسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون ان تتخذه تلك الحكومة ، وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها ، وسيرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي انكلترة والعراق » اهـ .

لم يصغ احد الى هذا الوعد الرسمي . فلما تم عقد البروتوكول الانكليزي — العراقي في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ الذي جعل مدة المعاهدة العراقية — البريطانية الموقع عليها في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ اربع سنوات اعتبارا من تاريخ عقد الصلح مع تركيا ، بات في حكم المقرر ضم السليمانية الى العراق ، وتأسيس ادارة تضمن احترام حسيات الكرد القومية . واذ كانت الانتخابات في العراق للمجلس التأسيسي قائمة على قدم وساق ، رأت الحكومتان العراقية والبريطانية ان تعطيا الاكراد تأمينا عن نيات العراق الحسنة نحوهم فقرر مجلس الوزراء العراقي في ١١ تموز ١٩٢٣ « اي في يوم عودة الشيخ محمود الى السليمانية » ما يلي :

أولا — ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين .

ثانيا — ولا تنوي اجبار سكان الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم الرسمية

ثالثا — ان تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في الاقضية المذكورة اهـ .

وكانت نتيجة هذه المقررات الخطيرة أن انتخب لواء السليمانية في السنة التالية خمسة نواب لتمثيله في المجلس التأسيسي العراقي ، بعد أن طردت القوات التأديبية قوات الشيخ محمود من السليمانية ، وعادت السكينة الى مكنها ، وخصصت الحكومة العراقية « لك ربية » لتنفق على الاصلاحات الضرورية المستعجلة وثبتت قدمها في تلك الربوع ونظمت النظم الادارية اللازمة .

وفي شباط سنة ١٩٢٥ جاءت اللجنة الخاصة ، التي اوفدتها العصبة الامية للتحقيق في الخلاف العراقي — التركي على مصير ولاية الموصل ، فأقرت نظرية الحكومة البريطانية القائلة بضرورة الحاق

منح امتياز النفط

كانت الحكومة العثمانية قد منحت « شركة النفط التركية » موافقة اولية في يوم ٢٨ حزيران ١٩١٤م للبحث عن مظان النفط في ولايتي الموصل وبغداد ، وذلك عندما اخبر رئيس الوزراء سعيد عليم باشا السفير البريطاني في اسطنبول بموافقة وزارة المالية العثمانية على ذلك وفق شروط يجري التفاوض عليها بعدئذ وتكون مرضية وقد اهمل هذا الوعد باندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤ — ١٩١٨) ودخول تركية في الحرب المذكورة ضد الحلفاء . فلما انتهت الحرب بظفر الحلفاء وبخذلان الترك وانتزاع منطقة النفط من بلادهم ؛ راجع اصحاب تلك الموافقة الاولية « الحكومة العراقية » لمنحهم الامتياز من جديد ومنعوا الشركات النفطية من التقدم باي طلب من نفط هاتين الولايتين ، فقرر مجلس الوزراء العراقي في ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٣ « ايداع هذا الكتاب مشاور الحكومة العدلي ليرفع بيانا الى مجلس الوزراء يبين فيه اذا كان تخلف الشركة المذكورة عن ابراز مستنداتها ، بعد ان اعلنت الحكومة العراقية ، ودعت اصحاب الامتيازات الى ابراز مستندات واثبات حقوقهم ؛ يسقط ادعاؤها » اهـ .

ولما كان معظم اصحاب هذا الطلب من الانكليز وحلفائهم ، تدخل المعتمد البريطاني في العراق في هذه القضية . وكاتب الحكومة العراقية بشأنها ، فقرر مجلس الوزراء في ١٣ آب ١٩٢٣ م ما يلي :

اولا : ان الحكومة العراقية لا تعترف بالامتياز الذي تدعيه شركة النفط التركية .

ثانيا : تفوّض الحكومة العراقية الى ساسون افندي المفاوضة ، اثناء بقائه في لندن ، مع الشركة المتقدمة لطلب امتياز النفط في العراق بعد التدقيق ، مشفوعا بملاحظاته الى الحكومة العراقية للنظر والبت في الامر » .

وتهيأت لدى المعتمد لائحة بالامتياز المطلوب. وتقدم بها الى مجلس الوزراء مدعيا

كردستان بالعراق ولكنها اوصت بمراعاة رغبات الكرد المتعلقة بتعيين الموظفين ، واستعمال اللغة القومية في مكاتباتهم ومخاطباتهم وهو ما سبق للحكومة البريطانية ان قررته مع حكومة العراق .

وفي تشرين الاول ١٩٢٦ اجتمع مستشار وزارة الداخلية بالشيخ محمود ، الذي كان لا يزال يعكر صفو الامن في اطراف السليمانية ، ثم ارسل الشيخ بعدئذ نائبا عنه الى بغداد للاتفاق مع الحكومة المركزية على شروط الصلح فوقع في حزيران سنة ١٩٢٧ على شروط تقضي بان يعيش الشيخ واسرته في خارج العراق ، وان يمتنع عن التدخل في كافة الشؤون السياسية ، وان يرسل أحد أولاده الى بغداد لتلقي العلم فيها . وتعهدت الحكومة برد جميع أملاكه اليه ، كما انها سمحت له بتعيين وكيل يديرها بالنيابة عنه ، ثم زار بغداد بنفسه في تموز من تلك السنة ، وصارت السليمانية تشترك بعدئذ في انتخاب كل برلمان عراقي ، وبقي الاكراد في علاقات حسنة جدا مع الحكومة العراقية الى ان كانت معاهدة ١٩٣٠ حيث وقعت حوادث دامية أخلت بالامن ، وأدت الى الفوضى على نحو ما سنشرحه اثناء البحث عن « الوزارة السعيدية الاولى » في الجزء الثالث .

ان وزير المستعمرات يرغب في الحصول على جواب الحكومة العراقية باسرع مدة ممكنة فقرر المجلس في الخامس من ايلول من هذه السنة ايداع كتابه ولائحته الى « لجنة مؤلفة من معالي ناجي بك السويدي ؛ ومعالي ياسين باشا الهاشمي ، وجناب الكولونيل سليتر ، وجناب المستر دراورد لابداء رأيهم في الشروط التي تتضمنها المسودة المذكورة » فكان تقرير هذه اللجنة ما يلي :

« اجتمعت اللجنة في ديوان مجلس الوزراء في ٦ ايلول ١٩٢٣ وحضر الاجتماع الذوات الآتية اسماءهم :

ناجي بك السويدي . ياسين الهاشمي . الكولونيل سليتر ؛ المستر دراورد .

١ ــ تناقشت اللجنة في رسالتين لم يرد ذكرهما في كتاب فخامة المعتمد السامي وقررت :

اولا ــ ان الامتياز لا يسري نطاقه الا على الولايات المذكورة في كتاب الصدر الاعظم المؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤ والذي بحث فيه المجلس قبلا . اي انه يسري على ولايتي بغداد والموصل فقط لا على البصرة . وفضلا عن ذلك يجب استثناءالاراضي المحولة في ولاية بغداد لاجتناب الاختلاط مع امتياز شركة النفط الانكليزية ــ الايرانية .

ثانيا ــ ان الكتاب المذكور اعلاه لم يبحث عن القير ، بل عن منابع النفط فقط .

٢ ــ اما بشأن المدة فقد قررت اللجنة : ــ

اولا ــ ان لا يعطى امتيازا الى اكثر من مدة ٦٠ سنة ابتداء من تاريخ التوقيع على الاتفاقية .

ثانيا ــ ان لا يدخل شرط في الاتفاقية لاجل التمديد ؛ وانه اذا لم تعقد اتفاقية لتمديد المدة بعد انتهائها . يجب ان تصير جميع املاك الشركة ومشاريعها ملكا لحكومة العراق بدون ان تدفع نفقاتها .

٣ ــ قررت اللجنة انه ينبغي للحكومة ان تصر على طلب حصةفيراس مالالشركة عوضا عن الحصة السنوية التي تدفع لها عن النفط المستخرج ، على ان تكون هذه الحصة خالصة القيمة ومقدارها عشرون في المائة من مجموع راس مال الشركات التي تؤلف لاستثمار الامتياز .

٤ ــ واما بخصوص الواجبات العملية فقد قررت اللجنة :

المادة ٤ ــ الموافقة عليها .

المادة ٥ ــ ترى اللجنة لزوم تبديل مدة الثلاث سنوات بسنتين حيث ان التجارب التي عملت في القيارة ايدت انه من الممكنالشروع بالعمل هناك بدون سبب موجب التأخير .

المادة ٦ ــ وافقت اللجنة عليها بشرط ان تبدل الثلاث سنوات بسنتين كما اقترحت تعديل المادة ٥ .

وافقت اللجنة على المواد ٧ و٨ و٩ (١) .

ثم سأل المعتمد السامي البريطاني الحكومة العراقية عما اذا كانت « توافق على المفاوضة مع مندوب شركة النفط التركية الذي تنوي الشركة المذكورة ارساله الى بغداد » فقرر مجلس الوزراء في ١٩ ايلول الموافقة على ذلك .

وقد جاء فعلا الى بغداد المستر كيلينغ H Keeling وشرع في مفاوضة رجال الحكومة في الموضوع ، ولكنه لم يلبث ان عاد الى بلاده (٢) ثم عاد الى العراق مرة اخرى بعد قيام الوزارة الهاشمية الاولى فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسة ١٤ آب ١٩٢٤ .

« بناء على عودة المستر كيلينغ ممثل شركة النفط التركية الى العراق ، وبيان رغبته في استئناف المفاوضة في امتياز النفط ، بسط فخامة رئيس مجلس الوزراء مسألة الامتياز المذكور ليقف على راي مجلس الوزراء . فاقترح معالي وزير الاوقاف ابراهيم افندي الحيدري ، لزوم الاطلاع على الاوراق والمكاتبات الجارية في هذا الخصوص ، للوقوف على ما جرى قبل الآن بخصوص الامتياز المذكور . واقترح معالي وزير الاشغال والمواصلات مزاحم بك الباجه جي ان يكلف المستر كيلينغ بتقديم طلب خطي الى الحكومة العراقية يطلب فيه استئناف المفاوضة في مسألة امتياز النفط ، ثم سرد فخامة رئيس الوزراء تاريخ الامتياز المذكور بايجاز ، من يوم بدات فيه المذاكرات بلندن بواسطة معالي ساسون افندي من قبل الحكومة العراقية ، وبين تطورات المسألة الى حين انعقاد المجلس التأسيسي ، وبدء المفاوضات في امر الحدود الشمالية بالاستانة وسفر المستر كيلينغ اليها . ثم اقترح معالي ساسون افندي ان يتخذ قرار باساس المذاكرة وهو ان يفهم المستر كيلينغ بأن كل ما يجري معه من المفاوضات من قبل وزارة ، أو لجنة ، لا يعتبر نهائيا بل يجب عرضه على مجلس الوزراء للنظر فيه كما يشاء . ثم قال معاليه ان اثناء المفاوضة مع المستر كيلينغ سابقا كان قد اعترض معاليه على نقطة من النقاط الواردة في الامتياز ، فأجابه المستر كيلينغ قائلا إن النقطة المعترض عليها مع معالي وزير الاشغال والمواصلات ، وهو فخامة ياسين باشا اذ ذاك ، وعليه اضطر معالي وزير الاشغال والمواصلات في ذلك الحين على كتابة كتاب الى المستر كيلينغ يبين فيه ان ما دار بينه وبين وزارة الاشغال والمواصلات لم

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق س ٢/٢ ص أ ١٩٢٤ .

(٢) تألفت لجنة وزارية في ٨ كانون الاول ١٩٢٢ قوامها وزير الداخلية علي جودة ووزير المالية الحاج عبد المحسن شلاش ووزير الاشغال والمواصلات صبيح نشأت وبعض المستشارين الانكليز لمفاوضة ممثل الشركة المستر كيلينغ وكان هذا الممثل عنيدا في مفاوضاته ومعروضاته . ويقول وزير الداخلية في ص ١٧٩ من كتابه « ذكريات علي جودة » ان الملك فيصل استدعاه ذات يوم ليقول له « الانكليز لا يقبلون دفع اكثر من اربعة شلينات عن كل طن وانهم يهددونه باتخاذ ترتيبات اخرى للمحافظة على حقوق الشركة التي حصلوا عليها من الحكومة العثمانية ولا سيما لان الاتراك مستعدون للتساهل في هذه القضية ، وان قضية الموصل والحدود لما تحسم بعد » ولما وجد المندوب السامي ان اللجنة الوزارية المذكورة تتمسك بمطالب لا يمكن اقرارها ، وانها ما تزال على عنادها ، أوعز الى ممثل الشركة بوجوب ترك العراق حتى تأتي وزارة اخرى فسافر .

يكن سوى مفاوضة لا يمكن اعتبارها نهائية ، وذلك نظرا لطلبه وموافقة المستشار عليه ، وهو النظر في مواد الامتياز بصورة عمومية قبل البت في النقاط الرئيسية الاربع . وعليه قرر مجلس الوزراء الموافقة على اقتراح معالي ساسون افندي المذكور آنفا ، وقرر ايضا ان يقدم المستر كيلينغ طلبا خطيا يطلب فيه استئناف المفاوضة ، ولم ير مجلس الوزراء مانعا من ان يؤلف فخامة رئيس الوزراء لجنة وزارية للنظر في اقتراحات الشركة » اهـ (١) .

عند هذا الحد وقفت قضية منح امتياز النفط . فلما وصلت لجنة التحقيق الاممية الى الموصل في يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٥ ، وشرعت في استجواب الاهلين عن مستقبل ولاية الموصل ، اتضح للحكومة العراقية ان عصبة الامم لن تسمح ببقاء هذه الولاية للعراق ، ما لم يمنح العراق « شركة النفط التركية » امتيازا بالبحث عن مظان النفط في هذه الولاية « المتنازع عليها » فقد اخذت اللجنة المذكورة توجه الاسئلة الى المعتمد السامي البريطاني حول هذا الموضوع ، وتتدخل في شؤون البلاد الداخلية تدخلا سافرا ، كما ان المعتمد المومى اليه كان ينقل اسئلة اللجنة الى الحكومة العراقية بكل صراحة حتى اضطر مجلس الوزراء الى اتخاذ هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ شباط ١٩٢٥ م .

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي بالعراق المرقم بي او/٤٧ والمؤرخ في ٢٦ شباط سنة ١٩٢٥ وفي طيه اسئلة جديدة من لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الامم متعلقة بمسألة امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل ، فقرر مجلس الوزراء ان يجيب فخامة رئيس الوزراء على كتاب فخامة المعتمد السامي المذكور على الوجه الآتي :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ شباط سنة ١٩٢٥ تأييد ما جاء في قرار الحكومة العراقية الوارد في برقيتها المرسلة بواسطة فخامتكم الى وزارة المستعمرات في ٢١ آب سنة ١٩٢٣ وهي كما يأتي :

« إن الحكومة العراقية بينما لا تعترف بأن شركة النفط التركية قد منحت اي امتياز ما ، وقد اطلعت على الوعد المدرج في كتاب رئيس الوزارة التركية المؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤ الى السفير البريطاني ، وهي مستعدة للوفاء بهذا الوعد بشرط ان توافق الشركة على الشروط التي تعدها حكومة العراق مرضية .

« وان الحكومة العراقية لا ترغب في تأجيل البت في الامتياز ، وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص ، وهي تحت البحث الآن » اهـ (٢) .

وفي الوقت نفسه اطلع رئيس الوزراء زملاءه في الجلسة الوزارية التي عقدت في الخامس من آذار ١٩٢٥ على الانذار الذي تسلمه من وزير المستعمرات في الحادي عشر

---

(١) مقررات مجلس الوزراء مقررات الاشهر آب ، ايلول ، تشرين الاول ٩٢٤ ص ١٠/١٢ .
(٢) مجموعة مقررات كانون الثاني ، شباط ، اذار ١٩٢٥ ص ٦٨-٦٩ .

من شباط بصدد قضية منح امتياز النفط للشركات البريطانية والذي جاء فيه ما نصه :

« ان الحكومة البريطانية ترغب الرغبة الاكيدة في الابتعاد عما تخشاه من التطورات السياسية غير المرغوب فيها ، ولا يعتقد بوجود طريقة لذلك الا اذا قبلت الحكومة العراقية وبدون تأخير ، التوقيع على مسودة الاتفاقية كما هي الآن ، وانه – وزير المستعمرات – لا يرغب في عرض اية تعديلات اخرى بصدد الامتياز عليه ، ويأمل ان تقتنع الحكومة العراقية بالضرورة الملحة للتوقيع على الاتفاقية من اجل مصلحة العراق » اهـ (١) .

اجل كانت « قضية الحصص » مشكلة قائمة بنفسها . تمسكت الحكومة العراقية بها تمسكا وثيقا ، وتصلبت الشركة بها تصلبا خاصا ، وقد اخبرني وزير الاشغال والمواصلات السيد مزاحم الباجهجي ، انه اضطر الى تقديم استقالته من منصبه في ١٨ شباط احتجاجا على تصلب الشركة في هذا الصدد ، ثم عاد وسحب كتاب الاستقالة نزولا عند رغبة رئيس الوزراء (٢) .

والتأم مجلس الوزراء للمرة الاخيرة في الخامس من آذار ١٩٢٥ واتخذ هذا القرار :

« إستأنف مجلس الوزراء النظر في امتياز شركة النفط التركية . وبعد المداولة حول تقرير اللجنة الوزارية ، والمكاتبات التي دارت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية في استعمال حق العراق للاشتراك بحصص رأسمال الشركة ، وبعد الاطلاع على بيانات اعضاء اللجنة الموفدة من قبل عصبة الامم ، والاسئلة (٣) التي وجهتها اللجنة

---

(١) سجلات البلاط الملكي في « مركز حفظ الوثائق » الاضبارة ص ٣ ، الورق رقم ٣١ .

(٢) يقول المعتمد السامي البريطاني في كتابه المرفوع الى رئيس الوزراء في ٧ شباط ١٩٢٥ :

« ان حق الحكومة العراقية في الاشتراك بحصص في شركة النفط التركية لا سبيل الى انكاره الا ان الشركة المذكورة كانت قد وضعت جميع الترتيبات مع فروعها واقسامها الدولية المختلفة التي تتألف منها على اساس ان الحكومة العراقية ستقبل اربعة شلينات ثمنا لكل طن يستخرج من النفط بدلا من اسهامها بحصص في راس مال الشركة . فلا يوجد اي امل – والحالة هذه – في حمل الجماعات الدولية التي تتألف الشركة منها على قبول اي حل اخر » اهـ .

المركز الوطني لحفظ الوثائق : الاضبارة ن ن٣/٢

(٣) هذا نموذج واحد من الاسئلة التي كانت لجنة الحدود الاممية التي وصلت الى العراق توجهها الى الحكومة العراقية بواسطة المندوب السامي البريطاني :

ما هي وجهة نظر الحكومة العراقية في قضية استثمار النفط ؟ فان في ص ٤٤ من تقرير دار المندوب السامي عن سير الادارة في العراق للمدة من نيسان ١٩٢٢ الى اذار ١٩٢٣ ان اللورد كرزن صرح في البرلمان البريطاني : ان الحكومة التركية كانت قد منحت شركة النفط التركية في ابان الحرب ، امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل . وحيث ان الحكومة العراقية ورثت الحكومة التركية في ولاية بغداد ، وأنها تدعي ولايتها على ولاية الموصل ، وبما أن شركة النفط التركية تمثل المصالح النفطية لعدة دول ، وأن الحكومة البريطانية تعتقد بشرعية هذا الامتياز ، فهل في وسع اللجنة ان تستنتج امكان التوصل الى الاتفاق على شروط هذا الامتياز ؟ أو أن هناك ما يستدعي تأخير الاتفاق ؟ وهل في امكان اللجنة ان تحصل بواسطة شركة النفط التركية على معلومات عن حقول النفط المكتشفة ؟ او التي تستثمر فعلا ؟ وعن أنابيب النفط الخاصة بولايتي بغداد والموصل .

المذكورة في مشروعية الامتياز وتسريع البت فيه ، واستماع بيانات رئيس الوزراء ، فيما يتعلق بالوضعية السياسية ، الخارجية والداخلية ، قرر ما يأتي :

(١) تعيين مدير عراقي ، في جملة مديري الشركة الاصلية على ان يكون له نفس الحقوق الممنوحة للمديرين الآخرين في اعمال الشركة ، وان تدفع مخصصاته من قبل الشركة كسائر المديرين .

(٢) اقامة اسم الحكومة مقام الشركة في المادة السادسة ، على ان تجري ترتيبات المزايدة بواسطة الشركة ، وذلك بالوكالة عن الحكومة العراقية .

(٣) ان المادة ٣٢ من المقاولة لا تؤهل الشركات الفرعية الاستفادة من الحق الممنوح للشركة الاصلية في التسجيل والجنسية ، وان الحكومة متسعا للنظر في شروط تاليف هذه الشركات عند تقديم انظمتها ، كما صرح في المادة نفسها .

(٤) ان الحد الاصغر للمقطوع يكون شيلينين .

(٥) ان يدخل معالي وزير الاشغال والمواصلات في المفاوضة مع ممثل الشركة لتثبيت النقاط الآنفة الذكر ، مع التعديلات الفرعية التي من صالح الشركة ايضا قبولها .

(٦) لا يعتبر المجلس بأن للشركة حقا في نقل الزيوت الاجنبية ، لان المادة الاولى من المقاولة تعطي هذا الحق لنقل الزيوت المستخرجة من المنطقة المعينة فقط ، وعليه لا تتمكن الشركة من نقل اي زيت آخر بدون مساعدة الحكومة العراقية .

(٧) يخول وزير الاشغال والمواصلات إمضاء المقاولة عند اتمام الامور الواردة في الفقرات الست الآنفة الذكر » اهـ (١) .

وقد صادق جلالة الملك على قرار المجلس هذا في الثامن من آذار سنة ١٩٢٥ ، وصدرت الارادة الملكية بتخويل مزاحم الباجه‌جي التوقيع على الاتفاقية ، نيابة عن الحكومة العراقية ، فوقعها في الرابع عشر من هذا الشهر . ويقول السيد توفيق السويدي في ص ١٠٨ من مذكراته :

« وكان المبرر لقبول الحكومة العراقية بذلك هو ان يكون لبريطانية من المصالح المادية التي تحملها على مؤازرة العراق في مطالبه الاستقلالية » اهـ .

استقالة وزيرين

لم ير وزير المعارف ، الشيخ محمد رضا الشبيبي ، في مفاوضات النفط وفي منح الامتياز مصلحة مضمونة للبلاد فرفع كتاب استقالته الآتي :

---

(١) مقررات مجلس الوزراء : مجموعة كانون الثاني — شباط — اذار ١٩٢٥ .

صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء الموقر .

بعد التحية : حيث انه لا يسعني الموافقة على اتفاقية شركة النفط التي هضمت بموجبها ـ على ما اعتقد ـ حقوق العراق ، فاني اتقدم الى فخامتكم بانسحابي من المجلس الموقر . هذا ولفخامتكم مزيد الاحترام .

١٠ شعبان ١٣٤٣ ـ ٥ مارت ١٩٢٥ محمد رضا الشبيبي

واعقبه وزير العدلية ، السيد رشيد عالي الكيلاني ، فرفع كتاب استقالته ايضا وهو :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المفخم .

تعظيما واحتراما .

لقد عرضت على فخامتكم وعلى رفقائي الكرام في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٢٥ للنظر في قضية امتياز شركة النفط التركية ، وكذلك في الجلسات التي تلتها ، والجلسة المنعقدة في هذا اليوم ، ان هناك حقين : حق استثمار الزيت، وحق الاشتراك في راس مال الشركة لغاية ٢٠ في المئة ، فالاول عائد للحكومة ، تستوفيه في مقابلة منحها الى الشركة الانتفاع من الزيت في ولايتي بغداد والموصل ، كما تستوفي من الزراع ، والمتصرفين في الاراضي ، الحصة العشرية او الخمسية او غيرها من الرسوم والاجور لقاء انتفاعهم من الماء والارض ، وقد سلمت الشركة بهذا الحق ، وتعهدت بأن تدفع باسمه للحكومة اربعة شلينات ذهب عن كل طن ، واما الثاني فهو يعود للحكومة او اهالي العراق ، وقد ضمن لها ذلك بموجب المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو التي اعتبرتها حليفتنا المعظمة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المؤشر اليها في المادة العاشرة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية . كما صرح فخامة المندوب السامي في كتابه المؤرخ في ٢٦ مارت ١٩٢٥ والمرقم ٦٤ الذي ارسله بهذا الصدد الى مقام رئاسة الوزراء الجليلة ايضا ، واصبحت هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التي يجب علينا وعلى حليفتنا المعظمة انفاذ احكامها ، ووجب على الشركة والدول الداخلة فيها ان تقبل بهذا الحق المقرر دوليا للحكومة العراقية او اهالي العراق . ويظهر مما عرضته ايضا ان ليس ثمة ادنى علاقة بين هذين الحقين لاختلاف ماهيتهما ووجهة نشأتهما فعلى ذلك لم ار هنالك ما يبرر لنا التنازل عن هذا الحق الصريح المشروع .

غير انه لما كان فخامتكم رئيس الوزارة الحاضرة تطلبون التنازل عنه ، واعطاء الامتياز بدون الاحتفاظ به ، محتجين بما بينتموه من الاسباب التي اردتم ان تبرهنوا بها بأن التنازل عن هذا الحق يضمن لنا بقاء الموصل ، وان التمسك به يؤول بالخطر على البلاد ، وكان من رايي ان تلك الاسباب ليست واردة ، وان بقاء الموصل ليس مربوطا بهذا الامتياز ، كما عرضت في الجلسات الآنفة الذكر ، وان تمسكنا بهذا الحق المشروع الذي ضمنته لنا المعاهدات الدولية لا يستلزم بوجه من الوجوه جلب الخطر على البلاد بل يؤدي النفع اليها ، وكان راي فخامتكم المنوه به ، والذي عضدته اكثرية

المجلس المحترم مخالفا لقناعتي هذه فلم اجد في وسعي الا تقديم هذه استقالتي راجيا قبولها .

هذا ورايت من الواجب هنا ان اشكر فخامتكم على ثقتكم بهذا العاجز، بجعلكم اياه عضوا في وزارتكم الموقرة . وثقوا يا صاحب الفخامة اني متألم جدا من ابتعادي عن فخامتكم ورفقائي الكرام ، حيث لم ار من فخامتكم ولا منهم سوى الاعتماد والثقة ، فاشكر فخامتكم واشكرهم جزيلا على ذلك ، واسأل الله تعالى ان يهدينا واياكم سبل الخير والصلاح لهذه البلاد وبالاخير ارجو قبول احتراماتي الفائقة .

٥ مارت ١٩٢٥ وزير العدلية ــ رشيد عالي الكيلاني

قبول استقالة الوزيرين

استقال وزيرا المعارف والعدلية في اليوم الخامس من آذار ١٩٢٥م ، وهو اليوم الذي قرر فيه مجلس الوزراء قبول امتياز النفط ، وتخويل وزير الاشغال والمواصلات التوقيع على الامتياز بالنيابة عن الحكومة العراقية ، ولكن رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، لم يتسرع في قبول استقالتيهما على امل ان يتعاون واياهما على انجاز بقية منهاج الوزارة ، بعد منح الامتياز ، فلما وقع وزير الاشغال والمواصلات مزاحم الباجه جي ، الامتياز في يوم ١٤ من هذا الشهر ، ورفض الوزيران المستقيلان الاستمرار على العمل ، استصدر الرئيس الهاشمي ارادة ملكية في الرابع عشر من آذار بتعيين الحاج عبد الحسين الجلبي وزيرا للمعارف ، وباسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى السيد مزاحم امين الباجهجي . وكان الهاشمي مقتنعا من سلامة الاجراءات التي اتخذتها وزارته لمنح امتياز النفط الى الشركات البريطانية ، ولم يلتفت الى الضجة التي اثارتها الصحافة ، وما كالته من نقد وتجريح لشخصه بالذات .

نفط اراضي المحولة

« الاراضي المحوّلة » اسم لقطعة من الارض تقع بين العراق وايران « في قضاء خانقين » كانت قد « حوّلت » ملكيتها الى الانبراطورية العثمانية في عام ١٩١٣م ، نتيجة لقرار لجنة الحدود بين تركية وايران .

وكانت حكومة ايران قد منحت المستر وليم دارسي في سنة ١٩٠١ م امتيازا بالبحث عن مظان النفط في هذه القطعة من الارض ، فلما انتقلت « حوّلت » القطعة المذكورة الى تركية ، اقرت ذلك الامتياز . وحيث ان العراق ورث تركية فقد كان عليه ان يؤيد امتياز دارسي في « الاراضي المحوّلة » فجرت مفاوضات بين « الوزارة النقيبية الثالثة » والمندوب السامي البريطاني حول هذا الموضوع ، واتخذ مجلس الوزراء عدة قرارات بصدده ، نشرنا نصوصها اثناء البحث عن تلك الوزارة . فلما تبدل موقف العراق تجاه امتيازات النفط الكامنة في اراضيه ، واصبح منح هذه الامتيازات ضرورة ملحة لسلامة اراضيه ، قرر مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ .

١ ـ اسداء الشكر الى وزارة المستعمرات البريطانية لسعيها لمحافظة حقوق الحكومة العراقية في هذا الامر ؛ وتأسف الحكومة العراقية على عدم تقرّب شركة النفط اليها لتتوصلا الى حل نهائي .

٢ ـ نظرا لما جاء في كتاب ممثل الشركة المرقم ٦٦١٢ والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ ، توافق الحكومة العراقية على اقتراح الشركة بالاعتراف بما للشركة من المنزلة في الامتياز الممنوح للمستر دارسي المتوفى ، والبروتكول المؤرخ في نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٣ ـ ان الحكومة العراقية مستعدة للمفاوضة فيما يقتضي اتخاذه من التدابير لتطبيق مواد الامتياز ، بالنظر لما حصل من التبدلات في الوضعية » اهـ .

وقد استمرت المفاوضات بين الشركة والحكومة ـ بعد هذا القرار الوزاري ـ مدة طويلة حتى اذا كانت ايام « الوزارة الهاشمية الاولى » توصل الطرفان الى النتيجة المطلوبة فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ ايار ١٩٢٥ تسجيل القرار التالي :

« تلي كتاب وزارة الاشغال والمواصلات المرقم ٢٧٠/٢١/١ والمؤرخ في ١٨ ايار سنة ١٩٢٥ ، ولائحة المقاولة النهائية المطلوب عقدها مع المستر جاكس ، المدير العام لشركة النفط الانكليزية ـ الفارسية في خصوص النفط في الاراضي المحوّلة ، فقرر مجلس الوزراء الموافقة مبدئيا على نص المقاولة المذكورة ، وعلى تخويل وزير الاشغال والمواصلات الصلاحية بعقدها مع شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية ؛ على أن يستفسر بواسطة فخامة المعتمد السامي ، من جناب وزير المستعمرات ، عما اذا كانت مواد المقاولة على وجه العموم ، والمادة الثالثة خاصة ، موافقة لمصالح العراق ، وعما اذا كانت الطريقة المتبعة بين الشركة والحكومة الايرانية في تعيين حصة الحكومة هي اكثر نفعا للعراق من الطريقة الموضحة في المادة الثالثة الآنفة الذكر » (١) .

وقد استقالت « الوزارة الهاشمية الاولى » في ٢١ حزيران ١٩٢٥ م قبل ان تتخذ قرارها النهائي بصدد هذا الامتياز فلما حلت «الوزارة السعدونية الثانية» محل هذه الوزارة في ٢٦ من هذا الشهر ، رفضت اقرار الامتياز ودخلت في مفاوضات طويلة مع الشركة ومع الحكومة البريطانية اسفرت عن ادخال بعض التعديلات التي كانت في صالح العراق كتأسيس مصفى للنفط في خانقين وخزن كمية كبيرة من النفط لتأمين حاجات الاهلين باسعار مخفضة ونحو ذلك .

نشر القانون الاساسي

كان « المجلس التأسيسي » قد صادق نهائيا على « القانون الاساسي العراقي »

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٥ ص ٣٣ .

في يوم ٢٠ تموز ١٩٢٤ م ، وحال موضوع منح امتياز النفط دون نشره (١) فان المادة (٩٤) من هذا القانون نصت على ان (لا يعطى انحصار او امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد ... الا بموجب القانون) وكان المعروف والمعتقد ان المجلس النيابي المرتقب سوف لا يقر منح هذا الامتياز على الشكل الذي توصل اليه المجلس حيث ظهر الغبن فيه كما ان المعتمد السامي كان يلح على وجوب تأجيل نشر القانون الاساسي الى آخر لحظة ممكنة (٢) حتى تنتهي قضية النفط فيستفيد من المادة الرابعة عشرة بعد المئة منه (٣) . فلما تم هذا المنح في ١٤ آذار ١٩٢٥ م ، قرر مجلس الوزراء في السابع عشر من هذا الشهر نشر القانون المشار اليه في يوم ٢١ منه .

وفي اليوم المذكور سار موكب وزاري الى البلاط الملكي يتقدمه رئيس الوزراء ، ياسين الهاشمي ، حاملا دستور المملكة في مخمل من الحرير الاخضر ، فحيته ثلة من الحرس كانت مصطفة في مدخل البلاط ، وقدمه الى جلالة الملك فوقعه صاحب الجلالة وامر بنشره فوراً ، ثم اطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة تيمنا بهذا الحدث التاريخي الجليل ، وعاد الوزراء الى دواوينهم يستقبلون المهنئين من الاهلين بدخول البلاد في عهد دستوري جديد ، واخذت برقيات التهاني تنهال على جلالة الملك ، وعلى اصحاب المعالي الوزراء من انحاء المملكة كافة ، كما اقيمت معالم الافراح والزينة ، وتليت الادعية في المساجد والمعابد ، وانتهز رئيس الوزراء هذه الفرصة فأذاع هذا البيان :

البيـــان

نشر القانون الاساسي وكان نشره خطوة كبيرة في تأييد رغبة الامة . وبقدر الاعتناء في تطبيق بنوده ، ترسخ احكامه في البلاد ، ويكون التقدم الذي اصبحت الامة اليوم في حاجة اليه اكثر من كل وقت .

لم تكن ثمار القانون الاساسي لتقطف بمجرد اعلانه ، وارسال برقيات التهنئة

---

(١) يعلل السر هنري دوبس اسباب عدم الاسراع في نشر الدستور فيما يلي :
« لم يكن مستحسنا ان تقدم الحكومة العراقية على المباشرة بالانتخابات لتكوين اول مجلس امة دائمي حتى تنتهي لجنة الحدود من اعمالها وعليه اجل نشر القانون الاساسي » .
اما رئيس الوزراء ياسين الهاشمي فقد صرح لصاحب جريدة الاستقلال البغدادية بما يلي :
« رأينا ان نعلن حقوقنا الشرعية في الولاية التي يدعي بها الاتراك في اسرع ما نستطيع من الوقت ونسجل على الدولة التي تمثل في هذه الشركة العظيمة باننا اصحاب الحق الشرعي وخشينا من ان تداهمنا الحوادث في امر الانتخابات وجمع المجلس ونكون قد اضعنا أثمن فرصة في حياتنا السياسية » اهـ .
جريدة الاستقلال بتاريخ ٩ اذار ١٩٢٥

(٢) سجلات البلاط الملكي في « مركز حفظ الوثائق » الاضبارة ج ٤ الوثيقة ٦ .

(٣) تقول المادة (١١٤) من القانون الاساسي (جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي والتي أصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي صحيحة من تاريخ تنفيذها) .

بنشره ، بل ان للحكومة بمجموعها ، ولكل فرد من رجالها بانفراده ، تاثيرا عظيما في هذا التقدم .

ان المسؤولية التي اودعها القانون على عاتق الوزارة ، هي اعظم ممـا تصورناه وتصوره. اذ مهما كان الاعتماد الذي تحصل عليه الوزارات من ممثلي الشعب قويا، فانه لا يلبث ان يزول اذا لم يكن جميع اعضاء الحكومة متشبعين بروح واحدة،مقدرين المبادىء التي ينطوي القانون عليها ، سائرين على حفظ العدل والحق بين الشعب .

قد يجد عمال الحكومة اسبابا مبررة لما قاموا به حتى هذا اليوم ، من الاعمـال التي لا تنطبق على الروح الدستورية والمسؤولية السياسية ، وقد يجد قسم كبير منهم مسـانيد قوية في سواعد من قربوهم الى المراكز التي اشغلوها سابقا ، فليعلـم هؤلاء ان الدستور لا يسمح ببقاء اي عضو لا يستمد سلطته من روحه ، او يعبـث بحقوق الافراد مستندا الى نفوذه او نفوذ مساعديه .

تجري في مركز المملكة ، وفي اطرافها ، بعض الاعمال التي لا تنطبق على القانون، منها ما يظهر ومنها ما يبقى مخفيا . فما يظهر منها يجب ان يعالج معالجـة شديـدة سريعة ، وما يخفى منها يجب اظهاره بكل وسيلة كيلا يبقى حاجز ما في سبيل اقامـة الحق والعدل ، بالرغم من نشر القانون الاساسي .

الى هذا الامر الحيوي الفت انظار جميع موظفي الحكومة ، واطلب اليهـم ان يجدّوا ويسرعوا لتعمير ما مضى . وليخفق العلم العراقي ، الذي يجمع في كوكبـه رمز الاتحاد بين القومين النجيبين : الكردي والعربي فخـورا تحت ظـل القانـون الاساسي ، وليستظل به عالم بحقوقه مقدر لواجباته . رئيس الوزراء (١)

استقالـة الوزارة

لما انجزت « الوزارة الهاشمية الاولى » الانتخابات العامة للمجلس النيـابي ، ارادت ان تكون اكثرية النواب في المجلس المذكور من الموالين لها ، لتتمكن من تطبيـق منهاجها المفصل ، واراد البلاط الملكي ان تكون هذه الاكثرية للسيدين جعفر العسكري ونوري السعيد ، لانهما من مشايعي سياسة البلاط (٢) وكان وزير الداخليـة عبد المحسن السعدون ، يؤيد رغبة البلاط على الرغم من الطعون التي وجهت الى تدخلاته في الانتخابات وكان لدار المعتمد السامي البريطانـي راي آخر في الموضوع ، فـراى

---

(١) جريدة المفيد العدد (٣٥٦) بتاريخ ٢٥ مارت ١٩٢٥ .

(٢) وجعفر العسكري ونوري السعيد عصاميان ساعدا جلالة الملك فيصل في الثورة العربيـة منذ البداية ، واخلصا له ، نقربهما اليه ، ورقاهما الى اعلى الرتب ، واتخذهما عصبة له ، وقـد استطاعا بحنكتهما السياسية ، وبعطف جلالة الملك عليهما ، وتعزيز المندوب السامي لهما ، أن يكونا حولهما قوة تعد الان ــ اي في عام ١٩٢٠ ــ اكثرية في المملكة العراقية .

« الانتدابان في سورية والعراق ص ٦٢ »

الهاشمي ان يستقيل من الحكم لينظر في كيفية التوفيق بين هذه الآراء المتضاربة ، فكتب الى جلالة الملك يقول :

٢١ حزيران سنة ١٩٢٥ م ديوان مجلس الوزراء

الى اعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .

مــولاي

اری من واجب الاخلاص ، ان التمس من جلالتكم قبول استقالتي . واني في هذه الفرصة اتقدم الى اعتاب مولاي بالشكر التام لما اولاني وزملائي ، مـن العطـف والمؤازرة اثناء قيامي بأعباء ادارة المملكة ، وابتهل اليه تعالى ان يؤيد جلالتكم بتوفيقه في كل الامور والاحوال .

العبد الخاضع : الهاشمي

وفيما يلي جواب جلالة الملك على كتاب الاستقالة :

بغداد في ٢٩ ذي القعدة ١٣٤٣ ــ ٢١ حزيران ١٩٢٥ .

عزيزي ياسين الهاشمي

تسلمت كتابكم المؤرخ ٢١ حزيران ١٩٢٥ المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . ومع اني مقدر الظروف التي تدعو الى تقديم استقالتكم ، على اثر انجـاز الانتخابات العامة ، فانه لا يسعني الا ان اعرب لكم عن عظيم قدري للمساعي المفيـدة التي بذلتموها في سبيل خير البلاد ، واشكركم انتم وزملاءكم على المؤازرة الفعالة التي كنتم تقدمونها الي حتى في احرج الاوقات . واني مع اسفي لقبول استقالتكم؛ اؤمل منكم ومن زملائكم الدوام على اعمالكم موقتا حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة .

فيصل

من يؤلف الوزارة الجديدة

كان معروفا ان السيد الهاشمي سيعيد تكوين الوزارة ، بعد ان يدخـل فيهـا السادة صبيح نشأت ، وناجي السويدي ، ورشيد الخوجة ، بدلا مـن الـوزيريـن المستقيلين احتجاجا على منح امتياز النفط وهما : وزير العدلية رشيد عالي الكيلاني، ووزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي ، وبدلا من وزير الداخلية عبـد المحسن السعدون ، الذي كان يشكو الهاشمي عند الملك فيصل متهما اياه بانه يريد ان يتخذ من وزرائه كتابا حتى انه اضطر الى تقديم استقالته في ٢١ حزيران ١٩٢٥ بينما كان

الهاشمي يتهم السعدون بموالاة الترك (١) ولكن ظهر بعد المفاوضات الجارية في البلاط ان الملك يؤثر وزارة يراسها السعدون نفسه ، ليتمكن من تحقيق توصيات لجنة الحدود ، المتمثلة في تمديد اجل الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ عاما وقد زعمت جريدة العراق في عددها (١٥٦٣) الصادر في ٢٤ حزيران ان الهاشمي اخفق في تكوين الوزارة مرة اخرى لعدم تمكنه من اقناع المومى اليهم بالدخول في الوزارة المرتقبة ، فرد الهاشمي بما يلي :

حضرة صاحب جريدة العراق المحترم

عملا بالقانون ، واعلانا للحقيقة التي نالت من التشويه ما تأنفه مهنة الصحافة، ارجو نشر ما يلي في اول عمود من اول عدد يصدر من جريدتكم :

لم اكلف احدا بالوزارة واجابني بالرفض ، ولم اقصد اكمال عدد الوزراء سابقا قبل ان تنتهي الانتخابات ، واذا كان من دعوتهم من الافاضل غير متجانسين في المبدأ والراي معي ، فتقدير ذلك يعود لهم ، والبحث عن التجائي للاشخاص الذين لا يرتاح لهم الراي العام فهو تجاوز صريح على اكثرية اعضاء الوزارة الحاضرة ، وتصرف سيء في التعبير عن الراي العام .

بغداد ٢٦ حزيران ١٩٢٥ ياسين الهاشمي (٢)

---

(١) يقول السر هنري دوبس ، المعتمد السامي ، في مذكراته في « رسائل بل » :

« استقالت الوزارة الهاشمية بسبب الخلاف في الراي بين رئيسها ياسين باشا الهاشمي ووزير الداخلية المحسن بك السعدون اذ شعر الوزراء بعدم امكان شخوصهم امام مجلس الامة على شكل وزارة متحدة في الراي » .

ويقول العميد الركن طه الهاشمي — شقيق الرئيس المستقيل — في ص ٩٠ من مذكراته :

« وظهر مليا ان الملك هو الذي اوعز الى نوري ليتفق مع محسن ، وانه اوعز الى محسن ان يخالف ياسين ، وهذا الايعاز هو الذي ادى الى سقوط الوزارة . ويظهر من هذا ان الملك لا يرغب في ان تبقى الوزارة مدة طويلة ، خصوصا اذا كان على راسها رجل ذو ارادة قوية كالهاشمي ، ولعله يقصد بذلك خدمة البلاد » اه .

(٢) جريدة العراق العدد ١٥٦٦ بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٢٥ .



ملاحق الجزء الاول

١ ـ المادة (٢٢) من عهد عصبة الامم

٢ ـ لائحة الانتداب البريطاني على العراق

٣ ـ الاتفاقيات المتفرّعة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية وهي :

ا ـ الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين .

ب ـ الاتفاقية العسكرية

جـ ـ الاتفاقية العدلية

د ـ الاتفاقية المالية

٤ ـ القانون الاساسي العراقي

٥ ـ قانون تعديل القانون الاساسي



١ ـ المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم

١ ـ في المستعمرات والاراضي التي لم تعد بعد الحرب تابعة لسيادة الحكومات التي كانت خاضعة لها سابقا ، والتي يعجز سكانها عن القيام بالحكم الذاتي في بلادهم، تحت الظروف الصعبة في العالم الحديث . يجب ان يطبق المبدا القائل بان رفاهية هذه الشعوب وارتقائها ، وديعة مقدسة من ودائع المدنية ، وان يتضمن هذا الميثاق الضمانات اللازمة للقيام بهذه الامانة .

٢ ـ ان الطريقة المثلى لتحقيق هذه المبادىء عمليا . هي تسليم وصاية هذه الشعوب الى الامم الراقية . التي تستطيع بفضل ثروتها ، او اختبارها ، او موقعها الجغرافي . ان تتحمل هذه المسؤولية ، والتي ترغب في قبولها . وهذه تقوم بوصايتها باسم عصبة الامم وبصفتها منتدبة عنها .

٣ ـ ان نوع الانتداب يجب ان يختلف بحسب درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وحالته الاقتصادية الى غير ذلك من الاحوال .

٤ ـ ان بعض البلاد كانت في القديم تابعة للانبراطورية العثمانية ، وقد بلغت درجة راقية يمكن معها الاعتراف مبدئيا بكيانها كأمم مستقلة ، على ان تستمدالارشاد والمساعدة من دولة اخرى ، حتى يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها . ان اعتبار رغبات هذه البلاد يجب ان يكون في المقام الاول من انتقاء الدولة المنتدبة .

٥ ـ اما الشعوب الاخرى ، خاصة شعوب إفريقية الوسطى ، فهي في حالة تتطلب ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ادارتها بصورة تضمن حرية المعتقد « على ان لا يخل ذلك بحفظ الامن العام والاخلاق » وتضمن عدم تشييد الحصون، والقواعد الحربية ، والبحرية ، وتدريب الاهلين تدريبا عسكريا لاغراض غير الشرطة والدفاع عن البلاد ، وتأمين ظروف متساوية لتجارة الاعضاء الآخرين من الدولة الداخلة في العصبة .

٦ ـ يوجد عدا ذلك اراض كجنوب افريقية الغربية ، وبعض جزر المحيط الهادي الجنوبي ، التي يحسن ادارتها بقوانين حكومة الانتداب ، كما لو كانت جزءا لا يتجزأ من اراضيها . وذلك لقلة سكانها . او لصغر حجمها ، او لبعدها عن قواعد

المدنية والحضارة ، او لاتصالها الجغرافي بالبلاد المنتدبة ، او لظروف اخرى ، مع الاحتفاظ بجميع الشروط المذكورة اعلاه فيما يتعلق بضمان سلامة هذه الشعوب ومصالحها .

٧ ــ وعلى كل حال يجب على الدولة المنتدبة ان تقدم تقريرا سنويا لمجلس العصبة عن البلاد التي انتدبت عليها .

٨ ــ ان لم تكن درجة السلطة وحق المراقبة والادارة التي ستقوم بها دولة الانتداب معينة بحسب اتفاق سابق بين اعضاء جمعية الامم ، وجب ان يشرع حالا في تنظيمها من لدن مجلس الجمعية .

٩ ــ يجب ان تتكون لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية المقدمة من حكومة الانتداب وفحصها ، ولترشد مجلس العصبة بكل ما يخص المسائل التي تتعلق بتنفيذ الانتداب (١) .

---

(١) رسالة « تشكيلات عصبة الامم ومقاصدها » ص ٩٤ — ٩٥ .

٢ - لائحة الانتداب البريطاني على العراق

بناء على نص المادة « ١٣٢ » من معاهدة الصلح ، الموقع عليها في سيفر في اليوم العاشر من شهر اغسطس ١٩٢٠ ، التي بموجبها قد تنازلت تركية عن كل حقوقها وتملكها في العراق الى الدول المتحالفة الرئيسية ، وبناء على المادة ٩٤ من تلك المعاهدة ، التي بموجبها قررت هذه الدول الكبرى ، وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من الفصل الاول « عهد جمعية الامم » بأن تعترف بالعراق دولة مستقلة يشترط عليها قبول المشورة الادارية والمساعدة من قبل منتدب ، الى ان تصبح قادرة على القيام بنفسها وحدها ، وان تحديد تخوم العراق ، سوى ما هو مقرر في المعاهدة المذكورة ، واختيار المنتدب ، وتتفق عليه الدول الرئيسية المتحالفة ، وبما ان الدول المتحالفة الرئيسية قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية منتدبا من قبلها على العراق ، وبما ان شروط هذا الانتداب الآتي ذكرها رفعت الى مجلس جمعية الامم للمصادقة عليها ، وبما ان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل ان يكون منتدبا على البلاد المذكورة ، وتعهد بذلك بالنيابة عن جمعية الامم ، طبقا للمواد الآتية ، فجمعية الامم توافق على شروط هذا الانتداب كما يلي :

المادة الاولى ــ للمنتدب ان يضع في اقرب وقت ، لا يتجاوز ثلاث سنين من تاريخ تنفيذ الانتداب ، قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة فينشره سريعا ، وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ، ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ، ومنافعهم ، ورغائبهم ، ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وترقيه كدولة مستقلة . وفي الفترة قبل العمل بالقانون الاساسي ، تجري ادارة العراق طبقا لروح الانتداب .

المادة الثانية ــ يحق للمنتدب ان يحفظ قوة عسكرية في البلاد الواقعة ضمن هذا الانتداب لاجل الدفاع عنها . والى ان ينفذ القانون الاساسي ، ويوطد الامن العام ، له ان يؤلف جيشا محليا لتأييد الامن والدفاع عن البلاد يجنده من الاهالي القاطنين في البلاد فقط ، ويكون هذا الجيش مسؤولا لدى الحكومة المحلية وخاضعا دائما للمشارفة « للسلطة » التي يتولاها المنتدب على هذا الجيش . ولا يجوز للحكومة العراقية ان تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر غير ما ذكر سابقا الا بموافقة المنتدب ، ولا يحول شيء مما هو مذكور في هذه المادة ، دون اشتراك الحكومة

المحلية في مصرف اي جيش كان ، يقيمه المنتدب على العراق . ويحق للمنتـدب في كل وقت استعمال الطـرق ، والسكك الحديدية ، والمراسي ، في العـراق لتحريك القوات المسلحة ، ونقل الوقود والارزاق .

المادة الثالثة ــ يفوض المنتدب بادارة علائـق العـراق الخارجية . وبالحـق باصدار التفويض للقناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية فيه ، وكذلك يكون له الحق بفرض الحماية السياسية والقنصلية على رعايا العراق في البلدان الاجنبية .

المادة الرابعة ــ على المنتدب تبعة الاحتفاظ بالاراضي العراقية . فلا يتنـازل عنها ، ولا يؤجر ، ولا توضع تحت سلطة دولة جنبية .

المادة الخامسة ــ يلغى بتاتا فيالعـراق اعفاء الاجـانب وامتيازاتهم في المصالح الناتجة عن المحاكم القنصلية والحمايـة التي كانوا يتمتعـون بها نظاما او عرفـا في السلطة العثمانية .

المادة السادسة ــ على المنتدب تبعة تأسيس نظام عدلي في العراق يؤمن :

١ ــ مصالح الاجانب .

٢ ــ القانون .

٣ ــ وعلى قدر ما يلزم ، الاختصاص الشرعـي المرعي الآن في العـراق فيما يتعلق بالامور المختصة بالعقائد الدينيـة عند بعض الطوائف مثل « نظـام الاوقاف والامـور الشخصية » وخصوصا يوافق المنتـدب على ان الاشراف على الاوقـاف وادارتها يجريان طبقا للشريعة الدينية وارادة الواقفين .

المادة السابعة ــ ريثما تعقد معاهدات خاصة مع الدول الاجنبية فيمـا يمس العراق من تسليم المجرمين الفارين اليه ، يعمـل بالمعاهـدات الحاضرة بين المنتدب والدول الاجنبية .

المادة الثامنة ــ يؤمن المنتدب للجميع حرية الوجدان التامة ، وحرية العبادات، في كل هيئاتها واشكالها ، بشرط الا يخل ذلك بالامن العـام والآداب ، ولا تميز فئة على اخرى في العراق بسبب جنسية او دين او لغة . والمنتدب يشجع التعليم بلغات العراق الوطنية ، ولا ينكر على فئة حقها ، ولا تضار في تأيد مدارسها الخاصة لتعليم ابنائها لغتها الخاصة ، على شرط انطباق ذلك على مقتضيات التعليـم التي ترسمها الحكومة .

المادة التاسعة ــ لا يجوز ان يؤول شيء مما ذكر في هذا الانتـداب بانه يمنـح المنتدب حق التدخل في مباني او ادارة العتبات المقدسة التي تبقى صيانتها مكفولة.

المادة العاشرة ــ على المنتـدب ان يراقب اعمـال المبشرين في العراق ، حسبما تقتضيه الحاجة ، لتوطيد الامن العام وحسن ادارة الحكومة ، وفيما سوى ذلك فلا

تؤخذ وسيلة ما من الوسائل لمعارضة تلك الامور والمداخلة فيها ؛ ولا تميز فرقة على اخرى بسبب مذهب او جنسية .

المادة الحادية عشرة – على المنتدب ان يمنع في العراق التمييز بين رعايا اية دولة ما كانت من اعضاء جمعية الامم « شاملا ذلك الشركات المؤلفة طبقا لانظمة تلك الدول » فلا يكونون دون رعايا المنتدب ، او رعايا اية دولة اخرى في كل ما هو متعلق بالضرائب ، والتجارة ، والصناعة ،والفنون ، او في معاملة السفن التجارية ، والطيران الملكي ، وكذلك لا يكون تمييز في العراق بين البضائع الصادرة عنها الى اية دولة او الواردة اليه منها ، وتكون حرية النقل تامة في كل البلاد بشروط عادلة ، وفيما سوى هذا ، فللحكومة العراقية الحق – بعد استشارة المنتدب – ان تضرب الضرائب ، والرسوم الكمركية كما يقتضي ؛ وان تتخذ احسن الوسائل لاستثمار موارد البلاد الطبيعية ، وتامين منافع الاهالي ، ولا يحول شيء مما في هذه المادة دون حق الحكومة العراقية – بعد مشورة المنتدب – بعقد وفاق كمركي مع اية دولة كانت كلها في سنة ١٩١٤ م داخلة في تركية الاسيوية او جزيرة العرب .

المادة الثانية عشرة – يوافق المنتدب ، بالنيابة عن العراق ، على المعاهدات الاممية المتبعة الآن ، او التي يصير عقدها فيما بعد بمصادقة جمعية الامم، في كل ما هو متعلق بالنخاسة ، او تجارة الاسلحة ، او العقاقير المخدرة ، او للمساواة التجارية ، او حرية النقل والملاحة ، والملاحة الجوية ، والسكك الحديدية ، والبريد والبرق واللاسلكي ، والملكات الفنية والادبية والصناعية .

المادة الثالثة عشرة – يضمن المنتدب مؤازرة الحكومة العراقية ، ما سمحت لها الاحوال الدينية والاجتماعية ، على تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها جمعية الامم لمنع الامراض ومحاربتها شاملا ذلك امراض النبات والحيوان .

المادة الرابعة عشرة – يضمن المنتدب ، انه في اثناء اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا الانتداب ، أن يسن نظاما للآثار العتيقة ، ويجري بموجبه طبقا على ما في المادة « ٤٢١ » من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية ، عوضا عن نظام الاثريات التركي ، ويكفل المساواة في كل ما له مساس بالتحريات الاثرية بين كل رعايا الدول التي هي اعضاء في جمعية الامم .

المادة الخامسة عشرة – بعد ما ينفذالقانون الاساسي ؛ يعقد اتفاق بين المنتدب والحكومة العراقية على الشروط التي بموجبها تتسلم الاخيرة الاعمال العمومية ، والاشغال الاخرى الدائمة التي يرجع منافعها الى الحكومة العراقية ، ويعرض هذا الاتفاق على مجلس جمعية الامم .

المادة السادسة عشرة – لا شيء مما في هذا الانتداب يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة اداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح له .

المادة السابعة عشرة – يرفع المنتدب كل سنة الى مجلس جمعية الامم بيانا

بالاعمال المتخذة في تلك السنة لتنفيذ الانتداب ، ويرفقه بنسخ من كل الانظمة ، والاوامر ، الصادرة في تلك المدة .

المادة الثامنة عشرة ـ يقتضي رضى مجلس جمعية الامم لتعديل شروط هذا الانتداب على شرط انه اذا اقترح المنتدب تحويرا يكفي للعمل به ان ينال رضى اكثرية المجلس .

المادة التاسعة عشرة ـ اذا وقع اختلاف بين اعضاء جمعية الامم على تأويل ، او اجراء مواد هذا الانتداب ، ولم يمكن تسويته بالمفاوضات ، فيرفع الى محكمة العدل الدولية الدائمة المذكورة في المادة « ١٤ » من عهد جمعية الامم .

المادة العشرون ـ عندما ينتهي الانتداب الممنوح بهذا التصريح ، يتخذ مجلس جمعية الامم التدابير اللازمة لجعل الحكومة العراقية ، بكفالة الجمعية ، تدفع كل المصاريف القانونية التي صرفها المنتدب ، مع حقوق الموظفين بالمكافأة ومعاش التقاعد .

تحفظ هذه النسخة في خزانة جمعية الامم ، ويرسل كاتب سر الجمعية نسخة رسمية الى كل من الدول الموقعة في معاهدة الصلح مع تركية .

٣ ـ الاتفاقيات الاربع المتفرعة من المعاهدة

أ ـ الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين

المعقودة طبقا للمادة ٢ من المعاهدة ـ العراقية ـ البريطانية

نحن الموقعان ادناه : المفوضان أحدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانية ، والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة واثنين واربعين هجرية، بعد ان فوّضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة ٢ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وواحد واربعين هجرية .

الاتفاقيــة

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الاول ١٩٢٢ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية ، معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانية وجلالة ملك العراق ، وكذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلاديــة ، الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجريــة ، ملحق بنفس هذه المعاهدة ، وحيث انه بموجب المادة ٢ من المعاهدة المذكورة يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعــاهدة موظفا ما في العــراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانية .

وحيث انه قد نص في هذه المادة نفسها على عقد اتفاقيــة منفردة بين الفريقين الساميين المتعاقدين لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي :

المادة ١ ـ توافق الحكومــة العراقيــة على ان تعين ، كلما وعندما يطلب اليها

ذلك ، موظفا بريطانيا ينال موافقــة المعتمد السـامي ، في اية من الوظائف المبينة في الجدول الملحق بهذه الاتفاقية .

المادة ٢ ــ توافق الحكومة العراقيــة على ان يعطى لكل موظف بريطاني ، يعين للخدمة في الحكومة العراقية في اية من الوظائف المحفوظــة بمقتضى المادة ١ في هذه الاتفاقية او في اية من الوظائف الاخرى المبينــة في الجدول الثاني ، مقاولة استخدام بالراتب والدرجــة المعينين لهــذه الوظائف في الجــدول المذكور . تتضمــن شروط الاستخدام المبينة في الجدول الثالث ما خلا وعدا الضباط البريطانيين المعينين للخدمة في وزارة الدفاع في الحكومة العراقية او الملحقين بها للخدمة ولهم وظيفة دائميــة في حكومة اخرى ، فهؤلاء يعطون مقاولات بالراتب والدرجة المعينين في الجدول الرابع تتضمن شروط الاستخدام المبينة في الجدول الرابع .

المادة ٣ ــ على شرط مراعاة نصوص المادة ٢ من معــاهدة التحالف ، ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الحكومة العراقية من ان تستخدم بموجب مقاولات خاصة ، اخصائيين بريطانيين فنيين او علميين أو موظفين بريطانيين من صنف الكتبة وصغار المستخدمين .

المادة ٤ ــ تتعهد الحكومة العراقية بأن تبقي التعهــدات التي تكون قد قبلت بها بموجب اي مقاولة استخدام امضيت واعطيت بموجب هذه الاتفاقية قبل انتهاء معاهدة التحالف بما فيه دفع تأديات الى صندوق التقاعد على ما هو منصوص عليه في الجدول الثالث في هذه الاتفاقية نافذة العمل في اثناء استمرار تلك المقاولة وعند انتهائها ايضا وذلك رغما عن انتهاء معاهدة التحالف المذكورة قبل ذلك .

المادة ٥ ــ اما فيما يخص الغرض المقصود من مقاولات الاستخدام المعقــودة قبل انتهاء معاهدة التحالف ولكنها مستمرة النفــوذ بعد ذلك الانتهــاء حسب نص المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ينبغي ان يعاد النظر في ما في الجدولين الثالث والرابع الملحقين بهذه الاتفاقية من الفقرات الوارد فيها اشارة الى المعتمد السـامي لجلالة ملك بريطانية ، او الى هيئة النظام المشكلة بموجب الفقرة ١٧ من الجدول الثالث وذلك بمناسبة المفاوضات المنصوص عليها في البروتكول الملحق بمعــاهدة التحالف لاجل عقد اتفاقية جديدة بين الفريقين السـاميين المتعاقدين .

المادة ٦ ــ ان جميع الموظفين البريطانيين المعينين في خدمة الحكومة العراقيــة بموجب شروط هذه الاتفاقية ، ينبغي ان يكونوا عمال الحكومة المذكورة ومسؤولين امامها ، وليس امام المعتمد السـامي .

« الجدول الاول »

الوظائف المحفوظة للبريطانيين

مستشارو وزارات الداخلية والمالية والعدلية والدفاع والاشغال والمواصلات.
المدراء او المفتشون العامون للري والاشغال والزراعة والطابو والمساحة والبيطرة ،

المفتشون العامون للبرق والبريد والشرطة والصحة والمعارف والكمرك ، مدير مراجعة الحسابات او مساعده ، رئيس محكمة الاستئناف .

« الجدول الثاني »

« الدرجة الاولى »

مستشارو وزارات الداخلية والمالية والعدلية : الراتب ٢٥٠٠ — ١٠٠ — ٣٥٠٠ روبية على انه يجوز تعدي هذا المعدل اذا لم تتمكن الحكومة العراقية من الحصول على موظفين من الصنف اللائق الا برواتب اعلى .

« الدرجة الثانية »

(١) مستشار وزارة الاشغال والمواصلات ، رئيس محكمة الاستئناف ، مفتش عام البريد والبرق ، مفتش عام الشرطة ، مفتش عام الصحة ، مفتش عام المعارف ، مفتش عام الكمارك والمكوس ، مدير الري ، مدير الاشغال العمومية ، مدير مراجعة الحسابات ، مدير الزراعة ، مساعد مستشار وزارة الداخلية ، مساعد مستشار وزارة المالية ، سكرتير الايرادات في وزارة المالية .

الراتب ١٨٠٠ — ١٠٠ — ٢٨٠٠ روبية .

ملاحظة : (١) يجوز ان تكون هذه الوظيفة بموجب مقاولة خاصة قصيرة الاجل خارج الدرجة ، او ان تدمج بوظيفة مدير الري او مدير الاشغال العمومية وذلك باختيار اعلاهما رتبة هذا او ذاك فاذا ادمجت هذه الوظيفة على هذا الوجه ، او اشغلت بموجب مقاولة اعتيادية يكون راتبها المبدئي ٢٢٠٠ روبية .

« الدرجة الثالثة »

كبار المفتشين الاداريين ، كبار المفتشين الماليين ، رئيس دائرة التحقيق الجنائي ، كبار مفتشي الشرطة (١) قضاة محاكم البداءة ، سكرتير وزارة الاشغال والمواصلات ، مدير مصلحة البيطرة (٢) رؤساء المهندسين ، الاختصاصيون ، مدراء المستشفيات والمعاهد الطبية ، رؤساء الاطباء في الموصل وكركوك ، مفتشا الصحة في بغداد والبصرة .

الراتب — ١٥٠٠ — ٧٥ — ١٨٠٠ — ١٠٠ — ٢٣٠٠ روبية .

ملاحظة (١) من يعين من هؤلاء ، ولا المام له باللغة العربية وخبرة خاصة في القوانين المحلية يجب ان يبتدىء براتب ١٣٥٠ روبية ويكون تحت التجربة لمدة سنتين .

ملاحظة (٢) اذا سمح لمن يشغل احدى هذه الوظائف بالتطبيب الخصوصي ، يكون الراتب الابتدائي ١٢٠٠ روبية .

وفي حالة من يستخدم في المستقبل من الاطباء الاختصاصيون يجوز وضعهم في غير الدرجة الثالثة اذا سمح له بالتطبيب الخصوصي .

« الدرجة الرابعة (قسم أ) »

مديرو الكمارك ، مدير المساحة ، رئيس مأموري الابحاث الزراعية ، رئيس مفتشي الزراعة ، المهندسون الاجرائيون في دائرة الاشغال العمومية ، اختصاصي في الاعمال الكهربائية ، معمارو الحكومة ، المهندسون الاجرائيون للري ، مفتش البريد، رئيس المهندسين الاجرائيين في دائرة البرق . مفتشو المعارف ، الاطباء المأذونون غير الداخلين في الدرجة الثالثة .

الراتب ١٢٠٠ ــ ٧٥ ــ ١٨٠٠ روبية .

« الدرجة الرابعة (ب) »

(١) المفتشون الاداريون صنف ثاني ، المفتشون الماليون صنف ثاني ، مفتشو الشرطة صنف اول ، المهندسون الاجرائيون في دائرة البرق صنف ثاني ، ضباط الزراعة .

(٢) وكلاء جباة (تحصيلدارية) الكمارك ، معاون مدير الصحة العامة (قسم الموظفين والحسابات) .

الراتب ٩٠٠ ــ ٥٠ ــ ١٢٠٠ ــ ٧٥ ــ ١٨٠٠ روبية .

ملاحظة (١) تكون الزيادة بمعدل واحد وهو ٧٥ روبية .

ملاحظة (٢) لا يجوز ان يتعدى الراتب في هذه الدرجة ١٥٠٠ روبية ما لم ينجح الموظف في امتحان تعده الدائرة يؤهله لتولي مركز جاب وليس هنالك وظيفة جاب خالية .

« الدرجة الخامسة »

مفتشو الشرطة صنف ثاني ، مساعدو مدير الكمارك ، مساعدو ضباط الري، مساعدو المهندسين في دائرة الاشغال العمومية ، المهندسون في دائرة المساحة ، باقي موظفي دائرة البريد ، ضباط البيطرة ، مامور المخزن الطبي .

الراتب ٨٠٠ ــ ٥٠ ــ ١٣٠٠ روبية .

ملاحظة عمومية (١) إن من يعين من الموظفين الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية الى اية وظيفة مذكورة في هذا الجدول ، تعادل في درجتها درجة الوظيفة التي يكون شاغلها ذلك الموظف عند تعيينه على هذا الوجه ، يجب أن يعين في منزلة

من الدرجة المعينة لتلك الوظيفة تنيله راتبا لا يقل مقدارا عن الراتب الذي كان يتناوله عند امضاء المقاولة الجديدة وعند تعيين مقدار راتبه هذا ، يجب مراعاة الاشهر التي خدمها توطئة لنيل الزيادة الجديدة بموجب مقاولته القديمة .

(٢) ان المفتشين الاداريين من الصنف الثاني ينبغي تعيينهم في منزلة من الدرجة الرابعة تنيلهم الراتب الذي يكون اقرب مقدارا من راتبهم الحالي «اعلى او ادنى منه» مضافا اليه ٢٠٠ روبية على ان يتدارك امرهم فيما يتعلق بالزيادة على الوجه المبين اعلاه .

(٣) مساعدة على تدارك المصاريف الاضافية الناشئة عن تأدية ايجار المنازل ونفقات التنوير والتنظيفات ، ينبغي أن يمنح الضباط المتزوجون (من غير صغار المفتشين الاداريين) الذين مقراتهم في بغداد او البصرة او الموصل ، ويتناولون راتبا يقل عن ١٥٠٠ روبية ، مخصصات شخصية تدمج في الزيادات المستقبلة قدرها ١٥٠ روبية او كسور ، ذلك مما يفي لايصال راتبهم الشهري الى ١٥٠٠ روبية .

« الجدول الثالث »

« نظام متعلق باستخدام الموظفين البريطانيين في العراق »

«١» مدة الخدمة : يطلب من كل موظف يراد استخدامه في الحكومة العراقية ، ان يمضي مقاولة يتعهد فيها بان يخدم الحكومة العراقية لمدة معينة على ان يذكر ذلك في المقاولة التي يمضيها والمدة تختلف من (٥) سنين الى (١٠) سنين او ١٥ سنة .

«٢» تبدأ مدة الخدمة من تاريخ سفر الموظف ليتقلد وظيفته ، واذا كان الموظف مستخدما في العراق ، يعين التاريخ في المقاولة التي يوقع عليها ، ويجب ان لا تعتبر الرخصة المحلية او الاعتيادية او الرخصة التي تعطى بداعي المرض والممنوحة وفقا لهذا النظام انفصالا عن الوظيفة .

«٣» يجب ان تكون خدمة السنة الاولى من مدة الاستخدام ، او السنتين الاوليين منها . في ما يخص الموظفين المشار اليهم في الملاحظة (١) تحت الدرجة الثالثة في الجدول الثاني تحت التجربة ويجوز الغاء المقاولة في نهاية السنة الاولى او الثانية طبقا للحال بشرط ان يخبر الموظف بذلك كتابة قبل ثلاثة اشهر ، وعند تبليغ الاخبار تعطى للمعتمد السامي الفرصة لابداء رأيه بخصوص الموظف المذكور ، وعند الغاء المقاولة على هذه الصورة ، سيكون للموظف الحق في الحصول على رخصة او اكرامية عوضا عن الرخصة التي استحقها في اثناء خدمته ، وكذلك على سفر مجاني الى انكلترة . ويجب ان يتقاضى من التقاعد فقط ما قطع من راتبه لهذا الغرض ويستثنى من جميع هذه الترتيبات الموظفون الذين خدموا الحكومة العراقية مدة لا تقل عن سنة قبل دخولهم في هذه الخدمة الجديدة اذا طلبت الحكومة العراقية بقاءهم في الوظائف التي هم مختصون فيها .

«٢» الراتب : (١) يكون راتب الموظف الذي يدخل في خدمة الحكومة العراقية

وكذلك مقدار الزيادة السنوية ، كما هـو معين لوظيفته في الجدول الثانـي الا انـه يشترط في ذلك ما ياتي : ـ

«ا» في حالة الموظفين الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية .

«ب» في حالة من يعين جديدا من الموظفين ذوي الاختبار الخاص او المؤهـلات الخاصة :

يجوز أن يعين للموظف في مقاولته راتبا مبدئيا ضمن درجته اعلى مـن الراتب المبدئي لتلك الدرجة .

نصف راتب في اثناء سفر الموظف الى محل وظيفته ، (٢) للموظف الحق في ان يتقاضى نصف راتب من تاريخ سفره ليتقلد الوظيفة الى تاريخ وصوله العراق ، وان يتقاضى راتبا تاما من تاريخ وصوله العراق .

«ج» فيما يخص الغرض المقصود من هذه المادة وما يليها ان لفظة «راتب» تعني الراتب المعين للوظيفة التي يشغلها الموظف ولا تشمل المخصصات الشخصية او غـير ذلك مما يدفع له اما عبارة (الراتب والمخصصات) فتعني وتشمل جميع مـا يدفـع للموظف بما فيه الراتب والمخصصات على اختلاف انواعها .

«٣» نوع النقود التي تدفع في العراق : (١) الرواتب والمخصصات التي تدفـع في العراق بعملة الروبية على ان تراعى احكام الشرط (١٦) من هذا النظام .

(٢) للموظف الخيـار على شرط ان يخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر بأن يتقاضى ثلث راتبه في لندن بموجب السعر الثابت اي (١٥) روبية لكل ليرة انكليزية . او بموجب سعر التحويل الحقيقي ، في حالة تبدل نظام النقود ، ويستطيع الموظف الذي يتقاضى ثلث راتبه في لندن ان يبطل هذا الترتيب ويتقاضى كل راتبه في العراق بالروبيات اذا اخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر .

«٤» سفر الموظفين أ . (١) يسمح للموظف في اول تعيينه بالسفر مجانـا الـى العراق في الدرجة الاولى على شرط أن يمضي مقاولة يتعهد فيها بان يعيد مصاريـف سفره اذا ترك وظيفته في خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ وصولـه العراق ؛ لاي سبب آخر سوى العاهات البدنية والعقلية وفي خلال ثلاث سنوات اذا اتخذ اي مهنة في العراق او ما جاورها .

(٢) ويسمح له ايضا بعد انتهاء وظيفته بالسفر الى انكلترا مجانا اما اذا كانت الحكومة قد انهت خدمته بموجب الشرط (١٨) من هذا النظام لسوء سلوكه او عدم اطاعته او ان الموظف نفسه قد ترك الخدمة لاي سبب كان ، غير العاهات البدنية او العقلية فيرجع أمر السماح له بالسفر المجاني الى راي هياة النظام المؤلفـة بموجـب الفقرة ١٧ من هذا النظام .

(٣) يسمح للموظف ايضا في اثناء خدمته بالسفر مجانا الى انكلترا ذهابا وايابا،

مرة واحدة اذا كانت مدة خدمته (٥) سنين ، ومرتين اذا كانت مدة خدمته (١٠)سنين، وثلاث مرات اذا كانت مدة خدمته (١٥) سنة .

(٤) للحكومة ان تعد السفر المسموح به في هذا النظام في اية سفينة كانت تابعة لشركة معلومة من شركات الملاحة ، والتي تحمل ركابا من الدرجة الاولى بين العراق وانكلترا فاذا رغب الموظف في السفر بغير الطريق التي اختارتها له الحكومة ، فله ان يتقاضى مصاريف السفر الذي تختاره الحكومة على شرط ان يعطى الاقل منها .

ب ـ زوجات الموظفين : (١) يسمح لزوجة الموظف ـ المتزوج قبلا ـ بالسفر في الدرجة الاولى مجانا مرتين بين العراق وانكلترا ، اذا كانت خدمة الموظف لمدة (٥) سنين ويسمح لها بالسفر ثلاث مرات اذا كانت خدمة الموظف لمدة (١٠) سنين،واربع مرات اذا كانت خدمة الموظف (١٥) سنة .

(٢) اذا تزوج الموظف في اثناء الخدمة يسمح لزوجته بالسفر مجانا مرتين بين العراق وانكلترا في خلال الخمسة سنين التي تلي تاريخ زواجه ، وبالسفر مرة واحدة في كل خمس سنين اخرى تبقى من خدمته ، أما المدة التي تقل عن خمس سنين فلا يمنح فيها للزوجة سفر مجاني بموجب هذا النظام .

(٣) ان الاسفار المسموح بها للزوجات يجب ان تكون تابعة لعين الشروط المتعلقة بالموظفين بموجب الشرط «٤» (أ) من هذا النظام .

٥ ـ المسكن : اذا اشغل احد الموظفين دارا من دور الحكومة وحده ، يدفع ايجارا عن تلك الدار بمعدل ٨ بالمائة من راتبه ، واذا شاطره السكنى في تلك الدار موظف آخر يدفع اربعة بالمائة من راتبه لقاء بدل الايجار ، على ان لا يجوز في حالة ما من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدار من ضابط او اكثر ، بدل ايجار معتدل لتلك الدار ويعين هذا البدل بالقياس على بدلات الايجار الحقيقية للدور التي من الاملاك الخاصة والواقعة في عين المحلة وعلى نفس هذه القاعدة يدفع الموظفون ايجار ما يشغلون من الدار التي ليس من املاك الحكومة على ان لا يجوز في حالة من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل احد تلك الدور من موظف او اكثر بدل الايجار الحقيقي لتلك الدار . واذا وجد ان ما يدفع على هذا الوجه « من قبل موظف واحد او اكثر » هو اقل من بدل ايجار الدار ، فمساعدة للموظف على دفع الرصيد الباقي من ايجار الدار ، تمنح الحكومة الموظفين المخصصات الآتية من قبيل الاعانة : ـ

في البصرة وبغداد : الموظفون المتزوجون ما لا يزيد على ١٢ بالمائة من رواتبهم .
الموظفون غير المتزوجين ما لا يزيد على ٦ بالمائة من رواتبهم .

في باقي المراكز : الموظفون المتزوجون ما لا يزيد على ثمانية بالمئة من رواتبهم .
الموظفون غير المتزوجين ما لا يزيد على اربعة بالمائة من رواتبهم .

وستكون هذه المخصصات عرضة التعديل كل سنة وفقا للهبوط والصعود الفعلي في بدلات الايجار . فيما يخص الفرض المقصود من هذه الفقرة ان عبارة«راتب» تعتبر انها شاملة للمخصصات الشخصية اذا كان هنالك شيء منها .

٦ ـ تجهيز المساكن : على الحكومة ـ اذا امكن ذلك ـ ان تجهز جميع دور الحكومة المشغولة من قبل الموظفين بالادوات المقتضية للانوار الكهربائية والمراوح والماء ، على النحو الذي توصي به مديرية الصحة العامة ، على ان يؤدي الموظف نفقات الكهرباء والماء .

٧ ـ الرخصة المحلية : يمكن منح الموظف رخصة محلية لا تتجاوز «٢١» يوما في كل سنة تقويمية ، اذا كانت الحكومة توافق على ذلك . غير انه يجب ان لا تتراكم هذه الرخصة وان لا تدمج في الرخصة الاعتيادية .

٨ ـ الرخصة الاعتيادية : «١» يستحق لكل موظف يوم واحد من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة ايام من الخدمة العملية ، ولا تعد اية رخصة خدمة عملية الا الرخصة المحلية فقط .

«٢» من الممكن ان تتراكم الرخص الاعتيادية .

«٣» يمنح كل موظف الرخصة الاعتيادية المستحقة له في اي وقت شاء على ان لا يسبب ذلك خللا في وظيفته ، وله ان يطالب بحقه بأخذ الاجازة الاعتيادية على الوجه الآتي : اذا كانت مقاولته لمدة «١٥» سنة ، ثلاث مرات ، واذا كانت خدمته لمدة عشر سنين فمرتين واذا كانت خدمته «٥» سنين ، فمرة واحدة .

«٤» يجوز للموظف الذي انقضت وظيفته ، او انهتها الحكومة لسبب غير عدم الاطاعة او سوء السلوك ، أن يتقاضى اكرامية عن الرخصة الاعتيادية المستحقة له ، والتي لم يستطع ان يتمتع بها في حينه ، خشية ان تخل باعمال وظيفته ، وتحسب هذه الاكرامية باعتبار مخصصات يوم واحد من الرخصة مساو لكل يوم من الرخصة المستحقة على ان لا يتجاوز ذلك مدة تسعة اشهر .

«٥» للموظف الحق ان يتقاضى راتبا تاما في اثناء الرخصة الاعتيادية .

٩ ـ رخصة المرض : «١» يسمح للموظف بالغيبوبة داخل العراق مدة قصيرة . بناء على مرض اصابه على ان لا تزيد كل مدة على «١٠» ايام متوالية ، وان يتقاضى في خلالها راتبه بتمامه ، وكل غيبوبة من هذا القبيل تزيد على عشرة ايام تعتبر رخصة مرض .

«٢» ان مجموع مدد رخصة المرض التي يسمح بها للموظف هي كما يأتي : اذا كانت خدمته لمدة ٥ سنين سنة واحدة . اذا كانت خدمته لمدة ١٠ سنين سنتان. اذا كانت خدمته لمدة ١٥ سنة ثلاث سنين .

«٣» اذا زاد مجموع مدد رخصة المرض على المدة المبينة اعلاه فللحكومة الخيار في ان تنهي الخدمة بدون اعطاء تعويضات .

«٤» عند اخذ كل رخصة مرض للموظف الحق في ان يتقاضى راتبه بتمامه الى نهاية ستة اشهر ثم الى ستة اشهر اخرى اذا كان ذلك لا يزيد على المدة المستحقة له

اما اذا كان لا يستحق رخصة ما او الرخصة التي يستحقها لا تكفي لاتمام الستةاشهر الاخرى ، فيمكنه ان يتم المدة برخصة اضافية على ان يتقاضى في خلالها نصفراتبه. ففي نهاية الاثني عشر شهرا سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمة هذا الموظف بدون تعويضات ، اذا كانت خدمته لمدة خمس سنوات فقط . وفي الاحوال الاخرى ، اي اذا كانت خدمة الموظف لمدة اكثر من خمس سنين فتعين حينئذ لجنة طبية لفحصه ، واذا تبين ان شفاءه ورجوعه الى وظيفته غير محتمل ، وفقا للشروطالمدرجة في «٢» اعلاه سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمته بدون تعويضات .

«٥» ليس في هذه الفقرة ما يقيد بوجه من الوجوه ، تعهدات الحكومة العراقية بأن تدفع لكل من ضباط القوات الانبراطورية والجيش الهندي عند عودته من خدمته « في العراق » الى ان يصبح صالحا للقيام بواجباته في المصلحة الانبراطورية او الهندية حسبما يقتضي الامر ، على ان لا يتجاوز الدفع مدة ستة اشهر من الاجازة المرضية بالمعاش الكامل المختص لرتبة ذلك الضابط الدائمة في قوانين المصلحة ذات الشان .

١٠ ــ المعالجة الطبية : للموظف الحق في أن يعالج في اثناء مرضه مجانا في العراق غير ان هذا الامتياز لا يشمل عائلته .

١١ ــ التعويضات التي تعطى اذا انهت الحكومة خدمة الموظف : اذا انهت الحكومة خدمة الموظف بسبب غير الاسباب المذكورة في الشروط ١ (الفقرة ٣و٩ و١٤ و١٨) فعلى الحكومة ان تدفع عنه الى صندوق التقاعد . وله ان يتسلم من ذلك الصندوق علاوة على المبلغ المستحق له منه ، مبلغا مساويا لما كان قد يستحق دفعه من قبله ومن قبل الحكومة معا من التأديات الى صندوق التقاعد عن باقي خدمته بموجب المقاولة .

١٢ ــ التعويضات الخاصة التي تعطى عند الوفاة او غير ذلك بسبب القلاقل المحلية : تعطى بموجب قواعد ستوضع فيما بعد تعويضات خاصة « لا يجوز فيما يخص احد ضباط القوات البريطانية او الجيش الهندي أن تكون اقل مناسبة من تلك التي يستحقها بموجب نظامات مصلحته الاصلية » في حالة الوفاة او الضرر او ضياع الممتلكات او غير ذلك الناتجة من حرب او قلاقل محلية او في حالة اصابةالموظف بعاهة دائمة تقرر لجنة طبية انها نشأت عن الظروف الخاصة المحيطة بوظيفته وفي حالة ضياع الممتلكات لا تعطى تعويضات الا اذا تبين بصورة معقولة انه لم يمكن تامينها او انه لم يكن بالامكان تامينها الا لقاء رسم باهظ التأمين ، وعلى كل حال لا تعطى التعويضات الا على الامتعة التي تعتبر ضرورية ولازمة ، والحكومة لا تتعهد بالمسؤولية عن ضياع المجوهرات والاعمال الصناعية او غير ذلك ولا عن سرقتها او تلفها .

١٣ ــ صندوق التقاعد : على الحكومة ان تؤسس صندوق تقاعد يقوم كل من الحكومة والموظف بالتأديات الآتية اليه : «١» على كل موظف ان يؤدي شهريا الى صندوق التقاعد ١٢/١ من معاشه ويكون ذلك بالخصم من راتبه . «٢» على الحكومة ان تؤدي شهريا عن كل موظف مبلغا يساوي ضعفي ما اداه ذلك الموظف عن الشهر السابق «٣» . ان المبالغ التي تخصم من راتب الموظف على حساب صندوق التقاعد

مع المبالغ المستحقة من الحكومة ينبغي ان تحول شهرا بشهر الى من تعينه حكومة صاحب الجلالة البريطانية من شخص او اكثر امينا لصندوق التقاعد الآنف الذكر وتدار شؤون هذا الصندوق من قبل امناء يصدق عليهم وبموجب قواعد تضعها حكومة صاحب الجلالة البريطانية «٤» . على كل موظف ـ ما عدا الموظفين الذين دفعت الحكومة العراقية او تعهدت بان تدفع بالنيابة عنهم تأديات التقاعد الى حين تاريخ ابتداء الخدمة بموجب الشروط الجديدة ـ اي ان يؤدي الى صندوق التقاعد عن مدة خدمته من يوم ١١ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ الى التاريخ الذي يبدأ فيه تطبيق هذه الشروط عليه مبلغا يساوي ١/١٢ من مجموع معاشه عن المدة المذكورة «٥» على الحكومة ان تؤدي عين المبلغ الذي يؤديه الموظف عما يخص الخدمة السابقة للمقاولة المشار اليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة «٦» . في حالة الموظفين المعارين او المحولين الى الحكومة العراقية من قبل الحكومات الاخرى ، والذين لا يزالون قائمين بما يلزم لاستحقاق التقاعد من حكوماتهم الاصلية ، على شرط الاستمرار في دفع تأديات تقاعدهم يجب ان يستمر دفع هذه التأديات عنهم من قبل الحكومة العراقية الا ما كان من ذلك مستوجبا تأديته من قبل الموظف ذاته بموجب قوانين حكومته الاصلية ولا تسري الفقرات الخمس الاولى من هذه المادة على هؤلاء الموظفين .

١٤ ـ اللغات : يطلب من الموظف ان يتبع احكام ما ستضعه فيما بعد ، هيئة النظام المشكلة بموجب المادة ١٧ من هذا الجدول ويصادق عليه المعتمد السامي ، من النظامات المتعلقة بامتحان اللغات ويجوز ان تنص هذه النظامات على توقيف الترفيع في حالة فشل الموظف في احد الامتحانات المعتبرة اجبارية ويجوز كذلك أن تنص على انهاء خدمة الموظف بدون تعويضات ، اذا تكرر فشله في الامتحانات .

١٥ ـ مخصصات السفر ومخصصات الوكالة : تعطى مخصصات السفر والانتقال داخل العراق وكذلك مخصصات الوكالة بموجب القواعد الموضوعة للموظفين المحليين .

١٦ ـ العملة النقدية : اذا تبدلت العملة الموجودة تدفع الرواتب والمخصصات بعد تبدلها بالعملة الجديدة على حساب سعر التحويل الجاري ما عدا ما نص عليه في الفقرة «٢» من المادة (٣) من هذا الجدول .

١٧ ـ حفظ النظام : لاجل حفظ النظام سيكون الموظفون تحت مراقبة هيئة مؤلفة كما يأتي :

الرئيس : رئيس الوزراء ، الاعضاء . ممثل من قبل فخامة المعتمد السامي ، وثلاثة وزراء ، وثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين يعينهم صاحب الجلالة الملك . وتكون قرارات هذه الهيئة عرضة للتصديق من قبل صاحب الجلالة الملك . وقبل ان تنال هذه المقررات تصديق صاحب الجلالة ينبغي ان يعطى فخامة المعتمد السامي فرصة لابداء رايه فيها .

١٨ ـ انهاء الخدمة بسبب عدم الاطاعة او غير ذلك : للحكومة الحق بشرط

موافقة هيئة النظام المؤسسة وفقا للشرط ١٧ على ذلك ، بأن تنهي خدمة اي موظف لسوء سلوكه او عدم اطاعته بدون ان يعطى تعويضات ، وأن تسترجع من صندوق التقاعد المبلغ الذي تكون قد ادخرته لحسابه في الصندوق المذكور كله او بعضه حسب ما تقرر هيئة النظام المذكور .

١٩ ــ انهاء الخدمة من قبل الموظف نفسه : يحق للموظف ان ينهي مدة خدمته قبل انقضائها وذلك بأن يخبر رئيس دائرته بذلك كتابة قبل ستة اشهر ، الا انه اذا فعل الموظف ذلك ، يعرض على هيئة النظام المؤلفة بموجب المادة «١٧» امر القرار في ما اذا كان في تلك الحال يستحق ذلك الموظف ان يعطى السفر المجاني الى وطنه او كل الاجازة المستحقة له او بعضها او اكثر من نصف المبلغ المدخر لحسابه في صندوق التقاعد عند استعفائه .

٢٠ ــ فيما يخص ضباط القوات الانبراطورية او الجيش الهندي الملحقين بخدمة الحكومة العراقية : اذا عند انهاء مقاولة احدهم على غير مقتضى المادتين ١٨ و١٩ لم يمكن دمجه في الملاك القانوني المعين . تكون الحكومة العراقية مسؤولة براتبه ومخصصاته بموجب الفئات البريطانية الاعتيادية اثناء مدة انتظاره للاندماج .

٢١ ــ التحكيم : اذا ظهر اي التباس في فهم معنى مقاولة الاستخدام الموقع عليها من قبل الموظف او غير ذلك من المسائل التي توجب الجدال ، تحال المسألة الى هيئة النظام التي يجب ان يكون قرارها في الامر بعد تصديقه من قبل جلالة الملك حسب نص المادة ١٧ نهائيا .

ــ « الجدول الرابع » ــ

نظام متعلق باستخدام الضباط البريطانيين الملحقين بالعرش العراقي

١ ــ مدة الخدمة : «١» يطلب من كل ضابط يراد استخدامه ، ان يمضي مقاولة يتعهد فيها بأن يخدم الحكومة العراقية لمدة ثلاث سنوات قابلة التمديد بموافقة الطرفين لخمس سنوات ، ثم «٧» سنوات ، ثم «١٠» سنوات ، بتجديد المقاولة دفعة دفعة . وفي حالة الضباط التابعين للقوات الانبراطورية او للجيش الهندي يشترط عند التجديد موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية او حكومة الهند حسبما تقتضي الحال .

«٢» تبدأ مدة هذه الخدمة من تاريخ سفر الضابط ليتقلد وظيفته واذا كان الموظف مستخدما في العراق من قبل ، يعين التاريخ في المقاولة التي يوقع عليها، ويجب أن لا تعتبر الرخصة المحلية أو الاعتيادية او الرخصة التي تعطى بداعي المرض والممنوحة وفقا لمبدأ النظام ، انفصالا عن الوظيفة .

٢ ــ الراتب : «١» يكون راتب الضابط وكذلك مقدار الزيادة السنوية كما هو مبين لوظيفته في لائحة الدرجات الملحقة بهذا الجدول .

«٢» لدى توجه احد الضباط الى العراق لاجل تقلد احدى الوظائف في الحكومة العراقية يستحق له المعاش الكامل لوظيفته في العراق من تاريخ وصوله العراق أما فيما يخص المدة من تاريخ ركوبه الباخرة الى تاريخ وصوله العراق فكذا :

(أ) اذا كان الضابط تابعا للقوات الانبراطورية ، يستحق له نصف معاش وظيفته في العراق او كامل معاش رتبته الدائمة في بريطانية من غير مخصصات على ان يأخذ اكثرهما مقدارا .

(ب) واذا كان من ضباط الجيش الهندي فيستحق له نصف معاش وظيفته في العراق او معاش رتبته الدائمة من غير مخصصات الاركان هذا اذا كان متوجها من الهند الى العراق اما اذا لم يكن متوجها من الهند الى العراق فمعاش رتبته الدائمة في بريطانية على ان يعطى الراتب الاكبر منهما .

(ج) وفي جميع الاحوال الاخرى يتقاضى نصف معاش وظيفته في العراق .

٣ ـ نوع النقود التي تدفع في العراق : «١» الرواتب والمخصصات التي تدفع في العراق تدفع بعملة الروبية على ان تراعى احكام الشروط «١٦» من هذا النظام .

«٢» للضابط الخيار على شرط ان يخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر بأن يتقاضى ثلث راتبه في لندن بموجب السعر الثابت اي (١٥) روبية لكل ليرة انكليزية او بموجب سعر التحويل الحقيقي في حالة تبدل نظام النقود ويستطيع الضابط الذي يتقاضى ثلث راتبه في لندن ان يبطل هذا الترتيب ويتقاضى كل راتبه في العراق بالروبيات اذا اخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر .

٤ ـ سفر الموظفين : «١» يسمح للضابط في أول تعيينه بالسفر مجانا الى العراق في الدرجة الاولى ، على شرط ان يمضي مقاولة يتعهد فيها بأن يعيد مصاريف سفره اذا ترك وظيفته في خلال ثلاث سنوات لاجل أن يتسلم شغلا آخر في العراق ، او اذا ترك وظيفته في خلال سنة واحدة لاي سبب كان سوى العاهات البدنية او العقلية .

«٢» ويسمح له ايضا بعد انتهاء وظيفته بالسفر الى انكلترا مجانا اما اذا كانت الحكومة قد انهت خدمته بموجب الشرط «١٨» من هذا النظام لسوء سلوكه او عدم اطاعته او ان الضابط نفسه قد ترك الخدمة لاي سبب كان غير العاهات البدنية او العقلية ، فيرجع امر السماح له بالسفر المجاني الى راي الحكومة .

«٣» يسمح للضابط ايضا في اثناء خدمته ، بالسفر مجانا الى انكلترا ذهابا وايابا مرة واحدة اذا كانت مدة خدمته ثلاث او خمس سنوات ، ومرة اخرى اذا مددت مقاولته الى اكثر من خمس سنوات ، اذا كان الضابط الذي سافر مرة او عدة مرات مجانا عائدا الى انكلترا اي انه استوفى حقه الممنوح إياه بموجب هذه الفقرة او الذي لم يستحق السفر المجاني العودة الى انكلترا قد ارسل الى انكلترا بناء على اعتلال صحته ، يجب ان يمنح سفرا مجانيا آخر الى انكلترا ذهابا وايابا .

«٤» للحكومة ان تعد السفر المسموح به في هذا النظام في اية سفينة كانت تابعة لشركة معلومة من شركات الملاحة والتي تحمل ركابا من الدرجة الاولى بين العراق وانكلترا او في احدى نقالات الحكومة البريطانية . واذا اختار الضابط السفر بغير الطريق او بغير مراكب الشركة او بغير الدرجة التي اختارتها له الحكومة او الى غير المملكة المتحدة « بلاد الانكليز » ، فله ان يتقاضى مصاريف السفر الذي يختاره او مصاريف السفر المسموح به بموجب هذا النظام على شرط ان يعطى الاقل منهما .

زوجات الموظفين (ب) «١» يسمح لزوجة الضابط المتزوج قبل ابتداء مقاولته، بالسفر في الدرجة الاولى مجانا مرتين بين العراق وانكلترا ، اذا كانت خدمة الضابط لمدة ثلاث سنوات او خمس سنوات ، ويسمح لها بالسفر ثلاث مرات اذا مددت مقاولته لمدة اكثر من خمس سنوات .

«٢» اذا تزوج الضابط في اثناء الخدمة ، يسمح لزوجته بالسفر مجانا مرتين (بين العراق وانكلترا) وذلك في حالة ما اذا مددت مقاولة استخدامه .

«٣» ان الاسفار المسموح بها للزوجات ينبغي ان تكون تابعة لنفس الشروط المتعلقة بالموظفين بموجب الشرط (٤) من هذا النظام .

٥ ــ المسكن : اذا اشغل احد الضباط دارا من دور الحكومة وحده ، يدفع ايجارا عن تلك الدار بمعدل ٨ بالمائة من راتبه ، واذا شاطره السكنى في تلك الدار ضابط آخر ، يدفع اربعة بالمائة من راتبه لقاء بدل الايجار ، على ان لا يجوز في حالة من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدار من ضابط او اكثر بدل ايجار معتدل لتلك الدار محسوبا ذلك بالقياس على بدلات الايجار الحقيقية للدور التي من الاملاك الخاصة والواقعة في عين المحلة . وعلى نفس هذه القاعدة يدفع الضابط إيجار ما يشغلون من الدور التي ليست من املاك الحكومة على ان لا يجوز في حالة من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل احدى تلك الدور من ضابط او اكثر بدل الايجار الحقيقي لتلك الدار . واذا وجد ان ما يدفع على هذا الوجه (من قبل ضابط واحد او اكثر) هو اقل من بدل ايجار الدار فمساعدة الضابط على دفع الرصيد الباقي من ايجار الدار تمنح الحكومة الضباط المخصصات الآتية من قبيل الاعانة : ــ
« في البصرة وبغداد » للضباط المتزوجين ما لا يزيد على ١٢ في المائة من رواتبهم .

» غير » ما لا » » ٦ » » » »

« في باقي المراكز » الضباط المتزوجون ما لا يزيد على ٨ بالمائة من رواتبهم .

» غير » ما لا » » ٤ » » » »

وستكون هذه المخصصات عرضة للتعديل كل سنة تبعا لتبدل اسعار اجور الدور .

٦ ــ تجهيز المساكن : على الحكومة ــ اذا امكن ذلك ــ ان تجهز جميع دور

الحكومة المشغولة من قبل الضباط بالادوات المقتضية للانوار الكهربائية والمراوح والماء على النحو الذي توصي به مديرية مصلحة الصحة .

٧ ـ الرخصة المحلية : يمكن منح الضابط رخصة محلية لا تتجاوز (٢١) يوما في كل سنة تقويمية اذا كانت الحكومة توافق على ذلك . غير انه يجب ان لا تتراكم هذه الرخصة وان لا تدمج في الرخصة الاعتيادية . وفي اثناء الرخصة المحلية يتقاضى الضابط راتبا كاملا .

٨ ـ الرخصة الاعتيادية : «١» يستحق لكل ضابط يوم واحد من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة ايام من الخدمة العملية ، ولا تعد اية رخصة خدمة عملية الا الرخصة المحلية فقط والوقت الذي يقضي في السفر ما عدا سفرة الموظف عند اول تعيينه يعتبر رخصة اعتيادية (٢) من الممكن ان تتراكم الرخصة الاعتيادية (٣) . يمنح كل ضابط الرخصة الاعتيادية المستحقة له في اي وقت شاء على ان لا يسبب ذلك خللا في وظيفته وله ان يطالب بحقه بأخذ الاجازة الاعتيادية على الوجه الآتي : ـ اذا كانت مقاولته لمدة ٣ سنوات مرة . اذا كانت مقاولته لمدة خمس سنوات مرة . اذا كانت مقاولته لمدة ٧ سنوات مرتين . اذا كانت مقاولته لمدة عشر سنوات مرتين .

(٤) وللضابط الحق ان يتقاضى راتبه تماما في اثناء الرخصة الاعتيادية (٥)يجوز للضابط الذي انقضت مدة خدمته او انهتها الحكومة لسبب غير عدم الاطاعة او سوء السلوك ان يتقاضى راتبا عوضا عن الرخصة الاعتيادية المستحقة له والتي لم يستطع ان يتمتع بها في حينه خشية ان تخل بأعمال وظيفته على انه لا يجوز ان يتجاوز المبلغ المدفوع على هذا الوجه راتب تسعة اشهر .

٩ ـ رخصة المرض : (١) يسمح للضابط بالغيبوبة داخل العراق مددا قصيرة بناء على مرض اصابه على ان لا تزيد كل مدة على (١٠) ايام متوالية وان يتقاضى في خلالها راتبه بتمامه وكل غيبوبة من هذا القبيل تزيد على عشرة ايام تعتبر رخصة مرض .

(٢) ان مجموع مدد رخصة المرض التي يسمح بها لمن كانت مدة مقاولته لثلاث سنوات ، ثمانية اشهر .

(٣) اذا زاد مجموع مدد رخصة المرض على ثمانية اشهر فللحكومة الحق في ان تنهي الخدمة بدون اخطار آخر .

(٤) عند اخذ كل رخصة مرض ، للضابط الحق في ان يتقاضى راتبه بتمامه الى غاية اربعة اشهر ، ثم الى غاية اربعة اشهر اخرى ، مما يكون مستحقا له من الرخصة. اما اذا كان لا يستحق رخصة ما او ان الرخصة التي يستحقها لا تكفي لاتمام الاربعة اشهر الاخرى فيمكن ان يتم المدة برخصة مرض اضافية على ان يتقاضى في خلالها نصف راتبه وفي نهاية الثمانية اشهر سيكون الحكومة الحق في ان تنهي خدمة هذا الضابط بدون اخطار آخر او دفع تعويضات .

(٥) اما اذا كانت مقاولته الاصلية او المددة بموجب الشرط ١ من هذا الجدول تزيد على ثلاث سنوات فيعامل بموجب النظام المتعلق برخصة المرض كما جاء في شروط الموظفين الملكيين بمقتضى الشرط ٩ من الجدول الثالث .

(٦) ليس في هذه الفقرة ما يقيد بوجه من الوجوه تعهدات الحكومة العراقية بأن تدفع لكل من ضباط القوات الانبراطورية او الجيش الهندي عند عودته من الخدمة « في العراق » الى ان يصبح صالحا للقيام بواجباته في المصلحة الانبراطورية او الهندية حسبما يقتضي الامر على ان لا يتجاوز الدفع مدة ستة اشهر من الاجازة المرضية بالمعاش الكامل الذي يعطي اياه على جاري العادة المخصص لرتبة ذلك الضابط الدائمة في قوانين المصلحة ذات الشأن .

١٠ ــ المعالجة الطبية : للضابط الحق في ان يعالج في اثناء مرضه مجانا في العراق غير ان هذا الامتياز لا يشمل عائلته .

١١ ــ انهاء الخدمة من قبل الحكومة : في غير الاحوال المذكورة في الشروط ٩ و ١٤ و ١٨ للحكومة الحق في ان تنهي خدمة الضابط باعطائه اخطارا كتابيا قبل ذلك بثلاثة اشهر ولا يعطى ذلك الاخطار الا بموافقة الضابط البريطاني الاكبر الملحق بوزارة الدفاع .

١١ ــ (أ) عند انتهاء مدة خدمة احد ضباط القوات البريطانية او الجيش الهندي في الحكومة العراقية اذا لم يمكن دمجه ضمن الملاك القانوني المعين تكون الحكومة العراقية مسؤولة براتبه ومخصصاته بموجب نظامات الخدمة التابع لها عن المدة التي ينتظر في خلالها لان يدمج .

١٢ ــ التعويضات الخاصة التي تعطى عند الوفاة او غير ذلك بسبب القلاقل المحلية : تعطى بموجب قواعد ستوضع فيما بعد بالاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، تعويضات خاصة « لا يجوز فيما يخص احد ضباط القوات البريطانية او الجيش الهندي ان تكون اقل مناسبة من تلك التي يستحقها بموجب نظامات مصلحته الاصلية » في حالة الوفاة او الضرر او ضياع الممتلكات او غير ذلك الناتجة من حرب او قلاقل محلية او في حالة اصابة الضابط بعاهة دائمة تقرر لجنة طبية انها نشأت عن الظروف الخاصة المحيطة بوظيفته وفي حالة ضياع الممتلكات لا تعطى تعويضات الا اذا تبين بصورة معقولة انه لم يمكن تأمينها او انه لم يكن بالامكان تأمينها الا لقاء رسم تأمين باهظ . وعلى كل حال لا تعطى التعويضات الا على الامتعة التي تعتبر ضرورية ولازمة ، والحكومة لا تتعهد بالمسؤولية عن ضياع المجوهرات والاعمال الصناعية او غير ذلك ولا عن سرقتها او تلفها .

١٣ ــ الاكرامية : عند انقضاء او انهاء مقاولة الخدمة عدا ما يكون من ذلك بموجب الفقرتين ١٤ و١٨ يكون للضابط الحق بأن يتناول علاوة على ما يكون مستحقا له من المبالغ بموجب الفقرة ٨ (٥) اكرامية راتب شهر واحد ــ على معدل مقدار الراتب الذي يتناوله حينئذ ــ عن كل سنة كاملة من خدمته ، وتحسب كسور السنة باعتبار معدل راتب يوم واحد عن كل خدمة ١٢ يوما .

وفي حالة الضباط المعارين او المحولين الى الحكومة العراقية من قبل الحكومات الاخرى والذين لا يزالون قائمين بما يلزم لاجل استحقاق التقاعد من حكوماتهم الاصلية . على شرط الاستمرار في دفع تأديات تقاعدهم ، يجب ان يستمر دفع هذه التأديات عنهم من قبل الحكومة العراقية الا ما كان من ذلك مستوجبا تأديته من قبل الموظف ذاته بموجب قوانين حكومته الاصلية . ومثل هؤلاء الضباط لا يستحق لهم اكرامية ما بموجب هذه الفقرة .

١٤ ـ اللغات : يطلب من الضابط ان يتبع احكام ما قد تضعه وزارة الدفاع ويوافق عليه المعتمد السامي من النظامات المتعلقة بامتحان اللغات ويجوز ان تنص هذه النظامات على توقيف الترفيع في خدمة العراق في حالة فشل الضابط في احد الامتحانات المعتبرة اجبارية ، ويجوز كذلك ان تنص على انهاء خدمة الضابط بدون تعويضات . اذا تكرر فشله في الامتحانات .

١٥ ـ مخصصات السفر ومخصصات الوكالة : يسمح بمخصصات السفر والانتقال داخل العراق وكذلك مخصصات الوكالة بموجب القواعد الموضوعة للضباط المحليين .

١٦ ـ العملة النقدية : اذا تبدلت العملة الموجودة تدفع الرواتب والمخصصات بعد تبدلها بالعملة الجديدة على حساب سعر التحويل الجاري ما عدا ما نص عليه في الفقرة «١» من الشرط ٣ من هذا الجدول .

١٧ ـ حفظ النظام : لاجل حفظ النظام سيكون الضابط تحت مراقبة الضابط البريطاني الاكبر الموظف في وزارة الدفاع ، وهذا ذاته يكون فيما يخص حفظ النظام تحت مراقبة المعتمد السامي .

١٨ ـ انهاء المقاولة بسبب عدم الاطاعة او غير ذلك : للحكومة الحق ان تنهي خدمة اي ضابط بدون اعطاء تعويضات لسوء سلوكه او عدم اطاعته على ان يوافق على ذلك المعتمد السامي .

١٩ ـ انهاء المقاولة من قبل الموظف : يحق للضابط ان ينهي مقاولة استخدامه قبل انقضائها بان يبلغ وزير الدفاع بذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر ، الا انه اذا فعل الضابط ذلك فانه لا يستحق ان يعطى السفر مجانا الى وطنه الا اذا كان قد خدم مدة ١٨ شهرا على الاقل في البلاد وذلك اما ان يكون ابتداء من التحاقه بالخدمة أو من تاريخ رجوعه من الرخصة لآخر مرة وسيكون له الحق في تناول الاكرامية المستحقة له بمقتضى الشرط ١٣ ولكنه ليس له الحق في اي رخصة او اكرامية بدلا من تلك الرخصة .

٢٠ ـ التحكيم : اذا ظهر اي التباس في فهم معنى مقاولة الاستخدام الموقع عليها من قبل الضابط او غير ذلك من المسائل من اي جهة اخرى ، تحال المسألة الى المعتمد السامي الذي يجب ان يكون قراره نهائيا .

الـدرجات

الدرجة الاولى ـ مستشار او وكيل وزارة الدفاع : الراتب ٢٥٠٠ ـ ١٠٠ ـ ٣٥٠٠ ربية .

الدرجة الثانية ـ الضباط الاقدمون ممن لا تقل رتبتهم عن رتبة ميجر سواء كانوا في المقر او ضباط ارتباط باستثناء الضباط السابق استخدامهم في مثل هـذه الوظائف العالية .

الراتب ـ ١٥٠٠ ـ ٧٥ ـ ١٨٠٠ ـ ١٠٠ ـ ٢٣٠٠ روبية .

الدرجة الثالثة ـ الضباط الاعوان .

الراتب ٩٠٠ ـ ٥٠ ـ ١٢٠٠ ـ ١٢٠٠ ـ ٧٥ ـ ١٨٠٠ روبية .

ملاحظة ـ اذا كان الضابط في الدرجة الثالثة من رتبة رئيس (كابتين) فيبدأ راتبه ب ١٢٠٠ روبية واذا كان من رتبة ملازم اول ، او تتجاوز مدة خدمتـه السبع سنوات ، فيبدأ راتبه ب ١٠٠٠ روبية .

ملاحظة عمومية (١) ان من يعين من الضباط الذين هم الآن في خدمة الحكومـة العراقية الى اي وظيفة مذكورة في هذا الجدول ، تعادل في درجتها درجة الوظيفـة التي يكون شاغلها ذلك الضابط عند تعيينه على هذا الوجه ، يجب أن يعين في منزلة من الدرجة المعينة لتلك الوظيفة تنيله راتبا لا يقل مقدارا عن الراتب الذي كان يتناوله عند امضاء المقاولة الجديدة وعند تعيين مقدار راتبه هذا ، يجب مراعاة عدد الاشهر التي خدمها توطئة لنيل الزيادة الجديدة بموجب مقاولته القديمة .

(٢) مساعدة على تدارك المصاريف الاضافية الناشئة عن تأدية ايجار المنازل ونفقات التنوير والصيانة ، ينبغي ان يمنح الضباط المتزوجون الذين مقراتهم في بغداد والبصرة او الموصل ويتناولون راتبا يقل عن (١٥٠٠) روبيـة ، مخصصات شخصية تدمج في الزيادات المستقبلة قدرها ١٥٠ روبية او كسور ذلك مما يفي لايصال راتبهم الشهري الى (١٥٠٠) روبية .

وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية .

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنةالف وتسعماية واربع وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنتين واربعين هجرية .

جعفر العسكري	**H. Dobbs**
رئيس وزراء الحكومة العراقية	المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق

ب ـ الاتفاقية العسكرية

المعقودة طبقا للمادة «٧» من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه : المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، قد اجتمعنا في هذا اليوم ، الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية، بعد ان فوضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الملحقة بالمادة الـ ٧ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

الاتفـاقية

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية ، معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانية وجلالة ملك العراق ، وكذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية ، الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية ، ملحق بنفس هذه المعاهدة وحيث انه بموجب المادة ٧ من المعاهدة المذكورة يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت الى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان .

وحيث انه قد نص في المادة المذكورة على ان تعقد اتفاقية منفردة بين الفريقين المتعاقدين الساميين لتعيين مقدار هذا الامداد ، وهذه المساعدة ، وشروطهما، وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

وحيث انه قد نص في المادة ١٨ من المعاهدة المذكورة على ان لا مانع للفريقين المتعاقدين الساميين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط الاتفاقية المنفردة المشار اليها في اعلاه بقصد ادخال ما يتراءى مناسبته من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ ، على أن كل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الامم .

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي : ـ

المادة الاولى : الحكومتان تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق ، في اقرب وقت ممكن بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية ، أن تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ، ولاجل ادراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على ان المعاضدة والمساعدةالمادية

اللتين تقدمهما الآن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق يجب ان تتناقصا شيئا فشيئا بأسرع ما يمكن .

المادة الثانية : ان ما ستؤديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى حين من الامداد والمساعدة ، يجب ان يكون في شكل وجود حامية من الجنود الانبراطورية في العراق او وجود قوات محلية فيه تقوم باعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومنح التسهيلات في الامور الآتية التي يكون الاتفاق عليها من قبل الحكومة العراقية:ــ

(١) تثقيف الضباط العراقيين العلوم العسكرية وفن الطيران في المملكةالبريطانية بقدر ما يكون ذلك مستطاعا .

(٢) تجهيز الجيش العراقي بكميات وافية من الاسلحة ، والذخائر، والمعدات، والطيارات من أحدث طراز موجود .

(٣) تجهيز الحكومة العراقية في خلال مدة المعاهدة بموظفين بريطانيين حينما تطلبهم . وهاتان المعاضدة والمساعدة لا تكونان قط بشكل مساعدة مالية من قبل الحكومة البريطانية على الانفاق على الجيش العراقي ، او قوات محلية اخرى تقوم بأعبائها وتتولى امرها حكومة العراق ، وكذلك لا تساعد الحكومة العراقية علىالانفاق على الحامية الانبراطورية او القوات التي تقوم باعبائها وتتولى امرها الحكومة البريطانية .

المادة الثالثة : ما دام وجود حامية انبراطورية او قوات محلية تتولى امرها وتقوم بأعبائها حكومة جلالة ملك بريطانية ضروريا لاعانة حكومة العراق على ادراك المسؤولية التامة التي قبلت مبدئيا بالمادة الاولى من هذا الاتفاق ، تنظم الصلات العسكرية في العراق بين الحكومتين بموجب الشروط الآتية : ــ

المادة الرابعة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من ايرادات العراق السنوية ، كما هي محددة في المادة ٤ من الاتفاقية المنفردة المنظمة للعلاقات المالية بين الفريقين ، لاجل القيام بأعباء الجيش النظامي والقوات المحلية الاخرى التي تتولى امرها ، وبأن تقوم تدريجيا وبقدر طاقتها المالية بزيادة قوامجيشها النظامي الدائم ، المركب من الاسلحة المختلفة ، وذلك وفقا للبرنامج المعين في اللائحة الملحقة بهذه الاتفاقية ، وبأن تشكل جيشا احتياطيا . وعلى الحكومة البريطانية ان تقوم لدى اتمام تشكيل كل من وحدات هذه القوات ، بتجهيزها وفقا لنصوص المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة : يجب ان يفحص في كل سنة قوام وكيفية تشكيل الحامية الانبراطورية والقوات المحلية ، التي تتولى أمرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، لاجل القيام بالتخفيض المتوالي المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاقية المالية المشار اليها في المادة السابقة .

المادة السادسة : ان الجيش العراقي يكون بقيادة ملك العراق ، مع مراعاة نصوص القانون الاساسي العراقي ، وليس لقائد القوات البريطانية في العراق ان

يتدخل في المسائل التي تخص الجيش العراقي ، إلا بحسب ما هو منصوص عليه في المادتين السابعة والتاسعة من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تخول قائد القوات البريطانية في العراق الحق بتفتيش الجيش العراقي والقوات الاخرى المحلية ، كما تتراءى له ضرورة ذلك ، لاجل فحص مقدرة هذا الجيش ، وهذه القوات ، وبتقديم تقرير الى جلالة ملك العراق ، بواسطة المعتمد السامي ، مبينا فيه اقتراحاته بشأن ما يراه ضروريا من الاجراءات لاجل تحسين حالة الجيش والقوات المذكورة . وتوافق على ان تأخذ بعين الاعتبار التام ، رغائب المعتمد السامي فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي ، وعلى ان تقدم من اسباب المحافظة على مستودعات الطيارات ، ومحطات الطيران ، ما يتطلبه المعتمد السامي بناء على ما يشير به قائد القوات الجوية . ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، على نحو ما هو منوي في المادة الثامنة ، في حالة ما اذا تأخرت عن القيام بأي اقتراح ما يقدمه المعتمد السامي بموجب هذه المادة فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي .

المادة الثامنة : لا يستخدم الجيش العراقي الا في مصلحة العراق ، وتوافق الحكومتان على ان لا تقوم واحدة منهما بأعمال عسكرية لحفظ النظام الداخلي او الدفاع عن العراق ضد تجاوز خارجي ، بدون استشارة الحكومة الاخرى ، والاتفاق معها مقدما ، ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل اية من القوات التي تقوم بأعبائها او تتولى أمرها حكومة جلالة ملك بريطانيا على صد اي تجاوز خارجي، او اخماد اي اضطراب اهلي ، او قوة مسلحة ، مما يكون في راي المعتمد السامي ، قد اثاره او سببه قيام الحكومة العراقية بعمل ما ، او انتهاجها سياسة ما ، خلافا لمشورة حكومة جلالة ملك بريطانيا او رغائبها الصريحة .

المادة التاسعة : في حالة القيام بأعمال عسكرية ، مما ينوى ان تشترك فيها قوات تقوم بأعبائها او تتولى امرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، يجب ان يعهد بقيادة القوات المشتركة — مع مراعاة ما قد يوافق عليه كلا الفريقين من التدابير الخصوصية — الى قائد عسكري بريطاني ينتخب لاجل ذلك الغرض .

المادة العاشرة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تعترف بالحقوق والصيانات الآتية الذكر لاية قوات مسلحة في العراق ، تقوم بأعبائها او تتولى امرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وبأن تضمن هذه الحقوق والصيانات اذا اقتضت الضرورة بواسطة التشريع ، او بغير ذلك من الوسائط ، ويجب ان تعتبر القوات المذكورة شاملة للموظفين الملكيين والاتباع الرسميين من الهنود الملحقين بالقوات الجوية والعسكرية ، وكذلك لاهالي العراق الذين في خدمة القوات المذكورة . اما هذه الحقوق والصيانات فهي :

(أ) الحق بمطالبة الحكومة العراقية بالقيام بما يلزم من الاجراءات بموجب

الفانون ، في تعقيب الاشخاص الذين يتهمون بجريمة مرتكبة ضد القوات المذكورة ، او ضد احد افرادها ، وفي القــاء القبض على هكذا اشخاص ، وكذلك حق التشبث بمحاكمتهم . ومن المفهــوم ان حق التشبث بمحاكمــة الاشخاص المتهمين على هذا الوجه ، يجب أن يشمــل حق التشبث بمحاكمتهم امــام قاض بريطانــي من قضاة المحاكم العراقية ، او امام محكمة خصوصية تشكل من عضوين بريطانيين اثنين ، من قضاة المحاكم العراقية ، وعضو عراقي واحــد . اما استئناف الدعاوى المحسومة امام المحاكم الاعتيادية ، او المحكمة الخصوصية ، فيكون لدى محكمة الاستئنــاف العراقية ، التي يجب في مثــل هذه القضايا ان تكون اكثريــة اعضائهــا من القضاة البريطانيين . ولا تجري المحاكمة امام هذه المحكمة الخصوصية الا في الاحوال التي يشهد كل من المعتمــد السامي ، وقائد القــوات الجويــة ، كتابة انها على درجــة استثنائية من الخطــورة والضرورة المستعجلة بحيث تجعل المحاكمــة امام المحاكم الاعتيادية غير مرغوب فيها . والشهادة التي من هذا القبيــل ، يجوز ان يعين فيها تاريخ ومكان انعقاد المحكمة ، وفي تلك الحال يجب اذا اقتضى الامر ان يسافر اعضاء المحكمة جوا بالسرعة اللازمــة لاجل اجتماع المحكمــة في المكان والتاريــخ المعينين في الشهادة .

(ب) الحق بأن يطبق على كافــة افراد القوات المذكورة ، اصــول الضبط ، والقضاء المنصوص عليها في القانــون العسكري البريطانــي ، او القانــون العسكري الهندي ، او اي قانون عسكري آخر يكون افراد هذه القوات تابعين له .

(ج) حق تجنيد اهالي العــراق تجنيــدا اختياريــا بموجب قوانين الجيش (البريطاني) والقوة الهوائية او غيرها ، على ان يكون من المفهوم ان الحكومة العراقية تتعهد فيما يخصها بأن تقدم عندما يطلب اليها ذلك ، قائد القــوات الجوية او اي شخص مفوض من قبله بهذا الخصوص ، كل ما ينبغــي من المساعدة للقيــام بهذا التجنيد ، وبأن تزيل ما امكن الاسباب التي من شأنها ان تحول دونه .

(د) صيانة جميع افراد هذه القوات المسجلين او المجندين ، من القاء القبض عليهم ، او تفتيشهم ، او سجنهــم ، او محاكمتهم ، من قبــل السلطات المدنيــة في العراق من اجل جرائم جنائية .

على انه يشترط في ذلك ان يكون الاهالي العراقيــون ، الذين من افراد هذه القوات ، تابعين عادة لقضاء المحاكم العراقية ، وان يقتصر تمتعهم بهذه الصيانة على ما يخص الافعال التي يشهد المعتمد السامي ، او قائد القوات الجوية ، بأنها اوتيت في تأدية الواجبات العسكرية او غيرها من الواجبات الرسمية .

وليس في هذه الفقرة ما يمنع السلطة المدنية من ان توقف عنوة ، اي شخص من اعضاء هذه القوات على اثر اقترافه جريمة فيها خطر على الحياة في الحال ، او عندما يكون آخذا في اقتراف جريمة مثل هذه . واذا لم يكن العضو الملقى عليه القبض على هذا الوجه من اهالي العراق ، ينبغــي تسليمه في الحــال الى رجال السلطــة العسكرية او الجوية .

(هـ) الصيانة من التعقيبات القانونية المدنية فيما يتعلق بأي فعل يؤتى ، او اهمال ، او قصور يحصل مع حسن النية من قبل اي فرد من افراد القوات المذكورة عند قيامه بتادية واجباته العسكرية ، او الرسمية ، وتعتبر شهادة المعتمد السامي ، او قائد القوات الجوية ، بكون العمل او الاهمال او القصور قد حصل مع حسن النية في تأدية الواجبات الآنفة الذكر ، شهادة قاطعة .

ان الصيانة المنصوص عليها في هذه الفقرة ، يجب ان لا تحول دون قيام الاشخاص الذين يتكبدون ضررا ماديا من جراء فعل او اهمال او قصور مثل هذا بالمطالبة بالتعويض بغير واسطة التعقيبات القانونية المدنية .

(و) كافة ما هنالك من الصيانات والامتيازات المتعلقة بالتعقيبات القانونية المدنية والممنوحة بموجب قانون القوة الجوية وقانون الجيش (البريطانيين) وقانون الجيش الهندي للاشخاص التابعين للقوانين المذكورة ، وكذلك الصيانة من الحبس ، بناء على قرار محكمة مدنية بشأن اية قضية مدنية نظرت فيها محكمة كهذه .

المادة الحادية عشرة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تصدر موادا قانونية تقضي بتوقيف ومعاقبة كل شخص . يعمل او يتآمر بكيفية من شأنها ان تعرض للخطر القوات المسلحة المذكورة ، او تعرقل اعمالها ، او يحاول اثارة العصيان او الفتنة بين هذه القوات ، او تعرضها للبغضاء او التحقير او يتآمر بشيء من ذلك . وبأن تتخذ الاجراءات القانونية بحق كل شخص يشهد المعتمد السامي بأنه حسب اعتقاده حق الاعتقاد ، يعمل او يحاول او يتآمر على النحو الآنف الذكر . وفي حالة الاشخاص الذين ليسوا من التبعة العراقية ويعملون او يحاولون او يتآمرون على النحو المذكور، او يرجح ان يعملوا او يحاولوا او يتآمروا على ذلك النحو ، تتعهد الحكومة العراقية باتخاذ ما يراه المعتمد السامي مناسبا وممكنا من الاجراءات المنعية بموجب القانون.

المادة الثانية عشرة : في حالة قيام القوات المذكورة بأعمال عسكرية في العراق ، لاجل مساعدة الحكومة العراقية على رد اعتداء خارجي ، او قمع هياج اهلي ، توافق حكومة العراق على ان يعلن ملك العراق لدى طلب المعتمد السامي ، الاحكام العرفية في جميع جهات العراق التي يتناولها هذا التعدي الخارجي او الهياج الاهلي ، وان يعهد بادارة هذه الاحكام الى قائد القوات الجوية ؟ او الى من قد يعينه القائد المذكور من ضابط او اكثر ، وان يستصدر عندا قرار الاحكام المدنية (ثانيا) قرار التضمين اللازم بشأن كل ما قامت به القوات المسلحة من الاعمال بموجب الحكم العرفي .

المادة الثالثة عشرة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تقدم جميع التسهيلات لاجل تحريك قوات صاحب الجلالة البريطانية ــ بما في ذلك استعمال البرق اللاسلكي وخطوط البرق والتلفون البرية ــ ولاجل نقل وخزن مواد الحريق اللازمة لهذه القوات على طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وفي موانئه .

المادة الرابعة عشرة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تعترف بحق قوات صاحب الجلالة البريطانية ، بانشاء وتشغيل نظام برق لاسلكي على نفقة حكومة صاحب

الجلالة البريطانية لاجل اصدار وتلقي الرسائل الداخلية والخارجية العائدة لخدمة مصالح الحكومة البريطانية ، وبأن تؤمن هذا الحق بموجب رخصة او بالتشريع القانوني .

لا يدفع للحكومة العراقية شيء ما عن هذه الرسائل ، لا على سبيل الاجور ، ولا على سبيل التعويض عن فقدان الاشغال .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يرسل بواسطة هذا النظام من الرسائل غير تلك العائدة الى خدمة مصالح الحكومة البريطانية الا باتفاق مع الحكومة العراقية ، ويجب ان ينص هذا الاتفاق على تأدية تعويض للحكومة العراقية عما يصيب دائرتي البرق والبريد العراقيتين ، من فقدان الاشغال الا اللهم اذا ارسلت هذه الرسائل ، بناء على طلب الحكومة العراقية ، وفي هذه الحال يحق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية تقاضي الاجور على ارسال هذه الرسائل .

ومهما يستحق للحكومة العراقية من التعويض ، يكون في شكل تخفيض من مبلغ الدين المستحق من الحكومة العراقية من جهة نظام البرق الذي انتقل اليها من الحكومة البريطانية .

المادة الخامسة عشرة : تتعهد الحكومة العراقية بأن تقوم في جميع الاوقات ـ لدى طلب المعتمد السامي ـ بتقييد اعمال مركز البرق اللاسلكي في البصرة ، واسلوب اصدار الرسائل بواسطته ، وبتحديد طول موجاته على وجه يدفع التعارض مع مراكز الحكومة البريطانية وكذلك تتعهد ، في حالة حدوث امر مفاجيء ، بأن تسلم المركز المذكور ـ لدى طلب المعتمد السامي ـ الى قوات صاحب الجلالة البريطانية لاجل اصدار الرسائل العائدة الى خدمة مصالح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، على أن يدفع تعويض عن فقدان الاشغال الاخرى .

وعلاوة على ما مر ، توافق الحكومة العراقية على ان يبقى التعهد الآنف الذكر، معتبرا رغما عما قد يحصل من التصرف بمركز البرق اللاسلكي في البصرة بالبيع او بطريقة اخرى . وفي حالة عزم الحكومة العراقية على الكف عن استعمال هذا المركز، توافق على انذار حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ذلك قبل ثلاثة اشهر، ويجب عندئذ ، اعطاء الحكومة البريطانية فرصة لاجل تسلم هذا المركز قبل نزع اجهزته ، ولاجل تشغيله اثناء ما بقي من مدة المعاهدة .

تطبق نصوص هذه المادة بنفس الصورة على كل جهاز دائم للبرق اللاسلكي ، مما قد تقيمه الحكومة العراقية في اثناء مدة هذه الاتفاقية .

« المنهاج المقترح لاجل توسيع الجيش »

١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ١ بطارية مما ينقل على ظهور الدواب ، ٢ كتيبتان من المشاة ، ١ رهط مهندسين ، نقليات الخط الاول لجميع الوحدات الموجودة ، توسيع مركز التدريب في بغداد بما فيه تأسيس كلية للضباط الاحداث .

١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ تؤسس وحدة جوية على نحو ما توصي به رياسة اركان الحرب الجوية ، على ان يحصل تقدم مرض في قوة وكفاية القوات البرية المحلية في العراق ، ٢ بطاريتان مما ينقل على ظهور الدواب ، ١ فوج من الفرسان ، ٣ كتائب من المشاة ، ٢ رهطان من النقليات ، ١ سيارة لنقل الجرحى في الميدان ، وحدة لنقل العتاد ، انشاء مراكز لتدريب المشاة ، انشاء مراكز للمدفعية والفرسان .

١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ٢ بطاريتا ميدان، ٣ ثلاث كتائب مشاة، ١ رهط مهندسين، ١ نواة رهط مهندسين ، رهط للمخابرة بالاشارة ، سيارة لنقل الجرحى في الميدان.

١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ١ بطارية ميدان ، ١ بطارية مما ينقل على ظهور الدواب ، ٣ كتائب مشاة ، ٢ رهطان للنقليات ، ١ سيارة لنقل الجرحى في الميدان .

وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية .

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعماية واربع وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية .

جعفر العسكري — H. Dobbs

رئيس وزراء الحكومة العراقية — المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق

الاتفاقية العدلية

المعقودة طبقا للمادة ((٩)) من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه : المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية ، بعد ان فوضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الآتية ، الملحقة بالمادة الـ ٩ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعماية واثنين وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

الاتفاقيـة

لما كان قد وقع في بغداد بتاريخ ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م الموافق ١٩ صفر ١٣٤١ هـ على معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، ثم وقع في بغداد بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ م الموافق ١٤ رمضان ١٣٤١ هجرية على ملحق الى تلك المعاهدة .

وحيث ان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بالمادة التاسعة من المعاهدة المذكورة ، بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانية ويكفل تنفيذها في الامور العدلية لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء الاجانب بموجب الامتيازات الاجنبية ، او العرف ، وبوجوب وضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ تلك الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

فعليه قد حصل الاتفاق على ما يأتي :

المادة الاولى : تطلق لفظة (الاجنبي) على رعايا الدول الاوروبية والاميركية ، التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات في تركيا سابقا ، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق موقع قبل تاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ ، والدول الآسيوية التي لها الآن ممثل دائمي في مجلس عصبة الامم ، وتشمل الاشخاص الحكمية القائمة بموجب قوانين تلك الدول والهيئات والمؤسسات الدينية او الخيرية المؤلفة من اشخاص كلهم او اكثرهم ، من رعايا الدول المذكورة وليس في هذه المادة ما يمنع عقد العهود الخاصة بين صاحب الجلالة ملك العراق ، بموافقة صاحب الجلالة البريطانية ، وبين اية كانت من الدول ، لجعل فوائد هذا الاتفاق تشمل رعايا تلك الدولة ، والاشخاص المشمولين بحمايتها ، او لعدم تطبيق هذا الاتفاق على رعاياها.

المادة الثانية : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ، ان يستخدم في المحاكم اختصاصيين حقوقيين من البريطانيين ، وان يمنح لهم سلطة قضائية وفقا لاحكام القوانين العراقية ، وان تبقى الاصول المتبعة الآن في المحاكم في تحقيق الجرائم والمحاكمات ، وغير ذلك من الامور التي تمس الاجانب ، مرعية بمقتضى قانون يوضع لهذه الغاية وينص على :

(١) ان الاجانب المتهمين بجريمة « من غير المخالفات » من الجرائم التي هي ضمن اختصاص حاكم واحد ، لهم ان يطلبوا ان يتولى محاكمتهم حاكم بريطاني .

(٢) ان الاجانب المتهمين بجريمة مما ليس من اختصاص حاكم واحد ، لهم ان يطلبوا ان يباشر التحقيقات الابتدائية ، وان يصدق امر توقيفهم واخلاء سبيلهم بالكفالة واحالتهم على المحاكمة ، حاكم بريطاني .

(٣) ان الاجانب المحالين على المحاكمة لهم ان يطلبوا ان تتولى محاكمتهم ، محكمة فيها حاكم بريطاني واحد على الاقل ، وهو يرأس المحكمة .

(٤) ان الاجانب الذين هم خصوم في الدعاوى المدنية التي تتجاوز قيمتها سبعمائة وخمسين روبية ، لهم ان يطلبوا ان تصدر القرارات القطعية البدائية والاستئنافية والتمييزية ، من محاكم مؤلفة بكيفية تجعل حاكما بريطانيا واحدا في المحكمة المؤلفة من ثلاثة حكام فاقل ، وحاكمين من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من أربعة او خمسة حكام ، وثلاثة حكام من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من اكثر من خمسة حكام ، ويرأس الحكام البريطانيون تلك المحاكم .

(٥) للاجانب ان يطلبوا في الدعوى الجزائية ان تنظر في استئنافهم او تمييزهم محكمة مؤلفة على الوجه المبين في الفقرة السابقة ، واذا كان الخصوم جميعهم من الاجانب فلهم ان يتفقوا على ان ينظر في ذلك حاكم بريطاني واحد .

(٦) اذا كان في قضية ، خصم اجنبي ليس له على العربية الوقوف الذي يمكنه من فهم المعاملة فله أن يطلب ان تترجم له جميع المعاملات بالانكليزية ، واذا راى الرئيس او الحاكم ذلك الطلب محقا ، فعليه ان يأمر بذلك .

(٧) وفي بغداد والبصرة وضواحيهما ، وفي جميع الاماكن الاخرى التي فيها حاكم بريطاني مختص في هذا الشأن ، لا يجوز لمأموري الادارة او القضاء الدخول الى دار الاجنبي بدون امر صادر من حاكم بريطاني .

وفي الاماكن التي ليس فيها حاكم بريطاني كما تقدم ، وفي الاحوال التي يسوغ الشرطة فيها قانونا الدخول الى المنزل بدون أمر بالتفتيش ، ينبغي عند الدخول الى دار الاجنبي ، ان يرسل خبر ذلك فورا الى اقرب حاكم بريطاني .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ، ان تعرض كل لائحة قانونية تتعلق باختصاص المحاكم . وتشكيلها او اصول المرافعة فيها او تعيين الحكام وعزلهم . على المعتمد السامي قبل عرضها على السلطة التشريعية ، ليبين آراءه فيها ومشورته فيما له مساس بمصالح الاجانب .

المادة الرابعة : في الامور المتعلقة بأحوال الاجانب الشخصية . وفي غيرها من الامور المدنية والتجارية التي جرت فيها العادة الدولية على تطبيق قانون بلاد اخرى ، يطبق ذلك القانون بالكيفية التي تعين قانونا . والدعاوى المتعلقة بأحوال الاجانب الشخصية تنظر فيها المحاكم المدنية مع مراعاة اعادة شروط هذا الاتفاق ، على ان لا يخل ذلك بأحكام اي قانون من القوانين المتعلقة باختصاص المحاكم الدينية، او بما يكون للقناصل من السلطة بشأن ادارة تركات رعاياهم بموجب الاتفاقات التي تعقدها الحكومة العراقية ، وفي دعاوى النكاح والطلاق والنفقة والمهر والولاية على القصر وميراث المنقول ، يجوز لرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى ، او لرئيس محكمة الاستئناف والتمييز في دعاوى الاستئناف والتمييز ، ان يدعوا قنصل الاجنبي الذي يخصه الامر او ممثلا من قنصليته ، ليجلس بصفة خبير ويبدي المشورة بشأن القانون الشخصي الذي يتعلق به ذلك الامر .

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يحيل مقدما الى المعتمد السامي لاجل موافقة الاخير ، امر تعيين جميع رؤساء واعضاء محاكم الاستئناف والتمييز البريطانيين ، وكذلك امر انهاء وظيفة اي حاكم بريطاني .

المادة السادسة : تعتبر احكام هذه الاتفاقية خلال مدة المعاهدة فقط ، ولا تسري الى بعد ذلك ، وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية.

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة

الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية .

جعفر العسكري	H Dobbs
رئيس وزراء الحكومة العراقية	المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا في العراق

الاتفاقية المالية

المعقودة طبقا للمادة « ١٥ » من المعاهدة العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه : المفوضان احدنا من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق ، قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية ، بعد ان فوّضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة ١٥ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

الاتفاقية

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين اول سنة ١٩٢٢ ميلادية ، الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية ، معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانية ، وجلالة ملك العراق ، وكذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية ، الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجرية ، ملحق بنفس هذه المعاهدة .

وحيث ان المادة ١٥ من المعاهدة المذكورة قد نصت على عقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق ، ما يتفق عليه من المرافق العمومية ، وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانية مساعدة مالية ، حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت الى آخر ، وينص فيها من جهة اخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل ، وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

وحيث انه بموجب المادة ٤ من نفس هذه المعاهدة يتعهد جلالة ملك العراق بأن يستشير المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة ، ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ، ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانية .

وحيث انه قد نص في المـادة ١٨ من نفس المعاهـدة على ان لا مانـع للفريقين المتعاقدين الساميين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط الاتفاقية المنفردة المشار اليها في اعلاه ، بقصد ادخـال ما يتراءى مناسبته من التعديـلات ، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ ، على ان كل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقـدان الساميان يجب أن يبلغ الى مجلس جمعية الامم .

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي :

المادة ١ ـ تعترف الحكومتان بمقتضى هذا ، بمبدأ وجوب سد جميع نفقـات ادارة العراق المدنية من ايرادات العراق ، وقبول حكومة العراق في اقرب ما يمكن من الوقت ، المسؤولية المالية التامة فيما يتعلق بالمحافظة على النظام الداخلي والدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي .

المادة ٢ ـ ان ما تقدمه حكومـة جلالة ملك بريطانيـة الى حين من المساعدة المالية ، يجب أن يكون في شكل الاحتفاظ في العراق ، على نفقة حكومة جلالـة ملك بريطانية ، بحامية انبراطورية او قوات محلية تتولى امرها الحكومة المذكورة ، ولكن لا يجوز في حال من الاحوال ان تتخذ هذه المساعدة المالية شكل اشتراك حكومة جلالة ملك بريطانية في سد نفقات الجيش العراقي ، او نفقات قوات محلية تقوم بأعبائهـا وتتولى امرها حكومة العراق .

المادة ٣ ـ ان المساعدة المالية المنوي تقديمها لاجل الاغراض المبينة اعلاه ، يجب أن تخفض تخفيضا متواليا على نحو ما تقرره حكومة جلالة ملك بريطانيا في كل سنة مالية . ويجب على كل حال ان تنقطع في خلال مدة لا تتجاوز الاربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا .

المادة ٤ ـ تتعهد حكومة العـراق بأن تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئـة من ايرادات العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الامن فيه .

وبالنظر الى ما ترمي اليه هذه المادة ، تعتبر ايرادات العراق مجمل ما يدخل في جميع الاحوال تحت كل باب من ابواب الايرادات ، ما عدا المصالح التجاريـة ، خلا البريد والبرق والتلفون حيث تعتبر صوافي الايرادات فقط .

المادة ٥ ـ توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على نقل ملكيـة المرافق العمومية الآتية الذكر الى حكومة العراق ، وتوافق حكومة العراق على قبول هذا النقـل ، وذلك بالثمن المقدر المبين فيما يلي امام كل من هذه المرافق المعينة :

الري ٦،٢١٢٠٠٤ روبية ، الطرق ٣٢٠،٠٠٠ روبية ، الجسور ١،١١٧،٥٠٠ روبية ، البرق والبريد والتلفون ١،٠٧٦،٠٠٠ روبية ، المجموع ٩،٤٠٩،٥٤٠ روبية.

المادة ٦ ـ تقبل حكومة العـراق على عاتقها مسؤولية القيام بتسديد كامل قيمة المرافق المعينة في المادة السابقة لحكومة جلالة ملك بريطانيا ، والبالغ مجموع قيمتها ٩،٤٠٩،٥٤٠ روبية .

المادة ٧ ــ ان مبلغ الـ ٩،٤٠٩،٥٤٠ روبية هذا يجب أن يشكل دينا يقتضي تسديده بأقساط سنوية في خلال مدة معينة ، ويعين مقدار هذه الاقساط على وجه يضمن دفع المبلغ الاصلي مع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة ، في خلال عشرين سنة من تاريخ عقد هذه الاتفاقية .

كذلك توافق حكومة العراق ــ في حالة بقاء احد الاقساط السنوية كله او بعضه غير مدفوع لاي سبب من الاسباب حتى ختام السنة التي يستحق فيها ــ على ان يضم المبلغ غير المدفوع على هذا الوجه، الى مجموع الدين ويحوّل الى اقساط سنوية موزعة على مدة معينة بحيث يتم دفعه مع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة في اثناء العشرين سنة التي تتلو تاريخ عقد هذه الاتفاقية .

ان الاقساط السنوية التي يقتضي دفعها بموجب هذه المادة ، يجب ان تكون من الطلبات التي يتقدم تسديدها خصما من ايرادات العراق العمومية ، على تسديد كل طلب آخر . ولا يجوز احداث طلب يقدم تسديده على تسديد هذه الاقساط من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا .

المادة ٨ ــ توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على انتقال مباشرة وادارة نظام السكة الحديدية العراقية ، التي ستظل ملكا لحكومة جلالة ملك بريطانيا ، الى حكومة العراق ، وذلك من أول نيسان سنة ١٩٢٣ ، ولمدة لا تزيد عن اربع سنوات اعتبارا من تاريخ ابرام معاهدة التحالف وتوافق حكومة العراق على قبول المسؤولية بادارة ومباشرة النظام المذكور وينبغي ان تحفظ جميع واردات السكة الحديدية العراقية بمعزل عن واردات العراق العمومية ما دامت مباشرة وادارة السكة الحديدية بيد الحكومة العراقية ، ولا تستعمل الا لتسديد النفقات الآتية فقط : ــ

(أ) المصروفات الاعتيادية للسكة الحديدية . و

(ب) وبقدر ما يزيد عن الواردات ، بعد سد المصروفات الاعتيادية ، لتكاليف الاعمال الرئيسية الاخرى التي يقام بها بموافقة المعتمد السامي ، او لدفع الفائدة المستحقة على الاموال المستقرضة لغرض القيام بتلك الاعمال الرئيسية .

وستقوم حكومة جلالة ملك بريطانيا ، ما دامت حكومة العراق متولية مباشرة وادارة السكة الحديدية ، بكل ما في وسعها لتحصل لاجل تلك الحكومة ، على ما تحتاجه من المشورة او المساعدة على أن تحسب قيمة تلك المشورة او المساعدة من ضمن النفقات الاعتيادية للسكة الحديدية . وتتعهد حكومة جلالة ملك بريطانيا بأن لا تبيع السكة الحديدية الى اي مشتر خاص من فرد او شركة في خلال مدة الاربع سنوات اعتبارا من ابرام معاهدة التحالف ، الا اللهم بموافقة الحكومة العراقية . على أن لا تمتنع هذه عن ابداء موافقتها بدون سبب معقول ، وينبغي على الحكومة العراقية ان لا تعطي السكة الحديدية بالايجار في خلال المدة المذكورة الى اي مستأجر خاص من فرد او شركة بدون موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا . وفي حالة ما اذا رغبت حكومة العراق في خلال المدة المذكورة في امتلاك السكة الحديدية اما بقصد بيعها لمشتر خاص من فرد او شركة ، او ايجارها لمستأجر خاص من فرد او شركة ، او لغير ذلك من

المقاصد ، فان حكومة جلالة ملك بريطانيا تبين اذ ذاك الشروط التي بموجبها تكون مستعدة لنقل تلك الملكية . ويجري الانتقال بموجب الشروط التي يتفق عليها الطرفان وفي حالة عدم التوصل الى الاتفاق على تلك الشروط ، يعرض الامر على ثلاثة محكمين يعين واحد منهم من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وواحد من قبل حكومة العراق . اما الحكم الثالث فيجب ان يختاره الحكمان الاثنان بالاتفاق . وفي حالة عدم اتفاقهما ، فيعين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة . وعلى المحكمين ان ياخذوا بعين الاعتبار المصروفات المتكبدة من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا في انشاء وتجهيز مهمات والقيام بلوازم السكة الحديدية وتقدير القيمة الحقيقية والمنتظرة في « المستقبل » للسكة الحديدية لصالح حكومة واهالي العراق . ويقرر المحكمون مقدار المبلغ الذي يجب دفعه من قبل حكومة العراق الى حكومة جلالة ملك بريطانيا نظير انتقال الملكية ، وكذلك طريقة الدفع وتاريخه ، مراعين في ذلك موارد العراق المالية العمومية وما عليها من الديون . وتتعهد كل من حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وحكومة العراق ، بقبول قرار المحكمين المذكورين وتنفيذه . وتوافق كل من حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة العراق على وجوب انتقال ملكية نظام السكك الحديدية الى حكومة العراق على اثر انتهاء مدة الاربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة التحالف في الحال ، هذا اذا لم يكن قد سبق بيع هذا النظام او انتقال ملكيته ، وذلك بموجب الشروط التي يتفق عليها الفريقان او تلك التي تقرر بواسطة التحكيم على نحو ما نص عليه آنفا في حالة عدم التوصل الى اتفاق .

المادة ٩ ـ توافق حكومة العراق على ان لا تتصرف ـ إما بالبيع او بأي طريقة اخرى ـ بملكية المرافق العمومية المعينة في المواد ٥و٦و٧و٨ من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا مقدما وذلك الى ان يتم تسديد قيمة جميع المرافق المذكورة. وفي حالة التصرف بملكية شيء من هذه المرافق بموافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا ، على حكومة العراق ان تسدد في عين الوقت رصيد الدين الباقي لحكومة جلالة ملكبريطانيا من اصل ثمن المرفق ، او المرافق التي قد تصرفت به او بها على هذا الوجه . ان المفاوضات بشأن التصرف بملكية هذه المرافق يتولى امرها المعتمد السامي على ان توافق عليها حكومة جلالة ملك بريطانيا .

المادة ١٠ ـ توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وحكومة العراق ، على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالامانة (تدعى امانة الميناء) ، وعلى أن ينظر في شروط هذا التسليم على حدة وان تشتمل تلك الشروط على ما يأتي : ـ

١ ـ تفصل إيرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية ، وتقام لاجل ادارة شؤون الميناء ، امانة ميناء بأمر حكومة العراق على ان توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على ذلك .

٢ ـ يعتبر الثمن المقدر البالغ ٧،٢١٩،٠٠٠ روبية دينا على امانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانية . ويشترط موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا على الشروط التي بموجبها تقوم امانة الميناء باعمالها ، وينظر في امر هذه الشروط بترتيب

منفرد ، يجري باستشارة حكومة العراق ، التـي توافق بموجب هذا على تسهيـل المفاوضات ، لاجل تأسيس امانـة الميناء ، وعلى تامين مركز امانـة الميناء هذه بمـا يقتضي من التشريع .

المادة ١١ ـ ١ ـ توافق حكومة العراق على بقاء جميع الاراضي والابنية التي هي ملكها ، والتي تشغلها الآن حكومة جلالة ملك بريطانية لاغراض عسكرية ، وغيرهـا ، مشغلة من قبل الحكومة الاخيرة اشغالا لا يشوبه تعرض ما ، الى ان لا يبقى لحكومـة جلالة ملك بريطانية من حاجة اليها . على انه بعد انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية ، وبشرط ان تراعى احكام اية معاهدة اخرى او اتفاقية تعقد وفقا للبروتوكول الملحـق بالمعاهدة المذكـورة ، ينبغي على حكومـة صاحب الجلالة البريطانيـة ان لا تحتفظ بالاراضي او المباني المذكورة لمدة اطول مما يعتبر ضروريا عقلا لبيع ما قد يكـون على تلك الاراضي من المباني او الاشغال التي هي ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية.

٢ ـ توافق حكومة العراق على ان تنقل الى حكومة جلالة ملك بريطانيا مجانا ، من غير مقابل ، ملكية ما تحتاج اليه الحكومة الاخيرة من الاراضي الاميرية المهملة لاجل الاغراض العسكرية وغيرها ، والاراضي التي تحول ملكيتها على هذا الوجه مـع مـا عليها ، او ما قد يشاد عليها من الابنية ، تظل ملكا لحكومة جلالة ملك بريطانيا ، مـا ظلت الحكومة المذكورة في حاجة لتلك الاراضي والابنية ، على انه بعد انتهاء المعاهـدة العراقية الانكليزية ، وبشرط ان تراعى احكام اية معاهدة اخرى او اتفاقية قد تعقد وفقا للبروتوكـول الملحق بالمعاهـدة المذكورة ينبغي على حكومـة صاحب الجـلالة البريطانية ان لا تتطلب افراغ اي شيء آخر ، من الاراضي الاميرية المهملة باسمهـا لاجل الاغراض العسكرية ، وان لا تحتفظ بأي من الاراضي السابق افراغها على هذا الوجه للاغراض العسكرية لمدة اطول مما يعتبر ضروريا عقلا لبيع اي من هذه الاراضي والمباني التي عليها ، كما نص عليه في الفقرة ٥ من هذه المادة .

٣ ـ ان الاراضي او الابنية التي تكون من الاملاك الخاصة ، وتحتاج اليها حكومة جلالة ملك بريطانية في اي وقت كان قبل انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزيـة لاجـل الاغراض العسكريـة وغيرهـا يجـب أن يجري استملاكهـا (اي نزع ملكيتهـا) او استئجارها من قبل حكومة العراق ، بناء على طلب حكومة جلالة ملك بريطانيةبموجب قانون الاستملاك الذي يكون معمولا به من وقت الى آخر . اما ثمن الاستملاك او بدل الايجار ، فيجب ان تتسلمه حكومة العراق من حكومة جلالة ملك بريطانية .

توافق حكومة العراق على اصدار ما يقتضي من التشريع لاجل الاستملاك او الاستئجار الجبري ، لاي من الاراضي او الابنية التي من الاملاك الخاصة ، والتي قد تحتاج اليها حكومة جلالة ملك بريطانية لاغراض عسكرية وغيرها ، وكل تشريع مـن هذا القبيل فيما يخص الاراضي المستأجرة اجباريا بالنيابة عن حكومة جلالـة ملـك بريطانية ، ينبغي ان يخول حكومة جلالة ملك بريطانية الحق بأن تنقل عند انتهاء مدة الايجار ، او قبل ذلك ، اية اشغال او ابنية مما قد تكون شيدتها الحكومة المذكـورة على تلك الاراضي .

وينبغي كذلك ان ينص ذلك التشريع على انه عندما يقتضي استملاك او استئجار ارض او بناء ما بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانية ، يجب ان يشترك في كل هيئة تخمين تشكل بموجب ذلك التشريع ، مندوب عن حكومة جلالة ملك بريطانية ، يختاره المعتمد السامي . اما فيما يتعلق بالاراضي التي من الاملاك الخاصة ، والتي تستملكها حكومة جلالة ملك بريطانية لاغراض عسكرية بموجب هذه الفقرة ، فلحكومة العراق الحق عند انتهاء المعاهدة بأن تشتري بالاتفاق او بالتحكيم ، تلك الاراضي وما عليها من المباني . واما فيما يتعلق بالاراضي التي من الامـلاك الخاصة والتي تستأجرها حكومة جلالة ملك بريطانية لاغراض عسكرية بموجب هذه الفقرة ، فينبغي ان تكون مدة ايجارها لغاية مدة المعاهدة ، على ان تمدد بعد انتهاء المعاهدة بناء على طلب حكومة جلالة ملك بريطانية ، وذلك بقدر ما يكون ضروريا عقـلا لتمكين حكومة جلالة ملك بريطانية من بيع المباني التي على تلك الاراضي .

٤ ــ على حكومة العراق ان لا تضع عراقيل ما في سبيل شراء حكومة جلالة ملك بريطانية اراض او املاك خاصة بالاتفاق مع اصحابها .

٥ ــ لحكومة جلالة ملك بريطانية السلطة التامة لبيع ما اشترته من الاراضي قبل عقد هذه الاتفاقية ، وما تشتريه من ذلك بموجب الفقرتين ٣ و٤ من هذه المادة ، مع ما على تلك الاراضي من الابنية ، والتصرف لمنفعتها الخاصة بالثمن الحاصل من هذا البيع وذلك في اي وقت كان عندما لا تبقى لحكومة جلالة ملك بريطانية من حاجة الى تلك الاراضي ، وكذلك لحكومة جلالة ملك بريطانية السلطة التامة للتصرف بملكية الاراضي التي تحول اليها بموجب الفقرة «٢» من هذه المادة ، وما عليها من الابنية على ان يدفع الى حكومة العراق بدل مبيع او بدل ايجار الارض ، وهـذا البدل يعين عند الاستطاعة بالنظر الى السعر الرائج في السوق للأراضي المماثلة والمجاورة ، والا فبالاتفاق بين الحكومتين .

المادة ١٢ ــ تتعهد حكومة العراق بان يبقى التعهد المالي الذي قبلت به في المواد ٥ الى ١١ من هذه الاتفاقية معمولا به رغما عن انتهاء معاهـدة التحالف الى ان يتم تسديد جميع المبالغ التي لحكومة جلالة ملك بريطانية بذمتها بموجب هذه الاتفاقية ، وبأن يجري تنفيذه بكل امانة وكذلك توافق على عدم احداث طلب ما بقصد الحصول على قرض او ما اشبه من المقاصد يقدم تسديده خصما من ايرادات العراق العمومية على تسديد اي مبلغ آخر ، من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانية على ذلك مقدما، وذلك الى ان يتم تسديد المبالغ الآنفة الذكر ، ولا يجوز الامساك عن هذه الموافقة اذا اقتنعت حكومة جلالة ملك بريطانية من ان الغرض الـذي لاجله يراد احداث هكـذا طلب ، هو من الاغراض التي من شأنها أن تضمن تقدم العراق تقدما ماليا سليما ، ولا تضعف مقدرة حكومة العراق على ابقاء ديونها لحكومة جلالة ملك بريطانية .

المادة ١٣ ــ ان المصاريف الاعتيادية الخاصة بالحكومة المدنية والادارة ومرتبات ومصاريف المعتمد السامي وحاشيته ، يجب ان تتحملها بكليتها الحكومة العراقيـة ، وستطلب الحكومة البريطانية من البرلمان البريطاني ، القيام بتادية قسم مـن نفقات

المعتمد السامي وحاشيته يبلغ نصف النفقات التي يصادق عليها وزير المستعمرات ، لاجل مرتبات المعتمد السامي وحاشيته ومصاريفهما الاخرى . وستقدم الحكومة العراقية مساكن لسكنى افراد حاشية المعتمد السامي على ان يدفع الضباط الذين يخصهم الامر بدل ايجار معقول .

المادة ١٤ ــ (١) توافق حكومة العراق على اعفاء المواد الآتية الذكر من الرسوم الكمركية على الواردات او الصادرات :

(أ) جميع المواد العائدة الى المعتمد السامي لاجل استعماله الخاص .

(ب) جميع اللوازم الرسمية العائدة الى المعتمد السامي ، وحاشيته ، والقوات او المصالح الانبراطورية وغير الانبراطورية ، المقامة في العراق ، على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانية ، وجميع المواد المستوردة من قبل « معهد البحرية والجيش والقوة الهوائية » او اي حانوت « كانتين » رسمي آخر عائد الى قوات جلالة ملك بريطانية او الواردة برسم المعهد المذكور او احد الحوانيت المذكورة وجميع اللوازم الشخصيةالتي ياتي بها افراد حاشية المعتمد السامي او افراد القوات او المصالح الآنفة الذكر عند وصولهم الى العراق ، على شرط انه اذا صرف شيء من المواد المستوردة او المؤتى بها بموجب هذا الاعفاء الى غير من يشملهم الاعفاء المذكور يجب اداء الرسم الكمركي المعمول به اذ ذاك من قبل من صرف تلك المواد على ذلك الوجه من شخص او قوة او مصلحة او معهد .

(ج) جميع المواد المستوردة المعنونة باسم افراد قوات جلالة ملك بريطانية او باسم المطاعم الخصوصية المعترف بها العائدة الى القوات المذكورة وذلك لدى ابراز شهادة بأن تلك المواد هي لاستعمال الفرد او المطعم صاحب الشأن .

(د) جميع المواد المصدرة الى الخارج من قبل افراد قوات جلالة ملك بريطانية وذلك لدى ابراز شهادة بأن تلك المواد ليست مصدرة لاجل البيع .

(٢) يجب تأدية الرسوم الكمركية عن جميع المواد التي لم يجر استيرادها راسا عن يد من ذكر في اعلاه من السلطات والقوات والمصالح ، الا ان حكومة العراق توافق على منح خصم على الرسوم المدفوعة على هذا الوجه لدى ابراز شهادة من سلطة ذات صلاحية بأن المواد التي قد دفعت عليها الرسوم الكمركية قد سلمت وتسلمت لاجل الاستعمال الرسمي من قبل المعتمد السامي وحاشيته والقوات الانبراطورية وغيرها المقامة في العراق على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانية .

المادة ١٥ ــ توافق حكومة العراق على ان لا تتقاضى رسما ما من قوات او مصالح حكومة جلالة ملك بريطانية عن الدوائر او الاراضي او العقارات التي تشغلها هذه القوات او المصالح لمقاصد رسمية .

المادة ١٦ ــ تتعهد حكومة العراق باجراء ما يجب لكي تدفع في حينها جميع المبالغ التي يستحق دفعها للموظفين البريطانيين الذين في خدمة حكومة العراق وفقا

لمقتضى شروط مقاولات استخدام هؤلاء الموظفين ويجب ان يظل هذا التعهد نـافذا اثناء استمرار هذه المقاولات وعند انتهاء اجلها كذلك .

المادة ١٧ ـ تعترف حكومة العراق بانها مكلفة بان تسدد لدى الاستحقاق كـل ما قد يفرض عليها بموجب معاهدة الصلح مع تركية من المبالغ او التكاليف من جهـة الديون العمومية العثمانية .

المادة ١٨ ـ ان ما تدفعه قوات ومصالح حكومة جلالة ملك بريطانية بما فيـه معهد الجيش والبحرية والقوات الجوية او اي مخزن عسكري (كانتين) آخر عائـد لقوات جلالة ملك بريطانية لقاء كل ما قد يؤدي لها من الخدمات من قبل دوائر حكومة العراق يجب ان يكون بموجب اكثر الاسعار مهاودة .

المادة ١٩ ـ توافق حكومة جلالة ملك بريطانية على الاشتراك في سد نفقات تعهد وصيانة الطرقات والجسور التي تستعملها قوات جلالة ملك بريطانية للنقليات وعند تقدير مقدار ما ينبغي دفعـه على حساب الاشتراك في سد هـذه النفقات ينبغي ان يحسب حساب المصاريف المتكبدة على الطرقات العمومية والجسور من قبل حكومـة جلالة ملك بريطانية .

وللبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائيهما هذه الاتفاقية .

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنةالف وتسعمائة واربع وعشرين مسيحية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنتين واربعين هجرية .

جعفر العسكري	H. Dobbs
رئيس وزراء الحكومة العراقية	المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانية في العراق

٤ - القانون الاساسي العراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي ؛ صادقنا على قانوننا الاساسي ، وامرنا بوضعه موضع التنفيذ .

المقدمــة

المادة الاولى : يسمى هذا القانون (القانون الاساسي العراقي) واحكامه نافذة في جميع انحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق دولة ذات سيادة مستقلة حرة . ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه ، وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون .

المادة الرابعة : يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم افقيا الى ثلاثة الوان متساوية ومتوازية ، اعلاها الاسود فالابيض فالاخضر ، على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض ، وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان ابيضان ذو سبعة اضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية . اما اوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها واوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

الباب الاول ـ حقوق الشعب

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية ، وتكتسب ، وتفقد ، وفقا لاحكام قانون خاص .

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون ، وان اختلفوا في القومية ، والدين ، واللغة .

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التعرّض والتدخل ، ولا يجوز القبض على احدهم ، أو توقيفه ، او معاقبته ، واجباره على تبديل مسكنه ، او تعريضه لقيود ، او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون ، اما التعذيب ، ونفي العراقيين الى خارج المملكة العراقية ، فممنوع بتاتا .

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التعرّض ، ولا يجوز دخولها ، والتحري فيها ، الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع احد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته الا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة ، فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد المنوعة ، الا بمقتضى القانون . اما السخرة المجانية ، والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة ، فممنوعة بتاتا . ولا ينزع ملك احد الا لاجل النفع العام في الاحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضا عادلا .

المادة الحادية عشرة : لا تفرض ضريبة الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الصنوف .

المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية ابداء الراي ، والنشر ، والاجتماع ، وتاليف الجمعيات والانضمام اليها ، ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الاسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة ، وفقا لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالامن والنظام ، وما لم تناف الآداب العامة .

المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى ، واللوائح في الامور المتعلقة بأشخاصهم ، او بالامور العامة ، الى الملك ، ومجلس الامة ، والسلطات العامة ، بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة : تكون جميع المراسلات البريدية ، والبرقية،والتلفونية، مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف ، الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة السادسة عشرة : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة ، والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقا للمناهج العامة التي تعين قانونا .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص .

المادة الثامنة عشرة : العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم ، واداءواجباتهم، ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز ، كل حسب اقتداره واهليته ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين ، إلا في الاحوال الاستثنائية التـي تعين بقانون خاص . ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يجب او يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات .

الباب الثاني ـ الملك وحقوقه

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة ، وهي وديعـة الشعب للملك فيصل بن الحسين ، ثم لورثته من بعده .

المادة العشرون : ولاية العهد لاكبر ابناء الملك سنا على خط عمودي وفقا لاحكام قانون الوراثة .

المادة الحادية والعشرون : يقسم الملك امام مجلسي النواب والاعيان ، اللـذين يلتئمان برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، يمين المحافظة على احكام القانون الاساسي ، واستقلال البلاد ، والاخلاص للوطن والامة ، على اثر تبوئه العرش .

المادة الثانية والعشرون : سن الرشد للملـك تمام الثمانية عشر عاما . فـاذا انتقل العرش الى من هو دون هذا السن ، يؤدي حقوق الملك الوصي الذي اختـاره الملك السابق ، وذلك الى ان يبلغ الملك سن الرشد ، ولكن ليس للوصي أن يتولى هذا المنصب ، ويؤدي شيئا من حقوقه ما لم يوافق مجلس الامة على تعيينه ، فاذا لـم يوافق المجلس على ذلك ، أو اذا لم يعين الملك السابق وصيا ، فالمجلس هو الذي يعين الوصي ، وعلى الوصي اداء اليمين المتقدم بيانها امام المجلس . والى ان يتـم نصب الوصي واداؤه اليمين ، تكون حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء ، يتولاها باسم الامة العراقية ، ويكون مسؤولا عنها ، ولا يجوز ادخال تعديل ما في القانون الاساسي مدة الوصاية بشأن حقوق الملك ووراثته .

المادة الثالثة والعشرون : عندما تمس الحاجة الى اقامة الوصي ، يدعى مجلس الامة الى الالتئام حالا ، واذا كان مجلس النواب منحلا ولم يتم انتخاب المجلس الجديد، يلتئم المجلس السابق لذلك الغرض .

المادة الرابعة والعشرون : لا يحق للملك ان يتولى عرشا خارج العراق الا بعـد موافقة مجلس الامة .

المادة الخامسـة والعشرون : الملك مصون وغير مسؤول .

المادة السادسة والعشرون : «١» الملك رأس الدولة الاعلى ، وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ، ويراقب تنفيذها ، وبأمره توضع الانظمة لاجل تطبيق احكام القوانين ضمن ما هو مصرح به فيها .

«٢» الملك هو الـذي يصدر الاوامر باجراء الانتخاب العام لمجلس النـواب ، وباجتماع مجلس الامة ، وهو يفتح هذا المجلس ، ويؤجله ، ويفضه ، ويحله ، وفقا لاحكام هذا القانون .

«٣» اذا ظهرت ضرورة اثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، او لدفع خطر عام ، او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفهـا فـي الميزانية ، او بقانون خاص ، او للقيام بواجبات المعاهدات ، فللملك الحـق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء ، يكون لها قوة قانونية ، تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال ، على ان لا تكون مخالفة لاحكام هذا القانـون الاساسي ، ويجب عرضها جميعا على مجلس الامـة في اول اجتماع ، عـدا ما صدر منها لاجل القيـام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة او المجلس التاسيسي ، فان لـم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمهـا ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعـلان ، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعـا عليها بتوقيـع الوزراء كافة .

وتشمل لفظة ــ القانون ــ المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ، ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

«٤» الملك يعقد المعاهدات ، بشرط ان لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامـة عليها .

«٥» الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس ، يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

«٦» الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

«٧» الملك ، بنـاء على اقتراح الوزير المسؤول ، يعـين ويعزل جميع الممثلـين السياسيين ، والموظفين الملكيين ، والقضاة والحكام ، ويمنح الرتب العسكرية ، مـا لم يفوّض ذلك الى سلطة اخرى بمقتضى نظام خاص ولـه ان يمنح ايضا الاوسمـة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف .

«٨» للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة ، وهو يعلن الحرب بموافقـة مجلس الوزراء ، وله ان يعقد معاهدات الصلح ، بشرط ان لا يصدقها نهائيا الا بعد موافقة مجلس الامة ، وله ايضا ان يعلن الاحكام العرفية وفقا لاحكام هذا القانون .

«٩» تضرب النقود باسم الملك .

«١٠» لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك ، وللملك ان يخفف العقوبات ، او يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

الباب الثالث ــ السلطة التشريعية

المادة السابعة والعشرون : يستعمل الملك سلطته بارادات ملكية تصدر ، بنـاء

على اقتراح الوزير او الوزراء المسؤولين ، وبموافقة رئيس الوزراء ، ويوقع عليها من قبلهم .

المادة الثامنة والعشرون : السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك ، ومجلس الامة يتالف من مجلسي الاعيان والنواب ، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين ، وتعديلها ، والغائها ، مع مراعاة احكام هذا القانون .

المادة التاسعة والعشرون : يفتتح الملك مجلس الامة بذاته ، او ينيب عنه في ذلك رئيس الوزراء ، او احد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح والقاء خطبة العرش .

المادة الثلاثون : لا يكون عضو في مجلس الاعيان او مجلس النواب :

«١» من لم يكن عراقيا .

«٢» من كان مدعيا بجنسية او حماية اجنبية .

«٣» من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين من عمره في الاعيان .

«٤» من كان محكوما عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانونا .

«٥» من كان محجورا عليه ولم يفك حجره .

«٦» من كان ساقطا من الحقوق المدنية .

«٧» من كان محكوما عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجريمة غير سياسية ، ومن كان محكوما عليه بالسجن لسرقة ، او رشوة ، او خيانة الامانة ، او تزوير ، او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

«٨» من كان له منفعة مادية مباشرة ، او غير مباشرة ، ناشئة عن عقد مع احدى الدوائر العمومية العراقية ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا ، ويستثنى من ذلك ملتزمو الاعشار ومستأجرو اراضي الحكومة واملاكها .

«٩» من كان مجنونا او معتوها .

«١٠» من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الحادية والثلاثون : يتالف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضوا يعينهم الملك ، ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده باعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن .

المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات ، على

ان يتبدل نصفهم في كل اربع سنين ، ويجوز اعادة تعيين الاعضاء السابقين، والنصف الاول لاجل التبديل الاول يفرز بالاقتراع .

المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين اعضائه الى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ، ويجوز اعادة انتخابهما .

المادة الرابعة والثلاثون : يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب ، ويعطل معه .

المادة الخامسة والثلاثون : يعطى عضو الاعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط ، والف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع ، عدا مخصصات السفر .

المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور .

المادة السابعة والثلاثون : تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص ، يراعى فيه اصول التصويت السري ، ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية .

المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس .

المادة التاسعة والثلاثون : يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، مع مراعاة احكام المادة «٣٨» واذا لم يدع المجلس الى ذلك ، يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدا عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعة اشهر ، الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ، او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة وعندما يمد أجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر .

وللمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى حين وفقا لنظام المجلس الداخلي ، وعلى المجلس ان يؤجل جلساته اذا امر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع الى مدات لا تتجاوز شهرين . وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التاجيلات المتقدمة .

المادة الاربعون : اذا حل المجلس ، يجب ان يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل . وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادة «٣٩» من هذا القانون في ما يتعلق بالتاجيل ، والتمديد ، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الاول لكي يبتدىء الاجتماع العادي الاول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني ، واذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ،

يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة . واذا حل مجلس النواب لامر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الامر .

المادة الحادية والاربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والاربعون : لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة «٣٠» ؛ ان ينتخب لعضوية مجلس النواب . على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، واذا انتخب احد من اكثر من منطقة واحدة ، فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره ، وللموظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها ، والذي يقبل العضوية ، يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء .

المادة الثالثة والاربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والاربعون : على مجلس النواب ان ينتخب كل سنة في جلسته الاولى رئيسا ونائبي رئيس وكاتبين من بين اعضائه ، وعليه ان يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك فيصدقه . ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه .

المادة الخامسة والاربعون : لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ، ان يقترح وضع لائحة قانونية ، عدا ما يتعلق بالامور المالية التي سيأتي بيانها ، على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه ، واذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لسن اللائحة القانونية ، وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والاربعون : للعضو ان يستقيل من مركزه ، وذلك بان يقدم استقالته كتابة الى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والاربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة ، او استقالة ، او فقد الصفات اللازمة ، او تغيب عن المجلس ، يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة الثامنة والاربعون : يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلا لعموم البلاد العراقية ؛ وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والاربعون : العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر ، من غير اذن او عذر مشروع ، يعدّ مستقيلا مع مراعاة المادة «٤٦» .

المادة الخمسون : يعطى النائب مخصصات تعادل أربعة آلاف ربية عن مدة الاجتماع فقط عدا مخصصات السفر ، واذا امتد زمن الاجتماع اكثر من اربعةاشهر، يعطى كل نائب الف روبية عن كل شهر من المدة الزائدة .

المادة الحادية والخمسون : على النواب والاعيان ، قبل الشروع في اعمالهم ، أن يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي، وخدمة الامة ، والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والخمسون : لا يباشر احد المجلسين اعمالهم ، ما لم يحضرالجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الاقل .

المادة الثالثة والخمسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ، ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك ، واذا تساوت الآراء فللرئيس اذ ذاك صوت الترجيح . ولا تحصل اكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين ، ويبدي كل من الاعضاء رأيه بذاته ، وتعين طريقة ابداء الراي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والخمسون : لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة واستيضاحات ، وتجري المناقشة فيها وفي أجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الاقل من يوم توجيهها ، وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير .

المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت بها جملة .

المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لاية قوة مسلحة الدخول على المجلس ، ولا الاقامة على مقربة من ابوابه ، الا بطلب رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية ، الا في الاحوال التي يطلب فيها احد الوزراء ، او اربعة من الاعيان ، او عشرة من النواب ، ان تجري المداولة سرا ، في الامر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لا يجوز لاحد دخول كلا المجلسين ، ولا التكلم فيهما، الا للاعضاء والوزراء ، أو كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم ، أو من يدعوهم المجلس الى ذلك .

المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الاعيان ، ولمجلس النواب ، الحق في اصدار نظامات وتعليمات في ما يتعلق بالامور الآتية :

«١» كيفية استعمال السلطة ، والامتيازات ، والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا القانون ، وطريقة المحافظة عليها .

«٢» تنظيم اعمال المجلسين ، وادارة مذاكراتهما منفردين او مجتمعين .

المادة الستون : لا يوقف ، ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الامة في مدةاجتماع

المجلس ما لم يصدر من المجلس ، الذي هو منتسب اليه ، قرار بالاكثرية بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة ، ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده من أجل تصويت او بيان راي ، او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته ، واذا اوقف النائب لسبب ما أثناء عطلة المجلس ، فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند التئامه ، مع اعطاء الايضاحات وبيان الاسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضوا في احد المجلسين ، حق التصويت في مجلسه ، وحق الكلام في المجلسين ، واما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء احد المجلسين ، فلهم ان يتكلموا في المجلسين دون ان يصوّتوا ، وللوزراء أو من ينوب عنهم في غيابهم حق الاسبقية على سائر الاعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

«١» يجب ان ترفع جميع اللوائح القانونية الى احد المجلسين فاذا قبلها ، ترفع الى الثاني ولا تكون قانونا ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

«٢» يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة . وبعد قبولها ، تعرض على الملك فاما ان يصدقها ، واما ان يعيدها ، مع بيان اسباب الاعادة في برهة ثلاثة اشهر ، الا اذا قرر احد المجلسين تعجيلها ، فيقتضي تصديقها ، او اعادتها ، خلال خمسة عشر يوما لاعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة .

«٣» اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والستون : اذا رفض احد المجلسين لائحة قانونية مرتين ، واصرّ الثاني على قبولها ، تتألف جلسة مشتركة من اعضاء مجلس الاعيان ، ومجلس النواب ، برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط، فاذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء المجلس المشترك ، معدلة او غير معدلة ، فانها تعتبر مصدقة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية الا بعد تصديق الملك ، واذا لم تقبل بهذه الطريقة ، فلا ترفع مرة ثانية الى اي المجلسين في الاجتماع نفسه .

الباب الرابع ـ الوزارة

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة ، ولا يكون وزيرا من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة. والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخصيصات العضوية في احد المجلسين في

الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير ان يشتري أو يستأجر شيئا من املاك الدولة واموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بادارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في الامور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة ، وليبحث في جميع الامور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الامور على الملك لتلقي اوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر . فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الاعضاء الحاضرين ، فعليها أن تستقيل ، واذا كان القرار المذكور يمس احد الوزراء فقط ، فعلى ذلك الوزير ان يستقيل ، وعلى المجلس ان يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية ايام اذا طلب ذلك رئيس الوزراء ، او الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .

المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الامور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر ، وذلك بموجب الاصول التي يعينها القانون .

الباب الخامس ـ السلطة القضائية

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بارادة ملكية ، ولا يعزلون الا في الاحوال المصرحة في القانون المخصوص ، المبينة فيه شروط اهليتهم ، ونصبهم ، ودرجاتهم ، وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم الى ثلاثة اصناف :

«١» المحاكم المدنية «٢» المحاكم الدينية «٣» المحاكم الخصوصية .

المادة السبعون : تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم ، واماكن انعقادها ، ودرجاتها ، واقسامها ، واختصاصها ، وكيفية المراقبة عليها ، وتنفيذ احكامها ، بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون .

المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب ان تجري جميع المحاكمات علنا ، الا اذا وجد سبب من الاسباب المبينة قانونا في جواز عقد جلسات المحاكمة سرا ، ويجوز نشر احكام المحاكم والمرافعات ، الا ما يعود منها الى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الاحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الاشخاص في العراق في كل الدعاوى والامور المدنية والجزائية ، والتي تقيمها الحكومة العراقية ،

أو تقام عليها ، عدا الدعاوى والامور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية ، او المحاكم المخصوصة ، كما سيأتي بيانها في هذا القانون ، او في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الامور الحقوقية ، والتجارية ، والجزائية ، وفقا للقوانين المرعية . الا انه في مواد الاحوال الشخصية الخاصة بالاجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية او التجارية التي جرت العادةالدولية على ان يطبق عليها احكام قانون دولة اجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية الى :

«١» المحاكم الشرعية «٢» المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوى المتعلقة باحوال المسلمين الشخصية ، والدعاوى المختصة بادارة اوقافهم .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقا للاحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الاسلامية ، بموجب احكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب اكثرية السكان في المحل الذي يعين له ، مع بقاء القاضيين السنيين والجعفريين في مدينتي بغداد والبصرة .

المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية ، والمجالس الروحانية المسيحية ، وتؤسس تلك المجالس،وتخول سلطة القضاء بقانون خاص .

المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجالس الروحانية :

«١» في المواد المتعلقة بالنكاح ، والصداق ، والطلاق ، والتفريق ، والنفقة الزوجية ، وتصديق الوصايات ، ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل ، خلا الامور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم المدنية في ما يخص افراد الطائفة ، عدا الاجانبمنهم .

«٢» في غير ذلك من مواد الاحوال الشخصية المتعلقة بافراد الطوائف عند موافقة المتقاضين .

المادة الثمانون : تعين اصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية،والرسوم التي تؤخذ فيها ــ بقانون خاص ، وتعين أيضا بقانون الوراثة وحرية الوصية ، وغير ذلك ، من مواد الاحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .

المادة الحادية والثمانون : تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء ، واعضاء مجلس الامة ، المتهمين بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالامور المتعلقة بتفسير القوانين ، وموافقتها للقانون الاساسي .

المادة الثانية والثمانون : اذا اقتضى اجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة ، تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب ، بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة ، وتؤلف المحكمة من ثمانية اعضاء عدا الرئيس ، ينتخبهم مجلس الاعيان اربعة من بين اعضائه، واربعة من كبار الحكام ، وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الاعيان .

المادة الثالثة والثمانون : اذا وجب البت في امر يتعلق بتفسير احكام هذا القانون ، أو في ما اذا كان احد القوانين او الانظمة المرعية يخالف احكام هذا القانون الاساسي ، تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والثمانون : اذا اقتضى تفسير القوانين ، او الانظمة ، في غير الاحوال المبينة في المادة السابقة ، بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الادارة وفقا لقانون خاص .

المادة الخامسة والثمانون : يجب ان تحسم الدعاوى التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقا للقانون ، وبأكثرية ثلثي المحكمة وقراراتها ليست تابعة للاستئناف ، او التمييز ، والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب يجب أن تكف يدهم عن العمل حالا ، واذا استقالوا فيجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبينا مخالفة احد القوانين ، او بعض احكامه لاحكام هذا القانون الاساسي ، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة ، واذا صدر قرار من هذا القبيل ، يكون ذلك القانون او القسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغيا من الاصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الامور المبينة في المادة الـ «٨٣» باستثناء ما جاء منها في المادة الـ «٨٦» والصادرة من الديوان الخاص في الامور المبينة في المادة الـ «٨٤» بأكثرية آراء المحكمة والديوان ، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .

المادة الثامنة والثمانون : تؤسس محاكم أو لجان خصوصية عند الاقتضاء للامور الآتية :

«١» لمحاكمة افراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري .

«٢» لفصل قضايا العشائر الجزائية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص .

«٣» لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها فيما يختص بخدماتهم .
«٤» للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها .

المادة التاسعة والثمانون : اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف احكامها ، ونقضها او تصديقها ، تعين جميعها بقوانين خاصة .

الباب السادس ـ الامور المالية

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البدء في تطبيق هذا القانون الى ان تتغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك ، بعد موافقة مجلس الامة عليه ، غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، أو مقابل الانتفاع من اموال الحكومة .

المادة الثانية والتسعون : يجب ان تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز ان يعفى عنها احد منهم الا بموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، أو تفويضها ، او ايجارها، او التصرف بها بصورة اخرى ، الا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار ، او امتياز ، لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية ، او لاستعماله ، أو مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون . على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات، يجب أن يقترن بقانون خاص لكل قضية .

المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضا ، أو تتعهد بما يؤدي الى دفع مال من الخزينة العمومية ، الا بموجب قانون خاص ، هذا اذا لم يكن قانون الميزانية مساعدا على ذلك .

المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانونا .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون الميزانية ، وهذا يجب ان يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب ان يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعه السابق لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : اولا جميع اللوائح القانونية لتخصيص الاموال ، او تزييد التخصيصات المصدقة ، او تنقيصها، او الغائها ، وكذلك قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ، ويصوت عليها مادة فمادة على حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة اجمالية . اما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلا فصلا .

المادة الثانية والمائة : اذا مست ضرورة اثناء عطلة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في اصدار مراسيم ملكية بموافقة مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة «٣» من المادة السادسة والعشرين .

المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة .

المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميع المصروفات وترفع بيانا الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما اذا كانت تلك المصروفات طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وانفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية ، او ابداء اقتراح على احد المجلسين بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية الا من قبل احد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قرارا او يقترح تعديل لائحة تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس التأسيسي ، الا بعد موافقة الملك .

المادة السابعة والمائة : اذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها ، فان كان مجلس الامة مجتمعا يجب على وزير المالية ان يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقتة الى مدة لا تتجاوز شهرين، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية ان يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل ، وهلم جرا . يتكرر ذلك حسب اللزوم ، وان لم يكن مجلس الامة مجتمعا تراعى ميزانية السنة الماضية ، على ان لا يخل ذلك بحق اصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٠٢) .

المادة الثامنة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون .

الباب السابع ـ ادارة الاقاليم

المادة التاسعة والمائة : تعين المناطق الادارية ، وانواعها ، واسماؤها ، وكيفية تاسيسها ، واختصاص موظفيها ، والقابهم في العراق بقانون خاص .

المادة العاشرة والمائة : يجب ان ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضي اتخاذه في بعض المناطق الادارية من الوسائل لاجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة من المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الامة ، او التي عقدها بتصديق المجلس التاسيسي .

المادة الحادية عشرة والمائة : تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص ، وفي المناطق الادارية تقوم مجالس ادارية بالوظائف التي تناط بها ، بموجب قانون .

المادة الثانية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تاليف مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بادارة المسقفات ، والمستغلات الموقوفة ، والتركات ، لاغراض خيرية ،

وجمع ايرادها ، وصرفه وفقا لرغبة الواهب ، او للعرف الغالب بين الطائفة ، وكذلك القيام بالنظارة على اموال الايتام وفقا للقانون ، وتكون المجالس المذكورة تحت اشراف الحكومة .

الباب الثامن ـ تأييد القوانين والاحكام

المادة الثالثة عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ ، او بعده ، وبقيت مرعية في العراق حين نشر هذا القانون ، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف ، مع مراعاة ما احدث فيها من التعديل ، او الالغاء ، بموجب البيانات ، والنظامات ، والقوانين الوارد ذكرها في المادة الآتية ، وذلك الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية ، او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الرابعة عشرة والمائة : جميع البيانات ، والنظامات ، والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والحاكم الملكي العام ، والمندوب السامي ، والتي اصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها ، وما يلغ منها الى هذا التاريخ ، يبقى مرعيا الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية ، او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الخامسة عشرة والمائة : يعتبر كل شخص بريئا ، ومصونا من كل ما يوجه اليه من المطاليب بشأن الاعمال التي أتى بها بسلامة نية ، امتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السامي ، او حكومة جلالة الملك فيصل ، او من الموظفين الذين كان لهم امرة او صفة عسكرية او ملكية ، وذلك بقصد اخماد الحركات العدائية ، او توطيد الامن والنظام العام وصيانتهما ، او تنفيذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي، وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعا بسلامة نية ، ما لم يقدّم المشتكي برهانا على خلاف ذلك . وكل دعوى او معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد ، وتعتبر باطلة ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الاحكام الصادرة في الدعاوى المدنية ، والشرعية ، من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية ، وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوى المدنية والشرعية من المحاكم التي اسست بعد الاحتلال المذكور، او من الحكام السياسيين او معاونيهم ، فيما هو ضمن اختصاصهم ، تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيسا نظاميا .

المادة السابعة عشرة والمائة : جميع الاحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية ، او من المحاكم العرفية ، او

العسكرية او من الحكام العسكريين ، او السياسيين ، او معاونيهم ، او غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم ، وكذلك العقوبات المنزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة ، او لدى اولئك الاشخاص ، تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيسا نظاميا .

الباب التاسع ـ تبديل احكام هذا القانون الاساسي

المادة الثامنة عشرة والمائة : يجوز لمجلس الامة ، خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، ان يعدل ايا كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها لاجل القيام باغراضه ، على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين .

المادة التاسعة عشرة والمائة : عدا ما نص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز قطعيا ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة ايضا الا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان باكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه ، وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فاذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما ايضا ، يعرض على الملك ليصدق وينشر .

الباب العاشر ـ مواد عمومية

المادة العشرون والمائة : في حالة حدوث قلاقل ، او ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في اية جهة من جهات العراق ، او في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على اية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في انحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل او الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين ، والنظامات المرعية ، بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور على ان يكون القائمون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص باعفائهم عن ذلك . اما كيفية ادارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب ارادة ملكية .

المادة الحادية والعشرون والمائة : اذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية:

(١) ان كان التفسير خاصا باحكام هذا القانون الاساسي ، يعود الى المحكمة العليا ، على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٢) اذا كان التفسير خاصا باحد القوانين المتعلقة بادارة الشؤون العامة ، يعود الى الديوان الخاص ، على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٣) وفي غير ذلك من المواد ، ان يعود استنباط المعاني الى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوى التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .

المادة الثانية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية ، وتدار شؤونها ، وتنظم امور ماليتها بمقتضى قانون خاص .

المادة الثالثة والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقترانه بتصديق الملك .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣ .

فيصل

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع
ساسون	عبد المحسن	ي. الهاشمي

وزير المعارف	وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية	وزير الاوقاف
عبد الحسين	مزاحم الامين الباجه جي	ابراهيم الحيدري

٥ ـ قانون تعديل القانون الاساسي

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس النواب والاعيان ، قد صادقنا على القانون الآتي :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥

المادة الثانية : تعتبر المادة (٢٣) فقرة ثانية للمادة (٢٢)

المادة الثالثة : اضيفت المادة الآتية ، وجعلت المادة ٢٣

للملك ان يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقية ، بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل ان يغيب عن العراق نائبا عنه ، او (هيئة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها اليهما ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

ولا يقوم النائب او اي عضو من هياة النيابة بحق من حقوق الملك ، الا بعد ان يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

اذا كان مجلس الامة مجتمعا ، تؤدى اليمين امامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة ، والا فتؤدى امام مجلس الوزراء بحضور رئيسي الاعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما .

لا يكون الوزير نائبا ، او عضوا في هيئة النيابة ، واذا كان احد اعضاء مجلس الامة نائبا او عضوا في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه في مدة النيابة ، واذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة اشهر ، ولم يكن مجلس الامة مجتمعا ، فيدعى حالا الى الالتئام للنظر في الامر .

يجب ان يكون النائب او العضو في هياة النيابة عراقي الجنسية ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، ويجوز ايضا تعيين احد اقرباء الملك المذكور الذي اكمل سن الثامنة عشرة .

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية :

يعطى عضو الاعيان ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٥٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط ، و (١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الخامسة : تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية :

يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة ، مع مراعاة احكام المادة (٣٨) واذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور الى ذلك فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعة اشهر ، الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة ، او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة ، وعندما يمد اجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر .

المادة السادسة : تعدل المادة (٤٠) باضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها :

للملك ان يدعو مجلس الامة للالتئام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الاجتماع العادي ، للبت بأمور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الاجتماع بارادة ملكية .

المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية :

يعطى عضو مجلس النواب ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٤٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، اوعن كل شهر من مدة الاجتماع غير العادي .

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) باضافة الكلمات الآتية :

واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيتراس جلسة المحكمة نائبه .

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) باضافة الكلمات الآتية :

تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة ، اما اذا لم يكن مجلس الامة مجتمعا فيكون نصب الاعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الارادة الملكية التي تصدر بانعقادها .

المادة العاشرة : ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٥ ، واليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٤٤ .

فيصل

وزير المعارف	وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
عبد الحسين الجلبي	رؤوف الجادرجي	حكمت سليمان	عبد المحسن سعدون

وزير العدلية	وزير الاوقاف	وزير الدفاع ووكيل وزير الاشغال والمواصلات
ناجي السويدي	حمدي الباجهجي	صبيح نشأت

مضامين الكتاب

٣ ــ الوزارة النقيبية الثالثة

٤ ــ الوزارة السعدونية الاولى

٥ ــ الوزارة العسكرية الاولى

٦ ــ الوزارة الهاشمية الاولى

ملاحق الجزء الاول

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٨٧	١٤	كوس	كوكس
١١٣	٢	لموقفهم	لمواقفهم
١١٥	١	يبد	يبدي
١١٥	٤	او	اوعز الى
١١٦	١٧	كبي	كبته
١١٧	٢٨	مبيته	كانت مبيتة
١١٩	٣٣	عونا	عيونا
١٢٢	٢٢	Loc	Cox
١٣١	٢٨	مرافق	مرافقه
١٤٦	٩	اربغ	اربع
١٥٥	٢٦	١٩٢٤	١٩٢٢
١٦١	١١	كبا	كبته
١٧٠	٢	نيسان	١٠ نيسان
١٧٠	٢١	عظمة	الى عظمة
١٧١	٢	مشهورة	مشهودة
١٨٣	٩	تشرين	تشرين الثاني
١٨٥	٢	لمجلس	المجلس
١٨٦	١٠	لحفظ	قادرة لحفظ
١٨٧	٢٤	والحجاز	وشرق‌الاردن
١٨٩	١	لشاريع	ولمشاريع
١٩٣	٢٥	الثاني	الثالث
٢٠٨	٣٠	لما	لنما
٢١٠	٢٣	المذكرات	المذاكرات
٢١١	٣٠	سوية	سرّية
٢١٨	٢٨	المجلس	المجالس
٢٢١	٥	الوارده	الوارد
٢٢٤	٣٠	ج ٢	ج ٢ ص ٥٣٥
٢٢٥	١٦	من المجلس	في المجلس
٢٣٦	١٧	وتسعمائة	وثلثمئة
٢٣٨	٣٣	التصويت	التصويت‌لها
٢٤٦	١	حليفتها	حليفتيها
٢٥٠	٢٦	١٤٨	١٨٤
ينقل س ٣ من ص ٢٥٧ الى س ١ فيها			
٢٥٨	٣١	بمكان	بمكان ان نذكر
٢٦٥	١٠	مجيئها	مجيئهما
٢٦٦	٢٨	تامة	بحرية تامة
٢٦٧	٣٠	الم	الى
٢٧٠	٣٦	٥٥٥	١/٥٥
٢٧٣	٣٠	اللواء في	لواءي
٢٧٥	٤	عليم	حليم
٢٧٥	١٠	من نفط	في نفط
٣٠٧	٢٠	بالعرش	بالجيش
٣٣٢	٢	واجباره	او اجباره
٣٣٢	١٠	القروض	القيود
٣٣٤	١٢	بتوقيع	بتواقيع
٣٤٣	٦	تتغير	تغير
٣٤٥	٧	حين نشر	الى‌حين‌نشر
٣٤٥	١٦	وما يلغ	ومالم يلغ
٣٤٦	٣٣	ان يعود	يعود

اخطاء الجزء الاول

وقعت بعض الاخطاء المطبعية في هذا الجزء « الاول » وهذا جدولها :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٦	٤	وَهَبْ	وَهَبْ
١١	١٠	الداخل	الداخلي
١٢	١٨	يقنعانه	يقنعاه
١٣	٢٤	ابن مرزه كجك	بمرزه كوجك
١٤	١٢	الكويت	الكوت
١٤	٢٠ و٢١	عن	من
١٧	٢٦	بصفة	بصفته
٢٢	٢٠	مشاورة	مشاوره
٢٢	٣٢	حنفي	حقي
٢٣	٢٦	في ١	في ٢٢
٢٣	٢٩	الذي	الذين
٢٥	٣٠	بتخليصها	لتخليصهما
٢٨	١٩	١٩٢٠	١٩٢١
٣١	١٣	عامل	عاهل
٣٢	١٤	الصحيح	لصحيح
٣٤	١١	الامين	الامير
٣٤	١٣	الكويت	الكوت
٣٧	٤	نقل	نقله
٣٨	٣٠	الى يدي	الى تقريري
٤١	١٥	ابدماه	ايده الله
٤١	٢٠	ماشية	حاشية
٤١	٢١	ابعدكم	ارجوكم
٤٣	٢٥	١٣٤٩	١٣٤٣
٤٨	١	اذا	اذ
٤٩	٤	شكا	اشكالا
٤٩	٢٧	١٩٣١	١٩٢١
٥٠	٢٢	بحد	بين
٥٠	٢٣	التواء	إنتواء
٥١	٧	ان يوافق	قبل ان يوافق
٥١	٢٦	يوافق	يواقي
٥٣	١٣	من	في
٥٤	١١	الكويت	الكوت
٥٤	٢٠	معنا	هنا
٥٥	٩	وان	وانه
٥٥	٢٤	ولكن في	ولكن ليس في
٥٧	٢٠	الحماقة	من الحماقة
٥٩	٤	يخون	يخوّن
٥٩	٥	من صك	في صك
٦٠	٧	وسام	للوسام
٦٣	٩	عليهما	عليها
٦٣	٣٢	من مكة	في مكة
٦٤	٣	ملكم	ملككم
٦٥	١٦	في الختام	وفي الختام
٦٧	٩	٥ ايلول	٨ ايلول
٧٤	٣٢	واز	وأرجعه
٧٥	٣٤	ص ١٧	ص ٢١٧
يحذف الرقم ٥ من ص ٧٦ السطر ٢٩			
يحذف الرقمان ٥و٦ من ص ٧٦ س ٣٠			
٧٦	٣٤	السماره	السماوه
٧٩	٥	تسعر	تسفر
٨١	١	أعلاه	علاه

السيد عبدالرزاق الحسني

تاريخ الوزارات العراقية

في العهد الملكي





تاريخ
الوزارات العراقية



تاريخ

الوزارات العراقية

المنقحة

أوسع كتاب صدر في اللغـة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفيـة رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقـلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الثاني

٤ ذي الحجة ١٣٤٣ ــ ٩ شوال ١٣٤٨

٢٦ حزيـــران ١٩٢٥ ــ ٩ آذار ١٩٣٠





كلمات

تنفضل لنيف من العلماء والمستشرقين والفضلاء فخص « تاريخ الوزارات العراقية » بكلمات خالدة نقتطف منها ما يلي :

وصلني كتابكم القيم في تاريخ «الوزارات العراقية» ورأيت فيه فائدة كبيرة لكل من يدرس تاريخ القرن العشرين ، لا سيما بعد الحرب الكونية ، ولا أبالغ اذا قلت انه سيكون من اهم المصادر لتاريخ العراق السياسي ، والقومي ، والمدني ، وقد خدمتم به العلم خدمة تذكر وتشكر ، كلما ذكر شيء من حوادث هذه السنين ...

Prof. Ign. Kratchkovesky

لينينغراد ٣٠ يناير ١٩٣٤

... أشكركم على اهداء كتابيكم الجديدين : اعني « تاريخ الوزارات العراقية » و « تعريف الشيعة » وقد اودعتموها كثيرا من المعلومات المفيدة . اما « تاريخ الوزارات العراقية » فهو وحيد في نوعه . لم يسبقكم آخر في موضوعه مع كثرة مثله في تاريخ مصر وغيرها من البلاد الشرقية ما عدا العراق وهو خدمة لوطنكم وللعلم معا .

Prof. Dr. Joseph Schacht

كونيكزبرج ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٤

أكان عجبا للناس ان يتصدى في هذا العصر فتى من فحول الشيعة في العراق لاحياء سنة ظهرت في بغداد ، وانقرضت في بغداد ، عندما سقطت بغداد في ايدي التتار فمن هو هـذا الفتى وما هي تلك السنة ؟

اما الفتى فهو مؤلف هذا الكتاب ، وفيه ما فيه من دواعي التحبيذ ، وبواعث التنويه ، مع بقاء الحكم لاهل البيت ، فهم ادرى بالذي فيـه . واما السنة فهي التي ابتدعتها نفر مـن الشيعة والسنة ، عاونهم عليها رجل مـن الصابئة ، هو علم من اعلام البيان ، فكان في هذا الصنيع البديع مفخرة للعروبة وللناطقين بالضاد ، اذ لم أر له نظيرا يحاكيه او يدانيه ؛على كثرة ما رأيت من مآثر الفرس ، والرومان واليونان ، مما اتصل بعلمي القليل .

تلك السنة ظهرت باكورتها فيما بين الرافدين ، وازدهرت فيما وراء النهرين ، ثم أينعت على ضفاف النيل ، وعادت الى مبعثها في دار السلام ، فنصوحت وذوت ، حيث بدأت وظهرت .

يرجع الفضل الاول في ابتكارها الى محمد بن عبدوس الجهشياري المتوفي سنة ٣٣١ هـ — ٩٤٢ م فهو اول من بدأ في العراق بتصنيف « كتاب الوزراء والكتاب » وقد ذيله الصولي ، ثم حاكاه ابن عباد، فهلال الصابيء ، فمحمد بن عبد الملك الهمذاني ، فابن منجب الصيرفي ، فعمارة اليمني ، فابن انجب الساعي الى أن جاء آخرهم ، وهو ابن الطقطقي ، صاحب كتاب الفخري المتوفي سنة ٧٠١هـ — ١٣٠١م وقد الف ياقوت الحموي كتابا في « تاريخ الوزراء » واشار اليه في كـلامه على (بلعم) اذ اشار الى الوزير ابي الفضل محمد البلعمي ، وزير آل سامان ، ثم قال (وكان من الادباء والبلغاء ذكرته في اخبار الوزراء).

لم يصل الينا حتى الان شيء مما كتبه في هذا الموضوع الصاحب بن عباد ، والهمذاني ، وابن انجب ، كما هو شأننا مع الفضلاء الذين تناولوا هذا الموضوع ، تلك الفترة البالغ مداها ٣٧٠ عاما ، وقد حدثنا عنهم صلاح الدين الصفدي في مقدمة (الوافي بالوفيات) ثم كاتب جلبي (وهو حاجي خليفة) في (كشف الظنون) تحت لفظتي (اخبار) و (تاريخ) اعني بهـم القادسي (من القادسية) وابـن الماشطـة ، ومحمـد بن داود الجراح ، والمطوق ، والواسطي ، وقد قـال لنا الصفدي انه رأى القادسي (والمظنون أو القريب من الحق كل القرب انه من رجال القرن السابع) وبعدهم نام الاخلاف ستة قرون ونصف قرن وازدادوا عامين اثنين .

فكان من محاسن عصرنا الحاضر تجديد هذه السنة على يد صاحب هذا الكتاب ، الاستاذ الحسني النشيط ، بارك الله في همته ، وجعله قدوة حسنة لمن بمصر والشام ... ومن بالعراق .

القاهرة ١٨ المحرم ١٣٥٢ — عن دار العروبة — احمد زكي باشا

فاتحة الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ إعمَلوا فسَيَرى الله عملكم ورَسولُه والمؤمِنون)

سورة التوبة ١٠٥ ـ صدق الله العظيم

وبعـــد

اضع بين ايدي قرائي المحترمين ، الجزء الثاني من « تاريخ الوزارات العراقية » وهو مثل صنوه « الجزء الاول » يفيض بالاصول المفيدة ، والنقول الجديدة، والمعلومات الطريفة ، والوثائق والمستندات التي تنير السبيل أمام القارىء الكريم . وما كنت لأجرأ على طبع هذا السفر التاريخي في مثل هذه الظروف المالية العسيرة ، لولا رغبة القراء الملحة في الوقوف على « كيفية نشوء الدولة العراقية ونموها ، ورسوخ ما رسخ من اوضاعها تدريجيا ، وكيفية قيام صلاتها وعلائقها مع الدول على الاسس التي قامت عليها ، وذلك منذ قيام الحكم الوطني الى الآن » (١) ويتناول هذا الجزء « الثاني » من « تاريخ الوزارات العراقية » البحث عن الوزارات الست التالية :

١ ـ الوزارة السعدونية الثانية .
٢ ـ الوزارة العسكرية الثانية .
٣ ـ الوزارة السعدونية الثالثة .
٤ ـ الوزارة السويدية الاولى .
٥ ـ الوزارة السعدونية الرابعة .
٦ ـ وزارة ناجي السويدي .

وقد تفضل حكمة بك سليمان فأشرف على تهذيب البحث المتعلق ب « الوزارة السعدونية الثانية » اذ كان وزير داخليتها ، وتفضل جعفر باشا العسكري فأشرف على تهذيب البحث عن وزارته الثانية وعزّزه بالوثائق المفيدة ، اما البحثان المتعلقان ب « الوزارة السعدونية الثالثة » و « الوزارة السويدية الاولى » فقد أشرف على كتابتهما السيد توفيق السويدي ، الدماغ المفكر في الوزارتين المذكورتين ، واما البحثان المختصان ب « الوزارة السعدونية الرابعة » ووزارة السيد ناجي السويدي ، فقد صححهما ودقق فيهما الرئيسان الجليلان ناجي السويدي ، وناجي شوكة وطرزاهما بالوثائق السرية الخطيرة (٢) ومن الله استمد العون والتوفيق .

الكرادة الشرقية | **السيد عبد الرزاق الحسني**

---

(١) من مقدمة الكتاب في طبعته الاولى : بقلم العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي .

(٢) لما نشرنا هذه الوثائق ، في طبعة الكتاب الاولى ، أحدث نشرها ضجة في الاوساط السياسية

٤ ذي الحجة ١٣٤٣ ــ ١٥ جمادي الاولى ١٣٤٥
٢٦ حزيــران ١٩٢٥ ــ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦

الوزارة السعدونية الثانية

بعد ان فشلت الجهود التي بذلها ياسين باشا الهاشمي لتاليف الوزارة الجديدة، اتجهت الانظار الى عبد المحسن بك السعدون للقيام بهذه المهمة . وكان السعدون يؤمن بسياسة التعاون مع دار الاعتماد البريطانية ، ما دامت حدود العراق غير مؤمنة ؛ واموره غير مستقرة ، فساعده ايمانه هذا على الاقدام على تأليف الوزارة الجديدة ، بغية تأمين هذا التعاون من جهة ، واحلال التفاهم محل التشاكس بين العراق وتركية من جهة اخرى ، وعلى هذا وجه الملك فيصل الى السعدون هذا الكتاب :

وزيري الافخم عبد المحسن السعدون .

بناء على استقالة فخامة ياسين الهاشمي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لاعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الرابع من شهر ذي الحجة لسنة الف وثلثمائة وثلاث واربعين هجرية الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر حزيران لسنة الف وتسعمائة وخمس وعشرين ميلادية .

فيصل

هياة الوزارة الجديدة

وتالفت هياة الوزارة الجديدة في السادس والعشرين من حزيران ١٩٢٥م بموجب الارادة الملكية المرقمة ٨٧٧ على هذا النحو :

١ ــ عبد المحسن السعدون : رئيسا ووزيرا للخارجية
٢ ــ رشيد عالي الكيلاني : وزيرا للداخلية
٣ ــ رؤوف الجادرجي : وزيرا للمالية
٤ ــ عبد الحسين الجلبي : وزيرا للاشغال والمواصلات
٥ ــ ناجي السويدي : وزيرا للعدلية
٦ ــ صبيح نشأت : وزيرا للدفاع
٧ ــ حكمة سليمان : وزيرا للمعارف
٨ ــ حمدي الباجه جي : وزيرا للاوقاف

منهاج الوزارة

تالفت هذه الوزارة في يوم ٢٦ حزيران ١٩٢٥ ، واستصدرت ارادة ملكية بدعوة

مجلس الامة الى عقد اجتماع غير اعتيادي اعتبارا من اليوم السادس عشر من شهر تموز . ولما كان « خطاب العرش » الذي يلقى في حفلات افتتاح المجلس يتضمن عادة منهاج الوزارة القائمة ، اكتفت « الوزارة السعدونية الثانية » بالخطاب الذي القاه الملك فيصل في اليوم المذكور فلم تعلن منهاجا خاصا لها في يوم تكوينها .

تعيين اعضاء مجلس الاعيان

يمثل الشعب العراقي مجلس نيابي ينتخب اعضاؤه في كل اربع سنوات مرة ، بطريق التصويت على درجتين . ويتم هذا المجلس مجلس آخر « هو مجلس الاعيان » الذي يعين اعضاءه « الملك ممن نال ثقة الجمهور واعتماده باعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن » (١) ولما كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » اتمت انتخاب اعضاء المجلس النيابي قبل ان تستقيل ، وكانت «الوزارة السعدونية الثانية» استصدرت ارادة ملكية بافتتاح المجلس المشار اليه في يوم ١٦ تموز ١٩٢٥م ، صدرت ارادة ملكية في اليوم السابع من شهر تموز المذكور بتعيين ١٧ عينا من اعضاء مجلس الاعيان ، وصدرت ارادة اخرى في ٢٥ من الشهر المذكور بتعيين ثلاثة اعيان آخرين ، فأصبح اعضاء مجلس الاعيان (٢٠) عينا وهم « مع حفظ الالقاب » .

١ ــ ابراهيم الحيدري
٢ ــ آصف قاسم آغا
٣ ــ احمد الفخري
٤ ــ حسن الشبوط
٥ ــ عبد الغني كبه
٦ ــ عبدالله النقيب
٧ ــ محمد علي فاضل
٨ ــ صالح باش اعيان
٩ ــ عبدالله صافي
١٠ ــ عداي الجريان
١١ ــ جميل الزهاوي
١٢ ــ مولود مخلص
١٣ ــ فؤاد الدفتري
١٤ ــ حسين العطية
١٥ ــ يوسف عمانوئيل
١٦ ــ يوسف السويدي
١٧ ــ عبد الحسين الكليتدار
١٨ ــ قادر سعيدزاده
١٩ ــ مناحيم دانيل
٢٠ ــ السيد محمد الصدر

وقد روعيت في هذه التعيينات التمثيلات الضرورية لكافة القوميات والمذاهب والاديان التي يتكون منها العراق .

حفلة افتتاح البرلمان

كان يوم الخميس الموافق ٢٤ ذي الحجة ١٣٤٣ (١٦ تموز ١٩٢٥) يوما مشهودا في بغداد ، وكان الاحتفال بافتتاح مجلس الامة في اليوم المذكور في منتهى النظام ، والكمال ، والابهة ، فقد اصطفت قطعات الجيش ، والشرطة ، والكشافة ، على طول الطريق المؤدية الى بناية المجلس النيابي ، وكانت موسيقى الجيش تصدح عند مدخل المجلس ، والجماهير محتشدة في الشارع العام ، وبالخاصة قرب بناية المجلس .

---

(١) المادة ٣١ من القانون الاساسي .

وتوافد النواب فأخذوا مواقعهم فيه ، في الساعة الثامنة زوالية صباحا ، ثم شرف صاحب الجلالة الملك فاستقبله الوزراء والكبار ، ودخل كبير الامناءعلى النواب معلنا تشريف جلالة العاهل ، فقام النواب والاعيان وقوفا لاستقباله ، وبعد ان استقر جلالته على العرش ووقف وراء العرش جمهرة من الكبار ، تقدم رئيس الوزراء،وقدم الى صاحب الجلالة خطاب العرش ، فتلاه جلالته ، وكان مرتديا لباسه العسكري ، ومتكئا على سيفه الذهبي .

وبعد ان اتم جلالته تلاوة هذا الخطاب ، الذي هو منهاج الوزارة ـ كما قدمنا ـ هتف النواب بحياة جلالته ثلاثا ، واطلقت المدافع مئة طلقة وطلقة ، واعلن رئيس الوزراء انتهاء الاحتفال ، فانسل اعضاء مجلس الاعيان ، وذهبوا الى ردهةاجتماعهم، حيث انتخبوا السيد يوسف السويدي رئيسا لهم .

وتراس الدكتور سلمان غزالة رآسة المجلس النيابي ، بصفة كونه اكبر الاعضاء سنا ، واقترح بعض النواب لزوم التصويت على قبول « لائحة النظام الداخلي » للعمل بها موقتا ، حتى تؤلف لجنة خاصة لتدقيقها وعرضها على المجلس لتصديقها نهائيا فقبل هذا الاقتراح . واخذ كل نائب يحلف يمين الاخلاص وهذا نصها :

« اقسم بالله وبشرفي اني أخلص للملك فيصل الاول المعظم ، واحافظ على القانون الاساسي ، واخدم الامة والوطن ، واحسن القيام بواجباتي النيابية » .

وبوشر بعدئذ في انتخاب الرئيس ، فانتخب النواب وزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني ، وارتضوه رئيسا لمجلسهم ، فتخلى الدكتور غزالة عن منصة الرئاسة، واعتلاها السيد الكيلاني ، فالقى هذه الكلمة :

سادتي حضرات النواب الكرام :

اشكركم شكرا جزيلا على حسن الثقة التي اوليتموني اياها ، وافتخر كل الافتخار بحسن اعتقادكم في واعتمادكم علي، وتعلمون انني الآن اشغل منصبا خطيرا، وثقتكم هذه لثمينة جدا ، واتشرف بقبولها بكل فخر وسرور ، واني معتقد بعد الاتكال على الله ، وبمساعدتكم وبمساندتكم لي بالتوفيق للقيام بهذه المهمة الجليلة ، واسأله تعالى ان يمدني بعنايته للقيام بواجب الرئاسة ومن الله التوفيق اهـ (١) .

ثم نهض رئيس الوزراء ، عبد المحسن السعدون ، فقال :

بصفتي رئيسا للوزراء أقول : ان رشيد عالي بك وزير الداخلية قبل رئاسة المجلس ، فعليه قبلت استقالته (٢) .

---

(١) و (٢) مذكرات مجلس النواب في جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد (٣١٨) وكان الكيلاني قدم كتاب استقالته الاتي :

حضرة فخامة رئيس الوزراء المفخم

بعد تقديم الاحترام : فبناء على انتخاب مجلس النواب اياي لرئاسته ، أرجو قبول استقالتي من وزارة الداخلية ، واسترحم قبول فائق احتراماتي سيدي المفخم .

١٦ تموز ١٩٢٥ رشيد عالي

والى القارىء الآن نص « خطاب العرش » الذي القاه الملك فيصل في حفلة الافتتاح .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب الكرام

اتقدم اليكم بحمد الله ، واحييكم تحية مغتبط مبتهج باجتماعكم هذا : وهو اول اجتماع نيابي تجلت فيه روح الامة بعد مجلسها التأسيسي ، وابارك لكم جميعا بما نلتموه من ثقة ، راجيا من الله عز وجل ان يمدكم بعنايته ، ويهديكم سبل النجاح لتتقدم الامة بجهودكم ، وتتبوأ بفضل مساعيكم المبرورة المكان اللائق بها بين الامم المتمدنة .

ايها السادة ! تعلمون ان المجلس التأسيسي الذي انعقد في السنة الماضية ، قد وفق بعد مذاكرات استغرقت ما ينيف على الاربعة اشهر ، الى وضع الاسس التي بني عليها نظامنا الحاضر . واننا ، ونحن في موقفنا هذا ، لا نذكر تلك الظروف العصيبة ، بالنسبة لحياة الامة واستقبال المملكة ، الا ويدفعنا الواجب الى التنويه بفضل ذلك المجلس ، وما اظهره من الحرص الكبير على تأييد حقوق البلاد، والشجاعة الفائقة في تثبيت كيانها .

لقد مضى على انتهاء المجلس التأسيسي من مهمته ما يقارب السنة الكاملة ، سارت البلاد في خلالها سيرا هادئا بالنسبة للسنين السابقة ، وخطت في سبيل توطيد احكامها وترصين بنيانها خطوات لم تكن قصيرة المدى، بالرغم مما يعتورها من مشاكل، ويحيط بها من صعوبات .

ففي ٢٧ من شهر ايلول الماضي ، صدقت جمعية الامم على المعاهدة وملاحقها : التي اقرها المجلس مع بريطانية العظمى . وحلت هذه العقود التي حددت صلاتنا مع حليفتنا لمدة اربع سنوات ، محل صلة الانتداب ، تلك الصلة المبهمة التي لم ينظر اليها شعبنا يوما ما بعين الطمانينة والرضى ، وبذلك قويت روح التعاون بيننا . وكان من آثار هذا التطور الحسن في علاقاتنا مع حليفتنا ، ان توجهت انظار العالم نحونا، وزال ما كان يغشى مستقبل بلادنا من الابهام والقلق ، فتشجعت بعض الشركات على تقديم رؤوس اموالها لمعاونتنا ومعاضدتنا على استثمار كنوز بلادنا . وهكذا دخل مشروع شركة ديالي ، ومشروع حفر مصب الفاو ، في حيز التنفيذ ، وتم الاتفاق مع شركة النفط التركية على تشغيل منابع النفط ، وبدات تسير المذاكرات بخصوص انهاء مشروع الترامواي والكهربائية سيرا حثيثا ، وهنالك مشاريع اخرى ذات اهمية عظيمة لا بد ان يأتي دورها في القريب العاجل ، وتعرض في حينها على مجلسكم الموقر. ومتى انتهت قضية الحدود بيننا وبين جارتنا تركية ، واعتقد العالم بصحة السلم في الشرق الاوسط ، لا شك في ان نصيب بلادنا من جهود رجال الفن والاموال سيكون كبيرا جدا .

ان مسألة تعيين الحدود الشمالية كانت ، ولم تزل ، موضوع اهتمامنا الرئيسي ، وذلك لما يترتب على حلها من النتائج الخطيرة التي يتوقف عليها مستقبل البلاد باجمعه ، وقد نصت معاهدة لوزان بتركها الى حكم عصبة الامم لتفصل فيها نهائيا فأوفدت العصبة ، كما تعلمون ، هيئة من خيرة رجال اوربة لدرس المسألة عن كثب . وبعد ان مكثوا في المنطقة الشمالية ما يقارب الثلاثة اشهر ، وبحثوا بكامل الحرية جميع ما كانوا يصبون اليه ، ويساعدهم على تكوين راي سديد بمستقبل الحدود المختلف عليها ، غادروا العراق في ٢٣ آذار من هذه السنة ، ليهيئوا تقريرهم الى عصبة الامم . وكان من المنتظر ان يقدموه اليها في شهر حزيران الفائت ، الا ان ضيق الوقت لم يساعدهم على استكماله في الاجل المضروب ، فتأخر الامر بطبيعة الحال الى حين اجتماع العصبة في شهر ايلول القادم .

ان مشروعية مطاليبنا صريحة لا تحتاج الى اثبات ، وثقتنا بعدل وانصاف رجال اللجنة الاممية يجعلنا في طمانينة تامة من مصير حدودنا الشمالية التي نرجو ان تفصل العصبة فيها في اقرب وقت ، كي لا يبقى ما يحول دون تأسيس صلاتها مع جارتنا تركية . تلك الصلات التي لا نشك في انها ستؤدي الى اعادة الثقة والصفاء بين الامتين المتجاورتين . ولا يسعني ان اتطرق الى بحث آخر ، قبل ان اظهر ابتهاجي وثنائي على ما ابرزه ابناء البلاد عامة ، وسكان الالوية الشمالية خاصة ، من الغيرة الوطنية ، والتمسك بالوحدة العراقية ، في كل مواقفهم ، ولا سيما عندما كانت اللجنة الاممية بين ظهرانيهم .

ويهمنا ان نحيطكم علما باننا لم نهمل الرغبات التي ابداها المجلس التأسيسي بخصوص ادخال بعض التعديلات التي وعد بادخالها في بعض مواد الاتفاقيات ، فقد بدات المذاكرات بين الطرفين ولا تزال جارية ؛ وعند انهائها تعرض على مجلسكم الموقر برمتها .

ايها السادة ! ان مناسباتنا الخارجية قد اكتسبت في الاشهر الاخيرة شكلا يمكننا من ان نعتبره فالا حسنا لتقرير مكانتنا الدولية . نحن — كما تعلمون — امة مسالمة لا غاية لها الا اعمار بلادها ، والعيش بوئام تام مع جيرانها، ويسرني ان ابشركم بأن مناسباتنا السياسية مع بعض الدول الاوربية ، اخذت في الايام الاخيرة تكسب شكلا يؤدي الى الاعتراف باستقلالنا رسميا ، وهذا لا شك بفضل معاونة حليفتنا العظمى ، وما اظهرته امتنا المحبوبة في هذه السنين المحدودة من الكفاءة والاستعداد في ادارة دفة المملكة . ولنا امل قوي بأن تحذو الدول المجاورة لنا حذو الدول الاوربية، بتأسيس المناسبات السياسية التي توطد بيننا دعائم الثقة والمودة .

ان اعلان القانون الاساسي ، عقب تصديقه من قبل المجلس التأسيسي ، كان موضوع اهتمامنا الدائم ، اذ كان من الحق ان يجتمع مجلس الامة ليشرف على سياسة البلاد ، ويساعد في تقدمها ورقيها ، ولكن حالت دون امنيتنا هذه موانع عديدة ، اهمها مجيء لجنة الحدود الاممية ، وانهماك الامة بالدفاع عن كيانها ومستقبلها . ولما انتهت مهمة اللجنة ، وهدات الخواطر ، اعلنا القانون الاساسي ، وكان ذلك في ٢١

آذار من هذه السنة ، واجرت حكومتنا الانتخابات في اطراف المملكة . والآن وقد تكللت هذه الانتخابات بحيازتكم ثقة الامة ، فاننا بعد الذي اسلفناه سابقا ، نحب ان نبسط امامكم بصورة موجزة ما تحتاجه المملكة من الامور الهامة لتكونوا على بينة منها ، ولتتمكنوا من معاضدة الحكومة على تحقيقها بالحكمة والغيرة ، اللتين يحق لنا والامة ان ننتظرهما منكم جميعا ، وستنهج حكومتنا المنهج الآتي فيما يخص ادارة البلاد .

ستقوم الحكومة بوضع اللوائح للقوانين التي حتم القانون الاساسي سنها ، واصلاح القوانين والانظمة وفقا لحاجات البلاد ، وتهتم باشتراك الاهلين في ادارة شؤونهم ، وذلك بتوسيع صلاحية المجالس المحلية فيما يخص التعليم والتربية وطرق المواصلات ، وتحسين ادارة البلديات ، ووضع ملاك دائمي لموظفي الحكومة يؤمن حقوقهم ، ويبين وجائبهم ، وباستحضار الوسائل اللازمة لتقوية الجيش ، بحيث يكون مستعدا لدفع الطوارىء ، والاهتمام بامور المعارف ، وجعل التعليم الابتدائي اجباريا تدريجيا ، والعناية في تنظيم امور الاشغال والري والزراعة ، بجعلها متناسبة مع حاجة البلاد ، ومراعاة الاقتصاد في الصرفيات والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها ، والسعي لاعمار الاوقاف وتنظيم شؤونها ، توثيقا للحصول على الفوائد العامة التي قصدها الواقفون ، والمحافظة على الوحدة العراقية ، ومطاردة كل تشبث او فكرة من شانها احداث الشقاق بين العناصر العراقية ، واتخاذ الوسائل لمكافحة الامراض السارية .

وستقدم لكم الوزارة ميزانية السنة الحالية ، بعد ان بذلت في احضارها اقصى الجهود ، بقدر ما ساعدها الوقت ، ولكن لنا عظيم الامل بان الميزانية المقبلة سيكون لها النصيب الاوفر من الدقة والعناية . وبهذه الوسيلة اذكر لكم ان حكومتنا، بالنظر الى الصعوبة التي جابهتها في موقفها المالي بسبب التعهدات المالية ، كانت قد فاتحت معتمد حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى بقصد تذليل تلك الصعوبات ، فاتت بعثة مالية لدرس موقف العراق المالي ، ورفعت بذلك تقريرا ضافيا ، واخذت حكومتنا بعين الدقة والاهتمام مشورة البعثة المذكورة ، فاحضرت الميزانية مع مراعاة الاسس المدرجة في التقرير حسب الامكان .

واني شديد الامل بأن حضرات الاعيان والنواب عند تدقيقهم الميزانية،يلاحظون ذلك بكل روية وامعان .

وقبل ان ننهي خطابنا هذا ، نود ان نبدي لكم انه بعدما تعينت الاسس التي ترتكز عليها حالة البلاد السياسية ، يجب الاهتمام التام بالاقتصاديات من الامور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية ، اذ لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، هذا ما عقدت حكومتنا الآمال بانجازه بمؤازرة شعبنا الكريم ، الممثل في اشخاصكم في هذا المجلس ، الذي وفقنا الله تعالى لافتتاحه فنضرع اليه ان يقرن اعمالكم بالنجاح والتوفيق (١) .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ص ٦ — ١٢ .

ويقول التقرير الخاص الذي رفعته الحكومة البريطانية الى عصبة الامم بمناسبة ترشيحها اياه لعضوية العصبة :

« ويمكننا ان نقول ان تأريخ الدولة العراقية بـدأ من تاريخ افتتاح مجلسها النيابي » لاول مرة في ١٦ تموز ١٩٢٦ .

تعديل القانون الاساسي العراقي

نصت المادة (١١٩) من القانون الاساسي العراقي على انه :

« لا يجوز قطعيا ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه » .

ومع هذا فان المادة (١١٨) منه ، جوّزت تعديل اي كان من الامور الفرعية « لا الاصلية » خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المشار اليه .

وقد اعدت « الوزارة السعدونية الثانية » لائحة بالامور الفرعية مـن القانـون الاساسي العراقي ، التي قررت ادخالها على القانون ، ورفعتها الى المجلس النيابي في دورته غير الاعتيادية التي ابتدات من يوم ١٦ تموز ١٩٢٦ فأقر المجلس هذا التعديل في اواخر الشهر المذكور .

ولما كان هذا التعديل يعد جـزءا لا يتجزأ من القانـون الاصلي ، فقد نشرنـا « التعديل » بعد الاصل مباشرة في ملحق الجزء الاول من هذا الكتاب فليراجع .

سفر الملك الى اوربـا

نحن ملك العراق   الرقم ٩١٣

بعد الاطلاع على المادة الثالثة والعشرين من القانون الاساسي ؛ وبناء على موافقة مجلس الوزراء امرنا بما يأتي :

اولا ــ اقامة اخينا الامير زيد نائبا عنا مدة تغيبنا عن مملكتنا .

ثانيا ــ توليه جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي ، مستثنى من ذلك ما يأتي .

أ ــ حل مجلس النواب .

ب ــ تصديق المعاهدات .

ج ــ اختيار رئيس الوزراء الا بعد استحصال موافقتنا .

ثالثا ــ الى حين وصول اخينا الامير زيد الى البلاد العراقية ، يقوم ابن عمنـا الشريف شرف بالحقوق المفوضة اليه .

رابعا ـ على جميع وزرائنا تنفيذ احكام هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٢٥ ، واليوم الثالث من شهر محرم سنة ١٣٤٤ .

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ـ عبد المحسن السعدون **فيصل**

★ ★ ★

كانت الضرورة الصحية تقضي بأن يسافر الملك فيصل الى اوربا للاستشفاء مما الم بجلالته من ضعف وهزال ، فاصدر الارادة الملكية المثبت نصها اعلاه .

ولما كانت البلاد قلقة على حدودها الشمالية ، فقد انتهز الملك فرصة سفره هذا ، فاقام مأدبة عشاء في بلاطه في مساء يوم سفره « ٤ آب ١٩٢٥ » دعا اليها الاعيان والنواب والوزراء والقى فيها هذه الكلمة :

حضرات الاعيان والنواب الكرام !

ان احتفالي بكم في هذه الليلة عظيم ، وسروري بمشاهدتكم جسيم ، واني في نفس الوقت لآسف على فراقكم فراقا قضت به علي الضرورة الصحية . فقد بدات اشعر منذ شهر بتأخر في صحتي ، واشار علي اطبائي بمقاومته بلزوم الاستراحة وتبديل الهواء مدة خارج بلادي ، فاضطررت لاتباع مشورتهم ، وارجو الله ان يمن علي برجوع قوتي سريعا لاتمتع بملاقاتكم قريبا .

ما كنت ارغب في السفر ، وامام البلاد ومجلسكم العالي امور هامة تجب العناية بها ، واخص بالذكر منها التقرير الذي قدمته لجنة الحدود الاممية الى العصبة ، ولا بد ان ينشر هذا التقرير ويبلغ اليكم في هذه الايام . ان هذا التقرير سيكون مطولا مفصلا ، ولهذا السبب اخشى ان يسيء فهمه البعض ، فيمكنكم ان تثقوا بأن حقوق العراق مضمونة ولا خوف عليها باذن الله . وان كان هناك من امر يستوجب الاهمية، فما هو الا مسالة تمديد امد المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانية ، واني لأعلم بالتمام ماذا سيكون راي لجنة الحدود بهذه المسالة ، ولكن لا يبعد عن الاحتمال ان تشير على جمعية الامم بوجوب تمديد الاتفاق ما بين العراق وبريطانية ، اعتقادا منها بأن ذلك أمر ضروري يساعدنا على تأيد كياننا ، وتامين استقلالنا . واني لا ارى في هذا ما يدعو الى القلق ، لان هذه المسالة سيكون البت فيها منوطا بموافقة العراقيين ، وحضراتكم تعلمون ان امد التحالف بيننا وبين بريطانية سينتهي بعد سنتين ، وعندها تبدأ المذاكرات لأجل وضع اسس جديدة ، وهذه الاسس لا توضع الا بموافقة مجلس الامة العالي ، ولا تعقد الا لخير البلاد ومصالحها ، ولذلك أؤمل منكم ان لا تدعوا لبعض الدعايات الاجنبية الفرصة لتشويش الاذهان وتعكير صفوها ، ولي في حكمتكم واخلاصكم لبلادكم اكبر كفيل . وثقوا بانه بالرغم مما تتطلبه صحتي من الاستراحة ، فاني سوف لا ادع فرصة تمر الا وانتهزها للاعراب

عن امانيكم ، وعما يعلي شان وطننا المحبوب ، والله سبحانـه وتعالى أسال ان يمن علي بمشاهدتكم قريبا وانتم وجميع ابنـاء امتي المحبوبـة في صحة تامة وسعـادة كاملة (١) .

وبعد الفراغ من هذا الخطاب ، رد رئيس مجلس النـواب السيد رشيد عالي عليه بكلمة رقيقة تمنى فيها لصاحب الجلالـة سفرا ميمونا وعـودة عاجلـة . وفي الخامس من آب سافر جلالة الملك ، وفي الثامن من ايلول وصل الى بغداد سمو الامير زيد فناب مناب جلالة الملك ، اما الملك فيصل فقد عاد الى عاصمـة ملكه في يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

اتفاقية بحره

لم تنقطع غزوات القبائل النجدية على القبائل العراقية الا في فترات قليلة ، وآجال قصيرة ، ولما كانت الحكومة البريطانية تشترك مع العـراق في المسؤولية عن الدفاع الخارجي ، فقد شجعت العراق على بناء مخافر للشرطة على طول الحدود بين العراق ونجد ، لمنع الغزو والتجاوز ، فقامت قيامة النجديين ، واعتبروا هذه المخافر تهديدا لهم ، فأخذت الغزوات النجدية تتلاحـق على العـراق . وقد قام غزاة نجد باغارتهم الاخيرة في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٤ « وهي الغـارة التي تكلمنا عنها في الفصل المتقدم » اثناء وجود المستر ايمري وزير المستعمرات البريطانية في العراق ، فراى هذا الوزير البريطاني ان لا بد من عقد مؤتمر تساوى فيه قضايا العـراق مع نجد ، ويصفى حساب الغزوات السابقة لازالـة اهم عوامل الاحتكاك بين قبائل الطرفين ، فان رفضت الحكومة النجدية الحضور الى هذا المؤتمـر ، فان الحكومة البريطانية تاخذ على عاتقها مسؤولية الامن في العراق .

ولاجل ان يتمكن المفاوضون من الوصول الى نتيجـة حاسمة سريعة ، اقترح الوزير البريطاني ان يشخص السلطان ابن سعود الى المؤتمر بنفسـه ، وان ينوب احد البريطانيين مناب الحكومتين « العراقية والبريطانية معا فيه » فوافق ابن سعود على قبول هذا الاقتراح ، فانتدبت الحكومة الانكليزية السير كلبرت كلايتن ليمثلها في هذا المؤتمر ، كما اوفدت الحكومة العراقية توفيق بك السويدي ليساعد الممثل البريطاني ويمده بآراء حكومته العراقيـة . ويقـول السويدي في ص ١٢٢ من مذكراته : انه استطاع ان يقابل ابن سعود فوجده متطيّرا من وجود هاشمي على رأس الحكـم في العراق المجاور ، فطمّنه « بأن العراق لا يشبـه بادارته الحجاز ولا نجد ، حيث الامر الفصل في هذه البلاد لا يعود للملك ، لان العـراق فيه حكومـة نيابية يقوم اشخاص كثيرون بمهامها كالوزراء والزعمـاء . ومهمة الملك في العـراق تنحصر في أن يتراس الدولة ، ويشرف على اعمالها ، ولكنه ليس هو الكل في الحكومة ، فيجب ان يطمئن

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٤٢١) التاريخ ٦ آب ١٩٢٥ .

جلالته من هذه الجهة » وقد غيّرت هذه المعروضات وجهة نظر العاهل السعودي وبددت مخاوفه .

ولما كانت قضايا الحدود ، ونحوها ، قد بحثت في مؤتمرات سابقة ، وعرف كل فريق ما يدور في خلد الفريق الآخر ، توصل الطرفان الى اقرار الاتفاقية الآتية في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ وقد رفعها رئيس مجلس الوزراء الى رئيس مجلس النواب بهذا الكتاب :

الرقم ٣٦٤٠ التاريخ ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : اقدم الى معاليكم في طيه نسختين من اتفاقية بحره المعقودة في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ بين عظمة سلطان نجد والسر جلبرت كلايتن نيابة عن الحكومة العراقية فارجو رفعها الى مجلس النواب للموافقة عليها .

ان الاسباب الموجبة لعقد الاتفاقية المذكورة هي ما يأتي :

بغية تأمين الصلات الحسنة ، وتوطيد العلاقات الودية بين حكومتي العراق ونجد ، فقد عقدت بينهما معاهدة في ٥ ايار سنة ١٩٢٢ ، وهي المعاهدة المعروفة بمعاهدة المحمرة ، تعينت فيها الاسس التي بموجبها تحدد الحدود بين الدولتين . وفي ٢ كانون الاول من تلك السنة عقد مؤتمر في مدينة العجير ، واتفق فيه على اضافة بروتكولين الى معاهدة المحمرة وهما المعروفان بالبروتكول الاول والبروتكول الثاني ، وعينت فيهما الحدود بين العراق ونجد . وبعد مؤتمر العجير حدثت عدة غزوات بين العشائر العراقية والنجدية استلزمت عقد مؤتمر آخر لحسم المسائل المعلقة بين الطرفين ، واتخاذ التدابير المشتركة لمنع عشائر احدى الحكومتين من التعدي على عشائر الحكومة الاخرى .

وفي شهر آب من هذه السنة ، بلغت الحكومة العراقية بان مؤتمرا سيعقد عما قريب بين السر جلبرت كلايتن كممثل للحكومة البريطانية ، وعظمة سلطان نجد ، للمذاكرة في علاقات نجد وحكومتي العراق وشرقي الاردن ، وطلب اليها ان تفوّض السر جلبرت كلايتن ليحسم نيابة عنها المسائل المعلقة ، بما فيها طلب التعويضات والطلبات المتقابلة ، فوافقت على ذلك وانتدبت لها مندوبا ليحضر المؤتمر ، ويطلع السر كلايتن على نقطة نظر العراق في الامور التي ستوضع على بساط البحث ، ويعاونه على قضاء مهمته فاجتمع المؤتمر في بحره في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ وعقدت هذه الاتفاقية التي تضمنت جميع مطاليب العراق برمتها .

اقبلوا فائق الاحترام رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

وقد قبل مجلس النواب هذه الاتفاقية في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ وقبلها مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٦ ودل على ذلك على ان الوفاق بين العراق ونجد ليس بعيد المنال اذا ارادت الحكومة البريطانية ذلك وفيما يلي نص هذه الاتفاقية :

نص الاتفاقية

نظرا للمعاهدة المعقودة بين حكومتي العراق ونجد ـ ابتغاء تأمين الصلات الحسنة بينهما ، والمعروفة بمعاهدة المحمرة ـ التي قد وقعت في اليوم السابع من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ الموافق ٥ مايو سنة ١٩٢٢ ونظرا للبروتكولين المعروفين بالبروتكول رقم (١) والبروتكول رقم (٢) اللذين اضيفا الى معاهدة المحمرة المذكورة اعلاه ، والموقع عليهما في العقير في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني المبارك سنة ١٣٤١ الموافق ٢ دسمبر ١٩٢٢ .

ونظرا لابرام المعاهدة والبروتوكولين المذكورين آنفا طبقا للعادة من قبل حكومتي العراق ونجد ، ونظرا لما تعهد به كل من حكومتي العراق ونجد في المادة الاولى من معاهدة المحمرة المذكورة ، بان يمنع كل منهما عشائره عن التعدي على عشائر الحكومة الاخرى ، وأن تتذاكر الحكومتان ، اذا حالت الظروف دون قيام احداهما بالتأديب اللائق ، في امكان اتخاذ تدابير مشتركة طبقا للصلات الحسنة السائدة بينهما .

ونظرا لاعتقاد صاحب الجلالة البريطانية ، والحكومتين المذكورتين، بانه يحسن لهاتين الحكومتين ، حرصا على الصداقة وحسن الصلات بين العراق ونجد ، وضع اتفاقية بخصوص بعض المسائل المعلقة بينهما .

نحن الموقعين أدناه ، سلطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود وسير جلبرت كلايتون ، المندوب المفوض من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية في الاتفاق ، والتوقيع، قد اتفقنا على المواد الآتية :

المادة الاولى ـ تعترف كل من دولتي العراق ونجد، ان الغزو من قبل العشائر القاطنة في اراضيهما ، على اراضي الدولة الاخرى ، اعتداء يستلزم عقاب مرتكبه عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها ، وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولا.

المادة الثانية ـ (أ) تؤلف محكمة خاصة ، بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد ، تلتئم من حين لآخر للنظر في تفاصيل أي تعد يقع من وراء حدود الدولتين ، ولاحصاء الاضرار ، والخسائر ، وتعيين المسؤولية ، ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي العراق ونجد ، وتعهد رئاستها الى شخص آخر ، من غير الممثلين المذكورين ، تتفق على اختياره الحكومتان ، وتكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة .

(ب) ـ بعد تعيين المسؤولية وتحقيق الاضرار والخسائر الناشئة عن الغزو ، واصدار المحكمة قرارها بذلك ، تقوم الحكومة التابعة لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقا لعادات العشائر ، وبمعاقبة المحكوم عليه كما جاء في المادة الاولى من الاتفاقية .

المادة الثالثة ـ لا يجوز لعشائر احدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة

الاخرى ، الا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الاخرى، مع العلم انه لا يحق لاحدى الحكومتين ان تمتنع عن اعطاء الرخصة او الموافقة اذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي المرعى عملا بمبدأ حرية الرعي .

المادة الرابعة ـ تتعهد حكومتا نجد والعراق بان تقفا بكل ما لديهما من الوسائل، غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة او فخذ من احد القطرين الى الآخر ، الا اذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاها . وتتعهد الحكومتان بأن تمتنعا عن تقديم الهدايا أيا كان نوعها ، للملتجئين من البلاد التابعة للحكومة الاخرى ، وبأن تنظرا بعين السخط على كل شخص من رعاياها يسعى لاستجلاب العشائر التابعين للحكومة الاخرى ، او تشجيعهم على الانتقال من بلادهم الى البلاد الاخرى .

المادة الخامسة ـ ليس لحكومتي العراق ونجد ان تتخابر مع رؤساء وشيوخ الدولة الاخرى في الامور الرسمية والسياسية .

المادة السادسة ـ لا يجوز لقوات العراق ونجد ان تتجاوز حدود بعضها البعض ، بقصد تعقيب المجرمين ، الا برضى الحكومتين .

المادة السابعة ـ لا يجوز لشيوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية ، او لهم رايات تدل على انهم قواد لقوات مسلحة ، ان يظهروا راياتهم في اراضي الدولة الاخرى .

المادة الثامنة ـ اذا طلبت احدى الحكومتين من عشائرها النازلة في اراضي الدولة الاخرى تجريدات مسلحة، فالعشائر المذكورة احرار في تلبية دعوة حكومتهم، على ان يرحلوا بعائلاتهم واموالهم بكل سكينة .

المادة التاسعة ـ اذا انتقلت عشيرة من اراضي احدى الحكومتين الى اراضي الحكومة الاخرى ، وشنت الغارات بعد انتقالها على البلاد التي كانت تقطن فيها ، يحق للحكومة التي تقيم العشيرة في اراضيها ان تأخذ منها ضمانات كافية حتى اذا تكرر منها مثل ذلك الاعتداء ، تكون هذه الضمانات عرضة للمصادرة ، وذلك عدا العقاب المنصوص عليه في المادة الاولى ، وعدا ما قد تفرضه المحكمة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة ـ تتعهد حكومتا العراق ونجد بأن تقوما بمذاكرات ودية لعقد اتفاقية خاصة بشأن تسليم المجرمين ، طبقا للعادات المرعية بين الدول المتحابة ، وذلك في مدة لا تتجاوز السنة اعتبارا من تاريخ التصديق على هذه المعاهدة من قبل حكومة العراق .

المادة الحادية عشر ـ النص العربي هو النص الرسمي الذي يرجع اليه في تفسير هذه الاتفاقية .

المادة الثانية عشر ـ تعرف هذه الاتفاقية باتفاقية بَحره .

وقعت هذه الاتفاقية في مخيم بحره في اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق اول نوفمبر ١٩٢٥

الختم ـ عبد العزيز التوقيع ـ جلبرت كلايتن الختم ـ ملك العراق ـ فيصل

لقد كان لـ « اتفاقية بحره » هذه اثر بيّن في تحسن الصلات بين العراق وابن سعود فيما يتعلق بالعشائر والغزو ، وتثبيت اتفاقيتي « المحمرة » و «العقير» ولكن كان ذلك لاجل قصير مع الاسف .

(خلاف بين الملك والمعتمد)

لما اقام السر برسي كوكس « الوزارة النقيبية الاولى » في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ ، كانت المراسلات تجري بينه وبين رئيس الوزراء ، وبقية الوزراء مباشرة ، فلما تألفت « الوزارة النقيبية الثانية » في ١٢ ايلول ١٩٢١ ، بعد تتويج فيصل ملكا على العراق ، اخذت مراسلات دار المندوب السامي تجري مع الملك . فلما نقل السر برسي كوكس من العراق وحل محله السر هنري دوبس ، عادت المراسلات المذكورة الى ما كانت عليه قبل التتويج . وكان هذا التحدي يعني عودة الامور الى الوراء ، وزيادة التباعد بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، فاضطر الملك ان يوجّه الكتاب التالي الى المندوب البريطاني الجديد :

بغداد ١٦ ذي الحجة ١٣٤٣ ـ ٨ تموز ١٩٢٥

عزيزي السر هنري

ليس بخاف على فخامتكم ما تقرر مع سلفكم ، من اصول المعاملات ، بشأن المشورة المنصوص عليها في المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وانه اتخذناها خطة لنا ، لانا وجدناها اكثر تلاؤما مع مقتضيات الحال في حكومة البلاد ، وعليها جرينا ايضا مع فخامتكم .

كان فخامة المعتمد السامي السابق ، عند تأليف الحكومة الموقتة ، يخابر رئيس الوزراء وزملاءه راسا ، ولكن بعد قدومي وانتخابي ملكا على البلاد ، كتب فخامته الى عبد الرحمن افندي رئيس الوزراء حينئذ ، كتابا جاء فيه ما مفاده : ان المذكرات والمخابرات مباشرة قد انتهت بينه وبين المجلس . فكانت الملاحظات الهامة على سير الامور تصير المداولة فيها معي أولا ، وبعد الاتفاق على ما ينبغي عمله ، اسدي نصيحتي الى رئيس الوزراء لاتمامه ، وبقينا متبعين هذه الاصول ، الا في بعض المسائل المستعجلة التي كنتم فخامتكم ترون تاخيرها حتى للمداولة معي مضرا بالمصلحة ، لما تقتضيه خطورتها من الاسراع ، فكنتم تكتبون بها راسا الى رئيس الوزراء وترسلون اليّ فورا نسخة من ذلك ، لاتمكن من المذاكرة مع الحكومة بخصوصها . الا انه منذ ما يقارب الثمانية شهور ، صارت بعض المراسلات على مسائل هامة وغير هامة تدور راسا بين فخامتكم وبين رئيس الوزراء حتى بين

الوزارات المختلفة ، بدون ان أتلقى من فخامتكم علما لا كتابة ولا شفاها ، ولا يبلغني معرفتهـا الا بعد انقضاء زمن . فلفت منذ مدة نظر فخامتكم الى الامر ، وافدتموني حينئذ انما ذلك كان فقط من اهمـال دائرة التحريات في دائرتكم ، ومع هذا فاني لا ازال أرى بعض المخابـرات تجري بتلك الكيفيـة بدون اطلاعي عليها ، الا بعد مضي بضعة ايام . فارجو من فخامتكم ان تنظـروا في هذه المسالة وتمنـوا علي بما عسى يعن لكم بصدده .

محبكم فيصل

لقـد أسرع السر هنري دوبس الى مقابلـة الملك ، واكد لجلالتـه انه سيلتزم بالاصول المتبعـة سابقا ، لكنه بقي يخـابر رئيس الوزراء على عادتـه ، حتى انهيت خدماته في العراق ، بعد اشتـداد خلافاته مع الملك ، قبـل اوانها ، وكان يمكـن أن تنتهي في أوانها لو كانت علاقته بالملك متينة ، كما كانت بين سلفه السر برسي كوكس وبين صاحب الجلالة .

افتتاح مجلس الامة

تنص المادة الثامنة والثلاثون من « القانون الاساسي العراقي » على أن :

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عاديـة ، لكل سنة اجتمـاع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني ، الذي يعقب الانتخابات ، واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فمن اليوم الذي يليها ... الخ » .

وكان المجلس المشار اليه قد اجتمع اجتماعا غير عادي في اليوم السادس عشر من شهر تموز سنة ١٩٢٥ ، وامتـد اجتماعـه هذا الى آخر تشرين الاول من هذه السـنة ، فعقد مجلس النواب خلال ذلك الاجتماع (٤٦) جلسـة ، وعقد مجلس الاعيان ٣٦ جلسـة .

فلما كان يوم الاحد الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ م ، اجتمع المجلس اجتماعه الاعتيادي الرسـمي الاول من دورتـه الانتخابية الاولـى ، وقد افتتحه الامير زيد ، شقيق الملك فيصل ، بصفة كونه نائبا عن جلالته ، وامتد هذا الاجتماع الى اليـوم الرابع من هذا الشهر ، حيث صدرت الارادة الملكية بان يؤجل جلساته لمدة ٤٥ يوما اعتبارا من اليوم الخامس منه ، وكان مجلس الاعيان قد اعاد انتخاب السيد يوسف السـويدي رئيسا له ، كما اعاد النواب انتخاب السيد رشيد عالي رئيسا لمجلسهم ، وهذا هو خطاب العرش الذي تلاه الامير زيد في حفلة افتتاح مجلس الامة .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب الكرام .

يسرني ان ابشركم بقرب عودة جلالة الملك متمتعا بلطفه تعالى بالصحة التامة.

« ايها السادة اني مبتهج جدا بالجهود التي بذلها مجلسكم الموقر خلال اجتماعه غير الاعتيادي في تدقيق ميزانية السنة الحالية ، على الرغم من قصر الوقت وانقضاء القسم الاعظم من السنة قبل عرضها عليكم . فاشكر لكم مساعيكم ، وارجو ان تكون اعمالكم دائما مكللة بالنجاح .

ان احوال البلاد سائرة سيرا حسنا ، ولا يوجد تبدل هام فيها ، والمسالة الخطيرة التي تشغل افكارنا هي قضية الحدود الشمالية ، التي كانت ولا تزال موضوع اهتمام جلالة الملك . ان مجلس عصبة الامم سيعيد النظر في هذه المسالة في اجتماعه المقبل الذي سيعقد في شهر كانون الاول من هذه السنة، وثقتنا بمطاليبنا الحقة وبانصاف رجال عصبة الامم ، تجعلنا موقنين بحسم القضية على الصورة التي تحفظ لنا حقوقنا المشروعة .

ولا يسعنا في هذا المقام الا ان نعلن شكرنا الخالص الى حليفتنا بريطانية العظمى على ما بذلته ــ ولا تزال تبذله ــ في الدفاع عن هذه القضية ، وتأييد مطاليبنا .

وفي الختام افتخر بافتتاح مجلسكم هذا نيابة عن جلالة الملك ، متوسلا اليه تعالى ان يمدكم بعنايته (١) .

تعديلات في اعضاء مجلس الاعيان

١ ــ قضية الشيخ عبد القادر

اتضح للحكومة ، بعد مدة وجيزة من افتتاح مجلس الامة ، ان الارادة الملكية الصادرة بتعيين الشيخ عبد القادر ابن الشيخ سعيد عضوا في مجلس الاعيان لم تكن مستوفاة الشروط القانونية ، فوجه رئيس مجلس الوزراء الى رئيس مجلس الاعيان هذا الكتاب :

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس الاعيان .

بعد التحية :

بعد اجراء التحقيقات الدقيقة ، تبين ان الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد افندي لم يبلغ السن القانونية التي تؤهله لان يكون عضوا في مجلس الاعيان ، ولما كان ذلك مخالفا لاحكام المادة الثلاثين من القانون الاساسي ، عرضنا الكيفية على انظار صاحب الجلالة ، فامر جلالته بصيانة احكام القانون الاساسي ، وتطبيق المادة المذكورة منه على هذه القضية . وبناء على ذلك سنتخذ ما يلزم من التدابير لابطال

---

(١) محاضر مجلس الاعيان في اجتماعه الاعتيادي الاول ص ٣ .

المعاملة التي جرت بتعيين الشيخ عبد القادر في عضوية مجلس الاعيان الموقر ، وسنوافيكم بالنتيجة . وقد بادرنا ببيان الكيفية لتحيطوا علما بذلك .

اقبلوا فائق الاحترام .

٣٠ تموز ١٩٢٥ رئيس الوزراء ـ عبد المحسن السعدون (١)

وصدرت ارادتان ملكيتان بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٥ تتضمن الاولى « باعتبار المعاملة التي جرت في تعيين الشيخ عبد القادر بن الشيخ سعيد عضوا في مجلس الاعيان كأن لم تكن » وتنطق الثانية بتعيين سعيد آغا آل معروف عينا .

وكان هذا يعني ابعاد الشيخ عبد القادر شقيق الزعيم الشيخ محمود عن العينية ، واحلال وجيه من السليمانية محله ، الامر الذي يؤدي الى خصومات محلية .

٢ ـ قضية السيد عبد الحسين الكليتدار

يقطن مدينة كربلاء شخصان محترمان يسمى كل منهما « السيد عبد الحسين الكليتدار » وقد كان احدهما « كليتدارا سابقا » وكان الثاني « كليتدارا فعليا » يوم صدرت الارادة الملكية بتعيين اعضاء مجلس الاعيان في ٧ تموز سنة ١٩٢٥ م. فلما كلفت « متصرفية لواء كربلا » بتبليغ هذه الارادة الى « السيد عبد الحسين الكليتدار » السابق ، بلغتها الى الكليتدار الفعلي ، فحملها هذا وجاء بها الى العاصمة ليشترك في جلسات مجلس الاعيان ، فانتبهت الدوائر المختصة الى هذا الخطأ في التبليغ ، وكلفت الكليتدار الفعلي ان يترك « العينية » للكليتدار السابق ، ولكنه رفض التكليف ، فقررت وزارة العدلية ، ان وظيفة الكليتدارية من الوظائف التي لا يجوز الجمع بينها وبين العينية ، فاضطر صاحبنا الى ترك العينية والاحتفاظ بالكليتدارية ، واصبح الكليتدار السابق « السيد عبد الحسين » عضوا في مجلس الاعيان بموجب الارادة الملكية الخاصة التي صدرت في يوم ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ م.

استقالة وزير المالية

على اثر صدور الارادة الملكية بتعيين السيد عبد الحسين الكليتدار السابق عضوا في مجلس الاعيان ، رفع وزير المالية هذا الكتاب :

الى صاحب الفخامة حضرة رئيس الوزراء المحترم

نظرا الى الاحكام والقواعد الدستورية ، فان وظائف رئيس الوزراء ، بما يتعلق بمعروضاته لدى جلالة الملك ، هي على قسمين :

---

(١) مجموعة مذاكرات مجلس الاعيان للاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ص ١٢٨ .

الاولى : الامور العائدة الى وزارة واحـدة ، فهذه تكون باشتـراك الوزير ذي الشأن ، والثانية الامور العائدة الى اكثر من وزارة واحدة ، فهذه يتوقف عرضهـا على قرار يصدره مجلس الوزراء .

ان حق تعيين الاعيان من الحقـوق الممنوحـة للملك بموجب احكام القـانون الاساسي ، الا انه نظرا الى عدم مسؤولية الملك ، وحيث انه يقتضي صدور الارادة الملكية تحت مسؤولية الوزراء ذوي الشأن ، ولما لم يكن امر تعيين الاعيان من الامور العائدة لوزارة واحدة ، فالارادة الملكية التي تصدر بهذا الباب يتحتـم ان تكون بناء على قرار يصدر من مجلس الوزراء ، فعليـه كان على رئاسة الوزارة ان لا تعـرض عضوية الشخص المراد تعيينه للاعيان الا بموافقـة مجلس الوزراء ، اما عزمها على عرض الارادة المذكورة مباشرة ، من غير امعان النظر في هذه القاعـدة المتبعة ، التي مر ذكرها اعلاه ، فمن الامور التي لا يمكن التوفيق بينها وبين الاحكام الدستورية ، فعليه اني اخالف هذه الطريقة واقدم بسببها استقالتي .

بغداد ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥ وزير المالية ـ رؤوف الجادرجي

وبعد ثلاثة ايام بعث وزير المالية الكتاب التالي :

الى حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

الحاقا لكتابي المؤرخ في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥

كنت قد ابديت مخالفتي للقاعدة المتخذة بشأن تعيين الاعيان ، وقدمت بسببها استقالتي الا اني لم اتلق حتى الآن شيئا في هذا الصدد ، واني اؤكد ما جاء في كتابي المنوه عنه اعلاه ولفخامتكم وافر الاحترام .

بغداد ١٩٢٥/١١/١٢ رؤوف الجادرجي ـ وزير المالية

ولم يسع رئيس الوزراء ، ازاء هذا الالحـاح ، الا ان استصدر ارادة ملكيـة في ١٩ من هذا الشهر بقبـول هذه الاستقالـة ، وكتب الى الـوزير المستقيـل هذا الكتاب :

صاحب المعالي حضرة وزير المالية

بعد التحية :

ان القانون الاساسي صريح جدا في خصوص تعيين الاعيان ، اي ان هذا الامر من حقوق جلالة الملك وحده، ولذلك لا ارى اعتراضكم على تعيين السيد عبدالحسين الكليتدار الا عبارة عن خلاف بيني وبينكم . وبما انكم لا تزالون مصرين على الاستقالة فلا يسعني والحالة هذه الا قبولها ، وفي الختام اشكر لكم مساعيكم وارجو توفيقكم . اقبلوا فائق الاحترام .

بغداد في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

تبديلات وزارية

بناء على انتخاب وزير الداخلية السيد رشيد عالي الكيلاني رئيسا لمجلس النواب ، فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥٥٩) والمؤرخة ١٨ تموز ١٩٢٥ بقبول استقالته من منصب وزارة الداخلية ، كما صدرت الارادة المرقمة (٥٦١) والمؤرخة ١٩ من هذا الشهر باسناد « منصب وزارة الداخلية » بالوكالة الى وزير المعارف حكمت سليمان .

وفي يوم ٢٥ تموز ١٩٢٥ صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥٦٤) بتعيين حكمت سليمان وزير المعارف ، وزيرا للداخلية ، والارادة المرقمة (٥٦٥) بتعيين الحاج عبد الحسين الجلبي وزير الاشغال والمواصلات ، وزيرا للمعارف (١) والارادة المرقمة (٥٦٦) باسناد منصب وزارة الاشغال والمواصلات بالوكالة الى صبيح نشأت وزير الدفاع .

وكانت قد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٦٦٠) والمؤرخة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٥ «بقبول استقالة رؤوف بك الجادرجي وزير المالية» من منصبه للاسباب التي ذكرناها في صدر هذا الفصل .

وفي يوم ١٩ تشرين الثاني ايضا صدرت الارادة المرقمة (٦٦٣) « باسناد وزارة المالية وكالة الى عبدالمحسن بك السعدون رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية» .

وفي اليوم الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٢٥ صدرت الارادة الملكية المرقمة (٦٦٤) « بتعيين نوري باشا السعيد وزيرا للدفاع ، ووكيلا للقائد العام » .

ثم صدرت الارادة المرقمة (٦٦٥) والمؤرخة ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٥ « بتعيين محمد أمين زكي بك وزيرا للاشغال والمواصلات » والارادة المرقمة (٦٦٦) والمؤرخة ٢٤ تشرين الثاني ايضا بتعيين صبيح بك نشأت وزير الدفاع ووكيل وزارة الاشغال والمواصلات ، وزيرا للمالية » .

وفي يوم ٨ ايار ١٩٢٦ م حدث بين السيد رشيد عالي الكيلاني رئيس مجلس النواب ، وبين السيد صبيح نشأت وزير المالية ، حادث أدى الى استقالة رئيس

---

(١) يقول الاستاذ ساطع الحصري في مذكراته ٢٧٦/٢ :

« طلبني عبد المحسن السعدون بالتلفون ... وقال : تعرف يا استاذ باني لما الفت هذه الوزارة ، اردت ان اخرج على العادة المتبعة منذ البداية في توجيه وزارة المعارف الى احد ابناء الجعفرية ، ولذلك لم اسند وزارة المعارف الى عبد الحسين الجلبي بل اسندته الى حكمت سليمان . واما عبد الحسين الجلبي فقد اسندت اليه وزارة الاشغال والمواصلات . غير أن التجربة خلال هذه المدة القصيرة اظهرت لي باني كنت مخطئا في هذا الترتيب ، فرايت من الضروري أن أعيد عبد الحسين الجلبي الى وزارة المعارف .. تاتي الى مجلس الوزراء من وزارة الاشغال تقارير واقتراحات تحمل توقيع الوزير عبد الحسين الجلبي ، وعندما يرى الوزراء أن يستوضحوا منه بعض الامور وينافشوه في بعض الامور ، يظهر لهم ان الوزير لم يفهم شيئا من القضية التي عرضها على مجلس الوزراء تحت توقيعه، ولم ير الوزراء من الموافق للمصلحة استدعاء أحد البريطانيين الى مجلس الوزراء » أنتهى المقصود .

المجلس ، فانتخب النواب وزير الداخلية السيد حكمت سليمان رئيسا لمجلس النواب ، فتولى رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٠ ايار ١٩٢٦ .

وفي اليوم السابع عشر من شهر حزيران ١٩٢٦ م صدرت الارادة الملكية بتعيين السيد عبد العزيز القصاب وزيرا للداخلية .

وفي ١٩ ايار ١٩٢٦ رفع وزير الدفاع نوري السعيد كتاب استقالته الآتي :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم .

بعد تقديم واجب الاحترام : انني كنت رفعت استقالتي الى مقام فخامتكم قبل مدة ، ووعدتموني بقبولها في اول فرصة سانحة . وحيث ان المدة الستة الاشهر التي يحق لي البقاء فيها في منصب وزارة الدفاع على وشك الانتهاء ، فاني ارجو التلطف بقبول استقالتي من ذلك المنصب . ولا يسعني بهذه المناسبة الا ان اقدم لفخامتكم ولمعالي زملائي الوزراء الكرام ، خالص شكري على ما لقيته منكم جميعا من العطف والمؤازرة اثناء اشتراكنا في العمل لخير البلاد ومصلحتها . تفضلوا بقبول فائق احترامي وتحياتي سيدي .

وزير الدفاع : نوري السعيد

فصدرت الارادة المرقمة ٥٧ والمؤرخة ١٩٢٦/٥/٢٢ بقبول هذه الاستقالة .
وفي يوم ٢٢ ايار ١٩٢٦ م صدرت الارادة الملكية باسناد منصب « وزارة الدفاع بالوكالة » الى السيد حمدي الباجه‌جي وزير الاوقاف .

ولما سافر وزير المالية صبيح نشات الى لندن في مهمة مالية في اول تموز سنة ١٩٢٦ — وهي المهمة التي سنشير اليها في موضع آخر — صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الاشغال والمواصلات السيد محمد امين زكي ، مدة بقاء وزير المالية في خارج العراق اعتبارا من ٣ تموز ١٩٢٦ .

اضطراب الامن في الصحراء

كان الحاج محمد البسام النجدي الاصل ، السوري السكن ، تاجرا من تجار الذهب المعروفين ، وكانت له ببغداد علاقات تجارية واسعة ، فاراد أن يستفيد من تقصير الطريق بين دمشق وبغداد ، فاكتشف ممرا جديدا سرعان ما اشترته منه « شركة نرن للنقليات » البريطانية فادخلت عليه بعض التعديلات وعبّدت بعض اجزائه حتى اصبح طريقا عامة عامرة ، تقطعه سياراتها باربع عشرة ساعة اذ يبلغ طولها ٨٧٠ كيلومترا .

ونظرا لطول هذه المسافة ، ولعدم وجود عمران بين دمشق وبغداد على هذه الطريق ، فقد تعرضت قوافل السيارات التي تقطعها الى تعدي القبائل البدوية

المتنقلة ، ولا سيما في ايام « الوزارة السعدونية الثانية » فكان الشهر لا ينقضي دون ان تقع فيه ثلاث حوادث سلب على الاقل . وكانت الحكومة تذيع البيانات الرسمية عن هذه الاعتداءات ، وتنصح المسافرين بضرورة الاحتراز وعدم نقل الذهب الذي كان هدف الغزاة في هذه الحوادث .

وفي ٢٨ آب ١٩٢٥ اذاعت الحكومة تفاصيل حادثة سلب مروعة وقعت على هذه الطريق في اليومين ١٣ و ٢٦ من هذا الشهر ، سلبت فيها مقادير هائلة من الذهب ، والحقت بالمسافرين أنواع الأذى ، فتعاونت الحكومتان العراقية والسورية على مكافحة هذا الاجرام بدون هوادة حتى قضتا عليه ولكن بعد أمد بعيد .

حزبان سياسيان

لما الف عبد المحسن بك السعدون وزارته الثانية في ٢٦ حزيران ١٩٢٥ م، واستصدر ارادة ملكية بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماع غير اعتيادي في يوم ١٦ تموز من هذه السنة ، دعا اعضاء المجلس الى عقد جلسة تجريبية في بناية المجلس لتمرينهم على كيفية انتخاب الرئيس وديوان الرئاسة ، ولما عقدت هذه الجلسة في يوم ١٥ تموز اعلن « السعدون » انه قرر تكوين حزب سياسي برلماني ، بحسب التقاليد الدستورية المتبعة في البلاد الديمقراطية ، ليشد أزر وزارته في تمشية اللوائح القانونية ونحوها ، ولاجراء التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية البريطانية فكان « حزب التقدم » حزبه المأمول ، وقد اختار لعضويته عددا من النواب الذين كانوا يؤمنون مثله بضرورة التعاون بين العراق وبريطانيا ما دامت حدود العراق الشمالية والشرقية غير مؤمنة ، وما دام العراق لا يستطيع ان يحمي حدوده بدون مساعدة الدولة المنتدبة ، وهي بريطانية ، وقد انتخب السعدون رئيسا لحزب التقدم ارشد العمري معتمدا وتالفت هيئة الحزب الادارية من السادة : محسن ابو طبيخ وقاطع العوادي وابراهيم يوسف وامين زكي ومحمد سعيد العبد الواحد ، وهذا منهاج الحزب الاساسي :

المنهاج الاساسي لحزب التقدم

١ ــ يسمى هذا الحزب « حزب التقدم » وشعاره « التقدم » .

٢ ــ يسعى الحزب بأن يؤلف اغلبية في مجلس الامة ممن يجتهد في انفاذ :

أ ــ تطبيق احكام المعاهدة العراقية ــ الانكليزية ، والسعي لاجراء التعديلات المنوه بها في قرار المجلس التاسيسي وادخال العراق ضمن عصبة الامم ، والاحتفاظ بالوحدة العراقية بحدودها الطبيعية الحاضرة ، والحصول على الاستقلال التام ، وتأييد روابط المودة مع الحليفة ، وتاسيس صلات ودية مع الدول كافة .

ب ــ الاسراع بسن ما حتمه القانون الاساسي من القوانين والانظمة ، واصلاح القوانين المتبعة وفقا لحاجة البلاد .

ج ـ اشراك الاهالي في مراقبة شؤونهم فيما يخص التعليم والتربية وطرق المواصلات ، وذلك بمنح المجالس المحلية سلطة واسعة .

د ـ تثبيت عدد مستخدمي الدولة بملاك دائم وتبيين واجباتهم وحقوقهم وكيفية تعيينهم وترقيتهم وعزلهم بأنظمة تسن لهذا الغرض ، واصلاح قانون التقاعد بحيث يكفل رفاه المتقاعدين .

هـ ـ تدوير شؤون البلديات من قبل رؤساء اكفاء قديرين ، مع هيئة ممتازة بموجب قانون خاص ، على أن تكون ميزانياتها تابعة الى سلطة المجالس المحلية « العمومية » وان تكون واردات كل محل مختصة به .

و ـ السعي في تاسيس دوائر احصاء عام عند المساعدة المالية ، وذلك لتعيين حالة العراق الاجتماعية والاقتصادية وما يطرأ عليها من التبديل .

ز ـ تشكيل نيابة عامة في وزارة العدلية ، على أن تكون التحقيقات الجنائية مودعة الى ضباط تحقيق تابعين في جميع أعمالهم بهذا الشان الى النيابة العامة ، ومعينين ممن له كفاءة واطلاع بالمعلومات القانونية .

ح ـ جعل التحصيل الابتدائي اجباريا على التدريج بنسبة المدارس وتكثيرها واعطاء صلاحية للمجالس المحلية لانشاء مدارس على حساب ميزانياتها الخاصة ضمن مناطقها ، وتزييد البعثات العلمية، وتوحيد مناهج التدريس، وجعلها مؤسسة على تربية عملية منعشة في التلاميذ روح الوطنية والاعتماد على النفس في السعي .

ط ـ السعي في ترقي الزراعة حسب الامكان بتاسيس مصرف زراعي لمساعدة الزراع ، وذلك عند المساعدة المالية ، وتشويق الاهالي الى تشكيل جمعيات وشركات زراعية ، واستبدال الضريبة العشرية تدريجا بمقطوع ، وتفويض الاراضي الاميرية التي أصبحت فيها أبنية وبساتين الى متصرفيها ببدل المثل ، ثم السعي في تفويض الاراضي الاميرية الزراعية الى زراعها على التدريج ببدلها المثل ايضا ، واصلاح قوانين التصرف الحالية بصورة تلائم مصلحة البلاد .

ي ـ جعل تشكيلات الاشغال العامة متناسبة مع ما تحتاجه البلاد من الاعمال حسب الاستطاعة المالية ، والاستغناء عن الوظائف الزائدة وكذلك جعل دائرة البرق والبريد منبع ايراد ، او تدوير شؤونها بايرادها على الاقل .

ك ـ اعمار الاملاك الوقفية ، وجعل توجيه التوليات مقصورة على الاوقاف المشروطة ، وصرف فضلة الايراد على المؤسسات الخيرية النافعة للجامعة الاسلامية، واصلاح وتوسيع المدارس الوقفية وجعلها بحالة توافق الاحتياجات الحاضرة للبلاد مع مراعاة شروط الواقف .

ل ـ تقوية الجيش وجعله على اتم الاستعداد لدفع الطوارىء عن البلاد باصلاح اصول التجنيد الحالي ، وتشريك المخلصين للوطن في الدفاع عنه بصورة توافق حالة البلاد .

٣ ـ يسعى الحزب بعد اجتماع مجلس النواب ، وتشكيل الهيئة العامة ، في تأسيس حزب له خارج المجلس لماضدته في القيام بمبادئه المذكورة آنفا .

صادقت وزارة الداخلية على هذا المنهاج بكتابها المرقم ١٠٤٧٤ والمؤرخ ٢٢ آب ١٩٢٥ .

حزب الشعب

وكان لا بد من وجود حزب معارض لحزب التقدم الحكومي، تقوم سياسته على أساس « خذ وطالب » او « خذ وعارض » فيقف في وجه الاكثرية التقدمية ، ويخفف من حدة تصرفاتها . فاجتمع لفيف من السياسيين ، وعلى راسهم زعيم المعارضة ياسين باشا الهاشمي ، والفوا حزبا سياسيا في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٥ سمي « حزب الشعب » فكان الهاشمي رئيسا والشيخ احمد الداود نائبا للرئيس والشيخ محمد رضاالشبيبي معتمدا وضمت الهيئة الادارية السادة فخري جميل ورشيد الخوجه ونصرة الفارسي وسعيد الحاج ثابت الموصلي وهذا هو المنهاج السياسي للحزب .

منهاج حزب الشعب

المادة الاولى : يسمى الحزب بحزب الشعب .

المادة الثانية : شعار الحزب : الاخلاص ، التضامن ، التضحية .

المادة الثالثة : غاية الحزب اسعاد الشعب العراقي ، وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية .

المادة الرابعة : يسعى الحزب لانماء القوى الوطنية وتثقيفها ، سواء كان ذلك في فروع الادارة والاقتصاد، او المعارف والزراعة، او غيرها ، وتقوية الشعور الوطني، والعمل لتعميم مبادىء التضامن والتضحية بين الاهلين .

المادة الخامسة : يسعى الحزب لادخال العراق ضمن عصبة الامم ، وتحقيق التعديلات التي اشار اليها المجلس التأسيسي ، وانجاز اقتراحات البعثة المالية فيما يتعلق بالسكك الحديدية والممتلكات البريطانية والاستثناءات الكمركية باسرع وقت، بصورة توافق مصلحة البلاد .

المادة السادسة : ينشر الحزب من وقت الى آخر المناهج التفصيلية التي سيسير عليها في تنفيذ مواده اهـ .

وكان قد تألف حزب سياسي في بغداد في يوم ١٩ آب من عام ١٩٢٤ م سمي « حزب الامة » وكانت اكثرية اعضائه من المعارضة . ولما كان اعضاء « حزب الشعب » الجديد من المعارضة ايضا ، فقد بذلت مساع جمة لادماج « حزب الامة » في « حزب الشعب » وجرت حول ذلك مناقشات طويلة لم تسفر عن نتيجة ، ذلك لان البعض

كان يريد تعاونا بين الحزبين ، بينما كان البعض الآخر يريده ادماجا . وهكذا بقي كل من الحزبين المعارضين يشتغل لحسابه .

العراق في عصبة الامم

انجزت « لجنة الحدود الاممية » تقريرها عن الخلاف العراقي ــ التركي حول « ولاية الموصل » فجاء في (١١٣) صفحة من القطع الكبير مع احدى عشرة خارطة،وقد جاء في صفحة ١١١ من هذا التقرير ما يلي بالنص :

لو نظرنا في المسالة كلها ، معتبرين في ذلك مصالح الاهلين الذين يخصهم الامر، فمن راي اللجنة انه من المستحسن عدم تقسيم المنطقة المنازع فيها . ان اللجنة استنادا على هذه البواعث ، وتقديرها كل حقيقة من الحقائق التي ذكرتها ، ترى ان هناك حججا مهمة تساعد على ارتباط كل المنطقة ، من جنوبي خط بروكسل،بالعراق، ومن تلك الحجج خصيصا الحجج الجغرافية والاقتصادية والشعور ، مع كل التحفظات المذكورة ، على ان تراعى الشروط الآتية :

١ ــ يجب ان تبقى المنطقة تحت انتداب عصبة الامم لمدة ٢٥ سنة .

٢ ــ ويجب مراعاة رغبات الاكراد فيما يخص تعيين موظفين اكراد لادارةمملكتهم « كذا » وترتيب الامور العدلية ، والتعليم في المدارس ، وان تكون اللغة الكردية،اللغة الرسمية في هذه الامور .

وترى اللجنة انه في حالة ما اذا انتهت مراقبة « عصبة الامم » بعد انتهاء الاربع سنوات التي أبرمت عليها المعاهدة البريطانية ــ العراقية ، ولم يعط الاكراد تعهدا بجعل ادارة محلية لهم ، فان معظم الاهلين يفضلون الاتراك على حكم العرب اهـ (١) .

مجلس العصبة يستفسر ويحكم

فلما تسلم مجلس عصبة الامم هذا التقرير ، ادخله في جدول اعماله لشهر ايلول سنة ١٩٢٥م فقرر في ١٧ من الشهر المذكور ، ان يستوضح من محكمة العدل الدولية في « لاهاي » عن نوع القرار الذي يجب ان يتخذه ، وهل يكون ذلك حكما ، او توصية، او توسطا بسيطا ؟فقررت المحكمة المذكورة في ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥م .

«١» ان القرار الذي يصدره مجلس عصبة الامم ، بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، يلتزم به الطرفان المتخاصمان . ويشتمل هذا القرار على تعيين الحدود بين تركية والعراق تعيينا نهائيا .

«٢» ان القرار الذي يصدر ، يجب ان يكون باجماع الآراء ، ويجتمع ممثلا

---

(١) راجع « تقرير عن مشكلة الحدود بين تركية والعراق » ص ١١١ .

الفريقين في التصويت . على ان اصواتهم لا تحسب عند تصنيف الآراء للحصول على المجموع » اهـ .

فاجتمع مجلس العصبة في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥م ، واتخذ قرارا تلقاه المعتمد السامي في بغداد في برقية خاصة هذا نصها :

١ ـ تكون الحدود بين العراق وتركية على الصورة الآتية « هنا يبدا بوصف جغرافي لخط بروكسل ، كما هو وارد في قرار المجلس المتخذ في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ » (١) .

٢ ـ المجلس يدعو الحكومة البريطانية الى أن تعرض معاهدة جديدة مع العراق ، تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة ، كما هو مبين في معاهدة التحالف بين بريطانية العظمى والعراق ، التي صدّقها المجلس في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ الا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة عضوا في عصبة الامم ، وفقا للمادة الاولى من ميثاق العصبة .

واذا في خلال ستة اشهر من تاريخ هذا القرار ، قد بلغ المجلس بتنفيذ الشرط المذكور في اعلاه ، فسيعلن المجلس حينئذ ان قراره هذا اصبح قطعيا ، وسيبين التدابير اللازم اتخاذها لتامين تحديد خط الحدود السابق ، وصفته على الارض .

٣ ـ تدعى الحكومة البريطانية ، بصفتها الدولة المنتدبة ، الى ان تعرض على المجلس ، التدابير التي ستتخذ من اجل ان تؤمن للاكراد من اهل العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية التي اوصت بها لجنة التحقيق في استنتاجاتها الاخيرة .

٤ ـ تدعى الحكومة البريطانية ، بصفتها الدولة المنتدبة ، لتعمل على قدر الامكان ، وفقا للاقتراحات الاخرى التي أوصت بها لجنة التحقيق بخصوص التدابير التي يحتمل انها تؤمن السلام ، وتحمي جميع العناصر بصورة متساوية ، وكذلك بخصوص التدابير التجارية التي أشير اليها في التوصيات الخاصة من تقرير اللجنة(٢).

الحكومة العراقية تشكر

وقد بلّغ المعتمد السامي هذه البرقية الى ديوان مجلس الوزراء ، فتليت في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، وقرر المجلس ارسال البرقية التالية الى رئيس الوزارة البريطانية :

المستر بولدوين : رئيس الوزارة البريطانية : لندن .

الحكومة العراقية تعلن سرورها العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس عصبة

---

(١) لما سافرت لجنة الحدود الى العراق ، اتخذ مجلس عصبة الامم قرارا في ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ بجعل « خط بروكسل » حدا مؤقتا يفصل العراق عن تركية ، وسناتي على وصف هذا الخط في هوامش الصفحات التالية كما دون في المستندات الرسمية .

(٢) راجع تقرير لجنة العصبة الاممية ص ١٠١ .

الامم ، والذي قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان ، وتبدي شكرها للحكومة البريطانية للمساعي التي بذلتهـا في سبيل المحافظة على حقـوق العراق الحيوية ، وخاصة للمستر تشمبرلن ، والمستر ايمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بانفسهما، وتصرح الحكومة العراقية انها مستعدة للبدء بالمفاوضات في عقد معاهدة جديدة كما تقرر .

رئيس الوزارة للحكومة العراقية : عبد المحسن السعدون (1)

كما قرر المجلس الوزاري ارسال البرقية التالية :

الى سكرتير عصبة الامم

ترجو الحكومة العراقية ان تبلغوا العصبة شكرها الجزيل للقرار الاول الـذي اتخذه المجلس في مسالة الحدود بين العراق وتركية ، ذلك القرار الذي قوبل في جميع انحاء العراق بمزيد الاستحسان . رئيس وزراء الحكومة العراقية

(الاقلية الاشوريـة)

لم يكن تاثير قرار مجلس عصبة الامـم ليقتصر على الاكراد والمنطقة الكرديـة حسب ، فقد تناول الاقلية الآشورية التي نزحت الى العراق في ختام الحرب ، وقرر مصيرها .

لقد انهى قرار عصبة الامم هذا آمال الاشوريين في العودة الى اراضيهم ، التي ابقيت الى تركية ، وسبب لهم ازعاجا شديدا ، وكان عليهم ان يبحثوا عن محل آخر يعيشون فيه بأمن ودعة ، فارتأت بريطانية نقلهم الى احدى البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني ، لكنها فضلت في النهاية ابقاءهم في العراق ، والزام الحكومة العراقية بأن تعاملهم معاملة سخية .

المعـاهدة الجديدة

لم تطل الايام حتى اعدّت الحكومة البريطانية مسودة المعاهدة المقترحة لتمديد أمد المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى الى ٢٥ سنة ، وبعثت بها الى معتمدها في بغداد ، ليرفعها الى الحكومة العراقية وكان المعتمد السامي البريطاني في العراق قـد مهد لذلك بوجوب الاسراع في عقد المعاهدة باقل ما يمكن من التاخير ، وترك البحث في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ الى فرصة اخرى على أساس ان وزير المستعمرات البريطاني يرغب في عرض المعاهدة المقترحة على عصبـة الامم قبل منتصف كانون الثاني ١٩٢٦ فلما تسلمت الوزارة نص هذه المعاهدة نفـرت منها ، واستثقلت القيود الواردة فيها . فقد نص مشروع التمديد على شموله المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها .

---

(1) مقررات مجلس الوزراء للاشهر الثلاثة ت١ و ت٢ وكانون الاول ١٩٢٥ ص ١٠٤/١٠٥ .

ان المعاهدة المقترحة بحد ذاتها تحتوي على اسس دولية يهم عصبة الامم امر المحافظة عليها ، واستمرارها طول المدة التي اوصت بها لجنتها الخاصة ، بينما الاتفاقيات المتفرعة عن المعاهدة الاولى تخص العلاقات القائمة بين بريطانية والعراق حسب ، فلا وجه لتشميل مدة التمديد اليها . لهذا قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥م ما يلي :

« تلي كتاب وكيل فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/٣٣٧ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل في طيه نسخة من كتابه المرقم ار/او/٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول مع نسخة من نص المعاهدة الجديدة فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(اولا ــ بما ان المعاهدة الانكليزية ــ العراقية تحتوي على اسس دولية عامة ، يهم عصبة الامم امر المحافظة عليها وبقائها طول المدة المطلوبة ، فان مجلس الوزراء يوافق على تمديد اجلها لمدة ٢٥ سنة ، ما لم يدخل العراق في عصبة الامم قبل انتهاء هذه المدة . غير ان مجلس الوزراء لا يرى سببا قويا لجعل احكام الاتفاقيات الملحقة في عين المقام مع احكام المعاهدة ، ويعتقد انها تخص علاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة . وقد جرت قبلا مراسلات عديدة بين الحكومتين بخصوص تعديل هذه الاتفاقيات . ونظرا الى الوعد الصادر من قبل فخامة المعتمد السامي في المجلس التاسيسي ، ووعد وزير المستعمرات اثناء وجوده في هذا القطر ، المتعلقين بأمر تعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فان مجلس الوزراء لا يرى امكانا للبحث في تمديد اجل هذه الاتفاقيات للمدة المطلوبة بلا قيد وشرط ، ولا يتصور ان مجلس الامة يوافق على ذلك . وعليه يقترح مجلس الوزراء ان تطوى العبارة الواردة في المعاهدة الجديدة ، فيما يخص الاتفاقيات ، وان تعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلا للمعاهدة الجديدة ، وتتضمن تعهد حكومة بريطانية بأن تكون مدد الاتفاقيات مقصورة على مددها المعينة في البروتكول ، وان يبدأ فورا بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على ان يعاد النظر فيها وفقا للمادة ١٨ من المعاهدة الحالية كل اربع سنوات مرة ، طول مدة المعاهدة الجديدة ، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ .

(ثانيا ــ ان تصرح حكومة بريطانيا في الاتفاقية الخاصة ، بأنها ستسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الاربع سنوات ، التي هي مدة المعاهدة الحالية ، كما ورد في المادة السادسة منها ، واذا رفضت عصبة الامم ذلك ، فعليها ان تقدمه كل اربع سنوات مرة ، وتسعى لادخاله وتأييد مطاليبه تجاه العصبة للدخول فيها خلال مدة المعاهدة الجديدة » اهـ (١) .

الحكومة البريطانية تعارض

ولما بلغ نائب المعتمد السامي بهذا القرار ، احتج عليه ، فكتب الى الملك فيصل في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦م وتحت رقم بي او/٢ يقول :

---

(١) مقررات مجلس الوزراء العراقي ص ١٢١ ــ ١٢٣ من مجموعة ت١ و ت٢ وكانون الاول سنة ١٩٢٥ م .

ان امام العراق احد امرين : قبول التمديد بالصيغة التي وضعتها حكومته ، او التنازل عن الموصل للترك . اما تعديل نص المعاهدة بموجب نظر الحكومة العراقية فان الحكومة البريطانية ليست مستعدة له ، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح مجلس الوزراء ادخالها على النص المقترح .

مجلس الـوزراء يصر

وقد بهت مجلس الوزراء لهذا الاعتراض ، فاجتمع في اليوم الخامس من شهر كانون الثاني ١٩٢٦ م ، واتخذ القرار التالي في الاصرار على وجهة نظره :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي المرقم بي او/٢ والمؤرخ في ٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ، المتضمن ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليست مستعدة لتعديل نص المعاهدة الجديدة ، بموجب نقطة نظر المجلس ، وكذلك المادة الاضافية التي يقترح فخامته ادخالها على النص مع مسودة الكتاب المرادارساله عند امضاء المعاهدة ، واعاد النظر في كتاب فخامته المرقم آر او/٢٧٤ والمؤرخ في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٥ المرسل الى حضرة صاحب الجلالة ، وفي نص المعاهدة المرسل في طيه ، وبعد المداولة في هذا الموضوع اعرب مجلس الوزراء عن رغبته في التمسك بقراره الاول للاسباب الآتية :

اولا : نظرا الى روحية الشعب ، من الصعب جدا ان يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحالي ، مع المادة الاضافية المقترحة .

ثانيا : ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت من كبار رجال الدولة الحليفة المسؤولين ، قبل ابرام المعاهدة القديمة وبعده ، بخصوص الاتفاقيات الملحقة .

ثالثا : ان الامة العراقية والحكومات المتعددة التي جلست على دست الحكم ، قد اظهرت كلها تساهلا عظيما في جميع الامور التي تمس مصالح الدولة الحليفة، وهي بدورها تؤمل الا تضني عليها بتنفيذ ما وعدت به .

رابعا : ان الاتفاقيات الملحقة هي مما يمس مصالح كلا الحكومتين مباشرة ، ولا علاقة لها بقرار مجلس عصبة الامم » اهـ (١) .

محاولة الملك فيصل التوفيق

كان موقف الملك فيصل بعد هذا القرار دقيقا ، فهو يرى ان الاسباب التي أوردها مجلس وزرائه في قراريه المتخذين في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥م ، و٥ كانون الثاني سنة ١٩٢٦م كانت على جانب من الوجاهة والانصاف ، لكنه لا يرى مناصا من

---

(١) مقررات مجلس الوزراء العراقي ص ٦ من مجموعة كانون الثاني وشباط وآذار سنة ١٩٢٦

مجاملة المعتمد السامي ، ولا سيما والقضية مبيّنة على هذا الشكل منذ ثلاث سنوات . لهذا صدق قرار المجلس الوزاري ، وامر بتبليغه بحسب الطرق المألوفة ، فما كاد نائب المعتمد يطلع عليه ، حتى احتج مرة اخرى ، وكرر اقواله السابقة زاعما:

« ان مجلس عصبة الامم قرر استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة كما هو مبين في معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية ، التي صدقها المجلس المذكور في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤م ، وان النظام المذكور يتضمن المعاهدة ، والبروتكول ، والاتفاقيات الاربع ، فلا بد من ان تقبل الحكومة العراقية النص المقترح لتنفيذ هذا الشرط » اهـ .

ولكي يستعمل « نائب المعتمد » كل ما في جعبته من ضغوط فانه اخبر السعدون في السابع من هذا الشهر بأن في البرلمان البريطاني معارضة شديدة للمعاهدة المقترحة تفوق المعارضة التي قد يجوز ظهورها في البرلمان العراقي لهذه المعاهدة ، وان حزبي العمال والاحرار يعارضان اشد المعارضة اي توسع في مسؤوليات بريطانية في العراق ، وان في حزب المحافظين من يشاطر الحزبين المذكورين معارضتهما فلا مناص من الاسراع في قبول المعاهدة من قبل العراق ليقطع خط الرجعة على الغير .

رئيس الوزراء يستقيل

دقق رئيس الوزراء اعتراض المعتمد السامي فوجد فيه غبنا لا يصح السكوت عليه ، فقرر التنصل من كل تبعة ، ورفع كتاب استقالته الآتي :

ديوان مجلس الوزراء ٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦

سيدي صاحب الجلالة !

يظهر لي ان المفاوضات مع فخامة وكيل المعتمد السامي بخصوص المعاهدة الجديدة ، قد وصلت الى حد لا يمكن معه التوصل الى اي اتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين .

اني معتقد تمام الاعتقاد بضرورة عقد معاهدة حفظا لمصلحة البلاد ، وبغية انقاذ الوطن مما هو معرض له من اخطار ، ولكني من جهة اخرى لا ارى امكانا لقبول المعاهدة بنصها الحالي ، بدون ادخال التعديلات التي قررتها الوزارة ، في جلستها المنعقدة في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، لاعتبارات واسباب وجيهة لا يجوز غض النظر عنها . وقد علمت من المراسلات التي تلقيتها اخيرا من فخامة وكيل المعتمد السامي ، ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في امر التعديل . فبناء على ذلك اراني مضطرا الى عرض استقالتي على السدة الملكية لعل جلالتكم تختارون وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح . وبالاخير احيط جلالتكم علما بان زملائي متفقون معي في الراي .

العبد المخلص : رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون (١)

---

(١) كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ١٠٨ .

الملك يرفض الاستقالة

لم ير الملك فيصل اية فائدة من قبول استقالة « الوزارة السعدونية الثانية » ولا اي امل من تحقيق المطاليب العراقية عن طريق تبديل الوزراء ، فرد على كتاب الاستقالة بما يلي :

بغداد ١٠ كانون الثاني ١٩٢٦ .

عزيزي عبد المحسن

شعرت عندما دار البحث بيني وبينكم امس صباحا ، بما يساور نفسكم من القلق العظيم بسبب المذاكرات الجارية بخصوص نص المعاهدة الجديدة ، وفهمت منكم انكم عازمون على ترك مركزكم املا بالوصول الى تعديل يكون اكثر ملائمة لمصالح المملكة ، وبعد ذلك تلقيت كتاب استقالتكم .

انا لا يسعني الا ان اشاركم في هذا القلق ، واشاطركم هذا الشعور الحي ، ولكني اعتقد بانكم تحبون الي ، بصفتي صديقا لكم ، وبالنظر الى وقوفي على ماجريات الامور دقيقها وجليلها ، ان اسدي اليكم نصيحتي الاخيرة قبل ان نفرغ جام الصبر ، ونترك البلاد تتخبط في مجاهل الاستقبال .

تعلمون ان القرار الاخير الذي اصدره مجلس جمعية الامم بخصوص تعيين حدودنا الشمالية ، لم يكن ثمرة مساعي فريق واحد ، وانما هو نتيجة عوامل متنوعة لا حاجة الى ان اذكركم بها ، لقرب عهدها منا ، وتعلمون كذلك انه لم يعد في قدرة احد من الذين اشتركوا في قضيتنا ، أن يعدل شيئا من القرار المذكور ، وانه لا بد في مثل هذه الحالة من استئناف المذاكرات الطويلة ، وفي هذا عود على بدء ، وفتح الباب من جديد ، ولا اظن ان الفرص تساعدنا على الخروج منه ظافرين ، فالقضية في حد ذاتها ليست قضية مراكز حكومية ، مهما تكن سامية ، وانما هي قضية موت وحياة تتعلق بوطننا العزيز .

لقد تجشمنا الاهوال وتجشمتم ، وجادلنا وجادلتم ، حتى منّ الله علينا ببقاء اعز قسم من اقسام وطننا المحبوب فهل يحق لنا ، ونحن الآن على مفترق الطرق،وفي ايدينا مستقبل الانسال الآتية ان نرجع القهقري ونترك وراءنا الفوضى والدماء ؟ ولو كان في استبدال حكومة بأخرى فائدة للوطن ترتجى لكان في اقدامكم على تضحية مركزكم عمل يستوجب التقدير .

إني واقف على الصعوبات التي لاقيتموها في المذاكرات الحاضرة ، ومقدر قيمة التعديلات التي توصلتم اليها بفضل ثباتكم . والآن وقد وصلت الحالة الى ما انتم عالمون ، ووقفت بنا التعديلات عند الحد الذي لا اعتقد بامكان تجاوزه بالنظر لموقف جمعية الامم ، وما اختبرته شخصيا من نفسية الشعب البريطاني ، فهل يجوز لنا ان نجازف بمستقبل بلادنا من اجل تعديل جديد ليس من الاهمية بحيث يؤثر على كياننا؟ ان القضية الآن اصبحت قضيتنا ، ولا تهم في الحقيقة امة كما تهمنا ، لان كياننا

بمجموعه مرتبط بها ، فهل انتم مفكرون فيما يحدثه انسحابكم في مثل هذه الازمة التي لها ما بعدها من الوهن في موقفنا في داخل البلاد وخارجها ، وتقوية خصومنا علينا ؟ لذلك لا ارى في هذه الظروف مجالا لقبول استقالتكم ، انتم وزملائكم ، وارى ان الواجب الوطني يحتم عليكم ان لا تفكروا في امر كهذا ، بل ان تقدموا على تحمل المسؤولية بما أعهده فيكم من عزم اكيد ووطنية صادقة .

« فيصل » (١)

وكان لا بد لوكيل المعتمد السامي ان يتحرك من جانبه لتخفيف حدة التوتر وانقاذ الموقف من التدهور ، فابلغ السعدون بأن الحكومة البريطانية مستعدة لاضافة مادتين الى نص المعاهدة المقترحة تقضي اولاهما بموافقة بريطانية على اعادة النظر في الاتفاقات المتفرعة من المعاهدة الاصلية بعد ابرام المعاهدة المقترحة ، وتنص الثانية على امكان اعادة النظر في المعاهدة وما يتفرع منها في الوقت الذي ينتهي اجل معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ثم في نهاية كل اربع سنوات حتى ينتهي اجلها (٢) .

مجلس الوزراء يقر المعاهدة

اجتمع مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم الاثنين الموافق ١١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦م ، وبعد ان اطلع على المراسلات التي اثبتنا بعض نصوصها فويق هذا ، وقرر قبول المعاهدة المقترحة كما هي ، ثم وضع مذكرة مطولة بسط فيها العهود التي مرت فيها قضية الموصل ، والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل الاحتفاظ بالحلف البريطاني ، والاسباب التي تحملها على قبول المعاهدة الجديدة بالشكل المقترح ، وقد رفعت المعاهدة والمذكرة الى المجلس النيابي في يوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٦م ليقرها .

المعاهدة في البرلمان

كان للوزارة السعدونية القائمة حزب سياسي له في المجلس النيابي ستون مقعدا من اصل ٨٨ مقعدا وهو « حزب التقدم » وقد عقد هذا الحزب جلسةمستعجلة في يوم تقديم المعاهدة الى المجلس قرر فيها قبول المعاهدة بدون مناقشة .

والى جانب هذا الحزب الحكومي ، كان هناك حزب معارض ، وهو « حزب

---

(١) راجع كتابنا « العراق في ظل المعاهدات » ص ١١٠ .

(٢) تقول دار الاعتماد البريطانية ببغداد في كتابها الموجه الى رئاسة الوزارة العراقية بتاريخ ٩-١-١٩٢٦ بان ادخال هذين البندين الى المعاهدة المقترحة يعني التمسك بالنص الذي مؤداه : ان الحكومة العراقية ستتولى المسؤولية العسكرية والمالية ، وتصبح مسؤولة عن توطيد الامن الداخلي والدفاع الخارجي في أقرب وقت ممكن على ان لا يتجاوز ذلك السنوات الاربع من تاريخ توقيع الاتفاقيتين المالية والعسكرية « وهو ٢٥ آذار ١٩٢٤ » .

الشعب » الذي يراسه ياسين الهاشمي ، فقرر رفض المعاهدة ، مهما كانت نتيجة هذا الرفض ، فان أصر حزب التقدم على قبولها،فليكن القبول بأقلية ضئيلة لتتيح الفرصة مرة أخرى تحقيق ما فات تحقيقه في هذا الابرام ، وكان الملك وراء هذا الرأي .

كانت وجهة نظر « التقدميين » ان المعاهدة الجديدة عبارة عن تمديد لمدة المعاهدة القديمة فلا موجب للمناقشة حولها . أما وجهة نظر « الشعبيين » فكانت تتلخص في ان الحكومة البريطانية ملزمة بالاحتفاظ بولاية « الموصل » للعراق لتحقيق مصالحها، واستغلال معادنها،ولا سيما النفط الذي تتوقف عليه حياة اسطولها في البحر المتوسط فلا داعي لتحميل كاهل الشعب العراقي اثقالا الى أثقاله ، وقيودا فوق قيوده ، كما انهم يعتقدون ان عمل الحكومة البريطانية وتهديدها ما هما الا من قبيل «المناورات» لاكراه الشعب وحمله على قبول المعاهدة (١) .

وفي يوم ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ، اجتمع المجلس النيابي على عادته ، فقدم النائبان التقدميان : محمد سعيد العبد الواحد ونافع الملاك ، اقتراحا طلبا فيه المذاكرة حول المعاهدة بطريق الاستعجال ، فوثب المعارضون من مقاعدهم ، وطلبوا احالتها الى لجنة تدرسها وتدقق فيها ، كما درست المعاهدة العراقية البريطانية الاولى ، ودققت فيها ، ولا سيما وان لدى الحكومة مهلة ستة اشهر لتنفيذ قرار مجلس عصبة الامم ، وهي مدة تكفي لهذا الغرض ، فرد الوزراء على هذا التحمل ردا قاسيا ، فما زادهم الا هيجانا ، فنهض رئيس الوزراء وطلب أن تكون الجلسة سرية على أساس انها مهمة جدا وان بعض الخطب التي ستلقى في الجلسة ربما أثرت على سياسة العراق الخارجية فاحتج المعارضون على هذا الطلب ، وتركوا القاعة بسببه وعندئذ اوصدت الابواب ووقف رئيس الوزراء فقال :

أيها السادة : اذا رفضنا ان نقر المعاهدة خسرنا الموصل ، وما دام الامر كذلك فلا بأس اذا جاملنا المعتمد السامي في طلبه ، بل في طلب وزير المستعمرات مستر ايمري ، وهو ان يتم اقرار هذه المعاهدة قبل ان يفتتح البرلمان البريطاني جلساته في اول شباط .

ثم تلى المراسلات التي تبودلت بينه وبين المعتمد السامي ، وهي المراسلات التي نشرنا بعض نصوصها فيما تقدم .

وكان اعضاء المجلس ٨٨ نائبا تغيب عن الجلسة عشرة منهم ، وخرج من

---

(١) « وكان صنائع الانكليز يهمسون في آذان النواب ان بريطانيا تتنازل لتركية عن الموصل ، اذا لم يقبل المجلس بابرام المعاهدة الجديدة . وقد ينقلب الامر لتحويل المعاهدة الى انتداب على العراق وضياع حقوقه الاستقلالية ناضطر مجلس الامة الى ابرام المعاهدة الثانية مكرها خائفا من وعيد البريطانيين وتهديدهم » .

محمد جميل بيهم في كتابه « الانتدابان في سوريا والعراق » ص ٤٧

المعارضين (١٨) فاعيدت علانية الجلسة ووافق على المعاهدة (٥٨) نائبا (١) وفي اليوم التالي عرضت المعاهدة ــ موضوعة البحث ــ على مجلس الاعيان فوافق عليها .

وقد انتقدت الصحف الطريقة التي اتبعت في اقرار هذه المعاهدة من البرلمان العراقي والسرعة التي تم بها على حين ان وزير المستعمرات البريطانية بعث ببرقية تهنئة للسعدون على الجهود التي بذلها في سبيل عقد هذه المعاهدة كما ان الحكومة البريطانية انعمت عليه بوسام الشرف من الدرجة الاولى ولقب «سير» اعترافا منها بحكمته وحسن تدابيره .

وفيما يلي نص المذكرة الباحثة عن الاسباب التي أدت الى عقد المعاهدة ثم نص المعاهدة :

الاسباب الموجبة لعقد المعاهدة

العدد ١٢١ التاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٦

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب

بعد التحية : اقدم الى معاليكم في طيه المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا العظمى ، الموقع عليها في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ، ولائحة قانونية تتعلق بالمعاهدة المذكورة ، لرفعها الى مجلس النواب .

ان الاسباب الموجبة لعقد هذه المعاهدة هي ما يأتي :

شعر الشعب العراقي ، منذ انفراده عن حكم الترك ، بما لحدوده الشمالية من التاثير في حياته وتيقن بأن العراق اذا ــ لا سمح الله ــ حرم من الموصل ، لا يستطيع أن يكوّن وحدة تكفل له حريته واستقلاله ، لذلك كان لا يخطو في السنين الاخيرة خطوة الا وكان يتساءل عما سيكون من أمر الموصل . هذا لانه يعلم ــ حق العلم ــ ان مقام الموصل من مجموع العراق ، مقام الراس من البدن .

اذا نحن قلنا ان مقدرات هذا القطر كانت ، ولا تزال ، تحت تأثير قضية الموصل الحيوية ، فلا نكون قد اعلنا سرا خفيا ، بل هي حقيقة راهنة ، ولهذه الحقيقة آثارها البينة في شؤوننا الداخلية وصلاتنا الخارجية . ولم يكن في استطاعتنا في السنين السابقة ان نتم عملا جليل الفائدة ، طالما كانت حدودنا الشمالية غير معينة ، وما كان

---

(١) وما دخلنا عام ١٩٢٦ الا والانتداب يتقمص معاهدة امدها ٢٥ عاما على أساس مشورة أوسع نطاقا من الاولى ، مع ملحقات لا قبل لنا بها ، وجمعوا لابرامها جماعة اضعف نفوسا من الذين سبقوهم ، وخضعوا للقضاء والقدر وهم لا يشعرون اهـ . مقالات الاستاذ فهمي المدرس ١٣٨/١

« حاشية أخرى » وبسبب ما فعلته تركية الجديدة من تعطيل معاهدة سيفر ، وبسبب تمطي الايام والليالي دون ان يتيسر عقد الصلح رسميا بمعاهدة لوزان ، بقي موقف بريطانيا الشرعي في العراق الى سنة ١٩٢٦ موقف جيش محتل لارض العدو .

السير نيجل داوسن في « العراق او الدولة الجديدة » ص ٥ .

في مقدرة الحكومات التي تولت الحكم تباعا في هذه البلاد ، وقضية الموصل معلقة، ان تبعث الطمانينة والثقة في قلوب الامم المتمولة فتستهويها للاستعانة برؤوس اموالها على استثمار منابع البلاد الغنية ، حتى ان صلاتنا مع حليفتنا بريطانيا العظمى لم تكسب شكلا ثابتا ، بينما كان الشك مخيما فوق تلك البقعة العزيزة . ونظرة الى مذاكرات المجلس التاسيسي ترينا ذلك بأجلى وضوح .

لقد علم ممثلو الامة في المجلس التاسيسي ان لا كيان للعراق بدون الموصل ، ولا فائدة ترجى من قانون يسن ، ومعاهدة تبرم ، ما دامت البلاد غير امينة من حدودها الطبيعية ، ومحتفظة بأجزائها الضرورية لسلامتها ومنعتها ، لذلك اضافوا القيد المعلوم الى تصديق المعاهدة ، ودلوا به على ما للموصل من الاهمية في نفس الشعب .

مضى على ذلك القرار عشرون شهرا، دخلت في خلالها القضية في ادوار مختلفة، واشتد الجدال بين بريطانية والعراق من جهة ، وتركية من جهة اخرى ، واستمر حتى رجحت كفة الحق ، وتبين للعالم مشروعية مطاليب العراق ، فحكم مجلس جمعية الامم الذي كان الحكم النهائي منوطا برايه ، بأن يكون «خط بروكسل» الحد الفاصل بين القطرين ، ولكنه اشترط في قراره بعض الشروط فهل العراق قابل بهذه الشروط احتفاظا بالمنطقة الشمالية التي لا حياة له الا بها ؟ فلأجل ان نستخلص حكما سليما ، فيما يتعلق بهذه القضية ، لا بأس من ارجاع النظر الى مواقف ذوي العلاقات فيها .

موقف الترك

جاهد الاتراك جهادا عنيفا لاسترجاع الموصل الى احضان الاناضول ، وبذلوا كل ما في وسعهم لاقناع بريطانية واستمالة جمعية الامم الى التسليم بمدعياتهم ، ولم يقفوا عند حد القول بل تجاوزوه الى العمل ، وتشبثوا مرارا في خرق الحدود ، واحداث فتن في شمالي العراق ، وكان قصدهم من ذلك ان ينفروا الراي العام البريطاني باراءته الاخطار التي تنجم عن البقاء في العراق ، ويهوّلوا على الراي العام في العالم ، ولكنهم لما شعروا في النهاية باخفاق مساعيهم من هذه الجهة ، لجأوا الى الاغواء عن طريق المصالح الاقتصادية العظيمة ، فاقترحوا على بريطانية ان تعقد معهم معاهدة ، ودونوا هم موادها بأيديهم ، وقدموها اليها بصورة رسمية .

جاء في مسودة تلك المعاهدة : ان تركية مستعدة الى محالفة بريطانية والاتفاق معها على ما يأتي :

اولا : يكون مجرى الزاب ، ثم مجرى دجلة شمالا ، مع خط يمتد تحت القيّارة بعشرة اميال ، حدا فاصلا ما بين تركية والعراق .

ثانيا : تتعهد تركية ، بعد الاتفاق على تلك الحدود ، بسلامة العراق من التجزئة، وتمنح شركة بريطانية امتيازا لاستغلال النفط في ولاية الموصل ، مع مد انابيب في الاراضي التركية وانشاء مرفأ على ساحل البحر .

ثالثا : تمنح تركية شركة بريطانية امتيازا لانشاء وادارة سكك حديدية طولها

على الاقل ثلاثة آلاف كيلومتر ، تصل ولاية تركية الجنوبية بالبحر المتوسط والبحر الاسود ؛ مع رخص للتفتيش عن المعادن ضمن عشرين كيلومترا على جانبي الخط .

رابعا : تمنح تركية شركة بريطانية امتيازات لانشاء وادارة « مين يمورطةلق » و « اركلي » و « اينه بولي » و « سمسون » و « طربزون » بشروط يتفق عليها بين الفريقين .

هذه هي المواد التي تكلفتها تركية ولم تطلب مقابلا لها ، الا ان تقبل بريطانية بفصل اهم قسم من ولاية الموصل ، وقبول الفرنك الفرنسوي لتأدية الدين العثماني، والسماح لها بعقد قرض في أسواق لندن . وقد ارسلت لائحة هذه الاتفاقية ضمن كتاب بتاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٢٥ .

لو كانت الحكومة البريطانية لا تنظر الى علاقاتها بالعراق الا من وجهة المنافع المادية ، لما تاخرت عن قبول هذا التكليف الذي اقترحه زكي بك ممثل تركية في لندن على وزارة الخارجية بصورة رسمية ، وناهيك عن انها كانت ، بقبول هذا التكليف ، تكتسب صداقة امة قوية ، ولا تضيع شيئا من مصالحها في العراق . وصداقة تركية لا يستهان بها اذا اخذنا بعين الاعتبار موقفها تجاه السوفييت وتأثيرها لدى الامم الاسيوية التي ترتبط ببريطانية بأعظم الصلات واهمها . ولكن بريطانية لم تنظر الى هذه القضية من وجهتها المادية ، بل كانت تضع نصب عينها ، وفي الدرجة الاولى ، تعهداتها تجاه العرب ، وخاصة القطر العراقي ، في اثناء الحرب الكبرى وبعدها ، فلم يكن من هؤلاء ، على اثر رفضها ، الا انهم طلبوا الغاء اقتراحاتهم ، وعزموا على الجدال حتى الساعة الاخيرة .

ان مستندات الاتراك موضحة في مذكراتهم وبياناتهم امام جمعية الامم ، فهم يعتبرون الموصل جزءا من بلادهم ، لانهم لم يفقدوها بنتيجة الحرب العالمية ، ولم تخرج من يدهم الا بعد انقضاء الهدنة ، وبقاؤها معهم من موجبات ميثاقهم الوطني . وفضلا عن ذلك فانهم ــ بعد انتصاراتهم الاخيرة ــ يرون في ضياعها ضربة على غرورهم الوطني ، ومقدمة لتفرقة قتالة بينهم وبين الاكراد ، تعرّض كيانهم في المستقبل الى خطر مستمر . ولعل هذا الاعتبار الاخير اعظم ما يتخوف من نتائجه الاتراك .

ان الانقلاب التركي الجديد الذي رافقه النصر في جميع مراحله حتى الآن، يسير في سياسة معينة ونحو غاية واحدة ، الا وهي توحيد العناصر المختلفة وجعلها عنصرا لا يعرف غير التركية معتقدا ، ولا ينطق الا بلسان الترك الصميم ، فاذا نهضت كتلة كردية على حدودهم وارتقت بآدابها متمشية على الاساليب الحديثة ، افلا تكون مطمح انظار الاكراد في الاناضول ؟ الا تصبح جرثومة خطر مستمر على الوحدة المنشودة في تركية الجديدة ؟

ان الاتراك آثروا الصمت حيال الموقف الجديد الذي اوجده حكم جمعية الامم في الحدود ، ولكن لا يبعد ان يتحول صمتهم هذا الى موقف قلق فيما لو تحققوا من

مؤازرة دولة خارجية يمكنهم الركون اليها، او وجدوا هنا ما لدى الحكومة البريطانية، بسبب ما تقاسيه من الصعوبات في اقناع الراي العام الناقم اشد النقمة على توغلها في تعهداتها نحو العراق ، او انفسح المجال لهم بسبب ما يتأملونه من وراء العراق نفسه في قبول شروط المعاهدة الجديدة . وعلى كل حال فلا يمكن ان يؤول سكوتهم الحاضر بعد ان امتنعوا من الذهاب الى محكمة العدل الدائمة في لاهاي ، وانكروا بتلك الصلابة والجبروت صلاحية مجلس الجمعية في اعطاء حكم نهائي في قضية حقوقية صرفة موضحة في معاهدة دولية ، الا بانهم يرقبون الفرص ليتمكنوا من الوصول اما الى مساومة يرضون بفوائدها . وقد ذكرت الانباء اخبارها ، او الى ولوج ميدان المطالبة بكل ما لديهم من قوة .

موقف الجمعية

سار مجلس جمعية الامم ، منذ احيل اليه فصل الخلاف ، على اثر اخفاق مفاوضات الاستانة ما بين السر برسي كوكس وفتحي بك (١٨ ايار ــ ٩ حزيران ١٩٢٤) سيرة متشبعة بفكرة الوصول الى حل سلمي يرضى به الفريقان ، ولذلك كان اول عمل قام به هو قراره في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ بايفاد لجنة تحقيق خاصة لدرس القضية ، وجمع المعلومات الصحيحة التي تمكنه من تسوية الخلاف ، واعطاء حكم نزيه بشأنه ، وفقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ، وانتظارا الى نتيجة هذه التحقيقات ، وخوفا من حدوث اختلافات جديدة في هذه البرهة على الحدود تعرقل الامل بالوصول الى التسوية السلمية المنشودة ، اقترح خطا موقتا فاصلا بين المملكتين رضي به الفريقان ، عرف فيما بعد باسم « خط بروكسل » نسبة الى المدينة التي كان المجلس اذ ذاك مجتمعا فيها .

لاحظت لجنة التحقيق في الدرجة الاولى مستقبل المنطقة الشمالية ، وحصرت نظرها في ترجيح الاسباب التي تضمن لهذه المنطقة في المستقبل الرقي والسعادة،وعلى هذا المبدأ بنت حكمها الاصلي وخلاصته :

ان سعادة هذه المنطقة اكثر ارتباطا بالعراق ، منها بتركية ، على شرط انتساعد بريطانية العراق مدة ربع قرن . اما اذا حرم العراق من هذه المساعدة فالاضمن لمستقبل المنطقة الشمالية ان تبقى تحت السيادة التركية .

واذا اردنا ان نعبّر عن مضمون هذه التوصية بصورة اخرى نقول : ان ثقةلجنة التحقيق في مقدرة العراق على ادارة نفسه وتأمين مصالح الالوية الشمالية ضعيفة جدا ، اذا كان مجردا عن معاونة دولة متمدنة . ولذلك نراها في حالة عدم وجود تلك المعاونة ترجح ضم المنطقة الى تركية . لانها تعتبر كفتها من حيث المقدرة ، ورسوخ الحكم ، راجحة على كفة العراق بما لا مزيد عليه . اما اذا تمتع العراق بمعاونة بريطانية ، فكفته عندئذ تكون هي الراجحة . وخلاصة القول ان اللجنة رات ان خير القطر المختلف عليه بين بلدين شرقيين منوط قبل كل شيء بمعاونة امة غربية قديرة لمدة طويلة .

هذا الراي هو الذي كان ينطبق على شعور اعضاء الجمعية ؛ ولذلك كان هم الترك في الدرجة الاولى متجها نحو انكار صبغة التعاون ، ونفي علاقة بريطانية مع العراق بعد انتهاء امد المعاهدة الحاضرة .

كان حظ الترك بالنجاح كبيرا في بادىء الامر ان لم يكن في كامل القضية ، ففي قسم مهم منها . لان اعضاء مجلس عصبة الامم كانوا حذرين من ان يظهروا بمظهر المتحامل على امة شرقية صيانة لاسم الجمعية ونفوذها وهي في اول عهدها،وحريصين كل الحرص على ايجاد حل وسط يرضي الفريقين .

وكانوا خاصة مترددين امام اقتحام المسؤولية واعطاء حكم نهائي في قضية قد ينجم عنها ما لا يتفق مع اغراض الجمعية السلمية ، ولذلك لم يدخروا وسعا في الوصول الى تسوية مرضية بقدر الامكان . وفي كل الاحوال كان من المتعذر ــ ان لم يكن من المستحيل ــ الوصول مع تلك الفكرة السائدة الى قرار مقرون باجماع الآراء. ولم يكن بعيدا عن الاحتمال ارجاء القضية الى اجل آخر ، لولا ان ساعد الاتراك انفسهم على حلها بما اظهروه من تعنت ، وتعند وما ارتكبوه في الايام الاخيرة من فظائع ضد السكان : من مسيحيين ومسلمين على الحدود ، اثبتها الجنرال ليدونر في تقريره الذي قدمه الى مجلس العصبة ، وايده باختباراته ومشاهداته الشخصية ، فقنط اعضاء المجلس من موقف الاتراك واعمالهم ، وساقهم ذلك الى ان قرروا بالاجماع جعل خط بروكسل حدا فاصلا بين العراق وتركية ، ولكنهم في نفس الوقت قيدوا قرارهم بالشروط الثلاثة المعلومة .

موقف بريطانية

اما الحكومة البريطانية ، فقد جاهدت منذ الساعة الاولى ، الجهاد الحسن ، في فصل قضية الحدود وتامين حقوق العراق المشروعة ، فوافقت على تحمل مسؤولية القبول بقرار مجلس الجمعية ، والموقف الذي وقفه ممثلوها ، مع علمهم بما وراء ذلك من المشكلات ، لا شك في انه يستدعي كل اعجاب .

كانت سياسة الحكومة البريطانية منذ تأسيس الحكومة الوطنية العراقيةتقصد دائما في سيرها الى تخفيف اعباء المصاريف الباهظة ، التي تتكبدها في العراق ، حتى ان هذه الغاية ــ كما لا يخفى ــ كانت العامل الرئيسي على عدولها عن سياستها السابقة ودخولها مع العراق في معاهدة حلفية .

ان الشعب البريطاني ، الذي خرج من الحرب الكونية مثقل الكواهل بديون جسيمة ، يحق له ان ينظر الى كل بنس يصرف بغير ضرورة ملحة بعين السخط والغضب ، ولم يكن ليستطيع السكوت عندما كان يرى عشرات الملايين تنهال في العراق . لذلك لم يزل ، منذ الساعة الاولى رافعا صوته بمطالبة حكومته بالجلاء ، تخفيفا لاعبائه الثقيلة ، حتى اصبحت الدعاية بذلك آلة الخطباء في الانتخابات ، واضطرت الحكومة الى خفض مصاريفها من عشرات الملايين الى ما لا يربو كثيرا عن

الثلاثة ملايين في السنة ، ومع ذلك بقي هذا المبلغ جسيما في نظر الشعب الذي لا يزال متخوفا من استمراره مدة طويلة وهو يرزح تحت اثقل الضرائب والتكاليف التي عرفتها الشعوب حتى الآن ، ولولا انزال مدة المعاهدة من العشرين سنة الى الاربع سنوات ، لما وقف تيار الهجوم عند حد .

لهذه الاسباب كان الراي العام البريطاني ياخذ شكلا مهددا تجاه الحكومة ، ويضطرب أيما اضطراب كلما سمع بتجديد المذاكرات بشان الموصل ، وميل حكومته الى تمديد اجل تعهداتها نحو العراق ، حتى وصل في الايام الاخيرة الى درجة يتخيل عندها الخطر محدقا بمصالح الانبراطورية الجوهرية في الشرق ، واصبح وجلا مما يحسبه مجازفة سياسية لا مبرر لها ، فيما لو اشتبكت الحرب ضد الاتراك .

فلنقف هنا دقيقة ، ولننعم النظر في موقف بريطانية ، افهل من صالحها ان تختار هذه الطريقة المحفوفة بالمخاطر من اجل الموصل ؟ الم يقبل الترك بان يمنحوها سلفا امتياز النفط ويقدموا لها منافع جسيمة في عقر ديارهم ؟ وهل يتعذر على بريطانية ان تؤمن مصالحها في بقية اجزاء العراق ؟ الم ينصح بعض اقطاب ساستها بالجلاء عن المنطقة الشمالية والاكتفاء بتحصين موقعهم في ولايتي بغداد والبصرة ؟ ومصافاة الاتراك ليكون لهم بذلك ضمان قوي يوصلهم الى ما يريدون ؟ وهل هناك من حاجة الى التذكير بموقف الاحزاب المعارضة في البرلمان البريطاني ، وانشعاب الآراء حتى فيما بين اعضاء حزب المحافظين انفسهم ، واتخاذ قسم مهم منهم خطة المخالفة الشديدة لسياسة الحكومة في العراق ، وسعيهم الحثيث في امالتها نحو موالاة الاتراك ؟

كل هذه العوامل والاعتبارات لم تثن الحكومة البريطانية عن مقصدها ، لانها رات في نكث عهودها مع العراق ، والرجوع من وسط الطريق امام الاتراك ، ضررا ما بعده ضرر ، وقد اعتقدت بان مطاليب العراق حقة فأيدته بكل ما فيها من عزم ، دون ان تنحاد عن جادة العهود الصريحة . وبينما كان الاتراك يدافعون عن مدعياتهم بلهجة المتجبر والمستخف بسلطة جمعية الامم ، كانت بريطانيا تجهد نفسها في اسنادمطاليبها الى نصوص المعاهدات الدولية الصريحة ، وتظهر ثقتها في نزاهة جمعية الاموعدالتها .

دولة وأي دولة مثل بريطانية العظمى تذهب الى التحكيم ، وتقبل مقدما وبلا جدال بما ينشأ عنه ، واخرى تشمخ بانفها ، وترفض قرار جمعية تمثل أعظم الامم المدنية في العالم . او ليس في هذه الحالة عبرة غريبة ؟

ان بريطانية العظمى بسلوكها المسلك النزيه اوقفت تيار الافتراءات بقدر الامكان ، واعطت درسا مفيدا في احترام جمعية الامم بنزولها على مشيئتها ، ومراعاة احكام العهود ، مع ان التاريخ يشهد بان الامم الغربية ما كانت دائما تنظر الى الامم الشرقية بنظر المساواة ، ولكن تلك السياسة النزيهة المبنية على تعهدات دولية صريحة ، مكنتها من اشراك جميع اعضاء جمعية الامم في تعيين حدودنا الشمالية ، وهذا بلا ريب اعظم فوز للسياسة الرشيدة التي اتبعتها في فصل الخلاف مع خصمنا المعاند .

كان هم الحكومة البريطانية الاول ، على أثر صدور حكم الجمعية ، ان تدعم هذا الحكم بقرار برلمانها ، وهكذا كان بعد جدال عنيف بين الاحزاب ، مما لا نزال نذكره ، وبذلك وضعت الراي العام البريطاني والاتراك امام امر واقع ، ولكن المسالة لم تنته عند هذا الحد ، بل كل المسألة تتوقف في الحقيقة على عقد المعاهدة الجديدة ، وفقا لقرار مجلس جمعية الامم ، وهذا ما شرعت به حالا مع العراق ، والقصد من ذلك تخفيف دواعي الخلاف ، بابرام الحكم نهائيا ، وابرازه للعالم امرا واقعا لا شك فيــه .

موقف العراق

لم تصل القضية الى هذا الطور بتاثير فريق واحد ، وانما الظروف المتنوعة منذ سنتين اوصلتها الى هذا الشكل ، ولم يكن في مقدرة العراق ، اذا كان مقدرا قيمة الموصل حق قدرها ان يعدلها في الآونة الاخيرة ، ويجعلها اكثر ملائمة لمصالحه ، كما انه ليس في استطاعة الحكومة البريطانية ان تدخل في قرارات الجمعية من التعديل ما يكون مؤثرا على جوهره ، لانها اصبحت مرتبطة به تجاه الجمعية ، ولان كل محاولة جديدة من هذا القبيل تؤدي حتما الى استئناف الخلاف واثارة الراي العام البريطاني، ومن ورائه الاحزاب المعارضة القوية ، وعودة الاتراك الى ميدان العمل ، وعندئذ ليس من الصعب تقدير النتائج التي تنجم عما اذا ظهرت هذه العوامل من جديد على مسرح السياسة الدولية .

ولكن كل هذا لم يوقف الحكومة عن القيام بما تتطلبه مصالح البلاد من الدفاع، ولم يثنها عن اقتحام أعظم المشاكل ، واختيار اعظم التضحيات في سبيل اقناع الحليفة بوجوب اجراء بعض التعديلات ، التي رات فيها وسيلة للتخفيف عن كاهل البلاد في المستقبل . ولذلك اصرت بكل ما لديها من قوة على ضرورة تضمين المعاهدة الجديدة ما يقوي الآمال بدخول العراق في جمعية الامم قبل المدة المنصوص عليها في المعاهدة بزمن طويل ، ولم تكتف بالطبع بذلك ، بل وضعت نصب اعينها ما لا يزال يصبو الشعب الى تحقيقه من التعديلات التي اشار اليها المجلس التاسيسي فيما يتعلق بالمقاولات الملحقة بالمعاهدة الاصلية .

ان الحكومة تعترف بأن تلك التعديلات ، الا قليلا منها ، تأجل ميعاد تنفيذها زمنا طويلا ، لذلك الحث على وجوب النظر فيها حالا ، ولم تكتف بذلك ، بل وضعت شرطا بلزوم اعادة النظر كل اربع سنوات مرة في تعديل المقاولات بحسب ما سيظهره العراق من التقدم حتى ينتهي أجل المعاهدة ، هــذا اذا لم يصبح العراق قبل ذلك عضوا في جمعية الامم .

ان الحكومة تعترف بأن هذا ليس كل ما يتطلبه الشعب العراقي ، الذي كابد انواع الآلام ، وضحى ما ضحى في سبيل كيانه واستقلاله ، ولكنها تعتقد في نفس الوقت بأن هذه التعديلات فيها ما يساعده على تخفيف اثقاله ، وهي متيقنة بأن العراق سيدخل في اقرب وقت في جمعية الامم وان بريطانية العظمى التي تعرف قيمة

العهود ، والتي لاقوال رجالها المسؤولين قيمة ممتازة بين شعوب العالم ، لا بد ان تبرّ بوعودها في وقت قريب .

هذا ما امكن الحكومة عمله ، وهو الحد الاقصى الذي استطاعت الوصول اليه، وقد اصبحت الساعة الاخيرة من المذاكرات بين امرين لا ثالث لهما : فهي اما ان تقبل بتمديد المعاهدة ، حسب قرار مجلس جمعية الامم مع التعديلات المنوه بها آنفا، واما ان ترفض . وفي هذا حل لبريطانية من تعهداتها نحونا ، ومجازفة مخيفة بأقدس جزء من وطننا ، ودفع بريطانية الى مصافاة الاتراك ، وفتح باب جديد الى سياسة جديدة في البقية الباقية من العراق . ولا يخفى ان في اختيار هذا الشق ، قضاء مبرما على آمالنا كشعب يبغي الحياة الحرة ولو بعد حين .

لهذه الدواعي والاسباب اضطرت الحكومة الى اختيار الشق الاول ، وخولتني بالتوقيع على المعاهدة الجديدة ، مؤملة بان المجلس العالي يقدر الظروف العامة، التي احاطت بهذه المسألة ، وما يترتب على قراره من النتائج الخطيرة ، فيقدم على عمل فيه خير البلاد وحفظ كيانها . اقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

نص المعاهدة

صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق

ان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند من الجهة الواحدة .

وجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى .

بناء على رغبتهما في ان ينفذا تنفيذا كاملا الشروط الواردة في قرار مجلس جمعية الامم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، الذي يعين الحدود بين تركية والعراق وفقا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ ، تلك الشروط التي مؤداها : ان العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة الآن في معاهدة التحالف ، وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، الذين وافق عليهما مجلس جمعية الامم في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٢٤ ، يجب ان تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ، ما لم يقبل العراق ، بموجب المادة الاولى من عهد جمعية الامم ، عضوا في الجمعية المذكورة ، قبل انقضاء هذه المدة ، واضعين نصب اعينهما النية التي اعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين في بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، بخصوص عقد اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما .

قد قررا ان يؤمنا القيام بالشروط المذكورة ، بواسطة معاهدة جديدة ، وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما : —

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار ، امبراطور الهند ، برنارد هنري بورديللون سي.ايم جي،القائم باعمال المعتمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل جلالة ملك العراق ، عبد المحسن بك السعدون رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير الخارجية .

اللذين بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقا للاصول الصحيحة المرعية ، قد اتفقا على ما يأتي : —

المادة الاولى : ان الاحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المنعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ م ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠هـ . وفي البروتكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ م ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١هـ ، يلغى منها ماله تعلق بمدة المعاهدة المذكورة ، وتبقى المعاهدة المذكورة معمولا بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ، ما لم يصبح العراق عضوا في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة ، وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر ، تبقى فيما يخص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة، معمولا بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة ، واما في الخصوصات الاخرى فلا تمس احكامها .

المادة الثانية : يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان ، على انهما فورا ، بعد ابرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الامم عليها ، يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا ، بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانية ، وذلك من غير مساس بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ المتعلقة بادخال العراق في جمعية الامم ، او بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة ، التي تجيز تعديل احكام المعاهدة المذكورة ، او احكام بعض من الاتفاقيات الملحقة بها ، في اي وقت كان بشرط موافقة مجلس جمعية الامم ، بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي ان تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، بموجب بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك في فترات متتابعة ، مدة كل منها اربع سنوات الى ان تنقضي مدة

الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة ، او الى ان يدخل العراق في جمعية الامم : —

(١) هل في استطاعته الالحاح في ادخال العراق في جمعية الامم ؟

(٢) أن لم يكن في استطاعته ذلك ، ففي مسالة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق ، او بناء على اي سبب آخر .

هذه المعاهدة ، الموضوعة باللغتين الانكليزية والعربية ، اللتين يعوّل على النص الانكليزي منهما في حالة الاختلاف ، يقتضي ابرامها ويجب تبادل وثائق الابرام في اقرب ما يمكن ، وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة ، واثبتا ختميهما عليها .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جماد الآخر سنة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الامم في جنيف ، ويحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بواحدة منها .

B. H. Bourdillon	عبد المحسن السعدون
القائم باعمال المعتمد السامي في العراق	رئيس وزراء الحكومة العراقية
لصاحب الجلالة البريطانية	ووزير الخارجية

اسماء المخالفين والمتغيبين والموافقين

كان عدد المخالفين لعقد هذه المعاهدة ثمانية عشر نائبا وهم :

١ ياسين الهاشمي ٢ نصرت الفارسي ٣ محمود رامز ٤ السيد عبد المهدي ٥ عبد الغني الحمادي ٦ ابراهيم كمال ٧ محمد رضا الشبيبي ٨ محمد باقر الشبيبي ٩ داود الحيدري ١٠ سعيد الحاج‌ثابت ١١ فخري جميل ١٢ عبداللطيف الفلاحي ١٣ رشيد الخوجه ١٤ احمد الداود ١٥ ثابت عبد النور ١٦ أمين الجرجفجي ١٧ مزاحم الباجه‌جي ١٨ عبود الملاك .

وتغيب عن الجلسة ، التي ابرمت فيها المعاهدة ، عشرة نواب وهم « بضمنهم نائبان مجازان » :

١ سلمان المنشد ٢ عبدالله الفالح ٣ احمد مختار ٤ رؤوف الجادرجي ٥ صكبان العلي ٦ علوان الياسري ٧ كاظم الشمخاني ٨ علي الامام ٩ محمود صبحي الدفتري ١٠ موحان الخيرالله .

اما الذين وافقوا على المعاهدة ، وصوتوا لها ، فكان عددهم (٥٨) نائبا وهم :
١ ابراهيم يوسف ٢ احمد حالت ٣ اسماعيل راوندوزي ٤ اسحق افرايم

٥ امين زكي ٦ امين باش اعيان ٧ اليــاس النقيب ٨ حكمة سليمــان ٩ حازم آل شمدين آغا ١٠ حمدي الباجه‌جي ١١ خينون العبيد ١٢ داود النقيب ١٣ رشيد خطاب ١٤ رؤوف شماس ١٥ روبين سوميــخ ١٦ ساسون حسقيل ١٧ سعيــد الحاج ياسين ١٨ سعيد الحاج‌خضر ١٩ سلمان البراك ٢٠ سلمان غزاله ٢١ سلمان الظاهر ٢٢ صبيح نشأت ٢٣ ضياء شريف ٢٤ عبد الحسين الجلبي ٢٥ عبدالرحمن نعمة ٢٦ عبد الرزاق منير ٢٧ عبدالله مخلص ٢٨ عبدالمحسن السعدون ٢٩ عبدالله المحمد ياسين ٣٠ عبد المجيد الشاوي ٣١ عبد المحسن شلاش ٣٢ عبادي الحسين ٣٣ عمران الحاج سعدون ٣٤ علوان الجنديل ٣٥ علي السليمان ٣٦ السيد قاطــع العوادي ٣٧ السيد كاظم السيد سلمان ٣٨ محمد الصيهود ٣٩ حبيب الطالباني ٤٠ محمد صالح ٤١ مجيد الخليفة ٤٢ محمد رفيق خادم السجادة ٤٣ مرزه فرج ٤٤ محسن ابوطبيخ ٤٥ مصطفى السنوي ٤٦ مصطفى الطه ٤٧ مظهر الحاج صكب ٤٨ ناجي السويدي ٤٩ ناجي الصالح ٥٠ نافع الملاك ٥١ نشات ابراهيم ٥٢ نعيــم زلخة ٥٣ نوري البريفكاني ٥٤ هبة الله المفتي ٥٥ ياسين العامر ٥٦ يوسف غنيمة ٥٧ يوسف خياط ٥٨ محمد سعيد العبد الواحد .

هدية الحكومة البريطانية

وبمناسبة عقد هذه المعاهدة ، اهدت الحكومة البريطانية الى الجيش العراقي، بعض المدافع القديمة ، فاتخذ مجلس الوزراء هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم ٢٧ شباط سنة ١٩٢٦ :

« تلي كتاب فخامة وكيل المعتمد السامي المرقــم بي او / ٤٠ والمــؤرخ في ٢٤ شباط سنة ١٩٢٦ ، المتضمن ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد قررت اهداء الجيش العراقي بعض المدافع المحفوظة الآن لدى قوة الطيران الملكية بالعراق بمناسبة عقد المعاهدة الجديدة بين بريطانية العظمى والعراق ، فقــرر مجلس الوزراء اسداء مزيد الشكر للحليفة العظمى على اهدائها هذه الهدية الثمينة ، التي تقبلها الحكومة العراقية بامتنان ، وقرر الايعاز الى وزارة الدفاع بأن تتسلم المدافع المذكورة (١) .

المعاهدة الجديدة في العصبة

نصت الفقرة الثانية من قرار مجلس عصبة الامم المتخذ في جلسته المنعقــدة في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥ م على ان :

« المجلس يدعو الحكومة البريطانية الى ان تعرض معــاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار نظام الانتداب لمدة ٢٥ سنة ... الخ » .

ونصت الفقرة الثالثة من القرار المذكور على ان :

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني ــ اذار ١٩٢٦ ص ٩٩ .

« تدعى الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة ، الى ان تعرض على المجلس التدابير التي ستتخذ من اجل ان تؤمن للاكراد من اهل العراق التعهدات المتعلقة بالادارة المحلية . . . الخ » .

وقد حملت الحكومة البريطانية مجلس الوزراء العراقي على تصديق المعاهدة التي اعدتها لاستمرار نظام انتدابها لمدة ٢٥ سنة ، كما حملت البرلمان العراقي على ابرام هذه المعاهدة .

لذا رفعت وزارة الخارجية البريطانية نص المعاهدة الجديدة الى مجلس عصبة الامم ، مرفقة بمذكرة سرية تحت رقم اي ٦٥ — ٤٤ — ١٣٦٧ وتاريخ ٢ آذار ١٩٢٦م وهي :

١ — امتثالا للدعوة الموجهة في المادة الثانية من القرار الذي دوّنه مجلس عصبة الامم في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥ م ، امرني الوزير السير أوستن تشمبرلن ، ان اقدم في طيه المعاهدة الجديدة المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق الموقع عليها في بغداد في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ م لعرضها على المجلس .

٢ — قبل المجلس ، بموجب القرار المؤرخ في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ بشروط معاهدة التحالف المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق ، المشفوعة ببعض التعهدات المعطاة من قبل حكومة جلالة الملك بكونها منفذة فيما يخص العراق لاحكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

اشترط المجلس بموجب المادة الثانية من القرار ، الذي اتخذه في كانون الاول الماضي ، الشرط الاخير القائل بأن النظام المقرر بمعاهدة التحالف الآنفة الذكر والتعهدات ، ينبغي ان تبقى معمولا بها الى مدة معينة . اما الاسباب الموجبة لتمديد مدة معاهدة التحالف ، فقد نص عليها بالمادة الاولى من المعاهدة الجديدة . وعند تقديم هذه المعاهدة الى المجلس ، تعلن حكومة جلالة الملك انها ستعتبرها ما بقيت نافذة الحكم ، ملزمة للتعهدات التي اعطتها الى المجلس في ايلول ١٩٢٤ ، وانها ستستمر على العمل بمقتضاها .

٣ — وهكذا تستطيع الآن حكومة جلالة الملك ان تنبىء المجلس بأن الشروط الوارد ذكرها في المادة الثانية من القرار المؤرخ في كانون الاول ١٩٢٥ قد نفذت ، وانه قد اتخذت التدابير اللازمة لتامين ابقاء النظام الحالي لمدة ٢٥ سنة كما وافق عليه المجلس في ايلول ١٩٢٤ الا اذا دخل العراق ، وفقا لاحكام المادة الاولى من الميثاق في عضوية العصبة قبل انقضاء تلك المدة .

٤ — نصت المادة الثالثة ، من المعاهدة الجديدة ، على النظر من وقت لآخر في مسألة دخول العراق في عصبة الامم .

٥ — تعهدت حكومة جلالة الملك ، بمقتضى المادة الرابعة من تعهداتها التي ايدها المجلس في ايلول ١٩٢٤ ، بعدم موافقتها على تعديل ايّ حكم من معاهدة

التحالف ، الا اذا وافـق مجلس العصبـة على ذلك . وتتعهـد بهذا نفس التعهـد بخصوص معاهدة ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ، وتشمل هذه التعهدات جميع الاقتراحات التي يمكن تقديمها بنتيجة المذاكرات المتصور اجراؤها في المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة الجديدة ، لتغيير او تعديل احكام الاتفاقيات الملحقة بالمعـاهدة المتودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ .

٦ ــ فبازاء هذه الايضاحات ، ترجو حكومة جلالة الملك بان يقوم المجلس الآن بالعمل، كما هو المتصور في المادة الثانية من قراره الذي اتخذه في كانون الاول الماضي، فيعلن ان قراره في خصوص الحدود التركية ــ العراقية اصبح قطعيا .

٧ ــ ان المعاهدة المؤرخة في ١٣ كانون الثاني صدق عليها الآن من قبل مجلس العموم البريطاني ومجلس الامة العراقي .

٨ ــ اما بخصوص المادة الثالثـة من قرار المجلس المـؤرخ في كانـون الاول الماضي ، فاني مقدم في طيه مذكرة تتعلق بادارة المناطـق الكردية في العراق لاطـلاع مجلس العصبة عليها .

٢ آذار ١٩٢٦ التوقيع : لانسلوت أولفنت

ادارة المناطق الكردية

وهوذا نص المذكرة المتعلقة بادارة المناطق الكردية ، التي اشار اليها لانسلوت اولفنت في الفقرة الثامنة من مذكرته السرية المرقمة اي ٦٥ ــ ٤٤ ــ ١٣٦٧ والمؤرخة ٢ آذار سنة ١٩٢٦ .

١ ــ تتضمن الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الامم في خصوص الحدود التركية ــ العراقية ما يلي :

« تدعى حكومة بريطانية ، بصفتهـا دولة منتدبـة ، لان تعـرض على المجلس التدابير الادارية التي ستتخذ لتأمين الضمانات اللازمة الى الاكراد المبحوث عنها في قرار لجنة الحدود الاممية ، في خصوص الادارة المحلية التي اوصت بها اللجنةالمشار اليها في أحكامها النهائية .

٢ ــ وقد كانت توصيات لجنة الحدود المتعلقة بالاكراد المشار اليها في قـرار المجلس على الوجه التالي :

« يقتضي أن تؤخذ بنظر الاعتبار الرغبات التي اظهرها الاكراد القائلـة بلزوم تعيين الموظفين الذين هم من اصل كردي الى ادارة بلادهم ، ولزوم وتوزيع العدالة، ونشر التعليـم في المدارس ، وجعل اللغـة الكردية اللغـة الرسميـة في جميع هذه الوظائف » .

٣ ــ ذكر وزير المستعمرات في خطابـه الذي القـاه امام المجلس في ٣ ايلول

١٩٢٥ ، عندما اشار الى هذا الموضوع ، ان النظام الاداري الحاضر قد ساعد على تطبيق معظم توصيات اللجنة وهذه الافادة مستندة تماما الى الحقائق التالية المتعلقة بالتدابير المتخذة من قبل الحكومة العراقية لادارة المناطق التي يسود بها العنصر الكردي .

٤ ـ ان ثلاثة واربعين ، من مجموع سبعة وخمسين موظفا المستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم اكراد ، بينما هناك تسعة موظفين اكراد مستخدمين في الوظائف في المناطق غير الكردية . وكان التنقيص جار بصورة تدريجية في عدد الموظفين غير الاكراد المستخدمين في مناطق كردية . وان سياسة استخدام الاكراد فقط دون غيرهم ، حيثما يوجد من له اهلية ورغبة في الاستخدام ، جارية بكل مواظبة .

٥ ـ تستخدم وزارة العدلية ثلاثة عشر موظفا (حكاما ورؤساء كتبة) في المناطق الكردية ، عشرة منهم اكراد ، وتجري المرافعة باللغة الكردية ، وتحرر محاضر الجلسات في السليمانية وكوي سنجق التابع الى لواء اربيل بالكردية ، وترتبط بها الترجمة العربية عند احالة الدعوى الى محكمة الاستئناف او محكمة التمييز ، ويستخدم ستة موظفين اكراد في عين الوظائف في مناطق غير كردية .

٦ ـ اما الدوائر الاخرى ، غير المبحوث عنها آنفا (كالوقف ، والبرق والبريد ، والاشغال العمومية ، والسجون والكمارك ، والري . والطابو ، والزراعة) فتستخدم خمسا وخمسين موظفا في المناطق الكردية ثماني وثلاثون منهم اكراد ، في حين ان ثمان وسبعين كرديا يستخدمون في مناطق غير كردية .

٧ ـ ويأخذ الكرد ايضا تمام حصتهم في الاشتراك في ادارة الحكومة المركزية، فان عينين من مجموع عشرين عينا ، هما كرديان (لان الآخرين نصف اكراد) واربعة عشر مندوبا من مجموع ٨٨ هم اكراد ، وان وزير المالية هو كردي . كما ان وزير الاشغال والمواصلات كذلك .

٨ ـ يؤلف الكرد نحو ١٨ بالمئة من مجموع سكان البلاد ، وان ٢٤ بالمئة من مجموع قوة الشرطة هم اكراد ، وفي الجيش يؤلفون ١٤ بالمئة ، في حين ان ٢٣ بالمئة من مستخدمي السكك الحديدية هم اكراد ، ويبلغ مجموع الافراد المستخدمين في الشرطة ، والجيش ، والسكك الحديدية ما ينيف على ٢٠،٠٠٠ منهم اكثر من ٤٠٠٠ او ٢٠ بالمئة اكراد .

٩ ـ يوجد في المناطق الكردية خمس وعشرون مدرسة ، منها خمسة مختصة بالمسيحيين، وتستعمل فيها اللغات الكلدانية والعربية. اما لغة التعليم في الست عشرة مدرسة المتباقية ، فهي الكردية . ان اللغة الرئيسية للتعليم في المدارس الاربع الباقية ، حيث تلامذتها من نصارى واكراد هي العربية . على انه تستعمل الكردية للايضاح بكل حرية ، وعدد المعلمين المستخدمين في هذه المدارس (٥٢) ولكنهم ، ما عدا ثمانية ، هم اكراد وهؤلاء الثمانية هم عرب وكلهم يعرفون الكردية . ومعظمهم

يستخدم في تعليم العربية ، التي لابد من استعمالها لتقدم المعارف ، وقد كان عددهم ثلاثة عشر منذ مدة قصيرة فخفض عددهم مؤخرا اكثر .

١٠ ـ وعلاوة على ذلك يوجد هناك اثنان وعشرون كرديا ، وعدد كبير ممن يحسنون الكردية من العرب والتركمان ، يستخدمون كمعلمين في مدارس غير كردية خارج المنطقة الكردية . وستعلمون ، بناء على ما تقدم ، ان سياسة التعليم المتبعة الآن ، منطبقة تماما مع توصيات اللجنة . لا تتطلب التطورات الواقعة اي تعديل في هذه السياسة سوى اجراء زيادة في عدد المدارس عندما تتمكن البلاد من اجراء ذلك.

١١ ـ جمعت الارقام الآنفة الذكر من سجلات المركز ، وهي لا تشمل الفراشين ، وصغار الكتبة (حيث يجري تعيينهم من قبل السلطات المحلية) وربما كان العدد الوارد في هذه السجلات هو اقل من العدد الحقيقي للاكراد المستخدمين لانه لم يدخل في صنف الموظفين الاكراد ، سوى الذين ثبت كونهم كذلك بصورة قطعية . ومعظم الموظفين سجل جنسيته كعراقي فمن المحتمل ان يكون من بينهم من هو كردي في الحقيقة ليس معلوما كذلك في المركز .

١٢ ـ اما بخصوص استعمال اللغة الكردية ، فلا يجب ان يغرب عن البال ، ان الكردية قبل الحرب لم تكن مستعملة ، كواسطة المخابرة ، لا بصورة رسمية ولا خصوصية ، لقد كان هناك كمية لا يستهان بها من المؤلفات الكردية في الشعر ، الا ان التطور الذي حدث في لغة الكتابة، وجعلها واسطة للمخابرة، انما يعود الى مساعي الموظفين البريطانيين . وكان المستعمل سابقا الفارسي ، والتركي ، والعربي . ان استعمال الكردية كتابة لم ينتشر بعد في لواء الموصل ، حيث تستعمل التركية والعربية ، وقد انتشرت بالتدريج في لواء اربيل حيث اعترف بها مؤخرا اللغة الرسمية للمخابرة مع دوائر الحكومة . اما السليمانية فحصلت منذ بضع سنين على جريدة كردية ، واستعملت فيها منذ مدة الكردية المكتوبة للمخابرة في الشؤون الرسمية ، والشؤون الخصوصية . وان العمل الذي بدات به حكومة الاحتلال يتمم من قبل الحكومة العراقية بكل اخلاص . تصدر في بغداد جريدتان بالكردية . ويتخذ الآن كل تدبير ممكن لاعطاء الحرية ليس في استعمال اللغة الكردية فقط بل التشويق على استعمالها بكل فعالية .

١٣ ـ قد اصبح من المسلم ان المعلومات المتقدم ذكرها تؤيد حصول اتفاق بين السياسة الكردية، التي اوصت بتعقيبها لجنة الحدود، وبين تلك المتخذة من قبل الحكومة العراقية .

١٤ ـ وربما كان اكبر برهان على ان الحكومة العراقية تقدّر تماما ما يترتب عليها من المسؤولية تجاه الاماني الكردية ، واسطع دليل على رغبتها في الدوام على سياستها الحرة الحاضرة ، بان تمنح جميع الوسائل اللازمة لترقية الآداب الكردية، وتحقيق اماني الاكراد ، في ضمن الدولة العراقية ، هي العبارة التالية المقتبسة من الخطاب الذي القاه رئيس الوزارة العراقية في مجلس النواب في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦ فقد قال :

سادتي : لا يمكن أن تعيش البلاد ما لم تعط جميع العناصر العراقيةحقوقها . ينبغي ان نمنح الاكراد حقوقهم ، وينبغـي ان يكون موظفوهم من بينهم ، ويجب ان تكون لغتهم اللغـة الرسمية ، ويجب ان يتلقـى ابناؤها الدروس في المدارس بلغتهم (تصفيق) ومن المحتم علينا ان نعامل جميـع العناصر ، سواءا كانوا مسلمين او غير مسلمين بالحق والعدل ، وأن نمنحهم حقوقهم » .

١٥ ـ وبعد اعـلان هذه السياسة التي قابلها المندوبـون العراقيون بمزيـد الاستحسان ، وزع المنشور الآتي ذكره على جميع الوزارات :

« لا شك أن معاليكم قد اطلعتم على الخطاب الذي القاه فخامة رئيس الوزراء في مجلس النـواب ، والمنشور في الجرائد في اليوم التـالي . يتضمن هذا الخطـاب السياسة التي انتهجتها الحكومة ، والتي ستنتهجها في ادارة المناطق الكردية ، وذلك بأن يكون الموظفون اكرادا ، وان تكون اللغة الرسمية اللغة الكردية ، وعليه فقد أمرني فخامته بأن أرجو معاليكم ان تبذلوا جهدكم في تطبيق هذه السياسة ، والتمسك بها في جميع ما يتعلق بمؤسسات المنطقة المبحوث عنها » .

١٦ ـ اما البيّنة الاخرى على نية الحكومة العراقية ، فتجدونها في الخطابات المتبادلة، بمناسبة الوليمة المعطاة فيدار الاعتماد للاحتفال بامضاء المعاهدة الجديدة. فقد بيّن فخامة وكيل المعتمد السامي في خطابه ما ترمي اليه الحكومة العراقية على الوجه التالي :

« يجب ان يكون غرض الحكومة العراقية جعل العناصر التي يتألف منها العراق أبناء صادقين الدولة العراقية ، وغرضها كذلك ، وهي تعمـل هذا العمـل الافضل بالتشويق على التمسك بالاديان والجنسية لا التثبيط ، ان الكردي ليس عربيا اكثر من ان يكون الاسكوجي انكليزيا ، ولا يمكن ان تجعلوه وطنيا صادقا للعراق باجبـاره على استعمال اللغة العربية او العادات العربية ، وبالاختصار لا بمحاولة جعله عربيا جيدا ، بل بأن يعطى جميع الوسائل والتشويقات لاجل ان يكون كرديا جيدا ، وهذه الوحدة في الدولة التي هي لا بد منها لتقـدم الدولـة ، لا يحصـل بابادة العـادات الخصوصية التي تجري عليها العناصر المختلفـة ، بل بتشويقهم على التمسك بها ، وان يمهد للجماعات المختلفة طريق التقدم على المنوال الذي يستحسنه كل منهموهذه هي السياسة التي جريتم عليها وحكومتكم ، وهذا العمل يفيد اكثر من كل شيء في سبيل اقناع عصبة الامم بأهلية العراق في الانخراط في سلك عضويتها » .

١٧ ـ وقد اشار جلالة الملك فيصل الى الموضوع في خطابه الجوابي قائلا :

« ان من بين الوظائف المهمة ، المترتبة على كل عراقي صادق ، هو تشويق اخيه الكـردي العراقي على التمسك بجنسيته ، والالتحـاق به في الانضواء تحت العلـم العراقي ، رمز سعادة البلاد وسعادة الجميع المادية والعقليـة وسيكونون باتحادهم واشتراكهم أعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك . ولا اشك في ان كل عراقي صادق

يشترك معي في هذا الشعور نحو جميع العناصر الموجودة في بلادهم » اهـ.

لندن في ٢٤ شباط ١٩٢٦، (١)

بعد المعاهدة

وكانت « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » اقامت وليمة رسمية في مساء يوم الاثنين الموافق ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ بمناسبة ابرام المعاهدة الانكليزية ـ العراقية الجديدة ، حضرها جلالة الملك ، وقائد القوات الجوية ، والوزراء ، ومستشاروهم، واشخاص كبار من العراقيين والبريطانيين الملكيين والرسميين ، وبعد تناول العشاء وشرب نخب كل من صاحب الجلالة الملك جورج ، وصاحب الجلالة الملك فيصل ، القى « وكيل المعتمد السامي » خطابا هاما نقله الى اللغة العربية « الكابتن هولت » السكرتير الشرقي للمعتمد فأجابه على ذلك « جلالة الملك فيصل » بخطاب باللغة العربية ، وتبعه ايضا رئيس الوزراء ، فالقى خطابا يناسب المقام .

وفيما يلي نص الخطابين اللذين القاهما وكيل المعتمد والملك فيصل ننشرهما لخطورتهما التاريخية :

خطاب فخامة وكيل المعتمد

لقد سألتكم ان تشرفوني بحضوركم هنا هذه الليلة للاحتفال بحادث اجرأ على الامل بانه سيكون من اهم الحوادث في تاريخ العراق ، الا وهو التوقيع على المعاهدة الجديدة ، وموافقة مجلس الامة العراقي عليها .

انني اعد نفسي سعيدا لما صادف من حلول اوان المفاوضات ، بخصوص هذه المعاهدة ، وانا قائم بأعمال المعتمد السامي وذلك لسببين : اولهما ان وجود السر هنري دوبس في لندن وعلى اتصال دائم شديد بوزارة المستعمرات جعل طريقنا ـ على ما اشعر ـ اكثر سهولة بكثير ، وثانيهما ان المفاوضة في هذه المعاهدة كانت من الاختبارات المسرة لي .

لقد كان من قبيل الاكتشاف لدي ما وجدت من مقدار سهولة وانتظام سير المفاوضات التي من هذا القبيل اذ كان الفريقان مدفوعين بعامل مشترك . وكان العامل المشترك في هذه الحالة القيام بالشرط الذي بموجبه اصدر مجلس جمعية الامم قرارا لصالح العراق في مسألة الحدود الشمالية قياما تراعى فيه حقوق وتكاليف الحكومتين حق المراعاة . وقد كانت الوضعية على شيء من الاشكال من جراء ما في انكلترا من المعارضة الشديدة لسياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية بخصوص هذه البلاد ، وكذلك كانت هنالك معارضة طفيفة للمعاهدة الجديدة في العراق .

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية : العدد (٩٣٥) بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٣١ .

ان الحكومة البريطانيــة بذلت جهدها لكي تؤمن احتواء المعاهــدة على احكام تساعد على تقليل المعارضة في العــراق ، فلا يسعني الا ان اعبر عن تقديري للجهــد الصادق الذي بذلته جلالتكم بمؤازرة فخامــة رئيس الوزارة وزملائه ، لاجل تجنب تقديم اي طلبات من شانها ان تلبك الحكومة البريطانية في كفاحها مع المعارضة .

ان المعاهــدة ذات شان لسببين رئيسيين : فأولا لانها ستؤمــن للعــراق حدا شماليا ثابتا ، حدا مرضيا من الوجهــات العسكريــة والاقتصاديــة والسياسية . وثانيا لانها تجعل من الواضح تمام الوضوح للعالم عامة ان بريطانية العظمى مستعدة ليس فقط لان تعمل كل ما في استطاعتها لتمكين العــراق من الوقوف على قدميــه باقرب ما يمكن ، بل كذلك لان تستمــر على اسداء المشورة والمساعــدة له الى ان يصبح في حالة تمكنه من الاستغناء عن هذه المشورة والمساعدة .

وفي كلتا هاتين الجهتين يجب ان يكون للمعاهدة اثر كبير في جعل العالم المــالي والتجاري واثقا برسوخ مستقبــل هذه البــلاد ، كما اني اؤمل انها ستوجد فرقا عظيما في الموقف الذياتخذه اصحاب رؤوس الاموالالاجنبية تجاه المشاريع الخاصة بترقية العراق .

وفضلا عن هذا اني آمل واعتقد ــ مع ما قد يظهر في ذلك من التناقض ــ ان القرار الذي اصدره مجلس جمعية الامم سيثبت بالاختبار انه اول خطوة في سبيل تامين الصداقة بين العراق وتركية . ان تركية الآن تشعــر بخيبة أمل شديــدة من جراء قرار مجلس الجمعية ، الا انها لا تقــدر ان تستمــر طويلا على مقاومــة هذا القرار . وان السفير البريطاني الآن في انقره يبحث في الوضعية مع الحكومة التركية، ومن المأمول ان يكون من نتيجة مساعيه في نهاية الامر ان تدرك الحكومة التركيــة أن ليس لديها من خيار سوى ان تقبل الوضعية وتتدبرهــا باحسن ما يمكــن . ومتى فعلت ذلك لا يلبث أن يعقب فعلها هذا على الاثر تاسيس الصلات الودية بين البلدين.

قد مضى سبع سنــوات الى الآن ، وقد تعودنا ان ننظــر الى تركيــة كعدوة للعراق . وقد اعتدنا النظر اليها هذا النظر الى حد اننا كاد ان يفوتنا ان الصداقــة ــ متين الصداقة ــ بين الشعبين ليست فقط ضرورية بل طبيعية . ان انظار اوربة وبالاخص بريطانية العظمى ترنو بروح العطف الى جهود الحكومة التركية الحــاضرة في سبيل تنظيم شؤون بلادها وتقدمها على الاساليب العصريــة المتمدنة . الا انه مما يؤسف له ان تركية قد ارتكبت مؤخرا خطيئتين يسرني ان اقول ان الحكومة العراقية لم تظهر اقل ميل لتقليدها في احديهما . واولى هاتين الخطيئتين هي ان تركيــة قد سقطت في تلك الغواية الغربية من التوهم ان في استطاعتها استعجال تقدم شعبهــا بارغامه على ان يتخذ ــ ولو بكثير من التردد ــ ما تتصور انه الدلائلالخارجة الظاهرة لتقدمه . وبالفعل قد توهمت انها تستطيع تهذيب ادمغة رعاياهــا باصرارها عليهم بتغطية تلك الادمغة (بشفقة) تشبه القدر شكلا . ان علامات التقدم يتحتم ان تعقب التقدم لا ان تتقدمه ، ولا يصح ان ننصح لاحدهــم ان افضل السبل للاثراء هو ان يلبس جبة من الفرو ويركب سيارة من طراز « رولس رايس » .

اما الخطيئة الاخرى التي ارتكبتها تركية فهي خطيئة اكثر خطورة ومنطوية على خطة ستضطر على الاقلاع عنها قبل ان تبلغ يوما ما ذلك المقام الذي تجاهد للحصول عليه في العالم المتمدن ، واني اقصد بها معاملتها للعناصر غير التركية من اهاليها . وفي هذه الجهة كذلك قد اتخذت العراق عن حكمة خطة تناقض خطة الاتراك على خط مستقيم فلقد ابتهجت لدى قراءتي تلك الخطبة السامية التي القاها رئيس الوزراء حول هذا الموضوع في المجلس النيابي منذ نحو يوم .

اني اتطرق الى هذا الموضوع ليس لاني اعتقد ان الحكومة العراقية ليست مدركة تمام الادراك للخطة الحقة السوية ، بل لان المسألة برمتها ظهرت بمظهر مجسم في هذه الآونة لاسباب بعضها ان خطيئات الاتراك بهذا الصدد هي التي أدت بدرجة كبيرة الى قرار مجلس جمعية الامم المساعد في قضية حدود العراق . ولان مجلس الجمعية راى من المناسب في قراره الخاص بالحدود ان يشير اشارة خاصة الى خطة الحكومة العراقية في معاملتها للاقليات الدينية والقومية . ان الخطيئة التي ارتكبتها تركية كانت انها حاولت القضاء على كل شخصية قومية ومذهبية عوضا عن ان تستخدم كما يليق ما في تلك الشخصية من عزة النفس التي هي من‌مميزات جميع الجماعات التي يشكل مجموعها دولة . وهاكم مثلا من هذا مما في بلادي فهل الاسكوتلندي او الانكليزي يعتبر احدهما الآخر نظيره في الكرامة ؟ لا والله ثم هل تؤدي هذه المباهاة بالقومية الى الحسد والنفور والرغبة في الانفصال ؟ لا بالعكس فانها تؤدي الى منافسة نزيهة ودية ، والى جهد صادق من جانب الانكليزي او الاسكوتلندي ـ كما تكون الحال ـ لاثبات تفوقه باظهار افضل مزاياه الوطنية في التجارة وفي التعليم وبوجه الاختصار في كل باب يلقى فيه مزاحمة منافسه .

ان غاية الحكومة العراقية ينبغي ان تكون كما هي فعلا الا وهي ان تجعل من جميع العناصر التي تتشكل منها ابناء وطن صالحين في جسم الدولة العراقية ، وهي تقوم بذلك افضل قيام بتشجيعها اكثر منه باحباطها اعتزاز تلك العناصر بشخصيتها الدينية او القومية .

ان الكردي ليس عربيا باكثر من ان الاسكتلندي انكليزيا ، وانكم تجعلون منه وطنيا عراقيا حقا لا بارغامه على اقتباس اللسان العربي او العادات العربية ، او بوجه الاختصار لا بمحاولة جعله عربيا حقا ، بل باعطائه كل فرصة وتشجيع لكي يصبح كرديا حقا .

ان وحدة الدولة التي هي جوهرية لتقدمها لا تحصل بالقضاء على المميزات الخاصة للعناصر المختلفة المشكلة للدولة ، بل بتشجيع كل ما هو صالح في تلك المميزات ، وبتمكين الجماعات المختلفة من التقدم على السبل الاشد موافقة للمواهب الخاصة بكل منها .

وتلك هي الخطة التي سبق واتخذتها جلالتكم وحكومة جلالتكم ، وان متابعة هذه الخطة المنورة متابعة مطردة تقوم قيام كل شيء آخر باقناع جمعية الامم من ان

العراق يصلح لان يكون في عداد اعضائها (١) .

خطاب جلالة الملك

يسرني ان اجيب على خطابكم هذا الجميل المعرب عن شعوركم النبيل نحوي ونحو مملكتي ، واشير الى حقائق كنت اتمنى ان تحين الفرصة لذكرها قبل ذلك . في موقفي هذا ارى لزوما لتبيان شعوري الصميم مما رايته من فخامتكم من الاهتمام لتطمين رغائبنا في اثناء مذاكرات المعاهدة . ولا شك في ان وجودكم هنا بالنيابة عن المعتمد السامي ، ووجود السير هنري دوبس في تماس مع وزير المستعمرات ، كان له شأن عظيم في تسهيل المذاكرات والوصول الى هذه النتيجة التي انا واثق بأنها فاتحة خير وفلاح لهذه المملكة ، التي لا تزال تعلق آمالا كبارا على صداقتها مع بريطانيا . كما واني على ثقة بأن المذاكرات التي ستجري لتعديل ما هو منصوص عليه في المعاهدة المشار اليها ، ستلقى عطفا من لدن حكومة صاحب الجلالة لكي يظهر لمن في عينه قذى كيف ان بريطانيا لا ترغب الا في انهاض العراق ، وليس لها قصد الا حفظ شرف عهودها وتمام هذه المملكة ورقيها . وعلى كل فنحن شاكرون ومقدرون عظم التضحية والجهود التي بذلتها حكومة صاحب الجلالة في سبيل العراق ، ونتمنى وصول مذاكراتها مع الجمهورية التركية الى نتائج حسنة للدولتين المتجاورتين ، لكي نستأنف العلاقات الودية التي نرغب من كل قلوبنا في اعادتها ، وليبدأ في هذا القسم من الشرق الادنى عهد طمأنينة وسكون ، ونتلافى ما مضى علينا من الوقت الذي اضعناه ، وتركنا فيه الاعمال العمرانية التي يجب ان ننكب عليها بعد الآن .

كل يعلم ما لبريطانيا ولرجالها من الاختبارات في طرق ووسائل العمران . واننا لننتظر من خبرة رجالها الموجودين بيننا ان يعينونا بتلك الاختبارات المفيدة ، اذ لا عذر لنا بعد الآن فيما اذا تأخرنا عن القيام بتعمير الوطن . وآمل ان العمل والاصلاح سيكونان رغبة الجميع . اشاركم بما قلتموه عن استعجال تركيا للاخذ باعراض التمدن الغربي دون جوهره . واعتقد انه مثال غير حسن لنا ولغيرنا من الشعوب الشرقية . وارى ان الخروج عن العنعنات والتقاليد مضيعة للميزات القومية التي لا شك في ان كل عراقي راغب في اعلاء وطنه يسعى لتأيدها . انني سررت جدا مما ذكرتموه عن الخطبة التي القاها رئيس الوزارة لانها المت بالامر الذي كنت دائما احب ان اعرب عما يخالج نفسي بصدده .

تعلمون ان من اكبر العوامل التي ساقت العرب ضد الاتراك ، هو ما رأوه من رغبتهم في تتريك العرب . ولا اشك في ان هذه الفكرة كانت من اكبر العوامل التي صارت سببا لتمزق شمل الانبراطورية العثمانية . فهل يظن احد انه من الممكن لنا ان نقع في خطيئة راينا سوء عواقبها راي العين في حكومة اكبر منا واقوى ؟ انني اعتقد

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٥٦٩) بتاريخ ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٦ .

ان من اعظم واجبات العربي العراقي تشجيع اخيه الكردي العراقي للتمسك بقوميته ، والانضمام تحت الراية العراقية التي هي رمز الجميع ، ومصدر سعادتهم المادية والمعنوية ، وبذلك يكونون اعضاء عاملين لاسعاد الوطن المشترك . كما انني لا اشك في ان كل عراقي صميم لا بد وان يشعر بهذا الحس نحو العناصر العراقية كافة انني على ثقة من ان شعبي المحبوب الذي قابل جميع المشكلات السياسية والاقتصادية الى الآن بهدوء وسكينة ورباطة جأش ، سيقوم بكل قواه لاعمار وطنه بكل ما لديه من قوة ، مستنيرا بخبرات رجال العمل والفن ممن هو بيننا من البريطانيين ، مستعينا برؤوس الاموال التي كانت متوقفة عن دخول هذه المملكة بسبب غموض الحالة السياسية ، فيكون عضوا عاملا للمدنية والسلام (١) .

مجلس العصبة يوافق

هذا وقد وافق مجلس عصبة الامم في الحادي عشر من شهر آذار سنة ١٩٢٦ على مشروع قرار ينص على ان المجلس يعتبر المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ كافية لاستمرار نظام الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة وفق الشروط التي وضعها المجلس ، ولذلك يعلن المجلس ان قراره المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٥اصبح نهائيا وانه وافق على النقاط الواردة في الرسالة البريطانية المؤرخة في ٢ آذار ١٩٢٦ وعلى المعاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٦ باعتبارها منفذة لشروط المادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة ، ووافق المجلس على ان يرسل الى لجنة الانتدابات الدائمة المذكرة البريطانية المتعلقة بادارة المناطق الكردية في العراق .

دمعة على بغداد

طغى نهر الفرات في أوائل شهر نيسان ١٩٢٦م طغيانا هائلا ، وانبثقت فيه بثوق عظيمة ، فتعطل السير بين المدن والقرى القائمة على عدوتيه ، واتلفت المساحات المزروعة بأنواع الحبوب المعاشية .

وفاضت مياه دجلة في التاسع من شهر نيسان المذكور فيضانا لم تشهد بغداد مثله منذ أمد بعيد ، فانكسرت بعض السدود التي تقي العاصمة ـ عادة ـ من الغرق ، وغمرت المياه البيوت والبساتين المحيطة بها ، وكذا القصور ، والمباني ، ومشاوي الطاباق القائمة في خارجها .

وكان « البلاط الملكي » من جملة القصور التي اكتسحتها مياه الفيضان ، فاضطرت الحكومة ان تنقل العائلة الملكية الكريمة الى دار الوجيه مناحيم دانيل في قلب المدينة ، بعد ان غرقت الاثاث ، ونفقت المواشي والابقار الملكية .

واسرعت قطعات الجيش والشرطة والكشافة لدرء الخطر عن قلب العاصمة ،

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٥٦٩) بتاريخ ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٦ .

ولسد البثوق في النهر ، واعلنت الاستعانة الضرورية لمكافحة الخطر ، فتكللت الجهود المشتركة ببعض النجاح ، واستطاعت السلطات المختصة ان تسد الكسرات في السادس عشر من شهر نيسان ، اي بعد مرور اسبوع على الغرق .

ولما كانت هذه الكارثة حدثت في شهر رمضان المبارك ، وكان العيد على الابواب ، فقد اصدرت مديرية المطبوعات هذا البلاغ :

« بناء على الكارثة التي حلت بالعاصمة وببعض انحاء المملكة من جراء الفيضان الهائل الذي حدث في هذه الايام ، امر حضرة صاحب الجلالة بعدم اجراء مراسيم المعايدة في عيد الفطر في هذه السنة » اهـ .

وشرعت الشرطة في اجراء التحقيقات الدقيقة لمعرفة اسباب حدوث هذه الكارثة ، فاتضح لها ان السيد توفيق المفتي السوري الجنسية ومدير المزرعة الملكية ، اراد ان يسقي مزرعة الاقطان الملكية ففتح بوابة نهر في الجانب الايسر من دجلة بجوار البلاط الملكي ، فتدفقت المياه من هذه الثغرة ، تدفقا لم يكن في امكان المومى اليه وقفه ، فانسابت المياه بعنف حتى ادت الى ما ذكرنا .

وكان « السيد ناجي شوكت » يشغل متصرفية لواء بغداد يومئذ فامر بتوقيف السيد توفيق المفتي فورا ، واجراء محاكمته علنا ، فاساء هذا الامر وقعا في نفس الملك فيصل (١) ولا سيما وانه نفذ قبل اخذ راي جلالته في الموضوع ، فامر بفصل المتصرف من وظيفته ولكن رئيس الوزراء عارض في امر الفصل ، ونقل السيد ناجي شوكت الى متصرفية لواء الموصل في الثالث من تموز ١٩٢٦م ، اي بعد مرور ثلاثة اشهر على الكارثة كان ناجي بك خلالها مسحوب اليد عن العمل .

وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٦م :

(١) ان يطلب الى وزارة الاشغال ان تقدم تقريرا مفصلا عن الفيضان الذي وقع ، واسباب حدوث الكسرة في سدة البلاط الملكي ، والتدابير التي اتخذت لمحافظة المدينة من الغرق .

(٢) ان يطلب الى وزارة الداخلية ان تقدم نتيجة التحقيقات التي اجريت للبحث عن اسباب حدوث الكسرة في سدة البلاط الملكي » اهـ .

وكان لزاما ان تشترك الحكومة مع الشعب في اجراء اكتتاب عام لمساعدة المنكوبين

---

(١) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٨٠ من مذكراته «سيرة وذكريات ثمانين عاما» ـ الطبعة الثالثة « كان للملك فيصل مزرعة في الوزيرية القريبة من البلاط يديرها رجل سوري يدعى توفيق المفتي، وكان الرجل يوشك أن يعقد زواجه على احدى كريمات صفوت باشا العوا، ناظر الخزينة الخاصة ومدرس الملك فيصل من قبل ، وقد ثبت انه هو الذي أمر بفتح القنطرة وتسبب في حدوث الكارثة فأمرت بتوقيفه فورا وسوقه الى المحاكمة ... وكنت اعتقد أن تدبيري سيكون موضع تقدير الملك... ولكن الظاهر اني كنت مخطئا في تصويري للموقف » .

في هذا الفرق ، فجمعت مبالغ لا باس بها ، ووزعت على الذين تضرروا وبقوا بلا ماوى ، وبلا شيء يقتاتون عليه .

اما المفتي فقد بقي موقوفا مدة طويلة حاولت خلالها الخزينة الملكية الخاصة ان تكفله فرفضت محكمة جزاء الاعظمية كفالتها ، وسمحت للمتهم ان يقدم كفالة نقدية قدرها خمسون الف ربية لاطلاق سراحه فلما عجز عن تدبيرها ، بقي موقوفا حتى اذا مر الزمن ونسي الناس هول الكارثة ، برات ساحته ، ولا سيما بعد ان اتجهت النية الى ضرورة تخليص سمعة البلاط من هذه التهمة .

جلالة الملك في البصرة

دعت « مديرية الميناء في البصرة » جلالة الملك فيصل الاول لحضور حفلة افتتاح « ممر شط العرب » في الفاو فاجاب الدعوة وسافر الى مدينة الثغر في السابع والعشرين من شهر نيسان ١٩٢٦ ، تصحبه جماعة من الاعيان ، والنواب،والوزراء، الى وكيل المعتمد السامي البريطاني وحاشيته ، وقد استقبل صاحب الجلالة استقبالا فخما ، وحضر حفلة افتتاح الممر المذكور ، وقطع بيده الشريط الحريري الذي علق امام الممر، في الوقت الذي كانت بعض السفن البخارية تقوم بالعابها الخاصة في مدخل « شط العرب » ابتهاجا بهذا المشروع .

وخلاصة قضية ممر شط العرب هي ان في الشط المذكور ، حاجزا قديما يحول دون تقدم الملاحة فيه ، ويؤدي الى تاخير حركة السفن القادمة الى البصرة من اطراف العالم ، وقد شرع في ابان الحرب العالمية الاولى في تجربة لازالة هذا الحاجز ، واستعملت بعض الحفارات لهذا الغرض ، ولكن التجربة لم تصب النجاح المأمول ، فأوقف العمل .

فلما كانت ايام « الوزارة الهاشمية الاولى » استؤنفت الاعمال ، وضوعفت الجهود والنفقات ، فآتت اكلها ، وصار العمق في ايام انخفاض الماء سبعة عشر قدما، وصارت السفن التي يتراوح عومها من ٢٦ الى ٢٧ قدما تمر بيسر في ايام الارتفاع في المد ، وقدرت نفقات المشروع « اي الحفر والتوسيع » ب ٤٦٢،٠٠٠ باونا . ولما كانت الحكومة العراقية لا تملك ـ اذ ذاك ـ هذا المبلغ الجسيم ، دفعته شركة النفط الفارسية ـ الانكليزية بفائدة قدرها ستة في المئة سنويا ، واتخذت التدابير اللازمة لان تتولى الحكومة دفع هذه الفوائد من ايراداتها العامة . اما اصل المبلغ فقد تقرر ان يسد من ايراد خاص ، بأن تفرض رسوم خاصة على السفن التي تمخر المحيط الهندي في طريقها الى البصرة ، واكثرها عائد الى شركة النفط المذكورة صاحبة الدين المذكور .

وقد عاد الملك ، والمعتمد والحاشيتان ، الى بغداد في اليوم الثالث من ايار ١٩٢٥م بعد شهود حفلة افتتاح الممر .

ادارة العشائر في سوريــة والعراق

اقر مجلس الـوزراء في جلسته المنعقدة بتاريـخ ٢٠ نيسـان ١٩٢٦م ، هـذه الاتفاقية :

المادة الاولى : كل غارة تقوم بها العشـائر التابعة الى سورية او العراق في منطقة الحكومة المجاورة ، تكون اعتداء يستحصل التعويض عنه من قبل الحكومة التي تتبعها تلك العشـائر ، وان رئيس العشيرة المجرمة يعد مسؤولا . وفي كل قضية معينــة فان كلتا الحكومتين تقومان بكـل التحريات التـي تساعد على تعيين « مـن تقع علـيه » المسؤولية وان تتخذ ما يلزم .

المادة الثانية : عند دخول العشائر السورية في العراق او بالعكس فانها تكـون بطبيعة الحال تحت سيطرة الحكومة التي دخلت في منطقتها ، وذلك في جميع الامـور التي تمس القانون والنظام ، وكذلك من جهة تحصيل المنهوبات في خلال المدة التـي تبقى فيها في تلك المنطقة ، وتتعهد كل حكومة ان تمنع ـ بكل الوسائل التي تتمكـن منها ـ عشائر المملكة المجاورة مـن استعمال منطقتها (اي الحكومة) كقاعـدة لشن الغارات في المملكة التي هاجرت منها ، واذا ارتكبت عشيرة او فرقة من عشيرة تابعة لاحدى الحكومتين جرائم نهب في المملكة المجاورة ، وذلك عند مرورها مـن احـدى المملكتين الى الاخرى ، ولم يكن في الاستطاعــة استحصال جميع التعويضات قبـل اجتياز العشيرة للحدود ، فتتعهد الحكومة التي تتبعها العشيرة بأن تحصل ـ بكـل الوسائط المكنة ـ وبعد دخول العشيرة في نفس منطقتها ، التعويضات عن الخسـائر التي اصابت المملكة المجاورة .

المادة الثالثة : ان المنازعات التي تتكوّن بين عشائر سورية والعراق تحسم راسـا من قبل المتصرفين ذوي الشأن . يساعد المتصرف العراقي المفتش الاداري، والمتصرف السوري ضابط الاستخبارات ، وفي حالة حصول الاتفاق ، يكون للقرار المتخذ قـوة الاجراء ، وفي حالة حصول الاختلاف تقع المراجعة الى السلطات الاعلى .

المادة الرابعة : ان المنازعات الموجودة منذ ١٩٢١ بين العشائر والاهلين، مع جميع المنازعات المماثلة التي قد تحدث في المستقبل ، والتي تحسم او التي لا يمكن حسمها حسب الطريقة المبينة في المادة الـ ٣ ، ترفع ـ اذا وقع طلب بذلك من المدعين ـ الـى المحاكم الاعتيادية في المملكة التي يتبعها المدعون .

المادة الخامسـة : يمكن لعشـائر البدوية « أو شبه البدوية » عادة ان تنتقل مـن احدى المملكتين الى الاخرى بدون اذن سابق . اما العشائر غير المعتادة على التنقـل والتي ترغب في السكنى بصورة موقتـة او دائمـة في المملكـة المجـاورة ، فيجب ان تستحصل اولا اذنا من الحكومة التي تتبعها قبل اجتيازها الحدود . تتعهد الحكومتان ان تمسكا عـن اجراء الضغط للترغيب في المهاجرة وان لا تتـخابرا راسـا مع رؤساء العشـائر غير التابعة لهما ، الا اذا كانت مثل هذه العشائر في منطقتيهما .

المادة الســادسـة : كل عشيرة او فرقة من عشـيرة تابعة لاحدى الحكومتين تدخل

في منطقة المملكة المجاورة بدون اذن سابق ، ينزع سلاحها ـ اذا كانت من نوع العشائر التي تحتاج الى الاذن كما هو مذكور في المادة الـ ٥ واذا كانت في حالة عصيان ضد الحكومة التي تتبعها ، بصرف النظر عن النوع الذي تكون منه ـ بقدر الامكان من قبل حكومة المنطقة التي دخلت فيها ، ويؤمن بقاؤها على مسافة من الحدود تكون مانعة لها من احداث الوقائع في منطقة الحكومة التي نزحت عنها .

المادة السابعة : لا تتجاوز القوات المنظمة وغير المنظمة ، العراقية او السورية، الحدود بدون موافقة الحكومتين .

المادة الثامنة : ان احكام هذه الاتفاقية مؤقتة ويمكن الغاؤها من قبل احد الطرفين ويكون باخبار الطرف الآخر بذلك قبل ثلاثة اشهر .

مكافحة الشيوعية في سورية والعراق

واقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ نيسان ١٩٢٦ الاتفاق التالي :

١ ـ ستشترك دائرة شرطة العراق في الترتيبات المتفق عليها في القاهرة بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ بين ممثلي دوائر شرطة مصر وفلسطين وسورية .

٢ ـ سيزود العراق بالدستور « الاسلوب » الذي يضعه «المستر برودهرست» التابع الى دائرة التحقيقات الجنائية في فلسطين ، وانه سوف يستعمل في البلاغات التي تصدر وفق هذه الترتيبات .

٣ ـ اذا دخل في العراق اشخاص مشبوهون بكونهم شيوعيين ، وذلك في طريقهم الى سورية ، فان دائرة التحقيقات الجنائية تعطي اخبارا الى دائرة الامن السورية بالبرق اللاسلكي مبينة اسم الشخص المشتبه به والطريق الذي عقبه .

٤ ـ ان دائرة الامن السورية تعطي ـ بالمثل ـ اخبارا الى دائرة التحقيقات الجنائية العراقية بالبرق اللاسلكي ، عن سفر اي شخص مشتبه به الى العراق ، مع ذكر الطريق الذي عقبه .

٥ ـ توجه البرقيات اللاسلكية الى المستر فانجو في دائرة الامن في بيروت، والى دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد .

٦ ـ يفهم انه لا يشار ابدا الى الشيوعية في البرقيات المكشوفة المتبادلة بين دائرتي شرطة سورية والعراق ، وان استعمال اسم مخصوص يدل على ان الشخص المنوه عنه مشتبه به .

٧ ـ ترسل بالبريد البري صور جميع البرقيات لاجل التأييد ، وذلك في اول فرصة ممكنة اهـ .

ايفاد وزير المالية الى اوربة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ حزيران ١٩٢٦ .

« ان يسافر معالي وزير المالية ومستشارها الى لندن ، لانهاء بعض المسائل المالية الهامة . . على ان لا يبتا في شيء قبل استحصال موافقة الحكومة العراقية » .

وقد حدد المجلس القضايا التي ستعالج من قبلهما فيما يلي :

١ ـ الديون العمومية العثمانية .

ان يتواجها بصورة خصوصية مع وكلاء اصحاب الاسهم ، ويطلعا على نتائج المذاكرات الجارية بينهم وبين تركية بخصوص نوع العملة التي يدفع بها الدين .

٢ ـ السكك الحديدية .

ان يجتهدا لاقناع المراكز الرسمية في انكلترة بقبول توصيات البعثة المالية بخصوص السكك الحديدية ، وان ينظرا فيما اذا كان من الممكن عقد قرض مالي للسكك الحديدية ، بعد ان تؤلف لجنة المدراء المبحوث عنها في تقرير البعثة المالية .

٣ ـ العملة العراقية

ان يسعيا لتنفيذ رغبة الحكومة العراقية في ان يكون لها عملة خاصة بها ، وان يتذاكرا مع الدوائر المختصة المالية ، ويقدما اقتراحا في هذا الباب .

٤ ـ تأسيس مصرف زراعي

ان يتما المذاكرات الجارية بين وزارة المالية والبنك العثماني ، من اجل تأسيس مؤسسة مالية بالعراق تقوم عند اللزوم ، باقراض الاهلين مكائن وبذور زراعية وغيرها .

٥ ـ امتياز اصفر

ان يسعيا لتنفيذ ما حصل الاتفاق عليه مع الكولونيل ستانلي بخصوص امتياز اصفر » اهـ (١) .

حادث خطير في المجلس النيابي

كانت مدة اجتماع المجلس النيابي قد مدّدت اكثر من مرة في دورته الاعتيادية الاولى ، للبت في الاشغال المستعجلة . وقد حدث في الجلسة الثامنة والثلاثين المنعقدة في اليوم الثامن من ايار ١٩٢٦ حادث خطير نجمله فيما يلي :

بينما كان المجلس يتذاكر في ميزانية الدولة ، اخذ وزير المالية السيد صبيح نشاة ، يتكلم مع مقرر اللجنة المالية فناداه الرئيس :

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء ص ١٤٢ للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٦ .

ــ ادعوك الى النظام يا وزير المالية !

ــ وزير المالية ــ صبيح نشأة ــ اتكلم مع مقرر اللجنة بخصوص الفصل المذكور.

ــ الرئيس ــ يجوز لك ذلك بأن تمضي اليه ، او يأتي اليك ، لان تكلمك مع المقرر اثناء قراءة الفصل مما يجعلني ان لا افهم ما قراه الكاتب ، لذلك ادعوك الى محافظة النظام يا وزير المالية !

ــ وزير المالية ــ صبيح نشأة ــ اولا كلامك لا اتلقاه باخطار ، لاني محافظ على النظام ، وقد طلبت الكلام .

ــ الرئيس ــ انت تسبب اخلال بالمذاكرة ادعوك الى النظام يا وزير المالية !

ــ وزير المالية ــ صبيح نشأة ــ انا اريد تسريعها ، وانا محافظ على النظام ، فارجو يا فخامة الرئيس ان تحافظ انت ايضا على النظام .

ــ الرئيس ــ سادتي ! رئيس المجلس يهان من وزير المالية ، انا لا يسعني ان ابقى هنا ولهذا اترك المجلس (١) .

وذهب رئيس مجلس النواب ، السيد رشيد عالي الى ديوان الرئاسة وقدم كتاب استقالته الآتي :

حضرة نائب الرئيس الاول للمجلس النيابي المحترم .

يؤسفني جدا ان وزير المالية ، الذي يجب ان يكون انموذجا للنظام ، يخل بالنظام ، ولم يصغ الى تنبهات الرئيس المطابقة للنظام ، عندما اخل به الوزير بالمكالمة مع احد رفقائه الذي يبعد عنه بمسافة ، بحيث لم يدعني اسمع ما يتلوه الكاتب من الفصول ، وقد اضطررت ان استقيل من رئاسة المجلس التي اهانها وزير المالية بمعاملته الآنفة الذكر واقدم احترامي .

٨ ايار ١٩٢٦ رشيد عالي الكيلاني

ودوت هذه الاستقالة دوي الصاعقة في ردهة المجلس ، وقصد رئيس الوزراء ، ومعه اكثر من ثلاثين نائبا ، الى غرفة رئيس المجلس ، ومعهم وزير المالية ، وتقدم الوزير الى الرئيس بالاعتذار ، بصفة كونه وزيرا للمالية وبصفة كونه نائبا عن لواء اربل ، وبيّن استعداده للاعتذار علنا في قاعة المجلس ، فلم ينثن السيد الكيلاني عن عناده ، واصر على الاستقالة .

ودعا جلالة الملك فيصل المتخاصمين الى بلاطه ، وحاول ان يصلح بينهما فاخفق ، واضرب بعض النواب عن حضور جلسات المجلس بزعم ان المجلس قد اهين، فاختل النصاب وتأخر عقد الجلسات ، وهدد رئيس الوزراء باستقالة وزارته او بحل المجلس ، اذا لم يحصل النصاب القانوني لجلساته ، مصرحا ان الحالة اصبحت لا

(٢) محاضر مجلس النواب في «جريدة الوقائع العراقية» العدد (٤٤٤) بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٢٦

تطاق ، فعاد معظم النواب اليه ، واعلنت استقالة الرئيس الكيلاني في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٠ ايار ١٩٢٦ فقبلت ، وانتخب وزير الداخلية حكمة سليمان رئيسا للمجلس .

التقارب بين تركية والعراق

شعر ممثلو « الجمهورية التركية » بحيف كبير اصاب كبريائهم ، فدعت حكومتهم الى خدمة العلم اربعة اصناف من المجندين ، وحشدت في جزيرة ابن عمر جيشا كبيرا ، وما لبثت ان عقدت مع الروس اتفاقية في ١٧ كانون الاول ١٩٢٥ تنص على حياد كل من الطرفين في حالة قيام اعتداء على اي منهما ، واذا بالانكليزيحرضون الطليان ، واليونان ، والبلغار ، على التوسع في آسية الصغرى واذا باضطراب واسع يعم الاقسام الجنوبية الشرقية من تركية ويمتد من ديار بكر وماردين الى الحدود الايرانية من جهة الشرق ، واشاعات تقول ان الانكليز سوف لا يكتفون بولاية الموصل وانما ستمتد منطقة نفوذهم الى (وان) فيشعر رجال تركية المسؤولون بضرورة انكار الذات ، وقبول المفاوضة مع الانكليز على اساس التقارب بين تركية والعراق ، بعد ان مدد الانتداب البريطاني على العراق الى ٢٥ سنة ، بموجب المعاهدة الجديدة . ولما انست بريطانية هذه الرغبة ، تقدمت الى الحكومة العراقية بما يلي :

دار الاعتماد — شبه رسمي رقم بي. او/٩٨

بغداد — بغداد في ١١ ايار سنة ١٩٢٦

عزيزي فخامة الرئيس

اقدم في طيه لاجل اطلاع فخامتكم لائحة للمعاهدة المرغوب في عقدها مع الحكومة التركية .

ان هذه الوثيقة ليست الا لائحة تمهيدية لم تبلغ بعد رسميا الى الحكومة التركية ، وبينما من الواجب عرضها على مجلس الوزراء ، لاجل موافقته عليها ، اني اسأل من فخامتكم ان تؤكدوا على الوزراء ، ضرورة ملاحظة اشد التكتم بخصوص احكامها . كذلك الفت نظركم الى كتابي المرقم ١٦٦ والمؤرخ في ٧ ايار سنة ١٩٢٦ الى جلالة الملك ، الذي ارسل اليكم المستر بورديللون نسخة منه (١) .

---

(١) هذا هو نص الكتاب الذي يشير اليه السر هنري دوبس :

دار الاعتماد : بغداد — الرقم شبه رسمي ار . او/١٦٦

يا صاحب الجلالة — التاريخ في ٧ ايار سنة ١٩٢٦

كان المستر بورديلون اخبر جلالتكم في كتابه الشبه الرسمي المرقم ار . او/١٥٢ والمؤرخ في ٢٣ نيسان سنة ١٩٢٦ عن بعض محادثات جرت بين السر رونالدلندسي ، ووزير الخارجية التركي . وقد اقترح هذا الاخير ان يخصص لتركية بعض حصص في شركة النفط التركية . وكما سبق وبلغ جلالتكم شفاهيا ان هذا الاقتراح قد وجد غير قابل التطبيق ، كما ان شركة النفط التركية لا توافق على زيادة ما في رسوم الاحتكار « حصة الحكومة » الواجب دفعها الى العراق . فبناء على هذه قد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى الرجوع الى الاقتراح القائل بأن تتنازل العراق عن مقدار بالمئة

ان حكومة جلالة الملك قد اوعزت الي الآن بأن ابلغ الحكومة العراقية بصورة رسمية ، الاقتراح القائل بان يتنازل العراق ـ اذا لزم الامر لاجل الحصول على الصلح مع تركية ـ عن جزء من رسوم الاحتكار التي ستتقاضى من شركة النفط التركية ، وقد طلبت مني الحصول على موافقة الحكومة العراقية على هذا الاقتراح باقل ما يمكن من التأخير ، وعلى هذا اكون ممتنا اذا اطلعت فخامتكم مجلس الوزراء على محتويات كتابي الى صاحب الجلالة ، وطلبتم من المجلس الموافقة مبدئيا على الاقتراحات التي قد اوعزت الحكومة البريطانية الى السر رونلد لندسي بأن يعرضها على الحكومة التركية .

يكاد ان لا يكون من الضروري لي ان اؤكد لفخامتكم ما لعقد تسوية مع تركية من الاهمية الحيوية والفائدة العظيمة التي تعود على العراق من وراء تسوية كهذه ، الا اني اخشى ان يكون مما لا بد منه ان يطلب من العراق بذل شيء من التضحية لاجل تأمين هذه الغاية ، ومن اعظم الامور اهمية الاستفادة ما امكن من الموقف الملائم نوعا الذي اتخذه الاتراك في هذه الآونة .

وبهذا الصدد يسرني ان ابلغ فخامتكم ان الحكومة البريطانية قد قررت الآن ، دلالة على شعورها بالتضحية المالية التي قد يقتضي للعراق تقديمها ، ان تتنازل عن جميع مطاليبها بالتسديد فيما يخص الممتلكات المحوّلة ، كما هي مبينة في المادة الخامسة من الاتفاقية المالية ، بشرط ان تقبل الحكومة العراقية مشورة الحكومة

من رسوم الاحتكار التي سيتقاضاها من شركة النفط التركية . اني لا ازال اتخابر مع وزير المستعمرات فيما يتعلق ببعض اوجه هذا الاقتراح ، ولا انوي عرضه رسميا على حكومة جلالتكم ، الى ان أتلقى جوابا منه على آخر برقية مني . وفي نفس الوقت اكتب هذا لاطلاع جلالتكم على ما وصل اليه هذا الامر بالتمام . وقد أوعز الى السر رونالدلندسي بأن يقوم بعد المحادثة مع الحكومة التركية بتقديم تقرير عن الاقتراح القائل بان تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية ٢٥ بالمئة من رسوم الاحتكار التي تدفعها شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة أو ١٠٪ من تلك الرسوم طول مدة الامتياز على ان تزاد العريضة الاخيرة الى ١٥ بالمئة اذا اقتضت الضرورة ذلك . ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترتأي ان الاقتراح باعطاء الجزء المئوي الاصغر (أي ١٠ ـ ١٥ بالمئة) طيلة مدة الامتياز يكون اشد موافقة للعراق من جهة انه يقلل المبلغ الواجب على العراق دفعه في السنين الاولى من تدرجه نحو الرقي ، اذ تكون حاجته الى المال على اشدها . وعليه قد اوعز الى السر رونالدلندسي بأن يعتبر هذا الاقتراح الاساسي ، وأن لا ينظر الى الاقتراح الاخر بدفع ٢٥ بالمئة لمدة ٢٥ سنة الا كاقتراح ثانوي معاون .

قد اقترح كذلك ان ما يتنازل عنه من رسوم الاحتكار ، يجب أن يكرس لمد السكة الحديدية ما بين نصيبين والموصل ، على ان يسلم قسم هذه السكة من نصيبين الى الحدود عند اكماله الى تركية بلا قيد ولا شرط . وحيث ان هذا القسم سيمتد وسط اراض هي الان من الاملاك السورية ، فمن المتوقع حصول صعوبات مع الفرنسيين وفي عين الوقت ليس هنالك ما يدعو الى الاعتقاد بأن هذا الاقتراح سيلقى قبولا لدا تركية . الا انه قد اوعز الى السر رونالدلندسي بان يبقى هذا الاقتراح في ذهنه في اثناء المفاوضات الشفاهية ، ويستفيد منه على النحو الذي يراه مستطاعا . اني موعز بارسال نسخة من هذا الكتاب الى رئيس الوزراء لاجل اطلاعه الشخصي .

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ايد الله ملكه ـ بغداد   صديق جلالتكم المخلص

البريطانية فيما يتعلق بمنح تركية جزء من رسوم احتكار الزيت المنتظرة ، وان يتم بذلك الحصول على تسوية مع تركية .

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون   المخلص : هـ . دوبس
رئيس مجلس الوزراء الموقر ــ بغداد

مجلس الوزراء يقر ضرورة التقارب

لم يكد رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون يتلقى كتاب المعتمد السامي البريطاني ، المثبت نصه اعلاه ، حتى جمع مجلس الوزراء . وبعد مذاكرة قصيرة ، استقر الراي على اتخاذ هذا القرار :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/٩٨ والمؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٦ الى فخامة رئيس الوزراء ، المتعلق بامر المفاوضات مع تركية ، فقرر مجلس الوزراء ، بنية تاسيس العلاقات الودية بين تركية والعراق ، الموافقة على مسودة المعاهدة المربوطة بكتاب فخامة المعتمد السامي الآنف الذكر . اما بخصوص اعطاءتركية قسما من حصة العراق من شركة النفط التركية ، فالمجلس يأمل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تسعى ، بقدر المستطاع ، لتامين السلام مع تركية بدون ان يقوم العراق بتضحيات مالية من هذا القبيل ، واذا لم يمكن ذلك فالمجلس يوافق على اعطاء تركية من عشرة الى ١٥ في المئة من حصة العراق من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز كما جاء في كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم آر او/١٦٦ المؤرخة في ٧ ايار سنة ١٩٢٦ الى جلالة الملك اهـ (١) .

ترضية نهائية لتركية

واستمرت « السفارة البريطانية » في تركية على مفاوضة حكومة الجمهورية التركية لقبول ترضية نهائية من العراق لقاء ما تقرر لها من موارد النفط ، حتى اذا قاربت هذه المفاوضات نهايتها ، بعث المعتمد السامي هذا الكتاب :

شبه رسمي رقم بي او/١١٢

عزيزي فخامة الرئيس !   بغداد في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦

الحاقا بكتابي المرقم بي او/٩٨ والمؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٦ ، بشأن المفاوضات الجارية مع تركية . ابلغ فخامتكم ان وزير الخارجية التركية قد اخبر السير رونلدلندسي مؤخرا ان ما ترغب فيه الحكومة التركية هو الحصول في الحال نقدا ، على حاصل مجموع قيمة الحصة التي طلبتها من رسوم احتكار النفط . ان نص المعاهدة على النحو الذي يقترحه الاتراك سيقضي بأن يكون لتركية نصيب من

(١) مقررات مجلس الوزراء مجموعة نيسان وايار وحزيران ١٩٢٦ ص ٨٥ ــ ٨٦ .

رسوم النفط ، وسيكون فيه فقرة تجيز لتركية ان تتقدم الى الحكومتين البريطانية والعراقية بطلب لابدال هذا النصيب من الرسوم بدفعة واحدة ، والسير رونلدلندسي يفترض من قبيل الحدس الشخصي ، ان تركية قد ترضى بمبلغ اقصاه (٥٠٠،٠٠٠ ليرة انكليزية) غير ان الحكومة التركية نفسها لم تنوه الى الآن بالمبلغ الذي من المرجح ان يرضيها .

اني متأكد من ان فخامتكم ستقدرون الفائدة العظيمة التي تعود على العراق من وراء هذا المبلغ المقترح ، كتسوية ناجزة نهائية بين العراق وتركية ، من غير ان يكون هنالك ادنى خسارة في اراضي العراق ، ومن غير ان تستبقي تركية اي حق في الاستفهام عن مصير واردات سهوم النفط . ان هذه الصفقة التي يقترحها السير رونلدلندسي هي بالحق صفقة فوق العادة . ونظرا الى قبول الحكومة العراقية المبدا القائل بان يسمح لتركية بنصيب من رسوم الاحتكار ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت ان من البديهي انها (اي الحكومة العراقية) ستقبل بما يظهر انه الحل الافضل ، الا وهو ايفاء جميع مطالب تركية ايفاءا فوريا نهائيا ، بدفع مبلغ معين دفعة واحدة . واذا قبل الاتراك بهذا الحل ، سيكون بامكان الحكومة البريطانية ، عندما يحل أوان الدفع لتركية ، ان ترتب امر قيام وكلاء التاج للمستعمرات بتقديم المبلغ النقدي اللازم بالنيابة عن الحكومة العراقية ، على شرط اجراء ترتيبات موافقة لاجل تسديده . وفي مثل هذه الحالة ان الحكومة البريطانية ، كما سبق فاخبرت فخامتكم ، ستعتبر تكاليف الحكومة العراقية فيما يخص الممتلكات المحولة كما هي مبينة في المادة الخامسة من الاتفاقية المالية مسددة نهائيا .

نظرا الى الاعتبارات الآنفة الذكر ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد اوعزت الى السير رونلد لندسي بأن يتقدم في المفاوضات على هذه القواعد ، وفوضته بأن يوافق ، بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والعراقية على ان يدفع ـ عندما تبرم المعاهدة المقترحة ، وتدخل في حيز التنفيذ ـ مبلغ ٣٠٠،٠٠٠ ليرة انكليزية او ٥٠٠،٠٠٠ ليرة على الاكثر اذا لزم الامر ، وذلك لقاء تسوية ناجزة نهائية ، تستثنى فيها كل فكرة بالتنازل عن اراض لتركية .

فلي الثقة بأن سيكون باستطاعة فخامتكم تحبيذ هذا الاقتراح الشديد الملائمة لزملائكم ، وساخاطبكم ثانية بخصوص ما سيقتضي من تعديل في لائحة المعاهدة اذا قبل الترك هذا الاقتراح .

اني مرسل نسخة من هذا الكتاب الى رئيس الديوان الملكي

حضرة صاحب الفخامة عبد المحسن بك السعدون المخلص : هـ. دوبس

رئيس مجلس الوزراء الموقر ـ بغداد

كان لقرار مجلس الوزراء اثره في تذليل الصعوبات القائمة في وجه المفاوضات بين بريطانية وتركية ، فوافقت الحكومة التركية على عقد المعاهدة التي اقترحتها

الحكومة البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ ايار ١٩٢٦ ايفاد وكيل القائد العام السيد نوري السعيد ، الى انقرة لينوب عن العراق في توقيع المعاهدة المقترح عقدها بين بريطانية والعراق وتركية .

نص المعاهدة العراقية الانكليزية التركية

صاحب الجلالة ملك العراق ،

وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلاندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، وامبراطور الهند من جهة ،

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من جهة اخرى ،

لما كانوا اخذوا بعين الاعتبار ما يختص بتعيين الحدود ما بين تركية والعراق من مواد المعاهدة المضاة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

ولما كانوا قد اعترفوا بالعراق دولة مستقلة ، وبالصلات الخصوصية الناشئة من المعاهدات ما بين العراق وبريطانية العظمى المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ .

ولما كانوا راغبين في اجتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تعكير صفو الوفاق وحسن التفاهم في ما بينهم ، قرروا عقد معاهدة لاجل هذا الغرض ، وعينوا مفوّضين عنهم :

صاحب الجلالة ملك العراق .

الزعيم نوري السعيد : سي.ام. جي.دي.اس.او.وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق .

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند .

الرايت هونورابل السير رونلد تشارلس لندسي كه. سي. ام. جي. سي.بي. سي. في. او. سفير صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى فوق العادة ، ومفوضه لدى الجمهورية التركية .

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ،

صاحب العطوفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الامور الخارجية فيالجمهورية التركية ، ونائب إزمير .

وهؤلاء بعد ان اطلع كل منهم على اوراق اعتماد الآخرين ووجدها طبق الاصول الصحيحة المرعية ، اتفقوا على المواد الآتية : ــ

« الفصل الاول ـ الحدود ما بين تركية والعراق »

المادة الاولى : ان خط الحدود ما بين تركية والعـراق ، قد تعيين نهائيا حسب التخطيط الذي اقره مجلس جمعية الامم فيجلسته في ٢٩ تشرين الاول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي (١) :

---

(١) هذا هو الوصف الرسمي لخط بروكسل :

من ملتقى دجلة والخابور متبعا وسط مجرى الخابور الى ملتقاه مع الهيزل ثم يسير مسع وسط مجرى الهيزل الى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) . ومن هناك يسير على خط مستقيم نحو الشرق الى القمة الشمالية لحوض الجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز) ثم يتبع قمة هذا الحوض الشمالية الى جبل (بيلاكيش) ومن هناك يسير على خط مستقيم الى منبع رافد (بيجو) في (وابوزاق) ومن هناك يتبع هذا الرافد الى ملتقاه في جنوب (وابوزاق) . مع نهر ات من نقطة ٦٨٣٤ في شرقي جنوب شرقي (وابوزاق) . ثم يتبع خطا مستقيما الـى التـل الواقـع الـى شمال شرقي نقطة ٦٨٣٤ ثم من وسط مجرى نهر صغير أت من الجهة الشرقية لهذا التل الى ملتقاه بالخابور ، ومن هناك يسير مع الخابور نازلا مسافة نحو كيلومتر ونصف الى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (أروش) و (جراموس) وعلى طول هذا النهر (تاركا الى الشمال النهر القادم من (تاشورا) الى ملتقى الرافدين الكبيرين الاتيين الاول من (جراموس) والثاني من (أروش) . ومن عذا الملتقىيسير على طول قصر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين . ثم يتبع خط تقسيم المياه الاتف الذكر الى نقطـة ٩٠٦٢ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافد الذي يمر من (جراموس) الى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه القمة الاخـيرة يسير على القمة الواقعة الى شمال حوض رافد نهر الزاب الاتي من (أورا) ثم الى نقطـة في غربي شمال غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان . ثم علـى خط مستقيم من تلك النقطة الى منبع رافد الزاب في شمـل شرقي (دوسكية) وبالقرب منها ، ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد الى نهر الزاب . ثم يسير مع الزاب الى أسفل الى نقطة على بعد كيلومتر واحـد في جنوب (بيشوكة) وعلى خط مستقيم نحو الشرق الى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيهي) وشمال (شال) ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (به ريجان) الى أترب نقطة من منبع (اته مارك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه الى هـذا المنبع على خط مستقيم . ومنه على طول الفرع الغربي (اته مارك) ابتداءا من هذا المنبع الى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و (ترويك) . ثم علـى طول هذ االنهر الصغير الى منبعه . ويتبع خطا مستقيما من هذا المنبع الى رافد الفرع الشرقي (اته مارك) الذي يصب في شمال (ترويك) ثم على طول هذا الرافد الى مصبه . ومن هنا على خط مستقيم الى خط تقسيم ميـاه (اته مارك ، و « ردبريشين » ويسير على خط تقسيم المياه المذكور الى أقرب نقطة من منبع رافد (ردبريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ مومار) تماما ثم علـى خط مستقيم الى منبع ذلك النهر . « ان الرافد المتقدم ذكره هو ردبريشين الذي يسير نازلا الى مصب النهر في جنوب ده قليلا » ثم على طول هذا النهر الى منبعه . وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر الى خط تقسيم مياه « ردبريشين » ورافد (شمسدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماما . ومن هناك على خط مستقيم الى اقرب جدول جانبي من هذا الرافد . وعلى طول الجدول الجانبي ، ثم على طول الرافدين المذكورين الـى (شمسدينان صو) . ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم الى القمة الجنوبية لحوض (شمسدينان صو) . ويسير على طول هذه القمة الى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقـع بين حوضي نهر (حاجي بك) وراقده الذي يمر من شرقي (أوبا) تماما . وبعد ان يتبع خط تقسيم المياه المذكور يسير رأسـا الى نهر (حاجي بك) ثم يسير مع نهر حاجي بك معاكسا الجريان الـى الحدود الايرانية اهـ .

ومع ذلك فالخط المشار اليه فيما تقدم ، قد عدل جنوبي علامون وآشوشا ، بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق الارض العراقية بين هذين المكانين ، داخلا ضمن الاراضي التركية .

المادة الثانية : ان خط الحدود المبين في المادة المذكورة ، مع مراعاة الفقرةالاخيرة من المادة الاولى ، هو الحد ما بين تركية والعراق حسبما هو مرسوم على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة بمقياس ١ – ٢٥٠،٠٠٠م ، واذا وقع اختلاف بين النص والخريطة يعول على النص .

المادة الثالثة : ان الحدود المبينة في المادة الاولى ، يعهد برسمها على الارض الى لجنة تخطيط ، وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين اثنين تعينهما الحكومة التركية ، ومن ممثلين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية بالاشتراك معا ، ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري اذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين.

تجتمع هذه اللجنة في اقرب ما يمكن من الزمن ، على ان يكون ذلك ، مهما كانت الاحوال في خلال الاشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ . تتخذ قرارات هذه اللجنة باكثرية الآراء ، ويتحتم امتثالها على جميع المتعاقدين السامين ، وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كل الاحوال في اتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة . تقسم نفقات اللجنة بالسوية ما بين تركيا والعراق .

تتعهد الدول ذات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط اما مباشرة ، او بواسطة السلطات المحلية في كلما يختص باقامتهم ، وما يحتاجون اليه من الايدي العاملة والمواد (من اعلام وانصاب) اللازمة للقيام بمهمتها . ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة والاعلام او انصاب الحدود التي تقيمها اللجنة .

تنصب الاعلام على ابعاد تمكن رؤية الواحد من الآخر ، وترقم وتثبت مواقعها وارقامها في خريطة رسمية .

يحرر محضر التخطيط النهائي ، والخرائط ، والوثائق الملحقة ، عن ثلاث نسخ اصلية ، ترسل اثنتان منها الى الدول المتاخمة ، والثالثة الى حكومة الجمهورية الافرنسية ، لاجل تسليم نسخ صحيحة منها الى الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

المادة الرابعة : ان جنسية سكان الاراضي المتروكة للعراق بموجب احكام المادة الاولى ، تعين بالمواد ٣٠ – ٣٦ من معاهدة لوزان (١) ويوافق المتعاقدون السامون على استمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣٤/٣٢/٣١ من المعاهدة المذكورة (٢) مدة

---

(١) و (٢) هذه هي المواد ٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ من معاهدة لوزان :

المادة ٣٠ : ان تبعة الترك الساكنين في البلاد ، التي انفصلت عن تركية ، سيكونون بمقتضى احكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد ، وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية .

المادة ٣١ : كل من تجاوز الثامنة عشرة من العمر ، من الذين فقدوا التابعية التركية واكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين ، فانه يكون له الخيار في اختيار التابعية التركية لمدة سنتين

اثني عشر شهرا ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيـذ ، ومع ذلك تحتفظ تركيا بحرية العمل في الاعتراف بخيار من يختار الجنسية التركية من الاهالي المشار اليهم اعلاه .

المادة الخامسة : يقبل كل من المتعاقدين الساميين بخط الحدود المعين في المادة الاولى ، خطا نهائيا للحدود ، مصونا من كل تعرض ، ويتعهد باجتناب كل محاولة لتبديله .

« الفصل الثاني ـ حسن الجوار »

المادة السادسة : يتعهد المتعاقدون السامون تعهدا متبادلا بأن يقاوموا بكلما في استطاعتهم من الوسائل ، استعدادات شخص مسلح او اشخاص مسلحين ، يقصد بها ارتكاب اعمال النهب والشقاوة (قطع الطرق) في المنطقة المجاورة للحدود ، وبأن يمنعوهم من اجتياز الحدود .

اعتبارا من وضع هذه المعاهدة في موضع العمل .

المادة ٣٢ : ان الاشخاص المتجاوزين الثامنة عشرة من العمر ، من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركية وفقا لهذه المعاهدة ، والذين هم يغايرون في الجنسية اكثرية الاهالي الكائنين في البلاد المذكورة ، لهم ان يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون اكثرية اهاليها من جنسيتهم . بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك . ويكون هذا الخيار لهم مدة سنتين اعتبارا من وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٣ : ان الاشخاص الذين استعملوا مالهم من حق الخيار ، المنصوص عليه في المادتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين ، يتحتم عليهم بعد ذلك في مدة اثني عشر شهرا ان ينقلوا محل اقامتهم الى بلاد الدولة التي اختاروا تابعيتها ، غير ان هؤلاء يكونون احرارا في محافظة ما يملكون من اموالهم غير المنقولة ، الكائنة في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور .

ان لهؤلاء الاشخاص ان ينقلوا معهم جميع ما لهم من الاموال المنقولة ، ولا يؤخذ منهم عند نقلها شيء من الرسوم لا عند اخراجها ولا عند ادخالها .

المادة ٣٤ : ان من كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره من تبعة الترك ، وهو في الاصل من اهل بلد من البلاد التي انفصلت عن تركية ، وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء مقيما في احدى الممالك الاجنبية ، يكون مخيرا في اكتساب التابعية المرعية في البلاد التي هو في الاصل من اهلها ، ولكنه في هذا الخيار يكون مقيدا بالقيد الاحترازي الذي يتكون مما يقع من الائتلافات التي تنعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركية وبين حكومات البلاد التي يقيم فيها ، ولا يشترط في خياره هذا الا أن تكون جنسيته موافقة لجنسية الاكثرية من اهالي البلاد التي يختارها ، والا ان توافق على ذلك حكومة تلك البلاد ايضا . ان حق هذا الخيار يجب استعماله في خلال سنتين اعتبارا من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل .

المادة ٣٥ : ان الدول المتعاقدة تتعهد بأنها لا تمنع بوجه من الوجوه استعمال حق الخيار الذي يمنح اصحابه احراز اية تابعية اخرى ممكنة لهم ، والذي جاء بيانه في هذه المعاهدة ، او في معاهدات الصلح المنعقدة مع المانيا واستريا والبلغار او المجر او في المعاهدات المنعقدة بين الدول المتعاقدة المذكورة من غير تركية او بين احداها وبين روسية .

المادة ٣٦ : ان النساء ذوات الازواج تابعات لازواجهن ، والاولاد الذين هم دون الثامنة عشرة تابعون لابائهم في جميع الامور المتعلقة بتطبيق الاحكام الكائنة في هذا الفصل .

المادة السابعة : عندما يبلغ السلطات ذوات الاختصاص المعينة في المادة الحادية عشرة ، ان هنالك استعدادات يقوم بها شخص مسلح او اشخاص مسلحون ، بقصد ارتكاب اعمال النهب والشقاوة في المنطقة المجاورة للحدود ، يجب ان تنذر تلك السلطات بعضها بعضا بدون تأخير .

المادة الثامنة : تتبادل السلطات ذوات الاختصاص ، المذكور في المادة ١١ اخبار جميع ما يحدث من اعمال النهب والشقاوة في اراضيهما بأسرع ما يمكن ، وعلى السلطات المبلغة ان تسعى بكل ما لديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الاعمال من اجتياز الحدود .

المادة التاسعة : اذا تمكن شخص مسلح او اشخاص مسلحون ، وقد ارتكبوا جناية او جنحة في منطقة الحدود المجاورة ، من الالتجاء الى منطقة الحدود الاخرى، فعلى سلطات هذه المنطقة الاخيرة توقيف هؤلاء الاشخاص لوضعهم وفقا للقانون ، هم وغنائمهم واسلحتهم ، تحت تصرف سلطات الفريق الآخر الذين هم من رعاياه .

المادة العاشرة : ان منطقة الحدود التي ينفذ فيها هذا الفصل من المعاهدة ، هي كل الحدود الفاصلة ما بين تركية والعراق ، وكذلك منطقة تمتد من جانبي الحدود الى مسافة ٧٥ كيلومترا داخلا .

المادة الحادية عشرة : ان السلطات ذوات الاختصاص المكلفة بتطبيق هذا الفصل من المعاهدة هي :

لتنظيم التعاون العام ومسؤولية القيام بالتدابير الواجب اتخاذها :

من الجانب التركي – آمر الحدود العسكري .

ومن الجانب العراقي متصرفا الموصل واربيل .

ولتبادل المعلومات المحلية والتبليغات المستعجلة :

من الجانب التركي – السلطات المعينة بموافقة الولاة .

ومن الجانب العراقي : قائمقامو زاخو ، والعمادية ، والزيبار ، وراوندوز . وللحكومتين التركية والعراقية ، لاسباب ادارية ، تعديل قائمة سلطاتهما ذوات الاختصاص ، على ان يعين ذلك اما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ او بالطريقة الدبلوماسية .

المادة الثانية عشرة : على السلطات التركية ، والسلطات العراقية ، ان تمتنع من كل مخابرة ذات صبغة رسمية او سياسية مع رؤساء العشائر ، او شيوخها او غيرهم من افرادها ، من رعايا الدولة الاخرى الموجودين فعلا في اراضيهما ، وعليهما ان لا تجيز في منطقة الحدود تشكيلات للدعاية ، ولا اجتماعات موجهة ضد اي الدولتين .

المادة الثالثة عشرة : تسهيلا لتنفيذ احكام هذا الفصل من هذه المعاهدة بوجه

عام : حفظا لصلات حسن الجوار على الحدود ، تؤلف لجنة حدود دائمة من عدد متساو من الموظفين يعينون من وقت الى آخر لهذه الغاية من قبل الحكومتين التركية والعراقية ، وتجتمع هذه اللجنة على الاقل في كل ستة اشهر مرة واحدة او اكثر اذا اقتضت الحاجة . ومن واجب هذه اللجنة ، التي ستجتمع مناوبة في تركيةوالعراق، ان تبذل جهدها في تسوية كل المسائل المتعلقة بتنفيذ احكام هذا الفصل من المعاهدة تسوية ودية ، وكل مسائل الحدود الاخرى التي لا يمكن التوصل الى الاتفاق على حلها بين موظفي مناطق الحدود المختصين بها .

تجتمع اللجنة للمرة الاولى في « زاخو » خلال شهرين بعد دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ .

« الفصل الثالث ــ احكام عامة »

المادة الرابعة عشرة : بقصد توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلادين ، تدفع الحكومة العراقية الى الحكومة التركية مدة ٢٥ سنة ، ابتداءا من دخول هذه المعاهدة في حيز التنفيذ ، عشرة من المئة من كل عائداتها من :

(ا) شركة النفط التركية ، عملا بالمادة العاشرة من امتيازها المؤرخ في ١٤ آذار ١٩٢٥ .

(ب) الشركات او الاشخاص الذين قد يستغلون النفط ، عملا باحكام المادة السادسة من الامتياز المتقدم ذكره .

(ج) الشركات الفرعية ، التي تؤلف عملا باحكام المادة ٣٣ من الامتياز المتقدم ذكره .

المادة الخامسة عشرة : توافق حكومة تركية وحكومة العراق على الدخول في المفاوضات باسرع ما يمكن ، لعقد معاهدة لتسليم المجرمين ، وفقا للعادات المالوفة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة عشرة : تتعهد حكومة العراق بعدم ازعاج او ايذاء الاشخاص المقيمين في اراضيها ، بسبب آرائهم ومسالكهم السياسية في مصلحة تركية حتى التوقيع في هذه المعاهدة ، وبمنحهم عفوا تاما شاملا . تلغى جميع الاحكام الصادرةمن هذا القبيل ، وتوقف جميع التعقيبات الجارية .

المادة السابعة عشرة : تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

يبقى الفصل الثاني من هذه المعاهدة معمولا به لمدة عشر سنوات ابتداء منوضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

لكل من المتعاقدين الحق ، بعد مرور سنتين على وضع هذه المعاهدة موضع

التنفيذ ، في فسخ هذا الفصل في كل ما يختص به منه ، ولا يصبح الفسخ نافذا الا بعد مرور سنة على الاعلام بذلك .

المادة الثامنة عشرة : يجب ابرام هذه المعاهدة من قبل كل من المتعاقدين الساميين ، وتبادل وثائق الابرام في انقره باسرع ما يمكن .

ترسل نسخ من هذه المعاهدة الى كل من الدول الموقعة في معاهدة لوزان .

وشهادة على ذلك وقع المفوضون المذكورون اعلاه في هذه المعاهدة ، واثبتوا اختامهم فيها .

كتب في انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦ عن ثلاث نسخ .

توقيع	توقيع	توقيع
« ت.رشدي»	«آر.سي.لندسي»	«نوري السعيد»

« حصة تركية من النفط »

وفي اثناء وجود الممثل العراقي نوري السعيد في انقره ، عرض على وزيرخارجية تركيا ، استعداد الحكومة العراقية لدفع خمسمائة الف ليرة استرلينية صفقة واحدة ، لقاء تنازل تركيا عن استحقاقها الذي اقرته المادة الرابعة عشرة من المعاهدة من حصة العراق من شركة النفط التركية ، فقبلت الحكومة التركية بهذه التسوية مبدئيا ، ولكنها عادت ففضلت الاستمرار على قبول ١٠ في المئة من الحصة المذكورة لمدة ٢٥ عاما على قبول هذه المنحة .

ولما كان جواب وزير خارجية تركيا على كتاب نوري سعيد يكوّن جزءا متمما للمعاهدة اضطررنا الى اثباته هنا وهذا نصه :

انقره في ٥ حزيران ١٩٢٦ .

يا حضرة المفوّض

اتشرف باعلامكم تسلمي كتابكم المؤرخ اليوم ، واحاطتي بما فيه ، وباشارتكم الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة الموقع فيها اليوم فيما بيننا ، وبما تفضلتم به من اعلامي انه اذا رغبت الحكومة التركية ، في خلال الاثني عشر شهرا التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ، في تحويل حصتها من العائدات التي نصت عليها المادة المذكورة آنفا الى مبلغ معين تعلن الحكومة العراقية برغبتها ، والحكومة العراقية تدفع الى الحكومة التركية في خلال ثلاثين يوما من تلقيها ذلك الاعلان مبلغ خمسمائة الف ليرة استرلينية بمثابة ترضية تامة نهائية لمقتضى هذه المادة .

ومن الجهة الاخرى فقد تم الاتفاق على ان الحكومة التركية تتعهد بان لا تتخلى عن منافعها من العائدات المذكورة ، دون اعطائها الحكومة العراقية مقدما فرصة لاحرازها هذه المنافع لنفسها ، بقيمة لا تزيد على ما يكون فريق ثالث مستعدا لتاديتها ثمنا لتلك المنافع .

وقد تم الاتفاق على ان تعتبر كتبنا هذه التي تبادلناها ، جزءا متمما للمعاهدة الموقع فيها اليوم ، وتفضلوا يا حضرة المفوض بقبول احترامي الجزيل التوقيع

« ت.رشدي»

الى حضرة المفوّض الزعيم نوري سعيد مفوض صاحب الجلالة ملك العراق

ــ « المعاهدة الثلاثية في مجلس النواب » ــ

في اليوم الثاني عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٦ ، رفعت « الوزارة السعدونية الثانية » المعاهدة موضوعة البحث ، الى مجلس النواب ليبرمها ، فتناقش فيها المجلس في اليوم نفسه ، ووافق عليها بالاجماع . كما ان مجلس الاعيان نظر فيها في هذا اليوم ايضا ، واقرها بالاجماع ، ثم وقعها الملك فيصل بحسب الاصول وتبادل نسخها مع تركية في ١٨ حزيران ١٩٢٦ وفيما يلي الاسباب الموجبة التي تقدمت بها الوزارة لعقد هذه المعاهدة .

في ١٢ حزيران ١٩٢٦ .

صاحب المعالي حضرة رئيس مجلس النواب .

بعد التحية : اقدم الى معاليكم في طيه المعاهدة العراقية ــ الانكليزية ــ التركية المنعقدة في انقره في ٥ حزيران سنة ١٩٢٦ راجيا رفعها الى مجلس النواب الموقر .

لا يخفى ان مجلس عصبة الامم كان قد اصدر قراره المعلوم بابقاء ولاية الموصل للعراق ، وجعل خط بروكسل الحد الفاصل بين العراق وتركيا ، وان الحكومة التركية لم تعترف بهذا القرار ، وعدّته مجحفا بحقوقها . ولما كان العراق راغبا شديد الرغبة في مصافاة جيرانه ، وتامين الصلات الودية ومناسبات حسن الجوار معهم ، بدات المفاوضات مع تركية للتفاهم معها على حسم مسالة الحدود حسما نهائيا ، وحملها على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الامم ، واخيرا تم الاتفاق على عقد هذه المعاهدة ، التي هي عبارة عن تثبيت الحالة الراهنة بتمامها سوى نقطتين اثنتين وهما : ــ

الاولى ترك طريق آشوشا ــ آلامون داخل الاراضي التركية ، والثانية اعطاء تركية عشرة في المائة من حصة الحكومة من شركة النفط التركية لمدة ٢٥ سنة .

اما النقطة الاولى فليست بذات اهمية ، لان الاراضي التي ستضم الى تركية، من جراء اعطائها هذا الطريق ، هي عبارة عن بضعة اميال مربعة فقط ، واما النقطة الثانية فلم تر الحكومة بدا من الموافقة عليها ، بغية تامين السلم مع تركية وتاسيس العلاقات الودية معها . والحكومة تعتقد ان عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة، وابرامها في مصلحة البلاد ومنفعتها ، لان العراق قد حصل فيها على فوائد جزيلة منها ، اعتراف تركية بالعراق كدولة مستقلة ، وتامين استقرار الاحوال في المنطقةالشمالية، وذلك بتاليف لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة (١١) .

لقد ابرم المجلس الوطني التركي المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من هذا الشهر ، وفي اليوم الثامن منه بحث عنها وزير الخارجية البريطانية في مجلس عصبة الامم ، وطلب موافقته على التعديل الطفيف الذي طرأ على خط بروكسل ، نوافق المجلس على ذلك .

ان مصلحة البلاد تتطلب التعجيل في ابرامها ، لا سيما وان المجلس الوطني التركي قد فعل ذلك فعلا ، وعليه ترجو الحكومة ان يتذاكر فيها المجلس العالي بصورة مستعجلة .

اقبلوا فائق الاحترام رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون

بعد المعاهدة الثلاثية

ارتاح الملك فيصل لعقد المعاهدة التركية ـ العراقية ـ الانكليزية فأبرق ما يلي الى :

صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ـ لندن

ارى من واجبي في هذه الساعة التي تلقيت فيها خبر انعقاد المعاهدة مع الترك، ان اقدم الى جلالتكم باسمي وباسم شعبي ، اخلص آيات الشكر والامتنان على العطف العظيم الذي شملتم به قضيتنا في جميع ادوارها الحرجة . اذ لولا ذلك العطف ، لما راينا هذه الساعة المباركة التي تبشرنا بافتتاح عهد جديد تستمر الصداقة بيننا فيه، كما ارجو من صميم قلبي توثقة اواصرها بالتحالف ، واشتراك المصالح واستتباب الامن في انحاء الشرق .

فيصل (١)

وقد اسرع العاهل البريطاني فرد على هذه البرقية بما يلي :

صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ـ بغداد

كان لرسالة جلالتكم ابلغ اثر بقلبي . اني اشاطركم الابتهاج بالنجاح الذي تكللت به المفاوضات الاخيرة ، واردد صدى طلبكم بان تتأكد اواصر الصداقة التي من حسن الحظ تربط شعبينا معا ، وان تساعد هذه الصداقة على استتباب السلام بين الامم ، واني احفظ اجمل الذكريات لاجتماعنا الذي تأسست فيه عواطف الصداقة الشخصية التي ساحفظها لكم مدى الحياة . آ.اي جورج (٢)

مادبة ملكية فاخرة

لم يكتف الملك فيصل بالبرقيتين المتبادلتين بينه وبين ملك بريطانية ، فأمر باقامة مادبة ملكية في يوم ١٧ حزيران ١٩٢٦ حضرها اعضاء مجلس الامة ، وبعض

(١) و (٢) جريدة « العالم العربي » العدد (٦٨٧) بتاريخ ١٦ حزيران سنة ١٩٢٦ .

الشخصيات العراقية والبريطانية . وبعد ان شكر الاعيان والنواب على مواقفهم المشهودة في البرلمان قال :

« كانت البلاد مهددة ـ كما تعلمون ـ بالاخطار ، وكان كل منا يخشى عواقب المستقبل . ومنذ تأسست هذه الحكومة ، كنا ننظر بعين القلق الى ما سيبدو من جيراننا ، ولكن زال والحمد لله الآن كل خطر ، ولم يبق علينا الا الاهتمام برقي بلادنا واعمارها . يجب علينا ان نفكر كيف نستدعي رؤوس الاموال الى بلادنا ، وكيف نعمل لاعمار هذا الوطن العزيز ، والى استرداد مجدنا الغابر . ليس لنا بعد الآن ما نرجو من جيراننا غير ان يخلصوا لنا فنخلص لهم . غايتنا الرئيسية هي ان نعيش بسلام مع جيراننا خاصة ، والعالم باسره عامة . . . الخ (١) .

مادبة رسمية ثانية

وفي ٢٦ حزيران ١٩٢٦ ايضا امر جلالة الملك فاقيمت مادبة خاصة للمعتمد السامي البريطاني ولرجال حاشيته ، وقد خطب فيها صاحب الجلالة خطابا سياسيا موجزا هذا نصه :

يا صاحب الفخامة ، حضرات السيدات والسادة .

احب ان لا تضيع هذه الفرصة الثمينة دون ان اوجه كلمة الى حضراتكم ، اعرب بها عن شكري الصميم للمؤازرة الفعالة التي شاهدتها منكم ، والتي كان من نتائجها الباهرة توطيد دعائم السلم مع جيراننا ، وتعزيز كياننا السياسي في الداخل والخارج . ان هذه النتيجة السعيدة لم نتوصل اليها الا بفضل عطف حليفتنا ، ووقوف رجالها العظام بصدق وامانة الى جانبنا ، في جميع الادوار التي مرت بنا . لذلك ارى من واجبي في هذا المقام ان اخص صديقي السر هنري دوبس بالشكر العظيم ، لانه مثل تلك السياسة بكل مهارة واخلاص ، وكان لارشاداته الثمينة التي كان يسديها الينا اعظم الاثر في اقتطاف هذه الثمرات الطيبة ، واني لاشكر كذلك قائد الطيران ، السر جون هكنس ، على ما تكرم به من المعاونة الجميلة .

لا بد انه بلغكم عزمي على السفر باذن الله الى اوربا يوم الاربعاء القادم ، وذلك لدواع صحية . وقد كانت المدة التي قضيتها في الصيف الماضي قصيرة لم تساعدني كل المساعدة على استكمال صحتي ، حتى انني بعد عودتي اضطررت الى ان اتقيد بقواعد صحية خاصة ، اما في هذه المرة فارجو من الله ان يعيدني اليكم بنشاطي التام ، وأملي عظيم بان نقوم جميعا بعد الآن بكل همة لاعمار البلاد ، وتزييد رفاهها .

اني لارجو ان يستمر هذا الوفاق بيننا لنتمكن من خدمة بلادنا التي نحبها كلنا ، ونغار على مصالحها ، وادعو الله ان يريني وجوهكم بالسلامة متمتعين جميعا بالسعادة والهناء اهـ (٢) .

---

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم ٦٨٩ الصادر في ١٨ حزيران ١٩٢٦ .
(٢) جريدة « العالم العربي » الرقم (٦٩٨) بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٢٦ .

ثم انتصب فخامة المعتمد السامي فالقى هذا الخطاب .

يا صاحب الجلالة . ايها السيدات والسادة !

يجب علي ان اشكر جلالتكم اخلص الشكر من اجل اشارتكم الى جهود الحكومة البريطانية وممثليها في سبيل المحافظة على حقوق العراق ومصالحه في اثناء المفاوضات الاخيرة ، واني اعتقد أن كلنا يعترف بان العراق مدين باعظم دين من الامتنان لجناب وزير المستعمرات المستر ايمري الذي أظهر في وجه اشد المعارضة عزما لا يلين ، بحيث يجوز القول بانه خلص العراق بجهده الشخصي ، وقد شد ازره اشتدادا بينا بالثقة التامة التي اولته اياها جلالتكم وحكومة جلالتكم ، تلك الثقة التي لي وطيد الامل بان الحكومة البريطانية في علاقاتها مع العراق ستنالها دائما ، وتنالها عن استحقاق .

ان العراق ، كما تعلم جلالتكم ، يبدأ حياته الآن كاملة مستقلة في ظروف تدعو الى اشد انواع التفاؤل بالخير . فالحكومة البريطانية قد قررت قبول توصيات اللجنة المالية التي زارت هذه البلاد في السنة الماضية ، وان تتنازل عن كل حق بمبلغ الاربعة وتسعين لك ربية ، او ما يعادلها السبع مئة وخمسة آلاف ليرة ، الذي كانت الحكومة العراقية تعهدت في الاتفاقية المالية بدفعه الى بريطانية العظمى لقاء مشاريع الري . والطرقات ، والجسور ، وخطوط البرق والتلفون الثمينة ، التي تسلمها العراق من الادارة العسكرية ــ البريطانية في نهاية الحرب .

ان هذه العطايا السخية ستخفف كثيرا عن عاتق العراق الدين ، واهاليهيعدون ثلاثة ملايين ونصف ، يبلغ مجموع ديونه اقل من سبعة ملايين ، مقابل ديون الحرب البالغة ثمانية آلاف مليون ليرة التي تثقل عاتق الاربعين مليون من اهالي بريطانيا العظمى ، وهذا يعني ان دين العراق هو ليرتان على كل فرد ، يقابل مئتا ليرة على كل فرد في بريطانية العظمى ، فاذا عمل العراق على الاستفادة من وضعيته الجديدة ، ومضى بثبات في سبيل التمدن والرقي ، فلي كل الثقة بان نرى المدنية الشرقيةتزدهر في البلاد ازدهارا لم يبد للعالم منذ قرون عديدة .

هذا واني ارجو لجلالتكم سفرا سعيدا ، وعودة جيدة ، مقرونة بالصحة والسلامة (١) .

في حيز التنفيذ

وقد دخلت المعاهدة العراقية ــ البريطانية ــ التركية حيز التنفيذ يوم ١٨ حزيران ١٩٢٦ ، واصدرت الحكومة العراقية نظاما لتنفيذ المادة ١٦ من المعاهدة ، فاطلقت سراح السياسيين المسجونين ، واخبر السر اوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانية مجلس عصبة الامم في السابع من حزيران من هذه السنة بأن الحكومات

---

(١) جريدة « العالم العربي » الرقم (٦٩٨) بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٢٦ .

العراقية والبريطانية والتركية توصلت الى عقد اتفاقية تتضمن اقتطاع جزء صغير جدا من الاراضي ، لان الحكومة التركية رات من المهم ان يقع جميع الطريق بين علامون واشوتا ضمن الحدود التركية ، فاستجابت الحكومتان : العراقية والبريطانية الى رغبة تركية . وقد قدم الى المجلس خارطتين تظهران التغيير الحاصل على خط الحدود ورجا المجلس ان يوافق على هذا الاقتطاع فلم ير المجلس مناصا من قبول الطلب البريطاني .

اعفاء جرائم التياريين

كان جنود الليفي التياريون قد قاموا بمجزرة رهيبة في كركوك في اليوم الرابع من شهر ايار سنة ١٩٢٤ ، ذهب ضحيتها عشرات الابرياء ، وجرت للمجرمين محاكمات صورية على نحو ما فصلناه في المجلد الاول من كتابنا هذا . وكانت حكومة الانتداب البريطانية تواصل الضغط على الحكومة العراقية لتصدر عفوا عن المجرمين في هذه المجزرة منتهزة كل فرصة لتحقيق هذا العفو .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ٢٩ حزيران ١٩٢٦ م :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او / ١٤٣ والمؤرخ في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٦ المتعلق بالعفو عن الجنود الآثوريين ، الذين حكم عليهم اثناء الشغب الذي حصل في كركوك في ٤ و ٥ ايار سنة ١٩٢٤ ، وعن الاشخاص الذين استثنوا من العفو العام الصادر في ٣٠ ايار سنة ١٩٢١ ، ما عدا اولئك المستثنين بموجب الفقرة (أ) من المادة الثانية من بيان العفو المذكور ، وتلي كتاب وزارة الداخلية المرقم س ١٦٤٤ والمؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٦ المتعلق بنفس الموضوع ، والمقترح فيه الموافقة على العفو عن الجنود الآثوريين المذكورين للاسباب الآتية :

(أ) ان الجرائم التي ارتكبوها كانت وليدة تهيج وقتي ساقهم راسا الى تلك الجرائم .

(ب) كونهم غرباء في هذا القطر الذي هاجروا اليه تخلصا من المصائب التي انتابتهم ليعيشوا تحت حماية الحكومة العراقية ، اعتمادا على حسن معاملاتها ومساعدتها لمن كان مثلهم ، وقد تنقلوا من بلاد شتى ، وقاسوا الامرين ، فهم مستحقون للعطف الملكي وعفوه .

(ج) مرور هذه المدة غير اليسيرة على وقوع الحادثة، وزوال نتائجها وتاثيراتها من الاذهان بصورة لا يصح معها بقاء هؤلاء المسجونين في السجن ، حتى تنقضي الاحكام الصادرة عليهم لمدة طويلة .

(د) بقاء عائلاتهم في حالة يرثى لها ، واحتياجها اليهم في امر المعيشة .

(هـ) لما كان العفو المطلوب مقيدا بشروط مهمة ، فانهم سوف لا يتمتعون بالحرية بمعنى الكلمة ، وانما سيكونون بمثابة المحجور عليهم في محل معين ، وهذا

مما يسهل العفو عنهم (١) .

فقرر مجلس الوزراء الموافقة على ذلك على ان يرسلوا جميعا الى قرية (ماي) في شمال غربي العمادية .

حوادث مختلفة

١ ـ كانت « الوزارة الهاشمية الاولى » قد اقرت عدد الموظفين البريطانيين ، الذين يجب استخدامهم في دواوين الحكومة العراقية الرئيسية ، بموجب المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها ، فلما تولت « الوزارة السعدونية الثانية » مقاليد الحكم، ظهر ان هناك جملة من الموظفين البريطانيين والهنود، الذين يجب استخدامهم في الوظائف الصغيرة ، فتضاعف العدد الذي اقرته الوزارة الهاشمية ، وتجاوز هذا الضعف احيانا .

٢ ـ هاجت الامة العراقية وماجت لسياسة البطش والتخريب التي اتبعتها الحكومة الفرنسية مع السوريين ، الذين ثاروا في سبيل حريتهم ووحدة بلادهم ، وبكت العاصمة العراقية لما اصاب العاصمة السورية « دمشق » من الخراب بفعل المدافع الفرنسية ، وصدرت الصحف في بغداد وهي مجللة بالسواد حدادا على « عروس الشرق » ونكبتها ، واشتركت الحكومة العراقية مع الشعب في جمع التبرعات للمنكوبين في هذه الفظائع الاستعمارية .

٣ ـ في يوم ٣١ آذار ١٩٢٦ « قرر مجلس الوزراء تعيين صاحبي المعالي صبيح بك نشأت وزير المالية ، ونوري باشا السعيد وزير الدفاع مندوبين من قبل الحكومة للمفاوضة مع وكيل المعتمد السامي في خصوص تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية » .

٤ ـ وقع الملك فيصل على المعاهدة العراقية ـ البريطانية ـ التركية في ٢٩ حزيران ١٩٢٦ .

٥ ـ توفيت الـ « مس »بل السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطانية في العراق في ليلة ١٢ تموز ١٩٢٦ ، وكانت قد لعبت دورا خطيرا في « تكوين الحكم الوطني » في العراق فاسفت الحكومتان العراقية والبريطانية معا لوفاتها .

٦ ـ نعت انباء الموصل في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٦ السيد احمد الفخري وزير العدلية في « الوزارة العسكرية الاولى » .

٧ ـ سافر الملك فيصل الى اوربا لترويح النفس في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٦ م ، وقد اصطحب معه وزير العدلية ناجي السويدي مع الحاشية الملكية فتولى الملك علي نيابة الملك ، وتولى رئيس الوزراء وزارة العدلية بالوكالة . وقد

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٦ ص ١٦٠ — ١٦٢ .

عاد وزير العدلية الى بغـداد في ٢٢ ايلول ١٩٢٦ م ، وعاد جلالـة الملك اليها في ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦ م .

٨ ـ حاول المدعو عبد الله افندي حلمي اغتيال رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، في اليوم العاشر من شهر آب ١٩٢٦ م اذ طعنه بموسى في صدغه ، بينما كان الرئيس يصعد السلم الى ديوان رئاسة الوزراء ، فنقل السعدون الى المستشفى للمعالجة ، وقبض على المعتدي ، الذي اعترف اعترافا صريحا بانه ملّ المراجعة من اجل تعيينه ، فاضطر الى الاقدام على ما اقدم عليه ، انتقاما من سياسة المحسوبية والمنسوبية المتبعة في التعيينات وفي الترفيعات ، وقد حكمت المحكمة على المذكـور بالحبس لمدة ثلاثين شهرا على الرغم من تنازل الرئيس عن شكواه .

٩ ـ كانت الحكومة البريطانية قد اوفدت لجنـة مالية برئاسة هلتون يانغ الى العراق لدرس وضعه المالي بغية انقاذه من الازمة التي كان يتخبط بها فاوصت اللجنة بوجوب فرض بعض الضرائب على المهن الحرة والبضائع المستوردة وخفض بعض الرواتب الباهظة فلم تقر « الوزارة الهاشمية » القائمـة هذه التوصيـات . فلما تسلمت « الوزارة السعدونية » مقاليد الحكم ، اضطرت الى الاخذ ببعض تلك التوصيات ففرضت ضريبة التمتع وضريبة الارباح على الاشغال والمهن الحرة ، كما زادت الرسوم الكمركية على بعض البضائع ، وخفضت رواتب الموظفين اعتبـارا من اول آذار ١٩٢٦ ثم طلبت الحكومة البريطانية ان تساعد العراق على الحصول على قرض مالي قد يساعدها على تخفيف ازمته المالية ولكن المعتمد السامي رفض اقرار طلب القرض واخذ يطالب بتسديد الديون المستحقة لحكومته على العراق، وان يضع العراق تحت تصرف الحكومة البريطانية اقساط الديون العثمانية المستحقـة حتى يتقرر مقدارها وطريقة تسديدها .

القضايا المعلقة بين تركية والعراق

كانت سكرتارية عصبة الامم قد ابرقت الى عضوين من اعضاء «لجنة الحدود» الفرعيـة وهما الكولونيل ر. جاك والمسيو هـ. ماركوس ان يبقيا في العـراق حتى يصبح خط الحدود المؤقت المعروف بخط بروكسل حدا نهائيا بين تركية والعراق. فلما تقرر ذلك غادر العضوان المذكوران ارض العراق ، بعد ان اثبتا هذه الملاحظات :

(قابلت الفئة المنوّرة من الشعب العراقي قرار مجلس العصبة الصـادر في كانون الاول ١٩٢٥ بالحمـاس ، وقابله باقي عامـة الشعب بالارتيـاح والرضاء . وتستطيع اللجنة ان تشير بنـوع خاص الى الحقيقة التاليـة « مع ان اللجنة كانت تتمتع بالحرية التامة ، والمجـال كان في كل وقت منفسحـا لها للاحتكاك والاتصال المباشر بافراد الاهـالي ، ولكنه لم يصل الى علمها بأية واسطة من الوسـائط وجود تذمر ، او عدم اقتناع بالقرار المذكور . والاثر الوحيد الذي ارتسم في اذهان اعضاء اللجنة بوجه عام لدى مغادرتهم الحدود ، هو ان النظـام والامن كانا سائدين على

طول تلك الحدود ، وفي داخلية البلاد ايضا بفضل النتائج والارشادات الحسنة التي تتلقاها الادارة التي تكلل عملها بالنجاح الباهر) ا ه .

فلما تم عقد المعاهدة العراقية ــ البريطانية ــ التركية في انقره بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ م ، استصدرت الوزارة ارادة ملكية في يوم ١٨ ايلول من هذه السنة بالغاء جميع الاحكام الصادرة، وايقاف التعقيبات الجارية بخصوص الجرائم الناشئة والاعمال السياسية التي قام بها البعض لصالح الجمهورية التركية ، وذلك عملا بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة المذكورة .

وفي يوم ١٩ تشرين الاول ١٩٢٦ اجتمعت لجنة الحدود العراقية ــ التركية لأول مرة في داخل الحدود العراقية ، وهي اللجنة التي اشارت المادة الثالثة من المعاهدة اليها الى وجوب اجتماعها في كل ستة اشهر مرة ، للبت في قضايا الحدود التي تقع عادة ، فرحبت الحكومة العراقية ترحيبا حارا باجتماعها ، وتبودلت بين رئيس الوزارة العراقية ، وبين رئيس اعضاء الوفد التركي في هذه اللجنة البرقيات الودية .

مناورة غريبة

« قرر مجلس الوزراء ــ بجلسته المنعقدة في ٢٠ آب ١٩٢٥ ــ ارسال وفد الى مجلس عصبة الامم بجنوا ، برئاسة ناجي بك السويدي وزير العدلية ، وعضوية كل من جعفر باشا العسكري ممثل العراق السياسي بلندن ، وغبطة البطريك يوسف عمانوئيل عضو مجلس الاعيان ، وارشد بك العمري نائب الموصل ، واسماعيل بك راوندوزي نائب اربيل في مجلس النواب » بغية ملاحقة قضية الموصل في العصبة الاممية . ولما طلبت الحكومة من مجلس النواب مصادقته على غياب النائبين : ارشد العمري واسماعيل راوندوزي ، حجب المجلس هذه الموافقة فعدّ رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون هذا الحجب خذلانا لوزارته فهرع الى دار المعتمد السامي ليأذن له بتقديم استقالة الوزارة، وكان المعتمد يد فيهذه القصة فلاطف السعدون، وصرفه عن تقديم الاستقالة ، ثم كتب تعهدا بمظاهرة القضية في العصبة بدون وفد عراقي ، فصرف النظر عن ارسال الوفد؛ كما صرف السعدون النظر عن الاستقالة.

وبهذه المناسبة كتب المعتمد السامي البريطاني السر هنري دوبس رسالة الى الملك فيصل في ٢٥ آب ١٩٢٥ جاء فيها :

« لقد تأثر عبد المحسن بك من معارضة مجلس النواب في تعيين اعضاء الوفد الذي قرر ارساله الى جنيف ، واظن ان اصدقاءه هم المعاتبون في عدم اخباره بالمعارضة التي اعدت ، وكانت معلومة لدى الجميع من قبل يومين او ثلاثة ، ولكن رئيس الوزراء كان مشغولا جدا فلم يسمع عنها . واني لم اكن راضيا عن تعيين ارشد العمري واسماعيل الراوندوزي اما ارشد فاني لم اكن واثقا بان الوفد التركي في جنيف لا يأخذه الى جانبه ، واما اسماعيل فلأنه شاب وليس له شأن يذكر .

والمجلس لا شك ليس له سلطة في التدخل في تعيين الوفد ، بل هو من حقوق الملك او نائبه ، ولكن له سلطة عدم منح الاذن لغياب بعض اعضائه وهكذا فعل ، فاتاني عبد المحسن وتكلم عن الاستقالة فقلت له ان ذلك لا معنى له اذ لم يرفض له طلب مبدأ مهم حتى الآن ، وان الاستقالة في هذه الظروف مما تضر بالبلاد » .

وقد قبل السعدون نصيحة المعتمد السامي فكتب اليه برقم ٢٣٢٢ وتاريخ ٢٥ آب ١٩٢٥ يقول :

عزيزي السر هنري　　　　　　　　　　سري مستعجل

بعد ان رجعت من لدن فخامتكم ، وجدت مجلس الوزراء مجتمعا ، فعقدنا جلسة خصوصية للنظر في موقف الوزارة ازاء الخطة التي تفضلتم باسدائها ، فعدل عن الاستقالة الوزراء الذين كانوا قد ابدوا لي رغبتهم فيها ، على شرط ان ابيّن لمجلس النواب النتائج الوخيمة التي يمكن أن تحصل من مواقفه هذه ، وان اطلب من المجلس المذكور اعتماده على الوزارة غدا أو بعد غد . ان مجلس الوزراء لا يوافق على المذاكرة مع رؤساء المعارضين ، لانه مقتنع ان ذلك سيكون بدون فائدة ومخلّ بحيثية الوزارة .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامات المخلص

رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

عودة الملك وافتتاح المجلس

عاد الملك فيصل الى عاصمة ملكه في يوم ١٧ تشرين الاول ١٩٢٦ ، وافتتح جلسات المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي الثاني من دورته الانتخابية الاولى في يوم اول تشرين الثاني ١٩٢٦ م ، فجدد الاعيان انتخاب السيد يوسف السويدي رئيسا لمجلسهم ؛ بينما انتخب اعضاء مجلس النواب رشيد عالي الكيلاني رئيسا لمجلسهم ، وهذا هو خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل في هذا اليوم :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب الكرام

اتقدم اليكم بحمد الله ؛ واحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم مبتهجا باجتماعكم الى العمل راجيا من الله تعالى ان يوفقكم لما فيه خير البلاد ونجاحها .

لقد انجزتم مهمتكم في الاجتماعين السابقين بعزم ونشاط ، وعالجتم الامور التي اودعت اليكم بروح الحكمة والروية، فاهنئكم على هذا النجاح الذي احرزتموه، وارجو انكم ستضاعفون جهدكم ، وتثابرون على السعي في تحقيق آمال الامة التي وضعت ثقتها فيكم ، واعتمدت عليكم .

ايها السادة

ان علاقاتنا الخارجية فيتقدم مستمر. فقد توطد مركزنا السياسي بالمعاهدات التي صدقتموها في اجتماعكم السابق ، وزال ما كان يغشي مستقبل حدودنا الشمالية من الابهام والقلق . وبعض الدول التي لم تعترف باستقلالنا بعد ، قد بدات بارتياد السبيل الى ذلك ، واقترحت علينا تحديد صلاتها معنا بعقد اتفاقات ذات منافع متبادلة . وعندما تتم المذاكرات لتقرير الشكل النهائي لهذه الاتفاقيات، تعرض على مجلسكم .

ان الحكومة ساعية لتوسيع دائرة التمثيل الخارجي العراقي فيالبلاد الاجنبية، وعلى الاخص في الممالك المجاورة التي لنا علاقة هامة بها ، ونؤمل ان يتم ذلك في المستقبل القريب .

قد اوشكت ان تنتهي المذاكرات في تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، وحصل الاتفاق على معظم التعديلات التي اقترحناها ، وسيعرض كل ذلك على مجلسكم العالي للبت فيه .

لقد دخلت المعاهدة التركية في حيز التنفيذ ، واستتب الامن والسلام على حدودنا الشمالية . وفي الشهر الماضي عقدت لجنة الحدود الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من المعاهدة المذكورة اجتماعها الاول في زاخو وانهت اعمالها . اما لجنة تحديد الحدود فستجتمع عندما يتم تعيين رئيسها وتبدأ بمهمتها ايضا . وانا لنرجو بفضل حسن النية المتقابل ، ان تتم هذه الاعمال قريبا ، فتتوطد صلاتنا الجوارية على احسن ما يرام ، وتأخذ علاقاتنا التجارية مجاريها الطبيعية اذ ليس احب الينا من ان يكون الولاء بين القطرين على احسنه لخير الامتين المتجاورتين .

ان التدابير الادارية التي اتخذت في منطقة السليمانية قد اتت باحسن النتائج، والامور جارية كما يرام ، واملنا وطيد ان يستتب السكون والامنعاجلافي ذلك اللواء في الصورة الكاملة .

ليست هذه السنة من السنين المخصبة ، فقد امحل النخل ، وقل نتاجه ، واستولى الجراد على بعض المزروعات . وعلى الرغم من الاضرار التي أصابت المزارعين منه ، ومن الفيضان ، فالامل وطيد بأن تكون الواردات كافية لسد النفقات .

اهتمت الحكومة بامر الجراد فصرفت المبالغ المخصصة لها في الميزانية على مكافحته ، ولكنها رات في المدة الاخيرة لزوما لاتخاذ تدابير واسعة النطاق لابادة هذه الآفة ، وانقاذ المزروعات من شرها ، فعمدت الى صرف مبلغ آخر من المال للقيام بهذه التدابير على جناح السرعة ، وباشرت تنفيذها . ثم انها اشتركت مع حكومات سورية ، وتركية ، وفلسطين ، وشرقي الاردن ، ومصر ، في مؤتمر الجراد الذي انعقد في دمشق هذه السنة ، ووقع ممثلنا على الاتفاقية التي وضعت في ذلك المؤتمر ، وهي تنص على وجوب تعاون تلك الحكومات ، واتخاذها تدابير مشتركة

لابادة الجراد . والرجاء عظيم بمعونة الله ان لا تترك التدابير الفنية المزمع اتخاذها تاثيرا له في السنة المقبلة .

اننا ننظر بكل ارتياح الى ما يبديه ابناء وطننا من الرغبة في الاشتغال بالزراعة، مصدر كل خير ، ولقد كان لنشر قانون المضخات اثر عظيم في تنشيط عدد كبير من الاهلين الى الانكباب عليها . ومن المامول ايضا ان تتمكن شركة نفط خانقين في اوائل السنة القادمة من بيع منتوجاتها في الاسواق العراقية ، بالسعر المتفق عليه ، الذي هو ارخص بكثير من السعر الحاضر .

اما المعارف فانها تتقدم بخطوات سريعة فقد فتحت في هذه السنة مدارس عديدة ، وهمة حكومتي متواصلة في توسيع نطاق التعليم الوطني بين جميع طبقات الامة .

لقد اعدت الكشوف اللازمة لتعمير السداد ، وصيانة المدن والمزروعات من الفيضان ، ونؤمل ان لا تتكرر حوادث الغرق المؤسفة . وقد بوشر حفر الانهر التي تقرر فتحها ، ونظفت جداول عديدة وعمرت الكسرات ، وتم مشروع سد نهر الحفار في المنتفك بكامله . وفي غضون هذه السنة فتحت طرق جديدة ، واصلح بعض الطرق القديمة ، وانشأت جسور في اماكن مختلفة ، كل ذلك بقدر استطاعتنا المالية .

وضعت الحكومة عددا من اللوائح القانونية التي حتم القانون الاساسي سنها ، وقامت باعمال اخرى مما ستعرض عليكم . ومن جملة اللوائح القانونية التي نحب ان نلفت اهتمامكم اليها بصورة خاصة لائحة قانون الدفاع الوطني . فان البلاد في حاجة الى جيش وطني مؤلف على قواعد وطنية مالوفة عندنا ، لنتمكن وحدنا من اخذ مسؤولية الدفاع عن بلادنا .

بعد مدة وجيزة تقدم اليكم ميزانية السنة المقبلة فتجدون ان الحكومة قد اجتنبت النفقات الزائدة ، وخصصت مبالغ كافية للمشاريع العمرانية المفيدة ، وطبقت كثيرا من توصيات المجلس بمراعاة الاقتصاد في جميع الاعمال .

ولي وطيد الامل بأنكم ستعالجون هذه الامور ، عند عرضها عليكم بروية وانعام النظر ، وتساعدون حكومتي على تطبيق الخطة التي تتمشى عليها لترقية حالة البلاد السياسية والاقتصادية .

وفي الاخير ادعو الله عز وجل ان يسدد خطواتكم ويقرن اعمالكم بالنجاح والتوفيق .

سقوط الوزارة

كانت « وزارة السعدون الثانية » قد الفت « حزب التقدم » في تشرين الاول ١٩٢٥ ليسندها في تمشية اعمالها ، وامرار اللوائح القانونية التي تتقدم بها . وقد ذكرنا قضية استقالة رشيد عالي من رئاسة مجلس النواب في يوم ٨ آيار ١٩٢٦ ،

وانتخاب السيد حكمة سليمان للرئاسة المذكورة في يوم ٢٠ من هذا الشهر . فلما حل يوم اول تشرين الثاني ١٩٢٦م ، رشحت الوزارة المشار اليه السيد حكمة سليمان لرئاسة المجلس ، ولكن الاكثرية في المجلس ــ بما فيهم اعضاء حزب التقدم ــ انتخبت السيد رشيد عالي لهذه الرئاسة ، فعد السعدون هذه النتيجة خذلانا لوزارته واستهتارا في القيم الحزبية وتقدم بكتاب استقالته وهو :

في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ الرقم ٣٢١٦

سيدي صاحب الجلالة

لقد ظهر بنتيجة التصويت ، الذي جرى اليوم لانتخاب رئيس لمجلس النواب، ان الحكومة غير مستندة الى اكثرية في المجلس ، ومن المعلوم لدى جلالتكم أنه توجد لوائح قانونية وامور هامة مما يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه هذا ، وبما ان الحكومة لا تتمكن من تمشية الامور بالاقلية التي تؤيدها ، اراني مضطرا الى ان اقدم استقالتي على السدة الملكية راجيا قبولها من لدن جلالتكم .

وفي الاخير اتشرف بعرض ولائي واخلاصي الابديين الى جلالتكم ، داعيا الى الله تعالى ان يطيل بقائكم بالعز والاقبال .

عبدكم المخلص : عبد المحسن السعدون (١)

وقد قبل صاحب الجلالة الملك هذه الاستقالة ورد عليها بهذا الجواب :

بغداد ١ تشرين الثاني ١٩٢٦ .

عزيزي عبد المحسن

اخذت كتابكم المتضمن تقديم استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء ، على اثر النتيجة التي ظهرت من انتخاب رئيس مجلس النواب ، ولا يسعني بهذه المناسبة الا ان اعرب لكم عن قدري العظيم للاعمال الجليلة التي قمتم بها انتم وزملائكم في أحرج الاوقات وادقها في تاريخ المملكة ، واسالكم ان تواظبوا موقتا على رؤية شؤون الحكومة الى ان يقر راينا على الوزارة الجديدة .

محبكم : **فيصل**

---

(١) المعروف في الاوساط السياسية المطلعة ان الملك فيصل لم يكن يشعر بالارتياح عند ما يتولى السعدون رئاسة الوزارة فكان يسعى جهد المستطاع لابعاده عنها ، وكان يستعين بجعفر العسكري ونوري السعيد في تحقيق هذا الابعاد ، وذلك بمناورات مختلفة تاخذ احيانا شكل صراع خفي تارة ، وصريح تارة اخرى . وما الخذلان الذي جابهه السعدون من حزبه في انتخابات رئاسة مجلس النواب ، الا احدى هذه المناورات . فقد اكد لنا الحاج عبد المحسن شلاش ــ وهو تقدمي ــ ان الملك فيصل اسر اليه ان ينتخب الكيلاني دون حكمة لرئاسة مجلس النواب كما اسر بذلك الى جماعة من التقدميين .

من يؤلف الوزارة الجديدة

كان البلاط الملكي يرغب في مجيء وزارة جديده تخلف « وزارة السعدون الثانية » المستقيلة لحفظ التوازن بين الاحزاب السياسية والمعارضة ، على حين كانت « دار الاعتماد البريطانية » ترغب في عودة السعدون الى الحكم لينجز التعديلات المراد ادخالها على الاتفاقيتين : المالية والعسكرية . ولما كلف الملك فيصل رئيس الوزارة المستقيلة بتكوين الوزارة الجديدة ، تحقيقا لرغبة المعتمد السامي ، اشترط السعدون حل مجلس النواب الذي خذله في انتخاب الرئاسة ، ولكن فيصلا ابى ان يقر هذا الشرط ، ولا سيما ولم يكن قد مر على افتتاح هذا المجلس اكثر من سنة .

واما السعدون فانه لم يكتف برفض تكوين الوزارة الجديدة حسب ، بل رفض الاشتراك في اية وزارة لا تقر مبدا حل المجلس النيابي القائم ، لهذا كان لزاما ان تفوز وزارة لا تحل المجلس ولا يدخل السعدون فيها ، فتألفت «الوزارة العسكرية الثانية» في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ .

على ان السعدون ما كاد يدعى لتكوين وزارة جديدة بعد استقالة « الوزارة العسكرية الثانية » في كانون الثاني ١٩٢٨م حتى نفذ رغبته هذه ، فحل المجلس النيابي الذي خذله ، وشرع في انتخاب مجلس جديد على النحو الذي سنفصله في هذا الجزء من « تاريخ الوزارات العراقية » .

الوزارة العسكرية الثانية

تمهيد

لما اعتذر عبد المحسن بك السعدون عن تاليف وزارة تخلف وزارته الثانية ، التي استقالت في اول يوم من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ ، ارتأت السلطات العليا في البلاط الملكي ، وفي دار الاعتماد ، ان تؤلف وزارة ائتلافية لانقاذ المجلس النيابي من البلبلة والتشتت الحزبي فيه ، وليمحو العكر الذي اصابه بتنقية جوّه ، ولا سيما وان تكوين الوزارة الائتلافية يعد احد شقي التدبير الحكيم في الامور الدقيقة واستشير رؤساء الاحزاب القائمة في ماهية الوزارة الجديدة ، وفي الشخص الذي يجب ان يتولى رئاستها ، فاجمعت الكلمة على ترشيح ممثل العراق في لندن جعفر باشا العسكري فطلب الملك فيصل الى دار الاعتماد في بغداد تامين ارسال البرقية الآتي نصها الى العسكري « بناء على استقالة الوزارة وتوصية رؤساء الاحزاب رشحتكم للرئاسة . تحركوا حالا باقصر طريق وافيدونا » (١) وقد وصل جعفر الى بغداد في الثامن عشر من تشرين الثاني فوجه الملك اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم جعفر العسكري

بناء على استقالة فخامة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا لاعتمادنا على اخلاصكم ودرايتكم فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الاولى لسنة الف وثلثمائة وخمس واربعين هجرية ، الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة الف وتسعمائة وست وعشرين ميلادية .

فيصل

هيأة الوزارة الجديدة

وفي اليوم نفسه (١٥ جمادي الاولى ١٣٤٥ — ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦) صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٦٥ بتكوين الوزارة من الذوات الآتية اسماؤهم (مع حفظ الالقاب) .

---

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الملف ج/١ السنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ الورقة ١٣ .

١ ــ جعفر العسكري : رئيسا ووزيرا للخارجية
٢ ــ رشيد عالي الكيلاني : وزيرا للداخلية
٣ ــ ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية
٤ ــ رؤوف الجادرجي : وزيرا للعدلية
٥ ــ نوري السعيد ، وزيرا للدفاع(١)
٦ ــ محمد امين زكي : وزيرا للاشغال والمواصلات
٧ ــ السيد عبد المهدي : وزيرا للمعارف
٨ ــ امين عالي باش اعيان : وزيرا للاوقاف (٢) .

حزب التقدم والوزارة الجديدة

وقد اسرع « حزب التقدم » فاتخذ المقررات التالية في مساء يوم تكوين الوزارة:

١ ــ ان الحزب لا يقف موقف المعارض للحكومة ، طالما تسير الحكومة على خطة تتفق مع خطة الحزب الاساسية .

٢ ــ لا يمكن ان يعتبر الحزب نفسه متمثلا في الوزارةالحاضرة بشكلهاالحاضر(٣)

وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٦ قصد جعفر باشا العسكري بناية حزب التقدم، وطلب الانخراط في عضويته ، فعدّلت هياة الحزب « نظام الحزب الداخلي » بأن اضافت الى مادته الثانية هذه الفقرة .

« يمكن للوزراء واعضاء مجلس الاعيان ايضا الانتماء الى الحزب والانخراط في عداد اعضائه » .

وعلى هذا الاساس انخرط رئيس الوزارة الجديدة في « حزب التقدم » واصبح رئيسا له بعد ان استقال عبد المحسن السعدون من رئاسة الحزب ، وانتخب رئيسا لمجلس النواب .

ومن لطيف ما يروى عن جعفر العسكري انه لما قصد بناية حزب الاكثرية ، في السادس والعشرين من تشرين الثاني ، قال لاعضائه « انا منكم . فان أخرجتموني من الباب دخلت اليكم من النافذة » .فتعالت الاصوات : ان « مرحبا مرحبا ، الثقة لك والاعتماد عليك » (٤) .

---

(١) على ان تبقى بعهدته وكالة القيادة العامة .

(٢) جريدة الوقائع العراقية « الرسمية » العدد ٤٨٩ .

(٣) جريدة العراق : العدد ١٩٩٨ .

(٤) جريدة « العالم العربي » الرقم ٨٢٨ وكان الملك فيصل يرغب رغبة صادقة في اسناد رئاسة الوزارة الجديدة الى جعفر العسكري ، حتى قال عضو حزب التقدم خير الدين العمري في كتاب له ما يزال مخطوطا :

« ولما كنت من اعضاء حزب التقدم فاني اشهد الله ان فشل جعفر العسكري كان محققا لولا تدخل الملك وتوصياته لنا بلزوم تأييد العسكري » اه .

منهاج الوزارة

لم تنشر هذه الوزارة منهاجا لها في الصحف ، لكنها اعدت منهاجا بشكل خطاب القاه رئيس الوزراء في الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦ وهو :

« ان الغاية التي ترمي اليها وزارتنا في اعمالها بعد الاتكال على الله ، هي انماء القوى الوطنية المادية والادبية في جميع الفروع ، وتعزيز موقف البلاد الداخلي والخارجي ، واحلال السيادة القومية محلها الممتاز في الاعمال ، والتعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه بصفة كونه دولة مستقلة ولتسهيل دخوله عصبة الامم باسرع وقت .

وستعير الوزارة اهتمامها بصورة خاصة الى توسيع نطاق الامن ، والتعليم ، والصحة ، والمشاريع الاقتصادية ، والعمرانية ، واحضار اللوائح القانونية التي نص عليها القانون الاساسي ، وانجاز اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث ، بعد تدقيقها ، سيما ما يتعلق منها بالدفاع الوطني ، وادارة الالوية ، والموظفين ، والتقاعد، وكذلك اتمام ما شرع به من الامور والاعمال المفيدة ، وستبادر الوزارة بتسريع الامور الآتية :

١ ــ انجاز تعديل الاتفاقيات الذي شرعت به الوزارة السابقة وفقا لرغبات المجلس التأسيسي ، وحسم ما اشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الامور في هذا الصدد .

٢ ــ توسيع دائرة التمثيل الخارجي وتأسيس الصلات مع الدول ، سيما المجاورة منها على اسس المودة والاحترام المتبادلين .

٣ ــ قصر النفقات على الامور الضرورية لادارة البلاد ، والسير الى التوازن بين الصادرات والواردات ، وذلك بتسهيل المشاريع التي من شأنها ان تساعد على نمو المصنوعات والانتاجات الوطنية ، والترغيب في استعمالها ، واتخاذ الوسائل اللازمة لقيام الوطنيين بكل ما تحتاجه البلاد من الاعمال ، والصناعات ، وتحسين الطرق التجارية الرئيسية ، سيما في الشمال ، واصلاح الطرق الموجودة ، ووضع الاسس لاستبدال ضريبة العشر بمقطوع يساعد الفلاح والزراع على الاهتمام بالزراعة ويزيل الشكوى من اصول الجباية الحاضرة ، وتشجيع الاهلين على احياء الاراضي الخالية وتملكها وتشميل حق القرار على الاراضي الاميرية المستثناة من هذا الحق .

٤ ــ توحيد اعمال الزراعة ، والبيطرة ، والري ، والتجارة ، في وزارة واحدة ، وتسهيل رقي هذه الفروع ، ولتأمين جودة المحصولات ، والاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية ، وبتأسيس المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

٥ ــ احترام الشعائر الدينية ، وخاصة في المدارس ، وترقية مستوى التعليم وتحسين منهاجه . وتسهيل تعميمه ، ومساعدة البلديات لتمكينها من العناية براحة السكان ، وتسيير الامور الوقفية على طريق يكفل الاستفادة منها ادبيا وعمرانيا ، والاهتمام الزائد بالمعابد والمعاهد الدينية . اهـ (١) .

---

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الاولى ص : ١٤ من اجتماع سنة ١٩٢٦ م .

وما كاد رئيس الوزراء ينتهي من القاء هذا المنهاج الوزاري ، حتى قوبل بعاصفة من التصفيق ، فاعلن انه يريد ثقة المجلس اولا ليتمكن من مزاولة اعماله الوزارية فنالها بالاجماع .

المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين

كانت اول جلسة عقدتها « الوزارة العسكرية الثانية » تلك التي تمت في يوم ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ ، وقد حضرها مستشار وزارة المالية المستر فرنن،ومستشار وزارة الاشغال ، المستر بري ، واتخذ فيها هذا القرار :

« نظر مجلس الوزراء في مسئلة تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، فقرر ان تؤلف لجنة من وزيري المالية والدفاع لتدقق في الاوراق المتعلقة بالمفاوضات التي جرت قبلا مع فخامة المعتمد السامي ، وتقدم تقرير عن :

١ ـ المواد التي توصل المفاوضون الى اتفاق تمهيدي عليها .

٢ ـ المواد التي لم تنته بشانها .

٣ ـ الامور التي اشار اليها تقرير لجنة المعاهدة في المجلس التاسيسي بصورة خاصة ، ولم يبحث عنها في المفاوضات .

ولتهيء كذلك اقتراحات تبين وجه نظرها في كيفية تنفيذ ما ورد في منهاج الوزارة، ليتذاكر المجلس على هذه الاقتراحات ، ويقرر الاساس الذي ينبغي للجنة ان تسير عليه في مفاوضاتها مع فخامة المعتمد السامي . وقرر ايضا ان تستشير اللجنة وزير العدلية من وقت لآخر لتطلع على آرائه في ماله مساس بالامور الحقوقية وغيرها » (١) .

وقد اجتمعت اللجنة الوزارية مرارا ، فدرست المراسلات المتعلقة باسس التعديل، ودخلت في مفاوضات مع المعتمد السامي طال أمدها ، ولم يصل الطرفان الى نتيجة بشانها ، حتى ارتؤي نقل هذه المفاوضات الى لندن ، على نحو ما سنذكره في موضع آخر .

قضية النصولي

بين الامويين والهاشميين عداوة قديمة يرتقي تاريخها الى ما قبل الاسلام ، واستيفاء البحث عنها يخرجنا عن موضوع الكتاب ، ويضطرنا الى البحث عن سدانة الكعبة ، وقصي ، وخزاعة . . الخ . وقد بقيت « الشام » أموية بحتة ، على الرغم من العهود التاريخية التي مرت فيها ، وكانت مختلفة في جوهرها ، وبقي العراق متمسكا بالهاشميين تمسكا وثيقا . وصار الشامي اذا بحث في موضوع الدولة الاموية ، حكم العاطفة في كتابته ، وان مس عواطف غيره . لذا ما كاد الاستاذ أنيس النصولي السوري التبعة ، الذي ندب للتدريس في مدارس العراق الحكومية ، ينشر كتابه عن « الدولة

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٦ ص ٦٤

الاموية في الشام » ويدرسه في هذه المدارس ، حتى هاج الراي العام في العراق وماج : فقد نسب الى الامام الحسين بن علي « عليهما السلام » اموراً عدها الشيعيون طعنا في آل البيت ، وكانت العلاقات بين السنيين والشيعيين متوترة « لسوء الحظ » اذ ذاك، نادى هذا التفسير الى قلاقل واضطرابات كانت البلاد في غنى عنها .

ورات « وزارة المعارف » ان تعالج هذه القضية بحزم ورزانة ، فمنعت تدريس هذا الكتاب في مدارسها ، وفصلت الاستاذ النصولي عن منصبه التعليمي ، فحاول المدرسون السوريون المستخدمون مثله في المدارس الاميرية في العراق ، الثار لزميلهم، فحرّضوا الطلاب على التظاهر ضد ما اسموه ب « خنق الحرية الفكرية » وقدموا احتجاجا مكتوبا الى وزير المعارف يحتجون فيه على فصل زميلهم ، ويطالبون باعادة النظر في امر فصله ، والعدول عنه . وتألفت مواكب الاحتجاج في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٢٧ م فسارت الى « ديوان وزارة المعارف » على هيأة اضطرت قوات الامن الى الاستعانة بسيارات فرقة اطفاء الحريق وخراطيم مياهها لتفريق شمل المتظاهرين، فقابلها هؤلاء بالحجارة فشتت شملهم .

هذا ما جرى في بغداد ، اما في الالوية العراقية الاخرى ، ولا سيما في مدن الفرات الاوسط ، فقد احتج الاهلون احتجاجات متواصلة على نشر كتب مدرسية قالوا عنها « ان سداها الطعن في المذاهب الاسلامية ، ولحمتها الازدراء بها » وكانت برقيات احتجاجهم تترى من كل صوب وجهة فاخذت الحكومة تطيب النفوس،وتهدىء العواطف على طرق مختلفة .

وشرعت « وزارة المعارف » في التحقيق عن المحرضين على القيام بهذهالمظاهرات، وعن المشتركين فيها ، فثبت لديها ان ثلاثة من الاساتذة السوريين وهم : درويش المقدادي ، وعبدالله مشنوق ، وجلال زريق ، كانوا من اركان التحريض ، فانهت خدماتهم ، وامرت بتسفيرهم الى بلادهم ، كما طردت لفيفا من الطلاب من مدارسهم ، فكان عقابا قالت بعض الصحف عنه « انه كان صارما » وقال الآخر « انه كان موافقا للمصلحة حتى لا يتكرر وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل ، لان واجب التلاميذ يقضي بانصرافهم الى شؤونهم المدرسية دون ان يتدخلوا فيما يضر ولا يفيد » .

واخذ الطلاب المطرودون وذووهم يستعطفون المراجع العليا ، ورجال الحكومة لارجاعهم الى مدارسهم ، وتمكينهم من مواصلة دروسهم ، دون ان يجدوا من يعطف على قضيتهم ، فحاول زملاء لهم الاضراب عن الدرس احتجاجا على عدم تلبية طلبات اخوانهم ، وقاموا بمظاهرة في السادس من آذار ١٩٢٧ م لم تسفر عن نتيجة ما بل ادت الى ما هو اتعس وأمر .

ورأى صاحب الجلالة الملك ، بعد بضعة اشهر ، ان ما ناله الطلاب المطرودون من عقاب ، كاف لردعهم ، ومنعهم من الاسهام في حركات لا دخل لهم فيها ولا شأن ، فأمر بارجاعهم الى مدارسهم ، واسدل الستار على هذه القضية بعد ردح من الزمن .

تقنين اللوائح القانونية

اقترحت وزارة العدلية على مجلس الوزراء بكتابها المرقم ٢/١٠٤/ والمؤرخ في ١٩٢٧/١/١٢ .

١ ـ ان ترسل جميع اللوائح القانونية الى شعبة التدوين في وزارة العدلية، قبل عرضها على مجلس الوزراء ، لتنظر فيها من الوجهة الحقوقية ، ولتصوغها بقالب قانوني .

٢ ـ ان تنشر اللوائح التي تنتهي من النظر فيها شعبة التدوين في الصحف ، ليتسنى لارباب الاختصاص من ان يبدوا رايهم فيها ، اذا لا يوجد من نشرها مانع .

فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٧ ما يلي :

(١) يحبذ المجلس ان تكون اللوائح القانونية الهامة ، التي تسنها الوزارات، على نسق واحد من حيث الترتيب ، والشكل ، والاتقان ، ولتامين هذه الغاية يجب أن تمر تلك اللوائح من شعبة التدوين في وزارة العدلية . الا انه لا مانع للوزارات من ان ترسل اللوائح القانونية التي اصبح شكلها وترتيبها معلومين ، والتي هي مستعجلة او تتعلق بأمور طفيفة الى مجلس الوزراء راسا .

(٢) لا يرى المجلس مانعا من نشر الاسس التي ستبنى عليها اللائحة القانونية في الصحف من قبل الوزير المختص ، او بواسطة مديرية المطبوعات بعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك اهـ .

حوادث مختلفة

١ ـ قصد الملك فيصل مدن « الفرات الاوسط » في يوم ٢٠ كانون الثاني١٩٢٧م فزار المسيب ، وكربلا ، والنجف ، والكوفة ، ثم عرج على ابي صخير ، والشامية ، والديوانية ، والحلة ، وعاد الى بغداد في السابع والعشرين من هذا الشهر . وكان يصحبه في هذه الزيارة الملكية وزير داخليته السيد رشيد عالي الكيلاني .

وفي اليوم الخامس من نيسان ١٩٢٧ م ، قصد جلالته « مدينة كركوك » لافتتاح اول بئر للنفط حفرت في حقولها النفطية ، وهي بئر التجارب رقم (١) وكان في معية جلالته في هذه السفرة وزيرا الداخلية والاشغال ، وجمهور من الاعيان ، والنواب ، والصحفيين ، ورؤساء الدوائر ، واصحاب المحلات التجارية الكبرى ، من وطنيين واجانب . وبعد انتهاء مراسيم الافتتاح عاد الجميع الى بغداد يقلهم قطار خاص .

وفي يوم ٢١ نيسان ايضا ، سافر صاحب الجلالة الى الموصل للمشارفة على اعمال مكافحة الجراد ، الذي كان قد انتشر في هاتيك الجهات يومئذ ، واضر بالمزروعات ضررا بليغا ، وبعد ان أطمأن الى سير الاعمال عاد الى العاصمة في ٢٧ منه .

وفي اليوم الخامس عشر من ايار ١٩٢٧م أدى صاحب الجلالة زيارة قصيرة الى مدينة الثغر « البصرة » لتفقد شؤون اللواء .

٢ ـ وصل الى بغداد في يوم اول كانون الثاني ١٩٢٧ السر صموئيل وزيرالطيران البريطاني ، لدرس موضوع فتح طريق جوي يربط الشرق بالغرب ، فامر الملك فيصل فاقيمت حفلة تكريمية لهذا الوزير تبودلت فيها خطب المجاملة . وبعد ان تفقد الزائر القوة الجوية البريطانية في العراق ، وتجول في الويته الجنوبية عاد الى بلاده في ٧ شباط .

٣ ـ لما كانت « الممثلية العراقية في لندن » قد شغرت باسناد منصب رئاسة الوزراء الى جعفر باشا العسكري ، فقد صدرت الارادة الملكية في يوم ١٣ آذار ١٩٢٧ بتعيين مزاحم بك امين الباجه جي ممثلا للعراق في العاصمة البريطانية ، وكان وزيرا للاشغال والمواصلات في « الوزارة الهاشمية الاولى » من قبل .

٤ ـ وصل الى زاخو في يوم ١٣ آذار ١٩٢٧ اعضاء الوفد التركي في « لجنة تخطيط الحدود » التي نصت عليها المعاهدة العراقية الانكليزية ـ التركية ، وزارت اللجنة مدينة الموصل في اليوم التاسع عشر من هذا الشهر ، فاقيمت لها حفلة تعارف شائقة كان لها اثر بارز في تسوية المشكلات والقضايا المعلقة بين الطرفين ، وبعد انانهت اللجنة مهمتها بنجاح عادت الى بلادها مسرورة .

٥ ـ وفي يوم ٢٠ آذار ايضا ، وصل الى بغداد السر جون شاكبيرك رئيس دائرة الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية ، فاذاع « قلم المطبوعات » بيانا عن وصوله هذا في الرابع من نيسان ١٩٢٧ جاء فيه :

ان المعتمد السامي البريطاني في العراق كان قد علم بعزم السرجون شاكبيرك على زيارة فلسطين ، ورأى ان ينتهز هذه الفرصة ـ اي فرصة قربه من بغداد ـ فأبرق الى وزارة المستعمرات يلتمسها السماح له بالقدوم الى العراق لمفاوضة المعتمد حول قضايا كثيرة ، ومن جملتها العلاقات العراقية ـ البريطانية ، فأجيب الى طلبه .

٦ ـ لما كانت المادة الرابعة من منهاج الوزارة نصت على « توحيد اعمال الزراعة، والبيطرة ، والري ، والتجارة ، في وزارة واحدة » وكان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ شباط ١٩٢٧ الموافقة على احداث هذه الوزارة ، رفعت الحكومة اللائحة القانونية الخاصة بهذا الاحداث الى المجلس النيابي فاقرها في جلسته المنعقدة في ٣٠ آذار ١٩٢٧ م ، وبعد ان اكتسبت اللائحة صفتها التشريعية ، صدرت الارادة الملكية في اليوم السادس من شهر آب من هذه السنة باجراء التبدلات الوزارية التالية:

ا ـ تعيين الحاج عبد الحسين الجلبي : وزيرا للري والزراعة .

ب ـ تعيين السيد علوان الياسري : وزيرا للاشغال والمواصلات .

جـ ـ تعيين محمد أمين زكي وزير الاشغال والمواصلات ، وزيرا للمعارف بدلا من السيد عبد المهدي وزير المعارف الذي استقال من منصبه هذا في الثامن من شهر حزيران ، للاسباب التي سنبسطها في موضع آخر .

ولم يكن تعيين « الجلبي » و « الياسري » في منصبيهما الوزاريين وليد الصدفة، فقد كان الشيعيون يتظلمون من عدم وجود وزراء لهم يمثلونهم في المجلس الوزاري ، وزاد الطين بلة استقالة وزير المعارف السيد عبدالله المهدي من منصبه ، وهو شيعي، فبذل البلاط ورئيس الوزراء العسكري جهودا مضنية لانجاز هذه الطبخة على هذا الوجه .

٧ ــ انتقل السيد عبدالرحمن افندي ، نقيب اشراف بغداد ، الى دار البقاء في يوم ١٣ حزيران ١٩٢٧ وكان قد الف ثلاث وزارات متعاقبة (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠ ــ ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢) .

٨ ــ سافر وزير الدفاع نوري السعيد الى لبنان في يوم ٦ تموز ١٩٢٧ ، وعاد الى العراق في يوم ٢٤ آب من هذه السنة . وقد صدرت الارادة الملكية بتاريخ ١٣ تموز باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى صهره جعفر باشا العسكري رئيس مجلس الوزراء .

٩ ــ وصل الى بغداد في اليوم الرابع من شهر آب سنة ١٩٢٧ ، سمو الامير غازي ولي عهد المملكة العراقية ونجل الملك فيصل الاول .

١٠ ــ سافر وزير المالية ياسين باشا الهاشمي ، الى لبنان في يوم ١٢ ايلول ١٩٢٧ ، فناب منابه وزير الدفاع نوري باشا السعيد في رؤية شؤون وزارة المالية ؛ وناب وزير الداخلية السيد رشيد عالي ، في رؤية رئاسة الوزراء بالوكالة ، وفي ٢٨ ايلول عاد الهاشمي الى بغداد .

١١ ــ شرعت الحكومة العراقية في اجراء تسجيل النفوس العام اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٧م ، فاتضح ان مجموع نفوس العراق في هذه السنة كانت ٢،٩٦٨،٠٥٤ منهم ١،٥١٢،٠٧٧ من الذكور و ١،٤٥٥،٩٧٧ من الاناث .

١٢ ــ وصل الى بغداد في ٣٠ ايلول ١٩٢٧ الوفد التركي في « لجنة تخطيط الحدود » فحل ضيفا على الحكومة العراقية ، واقيمت على شرفه المآدب التكريمية ، واستطاع ان ينجز عمله بتثبيت الحدود ، واقامة العلامات مدة وجوده في شمال الموصل .

١٣ ــ منح الملك جورج الخامس ملك بريطانية ، الملك فيصل الاول ملك العراق، وسام القديسين ، جورج وميخائيل ، وهو ارفع الاوسمة البريطانية . وقد اقيمت حفلة تقليد الوسام في البلاط الملكي يوم ١٠ ايار حضرها زهاء (٢٠٠) شخصية والقيت فيها خطب المجاملة بالمناسبة .

مقررات منوعة

١ ــ قرر مجلس الوزراء ، في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧ م :

« الموافقة على عدم فتح اكياس البريد الرسمي العائدة الى الحكومة البريطانية ، والمرسلة من فخامة المعتمد السامي ، وقائد الطيران ، والسفير البريطاني في طهران ، وحكومة الهند ، واليهم بواسطة شركة طرق الهواء الامبراطورية ، من قبل دائرة الكمرك العراقية ، او السلطات المحلية الاخرى ، على شرط ان تختتم تلك الاكياس من قبل سلطة مسؤولة ، وان تحتوي على مكاتبات واوراق رسمية فقط » .

٢ ـ وقرر المجلس المشار اليه في جلسته المنعقدة في يوم ١٠ شباط ١٩٢٧ م استحداث وزارة جديدة باسم « وزارة الري والزراعة » .

٣ ـ وقرر في جلسته المنعقدة في يوم ٨ آذار ١٩٢٧ « الموافقة على احداث ممثلية سياسية عراقية في تركية ، وان تتخذ وزارة الخارجية التدابير اللازمة لتعيين ممثل باسرع ما يمكن » .

٤ ـ وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٨ آب ١٩٢٧ م :

« تلي كتاب وزارة المالية المرقم م/١٣٠٨ والمؤرخ في ١٣ آب سنة ١٩٢٧ المقترح فيه اعفاء جميع الاشخاص المدينين للحكومة التركية ، وفك الاملاك المحجوزة في ذلك العهد من اجل الديون المذكورة ، ما عدا الاملاك المضبوطة والمسجلة فعلا باسم الحكومة ، فقرر مجلس الوزراء قبول هذا الاقتراح » اهـ .

٥ ـ واقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ آذار ١٩٢٧ « قانون الدفاع الوطني » وسنعود الى بحث هذا القانون في موضع آخر .

خطوة دستورية جريئة

اتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٧ ايلول ١٩٢٧ هذه المقررات :

١ ـ «ترغب الحكومة العراقية في ان تستعمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية، في المستقبل مسودة البروتكول ... عقد معاهدات ثنائية الطرف بين بريطانية العظمى ودول اجنبية .

٢ ـ توافق الحكومة العراقية على ان المعاهدات الثنائية الطرف ، كالمعاهدات المتعددة الاطراف ، يجب عرضها على مجلس الامة .

٣ ـ توافق الحكومة العراقية على ان الاتفاقيات الدولية ذات الاهمية الصغرى، والصبغة الفنية ، والتي لا تعقد بين رؤساء الدول ذات الشان بل بين كبار موظفي حكومات تلك الدول ، لا تقتضي بحد ذاتها العرض على مجلس الامة . على ان اتخاذ هذه الطريقة لا يمنع الحكومة العراقية من ان تعرض على مجلس الامة اية اتفاقيةدولية اذا وجد ذلك مرغوبا فيه لسبب ما . وبما انه لا توجد قاعدة لبيان اي من الاتفاقيات يجب اعتبارها ذات اهمية صغرى ، توافق الحكومة على العمل باقتراح فخامة المعتمد السامي وهو ان الاتفاقيات التي تتطلب لتأييدها وضع تشريع ينبغي عدم اعتبارها من

الاتفاقيات ذات الاهمية الصغرى ، ويجب عقدها بشكل معاهدة ، واما الاتفاقيات التي لا تتطلب لتأييدها تشريعا او انها ذات اهمية صغرى ، او من نوع الاتفاقيات الفنية فينبغي ان تباشر عقدها الدوائر المختصة » اهـ (١) .

تمديد مدة اجتماع المجلس

كان « مجلس الامة » قد افتتح جلساته الاعتيادية في اجتماعه الاعتيادي الثاني في يوم اول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م . وقد انهى اجتماعه هذا في الثلاثين من شهر نيسان ١٩٢٧ ، بعد ان مدد مرتين مدة كل منهما شهر كامل ، وقد عقد مجلس النواب (٥٤) جلسة ، كما عقد مجلس الاعيان ٤٤ جلسة خلال هذا الاجتماع ، ولما كان لدى الحكومة بعض اللوائح القانونية التي تتطلب تشريعا مستعجلا ، صدرت الارادة الملكية بدعوة هذا المجلس الى عقد اجتماع غير اعتيادي في الثالث من ايار سنة ١٩٢٧ ، وقد جرت حفلة الافتتاح لهذه الدورة بحسب المراسيم المعتادة والقى الملك خطاب العرش التالي :

« حضرات الاعيان والنواب .

لما كانت اللوائح القانونية المهمة المعروضة عليكم في الاجتماع الاعتيادي السابق لم تنجز بعد ، وكانت البلاد في حاجة ماسة الى انجازها ، والى البت في بعض لوائح قانونية اخرى دعوتكم الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية للبت في الامور التي تضمنتها ارادتنا الملكية .

ان اللوائح القانونية التي اودعت مجلسكم ، والتي لم تنجز بعد ، تتعلق بميزانية الدولة ، وبتوزيع التكاليف بين طبقات الشعب ، وبسد بعض حاجاتنا الادارية ولا يمكن تأخيرها ، كما ان اللوائح القانونية التي ستقدمها الحكومة لا تقل خطورة واهمية عن اللوائح القانونية الموضوعة على بساط البحث ، والتي اكثرها على وشك الانجاز .

لقد اخذت الحكومة باعداد هذه اللوائح منذ عهد قريب ، وقد اشرنا في خطابنا الافتتاحي للاجتماع الاعتيادي بصورة خاصة الى لائحة قانون الدفاع الوطني . ان المفاوضات الدائرة مع حليفتنا بريطانيا العظمى قد اخذت في الايام الاخيرة شكلا يبعث على الاطمئنان التام من قرب تبوء العراق مركزه اللائق بين الامم ، وتحقيق هذه الامنية لا يتم الا بتوليتنا مسؤولية حفظ الامن والسكينة في بلادنا ، وكذلك شرف الدفاع عن تخومنا وكياننا بانفسنا ، ولنا وطيد الامل بان مجلس الامة سيعمل لانجاز هذه اللوائح وللبت فيها بما يقتضي من السرعة وبعد النظر وبذلك يزيد على الاعمال التي جلبت تقديرنا الملكي اعمالا جليلة اخرى ، ويبرهن على ان الشعب العراقي قادر على القيام بما يطلب اليه من الواجبات والله ولي التوفيق » (٢) .

---

(١) قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تموز واب وايلول ١٩٢٧ ص ١٢٣ — ١٢٤ .
(٢) مذاكرات مجلس النواب للسنة ١٩٢٦/١٩٢٧ ص ٨٠١ .

فض الاجتماع غير الاعتيادي

انتهت مدة الاجتماع غير الاعتيادي في الثامن من شهر حزيران ١٩٢٧م، فصدرت الارادة الملكية في اليوم المذكور بفض هذا الاجتماع ، بعد ان عقد مجلس النواب (٢٤) جلسة خلاله ، وعقد مجلس الاعيان (١٥) جلسة .

وكان الملك فيصل اعتاد ان يقيم حفلة تكريمية لاعضاء مجلس الامة « من اعيان ونواب » في ختام كل اجتماع ، فيدعو اليها المعتمد السامي البريطاني وحاشيته ، مع اركان الحكومة العراقية ، ويلقي خطابا سياسيا يناسب الزمان والمكان . فلما انهى المجلس المشار اليه اجتماعه غير الاعتيادي ، الذي اعقب « الاجتماع الاعتيادي الثاني » مباشرة ، امر فاقيمت الحفلة الوداعية المعتادة في السادس من شهر حزيران ١٩٢٧م ، وتبادل مع المعتمد السامي القاء هذين الخطابين السياسيين :

خطاب صاحب الجلالة الملك

جلالة اخي . فخامة المعتمد السامي . ايها السادة :

اعتدت ، منذ بداءت حياتنا الدستورية ، ان اقيم حفلة وداع لحضرات اعضاء مجلس الامة عند انتهاء اجتماعه السنوي ، وهذه والحمدلله حفلتنا الثالثة ، وقد سرني انني حظيت بتشريف جلالة اخي ، وفخامة المعتمد السامي ، وقائد القوات البريطانية ، وبعض كبار الموظفين في المملكة ، واني اتمنى ان اقيم مثلها في السنة المقبلة واراكم جميعا متمتعين بالصحة والرفاهية ، قريري العين بسير مملكتنا هذه الفتية نحو الرقي والسعادة .

ايها السادة :

لقد اجتزنا بعون الله صعاب السنوات الماضية ، ولم يبق امامنا ما يعيق سيرنا، فنحن سائرون الى الامام متكلين على الله غير مترددين .

اني في موقفي هذا لمغتبط جدا بما اظهره اعضاء مجلس امتي من الكفاية فيممارسة اعمالهم . فقد ابرمتم بسرعة ما كان صالحا ومفيدا ، وانتقدتم بحرية تامة ما كان قليل النفع للبلاد ، وبذلك خدمتم وطنكم خير خدمة ، وانا لنشكركم على ذلك ، ونخصكم بأجمل الثناء ، كما اننا نشكر الهيئة التنفيذية على ما تيسر لها من التوفيق في تسيير امور المملكة ، وما بذلته من جهود عظيمة في الوقت الذي كانت فيه مشتغلة مع الهيئة التشريعية . واني واثق بانها ستجد في اثناء العطلة القادمة في تطبيق القوانين التي انجزتموها خاصة ذلك القانون ، قانون تقدير حصة الحكومة ، الذي سيكون كبير النفع في انقاذ الحكومة والاهالي من الاصول السقيمة ، اصول الذرعة والتخمين التي ورثناها من الحكم البائد ، كما انها ستسعى في اعداد بعض اللوائح القانونية لتنظيم حياةالبلاد، وتجتهد خاصة في احضار لائحة الميزانية لتعرض على مجلسكم في اجلها المضروب .

ويسرني ان أرى المجلس في دورته الآتية منجزا اعماله في بحر المدة المحدودة لـه فـي القانون ، وهذا لا يتم الا بتآزرنا جميعا .

يا فخامة المعتمد :

اني لا احب ان تفوتني هذه الفرصة من غير ان اعرب لكم عن سروري العظيم من المؤازرة الثمينة التي لا زلتم تقدمونها بكل ارتياح الى حكومتنا ، ان مناسباتنـا مـع حليفتنا بريطانية العظمى ستبقى كجو العراق صافية لا يعكرها معكر ، مهمـا تقلبـت الاحوال .

نعم لا يمكن ان يقال انه لم يقع في الماضي بعض اختلاف في الراي ، ولكن ليعلـم العالم ان ذلك ما كان الا كوقفة من يتحرى احسـن الطرق واسهلها للسير الى الامـام ، بطمانينة ولانعام النظر فيما هو اصلح لتقوية الصداقة .

اننا لنشكر دائما تلك اليد الجميلة التي اسدتها الينا حليفتنا العظمى في ايامنـا الغابرة العصيبة ، ونرجو ان تبقى لنا خير معين في حياتنا المستقبلة .

ويجدر بي في هذا الموقف ان اذكر بلسان القدر ، المساعدات الثمينة التي ننالها من قائد القوات البريطانيـة ، والمساعي الجليلـة الفائـدة التـي يبذلهـا الموظفـون البريطانيون .

ايها السادة . اني اؤمل بفضل الله ، ومؤازرة الحليفة ، ان تجدوا عند استئنافكم اعمالكم في السنة الآتية تقدما كبيرا في اوضاعنا السياسيـة ، مما يتحقق به آمالنـا القومية ، وفي الختام اودعكم وارجو ان اراكم بخير وعافية (١) .

خطاب المعتمد السامي

يا صاحب الجلالة :

اني لعلى يقين من ان تاكيد جلالتكم مجددا لما بين الدولتين الحليفتين : بريطانية العظمى والعراق من الصداقة والتعاون ، كان له في نفوس كافة الحاضرين هنا ، مـا كان له في نفسي من الاثر البليغ . وكما بينتم جلالتكم لا بد من ان يحصل من وقت الى آخر اختلاف في الراي بين البلادين الا ان مثل هذا الاختلاف سيكون دائما مـن قبيل الاختلاف بين صديق وصديق ، ويسوى بالتساهل المتبادل بروح الصداقة الحقـة . هذا ولا يمكن ان يكون الامر بخلاف ذلك اذا تذكرنا المبادىء التي كانت من أول الامـر ترشد بريطانية العظمى في معاملاتها مع العراق ، وهي المبادىء التي امرني شخصيـا باتباعها حضرة صاحب الجلالة الملك جورج الخامس ، ودوك ديفولشير وزير المستعمرات آنئذ ، عندما اخترت منذ نحو خمس سنوات لاخلف السير برسي كوكس كمعتمد سام في العراق فبأمر من صاحب الجلالة الملك جورج بلغت تلك المبادىء كتابة (كـذا) ان

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٩٩٠) بتاريخ ٨ حزيران ١٩٢٧ .

المبدا الاساسي المنطوية عليه العلاقات بين الحكومتين هو التعاون في سبيل غاية مشتركة ، هي ان تؤسس تدريجيا حكومة ، عراقية ، مستقلة ، موالية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ومقيدة تجاهها بشعور المنة ومعرفة الجميل ، وليس هنالك من فكر قط في ان تتبع حكومة صاحب الجلالة البريطانية سياسة ترمي الى غاية ما غير هذه الغاية ، وان جلالتكم والشعب العراقي اعلم الجميع بمقدار اتباع بريطانية العظمى لهذه المبادىء .

اما فيما يخصني ، فاني عندما التفت حولي ارى سنة فسنة براهين جديدة على تاسيس حكومة عراقية مستقلة تدريجيا . فان حدودكم قد عينت الآن ، وعشائركم التي كانت في اقتتال مستمر اصبحت في سلام ، وقد حصلتم على اعتراف دول العالم الكبرى بكم جميعها تقريبا ، وقواتكم التي تزداد سنة فسنة عددا وكفاءة على السواء تاخذ على عاتقها كل سنة قسطا اوفر من مسؤولية المحافظة على الامن الداخلي ، ومواردكم ووسائل مواصلاتكم العمل جار على ترقيتها ، وايراداتكم تزداد رويدا ، ووزرائكم وموظفيكم يزدادون كل سنة خبرة ومقدرة ، ومجلس امتكم قد دل على انه مدرسة للتدريب في السياسة والادارة . فاذا استعمل زعماء العراق شيئا من الصبر المنطوي على الحكمة ، يكون تحقيق جميع امانيها على قاب قوس منكم الآن .

هذا واني اجرا على القول بان الفضل الاكبر في وجود هذه الحالة السعيدة يعود الى جلالتكم التي لم تحد ابدا عن جادة التعاون الودي مع بريطانية العظمى ، ورعت بعين ساهرة لا تنام مصالح بلادكم الحقيقية ، وقسم كبير من الفضل في ذلك يرجع ايضا الى الشعب العراقي الباسل الحليم ، الذي يذكر له بغاية الامتنان كياسته ومساعدته جميع الاهالي البريطانيين القاطنين ضمن حدود جلالتكم ، واخيرا اني اعلم ان جلالتكم تريد مني ان ابين عنها عظم دين مملكتكم للجهود الدائمة التي يبذلها ذلك النفر القليل النسبة من الموظفين البريطانيين الذين يفتخرون بكونهم في خدمتكم .

لي الآن ٣٥ سنة اعنى عناية شديدة في أمور ادارة الدول ، وقد شاهدت بلدانا وحكومات عديدة ، واقول بلا تردد ان هؤلاء الموظفين يمكنهم في رايي التمثل باية هيئة اخرى من الموظفين في العالم من حيث المقدرة الطبيعية ، والكفاءة ، والتجرّد لعملهم ، وفي الحقيقة اني بصفتي معتمدا ساميا لا اجد في هؤلاء الموظفين سوى عيب واحد ، وهو انهم اشد عراقية في آرائهم من العراقيين انفسهم ، ولكن هذا عيب لا اظن ان جلالتكم تود ان تتشكى منه .

وفي الختام اؤكد مجددا ما تكهنتم به جلالتكم من ان لا شيء يقوى على فصم عرى الاتفاق الذي بين الحكومتين ، واننا بالغون بسرعة جديدة الغاية التي قد وضعناها امامنا (١) .

استقالة وزير المعارف

على اثر انفضاض المجلس النيابي ، استقال السيد عبد المهدي وزير المعارف، من

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (٩٩٠) بتاريخ ٨ حزيران سنة ١٩٢٧ .

منصبه ، مختلفا مع زملائه في قضية لائحة قانون الدفاع الوطني . فقد كان الوزير المستقيل يرى ضرورة تعديل الاتفاقيتين « المالية والعسكرية » قبل ان تعرض اللائحة المذكورة على المجلس ، بينما كان زملاؤه يرون ضرورة عرض اللائحة على المجلس للمذاكرة فيها قبل ان يبت في امر الاتفاقيتين المذكورتين ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته ، وباسناد منصب وزارة المعارف بالوكالة الى رئيس الوزراء جعفر باشا العسكري ، وفي يوم ١٣ تموز من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية المرقمة ٩٢ باسناد المنصب المذكور بالوكالة الى وزير المالية ياسين باشا الهاشمي حتى يعين وزير للمعارف . واني اترك لمعالي السيد عبد المهدي ان يتكلم عن سبب استقالته ، فأنشر كتابه المرسل الي وهذا هو :ــ

الشطرة ٢٩ تشرين اول ١٩٣٠

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم .

تحية واحتراما : تلقيت تحريركم المؤرخ ٢٥ الجاري وبه تطلبون مني ان اوافيكم عن سبب استقالتي من الوزارة العسكرية الثانية ، لتنشروا ذلك في كتابكم « تاريخ الوزارات العراقية » الذي تنوون وضعه، فنزولا عند رغبتكم وخدمة للتاريخ أبدي:ــ

لا يخفى ان احدى مواد منهاج الوزارة المذكورة « قضية الدفاع الوطني » وبناء على ذلك القيت لائحة التجنيد على بساط البحث في مجلس الوزراء وتذاكر فيها .

وقد كان من المتفق عليه ايضا ان اللائحة المذكورة تكون في مجلس الوزراء جاهزة ومهياة ، ولا يكون امرارها على المجلس النيابي الا بعد الحصول على تعديل المعاهدة البريطانية العراقية واتفاقياتها ، تعديلا يتفق والرغائب الوطنية ، اذ ان امر التعديل كان يومئذ موضع المداولة ما بين مجلس الوزراء ودار الاعتماد ، وكانت الوعود تاتينا عنه تباعا ، وبالاخير عنّ لاكثرية مجلس الوزراء ارسال اللائحة الى المجلس النيابي ، في حين ان المجلس لم يبق من اجتماعه الا يوم واحد ثم ينفض ، وقبل ان نتوصل الى نيل التعديل الذي كان هو السبب الوحيد لتاجيل اللائحة في مجلس الوزراء طيلة تلك المدة . ولما كنت اعتقد بان ارسال اللائحة مجردة لم تشفع بالتعديل المنوه عنه، خاصة وقد حدث يومئذ ما جعل الحكومة العراقية في مسيس الحاجة الى تثبيت اكثر من اي وقت آخر ، وان تعين حدا لعلاقاتها مع حليفتنا قبل كل شيء ، اعترضت على ارسال اللائحة بمثل تلك الصورة ، وبسطت لزملائي آرائي حول الموضوع . ولما كانت الاكثرية في غير جانبي ، رفعت استقالتي بكتاب مؤرخ في ٧ حزيران ١٩٢٧ اودعته ما كنت ارتايه واشرت فيه الى المقررات التي اتخذت حول اللائحة لما كنت اراها تؤيدني في

معتقدي . واني ارسل اليكم صورة من كتاب الاستقالة ليزيدكم وضوحا وعساني أن اكون قد اديت رغبتكم بكتابي هذا تماما ودمتم باحترام (١) المخلص : عبد المهدي

مشكلة التجنيد الاجباري

يقوم الجيش العراقي على اساس التطوع فيستنزف معظم ثروة الدولة ، دون

---

(١) وهذه صورة الاستقالة

الى فخامة رئيس الوزراء المحترم

بعد التحية :

ان ارسال لائحة التجنيد الى المجلس النيابي بدون أن تكون مشفوعة بتعديل المعاهدة واتفاقياتها، راي ما ارتأيته ولا ارتأيه . ان المجلس الوزاري على ما اعتقد لم يبن مذكراته حول اللائحة المذكورة الا على الاسس التي وضعتها اللجنة الوزارية ، واذا ما رجعنا الى تقارير اللجنة المشار اليها سيتضح لنا جليا انها قد ارتأت امرار اللائحة على المجلس النيابي بعد الحصول على التصاريح التي كنا نحسب لنيلها نفاذ الاسابيع الخمس . فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ في ١٣ نيسان ١٩٢٧ والفقرة ٧ من التقرير نفسه . وان عدم نيلنا على هذه التصاريح لحد الان هو السبب الحائل دون ارسال اللائحة طيلة هذه المدة كما جاء ذلك في كتاب الاستقالة المرفوع من قبل فخامتكم لصاحب الجلالة ملكنا المعظم بتاريخ ٢٥ مارت سنة ١٩٢٧ فانا لا اشك ابدا في ان اللائحة اذا ارسلت على صورتها المجردة ، وقبل أن نتمكن من نيل المعاهدة التي توضع على أسس هي اقرب بكثير الى الاماني الوطنية من أسس المعاهدة الحالية (فقرة ٤ من تقرير اللجنة المؤرخ ١٥ مارت سنة ١٩٢٧) مما يضادد النفع الذي نتوخاه من التجنيد ، خاصة واننا بعد الاستقالة وصدور عواملها المعلومة ، اصبحنا بوضع خاص يتحتم علينا أولا أن نسعى لتثبيت وضعيتنا والحصول على ما جعلناه سببا لاستقالتنا قبل أن نفكر في ارسال اللائحة في حين علمنا بانها تتنازعها عوامل قد تؤدي الى أن تكون نتائجها غير مرضية . وبما اني قد صرحت مرارا بأوقات احفظ تواريخها سواء حينما اتوفق بشرف المثول أمام سيدي المعظم ، او عندما يجمعني مع زملائي الوزراء جامع ، من ان تثبيت الوضع بالتعديل المنوه عنه لا بد وان يكون مقدما على ارسال اللائحة . فلهذا اراني لا اتفق مع الوزراء فيما اذا ارتأوا خلاف ذلك ، وكل راي من هذا القبيل اعده جديدا لا يسعني الموافقة عليه ، وسببا كافيا لتقديم استقالتي هذه ولفخامتكم مزيد الاحترام .

وزير المعارف : عبد المهدي

وقد رفعها رئيس الوزراء الى جلالة الملك مصحوبة بهذا الكتاب :

الرقم ٢٢٤٦

ديوان مجلس الوزراء

التاريخ ٧ حزيران ١٩٢٧

سيدي صاحب الجلالة

أرفع الى جلالتكم استقالة السيد عبد المهدي وزير المعارف . اني لا أرى الاسباب التي بنى عليها معالي الوزير استقالته وجيهة ، ولا اعتقد أن خطة الحكومة الحاضرة ازاء لائحة قانون التجنيد جديدة ، بل هي نتيجة مذكرات ومداولات قد اشترك بها السيد عبد المهدي نفسه ، وهو مطلع على ما دار فيها من الامور تفصيلا .

لقد اظهر المومى اليه منذ ان نالت الوزارة الحاضرة شرف ثقة جلالتكم اطوارا لا تنم عن التآزر مع بقية زملائه ، ولا تدل على الرزانة والتؤدة اللتين يجب أن يتصف بهما كل وزير في معالجة امور مهمة يتوقف عليها مستقبل البلاد السياسي .

فبالنظر الى الاسباب المتقدمة ، والتي هي معلومة لدى جلالتكم ، لا أرى مانعا من قبول استقالته . لذلك اعرض على جلالتكم الكينية مسترحما تبليغي بأوامر جلالتكم في هذا الشأن .

العبد المخلص — جعفر العسكري

ان يأتي عملا يستحق هذا الاستنزاف . ومدة التجنيد عامان تمنح للجندي بعد انتهائها حرية العمل اذا ما اوصي باعادته ، وقد حتمت المادة (٤) من الاتفاقية العسكرية المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٢٤ على ان :

« تتعهد الحكومة العراقية بأن تخصص ما لا يقل عن (٢٥) بالمئة من ايرادات العراق السنوية ، لاجل القيام باعباء الجيش النظامي والقوات المحلية الاخرى التي تتولى امرها ... الخ » .

فصارت الوزارات المتعاقبة ، ومن ورائها السلطة العليا ، تفكر في وجوب احلال « التجنيد الاجباري » محل « التطوع » وقد اتخذت « الوزارة السعدونية الثانية » في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٢١ آذار ١٩٢٦ هذا القرار :

« تلي كتاب وزارة الدفاع المرقم ٥٩٤ والمؤرخ في ٣ مارت سنة ١٩٢٦ المتعلق بأمر توسيع وتحسين حالة الجيش ... والمذكرة الموضوعة من قبل الجنرال ديلي المتعلقة بسياسة العراق العسكرية ... وقرر ما ياتي :

١ ــ ان يشرع بتاليف لجنة في وزارة الدفاع لدرس مسألة تبديل طريقة التجنيد الحالية ، واحضار لائحة قانون الخدمة العامة .

٢ ــ ان تتفاوض وزارة المالية مع وزارة الدفاع لتعيين مقدار المصاريف اللازمة لتطبيق الخطة المقترحة من قبل الجنرال ديلي ، في خصوص تاسيس جيش وطني قوي ، وعرض النتيجة على مجلس الوزراء لاصدار القرار النهائي » (١) .

فلما تسلمت « الوزارة السعدونية الثانية » مقاليد الحكم ، واتضح لديها نضوج الموضوع ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ آذار ١٩٢٧ م ، قبول « لائحة قانون الدفاع الوطني » التي اعدتها وزارة الدفاع تمهيدا لعرضها على البرلمان .

والظاهر ان مشروع التجنيد الاجباري لم يلق تأييد بعض العناصر التي اكتوت بنار هذه الخدمة في العهد التركي ، وقاست الامرّين من هولها ، فاخذت تعارضه بطرق مختلفة ، خشية ان يؤدي الى النتائج نفسها التي أسفر عنها نظام التجنيد الاجباري في ذلك العهد الزائل . فقد نشر نائب لواء اربيل السيد اسماعيل الراوندوزي الكردي ، في جريدة « الاوقاف البغدادية » الانكليزية الكتاب التالي بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٧ :

ارجو نشر الكلمة الآتية خدمة للحقيقة ، واطلاعا للجمهور على امر واقع ازاء الاكراد والتجنيد الاجباري ، وهو ان بعض الناس يظن ان المخالفين للتجنيد الاجباري هم اخواننا الشيعيون فقط ، واني آسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن ، وهي ان الاكراد مخالفون للتجنيد الاجباري .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٦ ص ١٧٨ .

نعم ليعلم باننا نحن الاكراد متفقون مع اخواننا الجعفريين تمام الاتفاق على ان قانون التجنيد الاجباري لا يتفق ووضعنا السياسي وسويتنا العلميـة الحاضرة ، ونحن نعتقد ان قانون التجنيد الاجباري ليس مفيـدا ويسبب في الوقت الحـاضر مضارا عديدة وسيكون قنبلة هائلة لبلادنا المحبوبة . ولذا نوصي الحكومة بالانصراف عن هذه الفكرة في الوقت الحاضر » .

وقد اكد « النائب الكردي الراوندوزي » في اليوم التالي لنشره هذه الكلمـة بان هذا الراي لم يكن رايه الخاص وانما هو راي الكرد باسرهم .

الانكليز يعارضون التجنيد

والواقع ان الانكليز انفسهم كانوا يعارضون مشروع التجنيـد الاجباري (١) وكانت معارضتهم هذه تتقمص اثوابا منوعة ، وقد سجلوا اسباب معارضتهم هـذه في كتبهم الرسمية التي تبادلوها مع الحكومة العراقية . وخير ما يمكننا ان ننشره في هذا الصدد ، الكتاب الذي بعث به المندوب السامـي البريطاني السر هنري دوبس الى رئيس الوزارة العراقية جعفر باشا العسكري في مطلع شهر كانون الثاني من عام ١٩٢٧ م ، وهذا نصه :

الرقم بي . او / ١١

التاريخ ١٩٢٧/١/١٢

عزيزي رئيس الوزراء

كنت اتخابر مع حكومـة صاحب الجلالـة البريطانيـة بخصوص اقتراحـات الحكومة العراقية المتعلقة بعرض لائحة قانون التجنيد على البرلمـان العراقي لأعرف رايها في الاحتمال القائل بان السلطات العراقية قد ترغب في بعض الاحوال في الالتجاء الى مساعدة بريطانية لتنفيذ احكام هذا القانون ، اذا ما صدق عليه في نهاية الامر ، واعتقد ان فخامتكم متفقون معي على انه لا بد للبرلمان ان يعلم ، قبل ان يطلب اليه البت في امر مهم كهذا ، ما هي الوسائل التي سوف يجري استخدامها للتغلب على ما قد يبديه بعض الاهلين من المقاومات .

اطلعت على آراء حكومة صاحب الجلالة وقد فوّض الي ان اعرض على فخامتكم ما يأتي :

من الواضح انه لا فائدة من اتخاذ تدبير كتطبيق التجنيد ما لم يعتقد الشعب العراقي بضرورته ، ويقبل عليه مدفوعا بعوامل الاخلاص والوطنية . فاذا استنـد مشروع التجنيد الى مساعدة وطنية بدرجة معتدلة ، تمكنت الحكومة العراقية التي

---

(١) وكانت السلطات البريطانية المحرك الاول للمعارضة في هذا الباب . طه الهاشمي في ص ١٤٥ من مذكراته

تسيطر الآن على قوة ادنى قليلا من تلك التي كانت للاتراك في العراق قبل الحرب ، من تطبيقه بدون الالتجاء الى مساعدة بريطانية ، واذا لم يصادف هذا المشروع اقبالا من الجمهور فان التشبث باكراه الشعب على قبوله بمساعدة الجنود الاجنبية يؤول الى الضرر ، ويجعله في نظره ممقوتا أكثر . ان حكومة صاحب الجلالة بعد التفكير في هذا الامر ، بينما تستحسن رغبة الحكومة العراقية في اقامة جيش كفؤ ، وادارته بأدنى نفقة ممكنة ، قررت ان من الامور المضرة والمخالفة لمنافع العراق الكبرى ، ان تؤمر القوات البريطانية باكراه الشعب العراقي على الدخول في الجيش على اساس التجنيد « الاجباري » وان من الواجب عليها ان تطلق يد الحكومة العراقية فيالتشبث بتطبيق احكام المشروع ، استنادا الى معونة الجيش والشرطة العائدتين لها اذا استصوبت هذا العمل .

وتجعلوني ممنونا لو تفضلتم بانبائي بالوقت المناسب ، وقبل استئناف النظر في لائحة قانون التجنيد ، بمبلغ تأثير قرار الحكومة البريطانية في آراء الحكومة العراقية في التدبير المقترح .

« هـ. دوبس : المعتمد السامي »

ومع ا نالحكومة العراقية لم تأخذ بنظر الاعتبار التهديدات البريطانية الملمع اليها في كتاب معتمدها السامي هذا ، فان المعتمد طلب الى رئيس الوزراء «العراقي» ان يدلي في البرلمان ببيان مآله : ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لاسناد الحكومة العراقية في حالة اصرارها على امرار لائحة قانون التجنيد الاجباري من مجلس الامة ، فلم يسع رئيس الوزراء الا الرد على هذا الطلب بالكتاب الآتي :

الرقم ٢٠٥٨

التاريخ ٢٥ ايار ١٩٢٧

يا صاحب الفخامة !

اطلعتُ زملائي على كتاب فخامتكم المرقم بي او / ١٥٤ والمؤرخ في ١٢ ايار سنة ١٩٢٧ الذي طلبتم فيه الي ان اصرح الى مجلس الامة ؛ قبل ان يتخذ قرارا بشأن لائحة قانونية التجنيد ؛ انه اذا حصلت معارضة للتجنيد من بعض فئات من الاهلين فالحكومة البريطانية ، مع استعدادها لمعاضدة العراق ادبيا ، لا توافق على استخدام القوات البريطانية في سبيل تأييده . وقد اشرتم فخامتكم في ذلك الكتاب الى كتابكم المرقم بي أو / ١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ المتضمن آراء الحكومة البريطانية في مسألة التجنيد .

ان زملائي يقدرون الموقف حق قدره ، ويعلمون جيدا الشعور البريطاني العام نحو لوائح التجنيد ، ولكنهم لم يتمكنوا من ادراك ما يرمي اليه فخامتكم في بيان ضرورة اخبار اعضاء مجلس الامة ، قبل اعطاء قراره . ان القوات البريطانية لا تساعد الحكومة العراقية فيما لو حصلت معارضة ضد هذا القانون من بعض الناس،

لان مثل هذا التصريح يكون مشوقا لرفض اللائحة من قبل المجلس بكل تأكيد ، وقد رغبوا الي في أن احيط فخامتكم علما بكل ما يشعرونه من حراجة الموقف ، وصعوبة العمل في هذه الظروف .

ان الحكومة البريطانية لم تحد في جميع ادوار التحالف عن المبدأ القائل بأن تلقي على عاتق العراق مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي وحفظ الامن الداخلي خلال اربع سنوات على الاكثر . وقد تأيد هذا المبدأ بكتاب فخامتكم المرقم بي او/٦٤ والمؤرخ في ١٣ ايار سنة ١٩٢٧ الذي فيه طلبت حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى الحكومة العراقية الدخول في مفاوضات جديدة لتعديل الاتفاقية العسكرية ، تنفيذا لهذا المبدأ ، على اساس ابقاء قوة هوائية بريطانية مع وحدة او وحدتين اخريين في العراق ، وعلى ان يدفع العراق النفقات الاضافية الناشئة من وضع وحدات بريطانية في العراق . وقد ابدى زملائي ولا يزالون يبدون رايهم بكل صراحة بأن تولي هذه المسؤولية ، بالنظر الى موارد البلاد المالية لا تتكلل بنجاح بدون تطبيق التجنيد الاجباري ، الذي اوصيتم فخامتكم في كتابكم الآنف الذكر انه من الاصلح للحكومة العراقية أن تنجز بسرعة مذاكراتها فيه .

ان جل ما طلب زملائي في هذا الشأن ، هو معاضدة الحكومة البريطانية الادبية في إمرار هذه اللائحة من مجلس الامة وتنفيذها ، تلك المساعدة التي وعدت الحكومة البريطانية باسدائها في كتاب فخامتكم المرقم بي او/١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ المشار اليه قبلا . وقد شرحت الحكومة العراقية هذه المساعدة الادبية في توصيات اللجنة الوزارية التي وافق عليها مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٤ آذار سنة ١٩٢٧ وهي تعتقد ان هذه السياسة وحدها هي الكافلة لتطبيق مبدأ القاء مسؤولية الدفاع على العراق ، وان الاقتراحات المتعلقة بالاكتفاء بوحدات قليلة وقوة صغيرة من الطيران لا تؤمّن الغاية التي يتوخاها العراق وحكومة صاحب الجلالة البريطانية من تولي المسؤولية المبحوث عنها . ومن تاريخ ذلك القرار اخذت محادثات فخامتكم سواء كان مع الوزراء أو معي ترمي الى عدم انتظار تصريح الحكومةالبريطانية والاسراع في امرار لائحة قانون التجنيد من مجلس الامة .

يظهر من المكاتبات الدائرة حول لائحة التجنيد ، ان الحكومة البريطانية ترغب في التخلي مقدما عن كل مسؤولية عما قد يحدث في المستقبل بسبب التجنيد ، وهذا يعني بالنظر الى الفقرة الاخيرة من المادة ٨ من الاتفاقية العسكرية ان الحكومة البريطانية لا توافق على اللائحة . وبما ان نجاح مساعيها يتوقف على تضامن الحكومتين المادي والادبي ، فزملائي يرون ضرورة للتثبت من موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ازاء هذه المسألة ، قبل تقديم اللائحة الى البرلمان ، ويرجون الجواب على هذه النقطة بأسرع ما يمكن .

وقد طلب الي زملائي ان اصرح لفخامتكم انهم باتوا يشعرون بان الامل في حل المسائل الموضوعة على بساط البحث ، والتي تحتاج معالجتها الى جهود عظيمة

وتفاهم تام من كلا الجانبين ، قد تضاءل جدا . ان هذه الحوادث قد اظهرت لهم ان المسؤولية الملقاة على عاتقهم تضطرهم الى مفاتحة جلالة الملك فيصل ليتفضل بعرض الامر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بغية ازالة هذا الجو المتلبد بالشكوك ، ومعالجة الامور الهامة التي اصبح امر البت فيها ضروريا جدا .

اني مقدم نسخة من هذا الكتاب بصورة مستعجلة الى جلالة الملك فيصل . تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

المخلص : جعفر العسكري

صاحب الفخامة السير هنري دوبس آر. سي. دوبس

كي. سي. اس. آي. كي. سي. امجي. كي. سي آي. ئيآي سيءاس

المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانية بالعراق

رفع اللائحة الى المجلس

على الرغم من موقف الانكليز المعارض لفكرة « التجنيد الاجباري » ارتات الوزارة القائمة ان ترفع اللائحة المعدة لهذا المشروع ، الى المجلس النيابي لابرامها ، فقامت حولها ضجة في الصحف المحلية ، وفي الاندية السياسية .

كتب الاستاذ الشيخ محمد باقر الشبيبي ، نائب لواء المنتفق ، في العدد المرقم (١٠٩٠) من جريدة « العالم العربي » الصادر في يوم ٢ تموز ١٩٢٧ م يقول :
« ينظر العراقيون الى التجنيد الاجباري ويعارضون فكرته ، ما دامت الامور على ما هي عليه الآن من عجز المسؤولين عن تحقيق رغبة من رغبات الامة ، أو تدارك حاجة من حاجاتها الكبرى ، وقد علت بها اصوات المخلصين وفاضت ببسطها انهار الصحف في العالمين » .

ونشر السيد اسماعيل الراوندوزي ، نائب لواء اربل ، الكلمة التي اثبتناها من قبل عن هذا المشروع وقد تدارك الملك فيصل الامر فقرر تعطيل المجلس النيابي،وأمر بفض اجتماعه الاعتيادي قبل ان تتلى اللائحة في قراءتها الاولى .
اما الاسباب التي استندت الحكومة اليها في رفع لائحة قانون التجنيد الاجباري الى البرلمان فقد تضمنها هذا الكتاب :

الاسباب الموجبة لقانون التجنيد الاجباري

ديوان مجلس الوزراء

التاريخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٧   الرقم ٢٢٤٧

فخامة رئيس مجلس النواب

بعد التحية :ــ

ارسل الى فخامتكم في طيه لائحة قانون الدفاع الوطني لعرضها على مجلس النواب .

لا يخفى ما للجيوش الوطنية من الاهمية في نظر الامم الحية والشعوب الحريصة على حريتها واستقلالها . فان الجيش الوطني في كل امة منها هو رمز الحياة وقوام الاستقلال .

وقد ازدادت اهمية الجيوش وضوحا في اثناء الحرب الكبرى ، لذلك فاننا نرى ان المنافسة في العناية بها قد اشتدت بعد الحرب اشتدادا زائدا بين الامم المتمدينة التي اخذ كل منها يبذل كل ما في وسعه لتعزيز جيشه ، سواء أكان ذلك بتزييد عدد الجيش وعدده ، ام بتحسين تدريبه وتزييد كفايته .

ولا نرى حاجة الى الاسهاب في ايراد الامثلة على ذلك ، فامامنا ما قامت به الدولتان المجاورتان : تركيا وفارس لتحسين جيشهما في السنين الاخيرة ، وامامنا قانون الدفاع الوطني الافرنسي ، الذي يقضي بوضع جميع افراد الامة ، من نساء ، ورجال ، وجميع مواد ثروة البلاد في يد الحكومة عند الحاجة .

وتتبع الدول على العموم في تاليف جيوشها طريقتين تختلفان باختلاف مواقعها، وثروتها ، ورقي شعوبها وهما : الخدمة العامة والتطوع . اما الدول البرية المجاورة لدول قوية فان مجاورتها لهذه الدول تقضي على كل منها بالاحتفاظ بجيش كبير يكون دائما على استعداد تام لمقابلة الطوارىء المفاجئة . ولما كان الاحتفاظ بهكذا جيش كبير يتطلب مبالغ طائلة ، فان هذه الدول تلجأ عادة الى الخدمة العامة ، التي تقلل من مصروفات الجيش ، وذلك حال فرنسا ، وايطاليا ، وروسيا ، وتركيا ، وما اشبهها من الدول . واما الدول البحرية ، المعتصمة وراء البحار ، فليست في زمن السلم بحاجة الى جيوش دائمة كبيرة ، لانها في مأمن من مفاجاة الجيوش البرية ، لذلك فهي تكتفي على الغالب بجيش قليل قابل للتوسيع عند الحاجة ، معتمدة في ذلك على اسطولها ، وثروتها ، ورقي شعوبها ، والوقت الذي يتسع امامها لتوسيع جيشها عند الحاجة وذلك شأن انكلترا او اميركا .

ولما كان القطر العراقي من الاقطار المتمسكة بأهداب الحياة ، والطامحة الى الحرية والاستقلال ، وكان معظم حدوده الشاسعة مكشوفا ومحاطا بجيران اقوياء ، فقد كانت مسألة تاليف جيش وطني عراقي الشغل الشاغل للدولة العراقية منذ تأسيسها .

ولما تقرر في اوائل السنة ١٩٢١ تاليف جيش وطني ، يحل محل القوات الامبراطورية تدريجا ، كانت الحكومة العراقية حينئذ مضطرة الى انتهاج احدى الطريقتين الآنفتي الذكر في تجنيد الجيش الذي تحتاج اليه .

ومع انه كان من الواضح ان لا مندوحة للعراق عن الخدمة العامة ، فقد اقتضت الحالة العمل بالطريقة الاولى ، وهي طريقة التطوع ، التي ظلت متبعة حتى الآن برغم نقائصها . ولم ينقض النصف الاول من تلك السنة الا وتألفت نواة الجيش العراقي .

ولما كان عدد القوات الامبراطورية المحتلة كافيا ، فان مسؤولية هذا الجيش لم توضح ، ولم يقرر له منهاج ثابت يسير عليه في توسعه وتحسنه .

وفي ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ عقدت المعاهدة العراقية ـ الانكليزية فلم يعين فيها نصيب كل من الدولتين المتحالفتين من مسؤولية الامن الداخلي والدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي لذلك ظلت تبعة الحكومة العراقية في الامن والدفاع مجهولة ، وظل موقف الجيش العراقي مقلقلا ومستقبله مبهما ، تتقاذفهما امواج الازمات المالية والسياسية من كل الجهات .

تطور الجيش في السنوات التي تلت تاسيسه تطورا تدريجيا بطيئا ، ولكن مسؤولياته كانت تزداد بسرعة ، من جراء انسحاب القوات الامبراطورية المتواصل ، وكان كلما بذلت المساعي لتوسيعه ، وقفت الضائقة المالية حائلا دون ذلك ، بل صدف ان اضطرت الحكومة الى انقاص بعض تشكيلاته ، والغاء البعض الآخر، بينما كانت في اشد الحاجة الى توسيعه وتحسينه ، لذلك فان الانظار كانت تتجه دائما الى الخدمة العامة ، التي كانت وزارة الدفاع تنتهز كل فرصة للتوصية ، بالنظر في اختيار نوع من انواعها موافق لحالة البلاد . وقد ظلت سياسة الجيش في مد وجزر الى حين ابرام المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها عام ١٩٢٤ .

ابرم المجلس التأسيسي المعاهدة والاتفاقيات في أواسط تلك السنة ، وقد عينت المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية المبدا الذي يجب ان تتمشى عليه سياسة الجيش العراقي ، وهو يتلخص في ان تاخذ الحكومة العراقية على عاتقها المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ، في أقرب وقت ممكن ، على شرط أن لا يتجاوز ذلك اربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية . ولاجل ادراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على ان المعاضدة والمساعدة المادية اللتين تقدمهما حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، يجب أن تتناقصا شيئا فشيئا باسرع ما يمكن .

ونصت المادة الثانية منها على ان ما تؤديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى حين من الامداد والمساعدة ، يجب ان يكون في شكل وجود حامية من الجنود الامبراطورية في العراق ، او وجود قوات محلية فيه تقوم بأعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومنح التسهيلات في عدة امور تتعلق بتثقيف ضباط الجيش في انكلترا ، وتجهيزه بما يحتاج اليه .

وتعهدت الحكومة العراقية في المادة الرابعة ان تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من ايرادها السنوي لمصروفات الجيش النظامي ، والقوات المحلية الاخرى التي تتولى امرها ، وهذه النسبة هي أعظم نسبة مئوية من الايرادات تنفقها امة على جيشها في جميع العالم ، وقد تعهدت أيضا ان تقوم بقدر طاقتها المالية بزيادة قوام جيشها النظامي الدائم ، طبقا للبرنامج الملحق بالاتفاقية ، وبأن تشكل جيشا احتياطيا .

ويتضمن البرنامج المذكور تفاصيل زيادة الجيش خلال سني المعاهدة الاربع (١٩٢٤ ـ ١٩٢٨) .

ولما دققت « لجنة تدقيق المعاهدة » في المجلس التاسيسي « الاتفاقية العسكرية » اوردت في ختام تقريرها الذي رفعته الى المجلس ما ياتي : —

(وفي الختام ، بالنظر للاتفاقية العسكرية ، تود اللجنة ان تلفت انظار المجلس الى انه مهما خففنا بنود المعاهدة والاتفاقية العسكرية واجرينا فيها من التعديلات ، فلا يمكن ان تتاسس الحكومة العراقية ، وتنهض على اسس متينة ما لم تاخذ بعين الاعتبار نمو جيشها الوطني وتقويته . واللجنة ترى ان قبول اساس المكلفية العامة (الخدمة العامة) هو الدواء الوحيد لمعالجة هذا الامر ، ولتخليص البلاد من جميع هذه القيود والامتيازات والصيانات) .

وقد بدات الحكومة العراقية بتنفيذ ما ترتب عليها بموجب هذه الاتفاقية ، وقامت بتعهداتها ، برغم الصعوبات المتنوعة التي جابهتها ، ولكن العسر المالي لم يلبث ان غلّ يدها مرة اخرى . لذلك فقد تم الاتفاق ، حينما زار العراق وزير المستعمرات والطيران البريطانيان في ربيع ١٩٢٥ ، على صرف النظر عن قيام العراق بما تعهد به في الاتفاقيتين المالية والعسكرية من تزييد جيشه في السنتين ١٩٢٦ و ١٩٢٧ .

سبق ان بينا ان دولة العراق الحديثة ذات حدود شاسعة مكشوفة ، ومحاطة بجيران اقوياء ، وان كلا من هؤلاء الجيران يستند الى قوة لا يؤمن معها جانبه ، الا اذا تيسر للعراق قوة كافية للدفاع عنه الى درجة ما .

ولما كانت المعاهدة الحالية تقضي بأن يتولى العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي ، والدفاع عن نفسه عند ختام اجل المعاهدة في السنة ١٩٢٨ ، فانه بات من المحتم عليه ان يعد هكذا قوة مهما كلفه الامر ، وان يعززها بما يستطيع التوصل اليه من العضد السياسي والادبي بواسطة المعاهدات والمساعي السياسية .

ولما كان لدولتي تركيا وفارس المجاورتين جيشان قويان منظمان على اساس الخدمة العامة ، ومجهزان بكميات وافرة من الاسلحة الحديثة ، وبعدد من الطيارات، فانه من الضروري ان يعدّ العراق جيشه المقبل على اساس جعل ذلك الجيش قادرا على الوقوف — ولو الى اجل معين — في وجه احدهما ، في حالة اعتدائه على حدود العراق ، ريثما ينفسح المجال للمساعي السياسية ، التي تبذل لدرء الخطر ، او تصل العراق المساعدات العسكرية من الخارج .

ان الامة العراقية انتهزت كل فرصة للاعراب عن رغبتها في ان تعيش حرة مستقلة ، وان تتبوا مكانتها بين الامم المتمدنة العزيزة الجانب ، الموفورة الكرامة . وان استقلال الامة ، وعزة جانبها ، لا يقومان بالآمال والتمنيات ، ولا على حراب الجيوش الاجنبية ، وانما على سيوف الامة وصدور ابنائها .

وقد اصبح انتهاء اجل المعاهدة على الابواب ، ويستحيل على العراق ان يتولى المسؤولية عن كيانه ، الا اذا زاد عدد جيشه الى حد معين . ولكن البلاد تنفق الآن على الجيش الحاضر اقصى ما تستطيع انفاقه في سبيل الدفاع ، وهذا ما يجعل

توسيع الجيش التوسيع المطلوب ـ مع الاحتفاظ بطريقة التطوع الحاضرة ـ من الامور المستحيلة .

لذلك فان الحكومة ، بعد ان جرّبت طريقة التطوع نحوا من ست سنوات،رات انه لا بد لنا من ان ننزل عند مصلحتنا ، ونقتدي بالشعوب الناهضة ، التي تسلك سبيل الحياة والحرية ، وان نعمد الى استبدال تلك الطريقة بالخدمة العامة .

وهذا الاستبدال ، فضلا عن انه سيتيح لنا توسيع جيشنا الوطني بمصروفات هي ضمن طاقتنا المالية ، فان فوائده ستمتد الى ابعد من ذلك .

إن تطبيق الخدمة العامة سيتيح لنا الحصول على جيش حديث ، تتوفر فيه جميع العناصر الصالحة المطلوبة ، لانه سيفتح باب الاشتراك في الدفاع عن البلاد امام جميع طبقات الامة . ولا شك في ان جيشا تشترك فيه جميع هذه الطبقات ، سيكون اجمع للصفات العنصرية ، والمزايا القومية التي تتحلى بها الامة العراقية من جيش يقوم على اي اساس آخر .

وفضلا عن ذلك فان تطبيق هذه الخدمة ، سيزيح من أمامنا تلك الهوة التي تستنزف الشطر الكبير من اموالنا ، ويترك لنا مجالا واسعا للنظر في ارصاد مبالغ كافية للمشروعات الانتاجية ، والعمرانية ، من اقتصادية ، وعلمية ، وغيرها ، مما نحن في اشد الحاجة اليه .

وقد بذلت الحكومة كل ما في وسعها لجعل لائحة قانون الدفاع الوطني خفيفة الوطأة ، ملائمة لحالة الامة .

ولما كان في النية انشاء جيش يجمع بين اقل ما يمكن من العدد ، الى اقصى ما يمكن من الكفاية ، فلن يجند بموجب هذا القانون الا عدد قليل ، بالنسبة الى قلة العدد الذي يحتاج اليه هكذا جيش في كل سنة ، وعدا عن هذا فان في اللائحة تسهيلات كثيرة لا تخلو الاشارة اليها من فائدة .

ان احكام لائحة هذا القانون لا تشمل كل من يكون قد اكمل الثانية والعشرين من عمره يوم تطبيقها ، وهي تحتوي على اقصى ما يمكن من التسهيلات لتأجيل طلاب المدارس ، ومعلميها ، واعفاء رجال الدين ، والمعيلين للمحتاجين من ذكور ، واناث ، والرأفة بالاشخاص الذين يكون لهم اكثر من ولد في خدمة الجيش ، وهي تجيز دفع البدل النقدي ، الى غير ذلك من التسهيلات .

ان جميع الوزارات التي تولت الحكم في العراق ، كانت مجمعة على انه لا مندوحة للعراق من الالتجاء الى الخدمة العامة ، وقد كان المجلس التأسيسي من هذا الراي ، كما ان الخبراء العسكريين ، والماليين ، من عراقيين ، وبريطانيين ، لا يرون مفرا من قبول هذا النوع من التجنيد .

ولا شك في ان المجلس الموقر سينظر بعين الاهتمام الى هذه الاعتبارات ، عند نظره في هذا المشروع الحيوي .

اقبلوا فائق الاحترام　　　　رئيس الوزراء : جعفر العسكري

ماذا في الزبير ؟

انتشرت بين اهل الزبير في النصف الثاني من عام ١٩٢٧ ، رغبة في التخلي عن الرعوية العراقية ، والتجنس بالجنسية السعودية ، فرأينا أن نعالج الموضوع في ضوء المعلومات التي جمعناها .

كانت بعض العائلات النجدية قد هاجرت الى انحاء البصرة في اواخر القرن الثاني عشر للهجرة ، تخلصا من حياة البداوة وضروب الاضطهاد القبلي ، وقد وجدت في « الزبير » وانحائها المراتع الخصبة ، ولكنها بقيت على صلاتها باهلها مستمرة .

وقد روّج البعض اشاعات مغرضة عن قرب فرض ضرائب ثقيلة على هذه العائلات ، وقرب تجنيد ابنائها ، وما التسجيل العام الذي شرع فيه الا كخطوة تمهيدية لسوق فلذات اكبادها الى الجهات التي يريدها الانكليز ، ما دام العراق آلة في ايديهم . وعززت هذه الاشاعات باقاويل مختلفة بان حكومة نجد سترفع الضرائب عن كل من يعود الى احضانها . وعلى هذا اعلنت « متصرفية لواء البصرة » بيانا قالت فيه « كل من اختار غير الجنسية العراقية لا يتمكن من البقاء في العراق » فتوقفت العائلات المذكورة عن التشبث عن قبول الرعوية النجدية وانتهى الامر (١) .

حادثة مؤلمة في الكاظمية

شعرت « وزارة الدفاع » بخطورة التوتر بين ابناء الشيعة واهل السنة في العشرة الاولى من المحرم لسنة ١٣٤٦ « تموز ١٩٢٧ » فسألت «متصرفية لواء بغداد» عما اذا كانت المآتم الاعتيادية التي ستقام في الكاظمية ، في العاشر من الشهر الهجري المذكور ، تحتاج الى جند مسلح يساعد الشرطة في حفظ الامن ؟ فكان الجواب سلبا ، ولا سيما بعد ان مرت الايام السبعة الاولى دون حدوث حادث . فلما كان اليوم المذكور ، « العاشر من المحرم » ذهب اليها ٨٧٩ جنديا غير مسلح يصحبهم اربعون ضابطا مع عشرين من ماموري الانضباط بمسدساتهم ، تحت اشراف قائدهم محي الدين السهروردي ، وكان بعض الضباط يحمل مسدساته ، وقد اعطيت الاوامر الى الجنود بان لا يتداخلوا في شؤون الاهلين .

وفي الساعة السابعة والنصف صباحا ، دخلت الى صحن الكاظمية ثلاثة مواكب عزاء من ذوي القامات ، وبينما هي تسير سيرها المعتاد ، تلوثت كسوة احد الجنود بالدم ، وما هي الا لحظات حتى هاجم بعض الآهلين بعصيّهم جنديين كانا يدفعان عجلة ماء جيء بها للجند ، واذا ببعض الضباط يشهرون مسدساتهم ويشرعون في اطلاق النار ، فادى الامر الى تدافع ، فصراخ ، فعويل ، فتراشقات ، فتصادم فجائي قتل بسببه اربعة من الاهلين واحد الجنود ، وجرح ١٤ من الاهلين و ١٦٦ من الجنود ، وفقد ستة من الجنود لا يعلم اذا كانوا قد هربوا او قتلوا واخفيت جثثهم .

---

(١) جريدة العراق العدد (٢٢٥٩) .

هذه هي خلاصة الحادثة كما روتها « لجنة التحقيق » التي تالفت بـامر وزير العدلية برئاسة المستر بريجارد رئيس المحكمة الكبرى في بغداد ، وعضوية السيد جعفر حمندي ، حاكم الكاظمية ، والعقيد محيي سليم ممثل وزارة الدفاع (١) .

وقد خف رئيس الوزراء ومتصرف لواء بغداد والمفتش الاداري البريطاني ، الى محل الحادثة لدرس الوضع ، فتقرر استدعاء مفرزة من الجند المسلح لفرض النظام، ولكن المفتش البريطاني شعر بخطورة الحالة ، فعارض في استدعاء هذه المفرزة، واعلن مدير الشرطة ان في استطاعة الشرطة ان تعيد النظام الى نصابه ، دون حاجة الى جند مسلح ، وبأسرع من لمح البصر فتح جسر الاعظمية لمنع العبور واصدرت الحكومة هذا البيان :

« وقع نزاع طفيف في ١٠ محرم في الكاظمية بين امراة وصبي نشأ عن حيلولة بينهما ، وبين مشاهدة المواكب ، فأدى الى مشاجرة ومضاربات مؤسفة بين الرعاع والجنود ، الذين حضروا المآتم حسب العادة غير مسلحين . فقد أسفر ذلك عن اربع حوادث وفاة ، واحدة من الجنود ، وثلاثة من الاهلين ، وثمانية واربعين حادثة جرح، اربعين من الجند . وواحدة من الشرطة ، وسبعة من الاهلين ، وقد اعيدت السكينة حالا من قبل الشرطة » اهـ .

وتقول « لجنة التحقيق » أن « آمر المنطقة الجنوبية ـ رؤوف بك الجيبه جي ـ شهد امامها بانه كان قد استشمر بفقدان روح الصداقة والمودة بين الاهلين والجند، منذ دخل صحن الكاظمية في الصباح الباكر » كما ان اللجنة صرّحت في الفقرة ١٤ من تقريرها بانه « لو كان مأمورو الانضباط تحت مراقبة صحيحة ، لما حدث تشويش » وتقول في الفقرة الـ ١٣ من التقرير « ان آمر الانضباط امر مأموري الانضباط في الصحن بأن يطلق الرصاص ، أو انه لم يأمر باطلاقه بل عجز عن القيام بوظيفته القاضية بمراقبته اياهم ، ومنعهم من اطلاق الرصاص . وقد كان لمبادرة الملك بمساعدة عائلات الضحايا مساعدات سخية ، وتأليف لجنة للتحقيق برئاسة حاكم بريطاني ، ووجود عضو شيعي في هذه اللجنة ، أحسن الاثر في تخفيف حدة التوتر (٢) .

---

(١) جريدة (العراق) العدد (٢٢١٨) بتاريخ ١٥ آب ١٩٢٧ .

(٢) بعد انتهاء هذه الحادثة المؤسفة ، وجه رئيس الوزراء الى وزير العدلية هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء   الرقم ٢٦٦٣   التاريخ ١٢ تموز ١٩٢٧

معالي وزير العدلية

بعد التحية ، لا يخفى على معاليكم ان الاعتداء الفظيع الذي وقع يوم ١٠ عاشوراء في الكاظمية على الجنود العزل ، الذين كانوا مصطفين بكل سكينة ونظام ، أدى الى قتل جندي واحد ، وجرح ما ينوف على الخمسين جنديا جروحا مختلفة . علمت وزارة الدفاع ان هذا الاعتداء قد وقع في ظروف تدل على انه لم يكن على سبيل الصدفة ، ووقوعه على جنود الجيش العزل دون سواهم من الامور التي تلفت النظر . وقد كان لهذا الحادث أشد التأثير في نفوس الضباط والجنود الذين سلكوا سلوكا حكيما ينطوي على منتهى التعقل وضبط النفس ، وحال دون وقوع حوادث خطيرة . ولما كان الجيش

امـلاك الشيخين

لما قرّرت الحكومة البريطانية غزو العراق في ابان الحرب العالمية الاولى ، رأت ان تستميل شيوخ المشيخات القائمة على ضفتي الخليج العربي ، لتؤمن مواصلاتها عبر الخليج الى الهند ، فكانت الوعود تعطى لهؤلاء الشيوخ جزافا ، وكان من جملتها هذا الكتاب الذي وجهته الى الشيخ خزعل ، شيخ المحمرة ، في يوم ٢١ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ .

بعد التحية . اشارة الى التاكيدات التي ذكرتها لكم في كتابي المرقم ٣٠٧والمؤرخ في ١٥ تشرين الاول ١٩١٠ (١١ شوال ١٣٢٨) وتقديرا الخدمات والمساعدات الاخرى الثمينة التي اديتموها الى الحكومة البريطانية وعادت بالفائدة على مصالح البريطانيين في عربستان ، وشط العرب ، فوّض الي الآن ان اؤكد لكم بصورة شخصيـــة ، وفي هذا الكتاب ، بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مهما طرأ من التبدل على شكـل الحكومة الايرانية ، وسواء كانت هذه الحكومة ملكية ام وطنية ، مستعدة لان تمدكم بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضيكم ويرضينا معا ، اذا تجاوزت الحكومة الايرانية على حدود اختصاصكم وحقوقكم ، المعترف بها ، او على اموالكم الموجودة في ايران . وكذلك ستبذل اقصى جهدها في الدفاع عنكم لقاء اي اعتداء ياتي اليكم من دولة اجنبية ، او اي تجاوز ياتي من دولة اجنبية على دائرة اختصاصكم وحقوقكم المعترف بها ، او على سلامة اموالكم الموجودة في ايران . وهذه التأكيدات ، معطـاة لكم ولخلفائكم من الذكور من صلبكم ، وتبقى ابدا معمولا بها ما دمتم انتم وخلفائكـم قائمين بواجباتكم نحو الحكومة الايرانية ، على ان لا يرشح احد من خلفائكم الذكور الى الحكم الا بعد امتزاج راي حكومة صاحب الجلالـة البريطانية بصورة سريـــة ، وموافقتها على ذلك ، وان تستمروا وخلفائكم تابعين الى مشورة حكومة صاحب الجلالة وتتخذوا موقفا مرضيا ازائها .

اما من جهة الحكومة الايرانية فـسنبذل منتهى جهدنا في ابقائكم على مـا انتـم عليه من الادارة المختارة .

رمز كرامة الامة ، وكان الاعتداء عليه على هذه الصورة مما يؤثر في عزة نفسه ، ويبث روح الضغائن في القلوب اذا لم يسرع في المحافظة على كرامته ، ارى انه من الضروري تعيين المسؤولين عـــن هذا الامر ، وانزال العقاب الصارم بهم وفقا للقانون . لذلك ارجو اتخــاذ التدابير السريعة لتأليف هيئة خاصة على ان يكون عضوا فيها احد ضباط الجيش لاجراء التحقيق في هذه القضية ومعاقبة المعتدين .

اقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء — جعفر العسكري

صورة الى وزارة الداخلية — مع الرجاء الاسراع في اكمال التحقيقات الابتدائية .

وكان وزير العدلية الاستاذ رؤوف الجادرجي أصدر امرا بتأليف لجنة خاصة من المستر بريجارد، وجعفر حمندي وضابط تعينه وزارة الدفاع فكان المقيد يحيى سليم ممثلهـا . وقد قامت اللجنة باجراء التحقيقات القانونية واصدرت قرارها المذكور في صلب هذا الفصل اعلاه .

وفضلا عن ذلك فستبقى بساتين النخيل العائدة لكم في الجانب التركي من شط العرب كلها تحت حيازتكم وحيازة ورثتكم معفاة من الرسوم .

٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ التوقيع « كوكس »

ووجهت كتابا آخر الى شيخ الكويت ، الشيخ مبارك الصباح بهذا المآل ايضا .

وكان لشيخي المحمرة والكويت بساتين نخيل عامرة في جنوبي البصرة، فضمنت الفقرة الاخيرة من كتاب « كوكس » اعفاء هذه البساتين من الضرائب ، ونصت المادة ١١٤ من القانون الاساسي العراقي على ضرورة مراعاة شرعية البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرتها الحكومة البريطانية ، ومنها ما جاء في هذا الكتاب .

ولما قويت شوكة الحكومة العراقية ، وتكونت « الوزارة العسكرية الثانية » كتبت وزارة المالية ، بلسان وزيرها السيد ياسين الهاشمي ، رسالة الى المعتمد السامي البريطاني في العراق ، تطلب فيها انهاء موضوع الاعفاء المغاير للقانون الاساسي العراقي ، الذي نصت مادته الثانية والتسعون على انه « يجب أن تجبى الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز أن يعفى عنها احد منهم الا بموجب القانون » وهذا نص الرسالة :

الرقم م. ف/٨٤٩٨ التاريخ ١٩٢٦/١٢/٢٣

الى سكرتير فخامة المعتمد السامي في العراق

الموضوع : اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب .

يعلم فخامة المعتمد السامي أن بعض بساتين النخيل العائدة الى شيخي المحمّرة والكويت في البصرة ، قد اعفيت من الضرائب الى الآن ، وذلك بموجب وعد قطعه في سنة ١٩١٤ مندوب من قبل صاحب الجلالة البريطانية . ويعلم فخامته ايضا ان الاعفاء من الضرائب لا يمكن ان يمنح الا بقانون (راجعوا المادة ٩٢ من القانون الاساسي) وقد دققت المراسلات التي جرت في هذا الموضوع ، واني على اتفاق مع اسلافي بأن الوعد لا يمكن ان يربط الحكومة العراقية . وعليه فاني آسف لعدم استطاعتي أن اهيء واقدم الى البرلمان قانونا يقضي بهذا الاعفاء ، ولذا لا ارى حلا لهذه المسألة سوى اصدار التعليمات بوجوب جباية الضرائب المبحوث عنها من الشخصين المذكورين .

وزير المالية : ي . الهاشمي

وبدلا من ان يرد المعتمد السامي على هذا الكتاب ردا مقنعا يساعد وزير المالية على التوصل الى حل معقول فانه رفع الى رئيس الوزراء كتاب وزير المالية مصحوبا بهذا الاعتراض :

دار الاعتماد سرّي . شبه رسمي الرقم ي او/٣ التاريخ ١٩٢٧/١/١٦

فخامة رئيس الوزراء

اقدم طيه صورة الكتاب الوارد من صاحب الفخامة وزير المالية ، المتعلق

بالوعد الذي قطع الى شيخي المحمّرة والكويت وقتما نشبت الحرب مع تركية سنة ١٩١٤ ، والقائل باعفاء بساتين النخيل العائدة اليهما من ضريبة الاراضي بصورة دائمة . وسوف تتذكرون فخامتكم ما جاء في كتاب المستر دافيدسن المرقم ي او/٥٧ والمؤرخ ١٧ نيسان ١٩٢٤ المرسل اليكم . فقد اوضح فيه بأني كنت متأكدا انحكومة العراق ستعتبر هذا التعهد من التعهدات المتعلقة بالشرف ، وانه يمكن تعليق هذا الامر الى ان يحل في المستقبل بين الحكومتين . وعليه يظهر ان هذه المسألة من المسائل التي يجب ان يبحث فيها مع فخامتكم في الوقت الذي ترونه مناسبا . على اني قبل الشروع في هذا ، ارغب في ان اعرب عما يخالجني من الريب فيما اذا تصريح فخامة وزير المالية بعلاقة هذا الموضوع بالقانون الاساسي صحيحا . فقد فهمت من المراسلات السابقة التي جرت مع وزارة المالية ، انها اعتبرت المادة ٩٠ من القانون الاساسي تمنع الحكومة العراقية من تبديل الاسعار التي كانت تجبى بموجبها الضرائب على اية ارض ما في الوقت الذي اعلن فيه القانون الاساسي الا بقانون . فمثلا عندما استعلمت حديثا عن السبب الذي اوجب ان تكون الضريبة على هور ابن النجم بالديوانية ٢٥/ فقط من المحصول ، اجبت ان الحكومة كان طلبها قد خفض بنوع خاص الى ٢٥/ على هذه الاراضي في ايام الاحتلال البريطاني ، وانه بموجب هذا القانون الاساسي لا يمكن ان يزاد الآن الا بقانون . ووصلتني من وزارة المالية اجوبة متشابهة في حالات اخرى . لذلك يظهر لي بأنه : لما كانته بساتين النخيل العائدة الى شيخي المحمرة والكويت معفية من دفع الضرائب في وقت اعلان القانون الاساسي ، وبمقتضى المادة ٩٢ من القانون الاساسي ، ان يستمر هذا الاعفاء الى أن يقرر وضع ضريبة عليها بقانون جديد ، وان الاعفاء القانوني الذي تتطلبه المادة ٩٢ من القانون الاساسي (١) مطبق عليها بموجب المادة ٩٠ وربما ترغبون فخامتكم في استشارة مشاوري حكومة العراق الحقوقيين في هذه النقطة قبل الاستمرار في البحث . وسأرسل نسخة من هذا الكتاب الى وزارة المالية .

هـ . دوبس

وعلى اثر تسلم رئاسة مجلس الوزراء هذا الرد ، روجعت وزارة العدلية لتفسير المادة ١١٤ من القانون الاساسي ، التي تعتبر « القوانين والبيانات والنظامات التي اصدرها القائد العام ... والحاكم الملكي العام والمندوب السامي ... تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها » . فافتى مستشار هذه الوزارة ـ وهو بريطاني ـ ان لا بد من اصدار تشريع خاص لالغاء هذا الامتياز ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار الآتي نصه في الثالث من آب ١٩٢٧ :

« اعيد النظر في كتاب وزارة العدلية المرقم ا.ج/١/٢٠٣ والمؤرخ في ٢٢ شباط سنة ١٩٢٧ ، وكتاب وزارة المالية المرقم م/١٢٦٨ والمؤرخ في ١٩ تموز سنة ١٩٢٧ ،

---

(١) هذا نص المادة ٩٢ من القانون الاساسي :

« يجب ان تجبى الضرائب من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز ان يعفى عنها احد منهم الا بموجب القانون » .

المتعلقين بالوعد المعطى الى شيخي المحمرة والكويت ، بخصوص اعفاء بساتينهما من الرسوم الاميرية ... وبعد ان انعم مجلس الوزراء النظر في الراي القانوني ، الذي ابدته وزارة العدلية ؛ وجد ان احكام القانون الاساسي في لزوم استيفاء الضريبة صريحة ، ولا يمكن الاستمرار على الاعفاء ، الا باصدار قانون خاص . ان الحكومة العراقية تقدر ضرورة المحافظة على الوعد المعطى الى الشيخين المذكورين ، ولكن يتراءى لها في نفس الوقت ان المدة التي مضت من تاريخ الاعفاء الى هذا اليوم، كافية لمكافأة الشيخين على ما قاما به من الخدمات في بداية الحرب ، كما انها تشعر بأن الظروف السياسية والاقتصادية الحاضرة تجعلها غير واثقة من امكان امرار لائحة قانونية كهذه من المجلس النيابي ، ولذلك يرى مجلس الوزراء ان تفاتح الحكومة البريطانية مرة اخرى بشأن هذه المسألة ، وان يؤجل البت فيها الى ان يرد جواب الحكومة البريطانية » اهـ (١) .

وانتهت ايام « الوزارة العسكرية الثانية » واعقبتها وزارتان جديدتان دون ان تتوصل الحكومة العراقية الى الغاء هذا الامتياز . فلما تألفت الوزارة السعدونية الرابعة ، في ١٩ ايلول ١٩٢٩ ودخل فيها ياسين الهاشمي كوزير للمالية ، أصدر الامر الى متصرفية لواء البصرة بوجوب الشروع في جباية الضرائب المستحقة على املاك الشيخين ، فطلب المعتمد السامي وقف تنفيذ هذا الامر فلم يجب الى طلبه ، فلما الف نوري السعيد وزارته الاولى في ٢٣ آذار ١٩٣٠ اصدر امرا برقم ١٧٠١ وتاريخ ١٩٣٠/٦/١٤ بوقف تنفيذ هذا الامر ، وهكذا اسدل الستار على هذه القضية حتى اذا توحدت اصول جباية واردات الدولة بقانون رسوم الاستهلاك في اول نيسان ١٩٣٢ اصبحت محاصيل بساتين الشيخين تخضع لضريبة الاستهلاك حيث تباع .

الحركة الطائفية واخطارها

يتقوم العنصر الاسلامي في العراق من طائفتين كبيرتين هما : شيعة علي بن ابي طالب (ع) واهل السنة ، ويؤلف الشيعيون اكثرية مطلقة في البلاد ، كما تشهد بذلك الاحصاءات الرسمية ، ولا سيما احصاء السنة ١٩٢٠م ، ولكن ثقافة هذه الاكثرية دون ثقافة اهل السنة بمراحل ، لان الحكومة العثمانية كانت قد حرّمت على ابنائها الدخول في مدارسها ، او الالتحاق بدواوينها ، او الانخراط في قواتها المسلحة . وقد بذلت مساع جليلة التوفيق بين هاتين الطائفتين فتكللت بنجاح ملموس ، وكان لها اثرها العظيم في ايقاد نار « الثورة العراقية الكبرى » في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ م .

وقد عز على سلطات الاستعمار الاجنبي ، ان تتآخى الطائفتان « الشيعية والسنية » تآخيا يفسد عليها خططها الاستعمارية ، فاخذت تعمل على احلال الشقاق والتفرقة بينهما ، متوسلة بكل الوسائل المؤدية الى تحقيق ذلك .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر الثلاثة تموز وآب وايلول ١٩٢٧ ص ٤٩/٥٠ .

وفي يوم ١٠ آب من سنة ١٩٢٧م ، صدرت جريدة « النهضة » الشيعية ، وهي تحمل مقالات نارية ضد « الوزارة العسكرية الثانية » وتسند اليها انواع التهم ، مما ادى الى ان تتصدى الصحف السنية الرد عليها بشدة ، فاضطرت الحكومة الى اصدار البيان الاتي في ٢ ايلول من هذه السنة :

« اخذت بعض الصحف في الآونة الاخيرة تضرب على وتر من شانه القاء البغضاء ، وبث روح الشقاق بين ابناء الشعب ، فضلا عن التعرّض للشخصيات بغير مبرر . ولا ريب ان التمادي على هذه المكاتبات يفضي الى نتائج غير محمودة . فنحن نطلب اليكم ان تكفوا عن هذه المباحث منذ الآن ، وأن تبتعدوا عن كل ما يشم منه رائحة التفريق او يمس كرامة الاشخاص . هذا ونحن على ثقة انكم ستتخذون الحكمة رائدكم في هذه الظروف التي تتطلب تبصرا وبعد نظر ، كما نثق بانكم لا تضطرونا بعد هذا الى اتخاذ التدابير القانونية الاخيرة في هذا الشان » اهـ .

وعلى الرغم من صراحة هذا البيان ، وجمعه بين الشدّة واللين ، استمرت الصحف ، التي عناها البيان الحكومي ، على حملاتها الصحفية ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٧ .

« قرر مجلس الوزراء تعطيل جريدتي النهضة والزمان مؤقتا وفقا للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات، لان الاولى اسندت الى الحكومة اعمالا لا اساس لها من الصحة ، وقامت بدعايات مضرة تدعو الى التفرقة ، الامر الذي حدث من جرائه بعض الاحوال المخلة بالامن العام . ولان الثانية نشرت مقالات من شانها ان تخل بالامن العام ايضا » اهـ (١) .

وقد نفذ قرار التعطيل قبل ان يقترن بمصادقة الملك كما كانت الاصول تقضي بذلك .

وقد رفع « معتمد حزب النهضة » احتجاجا شديد اللهجة الى مجلس الوزراء على تعطيله جريدة « النهضة » وبعث بصورة من احتجاجه الى المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بدون سبب معقول ، فبعث وكيل المعتمد « وهو يومئذ قائد القوات الجوية » الى رئاسة مجلس الوزراء يسألها ان تعيد النظر في هذا القرار . وعاتب نائب الملك وكيل رئيس الوزراء ، وهو يومئذ ياسين الهاشمي ، على تنفيذ قرار مجلس الوزراء قبل ان يقترن بموافقته الاصولية وطالب باستقالته من منصبه الوزاري تنفيذا لطلب المعتمد فاساء هذا التدخل وكيل رئيس الوزراء الهاشمي » (٢) فاستقال من وكالة الرئاسة ، وتقدم بهذا الكتاب :

جلالة مولانا نائب الملك المعظم

بمناسبة قرب افتتاح المجلس الميمون ، وكثرة الاشغال المتعلقة بالميزانية

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٧ ص ٨٠

(٢) جريدة « بغداد تايمس » الصادرة بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٧ .

والقوانين الاخرى ، ارى الضرورة تقضي بأن اتخلى لاعمال وزارة المالية فقط . فاسترحم من جلالة مولاي أن يتكرم على عبده بالتخلي عن اعمال وكيل رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ، والله يؤيد جلالتكم بتوفيقه ورضاه .

٢٧ تشرين الاول ١٩٢٧ العبد المخلص : ياسين الهاشمي

ولا ندري كيف استفز تعطيل « جريدة النهضة » سكان الالوية الجنوبية بحيث امطروا رئاسة الديوان الملكي ورئاسة مجلس الوزراء ومقام المعتمد السامي البريطاني برقيات الاحتجاج على هذا التعطيل والتنديد بمن قام به (١) .

وقد تولى وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني ، وكالة رئاسة الوزراء . ولما قام السيد الهاشمي بجولة في ربوع الفرات الاوسط في تلك الآونة ، قوبل بجفاء ملموس ، ولم يجرأ احد على مقابلته .

وتتلخص « قضية الاخلال بالامن » التي اشار اليها قرار مجلس الوزراء بتعطيل جريدة النهضة فيما يلي :

بينما كان جماعة من اهل السنة يقيمون صلاة الجمعة في سامراء في يوم ١١ تشرين الاول ١٩٢٧م ، كان احد مشايخ الشيعة المعممين يقيم مأتما حسينيا على مقربة منهم ، وكان ارتفاع صوته يؤثر على مسامع المصلين . ولما اراد هؤلاء التخفيف من صوته ، حصل هرج ومرج كادا يؤديان الى مذبحة عظيمة ، لو لم يتداركها العقلاء من الطرفين . ومما زاد الحالة حرجا ان سيدا من سادات سامراء قصد روحانيا شيعيا في داره لاصلاح ذات البين فمات بالسكتة القلبية في دار الروحاني الشيعي فاتخذ العامة هذا الموت المفاجيء ذريعة للشغب والافساد .

ويقول التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧م المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى « مجلس جمعية الامم » عن سير الادارة في العراق :

« ان الصعوبة التي لاقاها جعفر العسكري في وزارته ، هي عدم ارتياح الشيعة الى وزارته ، وكانت شقة الخلاف تتوسع على ممر الايام ، وزاد الطين بلة حدوث بعض الوقائع (٢) التي كان لها تأثير سيء في اثارة عواطف الجهتين ، وعمدت على تقوية الآراء الطائفية والانفصال ، التي رددتها الصحف ، وذكرت في الاجتماعات الشبيهة بالعمومية ، التي عقدت في دور الزعماء من الجهتين ... وان هنالك مجالا للاطمئنان عندما نتصور ان ما اظهره الشيعة من عدم الارتياح الى نفوذ السنة الغالب في حكومة البلاد كان اقل غلوا ، واكثر انطباقا على احكام الدستور من مقاطعة الانتخابات في عام ١٩٢٣ » (٣) .

---

(١) كان العراق يتقوم من اربعة عشر لواء وكان في كل لواء مفتش اداري بريطاني الى جانب المتصرف العراقي وكان المفتشون البريطانيون يتصلون بالاهلين اكثر من اتصال المتصرفين الوطنيين بهم .

(٢) لا شك في انه يريد بذلك قضية النصولي ، وحادثة الكاظمية ، وقضية سد جريدة النهضة ، والشغب الذي حدث في سامراء ، وقد اشرنا الى ذلك في الصفحات المتقدمة .

3 - Report By H. B. M. G. to the council of the league of Nations p. 8

وما كنا نود ان ناتي على مثل هذه السفاسف في كتابنا التاريخي هـذا ، لـولا امانة التاريخ وضرورة ذكر الاحداث صغيرها وكبيرها .

انفجـار النفط

في الوقت الذي كان سوس النعرات الطائفية ينخر في عظام الطائفتين المسلمتين في العراق ، وفي الوقت الذي كانت المفاوضات الدائرة في لندن لتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية مهددة بالانقطاع ، وفي الوقت الذي كان غزاة نجد يستعدون للاغارة على القبائل العراقية الآمنة ، هبطت برقية من كركوك تقول :

« بينما كان عمال النفط يشتغلون في حفر بعض الآبار النفطية في منطقة بابا كركر ، فاضت احدى الآبار بالسائل الثمين بلا سابق انذار ، واخذ النفط يتدفق بغزارة هائلة ، وبمعدل ٢٩٠،٠٠٠ برميل في اليوم الواحد ، وكان العمال قد وصلوا في الحفر الى غور ١٥٢١ قدما » اهـ وكان الانفجار قد بدأ منذ الساعة الثالثة من صباح يوم الخميس الموافق ١٣ تشرين الاول من عام ١٩٢٧م وولد روائح كريهة اضرّت بصحة العمال ، والفنيين ، وسائر الاهلين المجاورين ، وادى الى مقتل ثلاثة مهندسين امريكيين ، وعراقيين اثنين ، ولم تقو جهود العمال على سد فوهة هذه البئر الا في الساعة الرابعة من صباح الثالث والعشرين من هذا الشهر ، بعد ان ترك النفط في الاودية السحيقة دون مراقب ، فكان الفقراء يأخذون منه حاجتهم ، وكان المتمولون يتفرجون عليه » .

الاجتماع الاعتيادي الثالث

حلّ موعد افتتاح مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الثالث من دورته الانتخابية الاولى في يوم اول تشرين الثاني سنة ١٩٢٧م ، فافتتحه الملك علي ، بالنيابة عن اخيه الملك فيصل في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة ، والقى في حفلة الافتتاح « خطاب العرش » الآتي الذي اعدته « الوزارة العسكرية الثانية » القائمة :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب المحترمين

افتتح باسم الله تعالى الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس الامة ، بالنيابة عن جلالة الملك فيصل الاول ، وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقدير جلالة الملك لما تم على يد مجلس الامة من الاعمال الخطيرة خلال الاجتماعات الاعتيادية وغير الاعتيادية، وابتهل الى المولى العظيم ان يقرن اعمالكم بالتوفيق لما فيه خير البلاد ونجاحها .

استعرض امامكم ، بصورة موجزة ، الامور التي حدثت بعد اجتماعكم المنصرم.

تعديل المعاهدة والاتفاقيات : لقد كان ما ابداه المجلس التاسيسي ، ومجلس

الامة ، من الرغبات والعمل على تحقيقها بالاتفاق مع الحليفة المعظمة ، وذلك بتعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية وملحقاتها وفقا لتلك الرغبات ، وللتقدم السياسي والعسكري والاجتماعي ، الذي حصل في العراق منذ عقد المعاهدة ، موضع اهتمام حكومتنا الخاص ، وبعد مراسلات ومذاكرات استغرقت اربعة اشهر ، تم التفاهم مع الحليفة على الشروع في المفاوضات ، وبوشر بها رسميا كما تعلمون في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧ في لندن . والآمال معقودة على اتمامها بنجاح ان شاء الله يضمن للعراقيين ما يصبون الى تحقيقه من الاماني المشروعة .

تحديد التخوم الشمالية : تم تحديد تخومنا الشمالية وفقا لمعاهدة لوزان ، ومقررات عصبة الامم ، بعد عمل شاق استغرق ستة اشهر في المناطق الجبلية ، وقد حصل العراق بهذا التحديد على كيان ثابت بعناية الله ، وبفضل التآزر التام مع الحليفة ، وبما تشبعت به جارتنا الجمهورية التركية من روح المودة والولاء ، ويسر جلالة الملك التنويه بتقديره للجهود التي بذلتها لجنة التخطيط لانجاز مهمتهاالمشروعة بسرعة تامة .

صلاتنا الخارجية : قد توسعت صلاتنا مع الدول خلال المدة القصيرة التي مضت ، والحكومة آخذة في ارسال ممثليها الى الممالك المجاورة .

الديون العامة : عالجت الحكومة هذه المسألة بصورة جدية ومفيدة ، وستتقدم اليكم بالبيانات الوافية عنها في القريب العاجل .

الامور الداخلية : طبقت الحكومة توصيات المجلس حسب المستطاع ، في تحسين فروع الادارة ، واستتب الامن والسكينة بصورة نهائية في المناطق الشمالية؛ وتوطدت دعائم الحكومة في هاتيك الانحاء ، ويسر جلالة الملك ان يرى حكومته مستمرة في السهر على تامين المساواة بين افراد الشعب من كل الوجوه .

قوبل تطبيق القوانين التشريعية التي سنت لتغيير اصول الجباية بكل ارتياح في الالوية المختلفة ، التي جرى تنفيذها فيها ، والهمة مبذولة لتوسيع نطاق تطبيقها في الالوية الباقية .

نشير بصورة خاصة الى اهمية المنابع التي عثرت عليها شركة النفط التركية ، والآمال قوية بان تكون هذه المنابع من المصادر العظيمة التي تدر الخيرات على البلاد، وتفتح ابوابا واسعة للعمل امام العراقيين .

اعدّت الحكومة لوائح عديدة في تشويق الصنائع الوطنية ، وتشجيع غرس الاشجار ، وغيرها من الامور ، وهي ساعية لانجاز لوائح تأسيس مصرف زراعي ، وتعديل نظام الاعشار ، وقانون العقوبات البغدادي ، وغيرها وستعرض جميعها عليكم ، واهتمت لاعداد قانون الميزانية ليقدم الى مجلس الامة في الشهر الاول من اجتماعه .

ولنا وطيد الامل بان مجلسكم سيقدر الظروف الحاضرة حق قدرها ، ويعالج الامور المعروضة عليه ، والتي ستعرض ، بما نعهده فيكم من الحكمة ، والروية ، وبعد النظر ، والله ولي التوفيق اه (1) .

حول غياب الملك

تنص الفقرة الخامسة من المادة الـ (٢٣) المعدلة من القانون الاساسي العراقي على انه :

« اذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة اشهر ، ولم يكن مجلس الامة مجتمعا ، يدعى حالا الى الالتئام للنظر في الامر » .

ولما كان الملك فيصل الاول قد غادر العراق في اليوم السادس من شهر آب ١٩٢٧ م ولم يعد خلال المدة القانونية التي تسمح بتغيبه عن بلاده ، اجتمع مجلس الوزراء في يوم اول كانون الاول من هذه السنة ، واتخذ هذا القرار :

« بعد الاطلاع على الانباء الاخيرة ، الواردة من لندن ، المتعلقة بدوام المفاوضات ، وعدم امكان عودة جلالة الملك خلال المدة المعينة في القانون الاساسي ، وهي اربعة اشهر ، ونظرا الى ان بقاء جلالة الملك هناك اضمن للمصلحة العامة ، قرر مجلس الوزراء ، عملا باحكام المادة ٢٣ من القانون الاساسي ، دعوة مجلس الامة الى الالتئام في ٧ كانون الاول سنة ١٩٢٧ للنظر في امر غياب جلالة الملك ايده الله » (اهـ).

وكان مجلس النواب قد افتتح جلساته « في اجتماعه الاعتيادي الثالث » في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٢٧ ، كما قدمنا ، وبعد ان القى نائب الملك خطاب العرش ، وجرى انتخاب ديوان الرئاسة ، بحسب المراسيم الاعتيادية ، واعيد انتخاب عبد المحسن السعدون لرئاسة مجلس النواب ، والسيد يوسف لرئاسة مجلس الاعيان ، تليت الارادة الملكية « بان يؤجل مجلس الامة جلساته مدة خمسة واربعين يوما ابتداء من يوم الاربعاء في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ » .

فلما اتخذ مجلس الوزراء قراره المثبت نصه اعلاه ، اجتمع المجلس في اليوم السابع من شهر كانون الاول ، من هذه السنة ، والقى رئيس الوزراء بالوكالة السيد رشيد عالي الكيلاني بيانا مسهبا عن قضية غياب الملك فكان مما جاء فيه :

« فالحكومة زودت رئيس الوزراء بتاريخ ٤ ـ ٦ ايلول ١٩٢٧ بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة ـ مهمة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ـ والتمست من جلالة الملك المعظم ان يشرف على المفاوضات من محل قريب لتسهيل سيرها ... وبعد ان تبودلت الآراء في خطط التعديل ، مست الحاجة لاعطاء فرصة كافية للدوائر البريطانية المسؤولة لاحضار المواد والتقارير المطلوبة في هذا الشأن ... ولهذه الاسباب لم يتمكن صاحب الجلالة من الحضور الى البلاد ، في المدة المعينة في القانون

(1) محاضر جلسات مجلس النواب : اجتماع سنة ١٩٢٧/١٩٢٨ ص ٣ .

الاساسي ، اي في ٧ كانون الاول ١٩٢٧ لهذا دعي مجلسكم الموقر للنظر في امر غياب جلالة الملك (١) .

وقد رد الشيخ محمد باقر الشبيبي ، نائب لواء المنتفق ، على بيانات وكيل رئيس الوزراء ، ومما جاء في رده :

« ويجب ان تعلم الحكومة بأن المجلس لم يستحسن ابدا سياسة اشراك صاحب الجلالة في امور ليس للملك الدستوري ان يشترك فيها . فوزارة هذه فعلتها بالدستور ، وهذا شانها مع الامة ومجلسها ، ليس لها الا الانصراف من الحكم ... » (٢) .

فرد وكيل رئيس الوزراء « بأن جلالة الملك غير مسؤول امر صحيح ، وجلالته لم يسافر لأجل الاشتراك في المفاوضات ، بل سافر للاشراف على سيرها ، وعندما نقول ان القانون الاساسي يقول ان الملك غير مسؤول ، ليس معناه ان الملك لا يجب ان يخدم امته » (٣) .

ولما اشتد النقاش حول هذا الموضوع تقدم ثلاثة من النواب بهذا الاقتراح :

« نقترح الاكتفاء بالمذاكرة ، وان يكتفي المجلس على بيان الوزارة فيما يختص بسفر جلالة الملك ، ويشكر لصاحب الجلالة تنزله الى قبول التماس الحكومة والاشراف على المفاوضات آملا ان يحل البلاد العراقية باليمن والنجاح » .

نائب الدليم	نائب بغداد	نائب كركوك
محمود صبحي الدفتري	عبد الرزاق منير	نشاة ابراهيم

وقد اكتفى المجلس اخيرا ببيانات وكيل رئيس الوزراء ، واعلن شكره لصاحب الجلالة على اشرافه على المفاوضات وانفضت الجلسة . وعاد الملك الى بلاده في يوم ١٥ كانون الاول ١٩٢٧ .

قضية الثائر الشيخ محمود

اشغل عصيان الشيخ محمود الحفيد ، الزعيم الكردي المعروف ، الوزارات المتعاقبة ، واقعدها عن القيام بكل اصلاح في « لواء السليمانية » وقد عقدت اجتماعات منوعة لبحث قضية هذا الزعيم مني معظمها بالفشل .

وفي يوم ٤ ايلول ١٩٢٦ م قصد مركز ناحية خورمال « التابعة لقضاء حلبجة » كل من مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، وسكرتير المعتمد السامي الكابتن هولت ، والمفتش الاداري البريطاني للواء السليمانية ، واجتمعوا بالشيخ

(١) ص ٦ — ٩ من محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ .
(٢) و (٣) ص ٦ — ٩ من محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ .

محمود فيها مدة ثلاث ساعات لوضع الشروط التي من شأنها ان تعيد الامن والنظام الى نصابيهما في كردستان ، وتمنع الزعيم الكردي من التدخل في سياسة الحكومة ، فتوصل المتفاوضون الى اقرار هذه الاسس التي عرضتها الحكومة على المومى اليه بصورة رسمية في التاسع من تشرين الاول ١٩٢٦ .

(أ) ان لا يدخل الشيخ محمود، ولا بعض اقاربه المعينين، في الاراضي العراقية الا باذن من الحكومة .

(ب) ان يتعهد الشيخ محمود بعدم التدخل في امور الحكومة العراقية ، وأن لا يشجع اي احد على هكذا تدخل ايا كان ذلك ، في السليمانية او في غيرها ، وان يبتعد عن الاشتراك في اي عمل سياسي يمس العراق .

(جـ) ان يرسل نجله « بابا علي » الى بغداد لتلقي العلوم تحت رعاية الحكومة .

(د) ان لا يكون لعفو الحكومة عنه من الوجهة السياسية ، اي تأثير على حقوق الغير ممن يريد مراجعة المحاكم .

(هـ) ان تعيد الحكومة العراقية الى الشيخ محمود املاكه ، وان تعفو عن عدد معين من أتباعه ، وفق الشروط الموضوعة لكل منهم ، عدا المتهمين بجرائم فظيعة ، على ان يدير هذه الاملاك احد وكلائه .

وفي نهاية الاجتماع عاد البريطانيون الى بغداد ، وسافر الشيخ محمود الى مقره . حتى اذا حل اليوم الثاني والعشرون من شهر ايلول من هذه السنة ، وصل الى بغداد الشيخ احمد البرزنجي ممثلا عن الشيخ محمود في موضوع هذا الاتفاق .

وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧ م وقعت الحكومة العراقية الشروط المذكورة اعلاه ، واعادتها الى الشيخ محمود ليوقع بدوره فيها ، الا انه اخذ يسوّف ويماطل وما لبث ان كتب الى المعتمد السامي في ٢٧ من هذا الشهر يقول : انه مستعد لتوقيع الشروط المرسلة اليه مع السيد احمد البرزنجي على شرط ان تنفذ :

« الوعود التي قطعتها بريطانية العظمى الى عصبة الامم ، المتعلقة بمطاليب الاكراد وحقوقهم السياسية المشروعة ... ويجب تسليم ناحية بنجوين على الاقل لتكون محلا لاقامة اولئك الذين يرون رايي بخصوص حقوق الاكراد الملية » .

وقد رد المعتمد السامي على هذا الطلب بأن :

« عصبة الامم لم تعترف بما تدعون بأنه من مطاليب الاكراد الاستقلال ، وانما اشترطت لزوم مراعاة رغائب الاكراد ، وذلك بأن يكون الموظفون من عنصر كردي ، وان تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية ، وقد وافقت الحكومتان العراقية والبريطانية على قبول هذا الشرط ، وقامتا بانجاز ما تعهدتا به .. الخ » .

وقد رفض الشيخ محمود الاذعان لهذا الجواب ، فسيرت الحكومة العراقية قواتها النظامية ، تعززها القوات البريطانية الجوية ، واحتلت « بنجوين » بعد معارك

استبسل فيها الجنود والثوار في ٢٠ نيسان ١٩٢٧ ثم رسخت اقدامها فيها ، فكتب الشيخ المومى اليه الى المعتمد السامي يطلب تدخله لوقف القتال ، وعرض استعداده لقبول الشروط التي ارسلت اليه سابقا فاذاعت الحكومة هذا البيان في ٢٤ حزيران ١٩٢٧ :

بيان

كانت الحكومة العراقية في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٦ عرضت على الشيخ محمود ، رئيس بعض عشائر العصابات التي كانت تعبث بالامن خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، شروطا تتخلص فيما يلي :

١ ـ ان لا يدخل الشيخ محمود وبعض اقاربه المعينين الاراضي العراقية بدون اذن من الحكومة .

٢ ـ ان يتعهد الشيخ بعدم التدخل مطلقا او تشجيع الآخرين على التدخل في امور الحكومة العراقية ، سواء كان ذلك في السليمانية او في اي محل آخر من العراق ، وان يبتعد كل الابتعاد عن الاشتراك في اي عمل سياسي يمس العراق .

٣ ـ ان يرسل نجله الثاني المسمى بابا علي لتحصيل العلم في بغداد تحت رعاية الحكومة .

وكان قد اشترط عليه ايضا ان لا يكون للعفو عنه من الوجهة السياسية ، تأثير على حقوق الاشخاص الذين يرغبون باقامة الدعاوى عليه في المحاكم .

وقد تعهدت الحكومة مقابل ذلك ان تعيد للشيخ المومى اليه املاكه المصادرة ، على ان يدير شؤونها وكيل ترضاه الحكومة العراقية ، وان تعفو عن عدد معين من اتباعه ، وفق الشروط المتعلقة بكل منهم ، عدا نفرا قليلا منهم اتهموا بجرائم فظيعة.

ولكن الشيخ « محمود » لم يقبل بهذه الشروط بالسرعة المطلوبة ، بل اخذ يماطل ويحاول اطالة المفاوضات .

ثم لما احتلت القوات العراقية في ٢٠ نيسان سنة ١٩٢٧ لمنطقة بنجوين ، عارضت بعض عصابات الشيخ ، وحاولت المقاومة فلم تفلح ، ولما راى الشيخ محمود ان الحكومة العراقية شادت سرايا في تلك المنطقة ، ومقرا للشرطة ، ومخافر على الطريق التي تصل بنجوين بالسليمانية ، وانها عازمة على توطيد ادارة ثابتة هناك ، اضطر الى الاذعان والخضوع ، فأرسل في غرة الشهر الجاري الى بنجوين نسخة من الشروط المذكورة ، موقعا عليها بتوقيعه الخاص ، يحملها نجله بابا علي ، الذي وصل بغداد في ١٤ الجاري ، ثم جاء الشيخ محمود نفسه الى بنجوين في ١٧ الجاري لمقابلة المتصرف وهناك انجزت الترتيبات القاضية بتسليم افراد عصابته الذين يشملهم العفو ، وفي اليوم التالي عاد الشيخ الى ايران ، واستتب الامن في تلك الربوع ،

والمامول بعد هذا الحسم ان تسود السكينة والطمانينة جميع أرجاء لواء السليمانية الذي هو اغنى الوية العراق ، وهي حالة تبشر بالنجاح والتقدم .

بغداد ٢٤ حزيران ١٩٢٧ — مدير المطبوعات (١)

وفي يوم ٢٨ حزيران ١٩٢٧ م طار رئيس الوزراء الى السليمانية لتفقد الاحوال العامة في تلك الانحاء ، واجتمع بالشيخ محمود ، واقنعه بزيارة بغداد ، فلبى الشيخ هذه الرغبة ، وجاء الى بغداد في اليوم الرابع من شهر تموز ١٩٢٧ فسلم ولده « بابا علي » بحسب الشروط ، وعاد الى مقره بعد ايام .

ما يقوله التقرير البريطاني

جاء في تقرير دار الاعتماد البريطانية ، المرفوع الى عصبة الامم ، عن العراق في عام ١٩٢٧

« في اوائل سنة ١٩٢٧ كان السيد احمد البرزنجي ، وكيل الشيخ محمود ، في بغداد يفاوض حكومتها في شروط تسوية الخلاف القائم بينها وبينه ، وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢٧ وقع الشيخ احمد على الشروط التي عرضتها عليه الحكومة ، فاخذها الى سيده ليوقع فيها ، فكتب الشيخ محمود الى المعتمد السامي انه يوافق على هذه الشروط بشرط ان يسمح له باشغال بنجوين ونواحيها مستقلا ، فرفض طلبه ، فاصر الشيخ على طلبه ، فارسلت الحكومة قوة اخرجته منها قسرا اذ وصلت بنجوين في ٢٣ نيسان ١٩٢٧ سريتان من طريقين مختلفين ، احداهما من الليفي ، والاخرى من الجيش العراقي والشرطة المسلحة ، وانسحب الشيخ محمود واتباعه بعد مقاومة بسيطة ، وقد تكبدت القوة اربعة قتلى وخمسة جرحى ، ولا تعرف خسائر الشيخ محمود . وفي اوائل حزيران ارسل الشيخ محمود احد اقاربه المدعو مجيد افندي يحمل الشروط موقعة، وفي ١٧ حزيران جاء الشيخ محمود الى بنجوين بنفسه ، وطلب السماح له بالذهاب الى بغداد لمواجهة المعتمد السامي ، فقبل طلبه، وجاء اليها في ٥ تموز واشتكى من وجوده في ايران حسب الاتفاقية فخيّره المعتمد السكنى بين بغداد والموصل ، اذا تعذرت عليه الاقامة في ايران ، ولكنه آثر العودة (٢) .

المفاوضات لتعديل المعاهدة

ترتقي فكرة تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ م ، وتعديل الاتفاقيات التي الحقت بها في ٢٥ آذار ١٩٢٤ م ، الى اليوم الذي ابرم فيه المجلس التاسيسي العراقي هذه المعاهدة وهاتيك الاتفاقيات ، وهو يوم ١٠ حزيران ١٩٢٤ م . فقد اشترط المجلس المذكور لهذا الابرام هذا الشرط :

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٠٠٣) بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٧ .

2 - Report By H. B. M. Q. to the ... league of Nations for the year 1927 P. 22

« فالمجلس يوصي بان جلالة الملك يصدق المعاهدة، والبروتوكول، والاتفاقيات، على ان يدخل جلالته بعد هذا التصديق فورا في المفاوضة مع الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المجلس » (١) .

وقد بوشر بالمفاوضات اللازمة للتعديل المأمول منذ ايام الوزارتين « الهاشمية الاولى » و « السعدونية الثانية » وكان الملك فيصل يحرص على هذا التعديل اشد الحرص ولكنه كان يصطدم دائما بعدم استعداد بريطانية لاجراء اي تعديل جوهري لا في المعاهدة ولا في الاتفاقيات المتفرعة عنها . ولما تقرر ابقاء « ولاية الموصل » للعراق ، على شرط ان يمد اجل الانتداب البريطاني على العراق لمدة ٢٥ سنة ، عقدت معاهدة ١٩٢٦ لهذا الغرض ، وتأجل موضوع تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين بها الى مفاوضات اخرى ، على ان يقوم بها احد السياسيين المطيعين للملك فيصل ، فكان جعفر العسكري ضحية رغبات الملك اذ لما تكونت (الوزارة العسكرية الثانية) في تشرين الثاني ١٩٢٦ م نصت الفقرة الاولى من منهاجها الوزاري على :

« انجاز تعديل الاتفاقيات الذي شرعت فيه الوزارة السابقة ، وفقا لرغائب المجلس التأسيسي ، وحسم ما اشار اليه تقرير لجنة المعاهدة من الامور في هذا الصدد » .

وقد نشرنا في صدر هذا الفصل ، القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٦ م ، بخصوص تأليف لجنة وزارية لغرض هذا التعديل ، وقد اجتمعت هذه اللجنة مرارا ، ودرست المراسلات التي جرت حول الامور المراد تعديلها ، ولكنها لم تجد من الجانب البريطاني اي استعداد لقبول وجهة النظر العراقية في التعديل .

وفي آذار ١٩٢٧ م زار فلسطين السر جون شاكبيرك مدير الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية ، في مهمة خاصة ، فابرق المعتمد السامي في العراق الى حكومة لندن يرجو منها السماح له بالمجيء الى بغداد ، والمداولة معه في القضية العراقية ، فأجيب الى طلبه ، فقدم المدير الى بغداد في يوم ٢٠ من هذا الشهر ، وبعد ان اجتمع بالملك فيصل ، وبرئيس وزرائه واركان حكومته ، وبالمعتمد السامي وحاشيته ، وبذل جهدا صادقا للتوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، قفل راجعا الى بلاده .

لا نريد ان نستعجل الامور ، فننشر في هذا الفصل التعديلات المراد ادخالها ، سواء في صلب المعاهدة ، او في الاتفاقيات المتفرعة منها ، لاننا سنعالج هذه الامور معالجة تامة اثناء البحث عن « الوزارة السعدونية الثالثة » ولكننا نقول ان الجانبين، العراقي والبريطاني حاولا ان يستأنفا المفاوضات المباشرة ، بعد سفر السر جون شاكبيرك ، فكانت تظهر عقبات كأداء في سبيل التفاهم .

---

(١) مذاكرات المجلس التأسيسي ص ٤٤٠ من المجلد الاول .

كان المعتمد البريطاني يشكو الملك فيصل الى حكومة لندن ، ويتهمه بتشجيع المعارضـة سرا « فهو يناصب الحكومـة البريطانية العـداء السافر » على حين أن الحكومة العراقية كانت توعز الى وزيرهـا المفوض في لنـدن ليعرض على الحكومـة البريطانية بأن « معتمدها في العراق لا ينقل اليها آراء الحكومة العراقية على وجهها الصحيح » .

رئيس الوزراء يتنبأ

ولقد دقق رئيس الوزراء هذه الاعتبارات كلها ، فرفـع الى الملك هذا الطلب بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٢٧ م وتحت رقم (٢٠٦٠)

يا صاحب الجلالة !

لقد حان وقت انهاء المسائل التي لا تزال معلقة بين الحكومة العراقية والحليفة المعظمة . ان لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ، ولجان مجلس الامة ، قد اشارت كل منها في اوقات مختلفة في التقارير التي قدمتها الى لزوم الاسراع في انجازها ، كما ان اكثر الخطباء في مجلس النواب انتقدوا الوزارات المتتابعة انتقادا مرا ، لعدم حسم هذه المسائل بالسرعة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة ، وعبّر عنها خطباء مجلس الامة .

ان الوزارة الحاضرة ترغب في المفاوضة لانجـاز هذه المسائـل ، حالما ينتهـي مجلس الامة من اجتماعه غير الاعتيادي ، الا انه نظرا الى كثرة المراسلات والتأخرات التي حدثت فيما مضى ، في سبيل حسم هذه الامـور ، يرجـح زملائي أن تجـري المفاوضة بشأنها في محيط يمكننا فيه التوصل الى نتائج سريعة . اني مقـدم في طيه قائمة بالمسائل المبحوث عنها .

العبد المخلص : جعفر العسكري

وهذا هو نص القائمة المنوّه عنها في هذا الكتاب :

١ ــ دخول العراق عصبة الامم .

٢ ــ تعديل الاتفاقيات ، او المفاوضة لعقد معاهدة جديدة .

٣ ــ تسجيل اراضي ميناء البصرة باسم الحكومة العراقية .

٤ ــ استشارة فخامة المعتمد السامي في الامور المالية وغـيرها « المخـابرات على مسائل طفيفة » .

٥ ــ سياسة الجيش المستقبلة وقانون الدفاع الوطني .

٦ ــ قضية الدوكيارد .

هذه اهم القضايا التي كانت تتطلب جوا هادئا للمفاوضات حولها ، وقد ايقنت وزارة العسكري الثانية ان وجود الملك في لندن سيسهل عليها النجاح او الاطمئنان الى النتيجة المرجوة ؛ ولكن ساء ما تصورت .

رئيس الوزراء يستقيل

وشعر رئيس الوزراء ، ان المعتمد السامي البريطاني لا يرى رايه في « ان تجري المفاوضة في محيط يمكن فيه التوصل الى نتائج سريعة » فشكاه الى حكومة لندن بواسطة الممثل العراقي فيها ؛ وهو يومئذ مزاحم الباجه‌جي ، وفي الوقت نفسه هدد بالاستقالة فرفع هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ٢٠٥٩   التاريخ ٢٥ ايار ١٩٢٧

يا صاحب الجلالة

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم ، ارجو ان تسمحوا لي بأن اعرض على جلالتكم خلاصة عن تطور الامور في شان تآزرنا مع حليفتنا بريطانية العظمى ، عملا بما يوحيه اليّ واجب الاخلاص والطاعة لجلالتكم .

تعلمون جلالتكم الاماني التي اعرب عنها المجلس التأسيسي بخصوص تعديل المعاهدة والاتفاقيات حينما ابرمها عام ١٩٢٤ ، وما ثبتته بعد ذلك المعاهدة الجديدة من ضرورة الدخول فورا في المفاوضات لتحقيق تلك الاماني . وقد اطلعتم جلالتكم ايضا على التقارير والتوصيات التي اصدرتها القوة التشريعية ، بين آونة واخرى ، حول ضرورة تحقيق تلك الاماني ، بانجاز المسائل التي يعبر عنها زملائي بالمسائل المعلقة ، والتي سبق ان اشرت اليها في كتاب سابق مؤرخ في ٢٣ ايار ١٩٢٧ (١) .

ان اكثرية النواب ومن ورائها الشعب العراقي ، اصبحت شبه يائسة من قرب انجاز هذه المسائل ؛ وذلك نظرا الى التأخرات التي وقعت في الماضي والى ان مثل هذه المسائل يستحيل حلها بمخابرات ومذكرات لا تستند الى اسس ولو تمهيدية يتفق عليها الفريقان مقدما .

لقد قدرتم جلالتكم الظروف الحرجة التي اضطرت الشعب العراقي الى قبول المعاهدة كما اتت ، بعد ادخال بعض تعديلات طفيفة عليها ، واخذ الوعود باعادة النظر في تخفيف بعض ما فيها من الاعباء ، بمذاكرات تجري فيما بعد ، نعم ان الحليفة العظمى قد تنازلت عن ديونها الناشئة عن الممتلكات البريطانية المنشأة ايام الحرب، وبذلك خففت بعض الاعباء التي اثقلت كاهل العراق ، الامر الذي يستوجب الشكر والامتنان لحكومة صاحب الجلالة البريطانية . وفضلا عن ذلك فهي لا تزال

---

(١) هو الكتاب المرقم ٢٠٦٠ والمؤرخ في ٢٣-٥-١٩٢٧ وقد اثبتنا نصه فويق هذا .

تجتهد في تقديم كل ما في وسعها من المساعدات للامة العراقية لتامين نهوضها ، وتبوئها المقعد اللائق بها بين الامم ، الا ان الحالة لم تلبث ان تطورت بعد ذلك من جراء تصريح الحليفة بضرورة تولي العراق مسؤولية حفظ الامن في الداخل ، والدفاع ضد التعدي الخارجي، وعلى اثر هذا التصريح قرر زملائي ـ بعد استشارة اللجنة الوزارية ـ التدابير التي يجب اتخاذها لتامين تولي العراق تلك لمسؤولية ، التي رحب بها زملائي كل الترحيب « القرار التاسع من قرارات مجلس الوزراء المتخذة في ٢٤ آذار ١٩٢٧ » .

وقد سجل زملائي ، بمداد الشكر ، المحادثة الخصوصية التي جرت بين جلالتكم وفخامة المعتمد السامي حول الاسس التي ستبنى عليها التعديلات والمعاهدة الجديدة ، في انتظار ما ياتي به البرق او البريد من لندن ، بعد وصول السير جون شكبرة اليها ، ولكننا بدلا من ان نرى ما نتوسم به تسهيل مهمتنا ، فقد اضطررنا الى ان نتردد طويلا في عرض « لائحة قانون الدفاع الوطني » على مجلس الامة ، على حين انها من جملة التدابير التي قرر مجلس الوزراء اتخاذها في جلسته المنعقدة في ٢٤ آذار ١٩٢٧ . وقد اخرنا عرضها على المجلس طيلة هذه المدة ، بعد ان ادخلت في منهاج اعماله في اجتماعه غير الاعتيادي ، ولكننا لم نسمع شيئا لا عن الايجاب ولا عن الرفض ، كأن تلك المحادثات التي سبقت لم تكن الا من قبيل الاماني . ولما اطلعنا مؤخرا على كتاب فخامة المعتمد السامي بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٢٦ ، الذي ارسله الى الحكومة البريطانية في شأن سياسة الجيش ، تحققنا الاسباب التي دعت الحكومة البريطانية الى التردد الطويل في شأن لائحة قانون الدفاع الوطني .

ثم ورد من فخامته كتاب بتاريخ ١٢ ايار ١٩٢٧ الذي قدمنا الى فخامته على اثره مذكرة شفوية تعرب عن آراء الوزارة حوله « واني مرسل صورة من تلك المذكرة طي كتابي هذا » .

ولما شرفتم جلالتكم من البصرة ، عرضت على جلالتكم خلاصة حديثي واحاديث زملائي مع فخامته حول ذلك الكتاب ، وقد ازداد موقف زملائي حراجة اكثر من قبل ، وذلك بسفر « الجنرال ديلي » الى انكلترة لعرض استقالته على الحكومة البريطانية ، بينما كانت الحكومة العراقية تنتظر مؤازرته في تحقيق مشروعه العسكري المعدل ، بعد ان اعلنت موافقتها على اعتبار ذلك المشروع اقل ما يحتاج اليه العراق ، هذا فضلا عما لسفره على هذه الصورة من التاثير السيء على باقي المستخدمين .

ان الحكومة العراقية قبلت باستخدام عدد كبير من الضباط البريطانيين في وحدات الجيش العراقي ، وتحملت تبعة ما ينجم عن هذا الاستخدام من التاثيرات الادبية في الجيش العراقي ، بغية تزييد كفاية الجيش ، ورغبة في تحقيق ما صرح به في اثناء المذاكرات ، التي دارت بين الحكومة العراقية ووزيري المستعمرات والطيران في ربيع ١٩٢٥ من تامين نمو الجيش على صورة سريعة ، تكفل تولي العراق المسؤوليات التي نحن بصددها . وقد جاء هؤلاء الضباط ، وقاموا بواجب التمرين،

ووضعوا اقتراحات بالاسس التي يرونها لتوسيع الجيش التوسيع المطلوب ، ولكنه يظهر من الكتاب الذي ارسله فخامة المعتمد السامي في ١٦ ايلول سنة ١٩٢٦ الى الحكومة البريطانية ، ان فخامته يعتقد بعدم تمكن العراق ماليا من تنفيذ تلك الاقتراحات ، كما ان فخامته ظن انه سيظهر عجز في ميزانية السنة ١٩٢٦ بينما ظهرت زيادة لا تقل عن زيادات السنين الماضية .

ان اختلاف الآراء في قضية التجنيد بين الحكومةالعراقية والحكومة البريطانية، وتسرب خبر هذا الاختلاف الى افواه العامة، بناء على التردد والتاخير في عرض لائحة قانون الدفاع الوطني على مجلس الامة ، وعدم التقدم في تحقيق الرغبات التي كان الشعب العراقي ينتظر تحقيقها منذ مدة طويلة ، وعدم الوضوح الكافي بحدود الاستشارة ، مما جعل سير الامور معرضا التاخير ، كل ذلك دعا الوزارة الى تقديم استقالتها لجلالتكم لتتمكنوا من النظر في التآزر مع الدولة الحليفة ، على اساس عقد معاهدة جديدة ، وفقا للمذكرة المشار اليها اعلاه ، وتحقيق رغبات الشعب العراقي في الادوار المختلفة لهذه المسالة ، لا سيما وان مجلس الامة على وشك الارفضاض .
العبد المخلص : جعفر العسكري (١)

الملك يهوّن الموقف

ما كاد الملك فيصل يتسلم كتاب استقالة « الوزارة العسكرية الثانية » حتى دعا المعتمد السامي الى الاجتماع به في مساء اليوم التالي « ٢٦ ايار » وقد حضر الاجتماع كل من رئيس الوزراء (جعفر العسكري) ووزير المالية (ياسين الهاشمي) ووزير الداخلية (رشيد عالي) ولما وضعت قضية استقالة الوزارة موضع البحث ، اقترح رئيس الوزراء ان تنشر اسباب هذه الاستقالة على الراي العام كما جاء في كتابه ، فاحتج المعتمد على ذلك وقال انه مستعد ليبسط المطاليب العراقية على حكومته البريطانية لترى فيها رايها ، وان ينتظر جوابها في هذا الصدد ، ثم اتفق المجتمعون على ان ترفض الاستقالة فكتب الملك الى الرئيس ما يلي :

بغداد ٣٠ ايار ١٩٢٧ الرقم ر / ٩٢٧/٨/٢

عزيزي جعفر باشا

اخذت كتابكم المرقم ٢٠٥٩ والمؤرخ في ٢٥ ايار ١٩٢٧ وفيه تقدمون استقالة الوزارة لاسباب عديدة لا يسعني الا ان اقدّر ما لها من الاهمية ، واشاركم وزملاءكم فيما يتوقف عليها من نتائج خطيرة في حياة المملكة . ولكن لما كنت واثقا بأن حليفتنا العظمى ستنظر الى تلك الاسباب بنظر الاعتبار والعطف ، وتساعدنا على فصلها بصورة ملائمة لمصالحنا المشتركة ، فقد رايت من الضرورة في مثل هذه الظروف ان اسالكم وزملائكم الدوام على اعمالكم بروح الامل القوي ، وبنفس الاقدام والنشاط الذين اعهدهما فيكم جميعا .

« فيصل »

---

(١) العراق في ظل المعاهدات ص ١٣٣ — ١٣٤ .

احتجاج المعتمد السامي

وقد راينا ـ بهذه المناسبة ـ ان نثبت نص الاحتجاج الذي رفعه المعتمد السامي الى جلالة الملك فيصل على فكرة نشر اسباب استقالة الوزارة ، التي المع اليها رئيس الوزراء في اجتماع البلاط ، كحلقة من سلسلة كاملة وهذا نصه :

شبه رسمي رقم ١ و ١٠ دار الاعتماد
بغداد في ٢ حزيران سنة ١٩٢٧ « سري »

يا صاحب الجلالة
لما تشرفت بالمثول بين يدي جلالتكم في حضور فخامة رئيس الوزراء ، ووزراء المالية ، والداخلية ، والدفاع ، مساء السادس والعشرين من ايار سنة ١٩٢٧ ، بلغتني جلالتكم ان الوزارة قد وضعت استقالتها بين يدي جلالتكم ، دلالة على عدم ثقتها بسياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية في امر الدفاع عن العراق ، واحتجاجا على التأخير الذي قد حصل في التوصل الى قرار فيما يتعلق بدخول العراق في جمعية الامم ، وبتعديل معاهدة التحالف والاتفاقيات الملحقة بها تعديلا مبكرا .

واخبرتني جلالتكم انه كان قد اقترح من قبل الوزارة نشر اسباب استقالتها، وعندئذ بحثت مع جلالتكم والوزراء الحاضرين جميع الامور التي كانوا يشعرون بشك فيما يخصها ، وبعد التأمل حسن في عين جلالتكم ان تقرر ان لا تقبلوا في الحال استقالة الوزارة ، وبأن تنتظروا نتيجة تقاريري البرقية عن الموقف التي ارسلت الى وزير المستعمرات .

قد بلغت وزير المستعمرات . من غير تأخير ، كل ما جرى ، وقد تلقيت الآن منه برقية يوعز الي فيها ابلاغ جلالتكم الرسالة الآتية :

« تلقت حكومة صاحب الجلالة البريطانية باستغراب ، الخبر بأن الوزارة العراقية فكرت في ان تنشر ، بعد الاستقالة من كرسي الحكم ، احتجاجا على السياسة البريطانية تجاه العراق . ان نشر مثل هذا الاحتجاج قد كان يأتي بأثر مفجع على الراي في اوربا والعراق معا . وقد كان جعل في غاية الصعوبة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية حتى النظر ــ قبل مرور مدة غير يسيرة من الوقت ــ في مسالة ما اذا كان ينبغي ان نلح في ادخال العراق في جمعية الامم حيث انه اذا اظهر العراق علانية قلة صبر بشأن حل مثل هذه المسائل الخطيرة ، فالراي العام في اوربا يعدّ ذلك برهانا على عدم الرزانة ، وعدم الشعور بالمسؤولية فينمحي بذلك ما خلفه الى الآن تقدم العراق من الآثار الطيبة جدا . وفضلا عن هذا ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد كانت استاءت شديد الاستياء من استعمال وسائل كتلك التي فكرت في استعمالها الوزارة العراقية ، بغية حملها على التوصل الى قرار . الا انها تقدر الصعوبات التي قد تصادفها الحكومة العراقية في سبيل تأمين قبول مجلس الامة العراقي « لائحة الدفاع الوطني » فيما لو صرّح علانية للمجلس المذكور ، ان

القوات البريطانية لن تتمكن من الوزارة في تنفيذ القانون ، وهي مستعدة للموافقة على الامساك عن مثل هذا التصريح من قبل الحكومة العراقية . ان هذا بالطبع يجب ان لا يفسر بانه يدل على تبديل ما في قرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، المبلغ في كتابي الى فخامة رئيس الوزراء المرقم ١١ والمؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧ القائل بانها (اي حكومة صاحب الجلالة) لا يمكنها السماح للقوات البريطانية بارغام الشعب العراقي على الانخراط في الجيش على قاعدة التجنيد الاجباري » .

اما بشأن مسألة دخول العراق في جمعية الامم ، فقد بلغني وزير المستعمرات انه قد يحصل هناك شيء من التأخير ، زيادة عما كان قبل الوصول الى قرار ، ولكنه سيبرق في اقرب ما يمكن .

لي وطيد الامل بأن هذه الرسالة ستمكن جلالتكم من تسوية الصعوبات التي نشات في مجلس الوزراء . وبكل احترام اجرأ على تهنئة جلالتكم على ما استعملتم في هذه الامور الدقيقة من النفوذ المنطوي على السدادة والتوئدة .

اني مرسل صورة من هذا الكتاب الى فخامة رئيس الوزراء

صديق جلالتكم ...

كيف نقلت المفاوضات الى لندن

والظاهر ان « السير جون شاكبيرك » اخبر حكومته ، بعد وصوله الى لندن ، ان مفاوضات بغداد لن تصل بعد اليوم الى نتيجة مرضية ، وانه ادعى الى الحكمة والمصلحة ان تنقل الى لندن ، لانها أبعد عن المؤثرات التي تعرقل سيرها في بغداد ، فاستدعت وزارة المستعمرات معتمدها من العراق ، فطار الى بلاده في ٧ تموز من هذه السنة ، وبعد مفاوضته قررت نقل المفاوضات الى لندن ، واوعزت الى وكيله في بغداد ان يكتب الى الملك فيصل ما يلي :

دار الاعتماد — الرقم شبه رسمي آر . او / ٢١٣

بغداد — في ٢٢ تموز سنة ١٩٢٧

يا صاحب الجلالة !

١ ـ لقد تلقيت الآن كلمة من وزير المستعمرات بشأن دخول العراق في عصبة الامم ، وبشأن تعديل المعاهدة والاتفاقيات في وقت قريب .

٢ ـ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد اعارت الاعتبار التام لجميع الحجج المحبذة للعمل على الالحاح في ادخال العراق في جمعية الامم في آب سنة ١٩٢٨ ، وقد ادى بها الامر الى الحكم بأن مثل هذا العمل يكون سابقا لاوانه ، وضد ما هو الاصلح العراق . ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يمكنها ان تعتقد انه في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ لما كانت القضية امام مجلس جمعية الامم ، كان احد اعضاء المجلس المذكور يظن ان مسألة ادخال العراق في جمعية الامم ، وما يتبع ذلك من انقطاع

الاشراف البريطاني ، ستفتح في مثل هذا التاريخ القريب ، اي في آب سنة ١٩٢٨ وهي تشعر ان عرض المسألة على بساط البحث ، بعد هذه الفترة القصيرة من الزمن، قد يظهر مظهر ما يكاد يكون خدعة ، ويعرّضها للاشتباه بانها امنت حدود العراق الشمالية باخذها على عاتقها تكاليف اضافية لم يكن في نيتها قط القيام بها . حتى انه من المتصور كذلك ان تفتح تركية ثانية باب مسألة الموصل برمتها ، وترمي بالعراق ثانية في جو القلق والاضطراب القديم . وبالنظر الى كافة ما هنالك من الظروف ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشعر ان من الخطأ فتح باب هذه المسألة في آب سنة ١٩٢٨ ولكن اذا سارت جميع الامور على ما يرام في هذه الفترة ، وبقي التقدم مستمرا على سيره الحاضر ، فستكون مستعدة لمفاتحة جمعية الامم في آخر مدة الاربع سنوات الثانية المذكورة في معاهدة ١٩٢٦ ، يعني في آب سنة ١٩٣٢ ، اما اذا فتح باب المسألة في السنة الآتية فمن المؤكد ، على ما يظهر ، ان يثير ذلك المعارضة التي اذا ادت الى رفض الطلب يكون لها اسوأ الاثر ، وقد ينجم عنها ما يلحق بمطالب العراق ضررا يطول امده . اما اذا اجل الامر الى سنة ١٩٣٢ واستمر العراق على التقدم ـ وهنالك ما يدعو الى الامل والاعتقاد باستمراره ـ فمن الارجح كثيرا ان يصادف طلبه للدخول قبولا عاما .

٣ ـ من المحتمل ايضا ، عند ظهور نوايا حكومة صاحب الجلالة البريطانية بهذا الصدد ، ان ترى جمعية الامم من المناسب ، قبل وضع الامر على بساط البحث ، ان توفد بعثة اخرى الى العراق لاجل استطلاع الاحوال عن كثب . ان حكومة صاحب الجلالة ليس في نيتها ان تقوم هي نفسها بتقديم هذا الاقتراح ، ولكنها لا ترى ما يدعو الى الاعتراض عليه ، في حالة ما اذا قدم ، وهي تظن انه يكون مقبولا لدى الحكومة العراقية .

٤ ـ قد نظرت كذلك حكومة صاحب الجلالة البريطانية في رغبة جلالتكم في ان تعدل المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ذاتها على الفور ، علاوة على الاتفاقيتين المالية والعسكرية . اما النظر في تنقيح الاتفاقيتين فقد سبق وبلغ دورا متقدما، والمداولات مستمرة . اما مسألة تنقيح المعاهدة ذاتها ، كما ترغب جلالتكم ، فانها تثير مسائل واسعة جدا لا يمكن حسمها الا بموافقة مجلس الوزراء بعد ان اتم النظر ، فان مثل هذا التنقيح يجب ان يكون متفقا مع تعهدات بريطانية الدولية ، ومع ذلك الاعتبار المقدم ، وهو انه ما دامت القوة الجوية البريطانية العامل الرئيسي في صيانة العراق ، يجب المحافظة على حق المعتمد السامي بأن يؤخذ رأيه فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي . وعما قريب سينصرف مجلس الامة البريطاني في العطلة،وسيتفرق الوزراء هنا وهنالك مدة من الزمن ، وسيكون من المستحيل تمام الاستحالة الحصول على قرار من مجلس الوزراء قبل اواخر الخريف . وفي نفس الوقت ان المسألة برمتها قد بحثت بحثا تاما مع السر هنري دوبس ، وستتناولها بالبحث على الفور جميع الدوائر ذات الشان ، بغية وضع سياسة متفق عليها لتعرض على مجلس الوزراء بعد العطلة .

٥ ـ تشعر حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان قد يكون من الملائم ، اذا

وجدتم جلالتكم في اثناء المداولات على مقربة منها بحيث تتمكن من استشارة جلالتكم في ما يبدو من النقاط . وعليه اذا فكرتم جلالتكم في زيارة اوربا في هذا الصيف ، ووجدتم من المناسب ان تقيموا في تلك القارة ، او في مكان آخر على مسافة معقولة من لندن ، فالحكومة البريطانية « رغما عن ان المستر ايمري سيكون متغيبا » ترحب بما سيكون من ذلك من فرصة للبحث مع جلالتكم شخصيا .

٦ ـ اني التمس ان تعتبر جلالتكم هذه الرسالة ، في الوقت الحاضر ، من المواد السرية ، وانها لاجل اطلاعكم الشخصي فقط .

صديق جلالتكم المخلص

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ايد الله ملكه ـ بغداد

الملك يسافر للمفاوضة

قبل الملك فيصل نصيحة الحكومة البريطانية فوافق على السفر الى اوربا ، ظاهرا لاجل الاستشفاء ، والحقيقة « لاجل المذاكرة في تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية وملاحقها » لان « الملك مصون وغير مسؤول » بحكم المادة (٢٥ من القانون الاساسي العراقي) وعلى هذا وجه رئيس الديوان الملكي ، الكتاب التالي الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٢٧ وتحت رقم ش ١/١٣/٤٣٣ .

سعادة سكرتير مجلس الوزراء .

بما ان سفر حضرة صاحب الجلالة الى اوربا لاجل المذاكرة في تعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية وملاحقها سيكون في اوائل الاسبوع القادم ، فقد امرت بان ارجو من فخامة رئيس مجلس الوزراء ان ينظر في وضع المخصصات المقتضية لذلك. وسيذهب رئيس الديوان الملكي ومرافق واحد بمعية جلالته ، واقبلوا فائق الاحترام

رستم حيدر

ولما تبلغت وزارة المالية بهذا الكتاب ، قررت منح صاحب الجلالة الفي باون في كل شهر لتدارك النفقات التي يتطلبها وجود الملك في الخارج ، وذلك منذ تاريخ مغادرته عاصمة ملكه الى تاريخ عودته اليها .

وفي يوم ٤ آب ١٩٢٧ اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« قرر مجلس الوزراء أن يسافر جلالة الملك الى اوربا للاشراف على المفاوضات التي ستدور حول تعديل المعاهدة العراقية ـ الانكليزية وملاحقها » .

كما قرر في الجلسة نفسها « الموافقة على تعيين جلالة الملك علي نائبا عن جلالة الملك ، مدة غياب جلالته عن المملكة ، وعلى تولية جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي ، مستثنى من ذلك تصديق المعاهدات واختيار رئيس الوزراء . . الخ .

قرار لمجلس الوزراء

وقد سافر جلالة الملك في اليوم السادس من هذا الشهر ، وتبعه وكيل المعتمد السامي ، فسافر بعد اسبوعين ليساعد المعتمد في مهمته .

سفر رئيس الوزراء

واجتمع المجلس الوزاري في ٤ ايلول ١٩٢٧ م فقرر :

« تزويد رئيس الوزراء السلطة التامة لادارة المفاوضات مع مفوضي الحكومة البريطانية بشأن تعديل المعاهدة العراقية ــ البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها » اهـ.

فغادر رئيس الوزراء في اليوم التالي ، واذاعت الحكومة بمناسبة سفره هذا البلاغ :

بيان رسمي

« انتهت المكاتبات التي كانت دائرة بين الحليفتين منذ زمن غير يسير ، على اساس المذاكرة لتعديل المعاهدة العراقية ــ البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها . وقد سافر رئيس الوزراء الى اوربة ، مزودا من الحكومة العراقية بالسلطة التامة للقيام بهذه المهمة . وتعرب الحكومة العراقية عن ثقتها من ان المفاوضات ستسفر عن نتائج مرضية للشعب العراقي ، بالنظر الى ما ابدته الحليفة من التساهل للبر بالوعود المقطوعة ، والعطف العظيم الذي ما زالت تبديه في سبيل تحقيق اماني الشعب المشروعة . وتنتهز الحكومة هذه الفرصة فتشير الى العبارات الصريحة الواردة في منهاج الوزارة ، المتعلقة بمسالة التعديلات ، وتعتبرها القاعدة التي ستجري عليها هذه المفاوضات والله ولي التوفيق » اهـ .

٧ ايلول سنة ١٩٢٧ « مدير المطبوعات »

وكان وزير العدلية « رؤوف الجادرجي » قد سافر بالاجازة الى اوربة من قبل ، فكلف ان ينضم الى رئيس الوزراء « جعفر العسكري » كما كلف وزير العراق المفوض في لندن « مزاحم الباجه جي » ان ينضم اليهما ايضا ، فاصبح الوفد العراقي المفاوض مؤلفا من رئيس الوزراء ، ووزير العدلية ، ووزير العراق المفوض في العاصمة البريطانية .

افتتاح المفاوضات

وافتتحت المفاوضات افتتاحا رسميا في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٧م ، فكانت قاعدتها الاساسية تلك التي رسمتها المادة الثالثة من المعاهدة العراقية ــ البريطانية

الثانية ، وكانت هذه القاعدة مبنية على ركنين اساسيين : دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٢٨ م ، وهل في استطاعة الحكومة البريطانية ان تلح على ذلك ؟ وتعديل الاتفاقيتين : العسكرية والمالية المتفرعتين من المعاهدة العراقية ـ البريطانية الاولى، تعديلا يتفق والاماني العراقية والعهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للحكومة العراقية .

اما الركن الاول فقد حاولت الحليفة ان تهدمه في تقريرها الخاص عن العراق، فزعمت « ان الحكومة البريطانية دققت في قضية ترشيح العراق في الدخول فيعصبة الامم ، على ضوء التقرير المرفوع من المعتمد السامي في العراق ، وبعد الامعان بالنظر مليا في الحجج المؤيدة لهذا الطلب ، قر قرارها على ان القاء هذه الخطوة سابق لاوانه ، وانه ليس من مصلحة العراق في شيء ، وشعرت انه ادعى الى الحكمة والحالة هذه تأجيل هذه القضية الى عام ١٩٣٢ م » (١) .

واما الركن الثاني ، فبناء على القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية في قضية عدم امكان ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٢٨ م ، فقد اعربت الوزارة عن رغبتها في قصر المفاوضات على تعديل الاتفاقيتين « العسكرية والمالية » ولما منيت هذه بالاخفاق في بغداد ، نقلت الى لندن ، فأعربت الحكومة العراقية عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة ، تحل محل المعاهدة العراقية البريطانية الاولى،المعدلة بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية الثانية ، وتعديل الاتفاقيتين المذكورتين تعديلا محسوسا . وعلى الرغم من المحاذير التي ابدتها الحكومة البريطانية في عقد معاهدة جديدة ، لم تشأ ان تسد في وجه الوفد العراقي المفاوض جميع السبل ، فاعدت مسودة معاهدة لم تختلف عن سابقتها الا ببعض التفصيلات . اما الاتفاقيتان اللتان كانتا عقدة العقد في الخلاف القائم بين حكومتي بغداد ولندن ، فقد بقيتا دون حل ، واتفق الطرفان على عدم ابرام المعاهدة الجديدةحتى يتم تعديل الاتفاقيتين المذكورتين.

تدخل الملك فاخفاق

كان الملك فيصل قد سافر الى « اكس لبان » ليشرف على سير المفاوضات ـ موضوعة البحث ـ فتوجه لمقابلته سرا كل من السر جون شاكبيرك ، والميجر هول ، ومزاحم الباجه جي ، ممثل العراق في لندن ، فجرت مذاكرات حول المفاوضات الجارية بين الوفدين : العراقي والبريطاني في لندن . وفي ٢٠ تشرين الاول انتقلالملك من « اكس لبان » الى لندن ليكون على مقربة من هذه المفاوضات ، ويدعمها بمركزه ونفوذه ، فوجد ان صعوبات جمة تحول دون التفاهم بين المتفاوضين .

الح الوفد العراقي على تعجيل ادخال العراق الى عصبة الامم ، فاجابه زميله البريطاني ان حالة العراق لا تسمح له ان يخطو مثل هذه الخطوة . وطالب الوفد

---

(١) التقرير البريطاني الخاص ص ١٨ .

المذكور باطلاق يد الحكومة العراقية في ادخال نظام التجنيد الاجباري ، بغيـة انشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن البلاد ، فاجيب انه ليس من صالح العراق ان يأخذ بنظام ينفر منه الاهلون ، ولا يميل اليه الا نفر مثقف محدود. . . وكان الوفد البريطاني يرد كل اقتراح يبديه الوفد العراقي ، مما حمل الاخير على الاعتقاد بـأن المفاوضات لن تصل الى النتيجة المأمولة بعد ان ضاق بها ذرعا فقطعها وغـادر رئيس الوزراء لندن عائدا الى بلاده في يوم ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ م وكان قد مر على الشروع فيها شهران ويومان .

بارقة امـل

واعد الملك عدتـه للرجوع ايضا ، فـاقامت وزارة المستعمرات مأدبـة بهـذه المناسبة ، حضرها وزراء انكلترة الذين كانوا يومئذ في لندن ، كما حضرها كبار رجال الدولة ، وجرى في اثناء تناول الطعام حديث المفاوضات واسباب اخفاقها ، فانتهز الملك هذه الفرصة فاعرب عن اسفه لما وقع ، وتبسط في الكلام على العلاقات القائمة بين انكلترة والعراق فقال :

ان العراق يود ان يكون صديقا مخلصا لبريطانية ، صادقا في ولائه لها ، وفيـا لجميل معروفها ، وانه الاجدر بالحكومة البريطانية ان لا تتخلى عنه ، بعد المساعدات التي اسدتها اليه .

وختم الملك حديثه بانه يفضل العود الـى بلاده صفر اليدين ، على ان يحمـل معاهدة لا تفضل عن التي سبقتها ، بل هي دونها في بعض الامور .

والظاهر ان كلمات الملك اقنعت الجهة البريطانية بوجهة نظره ، فاثرت كلماته في نفوس الذين حضروا الوليمة تاثيرا ظهر اثره في الحال ، اذ تقرر انتزاع المفاوضات من نطاقها الضيق (بيد وزارة المستعمرات) الى هيئة وزارية ، فتولى معالجتها وزير الخارجيـة اوستن تشمبرلـن ، ووزير المستعمرات ونستن تشرشل ، والمساعـد البرلماني في وزارة المستعمرات اورمسي غور ، وغيرهم ، فلما اقتنع الملك من وجود رغبة صادقة في عقد المعاهدة على اساس جديد ، رأى ان يترك التعديلات المأمولـة للاتفاقيتين « العسكرية والمالية » الى مفاوضات اخرى ، وان لا ضير من ترك الاصرار على اثبات بعض الكلمات ، فابرق الى رئيس وزارته ــ وهو في عرض البحار ــ يأمره بالرجوع الى لندن والتوقيع على المعاهدة فورا .

ولما كان سفر جلالته قد تقرر من قبل ، فقد وافـق بنفسـه على حسم نقـاط الخلاف كافة ، وكتب الى العسكري رسـالة شخصية شرح فيهـا ما جرى في تلـك المادبة ، وتركها له في المفوضية العراقية في لندن ، آمرا اياه بالتوقيع على النص الاخير « دون تهافت ولا اشمئزاز » ثم غادر عاصمة الانكليز في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٧ م فبلغ عاصمة بلاده في الخامس عشر من الشهر نفسـه .

نص الرسالة الملكية

وفي اعتقادنا ان الرسالة الشخصية التي املاها الملك فيصل على رئيس ديوانه رستم حيدر ، الى رئيس وزرائه جعفر العسكري ، على جانب عظيم من الاهمية ، وقد عثرنا عليها بصورة خاصة فلم نر مانعا من نشرها هنا ، ولا سيما وقد مات الملك، وقتل كل من رئيس ديوانه رستم حيدر ، ورئيس وزرائه جعفر العسكري . قال فيصل رحمه الله :

لندن ٤ ديسمبر ١٩٢٧ .

(سامحنا للاتعاب التي كابدناك اياها ، ولكن التعب في مصلحة الوطن لا شك بانه راحة لديك ، وليست هذه اول مرة ترجع من الطريق لمصلحة وطنك ، اذ لا بد انك تذكر رجوعك من « بور سعيد » في طريقك واياي الى اوربة قبل سبعة اعوام ، نرجو من ذلك خيرا للجميع .

(احب ان اخبرك مفصلا عما قد تم بعد سفرك يوم الاثنين، او ثاني يوم مبارحتك لندن . تعلم اننا كنا معزومين عند استن تشمبرلن على الغداء ، وقد جلست على المائدة ما بين تشمبرلن وجرجل . في بادىء الامر كانت المباحثات عمومية ، خارجة عن صددنا ، وعما يهمنا مباشرة ، وآخر الغداء بدانا نتكلم عن جمعية الامم وعن آماله فيها ، وعما يتوقع ان تعمله في المستقبل . وعليه استهل الحديث بقوله : انني اذا نظرت الى المستقبل ، والى المسائل التي يجب ان تحل بواسطة جمعية الامم،والمشاكل التي سنجابهها ، فان الياس يعتريني ، ولكن اذا نظرت الى الماضي والى المراحل التي قطعناها وقطعتها جمعية الامم في سبيل خير الانسانية، والمسائل التي حلت وانتهت على يدها ، اتغلب حينئذ على الياس ، واتاكد من الموفقية في حل المعضلات . واني ارى أن وضعية جمعية الامم كما ارى وضعيتكم في العراق ، جمعية الامم لها من العمر ست او سبع سنوات وانتم في العراق لكم هذا العمر ، فاذا نظرتم الى المستقبل يعظم الامر عليكم ، ولكن اذا نظرتم الى الماضي لا شك بانكم تعترفون والعالم معكم بانكم قطعتم مراحل طويلة لا يستهان بها فواجب مثلكم ان لا تتراخوا ولا يصيبكم الياس . وبصدد هذا احب ان اخبرك اني متكدر من انقطاع المباحثات ومن رجوعك بهذه الصورة . فشكرته على كلماته المشجعة ، واجبته باني اشعر بتاثير ربما يكون اكبر مما تشعره انت حيث ان هذه المسالة لها علاقة بي شخصيا . ولكن اظن انني ما كنت السبب ، واني كنت على استعداد للدوام على المذاكرات ، الا انني فهمت ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستلح علي بوجوب قبول كل الاقتراحات فيما يتعلق بالمواد الثلاث الباقية فهل ان اهم مشكلة عندنا هي كلمة (التام) ويتعذر علينا وضعها في الوقت الحاضر ، وعلى كل احب ان ننظر في الامر ثانية ، قلت انني حاضر للمباحثة . اجابني انه يرغب في الحال وانه على اثر ختام الطعام سيتكلم مع زميله وكيل المستعمرات . رايت هذه الفرصة ثمينة حيث تعلم انه قبل مبارحتك لندن كنا جميعا ميالين لاستئناف المذاكرة ولكن فهمنا من السير هنري ضمنا ان لا امكان لذلك .

بعد الغداء اراد تشمبرلن ان يتكلم مع اورمسي غور ولكنه لم يجده ، لانه كان

ذهب لشغل شاغل له ، وعلى اثر ذلك جمع السير صموئيل ويلسون ، وشكبيره ، ودوبس ، وتكلم معهم ، ثم رجع الي وقال انه اعطاهم التعليمات اللازمة . في اثناء ذلك كان تشرشل ينصت الى المحادثة بكل اهتمام وقد طلب ان ازوره حسب الوعد لتناول الشاي عنده فذهبت في الساعة ٤،٥ من ذلك اليوم وجرت مباحثة بيننا في ديوانه . رايت منه رغبة شديدة وولاء عظيما في كل بياناته فقال انه عار علينا جميعا ان ترجع بدون نتيجة ، اقل ما يكون هو ان تضحك اعداءنا علينا ، انني واثق بانك اذا رجعت على هذه الحالة ستسيل الدماء ، ارجو ان لا ترجع الا بعد عقد المعاهدة ، ان العرب ينتظرون منك الصبر وطول البال . اجبته بأن هذا احب شيء لدي ، واني كنت عازما على عدم الرجوع ، ولكن بعض العوامل اجبرتني . عندها قال : ارجو ان لا تصر على كلمة (التام) وان تقبل باستئناف المذاكرات . قلت ان صداقتك الشخصية وما ارى فيك من الاخلاص يجعلني ان انزل على رغبتك . انني سأترك كلمة التام بشرط ان تقبل حكومة صاحب الجلالة بنقطة نظري في باقي المواد . اجاب انه سيساعد على ذلك ويبذل جهده .

وبعد ذلك ذهبنا الى داره وتناولنا الشاي مع امرأته وبنته وقد قال لي قبل خروجي من عنده ، انه يرغب في الحال في ان يخبر زملائه بقبول استئناف المذاكرة . قلت ان جعفر باشا توجه امس ، فقال الامر سهل ، جعفر تعلمه عسكر وعسكريا يمكن ان يرجع فورا ، ويمكن ان نعمل الترتيب اللازم فضحكنا وودعته شاكرا ورجعت الى الاوتيل .

(وفي الساعة السابعة من نفس اليوم اتاني السير هنري واخبرني ان المستر تشرشل استدعاه بعد خروجي واخبره بلزوم المباشرة في المذاكرة وقال له بأني صرفت النظر عن كلمة (التام) قلت نعم ! ولكن بشرط ان تقبل نظريتي في باقي المواد ، قال انه يرغب ان تجري المذاكرة غدا الا انه من الواجب عليه ان يرى أورمسي غور، وقررنا البدء بالمذاكرة يوم الاربعاء ، وارسال برقية مستعجلة الى قنصل بريطانية في مرسيلية ليرجعك فورا من الباخرة ، ولكن مع الاسف ، واظن ذلك من تقصير القنصل، اخبرنا بأن البرقية وصلت بعد سفر الباخرة فاسفنا .

وفي يوم الثلاثاء اخبرت انهم ينتظرونني في وزارة المستعمرات . سآتي صباحا لاجل المذاكرة وان اورمسي غور سيحضر بنفسه . بما اني عالم بوجهة نظرك لم ار ان اؤجل سفري لحين عودتك اقتصادا في الوقت ، ولذلك ذهبت ثاني يوم ، وكان اورمسي غور ، ودوبس ، وشكبره ، وهول وبعد ثلاثة جلسات اتفقنا على الشكل الذي تراه .

« لا شك يا جعفر ان هذه الموفقية ما كنا نتصورها ، وان الله معين لنا . نعم اننا كنا نرغب في ان ناخذ اكثر من هذا ، ولكن ما العمل ؟ فقد جاهدنا حتى النهاية ولم يبق امامنا الا ان نقاتل . الحمد لله عدلنا المعاهدة تعديلا ما كان احد يتصوره منذ شهر نيسان وذلك بجهودنا ، والامة مع الاسف جاهلة بدلا من ان تساعدنا كانت حيث لا تعلم تحاربنا ، وكانت بذلك عونا علينا . لقد ثبتنا هذا الثبات كله ورجعنا ،

وان كنا لم نات بالاستقلال التام الناجز ، ولكن اتينا بتعديل شريف بقدر الامكـان ، وليس علينا ملامة بعد ان بذلنا كل ما في استطاعتنا . وبناء عليه انتظر منك ان توقع على المعاهدة ، وترجع فورا على بركة الله وتوفيقه .

« اني اعتقد ان تصميمنا بهذه الصورة وعودتك خففت من غلوائهم ، ولولا ذلك لما تنازلوا عن شيء . اني اشكرك شكرا زائدا باسمي وباسم الوطن ، لانك لم تقصر في القيام بواجبك وفي تحمل المسؤولية وقت الشدة ، والآن وقد رجعت فقـد انتهى توسطي ، وعاد الصلح الى مجراه . حبـذا لو كان رجالنـا يشتغلون كذلك ، امـا الاتفاقيات فلا لزوم البحث فيها ، تقرر ان تترك المباحثة فيها لبغداد. رايتهم جميعا مسرورين من هذه النتيجة ، ورايتهم يشكرونك كثيرا ، وبعضهم متخوفين من ان لا توقع عليها . امس اتاني اورمسبي غور الى الاوتيل وقال لي : ستسافر ولكني اخشى ان لا يرضى جعفر بما اتفقنا عليه ولا يقبل به ، فقلت له لولا ثقتي بأن جعفر يمشي واياي ولا يقطع ساقتي ويسير معي حتى الموت لكنت اشاركك في ظنك ، ولكـن ثقتي بجعفر ومفاداته لي يجعلني ان اكون على اطمئنان تام . نعم ان المعاهدة لم تات حسبما كنا ننتظرها ولكن جعفر لا يخالفني كونوا واثقين .

لذلك يمكنك ان تعمل بعض الدلال ، ولكن لا تكثر منه ، لا تري نفسك مشمئزا، ولا متهافتا ، اتخذ بين ذلك سبيلا وسطا ، والعارف لا يعرّف والله ولي التوفيق » اهـ .

فيصل

التوقيع في المعاهدة

كان جعفر العسكري قد غادر ميناء « دوفر » على الساحل البريطاني ، على ظهر الباخرة « شامبليون » الفرنسية في يوم ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٧ م ، فبلغ « الاسكندرية » في يوم ٥ كانون الاول من هذه السنة، فلما تلقى برقية الملك «فيصل» المشار اليها ، استقل الباخرة « لامرتين » الفرنسية ايضا في اليوم نفسه ، وعاد الى « لندن » فبلغها في ١٢ من الشهر المذكور ، ووقع على المعاهدة في اليوم الرابع عشر منه ، وعاد الى « بغداد » فبلغها في يوم ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٢٧ م . وكان قد صدر في « بغداد » في اليوم الخامس من هذا الشهر هذا البلاغ :

بيـــان

« انتهت المفاوضات الدائرة في لندن بين الوفد العراقي والمندوبين البريطانيين، لتعديل المعاهدة والاتفاقيات على الاساس الوارد في بيان الحكومة الصادر في ٧ ايلول سنة ١٩٢٧ م ، وتم التفاهم على نصوص مواد التعديل ، وقد غادر جلالة الملك لندن في ٥ كانون الاول وسيصل بمشيئته تعالى عاصمة ملكه باليمن والنجاح في ١٥ كانون

الاول ، وسيعود رئيس الوزراء حاملا مواد التعديل في القريب العاجل » اهـ (١) .
وفي يوم ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ صدر البلاغ الثاني وهذا نصه :

بـــــلاغ

« وقع في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ في وزارة المستعمرات على معاهـــدة عراقية ــ انكليزية جديدة من قبل صاحب الفخامة جعفر باشا ، والمستر اورمزي غور ، نيابة عن حكومتيهما ، ويؤمل ان ينشر نص هذه المعاهدة في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ » اهـ(٢)

قرار لمجلس الوزراء

وفي ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧ م اجتمع مجلس الـوزراء في بغداد ، واتخـذ القرار الآتي :

« نظر مجلس الوزراء في نص المعاهدة الجديدة التي وردت صورتها الانكليزية مربوطة بكتاب المستر بورديللون المرقم بي او/٤٢٧ والمؤرخ في ١٧ كانون الاول سنـــة ١٩٢٧ المقترح نشرها في لندن وبغداد في العشرين من الشهر الحالي . وبعد المداولـة في الامر ، ارتأى مجلس الوزراء ان يبدي الملحوظات الآتية :

اولا ــ لما كان رئيس الوزراء لم يعد الى بغداد ليقدم التفاصيل الكافية عن سير المفاوضات ، وعن المراسلات التي تبودلت بين المتفاوضين ، لم يتمكن مجلس الوزراء، مع تقديره للصعوبات والمشاكل التي حامت حول المفاوضات ، مـــن فهم الاسبـــاب المجبرة ، التي حالت دون الحصول على جميع التعديلات المقترح تثبيتها في المعاهدة الجديدة .

ثانيا ــ ان التعديلات المتعلقة بالاتفاقيتين المالية والعسكرية لم يبت فيها اثنـــاء المفاوضات التي دارت في لندن ، ولذلك لم تزل سياسة الدفاع التي كـــانت محـــور المفاوضات ، غير مثبتة تثبيتا يزيل الشكوك التي حصلت طول مدة المخابرات عـــلى اسس التعديل ، وكذلك بقيت المسائل المالية المهمة معلقة .

ثالثا ــ لم توضح علاقات المعتمد السامي بشؤون الدولة الداخليـــة خاصة ، لتجنب اطالة المخابرات عند القيام بالاعمال التشريعية او الادارية .

فلهذه الاسباب يعتقد مجلس الوزراء بان المعاهدة الجديدة لم تحتو على جميع التعديلات التي وضعت قاعدة للمفاوضات . ومع هذا كله فالمعاهدة الجديدة بشكلها الحقوقي ، وباحتوائها على اعتراف الحكومة البريطانية الصريح باستقـلال العراق وبسيادته، وبخلوها من القيود الكثيرة والعراقيل الموجودة في المعاهدتين السابقتين ، وباحتوائها على تعهد صريح بمعاضدة حكومة بريطانية لدخول العراق عصبة الامـــم

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١١٤٥) بتاريخ ٦ كانون الاول ١٩٢٧ .
(٢) جريدة « العالم العربي » العدد (١١٥٤) بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٢٧ .

سنة ١٩٣٢ ، وبالغائها المعاهدتين السابقتين ، وبتركها حق التمثيل الخارجي السياسي حرا غير مقيد ، يعتبرها مجلس الوزراء خطوة واسعة في سبيل توضيح مركز العراق السياسي والدولي ، فقرر الموافقة عليها ، وعلى نشرها في ٢٠ كانون الاول ١٩٢٧ ، مع الاشارة الى التحفظ الذي ابداه الوفد العراقي بشان عهد عصبة الامم ، المبحوث عنه في المادة السادسة من هذه المعاهدة ، بما يتضمن : ان الحكومة العراقية لم تعترف بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم الباحثة عن الانتداب، ولا باية صلة بينها وبين الحكومة البريطانية سوى صلة الصداقة المعبر عنها في المعاهدة الجديدة ، ومع الاشارة الى تصريح الوفد البريطاني بقبول هذا الاساس ، ستنشر الوثائق المتبادلة في هذا الشأن عند ورودها » اهـ (١) .

مشكلة جديدة

وارادت الحكومة العراقية ان تنشر بلاغا رسميا بمآل هذا القرار ، فتذكر فيه ان اعتراف العراق وتعهده في المادة السادسة من هذه المعاهدة الجديدة ، بتنفيذ عهد عصبة الامم ، لا ينطويان على قبول الانتداب الذي تشير اليه المادة الـ (٢٢) من عهد العصبة المذكورة، لان الوفد العراقي كان قد ابدى تحفظا وافق عليه الوفد البريطاني، فسلم بان لا رابطة تربط العراق ببريطانية غير رابطة التحالف ، فما بلغ ذلك مسامع المعتمد السامي ، وكان قد عاد الى بغداد ، حتى احتج عليه بشدة مدعيا ان الوفد البريطاني الذي كان يراسه هو ، لم يقطع على نفسه هذا العهد ، بالشكل الذي يدعيه مجلس الوزراء .

استقالة وزيرين

فما كان من وزير المالية « ياسين الهاشمي » ووزير الداخلية القائم بوكالة رئاسة الوزراء « رشيد عالي الكيلاني » الا ان قررا الاستقالة من منصبيهما ، فرفعا الى الملك فيصل الكتاب التالي : (٢) .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٧ ص ١٢٨ــ١٣٠

(٢) ومما يجب ذكره في هذا الصدد ، ان مفاوضات لندن ، لم تكد تصطدم باول امر من امور الخلاف ، حتى هاجمت القبائل النجدية « مخفر البصية » داخل الحدود العراقية في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ فقتلت مهندس الاشغال هناك ، وذبحت احد عشر عاملا من عمال البناء كانوا تحت امرته ، وسبعة من افراد الشرطة كانوا في حمايته مع أحد الخدم من القبائل المجاورة ، ونهبت ما كان لدى القتلى من اثاث ، وعتاد ، بلغت قيمته ١١،٢٦٠ ربية .

وفي يوم ٩ من هذا الشهر « تشرين الثاني ١٩٢٧ » أغار فيصل الدويش النجدي بقوة يتراوح عددها من ٣٠٠ الى ٤٠٠ على عشائر الظفيظ العراقية فقتل ٧٤ من افرادها ، واستاق ٩٦٠٠ راسا من أغنامها ، و ١٦٢٧ من حميرها ، الى عدد من الجياد والبنادق والخيام ... الخ .

وفي ٢٢ كانون الاول ١٩٢٧ هاجم عزيز بن فيصل الدويش عشائر آل زياد العراقية ، فقتل اربعين من رجالها واستاق ١٢،٠٢٧ راسا من أغنامها ، و (١٤٢١) دابة من دوابها ، الى عدد من الخيل ، والبعير ، والخيم ، والبنادق . فهل كانت لهذه الاغارات علاقة باصطدام المفاوضات ؟

بغداد ١٨ كانون الاول سنة ١٩٢٧ .

الى اعتاب صاحب الجلالة الملك المعظم

يا صاحب الجلالة !

لما شرفتمونا بثقة جلالتكم ووليتمونا وزارتي الداخلية والمالية ، ما كانت لنا غاية في قبول هذين المنصبين ، رغما منا ، سوى ان نلبي داعي الوطن ، وان نسعى بقدر الامكان لتحقيق المبادىء والآراء التي كنا جاهرنا بها ، والتي نحن مرتبطون بها وفق مناهج احزابنا ، واضعين امام اعيننا الخطة التي رسمتموها جلالتكم ، الا وهي السير على اسس المودة والصداقة التامة مع حليفتنا الحكومة البريطانية . وتعلمون جلالتكم كم كانت حالة المجلس تدعو الى القلق في امكان تسيير الامور وفق المرغوب لكثرة العوامل الضارة التي تسربت الى افكار النواب ، وخروج الكثير منهم على المبادىء الحزبية في عهد الوزارة التي سبقتنا ، حتى وجدنا اكثر الوزراء خبرة في شؤون البرلمان يجاهرون باستحالة دوام الاعمال في المجلس الحالي لمدة تزيد عن الشهر ، وتقدرون ايضا كم كانت مهمتنا شاقة لانتسابنا الى وزارة ائتلافية لا تشكل احزابنا الاكثرية بينها . فبالرغم من هذه الصعوبات ، وبالرغم من الصعوبات الاولية التي اصطدمتنا في ترشيح الرئاسة وكيفية توزيع الوظائف ، جابهنا المجلس بعزم قوي ، وامررنا جميع اللوائح المعروضة والتي كانت عرضت عليه باكثرية ساحقة مدة الاجتماع التي طالت ستة اشهر . فلما جاء دور العمل بعد ذهاب المجلس باشرنا بالمذاكرات في قضية تعديل المعاهدة والاتفاقيات ، وكانت الصراحة التامة بكل ما كنا نشعر به ونعلمه رائدنا في جميع التقارير التي قدمناها والبيانات التي أدلينا بها ، لاننا كنا ندرك ان المجاهرة بحقيقة شعورنا وآرائنا هي الواسطة الوحيدة لحفظ الصداقة والمودة بيننا وبين دار الاعتماد والمستشارين ، ويسوؤنا ان لا نكون في بعض الاحيان على اتفاق تام معهم ، ولكن مع ذلك تنازلنا عن بعض آرائنا حفظا لحسن التفاهم وللتآزر الصميم بيننا ، لعلمنا بانهما الواسطتان الوحيدتان لتسيير الامور بصورة اقرب الى المرغوب . ولما لم يكن اي تماس للمستشارين وللمندوب « المعتمد البريطاني » بالمجلس النيابي ، ما كان هؤلاء على اطلاع تام بحقيقة رغائب اكثرية النواب ومواقفهم في المسائل الهامة ، بل كانوا ينظرون اليهم عندما يتقدمون بالزيارات المعتادة ، ويستعملون العبارات الخاصة لمثل هذه الزيارات ، نظرهم الى الآلات التي تدار كيفما

تقول جريدة « وستمر كازيت » في عددها الصادر في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٢٧ :

« ان السبب الاكبر في امضاء المعاهدة العراقية الجديدة في آخر لحظة يرجع ، حسب اعتقاد بعض الدوائر ، الى ازدياد قوة الوهابيين على حدود العراق الجنوبية » .

قلنا وقد جرب الانكليز غير مرة هذا الضرب من الاكراه السياسي ، فقد حدث في شرقي الاردن ، ما حدث في العراق ، عند تردد الامير عبدالله في امضاء المعاهدة الاردنية ــ البريطانية . فقد زمجر الوهابيون على ابواب امارته ، فلم يكن منه الا ان سارع الى الامضاء قبل ان يحصل له ما حصل لابيه الملك حسين ، حين رفض امضاء المعاهدة الحجازية ــ البريطانية ، فقرضت القنابل النجدية ملكه ، واستاقته الحكومة البريطانية الى « جزيرة قبرص » فلبث فيها معتقلا حتى وافاه اجله في مساء يوم ٤ حزيران ١٩٣١ .

يوجهها المحرك ، وهنا نقطة الغلط ، وكنا نعتقد ان في كيفية سقوط الوزارةالسعدونية عبرة كافية عن روحية المجلس ، فاذا ما تصلبنا في استخدام الاجانب واصررنا على تبديل الموظفين البريطانيين والمستشارين ، مع علمنا بان هذا التصلب والاصرار لا يروق لديهم ، ولم تخل احاديث مجلس الوزراء من بعض العبارات التي كان يلقيها علينا رئيس الوزراء معبرا عن مقابلاته مع فخامة المعتمد السامي ، وتلميحه بين آونة واخرى الى شعورنا بالعداء نحو البريطانيين . فلما كانت اعمالنا وجميع اجراءاتنا معروفة لدى جلالتكم ولدى رئيس الوزراء والمستشارين ، لم نحمل هذه التلميحات محمل الصدق . ولكن لا نكتم جلالتكم باننا بتنا في قلق من هذه الاشارات على مصير امور الدولة ، وقد دب الى افكارنا بهذه المناسبة بعض المحاذير التي تتولد في بلادنا من تاليف وزارات ائتلافية يتطاحن احزابها على امور في كثير من الاحيان لا تخرج عن المطامع الشخصية ، واستغربنا من ان المندوب في جميع مقابلاته لم يشر مطلقا الى هذه التلميحات ، وهو المعروف بنظرنا بافاداته الصريحة ، ولكن الاخبار التي وردت الينا من انكلترة ، والحركات التي شاهدناها في بغداد ، ايدت مع الاسف وجود دعاية شديدة ضدنا موجهة الينا حقيقة شعور العداء نحو الدولة البريطانية والاحوال التي اعقبت ذلك زادتنا برهانا على هذا الاعتقاد .

نحن لم نجهل امكان توجيه مثل هذه التهم ضدنا لعلمنا بتصلبنا في القضايا الوطنية والمناضلة الشديدة دونها ، وبالطبع ان مثل هذا المسلك لا يروق للبعض ، ولكن كنا نعلم بان صلابتنا هذه غير مجهولة لدى العموم ، ومع ذلك بتنا ، بعد هذه الحوادث ، نشعر بالخطر الذي يهدد المصلحة العامة من جراء هذه الاتهامات، وسعينا فوق طاقتنا لتلافي اضرارها ، آملين ان تعودوا جلالتكم في القريب العاجل حاملين بنود التعديل التي جرى التفاهم عليها في بغداد لتنهي هذا الدور المؤلم من حياتنا فعدتم والحمدلله بالصحة والعافية حاملين ثمرة جهادكم العظيمة الذي ننظر اليه باعجاب. ولكن لما كانت نتيجة المفاوضات لم تستوعب جميع ما وطدنا العزم على تحقيقه ، ولما كانت المذاكرات لتستمر في بغداد لحل المسائل الرئيسية التي نعتبرها محور التعديلات ، ولما كانت الضرورة تقضي بجريان المداولات على روح مودة وصداقة متقابلة ، نتقدم الى جلالتكم باستقالتنا هذه آملين ان يقوم رجال من الوطن يقدرون الظروف حق قدرها ، ويبرهنون على ان العراق لا يمكن ان يتحمل اعباء جديدة ، وان سياسة الدفاع التي سرنا عليها ، هي الواسطة الوحيدة لحل هذه المصاعب مؤملين ان ياخذوا بناصر جلالتكم لتنتهي الامور وفق المصلحة العامة التي ما برحت ان تكون موضع عناية جلالتكم في كل الاوقات والله الموفق .

وزير المالية   وزير الداخلية

الخادم الامين لمولاه : ياسين الهاشمي   العبد المطيع لمولاه : رشيد عالي (1)

والى القارىء الآن نص المعاهدة العراقية ـ البريطانية الجديدة .

---

(1) عبد الرزاق الحسني في كتابه « العراق في ظل المعاهدات » ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

نص المعاهـدة

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، انبراطور الهند من جهة ،

وصاحب الجلالة ملك العراق من جهة اخرى ،

لما كانا راغبين في تقوية الصداقة ومحافظة صلات حسن التفاهم وادامتها ما بين مملكتيهما ، ولما كانا قد اعترفا بان نصوص معاهدتي التحالف المضاتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ هـ ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٦ الموافق اليوم الثامن والعشرين من جمادى الاخرى سنة ١٣٤٤ هـ ، لم تعد ملائمة ، بالنظر الى تبدل الاحوال ، والى التقدم الذي ادركته المملكة العراقية ، وقد اصبحت محتاجة الى التعديل ، ولما كانا يعتبران ان تعديل نصوص معاهدتي التحالف المذكورتين يمكن تحقيقه بصورة حسنى ، وذلك بعقد معاهدة تحالف وصداقة جديدة ، قد اتفقا على عقد معاهدة جديدة على اسس المساواة لاجل هذا الفرض وعينا ممثلين لهما :

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار ، انبراطور الهند . عن بريطانية العظمى وشمال ايرلندة جناب الكابتن و.ج. ا. اورمسبي غور . معاون وزير المستعمرات لصاحب الجلالة البريطانية .

وصاحب الجلالة ملك العراق ، صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الدولة العراقية .

اللذين بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الآخر ، ووجدها طبق الاصول المرعية ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة .

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة ما بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بان يحافظ على حسن الصلات الودية تجاه الآخر ، ويبذل جهده لان يمنع في بلاده الحركات اللاقانونية المؤثرة على السلم او النظام داخل بلاد الفريق الآخر .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بتأمين تنفيذ كل التعهدات الدولية التي تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون نافذة فيما يختص بالعراق .

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان لا يعدل المواد الموجودة في القانون الاساسي العراقي بصورة تنتقص من حقوق ومصالح الاجانب ، او تجعل اية ميزة في الحقوق امام القانون ما بين العراقيين ، من حيث اختلاف القومية ، او الدين ، او اللغة .

المادة الرابعة : يجب ان تجري مفاوضة تامة وصريحة ما بين الفريقين المتعاقدين الساميين في جميع شؤون السياسة الخارجية ، التي يمكن ان تؤثر على مصالحهما المشتركة .

المادة الخامسة : يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يضع المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية ، في موضع يساعده على اعطاء معلومات الى صاحب الجلالة البريطانية عما يتعلق بتقدم الاحوال في العراق ، وبمشاريع واقتراحات الحكومة العراقية ، وسيحيط المعتمد السامي صاحب الجلالة ملك العراق علما بكل مسألة يعتبر صاحب الجلالة البريطانية انه من الممكن ان تؤثر بصورة مجحفة بمصالح العراق ، او بالتعهدات المكفولة بموجب هذه المعاهدة .

المادة السادسة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يلتحق ، حالما تساعد الاحوال المحلية في العراق ، بجميع الاتفاقيات الدولية العامة الموجودة حالا ، او التي يمكن ان تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الامم بخصوص ما ياتي :

تجارة الرقيق ، تجارة المخدرات ، تجارة الاسلحة والمهمات ، تجارة الاولاد والنساء ، المساواة التجارية ، حرية الترانسيت والملاحة ، الملاحة الجوية، المراسلات البريدية والبرقية واللاسلكية والتدابير لاجل حماية الآداب ، والفنون ، والصنائع ، وعلاوة على ذلك يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان ينفذ نصوص الوثائق الآتية :

عصبة الامم ، معاهدة لوزان ، اتفاقية الحدود الانكليزية ـ الفرنسية .

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يشترك ، بقدر ما تسمح به الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها ، في تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الامم لمنع الامراض ومقاومتها ، بما في ذلك امراض النبات والحيوان .

المادة الثامنة : على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الاحوال جيدة في نفس الفترة ، سيعضد صاحب الجلالة البريطانية ترشيح العراق لاجل دخوله في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ .

المادة التاسعة : يجب ان لا يكون ميزة في العراق ضد رعايا اية دولة هي عضو في عصبة الامم ، او اية دولة وافق صاحب الجلالة ملك العراق ، بموجب معاهدة ، على ان تضمن لها نفس الحقوق ، كما كان يجب ان تتمتع بها فيما لو كانت عضوا في العصبة المذكورة (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) وذلك بالنسبة الى رعايا اية دولة اجنبية اخرى في الامور المتعلقة بالضرائب ، او التجارة ، او الملاحة ، او ممارسة الصنائع ، او المهن ، او معاملة السفن التجارية ، او السفن الهوائية المدنية ، وكذلك يجب ان لا يكون ميزة ما في العراق ضد البضائع الصادرة ، من او الواردة ، الى اية دولة من الدول المذكورة .

المادة العاشرة : يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ، بناء على طلب صاحب الجلالة ملك العراق او بالنيابة عنه ، بأن يستمر على حماية الرعايا العراقيين في الممالك الاجنبية ، حيث لا ممثل لصاحب الجلالة ملك العراق فيها .

المادة الحادية عشرة : لا يوجد في هذه المعاهدة ما يؤثر على صحة المقاولات المنعقدة ، والموجودة ما بين الحكومة العراقية والموظفين البريطانيين ، وفي كل الاحوال يجب ان تفسر هذه المقاولات كما لو كانت اتفاقية الموظفين البريطانيين المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ موجودة .

المادة الثانية عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق المالية بين الفريقين المتعاقدين السامیين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية ، التي ينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الثالثة عشرة : ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلائق العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هـ ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها .

المادة الرابعة عشرة : يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان تبقى في حيز التنفيذ الاتفاقية العدلية المضاة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هـ .

المادة الخامسة عشرة : كل خلاف يقع ما بين المتعاقدين الساميين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة ، المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الامم ، واذا وجد في هذه الحالة ان هناك تناقضا ما بين النص الانكليزي والنص العربي لهذه المعاهدة ، فالنص الانكليزي هو المعول عليه .

المادة السادسة عشرة : تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق ويتم تبادل وثائق الابرام وفقا للاصول الدستورية المرعية في المملكتين ، وتكون عرضة لاعادة النظر فيها بقصد اجراء التعديلات التي تقتضيها الاحوال عندما يدخل العراق عصبة الامم وفقا لنصوص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

ستقوم هذه المعاهدة مقام معاهدتي التحالف المضاتين في بغداد في اليوم العاشر من شهر اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هـ - وفي اليوم الثالث عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الاخرى سنة ١٣٤٤ هـ اللتين ينتهي العمل بهما عندما تدخل هذه المعاهدة في حيز التنفيذ .

جعفر العسكري　　　　　　اورمسبي غور (١)

---

(١) نشر السير هنري دوبس ، المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بيانا في الصحف المحلية بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٢٧ قال فيه :

« ازالة لسوء الفهم الذي يظهر انه قد نشأ في بغداد ، يرى السير هنري دوبس من الضروري ان يذكر الجمهور في العراق بأنه هو نفسه عين رسميا ، وحسب الاصول ، من قبل الحكومة البريطانية ،

استقالة الوزارة

عاد رئيس الوزراء جعفر باشا العسكري ، الى بغداد فبلغها في يوم ٣٠ كانون الاول ١٩٢٧ م . وكان قد سبقه اليها وزير العدلية رؤوف الجادرجي ، فبلغها في اليوم الرابع والعشرين من الشهر المذكور ، ولاحظ الرئيس في بغداد ان وزارته تعاني صعوبات خطيرة ، وانها اصبحت في موقف لا يسمح لها بمواجهة المجلس النيابي، بعد انتهاء مدة تأجيله ، او بمقاومة الانتقادات التي كانت توجه الى الوزارة .

يضاف الى ما تقدم انه وجد كلا من وزير المالية ياسين الهاشمي ، ووزير الداخلية رشيد عالي ، قد استقالا من منصبيهما ، قبل ان يعود فخامته الى بغداد ، وان الائتلاف الذي شيدت عليه حكومته تضعضع وانهار ، فحاول عبثا ان يرقع وزارته ، او ان يعيد تكوينها بعد استقالته منها ، ولم ير بدا من التخلي عن المسؤولية الوزارية ، فرفع كتاب استقالته الى صاحب الجلالة الملك في اليوم الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٢٨ وهو :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ٢٩   في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٨

يا صاحب الجلالة !

بعد عرض واجب الاحترام والتعظيم : لما تسلمت وزملائي تبعة ادارة شؤون البلاد ، نشرنا للرأي العام منهاج الوزارة ، وقد اطلع عليه مجلس الامة ، ومنح الوزارة ثقته بالاجماع .

تضمن المنهاج : ان مما ترمي اليه الوزارة (التعاون مع حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ليتولى العراق المسؤوليات المتحتمة عليه ، بصفة كونه دولة مستقلة ، ولتسهيل دخوله عصبة الامم باسرع وقت) لذلك واصلت وزملائي العمل تحت الظروف الصعبة التي تعلمونها جلالتكم . ولكن طرات في بحر هذه المدة حوادث عديدة اثرت على سير بعض الاعمال التي كنا نعتقد بوجوب تنفيذها لصالح البلاد .

ولما عدت الى بغداد ، وجدت ان وزيري الداخلية والمالية مستقيلين ، فرايت

ليكون ممثلا في لندن في المفاوضات مع الوفد العراقي التي انتهت الى امضاء المعاهدة الجديدة . والسر هنري دوبس هو الذي قام بالمفاوضات من اولها الى آخرها . اما السبب في عدم امضائه هو نفسه المعاهدة ، بصفته ممثل الحكومة البريطانية « كما كان تصد الحكومة البريطانية في الاصل » فهو ان... جعفر العسكري ... كان قد سبق وغادر انكلترة ، لما كانت المعاهدة جاهزة للتوقيع ولم يعد الا بعد أن غادر انكلترة ... الملك فيصل ، ورأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان من المهم ان يعود ممثلها السامي الى بغداد ، في الوقت الذي يعود فيه صاحب الجلالة ملك العراق ، وعليه اضطر السير هنري دوبس الى مغادرة لندن ... فقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ... ان يقوم بامضائها القائم بأعمال وزير المستعمرات — المستر اورمزي غور — بالنيابة عنها » .

جريدة العالم العربي العدد ١١٥٨

ان هذه الاستقالة لا تخلو من التاثيرات على الاساس الذي تالفت بموجبه الوزارة التي اراسها .

ان الحكومة العراقية الآن على وشك الدخول في المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، اللتين يتوقف عليهما تحقيق شطر عظيم من اماني البلاد ، لذلك رايت من المصلحة ان ارفع الى جلالتكم استقالتي راجيا التفضل بقبولها .

واني اغتنم هذه الفرصة لارفع الى جلالتكم خالص الشكر والامتنان على ما تفضلتم فشملتموني وزملائي به من المساعدة والعطف الساميين ، في اثناء قيامنا بمهمتنا الشاقة . تفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول فائق التعظيم .

العبد المخلص جعفر العسكري

وفيما يلي نص الجواب الملكي على كتاب الاستقالة :

بغداد ٨ كانون الثاني ١٩٢٨

عزيزي جعفر باشا

اطلعت اليوم على كتاب استقالتكم من رئاسة مجلس الوزراء ، فاسفت لذلك كثيرا . ان المساعي العظيمة التي بذلتموها لخير البلاد ، وانتهت بعقد المعاهدة الجديدة ، التي جعلت صلاتنا مع حليفتنا العظمى احفظ لمقامنا ، واضمن لاستقلالنا، سيبقى لها الاثر الجميل في نفوس الجميع . ومع اني آسف على وقوع استقالتكم ، فاني اسالكم ان تواظبوا مؤقتا على رؤية شؤون الدولة الى ان يتم تاليف الوزارة الجديدة .

فيصل

٢٠ رجب ١٣٤٦ — ١٩ ذي القعدة ١٣٤٧
١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ — ٢٨ نيسان ١٩٢٩

الوزارة السعدونية الثالثة

تمهيد

كان عبد المحسن بك السعدون قد تخلى عن رئاسة مجلس الوزراء في يوم اول تشرين الثاني سنة ١٩٢٦م ، بعد ان اخفقت وزارته في فوز مرشحها حكمة بك سليمان ، برئاسة مجلس النواب ، وظهور اكثرية الاصوات في جانب مرشح المعارضة لرئاسة هذا المجلس ، وهو يومئذ السيد رشيد عالي الكيلاني . ولما كلف السعدون بتكوين وزارة جديدة ، بعد استقالة وزارته في اليوم المذكور ، اشترط لقبول التكليف حل المجلس النيابي القائم « الذي خذله » والشروع في انتخاب مجلس جديد ، فلم يقرّ الملك فيصل هذا الشرط ، فتكونت الوزارة الجديدة برئاسة جعفر باشا العسكري .

ولما استقالت وزارة السيد العسكري ، على النحو الذي شرحناه ، توجهت الانظار الى السعدون في تكوين الوزارة . فلما فوتح بالموضوع ، من قبل الملك فيصل ومن قبل المعتمد البريطاني ، اعاد الشرط الذي كان قد اشترطه في تشرين الثاني من عام ١٩٢٦ ، فلم ير الملك بدا من قبول هذا الشرط ، فقد كان السعدون الشخصية الوحيدة التي تستطيع انقاذ الموقف ، وتقضي على الوساوس التي زجت البلادفيها، كما انه صارح الملك فيصل بانه « السعدون » يخالف المعاهدة التي عقدتها « الوزارة العسكرية المستقيلة » تحت علمه وارشاده لاعتقاده « بانها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكان يرى عدم عرضها على المجلس » .

وبعد ان فهمت نيات السعدون على الوجه الصحيح ، وجه اليه الملك هذا الخطاب :

وزيري الافخم عبد المحسن السعدون — رقم ٤

بناء على استقالة فخامة جعفر العسكري من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العشرين من شهر رجب لسنة الف وثلثمائة وست واربعين هجرية ، الموافق لليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني لسنة الف وتسعماية وثماني وعشرين ميلادية .

فيصل

هياة الوزارة

ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥) لسنة ١٩٢٨ بتأليف الوزارة الجديدة على هذا النحو :

١ ـ عبد المحسن السعدون : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية ، ووزيرا للدفاع بالوكالة .
٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيرا للداخلية
٣ ـ يوسف غنيمة : وزيرا للمالية
٤ ـ حكمة سليمان : وزيرا للعدلية
٥ ـ توفيق السويدي : وزيرا للمعارف (١)
٦ ـ عبد المحسن شلاش : وزيرا للاشغال والمواصلات
٧ ـ سلمان البراك : وزيرا للري والزراعة
٨ ـ الشيخ احمد الداود : وزيرا للاوقاف

منهاج الوزارة

« بعد الاتكال على الله ، والحصول على ثقة صاحب الجلالة الملك ، تتقدم وزارتنا لتحمل مسؤولية ادارة البلاد ؛ معتمدة كل الاعتماد على مؤازرة الامة ومساعدتها .

لا يخفى ان البلاد تجتاز اليوم دورا خطيرا تحتاج فيه الى توحيد الكلمة ، واجماع الراي لدى ممثلي الامة ، ليتسنى للوزارة القيام بواجبها ، ولما كانت غايتنا تاييد الروح الديمقراطية ، والاخذ بالمبادىء الدستورية الحديثة ، التي تقضي بوجود مؤازرة ثابتة بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية وكانت الاحزاب السياسية في المجلس النيابي غير مستقرة على قرار ، وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة ، كما تتطلب ذلك الحياة النيابية ، الامر الذي افضى في السابق الى تاليف وزارة ائتلافية مستندة الى الاحزاب المختلفة ، ولما كان هذا الحال لا يقع عادة الا في ظروف استثنائية وهامة ، ولمدة محدودة ، لما في الوزارات الائتلافية من التقلقل ، والقوة المصطنعة ، فقد اضحى من العسير البين ، الركون الى اكثرية نيابية تستمد الحكومة سلطتها منها ، لتقوى على مجابهة الصعوبات عند قيامها باعباء الامور . وعلاوة على ذلك فان لدى الحكومة من الامور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية : كالمعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني ، مما يدعو الى مراجعة الامة لمعرفة رغباتها ، وافساح المجال لها ، للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها ، لهذا اضطرت وزارتنا الى ان تطلب من جلالة الملك اصدار ارادته

---

(١) كان عبد المحسن السعدون قد رشح توفيق السويدي لاشغال منصب وزارة الداخلية فاعترض الملك على هذا الترشيح لان المرشح كان في حدود الـ (٣٥) من عمره وبعد اخذ ورد وافق على جعله وزيرا للمعارف .

الملكية بحل المجلس ، تحقيقا للرجوع الى راي الامة ، وذلك باجراء الانتخـابات العامة ضمن المدة المصرح بها في القانون الاساسي .

« تعتقد الحكومة ان في اتخاذها هذه التدابير الدستورية ، قد افسحت مجالا واسعا للامة لتعرب عن رغباتها ، بواسطة ممثليها ، كما هو الحال في البلاد العريقـة في الديمقراطية ، وترى انـه بالنظر الى مـا مر مـن التجارب ، سوف يتمكن الشعب الكريم مر انتقاء من يمثلونه احسن تمثيل .

لقد تحقق بالاختبار ، ان المنهـاج الذي تستطيع الوزارة اتخاذه قاعـدة تسير عليها ، يجب ان يكون منهاجا عمليا ، سهل التنفيذ بقدر الامكـان ، فوزارتنا تنتهز هذهالفرصة لتفاتح الشعب بمقاصدها اجمالا، وبالخطط التي تنتهجها أثناء معالجتها شؤون البلاد وها هي :

١ ـ عرض المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ، التي عقدتها الوزارة السابقة ، على المجلس النيابي القادم ، وبذل الجهد لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين الماليـة والعسكرية ، وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد .

٢ ـ معالجة مسـألة التمثيل الخارجي بقدر ما تتطلبه حاجة البلاد الحقيقية.

٣ ـ توثيق عرى الصداقة وتأييد التآزر مع الدولة الحليفة ، والسعي وراء حسن التفاهم مع الدول الاجنبية ، والاهتمام بمراعـاة ضرورة حسن الجـوار مع الممالك المجاورة .

٤ ـ السعي لاعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبـه الغايات القومية السامية في هذا الشأن .

« وستلاقي الشؤون الداخلية اهتمام وزارتنا بغية :

(١) استتباب الامن وصيانة النظام من كل ما يعكر صفوهما . و
(٢) احترام الحرية الشخصية . و
(٣) تحكيم القانون في الاعمال الادارية . و
(٤) تسريع انجاز قانون الموظفين . و
(٥) جعل التشكيلات الادارية منطبقة على حاجات البلاد . و
(٦) القضاء على الدعايات المضرة التي من شأنها الاخلال بالوحدة العراقية ، او بث الشقاق بين ابناء البلاد . و

(٧) اتخاذ الوسائل الناجعة لتحضير العشائر ، واسكان السيارين منهم .

« ومن الوجهة الصحية : مكافحة الامراض الوافدة ، وتقليل وفيات الاطفال ، واتخاذ كل الوسائل الممكنة لتحسين النسـل في العراق ، وتأسيس مستوصفات في بعض النواحي والاقضية المحتاجة ، والنظر في امكان حل معضلة المنازل .

« اما المسائل المالية والاقتصادية ، فستعالجهـا وزارتنا بما تستطيعه لتحلهـا محلا لائقا بدولة تريد النهوض المالي والاقتصادي ، ومن اهم ما تشتغل به هو :

١ ـ النظر في امكان تخفيض الضرائب ، والرسوم ، وتخفيف عبئها عن عاتق الاهلين ، وتسهيل طرق جبايتها بما يضمن راحة المكلفين وحقوق الخزينة .

٢ ـ اكمال الانظمة والتعليمات لتسهيل تحقيق حصة الحكومة ، ورفع الصعوبات .

٣ ـ النظر في تعديل قانون الطوابع ، وتخفيف صعوباته .

٤ ـ السعي وراء تحقيق الرغبات المتوالية بشأن تأسيس مصرف زراعي .

٥ ـ حسم الديون العمومية بما هو أصلح للبلاد .

٦ ـ انجاز التشريع والتدابير المتعلقة به فيما يخص العملة العراقية ، وتأمين تداولها في البلاد ، على أسس سالمة ومضمونة .

٧ ـ السعي للبت في ملكية السكة الحديدية العراقية ، واتخاذ الوسائل المساعدة على تمديد الخطوط الحديدية الحاضرة .

٨ ـ تنشيط الصنائع الوطنية ، وحمايتها من المزاحمة الاجنبية ، وصيانة المنتوجات بصورة تسهل اصدارها الى البلاد الاجنبية ، واتخاذ كل ما من شأنه تسهيل التجارة .

« ولما كانت الزراعة من المرافق الحيوية في البلاد ، فستبذل وزارتنا جل الجهد لتنشيطها ، وذلك بمساعدة الفلاح بصورة متنوعة ، وبادخال طرق الزراعة الفنية الحديثة ، وتعميم استعمال الآلات ، والماكنات الزراعية ، والتشويق على زراعة القطن ، والحرير ، وتحسين أنواع القمح والحبوب الاخرى ، واصلاح جنس الحيوانات ، وانتهاج خطط صالحة وعادلة لتوزيع الاراضي الاميرية واستثمارها . ومكافحة آفاته الفتاكة بالزرع كالجراد ، والفأر ، والامراض النباتية .

وستتوسل وزارتنا بكل وسيلة لاحياء الاراضي بالري الحديث ، وشق الترع، وتطهير الانهر بقدر ما تسمح حالة البلاد المادية ، كما انها تقدر حاجة البلاد الى قوانين حديثة تلائم روح العصر ، وتضمن الحاجات الحاضرة ، لتحل محل القوانين القديمة التي اصبحت غير ملائمة للرقي والعمران .

« ومن مبادىء وزارتنا صيانة المحاكم من كل تدخل غير قانوني ، وتأمين توزيع العدل بين الناس، فهي سوف تبذل كل الجهد لاكمال الاسباب المحققة لهذا الغرض. وستبذل وزارتنا الجهد لاصلاح الطرق، والمعابر، وتكثير الابنية التي تتطلبها حاجات الدولة ، كأبنية المدارس ، والمخافر ، والمستشفيات ، والمستوصفات ، وستعمل على انهاض البلاد برفع مستواها العلمي والتهذيبي ، وتساعد على بث العلوم الصحيحة ؛ ومبادىء الحضارة الحديثة ، كما تتخذ التدابير المقتضية الى جعل مناهج التعليم منطبقة على الحاجات المتحققة ، ومكملة للنواقص المشهودة بالتطبيق، وتسعى الى ايجاد منابع وواردات تؤمن للمعارف اكثر مما تحصل عليه الآن ، وذلك للاكثار من المدارس الابتدائية وتعميم فوائدها في البلاد .

« اما فيما يخص الاوقاف ، فان وزارتنا ستقوم بمحافظة حقوق الاوقاف ، وصيانتها من الضياع ، وستسن القوانين والانظمة التي تسهل القيام بامورها ، كما هو الواجب ، ونسأله تعالى ان يوفقنا الى ما فيه خير الامة والوطن » (١) .

حل المجلس النيابي

كانت باكورة اعمال « الوزارة السعدونية الثالثة » انها استصدرت الارادة الملكية التالية بحل المجلس النيابي القائم وهي :

« لما كانت الاسس الدستورية تقضي بوجود موازنة مستقرة بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية ، وهذه الموازنة تتطلب وجود احزاب برلمانية ذات مبادىء معينة وغايات معروفة ، ولما كانت الحوادث قد برهنت على ان المجلس النيابي بحالته الحاضرة لم يكن فيه من الاحزاب ما يمكن اعتباره محققا للموازنة المطلوبة ، ولما كان لدى الحكومة من الامور الخطيرة المتعلقة بمصالح الشعب الحيوية : كالمعاهدة العراقية ـ الانكليزية ، والاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وقضية الدفاع الوطني مما يدعو الى مراجعة الامة لمعرفة رغباتها ، وافساح المجال لها للاعراب عن ذلك بواسطة ممثليها ، فقد اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (٢٦) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ واليوم السادس والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٤٦ (٢) .

رئيس الوزراء : عبد المحسن السعدون **فيصل**

ثلاث قضايا هامة

انقضى الشهر الاول على تسلم « الوزارة السعدونية الثالثة » مقاليد الحكم في البلاد ، ولم يحدث حادث يستحق الذكر ، اذا استثنينا من ذلك صدور الارادة الملكية بحل المجلس القائم ، والشروع في انتخاب مجلس نواب جديد ، واذا استثنينا التنقلات الادارية بين كبار الموظفين لتأمين السيطرة على امور الدولة . ولكن سرعان ما تطور الموقف بعد مدة وجيزة فجابهت البلاد احداثا خطيرة نذكر منها ثلاثا هنا :

---

(١) جريدة الوقائع العراقية (الرسمية) العدد (٦٢٠) .

(٢) محاضر مجلس النواب للدورة ١٩٢٧/١٩٢٨ ص ١٢٦ .

اولا ــ قضية الشيخ ضاري

كان الكولونيل لجمن (١) قتل مع سائق سيارته في خان النقطة ، بين بغداد والفلوجة ، في اليوم الثاني عشر من شهر آب ١٩٢٠ م ، اثناء الثورة العراقية الكبرى، واتهم بقتله الشيخ ضاري المحمود ، رئيس قبيلة زوبع ، وولداه سلمان وخميس ، وآخرون من افراد قبيلته ، ولهذا استثناه المعتمد السامي وحاشيته المذكورة ، من قرار العفو العام الذي أصدره عن القائمين بالثورة في ٣٠ ايار ١٩٢١ ، فبقي الشيخ وذووه خارج المدن والقصبات زهاء سبع سنوات ، حتى اذا كان خريف سنة ١٩٢٧ م ، أراد الشيخ ضاري ان يسافر الى حلب في سورية ، فاستكرى سيارة الارمني ميكائيل . وبعد ان دفع اليه اجرة السيارة كاملة ، ركب على بركة الله قاصدا تلك المدينة النائية .

وكانت الحكومة البريطانية ارصدت مبلغا من المال لمن ياتي بالشيخ ضاري حيا او ميتا ، فسوّلت نفس السائق الارمني المذكور ان يكون رابح هذا المبلغ ، فاقتاد الشيخ الهرم الى « مخفر شرطة سنجار » في يوم ٣ تشرين الثاني من العام المذكور ، وسلّم ضاري الى رجال المخفر ، فنقل الى بغداد تحت الحراسة الشديدة ، وجرت محاكمته امام محكمة الجزاء الكبرى فيها (٢) فحكمت هذه عليه بالاعدام شنقا حتى الموت في يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٨ م ، ثم استبدل قرار الاعدام بالسجن المؤبد ، بأكثرية الاصوات ، رحمة بالمحكوم الذي بقي شريدا طريدا في الفيافي والقفار سبع سنوات ونيف .

وكان قد تطوّع للدفاع عن الشيخ ضاري المحمود لفيف من المحامين الوطنيين، ولوحظ ان الشيخ كان يشكو من داء عضال (٣) فما كاد يودع السجن حتى انتقل الى جوار ربه في اول يوم من شهر شباط ١٩٢٨ م ، فاكبر البغداديون موته وساروا بجنازته في مظاهرات صاخبة تحدوا فيها السلطتين العراقية والمنتدبة ، بعد ان اقتحموا بناية المستشفى الملكي واخذوا الجثمان عنوة ، فكان هذا الحادث اول بركان انفجر في وجه الوزارة القائمة . وزاد الطين بلة ان المندوب السامي بعث الى رئيس الوزراء كتابا برقم بي او / ٣١ وتاريخ ١٩٢٨/٢/٦ يلفت فيه نظره الى ما نشرته جريدة الاستقلال في عدد (١٢٧٥) الصادر في الثاني من شباط ١٩٢٨ ، من العبارات المؤدّية الى « اثارة العواطف العدائية ما بين سكان العراق ضد الاجانب ، والسعي في تبرير قتل الكولونيل لجمن . ويظهر ان العدد المشار اليه من جريدة الاستقلال يرمي الى التأثير على عقول العراقيين ضد الاجانب ، والى حمل العامة

---

(1) Lieut - Col. Gerard E. Leachman

(٢) يرأس هذه المحكمة (حاكم بريطاني) عادة ، وقد كان يومئذ المستر بريجارد ، وكان العضوان العراقيان فيها احمد طه ويوسف جميل خوشابه .

(٣) كان الشيخ ضاري يشكو من زحار شديد في معدته اثناء محاكمته ، بحيث لم يكن في وسعه الوقوف على قدميه اثناء المرافعة ، نعرضته هيئة المحكمة على طبيب بريطاني نقال عنه انه بصحة جيدة ، وان في الامكان اجراء محاكمته . ولكن المريض توفي بمرضه في اليوم الثاني لفحصه .

على ان قتل الاجانب من الاعمال الشريفة والوطنية » (١) . ولذا يجب اجراء اللازم.

ثانيا ــ قضية الفرد موند

كان يوم ١٧ شعبان سنة ١٣٤٦ هـ و ٨ شباط سنة ١٩٢٨ م ، موعد زيارة السر الفرد موند ، الزعيم الصهيوني البريطاني المعروف بنشاطه الواسع في توسيع الفعاليات السياسية والتنظيمية للحركة الصهيونية ، ومن كبار رجال المال الانكليز، الى بغداد (٢) . وكان المتحمسون من يهود العراق قد استعدوا لاستقبال الزائر البريطاني استعدادا كبيرا منذ اليوم السادس من هذا الشهر ، فانتهز البغداديون هذه الفرصة ، وقرروا القيام بمظاهرات صاخبة لاستنكار السياسة البريطانية المتبعة في فلسطين ، واعلان سخطهم الشديد على الفكرة الصهيونية في شخص هذا الزائر (٣) فتجمهر طلبة المدارس في عصر اليوم المذكور ، ورفعوا الواحا وأعلاما كتب عليها « لتسقط الصهيونية » و « ليسقط وعد بلفور » و « لتحي الامة العربية » الى غير ذلك من العبارات الوطنية ، وكانوا كلما أوغلوا في الشارع ، انضم اليهم فريق من المتحمسين حتى تجاوز عدد المتظاهرين عشرين الف نسمة ، وتوجهت هذه الجموع الغفيرة الى محطة الكرخ ، حيث يمر داعية الصهيونيين ، فلما علمت الحكومة بالامر طلبت الى الشرطة ان تفرق المتظاهرين فاشتبك الطرفان في معركة حمي وطيسها ، وجرح فيها الكثيرون من الطرفين .

وادركت السلطة حراجة الموقف ، فذهب مدير الشرطة السيد حسام الدين جمعة مع قوة مسلحة الى نقطة « ابو منيصر » على طريق الفلوجة لمحافظة السيارة القادمة ، وعليها الفرد موند وصحبه ، وطلبت الى القادم ان يغيّر طريق سفره ، فوصل بغداد عن طريق الكاظمية والاعظمية ، في الساعة السابعة والنصف مساء ، وحل ضيفا في دار المعتمد السامي اما اصحابه فقد استضافهم احد اثرياء اليهود ، وتولت الشرطة حراسة الدار التي حلوا فيها كما قبضت « الشرطة » على لفيف من المتظاهرين ، بينهم ستة من الاهلين و ٣٥ من طلاب المدارس ، وكبست نادي التضامن ، احد النوادي الادبية في العاصمة ، بحجة تدبيره هذه المظاهرات .

---

(١) ملفات البلاط الملكي في « المركز الوطني لحفظ الوثائق » د ـ ٦/٣ .

(٢) كانت وكالات الانباء العالمية قد اذاعت في أوائل عام ١٩٢٨ أن السر الفرد موند سيقوم بجولة في الشرق الاوسط لغرضين : أولهما دراسة مشروع مد خط لانابيب البترول العراقي من كركوك الى حيفا على البحر الابيض ، وثانيهما حث المزارعين العراقيين على استعمال السماد الكيماوي بغية تحسين التربة وتأمين زيادة الانتاج لتصديره الى الخارج يوم كان التصدير وقفا على الاسواق البريطانية فقط .

(٣) يؤكد الكاتب اليهودي حاييم ي. كوهين في ص ١٥٠ من كتابه «النشاط الصهيوني في العراق» « ان مجيء الفريد موند الى العراق في فبراير ١٩٢٨ تسبب في حصول اول مظاهرة معادية للصهيونية ، غير انها لم تكن معادية لليهود حتى ان مظاهرات اغسطس ١٩٢٩ التي أعقبت اضطرابات ١٩٢٩ في فلسطين لم تكن في الاساس موجهة ضد اليهود » .

ــ وشهد شاهد من أهلها ــ

واعتقلت اعضاءه ، فنفت رئيس النادي ، السيد يوسف زينل الى خارج بغداد . واصدرت متصرفية بغداد امرا بمنع التجمهر «في الطرق والشوارع والميادين العامة، او تسيير المواكب فيها ، والاجتماعات في المحال العامة ، بدون اذن منها » وحذرت « من يخالف ذلك يعرض نفسه الى احكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي وبيان البوليس لسنة ١٩٢٠ وقانون التجمعات » .

ثم قررت وزارة المعارف طرد احد عشر طالبا من « دار المعلمين » وخمسة من الثانويات ، وطالبين من مدرسة الحقوق ، طردا مؤبدا بحجة اشتراكهم في هذه المظاهرات (١) وحكمت محاكم الجزاء على عدد من الموقوفين بهذا الحادث بعقوبات مختلفة ، وقصد وزير المعارف توفيق السويدي مدرسة « دار المعلمين » وكلف الهياة التعليمية بوجوب اعلام الطلبة بامر الحكومة : وهو ان يعلن للطلاب انه سيطلق الرصاص على المتظاهرين اذا تظاهروا (٢) .

ولقد احتج المعتمد السامي على هذه المظاهرات لدى الملك فيصل وقال في اجتماعه « ان خبر المظاهرات ضد الصهيونية يترك اثرا سيئا في اوربا ، ويخل بسمعة العراق وان من الاهمية بمكان اتخاذ التدابير السريعة التي ترضي العالم المتمدن بأن مثل هذه الحوادث لن تتكرر » (٣) .

ثالثا ـ مظاهرة ١٠ شباط

وفي يوم الجمعة الموافق ١٠ شباط ١٩٢٨ اجتمع لفيف كبير من الاهلين في « جامع الخيدر خانة » للاحتجاج على سياسة الحكومة ازاء المتظاهرين في حادثة اليوم الثامن من هذا الشهر ، ولاعلان السخط الشديد على وعد بلفور القاضي باتخاذ فلسطين العربية وطنا قوميا لليهود ، خلافا لمبادىء العدل والقانون . وقد تعالت الهتافات المدوية بسقوط الصهيونية ، وبحياة الامة العربية فاتخذت الشرطة التدابير الصارمة لمنع توسع هذه الحركة فقبضت على بعض الخطباء وفرّقت المتجمعين بعنف .

الحكومة تركن الى المراسيم

هال الحكومة امر هذه الحوادث الثلاث، وهالها اضطراب حبل الامن في البلاد، فقررت ان تقوم بعمل جدي يعيد الطمانينة الى النفوس ، ويضع حدا لاستغلال المعارضة شعور الاهلين والطلبة ، ورات ان تصدر بعض المراسيم العقابية لهذا الفرض ، نظرا لان مجلس النواب كان قد حل من قبل. وكانت فكرة اصدار المراسيم موضوع مناقشة حادة بين الوزراء انفسهم ، حتى اذا كان يوم ٩ شباط :

---

(١) لما اقتحمت الشرطة القسم الداخلي من دار المعلمين لاخراج الطلاب المطرودين وتسفيرهم الى الهم لقيت مقاومة شديدة من اخوانهم .

(٢) جريدة العراق : العدد (٢٣٧٣) بتاريخ ١٠ شباط ١٩٢٨ .

(٣) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الاضبارة د ـ ٦/٣ لسنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ الورقة ٢١

« تذاكر مجلس الوزراء في التدابير التي يقتضي اتخاذها ازاء المظاهرات التي وقعت يوم ٨ شباط سنة ١٩٢٨ ، بمناسبة قدوم السر الفرد موند الى العراق ، وغيرها من المظاهرات الاخرى ، التي قد تقع في المستقبل ، مما يؤدي الى الاخلال بالامن العام ، فقرر اصدار المرسومين الآتيين :

« اولا »

لما كان بعض طلاب المدارس قد اشترك في اجتماعات غير قانونية ، مما يعدّ خطرا عاما ، فنحن فيصل ملك العراق، بموافقة مجلس الوزراء ، نأمر بنشر المرسوم الآتي ، وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وذلك لدفع الخطر المذكور .

المادة الاولى : اذا تحقق ان احد طلاب المدارس ، ممن لم يكمل الثامنة عشرة من عمره ، قد اشترك في اي اجتماع غير قانوني ، او اقلق او حاول ان يقلق السلم العام بصورة اخرى ، يسوغ عقابه بالجلد بالمقرعة ، بعد المعاينة الطبية ، على ان لا يزيد ذلك على (٢٥) جلدة .

المادة الثانية : على وزير المعارف تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، وله ان يصدر تعليمات لتسهيل تطبيقه .

« ثانيا »

لما كان بعض الاشخاص لم يزل يحاول اقلاق السلم العام ، بصورة تعد خطرا عاما على البلاد ، باقامة اجتماعات غير قانونية ، او بوسائل غير مشروعة اخرى ؛ فنحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء ، نأمر بنشر المرسوم الآتي لدفع الخطر المذكور ، وفقا للفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي .

المادة الاولى : اذا ثبت لدى وزير الداخلية بان شخصا حرّض ، او يحرّض على ارتكاب جريمة منصوص عليها في الباب الـ ١٢ من قانون العقوبات البغدادي ، او اشتراك في مثل تلك الجريمة ، فللوزير المذكور بموافقة مجلس الوزراء ان يأمر بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة لا تزيد على سنتين .

المادة الثانية : الشخص الذي صدر بحقه امر بمقتضى المادة السالفة يجب عليه ان يخضع للشروط المبينة في المادة (٢٩) من قانون العقوبات البغدادي المعدلة بقانون ١٩٢٠ وعند مخالفته اي شرط منها ، يكون عرضة للعقاب المنصوص عليه في تلك المادة .

المادة الثالثة : على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يعتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على ان يطبق بحق الاشخاص الذين لهم علاقة بحادثة ٨ شباط ١٩٢٨ .

وقرر مجلس الوزراء ايضا :

(١) ان يطرد طردا موقتا او مؤبدا ، الطلاب الذين لم تشملهم احكام المرسوم (١) لكبر سنهم ، والذين يثبت بانهم اشتركوا في المظاهرات التي وقعت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ .

(٢) ان لا يستخدم في دوائر الحكومة في المستقبل من تقرر طرده من هؤلاء ، طردا مؤبدا ، لسبب الحادث المذكور » اه (١) .

وقد جرى تصحيح في المقررات المنشورة فويق هذا بتاريخ ١١ شباط ١٩٢٨ حيث :

« اعاد مجلس الوزراء النظر في نص لائحة المرسومين اللذين تقرر اصدارهما في جلسته الخصوصية المنعقدة في ٩ شباط سنة ١٩٢٨ ، فقرر تعديل مقدمة كل من المرسومين المذكورين على الصورة الآتية

« بالنظر للضرورة الماسة ، وحفظا للنظام والامن العام ، نحن فيصل ملك العراق ، بموافقة مجلس الوزراء ، نامر بوضع المرسوم الآتي ، وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي :

« وقرر مجلس الوزراء ايضا حذف كلمة ـ بالمقرعة ـ من المادة الاولى من لائحة المرسوم المتعلق بطلاب المدارس » (٢) .

وقد صدر المرسوم الاول برقم (١٣ لسنة ١٩٢٨ م) وصدر المرسوم الثاني برقم (١٤ لسنة ١٩٢٨ م) ثم صدر مرسوم آخر برقم (١٥) لسنة ١٩٢٨ بأن تستبدل الكلمات ـ الباب ١٢ من قانون العقوبات البغدادي ـ الواردة في المادة الاولى من المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بالكلمات ـ الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ـ

وطلبت وزارة الداخلية تطبيق المرسوم ١٤ لسنة ١٩٢٨ بحق الاستاذ يوسف زينل ، المدرس في الثانوية ، فاقر مجلس الوزراء هذا الطلب في جلسته المنعقدة في يوم ١٩ شباط ١٩٢٨ م وابعد الاستاذ زينل الى قرية « عانه » على الحدود السورية ـ العراقية .

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط ومارت ١٩٢٨ ص ٤٨ـ٥١ .
(٢) المصدر نفسه ص ٥٤ ـ ٥٥ .

ولم يكن الملك ميالا لاصدار هذه المراسيم ، ولكنه اضطر للموافقة عليها ، تحت وطاة الظروف السائدة ، بعد ان ابدى الملاحظات التالية :

١ ـ ان التظاهرات التي جرت ليست من الامور التي لا ينتظر وقوعها في اي بلد .

٢ ـ ان اتجاه التشريع في العراق منذ سنوات يرمي الى احلال القوانين المدنية ، محل انظمة العشائر .

٣ ـ ان القوانين الجزائية لا تشمل ما قبلها .

٤ ـ يخشى الملك من ان لا يولد اصدار هذه المراسيم الا الاشمئزاز في النفوس اهـ (١) .

الاحزاب والصحف

وقد احتجت الصحف والاحزاب على اصدار المراسيم المرقمة ١٣ و ١٤ و١٥ قائلة انها « مراسيم جائرة ولا سيما وامام الحكومة المحاكم الموكل اليها أمر البت في سلوك الناس ، ومعاقبتهم عما يرتكبونه من مخالفات وجنح » .

وطلب الحزب الوطني في الموصل بكتابه المؤرخ ٢١ آذار ١٩٢٨ م اعادة النظر في امر الطلاب الذين فصلوا من مدارسهم ، بموجب قرار مجلس الوزراء الآنف الذكر « اذ ليس من حسن السياسة ان تبقى نخبة من خيرة ابناء العراق محرومة من التحصيل الذي هو غاية كل فرد من افراد الامة » .

ورفع حزب الشعب الاحتجاج التالي في ١٦ شباط ١٩٢٨ م :
فخامة رئيس الوزراء

لقد كان للمرسومين الصادرين في الايام الاخيرة وقع شديد في نفوس اعضاء حزب الشعب ، خاصة المرسوم الذي يخوّل وزير الداخلية حق وضع الاشخاص تحت المراقبة .

ان هذا الحق ـ يا صاحب الفخامة ـ يخالف احترام الحرية الشخصية ، المؤيدة بالقانون الاساسي ، والتي ادخلتها الوزارة في منهاجها ، ونلفت انظار فخامتكم بصورة خاصة الى ان اصدار مثل هذه المراسيم يجعل وضع البلاد تحت الادارة العرفية ، ولا يلائم بأي وجه الاحوال الاعتيادية التي تسير فيها الانتخابات العامة ، وكذلك نشير الى شمول العقوبات المنصوص عليها في المرسوم الى الاعمال التي سبقت

---

(١) الملفة د ـ٦ـ٣ للسنوات ٢٩/١٩٢٧ من ملفات البلاط الملكي .

وقد انتهز نواب المعارضة أول جلسة يعقدها مجلس النواب في آذار ١٩٢٨ فسلقوا الوزارة بألسنة حداد ، ووجهوا اليها نقدا لاذعا ، وطعنوا في شرعية المرسومين اللذين أصدرتهما الوزارة مجافاة للقانون الاساسي العراقي الذي ضمن حرية الراي والنشر والكلام .

نشره . ان القوانين والشرائع متفقة على عدم جواز ذلك . فعليه نقدم احتجاجنا الشديد على هذا العمل ، وعلى اعادة عقوبة الجلد الى المدارس ، ونرجو ان توفق الوزارة لالغاء المرسومين المذكورين ودمتم .

١٦ شباط ١٩٢٨ رئيس حزب الشعب : ياسين الهاشمي

وزير العدلية يستقيل

قال لنا السيد حكمة سليمان ، وزير العدلية في هذه الوزارة ، ان فكرة اقرار مجلس الوزراء للمرسومين المرقمين ١٣ و ١٤ كانت قد اختمرت ونضجت قبل أن يفاتح في موضوع طرحهما على المجلس الوزاري ، بصفة كونه وزيرا للعدلية ، وانه لما فوجىء باحضار مستشار وزارة العدلية الى جلسة المجلس التي عرض فيها المرسومان ، اضطر ان يستقيل من منصبه الوزاري ، ولكن رئيس الوزراء ، عبد المحسن بك السعدون ، طلب اليه ان يؤجل الاستقالة الى ان تتم الانتخابات العامة لمجلس النواب « الجديد » ولا سيما ان الملك فيصل كان قد عارض في ادخاله كوزير للعدلية في الوزارة ، فما وسع حكمة بك غير تلبية طلب الرئيس عبد المحسن بك .

وزير المعارف والمراسيم

كان توفيق بك السويدي ، وزير المعارف في الوزارة السعدونية الثالثة ، الشخصية القانونية اللامعة في هيأة هذه الوزارة ، وقد حار الحقوقيون في تعليل موقفه من اصدار المرسومين المشار اليهما اعلاه ، ولا سيما لشمول احدهما ، وهو المرسوم رقم ١٤ قضايا صدرت قبل صدوره فكتبنا الى معاليه نستطلع رايه في هذا الحدث القانوني فتفضل علينا بهذا الجواب :

عزيزي السيد عبد الرزاق الحسني

جوابا لكتابكم المؤرخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠ المتضمن استفساركم عن كيفية استصدار وزارة السعدون الثالثة مرسوما شمل وقائع حدثت قبل زمن صدوره .

ان السبب الذي حدا بالوزارة السعدونية الثالثة الى استصدار المرسومين ١٣ و ١٤ كان على ما اعلم ، وضع البلاد المهدد بخطر اضطراب حبل الامن ، ولعلكم تتخطرون ما اوضحته في حينه في مجلس النواب ، من الاسباب التي اضطرت الحكومة العراقية الى تدارك الامر باجراءات شديدة في الظاهر ، لكنها معتدلة في الحقيقة .

اما ان القوانين لا تشمل ما قبلها ، وان المرسوم رقم (١٤) كان قد شمل قضية وقعت قبل صدوره بخمسة ايام ، فان هذه المسألة لم تظهر صعوبتها اثناء استصدار المرسوم المذكور فحسب ، بل كانت موضع مناقشة حادة ما بين وزير العدلية ومستشاره منذ امد بعيد ، قبل استصدار المرسوم الآنف الذكر .

اتذكر جيدا ما حدث بين وزير العدلية ومستشاره (اذ كنت في ذلك الوقت

مديرا للعدلية) بشان لائحة قانون نشر القوانين ، التي كانت وزارة العدلية مشغولة باحضارها ، اذ اقترح الوزير ادخال مادة في تلك اللائحة تنص على ان القوانين لا تشمل ما قبلها ، فعارض المستشار ذلك الاقتراح بقوله : ان الاعتقاد السائد بعدم شمول القوانين ما قبلها ناتج عن ميل زمرة من الحقوقيين العراقيين ، الى الاخذ بالنظريات الافرنسية ، التي درسوها على يد الاساتذة الاتراك ، مع ان الحقيقة ــ على رايه ــ ليست كذلك ، لان النظريات الحقوقية الانكليزية لم تتفق في هذا المبدأ مع النظريات الافرنسية ، بل هي تترك الامر بالتشميل الى واضع القانون ، فاذا صرّح في القانون بالشمول صار شاملا ، والا فليس من الصواب ان تتقيد القوانين بنظريات لم يتم اتفاق العلماء على صحتها ، لذلك ترى المادة (٧) من قانون العقوبات الافرنسي تصرح بأن القوانين العقابية لا تشمل ما قبلها ، عدا الاحكام المخففة للعقاب، فانها تشمل ما قبلها .

هذه هي عقيدة المستشار القضائي في الحكومة العراقية بخصوص التشميل وعدمه . ولا بد انكم تعلمون مركز هذا المستشار الخطير ، وتشعرون بتاثيره في التشريع العراقي .

ولما وضعت قضية المراسيم في المناقشة بمجلس الوزراء ، كان مستشارالعدلية حاضرا في الجلسة ومدافعا ــ بالطبع ــ عن نقطة نظره هذه ، فكان لآرائه في هذا الموضوع ، ولخطورة مركزه في الحكومة ، من التاثير ما ادى الى اقتناع الوزارة بجواز التشميل ، خصوصا وهو الذي تعتبر فتواه بحكم العرف الجاري في الحكومة فصل الخطاب .

وربما كانت بعض الاسباب التي تستند اليها الجهة القائلة بجواز التشميلواردة نوعا ما . اذا قيل ان القوانين المتضمنة اصول المحاكمة تشمل ما قبلها ، وان المرسوم رقم ١٤ لم يحتو الا ما ينقل سلطة الحكم من المحاكم الى الادارة، لكن الظروف المحيطة بهذه الاجراآت كانت لسوء الحظ غير مساعدة على تبريرها بمقدار كاف ، لذلك كنت معارضا لنظريات المستشار بجواز التشميل وبقيت مصرا على رايي ، حتى اتخذ القرار ، فبقيت في الاقلية ، ولما كان الامر يتعلق بمرسومين الواحد منهما يعود تنفيذه الى وزير الداخلية ، والثاني يعود تنفيذه لي بصفتي وزيرا للمعارف فقد اضطررت الى ان ابين لرئيس الوزراء ضرورة انسحابي من الوزارة ، لعدم استطاعتي القيام بأمر لم اقتنع بصحته ، لكن النظرية والاستشارة البريطانيين قد تداركتا الامر في هذا الموقف ايضا اذ قال المستشار « ان الوزير اذا كان مخالفا في قرار يعود تنفيذه اليه مباشرة ، فلا يسوغ له ان يبقى محتفظا بمركزه ، ولكنه يبقى في الاقلية ويحتفظ بمركزه ، اذا كان تنفيذ القرار المتخذ بالاكثرية لا يعود اليه مباشرة ، وبما ان المرسوم رقم ١٤ لا يعود تنفيذه الى وزير المعارف فمخالفة هذا الوزير للمرسوم من الوجهة العلمية لا تؤدي الى استقالته ، غير ان المرسوم رقم ١٣ بالنظر لكونه واجب التنفيذ من قبل وزير المعارف نفسه ، فمخالفة الوزير له تؤدي حتما الى استقالة الوزير المذكور » لذلك قرر مجلس الوزراء ان يدفع الازمة بموافقتهعلى نظرية المستشار فيما يتعلق بالمرسوم رقم ١٤ وعلى نظريتي فيما يتعلق بالمرسوم رقم (١٣) وانحلت المعضلة

بهذا الشكل ولا بد انكم لاحظتم خلو المرسوم رقم (١٣) من اي شمول .
هذا واقبلوا التحية والاحترام بغداد ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ «توفيق السويدي»

جواب السعدون

وكنا كتبنا الى فخامة عبد المحسن بك السعدون كتابا في هذا الموضوع ، قبل ان نوجه خطابا بذلك الى معالي السويدي توفيق بك ، فتفضل فخامته علينا بالرد التالي :

عزيزي عبد الرزاق افندي الحسني

اشكرك على كتابك الذي تسالني فيه عن قضية المرسومين ١٣ و ١٤ ومع ان البيانات التي ادليت بها في مجلس النواب كافية بنظري لمن يكتب في تاريخ العراق السياسي فاني نزولا عند رغبتك اقول :

ان المرسوم رقم (١٤) ينص على تعديل مواد من قانون العقوبات البغدادي،وتلك المواد تتضمن العقوبة ، ولم يكن حكم المرسوم الا نقل صلاحية الحكم من العدلية (المحاكم) الى الادارة (الداخلية) ليس الا . لا بل ان مادة المرسوم جاءت مخففة لمواد الباب ١٣ من قانون العقوبات البغدادي ، فليس اذا هنالك ما يخالف مبدا عدم شمول القوانين الى ما قبلها ، وان كان هذا المبدأ موضوع بحث وجدال بين رجال التشريع منذ زمن بعيد ودمتم باحترام .

بغداد ٩ ايلول ١٩٢٩ عبد المحسن السعدون

الغاء المراسيم

وعلى كل فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٧ من ايار سنة ١٩٢٨م ، الغاء هذه المراسيم ، بعد ان انتفت الغاية من اصدارها .

الاسباب الموجبة

اما الاسباب الموجبة لاصدار المراسيم ، موضوعة البحث ، فقد تضمنها كتاب الحكومة المرفوع الى المجلس النيابي وهذا نصه :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ١٢٥٤
التاريخ في ١٩ ايار سنة ١٩٢٨ .
معالي رئيس مجلس النواب .
ارسل اليكم في طيه المرسوم رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨ والمرسوم رقم ١٤ لرفعهما الى مجلس النواب .

ان الاسباب الموجبة لاصدار هذين المرسومين هي : ـ

لما كان من اهم وجائب الحكومة تقرير الامن ، ونشر السلام في البلاد ، وحيث ان ما اقيم من المظاهرات بمناسبة موت الشيخ ضاري المحمود ، وما نظم من المواكب، التي سارت في الشوارع ، وحصول الاجتماعات في أماكن متعددة ، كان يدل على امكان وقوع حوادث يخشى منها تكدير السلام ، واضطراب حبل الامن ، وحيث انه قد وقع فعلا ما اخل بالامن العام ، من الحوادث ، بنتيجة المظاهرات التي جرت في ٨ شباط سنة ١٩٢٨ من قبل الطلاب ، بمناسبة مجيء السر الفردموند الى العاصمة ، اذ ارتكبت جرائم مختلفة ، مما يقع ضمن احكام الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ، ونشأ عن ذلك حصول اضرار كثيرة بالاموال ، والانفس ، علاوة على ما اصاب رجال الامن من الاهانة ، ووقع عليهم من الاعتداءات ، لذلك ومنعا لتكرر مثل هذه الحوادث ، والمظاهرات ، المؤدية الى الاخلال بالسلام ، والتي حصل لدى الحكومة الاعتقاد الجازم بامكان تكرر وقوعها ، رؤي انه مما يقتضيه الامن والمصلحة العامان ، اصدار المرسوم رقم ١٤ الكافل لاستتباب الامن في العراق ، وقد ارتؤي ان يكون ذلك بوضع من يثبت تحريضه على ارتكاب اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي تحت مراقبة الشرطة لمدة معينة . وقد اودعت هذه السلطة لوزير الداخلية نظرا الى ان عقوبة مراقبة البوليس هي في الحقيقة ليست بعقوبة اصلية ، وانما هي من قبيل التدبير الاداري الذي يتوصل به عادة لمنع وقوع الجرائم ، هذا فضلا عن ان الوزير المشار اليه مسؤول عن الامن العام في داخل القطر وهو احسن مرجع لتطبيق احكام المرسوم المبحوث عنه حسبما تقتضيه الحال والمصلحة العامة .

لقد وقع في المرسوم رقم ١٤ غلط مطبعي اذ جاء فيه (الباب ١٢ من قانون العقوبات البغدادي) وصوابه (الباب الثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي) ولاجل التصليح اصدر المرسوم رقم ١٥ المنوه عنه في اعلاه .

اما المرسوم رقم ١٣ فقد اصدر ايضا على اثر مظاهرة الطلاب في ٨ شباط التي وقعت من جرائها حوادث مؤسفة ادت الى الاخلال بالامن العام ، ولاجل ردع الطلاب عن التمادي في اتيان مثل هذه الاعمال التي تنجم عنها نتائج وخيمة ارتؤي اتخاذ التدابير المنصوص عليه في المرسوم السالف الذكر .

رئيس الوزراء ـ عبد المحسن السعدون

جبر الخواطر

كان لـ « حادثة الكاظمية » التي وقعت ايام « الوزارة العسكرية الثانية » ، ولتوسع « الحركة الطائفية » الخبيثة ، التي اجّج اوارها المستعمر الخبيث ، ثم لتدخل دار الاعتماد البريطاني في قضية تعطيل « جريدة النهضة » كان لهذه الحوادث ولذيولها الاليمة اسوء الاثر على العلاقات بين أهل العراق المسلمين . وقد ادركت

« الوزارة السعدونية الثالثة » تفاقم الخطر على وحدة البلاد ، فوجهت سكرتاريه مجلس الوزراء الكتاب الآتي نصه الى الوزارات كافة :

اصحاب المعالي الوزراء الرقم س ١٦٧ التاريخ ١٩٢٨/١/٢٣

بعد التحية : يرى فخامة رئيس الوزراء أن من مصلحة الدولة ، ومما يدعو الى ازالة روح التفرقة بين الشعب العراقي ، أن تعني الحكومة عناية خاصة بابناء الشيعة ، وذلك بتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدرتهم ، وبتحسين حالة من انتظم منهم في خدمة الحكومة من قبل ، حتى لا يبقى مجال للتوهم الشائع بانهم اقل حظا من ابناء السنة في الاشتراك في الادارة العامة . لذلك يرجو فخامته ان تسعوا لاتباع هذه الخطة والعمل على تحقيقها في وزارتكم . اقبلوا فائق الاحترام .

سكرتير مجلس الوزراء ــ عبد القادر رشيد

وقد ارسلت صورة من هذا الكتاب الى كل من رئيس الديوان الملكي وسكرتير المعتمد البريطاني برقم ١٧٣ وتاريخ ١٩٢٨/١/٢٣ .

توحيد الصيام والاعياد

والى جانب الكتاب المثبت نصه أعلاه ، امر جلالة الملك رئيس ديوانه الملكي بتوجيه هذا الكتاب الى :

سعادة سكرتير مجلس الوزراء رقم ١/٥٠ التاريخ ١٣ شباط ٩٢٨ـ

بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك ، امرني صاحب الجلالة بان اوجه عناية فخامة رئيس الوزراء الى الاهتمام باثبات راس الشهر المذكور بصورة تكفل وحدة الصوم بين طوائف المسلمين على اختلاف مذاهبهم .

ان الاختلافات السابقة التي كانت تفرّق بين اهل السنة والشيعة في البلاد من حيث الدخول في الصوم ، والعيد ، ليست في الحقيقة الا اختلافات في طرق الاثبات، وانه من المصلحة العامة ان تهتم الحكومة في ايجاد طريقة تكفل وحدة القيام بالشؤون الدينية بين الطوائف الاسلامية ، وازالة اسباب الفوارق الحاضرة . ولذلك يرغب حضرة صاحب الجلالة في ان يامر فخامة رئيس الوزراء قاضي السنة وقاضي الجعفرية في العاصمة بان يجتمعا حالا لايجاد طريقة تحقيقا لتلك الغاية ، والا فصاحب الجلالة سوف يضطر الى اهمال كل اعلام ياتيه بدون اتفاق واقبلوا فائق الاحترام .

التوقيع ــ رستم حيدر ــ

وقد اعدّ كل من القاضي السني والقاضي الجعفري مذكرة مسهبة رفعها الى رئيس الوزراء حول طرق اثبات دخول شهر الصيام ، وحلول عيد الفطر ، ونظمت خلاصة بالمذكرتين . وكان الملك يحرص في كل سنة لتقريب طرق الاثبات وتوحيدها بقدر ما تسمح به الظروف وكان الصيام والعيد يتوحدان في أحايين كثيرة .

غزاة نجد ايضا

غارات جديدة متتالية

قام العراقيون وقعدوا للهجوم الذي قام به الاخوان النجديون على القبائل العراقية الآمنة في ١١ آذار من سنة ١٩٢٢ ، وعقدوا مؤتمرا خطيرا في كربلاء لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الوهابي ، وانتهى الامر بعقد « معاهدة المحمرة » في اليوم الخامس من شهر ايار من هذه السنة (١) لتثبيت الحدود بين العراق ونجد ، والقضاء على السبل المؤدية لشن الغارات القبلية ، وقد الحق بهذه المعاهدة بروتوكولان وقع عليهما في « بندر العقير » في ٣ كانون الاول ١٩٢٢ فعرفا بـ « بروتوكول العقير » الذي نصت مادته الثالثة على ما يلي :

« تتعهد الحكومتين ــ كذا في الاصل ــ كل من قبلها ان لا تستخدم المياه والآبار الموجودة على أطراف الحدود لاي غرض حربي ، كوضع قلاع عليها ، وان لا تعبىء جنودا عليها وفي أطرافها » .

وقد اقامت الحكومة العراقية ــ بوحي من الحكومة البريطانية ــ مخفرا في اراضي البصية ، داخل الحدود العراقية ، وعلى مسافة ١٢٥ كيلومترا من الحدود النجدية ، ووضعت فيه حامية من الشرطة لمنع القبائل العراقية من اجتياز الحدود عملا بالمادة الثالثة من « اتفاقية بحره » المنعقدة بين الحكومتين العراقية والنجدية في اول تشرين الثاني ١٩٢٥ م ونصها :

« لا يجوز لعشائر احدى الحكومتين ، اجتياز حدود الحكومة الاخرى ، الا بعد الحصول على رخصة من حكومتها ، وبعد موافقة الحكومة الاخرى ... » (٢) .

فاعتبر السلطان ابن سعود تشييد هذا المخفر في هذا الموضع ، اخلالا بالمادة الثالثة من « بروتوكول العقير » وطالب بهدمه فورا ، وقدم في سبيل ذلك عدة احتجاجات رسمية .

وفي مساء يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧ م هاجمت جماعة من « مطير » المخفر ، موضوع البحث ، وقتلت ١٢ عاملا من عماله، وستة من افراد شرطته وامراةوموظف اشغال وتكرر الهجوم مثنى وثلاث ورباع ، فتوالت الاحتجاجات العراقية الصارخة على هذا العدوان ، وكان جواب « عاهل نجد » على ذلك « ان هدم هذا المخفر هو السبيل الوحيد لكبح جماح الاخوان ، وازالة الهياج والاضطراب من نفوسهم » .

اما الحكومة البريطانية ، وكانت تقوم بدور الوسيط بين الحكومتين : العراقية والنجدية ، فكانت ترد على الاحتجاجات النجدية بـ « ان انشاء الحكومة العراقية لمخفر البصية ، داخل حدودها ، وعلى بعد سحيق من حدود نجد ، ما هو الا من

---

(١) راجع تفصيل ذلك في ص ٧٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٢) نشرنا بروتوكول العقير في الجزء الاول ونشرنا اتفاقية بحره في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

قبيل القيام بواجباتها وتعهداتها بمنع الغزو » ولكن الاخوان استمروا في هجماتهم . وقد هاجموا القبائل العراقية في اليومين ٩ و١٧ من كانون الاول ١٩٢٧ م ، وقتلوا منها اربعين رجلا ، ونهبوا ١٢٠٢٧ راسا من غنمها ، و (١٤٣١) من حميرها ، و ٣٣ بندقية من بنادقها ، وسبع خيم ، وستة رؤوس من الجياد المطهمة ، واربعة من الابل . وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨م قاموا بهجوم آخر على منزل عراقي يقع على مسافة ٧٥ كيلومترا من البصرة غربا بجنوب ، واوقعوا فيه خسائر جسيمة في الاموال والانفس (١) .

قرار لمجلس الوزراء

وكتب المعتمد السامي البريطاني في العراق ، الى الحكومة العراقية يخبرها باضطراب الحالة في نجد ، واحتمال وقوع غارات اخرى . وفي ١٩ شباط ١٩٢٨ .

تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/٦٠ والمؤرخ في ١٧ شباط ١٩٢٨ المتعلق بالحالة في نجد ، وبعد المذاكرة في هذا الامر ، قرر مجلس الوزراء ان يرسل فخامة رئيس الوزراء ، الى فخامة المندوب السامي ، الكتاب الآتي :

« أطلعت زملائي على الاخبار الاخيرة الواردة من الكويت فيما يتعلق بالحالة في نجد ، فظهر لهم ان هذه الاخبار تدل على احتمال وقوع هجوم كبير من جانب الاخوان على الحدود العراقية في القريب العاجل ، وانه اذا لم تتخذ التدابير السريعة لمعالجة الموقف بصورة جدية ، فلا شك في ان العراق سيكون معرضا لخطر عظيم ، قد يؤدي الى تكبده اضرار كثيرة في النفوس والاموال . وبالنظر الى هذه الظروف ، يرتأي زملائي ان اسارع الى مخاطبة فخامتكم في الموضوع ، لتكونوا على بينة تامة مما يخامر ضمائرنا من القلق والاضطراب .

« تعلمون فخامتكم ان الحكومة العراقية ، منذ تشكيلها حتى الساعة ، لم تنحرف يوما ما عن الخطة التي رسمتها حكومة صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بسياستها تجاه نجد ؛ وقد بذلت كل ما في وسعها لاجل ازالة كل ما من شأنه اثارة الشكوك حول نياتها الحسنة نحو جارتها ، ولاجل اطمئنان فخامتكم من غرضها هذا،

---

(١) ننشر فيما يلي الاضرار التي لحقت العراقيين في أهم الغارات التي شنها غزاة نجد عليهم كما جاءت في وثائق الحكومة العراقية .

تاريخ الغزو	عدد القتلى	عدد الاغنام	الحمير	الخيم	البنادق	غيرها
٥—١١—٩٢٧	٢١				٥	٦ جمال
٩—١١—٩٢٧	٧٤	٩٦٠٠	١٦٣٧	١٨٠	٨٣	٦ خيل
٢٢—١٢—٢٧	٤٠	١٢٠٤٧	١٤٣١	١٠٧	٣٣	١٠ ابل وخيل
١٩—٢—٩٢٨	٢٨	٥٧٩٥	٦٩٦	٤٦	٢٩	
٨—٣—٩٢٨						١٤ جملا

راجع كتاب وزارة الداخلية الى سكرتارية مجلس الوزراء رقم س ١٦٥٧ وتاريخ ١٧—٤—١٩٢٨

ثم تتساهل في القيام بأية حركة قبل ان تستشيركم المشورة التامة . ان الحكومة العراقية مطمئنة من ان هذه الخطة التي انتهجتها ، قد حازت قدر حكومة صاحب الجلالة ، فكان من اثرها ان قدمت قواها في الازمة الحاضرة لمساعدتنا على دفع تعديات الاخوان المتكررة .

« ولكن بالرغم من ذلك كله ، تبين جليا ، خاصة في الاشهر الاخيرة ، ان الحكومة النجدية لم تقدّر ذلك النهج السلمي الذي انتهجته الحكومة العراقية ، كما انها لم تقدر الارشادات الثمينة التي كانت تبذلها عن اناة وسماح حكومة صاحب الجلالة ، في كل آونة كانت تحدث فيها مشكلة جديدة . والحق يقال ان العراق ، حتى بعد انعقاد مقاولة بحرة ، لم يهدأ له بال ، ولم يطمئن كل الاطمئنان ، مما كان يدبر ضده فيما وراء الحدود ، اذ كانت لا تمر بضعة اشهر الا وكان يجابه بحوادث مؤلمة تولدها هجمات الاخوان على قبائله المسالمة .

« لقد احب العراق ان ينصرف الى اصلاح شؤونه الداخلية ، معتمدا على حليفته الكبرى في تدوير شؤونه الخارجية ، وحرصا منه على هذه الغاية كان لا يقصر في الضرب على ايدي قبائله ، خوفا من تشويش صلاته مع جيرانه ، واحتفاظا بمؤازرة حليفته . ولا نبالغ اذا قلنا ان خطة نجد سارت طوال هذه المدة ، في اتجاه معاكس لذلك ، فكان من نتيجة سياستنا السلمية ، تلك السياسة التي سلكناها معتمدين على مساعدة حليفتنا ، ان استضعف جارنا موقفنا ، وبدا يتجاوز معنا في مطالبه حدود العقل السليم ، حتى بلغ به الطيش الى حد نسي معه كل تعدياته ، وشرع يطالب بأن لا تتجول سياراتنا ، ولا الطيارات في اراضينا ، وان نهدم معقلا احببنا ان ننشؤه لشرطتنا بعيدا عن الحدود عشرات الاميال ، لم نقصد منه سوى حفظ الامن بين عشائرنا كي لا يتعدى بعضهم على بعض ، ولكي يخافوا قرب الحكومة منهم ، فلا يحدثوا ما يعكر صلاتنا مع جيراننا ، وبخاصة نجد ، وليته اكتفى بذلك ؛ بل لاجل ان يستر ضعفه امامكم قام في آخر يوم يطالب بأمور ما انزل الله بها من سلطان ، مدعيا ان ذلك يسكن من هيجان الاخوان الذين اعترف بانهم خرجوا عن طاعته .

« ان حضرة صاحب الجلالة قد اشار الى هذه النتائج منذ بدات هجمات الدويش واعوانه على اطراف البلاد ، ولو كان في الامكان اتخاذ خطة نهائية منذ الوقائع الاولى ، فلا شك في ان الحالة كانت على غير ما هي عليه في الوقت الحاضر » .

« اما الآن فقد اتسع ويا للاسف الخرق ، وقام الاخوان على قدم وساق ينادون بالجهاد ، ويجمعون جموعهم لسحق من لا يدين بدينهم ، كان ما مثلوه الى الآن لم يكن كافيا في اعينهم . والغريب ان جلالة الملك عبد العزيز نفسه اصبح من ورائهم يمدّهم بالذخائر والمال ، وقد كان قبل ايام يجمع جموعه مراوغا ، ويطالبنا بأن نتعهد بمطاردة الدويش فيما لو تعدى حدود بلادنا » .

« لقد وصلت الحالة الى حد لا يسعنا السكوت عنه ، ومن راينا ان التدابير النصفية لا تجدي نفعا ، خاصة مع اناس جبلوا على التعصب ، ولا ديدن لهم سوى شن الغارات ، وقتل الانفس البريئة . فاذا لم تتخذ تدابير عاجلة ومؤثرة فيخشى

جدا من ان يتسرب بلاؤهم الى بعض العشائر العراقية فينضمون اليهم ، حبا بالاستفادة ، او رهبة منهم ، وبذلك تصبح بعض المدن العراقية كالنجف وكربلا ، تحت خطر المهاجمة ، وعندئذ تزداد المشاكل بالنظر الى قدسية هذه الاماكن ، فلا يرتق الامر الا بعد متاعب شاقة وصرف مبالغ طائلة .

« ان الحكومة العراقية لا تستبعد وقوع هذا الخطر ، بل تنتظره بكل وجل واهمية ، وهي ترى ان نجدا قد اعلنت الجهاد على العراق ، وان العراق ، والحالة هذه ، لا يسعه ان يعتبر نفسه في حالة غير حربية تجاه نجد ، بعد أن خرق حرمات العهود معه مرارا ، وشرع في النهاية يحشد جموعه لمهاجمته جهارا . واظن ان فخامتكم توافقون على انه لو كان عشر ما ارتكبه نجد ضد العراق ضد امة اخرى لما كان بينهما غير الحرب .

« فبناء على الاسباب الآنفة الذكر ، وحيث انا لا نحب ان نقوم بعمل منفرد ، نظرا الى ارتباطنا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية بمعاهدة تحالف ، تقضي بالتعاون الفعلي في مثل هذه الظروف ، وبما ان قواتنا في الوقت الحاضر مبعثرة تبعا للالجاءات في اطراف البلاد ، وتشكيلاتها لا تزال ناقصة ، ومن المتعذر ان نوفر قسما منها يكون قادرا على صد التعديات الخارجية ، فقد رايت ان أرجو من فخامتكم انعام النظر في ضرورة تعزيز قواتنا المشتركة الحاضرة بنجدة جديدة ، وارشادي الى خطة حكومة صاحب الجلالة البريطانية الواضحة ، وما يترتب علينا اتخاذه من التدابير لدرء الخطر في هذه الاوقات العصيبة » (١) .

عقد مؤتمر في جدّه وتاجيله

اتخذت الحكومة العراقية التدابير اللازمة لمجابهة الموقف ، ورات الحكومة البريطانية ان تلجأ الى سياسة المؤتمرات لفض الخلاف بين العراق ونجد ، على الرغم من فشل هذه السياسة ، فاقترحت على الملك ابن سعود ان يحضر مؤتمرا يعقد في جدّه لبحث الموضوعات المختلف عليها بين المملكتين . وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ٧ نيسان سنة ١٩٢٨ .

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/١١٣ والمؤرخ في ٦ نيسان سنة ١٩٢٨ المتضمن ان ابن السعود وافق على مقابلة السر جلبرت كلايتن في جدّه في ٢١ نيسان ، لحسم الامور المعلقة مع نجد ، والمقترح فيه ، بناء على طلب السر كلايتن ان يحضر المستر كورنواليس في المؤتمر ليبين قضية الحكومة العراقية ، فقرر مجلس الوزراء ايفاد المستر كورنواليس ليمثل مصالح العراق في المؤتمر المذكور ، وقرر ايضا ، بناء على اقتراح معالي وزير الداخلية والمستر كورنواليس ان يصحب المستر كورنواليس الكبتن كلوب نظرا الى خبرته واطلاعه الواسعين على احوال العشائر وامور الصحراء » (٢) .

---

(١) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر كانون الثاني وشباط وآذار ١٩٢٨ ص ٨٩ — ٩٤ .
(٢) مجموعة مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان وأيار وحزيران ١٩٢٨ ص ١٢ .

لقد استغربت الصحف العراقية قرار مجلس الوزراء هذا ، واعتبرت نـدب موظف بريطاني لتمثيل العراق في مؤتمر جدّه المقترح اهانة للشعب العراقي وامتهانا لكرامته ، لانه يجرّد العراق حتى من مظاهر استقلاله الشكلية ولكن الحكومة لم تلتفت الى ذلك كله ومضت في طريقها بغية توطيد الامن على الحدود .

كانت الامور التي خولـت وزارة الداخلية المستر كـورنواليس والسر جلبرت كلايتن بحثها مع ممثلي ابن سعود هي :

أ ـ اعطاء تاكيدات عن حسن نية الحكومة العراقية ، وايضاح نقطة نظرها في الامور التي تحت الجدل .

٢ ـ ان يرتب ابن سعود ما يلزم لتبادل المذاكرات بين الحكومتين بشان بنـاء المخافر . اما على طريقة تعداد الآبار ، او على اساس بعد الآبـار عـن الحدود .

٣ ـ تبادل الآراء مع ابن سعود في موضوع تسليم المجرمين ، واعادة العشائر او الشيوخ الذين ذهبوا من قطر لآخر بدون اذن .

وفي يوم ٨ ايار ١٩٢٨ م افتتحت المفاوضات في « جدّه » واستمرت الى يوم ٢٠ من هذا الشهر بمحضر من ابن سعود نفسه وحضور مستشاريه الاربعة : يـوسف الياسين وفؤاد حمزه وحافظ وهبه وعبدالله الدملوجي معه فكرر ابن سعود وجهات نظر بلاده في موضوع المخافر ، وتمسك المندوبون العراقيون بوجهات نظرهم ايضا ، ونظرا لقرب حلول موسم الحج ، الذي يتطلب حضور العاهل النجدي في مكة المكرمة مدة لا تقل عن الشهر ، تقرر وقف هذه المفاوضات والسماح للسر جلبرت كـلايتن بالعودة الى لندن ، وللمستر كورنواليس بالعودة الى العراق .

استئناف مؤتمر جدّه

انتهى موسم الحج بسلام ، فاقترح العاهل السعودي أن تستأنف مفاوضات جده قبل منتصف شهر آب من عام ١٩٢٨ لاسباب خاصة لديـه فقبلت الحكومـة العراقية باقتراحه لكنهـا أصرّت على ان يراس وفـدها الى المؤتمر احـد الساسة العراقيين ، بعد الانتقـادات المرة التي وجهت اليها عندما مثلها في المؤتمر السابـق مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، واختارت وزير المعارف توفيـق بك السويدي لهذه الرئاسة . وقد وافقت الحكومة البريطانية على الاقتراح السعـودي وعلى الاصرار العراقي ، لكنها اشارت على الحكومة العراقية أن تعترف بابن سعـود ملكا على الحجاز ونجد وملحقاتها ، فلم تر هذه بدا من قبول الامر الواقع ولا سيمـا وقد كان ابن سعود يشغل هذه الملوكية فعلا ، كما انها حبذت انشاء علاقات سياسية وقنصلية مع حكومة الحجاز ونجد . وقد صدرت التعليمات البريطانية الـى السر جلبرت كلايتن ان يبحر الى جده للاشتراك في المفاوضات السعودية ـ العراقيـة .

وفي ١٥ تموز سنـة ١٩٢٨ م « قرر مجلس الوزراء ايفـاد معالي توفيق بـك

السويدي ، وزير المعارف الى جدّه للمفاوضة بالنيابة عن الحكومة العراقية مع مندوبي جلالة ملك الحجاز ونجد ، وان يستصحب معه ، كخبير بامور العشائر ، المقدم بهاء الدين نوري ، الضابط في الجيش العراقي » وعلى هذا وجه رئيس الوزراء الى وزير المعارف هذا الكتاب :

الرقم س ١٩٢٧ التاريخ ٢١ تموز ١٩٢٨

معالي توفيق بك السويدي : وزير المعارف

تعلمون معاليكم ان مؤتمرا عقد في جدّه في شهر ايار الماضي بين جلالة الملك ابن سعود ، والسر جيلبرت كلايتن ، للنظر في حسم المسائل المعلقة بين العراق ونجد ، وكانت الحكومة العراقية قد فوّضت الى السر كلايتن ان يتذاكر بالنيابة عنها . وفي نفس الوقت اوفدت المستر كورنواليس ليمثل مصالح العراق في المؤتمر المذكور .

ان الامور التي دارت حولها المذاكرات هي ما ياتي :

١ ـ مسالة المخافر ، وتفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير .

٢ ـ طلبات التعويض الناشئة عن الغارات التي وقعت في الخريف الماضي منذ غارة بصية .

٣ ـ عقد اتفاقية لتسليم المجرمين .

٤ ـ عقد معاهدة لتامين حسن الجوار .

٥ ـ مسالة العشائر المنازع عليها .

بعد ان عقدت بضع جلسات بين الطرفين ، ظهر بوضوح انه لا يمكن الاتفاق على المسألة الرئيسية ، وهي مسالة المخافر ، ولما كان ابن سعود مضطرا الى الذهاب الى مكة ، لمناسبة الحج فقد تقرر توقيف المفاوضات على ان تعاد في فرصة اخرى .

لقد تقرر الآن اعادة المفاوضات ، وسيغادر السر جيلبرت كلايتن لندن في ١٨ تموز مسافرا رأسا الى « بورت سودان » ومنها الى « جدّه » حيث يصلها حوالي نهاية تموز . وبناء على ذلك قررت الحكومة العراقية ايفاد معاليكم الى جده لتمثيلها في المؤتمر ، والمفاوضة نيابة عنها في الامور السالفة الذكر ، على ان تستصحبوا معكم الرئيس بهاء الدين نوري ، الضابط في الجيش ، كخبير بامور العشائر ، واحمد حامد افندي الصراف كاتبا .

يرجى ان تتخذوا التدابير اللازمة للسفر حالا حتى يمكنكم الوصول الى «جدّه» في الوقت المضروب .

اربط في طيه مذكرة تبحث عن الامور التي ستدور حولها المفاوضات ، مع بيان وجهة نظر الحكومة العراقية فيها .

واربط في طيه ايضا نسخا من الوثائق والاوراق الآتية :

١ ــ معاهدة المحمرة المؤرخة في ٥ مايس ١٩٢٢ .

٢ ــ بروتوكولا العجير المؤرخان في ٢ كانون الاول ١٩٢٢ .

٣ ــ اتفاقية بحره المؤرخة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥ .

٤ ــ كتاب وزارة الداخلية المرقم س ١٦٥٢ وكتابها المرقم س ١٦٥٧ والمؤرخان في ١٧ نيسان سنة ١٩٢٨ المتضمنان التعليمات التي اعطيت الى المستر كورنواليس مع قائمة بتفاصيل الطلبات عن الغارات التي وقعت منذ غارة بصية .

٥ ــ تقرير المستر كورنواليس عن مذاكرات « جدة » مع مربوطاته وهي :

(١) مذكرة عن الامور التي بحث فيها في لجنة بين ممثلي العراق وممثلي نجد .
(٢) لائحة اتفاقية تسليم المجرمين المنقحة .
(٣) لائحة معاهدة حسن الجوار المنقحة .
(٤) الترتيبات التي تعمل خلال توقيف المفاوضات .
(٥) كتاب من السر جيلبرت كلايتن الى ابن السعود .
(٦) مذاكرات اجتماعات اللجنة (بالانكليزية) في جده .
(٧) مذاكرات اجتماعات السر كلايتن بابن السعود (بالانكليزية) في جدة .
(٨) كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او ٢١٣ والمؤرخ في ١٩ تموز ١٩٢٨ .

رئيس الوزراء ــ عبد المحسن السعدون

اخفاق مؤتمر جده

سافر الوفد العراقي ، برئاسة الوزير السويدي ، على متن طائرة أقلته الى القاهرة في يوم ٢٢ تموز ١٩٢٨م ، واجتمع فيها بالسر جلبرت كلايتن ، ثم ابحرالجميع الى « جده » وقرر مجلس الوزراء في اليوم الثامن والعشرين من هذا الشهر « إرجاع الحامية الى الشبجة بغية تطمين العشائر الموجودة هناك ، وتفويض وزارة المالية صرف النفقات اللازمة لهذه الحركات عاجلا » .

وظهر في جده ان عاهل نجد لا يريد التنازل عن وجهة نظره في قضية « مخفر البصيّة » على الرغم من الحلول التي قدمها الوفد العراقي ، وكانت في حد ذاتها مرضية ، لهذا كان من الطبيعي اخفاق المفاوضات واضطرار الوفد العراقي للعودة الى العراق .

« وكان الخلاف منصبا على مفهوم ما ورد في اتفاقية العقير ، التي فيها يتعهد الطرفان بأن يمتنعا عن حفر آبار وايجاد نقاط عسكرية وغير ذلك في اطراف الحدود، التي كان فهم العراق لها يختلف عن فهم السعوديين . فالعراق كان يدعي ان المقصود بها هو المحلات القريبة جدا من الحدود بحيث تكون ضمن مسافة ميل أو ميلين ،

وهذا ما قصدته الاتفاقية الآنفة الذكر . اما السعوديون فكانوا يفسرون عبارة اطراف الحدود بصورة اوسع حتى ولو كانت المسافة تصل الى ١٠٠ كيلو متر » (١) .

والحقيقة ان مشكلة الحدود لم تكن بحد ذاتها سببا جوهريا للخلاف بين العراق ونجد وانما العداء المزمن بين العائلتين : الهاشمية والسعودية كان السبب في كل ما حل بالعراق من كوارث .

وقد وقف رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، في مجلس النواب العراقي في يوم ٩ آب سنة ١٩٢٨ ليعلن اخفاق المفاوضات في جده ، واضطرار الوفد العراقي للعودة الى العراق عن قريب ، فكان لهذا الاعلان اسوأ الاثر في النفوس ، وشرعت الصحف العراقية في مهاجمة ابن سعود مهاجمة رات الحكومة فيها اغراقا وقساوة لا يصح السكوت عليهما فاصدرت بيانا رسميا في ٢٧ آب حذرت فيه الصحف كافة من التعرّض بشخص العاهل السعودي او النيل من مقامه ، وبلغ الوفد العراقي بغداد في يوم ٣٠ من هذا الشهر .

وكان وزير العدلية ، داود الحيدري ، يتولى منصب وزارة المعارف بالوكالة مدة وجود وزير المعارف ، توفيق السويدي خارج العراق .

الشروع في الانتخابات

كانت « الوزارة السعدونية الثالثة » قد استصدرت ارادة ملكية في يوم١٨كانون الثاني ١٩٢٨ بحل مجلس النواب ، والشروع في انتخاب مجلس جديد .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر ، اصدرت وزارة الداخلية تعليماتها الاصولية الى متصرفي الالوية كافة بالاستعداد للشروع في اجراء الانتخابات الجديدة ، فاستعدت « المعارضة » لخوض معركة الانتخابات ، وتحفز الشعب لاستعمال حقه الشرعي في حلبة هذا الجهاد . وما كادت السلطات الحكومية تشرع في مقدمات الانتخاب حتى اخذت الشكاوى من تدخلاتها ، غير المشروعة ، تعم ارجاء المملكة ، واخذ الضجيج يرتفع الى عنان السماء .

يقول « تقرير دار الاعتماد البريطانية » عن سير الادارة في العراق لسنة١٩٢٨م:

« يتعذر علينا تقديم احصاء يعتمد عليه بعدد الذين يحق لهم التصويت قانونا، ونسبة الذين قدموا اصواتهم ، ولو طبقت احكام قانون الانتخاب بالضبط لامكن الحصول بشيء من التعب على الارقام التي تظهر هذه الحقائق . ولا ينكر انالمخالفات

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ١٢٩ وفي ص ١٣٠ من هذه المذكرات « والواقع انه لم يمض وقت طويل على تغير راي ابن السعود في الموضوع حتى سلم بدعوى العراق ، وصرف النظر عن اعتراضه على تاسيس المخافر » .

التي اجريت فعلا كانت كثيرة الى درجة لا يمكن اعتبار الاحصائيات المبتنية على الجداول الانتخابية صحيحة ، حتى ولا مقاربة للصحة » (١) .

وهناك ادلة قوية على ان الانتخابات التي أجرتها « الوزارة السعدونية الثالثة » كانت قد جرت بشكل غير طبيعي ، وانه رافقتها حوادث شاذة ومخالفات صريحة وتدخلات سافرة .

اجل كانت الحكومة ترتكب انواع المخالفات ، وتركن الى مختلف الطرق لضمان نجاح حفنة من الناس تصفق لها ، وتؤيد سياستها ، وتمشي في ركابها ، وتلبس لكل حالة لبوسها .

وبلغ من تدخل الحكومة في هذه الانتخابات ان اقترح عدد من الناخبين والمنتخبين ، تعيين النواب تعيينا سافرا ، دون الالتجاء الى تزوير ارادة الامةبصورة علنية . كما ان وزارة الداخلية تلقت برقيات احتجاج من بعض الوحدات الادارية قال فيها مرسلوها :

« ان الانتخابات تجري في ظل الاحكام العرفية » وجاء في غيرها « ان الموظفين يخرقون احكام الدستور ، ويهددون الاهلين لحملهم على انتخاب مرشحي الحكومة » وفي برقية لحزب الاستقلال في الموصل الى السدة الملكية « ان الخيانات التي اقترفها موظفو لواء الموصل في المداخلة بالانتخابات بصورة مخيبة وبطرق غير مشروعة جعل الشعب يلهج بخبر استقالة الوزارة التي لا يثق بها الشعب فنسترحم من جلالتكم قبول استقالتنا رحمة بهذا الشعب المظلوم . الانتخابات غير مشروعة ولا يوافق عليها الشعب » (٢) .

وقد اقيمت دعاوى جزائية كثيرة على جريان الانتخابات في بغداد ، وامتنعت الهياة التفتيشية في البصرة عن المصادقة على المضابط الانتخابية لبعض نواب الجنوب ، ونشرت الكتلة الوطنية في الموصل كتابا عن التزويرات التي جرت في انتخابات المنطقة الشمالية سمته « فظائع الانتخابات » وفي بغداد جرت معركة انتخابية ليلة يوم ١٩ نيسان ١٩٢٨ قتل فيها الاخوان عمر وبكر ، وكانا من خيرة شباب بغداد خلقا وخلقا . وكان موقف الصحف رائعا حقا اذ راحت تنشر شكاوى الناس من التدخل الحكومي وتهاجم موظفي الحكومة على مواقفهم غير المشروعة .

وفي يوم ٩ ايار ١٩٢٨ م تم انتخاب النواب ، ودعي المجلس النيابي الى عقد

1- Report By H. M, S. ,... to the ... league of Nations for the year 1928 p. 9.

(٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : الاضبارة د-٦-٢ السنة ١٩٢٨ الورقة (٥١) وقد حاول الملك أن يقنع السعدون اكثر من مرة بمشافهته حينا ومراسلته حينا آخر ان يعيد اجراءات الانتخاب في الموصل بعد أن ثبت التدخل الحكومي فيه وتأكدت حوادث التزوير ، فلم يلق تجاوبا مما أدى الى حدوث سوء تفاهم كبير من الطرفين مضافا الى سوء التفاهم الذي حصل بين السعدون والراي العام من جراء سياسة المواسيم وحادثتي الشيخ ضاري المحمود والداعية الصهيوني الفرد موند .

اجتماع غير اعتيادي في التاسع عشر من هذا الشهر ، فانبرت المعارضة تكيل الطعون للوزارة ، واخذ النواب الجدد يردون على الصاع بالصاع .

وفي يوم ٢٠ ايار ، ابرق الحزبان المعارضان : الحزب الوطني وحزب الاستقلال هذه البرقية :

« الى رئيس الوزراء في لندن

تدخلت الوزارة العراقية تدخلا شديدا في انتخابات النواب . تجاوزت على قوانين البلاد تجاوزا صريحا ، واخرجت نوابا لا يمثلون الا انفسهم . الاهالي في اشد الاستياء ، ونحن مستعدون لتادية المصاريف اللازمة للجنة التحقيق » اهـ .

ومن لندن عادت هذه البرقية الى المعتمد السامي البريطاني في بغداد، فاحالها هذا بدوره الى رئاسة مجلس الوزراء للاطلاع عليها دون ان يتخذ اي اجراء عليها .

وفي يوم ٢٨ ايار كان مجلس النواب يصوّت على مضابط انتخاب النواب ، فاراد نائب الكوت السيد عطا الخطيب ، ان يبرهن على تدخل الحكومة في الانتخابات فقال :

« لا اظن ان احدا من الذوات الحاضرين والنواب ينكر التدخلات التي وقعت في وقت الانتخابات . اعضاء الهيأة التفتيشية كانوا يعطون الاوراق الى بعض الذين لا يعرفون للانتخابات قيمة ، فيسلمون لهم الاوراق ليلا ، ويلقونها في النهار جهارا ... انا رجل من ديالى ، وانا معروف في ديالي ، وتم انتخابي في ديالي ، وانا من ابناء ديالي ، ولا اعرف شخصا واحدا في الكوت فاذا لم يقع تدخل من قبل الحكومة في انتخابي فلماذا انتخبوني ؟ فما لي والكوت ؟ » (١) .

وكان السيد عطا الخطيب قد انتخب عن اللواءين : ديالي والكوت ثم فضّل الاستقالة من النيابة عن لواء ديالي ، والاحتفاظ بالنيابة عن لواء الكوت ــ بحسب القرعة ــ فلما وضعت مضبطته الانتخابية عن هذا اللواء للتصديق ، نهض نائبالحلة السيد احمد الراوي « جوجه » فقال :

« ان عطا افندي الخطيب نائب الكوت بحسب هذه المضبطة اعترف امام المجلس بانه لم ينتخب الا بمداخلة الحكومة فاطلب من المجلس ان لا يصدق مضبطته لان اعترافه حجة على نفسه وتثبت عدم مشروعية انتخابه » (٢) .

وكان الحماس في النواب الحكوميين قد بلغ اشده فلم يصادقوا على مضبطة السيد الخطيب ، فحرم من النيابة عن اللواءين : ديالى والكوت .

---

(١) و (٢) محاضر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي ص ٤٤ و ٤٩ .

حفلة افتتاح المجلس

صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٦ ــ ١٣ ايار سنة ١٩٢٨ بدعوة مجلس النواب الى عقد اجتماع غير اعتيادي من الدورة الانتخابية الثانيــة في التاسع عشر من ايار ، فجرت حفلة الافتتاح بحسب المراسيم المالوفة ، وبعد ان القى الملك فيصل خطاب العرش ، انتخب النــواب وزير الداخلية عبــد العزيز القصاب رئيسا لمجلسهم ، وبقي يوسف السويدي رئيسا في مجلس الاعيــان ، لان انتخــاب الرئيس الاصيل لا يكون الا في الدورة الاعتيادية ، وقد اجتمع المجلس الآن في دورة غير اعتيادية . وفيما يلي :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

يسرني ان افتتح مجلسكم في دورته الثانية ، مرحبا بممثلي الامة واعيانهــا ، راجيا من الله تعالى ان يوفقنا لما فيه الخير والفلاح .

لقد دعت الظروف ــ كما تعلمون ــ الى حل المجلس النيابي السـابق، وانتخاب مجلس جديد ، بغيــة الرجوع الى رغبات الامــة في بعض الامور الخطــيرة ، فجرى الانتخاب وتاليف مجلس النواب ممن اختارته الامة لتمثيلها فلنا وطيد الامل بانهــم سيكونون عند حسن ظنها فيهم .

ايها الســادة .

ان وضعنا الســياسي في تحسن مستمر ، وعلاقاتنا الخارجية تتوطد يوما فيوما على اسس ثابتة . ففي السنة الماضية كان موعد اعادة النظر في المعاهدة العراقية ــ الانكليزية ، وبالنتيجة وقع في معاهدة جديدة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، ولم تزل المفاوضات جارية بشان تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وعندما تنتهي هــذه المفاوضات ، وتسفر عن نتيجة ملائمة لمصلحة البلاد تعرض المعاهدة والاتفاقيتان على مجلسكم للبت فيها .

لم يطرا تطور جديد على علاقات العراق مع الدول المجاورة له سوى مــا وقــع مؤخرا على الحدود العراقية ــ النجدية من الحوادث المؤسفة ، التي اطلعتم عليها في حينه . لقد كان في الامكــان ان تحسم المشــاكــل بين الطرفــين بالطرق السياسيــة والسلمية ، الا انه لم يقع شيء من هذا القبيل ، بل قامت العشائر النجديــة بشن الغارات على الحدود ، فاتخذت حكومتنا التدابير اللازمة لصد تلك الغارات ، وحماية رعاياها من الاعتداءات ، وقد بدات حديثا المفاوضات مع جلالة الملك ابن السعود ، لتمهيد حسم المشاكل القائمة بيننا وبين نجد ، واننا نامل ان تتكلل هذه المفاوضات بالنجاح ، وان يزول كل ما من شانه الاخلال بعلاقة القطرين المجاورين .

لم تأل حكومتنا جهدا في توسيع نطاق التمثيل الخارجي ، لما في ذلك من تعزيز

مركزنا السياسي ، وتوثيق الروابط الودية مع الدول الاجنبية ، وحفظ مصالح العراقيين في بلادها ، وقد اوفدت حكومتنا عنها ممثلا سياسيا الى انقرة ، بعد ان عينت حكومة الجمهورية التركية قنصلا عاما لها في بغداد ، فازدادت من جراء ذلك العلاقات بين الدولتين تحسنا اوجب المسرة والاغتباط . وفي النية ايجاد علائق سياسية وتجارية بين العراق ومصر في القريب العاجل ، وقد وضعت المخصصات اللازمة لذلك في ميزانية هذه السنة .

حضرات النواب

سارت الامور المالية سيرا حسنا ادى الى زيادة ايرادات الدولة ، وقد عالجت الوزارة السابقة الديون العثمانية بعملية ستعرضها حكومتنا عليكم في وقت مناسب، ان الهمة مبذولة في معالجة مشروع العملة العراقية للتوصل الى حل مرضي يحقق للبلاد عملة وطنية موضوعة على قاعدة ثابتة سليمة ، كما ان المفاوضات مع اصحاب رؤوس الاموال لانشاء مصرف وطني ، ومصرف زراعي ، سائرة في تقدم ، ومن المنتظر اتمام المشروع في القريب العاجل . لقد اهتمت حكومتنا بتنفيذ رغبات مجلس الامة التي عبر عنها كرارا فيما يتعلق بتثبيت ملاك الدولة ، وسن قوانين للموظفين تكفل حقوقهم ، وتعين واجباتهم ، واتخذت كل الترتيبات في هذا الشأن حتى اصبحت اعمال لجنة الملاك على وشك الانتهاء . وقد وضعت الحكومة نصب عينيها تنشيط تجارة الصادرات ، وتشجيع المشاريع الاقتصادية ، فتذرعت بالوسائل المؤدية الى ذلك ، وسنت بعض اللوائح التي ستعرضها على مجلسكم عند اكمالها .

ايها السادة

ان احوال البلاد الداخلية تتقدم تقدما مطردا ، ويسرنا ان نشير بوجه خاص الى استتباب الامن في جميع انحاء البلاد ، وما نشأ عن ذلك من التقدم العمراني والاقتصادي ، وقد احدثت بعض اوضاع ادارية جديدة رغبة في تأييد سلطة الحكومة ، والسير بها نحو الرقي المنشود . لقد شرع في انشاء جسر الفلوجة ، وكمل جسر قردغان ، وتم القسم الاعظم من طريق راوندوز ــ رايات ، كما ان هناك طرقا عديدة بوشر فتحها وجعلها صالحة لمرور السيارات ، وكذلك مدت خطوط التلفون بين عدد من المدن العراقية . اما المعارف ، فالاهتمام بها لا يقل عن الاهتمام بالشؤون الحيوية الاخرى في البلاد ، وقد زيدت اعتمادات المعارف في هذه السنة بنسبة ١٤ في المائة عن اعتمادات السنة السابقة لتمكين وزارة المعارف من القيام بمشاريع علمية اوسع نطاقا مما هي عليه الآن .

ان المساعي التي بذلت لمكافحة الجراد لا تزال مستمرة ، ولما كان التخلص تماما من هذه الآفة الفتاكة ليس بالامر السهل ، اقتضى مضاعفة الجهود واتخاذ اساليب متعددة جديدة .

ان من جملة الامور المهمة التي ستعرض عليكم في هذا الاجتماع ميزانية هذه السنة ، ومقاولة اللطيفية التي حلت محل الامتياز المعروف بامتياز اصفر ، وامتياز

التنوير والترامواي الكهربائي لمدينة بغداد ، المعدل للامتياز القديم الذي منحته الحكومة العثمانية قبل الحرب ، وبعض اللوائح القانونية . وستعرض عليكم ايضا قضية الدفاع الوطني التي نثق بانكم ستبتون فيها بالصورة التي تكفل حماية الوطن وسلامته . هذا ونامل انكم ستعالجون الامور التي ستعرض عليكم بالحكمة والروية.

وفي الاخير ادعو الله عز وجل ان يسدد خطواتكم ، ويقرن اعمالكم بالنجاح والتوفيق (١) .

نواب المجلس الجديد

راينا من المناسب أن نذكر هنا اسماء نواب المجلس النيابي الجديد ، مرتبة على الالوية ، لعدم ابرامهم معاهدة تضطرنا الى ذكر اسمائهم في موضع آخر من هذا المجلد .

نواب لواء بغداد ١ ـ ياسين الهاشمي ٢ ـ نوري السعيد ٣ ـ ناجي السويدي ٤ ـ حمدي الباجه جي ٥ ـ محمود رامز ٦ ـ محمد رضا الشبيبي ٧ ـ محمد جعفر ابو التمن ٨ ـ عبد العزيز القصاب ٩ ـ يوسف غنيمة ١٠ ـ الحاج عبد الحسين آل الجلبي ١١ ـ نعيم زلخة ١٢ ـ ساسون حزقيل ١٣ ـ الشيخ احمد الداود .

نواب لواء كربلاء ١ ـ عثمان العلوان ٢ ـ السيد احمد الوهاب .

نواب لواء الحلة ١ ـ محمد رؤوف الجوهر ٢ ـ سلمان البراك ٣ ـ احمد الراوي ٤ ـ مصطفى عاصم ٥ ـ عبد الرزاق الازري .

نواب لواء الديوانية ١ ـ اسماعيل الصفار ٢ ـ عبد المجيد علاوي ٣ ـ خالد سليمان ٤ ـ السيد حسين المكوطر ٥ ـ شعلان الظاهر ٦ ـ عبد العباس فرهود ٧ ـ عبد المحسن شلاش ٨ ـ مظهر الحاج صكب ٩ ـ السيد علوان الياسري ١٠ ـ ناجي شوكت .

نواب لواء المنتفق ١ ـ خيون العبيد ٢ ـ السيد عبد المهدي ٣ ـ عبد الغني حمادي ٤ ـ طالب محمد علي ٥ ـ زامل المناع ٦ ـ محمد حسن حيدر ٧ ـ عبد الجبار التكرلي ٨ ـ منشد الحبيب .

نواب لواء البصرة ١ ـ عبد المحسن السعدون ٢ ـ الحاج حسين العطية ٣ ـ محمد جعفر القاضي ٤ ـ محمد سعيد العبد الواحد ٥ ـ محمد زكي المحامي ٦ ـ هاشم النقيب ٧ ـ عبد النبي مير معلم ٨ ـ يوسف عبد الاحد ٩ ـ مصطفى الطه .

نواب لواء العمارة ١ ـ علوان الجنديل ٢ ـ شوآي الفهد ٣ ـ عبد الرحمن المطير ٤ ـ ياسين العامر .

---

(١) محاضر الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ من الدورة الانتخابية الثانية ص ٢ ـ ٣ .

نواب لواء الكوت ١ ــ رشيد عالي الكيلاني ٢ ــ احمد حالت ٣ ــ عطا الخطيب ٤ ــ عبدالله الياسين .

نواب لواء ديالي ١ ــ عز الدين النقيب ٢ ــ احمد عزت الاعظمي ٣ ــ حكمة سليمان ٤ ــ محمود صبحي الدفتري .

نواب لواء الدليم ١ ــ علي السليمان ٢ ــ توفيق السويدي ٣ ــ جميل الراوي ٤ ــ مشحن الحردان .

نواب لواء السليمانية ١ ــ سيف الله ٢ ــ محمد صالح ٣ ــ امين زكي ٤ ــ صبري علي آغا .

نواب لواء كركوك ١ ــ محمد الجاف ٢ ــ مصطفى اليعقوبي ٣ ــ محمد علي قيردار ٤ ــ محمد سعيد الحاج حسين .

نواب لواء اربيل ١ ــ جمال بابان ٢ ــ داود الحيدري ٣ ــ معروف جياووك ٤ ــ اسماعيل راوندوزي .

نواب لواء الموصل ١ ــ جميل الفخري ٢ ــ حازم شمدين آغا ٣ ــ عبد الاله حافظ ٤ ــ عبدالله البريفكاني ٥ ــ خير الدين العمري ٦ ــ عبدالله المفتي ٧ ــ عبدالله آل سليمان بك ٨ ــ ضياء الدين يونس ٩ ــ هبة الله المفتي ١٠ ــ يوسف خياط ١١ ــ ابراهيم البكر ١٢ ــ رؤوف اللوس ١٣ ــ ساسون سيمح .

الحزب الوطني العراقي

كان بعض الوطنيين المتطرفين والشبان المتحمسين قد شعروا بضرورة تأليف حزب سياسي وطني يجمع شملهم ، ويوحد كلمتهم ، ويحقق آمالهم ، فلا تبقى السلطة الحاكمة وحدها في الميدان ، فقرروا تأليف حزب سياسي باسم (حزب الجمعية الوطنية) فكانت هياة التاسيس مكونة من :

١ ــ محمد مهدي كبه . ٢ ــ صادق البصام . ٣ ــ صادق حبه . ٤ ــ عبد الغفور البدري . ٥ ــ علي محمود الشيخ علي . ٦ ــ عبد العزيز ماجد . ٧ ــ علاء الدين النائب .

وفي ٢٧ شباط ١٩٢٨ قدم هؤلاء الذوات طلبهم الى وزارة الداخلية وحصروا مبادىء حزبهم في ان العراق بحدوده الحاضرة المعلومة ، وحدة سياسية لن تتجزأ ، والسعي وراء تثبيت سيادة الامة بكل الوسائل الدستورية المشروعة ، وبناء الصلات الخارجية على اسس المساواة والمنافع المتبادلة ، وأن غاية الحزب هي استقلال العراق التام اهـ .

ولقد امتنعت الحكومة عن اجازة هذا الحزب في فترة الانتخابات فاعترض طالبو تاسيسه على ذلك بعريضة رفعوها الى رئيس الوزراء في التاسع عشر من آذار من هذه

السنة فاجل السعدون النظر في هذا الاعتراض الى الثامن من ايار ١٩٢٨ حيث انتهت الانتخابات بفوز الحكومة على كل حال .

وبعد أن اجازت وزارة الداخلية تاليف هذا الحزب ، ارتاى فريق من الهياة المؤسسة ان يتصل بالحاج محمد جعفر ابو التمن ، المعتمد العام للحزب الوطني العراقي ، لحمله على استئناف حزبه للجهاد السياسي فلا يبقى موجب لتاسيس الحزب الجديد ، فتقدم الرجل بهذا الطلب الى وزارة الداخلية :

بناء على الطلب المقدم الى وزارتكم بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٩٢٢ بتاسيس جمعية سياسية تدعى (الحزب الوطني العراقي) المرفق بصورة من نظام الحزب الاساسي ، والاذن بموجب كتاب الوزارة المرقم ١١٤٧٣ والمؤرخ في ٢ آب ١٩٢٢ بتشكيل الحزب المذكور وفقا لقانون الجمعيات . غير ان الظروف المستثناة قضت ان يقفل هذا الحزب موقتا بناء على بيان فخامة المندوب السامي المؤرخ في ٢٦ آب ١٩٢٢ ولكن الحكومة عادت فافرجت عن الحزب في اواخر ١٩٢٢ غير ان القائمين بالحزب راوا ان يؤجلوا القيام بعملهم الحزبي آنئذ .

اما الآن فان اللجنة التاسيسية للحزب ترى ضرورة استئناف العمل من جديد. وعليه فاني اتشرف باخبار معاليكم بانها قد قررت الشروع بالعمل ولكم مزيد الشكر.

٣٠ حزيران ١٩٢٨ محمد جعفر ابو التمن

وقد تم انتخاب الذوات الآتية اسماؤهم للهياة الادارية الجديدة :

١ ــ محمد جعفر ابو التمن . ٢ ــ محمد مهدي البصير . ٢ ــ علي محمود الشيخ علي . ٤ ــ احمد عزت الاعظمي . ٥ ــ عبد الغفور البدري . ٦ ــ مولود مخلص . ٧ ــ بهجت زينل . ٨ ــ محمود رامز .

وغاب عن اللجنة التاسيسية السابقة حمدي الباجه جي لاعتزاله السياسة ، والشيخ احمد الداود الذي اصبح عضوا في حزب التقدم « الحكومي » بعد خروجه من صفوف المعارضة .

حوادث ومقررات

١ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨ م السماح لكل من جريدتي النهضة والزمان بالصدور ، وكان المجلس المشار اليه قرر تعطيلهما ايام « الوزارة العسكرية الثانية » وادى هذا التعطيل الى استقالة وزير المالية من وكالة رئاسة مجلس الوزراء .

٢ ــ وقرر المجلس المشار اليه في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الاول ١٩٢٨ « انه يجب ان تكون جميع اللوائح القانونية التي تقدمها الوزارات الى المجلس ــ اي مجلس الامة ــ مصحوبة بالاسباب الموجبة لوضعها » .

٣ ــ انتشر الجراد في العشرة الاولى من شهر آذار ١٩٢٨ م انتشارا مخيفا، وفتك

في المزروعات فتكا ذريعا ، فتعاون الاهلون مع السلطات الحكومية على درء اخطاره ، وتعقيبه في مفارزه لتخفيف حدة الاضرار الناشئة عنه حتى قضى الطرفان عليه .

٤ ــ تكونت في بغداد في ٢٠ من شهر آذار ١٩٢٨ جمعية انسانية خيرية باسم « جمعية حماية الاطفال » فرعاها الشعب بعنايته ، والحكومة بتشجيعها ، وقد كانت وما تزال من الجمعيات التي اسدت خدمات جليلة للاطفال ، وللنشء الجديد .

٥ ــ طغى « الفرات » في أواخر شهر نيسان ١٩٢٨ طغيانا عظيما ، فدمر المزروعات والضيع ، وقضى على عدد كبير من الماشية حتى اضطر الملك فيصل الى ان يشخص بنفسه الى « لواء الدليم » في ٢٥ من هذا الشهر ، ليتفقد امور السدود القائمة على النهر ، وليشارف على اغاثة المنكوبين . ومع ان الوزارة صرفت جهدا عظيما ، واموالا طائلة جدا في سبيل درء الاخطار الناجمة عن هذا الفيضان ، فقد كانت الاضرار جسيمة ، وبقي الوف من الناس دون مأوى .

٦ ــ تمرّد الشيخ غضبان آل خيون ــ احد رؤساء بني اسد في المنتفق ــ على السلطات الحكومية في ايار ١٩٢٨ فاضطرت الحكومة الى الاستعانة بالقوة الجوية البريطانية في العراق لتاديبه . وقد حلقت الطائرات المذكورة فوق جماعات قبيلته والقت انذار الحكومة بوجوب الاستسلام لها دون قيد وشرط ، ولما هزأ الشيخ واتباعه من هذا الانذار ، اصلته الطائرات بوابل من القنابل فدمرت اكواخه ، وقتلت قسما من مواشي قبيلته ، حتى اضطرته للفرار وقد تكبدت القوات الحكومية الارضيةاضرارا غير قليلة .

٧ ــ عطل محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر ، الحياة النيابية في مصر في شهر تموز من عام ١٩٢٨م لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد ، فقابل الشعب العراقي ، باحزابه ، وصحفه ، ومؤسساته ، هذه البادرة بسخط عظيم ، وانتقاد شديد ، وخشي ان تسري هذه الالعوبة الى بلاده .

٨ ــ وصل الى بغداد في ٤ كانون الثاني ١٩٢٩م صديق العرب المثري الامريكي الكبير ، المستر كراين ، فاقيمت له المآدب التكريمية ، والحفلات السياسية ، وقصد بعض المدن العراقية الكبرى ، فكان الاحتفال به عظيما ، وفي ٢١ من هذا الشهر توجه الى « الكويت » فاصلى غزاة نجد سيارته وابلا من الرصاص اصاب مقتلا من احد افراد حاشيته ونجا هو بأعجوبة .

٩ ــ سافر الملك فيصل الى مدن الفرات الاوسط في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٢٨م وبعد ان زار « كربلا » و « النجف » و « الرحبة » و « أبو صخير » و « الشامية » و « الديوانية » و « الحلة » و « سدة الهندية » عاد الى عاصمة ملكه فبلغها في اليوم السادس عشر من هذا الشهر .

وفي يوم ٢٨ منه سافر جلالته الى ألوية « الكوت » و « العمارة » و « البصرة » يصحبه وزيرا الداخلية والزراعة والري « السيدان ناجي شوكت وسلمان البراك » وعاد بعد عشرة ايام .

١٠ ـ هاجمت قوة من الخيالة الايرانية المسماة « سكوند وبيرانوند » لفيفا من افراد القبائل العراقية المخيمة في الموضع المسمى (رملة وادي عسيلان) على الحدود العراقية ـ الايرانية في الليلتين ٢٦ و ٢٧ كانون الاول ١٩٢٨ واغتصبت (١٦٠٠) راس من الغنم ، وسبع بنادق ، مع فرسين ، بعد معركة قتل فيها احد المعتدين ، فاحتجت الحكومة العراقية لدى الحكومة الايرانية على هذا الاعتداء ، وسعت لاسترداد المنهوبات ولكن بدون جدوى مما حمل القبائل المعتدى عليها على التكتل والاغارة على المعتدين لاسترداد ما نهب منها .

مشروع اللطيفية

المامة عن المشروع

نشرنا على الـ (ص ١٩٤) وما بعدها من المجلد الاول من هذا الكتاب ، ان « الوزارة العسكرية الاولى » منحت السادة : نجيب اصفر ، وحمدي الباجه جي ، وثابت عبد النور ، امتيازا ببعض مشاريع الري الكبرى على النهرين : ديالي والفرات، وانه ظهر بعد ذلك ان هؤلاء السادة كانوا سماسرة لشركة اجنبية ، وحيث ان الامتياز منح لاصحابه الحق في بيع امتيازهم او تحويله الى شركة اخرى ، عراقية كانت ام بريطانية ، خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه ، استلمت شركة « استرن ايريكة سنز » الامتياز من اصحابه ، وحولته بدورها الى « شركة قطن ديالي » الانكليزية بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٢٥ م والله وحده يعلم كم دفعت الشركة لاصحاب الامتياز .

وقد قامت شركة القطن المذكورة « باعمال تجربية في ديالى ولم تنجح ، وفي النتيجة فشلت وتركت اعمال الري التابعة لها كانشاء خزان الحبانية ، وسدة الفلوجة، وسدة طويلة ، وانشاء سدة على ديالى » (١) « لان اخصائي الحكومة العراقية الذين كانوا في جملة الهياة ـ التي درست مشاريع الري في العراق ـ والذين كانوا مشاورين فنيين : كمديري الري والزراعة ، التحقوا بهذه الشركة بصفة خبراء ومديرين، وقاموا بتطبيق الاعمال ـ فاخفقوا ـ فتايدت الفكرة التي كانت تظهر بأن كثيرا من الاخصائيين الذين بقوا في العراق ، انما اتوا مع الحملة العسكرية وبقوا هنا ، وهم لم تكن لهم من الكفاءة ما يمكنهم من القيام بواجبات الوظائف الفنية المودعة لعهدتهم . فقد ظهر ان معدل مستوى ماء ديالى لم يكن كافيا لتنفيذ احكام مواد الاتفاق » (٢) .

وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية ، وشركة قطن ديالي الانكليزية ، حول الاضرار التي زعمت الشركة انها لحقت بها من جراء الاخطار الفنية التي قدمها خبراؤها وخبراء الحكومة معا، وحول الذهاب للتحكيم لفض اوجه الخلاف بين الطرفين : الحكومة والشركة ، نصح الموظفون البريطانيون المستخدمون في الحكومة

---

(١) محاضر مجلس النواب: الدورة الانتخابية الثانية: اجتماع سنة ١٩٢٨ غير الاعتيادي ص١٠٠٢

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٠١ و ١٠٠٠

العراقية ، نصحوا الحكومة ان تمنح الشركة المذكورة ارضا على الفرات تملك لها بالطابو لقاء تنازل الشركة عن جميع الحقوق المدعى بها في الامتياز القديم ، ووافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨م على قبول الاتفاق الذي عقد بين المستر بري ، نيابة عن الحكومة العراقية ، ومندوبي شركة مزارع قطن ديالى ، وعرف المشروع الجديد بـ « مشروع اللطيفية » (١) .

المشروع في مجلس النواب

وتقدمت « الوزارة السعدونية الثالثة » بـ « مشروع اللطيفية » الى مجلس النواب لاقراره ، فشرع المجلس في مناقشته في يوم ١١ ايلول ١٩٢٩ م ، وحمي وطيس الجدال حوله ، وكيلت لاصحاب الامتياز مختلف الالقاب والنعوت الوضعية : كالسمسرة ، والخيانة ، وخدمة الاجنبي ، وكانت المعارضة تطالب بالحاح الذهاب بالقضية الى التحكيم ، وعدم الاخذ بمبدأ التعويض الذي تقدمت به الحكومة . وفي جلسة ١٣ ايلول قبل المشروع باغلبية ٤٦ صوتا ضد سبعة عشر صوتا للمخالفين .

سوق الوزارة الى التحقيق

قبل ان يصوّت مجلس النواب على « مقاولة اللطيفية » قدم نائب ديالى، محمود صبحي الدفتري هذا الاقتراح :

« لقد ظهر ان الحكومة العراقية ودوائرها الفنية اعطت امتياز اصفر ، ولم تتبع القواعد الفنية عند عقدها تلك المقاولة التي سببت هذه المشاكل والاضرار ، فعليه اطلب من المجلس العالي ان يعطي قرارا باجراء التحقيقات ضد المسؤولين » (٢) .

وتبعه نائب الحلة عبد الرزاق الازري ، فقدم هذا الاقتراح :

« لقد تبين من مجرى المعاملات التي اطلع عليها المجلس ، ان الوزارة التي اعطت مشروع اصفر قد سببت الاضرار للدولة العراقية بنتيجة تطبيق المشروع السابق ،

---

(١) نصت المادة الثانية من « مقاولة اللطيفية » على ان تستملك الشركة « على نفقة الحكومة جميع الحقوق العقرية ، وجميع الحقوق او التكاليف او الطلبات الاخرى الموجودة في الارض ، وستحرر الحكومة عندئذ الارض على نفقتها من جميع امثال هذه الحقوق أو التكاليف أو الطلبات » .

ونصت المادة الثالثة من المقاولة على ان « قيمة الشراء هي خمسة عشر الفا وست عشرة ليرة انكليزية وثلاثة شلنات ... تدفعها شركة ديالى الى الحكومة مقابل اصدار سندات الطابو » عن مساحة الارض الواقعة على جانبي القناة ، والتي ستملك الى الشركة . وهذه المساحة عبارة عن ٣٢٢ ـ ١٠٠ مشارة اي ما يعادل ربيتين لكل مشارة .

ونصت المادة السادسة « بأن تنشيء الحكومة ، وتبقى على نفقتها قناة رئيسية للري وجميع المرافق الضرورية وذلك لتجهيز الماء لري الارض » .

وهنالك ملحق بالمقاولة نص على ان تتعهد الشركة بأن تساعد حكومة العراق على ايجاد العمال اللازمين لصيانة القناة الرئيسية .

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٤٠ .

واضطرار الحكومة الحاضرة لاحلال مشروع اللطيفية محله . وعليه اقترح على المجلس العالي ان يقرر لزوم اجراء التحقيقات النيابية بحق الوزارة المذكورة ، ومن اشترك معها من الموظفين ، وذلك بواسطة اللجنة النيابية ، باستثناء حمدي الباجه جي احد اصحاب الامتياز الاصليين » (١) .

وقد قبل المجلس هذين الاقتراحين في الجلسة التي عقدها في اليوم السابع عشر من ايلول ١٩٢٨ .

وزيران متهمان

ولما كان وزير المواصلات والاشغال في « الوزارة السعدونية الثالثة » هذه ، هو الحاج عبد المحسن شلاش الذي كان « وزيرا للمالية » في « الوزارة العسكرية الاولى » التي منحت امتياز اصفر ، فقد طالب احد النواب اسقاطه من منصبه الوزاري الحالي فلم يلتفت الى هذا الطلب ، على حين ان الفقرة الاخيرة من المادة (٦٦) من القانون الاساسي العراقي تنص على ما يلي :

« فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الاعضاء الحاضرين فعليها ان تستقيل ، واذا كان القرار المذكور يمس احد الوزراء فقط ، فعلى ذلك الوزير ان يستقيل » .

ولما كان وزير الدفاع في هذه الوزارة هو نوري السعيد الذي كان وزيرا للدفاع في الوزارة العسكرية التي منحت الامتياز ، موضوع البحث ، وكان اقتراح النائبين محمود صبحي الدفتري وعبد الرزاق الازري يشملانه ، كما شملا عبد المحسن شلاش، فقد قدم الى المجلس هذا الاستيضاح .

« ١ ــ هل قصد المجلس بتقريره اجراء التحقيق النيابي مع اعضاء الوزارة العسكرية ان يعرب عن شبهته بتلك الوزارة ، وعدم ثقته بالعضوين من اعضائها اللذين هما الآن عضوان في الوزارة الحاضرة ؟

« ٢ ــ اذا لم يقصد المجلس ذلك فارجو ان يعرب عن قصده بالتصويت » .

ولما تذاكر مجلس النواب في هذا التقرير في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ ايلول قدم نائب اربل ، معروف جياووك هذا التقرير :

« يؤيد المجلس ثقته في وزيري الدفاع والاشغال والمواصلات ، وينتظر نتيجة التحقيقات النيابية » (٢) .

وقد قبل هذا الاقتراح ولكن لم تظهر نتيجة للتحقيق ، ولم تنشر فاصبحت القضية خبرا من اخبار التاريخ ، شأن الكثير من القضايا التي كانت تمس المرموقين والمتنفذين .

---

(١) المصدر نفسه ١٠٤٠ .
(٢) المصدر نفسه ١٠٨٧

ترقيع الوزارة

كان رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ، قد تولى منصب وزارة الدفاع بالوكالة ، مضافا الى المنصبين : منصب رئاسة الوزراء ومنصب وزارة الخارجية فلما انتخب وزير الداخلية عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلس النواب في اجتماعه غير الاعتيادي الذي جرى في يوم ١٩ ايار ١٩٢٨ م استقال من منصبه هذا ، وتولى السعدون منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، واستصدر ارادة ملكية بتولي وزير الري والزراعة سلمان البراك منصب وزارة الدفاع بالوكالة .

وكان وزير العدلية حكمة سليمان ، قرر الاستقالة من منصبه احتجاجا على عدم اخذ رايه في موضوع المراسيم التي قررت الوزارة اصدارها على اثر حوادث ٨ شباط ١٩٢٨ م ، ولكن السعدون طلب اليه البقاء في منصبه ، حتى يتم انتخاب مجلس النواب الجديد ، فلما تم ذلك تخلى حكمة عن منصبه بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٨ م .

وكان الملك فيصل قد استدعى متصرف لواء بغداد ناجي شوكت الى مقابلته ، وطلب اليه ان يساعد السادة : ياسمين الهاشمي ، ونوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني في الانتخابات النيابية التي قررت « الوزارة السعدونية الثالثة » اجراءها ، وان يدعم ترشيحهم بما له من علاقة شخصية برئيس الوزراء ودالة عليه ، فتعهد المتصرف لجلالته بأن يحمل السعدون على تحقيق هذه الرغبة السامية ، فلما فاتحه بذلك اجاب السعدون : انه يوافق على دعم ترشيح نوري السعيد ، ولا يعارض في نجاح انتخاب ياسمين الهاشمي، اما رشيد عالي فلا يمكن اسناده ، ولا يمكن السماح بانجاحه ، ولكن المتصرف النبيل اقنع رئيس الوزراء بضرورة تنفيذ الرغبة الملكية فوافق على ذلك بعد تردد ، وسر الملك فيصل لهذه النتيجة وما لبث ان قرر مكافاة المتصرف على هذا المسعى الحسن .

وفي ٣ حزيران ١٩٢٨ م صدرت الارادة الملكية بتعيين متصرف بغداد ناجي شوكت ، وزيرا للداخلية ، ونوري السعيد وزيرا للدفاع ، وداود الحيدري وزيرا للعدلية ، فتكامل بذلك اعضاء الهياة الوزارية ، وتخلى الوزراء الوكلاء عن المناصب الوزارية الشاغرة .

مشروع الترامواي

كانت الحكومة العثمانية قد منحت « محمود جلبي الشابندر » في ٢٢ ربيع الاول ١٣٣٠ (١٢ آذار ١٩١٢ م) امتيازا لتنوير مدينة بغداد بالكهرباء ، وتأسيس مصلحة قداد (ترامواي) فيها لنقل الركاب ، على نحو ما هو جار في الشام ، وبيروت ، والقاهرة ، وقد حال اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى في منتصف سنة ١٩١٤ م دون تنفيذ المشروع .

ولما تكونت الحكومة الوطنية في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ م ، راجـع صاحب الامتياز المذكور السلطات المسؤولة في العراق لاقرار هذا الامتياز ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢١ م ما يلي :

« ان الامتياز الممنوح للشركة المساهمة العثمانية للتراموای والتنوير الكهربائي قانوني ، وان يبلغ ذلك الى صاحب الامتياز . ثم ان لوزارة التجارة الحق في درس المسألة ، واقتراح تعديل مواد الامتياز المذكور بصورة توافق المصلحة العامة » .

ولما كانت المادة (٥٤) من بروتوكول الامتيازات الملحق بمعاهدة لوزان ، جوّزت اعادة النظر في الامتيازات العائدة للاراضي المنسلخة من تركية ، اعيد النظر في الامتياز ، موضوع البحث ، واستمرت المفاوضات بصدده سبع سنوات حتى اذا توسدت « الوزارة السعدونية الثالثة » الحكم في كانون الثاني ١٩٢٨ م ، ابرمت اتفاقية جديدة للامتياز المذكور في يوم ٢ حزيران من هذه السنة ، وتقدمت بها الى مجلس النواب فاقرها في ٢٠ ايلول ١٩٢٨ م باكثرية ٥٨ صوتا ضد تسعة اصوات .

وكانت مدة الاتفاقية خمسين سنة تبتدىء من تاريخ صدور القانون الخاص بها و « عند انقضاء مدة الامتياز تصبح جميع المؤسسات ، والماكنات ، ملكا للحكومة بلا بدل ... » ـ المادة ٩٨ آ اما الارباح الناجمة عن تشغيل المشروع ، فقد نصت المادة ٩٧ من مواد الامتياز على « ان تقسم الارباح بين الحكومة وصاحب الامتياز » بعد طرح الضرائب والنفقات .

ولما كانت السلطات البريطانية العسكرية قد اسست مشروعا لانارة بغداد بالكهرباء في سنة احتلالها لها ، نصت المادة السابعة من الامتياز « على صاحب الامتياز ان يبتاع في خلال ستة اشهر من تاريخه الآلات وخطوط التوزيع المختصة بسلطة تجهيز القوة الكهربائية في بغداد .. بالثمن المتفق عليه وقدره ...٢٥٠، ليرة انكليزية » على « ان تمد الاسلاك تحت الارض في داخل منطقة بلدية بغداد الحالية في الشوارع » ـ المادة ١٩ آ ـ و « يحق للحكومة ان تبتاع المشروع متى شاءت بعد انقضاء ٢٠ سنة من تاريخ الافتتاح الرسمي » ـ ٩٩ ـ .

والامتياز يتكون من ١٢٠ مادة معظمها يتعلق بالفن والميكانيك ، وقد باع الشابندر امتيازه الى شركة انكليزية بمبلغ من المال ، ورات الشركة ان تتخلص من مشروع الترامواي بحجة ان شوارع بغداد وطرقاتها لا تسمح بمد خطوط السير فيها ، فاقتنعت الحكومة من سداد راي الشركة ، وتقدمت « الوزارة السعيدية الاولى » بمشروع قانون لتعديل الامتياز الاصلي في سنة ١٩٣١م على اساس حذف عبارة « وانشاء الترامواي الكهربائي وتشغيله » من صلب الامتياز ، فاقتصر المشروع على الانارة بالكهرباء ، وكان موضوع فوز الشركة بهذا التعديل مثارا للقيل والقال .

الديون العثمانية العمومية

كيف تكونت ؟ وكيف وزعت ؟ وكيف سدد العراق حصته منها ؟

اشرنا الى موضوع « الديون العثمانية العمومية » في المجلد الاول من هذا الكتاب ، اثناء بحثنا عن « الوزارة الهاشمية الاولى » ووعدنا باستئناف البحث عنها بالتفصيل ؛ عندما يحين الكلام على كيفية تسديد العراق حصته منها ، وها نحن اولا نستانف هذا البحث .

يرتقي تاريخ تكوين « الديون العثمانية العمومية » الى سنة ١٢٧١ الهجرية ، وسنة ١٨٥٤ الميلادية فان الانبراطورية العثمانية كانت قد اشتركت في حرب ضد روسية القيصرية في السنة المذكورة ، وهي حرب القرم ، منضمة الى كل من انكلترة وفرنسة ، الدولتين التين كانتا تشدان ازرها ، وتقاتلان في صفها ، خشية ان يستاثر الروس بتركة « الرجل المريض » (١) . ولما كانت الخزانة العثمانية عاجزة عن تدارك النفقات الضرورية لتسيير ماكنة تلك الحرب ، استقرضت مبلغا قدره خمسة ملايين من الجنيهات الانكليزية من الاسواق الفرنسية والانكليزية المالية ، بمساعدة حليفتيها فرنسة وبريطانية ، واستقرضت في السنة التالية خمسة ملايين ثانية بكفالة الحليفتين المذكورتين للغرض نفسه . فلما وضعت هذه الحرب اوزارها، عجزت الخزانة العثمانية عن تسديد الاقساط المستحقة من هذين الدينين ، هذا الى ان موازنة الانبراطورية المشار اليها كانت تسير سيرا لا يبعث على الاطمئنان ، بحيث لم يكن في الامكان تلافي النفقات الضرورية لادارة مصالح الدولة العامة . ولما لم تكن الاحوال ملائمة لفرض اية ضريبة اضافية آنئذ ، عمدت الى سياسة الاستقراض لتسديد ما استحق من اقساط هذين الدينين ، ولتمشية الماكنة العامة ، فاستدانت بين العامين ١٨٥٨ و ١٨٧٤ م مبالغ جسيمة اصبحت في سنة ١٢٩١ الهجرية (١٨٧٤ م) ٢٣٩،٤٦٩،٦٤٤ جنيها ، واصبح الاطفاء السنوي المطلوب ١٤ مليونا من الجنيهات .

وفي سنة ١٢٩٢ الهجرية و ١٨٧٥ الميلادية اعلنت الحكومة العثمانية ان وضع الانبراطورية المالي لا يساعد على تسديد ما يستحق من هذه الديون ، وانه لا بد من دفع انصاف الاقساط المستحقة نقدا ، والانصاف الاخرى بواسطة اسهم تصدرها على الخزينة العامة . وبعد اخذ ورد يطول شرحهما ، وافق الدائنون على هذا العرض ، ولكن سرعان ما اضطر الوضع المالي المرتبك « الحكومة المشار اليها » الى التوقف عن تنفيذ هذا الحل ايضا .

ولما عقد مؤتمر برلين في عام ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨) كانت المذاكرة حول تسديد « الديون العثمانية العمومية » في جملة الموضوعات التي تناولها هذا المؤتمر بالبحث، وقد اسفرت عن الاتفاق على ان ينزل اصل الدين الى نسبة معقولة ، تمكن الحكومة

---

(١) هو اللقب الذي اطلقه على تركية نيقولا ، قيصر روسية في سنة ١٨٤٤ م .

من تسديد ديونها من جهة ، وتخفف الضيق المـالي الذي كانت الخزانة العثمانيـة تنوء به تحت كلكله من جهة اخرى ، على شرط ان تخصص بعض الواردات الحكومية لاطفاء الدين وفائدته ، وان تتم جباية هذه الايرادات من قبل هياة خاصة تؤلف من ثمانية اشخاص يمثلـون الدائنين تمثيلا كاملا ، ويكون بضمنهم ممثل عن المصرف العثماني ، وقد سميت هذه الهياة ب « مجلس ادارة الديون العمومية » واقر تاليفها المرسوم المعروف ب « محرّم قرار نامه سي » الصادر في ٢٢ المحرم من سنة ١٢٩٩ الهجرية و١٨٨١ الميلادية ، ووضعت واردات الطوابع، ورسوم الاسماك، والمسكرات، وعشر التبغ والحرير ، تحت تصرف هذه الهياة . ولما كانت اسهم الديون ، موضوعة البحث ، اعتبارية اكثر منها حقيقية ، وكان قسم كبير منها قد طرح بقيمة ضئيلـة جدا ، كان اول عمل قام به « مجلس ادارة الديون العمومية » انه ارجع الدين الى ثمنه الحقيقي بخفضه من ٢٣٩،٤٦٩،٦٢٥ باونا الى ١٢٥،٢٥٠،٩٥٨ باونا ، وشرع في جباية الواردات المار ذكرها ، لتأمين الاطفاء المأمول .

والظاهر ان تاليف « مجلس ادارة الديون العمومية » على هذه الصورة ، شجع الحكومة العثمانية على عقد قروض جديدة قصد بها اطفاء الديون السابقة ، والقيام ببعض المشاريع العمرانية ــ التي قيل عنها بعدئذ انها لم تكن مثمرة ــ وسد العجز الذي كان يتراكم في الميزانية بصورة مطردة ، فاستدانت مبالغ اخرى بحيث اصبح في ذمة الانبراطورية عند اعـلان الحرب العالمية الاولى في سنة ١٩١٤ ، نحو (١٥٠) مليونا من الجنيهات الانكليزية ، ولولا اشتراك العثمانيين ضد الحلفـاء الدائنين في هذه الحرب ، لتصاعد مبلغ الدين سنة بعد اخرى .

ولما بوشر في مفاوضات الصلح التي جـرت في لوزان سنة ١٩٢٣ م ، جـرت مناقشـات حادة وطويلة حول كيفية توزيع « الديون العثمانية العمومية » على الاجزاء التي انسلخت عن الانبراطورية العثمانيـة في أعقـاب الحرب المذكـورة . ولما كانت القاعدة الدوليـة تقضي بانتقال الديون العامـة للدولـة المتجزئـة ، الى الاراضي المنسلخة عنها ، كل حسب ما يصيبها ، قضت المادة السابعة والاربعون من معاهدة لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ م بأن يجـري توزيع المرتبـات السنوية لهذه الديون العثمانية من قبـل « مجلس الديون » الذي يجب أن يعقد في الاستانة لهذا الغرض ، خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ابرام هذه المعاهدة ، كما قضت المادة التاسعة والاربعون من المعاهدة المذكـورة ان تجتمع لجنـة في باريس في عام ١٩٢٥ م لتقوم بعملية توزيع رأس المال ، وقسـمت المـادة الخمسون من هذه المعاهدة الديـون ، موضوعة البحث ، الى نوعين :

(١) ــ الديون التي تكوّنت قبل حرب البلقـان ، اي قبل ١٧ تشرين الاول ١٩١٢ م ، فهذه توزع بين الدول التي الحقت اليها بعض الاجزاء التي انسلخت من الانبراطورية العثمانية بفعل الحرب المذكورة ، وبين الدولة العثمانية .

(٢) ــ الديون التي تكوّنت بين ١٧ تشرين الاول ١٩١٢ م واول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ م اي تاريخ دخول الدولة العثمانية في الحـرب العالمية الاولى ــ وهذه

تضاف الى حصة الانبراطورية من الديون السابقة ، وتوزع بين الجمهورية التركية، التي ورثت الانبراطورية العثمانية ، وبين الاجزاء التي انسلخت عنها في ختام الحرب الكونية ، واقامت لها كيانات خاصة .

وعلى هذا اجتمع مجلس الديون في الاستانة في اول تشرين الثاني من عام ١٩٢٤ - وكانت معاهدة لوزان قد ابرمت في ٦ آب من عام ١٩٢٤ - لتوزيع عملية المرتبات السنوية بين الجمهورية التركية ، وبين الاجزاء المذكورة ، حضره ممثلون عن كل جزء من هذه الاجزاء ، وعين لكل حكومة ، النسبة التي يجب ان تتحملها من هذه الديون ، والتقاسيط التي يجب ان تدفعها في كل سنة ، ومبدأ هذا الدفع ، مستندا في هذا التعيين الى « قانون الحسابات النهائي » للسنتين ١٣٢٦ و ١٣٢٧ رومي (١٩١١ و ١٩١٢ م) والى حسابات البنك الزراعي ، وسجلات الريجي ، لهاتين السنتين ، وحدد مجلس الديون مبدأ الدفع بأول آذار سنة ١٩٢٠ .

كان المعتمد السامي البريطاني في العراق ، كتب الى الحكومة العراقية ، كتابا بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٢٤ م وتحت رقم بي او / ١٧٦ « يقترح فيه ان توفد الحكومة العراقية ممثلا الى الاستانة لفحص وتدقيق الحسابات التي اجراها مجلس الديون العثمانية العامة عند تعيينه المبلغ الذي سيفرض على العراق » فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ ندب السيد ابراهيم الكبير ، معاون مدير الحسابات العام ، وآخر تنتدبه وزارة المالية لمساعدة المومى اليه ، ليذهبا الى الاستانة لهذا الغرض ، وقد ندبت وزارة المالية السيد علي ممتاز الدفتري ، ليرافق السيد الكبير ، في هذه المهمة ، وحددت مهمتهما في الفقرتين التاليتين :

١ - تدقيق الحسابات التي نظمتها ادارة الديون العمومية لتوزيعها على الاجزاء المنسلخة عن الانبراطورية العثمانية .

٢ - اخذ المعلومات اللازمة من الادارة المذكورة ، او من مصادر اخرى ، لتدقيق الامور التي يمكن للعراق ان يعترض عليها (١) .

وبعد عودة المومى اليهما الى العراق ، اعترضت الحكومة العراقية على عملية التوزيع التي تمت في الاستانة ، فاحيل اعتراضها الى عصبة الامم ، وفي كانون الثاني ١٩٢٥ سافر وفد عراقي الى جنيف يراسه المستر بالبي مراقب الحسابات العام ، ويصحبه ابراهيم افندي الكبير ، وكان قد عين المسيو بورل حكما لتدقيق الاعتراضات ، فاعترف بصحة اعتراض العراق ، وخفض من الحصة التي فرضت عليه ١٣٠،٠٠٠ جنيه فاصبحت حصة العراق من اصل الدين ٦،٧٧٢،١٤٢ جنيها يضاف اليها الاقساط الاخرى المتاخرة بسبب عدم تأدية الاقساط السنوية منذ

---

(١) كانت واردات « النهرية » في العراق ضمن واردات العراق العامة فلما افهم المندوبان العراقيان جاويديك وزير مالية تركية بان واردات النهرية تعود للسلطات وليس للخزانة العامة ، وافقت الحكومة التركية على تنزيلها من الواردات العامة .

آذار سنة ١٩٢٠ وهي نحو ثلاثة ملايين فاصبح المجموع الصافي ١٠٤٠٠٧٤٢٦٥ من الجنيهات تقرر تسديدها بدفعات سنوية تستغرق ثمانين عاما .

لم يتعين نوع العملة التي يجب ان تسدد بها « الديون العمومية العثمانية » في باريس ، وعلى هذا قرر مجلس الوزراء العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٢٦ ايفاد وزير المالية صبيح نشأت ، ومستشار وزارته فرنن الى لندن لبحث القضايا المالية الهامة ، ومواجهة وكلاء اصحاب الديون المذكورة ، لمعرفة نوع العملة ، موضوعة البحث ، وقد استطاع المومى اليهما اثناء وجودهما في العاصمة البريطانية ، ان يتصلا بمدير خزينة فلسطين ، وببعض الماليين ، وعلما ان حكومة فلسطين راغبة في شراء الاسهم المطروحة للبيع بأثمان بخسة ، لامتناع تركية عن تسديد الاقساط السنوية المستحقة عليها ، وانها ستسدد « اي حكومة فلسطين » ديونها من الاسهم التي ستشتريها ، فلما عاد الى بغداد قدم المستشار البريطاني الى وزيره العراقي (صبيح نشأت) مذكرة بتاريخ ٢ تشرين الاول ١٩٢٦ بسط فيها ما اعتزمته حكومة فلسطين ، ورغب اليه ان يقوم بعمل مماثل ، فياخذ على عاتقه مسؤولية استغلال المبالغ المخصصة في الميزانية العامة من اجل تسديد الديون العثمانية في شراء بعض الاسهم الميسور شراءها ، بثمن زهيد ، لتسديد الدين العراقي ، دون ان يستشير مجلس الوزراء ، او يحصل على موافقة مجلس النواب، خشية افتضاح الامر في الاسواق المالية ، الامر الذي يؤدي الى ارتفاع اسعار الاسهم ، وانتفاء الغاية من الاقدام على هذه العملية ولا سيما وقد سبق لايطاليا ان قامت بالعملية نفسها ونجحت بها . واكد المستشار مذكرته هذه بعد مضي ٢٣ يوما على مذكرته الاولى ، فرد الوزير عليه بانه راجع « فخامة رئيس الوزراء عبد المحسن وبيّن له القضية ، فأجابه فخامة الرئيس بانه مشغول في اشياء اخرى لا تمكنه من ابداء رايه او موافقته في القضية » ا ﻫ .

واستقالت وزارة السعدون الثانية في اول تشرين الثاني ١٩٢٦ م ، وتألفت وزارة جديدة برئاسة جعفر العسكري في يوم ٢١ من هذا الشهر ، فكان ياسين الهاشمي وزير ماليتها ، فتقدم المستشار المالي بمذكرة جديدة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني ، رفقها بنسخة من مذكرته التي كان رفعها الى وزير المالية صبيح نشأت في ٢ تشرين الاول . والظاهر « ان ياسين الهاشمي بعد ان درس المراسلات قرر حالا ان يأخذ على عاتقه مسؤولية اصدار الامر بشراء سندات الدين العثماني من الفضلة المتراكمة دون ان يستشير مجلس الوزراء ... فطلب المستشار المالي الى المندوب السامي في الاول من كانون الاول سنة ١٩٢٦ ان يبرق الى المستر ايمري برقية في هذا المآل . وبناء على ذلك ؛ ابرق المندوب في الرابع من كانون الاول الى وزير المستعمرات مادحا قرار ياسين باشا بانه قرار منطو على الشجاعة » ا ﻫ على حد تعبير المندوب السامي في كتابه السري / بي او / ٢٨٠ والمؤرخ ٣٠ آب ١٩٢٨ الموجه الى رئيس الوزراء . وقد اخبر المندوب السامي رئيس الوزراء بهذا الامر ، فأجاب هذا انه « مسرور من النجاح المنتظر من المشروع ، وانه ليس من المترتب ان تحصل معارضة في البرلمان ... بل يؤمل حصول شعور بالاطمئنان بسبب خفض الدين .

وبعد مخابرات طويلة مع دار الاعتماد البريطانية ، اشترى العراق نحو تسعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات الانكليزية ـ بشكل اسهم وكوبونات ـ بمبلغ لا يتجاوز الـ ١،٢٢٣،٠٠٠ جنيها اي بنحو ١٥ في المائة من قيمتها ، ولم يتيسر له شراء اسهم باقي الدين ، وهو زهاء نصف مليون جنيه . ويقول المستشار المالي « ان الصعوبة التي نشأت عن استهلاك الفضلة الموجودة ـ في الميزانية ـ لا تقاس بالفائدة الكبرى التي تنجم عن زيادة اعتبار العراق من جراء تخلصه من اعباء الدين الطويل » .

انتهت عملية شراء الاسهم المتيسرة ، واستقالت « الوزارة العسكرية الثانية » التي كان ياسين الهاشمي وزير ماليتها ، ولما تألفت « الوزارة السعدونية الثالثة » في يوم ١٤ كانون الثاني من عام ١٩٢٨ م ، تقدم وزير المالية فيها « يوسف غنيمة » بكتاب الى مجلس الوزراء يبسط فيه تاريخ هذه القضية ، ويطلب اقرار صورة العريضة الواجب رفعها الى مجلس الديون لتسوية حصة العراق من « الديون العثمانية العمومية » فعقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني المذكور واتخذ القرار التالي :

« اطلع مجلس الوزراء ، لاول مرة ، على ما قام به ياسين باشا الهاشمي وزير المالية السابق ، بناء على مشورة المستر فرنن المستشار المالي ، فيما يتعلق بحل مسألة الديون العثمانية العامة ، واطلع على المذكرة المقترح رفعها الى مجلس الديون ، فوجد ان ليس بوسعه ان يبدي اي راي كان بشأن اساس هذه المعاملة ، لانها كانت قد تمت على يد وزير المالية السابق ، وعلى مسؤوليته ، اذ قد اشتريت الاسهم المطلوب تسديد الدين بها ولما كان التأخير في عرض هذه الاقتراحات على مجلس الديون لا يخلو من الخطر على مالية البلاد ، فقد اضطر مجلس الوزراء الى ان يوافق على ارسال المذكرة المبحوث عنها الى مجلس الديون باعتبار انها احسن تدبير يعالج به الامر الواقع ، ووافق مجلس الوزراء ايضا على ان يسمح لوزارة المالية بأن تجري بعض تغييرات غير اساسية في المذكرة اذا رات لزوما لذلك » (١) .

وعلى هذا رفع التكليف العراقي الآتي الى مجلس الديون في شباط من هذه السنة :

الى مجلس ادارة الديون العثمانية العمومية

« لما كانت حكومة العراق راغبة في تسوية التعهدات المالية المتعلقة بالديون العمومية العثمانية المفروضة عليها بموجب احكام معاهدة لوزان فورا ، وبما انها قد علمت بأن مجلس الديون كان قد قبل باقتراح قدمته حكومة ايطاليا من شأنه اطفاء تعهداتها المتعلقة بالديون المذكورة ، بتسليمها للمجلس المذكور اسهم وكوبونات القروض بمقدار حصتها من كل منها ، فقد قرّ قرارها ان ترفع الى مجلس الديون اقتراحا لتسوية تعهدات العراق على المنوال الذي اقترحته حكومة ايطالية ، وبقدر ما تسمح به الظروف . ان حكومة العراق تحمل اسهما من القروض المختلفة بمقدار

(١) مقررات مجلس الوزراء : مجموعة ك٢ وشباط وآذار سنة ١٩٢٨ ص ٢٢ .

الحصة المفروضة على العراق » اهـ . واما بشان باقـي القروض التي لم تتمكن من استحصال اسهامها فهي مستعدة لان تدفعها باقساط سنوية لمدة عشرين سنة على ان يدفع القسط الاول في ١ مارت سنة ١٩٢٠ م » (١) .

وبعد كفاح طويل وافق مجلس الديون بتاريخ ٢ ايار سنة ١٩٢٨ م على قبـول الاسهم، موضوعة البحث، ولكنه اشترط ان يسدد باقي الدين وقدره (٤٩٨،٩٢٢) جنيها انكليزيا نقدا بقسطين ، ولما عرضت وزارة المالية هذا الامر على مجلس الوزراء اتخذ القرار التالي في ١٢ حزيران سنة ١٩٢٨ م :

« نظر مجلس الوزراء في الكتاب المرقم ٢٣٦٨ والمؤرخ في ٣ ايار سنة ١٩٢٨ المرسل من مجلس الديـون العثمانيـة الى وزارة الخارجيـة البريطانية ، المتضمن جواب المجلس المذكور على اقتراحات الحكومة العراقية بشان تصفية حصتهـا من الديون العثمانية ، والمطلوب فيه دفع جميع دين العراق الذي لم تتم تصفيتهبتسليم الاسهم والكوبونات في قسطين الواحد يدفـع في سنة ١٩٢٨ والآخر في سنة ١٩٢٩ بفائدة قدرها خمسة في المئة ، وتأمـل في مذكرة مستشار وزارة المالية المؤرخـة في ٢٧ ايار سنة ١٩٢٨ المذكـور فيها ان وزير المستعمرات قد ابدى ان مجلس الديون قد يقبل بتوزيع الدفعة النقدية عن المبلغ الباقي من الدين على اربع سنوات ، وبعد المذاكرة في الموضوع قرر ما يأتي :

« يرى مجلس الوزراء ان الحكومة العراقيـة ، بالنظـر الى حالتهـا الماليـة الحاضرة ، وبالنظر الى انها قد استعملت كل ما لديها من الرصيد النقدي في سبيل تصفية حصتها من الدين العثماني ، لا تتمكن مطلقا من قبول طلب مجلس الديـون المتعلق بدفع القسم البـاقي من الديـن في قسطين سنويين ، ولكن دلالة على حسـن نيتها ، ورغبة منها في التوصل الى اتفاق مع مجلس الديون ، يوافق مجلس الوزراء كاقتراح نهائي : على دفع القسم الباقي من الدين في عشر سنوات ، وفي نفس الوقت يرجو من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تستعمل نفوذها لحمل المجلسالمذكور على قبول هذا الاقتراح » (٢) .

لم يوافق مجلس الديون على هذا الاقتراح ، واستمر الكفاح ، حتى اسفر عن اصدار المجلس المشار اليه ، موافقته بتاريـخ ١٠ تشرين الاول ١٩٢٩ على تقسيط المبلغ الباقي لمدة سبع سنوات يدفع القسط الاول في ١ آذار ١٩٢٩ م ، كما وافـق المجلس على تثبيت هذا الباقي بمبلغ قدره (٣٨٣،٠٣٧) باونا .

ولما عرضت وزارة المالية الميزانية العـامة للسنـة ١٩٢٨ / ١٩٢٩ المالية على اللجنة المالية في المجلس النيابي ؛ تذاكر المجلس النيـابي حول العملية التي قام بها السـيد الهاشمي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٨ فحمي وطيس الجدال ، وتقدم الهاشمي باقتراح يطلب فيه اتهامـه وسوقـه الى التحقيـق النيـابي ، لانه

---

(١) تقرير اللجنة النيابية التي حققت في تضية الكوبونات .

(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٨ م ص ١٠٤ـ١٠٥ .

تصرف برصيد الدولة خلافا لمنطوق المادة الـ (٩٧) من القانـون الاساسي العراقي التي تنص على ما يلي :

« لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافاة ، او صرف شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز انفاق شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانونا » اهـ .

واقترح نائب البصرة « محمد سعيد العبد الواحد » تأليف لجنة من :

١ ـ ساسون حسقيل ٢ ـ محمد رضا الشبيبي ٣ ـ محمد زكي ٤ ـ مصطفى عاصم ٥ ـ جمال بابان ٦ ـ جميل الراوي ٧ ـ احمد الراوي ٨ ـ حكمة سليمـان ٩ ـ عبد الجبار تكرلي ١٠ ـ حمدي الباجه‌جي

« لاجل التحقيق النيابي بحق التهمة الموجهة ضد ياسين الهاشمي »

وقد قبل المجلس هذا الاقتراح في جلسته المنعقدة بتاريـخ ٢٥ آب ١٩٢٨ ، فوضعت اللجنة قرارا مطولا بحثت فيه منشأ تكون الديـون العمومية العثمانيـة ، والادوار التي مرت فيها، وكيفية توزيعها على الاجزاء التي انسلخت عن الانبراطورية العثمانية ، وما اصاب العراق منها ، وكيفية تسديـده حصته منها ، وقد ختمت اللجنة تقريرها بهذه التوصية :

« اطلع المجلس على تقرير اللجنة الخاصة ، المؤلفة للنظر في قضية شراء اسهم الديون العمومية العثمانية ، وقرر ، بناء على اقتناعه بحسن النية ، واتخاذ التدابير المقتضية لنجاح الصفقة ، واقترانها بحسن النتيجة ، عدم اتهام الوزير المسؤول في ذلك الوقت ياسين باشا الهاشمي » اهـ .

وفي ٢٩ آذار ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكي ، نصت مادته الثانية على ان يخـول وزير المالية قبول شراء اسهم الديون العثمانية مع كوبوناتها المستحقـة قبل واحـد مارت ١٩٢٨ ، وتسليمها الى مجلس الديون العمومية العثمانيـة ، تسوية لحصـة العراق من الديون المذكورة » .

ونصت المادة الثالثة من المرسوم على ان « يخول وزير المالية تسديد المبالـغ المتبقية من الدين بسبعة اقساط سنوية متساوية ، على ان تدفع الاقساط الثلاثة منها نقدا ، او تحتسب على ميزانية السنة الحاليـة » اي سنة ١٩٣٠ الماليـة لان الاسهم المشتراة لم تسد المبلغ المطلوب .

ونصت المادة الخامسة من المرسوم ، على اضافة مبلغ قدره (١٦،٥٣٧،٥٠٠) ربية لقاء المصروفات المبينة في المادة الثانية .

وهكذا تخلص العراق من دينه البالغ عشرة ملايين و (٧٢٦٥) جنيها بمبلـغ قدره مليون و ٢٣٠ الف جنيها نقـدا ، واقساط سنويـة لم يتجـاوز مجموعهـا ٢٨٣،٠٣٧ جنيها بفضل العمل الجريء الذي قام به ياسين الهاشمي .

لما انجزت « الوزارة السعدونية الثالثة » الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، دعت هذا المجلس الى عقد اجتماع غير اعتيادي استمر من يوم ٩ ايار الى يوم ٢٨ ايلول ١٩٢٨ ، وقد عقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (٣٣) جلسة وعقد مجلس النواب (٥١) جلسة .

فلما حل يوم اول تشرين الثاني من هذه السنة ، دعي المجلس الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية الثانية . وقد جدد الاعيان انتخاب يوسف السويدي لرئاسة مجلس الاعيان ، وجدّد النواب انتخاب عبد العزيز القصاب رئيسا لمجلسهم ، ولكن ما لبثت ان صدرت الارادة الملكية في الخامس من هذا الشهر بتعطيل جلسات المجلس لمدة ٤٥ يوما ، ليتسنى للحكومة اعداد الاشغال التي سيمارسها خلال اجتماعه الاعتيادي ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاه الملك فيصل في حفلة افتتاح الاجتماع الاعتيادي :

حضرات الاعيان والنواب .

(يسرني ان افتتح مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الاول ، من دورته الثانية ، سائلا المولى ان يمن علينا بالتوفيق والنجاح لخدمة البلاد .

ان علاقاتنا الودية مع الدول الاجنبية مستمرة ، وحكومتي باذلة جهدها في توطيد تلك العلاقات على اسس ثابتة مكينة ، ومناسباتنا مع حليفتنا حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى على وفاق تام . وفي شهر آذار الماضي ارسلت الحكومة المشار اليها الى حكومتي مسودتين جديدتين للاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، الملحقتين بالمعاهدة المعقودة بيني وبين صاحب الجلالة البريطانية في سنة ١٩٢٢ ، لتكونا قاعدة المفاوضات . درست حكومتي المسودتين المذكورتين فرأت ان الدخول في مفاوضات مطولة لا يمكن ان يأتي بنتيجة حاسمة ، ما لم يحصل الاتفاق مقدما على بعض الامور الجوهرية . لقد ورد الآن جواب الحكومة البريطانية بشأن الامور المذكورة ، وعلى اثر ذلك بدات المفاوضات فعلا ، ولنا وطيد الامل ان يتم تعديل الاتفاقيتين بصورة مرضية .

تعلمون ان المذاكرات التي جرت في جده مع جلالة الملك ابن السعود لم تسفر عن اتفاق على المسالة الرئيسية التي هي مدار الخلاف ، اي مسالة تفسير المادة ٣ من بروتكول العقير الاول ، وحكومتي ساعية الى حل هذه القضية بالطرق السلمية .

ان الامن ضارب اطنابه في البلاد ، والنظام مستتب في كل مكان ، والامور المالية سائرة سيرا حسنا مما يدل على وقوع زيادة في ايرادات الدولة في هذه السنة . كما ان التجارة بوجه عام ، وخاصة تجارة الصادرات ، هي في تحسن مطرد .

ولقد تقدمت المفاوضات بشأن تصفية الديون العثمانية تقدما محسوسا مع مجلس الديون ، والامل وطيد بأن تحسم هذه المسالة حسما نهائيا في القريب العاجل،

وستعرض عليكم لائحة ميزانية السنة ١٩٢٩ المالية في اجتماعكم هذا ، ومن جملة اللوائح القانونية التي ستعرض عليكم ، لوائح تتعلق بوقاية الصحة العامة ، وبانضباط الموظفين ، وبالتقاعد العسكري ، ولوائح مهمة اخرى .

ان الحالة الزراعية تدعو بوجه عام الى الطمأنينة . وبالرغم من قلة الامطار ، وضعف فيضان دجلة ، وطغيان الفرات طغيانا اضرّ بقسم مهم من المزارع، واستيلاء الجراد النجدي عليها في هذه السنة ، فان غلات الشتوي كانت متوسطة وذلك بما حصل من الاقبال العظيم على استخدام المضخات . ونشاهد بعين السرور هذا الاقبال يزداد يوما فيوما مما يبشر بامكان احياء اراض بقيت بورا منذ عهد طويل . ويجدر بالذكر ما حدث من الزيادة في غلات القطن في هذه السنة نسبة للسنين الماضية .

لقد انتهت الاعمال في انشاء ناظمي الدغارة والديوانية ، ونظفت انهر كثيرة ، وفتحت وعبدت طرق عديدة ، لا سيما في الالوية الشمالية ، وقد انتهى ارتباط الخطوط البرقية ما بين العراق وتركية ، وبوشر بالمراسلات معها .

ان مستوى العلم والتثقيف في البلاد آخذ بالرقي ، واقبال الاهلين على العلم في هذه السنة كان عظيما ومشجعا . هذا وارجو من الله ان يسدد خطواتكم ويوفقكم في مساعيكم » اهـ (١) .

الصلات بين العراق وايران

ـ تمهيد ـ

تربط العراق بايران ، صلات تاريخية وثقافية ودينية ، الى صلة الجوار التي اوجدتها الطبيعة ، وترتقي العلاقات بين المملكتين : العراقية والايرانية الى عهود قديمة جدا ، ولكن الموقف الذي وقفته الجارة « ايران » من الحكومة الوطنية التي اقامها الملك فيصل الاول في العراق في ٢٣ آب ١٩٢١ كان مشبعا بروح الجفاء، وظل كذلك مدة ثماني سنوات تأخرت « ايران » خلالها عن الاعتراف بـ « العراق » على الرغم من اعتراف عدد كبير من الدول الاوروبية والآسيوية به ، وعلى الرغم من اعتراف « الجمهورية التركية » بحكومته ، مع انه « العراق » كان جزءا من الانبراطورية العثمانية وانه اصر على ان تبقى ولاية الموصل له وبقي الممثلونالايرانيون في « كربلا » و « النجف » و « البصرة » و « خانقين » حتى « بغداد » يرجعون الى « دار الاعتماد البريطانية في بغداد » في الصغيرة والكبيرة من قضايا الحدود ، والجنسية ، ونحوهما .

وقد بذلت مساع جمة للتوفيق بين الجارتين ، باءت بالفشل كلها ، فان جذور الخلاف التي اوجدها الانكليز فيما بينهما ، كانت عميقة ، وشاء الله ان ينتبه العاهلان

---

(١) ص ١ من « محاضر مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثانية لسنة ١٩٢٨ — ٢٩ » .

العراقي والايراني الى مصدر الجفاء فيسدان ثغرته ، ويعملان على ازالته ، ولكن بعد أمد بعيد .

اسباب الخلاف

نصت المادة الاولى من الاتفاقية العدلية ، المنعقدة بين العراق وانكلترة في ٢٥ مارت سنة ١٩٢٤ على انه :

« تطلق لفظة الاجنبي على رعايا الدول الاوربية ، والامريكية ، التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات الاجنبية في تركية سابقا ، والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات.. والدول الاسيوية التي لها ممثل دائمي في مجلس عصبة الامم .. الخ ».

وقد استثنى هذا التعريف الجالية الايرانية في العراق من حكم المادة المذكورة من الاتفاقية العدلية ، وهي نحو ٨٠،٠٠٠ نسمة ، فكان هذا الاستثناء في مقدمة اسباب الجفاء الذي استحكمت حلقاته بين العراق وايران طوال هذه المدة .

وكانت الصحافة في القطرين المجاورين ، تنشر بعض المقالات الاستفزازية ضد العراق وضد ايران ، فرأى الملك فيصل ان يضع حدا لهذه المطاعن ، فاستدعى الصحفيين العراقيين الى بلاطه في يوم ٤ شباط ١٩٢٤ ، والقى النصح التالي عليهم :

« لقد وقع نظري على ما كتبته بعض الجرائد العراقية ، ردا على بعض الجرائد الايرانية ، واسفت جدا لما تضمنته تلك الصحف من العبارات القاسية ، التي لا تخلو من جرح عواطف الشعبين الكريمين « العراقي والايراني » وقد ظهر لي من ذلك ان الاقلام التي خطت تلك العبارات ، قد تناست ان الامة العراقية تربطها بالامةالايرانية المجيدة روابط مادية ومعنوية متينة العرى ، يجب على كل رجل ، يحترم تقاليد بلاده ويغار على مصلحتها ، أن يحلها من اهتمامه المحل اللائق ، ويحرص على حرمتها كل الحرص ، هذا ويسرني ان يعلم الشعب الايراني النجيب ، ان عقلاء العراقيين خاصة ، والعرب عامة ، لم يرضوا عن تلك المضاربة القلمية الهوجاء ، بل استنكروها كل الاستنكار ، وان صداقتنا لاخواننا الايرانيين مستندة الى عواطف دينية مقدسة، وصلات جوار ، ومنافع ، والامة الايرانية تستنكر كلما سطر في تلك الصحف ، كما تنكرها الامة العراقية ، ويهمنا ان يعلم ابناء العراق النجباء اننا لا نرضى عما يؤدي الى جرح هذه الصداقة بوجه من الوجوه ، فالامة العربية كالامة الفارسية غنية بمفاخرها الخالدة لا تحتاج الى من يدافع عنها » (١) .

محاولة بريطانية فاشلة

وفي يوم ١٧ نيسان ١٩٢٥ ابرق سفير بريطانية في ايران الى وزارة الخارجية البريطانية في لندن ، والى المندوب السامي البريطاني في العراق يقول :

---

(١) السيد محمد عبد الحسين في كتابه « ذكرى فيصل الاول » ص ١٠٣ .

بصدد كتابي الى بغداد ١١ آذار ، ونسخته الى المستر اوليفانت ، ارسل اليّ وزير الخارجية بصورة خاصة بخمس رغائب يقول فيها : ان حكومة ايران تأمل من حكومة بغداد ، حينما يصير الاعتراف بها وتعقد المعاهدة ، ان تتلقى بالارتياح هذه الخمسة اشياء التي تعلق عليها حكومة ايران اهمية عظمى :

١ ـ يحاكم الرعايا الايرانيون ، الذين لهم علاقة بدعاوى مدنية وجزائية في المحاكم الخاصة المؤلفة للرعايا الاجانب بموجب المعاهدة العراقية الانكليزية ، وتتمتع ايران بكل المعاملات التي تتمتع بها الامم المفضلة .

٢ ـ يكون ابناء رعايا الفريقين المتعاقدين تابعين لجنسيات آبائهم .

٣ ـ تبقى الحدود حسبما قررت في ١٩٢١ والملاحة الايرانية تكون حرة في شط العرب ، ولايران حقوق متساوية في شط العرب من مصبه الى غاية الاراضي الايرانية ، وللرعايا الايرانيين حرية صيد الاسماك في تلك المنطقة .

٤ ـ تعنى العراق بحماية الاماكن المقدسة : كربلاء ، والنجف ، وسامراء ، والذخائر ، والهبات العزيزة في نفوس الشيعة ، ولا تتداخل العراق هناك بدون اجماع الموافقة جليا من قبل العلماء الذين ينبغي للعراق احترامهم دائما .

٥ ـ الاموال الصادرة عن احدى البلادين ، لها حق المرور في البلاد الاخرى في طريقها الى بلاد اجنبية ، وتمنح تلك الاموال كل التسهيلات كانها اموال وطنه اهـ .

وقد رد السفير البريطاني على هذه الطلبات فكتب الى وزارة الخارجيةالايرانية في ٢٤ آب ١٩٢٥ وبرقم او/٢٠٩ طالبا :

١ ـ ان تبلغه الحكومة الايرانية باعترافها بدولة العراق .

٢ ـ ان تطلب ارسال بعثة عراقية خاصة الى طهران لاعلان جلوس جلالة الملك فيصل على عرش العراق .

ولكن الحكومة الايرانية رفضت أن تبلغ الحكومة البريطانية اعترافها بدولة العراق ، كما رفضت قبول البعثة العراقية المقترحة ، ما لم يعامل رعاياها في العراق بمثل المعاملة الخاصة ببقية الاجانب .

سالار الدولة

وفي تشرين الاول ١٩٢٦م وصل الى بغداد ، هاربا من ايران ، سالار الدولة ، الذي حاول ايقاد نار الثورة هناك فاخفق ، وكان من رجال ايران البارزين ، فحارت الحكومة في كيفية معاملته ، لانها كانت تخشى ان هي سرّحته ان يعود الى ايران ، فيعيث فيها فسادا ، وان سمحت له بالبقاء في ارأضيها فان هذا البقاء يغيظ حكومته ، ولا سيما وقد كانت تشكو من حسن معاملته في العراق . ولما انكر العراق صحة هذه الشكوى ، اقترحت ايران السماح لموظف ايراني كبير بزيارة العراقللتاكد

من حقيقة وضع سالار الدولة في العراق ، على ان يعامل الزائر بمجالي الاكرام .
فرد العراق على هذا الطلب : كيف يمكن منح التسهيلات لموظف دولة اجنبية لا تعترف بالعراق ؟ وبعد مراسلات طويلة ، منحته الحكومة الايرانية مبلغ ١٨،٠٠٠ ربية لتسديد ديونه ، وخصصت مشاهرة له قدرها (١٥٠٠) ربية ، على ان يقيم في « حيفا » تحت مراقبة الشرطة البريطانية ، فغادر العراق الى فلسطين في ٢٣ حزيران ١٩٢٧ وانتهت مشكلته .

اسماعيل سيمكو

وكان « اسماعيل سيمكو » صهر فارس اغا الريباوي والثائر الايراني المعروف هو الآخر قد لجا الى العراق في تشرين الاول ١٩٢٦ ايضا ، فحاولت الحكومةالعراقية ان تخرجه من اراضيها فاخفقت ، وانتهت سنة ١٩٢٧ والثائر يقيم في اطراف « راوندوز » العراقية ، وفي ايار ١٩٢٨ انتقل الى الاراضي التركية ، فضايقتهحكومة الجمهورية التركية حتى اضطرته للهرب والالتجاء الى العراق مرة اخرى . ولما اقترح المعتمد السامي البريطاني ، في بغداد ، على الحكومة العراقية ، ان تتعاون مع الحكومة الايرانية لاخماد عصيان « سيمكو » اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ تموز ١٩٢٧ « ايام الوزارة العسكرية الثانية » .

« ان الحكومة العراقية ، كانت ولا تزال ، متبعة سياسة تجريد جميع العشائر من السلاح ، ولاجله حظرت على جميع العراقيين حمل السلاح في مناطق معينة بدون اجازة ، واخذت بتوسيع هذه المناطق تدريجيا ، وبتزويد الادارات المحلية بالقوات اللازمة لتأمين سياسة التجريد العامة ، وهي ترى ان هذه السياسة هي التي تؤمن تحقيق الغاية المتوخاة . واما مسألة نزع السلاح من العشائر بواسطة حملات عسكرية ، فلا يمكن ان يأتي بنتائج مرضية ، ما لم تخلف هذه الحملات ادارات قوية، في الاماكن التي ترسل اليها . وتعتقد الحكومة العراقية ان التاخر الذي حصل في تأسيس العلاقات بين العراق وايران ، وما نشأ عن ذلك ، من عدم وجود تعاونحقيقي بين الموظفين على الحدود ، هو الذي شجع العشائر ، والجماعات المسلحة على التمادي في أعمالها المضرّة ، تلك الاعمال التي لا تزال الحكومة العراقية تشكو منها » (١) .

وعلى كل فان الحكومة العراقية اضطرت الثائر الايراني « اسماعيل سيمكو » على الانتقال الى الاراضي التركية نهائيا .

وقد تفاقمت الحالة في عام ١٩٢٨ عندما شرع القناصل الايرانيون في العراق يحرضون القبائل المتاخمة لحدود بلادهم على التجنس بالجنسية الايرانية ، فساء عملهم وقعا في نفوس الحكومة العراقية ، وكتبت وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء نحيطه علما بذلك ، فقرر المجلس المشار اليه في يوم ٧ آب ١٩٢٨ :

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز واب وايلول ١٩٢٧ ص ١٢ — ١٣ .

« ان يكتب فخامة وزير الخارجية الى فخامة المعتمد السامي كتابا يبسط فيه الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخرا ، بسبب تحريض القناصل الايرانيين ، والحالة التي نشأت عن ذلك ، وجعلت اتخاذ بعض الاجراءات من الامور الضرورية ، وان يقال في ذلك الكتاب انه اذا تمادى القناصل الايرانيون في اعمالهم ، فستكون الحكومة العراقية مضطرة الى ان تعتبرهم اشخاصا عاديين لا صفة رسمية لهم البتة ، وتطبق عليهم القوانين المرعية » اهـ (1) .

كما وافق مجلس الوزراء في الجلسة نفسها « على التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية فيما يتعلق بحفظ الامن العام في منطقة لواء البصرة ، ويفوّض اليها ان تطلب من وزارة الدفاع قوة عسكرية لهذا الغرض اذا مست الحاجة » اهـ .

ايران تلغي الامتيازات

وصادف لحسن الحظ أن ايران الغت « الامتيازات الاجنبية » في بلادها مؤخرا ، وطلبت الى « الحكومة العراقية » ان يتساوى رعاياها في العراق بالمعاملات القضائية التي يتمتع بها رعايا الدول الاخرى ، الداخلة في عصبة الامم « وايران من جملة هذه الدول » ففاتحت الحكومة العراقية ، حكومة صاحب الجلالة البريطانية بوجوب الغاء « الاتفاقية العدلية المؤرخة ٢٥ آذار ١٩٢٤ م ، واحلال نظام جديد يتساوى فيه العراقيون والاجانب » .

مراسلات خطيرة

كتب رئيس الوزارة العراقية عبد المحسن السعدون ، كتابا الى المعتمد السامي السر هنري برقم ٣١٣٢ وتاريخ ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ جاء فيه :

« كانت الاتفاقية العدلية ، ولا تزال ، السبب الوحيد في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق ، وقد كانت النتيجة المباشرة لهذا الامتناع ، حرمان العراق من كثير من الفوائد ، التي كان يتمتع بها لو كانت العلاقات مؤسسة بين البلدين ، وعدا عن هذه الفوائد ، فان الحالة الحاضرة ، التي هي عبارة عن حالة توتر ، أضرت بمصلحة العراق ضررا بليغا ، وليس هناك اقل أمل بالتوصل الى تفاهم في المستقبل القريب ... ثم ان كلا من تركية وايران قد الغتا ... الامتيازات ، ولم تصادف في ذلك أية صعوبة . بناء على ما تقدم من الاعتبارات ترجو الحكومة العراقية من فخامتكم عرض المسالة برمتها على حكومة صاحب الجلالة البريطانية للنظر في الغاء الاتفاقية العدلية » .

ولم يكتف السعدون بما تقدم ، فقد كتب الى السر هنري كتابا آخر برقم ٣١٤٣ وتاريخ ٢٥ تشرين الثاني من هذه السنة ، ومما جاء فيه :

---

(1) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وايلول من عام ١٩٢٨ ص ٦٧ — ٦٨ .

« ان الحكومة العراقية مستعدة ـ بغية تامين الغاء الاتفاقية العدليـة ـ لان تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق ، وباستخدام هؤلاء الموظفين لمدة طويلة » .

وعرض المعتمد السامي طلب السعدون على حكومته البريطانية في لندن ، فلما تلقى جوابها ، كتب الى السعدون كتابا برقم بي او/٢٧ وتاريخ ١٨ كانون الاول ١٩٢٨ جاء فيه :

« يسرني الآن ، عظيم السرور ، ان اخبر فخامتكم بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة من ان قد تثبتت قضية قوية لالغاء الاتفاقية العدلية ، وللاستعاضة عنها بنظام قضائي في العراق يساوي بين الجميع ، من عراقيين واجانب سواء بسواء، وهي حقا تعتبر انها ستكون محقة كل الحق في الالحاح ، بكل ما لديها من نفوذ فـي هذا الاقتراح أمام مجلس عصبة الامم ، بناء على أن هذا التغيير يزيل الشذوذ الناجم عن حصر الامتيازات الخاصة ، التي اوجدتها الاتفاقية ببعض الاجانب فقط ، وكذلك يؤدي الى تنمية العلاقات الحسنة بين العراق وجيرانه . وانها تمهيدا لذلك عازمـة على أن ترفع الامر الى مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار سنة ١٩٢٩ لكي توضح اليه الظروف التي تجعل الغاء الاتفاقية الحالية مـن الامور المرغوب فيهـا ، ولاستحصال موافقته على المبدأ المنطوية عليه القضية قبل مجابهته بنص اية اتفاقية جديدة حاوية النظام الجديد المقترح اقامته » اهـ .

وعلى هذا اصدرت « الحكومة العراقية » هذا البيان :

بيـان

« اخبرت الحكومة العراقية رسميا ، بانه قد طلب الى السكرتير العام لعصبة الامم ، ان يضع في منهاج المجلس لاجتماعه الذي سيعقد في شهر آذار المقبل، اقتراحا يتضمن طلب موافقة المجلس مبدئيا على الغاء الاتفاقية العدلية ، الملحقـة بالمعـاهدة العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٢٢ ، وتفويضـه الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تحضر ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، اقتراحات مفصلة لنظام عدلـي موحد لجميع المقيمين في العراق ، من موظفين واجانب ، على أن تعرض هذه الاقتراحاتعلى المجلس في اجتماع آخر » .

بغداد ٢٤ شباط ١٩٢٩ مدير المطبوعات

نص المذكرة البريطانية

وفي الوقت نفسـه بعثت الحكومة البريطانية الى سكرتارية عصبة الامـم هـذه المذكرة :

١ ـ ان الاتفاقية العدلية ، بين بريطانية العظمى والعراق ، الناشئة من احكام

المادة (٩) من المعاهدة الانكليزية ـ العراقية المعقودة في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢، تنص على منح امتيازات قضائية خاصة في العراق الى رعايا بعض الدول التي كانت تستفيد من الامتيازات الاجنبية ولم تتنازل عنها باختيارها قبل ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، وهو تاريخ التوقيع على معاهدة لوزان . تشمل هذه الامتيازات ، بين اشياء اخرى ، على حق رعايا الدول المذكورة بالمطالبة في احوال معينة برؤية الدعاوى التي تمسهم من قبل حكام بريطانيين يجلسون على منصة الحكم وحدهم ، أو بالاشتراك مع زملائهم العراقيين ، وقد اقترنت هذه الاتفاقية في ايلول ١٩٢٤ بموافقة مجلس عصبة الامم ، الذي قرر انه لم تعد الامتيازات والاعفاءات اللتان صار التمتع بهما سابقا ، بسبب الامتيازات الاجنبية ، أو العرف الجاري في الانبراطورية العثمانية ، لازمتين لحماية الاجانب في العراق طالما بقيت الترتيبات المتعلقة بذلك مرعية .

٢ ـ لقد ثبت ان النظام المذكور في الاتفاقية العدلية كان مرضيا بصورة عامة ، بالنسبة الى رعايا الدول التي تستفيد من تلك الترتيبات . على انه ادى الى خلل كبير في الاقل ، ينال رعايا بعض الدول الاجنبية بمقتضى الترتيبات الحاضرة معاملة مرضية ، اكثر من تلك الممنوحة الى رعايا الدول الاجنبية الاخرى . ان هذا التمييز لا يستند الى مبدأ صريح معين ، يبرر التفريق الواقع ، ولا الى اعتبار مناسب كمرتبة العدالة التي وصلت اليها الدول المبحوث عنها ، او درجة التقدم السياسي الذي بلغته الدول المذكورة . في الحقيقة ربما يدعى بأن المقياس المعمول به ، وهو ما اذا جرى او لم يجر التنازل بالاختيار ، عن الامتيازات الاجنبية قبل تاريخ معين ليس مناسبا ، ولا يتفق مع العدل ، فكانت النتيجة بينما تمتعت مثلا رعايا بريطانية ، وفرنسة ، وايطاليا ، واليابان بامتيازات قضائية خاصة في العراق ، حرمت رعايا المانيا ، وجيكوسلوفاكيا ، وسويسرة ، وتركية ، وايران من التمتع بالامتيازات المذكورة .

٣ ـ ان هذه الاحوال الشاذة اوجبت استياء كثيرا لم يقتصر تأثيره على الدول الاجنبية المحرومة من التمتع بالامتيازات القضائية الخاصة ، بل شعر به بصورة عامة العراقيون ايضا ، الذين يستاءون من منح بعض الاجانب معاملة قضائية ودية اكثر ، ومن تأثير هذه المعاملة على ادارتهم القضائية . ان الشعور الحاصل ضد الترتيب الحاضر قد اصبح محسوسا اكثر في السنوات الاخيرة بنتيجة ميل الامم الشرقية ، بصورة عامة ، الى ازالة جميع اشكال الامتيازات الاجنبية ، والاشكال التي تقيد حق القضاء . ففي خلال مدة قصيرة مثلا الغيت في تركية وايران ، الامتيازات القضائية الخاصة ، التي تمتع بها الاجانب حتى الآن ، واستبدلت بنظام عدلي يسري حكمه على الجميع .

٤ ـ غير ان الاعتراض على الاتفاقية العدلية لا يستند الى مراعاة عزّة النفس العراقية فقط . ان معاملة الايرانيين في العراق ، معاملة اقل حظوة من تلك الممنوحة الى رعايا دول اجنبية اخرى في الامور العدلية ، قد ادت مرارا عديدة الى مراجعة الحكومة الايرانية الى المجلس ، والى حكومة صاحب الجلالة البريطانية مباشرة ، وواضح ان هذه الحال تشكل في الواقع حائلا دون تأسيس علاقات ودية محكمة بين

العراق وجارتها الشرقية ، وهو ما يرغب فيه كثيرا . وهناك سبب آخر يدعو الى التخوف من ان وجود هذه الاحوال الشاذة قد تؤخر سير التقدم التام لعلاقات الجوار بين العراق وتركية .

٥ ـ ربما يظن ان هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها ، وذلك بتشميل ميزات « الاتفاقية العدلية » الى جميع الاجانب المقيمين في العراق . ولكن هذا الحل لا يمكن اجراؤه . ان هذه الطريقة لا تكون فقط ممقوتة في نظر العراقيين انفسهم ، باعتبارها توجد وتخلد وضعا يعتبرونه باليا ومضرا بالسمعة ، ولكنها تستلزم بالنظر الى كثرة عدد الاجانب (ولا سيما من الايرانيين) في العراق احداث زيادة في عدد الحكام البريطانيين ، ويحدث ضررا بليغا في موارد البلاد المالية ، وتعرقل سير تقدمها الاقتصادي .

٦ ـ ان المعاهدة المعقودة بين بريطانية العظمى والعراق في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ ، وان نصت على استمرار نفاد حكم « الاتفاقية العدلية » الا ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وشمالي ايرلندة كانت ـ منذ التوقيع على تلك المعاهدة ـ تتامل في امكان الغاء « الاتفاقية العدلية » واستبدال الترتيبات القضائية الموجودة في العراق ، بنظام عدلي موحد ، يسري حكمه على جميع العراقيين والاجانب على السواء . ان تغييرا كهذا مما يزيل الاوضاع الشاذة المذكورة اعلاه ، وان القيام بذلك مما يؤدي الى تقدم العلاقات الحسنة بين العراق والدول المجاورة له.

٧ ـ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مقتنعة ، بنتيجة التحقيقات الابتدائية ، انه يمكن ادخال تغييرات في الترتيبات القضائية الموجودة في العراق، تؤمن ادارة الامور العدلية بصورة ملائمة لاحتياجات جميع الاشخاص المقيمين في العراق ، سواء كانوا عراقيين ام اجانب ، بدون حاجة الى التمييز ، وبدون وضع عبء ثقيل على موارد العراق المالية . وهي تدرك ان « الاتفاقية العدلية » لا يمكن الغاؤها بدون اخذ موافقة مجلس العصبة على ذلك مقدما . وبالنتيجة لا فائدة من الدخول في مذاكرات مفصلة مع الحكومة العراقية بشان تقوية القضاء البريطاني ، وتعديل قانون البلدية في العراق ، ما لم يكن معلوما لديها بانها حائزة في هذا العمل على موافقة المجلس على ذلك مبدئيا . على ان المجلس اذا كان مستعدا للموافقة مبدئيا على الاقتراح الحاضر ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تشرع في الحال ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، في تنظيم تفاصيل النظام الجديد ، والترتيبات اللازمة ، وتقدم في الوقت المناسب الى المجلس النتائج لاستحصال موافقته على ذلك .

٨ ـ وقد ابدت الحكومة العراقية انها ترغب ، فيما اذا الغيت الاتفاقية العدلية، في تزييد عدد الحكام البريطانيين في العراق ، واستخدام هؤلاء الحكام بموجب مقاولات طويلة الاجل ، لتامين بقاء الترتيبات العدلية في العراق في حالة مرضية من حيث الكفاءة .

٩ ـ وعليه تدعو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وايرلندة الشمالية ، المجلس الى الموافقة مبدئيا على الاقتراح القائل بالغاء الاتفاقية

العدلية القائمة بين بريطانيـة والعراق ، والـى تفويض حكومـة صاحب الجـلالة باستحضـار اقتراحات مفصلة ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، لتاسيس نظـام عدلي موحد ، يسري حكمه على جميع المقيمين في العراق ، من غير تمييز ، بشرط ان لا تنفذ تلك الاقتراحات الا بعد عرضها على المجلس ، واقترانها بموافقته ، وان يستمر حكم الاتفاقية العدلية الحاضرة في الوقت نفسـه نافذا ومرعيا بصورة تامة » اهـ .

اقرار الطلب البريطاني

وقد اسرعت عصبة الامم الى الموافقة على استبدال الاتفاقية العدلية، موضوعة البحث ، باتفاقية جديدة ، تلغى فيها الامتيازات الاجنبية ، ويتساوى الاجـانب في الحقوق ، فأسرع جلالة شاه ايران في ارساله البرقية التالية في أول نيسان ١٩٢٩ م الـى :

جلالة الملك فيصل الاول ، ملك العراق ، بغداد .

اني مرتاح كل الارتياح لما قد نالت بلاد جلالتكم من الموفقية العظمى بسبب نقض الاصول القضائية في العراق الـذي حصل بواسطة القرار الصادر مـن قبل لجنـة الشورى في عصبة الامم . ان هذه هي الامنية التي كانت تتوخاها الامتان الايرانيـة والعراقية دائما قد حصلت الآن ، وزالت العراقيل التي كانت موجودة بين الطرفين ، واني آمل ان تتخذ دولتنا التدابير اللازمـة لتقرر روابط الصداقـة بين البلديـن ، وتأسيس العلاقات الودية القديمة على اسس رصينة جديدة واني اهنىء جلالة اخي بهذه الموفقية راجيا من المولى صحته وسعادته .

رضا شاه بهلوي

فكان لهذه البرقية ابلغ اثر في نفس الملك فيصل حمله على ارسال هذا الرد الى:

صاحب الجلالة الانبراطورية رضا شاه بهلوي شاه ايران ــ طهران .

لقد كان لبرقية جلالتكم الانبراطورية وما احتوته من تمنيات جميلة ، اعظم اثر في نفسي فأتقدم الى تلك الذات العالية بعبارات الشكر الصميم ، وارجو ان تكـون هذه المناسبة الحسنة مقدمة خير لاعادة اسباب استقرار الروابط الودية بين الامتين المتجاورتين ، اللتين تربطهما صلات اخوية متينة وقديمة العهد . ان تجديـد هـذه الصلات بأقرب وقت وتوطيدها وتنميتها ، لمن اجل اماني الشعب العراقـي واماني الخاصة ، فأكرر الشكر على تهانيكـم الجميلة ، واتمنى لجلالتكم تمـام السعادة ، ولشعبكم النبيل كمال الرفاه .

فيصل

وعلى اثر هذا كتب رئيس الديوان الملكي كتابا الى سكرتير مجلس الوزراء برقـم ج/١١٠ وتاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٢٨ يقول : ان الملك يرغب في ارسال ممثل عنـه

الى طهران « ليعرب الى جلالة الشاه عن تشكراته ، وليتلقى بعد ذلك اعتراف الدولة الايرانية بالعراق » وانه يرشح رستم حيدر لذلك . وكانت حجة تافهة اختلقها الملك فيصل ليبرر ايفاد رئيس ديوانه الى طهران بغية الاتصال بالمسؤولين الايرانيين وتمهيد الطريق امام جلالته للقيام بزيارة مجاملة لايران لانه كان يعتبر هذه الزيارة ضرورية جدا .

وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم ١٣ نيسان ١٩٢٩ .

« تلي كتاب رئيس الديوان الملكي المرقم ج/١١٠ والمؤرخ في ١٣ نيسان سنة ١٩٢٩ المتضمن ان حضرة صاحب الجلالة قد استحسن ايفاد رستم بك حيدر رئيس الديوان الملكي ، ممثلا الى طهران ليعرب الى جلالة الشاه عن تشكرات جلالة الملك على برقية التهاني التي بعث بها جلالة الشاه ، لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم المتعلق بالغاء الاتفاقية العدلية ، فقرر مجلس الوزراء ما يأتي :

(١) ايفاد رستم بك حيدر رئيس الديوان الملكي الى طهران ، لاداء المهمة المذكورة برتبة وزير مفوّض ومندوب فوق العادة ، وان يذهب معه احمد حامد افندي الصراف مدير المطبوعات بصفة سكرتير .

(٢) منح رستم بك ، بناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وسام الرافدين من الدرجة الثالثة ومن النوع المدني » اهـ .

وقد وافق الملك على هذا القرار ، الا انه امر باضافة السيد باقر سركشك التشريفاتي الخاص الى هذا الوفد بصفة مترجم . ويقول رئيس الوفد في ص ١٧ من تقريره المرفوع الى الملك في ٥ ايار ١٩٢٩ « واما الثاني السيد باقر فالواجب يقضي على ان اصرح هنا بأن الظنون التي حامت حول ذهابه لم تكن في محلها فالرجل لم يدع الى الحفلات ... » (١) .

ايران تعترف بالعراق

وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة « ١٩٢٩ م » سافر الى « طهران » الوفد العراقي يرأسه رئيس الديوان الملكي رستم حيدر ، لتلقي اعتراف ايران بالعراق ، وكان الوفد يحمل رسالة شخصية من الملك فيصل الى شاه ايران ، مملوءة بالعواطف الاخوية والعبارات الودية ، وقد رفعها رئيس الوفد الى العاهل الايراني مصحوبة بهذه الكلمة :

---

(١) اضبارة البلاط الملكي ت-٢-٥ في المركز الوطني لحفظ الوثائق وكان قد اشيع عن السيد سر كشك ما لا يرضيه .

« مـــولاي !

« ان مولاي صاحب الجلالة الملك فيصل قد اوفدني بمهمة خاصة ، اعتبرهـا شرفا عظيما لي ، وهي تقديم هذه الرسالة الى جلالتكم الانبراطورية . لقد كلفـت عندما اضع هذه الرسالة بين ايديكم ، بان اعرب الى جلالتكم عن تشكرات متبـوعي المعظم على تلك البرقية اللطيفـة التي ارسلتموها اليه . ان جلالـة مولاي والشعب العراقي بأسره قد تلقيا برقيتكم ليس فقط بمزيد السرور والاعتبار ، بـل بشعـور الشكران العميق . وفي الحقيقة ان تلك البرقية كانت تنطوي على عاطفة نبيلة ومحبة اكيدة . فاعتمادا على هذه المحبة يؤمل جلالة مولاي بان تتاسس المناسبات الدائمـة والمتينة بين الشعبين المجاورين الشقيقين .

« اني لا احب ان تمر هذه الفرصة دون ان ارجو من صاحب الجلالة ان يسمح لي ان اقدم تهاني الخالصة لمناسبة عيد تتويج جلالته الميمون ، راجيا له عمرا طويلا وعهدا مقرونا دائما بالسعد والتقدم » (١) .

لقد سر جلالة الشاه بالخطاب الـذي القاه مندوب جلالة الملـك فيصل سرورا عظيما كما كان قد سر لمجيء ممثل الملك المشار اليه الى بلاطه الانبراطـوري بمناسبة ذكرى عيد تتويجه . وقد اعرب عن سروره هذا بجوابه الآتي :

« اني مسرور جدا بملاقاتكم ، واني لا احسبكم اجنبيا في هـذه البلاد وانتـم تمثلون صاحب الجلالة الملك فيصل الذي اعتبره اخا حميما لي .

ترون انني فرغت الآن من مقابلة الهياة الـدبلوماسية ولكني اؤكد لكـم بـان السرور الـذي شعرت به بملاقاتكم كان اعظـم سرور شعرت به حتى الآن لانـكم في الحقيقة تمثلون قطرا مجاورا وشقيقا ، وسترون عما قريب بعد ان تتأسس المناسبات بيننا ما أضمره من ود نحو قطر تجمعنا واياه روابط اخاء قديمة . واني لاشكر جلالة الملك على ايفادكم واتمنى له السعادة والرفاه ولشعبه التقدم والنجاح » اهـ .

وفي يوم ٢٥ من هـذا الشهر ادّب رئيس وزراء ايران ، مادبـة فخمة للوفـد العراقي ، وتلا فيها اعتراف حكومة ايران بالعراق ، فرد عليه رئيس الوفـد شاكرا لايران اعترافها هذا ، ومحييا في الحكومة الايرانية جميل صنعها ، ثم قفل الوفد عائدا الى بغداد يحمل رسالة شخصية من شاه ايران الى الملك فيصل يبادله فيها تحيات الود والولاء ، ويتمنى للعراق كل رقي وازدهار .

وثيقة اعتراف ايران بالعراق

وفي راينا ان الخطاب الذي بعث به الملك فيصل الى شاه ايران ، مـع الوفـد

---

(١) اضبارة البلاط الملكي ت-٢-٥ في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

العراقي المذكور وجواب الشاه عليه ، وكذا الخطاب الذي القاه رئيس الوزارة الايرانية عن اعتراف ايران بالعراق ، وجواب وزير العراق المفوض عليه ، كل ذلك يكوّن وثائق خطيرة لهذا الحدث التاريخي الخطير ، لا يمكن لمن تتبع العلاقات القائمة بين المملكتين المتجاورتين ان يستغني عن الاطلاع عليها ، فآثرنا نشرها هنا وهي :

١ ـ كتاب الملك فيصل الى جلالة الشاه

بفضل الله وتوفيقه

فيصل الاول ملك العراق

الى حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية رضا شاه بهلوي ، شاهنشاه ايران حرسه الله .

اخي العزيز

سلام الله وبركاته عليكم : وبعد فلتسمح لي اخوتكم الجليلة ، ان اقدم اليها الحائز على اعتمادنا وثقتنا ، رئيس ديواننا رستم حيدر ، المندوب فوق العادة والوزير المفوّض ، موفدا لسدتكم السنية بمهمة خاصة الا وهي الاعراب عما يكنه قلبي لذاتكم العالية من عواطف الشكر والولاء .

ان البرقية التي هنأتموني بها لمناسبة قرار مجلس عصبة الامم فيما يتعلق بالغاء الامتيازات العدلية ، لا يزال اثره المحمود عالقا بقلبي ، ولا اشك في ان الموقف الكريم الذي وقفتموه جلالتكم لمن اكبر العوامل على ازالة تلك القيود التي ورثناها غير مخيرّين ، والتي كانت بما تحدثه من فوارق عقبة في سبيل رجوع حسن الصلات بين امتين تجمعهما اواصر اخوية قديمة ، ومصالح جسيمة ، فاحمد الله على رجوع صلات الصداقة الى مجراها الطبيعي ، تلك الصلات التي كانت ولا تزال موضع اهتمامي العظيم ومن اجل اماني الخالصة ، معتمدا دائما على مظاهر اخوتكم في تأيدها وتقويتها بين مملكتينا المجاورتين راجيا لذاتكم العالية دوام السعد والاقبال ولشعبكم النجيب كل خير وتقدم :

كتب ببغداد في ١٠ ذي القعدة ١٣٤٧ في ٢٠ نيسان ١٩٢٩ .

وزير الخارجية ـ عبد المحسن السعدون

اخوكم فيصل

٢ ـ جواب جلالة الشاه

جلالة الملك فيصل ملك العراق
اخي العزيز
سرّنا وصول كتاب جلالتكم المؤرخ في ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٧ والمرسل

بواسطة جناب رستم بك حيدر ، الوزير المفوّض والممثل فوق العادة ورئيس ديوان ذلك الاخ العزيز ، واننا بمزيد السرور قبلنا المومى اليه في حضرتنا ، واصغينا الى ما ابداه من البيانات الحاكية محبة جلالتكم ومودتكم الخاصة . ولئن تاخر ايجادالروابط الودية بين الامتين الايرانية والعراقيــة ، اللتين لا حاجــة لذكر علاقتهما الجواريــة والاخلاقية ردحا من الزمن ، لسبب بعض الموانع والمشاكل ـ ولعل بعض الــذين لا علم لهم بتلك المشاكل يسيئون تاويل ذلك التاخير ـ غير اني مسرور وممتن جدا بأن حسن نيتنا وعقيدتنا الخاصة في توطيد الروابط، واستقرار العلاقات، قد انكشفت، وظهرت بصورة كاملة لدى ذلك الاخ العزيز . وانتم بعبارتكم الرقيقة ، وبيان حسياتكم الصميمية ، قد تفضلتم وابديتم الرضا والتقدير .

والآن بحمد الله تعالى ، بعد ان تم امر الاعتراف ، وجددت العلائــق الوديــة القديمة ، اني آمل بحسن نية جلالتكم ومساعدتكم الخــاصة ، ان تزداد الروابــط الموجودة تحكيما وتاييدا يوما فيوما ، وتتحقــق آمال الامتين الايرانية والعراقيــة ، المشتركة في سبيل الرقي والتعالي .

وفي الختام ابدي حسن قبولي من مساعي واهتمام جناب رستم بك حيدر ، في القيام بابلاغ مودة جلالتكــم ، راجيا من الله تعالى السلامــة والتوفيــق لذلك الاخ العزيز ، والرقي والسعادة للامة العراقية .

القصر البهلوي في (١٨) ارديبهشت ١٣٠٨

رضا شاه بهلوي

٣ ـ خطاب رئيس وزارة ايران

يا صاحب الفخامة . اصحاب المعالي . ايها السادة :

اني لسعيد بأن اعلن ان حكومة ايران الامبراطورية قد اعترفت بالعراق ، وعلى هذه الصورة قد افتتح عهد جديد في علائق المملكتين اللتــين تربطهما روابط مــودة واحترام متقابل ، ومنافع مشتركة عديدة .

ان الاحتفاظ بعواطف المودة الخالصة نحو العراق هو من تقاليدنا ، وسعــادة وتقدم الامة العراقية نحو الامام كانا دائما عزيزين على الامة الفارسية ، فاذا كــانت الموانع الموقتة حالت دون حكومة ايران الامبراطورية من ان تظهر عواطفها الودية نحو الامة المجاورة ، فهذه الموانع قد ارتفعت اليوم لحسن الحظ ، والمملكتان ستسـيران في طريق الاحترام المتقابل ، والمصالح المشتركة ، عاملتين بصورة سليمة على نهوضهما الوطني .

ولما كان ملكا البلدين هما العاملان في هذا التقارب ، فليس المعاصرون فقط ، بل التاريخ ذاته سيذكر قيمة عملهما هذا .

واذا كنا مسرورين بان نرى بيننا صاحب المعالي رستم بك حيدر المندوب فوق العادة والوزير المفوض لصاحب الجلالة الملك فيصل ، فنحن مدينون بهذا السرور الى هذا الشعور الولائي القائم ما بين الملكين . فلنرحب بـه كاول ممثل لمملكة صديقـة والآن ارفع قدحي لاشرب على محبة المملكتين ، وصحة معالي رستم بك حيدر .

٤ ـ جواب صاحب السعادة رستم بك حيدر

اصحاب الفخامة والمعالي . سادتي :

لقد تلقيت صورة من خطاب صاحب الفخامة ، وانا متوجه الى هنا ، فلم يكن لدي متسع من الوقت لادون جوابي ، لذلك ارجو المعذرة عما قد يقع من شطط .

يسرني سادتي ان اقف لاقدم الى صاحب الفخامة ، تشكراتي الخالصة عـلى بياناته الجميلة ، والتمنيات الطيبة ، التي وجهها الي . ان الخبر الذي رفعتمـوه الينا ، يا صاحب الفخامة ، عن اعتراف حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية بدولـة العراق لثمين وعظيم جدا ، واني لمتأكد بان هـذا الخبر سيكون لـه صدى مؤثر ، وسيتلقاه الشعب العراقي ، وعلى راسه مليكي المعظم صاحب الجلالة الملك فيصل ، بكامل الترحاب والتقدير ، وسيكـون فاتحة عهد جديـد يعود على البلدين بالخـير العميم .

لقد اشرتم يا صاحب الفخامة الى الصلات ما بين المملكتين : ايران والعراق ، فاسمحوا لي ان اقول لكم ان هذه الصلات ليست وليدة ساعة او يوم . بـل ليست وليدة سنوات معدودة ، انما هي وليدة قرون عديدة بدات منذ اقدم العصور ، بـل يمكننا ان نقول ، بلا شيء من المبالغة ، انها بدات منذ ان اوجدت الطبيعـة هـذين القطرين ، وجعلت العراق الى جانب ايران ، وايران الـى جانب العراق . فاذا مـا اعتور هذه الصلات شيء من الفتور ، واذا ما وقف في سبيل حسن التفاهم شيء من الصعوبات ، فانا كنا دائما متفائلين، وكنا نعتقـد بان هذه العثرات لا تستطيـع ان تستمر زمنا طويلا ، ولا يمكنها ان تقوى على ما بيننا مـن تقاليد قديمـة ، واواصر متينة ، وهكذا قد كان ومن اجل ذلك نتمتع الآن بهذه الدقائق السعيدة .

ان العقبات التي اشرتم اليها يا صاحب الفخامة لا اظن بأن مسؤوليتها تقع على احد منا ، لقد كان لكل منا وجهة نظر جديرة بالاعتبار .

ان الشعب العراقي ايهـا السادة شعب شاب ناهض ، يريد ان يتبوا منزلـة محترمة بين جيرانه وسائر الامم الراقية ، ففي الوقت الذي كان يرى الامم المجاورة له تقضي على الامتيازات الاجنبية ، كان يستحيل عليه ان يفتح بابا جديـدا لتوسع الدائرة المحدودة التي اضطرته الظروف الى قبولهـا . اما وجهة نظر حكومتكم يـا صاحب الفخامة فلم تكن لتخفى علينـا . ان الشعب الايراني الذي يفاخر بمـاضيه القديم وبتمدّنه الزاهر ، والذي يفاخر بمجهوداته الحاضرة ، والذي يحق لـه قبل كل شيء ان يفاخر بعاهله الكبير ، ذلك الذي لم يسجل تاريخ الانسانية الا نـادرا ،

ارادة ماضية كارادته ، ونفوذ نظر كنفوذ نظره ، وخاصة محبة عميقة لشعبه كمحبته. ان هذا الشعب ايها السادة الذي يملك هذه الامجاد ، كان ثقيلا عليــه ، ولا شك ، بالنظر الى الروابط والمصالح الجسيمة التي تربطه بالعراق المجاور له ، ان يرى ابناءه غير متمتعين بالنظر الى بعض الاجانب بقواعد المساواة التامة .

اننا ايها السادة لا يمكن ان نلقي باللائمة على احد الطرفين ، فكلاهما كان محقا بوجهة نظره ، والآن نحمد الله على زوال تلك العقبة . واذا كنا ايها السادة نتمتــع بهذه الدقائق السعيدة في الوقت الحاضر ، فالفضل يرجع في الدرجة الاولى الى تلك المودة المتقابلة التي ينطوي عليها قلبا مليكينا المعظمين ، والى ما بين الشعبين من اواصر قديمة العهد .

وبهذه المناسبة لا ادري اذا كان صاحب السعادة السير روبرت كلايف يسمح لي بأن انوه بالجهود المستمرة التي بذلتها حكومته في سبيل ازالة تلك العقبات . انها لجهود مثمرة تستحق شكرنا نحن العراقيين .

وقبل ان اختم كلمتي ايها السادة احب ان اشكر فخامة رئيس مجلس الوزراء على حسن ضيافته وان اشاركه تمنياته الجميلة . اني اعتقد ان هذا العهد الجديــد سيؤدي الى تقوية الروابط المادية والمعنوية بين القطرين الشقيقين ، وسيفتــح عهدا جديدا يعود علينا جميعا بالخير والتقدم .

والآن ارجوكم سادتي ان تشربوا معي نخب المحبة القائمة بين الامتين ، وعــلى سعادة بلاد ايران العظيمة ، وصحة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء اهـ .

برقيتان مهمتان

بعد ان اعلنت ايران اعترافها بالعراق ، ابرق رئيس وزراء ايران الــى زميله رئيس وزراء العراق هذه البرقية .

طهران ٢٥ نيسان ١٩٢٩

حضرة رئيس الوزراء ــ بغداد

ان اسس المودة القلبية التي وضعت بين المملكتين ، انتجت من حسن الحــظ نتاجها الحسن . وبناء على الغاء الرجيم القضائي في العراق ، الامر الذي كان مبتغى ايران القديم ، وتطبيقه قريبا ، لم يعــد من حسن الحظ مانع لتأسيس الــروابط الرسمية المبتنية على اسس المودة بين المملكتين : ايران والعراق . واني افتخر بابلاغ حضرتكم بانه بناء على ما ذكر ، لقد اعترفت ايران بالعراق في هذا اليوم ، ولي الامل بوضع الروابط بين المملكتين على اسس المحبة المحكمة ووحدة المنافع ، وحل المسائل المعلقة بحسن نية متبادلة بصورة تؤدي الى حسن الخاتمة .

رئيس الوزراء ــ مهدي قلي هدايت

وقد رد رئيس الوزارة العراقية على هذه البرقية بهذا الجواب :

بغداد في ٢٧ نيسان ١٩٢٩ .

حضرة رئيس الوزراء ــ طهران

اشكر لكم تفضلكم بارسال برقيتكم التي بلغتموني فيها باعتراف دولة ايران بالعراق لقد كانت الغاية التي تصبو اليها الحكومة العراقية منذ القديم هي تاسيس علاقات المودة والصداقة مع جارتها ايران التي ترتبط واياها بروابط اخوية قديمة . ولما كان النظام القضاء في العراق قد حال دون تحقيق هذه الغاية ، فقد سعت الحكومة العراقية بكل استطاعتها لالغاء النظام المذكور ، وهي واثقة بان تتكلل مساعيها بالنجاح. اما الآن وقد أوشك هذا المانع ان يزول ، وكان من النتائج الحسنة المترتبة على ذلك اننا خطونا خطوة واسعة في سبيل حسن التفاهم ، فلي وطيد الامل بأن المملكتين ستوطدان عن قريب علاقاتهما السياسية على اسس المودة الدائمة ، وستتمكنان من حسم الامور المتعلقة بينهما بحسن نية ، وبالصورة التي تؤدي الى تامين المنافع المتبادلة .

رئيس الوزراء ــ عبد المحسن

لم يكتف السعدون بالبرقية التي طيرها الى زميله رئيس وزراء ايران فابرق ــ بصفة كونه وزير الخارجية ــ الى زميله وزير الخارجية في طهران هذه البرقية .

وزير الخارجية ــ طهران

لقد قوبل هنا نبأ اعتراف حكومة ايران بالعراق بمزيد الارتياح والسرور . ترغب الحكومة العراقية ان تعرب عن شكرها وتقديرها العظيمين لهذه الخطوة الواسعة التي خطتها الحكومة الايرانية في سبيل توثيق عرى المودة بين المملكتين المتجاورتين ، وهي تثق بأن العلاقات بينهما ستدخل في عهد جديد يعود على كلتا الامتين : الايرانية والعراقية بالرفاه والسعادة .

عبد المحسن السعدون ــ وزير الخارجية

العلاقات بين بريطانية والعراق

نصت المادة الثانية عشرة من المعاهدة العراقية ــ البريطانية الموقع عليها في لندن في يوم ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٧ على ان :

« ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية المالية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها » اهـ .

ونصت المادة الثالثة عشرة من المعاهدة ، موضوعة البحث ، على ان :

« ستعقد اتفاقية منفردة لتنظيم العلاقات العسكرية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، وهذه الاتفاقية ستقوم مقام الاتفاقية العسكرية المنعقدة في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٢٤ الموافق اليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة ١٣٤٢ هجرية ، التي سينتهي حينئذ العمل بموجبها » اهـ .

وكانت « الوزارة العسكرية الثانية » التي عقدت المعاهدة المنوّه عنها اعلاه، قد استقالت في يوم ٨ كانون الاول ١٩٢٨م ، وقامت مقامها « الوزارة السعدونية الثالثة » في يوم ١٤ من هذا الشهر ، فلم تستطع « الوزارة الجديدة » ان تتولى عقد الاتفاقيتين الواجب الحاقهما بتلك المعاهدة فورا ، وانما انصرفت الى « حل المجلس النيابي » القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد ، كما عالجت الكثير من القضايا الداخلية التي كانت تقلق بالها ، وما لبثت ان اتجهت الى مسايرة الاماني الوطنية .

وفي يوم ١١ تشرين الاول ١٩٢٨ « قرر مجلس الوزراء ان يفوّض الى معالي وزراء المالية ، والدفاع ، والمعارف ، المفاوضة مع فخامة المعتمد السامي في مسالة تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية » .

فتقدمت « الحكومة البريطانية » بمسودتين لاتفاقيتين جديدتين ، تحلان محل الاتفاقيتين الملحقتين بمعاهدة سنة ١٩٢٢ م ، وهي واثقة من ان عقيدة السعدون وايمانه بضرورة التعاون بين العراق وبريطانية ، ما دامت حدود العراق العامة غير مؤمنة ، ستيسر التفاوض على هاتين المسودّتين بروح التسامح وحسن الظن . ولكن «اللجنة الوزارية العراقية» لم تجد في المسودّتين ما يحقق الاهداف الوطنيةالعراقية فوضعت حلولا مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن امنه الداخلي وحدوده الخارجية ، ويحدّد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني ، ويعهد بادارة الاحكام العرفية الى ضابط عراقي ، بدلا من ضابط بريطاني ، وان يتملك سككه الحديد ، ولا يسهم في نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق . وقد رد الجانب البريطاني على هذه المقترحات ردا قاسيا .

لا نرى ضرورة لاثبات المسوّدتين اللتين تقدم بهما الجانب البريطاني هنا ، ولا ان نثبت الرد العراقي او المقترحات العراقية المعاكسة ، لان ذلك يأخذ وقتا طويلا من القارىء ، ويستغرق عدة صفحات من هذا الكتاب ، ولكنا ننشر كتابا مطولا كان قد بعث به رئيس الوزارة العراقية عبد المحسن السعدون ، الى المعتمد السامي البريطاني في العراق السر هنري دوبس ، في يوم ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨م ، وهو يتضمن آراء الحكومة العراقية في النقاط المختلف عليها ، كما ننشر الرد الوارد من المعتمد المشار اليه في تفنيد هذه الآراء ، ثم نشفع ذلك بالرد النهائي لرئيس الوزارة العراقية على المقترحات البريطانية ، واعلانه التصميم على ترك المسؤولية ، ثم البرقية الخطيرة التي بعث بها وزير المستعمرات البريطانية المستر ايمري ، الى رئيس الوزارة العراقية ، بواسطة المعتمد السامي ، فنحن باثباتنا نصوص هذه المراسلات انما نعطي صورة جلية وواضحة لوجهات نظر الطرفين وهذه هي :

١ ــ النص الرسمي لوجهة النظر العراقية

بغداد : ٢٧ كانون الاول سنة ٩٢٨

عزيزي السر هنري

١ ــ اطلعت الحكومة العراقية على كتاب فخامتكم المرقم بي أو/٤٧٥ والمؤرخ في ٢١ كانون الاول سنة ١٩٢٨ ، المتعلق بالآراء الاخيرة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في مسودة الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، المرسلة طيه نسخا من المسودتين المذكورتين بالشكل الذي يكونان فيه اذا قبلت الحكومة العراقية بتلك الآراء . واطلعت ايضا على كتب فخامتكم المتضمنة آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية في تعديل المادتين ٨ و ١٠ من الاتفاقية العسكرية ، وفي الاقتراحات المقابلة للحكومة العراقية بشان مستقبل السكك الحديدية ، وبعد ان انعمت النظر في تلك الآراء ، وتأملت الايضاحات الشفوية التي ادليتم بها فخامتكم في البلاط الملكي يوم ٢٠ كانون الاول ، توصلت الى القرار الذي نرجو من فخامتكم ان تتفضلوا بتبليغه الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٢ ــ عندما وضعت الحكومة العراقية اقتراحاتها المقابلة بشان تعديل الاتفاقيتين ، كانت مقتنعة بانه ليس في امكانها ان تقدم اقتراحات من شانها ان تحقق جميع رغبات الامة العراقية المعلومة لدى فخامتكم وحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، والتي اعربت عنها الامة بلسان نوابها في المجلس التأسيسي ، عند ابرام المعاهدة الاصلية والاتفاقيات الملحقة في سنة ١٩٢٤ ، وقد تمسك المجلس التأسيسي بهذه الرغبات ، مما حمل حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ان تعد وعدا صريحا بالدخول في المفاوضة لتعديل هذه الوثائق على الفور . وعند توقيع معاهدة ١٩٢٦ ، جدد وكيل فخامتكم آنئذ ذلك الوعد بصورة شفوية .

وكان المفهوم لدى العراقيين ان تعبير (على الفور) بالنسبة الى وثيقة مدتها اربع سنوات ، يعني الدخول في المفاوضات للتعديل قبل انتهاء تلك المدة . وكان المفهوم ايضا ان التعديل سيكون على صورة تخفف معها وطأة المعاهدة والاتفاقيات ، تلك الوطأة التي تذمَّر منها العراقيون جميعا . اما ما حدث بعد ذلك فليس فيه ما يؤيد ما كان مفهوما ومتوقعا .

مرت السنوات الاربع ، والحكومة العراقية لا تزال تتفاوض للوصول الى التعديل الذي وعدت به ، والذي ينبغي ان يكون في مصلحة العراق ، من غير ان نصل الى نتائج حاسمة ، وذلك رغم جميع البراهين التي اقامها العراق على رغبته الاكيدة في التفاهم والتساهل الزائد الذي ابداه في هذا السبيل . وعندما شرعت الحكومة العراقية الحاضرة في المفاوضات ، وشعرت بالصعوبات التي تعتور طريقها ، دفعها حرصها على التفاهم الى التنازل عن معظم التعديلات الجوهرية التي كانت تنوي ان تتمسك بها وحصرت مساعيها في تعديل النقاط الآتية :

٣ ـ المعاهدة العسكرية

النقطة الاولى ـ تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع

رات الحكومة العراقية ضرورة التمسك بتولي العراق مبدئيا المسؤولية التامة عن حفظ الامن الداخلي ، والدفاع ضد الاعتداء الخارجي ، ليمارس مسؤوليات اعلى من تلك التي يمارسها في الوقت الحاضر ، وليخطو خطوة نحو المسؤولية التامة نهائيا، عندما يفاجأ بها في المستقبل .

وقد كان الفكر السائد لدى الحكومة العراقية الحاضرة ، المستمد من المفاوضات التي دارت في لندن في العام الماضي ، ومن الوثائق والاحاديث التي جرت مع حكومة صاحب الجلالة هناك ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية عازمة عزما اكيدا على ادخال العراق عصبة الامم ، وجعله مسؤولا مسؤولية تامة عن جميع شؤونه في سنة ١٩٣٢ .

ولاحظت الحكومة العراقية من المفاوضات التي جرت بين المفاوضين العراقيين والبريطانيين ، ان الاخيرين يرون ان طلب العراق تولي المسؤولية التامة لا يتفق مع مبدأ المساعدة البريطانية ، لذلك فان الاعتراضات التي ابدوها على هذا الطلب كان اكثرها مستندا الى هذه النقطة ، اي التناقض بين مبداي المسؤولية التامةوالمساعدة.

ان الحكومة العراقية لا تشاطر المفاوضين البريطانيين هذا الراي ، وترى أن تولي العراق المسؤولية التامة لا يحول دون مساعدة الحكومة البريطانية له بقواتها ، اذا مست الحاجة الى ذلك ، لان جميع الدول المستقلة ، التي تتولى المسؤولية التامة في بلادها، لا تستغني غالبا عن مساعدة حلفائها في اوقات الحرب، او في ظروفاخرى كما وقع في دول البلقان .

لقد جاء في المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ ما يأتي:
« الحكومتان تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق ، في اقرب وقت ممكن، بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية ، ان تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي » .

فما دام الاتفاق قد تم بين الحكومتين على مبدأ تولي العراق المسؤولية التامة باسرع ما يمكن ، على ان لا يتجاوز ذلك اربع سنوات من تاريخ عقد تلك الاتفاقية ، وما دامت الحكومتان لا تزالان عند رغبتهما في التمسك بهذا المبدأ ، ترى الحكومة العراقية انه ينبغي ان تخطو خطوة في هذا السبيل منذ الآن ، حيث قد انقضت اربع سنوات على عقد تلك الاتفاقية ، واذا لم تفعل ذلك فسيتعذر عليها جدا تولي هذه المسؤولية بالسرعة التي ينشدها كلا الفريقين .

النقطة الثانية ـ قيادة القوات المشتركة

رات الحكومة العراقية في بادىء الامر ان تحذف من الاتفاقية العسكرية كل ما

يتعلق بامور قيادة القوات البريطانية والعراقية ، التي تقوم بحركات مشتركة ولكنها، بناء على اصرار فخامتكم ، لم تر بأسا من توحيد قيادة تلك القوات . وفي الوقت الذي سلم فيه المفاوضون العراقيون بان يعهد بقيادة القوات المشتركة الى قائد بريطاني ينتخب لهذا الغرض في حالة اشتراك قوات انبراطورية برية في حركات كهذه ، فانهم اعترضوا على تولي ضابط طيران قيادة حركات مشتركة فيها قوات جوية بريطانية فقط مع قوات الجيش العراقي ، ولكنهم نظرا الى تصلب الحكومة البريطانية الشديد، تساهلوا وطلبوا ــ بناء على اقتراح فخامتكم ــ ان يعهد بقيادة الحركات التي تشترك فيها قوة جوية تزيد على ست طيارات الى ضابط بريطاني من الضباط المستخدمين في وزارة الدفاع ، اما بقرار من الحكومة العراقية ، او بارادة ملكية ، وقد اقترح المفاوضون العراقيون ــ في حالة عدم قبول حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالطلب السالف الذكر ــ ان ينتخب الضابط البريطاني ، الذي يعهد اليه بقيادة الحركات المشتركة من قبل جلالة الملك .

لم يخطر على بال المفاوضين العراقيين ان ضباط الجيش العراقي البريطانيين لا يستطيعون الالمام بما تتطلبه القوات الجوية عند اعطائها الاوامر بالحركات. وحسبما تعلم الحكومة العراقية ان ضباط الطيران البريطانيين في الهند وفي جميع الاقطار الانبراطورية هم تحت تصرف آمري الجيش في حالة الحركات .

النقطة الثالثة ــ ادارة الاحكام العرفية

تمسكت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن يعهد بادارة الاحكام العرفية ــ التي تعلن في حالة وقوع اضطرابات او حدوث ما يدل على احتمال وقوعها او في حالة تهديد بهجوم عدائي على اية جهة من جهات العراق ــ الى قائد القوات البريطانية او من قد يعينه القائد المذكور من ضابط بريطاني او عراقي او اكثر . وقد رات الحكومة العراقية ان يعهد بادارة تلك الاحكام الى قائد عراقي ، ما دام القانون الاساسي يعتبر الوزارة مسؤولة عن الاعمال التي تقع تحت ظل هذه الاحكام . فالمادة (١٢٠) من القانون المذكور تنص على ان القائمين بتنفيذ البيان الذي تعلن به الاحكام العرفية معرضون للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى ان يصدر مجلس الامة قانون خاص باعفائهم عن ذلك .

وما دام القائد البريطاني الذي قد يعهد اليه بادارة تلك الاحكام غير خاضع للقوانين العراقية ، ولا مسؤول الى حكومة البلاد ، فلا تعلم الحكومة العراقية كيف يمكن تحميله المسؤولية القانونية التي تترتب على اعماله ؟

ولا يخفى على فخامتكم ان لائحة القانون الاساسي الاصلية قد وردت من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وان الحكومة المذكورة وافقت على القانون الاساسي ، بعد ان اقره المجلس التأسيسي العراقي ، وسجل في عصبة الامم . ومن البديهي انه ليس في وسع الحكومة العراقية ان توافق على اي اقتراح يخالف احكام القانون الاساسي .

النقطة الرابعة ــ سلطة قائد القوات الجوية

لا ترى الحكومة العراقية مبررا لان تكون لقائد القوات الجوية على الجيش العراقي السلطات الواردة في الاقتراحات البريطانية ، ما دامت الحكومة العراقية قد قبلت بتعيين مفتش عام للجيش العراقي برتبة فريق ينتخب من خيرة رجال الجندية الاخصائيين في بريطانية العظمى ، مزودا ببعثة كثيرة العدد ، منتقاة من خيرة الضباط البريطانيين .

كانت الحكومة العراقية تعتقد بان السلطات المزوّد بها المفتش العام ، تكفي لتحسين حالة الجيش العراقي ، وقد تعجبت الحكومة العراقية عندما اطلعت الآن على التعليمات الصادرة من حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى المفتش العام للجيش العراقي بشأن علاقاته بقائد القوات الجوية ، المرسلة نسخة منها طي كتاب فخامتكم المرقم بي او/٤٧٧ والمؤرخ في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٨ لان مسودة التعليمات المذكورة كانت قد عرضت على الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٦ فلم توافق عليها ، للاسباب المفصلة في المراسلات التي دارت حول هذا الموضوع ، واخيرا ورد كتاب من المستر بورديلون ، بصفته وكيلا للمعتمد السامي ، يطلب الى الحكومة العراقية اعتبار كتابه المرسلة طيه مسودة التعليمات ملغيا (ارجو مراجعة المراسلات المنتهية بكتاب المستر بورديلون المرقم بي او/٩٩ والمؤرخ في ١١ ايار سنة ١٩٢٦) .

لا تستطيع الحكومة العراقية ان تفهم كيف ان حكومة صاحب الجلالةالبريطانية قد اصدرت هذه التعليمات ، بعد ان اخبرت الحكومة العراقية بانها ملغاة . تود الحكومة العراقية ان تكرر هنا اعتراضاتها على تلك التعليمات ، وتتمسك كل التمسك باقتراحاتها المتعلقة بقيادة القوات المشتركة ، لان التعليمات المذكورة من شانها ان تجعل الجيش العراقي تحت تصرف قائد القوات الجوية بصورة دائمة ، الامر الذي لا يسع الحكومة العراقية ان تسلم به .

النقطة الخامسة ــ عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي

كانت الحكومة العراقية قد اقترحت ان يكتفى بالنص الوارد في الفقرة ٣ من المادة ٢ من الاتفاقية القديمة . وحسبما يتخطر المفاوضون العراقيون ، كنتم فخامتكم قد وافقتم على هذا الاقتراح ، ولا ترى الحكومة العراقية ما يدعو الى العدول عن اقتراحها .

النقطة السادسة ــ الدفاع البحري عن العراق

لقد نصت المسوّدة البريطانية للاتفاقية العسكرية على تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالدفاع عن العراق بحرا ، في حين انه لا وجود لنص كهذا في الاتفاقية القديمة . ان السبب الذي دعا الحكومة العراقية الى طلب حذف هذه المادة (المادة ٣ من المسودة البريطانية) هو ان ليس للعراق سواحل بحرية الا الشقة

الضيقة الواقعة على خليج فارس . ولما كان لا ينتظر في الوقت الحاضر ان يعتدى على تلك الشقة من جهة البحر ، نظرا الى عدم وجود دول بحرية قوية على سواحل ذلك الخليج ، ونظرا الى سيطرة الاسطول البريطاني عليه سيطرة تامة ، فلا ترى الحكومة العراقية ضرورة لابقاء المادة المذكورة .

النقطة السابعة ـ مدة الاتفاقية

رات الحكومة العراقية انه من الضروري ان يكون للاتفاقية العسكرية اجل معين ينتهي فيه العمل بها ، وذلك عملا بالاصول المرعية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، اذ لم تجر العادة على ان تكون معاهدات واتفاقيات كهذه من غير أجل محدود .

ومن المعلوم ان اجل المعاهدة الاولى والاتفاقيات الملحقة ، هو اربع سنوات ، وقد مددت هذه المدة بمعاهدة سنة ١٩٢٦ التي اشترط فيها ان يعاد النظر في الاتفاقيات كل اربع سنوات .

وفي المادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٢٧ نص على تعهد صاحب الجلالة البريطانية بعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ ، كما ان ما وقفت عليه الحكومة العراقية من الوثائق والاحاديث الشفهية التي جرت مع صاحب الجلالة العراقية ، عند ما كان في لندن ، يؤيد عزم الحكومة البريطانية الاكيد على ادخال العراق عصبة الامم في تلك السنة . لهذه الاسباب رات الحكومة العراقية ان يكون اجل الاتفاقية العسكرية اربع سنوات وهي متمسكة برايها .

٤ ـ الاتفاقية المالية

تنحصر النقاط التي تتمسك بها الحكومة العراقية ، والتي لم تحصل على حل مرض بشأنها فيما يلي :

النقطة الاولى ـ مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية

تعتقد الحكومة العراقية بانها تتولى فعلا ، في الوقت الحاضر ، المسؤوليةالتامة عن جميع قواتها وشؤونها الادارية . اما المساعدة المالية التي تتناولها من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فهي لقاء نفقات العدد الكبير من الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي ، الذي تراه الحكومة العراقية زائدا عن الحاجة ، وبناء على ذلك فان هذه المساعدة لا يمكن ان تؤثر قط في الحقيقية الملموسة ، وهي ان العراق يتولى الآن المسؤولية المالية عن كل شؤونه تامة غير منقوصة .

النقطة الثانية ـ مصروفات المعتمد السامي وحاشيته

تسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن موارد العراق المالية محدودة ، ولا تكفي لسد جميع ما يحتاج اليه ، وخاصة امور الامن والدفاع ، لذلك فان

اشتراك الحكومة العراقية في مصروفات المعتمد السامي وحاشيته ، هو اثقال لكاهل البلاد ، كما ان هذا الاشتراك مناف لسيادة العراق المعترف بها في المعاهدات التي عقدها مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

النقطة الثالثة ــ الرسوم الكمركية

ان الحكومتين متفقتان على اساس فرض رسوم كمركية على المواد العائدة الى القوات والمعاهدات العسكرية البريطانية . وقد اعرب مفاوضو العراق عن رغبة الحكومة العراقية في ان لا تربح اي درهم من وراء ذلك ، ولكنها مع تمسكها بهذا الاساس ، عرضت بعض اقتراحات لمنع سوء الاستعمال الذي يشكو منه حتى الاخصائيون البريطانيون الذين انتخبتهم حكومة صاحب الجلالة البريطانية للخدمة في مصالح الكمرك العراقية . وهذه الاقتراحات ابداها اولئك الاخصائيون انفسهم ، والغاية منها منع الاضرار التي تلحق بالتجارة المحلية ، وليس فيها ما يرمي الى اي ربح للخزينة على حساب القوات البريطانية .

النقطة الرابعة ــ السكك الحديدية

لقد حسمت مسالة السكك الحديدية ، عدا ثمنها ، بالاتفاقية المالية الحالية، وترى الحكومة العراقية ان افضل حل لحسم مسالة الثمن ، هو ما تضمنه اقتراحها الاخير بشرائها نقدا بمبلغ ٧٧ لك وكسور ربية ، وبالشروط الذي يحتوي عليها ذلك الاقتراح ، والا فانها ترجح الذهاب الى التحكيم وفقا لاحكام الاتفاقية المذكورة .

النقطة الخامسة ــ اجل الاتفاقية

تتمسك الحكومة العراقية بان يكون للاتفاقية المالية اجل معين ، استنادا الى عين الاسباب التي اوردتها بشأن الاتفاقية العسكرية .

الخلاصة

هذه هي النقاط الجوهرية التي ترى الحكومة العراقية لزوم تمسكها بها ، ولم تشا ان تعيد البحث في أمر الصيانات الخاصة بالقوات البريطانية ، بعد ان تساهلت وقبلت ، بما تضمنه المرسوم رقم ٧٩ لسنة ١٩٢٦ وبما احتواه الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي ، معتبرة ذلك مطمنا لرغبات حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الصيانات المطلوبة . وقد تساهلت كذلك بالسماح للحكومة البريطانية بأن تجند ما يكفي لاكمال ما يحتاجه الفوجان الآثوريان من الافراد .

فبعد التساهل العظيم الذي أبدته الحكومة العراقية ، حرصا على حسن التفاهم ، ورغبة في الوصول الى اتفاق مرض ، لم تجد في اقتراحات الحكومة البريطانية الاخيرة ما يحقق واحدة من النقاط الآنفة الذكر التي تمسكت بها ، والتي

تعتقد بانها أقل ما يحقق رغبات الامة العراقية ، وأقل ما يحتمل ان يقبل به برلمانها.
بناء على ذلك لا تجد الحكومة العراقية اي مبرر لقبول الاقتراحات الاخيرة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وترى انها مضطرة الى التمسك باقتراحاتها الاخيرة المتعلقة بالنقاط المبسوطة في هذا الكتاب ، واذا اصرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على اقتراحاتها السالفة الذكر فسيتعذر على الحكومة العراقية الحاضرة تقديم معاهدة ١٩٢٧ الى مجلس الامة العراقي .

المخلص عبد المحسن السعدون

٢ ـ الرد البريطاني على المطالب العراقية

دار الاعتماد الرقم بي . او / ١٨

بغداد التاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي رئيس الوزراء

تلقيت كتاب فخامتكم السري المؤرخ في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٢٨ حول لائحتي الاتفاقيتين العسكرية والمالية الجديدتين ، واني افهم من هذا الكتاب ، ان الحكومة العراقية لم تتزحزح في نقطة ما عن الموقف الذي اتخذته عند الشروع في مفاوضاتنا ، وان قرارها النهائي هو انه : اذا كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تتمكن من قبول آرائها ، فانها لن يكون في وسعها عرض معاهدة ١٩٢٧ الجديدة على مجلس الامة العراقي لاجل قبولها .

قبل البحث فيما يترتب على هذا القرار من النتائج ، اشعر بأن المحتم عليّ ان استدرك بايجاز التذمرات التي أبديتموها فخامتكم بصدد ما حصل من التأخير في المباحثة في هاتين الاتفاقيتين . اذا راجعتم فخامتكم سجلاتكم ، ترون ان المستر بورديللون كان قد بدأ مباحثاته حول تعديل الاتفاقيتين بعد ابرام معاهدة ١٩٢٦ على الفور ، واني واصلت تلك المباحثات طيلة اوائل صيف ١٩٢٦ وبعد ذلك كفت عنها الحكومة العراقية ، او لم تجب على كتابي المتضمن بيانا بالنتائج التي كان قد توصل اليها مؤقتا بين ممثلي العراق وبيني .

اما فيما يخص الحجج المدلى بها في كتاب فخامتكم ، فيما يتعلق بتفاصيل لائحتي الاتفاقيتين الجديدتين ، فقد سبق لي ان بحثت فيها مليا مع صاحب الجلالة الملك فيصل بحضور فخامتكم ومع ممثلي العراق ، وقد أوضحت اسباب تمسك حكومة صاحب الجلالة البريطانية بالمبادىء المتضمنة في لائحتيها . ويكاد ان لا يكون من الضروري ان اكرر بيان تلك الاسباب في هذا الكتاب الا انه يجب عليّ ان استدرك بيانات فخامتكم المتعلقة بنقاط الخلاف الرئيسية ، الحاصلة في لائحة الاتفاقية العسكرية .

فأولا اني اعتمادا على بيانات اعطيت من قبل كل من صاحب الجلالة وفخامتكم ،

قد بلغت حكومة صاحب الجلالة البريطانية انه اذا دبرت مسائل الميناء ، والسكك الحديدية ، والزيادة في نفقة القوات البريطانية ، لن تصادف صعوبة تذكر فيالمفاوضة على بقية مواد الاتفاقية . وبناء على هذا التأكيد ، وافقت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ان لا تلح في الوقت الحاضر في الاقتراح القائل بأن يدفع العراق الزيادة فينفقة القوات البريطانية، وقدمت كذلكاقتراحات بشأن الميناء والسكك الحديدية، كان يظهر انه من المرجح ان تكون مقبولة لدى الحكومة العراقية ، وعندئذ تقدم ممثلو العراق بعدد من المطالب باجراء تعديلات اضافية في لائحتي الاتفاقيتين ، وان هذه المطالب ، في راي حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تظهر عدم اكتراث بالكلية بحقائق الحال ، على الاخص فيما يتعلق بمسألة طاقة العراق على الاستغناء عن المساعدة العسكرية البريطانية ، وعلى اخذ المسؤولية التامة فورا عن الدفاع عن العراق ، وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مع كل رغبة في مراعاة الاحساسات الوطنية العراقية ، حيثما أمكن ، لا يسعها ان ترمق بعين القبول عدم تقدير الحقائق الراهنة على هذا النحو .

لابد ان يكون من البيـن لصاحب الجلالة ولفخامتكم ، كما هو من البين لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ان الجيش العراقي في الدور الحاضر من ادوار تطوره لن يكون له حول ولا طول من غير معاضدة القوات البريطانية على حماية العراق من التعدي الخارجي ، او على مقاومة قوات التضعضع الداخلي ، وما دامت المسؤولية النهائية عن سلامة العراق عائدة على حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، فان الرقابة القصوى على قوات الدفاع في تلك البلاد ، من عراقية وبريطانية ، يجب ان تظلا بأيدي بريطانية .

على انه رغما عن هذا ، ولاجل ان تتمكن الحكومة العراقية من اكتساب الخبرة اللازمة لتمكينها من تولي المسؤولية التامة عن تسيير شؤون الامة في اقرب تاريخ ممكن ، ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد اظهرت دائما انها مستعدة غاية الاستعداد للبقاء على جنب ، والعمل بالاستشارة الوثيقة مع الحكومة العراقية وبواسطتها ، وبهذه الروح ، وبناء على الحاح الحكومة العراقية وافقت حكومة صاحب الجلالة البريطانية على اعادة النظر في شروط الاتفاقيتين الحاليتين ، بغية جعلها اطيب مراقا على الشعور المحلي ، واعدت لائحتان منقحتان تمثلان اقصى ما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنزول اليه من حد .

ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية كانت طبعا ـ كما اخبرت فخامتكم والمفاوضين العراقيين في اثناء المباحثات ـ مستعدة للبحث في النقاط التفصيلية او نص العبارات . وقد بلغتم فخامتكم الى اي حد كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لتعديل الاتفاقيتين الاصليتين ، الا ان هذه التعديلات لم تفض الى اتفاق بين الفريقين ، ويجب علي الآن ان اقبل بيان فخامتكم من انه يتعذر على الحكومة العراقية الحاضرة عرض معاهدة ١٩٢٧ الجديدة على مجلس الامة العراقي. اما والحالة كذا فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا رغبة لها في الالحاح لاجل

ابرام معاهدة ١٩٢٧ التي جرت المفاوضة فيها بناء على طلب الحكومة العراقية ، وهي مستعدة تمام الاستعداد لتمديد اجل دوام الترتيبات الحالية ، وللاستمرار على اساس الوثائق المعمول بها الآن الى ان يبرر تقدم العراق العام تغيرا ما .

لقد استشارت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشأن الوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما اذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرتين لاتباع هذا السبيل ، وهي ان كانت بالطبع لا تدعي انها السلطة النهائية فيما يعود الى تفسير القانون الاساسي العراقي ، قد بلغتني انها لا ترى شيئا ما في تلك الوثيقة ، مما يقتضي موافقة مجلس الامة بصورة معينة على تدابير ما ـ لا يتطلب وثيقة رسمية جديدة ـ لاجل الاحتفاظ موقتا بنفاذ أحكام الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، اللتين قد سبق لمجلس الامة ان وافق عليهما ، وعليه اني اقترح ان تعلنوا فخامتكم لمجلس الامة ، اذا كنتم لا ترون مانعا ، ان الحكومة العراقية لم تتمكن الى الآن من التوصل الى اتفاق بخصوص شروط الاتفاقيتين الجديدتين ، وعليه ، ومع عدم الالتفات الى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفاقيتين الحاليتين ، لاجل المساعدة العسكرية التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولاجل تولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العراقية ، لقد تم الاتفاق على ان تبقى احكام هاتين الاتفاقيتين نافذة الى ان تعقد الاتفاقيتان الجديدتان .

كما سبق وبلغت فخامتكم بحضور صاحب الجلالة الملك فيصل ، ان عدم ابرام معاهدة ١٩٢٧ لن يمس التعهد المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تعضد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ بشرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر ، وان تسير الاحوال جيدا في نفس الفترة .

المخلص ه. دوبس

حضرة صاحب الفخامة السير عبد المحسن بك السعدون كي. سي. ام. دجي

رئيس مجلس الوزراء الموقر ـ بغداد

٣ ـ موقف السعدون الصلب

بعد ان امّن السعدون حدود العراق الجنوبية والشمالية في وزارتيه : الاولى والثانية ، وساير الانكليز مسايرة تامة خلال السنوات الست التي قضاها في الحكم اما وزيرا واما رئيسا ، اتجه بسياسته الى مسايرة الاماني الوطنية ، وقرر أن يواجه التعسف الانكليزي بجراة وشجاعة ، فأخذ يطالب بتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية تعديلا يتفق وهذه الاماني .

وعلى أثر تلقيه الرد البريطاني الاخير المثبت نصه أعلاه ، استدعى الى ديوان مجلس الوزراء يوم ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩ لفيفا من رجال السياسة والمال اضراب : ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي ، وجعفر ابو التمن ، وساسون حزقيل ، وبعد أن اطلعهم على هذه المراسلات ، استشارهم فيما يجب عمله ، فاكبر هؤلاء موقفه ،

واشاروا عليه بوجوب ترك المسؤولية ، بعد ان اكدوا له ان احدا من المعارضة لن يقدم على تكوين اية وزارة جديدة مهما تازم الموقف .

وفي مساء اليوم المذكور جمع السعدون « حزب التقدم » وبعد ان اطلعه على الموقف بالتفصيل ، قرر الحزب ضرورة تايد رئيس الوزراء في موقفه الصلب ، واعتبار مطالبه مطالب الشعب لا يجوز لاي احد ان يتراجع عنها فبعث السعدون الى المعتمد السامي البريطاني هذا الكتاب :

العدد ١٩١

سري وخصوصي

التاريخ ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عزيزي السر هنري

اكتب الى فخامتكم هذا الكتاب بصورة خصوصية ، وقد قصدت منه ان اطلعكم على موقف الوزارة الحالية بعد ان بلغت بقرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائي ، فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، كما ورد في كتاب فخامتكم المرقم بي او / ١٨ والمؤرخ في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ .

لقد ابديت لفخامتكم في فرص مختلفة ان التعديلات التي طلبت هذه الوزارة ادخالها على الاتفاقيتين هي اقل ما يمكن ان يرضى به مجلس الامة والشعب العراقي، اللذان يعتقدان ان في تلك التعديلات ما يخفف وطاة الاتفاقيتين الحاليتين ، اللتين يعتبرانهما مجحفتين بحق البلاد ولا تأتلفان مع مبدأ السيادة الوطنية . وكانت هذه الوزارة تعلق آمالا كبيرة على عطف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومساعدتها ، لعلمها ان الاقتراحات التي ابدتها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية، ولا تؤثر على المصالح التي لها في هذه البلاد . اما وقد بعثت الآن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بجوابها النهائي ، وهي انها ليست مستعدة للموافقة على تلك الاقتراحات ، فقد شعرت الوزارة الحاضرة بقسط كبير من اليأس والفشل ، وترى ان موقفها اصبح حرجا جدا .

ذكرتم فخامتكم ، في كتابكم المبحوث عنه في اعلاه ، انه : لما كانت التعديلات لم تفض الى اتفاق بين الفريقين فان حكومة صاحب الجلالة لا رغبة لها في الالحاح على ابرام معاهدة ١٩٢٧ كما انها مستعدة تمام الاستعداد لتمديد اجل دوام الترتيبات الحالية ، وللاستمرار على اساس الوثائق المعمول بها الآن ، الى ان يبرر تقدم العراق تغييرا عاما ، واقترحتم فيما يتعلق بالوضعية الدستورية التي قد تنشأ فيما اذا وجدت الحكومتان نفسيهما مضطرين الى اتباع هذا السبيل ، ان اعلن لمجلس الامة انه : قد حصل الاتفاق على ان تبقى احكام الاتفاقيتين الحاليتين نافذة في الحال الحاضر ، مع عدم الالتفات الى المواعيد الزمنية المعينة في الاتفاقيتين المذكورتين بشان المساعدة العسكرية التي تقدمها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وتولي المسؤولية التامة من قبل الحكومة العراقية .

لقد اخبرتموني فخامتكم بهذا الاقتراح شفويا في المواجهة التي جرت لي معكم يوم الاربعاء الماضي ، وفي ذلك الاثناء ابديت لفخامتكم موافقتي على الادلاء ببيان

الى مجلس الامة ، على الصورة المتقدمة ، ولكن في نفس الوقت ذكرت لكم الصعوبات والمشاكل التي اخشى ان تصادفها الوزارة اذا ما عملت بهذا التدبير .

بعد ان تركت فخامتكم فكرت في الامر مليا ، فوجدت ان العمل بهذا الاقتراح لا يمكن ان يؤدي الى النتيجة المتوخاة منه . لو فرضنا ان الوزارة ادلت الى مجلس الامة بالبيانات المقترحة ، فمما لا شك فيه ان مجلس الامة لن يوافق على استمرار الحالة الحاضرة . وسوف يقرر اما اعتبار العراق متوليا المسؤولية التامة ، واما عدم الثقة بالوزارة ، والشق الاول معناه ايضا عدم الثقة ، لان تولي المسؤولية هي من جملة الامور التي لم يحصل الاتفاق عليها بين الفريقين .

ثم لو فرضنا ان الحكومة بمساعدة حزبها ـ مع اعتقادي بان هذا مستحيل ـ تمكنت من الحصول على تايد المجلس لهذا التدبير ، فانها لن تتمكن من البقاء في دست الحكم ، حيث ان المعارضين سيسعون طبعا بكل ما لديهم من الوسائل للاحتجاج على مسلك الوزارة ، ومن المحتمل جدا ان تؤدي مشاغباتهم واحتجاجاتهم ، على قلاقل واضطرابات قد تاتي بنتائج وخيمة على البلاد لا يمكن ان يعرف مداها احد .

وهنالك اعتبار آخر يمنع الحكومة من العمل بهذا الاقتراح ، وهو ان قبولها به ، ومجابهتها مجلس الامة بهذه النتيجة ، بعد ان صرحت على لسان اعضائها مرارا انها ستبذل كل ما في وسعها لتعديل الاتفاقيتين بالصورة التي تطمئن رغبات الامة معناه الرجوع الى القهقرى ، وقبول الحالة الحاضرة ، التي اعربت هي نفسها عن عدم الارتياح اليها . اعتقد ان هذا مخل بكرامة الوزارة ومدعاة الى القول بحقها اقاويل شتى .

بناء على هذه الاعتبارات ، يظهر انه ليس امام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها ، وترك مقاليد الحكم الى وزارة اخرى وعليه عزمت على ان ارفع استقالتي الى جلالة الملك ، بداعي ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة امور الحكومة بعد الآن .

لا انوي ان ادلي الى مجلس الامة باية بيانات عن المفاوضات ، لانني اخشى ان يتخذ المذكور قرارا قد يكون مخالفا لخطة الوزارة المقبلة . على انني اذا اضطريت الى ذلك ، فلا ارى مانعا من اخباره بالنتيجة بصورة مختصرة .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

المخلص عبد المحسن السعدون

فخامة السر هنري ار. سي دوبس

كي. سي. اس. آي. كي. سي. ام. دجي. الخ

المعتمد السامي لحكومة جلالة ملك بريطانية بالعراق ـ بغداد

٤ ـ المستر ايمري يحاول عبثا

بهت المستر ايمري ، وزير المستعمرات البريطانيـة ، للخطـوة التي اعتـزم عبد المحسن السعدون ، رئيس الوزارة العراقيـة ، ان يخطوها وذلك بالتخلي عن مسؤوليته الوزاريـة ، فابرق اليه البرقية التاليـة وقد بلغهـا له المعتمد السامي البريطاني في العراق ، بهذا الكتاب .

رقم بي . او / ٢٩

الرقم بي او / ٢٩

دار الاعتماد

بغداد في ١٩ كانون ثاني ١٩٢٩

عزيزي رئيس الوزراء

تلقيت الساعة بالبرق ، الرسالة الشخصية الآتيـة من المستر ايمري اليكم ، وعند بعثه بهذه الرسالة التي اضاف المستر ايمري ان لفخامتكم الحرية بالاستفادة منها على الوجه الذي قد تستنسبون وهذا هو نص الرسالة :

تبلغت من المعتمد السامي باسف عميق ، ان حكومة فخامتكم تجد نفسها غير قادرة على قبول آراء حكومة صاحب الجلالـة البريطانية في ما يتعلـق بالاتفاقيتين المالية والعسكرية . الا اني أدرك ان معارضتكم هي معارضة صديق شريف مخلص ، وانكم مدفوعون باسمى العوامل . لي الثقة بانكم قد تجدون ان في الامكان ، من اجل مصلحة العراق ، ان تغفلوا ميولكم الشخصية ، وتقوموا بما افهم انه رغبـة صاحب الجلالة الملك فيصل الشديدة ، الا وهو ان تستمروا في الوظيفة رغما عن فشلنا الى الآن في التوصل الى اتفاق . لابد ان يكون المعتمد السامي قد سبق فبلغكم ان هذا الفشـل لا يمس بوجه من الوجوه الوعـد المعطى من قبل حكومـة صاحب الجلالـة البريطانية ، بأن تعضد ترشيح العراق للدخول في عضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير الاحوال جيدا في نفس الفترة . وفضلا عن هذا ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ـ رغمـا عن عدم اقتناعها من ان الجيش العراقي قد تقدم التقـدم الكافي لتبرير ذلك التخفيف العظيم في الرقابة الذي تفكر به الحكومة العراقية ـ ستتمكن في تاريخ مقبل من النظر ثانية في هذا الموضوع برمته ، على نور ما قد يردها من المعتمـد السامي الجديد في حينه من التقارير عن التقدم في المستقبل . وعلى كل حال اني متاكد من ان فخامتكم سترون ان الطريـق الفعلـي لتامين الغايـة التي ترمون اليها ، هي المحافظـة على استمرار واستقرار الحكم الدستوري في العراق ، وتجنب تشويش واضعاف ذلك الاستقرار ، بما ينجم عن استقالة وزارتكم في مثل هذه الآونة » اهـ .

المخلص : هـ. دوبس

حضرة صاحب الفخامة السير عبد المحسن بك السعدون كي. سي. أم. دجي
رئيس مجلس الوزراء الموقر ـ بغداد

السعدون يعتذر

لم يشأ السعدون ان يتزحزح عن موقفه ، بعد تسلمه رسالة المستر ايمري المدرجة أعلاه ، ولا سيما بعد ان اكبرت المعارضة موقفه وايدت سياسة وزارته ، ولم ير من اللياقة ترك الرسالة دون جواب فأمر باعداد هذا الكتاب :

الرقم س / ١٩٠ التاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٩

عزيزي السر هنري

ارجو ان تتلطفوا فخامتكم بابلاغ الرسالة الآتية الى المستر ايمري جوابا على رسالته المدرج نصها في كتاب فخامتكم المرقم بي او / ٢٩ والمؤرخ في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

« تشرّفت باخذ رسالتكم التي تعربون فيها عن اسفكم لعدم استطاعة الحكومة العراقية الحاضرة على قبول آراء حكومة صاحب الجلالة البريطانية بشان الاتفاقيتين المالية والعسكرية والتي تنصحوني فيها بأن البني رغبة صاحب الجلالة الملك فيصل في ان استمر في العمل رغما عن فشلنا الى الآن في التوصل الى اتفاق . وقد اطلعت الحكومة العراقية على ما ذكرتموه من ان هذا الفشل لا يمس بوجه من الوجوه الوعد المعطى من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تعضد ترشيح العراق للدخول في عضوية عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ على شرط ان يحتفظ بمستوى التقدّم الحاضر في العراق ، وان تسير الاحوال سيرا حسنا خلال الفترة . وكذا على وعد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بانها ستتمكن في تاريخ مقبل من النظر ثانية في قضية الجيش العراقي على نور ما قد يرد اليها من المعتمد السامي الجديد عن التقدم الذي يطرا في المستقبل . اني اشكركم شكرا صميميا للنصائح والارشادات الثمينة التي تفضلتم بها .

« لقد انعمت النظر في الموقف الذي نجم عن فشل المفاوضات بشان تعديل الاتفاقيتين ، وفكرت في الاقتراح القائل بأن استمر على العمل على اساس الوثائق الحاضرة الى ان يبرر تقدم العراق تغييرا عاما ، فوجدت من المستحيل ان تستطيع الحكومة العراقية الحاضرة على ادارة امور الحكومة بالصورة التي ترتاح اليها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بالنظر الى الشعور السائد بين الامة عامة والاحزاب السياسية خاصة . وبناء على ذلك فاني مضطر مع مزيد الاسف الى تقديم استقالتي الى جلالة الملك فيصل . وقد توصلت الى هذا القرار ، وانا على اعتقاد تام بأن استقالتي لن تؤثر على استمرار واستقرار الحكم الدستوري في العراق » .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام اهـ .

المخلص : عبد المحسن السعدون

صاحب الفخامة السر هنري دوبس كي. سي. ايس. آي.كي سي ام. دجي
المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانية بالعراق بغداد .

استقالة الوزارة

كان عبد المحسن السعدون صلبا في آرائـه ؛ متمسكا بقناعته ، حريصا عـلى صيانة سمعة قبيلته مما يشينها ، وقـد راى في قبوله لوساطـة وزير المستعمرات البريطاني المستر ايمري ، مصانعة لا طائل تحتها ، وملهاة لا يصح الاستناد اليهـا ، فقرر رفس الكرسي بإباء وشمم ، ورفع الى الملك فيصل كتاب استقالة وزارته وهو:

ديوان مجلس الوزراء

في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ .

سيدي صاحب الجلالة

عندما تسلمت الوزارة الحاضرة = التي اتشرف برئاستها = مقاليـد امـور الحكومة ؛ اخذت على نفسها عهدا بان تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الامـاني التي اعربت عنها الامة في فرص مختلفة ، ومن جملة هذه الاماني تعديل الاتفـاقيتين المالية والعسكرية ؛ الملحقتين بمعاهدة التحالف المعقودة بـين جلالتكم وصاحب الجلالـة البريطانية في سنة ١٩٢٢ .

ابتدات الوزارة المفاوضات مع ممثلي الحكومة البريطانية وهي واثقة بالنجاح ، اعتمادا على ما سبق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية من الوعود ، بـانها ستنظر في تعديل الاتفاقيتين المذكورتين بروح العطف والسخاء ، وكانت ولا تزال تعتقـد ان الاقتراحات التي قدمتها هي اقل ما يمكن ان يرضى به مجلس الامة والشعب العراقي، كما انها لا تضر بحقوق حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولا تؤثر على مصالحها في هذه البلاد . غير ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ابـدت تصلبا شديدا ، ولم توافق على تلك الاقتراحات ، فانتهت المفاوضات بالفشل التام ، وقد شعرت الوزارة من جراء ذلك بقسط كبير من الياس والخيبة ، واصبح موقفها حرجا جدا .

لقد ابدت الحكومة البريطانية انه ، لما كانت التعديلات لم تفض الى اتفاق بين الفريقين ، فانها لا تلح على ابرام معاهـدة ١٩٢٧ ، كما انها مستعدة لتمديد اجـل الترتيبات الحالية ، والاستمرار على اساس الوثائق المعمول بها الآن ، الى ان يبرز تقدم العراق تغييرا عاما .

ترى الوزارة ان العمل بهـذا الاقتراح يعني توقيف سير البـلاد نحو التقـدم المنشود الى اجل غير مسمى ، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة ، التي اعربت الامـة على اختلاف طبقاتها عن عدم الارتياح اليها .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان حالتي الصحية لا تسمح لي بالاستمرار على ادارة امور الحكومة ، واراني مضطرا الى الاعتزال طلبا للاستراحة .

بناء على ما تقدم بيانه من الاسباب ، اتشرف بان ارفع الى سدتكم العلية استقالتي ملتمسا اصدار امر جلالتكم بقبولها . وفي الختام ادعو الى الله تعالى ان يؤيد عرش جلالتكم ويهيء للامة نوال رغباتها واما نيها في ظل حكم جلالتكم السعيد .

العبد المخلص : رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة على كتاب الاستقالة :

البلاط الملكي الديوان بغداد في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٩

عزيزي عبد المحسن

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وفيه تقدمون استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء

ان الظروف التي احاطت بكم ، منذ اقدمتم على تاليف وزارتكم وادارة شؤون المملكة لم تخف علينا دقتها وحراجتها ، ويسرني ان اعترف بانكم لم تدخروا وسعا معالجة الامور بالاناة والحكمة ، وانكم سرتم في جميع ادوار المذاكرات التي دارت ما بيننا وبين حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، معتمدين على روح الصداقة والتحالف الصميم ، ولقد ساءني جدا عندما تبين لي اخيرا انكم ترومون الاستقالة لعلمي ان ذلك سيحرمني من معونتكم الصادقة واختباراتكم السديدة .

والآن وقد وقع مع الاسف ما كنت اخشاه ، فلا يسعني ، في مثل هذه الظروف العصيبة الا ان اسالكم ان تداوموا موقتا على بذل مساعيكم في تدوير شؤون الدولة الى ان يتم تاليف الوزارة الجديدة .

فيصل

البلاد بلا وزارة

استقالت « الوزارة السعدونية الثالثة » في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، على النحو الذي شرحناه ، وبقيت البلاد بدون وزارة مسؤولة مدة تربى على ثلاثة اشهر ، ولما راى المعتمد السامي ان المدة التي ينبغي ان يستغرقها تاليف الوزارة الجديدة تجاوزت الحد المعقول ، هرع الى البلاط الملكي يستنجد بالملك فيصل لانقاذ الموقف، فذكره الملك بالتقارير التي كان يبعث بها الى وزارة المستعمرات ، ويشكو فيها تدخل جلالته في الصغيرة والكبيرة من امور البلاد ، وابدى « الملك رايا في انه ليس في امكانه تكليف احد بتاليف وزارة تستمر على نفس الطريقة السابقة التي كابدتها البلاد

فيجب والحالة هذه تبديل هذه السياسة حتى يتسنى له ان يؤلف الوزارة » (١) .
وهكذا صفع المعتمد صفعة اليمة فاراد رئيس الوزراء المستقيل ان ينقذ الموقف فرفع الى الملك هذا الكتاب :

خصوصي

بغداد في ٣٠ آذار سنة ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة

منذ ان تفضلتم جلالتكم بقبول استقالتي ، وامرتم بان تستمر الوزارة على العمل مؤقتا قد سنحت لي الفرصة في اوقات مختلفة لان ابدي الى جلالتكم رأيي في الموقف الذي نشا عن استقالة الوزارة .

لقد عرضت على جلالتكم انني لا اظن ان الحكومة البريطانية ستعدل عن الخطة التي اتخذتها فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، ولذلك لا ارى فائدة ترتجى من الانتظار وبقاء الامور على ما هي عليه الآن . وقد كنتم جلالتكم تجيبون على معروضاتي هذه بما يحملني على حسن الحظ والتفاؤل بالمستقبل ، وتشيرون علي بالتريث والاصطبار .

تعلمون جلالتكم انه قد مضى على استقالة الوزارة شهران ونيف ، وارى انه لو كانت الحكومة البريطانية مستعدة للتساهل في النقاط التي انقطعت المفاوضات بسببها ، لكان بامكانها ان تخبرنا بذلك خلال هذه المدة ، ثم لا اظن انني بحاجة الى ان اقول ان مجلس الامة والشعب كله قد اعربا عن ضجرهما من هذه الحالة ، التي هي من الحالات الشاذة في تاريخ الحكومات الدستورية ، كما انني شخصيا اشعر بانني لا استطيع بعد الآن ان ابقى في موقفي هذا لاجل غير مسمى ، لذلك استرحم من جلالتكم ان تفسحوا لي المجال بالانسحاب ، وذلك بان تصدروا ارادتكم المطاعة بايداع زمام امور الحكومة الى من تثقون به من ابناء شعبكم . وفي الختام ادعو الى الله تعالى ان يؤيد عرشكم برعايته وعنايته .

العبد المخلص : عبد المحسن السعدون

سفر السر هنري دوبس

كانت خدمات المعتمد السامي السر هنري دوبس ، قد انهيت قبل الاجل المضروب لها ، على اثر المشادة التي حصلت بينه وبين الملك فيصل ، واستبدالوزارة المحافظين البريطانية بوزارة حزب العمال . وبمناسبة اعتزامه مغادرة العراق نهائيا امر الملك فاقيمت حفلة وداعية له في مساء يوم اول شباط سنة ١٩٢٩ علق فيها صاحب الجلالة على صدر المحتفل به وسام الرافدين من اعلى درجة على سبيل المجاملة ، والقى فيها جلالته الخطاب التالي :

---

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ١٣٥ .

يا صاحب الفخامة !

بعد يومين ستغادرون هذه البلاد حاملين معكم ذكريات ست سنوات حافلة باعمال خطيرة لها علاقة عظمى بتاريخنا ولكم فيها اليد الطولى . لقد كنت شخصيا طوال هذه المدة على اتصال دائم مع فخامتكم ، ولا اظن ان احدا يستطيع ان ينكر علي قولي عندما اصرح امام هذا الجمع ، بانكم كنتم دائما صديقا مخلصا لشخصي ، ومحبا صميميا يغار على تقدم هذه البلاد ونجاحها .

ان الشعب العراقي ــ يا فخامة المعتمد ــ يقدّر المعروف الذي يسدى اليه ، ولذا فهو يعترف بما كان لكم من مآثر جميلة في الدفاع عن حقوقه ومصالحه . لا اريد ان اتعرض الى ذكر تلك المواقف العديدة ، فكثير من الحاضرين يعرفونها حق المعرفة . والحق ان كل من يذكر منا تلك الايام العصيبة التي مرت عليه ، عندما كانت مقدرات القسم الشمالي من بلادنا موضوعة على بساط البحث ، ويتذكر موقفكم الحازم مدافعين عن حقوقه ، يزداد احترامه واعترافه لكم بالجميل .

لقد اختبرتم العراق والعراقيين طوال هذه المدة المديدة ، واظنكم توافقونني على ان الشعب العراقي بمجموعه شعب حي ، توّاق الى التقدم ، محب للاستقلال، يريد ان يستعيد ما فقده من حضارة تحت عوامل قاهرة ، ويرغب في ان يلحق بالامم الناهضة ، ويمشي واياها جنبا الى جنب ومن اجل ذلك ترونه حريصا على استبقاء صداقته مع بريطانيا العظمى ، تلك الصداقة التي يعلم بأن امانيه لا تتحقق الا بها . ولئن رايتم منه في مختلف الاوقات شيئا من القلق ، فما ذلك الا لانه لا يجب ان يكون عالة على حليفته ، ولانه يعلم بانه لا يكون جديرا بصداقتها ، وبثقتها في هذا الشطر من الشرق الاوسط ، الا اذا قام بواجبه ، معتمدا في الدرجة الاولى على نفسه ، ونهض الى المنزلة التي تجعله عزيز الجانب في نظر جيرانه .

انكم تفارقوننا ، وقد خطونا في سبيل التقدم خطوات واسعة ، قربتنا كثيرا من كعبة آمالنا واملنا وطيد بان الصداقة التي لم تدخروا وسعا في انمائها وتقويتها ستكون رائدكم في بيان ما نصبو اليه من اماني أنتم اعلم الناس بحقيقتها .

يا صاحب الفخامة ! ان هذه البلاد ستحفظ لكم مواقفكم الطيبة ، وهي لا شك تشاركني في تمنياتي لكم سفرا هنيئا ، ومستقبلا سعيدا .

جواب السر هنري دوبس

يا صاحب الجلالة !

انا اشعر بامتنان عميق من اجل العبارات المنطوية على السماحة والكرم ، التي وقعت من شفتي جلالتكم الكريمتين بحقي في هذه الدفعة الاخيرة ، التي يتاح لي

التمتع بنعمة ومسرة الضيافة تحت سقف جلالتكم المعروف بكرم الضيافة في كل حين . حقا ما تفضلتم به جلالتكم من ان قد مرت علينا ، من اليوم الذي جعلت فيه موضوع استشارتكم وثقتكم ، بصفتي ممثل حليفة جلالتكم ، ست سنوات حافلات بالحوادث ، سواء فيما يخص العراق ، أو جيران العراق . ففي العراق نفسه قد شهدنا معا ولادة قانون اساسي ، وامة جديدة . وفي تركية ، وايران ، ونجد ، وسورية ، شاهدنا انقلابات ثورية ، وقد راقبنا ، ونحن جلوس هنا في بغداد، حركات ثلاث وزارات بريطانية ، وشاهين من شاهات ايران ، وسلطان من سلاطين تركية ، ورئيس جمهورية تركية ، وخمسة معتمدين سامين في سورية ، وثلاثة منهم في فلسطين ، واثنين في مصر وخمس وزارات مختلفة في العراق ، وفي كل هذه المدة الحافلة بالحوادث ، كان العامل الدائم في حياتي الخصوصية والرسمية معا ، لطف وكرم وصداقة جلالتكم الخالصة ، وذلك ليس لصفات شخصية مما يعود الي ، بل لكوني هنا ممثل صاحب الجلالة الملك جورج حليف جلالتكم الثابت .

حقا ان اوضح ذكرى ما ساحمله معي من العراق ، هي ذكرى اللطف والكرم اللذين لقيت ليس فقط من جلالتكم ، بل من الشعب العراقي باسره ، سواء الموظفين وغير الموظفين ، واني لا اعتقد ان في الدنيا شعبا اكثر لطفا من هذا الشعب ، ومثالا على ذلك اود ان اقص قصة صغيرة آمل انها اقصر من بعض القصص الاخرى ، التي تليت حول هذه المائدة ، وهي تتعلق بما حصل لي ولزوجتي في احد الايام ببغداد .

كنا مرة ماشين بقرب الجسر القديم ، على ممر ضيق جدا زلق على ضفة النهر الفائض وكنت انا في المقدمة ، فحدث لزوجتي ، وهي معرضة للدوران في الممرات الضيقة ، ان اصابها دوار فجأة ، فتمسكت بجدار اقرب منزل ، وفي الحال أسرع الى مساعدتها امرأتان عربيتان فامسكتاها بذراعها ، واخذتا تلطفانها بقولهما لا تخافي ، لا تخافي يا خانم ! ثم ارشدتاها الى مكان اوسع ، حيث عادت الى نفسها ، وما كان احد يعرف من نحن ؟ انما رات هاتان المرأتان العربيتان المسكينتان شخصا غريبا في ضيق ، فذهبتا لنجدته ، باشد ما شهدت في حياتي من اساليب الرقة والوداعة . وقد وقعت هذه الحادثة موقعا عميقا من قلبي وقلب زوجتي ، وجعلتنا ندرك اكثر من كل ما ادركنا في الماضي ، ما انطوى عليه اهل هذه البلاد من اللطف الفطري الاختياري الحقيقي . ان مثل هذه الاختبارات هو الذي جعلني صديقا للعراق ، واني اعد جلالتكم بالتمسك بهذه الصداقة اينما كنت .

واني في كل هذه السنوات الطويلة ـ وهي عشر حياة الانسان الاعتيادي ـ كنت دائما اشعر مع جلالتكم في اهتمامكم وعنايتكم بتقدم واستقلال شعبكم ، وفي سروركم بكل دلالة من دلائل هذا التقدم ، فانه مهما قيل بخلاف ذلك ، لقد حصل تقدم وتحسن مدهشان ، ومن الفوائد العظيمة التي حصلت للعراق ، منذ وصولي هنا ، امر لي فيه فضل كبير لا ينكره حتى « محرر الاستقلال » الا وهو ان كلا منا هنا قد اصبح ست سنوات اكبر عمرا ، وقد قال بعض علماء التاريخ ان امبراطورية القسطنطينية البيزنطية العظيمة ، كانت مدينة ببقائها عدة قرون ، بعد سقوط

الامبراطورية الرومانية ، لما اتيح لها بحسن الحظ من ان يحكمها خلال اربعة او خمسة قرون متتابعة سلسلة من الحكام المتقدمين في السن ، او من يدعوهم صديقي الميجر ادمونس Ronds de cuir (او المنادر او الدواشك الجلدية) بلغ كل منهم العرش بعد ان ترك وراءه حماس الشباب . فلما جئت انا هذه البلاد ، كنت من اصحاب الكراسي الحكومية المتقدمين في السن ، ولكن عبثا التفت حولي انشد غيري على مثالي في العراق .

اما انتم يا صاحب الجلالة ! فكنتم قد بلغتم قسطا كبيرا من العمر ، ونلتم شهرة عالمية بالشجاعة والباس ، والحنكة السياسية ، بصفتكم قائد وتمثال النهضة العربية الكبرى ، تحت زعامة والدكم الجليل صاحب الجلالة الملك حسين ، ولكن ليس من يقدر على القول بان جلالتكم متقدم بالسن ، فقد رايت حولي من كل جهة وزراء شبانا ، وموظفين شبانا ، ومستشارين شبانا وما من (سياسي متقدم في السن) ذلك العنصر الذي لا يثمن في الامة ، سوى اللهم ذلك الشخص الجدير بالاحترام والاعجاب الكثير ، السر ساسون حزقيل ، وصاحب العظمة المغفور له النقيب ، وكان قد اعتزل الخدمة حينئذ ، وصاحب الفخامة يوسف بك السويدي ، الذي ما كان آنئذ مشتركا في ادارة امور الدولة .

اما الآن ، فقد تبدّل كل ذلك ، اذ اني ارى حولي ملكا محبوبا لم يعد بعيدا كثيرا عن سن الكهولة ، وهالة من كهول محترمين مجربين حذقوا السياسة ، وهذا ما يجعلني كبير الامل في مستقبل العراق . فمع ان الشباب هو الذي يقوم بالثورات ، فالكهولة هي التي توطدها . ويسرني ان اقول ان السر جلبرت كلايتن (١) ليس صغيرا جدا في السن ، فهو ليس باصغر مني الا بثلاث سنوات ، واكبر بمثلها مني ، يوم اتيت الى العراق ، وهو رجل كثير الاختبار ، شديد الاقدام ، ذكي الفؤاد ، واسع الاطلاع في شؤون العالم العربي ، بحيث يمكنكم ان تثقوا تمام الثقة في حكمته ، ونافع مشورته ، الا ان املي الاكبر في شخصية جلالتكم ، وفي الصفات المحببة الجذابة الرفيعة السامية المنطوية عليها تلك الشخصية ، واني اعتبر جلالتكم اعظم كنز للامة العراقية .

كان يقال ان صاحب الجلالة المغفور له الملك ادوارد السابع ، كان افضل سفراء بريطانيا . وعلى عين المنوال يمكن القول بحق ، ان جلالتكم افضل سفير للعراق ، ليس ذلك فحسب ، بل افضل مرشد للعراق ، وساحتفظ دائما بذكريات الطاف جلالتكم العديدة ، ومن جملة تلك الالطاف ، وهي ليست باصغرها ، ما تشرّفت بنواله الليلة ، وهو وسام الرافدين الذي تفضلت به جلالتكم بالانعام به علي منة وكرما .

ان بلاد الرافدين ستكون على الدوام موضع محبتي ، وان جلالتكم مصيبون في

---

1 - Sir Gilbert Clayton .

ما بينتم من الثقة ، باني في اثناء اعتزالي الخدمة ، سابذل دائما غاية جهدي بالالحاح على استقلال هذه البلاد ، والعمل على تقدمها .

ان الجو يشوبه في الحاضر شيء من الغيوم ، الا ان هذه الغيوم لن تلبث ان تنقشع سريعا ، واني اتكهن للعراق بمستقبل باهر في ظل حكم جلالتكم .

وآخر رسالة اود ان اتركها للعراق هي هذه : ان قوة ايمان امة متحدة لهي اعظم من قوة الجيوش ، او موارد الايراد الفنية ، أو الطرقات والسكك الحديدية أو الطيارات . فاذا انضمت في اتحاد حقيقي ، واخاء صادق ، جميع الملل والطوائف العراقية من عرب ، وكرد ، ويهود ، ومسيحيين، ويزيديين، وسنيين، وجعفريين ، بروح قومية عراقية واحدة ، فعندئذ لا يبقى عظيم اهمية لماهية اسلحتكم وجيوشكم ، وتنالون الاستقلال التام الصحيح ، وكذلك تنالون احترام العالم . والآن اني واثق من ان اسس مثل هذه القومية قد وضعت وضعا رصينا بارشاد جلالتكم وانها ستثبت وتثمر بقيام بناء زاهر عليها ، اني احول وجهي شطر وطني وبلادي .

سفر معتمد وقدوم آخر

وفي صباح يوم ٢٣ شعبان ١٣٤٧ (٣ شباط ١٩٢٩) طار السر هنري دوبس الى بلاده مشيعا بالاحترام ، وفي يوم ٢ مارت ١٩٢٩ وصل بغداد السر جلبرت كلايتين ليخلف السر هنري دوبس في منصب دار الاعتماد ، فاستقبل فيها استقبالا فخما ، وامل الناس انتهاء الازمة الوزارية على يده ، وحصول تبدل جوهري في سياسة الدولة ، بمناسبة مجيئه .

وقبل ان نتطرق الى تفصيل ذلك ، نرى ان نذكر ان الملك امر باقامة حفلة تكريمية للمعتمد السامي البريطاني الجديد ، فاقيمت في البلاط الملكي في مساء يوم الثلاثاء الموافق ١٤ ايار سنة ١٩٢٩ ، وحضرها رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، واصحاب المعالي الوزراء السابقون والحاليون ، وقائد القوات البريطانية الجوية في العراق ورجال حاشيته ، وكبار موظفي دار الاعتماد ، والمستشارون ، وغيرهم ، فخطب فيها الملك خطبة ترحيبية اجاب عليها المحتفل به بخطبة بددت الشيء الكثير من الاوهام ، وبعثت في النفوس الآمال والى القارىء نص الخطبتين : —

خطاب حضرة صاحب الجلالة

ايها السادة !

اني مسرور جدا بان احيي في هذه الليلة ضيفا عزيزا علينا ، هو فخامة السر كلبرت كلايتن . ان الصداقة التي تربطنا به قديمة العهد ، واني لا اذكر تلك الايام العصيبة التي كانت فيها مقدرات العالم ، بما فيها مقدرات بلادنا على مفترق الطرق، الا واذكر معها تلك الهمة العالية ، وذلك النظر النافذ ، اللذين امتاز بهما ضيفنا

المحبوب ، وما كان لهما من اثر طيب في معالجة الامور الخطيرة . والآن وقد جمعتنا الايام من جديد في هذا الوطن العزيز ، فانني لا اود ان افتح باب القديم واتعرض للادوار المختلفة التي مرت بنا ، حيث انكم لا شك عالمون بها بالنظر الى قربها منا ، وعالمون كذلك بما صادف هذا الشعب من صعوبات ، وما بذله من جهود في سبيل تأييد كيانه وتعزيز مركزه السياسي . لقد تغلبنا مع الصبر على قسم غير قليل من تلك الصعوبات ، واني بفضل معاضدة حليفتنا العظمى ، لواثق كل الوثوق باننا سنتغلب في مدة قصيرة على القسم الباقي منها .

لقد شاءت الاقدار ــ يا صاحب الفخامة ــ ان تفدوا الينا ونحن في ازمة وزارية مديدة ، ولكن بالرغم من ذلك كله ، ما كنت الا متفائلا بالمستقبل ، وواثقا بالنظر الى ما بين شعبينا من اواصر صداقة متينة ، ومنافع مشتركة جسيمة ، من امكان التغلب على كل عثرة في سبيل حسن التفاهم . واني لاشكر لكم ما بذلتموه من جهود طيبة في هذه البرهة الوجيزة ، التي قضيتموها معنا في تقوية الثقة المتقابلة التي لولاها ، ولولا الاعتماد على وعود حليفتنا ، وعزمها على انجاز ما قد تحقق لديها من رغبة الشعب الاكيدة في انضمامه الى العصبة ، وتبوئه المنزلة التي يصبو اليها بين الامم ، لما ارتاحت الافكار ، وهدات الخواطر . لقد وضعنا هذه الثقة ، وهذا الاعتماد ، موضع كل وثيقة سياسية ، وبدانا ننظر الى المستقبل بعين ملؤها الامل والاطمئنان .

ان بلادنا في ظروفها الحاضرة ، كما لا يخفى على فخامتكم ، في حاجة عظمى الى سياسة مبنية قبل كل شيء على الانشاء والاعمار ، ومما يزيد في اغتباطي هو ما شاهدته فيكم شخصيا من الاهتمام الخاص في الاخذ بيدنا ، ومساعدتنا على القيام بالاصلاحات المفيدة ، والمشاريع النافعة . اني شخصيا متفائل من المستقبل جدا ، واملي قوي بان يؤدي التعاون الصميم فيما بيننا الى تحقيق هذه الرغبات ، وانعاش مرافق البلاد الاقتصادية ، والحياة الاجتماعية ، في اقرب وقت .

وقبل ان اختم كلمتي احب ان ارحب بكم ، وبحضرة اللايدي كليتن ، التي يسرنا ان نراها بيننا على هذه المائدة ، واتمنى لكم كل خير ونجاح في بلادنا العزيزة .

جواب فخامة المعتمد السامي

يا صاحب الجلالة

اني اشعر بامتنان عميق من اجل العبارات اللطيفة التي بها رحبتم جلالتكم بقدومي، واللايدي كلايتن الى العراق. ان جلالتكم قد شرفتموني بالتكلم عن الصداقة القديمة العهد بيننا التي بدات في تلكم الايام ، عندما كان مستقبل هذه البلاد مكتنفا بغوامض الحرب ، ولقد كان من حسن حظي في ذلك الوقت اني كنت في اتصال وثيق

مع العرب في جهادهم في سبيل الحرية . واني اتكلم عن اطلاع تام عندما استعيد الى الذاكرة تلكم الشجاعة والحكمة ورباطة الجاش التي قدتم بها العرب الى النصر والظفر. انه لا يجوز لاحد من العرب ان ينسى مآتي جلالتكم في سبيل قضية الحرية، كما انه لا يجوز لاحد من الانكليز ان ينسى ولاء جلالتكم الشديد لحلفائكم .

اني بعد مرور اكثر من عشر سنوات على ختام الحرب ، آتي الى هذه البلاد ، واجد نفسي مرة اخرى باتصال مع جلالتكم ، واتصالي هذه المرة هو في العمل السلمي على التقدم ، وعلى النهوض الاقتصادي .

لا شك ان في هذه البلاد بعضا ممن يشعرون بخيبة امل ، وبأن التقدم قد كان بطيئا وصعبا ولكني كقادم جديد ، في امكاني ان أؤكد لكم ان ما تم الى الآن من الخطوات في سبيل تشييد دولة مستقلة ثابتة الاركان لما يستدعي العجب في رايي .

فان وضع الاسس القوية الرصينة لا بد من ان يكون دائما مهمة مملة لا تبعث الامل في النفس ، وغالبا ما يحدث ان الكثيرين من اولئك ، الذين ساعدوا في العمل التمهيدي ، يحرمون غبطة الاشتراك في اتمام الصرح المقام . وكذا كان الامر مع سلفي المتازين السير برسي كوكس ، والسير هنري دوبس ، فانهما قد جاهدا جهادا طيبا صحيحا لمساعدة العراق في طريقه صعدا ، والنتائج التي نؤمل الحصول عليهاستكون كل ما يطلبان من مكافاة .

اني اعتقد ان العراق داخل الآن في دور جديد من ادوار التقدم ، ستكون فيه النتائج أسرع واشد ظهورا . ان المبدأ المنطوية عليه العلاقات ما بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة العراق هو ــ كما كان دائما ــ التعاضد في سبيل غاية مشتركة ، الا وهي القيام بصورة تدريجية مطردة ، بتأسيس حكومة عراقية مستقلة، مرتبطة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي . هذه هي السياسة التي انا هنا لاجل تنفيذها ، وساكرس جميع جهودي في سبيل تأييدها . اني اعتقد ان مصالح بريطانيا العظمى والعراق الحقة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، وان ليس هناك من تضارب حقيقي بينها .

وعليه يمكن لجلالتكم ، وحكومة جلالتكم الاعتماد على معاضدتي من كل قلبي ، في سبيل هذه الغاية . ولي الثقة بان ارى العراق يتبوأ مقامه في هيئة جمعية الامم قبل انتهاء مدة وظيفتي .

ان نفسي تطفح بالآمال عندما ارى ما ينطوي عليه من النتائج الممكنة ، ذلك التطور الزراعي ، والاقتصادي التي تهتم به جلالتكم ذلك الاهتمام الشديد .

ان كل ما هو ضروري لبلوغ الغايات التي نتوخاها جميعنا ، هي المحافظة على الثقة والاعتماد المتبادلين . اما الارتياب والتفريق ، فلا يمكن ان يؤديا الا الى تأخير التقدم ، ووضع العراقيل في الطريق . ففي ما يخصني ان المهمة التي امامي لمهمة

اقابلها بالترحيب والسرور ، وذلك من حيث انه يتسنى لي ان اجدد ، وعلى ما ارجو كذلك اؤيد ، الصداقة الشخصية التي شرفتموني بها جلالتكم ، وان اعمل ثانية في سبيل ، ومع شعب ، قد قضيت بعضا من افضل سني حياتي باتصال معه .

والآن اشكر جلالتكم مرة ثانية الشكر الخالص جدا من اجل عباراتكم اللطيفة، واتمنى ان اقوم بوفاء جزء من كرم الضيافة التي يشملني به العراق ، وذلك بالمساعدة في العمل المضطلع به جلالتكم والشعب العراقي .



١٩ ذي القعدة ١٣٤٧ — ١٥ ربيع الاخر ١٣٤٨
٢٨ نيسان ١٩٢٩ — ١٩ ايلول ١٩٢٩

الوزارة السويدية الاولى

كلمة استطرادية



توفيق السويدي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٩ هـ (١٨٩٢ م) وتوفي في بيروت في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٨ م (١٣٨٨ هـ) الف ثلاث وزارات في اويقات مختلفة وهي :

١ — الوزارة الاولى تالفت في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ واستقالت في ٢٥ آب ١٩٢٩ .
٢ — الوزارة الثانية تالفت في ٢٣ شباط ١٩٤٦ واستقالت في ٣٠ مارس ١٩٤٦ .
٣ — الوزارة الثالثة تالفت في ٥ شباط ١٩٥٠ واستقالت في ١٢ ايلول ١٩٥٠ .

في اليوم الذي قدّم عبد المحسن السعدون استقالة وزارته الثالثة ، وهو يوم ٢٠ كانون الثاني من سنة ١٩٢٩م « عقد نواب حزب التقدم ، الذي كان يرأسه السعدون ، اجتماعا قرروا فيه استصواب عمل رئيسهم ، واعلنوا انهم سوف لا يؤيدون اية وزارة لا تعضد التعديلات التي اراد ادخالها على الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، فبقي اعضاء الوزارة يزاولون اعمالهم بطريق الوكالة ، دون ان يتحملوا سلطة او مسؤولية وزارية تامة ، وظلت الوزارة تعرض على البرلمان القوانين الجديدة ،

التي كانت قد وضعتها قبل استقالتها ، الا انها لم تضع اية لائحة قانونية اخرى » (١)

وكانت المعارضة قد وثقت من ان السعدون لن يتراجع عن سياسته الجديدة، بعد ان اكتشف مكر الانكليز وملّ تسويفاتهم ، فقررت الامتناع عن الاضطلاع باية مسؤولية حتى تتحقق تلك السياسة السعدونية .

وكانت البلاد مهددة بخطر الغزاة النجديين من جهة ، ومن جهة اخرى كان الغموض الذي استولى على العلاقات بين بريطانية والعراق ، بعد انقطاع المفاوضات بين الطرفين ، يقلق بال العراقيين والبريطانيين على السواء ، ولا سيما بعد ان انهيت خدمات السير هنري دوبس المعتمد السامي البريطاني في العراق قبل الاجل المحدود لها ، وكان يمكن ان تنتهي في اجلها ، لولا سوء التفاهم الذي حصل بينه وبين الملك فيصل ، وحلول العمال محل المحافظين في لندن.

وفي اليوم الثاني من آذار ١٩٢٩م وصل المعتمد السّامي الجديد ، السر جلبرت كلايتن الى بغداد فوجد الجو السياسي مكفهرا ، والقنوط قد استولى على السياسيين كافة ، ولما كان الرجل اميل من سلفه في شعوره نحو العرب ، واوسع علما بأحوالهم وطموحهم لسبق اشتغاله مع صحب له في الثورة التي اعلنها الشريف حسين ضد العثمانيين فقد اتصل بالملك فيصل ورجال حاشيته ، واجتمع بالسعدون واركان وزارته ، واستمع الى آراء رجال المعارضة كافة ، وما لبث ان صرح بانه يحمل نيات طيبة نحو العراق واهله ، وانه يريد ان يجرّب حظه في خدمة هذه البلاد ، ثم صار يوالي الكتابة الى لندن باسطا مقترحاته وآراءه .

وفي اجتماع عقد بين المندوب الجديد ورئيس الوزراء المستقيل ، وحضره وزير المعارف في الوزارة المستقيلة توفيق السويدي ، « سأل الجنرال كلايتون المرحوم السعدون لماذا يصر على الاستقالة ولم يستردها مع ان جلالة الملك فيصل يرغب في بقائه في الحكم ؟ وهو كمندوب سام يقدّر جهوده ، ويرجو منه الاستمرار وتلبيةرغبة جلالة الملك . فاجابه المرحوم السعدون ــ وكنت اقوم بالترجمة بينهما ــ بانه سبق له ان وعد المجلس النيابي بان يستقيل اذا لم ينجح ، فمن الضروري ان يفي بوعده ويستقيل وهكذا فعل ، الا انه اذا ارادت الحكومة البريطانية ان تسعى لايجاد حل آخر للازمة ، ففي وسعها ان تتساهل مع العراق في مسالة التعديل كما يتطلبها ، وحينئذ يمكن ان يستمر في العمل » (٢) .

ثم دخل السعدون في حديث مفصّل مآله « ان طراز معاهدة ١٩٢٢ هو انتدابي مهما اراد الطرفان اكساءه باشكال مزخرفة تبعده عن هذا المفهوم . والطرازالانتدابي والمعاهدة الانتدابية قد فشلا في التطبيق ، لان المسؤولية ضاعت ما بين الملكوالمندوب السامي من جهة ، والحكومة العراقية ومجلس النواب من جهة اخرى . . . فتنصل

---

(١) تقرير دار الاعتماد البريطانية عن سير الادارة في العراق خلال السنة ١٩٢٨ .
(٢) مذكرات توفيق السويدي ص ١٣٦ .

البريطانيين والملك من المسؤولية في القول ، والقاؤها على الـوزراء ، وهم غير احرار فيما يفعلون ، وغير ذلك من الامور ، قد اصبحت عبئا ثقيـلا على هذه البلاد ، ممـا اضاع وقتا وجهدا كبيرين اخراها حتى عن تحسين مواردها ، ونهوضها الاقتصادي، وتحسين حالتها الاجتماعية ، فاذا لم توجد وسيلة جديدة تقضي على هـذا النظام المشوّش ، واذا لم يتبدّل هـذا الوضع ، فسوف لا يكـون من السهل على احـد الاستمرار وتعهد المسؤولية ، ولذلك وجب اولا وقبل كل شيء انهاء هذا النظـام . وهذا الانهاء يحتم دخول العراق عصبة الامم في وقت يحدد ـ لا كما ارادته الحكومة البريطانية وقيدتـه بشروط وظروف يكون تقديرها عائـدا لها وحدها (١) . وقد قبل المندوب السامي هذا الاقتراح ، ووعد بنقله الى حكومته وحملها على تلبيته على ان يتسلم (السعدون) زمام الحكم في البـلاد اذا حققت الحكومة البريطـانية بعض رغباته .

قالت جريدة « بغداد تايمس » في عددها الصادر في يوم ١١ نيسان ١٩٢٩ م :

« ان زعماء الاحزاب العراقيين لم يزالوا في انتظار الكلمة الاخيرة من لنـدن ، وآخر ما اقترحه بعضهم ، هو الغاء معاهدة ١٩٢٧ واستمرار تنظيم العلاقـات بـين بريطانية والعراق بموجب معاهدة ١٩٢٢ بشرط ان تعد الحكومة البريطانية ، من دون تحفظ ، بمعاضدة طلب العراق في الدخول الى حظيرة عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ م »

الموقف في لندن

درست « وزارة المستعمرات البريطانية » مقترحات ممثلها الجديد في العراق درسا دقيقا ، فانتهت الى انها لن تستفيد كثيرا اذا بقيت مع الشعب العراقي في كرّ وفرّ ونضال دائم ، والى ان الاستقرار في العراق قد يؤمّن لها من المصالح السياسية، والاقتصادية ، ما لا يؤمنه اي حكم عسكري قاهر ، مهما طغى ، وبغى ، واستكبر . لذلك قررت اناطة امر مقاومة الحركة الوطنية في البلاد بالقادة العراقيين ، بعـد ان تضمن المصالح البريطانية في التعهدات التي يقدمها العراق عهديا ، اذا ما دخل عضوا في عصبة الامم ، فاعلنت عن رغبتها في انهاء انتدابها على العراق بتيسير دخوله العصبة المذكورة بدون قيد وشرط .

ولما جاء الجواب من « لندن » مطمنا رغبة المعتمد السامي في معالجـة القضية العراقية من جديد على الاسس التي تضمن تحقيق رغبة العراقيين ، كتب فخامتـه الى الملك فيصل يقول :

دار الاعتماد	الرقم سري آر . او/٩٧
بغداد	التاريخ ٢١ نيسان ١٩٢٩

يا صاحب الجلالة

---

(١) المرجع المذكور ص ١٢٧ .

كما اخبرت جلالتكم شفهيا في هذا الصباح . لقد تلقيت الآن من وزير المستعمرات تعليمات حكومة صاحب الجلالة البريطانية النهائية بخصوص مفاوضات المعاهدة ، ولقد لخصتها في مسودة الكتاب الملحق بهذا (١) .

ان الاقتراحات التي تحتوي عليها المسودة هي، بالطبع، شرط على ان تؤسس وزارة للقيام بمهام حكومة البلاد ، ولا انوي توقيع الكتاب وارساله الى جلالتكم قبل ان اتلقى من جلالتكم تاكيدا بان سيكون جلالتكم فرغ من تشكيل وزارة ، والى ان نكون قد اتفقنا على شكل الجواب الذي سترسلونه جلالتكم الي .

الحق بهذا ايضا مسودة الكتاب الذي انوي توجيهه الى رئيس الوزارة الجديدة على اثر تشكيلها .

صديق جلالتكم المخلص ـ كلبرت كلايتن

تكوين الوزارة

كان في نية الملك فيصل تكليف السيد نوري السعيد بتاليف وزارة تخلف وزارة السعدون المستقيلة ، وتسير بالبلاد وفق الخطة التي يرسمها جلالته ، في ضوء الوعد البريطاني الجديد . فاستدعى الى مقابلته كلا من نوري السعيد ، وتوفيق السويدي،

---

(١) هذه هي مسودة الكتاب التي يشير اليها المعتمد في هذه الفقرة :

يا صاحب الجلالة !

بالرغم من جميع الجهود التي بذلت من قبل الفريقين للتوصل الى الاتفاق على شروط الاتفاقيتين المالية والعسكرية الجديدتين ، اللتين ستلحقا بمعاهدة ١٩٢٧ ، يظهر انه ليس لهذه المفاوضات من نصيب في التوصل الى نتيجة مرضية .

ان عدم وجود حكومة مسؤولة في ذات الوقت ، اخذ يعرقل ادارة وتقدم البلاد ، فحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من اجل وضع حد لهذه الحالة غير مرضية من الشؤون ، مستعدة لان تقوم بتنفيذ الاقتراحات التالية بشرط أن تؤكدوا جلالتكم بان هذه الشروط ستمكن جلالتكم من تشكيل وزارة .

١ ـ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لترك معاهدة ١٩٢٧ والاتفاقيتين الجديدتين الملحقتين بها ، بشرط ان تمدد المدد التي نصت عليها المادتان (١) و (٢) من المعاهدتين العسكرية والمالية الحاليتين الى نهاية حزيران سنة ١٩٣٢ بالواسطة التي تتراءى لحكومة العراق صلاحيتها .

٢ ـ ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لان تعلن لمجلس العصبة في اول فرصة متيسرة ، بعد انتهاء المفاوضات لتمديد المدد المذكورة آنفا ، بانه لا ينوي العمل بمعاهدة ١٩٢٧ ، وأن تخبر رئيس مجلس العصبة بذات الوقت اما (١) بانها مع ذلك ترى نفسها مسؤولة عن القيام بالتعهد الذي نصت عليه المادة (٨) من تلك المعاهدة او (٢) بأن في نيتها ان تقدم اقتراحا الى مجلس العصبة في دورة حزيران ١٩٣٢ بوجوب دخول العراق في عضوية العصبة منذ ذلك الحين ، ما لم يحصل في ذات الوقت توقف جدي في تقدم البلاد السياسي والاقتصادي .

٣ ـ كذلك ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للموافقة على تمديد المدة التي نصت عليها الفقرتان الاولى والثانية من المادة (٨) من الاتفاقية المالية الى آخر سنة ١٩٣٠ ومستعدة لاعادة المفاوضات حالا لنقل السكة الحديدية نهائيا بشرط انه فيما اذا حصل توقف في سير المفاوضات قبل نهاية المدة الجديدة ان يكون لاي من الفريقين الحق في طلب احالة الامر حالا الى التحكيم اهـ .

وفاتحهما في موضوع تاليف الوزارة . وهو لم يكن جادا في هذا التكليف ولكنها مراوغة للتخلص من وعد كان قطعه جلالته الى نوري السعيد .

ولما كان المعتمد السامي الجديد قد تعرّف على وزير المعارف في « الوزارة السعدونية الثالثة » السيد توفيق السويدي أثناء المفاوضات التي اجرياها مع ممثلي ابن سعود في جدّه في تموز ١٩٢٨م ، وكان السويدي المومى اليه صهر عبد الكريم السعدون ، شقيق عبد المحسن السعدون ، فقد اعرب عبد المحسن بك لجلالة الملك فيصل عن رغبته في ان يوسد توفيق السويدي رئاسة الوزارة الجديدة اذا ما طلب الى حزبه في البرلمان تأييد الحكومة الجديدة « ولكن جلالة الملك كان مترددا في قبول هذا الراي ، لان ميله الشخصي كان دائما متجها نحو نوري السعيد وقد حاول ان يقنع السعدون بهذا الراي ولكنه لم يفلح ، اذ اعلن السعدون انه لا يقبل مسؤولية مؤازرة وزارة يؤلفها نوري السعيد لاسباب ذكرها » (١) . فلم ير صاحب الجلالة مناصا من مسايرة هذه الرغبة فوجه كتاب الاسناد الآتي الى :

وزيري الافخم توفيق السويدي رقم ٨٢

بناء على استقالة فخامة عبد المحسن السعدون من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم التاسع عشر من شهر ذي القعدة لسنة الف وثلثمائة وسبع واربعين الهجرية ، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية .

فيصل

هياة الوزارة

وهكذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٨٣ لسنة ١٩٢٩ بتكوين « الوزارة السويدية الاولى » في يوم ٢٨ نيسان ١٩٢٩ على الوجه التالي :

١ ـ توفيق السويدي رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية والاوقاف .
٢ ـ عبد العزيز القصاب : وزيرا للداخلية
٣ ـ يوسف غنيمة : وزيرا للمالية
٤ ـ داود الحيدري : وزيرا للعدلية
٥ ـ محمد امين زكي : وزيرا للدفاع
٦ ـ سلمان البراك : وزيرا للري والزراعة
٧ ـ خالد سليمان : وزيرا للمعارف
٨ ـ الحاج عبد المحسن شلاش : وزيرا للمواصلات والاشغال

وكان رئيس الوزراء السيد توفيق السويدي ، قد رشح مدير المعارف العام

(١) مذكرات توفيق السويدي ص ١٣٨ .

السيد طه الهاشمي الى منصب وزارة المعارف ، ولكن طه اعتذر عن ذلك ، وفضل الاستمرار على العمل كموظف في الدولة . فلما اصر السويدي عليه بوجوب الاشتراك في وزارته ، اصر هذا بدوره على الرفض ، ولما فاتح الملك فيصل السيد طه الهاشمي في امر ترشيحه لمنصب وزير المعارف ، اعتذر هذا عن قبول المنصب الوزاري لاسباب يطول شرحها (١) وهكذا اخفق السويدي في ادخال طه وزارته ، كما اخفق في استمالة السيدين : نوري السعيد وناجي شوكت للدخول عضوين بارزين في الوزارة الجديدة. فكان عمر الوزارة قصيرا ، وكان موقفها في البرلمان حرجا بعد ان سلقها اقطاب المعارضة بألسنة حداد ، واعابوا عليها تراجعها ، واعتبروا رئيسها خارجا على الاجماع .

حيرة الناس

لاحظ الناس ان هياة « الوزارة السويدية الاولى » تكونت من هياة « الوزارة السعدونية الثالثة » نفسها ، مع ان حزب التقدم الذي تستند الوزارتان « المستقيلة والجديدة » اليه كان قرر ان لا يعضد اية وزارة لا تعضد التعديلات التي اراد السعدون ادخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، واخذتهم الحيرة والدهشة في تعليل هذا التراجع (٢) .

ومع اننا لا نؤمن بالحزبية ، ولا نثق بمعظم المناهج والمبادىء التي يبشر بها معظم الاحزاب السياسية في العراق ، فقد وجدنا رئيس الوزارة الجديدة يتجه اتجاها جديدا في بحث العلاقات بين بريطانيا والعراق ، بعد ان اتعبت المفاوضات الجانبين العراقي والبريطاني زمنا طويلا دون التوصل الى نتيجة حاسمة كما هو صريح منهاج وزارته الآتي نصه :

منهاج الوزارة

لما عقد المجلس النيابي جلسته الاربعون في يوم الاثنين الموافق ٦ مايس ١٩٢٩ م انتصب توفيق السويدي رئيس الوزراء ، وتلا منهاج الوزارة الجديدة وهو :

---

(١) سألنا طه الهاشمي عن صحة تكليفه بالمنصب الوزاري ورفضه التكليف ، فكتب الينا يقول : « ما ذكرتموه صحيح . انا شخصيا لا اظن ان السويدي اراد أن يستغل مواهبي . ولعله اراد بادخالي في الوزارة ان يؤمن جانب المرحوم اخي . وكان فخامة نوري السعيد ايضا يصر كل الاصرار على دخولي في الوزارة ولعله هو الذي اشار على المرحوم الملك فيصل بأن يقنعني ودمتم ٢٣ـ٣ـ١٩٤٠»
ـ طه الهاشمي ـ

(٢) كان حزب التقدم ينتهج سياسة التساهل والتعاون مع بريطانية ، وكان يعاني في داخل صفوفه صراعا خفيا يدبره الملك فيصل منوراء ستار . وكان فيصل يحاول جر اكبر عدد من اعضاء الحزب ليربطهم بنفسه ليبعد السعدون عن قيادة الحزب وليحل محله احد معتمديه فيطمن رغبات الانكليز من جهة ، ويرضي نزواته التي طالما وقف السعدون معارضا لها من جهة اخرى . وكان نوري السعيد يقوم بهذا الدور بكل مهارة ودهاء ، فقد سئل نوري ذات يوم لماذا تعارض حزب التقدم وانت احد اعضائه البارزين ؟ فاجاب : ان تخريب الحزب من الداخل خير من تخريبه من الخارج .

وبانتحار السعدون في مساء يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٢٩ انتهت حياة حزب التقدم ، وانفتح أمام فيصل الاول الطريق واسعا ليوسد نوري السعيد مقاليد الامور .

سادتي الكرام ، اني وزملائي مغتبطون لتقدمنا الى مجلسكم الموقر بخطة وزارتنا، وبما تنوي القيام به من الاعمال طيلة اضطلاعها بمسؤولية الحكم ، مستندة على ما اولاها اياه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم من ثقة ، وما تأمل ان تتمتع به من اعتماد من لدن مجلسكم العالي ومما يزيد في اغتباطنا هذا ، اننا نتمكن اليوم من مكاشفة حضراتكم في موضوع المفاوضات التي جرت بين العراق وحليفته في الخريف الماضي .

تعلمون ايها السادة ان العراق لم يقبل بمعاهدة ١٩٢٢ ، بما فيها من قيود ثقيلة، الا حرصا على سلامة كيانه ، واعتمادا على حسن نية الحليفة العظمى ، التي اعربت في فرص مختلفة عن استعدادها لمعاضدته على السير في مضمار الرقي والتكامل ، حتى يصبح في وقت قريب قادرا على النهوض بنفسه ، وتحمل الاعباء التي تترتب عليه كدولة مستقلة .

مرت الايام والعراق يتقدم نحو الرقي الاجتماعي ، والاستقلال السياسي ، وقد كانت الآمال متجهة الى ان حلول سنة ١٩٢٨ ، التي كان يجب ان تنتهي فيها معاهدة ١٩٢٢ بموجب البروتكول المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، سيكون مبدا لدور خطير في حياة هذه البلاد السياسية ، يقضي على كثير من الشواذ الذي يتخلل الوضع المستثنى ، المستند الى احكام المعاهدة المذكورة ، غير ان ظهور قضية الموصل ، وحاجة العراق الى الاحتفاظ بجميع اراضيه ، قد جعل من الضروري عقد معاهدة ١٩٢٦ ، التي مدّدت اجل المعاهدة الاولى الى ٢٥ سنة ، مما ادى الى التأخير في بلوغ الغاية التي يصبو اليها كل عراقي صميم ، وهي انهاء العلاقات المستثناة بين الحليفتين ، والتخلص منها في اقرب وقت مستطاع . ومع ذلك فان معاهدة ١٩٢٦ لم تمس احكام المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية ، التي نصت على تولي العراق المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي ، والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩ كانون الاول ١٩٢٨ كما انها احتوت على نصوص تمكن العراق من مطالبة حليفته في كل اربع سنوات مرة ، بان تنظر في مسالة ادخال العراق في عصبة الامم ، وفي مسالة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية.

وعندما قرب موعد النظر في المسالتين السالفتي الذكر ، وجد انه من المرغوب فيه وضع معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ، ومعاهدة ١٩٢٦، وتنص على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في تاريخ معين ، وتنتهي مسؤوليات بريطانية ، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية العسكرية ، وبناء على ذلك جرت المفاوضات بين الطرفين ، وفي النتيجة عقدت معاهدة ١٩٢٧ . وقد كان من المتفق عليه ــ بناء على رغبة بريطانية الشديدة ــ ان لا تنفذ هذه المعاهدة الا بعد تعديل الاتفاقيتين: المالية والعسكرية ، حتى تبرم هذه الوثائق كلها ، وتصبح نافذة الحكم في آن واحد .

لا ترى وزارتنا حاجة لان تعلق شيئا على ما اتت به معاهدة سنة ١٩٢٧ من تبدل في وضع العراق السياسي ، لان هذه المعاهدة لم تنفذ حتى يومنا هذا ، وقد اصبحت بطبيعة الحال مهملة بسبب عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على تعديل الاتفاقيتين .

وقد بدات المفاوضات فعلا في تشرين الاول ١٩٢٨ بين ممثلي الحكومتين ، وذلك لتعديل الاتفاقيتين المذكورتين . وقد كانت غاية الحكومة العراقيـة ان تحصل على تعديلات تلائم التقدم الذي احرزه العراق خلال الاربع سنوات المنصرمة ، وبعد المداولات المستفيضة لم يتمكن كل من الطرفين من ايجاد حل ، رغما عما ابدياه من حسن نية ، اذ ظهر ان نقطة نظر كل منهما تصطدم في كثير من المواضيع ، وان التوفيق بينهما من الامور الصعبة التي لا يمكن التغلب عليها .

ان اهم النقاط التي لم يحصل الاتفاق عليها تتلخص فيما يلي :

١ ـ تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع .

٢ ـ قيادة القوات المشتركة .

٣ ـ ادارة الاحكام العرفية .

٤ ـ سلطة قائد القوات الجوية .

٥ ـ مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية .

٦ ـ مسؤولية العراق المالية عن قواته الخاصة البرية والجوية .

٧ ـ مصروفات المعتمد السامي وحاشيته .

٨ ـ الاعفاء من الرسوم الكمركية .

٩ ـ السكك الحديدية .

لقد كان من الضروري ، بعد ان ظهرت النتيجة السلبية للمفاوضات ، ان توجه الانظار الى طريقة اخرى يستطاع ان تتحقق بها اماني البلاد ورغباتها ، وذلك بواسطة انهاء المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين . وبناء عليه كانت قد بذلت الجهود المتواصلة في سبيل الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق للدخول في العصبة في وقت قريب جدا ، خال من كل قيد وشرط . ان هذه الجهود ، وان كانت لم تثمر بعد ، الا انه لا يوجد ما يدعو الى قطع الرجاء من الحصول على التصريح المذكور اذا عولجت الامور بالصبر وطول الاناة .

لقد تبين بالاختبار ان المفاوضات قد اشغلت الحكومات العراقية المتتابعة ازمانا طويلة من دون جدوى ، فاعاقتها عن الانصراف الى تحسين احوال البلاد الداخلية ، كما ان اتخاذ سياسة سلبية في هذا الصدد ، وبقاء البلاد مدة طويلة بدون حكومة مسؤولة تتولى اعباء الحكم قد اورثها اضرارا جمة ، كما قد يورثها ضياع حقوقها المكتسبة مما لا يمكن الاستمرار عليه ، لذلك اعتزمت وزارتنا انتهاج خطة عملية مثمرة؛ من شانها رفع المستوى الاقتصادي والعلمي ، مع بذل الجهود المظيمة لتحسين الموقف السياسي ، وانتهاز كل فرصة سانحة لتحقيق الرغبات القومية . ولا تود وزارتنا ان تتقدم بمواعيد خلابة لكنها صعبة التنفيذ ، انما هي ترغب ان تعالج اعمالا مستطاعة

ومتناسبة مع قدرة البلاد المالية ، فهي ستسير بمقتضى احكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها، ومعاهدة ١٩٢٦ ، بما في ذلك الاحكام الموجودة في الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة ، وستستمر على التمسك بحقوقها المنصوص عليها في تلك الوثائق ، كما انها ستواظب على استعمال سلطاتها الدستورية بحرية ، وتسعى لتوطيد الشعور بالمسؤوليات الملقاة على عاتق الحكومة ، بمقتضى هذه السلطات ، وتنفيذ ذلك كله من قبل الوزراء المسؤولين امام مجلس الامة .

ترى وزارتنا ان البلاد تحتاج الى احصاء رسمي لبيان عدد نفوس سكانها بالضبط ، وان عملية تسجيل النفوس امر ضروري يجب الاعتناء به ، واكماله في اقرب وقت مستطاع . وهي ترى ايضا ان هنالك ضرورة قصوى لتنقيح نفقات خدمات الدولة ، واجراء وفور كبيرة لصرفها على مشاريع مثمرة ونافعة .

ان بقاء الجيش في حالته الحاضرة ، وتحميل البلاد مصاريفه الكبيرة بدون ان تحصل على نتائج ملموسة منه ، امر لا يمكن دوامه اكثر ، فوزارتنا عازمة على حسم هذه المشكلة نهائيا وذلك بتقديم اقتراحات قطعية بشأن النظام العسكري في البلاد الى مجلس الامة في دورته الاعتيادية الآتية .

اما سائر المشاريع المفيدة ، كمشروع خزان الحبانية ، وخزان عقرقوف، واصلاح التلفونات وتخفيض اجورها تخفيضا هاما ، وحل مشكلة المنازل ، واعمال التثقيف الهامة ، والعملة ، والبنك الاهلي ، وتحسين المنتوجات الوطنية كالتبغ ، والقطن ، والتمر ، وتشجيع اصدارها ، وتأمين رواجها في الاسواق الاجنبية ، وغير ذلك من الامور المهمة ، فهي بلا شك من جملة وظائف وزارتنا الاصلية . ولا نرى هنالك حاجة الى تنظيم قوائم طويلة مشحونة بهذه الاعمال وامثالها اذ انها لا تريد ان تضيع على مجلسكم الموقر اوقاته الثمينة بسماع وعود قد لا يتسنى تحقيقها في القريب العاجل .
فنحن بموقفنا هذا نكتفي بان نطلب مؤازرة مجلسكم الموقر لتأييد حقوق هذه البلاد المكتسبة عهدا او فعلا مؤملين ان يوفقنا المولى لتحقيق رغبات البلاد . اهـ (١) .

مناقشة منهاج الوزارة

ما كاد رئيس الوزراء ينتهي من تلاوة منهاج وزارته حتى هاجت المعارضة وماجت ، وطالبت بالحاح ان يؤجل المجلس العالي مناقشة المنهاج الى جلسة مقبلة ، ليتسنى لنواب الامة قراءته وتفهم معانيه ، ولكن رئيس الوزراء أصر على ان تجري هذه المناقشة في الجلسة النيابية نفسها ، ولما وضع اقتراح التاجيل في التصويت رفضته الاكثرية الحكومية .

قال نائب بغداد محمد جعفر ابو التمن : « ان الوزارة الحاضرة الفت من انقاض الوزارة السابقة ، التي كثيرا ما قام رئيس الوزراء الحاضر ، والذي كان ركن الوزارة

(١) محاضر مجلس النواب : الدورة الانتخابية الثانية : اجتماع ١٩٢٨—١٩٢٩ ص ٥١٩—٥٢١ .

السابقة ، والبارز فيها ، وكثيرا ما كان يعد المجلس بمسائل كانت موضع البحث والتي كان يتفاءل من نتائجها . وما كنت لاعتقد ، بعد اعلانه باسم الحكومة السابقة فشل المفاوضات ، ان يقبل تحمل المسؤولية فيؤلف وزارة ... » (١) .

وقال نائب بغداد ياسين الهاشمي : « انا استغرب كيف يتفق شخصان على مبدأ واحد ، ياتي احدهما بمبدأ والحكومة البريطانية لا توافق عليه ، ويترك المسؤولية ، وينسحب ، والثاني يقول اني سائر على نفس المبدأ ، وياتي ويجلس ثم يقول : ان هذه المبادىء انما هي المبادىء المدرجة في العهود التي قبل بها مجلس الامة . والعبارة التي يتمسك بها في منهاجه تقول « فهي ستسير بمقتضى احكام معاهدة ١٩٢٢ وذيولها ومعاهدة ١٩٢٦ بما في ذلك الاحكام الموجودة في الاتفاقيتين : المالية والعسكرية فيما يختص بتولي العراق المسؤولية التامة » . وفي سجل المواد المرفوضة المادة الاولى « تولي العراق المسؤولية التامة عن الدفاع » فبماذا تتمسك يا زميلي المحترم المنكود الحظ ، الذي جاءت بك الظروف لان تكون رئيسا في هذا الوقت ؟ » (٢) .

وقال نائب ديالى محمود صبحي الدفتري : « انا لا ارى لزوما للمنهاج في هذه البلاد ، لانه ما رأينا يوما من الايام اتتنا حكومة بمنهاج وطبقته ، فاذا كانت الحكومة تأتي بمنهاج معين ثابت وتطبق القسم القليل منه ، وتبقي القسم المهم منه من دون تطبيق ، فما الفائدة من المنهاج ؟ » (٣) .

ورد رئيس الوزراء توفيق السويدي ، على اعتراضات المعارضين بقوله :

« ان ما يجب ان يفهم ــ وارجو ان يفهم ــ هو ان الموقف الذي تمشت عليه الوزارة السعدونية لم يتغير ؛ واننا لا زلنا مواظبين على التمسك بعين المبادىء التي قيل عنها اننا عدلنا او حدنا عنها ؛ تلك المبادىء التي ان كان فيها شرف عظيم لفخامة السعدون ، فيها ايضا شرف يمسني شخصيا ، بصفتي احد المفاوضين ، ويمس ايضا رفقائي المفاوضين واني لم احد قيد شعرة عما تحسست به انا ورفقائي عن النقاط التي طالبنا بها وتمسكنا بها » (٤) .

وانتهت الجلسة بعد منح المجلس الوزارة ثقته بأكثرية (٥٦) صوتا ضد ستة عشر صوتا .

قرعة الاعيان

تنص المادة الثانية والثلاثون من « القانون الاساسي العراقي » على ان :

« مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات ، على ان يتبدل نصفهم في كل

---

(١) المصدر نفسه ص (٥٢٤) .
(٢) المصدر نفسه ص (٥٢٨) .
(٣) المصدر نفسه ص (٥٣٤) .
(٤) المصدر نفسه (٥٣٦) .

اربع سنين ، ويجوز اعادة تعيين الاعضاء السابقين . والنصف الاول ، لاجل التبديل الاول ، يفرز بالاقتراع » .

ولما كان « مجلس الامة العراقي » قد اجتمع لاول مرة في ١٦ تموز سنة ١٩٢٥م فقد جرى الاقتراع القانوني على نصف اعضاء « مجلس الاعيان » في يوم ١٣ حزيران ١٩٢٩ م بحضور الملك فيصل فأسفر عن فوز :

١ ـ محمد الصدر ٢ ـ عدّاي الجريان ٣ ـ آصف وفائي ٤ ـ عبداللهالنقيب ٥ ـ فخري جميل ٦ ـ حسن الشبوط ٧ ـ مولود مخلص ٨ ـ يوسف عمانوئيل ٩ ـ محمود الاستربادي ١٠ ـ عبد الكريم السعدون .

اما الذين سقطوا في القرعة فكانوا :

١١ ـ يوسف السويدي ١٢ ـ جميل الزهاوي ١٣ ـ ابراهيم الحيدري ١٤ ـ عبد الله صافي ١٥ ـ صالح باش اعيان ١٦ ـ محمد علي فاضل ١٧ ـ مناحيم دانيل ١٨ ـ الحاج سعيد ١٩ ـ عبد الحسين كليتدار ٢٠ ـ عبد الغني كبة .

واستنادا الى المادة الـ (٣٢) من القانون الاساسي ، اصدر الملك فيصل ارادته الملكية في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٢٩ م باعادة تعيين الذوات الآتية اسماؤهم اعضاء في مجلس الاعيان وهم :

١ ـ ابراهيم الحيدري ٢ ـ عبد الله صافي ٣ ـ الحاج سعيد ٤ ـ مناحيم دانيل ٥ ـ محمد علي فاضل .

وفي يوم ١٢ (تشرين الاول) من هذه السنة ايضا ، اصدر الملك فيصل ارادته بتعيين :

٦ ـ السيد نور السيد عزيز الياسري ٧ ـ عبد اللطيف المنديل ٨ ـ محمد علي بحر العلوم اعضاء في المجلس المشار اليه .

وفي يوم اول تشرين الثاني ١٩٢٩ م صدرت الارادة الملكية بتعيين ٩ ـ الحاج ياسين الخضيري .

ولما كان العين يوسف السويدي قد لبى دعوة ربه في منتصف عام ١٩٢٩ م ، بقيت العضوية العاشرة في مجلس الاعيان شاغرة حينا من الدهر مؤاساة لآله وذويه.

بين العراق وسورية

كانت « سورية » احد الاجزاء التي تكوّن « الانبراطورية العثمانية » كما كان « العراق » احد اجزاء هذه الانبراطورية . فلما انتهت الحرب العالمية الاولى ، بسلخ الاجزاء العربية من تلك الانبراطورية واقامة كيانات مستقلة لكل منها ، بحسب

الخطط الاستعمارية التي رسمتها اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية ، قضت المصالح في هذه الكيانات ان تعقد اتفاقات ثنوية بينها ، كما لو كانت تعقد بين الدول الاجنبية، وفيما يلي نص الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية ، وبين السلطات الفرنسية المنتدبة في سورية ولبنان حول استرداد المجرمين ، بعد مفاوضات استغرقت زمنا ليس بقصير :

اتفاق مؤقت لاسترداد المجرمين

عقد هذا الاتفاق الموقت الآتي :

بين فخامة توفيق بك السويدي وزير الخارجية للحكومة العراقية ، وفخامة المسيو هنري بونسو المعتمد السامي للجمهورية الافرنسية في سورية ولبنان ، استنادا الى السلطة المخولة لكل منهما . يستبدل هذا الاتفاق بمعاهدة قطعية فيما بعد :

المادة الاولى : يوافق الطرفان المتعاقدان على ان يسلم كل منهما الآخر ، بمقتضى الشروط المعينة في هذا الاتفاق ، كل من كان :

(أ) متهما أو محكوما عن جريمة ارتكبت في العراق،ووجد في سورية او لبنان سواء كان فاعلا اصليا او معينا .

(ب) او كان محكوما او متهما عن جريمة ارتكبت في سورية ولبنان ، ووجد في العراق ، سواء كان فاعلا اصليا او معينا .

المادة الثانية : لا يسمح بالاعادة ما لم يكن الشخص المطلوب استرداده متهما أو محكوما بالحبس سنة واحدة ، او بعقوبة اشد ، عن جريمة تستلزم بموجب قوانين كلا القطرين عقوبة لا يقل حدها الاعظم عن الحبس سنة واحدة .

المادة الثالثة : لا يحاكم الشخص الذي سمح باعادته الا عن الجريمة التي وقع طلب الاسترداد من اجلها ، او عما يتعلق بها من الافعال التي تظهر بعد الاسترداد .

اذا برىء من هذه التهم ، فلا يجوز توقيفه أو محاكمته عن اية جريمة اخرى ، ما لم يمنح في بادىء الامر فرصة وتسهيلات معتدلة لاجل العودة الى القطر الذي كان قد سلمه فيعرض عن ذلك .

لا يطبق هذا الشرط على الجرائم التي ترتكب بعد الاسترداد .

المادة الرابعة : لا يسمح بالاعادة عن جريمة سياسية او عسكرية . واذا تبين للسلطات الحكومية ، التي رفع طلب الاسترداد اليها ، ان الجريمة ذات صبغة سياسية ، او ان طلب الاسترداد وقع بغية محاكمة المتهم او معاقبته عن جريمة سياسية ، فانها تطلب الى حكومة البلاد التي طلبت الاسترداد ، ان تقدم ايضاحات بذلك ، وتعطي جميع المعلومات اللازمة .

لا تعتبر الافعال الآتية جرائم سياسية :

(ا) جميع افعال القسوة ، او قطع الطريق ، او السرقة المصحوبين بالقسوة ، سواء ارتكبها شخص واحد ، او عصابة ضد الافراد ، او ضد اموالهم الخاصة ، او ضد السلطات المحلية ، او ضد السكك الحديدية ، أو غيرها من وسائط النقل والمواصلات .

(ب) كل جريمة موجهة ضد شخص معتمد صاحب الجلالة البريطانية في العراق ، او معتمد الجمهورية الفرنسية في سورية ولبنان ، او ضد شخص رئيسي الحكومتين ، او ضد احد افراد عائلاتهم .

المادة الخامسة : (ا) يحتفظ المعتمد السامي في سورية ولبنان بحرية الراي المطلقة في تسليم السوريين او اللبنانيين او رفض تسليمهم . وكذلك تحتفظ الحكومة العراقية لنفسها بحرية الراي المطلقة في تسليم العراقيين او رفض تسليمهم .

(ب) وكذلك يحتفظ المعتمد السامي لسورية ولبنان بنفس حرية الراي في رعايا الافرنسيين الذين ارتكبوا جريمة في العراق .

(ج) وتحتفظ الحكومة العراقية ايضا بنفس حرية الراي في احد الرعايا البريطانيين الذين ارتكبوا جريمة في سورية او لبنان .

المادة السادسة : كل طلب استرداد يجب ارسالهبواسطة المراجعالديبلوماسية المستخدمة على الاصول بين الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة : يجب ان يكون طلب الاسترداد مصحوبا :

(أ) بمذكرة توقيف ، او امر بالقاء القبض صادر من سلطة عدلية ذات اختصاص ، ومتضمنة نوع الجريمة ، ونسخة من نص القانون الذي سيبنى الحكم عليه .

(ب) ببيان مفصل ، على قدر الامكان ، يتضمن هوية الشخص المتهم ووصفه.

(ج) بنسخة صحيحة من الاعترافات ، والافادات التي اخذت بعد حلف اليمين ، مصدقة من قبل الحاكم الذي اجرى التحقيق في القضية .

المادة الثامنة : تطبق القاعدة نفسها ، عندما يكون الاسترداد خاصا بشخص قد حكم عليه غيابا ، او في حالة التمرد ، غير انه في هذه الحالة يجب ان يكون الطلب مصحوبا بخلاصة الحكم ، او امر تنفيذ الحكم ، وبنسخة من المادة القانونية التي بني عليها الحكم .

المادة التاسعة : اذا كان طلب الاسترداد خاصا بشخص محكوم بحكم صدر في حضوره ، فيجب ان يكون طلب الاسترداد مصحوبا بما يأتي :

(١) نسخة من كل الحكم او امر تنفيذ الحكم .

(٢) بيان بهوية الشخص المحكوم ، الذي يجب ان يكون مفصلا على قدر الامكان .

(٣) نسخة من المواد القانونية التي بني عليها الحكم .

(٤) شهادة من سلطة عدلية ذات اختصاص ، تتضمن ان الحكم واجب التنفيذ .

المادة العاشرة : على الحكومة التي تتلقى طلبا باسترداد شخص ، ان تقتنع اولا بأن الجريمة هي مما يجب اجراء الاسترداد من اجلها بموجب هذه الاتفاقية ، فاذا اقتنعت الحكومة من هذه النقطة ، فعليها ان تصدر امرا بتوقيف هذا الشخص، وباجراء التحقيق في القضية ، وفي نهاية التحقيق اذا اقتنعت الحكومة ان الشخص الموقوف هو الشخص المتهم بالجريمة ، وانه توجد أدلة كافية لتبرير محاكمته عن الجريمة ، فعليها ان تصدر امرا بالاعادة .

المادة الحادية عشرة : (أ) اذا كان الشخص المطلوب من قبل احد الطرفين المتعاقدين ، وفقا لهذه الاتفاقية ، مطلوبا ايضا من قبل دولة او بضع دول اخرى ، بسبب جرائم قد ارتكبت ضمن اختصاص قضائها ، فيجب تسليمه الى الدولة التي قدمت طلبها قبل غيرها ، الا اذا صرفت النظر عن طلبها هذا .

(ب) كل شخص تصدر بحقه احدى الحكومتين امرا بالتسليم ، يجب تسليمه بموجب ذلك الامر الى وكلاء الحكومة الاخرى ،الذين لهم صلاحية على تسلمه ، وستعطي كل حكومة امثال هؤلاء الوكلاء جميع المساعدات التي تكون ضرورية لتمكينهم من نقل الشخص المسلم .

المادة الثانية عشرة : لكل حكومة الحرية في اطلاق سراح اي شخص موقوف، اذا لم يؤخذ خلال شهرين من ابلاغ الحكومة الاخرى بأمر الاسترداد .

المادة الثالثة عشرة : على الحكومة التي تطلب الاسترداد ان تدفع الى الحكومة الاخرى جميع المصاريف الواقعة لتنفيذ الطلب ، ولتسليم الشخص .

يجب حسم التادية بشهادة تعطى من مدير الامور العدلية في سورية ، او من وزير العدلية في العراق .

المادة الرابعة عشرة : تنفذ هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها ، ويمكن انهاؤها من قبل احد الطرفين المتعاقدين بارسال اخبار في هذا المعنى الى الحكومة الاخرى قبل ستة اشهر .

لاجل ما ذكر اعلاه امضى الموقعون ادناه هذه الاتفاقية : كتب في بغداد في ٢٣ ايار ١٩٢٩

Beyrouth le 6 Mai 1929
HENRI BONSOT

توفيق السويدي

التعرفة الكمركية

شعرت وزارة المالية بضرورة تزييد عائداتها الكمركية من بعض الصنوف التجارية ، فقررت وضع لائحة قانونية « للتعرفة الكمركية » والتقدم بها الى مجلس الامة لتشريعها ، في اوائل حزيران ١٩٢٩ م . وقبل ان تعرض اللائحة للابرام ، وقعت مضاربات في الاسواق اضرت بالحكومة وبالاهلين معا (١) وادت الى ان يهاجم المعارضون الوزارة السويدية متهمين اياها ب :

« إما ان تكون الحكومة هي التي افشت السر ؛ او الحزب الذي رجعت اليه ـ وهو حزب التقدم ـ هو الذي افشى السر . فاذا كان الحزب بريئا ، وحقيقة هو بريء ، فالحكومة هي التي إذن افشت السر ، فيجب ان تسأل الحكومة عن هذا الامر » (٢) .

وفي اليوم الثامن من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ وقف وزير المالية يوسف غنيمة ليرد التهمة عن الحكومة فقال :

« ان الحكومة بلغها ان هناك اشاعات في الاسواق ، ومضاربات في انواع معلومة كانت في ضمن ما تنوي الحكومة تقديمه في هذه اللائحة . وعندما سمعت المضاربات التي حصلت على انواع لم يكن قسم منها في هذه اللائحة . وبما انها من الخطط السرية ، راجعت فخامة رئيس الوزراء في المسالة ، وتداولت معه ومع مدير الكمرك ومستشار المالية بصورة سرية عن هذه القضية . اما المضاربات التي جرت الاشاعة عنها فلم تكن مبثوثة بين التجار بشكل اللائحة المنوي تقديمها ، لان المضاربات صارت على اشياء لم تكن داخلة فيها ، بل يظهر ان الخبر شاع بأن هناك تعرفة كمركية ستقدم ، وان وزارة المالية قائمة بواجبها في تحقيق الامر وايجاد المسؤول الذي افشى هذا السر ، والآن لا يمكنني ان اعطي ايضاحات زائدة عن التحقيقات الجارية في هذا الامر ، ولكن الحكومة اذا توصلت الى النتيجة فستعطي المعلومات بصورة اوسع » (٣) .

والواقع ان المعارضة كانت تعتقد بأن المضاربات التي اجراها بعض التجار ، ولا سيما في شراء السكر والشاي ، انما اجروها لمصلحة رئيس الوزراء ، على حين ان الرئيس المشار اليه يصرح في مذكرته المنشورة في آخر هذا الفصل بقوله « انتهت التحقيقات الخاصة بالتعرفة الكمركية وتبين من خلالها ان ليس لاحد من اعضاء

---

(١) الفت « مديرية التحقيقات الجنائية » لجنة خاصة للبحث في هذا الموضوع كان السيد محمد علي اسعد من ضباط الشرطة النابهين احد اعضائها ، وقد ذكر لنا المومى اليه ان حسقيل شنطوب وكيل السيد توفيق السويدي ، هو الذي شرع في شراء السكر واحتكاره ، وكان السكر احدى المواد الداخلة في التعرفة الكمركية .

(٢) محاضر مجلس النواب « الدورة الانتخابية الثانية » ص ٨٢١ .

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣٢ .

الحكومة دخل فيها ، وعرضت نتائجها على البلاط ، وهدات سورة الغضب وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية » .

بينما كتب الينا وزير المالية ما يلي :

بغداد ٢٩ ديسمبر ١٩٣٠

عزيزي السيد عبد الرزاق افندي الحسني

جوابا على سؤالكم عن لائحة التعريفة الكمركية التي نوت الحكومة تقديمها في سنة ١٩٢٩ الى مجلس الامة ثم ضربت صفحا عنها . فانكم تجدون ايضاحات مسهبة عن هذه القضية بينتها الى مجلس النواب ، بصفة كوني وزيرا للمالية يومئذ ، وذلك في الجلسة السادسة والخمسين من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ في يوم السبت المصادف ٨ حزيران ١٩٢٩ راجعوا ص ٨٢٢ و ٨٣٢ من مذكرات المجلس لذلك الاجتماع .

ومما يؤسف له ان الحكومة لم تتوصل الى الوقوف على مصدر ذلك الافشاء مهما بذلت من الجهود ، واتخذت من الوسائط ، بل بقي هذا الامر في طي المجهولات والمستقبل كفيل في ازاحة الستار عن هذا السر والسلام .

التوقيع — يوسف غنيمه —

جسر الفلوجة

كانت « شركة السير جون جاكسون » الانكليزية قد منحت في آذار ١٩٢٧ م تعهدا بانشاء جسر حديدي دائم على نهر الفرات في « الفلوجة » بمبلغ قدره (٦٥،٨٤٢) ليرة انكليزية على ان يتم العمل خلال ستة عشر شهرا من ذلك التاريخ. وقد حدث في شتاء سنة ١٩٢٨ م فيضان ادى الى انهيار الدعائم المؤقتة التي اقيمت لبناء هذا الجسر ، وغرق اسطوانتين ، فأرادت الشركة ان تتخلص من الاضرار التي لحقت بها من جراء هذا الفيضان ، فادعت ان اسباب ما وقع نشأت عن :

١ — تأخر دائرة القطار عن نقل مواد الجسر من البصرة الى الفلوجة .

٢ — اعطاء وصف مغلوط من قبل الحكومة عن طبيعة النهر في موضع العمل.

٣ — انهدام اعمال الجسر البدائية من جراء تعلية السدود الغربية للفلوجة .

وطالبت بتعويض قدره ٣٠،٠٠٠ ليرة انكليزية ، وان تقوم الشركة باكمال الجسر نيابة عن الحكومة ، اي بطريق الامانة ، فرفضت الحكومة هذا الطلب ، واتخذ مجلس الوزراء قرارا في ٢٣ تموز ١٩٢٩ م باحالة القضية على التحكيم للبت في النقاط التالية :

أ — عما اذا كانت الحكومة او وكلاء التاج ملزمين ام لا بدفع الى المقاولين اي

مبلغ اضافي زيادة عن المبلغ البالغ ٩٣٦٢/٩/٣ ليرة انكليزية الذي استرده وكلاء التاج من اصحاب الضمان بمقتضى احكام بوليسة الضمان ، وعما اذا يجب دفع المبلغ الاضافي هذا ـ اذا وجد ـ الى المقاولين عملا بالمادة ١٢ من المقاولة ام لا ؟ ومن المسلم به ان وكلاء التاج يجب اعتبارهم كفريق يهمهم الامر لاصدار قرار الحكم عن هذه المسالة ، وان يصدر قرار الحكم عن هذه المسالة قبل عرض المواد المنوه عنها في هذه المادة الى التحكم .

ب ـ عما اذا كانت الحكومة مسؤولة عن جميع الخسائر او الضرر او قسم التاخير المزعوم تسببه من قبل السكك الحديدية ام لا ؟

ج ـ عما اذا كانت الحكومة مسؤولة عن دفع الى المقاولين تعويضات عن التاخير المزعوم تسببه من قبل السكك الحديدنة ام لا ؟

د ـ من يتحمل اجور المحكم والمقدر القانوني ؟

على المحكم ان يستحصل البراهين ويبني حكمه عليها سواء كانت شفوية ام تحريرية ، وسواء كانت مقبولة بصورة قاطعة كبرهان ، ام لا كما يرتأيه صالحا حسب درايته . وعدا ما ذكر اعلاه فتعتبر الامور المنازع فيها الآن مودعة الى التحكيم ضمن معنى قانون التحكيم لعام ١٨٨٩ .

في حالة ما اذا صدر القرار عن جميع النقاط (أ) و (ب) و (ج) المنوه عنها في المادة السابقة او اية منها لصالح المقاولين فيجب ان يذكر في هذا القرار الاساس الذي يقدر عليه هذا التضمين للمقاولين وبموجبه يقدر المهندسون الاستشاريون هذا التضمين .

على المهندسين الاستشاريين ان يقرروا مقدار المبلغ الاضافي (اذا وجد) الواجب دفعه الى المقاولين عن كلفة الحفر من مواد صلبة . غير ان هذا القرار لا يمنع اي من الفريقين المتعاقدين من تقديم بينة الى المحكم او الى المهندسين الاستشاريين عن النتائج الناجمة (اذا وجدت) من وجود هذه المواد الصلبة (١) .

وبعد استقالة « الوزارة السويدية الاولى » صدر قرار التحكيم في ٥ ايار من سنة ١٩٣٠ م واذا به ينص على عدم مسؤولية الحكومة العراقية في الامرين (أ) و(ب) اما ما ورد في الفقرة (ج) فقد الزم القرار الحكومة بالاضرار الناجمة عن تاخير شحن مواد الجسر بالقطار من البصرة الى الفلوجة ، على أن تقدر هذه الاضرار من قبل المهندسين الاستشاريين كما الزم القرار الحكومة والشركة بأجور التحكيم مناصفة.

وبعد ان انتهت الشركة من انجاز الجسر الذي تعهدت به ، طالبت بمبلغ قدره ٤٢،٦٠٠ ليرة انكليزية عن كلفة الاعمال الاضافية التي طلب اليها القيام بها ، وعن التعويضات المستحقة عن تاخير نقل المواد بالسكة الحديدية ، فاستبهظت الحكومة

---

(١) محررات مجلس الوزراء للاشهر تموز ـ آب ـ ايلول ١٩٢٩ ص ٥٦ ـ ٥٨ .

العراقية هذا المبلغ ، واوفدت احد المهندسين البريطانيين المستخدمين في دواوينها الى لندن ، لمناقشة الشركة الحساب المزعوم امام المهندسين الاستشاريين فقضى هؤلاء بأن تدفع الحكومة الى الشركة مبلغا قدره ٢٣،٥٤٢ ليرة انكليزية بدلا من المبلغ المطالب به من قبلها .

حوادث وامور منوعة

١ ــ الغت « الوزارة السويدية الاولى » وزارة الاوقاف ، وجعلتها « مديرية عامة » ملحقة بديوان مجلس الوزراء اعتبارا من يوم ٢ تموز سنة ١٩٢٩ ، وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤ تموز سنة ١٩٢٩ تعيين حاكم الصلح في بغداد السيد جميل الوادي مديرا عاما للاوقاف .

٢ ــ نعت انباء المانيا السيد طالب النقيب « وزير الداخلية في الوزارة النقيبية الاولى » يوم ١٦ حزيران ١٩١٩ وكان المتوفى قد نافس الملك فيصل على عرش العراق؛ فابعده الانكليز الى الهند في ١٦ نيسان ١٩٢١ .

٣ ــ ونعت انباء الاستانة في يوم ١٩ تموز ١٩٢٩ م السيد صبيح نشأت الذي كان وزيرا للمواصلات والاشغال ، ثم وزيرا للمالية وغيرهما اكثر من مرة .

٤ ــ حاولت الوزارة تحقيق « مشروع الحبانية » ورأت ان تتدارك نفقاته من واردات النفط ولكن الاجل وافاها قبل ان تحققه .

٥ ــ كان الملك أمان الله خان فقد عرشه في الافغان ، اثر محاولته ادخال بعض النظم الاوربية في مملكته لم يقره الرجعيون عليها ، فجاء الى بغداد في يوم ١٣ تموز ١٩٢٩ تصحبه اميرات وامراء البيت المالك ، واستقبل من قبل الملك استقبالا حسنا . وبعد ان زار واسرته المراقد المقدسة في العراق ، غادر البلاد الى ايران في ٢١ من الشهر المذكور .

٦ ــ غادر وزير المالية يوسف غنيمة العراق الى اوربا باجازة رسمية في ٢٥ تموز ١٩٢٩ ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الدفاع محمد امين زكي ، وقد استقالت « الوزارة السويدية الاولى » والوزير المذكور في الخارج .

٧ ــ بينما كانت « مواكب العزاء الحسيني » تقوم بشعائرها الدينية في مدينة كربلاء في يوم ٢٠ صفر ١٣٤٨ (٢٧ تموز ١٩٢٩) على عادتها في كل سنة ، حدث عراك عنيف بين موكب الكاظمية ، وموكب النجف ، اسفر عن قتل ثلاثة اشخاص ، وجرح عشرة ، وكان كل من الموكبين المذكورين يريد الدخول الى صحن الامام «ع» قبل غيره .

٨ ــ كان في نية الملك ان يسافر الى خارج العراق في صيف عام ١٩٢٩

للاستجمام والراحة، فحالت الوزارة دون قيامه بهذه السفرة. ويقول رئيس الوزراء توفيق السويدي في ص ١٦٥ من مذكراته :

« وكان الملك قبلا يطلب من الحكومة مبلغا من المال كلما سافر الى اوربا بقصد المعالجة وقد طلب فعلا مبلغـا مماثلا في اوائل الصيف ولكن الحكومة رفضت ذلك قائلة : ان الملك يتقاضى مخصصات ملكية كافية لجميع اموره الشخصية مما يبرر صرف المبالغ اللازمة للمعالجة الطبية من جيبه الخاص » اهـ.

٩ ـ وصل الى بغداد في يوم ١٥ تموز ١٩٢٩ ، وزير ايران المفوض في العراق معالي سميعي خان ، فاستقبل استقبالا جميلا ، بصفة كونه اول وزير ايراني مفوض يصل الى العراق . وفي يوم ١١ آب من هذه السنة وقع الاتفاق الموقت الآتي ذكره :

الاتفاق مع ايران

بحثنـا عن العلاقـات العراقية ـ الايرانيـة بحثا مفصلا اثناء الحـديث على « الوزارة السعدونية الثالثة » في الفصل المتقدم ، وقلنا ان المفاوضات بين الجانبين « العراقي والايراني » اسفرت عن الاعتـراف المتقـابل بين الدولتين المتجاورتين ، فبعثت الجارة عناية الله خان اول وزير مفوض لايران في العـراق . وقد دخل هذا الوزير في مفاوضات مع الحكومة العراقية لعقد اتفاق بين الجانبين تحدوهما الرغبة الصادقة في التعاون ، فاسفرت عن توقيع اتفاق مؤقت بين العـراق وايران في ١١ آب ١٩٢٩ كان مجلس الوزراء قد اقر صيغته في جلسته المنعقدة في الثامن من الشهر المذكور ، وان هذا الاتفاق لا يزال يمدد اجله في كل ستة اشهر ، ونظرا لاهمية هذه الوثيقة فاننا ننشر نصها فيما يلي :

وزارة الخارجية　　　　　　　　بغداد في ١١ آب سنة ١٩٢٩

سيدي الوزير

لي الشرف بأن احيط معاليكـم علما انه لما كـانت حكومتي متشبعـة برغبـة صادقة في ان تنهي باقصر وقت ممكن المفاوضات الجارية مع الحكومة الايرانية بشان عقد معاهدة صداقة ، واتفاقيات للاقامة ، والتجارة ، والملاحة ، وكذلك اتفاقـات خاصة لتنظيم المسائل التي يجب تنظيمها بين الفريقين اللذين يخصهما الامر ، فقد كلفتني ان ابلغ اليكم باسمها الاحكام الآ تية لتكون قاعدة موقتة للعلاقات بين بلدينا :

١ ـ ان ممثلي ايران السياسيين والقنصليين في العراق يتمتعون ، على شرط المعاملة المتقابلة ، بالحقوق ، والامتيـازات ، والصيانات ، والاستثناءات المقـررة بمبادىء وتعامل القانون الدولي العام ، والتي لن تكون باي حال من الاحوال ، اقل من الحقـوق ، والامتيازات ، والصيانـات والاستثنـاءات الممنوحـة الى الممثلين السياسيين والقنصليين ، التابعين لاكثر الامم حظوة .

٢ ـ للحكومة الايرانية،بشرط المعاملة المتقابلة،ان تعين في الاراضي العراقية

ممثليها القنصليين ، الذين يمكنهم ان يقيموا في اي مكان فيهـا حيث منافعهـا من وجهتي الاقتصاد والثقافة تسوغ اقامتهم ، ومع ذلك لا يمكنهم ان يمارسوا وظائفهم الا بعد ان يتلقوا « الاكسكواتر » المعتاد .

٣ ـ يقبل الرعايا الايرانيون الى الاراضي العراقية ، ويعاملون وفقـا لقواعـد الحقوق الدولية . ويجب ان لا يعاملوا باي حال من الاحوال ، بشرط المقابلة بالمثل ، بمعاملة اقل شأنا من المعاملة التي يعامل بها رعايا اكثر الامم حظوة (١) .

لما كانت صلاحية السلطات على النظر في امور الاحوال الشخصية ستنظم فيما بعد بين الدولتين ، فان رعايا احداهما الموجودين في اراضي الاخرى يبقون موقتـا خاضعين في هذه الامور الى محاكم البلد المقيمين فيه .

٤ ـ تستفيد ، بشرط المعاملة المتقابلة ، المحصولات الارضية ، والصناعيـة الايرانية المستوردة الى العراق في جميـع الخصوصيات من النظـام الذي تعامل به محصولات اكثر الامم حظوة التي هي من هذا النوع .

٥ ـ تدخل الاحكام المذكورة في اعلاه في حيز التنفيذ ابتداء من اليوم ، وتبقى معمولا بها الى ان تعقد المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات المفكر بها في اعلاه او لمدة سنة على الاكثر .

تفضلوا يا سيدي الوزير بقبول فائق احترامي

عناية الله خان سميعي	توفيق السويدي
المندوب فوق العادة لصاحب الجلالة	وزير الخارجية لحكومة العراق
الانبراطورية شاه ايران في العراق	

الصهيونية في العراق

لمحـة تاريخيـة

« الصهيونية » نسبة الى « صهيون » وهو جبـل في « القدس » ويـراد بها اليوم : نظام اجتماعي يرمي الى تكوين قومية يهودية محضة ، واحياء اللغة العبريـة القديمة ، وبعث الثقافة اليهودية البحتة ، ومن ثم اتخـاذ فلسطين العربية وطنـا قوميا مستقلا ، خاصا باليهود .

---

(١) ... وعند ما أحضرت مسودة الاتفاق المؤقت في بادىء الامر ، اعترضت الحكومة العراقية على نص المادة الثالثة منها ، لانها في الحقيقة لا تمنع الحكومة الايرانية من مطالبة الحكومة العراقية بمعاملة رعاياها في الامور القضائية وفقا لاحكام الاتفاقية المحلية . وبنتيجة المذكرات التي تلت ذلك ، حصل الاتفاق على ان ترسل الحكومة الايرانية كتابا الى الحكومة العراقية بخصوص عـدم استفادة الرعايا الايرانيين من الاتفاقية المحلية ، وقد تلقت الحكومة العراقية فعلا هذا الكتاب ، وهي تعتبره كافيا لايضاح المادة الثالثة من الاتفاق » . — مدير المطبوعات —

وقد تغلغلت هذه الفكرة في نفوس يهود العالم على اختلاف طبقاتهم ، وتفاوت درجاتهم ، منذ زمن بعيد حتى انك لن تجد في يوم من الايام يهوديا واحدا لا يتغنى بهذا الحلم اللذيذ ، او يتقاعس عن تحقيق هذه الامنية ، ولا سيما وهم يسندون أحلامهم الى بعض عبارات وردت في التوراة (١) .

ولما نشبت الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٤ م ، كانت «الحركة الصهيونية» في جمود تام ، واخذ عدد المؤمنين بالفكرة يتضاءل بالتدريج ، ولكن ما كادت « الانبراطورية العثمانية » تشترك في هذه الحرب ضد بريطانية وفرنسة حتى اتضح لليهود ان السيطرة على فلسطين ستنتقل حتما من ايدي العثمانيين الى غيرهم ، ولاح لهم « ان انتصار الحلفاء قد يفتح بابا لرجعتهم الى فلسطين على مجال اوسع كثيرا مما كان يظن ممكنا في ذلك الحين » (٢) .

---

(١) جاء في العدد السابع من الاصحاح الثاني عشر من سفر التكوين « وظهر الرب لابرام وقال لنسلك ، اعطي هذه الارض » ــ اي ارض فلسطين ــ

ويدعي اليهود ان ملكهم في فلسطين قد حدد في زمن ابراهيم الخليل ، على ما جاء في العدد الثامن من الاصحاح الخامس عشر من سفر التكوين ايضا ، وهو قول الرب « في ذلك اليوم قطع الرب مع ابرام ميثاقا قائلا : لنسلك اعطي هذه الارض من نهر مصر الى النهر الكبير في الفرات » .

ويقولون ان هذا الميراث قد خصص في اولاد اسحاق دون اسماعيل بدليل ما جاء في العدد (٢١) من الاصحاح (١٧) من سفر التكوين « ولكن عهدي اقيمه مع اسحق الذي تلده لك سارة في هذا الوقت في السنة الاتية » .

على ان تمسك اليهود بفلسطين يتجلى في العدد الرابع من الاصحاح السادس من «سفر الخروج» ونصه « وايضا اقمت معهم عهدي ان اعطيهم ارض كنعان ، ارض غربتهم التي تغربوا فيها » وفي العدد الثامن من الاصحاح نفسه من هذا السفر ، وهو « وادخلكم الى الارض التي رفعت يدي ان اعطيها لابراهيم واسحق ويعقوب واعطيكم اياها ميراثا انا الرب » .

« انتهى المقصود »

(٢) تقرير اللجنة الملكية ص ١٥ وفي الحقيقة ان الامبراطورية البريطانية كانت قد أدركت نمو شيخوختها وشعرت بقرب دنو أجلها فعقدت مؤتمرا في لندن سنة ١٩٠٥ دعت اليه الدول التي كانت لها مصالح مشتركة مثل فرنسة وبلجيكا وهولندا والبرتغال وايطالية واسبانية لدراسة الوسائل اللازمة لتقوية التعاون فيما بينها وحل خلافاتها وكان مما قاله رئيس الوزراء البريطاني يومئذ ، وهو السر كامبل بترمان ، في هذا المؤتمر :

« ان الامبراطوريات تتكون وتتسع وتقوى ثم تستقر الى حد ما ثم تنحل رويدا ثم تزول ، والتاريخ مليء بمثل هذه التطورات ، وهو لا يتغير بالنسبة لكل نهضة ولكل امة فهنالك امبراطوريات روما واثينا والهند والصين وقبلها بابل وآشور والفراعنة وغيرها فهل لديكم اسباب او وسائل يمكن ان تحول دون السقوط والانهيار او تؤخر تطمير الاستعمار الاوربي ؟ وقد بلغ الان الذروة واصبحت أوربا قارة قديمة » .

وقد توصل المؤرخون الى ان البحر الابيض المتوسط هو الشريان الحيوي للاستعمار ولمصالح الدول المتحدة ، فهو الجسر بين الشرق والغرب ، وهو الممر الطبيعي الى كل آسيا والى افريقية ، وهو ملتقى طرق العالم وعلى هذا يجب :

(أ) على الدول ذات المصالح المشتركة ان تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها ، وابقاء شعبها على ما هو من جهل وتفكك وتأخر .

(ب) ضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي في هذه المنطقة عن الجزء الاسيوي باقامة حاجز

وكانت الحكومة البريطانية مرتبكـة ، وامكانياتها الاقتصادية دون امكانيـات خصومها الالمان اذ ذاك ، وادركت ان كسب صداقة امريكا وعونهـا لكسب الحرب يتوقف في الدرجة الاولى على ضمان صداقة اليهود وعطفهم ، لما لهم من تاثير كبير في الاوساط المالية والسياسية والصحفية ، سواء اكان ذلك في لندن او في نيويورك . ولكن ضمان صداقة اليهود يتوقف على تحقيق احلامهم باتخاذ فلسطين وطنا قوميـا لهم ، فقررت ان تخطو خطوتها الاجرامية فتنكث بوعودها للعرب ، وبعهودها للملك حسين ، فوجهت الى زعيم الصهاينة ، البارون دي روتشلـد ، الكتاب التـالي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م :

« ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بعين العطف والاستحسان الـى انشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي ، وانها ستبذل خير مساعيهـا لادراك هذا الغرض . على ان يكون من الجلي الواضح انه لن يتخذ اي عمل يضر بالحقـوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة بفلسطين ، او بوضع اليهـود السياسي وحقوقهم التي يتمتعون بها في اي بلد آخر » .

وزير خارجية انكلترة ــ اللورد بلفور

العرب ووعد بلفور

لم يكن « وعد بلفور » مرضيا من جانب العرب ، ولا سيما العراقيين منهـم ، ولهذا ما كادت الجموع المتشردة من يهود اوربا تقصد فلسطين حتى قوبلت هجرتهم بسخط شديد ، واحتجاج مرير ، ومقاومة مستمرة ، ولكن الانكليز الذين عرفوا من اين تؤكل الكتف ، وحذقوا سياسة المكر والخداع ، لم يعيروا الاحتجاجات العربيـة جانبا من التفاتهم ، ولم يقيموا وزنا للمقاومة التي ذر قرنها في فلسطين ، بـل اخذوا يمرّنون اليهود على استعمال الاسلحة المتنوعة، ويمكنونهم منتشييد الحصونالمنيعة، وابقوا باب الهجرة مفتوحا على مصراعيه .

وكان العراق في مقدمة الاقطار العربية التي قاومت فكرة اتخاذ فلسطين العربية وطنا قوميا لليهود ، وكان يهتبل كل فرصة للذب عن كيانها ، والبذل في سبيلهـا ، والاحتجاج من اجلها ، وقد بحثنا في حوادث ٨ شباط ١٩٢٨ « في الفصل المتقدم » ما ولدته زيارة السر الفرد موند للعراق من عواقب سيئة فلا نعود الى الموضوع هنا .

بشري قوي وغريب يحتل الجسر البري الذي يربط اوربا بالعالم القديم ويربطها معا مع البحر المتوسط بحيث يشكل من هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقـة للاستعمار وعـدوة لسكان المنطقة « وهم العرب » .

وهكذا تقرر خلق اسرائيل صنيعة الاستعمار وعدوة العرب منذ عام ١٩٠٥ والعرب في غفلـة عن امورهم الحيوية وعما يراد بهم .

ــ راجع « آفاق عربية » ٢/١٠ ــ

حوادث جديدة

وفي آب ١٩٢٩م وقعت في فلسطين حوادث دامية بين العرب واليهود ازهقت بسببها عدة نفوس ، والحقت بالممتلكات اضرارا جسيمة . فلما وصلت انباؤها الى العراق ، قام الاهلون وقعدوا .

وفي بغداد عقد اجتماع خطير في « جامع الحيدر خانة » في يوم ٣٠ آب ١٩٢٩ م شهده نحو عشرة آلاف شخص ، وتليت فيه الخطب السياسية المهيجة ، والقصائد الوطنية المثيرة ، وقرئت الفاتحة على ارواح الذين جندلهم الظلم البريطاني في فلسطين، فلما انفض الاجتماع خرج الاهلون على شكل مظاهرات وطنية صاخبة فقصدوا « البلاط الملكي » و « دار الاعتماد البريطانية » وبعض دور الممثليات الاجنبية ، ولما ارادت الشرطة ان تحول بينهم وبين الاستمرار في التظاهرات ، وقعت بعض الحوادث المؤسفة ، وجرح عدد كبير من الشرطة ومن المتظاهرين .

وقد بقيت مخازن اليهود في بغداد ، وفي امهات المدن العراقية ، مقفلة اكثر من اسبوعين ، فتعطلت الحركة التجارية . وتضرّر الناس من كساد الاسواق ، وظلت دوريات الشرطة تجوب الشوارع والازقة ، وتحرس دور اليهود ومتاجرهم ، وتحمي اموالهم وارواحهم ، وكانت هذه المظاهرات تتجدد في كل يوم تقريبا واستمر الحال على هذا المنوال حتى منتصف ايلول حتى اذا حلت ذكرى « وعد بلفور » المشؤومة في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ م بلغ الهياج اشده ، والمظاهرات ذروتها .

وكانت الصحف المحلية طوال هذه المدة تحمل على الانكليز حملات منكرة ، وتسند الى الحكومة البريطانية النكث بالوعود المقطوعة للعرب ، والتحيز العلني لليهود ، والمراوغة في سلب فلسطين من ايدي العرب وتقديمها لقمة سائغة الى الصهيونيين ، فكانت هذه الحملات الشديدة تغيظ « دار الاعتماد البريطانية » وتضطرها الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج فقرر مجلس الوزراء في اول ايلول ١٩٢٩م « تعطيل جريدتي النهضة والوطن موقتا وفقا للمادة ٢٣ المعدلة من قانون المطبوعات ، لنشرهما مقالات مخلة بالامن العام » و « انذار جريدتي العالم العربي والعراق وايصائهما بان تتجنبا نشر كل ما من شانه الاخلال بالامن العام » .

فاحتج « الحزب الوطني » احتجاجا شديدا على هذا القرار الوزاري ، وطلب الى الوزارة ان تضع حدا لخنق الحريات العامة لان « تعطيل الجريدتين المذكورتين من قبل الحكومة لا يتفق والشعور السائد في البلاد » .

وشرعت الاحزاب السياسية ، والنوادي الادبية ، في جمع الاعانات المالية لمنكوبي عرب فلسطين ، وكانت حملة الاكتتاب واسعة ، اشترك فيها الجمهور العراقي على اختلاف طبقاته وتباين نزعاته .

والحق ان « الوزارة السويدية الاولى » بذلت اقصى جهودها لتوطيد الامن ،

ومنع الاعتداء على يهود العراق ، فلولا تلك الجهود لوقعت مذبحة لا يعرف وخامتها الا الراسخون بالعلم .

استقالة الوزارة

كان الملك فيصل شديد الرغبة في تبديل الوزارة السويدية (الاولى) بغيرهـا ، ولا سيما بعد فضيحة التعرفة الكمركية . فطلب الى السيد رشيد عالي الكيلاني ان يبحث له عن سند يمكنه من اجراء هذا التبديل فرد الكيلاني على طلب الملك بأن ليس في الدستور العراقي ، ولا في بقية القوانين المرعية ما يمكن ان يحقق رغبته ، وان في امكان جلالته ان يستميل اكثرية النواب ليزيحوا الوزارة من امامه فلم يقتنع الملـك بهذا الدفع ، فكلف مستشار وزارة العدلية ان يبحث عن هذا السند فجاء جوابـه مطابقا لجواب السيد الكيلاني .

وكانت جلسات مجلس الامة في الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ م ، قد انتهت في يوم ١٤ حزيران ١٩٢٩ بعد ان عقد مجلس النـواب خـلال هذا الاجتماع ستـين جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (٣٥ جلسة) .

وقد حدث في اثناء العطلة البرلمانية حادثان مهمـان في انكلترة ، كان لهمـا رد فعل عظيم في العراق ، بحيث اديا الى استقالة « الوزارة السويدية الاولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ م ، وقيام « الوزارة السعدونية الرابعة » محلها بعد ايام .

وكان اول الحادثين المذكورين : الانتخابات العامة التي جرت في انكلترة، وصعود العمال الى دست الحكم ، وثانيهما التصريح الذي افضت به الحكومة البريطانية في آب ١٩٢٩ م فيما يتعلق بسياسة بريطانيا ازاء مصر .

وكان لفيف مـن الساسة العراقيين يعلقـون آمالا طيبة على فشل « حـزب المحافظين » في الانتخابات البريطانية ، واستلام « حزب العمال » مقاليد الحكم بدلا عنهم ، بينما كان الفريق الآخر يعتقد : « ان السياسة الخارجية البريطانية لن تتبدل مهما تبدلت الوزارات البريطانية » .

وفي غمرة هذه العقائد السياسية المتباينـة ، انتصرت الفكرة القائلة بـوجوب الاستفادة من هذا التبدل ، فرفع السيد السويدي كتاب استقالة وزارته وهو :

ديوان مجلس الوزراء ـ بغداد الرقم ٢٠٧٨ التاريخ ٢٥ آب ١٩٢٩

سيدي صاحب الجلالة !

اتشرف بأن اجرا على تذكير جلالتكم انه ، عندما بلغت بالرغبة الملكية في تأليف وزارة تخلف وزارة عبد المحسن بك المستقيلة ، كانت البلاد تعاني ازمة وزارية شديدة، نشأت اثر انقطاع المفاوضات مع الحليفة ، وان الباعث الذي حمل جلالتكم على تأليف وزارة برئاستي ، كانت الضرورة القاضية بعدم ابقاء البلاد من دون حكومة تقوم بادارة شؤون الدولة .

وقد تقدمت ملبيا رغبة جلالتكم لتاليف الوزارة الحالية ، التي تحملت مسؤولية الحكم اربعة اشهر ، بعد ان تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل .

اما الآن وقد زالت تلك الموانع ، فانني ارى ان المهمة التي تالفت الوزارة الحالية من اجلها قد انتهت ، ولذلك اتيت مسرعا لتقديم استقالتي راجيا من جلالة مولاي التفضل بقبولها .

انتهز هذه الفرصة لارفع الى السدة الملكية عظيم شكري للفضل العظيم الذي شملتموني به ، واضرع الى الله تعالى ان يطيل بقاء جلالتكم .

العبد المخلص : توفيق السويدي

وفيما يلي الجواب الملكي الصادر بقبول هذه الاستقالة :

البلاط الملكي ـ الديوان بغداد في ٢٥ آب سنة ١٩٢٩

عزيزي توفيق السويدي

اسفت جدا لتقديمكم استقالتكم من منصب رئاسة مجلس الوزراء . ومع تقديري العظيم لخدماتكم الطيبة ، التي قمتم بها انتم وزملاؤكم مدة اضطلاعكم بشؤون الدولة ، فاني آمل منكم ان تداوموا مؤقتا على تدوير الاشغال العامة لحينما تتالف الوزارة الجديدة .

فيصل

بعد استقالة الوزارة

كان السر جلبرت كلايتن ، المعتمد السامي البريطاني الجديد ، قد وصل الى بغداد في يوم ٢ آذار ١٩٢٩ م . وفي يوم ٢٠ نيسان من هذه السنة ، كتب الى الملك فيصل ان يعجل في تكوين وزارة جديدة تحل محل « الوزارة السعدونية الثالثة » المستقيلة ، اذا اريد لمفاوضات التسوية ان تبعث فتكونت «الوزارة السويدية الاولى» في ٢٨ نيسان سنة ١٩٢٩ .

وفي عصر اليوم الحادي عشر من حزيران ١٩٢٩م ، اجتمع السيد السويدي بالمعتمد البريطاني في حديقة دار الاعتماد ، واستعرض واياه القضية العراقية في ضوء التطورات الاخيرة ، واتفق الطرفان على ان يبرق المعتمد الى حكومة لندن بما استقر الراي عليه (١) .

---

(١) في مذكرة السيد توفيق السويدي الى المؤلف المنشورة في آخر هذا الفصل ، ايضاحات خطيرة من المقابلة التي تمت بين فخامته ، وبين المعتمد البريطاني ، وقد كتبها فخامته خصيصا لتاريخ الوزارات العراقية .

ولما حدث التبدل الوزاري في لندن ، حدث تبدل وزاري آخر في بغداد . فقد استقالت « الوزارة السويدية الاولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ م ، ولكنها بقيت في الوكالة الى يوم ١٩ ايلول من هذه السنة ، حيث الف عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في اليوم المذكور .

وقد حدث بين تاريخ استقالة « الوزارة السويدية الاولى » في ٢٥ آب ١٩٢٩ ، وتاريخ قيام « الوزارة السعدونية الرابعة » في ١٩ ايلول من هذه السنة حادثان :

اولهما وفاة المعتمد السامي البريطاني السر جلبرت كلايتن في مساء يوم الاربعاء الموافق ١١ ايلول ١٩٢٩م بالسكتة القلبية ، وتألم الساسة العراقيين كافة لهذه الوفاة التي جاءت في غير اوانها (١) .

ثانيهما وصول الرد البريطاني على مقترحات المعتمد السامي المتوفي ، بعيد وفاته مباشرة ، واضطرار وكيل المعتمد الى تبليغ هذا الرد الى الحكومة العراقية .

ورات وزارة السويدي ان تختم ايامها باذاعة البيان التالي عن الرد البريطاني(٢)

بيان رسمي

(بعد ان انقطعت المفاوضات بين الحكومتين : العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية في الشتاء الماضي ، رات الحكومة العراقية ان توجه الانظار الى طريقة اخرى يستطاع ان تحقق بها اماني البلاد ورغباتها ، وذلك بانهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الامم في زمن معين .

فاوضت الحكومة العراقية المرحوم فخامة السر جلبرت كلايتن في هذا الامر ، فأعرب عن استعداده لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ، ومراجعة الحكومة البريطانية بشانها بالسرعة الممكنة . وبعد ان جلست وزارة العمال على دست الحكم، اخذ فخامة السر كلايتن يؤكد عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقتراحات العراقية . لقد ورد جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي : ـ

---

(١) جرت حفلة تشييع فخمة للسير جلبرت كلايتن في اليوم الثاني لوفاته ، مشى فيها رؤساء الوزارات ، والوزراء والاعيان ، والنواب ، وممثلو المفوضيات والقنصليات الاجنبية في العراق ، ولفيف كبير من الاشراف والسراة والمتمولين ، وغيرهم ، وكان المؤلف في عداد المشيعين . وقد دفن الفقيد في « المقبرة الانكليزية » في الهنيدي واجمعت الصحف على ان العراق خسر بوفاة هذا المعتمد سياسيا لبقا ، ورجلا حكم عقله قبل عواطفه في خدمة المصلحة العامة ، والتوفيق بين الآراء البريطانية والعراقية .

(٢) لما كانت « الوزارة السويدية الاولى » هي التي تولت اقناع الجبهة البريطانية بضرورة طي أي شرط او قيد من الوعد الذي وعدت به الحكومة البريطانية عن تأييد ترشيح العراق الى عضوية عصبة الامم في عام ١٩٣٢ م ، فقد رات هذه الوزارة نفسها ان تذيع البيان موضوع البحث ، قبل ان تتخلى عن السلطة لغيرها .

(أ) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لماضدة ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في ١٩٣٢ .

(ب) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل ، انها قررت عدم الشروع في معاهدة ١٩٢٧ .

(ج) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الامم فياجتماعه المقبل انها تقترح ، وفقا للفقرة (أ) من المادة الثالثة من المعاهدة الانكليزية ــ العراقية لسنة ١٩٢٦ ، ان توصي بادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

يلاحظ مما تقدم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت الآن كل قيد او شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الامم .

لما كان من الضروري عقد معاهدة قبل ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانيا العظمى والعراق بعد دخول الاخير في العصبة ، فستتخذ الآن التدابير لاحضار مسودة معاهدة لهذا الغرض مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي ــ المصري .

هذا هو نص جواب الحكومة البريطانية ومما يؤسف له ، ان الجواب المذكور كان في الطريق ، عندما كان المرحوم السر جلبرت كلايتن يلفظ انفاسه الاخيرة . ولا شك في انه كان يسر سرورا عظيما لو قدر له ان يبلغ هذا الجواب الى الحكومة العراقية بنفسه) اهـ .

مدير المطبوعات

مجلس الوزراء في عطلة

بعد ان تقدّمت الوزارة باستقالتها، توقف المجلس الوزاري عن موالاة اجتماعاته الاعتيادية . فلما تاخر تاليف الوزارة الجديدة كثيرا وجه رئيس الديوان الملكي هذا الكتاب :

الرقم ج/٢٦٨ التاريخ ٥ ايلول ١٩٢٩

سعادة سكرتير مجلس الوزراء

بلغ حضرة صاحب الجلالة ان مجلس الوزراء لم ينعقد منذ تقدّمت الوزارة باستقالتها . وبما انه لا ينتظر تاليف الوزارة الجديدة في القريب العاجل ، فصاحب الجلالة يرغب الى فخامة الرئيس في ان يجمع مجلس الوزراء لتقرير بعض الامور المستعجلة . وقد سبق ، كما لا يخفى عليكم ، ان اجتمع المجلس في عهد وزارة عبد المحسن بك ، وتذاكر في بعض المسائل المهمة مع وجود المجلس النيابي ، وكانت الظروف مماثلة لظروفنا الحاضرة .

التوقيع : رستم حيدر

مذكرة خطيرة للسويدي (١)

عزيزي السيد عبد الرزاق　　　　　　جنيف في ١٤ مارت ١٩٣٤

بعد التحية وصلني كتابكم المؤرخ ٢٥ شباط ١٩٣٤ المرسل من « الحلـة » وشكرتكم على ما ابديتموه نحوي من شعور طيب ، كما قدرت لكم مجهودكم الثمين المصروف في تأليف « تاريخ الوزارات العراقية » .

اني أطلعت على الجزء الاول من كتابكم المهم بواسطة الامـير شكيب ارسلان ، فوجدته حافلا بالمعلومات الضرورية ، فهو تقويم للوزارات العراقية في الحقيقة، اكثر من تاريخ بالمعنى المتعارف . ومهما يكن فيه من اقتضاب فانه اول خطوة مفيدة يمكن اعتبارها في « تاريخ العراق السياسي » .

لاحظت في الجزء الاول انكم تعرضتم الى ذكر « الوزارة السعدونية الثالثـة » ولم تدخلوا في تفاصيلها ، مرجئين البحث في ذلك الى الجزء الثاني . ولما كانت الوزارة المذكورة . اول وزارة اشتركت بواسطتها في الحياة السياسية الفعلية ، فيهمني كثيرا ان يأتي الجزء المذكور بمعلومات مضبوطة عنها ، وهذا الضبط يفتقر بطبيعة الحـال الى منابع موثوقة يعسر الاطلاع عليها بدون مساعدة ارباب العلاقة ، ومؤازرتهم لكم ، فأرجو ان تكونوا حاصلين على تلك المؤازرة ، بقدر الامكان . ومع ذلك اود ان اوضح لكم ببعض الكلمات ، الموقف الذي حصل بعد امضاء معاهدة سنة ١٩٢٧ مـن قبـل « الوزارة العسكرية الثانية » واستقالة الوزارة المذكورة عقيب ذلك ، حتى تظهر لكم جليا العوامل التي ادت الى ان ياخذ المرحوم عبد المحسن بك السعدون على عاتقـه مسؤولية العمل لاستدراك ما أتت به ظروف معاهدة ١٩٢٧ من غبن : ـ

عقـدت معاهدة عام ١٩٢٧ ـ كما يعلـم الجمـيع ـ واستقالـت « الـوزارة العسكرية » بعد ان صادقت عليها ، مع التعليق على كونها معاهدة لا تضمن مطاليب

« ذكرت في مقدمـة الجزء الاول مـن هـذا الكتاب ، انني اتصلت باصحاب الفخامة والمعالي والسعادة : رؤساء الوزراء ، والوزراء ، ورجال السيف والقلم ، لجمع المعلومات المنوعة عـن كل ما له علاقة بموضوع الكتاب ، فكان بعضهم يشجعني على المضي في هذا السبيل فيمدني بكل ما لديه من وثائق ومستندات ، والبعض الاخر يرى في عملي ملهاة ومشغلة لا يستحقـان التشجيع والتشهير بالاعمال الحكومية » .

« وقد تفضل السيد ناجي السويدي ، فوضع تحت تصرفي كافة المستندات المتعلقة بالوزارة التي الفها في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ م ، ورأى شقيقه ، السيد توفيق السويدي ، ان يحـذو حذو اخيه فيمدني بالمعلومات والوثائق المختصة بوزارته الاولى ، ولكن وجوده في خارج العراق ، اضطره الى ان يستعيض عن تلك المستندات بالكتاب التالي عملا بالقاعدة المعروفة «ما لا يدرك كله لا يترك جله»

ان مذكرة توفيق السويدي التي بعث بها من جنيف بتاريخ ١٤ اذار من عام ١٩٣٤ م ، على جانب عظيم من الاهمية والخطورة ، مضافا الى جرأتها وفضحها امورا كانت مستورة عن المتتبعـين لقضايا العراق السياسية الهامة . وحبذا لو حذا ساسة العراق حذوه فكتبوا ما يعرفون عن سياسة البلاد وساستها فلا يفسحوا مجالا لوقوع المؤرخ في خطأ غير مقصود .

عبد الرزاق الحسني

العراق الحقة ، فاقتضى تاليف وزارة جديـدة . وكان السعدون مخالفا للمعـاهدة المذكورة لاعتقاده بانها لم تات بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكـان يرى عدم عرضها على المجلس ، كما انه كان يرى ضرورة فسخ المجلس النيابي، الذي انتابه من تفرق وتشتت . **وكانت آراؤه هذه غير مؤيدة في البلاط** مما ادى الى النظر في تاليف وزارة بعيدة عن نفوذ السعدون ، او غير متأثرة بآرائه فلم يمكن ذلك نظرا لما كانت تبديه « دار الاعتماد البريطانية » من آراء اهمها : ان كـل وزارة تأتي وعليهـا مسحة من الميل لسياسة البلاط ــ كمـا كانوا يسمونها ــ تكون قليلـة الاستقرار ، بسبب ما يلحقها من تأثيرات يقال عنها انها تأتيها مـن البلاط ، وكانت آراء الـدار المذكورة محترمة آنئذ ، فلم يكن في الامكان ايجاد العناصر اللازمـة لتاليف وزارة لا يسيطر عليها السعدون بنفسه .

وربما قيل كيف توافق « دار الاعتماد » على مجيء السعدون وهي عالمة بانـه مخالف لمعاهدة عام ١٩٢٧ ؟ فيجاب على ذلك بان الانكليز لم يكونوا راغبين في عقد اية معاهدة ، بعد التعديل الذي طرا على معاهدة سنة ١٩٢٢ في كانون الثاني ١٩٢٦ كما انهم كانوا يرون عدم حلول الوقت الذي يمكن للعراق ان يعقد فيه معاهدة جديـدة ، فلما اصر العراق على لزوم تحقيق مطاليبه المشروعة ، وافقوا على عقد معاهدة لا تفرق عن سابقاتها الا ببعض التفاصيل البسيطة . لهذا فلما وجدوا ان السعدون لا يميـل الى عقد معاهدة ، لا تختلف عن التي كانت قد وضعت بين الطرفين من قبل ، ايدوا موافقتهم على عدم الاخذ بمعاهدة عام ١٩٢٧ اذا صرّح العراق بذلك في اي وقت كان قبل الابرام .

تم الامر والف « السعدون » وزارته الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ فدخلتها عناصر جديدة من النواب ومن غير النواب . اما النواب فكانوا يوسف غنيمه « وزير المالية » واحمد الداود « وزير الوقف » وعبـد المحسن شلاش « وزير الاشغـال » وسلمان البراك « وزير الري » وحكمة سليمان « وزير العدلية » واما غـير النواب فكان كل من نوري السعيد « وزير الدفاع » وانا اي توفيق السويـدي « وزيـر المعارف » وكنت يومئذ اشغل وظيفة « مدير العدلية العام » وبقي البلاط ــ كما كان يظهر ــ محتفظا برايه السابـق ، الـذي كان يرمـي الـى **تاليف وزارة لا يراسهـا السعدون . ومن هنا نشات حالة تشادد خفيفة ما بين الوزارة والبلاط ، الا ان هذا التشادد لم يكن** ليقف عثرة امام الوزارة لتحقيق طلبهـا في فسخ المجلس ، فـأمرت بحله بعد ثلاثة ايام .

كان اشخاص كثيرون لا يدخرون وسعا في تاجيج نار المنافسة ما بين الـوزارة والبلاط حتى اذا حدثت مظاهرات ٨ شباط ١٩٢٨ بمناسبة مجيء السر الفريدموند، ظنوا ان مساعيهم قد نجحت لانهم استغلوا هذه القضية لضرب الوزارة في الصميم ، ولكنهم لم ينجحوا في الحقيقة ، وقد استعمل المعارضون وسائل لمهاجمة الوزارةمغرية وخلابة ، فكانوا يقولون ان وزارة السعدون قد اتت بقوة الانكليز ، ونسوا ان كل شيء كان يأتي ويروح ، ويبقى ويستمر بقوة الانكليز ، ثم قالوا ان رئيس الوزارة كان ممن

يمالئون السياسة الانكليزية فوجوده في مركز المسؤولية خطر على مصالح العراق . ونسوا انه رفض معاهدة سنة ١٩٢٧ كما رفض ان يتحمل العراق شيئا من فرق النفقات العسكرية ، التي كانت بريطانية مطالبة به . وهو لو قبل ـ كما كان يتوقعه الكثيرون قبل مجيء وزارة السعدون الثالثة ـ لاقتضى على العراق ان يدفع مبلغا سنويا يتراوح ما بين الاربعين والمائة الف ليرة انكليزية على اقل تقدير . ثم قالوا ان جريان الانتخاب على يد هذه الوزارة سيكون خطرا على البلاد ، لان الاكثرية التي ستأتي الى المجلس ستكون آلة صماء بيدها ، مستسلمة للاجنبي . وفاتهم ان تلك الوزارة قد قامت بالمفاوضات لتعديل معاهدة ١٩٢٢ ، ووقفت موقفا مشرفا للبلاد ، فقطعت المفاوضات التي لم ترها مفيدة ، حتى حملت الانكليز على اجراء حلول اخرى، انتجت تصريح ايلول ١٩٢٩ كما سيجيء البحث عنه ، وهي مستندة في ذلك الى تلك الاكثرية .

وكل هذه المواقف اذا كان فيها شيء من الفخر ، فهو يعود باول درجة الى المرحوم السعدون ، الذي كان هو المنبع الذي تستقي منه الوزارة قوتها ، والى المراكز الوطنية التي كانت تشجعه وتؤيده في مواقفه المفيدة للبلاد . واذا جاز لي ان اخص نفسي بنوع من الخدمة للبلاد في كل ما قام به السعدون من اعمال ، فلأني كنت مشاوره الخاص ، وشريكه المخلص في آرائه وتدابيره ، ليس الا .

فوزارة السعدون الثالثة بعدما اثبتت للبلاد بانها ليست كما كان يشاع عنها ، وذلك بعدم تصديقها معاهدة سنة ١٩٢٧ ، وعدم قبولها فروق النفقات العسكرية ، وعدم موافقتها على اسس المفاوضة التي انقطعت ، عزمت على الاستقالة لا لانها كانت ترى الاستقالة ضرورية فقط ، لان المفاوضات مع الحليفة قد منيت بالفشل ، بل كتبت بانها ليست مكترثة بالكراسي الناعمة ـ كما كان يسميها قليلو الجاه ـ ولتترك المجال واسعا لمن يأتي بعدها ، لعله يعالج القضية بطريقة غير طريقة المفاوضات، فيجد حلا مناسبا لها وهذا ما وقع في الحقيقة . فقد استقالت « الوزارة السعدونية »وقبلت استقالتها ، ولكنها لم تترك الحكم الا بعد ثلاثة اشهر ونصف شهر .

وقد كان كل منا يفكر يومئذ فيما يجب عمله لتدارك الخطر المحدق بالبلاد ، من جراء الغموض الذي استولى على العلاقات ما بين بريطانية والعراق . والكل منا يتساءل عما يجب عمله : اتترك الامور وشأنها ، وتبقى بريطانية وهي الطرف الاقوى في العقد متصرفة كما تشاء فتفسر المعاهدة كما تتراءى لها مصالحها ؟ ام يجب ايجاد مخرج معقول يؤدي الى التفاهم على اسس غير المفاوضات وغير سياسة التعديل ؟

هذا ما كنت ـ مع الآخرين ـ افكر فيه حينما بدأ (البلاط) يفكر في حل الازمة الوزارية بعد ان تأكد من ان السعدون لن يرجع الى الحكم ، لعدم تبدل الوضع الذي انقطعت المفاوضات من اجله ، فكان لا بد ـ والحالة هذه ـ من تاليف وزارة تقوم بالعمل ، في فترة انقطاع المفاوضات ، وتسعى لايجاد اسس جديدة لتنظيم العلاقات بين الدولتين . وكانت هذه الفكرة تلقى بعض التردد في البلاط ، ولكنها وجدت اذنا صاغية في دار الاعتماد لوجود السر كلايتن فيها ، وهو المعروف بنبل اخلاقه وبافكاره

المشبعة بالتساهل ، فاثرت المفوضية على البلاط ، وجعلته يميل الى تأييد الفكرة القائلة بوجوب تاليف وزارة تقوم باحضار اسس جديدة ، دون الركون الى معاهدات ١٩٢٢ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ودون تضييع الوقت بتعديلها .

وكان الحزب المعول عليه آنئذ (حزب التقدم) فكان يجب ـ والحالة هذه ـ انتقاء رئيس الوزارة الجديدة من بين افراد هذا الحزب، فوقع الاختيار علي بعد مفاوضات طويلة استغرقت اكثر من اسبوع ، وظهر لي خلالها ان البلاط كان مصمما على تنفيذ سياسة فتح باب جديد لمعاهدة جديدة ، بعد ان كان مترددا في الاخذ بها فقبلت . وكان من اهم الاعمال التي قمت بها ، انني فاوضت المعتمد السامي فيما يجب عمله للتخلص من معاهدة سنة ١٩٢٢ وملحقاتها ، وضرورة تعديلها ، وما يتبع ذلك من مفاوضات عقيمة لا تأتي بنتيجة .

وما زلت اتذكر جيدا الظرف والمكان اللذين وقعت فيهما محادثاتي مع المرحوم السر جلبرت كلايتن في هذا الشان ، اذ كنت قد اتفقت مع المومى اليه على ان نجتمع في الساعة السادسة بعد ظهر اليوم الحادي عشر من شهر حزيران سنة ١٩٢٩ ـ اذا لم تخني الذاكرة ـ وكان المندوب يتمشى في الحديقة « حديقة دار الاعتماد » ثم ذهبنا الى الصالون ، حيث كانت مائدة الشاي جاهزة فجلسنا انا وهو وحدنا .

فاتحني المندوب بالكلام قائلا « فهمت من المحادثات التي جرت لي معكم، ومع محسن بك قبل ايام ان الحكومة العراقية ترجح الاستعاضة عن المعاهدات والاتفاقيات الحالية بمعاهدة جديدة تكون على اسس جديدة ، فهل تستطيعون توضيح هذه النقطة لي لعلي اساعدكم على تحقيق هذه الغاية ؟ وبعبارة اوضح هل لكم ان تقولوا لي ماذا تتطلبون لحل المشاكل المعلقة بيننا بعد انقطاع المفاوضات ؟ » .

فأجبته بما مآله : ان السؤال يجب ان يوجه لكم من قبلي يا حضرة المندوب « مع الابتسام » فلو استطعت ان أسألكم ماذا تتطلبونه منا ؟ لامكنني ان اصل الى الحل المطلوب من اقصر طريق ! نعم اود أن اسالكم عما تريدونه منا لنعلم ما اذا كان في امكاننا تحقيقه ام لا ؟ فنحن في بلادنا نريد ان نعيش احرارا مستقلين ، وهذهالرغبة منطبقة تماما على مقاصدكم على ما نعتقد ، فلماذا اذن هذه الطرق الطويلة لايصالنا الى مبتغانا ؟ ولماذا هذه الاتفاقيات ، والمعاهدات ، والتعديلات ، وغيرها ، وغيرها ، ونحن متفقون معكم على ضرورة استقلالنا ؟ فالذي نريده ـ يا حضرة المندوب ـ هو رفع معاهدة عام ١٩٢٢ المعدلة في سنة ١٩٢٦ وما يتصل بهما من وثائق ، وهذا لا يتسنى الا بدخولنا في عصبة الامم ، فهل انتم مستعدون الى تسهيل دخولنا في العصبة وكيف يكون ذلك ؟

ذكرتم في المادة الثامنة من معاهدة ١٩٢٧ بان بريطانية مستعدة لمعاضدة العراق بدخوله في عصبة الامم ، ولكنكم قيدتم تلك المعاهدة بقيود وشروط لا يمكن تحقيقها بوجه من الوجوه ، فوضعتم كل العراقيل في طريق دخولنا . والان هل يمكنكم ان توصوا حكومتكم بقبول حل جديد لهذه المعضلة فيكون بمثابة تمهيد لعقد معاهدة جديدة على اسس جديدة ؟ واني ارى ان يكون الحل الجديد مثلا بهذا الشكل : تتعهد

بريطانية بمؤازرة العراق ، وعضده للدخول في عصبة الامم ، عام ١٩٣٢ بدون قيد وشرط ، ثم تقوم الحكومة الانكليزية بتقديم بيان في حزيران القادم الى مجلس العصبة تخبره فيه بعزمها على ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم ، فيكون الوعد الذي تعطيه ايانا بريطانية مؤيدا ومسجلا لدى العصبة ، حتى اذا حصل تبدل ما في وضع الحكومة البريطانية ، من حيث الاحزاب ، يكون وعدها لنا مصونا من كل اعتراض ، لانه يصبح حينئذ تعهدا دوليا خارجا عن مؤثرات السياسة الداخلية. فاذا دخل العراق العصبة، انتفت المعاهدات الحالية ، وبدات المعاهدة الجديدة ، التي يتفق عليها الطرفان بشكل مناسب !

قال المندوب : « اما اننا ما نريده منكم ـ كما تسألون ـ فهو امر بسيط . فاولا نريد ان تكونوا مستقلين استقلالا تاما لا تشوبه شائبة . وثانيا نريد ان تكونوا لنا اصدقاء تقدرون الجميل الذي قامت به بريطانية نحوكم في مساعداتها لكم على تحقيق امانيكم القومية . وثالثا نريد ان تقدروا وضع الامبراطورية الانكليزية ، وحاجتها الى طرق جوية تضمن اتصال اجزائها بعضها ببعض . ولما كان العراق بوضعه الجغرافي في نقطة لها كل الفوائد المأمولة لتحسين المواصلات الجوية الامبراطورية ، فاننا نريد منكم أن تسمحوا لنا بامرار طياراتنا بجوكم ولا نريد منكم شيئا آخر . فهذه هي السياسة الجديدة التي تريد حكومتي انتهاجها معكم ، فاذا كنتم مستعدين للتفاهم معنا فاعتقد انه سيكون الاتفاق ممكنا وقريبا . ومع ذلك فاني سارسل برقية بالمآل الذي تقترحونه ، فيما يخص دخول العراق عصبة الامم ، بلا قيد وشرط ، مع ايضاح الموقف بصورة جلية، واملي ان آخذ الجواب بالموافقة عليه بعد خمسة واربعين يوما».

وقد شكرت المندوب على وعده بالمساعدة في تحقيق الغرض المطلوب ، وفارقته نحو الساعة السابعة ، وقد عرضت نتائج محادثتي هذه على المغفور له جلالة الملك فيصل فأعرب عن ارتياحه .

والذي كان يظهر من محادثات المرحوم الملك فيصل ، انه لا يرتاح من مماطلة البريطانيين ، وانه كان قليل الاصطبار، فكان يعرب دائما عن رغبته في احراج مركز بريطانية لالزامها باجابة مطالبينا ، وكان يرى في عدم تاليف وزارة عراقية ، بعد استقالة السعدون ، احسن وسيلة لهذا الاحراج . الا انه غيّر وجهة نظره فيما بعد، ولا ادري ما اذا كان هذا التغيير اساسيا أم وقتيا ؟ وعلى كل حال ، كان يظهر لي عند مفاوضة جلالته اياي بتاليف الوزارة ، انه اصبح مقتنعا بوجهة نظري في ضرورة معالجة القضية من جديد على اسس جديدة ، ولم ار ما يشير الى عكس ذلك .

الا ان بعض النفعيين قد تمكنوا ـ على ما يظهر ـ من تبديل راي جلالته الاخير، واقناعه بضرورة تبديل الوزارة ، وفسح المجال الى تاليف وزارة قوية تضم الشخصيات الممتازة ـ على حد تعبيرهم ـ ويراسها السعدون . فطلبني الملك في صباح يوم من ايام العشرة الاولى من آغستوس ١٩٢٩ وافهمني راي جلالته بضرورة تاليف وزارة يرأسها عبد المحسن بك ، فوافقته على رايه في المبدا ، الا اني خالفته في طريقة تنفيذه للاسباب الآتية :

١ ـ ان سبب رفض السعدون تاليف وزارة ، قبل ان اشكل وزارتي ، كان ناشئا من عدم وجود تغير في الموقف السياسي ، ولم يتبدل هذا الموقف لحد الآن ، فتكليفه بتاليف الوزارة (قوية كانت ام ضعيفة) سوف لا ينتج شيئا ، لان السعدون سيرفض بالمرة تاليف اية وزارة مهما كان شكلها ، ما لم يدخل على الجو السياسي تغيير ظاهر . وللتأكد من ذلك اقترحت ان يكلف عبد المحسن بك بذلك ، فكلف ورفض ، مبينا ما كنت بينته لجلالة الملك المعظم .

٢ ـ ان ما حدث مع المندوب السامي البريطاني من المكالمات الاخيرة قوّى الامل بقرب وصول جواب محقق لمطاليبنا ، فتنتهي المعاهدات الموجودة، ونكون بعد ورود الجواب على ابواب مفاوضات جديدة ، وحينئذ يجدر بنا ان نسلم مقاليد الامور الى ايدي قوية يراسها السعدون .

٣ ـ كان قد قدم مشروع قانون بتعديل بعض الاقسام من التعريفة الكمركية ، فاتصل خبره بالاسواق ، واحدث وقوع بعض مشتريات بقصد الاستفادة من الفرق في الاسعار ، ومن جملتها السكر ، فاعطى هذا الحادث سلاحا جديدا بيد المعارضين لسياسة وزارتي ، جعلهم يتهمونها اما بالتهاون في حفظ اسرار الحكومة ، او بالاشتراك مع المضاربين ، وقد جلبت هذه التهم انظار السلطة فامرت باجراء التحقيق عن المسببين .

والآن اذا استقالت الوزارة لمقاصد مهما كانت شريفة بحد ذاتها ، وهي افساح المجال الى وزارة قوية تعالج قضية المعاهدة ، فان المغرضين سيفسرون هذه الاستقالة بالعزل ، وتكون كرامة الوزارة الحالية ، التي اتحمل انا مسؤوليتها وصيانة شرفها مداسة بالاقدام ، وهذا ما لا ارضى به قط « انتهى الحديث مع جلالة الملك » .

فهذه الاسباب ، رغم وجاهتها ، كانت قد اعتبرت غير كافية لدى جلالة الملك، ولكن بعد محادثات طويلة وعديدة ، حصل التفاهم مع ذلك على اخذها بنظر الاعتبار، فتقرر تاجيل الاستقالة الى امد انتخب انا ظروفه . فعندما انتهت التحقيقات الخاصة بالتعرفة الكمركية ، وتبين من خلالها ان ليس لاحد من اعضاء الحكومة دخل فيها ، وعرضت نتائجها على البلاط ، وهدات سورة الغضب ، وعادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، وجدت ان زمن الاستقالة ، وان لم يكن قد حان تماما ، لان الجواب البريطاني لم يات بعد ، ولكن مع ذلك كان الامل قويا بوصوله بعد ايام قلائل ، وصار مناسبا لتمهيد الطريق الى صاحب الجلالة الملك لاحضار الشكل المطلوب للوزارة القوية ، حالما ياتي التصريح ، فاستقلت ، وجاء التصريح بعد ايام ، وبلغني به وكيل المندوب السامي ، لان الماسوف عليه الجنرال كلايتن ، كان قد توفي ، فنشرته وتالفت عقب نشره « الوزارة السعدونية الرابعة » وانتهت وظيفتي .

كان في زمن وزارتي من اهم المسائل ، القيام ببعض التنزيلات الهامة في النفقات، فوفقت الى تنزيل ٢٠ لكا من الربيات من المصاريف ، وامررت الميزانية بعدئذ من المجلس بنجاح .

ثم كانت مشكلة تمديد مدة حق اختيار قطع النفط ، واعادة النظر في امتياز

شركة النفط التركية على بساط البحث لتقسيمه الى قسمين : فلم تنته في وزارتي مع اني اشتغلت كثيرا في تمهيد اعادة النظر المطلوبة .

ثم اني اشتغلت في مشروع الحبانية ، وسعيت الى تدارك المبالغ اللازمة له من النفط ، وكانت قضيته على وشك الانتهاء عندما استقلت .

ثم كانت قضية « جسر الفلوجة » مع شركة جاكسون فأحيلت الى التحكيم ، من قبل وزارتي ، ثم كسب العراق الحق بعد استقالتي .

فترون مما تقدم اني لخصت لكم حوادث كثيرة ، تتطلب تفاصيل اوسع مما كتبت ، ولكني اعتقد مع ذلك بانها تكفي لاعطاء القارىء فكرة واضحة عن موقف « وزارة السعدون الثالثة » التي كنت عضوا فيها ، وعن موقف وزارتي ، ولدي تفاصيل كثيرة، قد تشغل عشرات الصفحات عزمت على تدوينها في مذكراتي الخاصة ولم أر من المناسب ادخالها في كتاب ينشر ، وجميع أرباب العلاقة قيد الحياة ، الا المرحوم الملك فيصل ، والمرحوم السعدون ، والمغفور له كلايتن . والذي اطلبه منكم هو أن لا تتقيدوا بنص مذكرتي هذه ، بل تتخذوا منها معينا لكم في تدوين الحوادث التي ترونها مفيدة لكتابكم ودمتم موفقين .

جنيف ١٤ مارت ١٩٣٤ توفيق السويدي

١٢ ربيع الاخر ١٣٤٨ — ١١ جمادي الثاني ١٣٤٨
١٩ ايلول ١٩٢٩ — ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩

الوزارة السعدونية الرابعة

لمحة

كان عبد المحسن بك السعدون شديد الاعتداد بنفسه ، نزيها في ممارسة حكمه ، بعيداً عن استغلاله لذاته . وكان يؤمن بسياسة معينة محدودة يصارح بها الشعب من دون لف او دوران ، خلافا لما جبل عليه غيره من بعض الساسة ، الذين كانوا يعملون بتوجيه من الملك فيصل من وراء ستار ، فيطلعون كل يوم بوجه يختلف عن الوجه الآخر . ولم يكن السعدون ليؤمن بهذه السياسة ، فقد كان فيه خلق البدوي وطبعه اللذين انعكسا في سياسة تتسم بطابع من الصراحة والوضوح .

وكان عبد المحسن بك هذا قد سافر الى لبنان في اول تموز من عام ١٩٢٩ ومعه ناجي بك السويدي ، بعد ان فشلت المحاولات التي بذلت لحمله على تكوين وزارة جديدة ، بعد استقالة وزارته الثالثة في يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، وكان في نيته ان يرحل من لبنان الى تركية ليقضي اشهر الصيف فيها ، فلما اسفرت الانتخابات البريطانية العامة عن صعود العمال الى ارائك الحكم في انكلترة ، ابرق الملك فيصل الى عبد المحسن السعدون بان يعود الى العراق فورا ، فلم يسع الرجل غير امتثال الامر ، فعاد الى بغداد في يوم ١٧ آب من هذه السنة . ولما فوتح في امر التهيؤ لتأليف وزارة جديدة ، ارتأى أن يتعاون مع المعارضة التي اكبرت موقفه ازاء المقترحات البريطانية الاخيرة في موضوع الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، فعرض على الهاشمي أن يسهم وبعض اعضاء حزبه بالدخول في الوزارة المقترحة ، فلم يتردد الرجل العظيم عن قبول العرض (١) لان مصلحة العراق العامة كانت تتطلب ان تكون فوق كل مصلحة اخرى بما فيها المصالح الحزبية .

« ولم يكن اقناع السعدون بالعودة الى الحكم سهلا ، فانه كان قد استقال في كانون الثاني ١٩٢٩ لانه لم يستطع الحصول على التعديلات التي طلبت وزارته ادخالها على الاتفاقيتين : العسكرية والمالية ، اللتين كان في النية ضمهما بصورة معدلة الى

---

(١) هناك اجماع في الراي على ان الملك فيصل كان يؤثر وزارة يؤلفها نوري السعيد . بدلا من اي سياسي آخر ، ولكن الظروف لم تسعفه الا بعد هذا التاريخ بنحو نصف السنة .

ويقول السيد توفيق السويدي في ص ١٧٣ من مذكراته :

« وكان المتوقع ان يأتي الى الوزارة ويؤلفها السيد نوري السعيد ، ولكن هذه المرة ايضا لم يتسن ذلك لجلالته ، لان الاتجاه الذي أعرب عنه السياسيون والمندوب السامي ، على ما يظهر ، كان نحو ضرورة دعوة السعدون لتأليف وزارة تجمع بعض الشخصيات البارزة » .

معاهدة ١٩٢٧ البريطانية ـ العراقية . وفي خلال هـذه الفترة كان استهجان هـذه المعاهدة قد تضاعف . وقبـل تاليف الوزارة ـ الجديدة ـ اراد عبـد المحسن بـك السعدون ان ينال عهدا من الحكومة البريطانية بنزولها عند اماني العراق الوطنيـة ، وتعديل السياسة التي ادت الى استقالته في اوائل السنة . ولا يغرب عن البـال ان معاهدة ١٩٢٧ نصت في احدى موادها على انه : اذا استمر مقياس التقدم الحالي في العراق ، وسار كل شيء على ما يرام في خلال هـذه الفترة ، فان صاحب الجلالـة البريطانية سيعمل على تامين ادخال العراق الى عضوية عصبة الامم عند عام ١٩٣٢، وكان هذا الشرط المقرون بهذا الوعد لعضد صاحب الجلالة البريطانية لطلب العراق بالدخول الى عصبة الامم ، غير مستحسن لدى الحكومة العراقيـة ، حتى في اثنـاء المفاوضات لعقد الاتفاقية ـ المعاهدة ـ وكان احد الاسباب التي حدت بعبـد المحسن بك السعدون الى عدم تاليف الوزارة . ولاجل حل هذه العقدة ، فوّضت حكومـة صاحب الجلالة البريطانية ، وكيل المعتمد السامي في ١٤ ايلول ١٩٢٩ بابلاغ الملـك ما يأتي :

(أ) ان الحكومة البريطانية مستعدة الى عضد ترشيح العراق لادخاله الى عصبة الامم عام ١٩٣٢ .

(ب) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في دورة اجتماع العصبة الاممية المقبل ، انها قررت عدم العمل بمعاهدة ١٩٢٧ .

(ج) ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس عصبة الامم في الوقت عينه، انها في سنة ١٩٣٢ عازمة على التوصية بادخال العراق الى عصبة الامم (١) .

واضاف وكيل المعتمد السامي في بغداد على ما تقدم فأوضح للحكومة العراقية:

« ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تامل عقد معاهدة جديدة مع الحكومـة العراقية قبل عام ١٩٣٢ على الاغلب على اساس المقترحات الاخيرة لمشروع المعاهـدة البريطانية ـ المصرية ، وذلك لاجل تنظيـم علاقات بريطانية مع العراق بعـد دخول العراق الى عصبة الامم » .

كتاب التوجيه الملكي

وفي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٩م تلقى عبد المحسن بك السعدون هذا الكتاب :

رقم ١٧٥ وزيري الافخم عبد المحسن السعدون .

بناء على استقالة فخامة توفيق السويدي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

---

1 - Report By H. M. S. To The C. of the leage of nations on the administration of Iraq for The. year 1929 .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع الآخر لسنة الف وثلاثمائة وثماني واربعين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايلول لسنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية .

فيصل

هياة الوزارة

وفي يوم ١٩ ايلول ١٩٢٩ صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٧٦ لسنة ١٩٢٩ بتكوين « الوزارة السعدونية الرابعة » على النحو الآتي :

١ ــ عبد المحسن السعدون رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية .
٢ ــ ناجي السويدي : وزيراً للداخلية
٣ ــ ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية
٤ ــ ناجي شوكت : وزيرا للعدلية
٥ ــ نوري السعيد : وزيرا للدفاع
٦ ــ عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف
٧ ــ عبد العزيز القصاب : وزيرا للري والزراعة
٨ ــ محمد امين زكي : وزيرا للاشغال والمواصلات

اول كلمة لرئيس الوزراء

كانت اول كلمة فاه بها السعدون في حفلة الاستيزار هي :

« اشكر حضرة صاحب الجلالة ، مولاي الملك المعظم ، على الثقة التي أولاني وزملائي اياها بدعوتنا الى تسلم مقاليد الحكم في هذا الظرف الذي تجتاز بـه البلاد مرحلة خطيرة في حياتها السياسية ، وارجو الله ان يطيل بقاء جلالته .

اطلعتم ايها السادة على البيان الرسمي الذي نشر قبل يومين في الصحف ، عن العلاقات السياسية بين بريطانيا العظمى والعراق ، واظن انكم لاحظتم فيه انحكومة صاحب الجلالة البريطانية قد اجابت مطاليب العراق الى درجة ما ، فانها اعربت عن استعدادها لتاييد دخول العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ ، من دون قيد وشرط ، ولعقد معاهدة لتنظيم العلاقات بين البلدين على اساس الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي ــ المصري .

ان موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ما تقدم ذكره من المطاليب العراقية ، لدليل ساطع على السياسة المنطوية على التساهل ، وبعد النظر ، التي اعتزمت انتهاجها ازاء هذا البلد ، الذي يرتبط واياها بروابط الود والصداقة . لقد انعمت وزملائي النظر مليا في جواب الحكومة البريطانية هذا ، فاقتنعنا من انه محقق لشطر من رغائب الامة **العراقية ، التي لا ترضى عن الاستقلال التام بديلا** ، ومن اجل ذلك لبينا نداء سيد البلاد وسندها الاعظم ، وقبلنا دعوة جلالته الى تسلم زمام امور الحكومة مع كمال الارتياح ، آخذين على انفسنا بذل كل ما في استطاعتنا من

الجهود والمساعي للسير بسفينة الدولة الى الهدف الاسمى ، الذي ترمي اليه الاماني الوطنية في ظل عرش جلالته المفدى .

انني على ثقة بأن جميع موظفي الحكومة سيساعدوننا على قضاء مهمتنا،وذلك بتوجيه اعتنائهم الى المسؤوليات المترتبة عليهم ، والقيام بواجبات وظائفهم حق القيام . ولي وطيد الامل بان روح المودة والالفة ستكون دائما سائدة بين الموظفين العراقيين والبريطانيين . **واني ادعو الجميع الى مراعاة احكام القانون الاساسي والتمسك بها ، واحذرهم من الانحراف عنها باي وجه من الوجوه .**

اضرع الى الله تعالى ان يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد خدمة صادقة، والسير بها الى اوج الرفاه والسعادة » اهـ .

القصاب بدلا من حكمة سليمان

وكان من المقرر ان يشترك السيد حكمة سليمان في هذه الوزارة ، مضافا الى الشخصيات السياسية البارزة التي اشتركت فيها ، ولكن حكمة اشترط ان يشغل « منصب وزارة الداخلية » على حين ان السعدون كان قد احتفظ بهذا المنصب لناجي بك السويدي . لهذا فقد اختير عبد العزيز بك القصاب بدلا من السيد حكمة سليمان في اشغال المنصب الذي كان قد خصص لحكمة بك . وكان اشتراك كل من ياسين الهاشمي وناجي السويدي في الوزارة قد عزز موقفها لما يتحلى به هذان الزعيمان الكبيران من سمعة طيبة في الاوساط الوطنية ومكانة شعبية واسعة .

منهاج الوزارة

لم تنشر هذه الوزارة منهاجا لها في الصحف، ولا اعلن رئيسها خطة عملية مكشوفة لوزارته في البرلمان، وهو امر لا بد منه في الوزارات الديمقراطية . غير ان الوزارة وضعت لنفسها اسسا عامة شرحتها شرحا كافيا ، وابقتها طي الكتمان ، الى ما بعد انتحار رئيس الوزارة في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ على النحو الذي سنذكره ، فكان لا بد من تسجيل هذه الاسس وشروحها فيما يلي خدمة للتاريخ .

امور سياسية

١ ـ العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ، اعني قبل الدخول في عصبة الامم ، او تسريع الدخول قبل سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ العمل على رفع كل صبغة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة ، وكل ما ينافي استقلال العراق .

٣ ـ الاخذ بنظر الاعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع، والتدرّج حالا بالاعمال ، وفق التصريح الجديد .

٤ ـ تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

٥ ـ انجاز المسائل المعلقة ، كمسألة السكك الحديدية ـ اعفاء الشيخين ، وغيرهما من الامور العمومية .

٦ ـ حصر السلطات العامة بشخص الوزير . رفع اصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .

٧ ـ جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية وغيرها بمقام المتصرفية . اصدار انظمة تعين كيفية العمل في الالوية على هذا الاساس .

٨ ـ منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية.

« تنقيح »

١ ـ ربط دائرة الاملاك وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات كما كانت سابقا .

٢ ـ الغاء دائرة الرستمية ، وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة .

٣ ـ الغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة ، وتاسيس رئاسة الاركان في الجيش، وارجاع السلطات العامة في الجيش الى وزارة الدفاع ، ما عدا امور التنظيم ، والتعليم ، والغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش .

٤ ـ الغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق امور الواردات من المحاسبة .

٥ ـ توحيد فروع المحاسبات العامة ، ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة .

٦ ـ الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية .

٧ ـ تنقيص عدد المفتشين الاداريين ، والشرطة ، والغاء المفتشيات التي لم يبق حاجة بالدوائر اليها .

٨ ـ تنقيح كل ما هو ممكن لترفيه وضعية الميزانية ، ومن جملتها انهاء العقود المعطاة للاجانب من خمس سنوات فما دون ، حسب الامكان .

« تشجيع الاعمال »

١ ـ العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الادارة .

٢ ـ تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية .

٣ ـ رفع حصر المشتريات بمعرفة « كراون ايجنت » (١) .

٤ ـ تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة .

٥ ـ اعادة النظر في التعريفة الكمركية لتشجيع المنتوجات الاهلية .

٦ ـ اعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتاخير الحاصل في انجاز الاعمال .

٧ ـ ربط امور المهاجرة بدائرة النفوس ، وتوسيع اعمال هذه الدائرة .

٨ ـ تأليف دوائر للاحصاء ؛ وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة .

٩ ـ تشجيع الزراع على اعمار الاراضي بتشريع يضمن حقوقهم ، ويعيّن واجباتهم ، والاسراع في تأليف المصارف الاهلية ، والزراعية ، لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ، ولتأسيس العملة الوطنية .

« ايضاح المنهاج »

١ ـ الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الامن والدفاع عن البلاد ، وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة .

التدرّج يقصد به ان تمارس الحكومة العراقية سلطاتها ، وتنقّح موظفيها ، وامورها تدريجيا ، من حيث تصبح في وقت قريب متمتعة بالحقوق والكيان الذي يشير اليه التصريح الجديد ، المعبر عنه بالاسس العامة للمقترحات المقدمة الى الشعب المصري (مادة عامة لعموم الوزارات) .

٢ ـ إمرار قانون التجنيد ـ الاسراع في اتمام تسجيل النفوس (دفاع ـ داخلية) .

٣ و ٤ ـ المسائل المعلقة اكثرها تتعلق بالامور المالية ، سواء من وجهة الاعفاءات ، او حسم الملكية ، والواجب ان تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لانهاء ما يخالف القوانين المرعية ، واما ما يخالفها فيقتضي انهاؤها فورا (مالية ـ اشغال) .

٥ ـ ان التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على امور كثيرة ، منها تبديل مبدأ اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المخصصات ، وانتقاء الوزارة من خارج المجلس ... الخ.

---

(١) « كراون ايجنت » اسم لمحل تجاري في لندن معناه (وكلاء التاج) ويقوم هذا المحل مقام الحكومة البريطانية في تموين مستعمراتها والبلدان المشمولة بنفوذها بكل ما تحتاج اليه من لوازمات وغيرها لقاء عمولة تصاعدية .

« امور عامة »

١ ــ القصد ان يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الاساسي لتأييد المسؤولية الموجهة اليهم ، فلا يجوز ان يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير ، والتي هي خارجة عن تمشية امور دوائرهم ، ولهذا الغرض يجب ان تعنون المراسلات باسم الوزارة ، وترسل الاجوبة اليها من الوزارة ، موقعة من الوزير نفسه ، او بتخويل منه « عن الوزير » ، ولكن لا يجوز التوقيع على الاوراق « عن الوزير » قبل اخذ موافقته على الامر الصادر من الوزارة ، وهذا لا يشمل طبعا الاستفسارات الاعتيادية ، وارسال الجداول والتقارير المعتادة ، التي يوقع عليها المدير العام ، بدون موافقة الوزير ، ولكن بتخويل منه ، والاحوال الشخصية العائدة للموظفين يمسك سجلها في الوزارة ، اما الامور الفنية التي تجري على ايدي الدوائر الخاصة ، فتسير على مسؤولية « المدير العام » من جهة التحضير ، والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير .

٢ ــ يقصد تأييد مسؤوليات المتصرفين ، من جهة تمثيلهم للوزير في اللواء ، ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات الاجرائية في شخص المتصرف ، وجعل الشعب مرتبطة به ارتباطا مباشرا من جهة الادارة والاجراء والتنفيذ (عموم الوزارات) .

٣ ــ لقد توغل المفتشون الاداريون في وظائف الادارة والاجراء ، خلاف ما هو مصرح لهم في قانون التفتيش ، واصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم من الوظائف الاجرائية مباشرة . وهذا ما دعا بالنتيجة الى شل يد المتصرفين ، والى سير الشعب الادارية في الالوية وفقا لآراء المفتشين الاداريين ، فمن الضروري انهاء هذه الحالة ، والعمل على ما هو وارد في المادة الثانية (عموم الوزارات) .

« تنقيح »

١ ــ تغير الغرض من تاسيس دائرة الاملاك ، واصبح عملا منحصرا في ادارة المسقفات ، وتفويض الاراضي الاميرية بعقود المزارعة ، او على طريق الايجار ، والنظر في مسائل المنازعات على الاراضي والحدود ، وهذه الامور كلها تخص ادارة الواردات ، اكثر من العمل على احياء الاراضي الاميرية ، بممارسة وسائط التعمير ، والاستثمار الحديثة في املاك الدولة ، كما كان المتصور ، ولذلك لم يبق من حاجة الى ابقاء هذه الدائرة على هذا النحو ، بل اصبح وجودها باعثا للاسراف في الميزانية، فمن الضروري الحاقها بمديرية الواردات، وترك ممارسة وسائط التعمير والاستثمار الحديثة لمديرية الزراعة العامة ، بتاسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة (مالية ــ ري وزراعة) .

٢ ــ لم تات التجارب والنفقات المصروفة على دائرة الرستمية بالثمرات المنتظرة منها فاصبحت هذه الدائرة بكثرة موظفيها الاجانب ، وطرز الادارة فيها ،

عبئا على خزينة الدولة فمن الضروري الغاؤها ، والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة ، متصلة بمدرسة الزراعة (ري وزراعة) .

٣ ــ يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الادارة الملكية بتاليف وكالة القيادة العامة ، وبين سلطات الوزير ، المؤيدة بموجب القانون الاساسي . فبموجب المبدأ العام ، المصرح في المادة (١) من الامور العامة ، ينبغي الحصول على ارادة ملكية بالغاء الارادة الاولى ، وتاسيس رئاسة اركان الجيش ، التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه ، وتقديم التوصيات من حيث التعليم ، والتنسيق ، وغير ذلك الى الوزير. على ان يكون الوزير يتمتع بالمسؤوليات المترتبة عليه من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد . وفي نفس تشكيلات المقر توجد رئاسات ومديريات مزدوجة : عراقية وبريطانية ، فالوقت قد حان لتأليف المقر على اساس المسؤولية العراقية ، وحصر النصائح والارشادات البريطانية في شكل بعثة ، وهيئات منفردة تدريبية ، وتنقيص عدد الضباط البريطانيين الى قدر يكفي الى هذا الترتيب (دفاع) .

٤ ــ تعودت الدوائر المركزية على التوسع في تشكيلاتها، وحيازة شكل منفصل في رؤية امورها ، وهذا التوسع ادى الى تزييد النفقات ، والى الاخلال بمسؤولية الوزير والمتصرف . ومن جملة ذلك تفريق امور الواردات لتكون هذه الدائرة مستقلة بأمورها ، وهي التي تجبي الضرائب وتقدرها ، وتمثل أعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان ، فينبغي الوقوف عند حد مسؤولية الوزير ، ومراعاة الاقتصاد .

ولم تأت تجربة التوحيد ، منذ ست سنوات ، والتي سار عليها احمد فهمي بك ، وساسون افندي ، بنتائج مضرة ، فعليه يقتضي ارجاع التشكيل الى اصله (مالية) .

٥ ــ تجري المحاسبات بواسطة الخزائن ، وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية ، في اكثرية الدوائر الآتية :

الشرطة ، الزراعة ، الصحة ، الاشغال العامة ، الكمارك ، الري ، الدفاع ، ومجلس النواب والبلاط الملكي ، وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الآنفة الذكر ، الا ان حساباتها نقلت الى دائرة المحاسبات العمومية ، منذ مدة قصيرة . فهذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في امور الصرف ومراقبتها ، اذ تجعل الدوائر تسحب الحوالات على الخزائن بدون معرفة الاسباب . وعليه من الضروري ان توحّد حسابات الشرطة ، والزراعة ، والصحة ، والكمارك ، مع دائرة المحاسبات العمومية، على ان ينظر في الدوائر الباقية بعد ذلك (مالية) .

٦ ــ صرح قانون استخدام الاجانب بضرورة استخدام العراقيين في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها ، والوظائف الكتابية ، والحسابية ، من التي يتمكن العراقيون بلا شك القيام بها (عموم الوزارات) .

٧ ــ ان المفتشين الاداريين اصبحوا كثيري العدد ، بالنظر للتقدم الحاصل في

الادارة ، ويقتضي تنزيل النصف منهم على ما يعتقد ، وان في الشرطة نصفهم تقريبا حائز على مقاولات لمدة خمس سنين ، فلا ينبغي تجديد هذه المقاولات . وتوجد مفتشيات اخرى ، كمفتشية السجون مثلا فلا حاجة الى الاحتفاظ بها ، بالنظر للتقدم الحاصل في ادارة السجون واعمالها (داخلية) .

٨ ـ من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الاجانب، الذين يخدمون بعقود لمد ةخمس سنين او اقل ، كعقود قصيرة (عموم الوزارات) .

« تسريع وتشجيع اعمال »

لا يحتاج هذا القسم الى ايضاح ا هـ .

★ ★ ★

هذا هو نص المنهاج الوزاري ، الذي اختطته الوزارة السعدونية الرابعة لنفسها ، وعرضته على القائم باعمال المعتمد السامي ، فلم يبد اي اعتراض عليه ، دون ان تذيعه للناس ، وهو بمجموعه يرمي الى العمل « على رفع كل صفة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة » والى « انهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع » و « تطبيق التجنيد الاجباري بصورة سريعة » والى التخلص من الموظفين الاجانب ، والتخفيف من صلاحيات ذوي العقود الطويلة ، الذين لا يمكن الاستغناء عنهم بسبب هذه العقود . وكذلك يرمي الى الاقتصاد في النفقات ، اقتصادا تاما ، والى تحديد المسؤوليات ، وحصر الصلاحيات في العراقيين دون غيرهم ، والى تشجيع الصناعات الوطنية ، وادخالها في الجيش ، والشرطة ، والى تطهير الادارة من الادران ، وهو منهاج ضخم ، لو كتب للوزارة التي وضعته ان تنفذ ربعه لسعدت البلاد ، وعمرت الارضون ، وشبع الناس ، ولعرف كل واحد ما له من حقوق ، وما عليه من واجبات .

تعيين معتمد سام

اعلنت الحكومة البريطانية في يوم ٧ تشرين الاول سنة ١٩٢٩ م ، تعيين السر فرنسيس همفريز معتمدا ساميا لها في العراق ، خلفا للسير جلبرت كلايتن المتوفى ، فغادر المعتمد الجديد بلاده في يوم ١٩ تشرين الثاني من هذه السنة ووصل الى العراق في يوم ١٠ كانون الاول ، بعد ان زار المعتمد السامي البريطاني في مصر والمعتمد السامي في فلسطين .

وقد اذنت الحكومة البريطانية لجريدة التايمس اللندنية ان تذيع في يوم ١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٩ م ما يلي ، بمناسبة تعيين السر فرنسيس همفريز معتمدا ساميا لها في العراق .

« اصدرت دائرة المطبوعات لصاحب الجلالة امس ، كتابا لوزير المستعمرات عنوانه : السياسة تجاه العراق . اشارت فيه الى ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد تعهدت بموجب المادة الثامنة من المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لسنة ١٩٢٧ ، بأن تؤيد ترشيح العراق لعضوية عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، بشرط ان يدوم المعدل الحاضر لرقي العراق ، وان يسير كل شيء سيرا حسنا في نفس الوقت . وقد نظر في العراق الى هذا الشرط بمزيد من الريبة ، لانه يؤكد العقيدة التي لم تزل تماما من اذهان الاهلين ، والقائلة بأن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب رغبة صادقة في استقلال العراق استقلالا تاما ، وبأن سياستها الحقيقية استعمار تلك البلاد . ولما لم يكن من فائدة للتاكيدات والشروط المعطاة في هذا الشان ، فقد قررت الحكومة البريطانية ، بناء على التوصية الصادرة من المرحوم السير جلبرت كلايتن، المتفقة ووجهة نظر سلفه السير هنري دوبس ، ان تنظر في الغاء هذا الشرط من وعدها في تأييد انضمام العراق الى عصبة الامم سنة ١٩٣٢ . وبعد النظر في هذا الامر ، وجد ان هذا الشرط غير اساسي ، فان العراق قد ارتقى رقيا عظيما في السنوات القلائل الاخيرة ، ويظهر من المؤكد انه ـ ما لم تحدث فيه رجة عظيمة وغير متوقعة فتدفعه الى الوراء ـ يصير من كل الجهات اهلا لدخول حظيرة عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، اذا حكمنا عليه من جبة الامن الداخلي ، والميزانية العامة الثابتة، والادارة المنوّرة . لهذا وجد ان الوقت الذي تستطيع فيه بريطانيا العظمى ـ شاعرة تمام الشعور بمسؤولياتها امام عصبة الامم ـ تأييد دخول العراق الى العصبة في مدة ثلاث سنين قد حان . وبناء على ذلك سمح الى المعتمد السامي ان ينبىء الحكومة العراقية ان الحكومة البريطانية سوف تكون مستعدة لتأييد انضمام العراق الى عصبة الامم سنة ١٩٣٢ دون قيد او شرط . وكان لهذا التصريح ابلغ اثر في الحالة السياسية الداخلية في العراق فحلت محل الشك ، الثقة المتبادلة ، وتالفت وزارة قوية ومسؤولة تضم ممثلي الحزبين المهمين في البلاد ، وترغب رغبة صادقة في التعاون مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لحل المسائل المعلقة قبل سنة ١٩٣٢ بينما لم يكن قبل ذلك من يرضى بالقيام بأعباء الحكم في العراق . ومن المعلوم ان الحاجة سوف تمس الى عقد معاهدة جديدة لتسوية العلاقات بين الدولتين على ان يصير العراق عضوا في العصبة ، وسوف تتخذ التدابير اللازمة لاعداد لائحة المعاهدة على اسس حرة ، وعلى اساس المعاهدة البريطانية ـ المصرية بوجه عام »اهـ.

مقررات وحوادث

ا ـ في يوم ٢٤ ايلول ١٩٢٩ م :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب مدير التشريفات ، ممثل حضرة صاحب الجلالة في لجنة المتحف العراقي وسكرتيرها ، المرقم ٢ والمؤرخ في ٥ ايلول سنة ١٩٢٩ المتضمن ان بعض الامريكان ، الشغوفين بالآثار العتيقة ، قد أعرب عن رغبته في جمع مبلغ من المال ، يتراوح بين مئة ومئتي الف دولار ، لانشاء متحف للآثار ببغداد ،

بشرط ان تقدم العرصة من قبل الحكومة العراقية مجانا ، وان اللجنــة التي تالفت حسب اقتراح المتبرع قد قامت بــ :

١ ــ انتقاء عرصة للمتحف . و

٢ ــ احضـار خارطة للبناء . و

٣ ــ احضار بيان تقريبي عن النفقات المقتضية :

والمقترح فيه موافقة الحكومة على منح العرصة الواقعة في القلعة، لبناء المتحف المذكور عليها ، وضم عرصة ذات مساحة كافية الى عرصــة المتحف ، ومنح الاذن لامناء مدرسة تحرّي الآثار الشرقية الامريكية لتشييد مدرسة للآثار العتيقة عليها. وبعد المداولة في الموضوع ، والاطــلاع على خارطة العرصة ، وخارطــة بناء المتحف المقترح ، قرر المجلس ما يأتي :

١ ــ الموافقة على تصميم بناء المتحف .

٢ ــ الموافقة على منح عرصة من قبل الحكومــة مجانا لانشاء متحف عليها ، على ان تكون هذه العرصة داخل القلعة .

٣ ــ ضم عرصة ذات مساحة كافية الى عرصة المتحف ، ومنح امناء مدرسة تحرّي الآثار الشرقية الامريكية الاذن لتشييد مدرسة للآثار العتيقة عليها . اهـ (١).

ب ــ كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي بتاريخ ٢ تموز ١٩٢٩ « ايام الوزارة السعدونية الاولى » :

« لما كانت المادة الثالثة من قانون تنظيم جبــاية اجور الجسور ، والمعــابر ، ورسم الذبحيــة ، رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٧ قد نصت على ان تستوفي الحكومــة رسوم الذبحية من القصبات التي لم تشكل فيها بلديات ، فينبغي ان تقوم الحكومة بخدمات البلدية الضرورية في تلك القصبات ، على ان تكون الخدمات التي تؤديها في كل قصبة متناسبة مع مقدار الرسوم المستوفاة منها » اهـ .

فلما تالفت « الوزارة السعدونية الرابعة » اعترضت « وزارة المالية » على هذا القرار ، فاتخذ مجلس الوزراء القــرار التالي في جلسته المنعقــدة في يوم ١ تشرين الاول ١٩٢٩ :

نظر مجلس الوزراء في كتاب وزارة المالية المرقم م / ٢٢٦٣ والمؤرخ في ٥ ايلول سنة ١٩٢٩ المتعلق بالقرار الاول ، من قرارات مجلس الوزراء ، المنعقدة في ٢ تموز سنة ١٩٢٩ بخصوص استيفاء رسوم الذبحيــة من القصبات التي لا بلدية فيها ، والمتضمن ما يأتي :

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تموز وآب وايلول ١٩٢٩ م ص ١١٣ ولكن مع الاسف لم تتحقق الهبة ، ولم يشيد المتحف المقرر ، في الموضع المحدد ، ولم تؤسس المدرسة المقترحة للآثار العتيقة .

« تنص المادة ١١ من قانون الميزانية لسنة ١٩٢٩ بان ـ يتحتم درج جميع مدخولات الدولة ومصروفاتها في الحسابات ، اي انه يجب ان لا تستخدم المدخولات لاجل تلافي المصروفات ، بدون درج المصروفات في الحسابات ـ وعليه يجب اعتبار جميع ما يدخل من رسوم الذبحية كايراد . وفتح مادة مخصوصة تحت باب وزارة الداخلية بمبالغ تساوي مقدار الرسوم المستوفاة في هذه الاماكن ، لصرفها على امور بلدية .

« لا توجد مادة كهذه ، ولا مخصصات لهذا الغرض في الميزانية ، وعليه اذا كان القصد تنفيذ الترتيبات التي قررها مجلس الوزراء في هذه السنة ، سوف يقتضي تقديم طلب الى البرلمان بمخصصات اضافية . اما اذا اوقف تنفيذ هذه الترتيبات الى السنة المقبلة ، فسوف تدمج مخصصات لهذا الغرض في ميزانية السنة ١٩٣٠ .

« قرر المجلس ، بناء على الملاحظات السالفة الذكر ، توقيف تنفيذ الترتيبات المبحوث عنها في قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٩٢٩/٧/٢ الى السنة المقبلة ، وان تدمج مخصصات لهذا الغرض في ميزانية السنة المذكورة » (١) .

٣ ـ كان وزير الدفاع نوري السعيد في خارج العراق يوم تكونت « الوزارة السعدونية الرابعة » لذا صدرت الارادة الملكية بان يقوم وزير العدلية ناجي شوكت، بوكالة وزارة الدفاع حتى عودة السعيد من الخارج .

٤ ـ وصل الى بغداد في مساء يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٢٩ م سمو الامير عبد الله امير شرقي الاردن ، فاستقبل استقبالا فخما ، ونزل بضيافة الحكومة ، وبعد ان زار العتبات المقدسة غادر العراق الى عمان يوم ٢٨ من هذا الشهر .

الحكومة البريطانية وعصبة الامم

لم تكتف الحكومة البريطانية بالبلاغ الذي أصدرته في يوم ١٤ ايلول ١٩٢٩ عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم سنة ١٩٣٢ ، وبلغته الى الحكومة العراقية ، فبعثت الى هذه الحكومة العراقية في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ م الكتاب التالي :

دار الاعتماد — الرقم بي او / ٢٧٧
بغداد — التاريخ : ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩

فخامة رئيس الوزراء
أمرني فخامة وكيل المعتمد السامي أن أبلغ فخامتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية طلبت الى السكرتير العام لعصبة الامم في ٤ تشرين الثاني تبليغ اعضاء المجلس بما يأتي :

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر ت١ و ت٢ وكانون الاول سنة ١٩٢٩ ص ٢ـ٣ .

« قررت حكومة صاحب الجلالة ، بعد ان امعنت النظر في جميع الظروف ، عدم السير بموجب المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، الموقع عليها في لندن في ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ التي لم تبرم او توضع موضع التنفيذ . على انها تقترح ، عملا بأحكام الفقرة (١) من المادة (٣) من المعاهدة العراقية ـ الانكليزية المعقودة في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ ان توصي بادخال العراق عضوا في عصبة الامم في ١٩٣٢ » .

وقررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بعد امعان آخر ، انه لما كان قرارها في هذه المسالة قد صار معروفا لدى العموم ، فان التاخير الذي يحصل من جانبها بتبليغ المجلس رسميا قد يعتبر مخالفا للمجاملة ، وعليه فليس من المرغوب فيه تأجيل التبليغ حتى اجتماع المجلس التالي .

ارسل نسخة منه الى رئيس الديوان الملكي .

التوقيع : ستارجز

المفاوضات لوضع المعاهدة

قررت « الوزارة السعدونية الرابعة » الدخول في مفاوضة الحكومة البريطانية من اجل المعاهدة المنوي عقدها بين العراق وبريطانية ، لتنظيم العلاقات بين المملكتين على اساس المقترحات البريطانية ـ المصرية الاخيرة . وتالفت لجنة من وزراء المالية، والداخلية ، والدفاع ، لهذا الغرض ، فوجدت اللجنة العراقية ان الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة بين العراق وبريطانية قائمة على اساس المشروع البريطاني ـ المصري الاخير ، غير وارد . فمصر قد منيت بمرور قناة السويس في وسط اراضيها ، وهي القناة التي تربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر ، فجعلها ، هذا المرور ، عرضة للمشكلات الدولية ، والمطامع الاستعمارية ، على حين ان الوضع الجغراقي في العراق يختلف عن وضعه في مصر اختلافا كبيرا . وليس للانكليز في العراق غير المر الضيق الذي يفتح مواصلاتها مع الهند من الجهة العراقية ، ونعني بهذا المر « خليج البصرة » وهذا تستطيع بريطانية ان تحافظ عليه بأيسر الطرق ، ومن دون ان تضطر الى اثقال كاهل العراق بمعاهدة ثقيلة .

هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الحوادث الدامية التي مر العراق فيها خلال العهدين : العثماني ، والاحتلال البريطاني ، كانت عاملا مهما في نضجه السياسي ، وطموحه في التحرر من اية صبغة او سلطة اجنبية . ومصر مهما بلغت من الرقي الثقافي والاجتماعي لا تستطيع ان تداني العراق في هذا التحرر ، فلما حاولت اللجنة الوزارية العراقية ان تجعل مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية على اساس مفاوضة الند للند ، لم تر من ياخذ ملاحظاتها المذكورة بنظر الاعتبار (١) .

---

(١) بيد ان الاندار استمرت في تمردها ، وما لبث المتفاوضون ان علموا ان قلب المسالة لم يتغير تغيرا يذكر فقد كانت الحكومة البريطانية تظن ان وعدها المطلق بالتوسط لدخول العراق في عصبة الامم يحمل العراقيين على قبول المعاهدة الجديدة ، وان كانت بمضمونها لا تختلف كثيرا عما تقدمها ، فضلا

حفلة افتتاح المجلس النيابي

تبتدىء اجتماعات مجلس النواب الاعتيادية باول يوم من تشرين الثاني ، فاذا صادف اول يوم من هذا الشهر عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليه . وقد صادف يوم اول تشرين الثاني من سنة ١٩٢٩ « عطلة حكومية » فافتتح المجلس المشار اليه جلساته في اجتماعه الاعتيادي الثاني في اليوم الثاني من الشهر المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة ، والقى الملك فيصل خطاب العرش في هذا الاجتماع ، وقد انتخب النواب توفيق بك السويدي رئيسا لمجلسهم ، وانتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان ، وهذا هو خطاب العرش اولا :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

افتتح باسم الله تعالى مجلسكم في اجتماعه الاعتيادي الثاني ، من دورته الثانية ، متمنيا ان يكون اجتماعكم هذا حافلا بجلائل الاعمال ، التي تعود على الامة بالخير والنجاح .

ان الموقف الرزين الذي وقفه شعبي تأييدا للجهود التي بذلتها الوزارات المتتابعة لتحقيق ما تنطوي عليه اماني البلاد ، كان له التأثير المرغوب . وكان صديقي المحترم السر جلبرت كلايتن ، الذي فجعت بوفاته الحكومتان الحليفتان واصدقاؤه العديدون في هذه البلاد ، اصدق وسيط للتعبير عن تلك الاماني ، وللافصاح عن الاسس التي رغبت البلاد في أن تبني عليها صلات التحالف بينها وبين بريطانيا العظمى . ويسرني ان الاحظ ان هذه الجهود ، والخطوات السريعة التي خطاها العراق نحو التقدم ، حدت بالحكومة البريطانية الى ان تعتبر ان الوقت قد حان لتطمين الرغبات العراقية ، اذ صرحت عن استعدادها لتأييد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، ولتنظيم العلاقات بين المملكتين على اساس الاقتراحات الحديثة للتسوية الانكليزية المصرية .

لقد سررت بزيارة اخي امير شرق الاردن للعراق ، وبالترحيب والحفاوة اللذين قوبل بهما ، وقد اتاحت زيارة سموه هذه فرصة مناسبة للبحث في مسالة توطيد اواصر المودة والصداقة بين القطرين ، وستنظر حكومتي عن قريب في عقد معاهدة صداقة واتفاقيات خاصة لتنظيم العلاقات بينهما .

من ذلك قد اختلف المتفاوضون مقاما ومزاجا ، فالذي مثل المفوضية — اي المفوض السامي بالنيابة — لم يكن بامكانه ان يحل او يربط ، بل كان عليه ان يبلغ الحكومة العراقية آراء بل مشيئة حكومته المتعسفة ... أضف الى ذلك ان العقبات الكأداء كانت لا تزال قائمة في طريق المفاوضات ، وهذه العقبات هي الاتفاق المالي ، والاتفاق العسكري وقوة الطيران .

أمين الريحاني في كتابه — فيصل الاول ص ١٣٦ —

ان صلاتنا مع الجمهورية التركية مستمرة على اسس المحبة والمودة ، وارغب في ان اشير بصورة خاصة الى توطد العلاقات الودية ، ونمو روابط الصداقة بيننا وبين جارتنا ايران ، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ ولا يسعني في هذا الموقف الا ان اعرب عن رجائي ان تستقر الامور في حالتها الاعتيادية ، وان ترجع الطمانينة الى النفوس في الاقطار العربية المجاورة .

ان المفاوضات التي قامت بها حكومتي في سنة ١٩٢٧ حول عملية تصفية الديون العثمانية العامة ، قد انتهت بقبول مجلس الدين الاقتراحات العراقية . وستقدم اليكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها .

لقد كانت المحصولات الزراعية في هذه السنة وفيرة ، الا انها ، ويا للاسف ، لم تسلم من الآفات الطبيعية ، ومن التوقف في التصريف ، والهبوط في الاسعار ، الامر الذي يدعونا الى اتخاذ التدابير للتخفيف من وطاة هذه الآفات والعراقيل .

لم يحدث خلال السنة ما يخل بالهدوء والسكينة المستتبين في جميع انحاء البلاد .

قد اتخذت التدابير اللازمة لاسعاف منكوبي الفيضان ، ولم تزل الجهود متواصلة لتعمير ما حصل من التخريب .

حضرات الاعيان والنواب !

ستعالج حكومتي مشروع المعاهدة الجديدة على اساس الاستقلال التام ، وعلى قدم المساواة في مبادلة المنافع المتقابلة . وهي مهتمة الآن لتسيير امور الدولة على اساس التصريح الجديد ، لتقوم بمسؤولياتها العامة ، بصفتها حكومة مستقلة في جميع شؤونها ، ولتأييد السلطات المخولة للوزراء بمقتضى احكام القانون الاساسي، لتمكينهم من القيام بالمسؤوليات التامة في ادارة امور الدولة .

ان حكومتي قائمة باعداد لوائح قانونية لتعيين حقوق الزراع وواجباتهم ، ولحماية وتشجيع المنتوجات المحلية ، والتشويق على استعمالها ، وتهياة الوسائل للسير الى التوازن بين صادرات البلاد وارداتها ، وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية التي تتطلب معالجة فعالة .

وستقدم اليكم الميزانية العامة ، التي سيراعى في احضارها الاقتصاد في نفقات الدولة والتوفير ، للقيام بمشاريع مفيدة .

وستقدم اليكم لائحة قانون الدفاع الوطني عند انجازها ، وذلك للقيام بما اخذته على عاتقها من مسؤولية الدفاع ضد التجاوز الخارجي ، وحفظ الامن الداخلي .

واعدت حكومتي لوائح قانون العقوبات ، وغيرها من اللوائح التي رغب في سنها مجلسكم .

وستكون المشاريع المهمة : كانشاء خزان الحبانية ، واحداث البنك الزراعي والاهلي ، ووضع العملة العراقية، وتخفيض بعض الرسوم، وتوسيع نطاق المعارف، وتكثير المؤسسات الصحية ، وغيرها من الامور ، موضع عناية حكومتي بصورة خاصة .

هذا وارجو من الله ان يسدد خطواتكم ، ويوفقكم في مساعيكم (١) .

مناقشة خطاب العرش

جوزت التقاليد النيابية ان يناقش اعضاء مجلس الامة سياسة الدولة العامة، عند مناقشة الرد على خطب العرش ، وعند عرض الميزانيات العامة للتصديق ، وما كان مجلس النواب العراقي ليشذ عن هذا التقليد ، ولا سيما وان شكل الحكم فيه « حكومة ديمقراطية نيابية » .

وفي جلسة مجلس النواب الثالثة المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ م ، اعلن رئيس المجلس ، ان المادة الاولى من منهاج الجلسة ستكون مناقشة « تقرير لجنة العريضة الجوابية على خطاب العرش » فاندفع البعض من المعارضة الى مهاجمة سياسة الحكومة واتهامها « بالتراجع عن مطاليب الشعب » .

قال نائب البصرة محمد زكي المحامي : ان الحوادث والاسباب التي أدت الى استقالة فخامة السعدون في وزارته الثالثة لا تزال ماثلة في اذهاننا ، اذ لم تمض على تلك الاستقالة سوى بضعة اشهر ، وقد قيل لنا ان فخامة السعدون طلب عدة مطاليب ، وسموها بمطاليب البلاد ... وقد أيدت البلاد فخامته في ذلك الموقف الشريف ... فالآن اسأل فخامة السعدون اين تلك المطاليب وما الذي تحقق منها ؟ الم ترجع الوزارة الحاضرة بالقضية العراقية سبع سنوات الى الوراء (٢) .

وقال نائب بغداد الحاج محمد جعفر ابو التمن : ان كانت الحكومة العراقية تريد ان تستند على الوعود ، فأحسنها ما تضمنته العقود ، ولا شك ان العقود التي عقدتها بريطانية مع العراق هي اولى ان تلتزم بها الحكومة من ان تلتزم بتصريح ... فان كانت وزارة السعدون الحالية تريد ان يمر هذا الدور بالنتائج التي مرت عليها الادوار الثلاثة ، فعلى قضايا البلاد الهامة السلام فاذا كان حقيقة يوجد لدى الوزارة ما يمكن ان تبرر به موقفها ، وتتخذ ازاء ما لا يحصل عليه من الوسائل المشروعة التي تتدرع بما يناسب مع وزارة تحفظ كرامة البلاد ارجو بيان ذلك » (٣) .

وقال نائب الكوت رشيد عالي الكيلاني : أظن حضراتكم قرأتم المشروع المصري. فأقول لكم بصراحة اننا اذا ما مشينا على التصريح البريطاني ، اي اذا جعلنا اساس

---

(١) محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩/١٩٣٠ ص ٢ — ٣ .
(٢) محضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ص ١٢ — ١٤ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٧ .

المعاهدة الجديدة اتفاقية مصر الحديثة ، فنكون قد بعدنا جدا عن الاستقلال التام ، او عن قدم المساواة في تبادل المنافع المتقابلة ، لانكم تعلمون ان الاساس في المشروع المصري هو ليس الاستقلال وانما هو الاحتلال ... ان الدخول في عصبة الامم لا يعني الاستقلال لانه يوجد الآن في عصبة الامم حكومات مستعمرة ليست بذات اهمية ، ويوجد ايضا حكومات مستقلة وذات كيان (١) .

هذا قليل من كثير نقلناه عن الضبط الرسمي لمجلس النواب ، وقد اصطلحت الصحف على تسمية هذه الخطب بالنارية كما انه حدث فيها بعض التحدي لرئيس الوزراء ولبعض اعضاء الوزارة مما حمل السعدون على ان يخرج من اتزانه الذي اشتهر به ، ويرد على المعارضة بعبارات لم يالفها لسانه ولم يتوقعها الكثير من زملائه . وهذا هو رده بالنص :

جواب السعدون

عبد المحسن السعدون ــ رئيس الوزراء ــ سادتي ! إنتقد الخطباء الكرام منهاج الوزارة ، وصرحوا بان الحكومة مبتهجة ومسرورة وممتنة .

ايها السادة : لا يمكن لوزارة في هذه البلاد ان تكون ممتنة ومسرورة ، لانها معرضة دائما للانتقاد ، بصورة محقة او غير محقة . منذ تشكيل الحكومة العراقية والوزارات المختلفة تسعى للحصول على حقوق البلاد ، ولكن الظروف لم تساعد البلاد .

ايها السادة : اتهمني بعض الرفقاء الكرام بانني رجعت عن مطاليبي في سنة ١٩٢٨ ، واكتفيت بالتصريح . المطاليب التي كنت قد طلبتها هي عبارة عن تعديل الاتفاقيتين : المالية والعسكرية ، المستندتين الى معاهدة سنة ١٩٢٧ ، واعترف للمجلس العالي بانه رغما عن تساهل الحكومة العراقية بكل معنى الكلمة للحصول على الاتفاق ، لم نتمكن من اقناع حليفتنا العظمى بالشروط المطلوبة ، فلم اجد سوى الاستقالة طريقا ، كما وعدت المجلس العالي يوما ما بذلك ، فعندما صرحت حليفتنا بقبول العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ سررت بذلك التصريح .

ايها السادة : ان هذا التصريح ليس بقليل الاهمية ، كما يعتقد بعض الاخوان، بل هو ذو اهمية عظيمة . فبدخول العراق عصبة الامم ، تلغى جميع المعاهدات ، والاتفاقيات ، وتعقد اتفاقية جديدة على اساس استقلال العراق التام ، وعلى كل حال فان السياسة المتبعة قد تغيرت بعد اعلان هذا التصريح ، وقد اصبح الوزراء العراقيون يتمكنون من تطبيق احكام القانون الاساسي بصورة اوسع مما كانوا عليه في السابق . اما ما قاله بعض الاخوان عن احتمال سقوط وزارة العمال فاقول :

ان هذا التصريح قد اعطي من قبل الحكومة البريطانية ، فاذا سقطت وزارة

---

(١) المصدر نفسه ص ١٩ ــ ٢٥ .

العمال ، فلا ينقض سقوطها ما نص عليه التصريح ، اما اذا حصل ذلك فاعتقد ان نوال الاستقلال تابع الى جراة الامة ، فالامة التي تريد الاستقلال ، يجب ان تتهيا له ، ولا يكون ذلك بالكلام والاقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة ، والتضحية ، هذا ما احببت ان اقوله .

ثم أود ان اعرض على الاخوان ما يخص المعاهدة بين العراق وايران . ان هذه المعاهدة وقتية ، وليس كما تفضل النائب المحترم محمد زكي بأن حكومة ايران ستستفيد من العهود العتيقة ، فان المخابرات ، والمكاتبات ، التي جرت بيننا ، وبين حكومة ايران ، تصرح بأن حكومة ايران لن تستفيد من العهود القديمة . وقد استفسرنا من وزارة العدلية بشان تقديم الاتفاقية الى المجلس ، فاجابت انه لا ضرورة لتقديم الاتفاقية الى المجلس العالي ، اما اذا اراد المجلس العالي ان تعرض عليه ، فالحكومة لا تمتنع عن تقديمها للتصديق .

ايها السادة : ان الحكومة ساعية بكل معنى الكلمة لاخذ المسؤولية على عاتقها، ولتظهر امام المجلس العالي ، كما رغب ، بمظهر حكومة مسؤولة . فالحكومة لم تدع بأن العهود السابقة ، والاتفاقيات قد الغيت ، ولكن حكومة صاحب الجلالة حليفتنا ارادت أن تعطي للعراق مجالا واسعا لاخذ المسؤولية ، وذلك بالتجنب من المداخلات في الامور الداخلية ، فليس في هذا الموضوع اي تبجح ، ولم تظهر الوزارة بمظهر خلاف طبيعة الامر ، وخلاف حقيقة الحال الواقع . هذا ما أردت ان اعرضه للمجلس العالي . اهـ (١) .

فاجعة انتحار السعدون

لم يكد السعدون « عبد المحسن بك » ينتهي من القاء خطابه هذا في مجلس النواب ، حتى راى المتصيدون في الماء العكر ، ان يستغلوا مجابهته النواب بالحقيقة المرة عند ما قال لهم « فالامة التي تريد الاستقلال يجب ان تتهيا له ، ولا يكون ذلك بالكلام والاقوال الفارغة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية » فسعوا بالوشاية ضده لدى « دار الاعتماد البريطانية » احراجا لموقفه ، وامعانا في توسيع شقة الخلاف بين الجانبين : العراقي والبريطاني ، واذا بوكيل المندوب السامي الميجر يانك يزور السعدون غداة تصريحه ، ويعاتبه بعنف وخشونة .

كان عبد المحسن السعدون يعتقد ان التدرّج في العلاقات العراقية ـ البريطانية امر لا بد منه ، وانه ليس من المصلحة التقحم في الامور ، والاستعجال في الطلب ، وكان يجاهر بهذه الآراء امام مؤيديه وامام خصومه على حد سواء . وقد سار على هذه السياسة عدة اعوام كان خلالها مرموقا من الساسة البريطانيين ، منظورا اليه بعين الاكبار والاجلال ، فلما اصطدم مع المعتمد السامي البريطاني في اواخر سنة ١٩٢٨ ، واستقال من وزارته الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ م ، اثار عمله الحماسة

---

(١) محضر مجلس النواب لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ص ١٥ — ١٦ .

اما وصية الفقيد التي اشار اليها البلاغ الحكومي فهذا نصها الرسمي ـ حيث كتبت بالتركية ـ ثم تعريبها الحرفي :

النص التركي الاصلي

ايكى كوزم ياوروم مدار استنادم علي !

« ارتكاب ايتديكم جنايتدن طولايي بني عفو ايت ، زيرابوحياتدن بيقدم ، اوصاندم . حياتمدن‌نه‌لذت ، نه‌ده ذوق ، شرف كوردم . امت خدمت بكليور ، انكليزلر موافقت ايتميور . ظهيريوق . استقلال ايستيان عراقليلر ضعيف ، عاجزاستقلالدن جوق اوزاق. بنم‌كبي‌ناموسلي انسانلرك نصايحني تقديردن عاجز . بني وطن‌خائنى ، انكليزبنده‌سى ظن ايديورلر . نه بيوك فلاكت ! بن وطنمك اك مخلص برفدائيسي هردرلو حقارتلره قاتلاندم ، مذلتلره تحمل ايتدم . صرف آباء واجدادمك مرفها يشادقلرى بومبارك بقعه ايجوندر . ياوروم ، صوك نصيحتم بودركه :

« (١) يتيم قاله جق‌اوفاجق قارداشلريكه مرحمت (والده‌كه‌حرمت) وطنكه صداقت .

« (٢) ملك فيصل وذريتنه صداقت مطلقه . بني عفو ايت ياوروم‌على .

عبد المحسن السعدون »

★ ★ ★

وهو ذا الآن التعريب الحرفي الصحيح للنص التركي :

« ولدي وعيني ومستندي علي !

« اعف عني لما ارتكبته من جناية . لاني سئمت هذه الحياة التي لم اجد فيها لذة وذوقا وشرفا . الامة تنتظر خدمة . الانكليز لا يوافقون. ليس لي ظهير . العراقيون طلاب الاستقلال ضعفاء ، عاجزون وبعيدون كثيرا عن الاستقلال . وهم عاجزون عن تقدير نصائح ارباب الناموس امثالي . يظنون اني خائن للوطن ، وعبد للانكليز ما اعظم هذه المصيبة ! انا الفدائي الاشد اخلاصا لوطني قد كابدت انواع الاحتقارات وتحملت المذلات ، مخضا في سبيل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها آبائي واجدادي مرفهين .

« ولدي ، نصيحتي الاخيرة لك هي : ـ

« ١ ـ ان ترحم اخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى (وتحترم والدتك) وتخلص لوطنك .

« ٢ ـ ان تخلص للملك فيصل وذريته اخلاصا مطلقا .

« اعف عني يا ولدي علي ـ التوقيع ـ عبد المحسن السعدون »

في القلوب ، والدهشة في الاوساط البريطانية ، فحاول الانكليز الخروج من المازق الذي أوقعهم فيه هذا السياسي العراقي الكبير ، فاصدروا تصريح ١٤ ايلول١٩٢٩م، فعاد السعدون الى الحكم . ولكنه وجد ان قلب المسالة لم يتغير تغيرا يذكر ، وان النواب الذين جاء بهم انقلبوا عليه ، وان « دار الاعتماد » افسحت المجال للوشاة والمفسدين ، فاسمعته عتابا لا تحتمله نفسه ، ولا سيما وهو سليل اسرة عربيةنبيلة، وزعيم قبيلة قديمة ، فآثر الحتف على الحياة ، واستقبل الموت في مساء اليوم الثالث عشر من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٩ بأن اطلق على نفسه عدة طلقات نارية اردته قتيلا في الحال .

وقد انتشر نبأ انتحار السعدون بسرعة فائقة ، فاصطكت الاسماع في طول البلاد وعرضها ، وهرع الوزراء ، والاطباء ، والاعيان ، والنواب ، الى دار الفقيد ، بعيد الحادث ، للتأكد من حلول الخطب الجسيم ، كما شخص الملك فيصل الى دار الفقيد بعيد وفاته ووقف امام جسده منذهلا وهو يقول « لقد خسرتك وخسرتك البلاد » (١) ، وانقلبت حفلات الافراح وولائم السمر الى مآتم ومباكي ، واصبح اليوم التالي فاذا بالصحف اليومية مجللة بالسواد ، واذا بالناس يقراون هذا البلاغ الرسمي :

« تنعي الحكومة بمزيد الاسف والاسى ، رئيس الوزراء فخامة عبد المحسن بك السعدون مودعا الحياة في داره حوالي الساعة التاسعة من مساء الاربعاء ـ امس ـ في الـ ١٣ من تشرين الثاني ١٩٢٩ وقد ترك وصية تاريخية الى ابنه ، شارحا فيها ما دعاه الى هذه التضحية الخطيرة » اهـ .

وقد جرى تشييع الفقيد الى المقبرة الكيلانية « بباب الشيخ » في احتفال مهيب مشت بغداد كلها فيه ، كما اشتركت فيه وفود من معظم الانحاء العراقية ، حيث قصدت العاصمة للاشتراك في حفلة التشييع خصيصا ، وانهالت برقيات التعازي من مختلف انحاء العالم العربي على الحكومة العراقية ، تشاطرها فيها حزنها، وتتمنى للعراق كل نجاح .

وقد ضمنا مجلس خاص مع ناجي بك السويدي فاستطلعنا راي فخامته في الاسباب الحقيقية التي ادت الى هذه الفاجعة فلخصها فيما يلي :

---

(١) يرى السيد توفيق السويدي في مخطوطته « وجوه مراقية » أن الملك فيصل كان يشجع من طرف خفي خروج أعوان السعدون والسائرين في ركابه عليه ، وعلى حزبه ، ولا سيما بعد ان نال اعتماد المندوب السامي وثقته المطلقة ، في الوقت الذي كان جلالته يريد الا يشاركه احد في هذه الثقة وهذا الاعتماد .

ويقول الاستاذ ساطع الحصري في ص ٥٤٢ من المجلد الثاني من مذكراته : ان الملك فيصل استغل حادثة انتحار السعدون فقال لساسة بريطانية « هذا عبد المحسن السعدون الذي تعرفونه كيف كان يدعو الى التعاون الفعلي مع بريطانية العظمى ، وكيف كان يتشاور مع المستشارين البريطانيين ، وكيف كان المعتمد السامي البريطاني يثق فيه وينصحني في عدة مناسبات اسناد رئاسة الوزارة اليه . حتى عبد المحسن هذا عجز عن تسيير دفة الحكم في الظروف الحالية ، وآثر الانتحار فلا بد من تحسين سياسة بريطانية مع العراق تحسينا اساسيا » اهـ .

(١) كان عبد المحسن بك قد تقدم في السن كثيرا (١) .

(٢) لما تالفت « الوزارة السعدونية الرابعة » وضعت لها منهاجا لم تنشره (٢) فعرض هذا المنهاج على « القائم » باعمال وكيل المندوب السامي « وهو يومئذ قائد الطيران » ولم يلق اي اعتراض . فلما عاد الى بغداد وكيل المندوب السامي الرسمي « وهو الميجر يانغ » اظهر عدم موافقته على هذا المنهاج ، وقال ان ليس لوكيل نائب المندوب ان يبدي ملاحظاته على المناهج الوزارية .

(٣) ان الجلسة النيابية التي ، عقدت قبيل الفاجعة ، كانت نارية وهامة ، وقد انتقد بعض النواب سياسة الوزارة مدفوعين بالعواطف ، اكثر من تقديرهم للظروف التي حاقت بهذه الوزارة يوم تاليفها ، حتى ان بعضهم طغى في السباب ، والشتم ، بلا اي مبرر مما حمل السعدون على ان يزهد بهذه الحياة .

(٤) ان السعدون كان قد تقدم في السن وطعن كما اسلفت «اهـ» .

اما الاستاذ امين الريحاني فيقول في ص ١٣٦ من كتابه (فيصل الاول) :

« أما الرئيس عبد المحسن فقد كان يرى في ساعاته الهادئة ، رايه السديد في التطرف واضراره ، ويحاول ان يبني جسرا للعبور بين وزارته والمفوضية ، وكان في بعض الاحايين يرى عجز المفوضية ، او ترددها في التعاون ، فيخرج عما ملك من نفسه ، محتدم الغيظ ، مندد ، مهددا ، فاثار عليه المتطرفين والانكليز معا » ثم يقول في ص ١٣٧ : —

« اضف الى ذلك ما جاء من الخارج مما زاد في محنته فقد حملت عليه صحافة بغداد حملات منكرة ، وتكاثفت حوله غيوم المفوضية وهي مثقلة بالغل والشنآن » اهـ

ويقول السيد عبد العزيز القصاب وزير الري والزراعة في « الوزارة السعدونية » .

« وبعد هذه الفاجعة بيومين ، طلبني الملك فيصل الاول ، واطلعني على كتاب من دار الاعتماد البريطاني شديد اللهجة ، كاحتجاج على نشر وصية عبد المحسن السعدون ؛ ويتطرق الى وصف الهياج الذي حصل بنتيجة النشر ، واخلاله بالهدوء والسكينة » (٣) مما حمل الملك على الرد على كتابي دار الاعتماد ، بما يلي :

عزيزي يانك   الرقم ى/٣٤   التاريخ ٦ ج تشرين الثاني ١٩٢٩

ارسل الى فخامتكم مع هذا ، المذكرة التي وعدتكم بها امس ، وهي تتضمن

---

(١) ولد عبد المحسن السعدون سنة ١٢٩٨ هـ وانتحر في سنة ١٣٤٨ هـ فيكون عمره (٥٠) عاما .
(٢) حصلنا على هذا المنهج فكنا أول من نشره في صدر هذا الفصل .
(٣) عبد العزيز القصاب في ص ٢٨٣ من كتابه « من ذكرياتي » .

خلاصة الحديث الذي أدليت به اليكم عن افادات الاشخاص الـذين نشروا ملخّص وصية المرحوم عبد المحسن آلسعدون . محبكم : فيصل

صاحب الفخامة الميجر يانك ، وكيل المعتمد السامي بالعراق ــ ببغداد

١ ــ ان ما نشر عن الوصية في ملحق العالم العربي ، وفي بغداد تايمس، خلاصة ليس لها اية صبغة رسمية .

٢ ــ ان بلاغ الحكومة الرسمية ، هو البلاغ المختصر الذي جاء في اول النشرة .

٣ ــ ان الخلاصة المذكورة اعطيت للجريدتين ، بعد مداولة عدة اشخاص،وذلك لتصحيح ما كان قد شاع من ان سبب الانتحار انما نشأ عن اسباب غير اعتيادية مما قد يخدش شرف المرحوم وعائلته .

٤ ــ ان العبارات التي طويت من الوصيـة لم تطو الا من قبيـل التحوّط ، وتخفيف ما قد يحتمل ان يقع من بعض المتطرفين للخدش من كرامة المرحوم ، يـوم دفن جثمانه ، ففكر اصدقاؤه بانهم قد يستغل بعض المتطرفين العبارات التي يمكن ان تكون نوعا ما قاسية ، والتي وجهها اليهم فيستثمروها لدى بعض العوام كـأنها موجهة ضد الامة جمعاء ، وليست موجهة ضد معارضيه فقط .

٥ ــ ان واضعي الخلاصة يقولون انهم عالمون بان الوصية ستنشر بحروفها ولا يمكن ستر ما هو منصوص فيها ، الا انهم ارادوا ان يؤخروا تلك حتى يسكن الروع الشديد من الفاجعة . انهم ينكرون كل الانكار ان يكون هناك قصد مـن اي شخص لاستثمار هذه الوصية لمقاصد سياسية ، ويؤكدون انها ما كانت الا للمحافظة عـلى كرامة الراحل من طعن بعض الخصوم المحمومين .

٦ ــ ان نص الوصية هو منذ امس في يد كل من زار بيت الفقيد ، وهي معلومة اليوم لدى الخاص والعام .

٧ ــ ان الذين حضروا تحرير الخلاصة : ياسين الهاشمي ، توفيق السويدي ، ناجي السويدي ، عبد العزيز القصاب ، دقتور خياط ، حسين افنان ، رستم حيدر، خالد سليمان ، حاجي سليم .

٨ ــ ان افادات ياسين الهاشمي ، وناجي السويدي ، وعبـد العزيز القصاب مماثلة ، وكلهم يؤكدون بانهم مشتركون في المسؤولية اذا كانت هناك مسؤولية .

★ ★ ★

وتدلّ التتبعات الشخصية التي اجراها « المؤلف » مع مختلف الجهات عـلى ان الملك فيصل ، وبعض وزرائه ، بذلوا جهودا مضنية لحمل وكيل المندوب السامي

على الاقتناع بصحة ما جاء في مذكرة الملك المرسلة الى المندوب مع كتاب جلالته المرقم ي/٣٤ ـ المثبت نصها فويق هذا ـ مما اضطر وكيل المندوب على توجيه هذا الرد :

دار الاعتماد — الرقم ١ ـ او/٢٠٩

بغـداد — التاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٩

يا صاحب الجلالة

اود ان اشكركم كثيرا جدا من اجل العبارات الكريمة التي بها اجبتم على رسالة التعزيـة مني ، وان اعتـرف كذلك مـع الشكـر بتسلـم البيـان الكامل المـرسل مع كتـاب جلالتكـم السري رقـم ى/٣٤ بتـاريخ ١٦ تشريـن الثـاني . انـي ـ كمـا اخبرت جلالتكم يـوم ١٥ الجاري ـ اقبل التوضيـح المعطى ، وآسف لانـي سمحـت لنفسي ـ حتى ولـو لحظـة واحدة ـ بـأن تعزو مـا جرى الى بـواعث سياسيـة ، وفـي نفس الـوقت ان نشر النص المختصر للكتـاب الـذي تركـه المرحـوم السر عبد المحسن السعـدون ، رغما عمـا يكون قد صادف من النجاح في ازالة خطر حدوث قلاقل عند تشييع الجنازة ، لا شك في انه كذلك ، خلق الظن بان موقف الحكومة البريطانية بالاحرى لا موقف المتطرفين في هذه البلاد هو الذي ادى الى الفاجعة التي يؤسف لها جميعا . اما والحالة كذا ، فاني اشعر بأن من المهـم أن اتمكن من موافاة لندن بنسخة مصدقة مما سطره فعلا المرحوم رئيس الـوزراء ، فاكون ممتنا جدا اذا تفضلت جلالتكم باصدار التعليمـات اللازمة لتزويدي بنسخة كهذه ، وارجو ان يكون في امكاني ان اتوقع تلقيها قبل يوم الخميس، حيث ان تقريري الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية سيرسل بالبريد في ذلك اليوم .

ايمكنني ايضـا ان اذكر جلالتكم بانكم ذكرتم لي خلال مقابلتنا بان الحكومةستنشر في الحال صورة فوتوغرافية طبق الاصل من الكتاب ؟ اكون ممتنا اذا امكن اعلامـي متى سيعمل ذلك .

صديق جلالتكم المخلص : يانك

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم ايد الله ملكه ـ بغداد

والغريب ان تقارير دار الاعتماد البريطانية عن « سير الادارة في العراق » التي اعتادت ان تذكر كل شاردة او واردة ، مهما كانت تافهة ، لم تتعرض الـى اسباب الانتحار بصورة مطلقة ، مكتفية بان فلانا قد انتحر في الساعة الفلانية .

وكان صاحب هذا الكتاب يراسل « جريدة الاهرام المصرية » يومئـذ ، فنشر فيها وثيقة او شبه وثيقة اقامت الصحافة البريطانية واقعدتها ، وقد قلنا فويق هذا اننا لا نرى من المصلحة التاريخية ان نذكر الاسباب التي ادت الى انتحار عبد المحسن بك السعدون ومعظم رفاقه قيد الحياة .

وعلى كل فقد فقد العراق بانتحـار هذا الرجل النبيـل كبيرا من سياسييه الكبار ، وفقد الانكليز بمقتله كبيرا من اصدقائهم الكبار .

١٦ جمادى الآخر ١٣٤٨ ـــ ١١ شوال ١٣٤٨
١٨ تشرين الثانـــي ١٩٢٩ ـــ ١١ آذار ١٩٣٠

وزارة ناجي السويدي

كيف تكونت



ناجي السويدي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م)
وتوفي في جنوبي أفريقية يوم ١٧ آب ١٩٤٢م (١٣٦١ هـ)
الف وزارة واحدة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ واستقالت في ٩ آذار ١٩٣٠ .

انحلت « الوزارة السعدونية الرابعة » بانتحار عبد المحسن بك السعدون فـي مساء يوم الاربعـاء الموافق ١٣ تشرين الثـاني سنة ١٩٢٩م ، فوجب تكوين وزارة جديدة ، تحلّ محل وزارة السعدون المذكورة ، ولا سيمـا و « ان وصية الفقيـد التاريخية احتوت عبارات أثارت خواطر الشعب . فاذا لم تقم في البلاد وزارةمسؤولة فورا ، وترجع الطمأنينة الى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة المعظمة ، يخشى من حدوث قلاقل لا تجد امامها ايد مسؤولة تعمل على ازالتها » (١) .

(١) من كتاب رئيس الوزراء ، ناجي السويدي ، الى الملك فيصل بتاريخ ٢٣ـ١١ـ٢٩ .

وقد اتفق وكيل المعتمد السامي مع الملك فيصل على ان خير من يعهد اليه بتكوين الوزارة في تلك الظروف الدقيقة هو ناجي باشا السويدي ، وزير الداخلية في الوزارة المنحلة ، بصفة كونه الشخص الذي يلي السعدون في زعامة حزب التقدم ، على ان تضم وزارته اعضاء الوزارة المنحلة ، وان يضاف اليهم السيد خالد سليمان لاكمال النقص في التشكيلة الجديدة ، فوجه الملك الى السيد السويدي هذا الكتاب :

رقم ٢٠٥ وزيري الافخم ناجي السويدي

بناء على وفاة الماسوف عليه ، المرحوم فخامة عبد المحسن السعدون ، فقيد الامة والوطن ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم السادس عشر من شهر جمادى الثانية سنة الف وثلثمائة وثماني واربعين هجرية ، الموافق لليوم الثامن عشر من شهر تشرين الثاني سنة الف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية .

فيصل

هياة الوزارة

وعقد حزب التقدم اجتماعا موسعا عرض فيه الرئيس « المكلف » على اعضاء الحزب ، المهمة التي سيضطلع بها ، والتاييد الذي يتطلبه من الحزب لتيسير مهمته، فأجمع الاعضاء على انهم سيكونون عند حسن ظن رئيسهم الجديد على كل حال .

وفي يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ (١٦ جمادى الثانية ١٣٤٨) صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٠٦ لسنة ١٩٢٩ بتكوين « وزارة ناجي السويدي » على الوجه التالي :

١ ــ ناجي السويدي : رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للخارجية .

١ ــ ناجي شوكت : وزيرا للداخلية
٣ ــ ياسين الهاشمي : وزيرا للمالية
٤ ــ عبد العزيز القصاب : وزيرا للعدلية
٥ ــ نوري السعيد : وزيرا للدفاع
٦ ــ خالد سليمان : وزيرا للري والزراعة
٧ ــ عبد الحسين الجلبي : وزيرا للمعارف
٨ ــ محمد امين زكي : وزيرا للمواصلات والاشغال .

رئيس الوزراء يؤبن سلفه

وتكلم رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار عما خلفه ضياع السعدون من الالم

الشديد في القلوب ، واوضح انه يشق عليه كثيرا ان يتولى رئاسة الوزارة ، التي كان الفقيد يراسها ، وقال :

انه « سيسير وزملاؤه الوزراء على عين المنهاج الذي سار عليه الرجل العظيم ، وانهم سيتبعون مبادئه السامية بكل دقة » .

وقصد الوزراء البلاط الملكي ، يصحبهم الرئيس السويدي ، لمقابلة الملك ، فكانت ساعة مهيبة تبودلت خلالها اسمى العواطف بين عاهل البلاد الباكي على فقيد البلاد، وبين زملاء ذلك الفقيد العظيم ، وخرجوا ميممين وجوههم شطر « الحضرة الكيلانية » حيث قبرت رفاة السعدون ، وكان قد سبقهم اليها اعضاء حزب التقدم، الذي اسسه الفقيد ، ففاه رئيس الوزراء السويدي بالكلمة الآتية وهو يبكي بكاء اليما:

(أيها الراحل العظيم :

اتقدم الى ضريحك العزيز ، اتقدم انا ورفقائي الذين كانوا يحيطون بك احاطة الهالة بالقمر ، وها انهم يحيطون الآن بضريحك ، وقلوبهم كسيرة تخفق حزنا واسى على ما اصابهم بفقد رئيسهم الاعظم ، وسندهم الاوحد ، وانا واياهم نقسم على ضريحك الطاهر بأننا سنضع نصيحتك العظمى نصب اعيننا ، لتكون لنا منارا نهتدي به في سبيل تحقيق المبادىء السامية التي ضحيت بنفسك من اجلها ، وارقت دمك الزكي لتكون لنا قدوة عظمى في خدمة البلاد وتحقيق امانيها . فنم مستريحا . فانك ستحيي وتحيا مبادؤك الى الآبدين الخالدين) اهـ .

وعاد الوزراء الى دواوينهم معتقدين بانهم سيزاولون اعمالهم بحرية وطمانينة، وانهم سيحققون « مبادىء الشعب » على كل حال .

الوزارة تطلب عطف الملك

ما كادت الوزارة الجديدة تستقر في دست الحكم حتى رفعت الى الملك هذا الكتاب :

بغداد ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ الرقم ٢٨٢٥ « سري ومستعجل »

سيدي ومولاي صاحب الجلالة !

لما شرفتموني جلالتكم بامركم المطاع ، المتضمن ثقة جلالتكم باسناد منصب رئاسة الحكومة لي ، فاتحت زملائي الوزراء في الامر ، فسارعوا الى تلبية ارادة جلالتكم ، اعتقادا منهم بان البحث مقدما في الاسباب المؤدية الى تضحية الرئيس المرحوم عبد المحسن بك السعدون قد يطيل المدة التي تبقى خلالها البلاد بدون وزارة في ظروف كانت على غاية من الخطورة . اذ ان وصية الفقيد التاريخية احتوت عبارات اثارت خواطر الشعب ، فاذا لم تقم في البلاد وزارة مسؤولة فورا ، وترجع الطمأنينة الى النفوس من جهة علاقاتها مع الحليفة العظمى ، يخشى من حدوث قلاقل لا تجد امامها ايد مسؤولة تعمل على ازالتها .

هذا ما اهاب بعبدكم ، وزملائي الوزراء ، لتلبية نداء جلالتكم لتولي أعباء المسؤولية بدون تردد . الا اننا بالنظر الى ما خطه الرئيس بدمه من العبارات المتضمنة « انتظار البلاد للخدمة ، وعدم موافقة الانكليز عليها » يتراءى لنا صعوبة الاستمرار على العمل ، قبل التأكد من امكان الخدمة التي ينتظرها الشعب . فزملائي يعلمون ان المنهاج الذي نظم لتسير وزارة المرحوم بموجبه ، قد عرض على من يهمهم أمره قبل المباشرة بالعمل ، ولم يلاحظ على ما فيه من الخطط اية ملاحظة وكنا جميعا معتقدين، تمام الاعتقاد ، أن التصريح الجديد قد غير وضع الادارة في البلاد ، وان بيانات المرحوم السر جلبرت كلايتن ، المشفوعة بافادات نائب المعتمد السامي الميجر يانغ ، وتأييداته لها ، دلت بصراحة على الرغبة الاكيدة في عدم الاستمرار على التدخل في شؤون الدولة ، وفي لزوم تمتع الوزراء بالمسؤولية التامة عن اعمال وزاراتهم . وهذا الاعتقاد حدا بالفقيد وزملائه الى تولي الاعباء ، وتمشية امور الدولة وفق المنهاج المنظم . الا انه بعد مباشرة الوزارة اعمالها ، ظهر من بعض المستشارين والموظفين البريطانيين شعور لا يلتئم مع روح السياسة الجديدة ، وتولدت بعض العراقيل والتاخيرات في تطبيق ما كان مدرجا في المنهاج لاسباب ادبية او تعليمات ضعيفة . ولما كان المرحوم قد مارس مهام امور الدولة مدة طويلة ، استدل بهذا الشعور والعراقيل على استحالة تطبيق الامور المهمة من منهاجه . ويخال لنا انه بعد ان فكر مليا في الامر ، تذكر الفشل الذي أصابه سنة ١٩٢٨ ، والنعوت التي وصفه بها اخوانه العراقيون بناء على التمسك باهداب الصداقة ، وتسيير الامور بالتآزر التام مع الموظفين المذكورين ، واستعرض الانتقادات المرة التي صدرت من المجلس ، باعتبار عدم حصول اي تغيير في اوضاع الادارة منذ تبوئه مركزه الجديد . وبعد ان اعتقد في نفسه بانه قد ترك هذه المرة ايضا بدون ظهير ، جاد بدمه الطاهر حفظا لشرفه وشرف زملائه وبلاده .

فالوزارة الحاضرة امام هذه التضحية العظيمة ، وبالنظر لاشتراكها مع الفقيد في مسؤولية الاعمال ، لا يسعها ان تهمل مطالب الشعب ، او ان تتساهل في تطبيق المنهاج ، اذ ان الاهمال والتساهل مما يشددان الاعتقاد بما خطه الفقيد العظيم من العبارات ، ويزيدان الاضطراب في الافكار ابان عهد جديد من الشعور بالمسؤولية التامة ، وتوليها من قبل الوزراء وفقا لما اختطته الوزارة البريطانية الحاضرة من النهج في صلاتها مع العراق .

فعبد جلالتكم وزملائي عازمون والحالة على ما هي عليه من الخطورة ، على تطبيق منهاج الفقيد بالحرف، وباسرع وقت ، لتنمو روح الثقة والمودة بين الحليفتين، وليشعر العراقيون بان الوعود قد اصبحت مقرونة بالافعال ، وان التبدل في وضع الادارة حقيقة لا خيال ، وان اماني جلالتكم لا تزال تعبر اصدق التعبير عن غايات شعبكم ، والتي جدتم بصحتكم الثمينة لتمهيد السبل اليها ، وجاد الراحل العظيم بدمه للسير بموجبها قد تحققت وارجو الله عز وجل ان يطيل بقاء جلالتكم على راس هذا الشعب المتفاني في سبيل عرشكم .

العبد المخلص ــ رئيس الوزراء : ناجي السويدي

تابين السعدون في المجلس

كانت الجلسة النيابية الخامسة المنعقدة في يوم ٢١ تشرين الثـاني ١٩٢٩ اول جلسة عقدت بعد انتحار عبد المحسن السعـدون ، فأخلى الوزراء « فـي الـوزارة الجديدة » مقاعدهم الوزارية في قاعة الاجتماع ، وجلسوا الى بقية النواب متفرقين، ووضع تصوير الفقيد على منصة الرئاسة مجللا بالسواد ، ومحاطا باكليل فخـم من الزهور المختلفة الالوان ، وكانت عواطف الحزن العميق ، والالم الشديد ، بادية على وجوه الجميع ، كما أن الصمت كان يسود جميع الحاضرين كأن على رؤوسهم الطير.

وافتتح الجلسة « توفيق السويدي » فأعلن ورود تعازي عديدة ورسائل كثيرة من الخارج والداخل « خارج العراق وداخله » تتعلق بتأبين فقيد البلاد عبـد المحسن بك ، واضاف الى ذلك قوله (ان هذه الجلسة قد خصصت للكلام في تابين الفقيـد) فتسارع النواب لتسجيل اسمائهم ، والتحدث عن مزايا الراحل حتى سجل الرئيس (٣٤) طلبا ابرز اصحابها : ناجي السويدي ، وياسين الهاشمي ، وحكمة سليمـان ، ومحمود صبحي الدفتري ، وهبة الله المفتي ، وجمال بابان ، ومحمد زكي ، وعبـد العزيز القصاب ، وبدأ النواب والوزراءيلقون ما عندهم من المراثي ، فكـانت جلسة نيابية وحيدة من نوعها ، تجلت فيها عواطف الولاء للسعدون ، وامارات الاستيـاء الشديد من سياسة المخاتلة والتمويه التي درج عليها الانجليز في العراق .

ولا يتسع المجال هنا لـذكر اسماء الوزراء والنـواب الذين خطبوا في هـذه الجلسة ، كما انه يتعذر على سجل تاريخي ككتابنا هـذا ، ان يضم بين دفتيه تلـك المراثي المؤثرة فنكتفي بالقول : ان المجلس قرر ارسال برقية تعزية الى نجل الفقيـد في لندن ، وكتاب تعزية الى اسرة الفقيد في بغداد ، لمواساتهما بهذه المصيبة العظمى .

وفود الجهـات

واستمرت وفود الجهـات العراقيـة تاتي مـن مختلف الانحـاء فتقصد قبر السعدون ، وتقيم الحفلات التأبينية لروحـه ، وتضع اكاليل الزهـور على قبره ، وتمطره من شآبيب الرحمات والدموع .

واشتركت الجاليات العربية في العراق بهـذا الشعور ايضا ، فابنت الفقيـد العظيم بحفلات خصوصية اقامتها لهذه الغاية ، وبقيت الصحف العراقية والعربيـة تردد ذكرى هذه الفاجعة مدة شهرين ، وتنشر الفصول المطولة عن الراحل ، وعـن الصلات والمعاهدات التي تربط العراق بالانكليز . وكانت الاقتراحات الكثيرة التـي ترمي الى تخليد ذكرى السعدون تنهال مع التعازي كالسيل لكثرتها . وقد اشتركت الحكومة مع الشعب بصورة رسمية في ذلك كما ان الحكومات الاجنبية لم تتأخر عن القيام بما تفرضه واجبات المجاملة فشاطرت العراق في مصابه الاليم وابدت عواطف نبيلة تذكر لها .

تخليد ذكرى السعدون

كانت التضحية التي قدمها « السعدون » على مذبح الوطنية وقضية البلاد السياسية ، مثارا للبحث في كيفية تخليد ذكرى هذا الرجل العظيم ، سواء اكان ذلك من قبل الحكوميين ، ام من قبل الاهلين . اما من قبل الحكوميين فقد :

ا ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ « قبول لائحة قانون تخطيط اراضي محلة عبد المحسن السعدون في مدينة بغداد » وهي المحلة الواسعة التي انشئت حديثا على اسمه ، وما تزال تحتفظ بهذه التسمية.

٢ ـ وقرر المجلس المشار اليه في جلسته المنعقدة في يوم ٣٠ تشرين الثاني ايضا قبول لائحة قانون دفع مساعدة مالية ، ومنح راتب الى عائلة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، تتضمن :

ا ـ تخصيص راتب تقاعدي لعائلة الفقيد قدره (١٢٠٠) ربية في الشهر .

ب ـ منح العائلة المشار اليها مساعدة مالية قدرها خمسون الف ربية لاحضار دار سكن لها .

ج ـ تكليف وزارة الري والزراعة بأن تسرع في احضار عرصة اميرية في الباب الشرقي لانشاء الدار عليها .

د ـ تكليف الوزارة المشار اليها احضار قطعة ارض مناسبة لتشييد ضريح للفقيد عليها .

واما ما يتعلق بالاهلين فقد تالفت لجان في الالوية العراقية كافة لجمع التبرعات اللازمة لتخليد ذكرى فقيد الوطن وكان ارباب الغيرة والحمية يتسابقون في البذل هذا السبيل تسابقا كبيرا حتى تجاوزت التبرعات مئة الف ربية .

وقد اقيمت حفلة تابين كبرى للسعدون في يوم اربعينه في « الحضرة الكيلانية » اشتركت فيها وفود من الجهات ، وممثلون عن كافة الاصناف ، وتبارى فيها الخطباء والشعراء فكانت من الحفلات التابينية التي قل ان شهدت بغداد مثلها .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان لجنة التبرعات في بغداد اعتمدت المحامي السيد ابراهيم الواعظ امينا لصندوقها ، واودعت اليه امورها الحسابية فاتهم بالتصرف بقسم من التبرعات ، وادى الاتهام الى توقيفه ومحاكمته فحكم عليه في ايار سنة ١٩٣٣ بالحبس لمدة ستة اشهر ، ولما استانف المحامي المحكوم هذا القرار ، اتخذت التدابير لاغلاق الدعوى ، واستطاعت الحكومة ان توصي على تمثال كامل للفقيد بما تبقى من التبرعات ، وهو التمثال القائم اليوم في « الباب الشرقي » من بغداد منذ ٢١ مايس ١٩٣٣ .

اهم الحوادث باختصار

١ ــ كانت « الوزارة السعدونية الرابعة » قد الفت لجنة من وزراء المالية ، والداخلية ، والدفاع ، لمفاوضة الحكومة البريطانية ، فلما حلت « وزارة ناجي السويدي » محل الوزارة المذكورة ، استأنفت « هذه اللجنة » بحثها مع المعتمد السامي لاقرار الاسس التي تبنى عليها المعاهدة العراقية ــ البريطانية الجديدة . وكانت هنالك ثلاث قضايا تتطلب الحل السريع : الاتفاقية المالية ، والاتفاقية العسكرية ، وقوة الطيران البريطانية في العراق . فالوطنيون المتطرفون يريدون ملكية ميناء البصرة ، وملكية السكك الحديدية ، ببدل مناسب ، ويريدون الاخذ بمبدأ التجنيد الاجباري في البلاد ، وهم يعترضون على انشاء قوة بريطانية للطيران في العراق لان ذلك ينافي السيادة الوطنية . واما سياسة الانكليز في هذه القضايا الثلاث فمعروفة . فرايهم بالميناء والسكك ان يكون لهما هياة تكون اكثرية الاعضاء فيها انكليزية ، ورايهم في التجنيد الاجباري : أن من مصلحة العراق ان لا ياخذ بفكرة يمقتها الراي العام ، ولا يؤيدها الا نفر قليل . واما قضية الطيران فليس للانكليز من المصالح في العراق غير تامين المواصلات مع الهند عبر العراق . وعلى هذا فما كادت المفاوضات تجري بين الفريقين : العراقي والبريطاني ، حتى اصطدمت بوجهات النظر المذكورة المتباينة .

٢ ــ كان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢ تموز ١٩٢٩ ندب الخبير البريطاني السر ارنست داوسن ، للبحث عن مشكلة الاراضي في العراق ، ووضع تقرير عن كيفية التصرف في الاراضي الاميرية وتحديدها وتسجيلها ، على ان تكون مدة ندبه اربعة اشهر قابلة للتمديد ، وان يمنح راتبا قدره (٣٦٠٠) ربية في الشهر عدا نفقات السفر ، مع مبلغ آخر قدره (٢٥٠) ليرة انكليزية لاحضار التقرير النهائي . وقد وصل الخبير الى بغداد في اواخر تشرين الثاني من هذه السنة ومددت مدة ندبه الى شهرين آخرين بموجب قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٢٩ وبعد ان تجول الخبير في انحاء البلاد وتنقل بين الويته غادر العراق وقدم تقريره النهائي فعملت الحكومة على تحقيق بعض ما جاء فيه من التوصيات واهملت البعض الآخر .

٣ ــ وصل الى بغداد في العاشر من شهر كانون الثاني ١٩٣٠ السر فرنسيس همفريز المعتمد السامي الجديد وبعد ان استقبل استقبالا رسميا فخما ، انزوى لدرس التقارير ، والاطلاع على الاحوال العامة عن كثب ، حتى اذا تمكن من الالمام بالصغيرة والكبيرة من امور المملكة ، شرع في العمل فاصطدم بالوزارة اصطداما ادى الى استقالتها .

٤ ــ كان مجلس النواب قرر في جلسته المنعقدة في يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩ الاحتجاج على وعد بلفور لدى عصبة الامم ، وعلى المظالم التي تعانيها فلسطين وأهلها العرب ، وفي جلسة ١٩ كانون الاول من هذه السنة تلي جواب سكرتارية العصبة على احتجاج المجلس وهو :

« اوعز الي الرئيس بان اخبركم بان عريضتكم لا تتفق مع شروط الانتداب على فلسطين ولا تستدعي اتخاذ اي عمل من قبل لجنة الانتدابات الدائمة » .

وقد اقترح الحاج محمد جعفر ابو التمن نائب بغداد ، ان يطبع هذا الجواب ويوزع على الاعضاء لمناقشته فلم يقبل اقتراحه لئلا تغضب الحليفة .

٥ ـ وصل الى بغداد جوا في يوم ١٥ آذار ١٩٣٠ الملك البرت ملك البلجيك في زيارة قصيرة للعراق فنزل ضيفا على الحكومة العراقية وبعد ان زار بعض المدن الرئيسية فيه ، عاد الى بلاده في الحادي والعشرين من هذا الشهر مشيعا بمثل ما استقبل به من الحفاوة .

بين امريكا والعراق

للامريكانيين ولع خاص في تكوين المعاهد الدينية والعلمية ، وفي اقامة المؤسسات الخيرية كالمستشفيات ، ودور الامومة والطفولة ، ونحوها لاغراض تبشيرية في الظاهر ، لكنها تخفي وراءها اهدافا سياسية ، ولهم ارساليات دينية تجوب اقطار الدنيا ، وتبشر بتعاليم السيد المسيح لهذا الغرض . وقد اقاموا لهم معاهد خيرية ودينية منوعة في العراق ايضا ، فاصبحت لهم في البلاد مصالح انسانية ، الى مصالحهم الممثلة في الاسهم التي حصلوا عليها في امتيازات النفط فيه .

وكانت امريكا احدى الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الاولى « حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ » لقهر الالمان ، وانهاء الحرب في صالح الحلفاء ، كما انها ارادت ان تكون صاحبة الكلمة المسموعة في الشرق « كما حدث لها في اعقاب الحرب العالمية الثانية » ولكن الكونفرس الامريكي لم يقر ارادتها فاتبعت « سياسة مونرو » في العزلة .

على ان الانكليز راوا ضرورة تامين المصالح الامريكية في العراق عن طريق معاهدة تعقد بين العراق وبريطانية من جهة ، وبين الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى ، فتعترف امريكا بالعراق كدولة مستقلة ، بعد ان اعترفت به معظم الدول الشرقية والغربية ، ويكون لها الحق في الاشراف على مؤسساتها وتفقد شؤونها ، فلما وافقت امريكا على ذلك ، اوعزت بريطانية الى سفيرها في واشنطن ان يطلب الى حكومتها تفويض الجنرال جارلس ج. راوس ، سفير امريكا في لندن ، بالدخول في المفاوضات المؤدية الى وضع المعاهدة المأمولة ، وكانت مواد المعاهدة تعرض على العراق بين حين وآخر فتحور فيها وتغير حتى اخذت المعاهدة صيغتها النهائية .

وفي يوم ١١ حزيران ١٩٢٩م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« تلي كتاب فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/١٧٥ والمؤرخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٩ المتعلق بالمعاهدة المقترح عقدها مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، وبعد المداولة في الموضوع ، قرر مجلس الوزراء ان يفوض الى فخامة جعفر باشا « العسكري » وزير العراق بلندن التوقيع نيابة عن العراق في المعاهدة المذكورة ، مع

البروتكول المربوط بكتاب مستشار فخامة المعتمد السامي المرقم بي او/٤٨ والمؤرخ في ١٣ شباط سنة ١٩٢٩ » (١) .

وعلى الرغم من ان تفويض وزير العراق المفوض في لندن بتوقيع هذه المعاهدة ، صدر في منتصف عام ١٩٢٩ م فان عملية التوقيع تمت في ٩ كانون الثاني من عام ١٩٣٠م وهكذا تعترف حكومة الولايات المتحدة الامريكية بالعراق كدولة مستقلة ، و « توافق على نظام الحكم المؤسس فيه ـ المادة الاولى ـ وتسمح حكومة العراق للرعايا الامريكيين « بان يؤسسوا في العراق بحرية ، معاهد تهذيبية وخيرية ودينية » ـ المادة الرابعة ـ والى القارىء نص المعاهدة وبروتكولها وما يتفرع منها :

معاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانية العظمى والعراق

« المقدمة »

(أ) لما كانت تركية قد تنازلت ، بمقتضى معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة ، الموقع فيها بلوزان في اليوم الرابع والعشرين من تموز سنة ١٩٢٣ ، وبمقتضى المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، الموقع فيها بانقرة في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٢٦ ، عن جميع الحقوق والدعاوى في بلاد العراق .

(ب) ولما كان مجلس جمعية الامم قد وافق بقراره المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ ، المثبت في الجدول الاول الملحق بهذا ، على ان احكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم في معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق ، بالبلاغ الذي تلقاهالمجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التاريخ المذكور .

(ج) ولما كانت معاهدة التحالف ، المشار اليها في قرار مجلس جمعية الامم المتقدم الذكر ، المثبتة في الجدول الثاني الملحق بهذا ، قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم التاسع عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٤ .

(د) ولما كان بغية تمديد اجل دوام معاهدة التحالف ، الآنفة الذكر ، قد وقع ببغداد في اليوم الثالث عشر من كانون ثاني سنة ١٩٢٦ في معاهدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، وهي المعاهدة المثبتة في الجدول الثالث الملحق بهذا ، والمشار اليها فيما يلي بمعاهدة سنة ١٩٢٦ .

(هـ) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٢٦ الى جمعية الامم خطابا بالنص المثبت في الجدول الرابع الملحق بهذا .

(و) ولما كان مجلس جمعية الامم قد دوّن في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ قرارا مؤداه انه احاط علما بمعاهدة سنة ١٩٢٦ .

---

(١) مقررات مجلس الوزراء للاشهر نيسان ومايس وحزيران ١٩٢٩ ص ٨٣ .

(ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت في حيّز التنفيذ في اليوم الثلاثين من آذار سنة ١٩٢٦ .

(ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها في الحرب ، ضد المانيا ، قد ساعدت على قهرها ، وقهر حلفائها ، وعلى التنازل عن حقوق ودعاوى هؤلاء الحلفاء في البلدان التي حولت من قبلهم ، الا انها لم تبرم عهد جمعية الامم المدمج في معاهدة فرساي .

(ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة .

(ي) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، وصاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، راغبين في التوصل الى تفاهم قطعي فيما يتعلق بحقوق الولايات المتحدة ، وحقوق رعاياها ، في العراق .

(ك) فان رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة ، وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى ، قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلي : —

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

صاحب الفخامة الجنرال جارلس ج داوس

السفير فوق العادة ، والمفوض للحكومات المتحدة الاميركية في لندن
صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية

في ما وراء البحار ، امبراطور الهند ، فيما يخص بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية

وافر الاحترام آرثر هندرسن

العضو في البرلمان وسكرتير الدولة للامور الخارجية لجلالته

صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته

الذين بعد ان بلغ كل منهم الآخر اوراق اعتماده فوجدت طبق الاصول الصحيحة المرعية ، اتفقوا على ما يأتي : —

المادة الاولى توافق الولايات المتحدة ، مع مراعاة احكام هذه المعاهدة ، على نظام الحكم المؤسس ، بناء على قراري مجلس جمعية الامم الصادرين (احدهما) في اليوم السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤ و (الآخر) في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ ، وعلى معاهدة التحالف (كما هي محددة في قرار السابع والعشرين

من ايلول سنة ١٩٢٤) ومعاهدة سنة ١٩٢٦ ، وتعترف بالصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية ، وصاحب الجلالة ملك العراق ، كما هي محددة في تلك الوثائق .

المادة الثانية يكون للولايات المتحدة ورعاياها ، جميع الحقوق والمنافع المؤمنة لاعضاء جمعية الامم ورعاياها ، بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الآنفة الذكر، وتتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة ، وذلك رغما عن انها ليست عضوا في جمعية الامم .

المادة الثالثة يحترم ما في العراق من الحقوق الاميركية المثبتة في الاملاك ، ولا يجوز مسها بوجه ما .

المادة الرابعة يسمح لرعايا الولايات المتحدة ، مع مراعاة احكام اية قوانين محلية لاجل حفظ النظام العام والآداب العامة ، ومع مراعاة اية من مقتضيات التعليم العامة الموضوعة بقانون في العراق ، بأن يؤسسوا في العراق بحرية ، معاهدة تهذيبية ، وخيرية ، ودينية ، تقبل من يطلب الدخول فيها مختارا ، وتدرس باللغة الانكليزية ، وبأن يقوموا على تأمين سيرها .

المادة الخامسة ينبغي الدخول بأقرب ما يمكن من الوقت في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق ، حسب العادات السائدة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة ، الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، كما هي محددة في المادة الاولى (ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة) لن يحدث اي تغيير في حقوق الولايات المتحدة ، كما هي محددة في هذه المعاهدة ، ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير .

المادة السابعة تبرم المعاهدة الحاضرة بحسب الاساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء السامين المتعاقدين . وتتبادل وثائق الابرام بلندن باقرب ما يمكن عمليا .

تصبح هذه المعاهدة معمولا بها من تاريخ تبادل وثائق الابرام ، ويبطل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦ .

عند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة ، يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتهما المستقبلة ، وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الآخر .

الى ان تعقد اتفاقية كهذه ، ان رعايا وسفن واموال وطيارات الولايات المتحدة، وجميع الاموال التي تمر بالترانسيت عبر العراق ، سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة ، او مرسلة اليها ، يجب ان تعامل في العراق « معاملة اكثر الامم حظوة » على

شرط انه لا يمكن ان يدعى بفائدة هذا البند ، فيما يتعلق باية مسالة لا تعامل فيها رعايا وسفن واموال وطيارات العراق وجميع الاموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانسيت ، سواء كانت صادرة من العراق او مرسلة اليه ، « معاملة اكثر الامم حظوة » في الولايات المتحدة . على ان يكون من المفهوم انه لا يحق للعراق ان يطالب بالمعاملة ، التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا ، وفقا لاحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا في ١١ كانون الاول سنة ١٩٠٢ ، او اية معاهدة تجارية اخرى ، مما قد تعقد بعد الآن بين الولايات المتحدة وكوبا ، او بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ، ومنطقة بناما ، وفقا للقوانين الحالية او المستقبلة . كما انه لا يحق للولايات المتحدة ان تطالب باية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا او تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها .

وللبيان قد وقع الموقعون بادناه في هذه المعاهدة واثبتوا اختامهم عليها .

كتب عن ثلاثة نسخ بالانكليزية ، والعربية ، وعند حصول خلاف ، يعتبر النص الانكليزي في لندن في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ .

(جارلوس ج. داوس) (جعفر العسكري) (آرثر هندرسن)

الجداول الملحقة بهذه المعاهدة

الجدول الاول

قرار مجلس عصبة الامم المتخذ في اجتماع المجلس الرابع عشر يوم ٢٧ ايلول ١٩٢٤ عن تطبيق مبادىء المادة الثانية والعشرين من الميثاق على العراق .

ان مجلس عصبة الامم

بعد ان لاحظ المادة ١٦ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم .

وبناء على الكتاب الذي ارسلته الحكومة البريطانية ، الى مجلس عصبة الامم ، في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ على الصورة الآتية : —

بما ان اراضي العراق التي كانت قبلا جزءا من الامبراطورية العثمانية ، قد احتلتها القوات العسكرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ، خلال الحرب الاخيرة .

« وبما ان الدول المتحالفة العظمى قد رغبت في ايداع اراضي العراق حتي يتمكن من ادارة اموره بنفسه عهدة دولة منتدبة مكلفة ، باسداء المشورة والمعونة الاداريتين الى السكان ، وفقا لاحكام المادة ٢٢ (الفقرة ٤٥) من الميثاق ، وان يمنح هذا الانتداب الى الحكومة البريطانية » .

« وبما ان الحكومة البريطانية قد رضيت بالانتداب على العراق ، وبما ان الحكومة البريطانية ، بناء على تقدم العراق السريع ، قد اعترفت بحكومة مستقلة فيه ، وعقدت مع ملك العراق معاهدة مع بروتوكول ، واتفاقيات مدرجة صورها في الجدول المربوط بهذا ، ومشار اليها في ما يلي بمعاهدة التحالف .

وبما ان القصد من معاهدة التحالف المذكورة هو تأمين مراعاة المبادىء ، وتنفيذها في العراق تماما ، تلك المبادىء التي كان القصد من قبول الانتداب تأمين جريانها .

« توافق الحكومة البريطانية على ما يأتي : —

١ — طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام ، تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها تجاه جميع اعضاء عصبة الامم ، الذين يقبلون بأحكام هذا الترتيب ، وبفوائد المعاهدة المذكورة ، المسؤولية عن تنفيذ العراق احكام معاهدة التحالف المذكورة .

٢ — خلال مدة معاهدة التحالف تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة بالاستشارة مع جلالة ملك العراق ، لعقد اتفاقيات خاصة بتبادل المجرمين بالنيابة عن العراق . ويجب ان ترسل نسخ هذه الاتفاقيات الى مجلس العصبة .

٣ — يقدم بيان سنوي الى مجلس عصبة الامم ، على الصورة التي يرتضيها ، عن الاجراءات التي اتخذت في العراق خلال تلك السنة لتنفيذ احكام معاهدة التحالف . وتربط بالبيان المذكور نسخ جميع القوانين والانظمة التي نشرت في العراق خلال السنة .

٤ — لا توافق الحكومة البريطانية على تعديل شروط معاهدة التحالف بدون موافقة مجلس العصبة.

٥ — اذا نشأ خلاف بين الحكومة البريطانية وعضو آخر من اعضاء العصبة ، في امر تنفيذ احكام معاهدة التحالف ، او احكام هذا القرار في العراق ، او في تفسيرهما ، وتطبيقهما ، فيجب عرض هذا الخلاف — اذا لم يحسم بالمفاوضة — على محكمة العدل الدولية الدائمية المصرح بها في المادة ١٤ من ميثاق العصبة .

٦ — عند دخول العراق في حظيرة عصبة الامم ، تنتهي جميع الواجبات المترتبة على الحكومة البريطانية بموجب هذا القرار .

٧ — اذا لم يدخل العراق في عصبة الامم ، عند انتهاء مدة المعاهدة ، يدعى مجلس عصبة الامم لتقرير التدابير المقتضي اجراؤها لتنفيذ المادة ٢٢ من الميثاق .

يوافق على تعهدات حكومة جلالة ملك بريطانيا .

ويستصوب شروط الكتاب المذكور اعلاه ، كواسطة لتنفيذ احكام المادة ٢٢ من الميثاق ، ويقرر ان الامتيازات ، والصيانات ، بما في ذلك فوائد القضاء القنصلي ، والحماية التي كان يتمتع بها سابقا بالامتيازات الاجنبية ، او بالعرف والعادة في الامبراطورية العثمانية ، لن يبقى من حاجة اليها ، لحماية الاجانب في العراق ، طالما تبقى معاهدة التحالف نافذة الاحكام .

يجب ان تحفظ اصل هذه الوثيقة في سجلات عصبة الامم ، وان ترسل نسخ مصدقة منها ، من قبل السكرتير العام لعصبة الامم ، الى جميع اعضاء العصبة .

كتب في جنيفا في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة الف وتسعمائة واربع وعشرين .

الجدول الثاني

معاهدة التحالف الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ والبروتوكول المؤرخ في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ والاتفاقيات الملحقة بتلك المعاهدة (وهي

اتفاقية الموظفين البريطانيين والاتفاقيات العسكرية والعدلية والمالية) المؤرخة في ٢٥ آذار سنة ١٩٢٤ (١) .

الجدول الثالث

المعاهدة الانكليزية العراقية المؤرخة في ١٣ كانون اول سنة ١٩٢٦ (٢) .

الجدول الرابـع

كتاب حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى السكرتير العام لجمعية الامم المؤرخ في ٢ آذار سنة ١٩٢٦ (٣) .

بروتكـول

ملحق بالمعاهدة بين العراق والولايات المتحدة الاميركية

لدى التوقيع هذا اليوم في المعاهدة بين كل مـن صاحب الجلالة البريطـانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ، ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى ، تم الاتفاق على ما يلي بين المندوبين الموقعين في ادناه ، المفوضين بذلك حسب الاصول :ـ

١ ـ من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين ان تعبير « ممارسة الصنائع » على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية ـ العراقية المضاة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ، يشمل منح وتشغيل الامتيازات .

٢ ـ بالاشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم . من المفهوم لدى الفرقاء السامين المتعاقدين ، ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الامور العائدة الى منهج التدريس ، كجدول اوقات الدروس ، والنظام ، والادارة الداخلية الصرفة، في المدارس التي يؤسسها او يقوم بنفقتها في العراق الرعايا الاميركيون .

٣ ـ من المفهوم انه عند دخول المعاهدة المضاة في هذا اليوم في حيز التنفيذ ، وفي اثناء مدة دوام العلاقات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ، المحددة في المادة الاولى من المعاهدة المذكورة ، سيكون حكم نظام الامتيـازات الاجنبيـة في العراق موقتا فيما يخص حقـوق الولايات المتحـدة ورعاياها ، ويجري التمتع بالحقوق المذكورة وفقا لقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ .

---

(١) نشرنا المعاهدة العراقية ـ الانكليزية المؤرخة ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ والاتفاقيات المتفرعة من هذه المعاهدة وكذا البروتوكول المؤرخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣ من الجزء الاول من هذا الكتاب .

(٢) نشرنا نص المعاهدة العراقية ـ الانكليزية المؤرخة ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في هذا الجزء الثاني .

(٣) نشرنا نص هذا الكتاب على الصفحة (٤٧) من هذا الجزء الثاني .

٤ ـ من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة ، الموقع فيها هذا اليوم ، لا تحظر على حكومة العراق استملاك الاملاك الاميركية لاجل المقاصد العامة ، وفقا لقوانين الاستملاك الاعتيادية الشاملة التطبيق ، على ان يدبر مقدما التعويض عنها تعويضا عادلا ومعقولا .

يعتبر هذا البروتوكول قسما متمما للمعاهدة الموقع فيها هذا اليوم ، ويبرم في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة .

وللبيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتكول واثبتوا فيه اختامهم .

كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ .

(جارلس. ج. داوس) (آرثر هندرسن) (جعفر العسكري)

المفوضية العراقية

لنـــدن ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

يا صاحب المعالي !

لي الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلـق بالمادة الثانية من البروتكـول ، الملحق بالمعاهدة الثلاثية ، المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة ، والعراق .

ان المادة الثانية من البروتوكول ، تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس ، كجدول اوقات الدروس ، والنظام ، والامور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس ، التي يؤسـسـها او يقوم بالانفاق عليها رعايـا الولايات المتحدة الاميركية في العراق .

ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لا تمنع من ان تنفذ بحق المـدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي اورد ترجمتها كمايلي:ـ

ان تدريس اللغة العربية ، وتاريـخ العراق ، وجغرافيته ، وتاريـخ العرب ، حسب منهاج وزارة المعارف ، اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية ، من ابتدائية ؛ وثانوية ، ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعـات فـي الاسبوع في الصفوف الابتدائية ، وثلاث ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الثانوية .

لذلك أوعزت الي حكومتي بان اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور ، غير ماسة باحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في اعلاه .

لي الشرف ان اكون يا سيدي خادمكم المطيع

جعفر العسكري : المفوض العراقي

الى معالي مفوض الولايات المتحدة

سفـارة لندن

الولايات المتحدة الامريكية في ٩ كانون الثاني ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بأن اعرّفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم ، والتي تتضمن ما يلي :

لي الشرف بأن الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول ، الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة والعراق . ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس ، والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة ، في المدارس التي يؤسسها او يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لا تمنع من ان تنفذ ، بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي اورد ترجمتها كما يلي : —

ان تدريس اللغة العربية ، وتاريخ العراق ، وجغرافيته ، وتاريخ العرب ، حسب منهاج وزارة المعارف ، اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية ، من ابتدائية ، وثانوية ، ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع ، في الصفوف الابتدائية ، وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية .

لذلك اوعزت الي حكومتي بأن اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور في اعلاه .

لقد احطت علما بمضمون هذه الرسالة واني انتهز هذه الفرصة لان اجدد لمعاليكم تاكيد فائق احترامي لي الشرف ان اكون يا صاحب المعالي خادمكم المطيع

شارلس. ج. داوس

معالي جعفر باشا العسكري سي.ام.جي

المفوضية العراقية . لندن .

مؤتمر لوبن

اختل الامن في صحراء نجد في اواخر عام ١٩٢٩ ، واخذ فيصل الدويش ، الثائر النجدي المشهور ، ورئيس قبائل مطير المعروف ، يناوىء وصحبه سياسة ابن سعود الداخلية ، فامر العاهل النجدي بتعقيب المنشقين ، ومطاردتهم في كل مكان ، وكان من نتيجة القيام بهذه الحركة ، ان اقترب الملك عبد العزيز بن سعود

من الحدود العراقية ، فقررت الحكومة العراقيـة ـ بوحي من الملك فيصل ـ (١) الاستفادة من هذا الاقتراب ، وطلبت الى المعتمد السامـي البريطاني في العـراق ، ان يتخذ ما يقتضي من التدابير المفضية الى الجمع بين العاهلين : العراقي والنجدي، فابرق المعتمد المذكور الى حكومة لنـدن ، والى الملك ابن سعود بما يقتضي في هذا الموضوع بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٣٠ ، فكان جواب العاهل النجـدي انه يرحب بهذا الاجتماع المنشود ، كل الترحيب ، وانه لا يضمر للملك فيصل ، ولا لحكومته العراقية الا كل خير ، واقترح ان يعقد مؤتمر تمهيدي على مستوى وزراء البلدين لاعداد ورقة العمل ، على ان تترك كل قضية لا يتوصل اليها الطرفـان الى المذاكرة التي ستجري بين العاهلين : العراقي والسعودي .

وما ان علمت « وزارة ناجي السويدي » بهذه الموافقـة ، حتى اخذت تعـد العدة لتحقيق انعقاد مثل هذا المؤتمر ، الذي سيكون احسن وسيلة لتثبيت الصلات النجدية ـ العراقية على اسس من المودة وحسن الجوار ، واذاعت مديرية المطبوعات البيان التالي في يوم ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ م :

« انتهزت الحكومة العراقية فرصة تقرّب جلالة الملك ابن سعود من الحـدود العراقية ، اثناء الحركات الاخيرة ، لعقد مؤتمر بين عاهلي المملكتين ، وذلك للنظر في ازالة كل ما من شانه ان يعكر صفو العلاقـات بين الجـارتين الشقيقتين ، وقد تم الاتفاق على ذلك ، وسيعقد المؤتمـر بعد مدة قصيرة في محل يقـرب من الحـدود العراقية ـ النجدية » .

« مدير المطبوعات »

وكان من المقرر أن يكون موضع هذا المؤتمر « منطقة الحيـاد » الكائنـة بين الحدود العراقية والحدود النجدية ، وهي المنطقة التي اصطلح عليها بكلمة «بقلاوه» ولكن جاءت برقية متاخرة من ابن سعود تقول : ان جلالته رحل من موضعه القريب من الحدود العراقية ـ النجديـة ، وانه اذا كانت الحكومة العراقية راغبة في تنفيذ امر المؤتمر ، فيمكن عقده بالقرب من الحدود الكويتية ـ النجدية ، حيث مقر جلالته العسكري ، فكانت هذه البرقية عاملا من عوامل تأجيـل عقد المؤتمر ، وباعثـا من بواعث تدخل الانكليز في تعيين محل عقده وزمنه .

وهبط بغداد في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٠ الشيخ فؤاد حمزه وكيل خارجية نجد فنزل ضيفا على الحكومة العراقية ، واجتمع بجلالة الملك فيصل ، وبرئيس الوزارة،

---

(١) « كان من الصعب على الملك فيصل ان يوفق بين احساسه كعضو في عائلة حرمت من حكمها في الحجاز ، وبين احساسه كملك يدير سياسة تختلف اختلافا بينا عـن سياسة والده او اخيه الملك علي الذي انزل من العرش عنوة . والظاهر ان حكمة جـلالة الملك فيصل الاول وقوة اعصابه تغلبت على ما كان يسمعه بصورة مستمرة من شكوى أخيه الملك علي ، او من كان يلوذ به من البطانة ... فاقتحم الملك المشاكل ووطد العزم على ان يواجه ابن السعود كملك للعراق تقضي مصلحة بـلاده ان يؤسس معه صلات حسنة وتعارفا ضروريا » اهـ .

ـ مذكرات توفيق السويدي ص ٢٢٤ ـ

وباقطاب السياسة في العاصمة ، لتمهيد مقدمات المؤتمر ، حتى تقرر في الاخير ان يعقد المؤتمر على دارعة بريطانية ترسو في خليج البصرة ، ويجتمع عليها الملكان العربيان . كأن جزيرة العرب بما فيها من اراض شاسعة ، ووديان خصبة ، ومراتع كثيرة ، لم تكن كافية لتحتمل هذين العاهلين العربيين الكريمين .

واراد « جلالة ابن سعود » ان يستغل هذه الفرصة ، فطلب الى الحكومة البريطانية ان تسلم اليه « فيصل الدويش » واتباعه ، وكانوا قد رموا بانفسهم في احضان الانكليز فييوم ٨ كانون الثاني ١٩٣٠ في الوقت الذيكان فيه جلالته يتعقبهم، فلم تر الحكومة البريطانية بدا من اجابة هذا الطلب ، فسلمتهم الى جلالته بعد ان رجته قبول دخالتهم ، واصدار امره بالعفو عنهم (١) .

وانتدبت الحكومة العراقية وزير داخليتها السيد ناجي شوكت للسفر الى الكويت ، والمداولة مع مندوبي ابن سعود فيها ، لتمهيد اعمال المؤتمر ، فسافر الوزير في اليوم التاسع من شهر شباط ١٩٣٠ ، ومعه سكرتير الوزارة السيد خليل اسماعيل ، وعاد الى بغداد في يوم ١٦ منه ، ودلت المفاوضات التي دارت بينه وبين المندوبين النجديين السادة : حافظ وهبة ، وابراهيم معمر ، وفؤاد حمزة ، على ان هناك رغبة صادقة في احلال الصفاء والولاء محل الخصومة والجفاء . وكانت النقاط التي تقرر ان تتناولها المفاوضات التمهيدية هي :

اولا ــ قضايا المخافر التي اقامتها الحكومة العراقية على الحدود لحفظ الامن في البادية .

ثانيا ــ تسليم المجرمين اللاجئين من الطرفين .

ثالثا ــ البحث في نظام العشائر .

رابعا ــ البحث في المنهوبات التي اخذها غزاة نجد من العشائر العراقية المعتدى عليها .

خامسا ــ البحث في تاسيس المناسبات الخاصة بحسن الجوار والصداقة ، بين نجد والعراق .

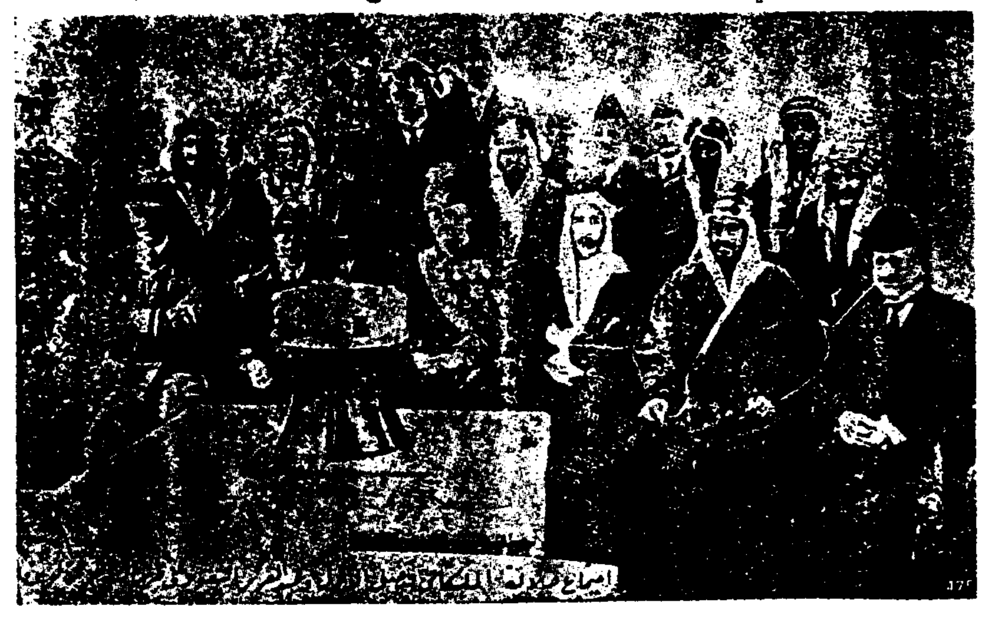
وبعد ان تمت التمهيدات اللازمة ، تحرك ركاب الملك فيصل الى « البصرة » يقله قطار خاص في مساء يوم ٢١ رمضان ١٣٤٨ (٢٠ شباط ١٩٣٠) وكان بصحبة جلالته رئيس الوزراء ، ناجي السويدي ، ومستشار وزارة الداخلية كورنواليس ، والشيخ عبد الله المضايفي ، مضافا الى المعتمد السامي البريطاني فرنسيس همفريز

---

(١) كان فيصل الدويش قد بعث الى الملك فيصل ملك العراق رسالة يعرض فيها رغبته في الالتجاء الى العراق ، وان يصبح واحدا من رعايا الحكومة العراقية لتستعين به في مقاومة الملك عبد العزيز آل سعود ، وترد عليه اعتداءاته ، ولكن الملك فيصل رفض هذا العرض ، وامر القوات العراقية ان تسد الحدود في وجوه المنشقين ، تساعده في ذلك القوات البريطانية وقد حمد ابن سعود للعراق موقفه وضايق الدويش حتى تمكن منه لكنه اودعه السجن دون أن يعدمه حتى توفي وبقية المنشقين فيه .

وحاشيته ، والحاشية الملكية المعتادة ، وبعض الممثلين عن الصحف العراقية « وكان صاحب هذا التاريخ من ضمنهم ممثلا عن جريدة الاهرام المصرية ، بصفة كونه مكاتبها في العراق » وما يلزم للمؤتمر من كتاب ، ومصورين ، فاستقبل الموكب الملكي في البصرة استقبالا باهرا واستقل الباخرة العراقية « نركس » وكان يرفرف عليها العلم العراقي ، فوصل الى فم الخليج في ٢٢ شباط ، وما لبثت ان بانت الباخرة «بارتك ستوارت» التابعة لحكومة الهند وهي تحمل جلالة الملك ابن سعود، وحاشيته الكريمة المؤلفة من السادة : فؤاد حمزه ، وحافظ وهبه ، ويوسف الياسين ، وعبد العزيز القصيمي ، والدكتور مدحت شيخ الارض ، وكانت هذه الباخرة تحمل مئة وخمسين رجلا من النجديين المدججين بالسلاح وعليها العلم السعودي الخفاق.

وكانت الحكومة البريطانية قد أعدت من قبل الدارعة الانكليزية Lupin (لوبن) التي تسمى المؤتمر باسمها ، فاستقلها « المعتمد البريطاني في العراق ، السر همفريز مع حاشيته » وتوسط بين الباخرتين المقلتين العاهلين العربيين العظيمين ، وما هي الا ثوان معدودات ، حتى اجتمع العاهلان على ظهر الدارعة



البريطانية « لوبن » بعد ان اطلقت المدافع طلقاتها ترحيبا بجلالتيهما ، فتعانقا بحرارة مؤثرة جدا ، وتبادلا القبلات الحارة مع اسمى العواطف الرقيقة ، وقدم كل منهما أفراد حاشيته للآخر ثم تكلم جلالة الملك فيصل ؛ بعد انفراده بجلالة ابن سعود قائلا :

« اننا قد اجتمعنا الآن ، وتم التعارف بيننا ، واتفقنا على تأييد صلات المودة، واعتقد انه لاجل ضمان حسن التعارف ودوامه في المستقبل ، ارى من المناسب ان ننظر الآن في بعض النقاط التي ولدت في السابق شيئا من سوء التفاهم . وبما ان تلك النقاط قد درست في مؤتمرات سابقة متعددة ولم يتوصل الطرفان الى حلها ،

اذ ان المذاكرات التي كانت تجري في التباعد لم تساعد في كثير من الاوقات على فهم المقاصد المتبادلة ، فلنا الآن ـ وقد تقاربنا واجتمعنا ـ أن ننتهز هذه الفرصة لحل تلك النقاط » اهـ .

ثم افاض جلالته في بيان حسن نواياه ، وصادق رغبته في التصاقي مع عاهل نجد ، فأدرك جلالة الملك ابن سعود ، تبل الغاية التي يرمي اليها عاهل العراق ، فأثنى على جلالته ، وعلى مزايا البيت الهاشمي ، ورضي بأن يدخل الوفدان : العراقي والنجدي في المفاوضات حالا ، واصدر كل من المليكين ارادته بالشروع فيها، فانزوى الوفدان في زاوية من الدارعة البريطانية ، وتعدد عقد الجلسات بينهما في يومي السبت والاحد ٢٢ و ٢٣ شباط سنة ١٩٣٠ كما تبودلت الضيافات بين الطرفين ، وانتهى المؤتمر بالموافقة على النقاط والاسس الآتية :

١ ـ عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق ونجد : وفيها الاعتراف بالطرفين، وقبول التمثيل الخارجي ، والتعهد بمنع الغزو ، والتعدي بين عشائر الطرفين ، وتسليم المجرمين ، وتاليف لجان حدود دائمة لحل القضايا التي تقع على الحدود ، والتعهد بحسم كل ما يقع من الاختلافات فيما يتعلق بالمعاهدات ، والاتفاقيات ، وذلك على اساس التحكيم ، حسب البروتوكول الذي يلحق بالمعاهدة المذكورة .

٢ ـ اما قضية المنهوبات : فقد تعهد جلالة الملك ابن سعود بقبول الطلبات التي تقدم الى جلالته من قبل الحكومة العراقية ، مؤيدة بموافقة جلالة الملك فيصل عليها (١) فاذا لم تحصل التسوية خلال المدة المقتضية ، الى ما بعد موسم الحج من السنة التي عقد فيها هذا المؤتمر ، فتجتمع المحكمة بعد الحج في « الكويت » حسب احكام « اتفاقية بحره » على ان تؤلف من خمسة اشخاص : عضوان عراقيان ، والعضوان الآخران نجديان ؛ والخامس انكليزي .

٣ ـ اتفق الطرفان على قضية المخافر : بقبول الاسس اللازمة كلها ، بصورة ودية ، خلال ستة اشهر من تاريخ عقد المؤتمر ، والا ، احيلت القضية على هيأة التحكيم . ووافق الطرفان على ان يكون قرار الهيئة التحكيمية التي ينتخبها الطرفان قطعيا وواجب التنفيذ .

---

(١) اجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢١ ايار ١٩٣٠ ليتفاوض في موضوع حسم الطلبات العراقية ـ النجدية الناجمة من الغزوات ماتخذ هذا القرار :

بما أن الخسائر والاضرار التي تكبدتها العشائر العراقية تقدر بما لا يقل عن ٧٠،٠٠٠ ليرة انكليزية ، وحيث ان ما تكبدته العشائر النجدية اقل من هذا المبلغ بكثير ، وحدثت من قبل بعض المهاجرين النجديين المقيمين الان في نجد ، فليس هناك ما يدعو الحكومة العراقية الى التردد في الذهاب الى التحكيم ، اذا اقتضى الامر . ولكن رغبة صاحب الجلالة الملك المعظم في التفاهم حالت دون الالتجاء الى هذه الطريقة ، وجعلت المجلس يفكر في ان يأخذ على عاتقه مسؤولية تنقيص هذا المبلغ الى ٢٠،٠٠٠ ليرة انكليزية حرصا على ابقاء العلاقات الودية بين الدولتين المتجاورتين ، ومراعاة لآداب المجاملة التي امر صاحب الجلالة بمراعاتها ، على ان يكون هذا المبلغ صافيا لا يطلب لقاءه اي تعويض لعشائر نجد » .

مقررات نيسان ـ حزيران ١٩٣٠ ص ٩٤

٤ ـ صدور عفو جلالة ابن سعود عن « فرحان ابن مشهور واتباعه » الذين التجأوا الى العراق والحكومة العراقية تطلق سراحهم .

وفي يوم الاثنين ٢٤ شباط سنة ١٩٣٠ قفلت السفن الثلاث عائدة الى أماكنها ، فابرق جلالة الملك فيصل الى جلالة الملك ابن سعود برقية لاسلكية قال فيها :

يسرني ، وانا في طريقي الى البصرة ، أن ارسل الى جلالتكم تحياتي القلبية الاخوية ، واتمنى ان تكونوا في راحة تامة راجيا لجلالتكم عودة سعيدة وهناء تاما) اهـ

فرد عليها عاهل نجد ببرقية لاسلكية مثلها قال فيها :

لقد كان لتحيات جلالتكم الصميمية ، وسؤالكم عن راحة اخيكم ، اثر عميق في قلبي . اشكر جلالتكم شكرا وديا فائقا على العواطف الاخوية التي اظهرتموها نحوي . ان اخلاقكم النبيلة ، وسجاياكم الملوكية التي اشتهرتم بها جلالتكم، جعلتني اشعر بوثوق في المستقبل ، كما انها قوّت اعتقادي السابق في جلالتكم ، فاتمنى لكم دوام الرفاه) اهـ .

ووصل جلالة الملك فيصل مع حاشيته والوفد العراقي الى بغداد في يوم ٢٥ شباط سنة ١٩٣٠ فاستقبل فيها استقبالا عظيما ووجه رسالة شكر للحكومة البريطانية ولمعتمدها في العراق السر فرنسيس همفريز للمساعي الحميدة التي بذلاها في سبيل تقريب ذات البين بين العراق ونجد ، كما وجه رئيس الوزراء ناجي السويدي رسالة مماثلة الى المعتمد السامي لتهياة الاتفاق بين البلدين اللذين يرتبطان بروابط وثيقة (١) ثم وصل اليها في ٦ مارت ١٩٣٠ وفد نجدي ليفاوض الحكومة العراقية في اسس المعاهدة التي تم الاتفاق على عقدها قوامه الشيخان حافظ وهبه وفؤاد حمزه ، فنزلا ضيفان على الحكومة المحلية ، وفاوضتها الحكومة في هذه الاسس ، وتم الاتفاق الساعة الثانية زوالية من بعد ظهر الاحد تاسع شوال ١٣٤٨ (٩ مارت ١٩٣٠) على كل شيء ، ووقع الطرفان على النصوص النهائية « بالحروف الرئيسية » وغادر الوفد بغداد في اليوم نفسه مزودا برسالة خاصة من العاهل العراقي الى العاهل النجدي .

وبعد ان استقالت وزارة السويدي ، على النحو الذي سنذكره ، وجاءت الى دست الحكم « الوزارة السعيدية الاولى » سافر نوري باشا السعيد ، رئيس الوزارة الجديدة ، الى الحجاز في ١٨ شباط ١٩٣١ فعقد المعاهدات المذكورة مع جلالة ابن سعود في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ (٧ نيسان ١٩٣١) على الاسس التي تقررت في مؤتمر « لوبن » .

ويجب ان لا يفوتنا ذكر العواطف النبيلة التي اظهرها عاهل نجد تجاه العراق

---

(١) الرسالتان اللتان وجههما الملك فيصل ورئيس وزرائه ناجي السويدي الى السر فرنسيس همفريز ، ورد الاخير عليهما موجودتان في ملف وزارة الخارجية العراقية قـ٦ـ٣ سنة ١٩٣٠ بالمركز الوطني لحفظ الوثائق في الوزيرية وتاريخهما ٢٦ شباط ١٩٣٠ .

وعاهله ، وحكومته ، فقد اوفد جلالته وفدا الى بغداد وصلها في يوم ٢٢ مارت ١٩٣٠م وقدم الى جلالة ملك العراق ، والى رئيس وزرائه « ناجي السويدي » والى المعتمد السامي البريطاني في العراق « السر همفريز » والهياة الدبلوماسية التي رافقت الموكب الملكي العراقي الى الخليج ، هدايا جلالة الملك ابن سعود وهي عبارة عن جياد عربية مشهورة الاصل ، وطنافس ايرانية غالية الثمن ، ومنسوجات وطنية بديعة ، وسيوف ذهبية مرصعة ، واقبية ، وعباءات من النسيج النجدي الوطني ، وغير ذلك من الهدايا الثمينة ، وغادر هذا الوفد بغداد في ٢٦ مارت سنة ١٩٣٠ ميمما وجهه شطر نجد . وكان من المقرر ان تقابل الحكومة العراقية هذه الهدايا بمثلها ، ولكن حدث ما حال دون تحقيق هذه الامنية .

والكلمة الاخيرة التي نختم بها بحثنا عن « مؤتمر لوبن » هي ان العلاقات تحسنت بعد ذلك تحسنا عظيما ، وانقطع الغزو والتعدّي على العشائر الآمنة ، فلم تقع اضطرابات على الحدود العراقية النجدية ، ولم يجسر احد من الغزاة او الرعاة على انتهاك حرمات الحدود ، ولم تذكر الصحافة العراقية مملكة ابن سعود وتوابعها الا بما يسرّها، وهكذا كان موقف الصحف العربية ـ النجدية تجاه العراق « وكفى الله المؤمنين القتال » .

الانظمة الوزارية

كانت « وزارة ناجي السويدي » قد اعلنت ، منذ بدء تكوّنها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ انها ستقتفي اثر « الوزارة السعدونية الرابعة » بأخذ المسؤولية من الحليفة بالتدريج ، حتى اذا حل اليوم الذي يتم فيه انخراط العراق في عضوية عصبة الامم، كان لدى العراق من الرجال الكفاة ، والمتمرنين على ادارة شؤون البلاد ، العدد اللازم . وقد حصرت هذه الوزارة جهودها في وضع « انظمة وزارية » نصت على :

« ان ياخذ العراقيون خلال المدة الباقية لدخولهم العصبة ، اعظم قسط ممكن من المسؤولية المباشرة عن حكم البلاد ، اذا ما اريد جعلهم قادرين على القيام بما تتطلبه الوضعية الجديدة ... وقد وافقت الحكومة البريطانية على اساس هذا الراي ، فبدأ المعتمد البريطاني ، بعد وصوله الى بغداد ، يبحث مع الحكومةالعراقية كيف يمكن تحقيق التبدّل الذي تريده على اكمل وجه . وقد كشفت هذه المباحثات السريعة ان تلك الوزارة العراقية كانت تحوي عناصر تريد ان تفسر بيان بريطانية بانه يعني الغاء السلطة البريطانية مباشرة ، واطلاق يد الحكومة العراقية في تنظيم امورها على اي شكل تراه الاوفق لنقل المسؤولية ... وكانت نية هذه العناصر الصريحة انقاص عدد الموظفين البريطانيين ، والاقلال من نفوذ ومن سلطان الباقين الى ادنى حد ممكن ، وذلك بجعل وظائفهم استشارية صرفة لا ادارية ... وعلى هذا اضطر المعتمد البريطاني ان يفهم الحكومة العراقية : ان بريطانية لا توافق على تركها حرة كما تريد فتقرر تسيير الامور الى عام ١٩٣٢م ، وانها ترى وجوب بقاء علاقات الدولتين على حالها ، من حيث الاساس ، خلال المدة الباقية لدخول العراق في عصبة الامم ...

واول خطوة اتخذتها الحكومة العراقية لتنفيذ سياسة نقل المسؤولية كانت اصدارها انظمة للوزارات تعين فيها وضعية المستشارين ايضا (١) وقد اكملت انظمة وزارة الداخلية ، والمالية ، والعدلية ، والمواصلات والاشغال ، في الشهور الاولى من عام ١٩٣٠ ... اما عن قضية انقاص عدد الموظفين البريطانيين ، فقد كان عسيرا جدا التوصل الى اتفاق بشأنه مع الوزارة العراقية ، فاضطر المعتمد البريطاني ان يفهم الوزارة بصراحة بأن حكومة بريطانية لا ترضى بانقاص عدد الموظفين البريطانيين انقاصا عاما ، وانه ليست لديه سلطة للبحث في مقترحات اخرى حول هذا الموضوع ... وكانت النتيجة ان المعتمد السامي ، لاجل ان يحول دون التخفيضات التي كان يراها انها قبل اوانها ، وان يمنع خفض التخمينات في فصل الرواتب ، فطلب الى الملك ان يؤخر موافقته على عدد من قرارات مجلس الوزراء » (٢) .

ومن هنا بدأ الاحتكاك البريطاني السافر ، فقد قصد المعتمد السامي رئيس الوزارة العراقية في ديوانه الرسمي ، وبعد ان اوضح وجهة نظره في موضوع «الانظمة الوزارية » و « التخفيضات في الميزانية » عاد الى مقره فاوعز الى الميجر « هيوبرت يانغ » ان يكتب الى مجلس الوزراء الخطاب التالي : ـ

سكرتارية فخامة المعتمد السامي التاريخ ١٥ شباط ١٩٣٠

بالعراق الرقم بي او ٥٤

امرني فخامة المعتمد السامي ان اؤكد كتابة ، الآراء التي اعرب عنها الى فخامتكم صباح امس ، حول بعض الفصول ، التي توضع موضع المذاكرة في الجلسة التي يعقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم .

يقدر فخامته تماما ان الميزانية يجب احضارها بدون تأخير آخر ، ولا يرغب في التدخل بلا ضرورة ، او في تأخير احضارها . وكذلك يقدر تماما رغبة فخامتكم وزملائكم في تخفيض المصروفات ، على قدر الامكان ، بدون ان يحصل خلل في كفاءة الادارة .

حصلت الموافقة على هذه السياسة عندما وافق صاحب الجلالة الملك على القرار الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، بعد استشارة وكيل المعتمد السامي ، وليس في نية فخامته ان يدعو صاحب الجلالة الى اعادة النظر في هذه الموافقة العامة، وفي ذات الوقت يتضح من التعليمات التي تلقاها فخامته من حكومة صاحب الجلالة، انه ليس مأذونا بالموافقة على اي قرار يصدره مجلس الوزراء ، مما يحتمل ـ في رأيه ـ ان يكون ضد المبدأ القائل بلزوم انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية ، وعليه يكون فخامته مضطرا لان يلتمس صاحب الجلالة بأن يمسك عن ابداء

---

(١) وظيفة المستشار استشارية لا تنفيذية ، وله ان يبدي آراءه في الشؤون التي يحيلها الوزير عليه ، كما له ان يقترح على الوزير اتباع الخطوات التي يراها لازمة لتسيير شؤون البلاد تسييرا حسنا ـ هذا ما جاء عن المستشارين في الانظمة ـ

(٢) التقرير البريطاني المرفوع عن سير الادارة في العراق خلال عام ١٩٣٠ الى عصبة الامم .

الموافقة على اي قرار يؤثر على مسالة الاحتفاظ بالاخصائيين الاجانب المستخدمين في الحكومة العراقية ، او الاستغناء عنهم ، قبل ان تبحث هذه المسالة بحثا وافيا مع فخامته ، وقبل ان تبلغوا فخامتكم بآرائه النهائية عنها .

يعلم فخامة المعتمد السامي ان فخامتكم تقدرون هذه الحقيقة حق التقدير ، وان في نية فخامتكم ان كل قرار يمكن ان يمر حول تخمينات الميزانية ، سيكون مبنيا على الاحتياجات الحقيقية ، ولا يؤثر ، سواء بتخفيض فصول الرواتب ، او باجراء تخفيض كبير جدا ، في التخمينات من حيث المجموع ، على مسالة عدد الموظفين المستخدمين .

يكون فخامة المعتمد السامي ممتنا اذا حصل على تاكيد من فخامتكم : بان هذا ما تنوونه فخامتكم في الوقت الحاضر ، وانه مهما تكن المقادير الحقيقية للتخمينات المصدقة ، فان مسالة اقترانها بموافقة صاحب الجلالة ، لن تكون قبل مسالة الاحتفاظ بالاخصائيين من الاجانب ، او الاستغناء عنهم ، التي سيجري البحث فيها بصورة وافية ، في اول فرصة ممكنة بينكم وبين الوزراء والمستشارين ذوي العلاقة ، وتعرض بعد ذلك على فخامته ، ليبدي ملاحظته عليها ، فيما اذا حصل خلاف في الراي ، ويعلم فخامته ايضا انه فيما اذا ظهر بعد ذلك ان اعتمادات الميزانية لا تكفي لتامين تادية رواتب الموظفين ، الذين قد تقرر الحكومة العراقية نهائيا استبقاءهم ، يصدق على فصل اضافي لاجراء ذلك .

الى : ــ هيوبرت يانغ

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء ✻ بغداد

لم يشأ « السويدي » ان يبقى هذا الكتاب بدون رد ، لانه تضمن امورا لا يصح السكوت عنها ، فتولى بنفسه اعداد الجواب اللازم ، وقد فند فيه كل شاردة وواردة وردت فيه فكان نص جوابه ما يلي :

جواب رئيس الوزراء

بغداد في ١٨ و ١٩ شباط ١٩٣٠

الرقم سري ٦٢٩

عزيزي السر فرنسيس

تلقيت كتاب مستشار فخامتكم المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط سنة ١٩٣٠ ، المتعلق بتخمينات ميزانية السنة المالية المقبلة .

اني اشكر لفخامتكم ما جاء في ذلك الكتاب من البيانات ، التي مفادها ان فخامتكم مقتنعون بلزوم احضار الميزانية ، من دون اي تاخير آخر ، وانكم مقدرون لرغبتي ورغبة زملائي ، في تنقيص المصروفات على قدر الامكان ، من دون اخلال بكفاءة الادارة .

لا شك في ان فخامتكم تعلمون ان قصد الحكومة العراقية من خفض المصروفات، هو السعي لايجاد فضلة في الميزانية لاستعمالها اما في سد ما يقع من النقص في الواردات العامة ، بسبب الازمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد من جراء هبوط اسعار المنتوجات المحلية ، واما لتجهيز الاموال اللازمة للقيام ببعض المشاريع العمرانية المفيدة للعراق . وقد فحصت الحكومة تخمينات ميزانية السنة الحالية ، وبحثت عن الطرق التي يمكن بها اجراء التوفير المطلوب ، من دون ان يسبب ذلك اي خلل في حسن الادارة ، فتوصلت الى النتائج الآتية : ـ

رات الحكومة انه : من الممكن تنقيص فصول المخصصات والخدمات ، عما كانت عليه في السنوات الماضية، وان تنقيصا كهذا ، لا يخل بسير اعمال الدوائر سيرا منتظما ، لان الدوائر اعتادت ان تخمن هذه الفصول بمقادير تزيد على نفقاتها الحقيقية ، خاصة وان نظام مخصصات السفر الجديد ، الذي اخفضت بموجبه اجور السفر ، يسمح باجراء خفض كبير في مادة « مخصصات السفر » التي تستغرق القسم الاكبر من تخمينات هذه الفصول . ورات في بعض الدوائر موظفين زائدين عن الحاجة ، وان من مصلحة الحكومة الاستغناء عن خدماتهم ، ووجدت ان في بعض الدوائر تشكيلات تستنزف شطرا كبيرا من النفقات ، دون تأمين فائدة متناسبة مع تلك النفقات ، ولذلك قررت ان تعيد تنظيم هذه التشكيلات على وجه آخر ، مما يكفل حصول الفائدة المرجوة منها باقل نفقة ممكنة .

وقد رات الحكومة ايضا ان هناك بعض الموظفين البريطانيين الذين ستنتهي عقودهم ، خلال السنة المالية المقبلة ، مما يمكن الاستغناء عن خدماتهم ، اما لعدم بقاء حاجة اليهم ، واما لوجود عراقيين يستطيعون ان يحلوا محلهم ، وذلك عملا بأحكام « قانون استخدام الاجانب » الذي يحتم الا يستخدم اجنبي في وظائف الدولة، الا في حالة عدم وجود عراقي كفوء ، يستطيع القيام باعباء الوظيفة . وعلاوة على ذلك، وجدت الحكومة ، بعد التدقيق والتأمل ، ان العدد المستخدم الآن من الموظفين البريطانيين في بعض الوزارات والدوائر ، كمفتشين ، زائد عن الحاجة ، لان الموظفين العراقيين قد اكتسبوا خلال البضع السنوات الماضية ، تجربة وخبرة تمكنانهم من القيام بأعباء وظائفهم ، من دون احتياج الى مراقبة شديدة ، وان الادارة العامة قد وصلت الى درجة من التقدم والكفاءة ، يمكن معها خفض قسم من هؤلاء المفتشين ، وذلك بانهاء خدماتهم ، واعطائهم التعويض المنصوص عليه في مقاولاتهم .

ستلاحظون فخامتكم مما تقدم ، ان السبل التي سلكتها الحكومة العراقية لاجراء الاقتصاد المطلوب لا يمس بمبدأ انطباق الادارة على تقاليد حكومة مدنية راقية، ويمكنني ان أؤكد لفخامتكم انه لا توجد اية نية لعمل خفض عام كبير في عدد الموظفين البريطانيين . وكل ما تفكر به الحكومة هو الاستغناء عن خدمات البعض ، الذين لم تبق حاجة اليهم . ومما يؤيد ان الحاجة هي العامل الرئيسي ، الذي اخذ بنظر الاعتبار ، عند النظر في مسائل الاحتفاظ بخدمات الموظفين البريطانيين ، او الاستغناء

عنهم ، هو ان الحكومة العراقيـة جددت مؤخرا عقود بعض الموظفـين البريطانيين ، المستخدمين في دوائر مختلفة .

انني اوافق فخامتكم على انه : عند القيام في تخفيض عام كبير في عدد الموظفين الاجانب ، المستخدمين في الحكومة العراقية ، يجب ان يبحث فيه بحثا وافيـا مـع فخامتكم ، وان كل قرار يمكن ان يمر حول هذه التخمينات ، لا يؤثر في مسالة عدد الموظفين المذكورين ، وفي نفس الوقت ينبغي لي ان ابين لفخامتكم ان الخطـة التـي سارت عليها الحكومة العراقية مستندة على الحقوق المخولة بموجب معاهـدة سنة ١٩٢٢ واتفاقية الموظفين البريطانيين .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام

المخلص : ناجي السويدي

صاحب الفخامة حضرة السر فرنسيس هـ . همفريز

جي. سي. في. او ـ كي. سي. ام. جي. كي. بي. ئي .

المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق ـ بغداد

كان هذا الرد جريئا ومهما على كل حال . وقد توهم اعضاء مجلس الوزراء انه سيضع حدا للمكاتبات الدائرة حول الانظمة الوزارية وتقليص عدد الموظفين الاجـانب المستخدمين في الحكومة العراقية ، ولكن كان دون ذلك خرط القتاد .

المندوب يشكو الوزارة

وعلى الرغم من استناد رئيس الوزراء الى اسباب وجيهة وادلة معقولة تسوغ له الشروع في انقاص عدد الاجانب ، فان المعتمد السامي البريطاني طلب الى جلالـة الملك فيصل « كما يقول في تقريره عن الادارة في العراق لسنـة ١٩٣٠ » ان يؤجـل موافقة جلالته على مقررات مجلس الوزراء ، وكتب الى رئيس الوزراء هذا الجواب:ـ

دار الاعتماد : بغداد　　　　سري ومستعجل جدا

الرقم بي او ٥٦　　التاريخ ٢٠ شباط سنة ١٩٣٠

تلوت باهتمام الكتاب الذي تفضلتم فخامتكم باعطائي مسودته مساء امس ، بعد مقابلتي لصاحب الجلالة التي حضرتموها ، والذي تلقيت الآن نسخته المضاة .

أرغب جدا في ان لا يحدث سوء تفاهم من جهة الموقف ، الذي وجـدت نفسي مضطرا لاتخاذه بازاء تخمينات الميزانية . واشعر انه قد يكون من المفيد لفخامتكـم اذا بينته مرة اخرى باوضح ما يمكن .

ان مسالة عدد الموظفين الاخصائيين الاجانب ، الذين يراد استخدامهـم فـي الحكومة العراقية ، ليست في الاصل ، حتى ولا في الغالب ، مسالة مالية ، انما هي

مسالة سياسية ادارية في الدرجة الاولى من الاهمية . ان حكومة صاحب الجلالة وافقت ـ كما تعلمون فخامتكم ـ على مبدأ تحويل المسؤولية الادارية تدريجا ، في الظاهر والحقيقة ، من الاجانب الى العناصر العراقية في الحكومة العراقية ، غير ان مسالة التخفيضات الحالية ، والحد الذي يمكن ان تصل اليه ، من الامور التي تعيرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية اقصى الاهتمام ، وتتوقع من الحكومة العراقية استشارة المعتمد السامي فيها .

وقد كنت ـ كما تعلمون فخامتكم ـ ماذونا بالنظر بعين العطف في كل اقتراح تعرضه الحكومة العراقية لتحقيق هذا الغرض ، واني مستعد تماما لان افعل ذلك، بشرط ان تاتي إلي بشكل اقتراحات ، لاجل البحث فيها . على اني لا استطيع الموافقة على ان ترفع الي آراء الحكومة بشكل قرارات مالية ، سبق اقترانها بموافقة مجلس الوزراء ، وتتضمن البت في الاحتفاظ بالموظفين الاخصائيين الاجانب او الاستغناء عنهم .

قد تسمحون لي فخامتكم بأن اعرب عن خيبتي لدى اطلاعي على ان كتابكم المجاب عنه لا يضمن لي التاكيد الذي طلبته في كتابي المرقم بي او ٥٤ والمؤرخ في ١٥ شباط ١٩٣٠ .

ليست القضية هذه فحسب ، بل ارى من مفاوضات جلسة المجلس المعقودة في ١٨ شباط سنة ١٩٣٠ انه قد اتخذ قرار يتضمن انهاء مقاولة خمسة مفتشين اداريين ، اعتبارا من تاريخ اول نيسان ، ولو وجدتم فخامتكم ايضا امكانا لاعطائي التاكيد ، الذي طلبته ، لشعرت بلزوم التصريح : بأن التخفيض الواقع في تخمينات المفتشين الاداريين ، الذي اقترن بموافقة المجلس ، لا يتفق والتاكيد المذكور ، اذ يستحيل القول بأن التخفيض الواقع في تخمينات تختص فقط برواتب الموظفين الاخصائيين الاجانب وسواها يمكن تقريره بدون ان يجري النظر مقدما في مسالة ما اذا ينبغي الاحتفاظ بهم ام لا .

الاحظ ان فخامتكم تذكرون انه ليس في النية اجراء تخفيض واسع عام في عدد الموظفين البريطانيين ، وتوافقون على انه متى اجري اي تخفيض واسع عام في عدد الموظفين الاجانب ، المستخدمين لدى الحكومة العراقية ، ينبغي ان تبحث هذه المسئلة بحثا وافيا معي ، وانه لا يعطى قرار يتعلق في الميزانية مما يؤثر في مسئلة عدد الموظفين المذكورين اعلاه .

ابين لفخامتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية اعلنت قبل الآن بكل صراحة ، انها لا تفكر على كل حال في اجراء تخفيض واسع عام او ـ كما تقول ـ تخفيض اجمالي في عدد الموظفين الاخصائيين الاجانب ، وانه لا سلطة لي في مناقشة اي قرار من هذا القبيل . والامر الذي انا مستعد للبحث فيه ، والذي دعوت فخامتكم الى تقديمه اكثر من مرة ، هو اجراء بعض التخفيضات ، التي تسهل نقل المسؤولية المشار اليها اعلاه ، بدون ان يؤثر هذا النقل تاثيرا مضرا في الامن العام ، او بضعف الكفاءة الادارية بصورة خطيرة .

سنكون كلانا بعيدين عن بغداد في الاسبـوع القادم ، وعليه لا يمكن الحكومـة العراقية ان ترفع الميزانية الى البرلمان الا بعد رجوعنا ، على اني ارغب في عدم تضييع الوقت ، ولا زلت مستعدا كما اخبرت فخامتكم على الدوام للبحث في هذه المسائـل بروح ودية سخية .

ارى انه قد يكون من المفيد ، اذا بحث مستشاري اثناء تغيبنا ، مـع الـوزير والمستشار المتعلق بهما الامر ، في التخمينات التي امسك صاحب الجلالة الملك عـن تصديقها ، بناء على طلبي لكيما تعرض النقاط المختلف عليها على فخامتكم وعلي عند رجوعنا .

ادعو فخامتكم بكل جد الى الموافقة على قبول هذا الاقتراح ، لاني مقتنع بانـه لا حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولا اية سلطة اخرى محايدة ، تؤيد فخامتكم في الموقف الذي اتخذته الحكومة العراقية ، على ما يظهر ، بازاء المسائل المبحوث عنها في هذه المخابرة .

على انكم اذا لم توافقوا على لزوم بحث هذه التخفيضات معي ، قبل ان يتخذ قرار نهائي عنها من قبل الحكومة العراقية ، لا تبقى لـدي طريقة سوى ان ارجـو صاحب الجلالة ان لا يمسك فقط عن الموافقة على قرارات تتعلـق بالميزانية ، ممـا تؤثر على مسالة الاحتفاظ بالاخصائيين الاجانب ، او الاستغناء عنهم ، بل وان يعيدها الى فخامتكم ، لكي يعاد اعتماد كاف الى التخمينات لضمان بقاء هذه المسالة مفتوحة واني اتردد كثيرا في اتخاذ هذه الطريقة .

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس الوزراء ببغداد

« فرنسيس همفريز »

مذكرة شفوية

لم يجد « مجلس الوزراء » مجالا للرد على كتاب المعتمد السامي البريطـاني ، المثبت اعلاه فاعد مذكرة شفوية تليت في اجتماع له ، واعتبرت رداً عليه ، وقد عثرنا على هذه المذكرة فراينا ان نثبتها هنا لتتم الفائدة المتوخاة من نشر الوثائق والمستندات الرسمية .

« اشارة الى كتاب فخامة المعتمد السامي المرقـم بي او ٥٦ والمؤرخ فـي ٢٠ شباط ١٩٣٠ المتعلق بتخمينات فصول الميزانيـة ، والاستغناء عن خـدمات بعض الموظفين البريطانيين :

يتراءى لفخامة رئيس الوزارة ان فخامة المعتمد السامي فهم ان قرارات مجلس الوزراء ، المتعلقة بالاستغناء عن خدمات بعض الموظفين البريطانيين ، كانت قد اتخذت من وجهة احضار الميزانيـة فقط ، ومـن دون اعطاء فرصة للـوزراء والمستشارين المختصين للمذاكرة على النقاط التي تضمنتها تلك القرارات ، ولكن هذا الفهم خلاف الواقع . وفيما يلي بيان ذلك : ـ

« بعد ما تسلم وزير الداخلية اعمال منصبه باسبوع ، فاتح مستشاره في مسالة تخفيض عدد المفتشين الاداريين ، وبعد ذلك الاطباء البريطانيين في مصلحة الصحة ، ثم فاتحه في مسالة الاستغناء عن خدمات بعض مفتشي الشرطة ، عندما تنتهي عقودهم ، وذلك لاجل تطبيق منهاج الحكومة الحاضرة ، الذي ينص على مثل هذا التخفيض . وقد جرت بين الوزير والمستشار مذاكرات شفوية ، وتبودلت بينهما مذكرات ، ولما لم تسفر هذه المحادثات والمخابرات عن اتفاق في الراي ، قرر احالة الامر على الاصول الى مجلس الوزراء للبت فيه ، وقد نظر مجلس الوزراء في الخلاف المتكون بين الوزير والمستشار ، ودقق في وجهتي نظر كل منهما ، وبالنتيجة توصل الى القرارات المدرجة في محاضر جلسات مجلس الوزراء ، التي اطلع عليها فخامة المعتمد السامي (١) .

« اما ميزانية الزراعة فكان مفتش الزراعة العام ومدير الزراعة قد اطلعا على قرار الحكومة القائل بلزوم خفض ملاك مزرعة الرستمية ، وحصره بمختبر مركزي منذ اوائل تشكيل الوزارة السعدونية (الرابعة) وجرت مذاكرات بين وزير المالية ومستشار المالية ، ووزير الري والزراعة ومستشار الري والزراعة ، والمفتش العام للزراعة ومدير الزراعة ، حول هذا الموضوع ، قبل احضار ميزانية الدائرة المذكورة، وقد تأخر احضار هذه الميزانية مدة طويلة لهذا السبب .

« لم يجر اي خفض في ملاك الموظفين البريطانيين في دائرة الري ، ولذلك لا تعلم الحكومة السبب الذي حدا بجلالة الملك الى الامساك عن ابداء موافقته على تخمينات ميزانية هذه الدائرة .

« واما دائرة الاملاك الاميرية فقد تم التفاهم بين الوزير والمستشار على انه لم تبق لهذه الدائرة ، بعد ان حصرت اعمالها في ادارة المسقفات وتأجير العرصات ، والنظر في امور طفيفة ، حاجة الى مدير عام ، وقد احضرت تخمينات الميزانية على اساس هذا التفاهم .

« بقيت نقطة واحدة وهي « قضية المستر كمبلي » لقد اوضحت وزارة المالية نقطة نظرها فيها قائلة انه لا يمكنها ان تضع مخصصات كاملة له في الميزانية ، ما لم تبلغ بقرار الحكومة فيما يتعلق بتجديد عقده . واذا طلبت الحكومة البريطانية استخدام شخص في هذه الوظيفة ، المحفوظة للبريطانيين ، فيوجد لدى دائرة البريد والبرق من الموظفين الممتازين كالمستر هيجز ، الذي قام باعمال المفتش العام وكالة مدة من الزمن بصورة مرضية ، مما يجعل املاء الوظيفة امرا سهلا ، ومن دون حاجة الى اجراء تعديل في تخمينات الميزانية ، وسيقدم الوزير اقتراحا آخر بهذا الشان .

« لقد استندت الحكومة العراقية في قراراتها المتعلقة بالقضايا الآنفة الذكر ، الى الحقوق المخولة لها بالمعاهدة ، واتفاقية الموظفين البريطانيين ، ولا يسعها الا التمسك

---

(١) نصوص هذه المراسلات من مذكرات ناجي شوكت المسماة « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ص ١٤٧–١٧٠ الطبعة الثالثة .

بتلك الحقوق ، ويتراءى لها انه اذا حصل خلاف على تفسير نص المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ، فلا يمكن حل هذا الخلاف عن طريقة توقيف مصادقة جلالة الملك على تخمينات الميزانية ، وانما يكون باحالة الامر الى التحكيم ، كما هو منصوص عليه في المعاهدة ، ومع ذلك فقد طلب الى وكيل مستشار الداخلية ان يتذاكر مع جناب مستشار فخامة المعتمد السامي والوزير على نقاط الاختلاف الناشئة حول تخمينات وزارة الداخلية ، فبين انه ليس لديه صلاحية للمذاكرة في هذا الامر الهام ، ولكن وزير الداخلية سيقابل مستشار فخامة المعتمد السامي لبيان اوجه الخلاف بينه وبين مستشاره .

« اما ما يتعلق بدائرة الري فلا يوجد اي اختلاف على عدد الموظفين البريطانيين فيها ، كما انه بعد ان اضيف من قبل مجلس الوزراء ٢٠،٠٠٠ ربية الى تخمينات فصل الرواتب في ميزانية الزراعة لم يبق اي خلاف بين الوزير والمستشار حول تخمينات الميزانية المذكورة » اهـ .

رئيس الوزارة يبسط الموقف ويستقيل

ولما اعيت الحيل اعضاء هذه الوزارة ، وراوا انهم لا يستطيعون الاستمرار على الاضطلاع بمهامهم الوزارية تحت تأثير هذه الظروف المؤلمة ، اتفقت كلمتهم على التخلي عن الكراسي الوزارية ، بعد أن يبسطوا حقيقة الموقف لجلالة الملك وللشعب العراقي، فرفع رئيس الوزارة الى جلالة الملك المعظم في التاسع من آذار عام ١٩٣٠ الكتاب الآتي :

نص الاستقالة

سيدي صاحب الجلالة ! بغداد ٩ آذار سنة ١٩٣٠

تعلمون جلالتكم ان حزب التقدم ، الذي هو حزب الاكثرية في مجلس الامة ، مشهور عنه ان خطته في معالجة شؤون الدولة ، مبنية على اساس التفاهم والتآزر مع رجال حليفتنا حكومة بريطانية العظمى ، وقد سار على خطته هذه من دون اي انحراف او شذوذ عنها ، جاعلا له هدفا واحداً وهو اعلاء شأن هذه البلاد ماديا وادبيا حتى تصل الى المكانة التي تستطيع ان تتبوأ بها مركزا لائقا بين الامم ، وباذلا في نفس الوقت جهده لتوثيق عرى الصداقة والتحالف مع بريطانية العظمى ، لاعتقاده ان استمرار هذا التحالف مما تتطلبه مصالح البلدين المشتركة .

ان هذه الوزارة ، والوزارات التي تنتمي الى حزب التقدم ، راعت سياسة الحزب بحذافيرها ، واتبعت مبادئه بتمامها ، رغما عما كان يوجه اليها من الانتقادات المرة ، واتهامها بالاستسلام لمشيئة الموظفين البريطانيين ، سواء أكان في مجلس الامة، ام على صفحات الصحف . ولكنها لم تعبأ كثيرا بمثل هذه الانتقادات والاعتراضات ،

لاعتقادها ان السياسة التي تنتهجها ، هي خير ما يمكن ان تؤدي الى رقي البلاد ، ووصولها الى الهدف الاسمى الذي تبتغيه .

ففي سنة ١٩٢٨ عندما حان موعد مطالبة الحليفة ببعض الوعود والحقوق التي نصت عليها المعاهدات المعقودة بيننا ، كطلب ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم، وتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية ، اخذ حزب التقدم يهتم اهتماما خاصا بالمفاوضات التي شرع بها في هذا الصدد ، وقد كان قوي الامل بأن الحليفة لن تتاخر عن اجابة العراق الى مطاليبه المشروعة ، والمؤيدة بالمعاهدات والوعود ، وان النتائج المرضية التي ستنجم عن هذه المفاوضات ، ستتيح للحزب فرصة مناسبة لدحض انتقادات المتطرفين ، وللبرهان على السياسة الرشيدة التي اختطها الحزب لنفسه . غير انه لما باءت المفاوضات بالفشل ، استولى على الحزب يأس شديد ، فلم ير مندوحة من الاصرار على التمسك بالاقتراحات التي وضعتها الوزارة آنئذ ، وكان من جراء ذلك ان اضطر المرحوم عبد المحسن بك السعدون الى تقديم استقالته .

على ان الحكومة العراقية ما فتئت تنتهز الفرص للتدليل على صحة وجهة نظرها ، واحقية مطاليبها . وعندما عين المرحوم السير جلبرت كلايتن معتمدا ساميا (للعراق) اعيدت المفاوضات معه ، وكان من نتائج التوصيات التي قدمها الى حكومته ، ان صرحت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ من دون قيد وشرط ، وعلى الدخول في المذاكرات لعقد معاهدة جديدة على اساس الاقتراحات ، للاتفاق الانكليزي ـ المصري . لتنظيم العلاقات بين البلدين بعد ذلك التاريخ ، الامر الذي اوجب الارتياح للشعب العراقي ، وللحزب واركانه ، مما حدا بالمرحوم عبد المحسن بك وزملائه لقبول تحمل المسؤولية التي امرتم بها جلالتكم .

وبعد اعلان هذا التصريح ، قام المرحوم عبد المحسن بك السعدون بتاليف الوزارة بشروط وضعها مع زملائه في منهاج الوزارة ، وهذه الشروط تنطوي على اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تجعل الحكومة العراقية متولية المسؤولية التامة عن ادارة المملكة خلال الفترة القصيرة ، لحين دخولها الى عصبة الامم .

وكان المرحوم وزملاؤه يعلمون جيدا ان المستشارين البريطانيين قد اطلعوا على المنهاج المذكور ، كما انه عرض على المعتمدين الساميين بالوكالة آنئذ فلم يبديا ملاحظة عليه ، وكانت الوزارة تعتقد ايضا ان مساعدينا ومعاونينا من الموظفين البريطانيين ، شاعرون بنفس الشعور الذي تشعر به الحكومة العراقية ، وانهم سيساعدوننا على تنفيذ هذه التدابير التي وضعتها لدور الانتقال . الا ان الوزارة ما كادت تشرع في العمل ، حتى صادفت وجابهتمشاكل عديدة مما جعل رئيسها المرحوم عبدالمحسن بك يشعر بيأس عظيم حمله على الانتحار .

وعندما صدرت ارادة جلالتكم بتاليف الوزارة الحاضرة ، لبيت انا وزملائي ـ وكلنا من اعضاء الوزارة السابقة ـ نداء جلالتكم حالا ، رغبة منا في تسكين الخواطر، وتطمين الافكار التي كانت قلقة جدا على اثر حادثة الانتحار المعلومة . وقد بسطنا

لجلالتكم بالكتاب المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ موقف الوزارة بالنسبة الى الحالة السائدة آنئذ ، وعرضنا اننا عازمون على تطبيق منهاج الوزارة السابقة . وعلى هذا الاساس وبهذه الروح ، اخذنا نعالج شؤون الدولة . وعندما وضعت تخمينات ميزانية السنة ١٩٣٠ المالية موضع البحث ، وعمدنا الى تنظيمها وفقا للمنهاج المذكور ، جابهنا نفس الصعوبات التي جابهتها وزارة المرحوم عبد المحسن بك، فعرضنا على جلالتكم بالكتاب المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٣٠ انه يستحيل علينا الاستمرار على العمل ، تحت مثل هذه الظروف . ولكن الارشادات الثمينة التي زودتمونا بها جلالتكم آنئذ ، والتصريحات التي فاه بها فخامة المعتمد السامي فيما يتعلق باستعداده للنظر بعطف في جميع الاقتراحات التي تضعها الوزارة ، كانت مشجعا لنا للمثابرة على العمل .

تعلمون جلالتكم ان تشكيلات الدولة في الحال الحاضر ، والنفقات التي تتطلبها هذه ، اكثر مما تستطيع ان تتحمله موارد البلاد المالية ، ولذلك كان اهتمام الوزارة موجها بصورة خاصة الى تنقيص النفقات على قدر الامكان ، ومن دون اخلال بمبدأ انطباق الادارة على ادارة حكومة راقية . وفضلا عن هذا السبب ، الذي حدا بالوزارة الى اجراء بعض التنقيص في المصروفات ، يوجد هناك عامل مهم آخر ، وهو الازمة الاقتصادية المستحكمة حلقاتها في البلاد ، والتي كان من نتائجها ان حصل في جباية الواردات المخمنة لسنة ١٩٢٩ المالية عجز يقرب من عشرين لكا من الروبيات في نهاية الشهر الماضي. فلاجل ان تحتاط الحكومة لما ينجم عن استمرار هذه الازمة،والاخطار التي تلازمها ، واذا ساعد الحظ بانتهاء هذه الازمة من غير ان يؤثر على منابع الدولة وبقي لديها شيء من المال ، تقوم حينئذ بما تتطلبه البلاد من الامور النافعة . ولذلك رات الحكومة ان هناك ضرورة مبرمة تقضي بتنقيح المصروفات ، وتخفيف اعبائها عن كاهل الميزانية ، ولذلك تحرت سبل الاقتصاد . وبعد التامل والتدقيق قررت اتخاذ بعض التدابير للتوصل الى هذا الغرض ، غير ان هذه المقررات قد جابهت معارضة شديدة من جانب الاستشارة الموجودة في العراق ، بالرغم عن التصريحات الواردة اخيرا من جانب الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين المسؤولية بصورة حقيقية. كما ان المخابرات المتعلقة بالمذاكرة في الاقتراحات الجديدة للمعاهدة، وحسم القضايا المعلقة ، كالسكك الحديدية ، والميناء ، وغيرها ، لم تسفر عن نتيجة ما ، وعلاوة على ذلك فقد اوقف قسم من قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بتخمينات الميزانية ، مما ادى الى تاخير عرضها على مجلس الامة ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الحالي ، وشطر من مدة التمديد . ورغما عن المذاكرات والمخابرات التي جرت بين الحكومة وفخامة المعتمد من جهة ، وبين جلالتكم وفخامته من جهة اخرى ، لا تزال الحالة كما هي عليه ، ولم يحصل تقدم محسوس .

وبصفتي رئيس الحكومة ، ارى من واجبي ان الفت نظر جلالتكم الى وخامة الحالة الاقتصادية الحاضرة ، وما قد تجره على البلاد من النكبات ، اذا لم تعالج معالجة فعالة . ولا اظنني مخطئا اذا قلت انه من المؤكد ان تضطرنا الظروف الى اجراء تخفيضات اخرى اكبر شانا ، واكثر اهمية مما وقع . واعتقد تمام الاعتقاد

انه ليس بالامكان معالجة هذه الازمة ، وامرارهـا بصورة لا تؤثر تاثيرا خطرا علـى البلاد ، ما لم يكن روح التفاهم والتضامن الودي سائدا بين الحكومة العراقية وبـين الهيئة الاستشارية البريطانية الموجودة في العراق ، الامر الذي ترغب فيه الحكومـة كل الرغبة .

فبالنظر الى ما تقدم من المعروضات ، لا يسع الوزارة ان تستمر عـلى تحمل المسؤولية ، تحت هذه الشروط ، وعليه اتقدم الى جلالتكم برجاء اعفائي من الخدمة التي امرتم بقيامي بها والتفضل بقبول استقالتي .

انتهز هذه الفرصة لاعرب لجلالتكم باسمي وبالنيابة عن زملائي ، عن مزيـد شكرنا للثقة والعطف اللذان اوليتمونا اياهما طيلة مدة تضلعنا باعباء الحكم ، ونبتهل الى الله تعالى ان يطيل بقاء جلالتكم .

العبد المخلص ـ رئيس الوزراء ـ ناجي السويدي

الجواب بقبول الاستقالة

بغداد في ١١ آذار سنة ١٩٣٠

عزيزي ناجي السويدي

اخذت كتابكم المؤرخ في ٥ آذار ١٩٣٠ المتضمن تقديم استقالتكم مـن منصب رئاسة مجلس الوزراء .

لا يسعني في موقفي الحاضر الا ان اعرب لكـم ولزملائـكم عن قدري العظيـم للمساعدات الثمينة التي اديتموها لي وللبلاد ، مدة اضطلاعكم بمسؤولية الحكـم ، ويؤسفني جدا ان احرم من مساعيكم في مثل هذه الظروف التي تتطلب اكبر الجهود.

هذا واني اؤمل بان تداوموا على تدوير شؤون الدولة موقتا لحينمـا تتـألف الوزارة الجديدة .

فيصل

السويدي يشكو الانكليز

في اليوم الذي قدم السويدي كتاب استقالة وزارته ، ابرق الى جعفر العسكري سفير العراق في لندن يلتمسه البقاء فيها ، وانتظار شكوى الوزارة العراقية ضد دار الاعتماد البريطانية في بغداد ليرفعها الى حكومة لندن . وكان في نية العسكري التوجه الى بغداد فورا .

وفي يوم ١١ آذار ١٩٣٠ ارسل اليه بالطيارة الخطاب الآتي : ـ

عزيزي جعفر باشا — الرقم ٧٠٠ سري ومهم جدا

بالاشارة الى البرقية المؤرخة في ١٠ آذار ١٩٣٠ التي رجوناكم فيها اطالةمكثكم في لندن ريثما تتلقـون اشعارا آخر ، هنا ارى فرصة لتزويد فخامتكـم بالاسبـاب الحقيقية التي حملتنا على هذا الطلب .

كانت الحكومة العراقية الحالية قد قطعت على نفسها عهودا في منهاجها الـذي تقدمت به الى مجلس الامة ، والذي وافق عليه دار الاعتماد ، بممارسة المسؤوليـة في شؤونها الداخلية ، والعمل على بث روح التفاهم بين الشعبين العراقي والبريطاني

بصورة حقيقية ، لا كما كانت عليه الحال قبل هذا بشكل خيالي وهمي . وقد اهتمت بمعالجة الازمة الاقتصادية ، التي اخذت البلاد تئن تحت تأثيرها ، غير انها ما كادت تخطو خطوات قليلة في هذا السبيل ، الا واصطدمت بمعارضة قوية من جانب الموظفين البريطانيين ، سواء منهم ممثلي الحكومة الانكليزية ، أم المستخدمين في الحكومة العراقية ، حاولوا بها ان تبقى يد الحكومة مشلولة ، وان لا تتعدى المظاهر والقشور، بينما السلطة الحقيقية بايديهم ، رغم نصائح الوزارة البريطانية الحالية وعهودها المقطوعة للعراق ، وخاصة في مسألة اضطلاع هذه البلاد باعباء سيادتها .

وقد تجلت هذه المعارضة في عدة امور ، لا سيما مسألة ضباط الشرطة ، والمفتشين الاداريين الذين رأت وزارتنا ، بالاستناد الى صراحة المعاهدة والاتفاقيات، ضرورة الاستغناء عنهم ، لاسباب اقتصادية من جهة ، ولافساح المجال لابناء البلاد في ادارة شؤون وطنهم بانفسهم من جهة اخرى . وقد اظهرت رغبتنا هذه للمعتمد السامي منذ ستة اشهر ، وانتظرت منه الجواب القطعي منذ شهرين ، ورغما عن ورود الجواب من جانب الحكومة البريطانية ، جوابا على سؤاله منها عن هذه المسئلة، مرت طيلة هذه المدة من دون جدوى ، الامر الذي اخر تقديم الميزانية لهذا الحين ، بالرغم من انقضاء مدة اجتماع المجلس الاعتيادي .

ولكي تقفوا على الحالة الحقيقية للخلاف الذي شجر بين وزارتنا ودار الاعتماد البريطاني في بغداد ، ابعث اليكم صورة المنهاج الوزاري ، ونسخ من الكتب التي تبودلت بيننا .

واني ارجو من فخامتكم ، بعد درس هذه المسائل ، ان تتصلوا بوزارة الخارجية ، ووزارة المستعمرات البريطانية ، لبسط الاسباب الحقيقية للخلاف الناشب بين الفريقين ، مع الاعراب عن شعور العراق ، الذي يعتمد كل الاعتماد على عدالة الشعب البريطاني وانصافه ، في الحين الذي يطالب فيه بحقوقه المشروعة ، مستندا الى العهود والمواثيق التي قطعت له في مختلف الازمنة والمواقف ، مع تبيان العوامل الجوهرية والحقيقية التي اضطرت معها وزارتنا الى الاستقالة ، بعد ان شعرت بوطاة المعارضة من جانب السلطات الانكليزية في العراق ، خلافا لسياسة التفاهم التي اعلنتها وزارة العمال الحالية . ونحن لا نشك ان فخامتكم سوف لا تتركون مجالا لتشويه حركة الحكومة العراقية ، وسياستها الوطنية التي سارت عليها حتى الآن ، مشفوعة بالتودد لحليفتها بريطانية العظمى رفعا لكل تقول وتضليل .

المخلص وزير الخارجية

حضرة صاحب الفخامة جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة ملك العراق في لندن

المندوب السامي يرحب بالاستقالة

رأى الملك فيصل ان يخبر المعتمد السامي البريطاني بقبوله استقالة الوزارة ، فرحب المعتمد بهذه الاخبار ، ولكنه في الوقت نفسه كتب الى رئيس الوزراء المستقيل

كتابا بتاريخ ١٠ مارت ١٩٣٠ وتحت رقم بي او ٧٦ هذا نصه : ـ

عزيزي رئيس الوزراء

يؤسفني جدا ان اعلم ان فخامتكم رفعتم استقالتكم الى صاحب الجلالة ، ولكني سعيد لشعوري بان علاقاتنا الشخصية ، مهما كان هناك من خلاف على الامور الرسمية ، كانت ولا تزال ودية تماما ، واني متأكد من انها ستظل كذلك . وحيث ان استقالة فخامتكم منعتني من الاجابة على كتابكم الاخير المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ مارت ١٩٣٠ فاني اربط نسخة من كتاب ارسلته الى صاحب الجلالة في نفس الموضوع .

ارجو ان تتقبلوا تشكراتي للطف والمجاملة المتناهيتين اللذين اظهرتموهما فخامتكم نحوي خلال المدة التي قضيتها في العراق ، ويؤسفني جدا ان علاقاتنا الرسمية ـ حسبما يظهر ـ قد وصلت الى هذه النهاية مع تقديم تمنياتي الحسنة .

المخلص ـ ف . هـ . همفريز

فخامة ناجي باشا السويدي : رئيس مجلس الوزراء ـ بغداد

وهذا نص الكتاب الذي بعث به المعتمد السامي الى الملك فيصل حول استقالة السويدي .

دار الاعتماد — التاريخ ١١ آذار ١٩٣٠

بغـداد — الرقم آر . او ٧٣

يا صاحب الجلالة !

اني ممتن جدا من جلالتكم لكتابكم السري المؤرخ في ١١ آذار ١٩٣٠ الذي تخبروني فيه بانكم قبلتم استقالة الوزارة ، وطلبتم اليها الاستمرار موقتا في ادارة شؤون الدولة ، ريثما تؤلف وزارة جديدة .

سبق لي ان اخبرت جلالتكم باني آسف جدا لان يقرر اعضاء الوزارة الحاضرة ، الذين كنت اشتغل معهم على كمال المودة ، عدم استطاعتهم البقاء في دست الحكم . وبما اني لم اقدر على الرد على كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٨٠٢ والمؤرخ في ٧ آذار قبل ان يستقيل ، فقد تضمن هذا الكتاب نقطة او نقطتين ارغب ان ابدي ملاحظاتي عليهما .

(اولا) ان السر روبرت بروك ـ بوبهام ، اخبرني انه سعى في ايلول الماضي ، عندما كان معتمدا ساميا بالوكالة ، لان يبين الى الحكومة العراقية بصورة صريحة ، انه يعترض على ادخال اقتراح في منهاج الوزارة الجديدة بتخفيض عدد المفتشين البريطانيين . وقد تبين لي انه قدم نفس الاعتراض من قبل المستر آدموندس في ٨ ايلول الى صاحبي الفخامة المرحوم السر عبد المحسن بك وناجي باشا السويدي ، وقد ابديا بحسب مذكرة دونت يومئذ « انهما وافقا على حذف كل ما يتعلق بالمفتشين الاداريين » فعليه لا يصح لرئيس الوزراء ان يقول : ان وكيل المعتمد السامي قبل بهذا القسم من المنهاج .

(النقطة الثانية) يقول فخامته في كتابه ان الحكومة العراقية ، اعلنت عن رغبتها في الشروع في المذاكرات التمهيدية حول المفتشين الاداريين التي كنت اطلبها .

ان فخامته رفض ، على عكس ذلك ، اقتراحاتي المكررة بان نبحث الاقتراح مقدما بحسب اهميته ، وجعلني امام امر واقع عندما اصدر مجلس الوزراء قرارا يتضمن انهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين في نهاية السنة المالية المقبلة . يدعي فخامته على ما يظهر ان نصيحتي في الامور التي من هذا القبيل انما يجب تقديمها

بعد ان يتخذ قرار من قبل المجلس ، مع انه في الفقرة الاخيرة من كتابه ، التي لم افهمها تماما ، يستنكر على ما يظهر حتى قبول هذه الاصول في القضية الحاضرة .

لقد كانت خطتي الخاصة من الاول الى الآخر ان اجتنب بواسطة المذاكرات والاتفاق مقدما ، الضرورة المحتملة التي تدعو الى التماس جلالتكم الامساك عن الموافقة على قرار سبق اتخاذه من قبل مجلس الوزراء ، لاني شعرت بأن هذه الطريقة تمهد سبيل العمل ، ولكني افهم ان النقطة الحقيقية ، التي يدور عليها الخلاف ، هي ادعاء الحكومة العراقية بانها حرة في انهاء خدمات جميع الموظفين الاجانب ، باستثناء الذين يشغلون الوظائف المدرجة في الجدول الملحق باتفاقية الموظفين البريطانيين ، بدون اجراء المذاكرة عنها مقدما مع المعتمد السامي . ومعنى ذلك ان الخلاف الذي حدث في الراي ، انما هو خلاف مبدأ ، وليست له علاقة بمسالة استبقاء بضعة موظفين .

ان كون الادعاء المسرود من قبل الحكومة العراقية ـ اذا فهمته على الوجه الصحيح ـ يشكل حادثة جديدة لا تنطبق على الاصول السابقة ، تؤيده هذه الحقيقة وهي : ان فخامته وافق في ١٩ شباط على ان يدرج في الكتاب الذي وجهته الى رؤساء الهياة التفتيشية البريطانية الجملة الآتية : ـ

(اني وصاحب الجلالة متفقان تماما في ان تبقى مسالة عدد الموظفين البريطانيين، الذين يراد استخدامهم في الحكومة العراقية ، من الامور المهمة المشار اليها في المادة ٤ من معاهدة التحالف ، وستبقى موضع التعاون الوثيق بيننا) .

اثق انه لم تكن لتحدث اية صعوبة من هذه الصعوبات ، لو قبلت الحكومة العراقية بادعائي ، بأن مسالة تخفيض عدد المفتشين الاداريين ، وسائر الموظفين الاخصائيين الاجانب ، ليست في الاصل مسالة مالية يمكن الحكم فيها حكما عرفيا ، بقرار يتعلق بالميزانية ، وانما هي مسألة سياسية ادارية في الدرجة الاولى من الاهمية ، ينبغي معالجتها على ضوء سياسة انتقال المسؤولية التدريجي الى العراقيين، وتتوقع حكومة صاحب الجلالة البريطانية استشارة المعتمد السامي فيها .

ستلاحظون جلالتكم اني لم اتمكن بعد من ابداء راي في التخفيضات المقترحة ، لاني لم اعط فرصة لبحثها ، بحسب ما تستحقه من العناية . افهمني فخامة ناجي باشا السويدي انه اذا لم يقبل قرار الوزارة ، القاضي بالاستغناء عن خدمات خمسة مفتشين اداريين في بداية السنة المالية المقبلة ، بلا قيد وشرط ، تضطر الوزارة الى تقديم استقالتها . وافهمتموني جلالتكم في الاجتماع الذي جرى بيننا ليلة امس ، بأن الوزارة لا زالت في هذا الموقف . اثق انه اذا لم يزل يستحيل ايجاد طريقة للخروج من هذا المازق ، سيوجد سبيل الى تاليف وزارة جديدة ، بدون تأخير ، تعمل بالتعاون التام مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية لمصلحة الشعب العراقي .

اؤكد لجلالتكم اني ارغب خالص الرغبة في التعاون مع جلالتكم ، والوزارة التي يمكن تاليفها ، بروح الصداقة والصراحة ، لنتمكن من تحقيق غرضنا المشترك وادخال العراق في عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ .

ف . هـ . همفريز

بين رئيس الوزراء والمعتمد السامي

جرت العادة في العراق انه : في حالة استقالة احدى الوزارات ، فان رئيس

الوزراء المستقيل يجتمع بالمعتمد السامي البريطاني في العراق اولا ، ثم بجلالة الملك فيصل ، ليعرب لهما عن امتنانه للمساعدات التي لقيها منهما مدة اضطلاعه باعباء الحكم .

ولما استقال ناجي باشا السويدي من منصب رئاسة الوزراء في ٩ آذار ١٩٣٠ تلفن الى سكرتير المعتمد السامي ليعين له وقتا لمقابلة المعتمد ، فعين السكرتير الوقت المأمول ، وطلب الى الرئيس المستقيل ان يصحب اخاه توفيق بك السويدي في اثناء هذه المقابلة .

ولما اجتمع السويديان « ناجي وتوفيق » بالمعتمد ، قال المعتمد لناجي باشا انه لم يقف ، الى ذلك الحين ، على الاسباب الحقيقية التي ادت الى استقالة الوزارة فهل للرئيس المستقيل ان يشرح هذه الاسباب ؟

فأشار السويدي الى ما جاء في منهاج « الوزارة السعدونية الرابعة » من ضرورة تولي العراق المسؤولية التامة عن ادارة شؤونه ، وما جاء في كتاب استقالة وزارته عن ممانعة المعتمد السامي للسير وفق ما جاء في المنهاج المذكور ، فقال المعتمد :

« ما دامت الحكومة البريطانية مسؤولة عن تسيير امور العراق حتى تاريخ دخول العراق عصبة الامم ، فليس لرئيس الوزارة العراقية ان يدعي مثل هذه الدعوى » .

واتفق الطرفان اخيرا على ان تعيد الوزارة الى الميزانية العامة الفصول التي كانت رفعتها منها ، والمتعلقة برواتب الموظفين الاجانب ، الذين تريد الوزارة ان تنهي خدماتهم دون موافقة المعتمد ، على ان تبقى الوزارة في الحكم ، وتسحب كتاب استقالتها . فلما فاتح ناجي باشا السويدي جلالة الملك فيصل في الموضوع امتعض جلالته بشدة ، وثارت ثائرته ، وما لبث ان استدعى مستشار وزارة الداخلية المستر كورنواليس ، وطلب اليه ان يحول دون تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين السويدي والمعتمد ، لان جلالته كان يؤثر وزارة جديدة يؤلفها نوري السعيد بالذات ، وهو ما تم فعلا .

بيان رسمي من الحكومة

واذ نشرنا نص الكتاب الذي رفعه رئيس الوزراء الى جلالة الملك عن اسباب استقالة الوزارة ، وموقف المعتمد السامي البريطاني من هذه الاستقالة ، فلا مناص لنا من نشر البيان الذي وزعته الحكومة على الصحف في هذا الشأن وهذا نصه :ـ

« عندما تألفت الوزارة الحاضرة كانت قد وضعت لها منهاجا للسير بموجبه في معالجة شؤون الدولة ، وقد صادفت في هذه الآونة عراقيل حالت بينها وبين تنفيذ بعض المواد من منهاجها ، ولما كانت الوزارة لا تستطيع الرجوع عن الخطة التي وضعتها ؛ فلم تر بدأ من رفع استقالتها الى جلالة الملك ، وقد قدمت الاستقالة فعلا » (١) .

وصدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في يوم ١١ آذار وامر جلالة الملك

---

(١) جريدة « العالم العربي » العدد (١٨٣٧) الصادر بتاريخ ١١ آذار ١٩٣٠ .

ان يزاول رئيس الوزراء وزملاؤه الاعمال الوزارية بالوكالة حتى يتم تأليف الوزارة الجديدة .

تصريحات خطيرة لرئيس الوزراء

وقد وقف رئيس الوزراء السيد ناجي السويدي في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في يوم ١٣ آذار ١٩٣٠ فالقى بيانا مطولا عن استقالة وزارته ومما جاء فيه قوله :

تعلمون ان البلاد كانت تتطلب اجراء تعديلات اقرها المجلس التأسيسي في مسالة المعاهدة وذيولها ، وادخال تحوير جوهري فيها ، وحاول رجال الحكم ان يتوصلوا في مدد مختلفة الى شيء من ذلك فلم تنجح مساعيهم . وقد بذلت مساع عظيمة في وزارة المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، اذ بين انه لم يأت الا للقيام بواجبه ، وبما يصلح الشؤون ، فاذا فشل فيقدم استقالته وقد استقال فعلا . وبعد انقطاع الآمال من هذا الموقف ، وتشكيل الحكومة التي اعقبت وزارة السعدون (يريد وزارة اخيه توفيق السويدي) رؤي وجوب معالجة المسالة بالتمسك بوعد ادخال العراق في عصبة الامم بما يمكن من السرعة ، وان يؤخذ تصريح بذلك يحدد مدة معينة للدخول في العصبة ، فتنتهي أحكام المعاهدات والاتفاقات التي خابت المساعي في تبديلها . وجاء المرحوم كلايتن فاظهر في جميع مواقفه مودة خاصةللعراق، فايد ذلك ، وتقدمت حكومة بريطانية بالتصريح الرسمي (يريد تصريح ١٤ ايلول ١٩٢٩) بادخال العراق في عصبة الامم عام ١٩٣٢ بلا قيد ولا شرط وبلغ هذا التصريح الى العصبة ، والى العراق ، والى جهات اخرى ، وعلى هذا الاساس تكلف المرحوم بالمسؤولية مرة اخرى ، وكلف زملاءه ان يعاضدوه .

حاولنا ان نمارس الحكم على اساس الدستور . بينا ان هناك معاهدة خاصة . اردنا ان نكون وزراء نتولى المسؤولية ، وسعينا الى ذلك .

فهذه الوضعية جعلت المرحوم ، والذي بعده ، يمارسون المسؤولية حسب الوضع الجديد ، المبني على التصريح . وقد ذكر ذلك في خطاب العرش ، وفي فرص اخرى ، وباشرنا الميزانية فرتبنا ما امكن ترتيبه ، متوخين الاقتصاد ، وساعين الى تولي المسؤولية . وعند النظر في مسائل المفتشين الاداريين البريطانيين ، وضباط الشرطة وغيرهم ، قامت العراقيل والمشادات الشديدة فالحالة الحرجة والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ، جعلتانا ان نأتي لمجلسكم بهذه الميزانية ، ولا اقول هل نجحت خطتنا ام لم تنجح ، لانكم سترون الميزانية فتلمسون منها خطتنا وتحكمون .

واما تطبيق المنهاج الذي وضعناه وقيل عنه « جبار » وهو ليس بجبار ، فاننا استندنا في وضعه على امور حقيقية ، وحقوق مكتسبة ، وهكذا اخذت الوزارة تطبق منهاجها ، ومنه الميزانية ، فاخذت المشادة دورا خطيرا ، وبرغم ذلك فقد داومنا على العمل ، واقتصدنا ٣٠ لكا من الروبيات ، مع اننا انزلنا تحقق الواردات ، نظرا للازمة الاقتصادية ، وحاولنا ان ننفق على حاجات الحكومة المبالغ المقتصدة ، اذا قلت واردات الدولة ، والا فننفقها على مشاريع حيوية . وكنا نفكر في جعل تشكيلات خاصة من حيث الصرف من الممكن ان نتوصل بها الى تنقيص مبالغه ، فاجرينا

التخفيض في النفقات ، وتنقيص عدد بعض الموظفين ، وتخفيض عدد الموظفين الاجانب، وكان من الممكن اجراء اكثر من ذلك ، فقامت على المقررات الوزارية المعارضات ، ووضعت في سبيلها وسبيل تمشيتها العراقيل ، فانتقلت المسألة الى مسالة مبدا سياسي ، فقيل لنا ان هذه الامور لا تعالج عن طريق الميزانية ، فتأخرت فصول الميزانية واصرت الوزارة على خطتها .

وهنا اقول ان المعاهدة الجديدة التي كنا نبني عليها الآمال اعتقد انها ستكون مساعدة لنا ، وهي على الابواب ، وكذلك مسألة السكك الحديدية ، فقد اوشكت ان تنتهي ، فاذا حدث اختلاف بين وجهة نظرنا ونظر الحكومة البريطانية ، فلا نجعل ذلك يخرج خارج الحدود الطبيعية ، لاننا قد نختلف فنتصادم ، وقد نتفق ايضا اهـ (١) .

الهاشمي يزيف سياسة الانكليز

ثم وقف وزير المالية ياسين باشا الهاشمي ، فالقى خطبة من نار ، شرح فيها حقيقة السياسة التي مشى عليها الموظفون الانجليز في العراق ، وقال عنهم انهم يحكمون العراق حكما كيفيا لا ترضى به حكومة لندن ، ولا يستند الى معاهدة او غيرها كما انه غمز في خطابه هذا قناة الملك فيصل الذي كان مضطرا للوقوف الى جانب المعتمد السامي واستحالة دعم موقف رئيس وزرائه وهذا نص الخطاب .

« لفخامة رئيس الوزراء بالطبع ، بصفته رئيسا لحزب الاكثرية ، ان يوضح بمقدار ما تسمح به مسؤوليات الاكثرية من الوجهة الادبية والمادية ان يدلي بالبيان. ولكن بصفتي « طفيليا » اضيف لوزارة الاكثرية ، وكان لي مدة من الزمن شرف الانتساب الى المعارضة ، فيترتب علي ان اقول كلمتي واشكر نائب رئيس المجلس لانه اعطاني هذه الفرصة للكلام .

اتالم جدا من الظروف التي مرت على هذه البلاد ، والتي كانت ولا تزال من اشد الادوار واصعب الايام ، ونحن نعالجها بطريقة السخرية . اقول عن رايي فيما يتعلق بالتحاقي الى رفاقة المرحوم من انني كنت معتقدا بان الجدال العنيف ، والصراع المستديم ، الذي دام بين السلطات التشريعية في هذه البلاد ، وبين المسؤولين عن تنفيذ السياسة الانتدابية ، كاف لافهام الحليفة نقطة الخلاف الحقيقية . ونقطة الخلاف الاصلية هي التي صرح بها الفقيد المحترم ، عندما تكلم وفاه باول خطبة ، بصفته رئيسا للوزراء ، امام الموظفين الانكليز حيث قال « لا اسمح لاحد ان يحيد عما هو مكتوب في القانون الاساسي من السلطات التي يتمتع بها الوزراء والموظفون العراقيون » هذه الكلمة التي فاه بها رئيس الوزراء ، وكان رئيسا للاكثرية ، ومتمتعا بثقة مجلسكم مدة من الزمن ، وبرهن على انه جدير بهذه الثقة ، قال للموظفين البريطانيين انه يطلب منهم ، ان لا يعارضوا الوزراء في سلطاتهم التي يتمتعون بها بموجب القانون الاساسي ، وانه لا يسمح بالمعارضة . هذا الشكل من الطلب لم يرق، بالنظر الى التجارب القصيرة ، لاولئك الموظفين .

---

(١) هذا تلخيص لخطب رئيس الوزراء على ما نشر في العدد (١٨٤٠) من جريدة «العالم العربي».

نحن امام شكلين عجيبين ، وقوتين متعارضتين ، وشيئين متناقضين، وصفهما فخامة رئيس الوزراء احسن وصف . هذا صحيح وكان القصد من تاليف الوزارة الاخيرة ، القضاء على هذا التناقض ، القضاء على هذا الاختلاف ، القضاء على هذا الشكل العجيب . القانون الاساسي محترم من قبل شعب يمثله مجلس امة يراقب تنفيذه ، يجعل الوزراء مسؤولين تجاه المجلس ، وبجانب هذه السلطة الرهيبة ، وبجانب هذه المحاسبة العنيفة ، نجد من جهة اخرى اناسا يستهزئون بهذه السلطة، ويستهينون بهذه السيطرة ، وبما يسمى شكل دستوري في هذه البلاد .

وقلنا عندئذ ان من الواجب على كل عراقي ان يقضي على المعاهدة والاتفاقيات، وهذا هو مبدأ الكفاح الذي قامت به كل حكومة ، سواء كانت تقدمية او مؤتلفة ، وجميع الاضبارات الموجودة في ديوان مجلس الوزراء ، تسجل هذا الكفاح ، وتسجله ايضا الاضبارات الموجودة في ديوان المعتمد السامي .

قلت هذا الكفاح مسجل في اضبارات الطرفين ، وعلى هذه الاضبارات والاسس قامت الحكومة البريطانية بوعد شرف ، على لسان مندوب سام ، كان في الحقيقة خير وسيط للتعبير عن آراء الحكومة العراقية والهيئة التشريعية ، الى الحكومة البريطانية الحليفة ، وعندئذ اعطي التصريح الى المرحوم عبد المحسن بك السعدون ، من اننا سندخل عصبة الامم في سنة ١٩٣٢ ، واننا سنبني صلاتنا على اساس المعاهدة او الاقتراحات المصرية ـ البريطانية او البريطانية ـ المصرية ـ على ان المرحوم لم يكتف بذلك ، بل وضع منهاجا وهذا المنهاج الذي لخصناه كخطط عامة في خطاب العرش لم ينشر لان المرحوم ، لشدة تواضعه ، ولكثرة التجارب التي مرت عليه ، خشي ان ينشر منهاجا يمكن ان يوصف بالجبار ، كما وصف ، ولا يتمكن من تطبيقه، ولكن هذا المنهاج كان معروفا لدى المندوب السامي ، واقول لكم مع الاسف انه كان مصادقا عليه .

اما المواد الرئيسية التي يحتوي عليها المنهاج فهي مادتان : اولا ان المفاوضات يجب ان تجري على اساس الاستقلال التام . ثانيا ان يعجل اما في تطبيق المعاهدة من تاريخ ابرامها ، او تسريع ادخال العراق في عصبة الامم .

وتحت هاتين المادتين ، وضعت مادة ثالثة ، تنص على انه يجب ان تتطور الادارة في البلاد على اساس التصريح الجديد ، وان تجعل الاتفاقيات والمعاهدات ، التي لم تنل الاحترام التام من الطرف المقابل جانبا ، لنتولى المسؤوليات بصفتنا دولة مستقلة سيكون لها بعد سنة او سنة ونصف او سنتين المركز اللائق في عصبة الامم ، قوية متولية جميع المسؤوليات . هذه المادة الثالثة كانت ، ولا تزال ، نصب اعين جميع الوزراء اثناء ممارستهم السلطة .

دخلنا لنعمل على هذا الاساس ، وعلى اساس التوفير في نفقات الدولة ، لايجاد النفقات اللازمة للقيام ببعض المشاريع المفيدة . لم تمض مدة طويلة من الزمن على العمل على هذا الاساس ، الا وجوبهنا ، وجوبهت انا ، ببيانات ، وافادات ، وتصريحات ، تجعل الشيء الذي كنا سمعناه ، وقراناه ، غير موجود . هو خيال ، كاننا كنا في حلم .

فالافادة الاولى انه لا يوجد تبديل . قلنا الرجل هازل فانه يوجد تصريح من

حكومة ، وهذا التصريح مؤيد من الاحزاب المختلفة في تلك الحكومة ، وهـذا التصريح مؤيد من الصحافة التي هي حقيقة تعبر عن آراء الشعب والحكومة بصلاحية تامة . وهذا التصريح محبذ ، ومحبب ، اذن فما معنى هذا القول ؟ يجب ان يكون هراء !

باشرنا بالتشدد في طلـب الدخـول في المفاوضات ، فوجدنا الطريـق طريـق « المكاتبة » كما كان يجري سابقا !

طلبنا انهاء اعفاء الشيخين (١) فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا حسم قضية السكك الحديدية وفق المعاهدة فقالوا « مكاتبة » !

طلبنا تسجيل اراضي المينا باسم الحكومة العراقية فقالوا « كتب » !

وخلال ذلك كانت الحكومة تشتغل مع المجلس بتقديم اللوائح ، وتهيئةالميزانية، وتنظيم منهاج لحل ازمة خطيرة نشات في البلاد . وخمسة اشهر بالكاد تكفي لتعجيل تقديم ميزانية في كل مادة من موادها كفاح ، وفي كل فصل من فصولها اشكال والوان من الآراء المتناقضة ولكن في اللحظة الاخيرة فهمنا شكلا جديدا ، وذلك ان صلاتنـا ليست مبنية على المعاهدة المكتوبة فقط ، وانما توجد مواد لم تكتب ايضا ، ويجـب على العراق ان يعترف بها ! وعند ذلك علمنا اننا مخدوعون ببيان رسمي ، وتصريح مندوب سام، وعلمنا ان الاشخاص الموجودين في العراق آراؤهم هي المنفذةوالمحترمة. وان آراء الحكومة البريطانية غير معروفة هذا هو السبب اهـ (٢) .

المظاهرات الوطنية العظمى

اراد الشعب العراقي ان يشارك الوزارة المستقيلة سخطها على سياسة التمويه والتضليل ، التي درج عليهـا الانكليز في العراق ، فقرر القيـام بتظاهرات صاخبـة تشترك فيها المدن والارياف القريبة فتكون احسن وثيقة لتضامن العراقيـين امـام النوازل التي تحل ببلادهم . وما لبثت اللجنة التي عهد اليها تنظيم التظـاهرات ان وجهت رقاع الـدعوى الى الالوية فجاءت الوفـود من كل مكان ، واخذت برقيـات الاحتجاج على السياسة الغاشمة تنهال على دوائر الحكومة العليا ، وعـلى ادارات الصحف المختلفة كالسيل ، واصبحت المملكة كالبركان المتفجر .

وتقرر ان يكون يوم الجمعة الموافق ٢١ شوال ١٣٤٧ (٢١ مارت ١٩٣٠) موعد اقامة هذه التظاهرات ، فتعطلت بغداد في اليوم المذكور ، واقفلت مخازنها واسواقها، وسائر حوانيتها ، حتى ان الاجانب فيها لم يتخلفوا عن اقفال منازلهم ومخازنهـم ، اسوة ببقية الاهلين ، ثم سارت الوفود الى جامع الحيدرخانه ، فاكتظ الجامع بهـا على رحبه ، وغصت الطرق العامة ، والشوارع ، بالمجتمعين وطلـب العقـلاء ان لا يحدث شغب يخل بشرف المظاهرات .

وبعد اداء فريضة الجمعة في الجامع المذكور بساعة ونصف الساعـة ، ارتقى المنبر احد اعضاء اللجنة المذكورة ، فاشار الى ما تضمنه خطاب الهاشمي ياسين باشا من الحقائق عن علاقات بريطانية بالعراق ، ثم ذكر فشل السياسة العراقيـة عـلى ايدي الوزارات التي تعاقبت على كراسي الحكم في هذه البلاد ، وصار الخطباء يرتقون

---

(١) يريد بهما شيخ المحمرة « الشيخ خزعل » وشيخ الكويت « الشيخ ابن صباح » وكان الشيخان قد اسديا للحكومة البريطانية خدمات ممتازة لوعدتهما باعفاء نخيل بساتينهما في العراق من كل ضريبة.

(٢) محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٢٩/١٩٣٠ ص ٤٠٦ — ٤٠٧ .

المنبر الواحد تلو الثاني حتى تمكنوا من تهييج الخواطر ، وايقاد نار الحماسة في النفوس ، ثم خرجت الجماهير الغفيرة وانضم اليها الناس المحتشدون في الشوارع ، فساروا على هياة المظاهرة حاملين اعلاما كثيرة كتبت عليها عبارات خالدة اجدرها بالذكر (ارادة الامة فوق الجميع) و (ليحيى العراق مستقلا) و (ليحيي الشعب لنعش مستقلين) و (للوطن نحيى والوطن نموت) وغيرها . وكان المتظاهرون يهتفون بهذه العبارات على طول الشارع العام والتصفيق يرتفع الى عنان السماء .

ولما وصل المتظاهرون الى الباب الشرقي ، عرجوا على دور القنصليات والسفارات الاجنبية ، ونادوا بالعبارات المهيجة ، واشتدت الحماسة فاخذ المتظاهرون يهوّسون هوسات شعبية مثل (ساعة يا لندن مرهونه) و « عبد المحسن ناخذ ثاره » و (بسك عاد استقلال النا) وغير ذلك وفي نحو الساعة السابعة انحل عقد المتظاهرين دون ان يحدث ما يكدر صفو الامن العام .

وفي الساعة التي كان الناس يتظاهرون ويرفعون عقائرهم عاليا في الشكوى من العسف ومن سياسة الانتداب ، كان جماعة من سياسيي العراق يتفاوضون ويتداولون لتاليف الوزارة الجديدة فعززت هذه المظاهرات مواقفهم ، وقوت ساعد الجدل في قضية البلاد الحيوية .

وفي الوقت نفسه عقدت « لجنة التظاهرات » اجتماعا قررت فيه ارسال الاحتجاج الآتي نصه الى الجهات المختصة بعد ان طبع باللغتين العربية والانكليزية .

وكان الموصليون قد عقدوا اجتماعا شبيها باجتماع بغداد واخذت برقيات التايد والاحتجاج تنهال على الصحف من كافة مدن العراق وقصباته .

نص الاحتجاج

الى صاحب الجلالة ملك العراق المعظم
الى صاحب الفخامة المعتمد السامي البريطاني
الى مجلس عصبة الامم
الى رئيس الوزارة البريطانية
الى مجلس النواب البريطاني
الى مجلس النواب العراقي
الى مجلس الاعيان العراقي
الى رئيس الوزارة العراقية
الى جمعية مقاومة الاستعمار
الى امهات الصحف العربية والاجنبية

العراق باسره ساخط وناقم على سياسة الكتمان والتمويه ، التي درج عليها الانكليز في حكمهم العراق . فقد مرعليه عشر سنين كوامل ، عاني الشعب خلالها شر ما تعانيه الشعوب المضطهدة ، ونال من سوء الادارة البريطانية ما لم تنلهالشعوب الرازحة تحت عبء الاستعمار المقوت . فالشعب العراقي الذي خسر في صداقته البريطانية الشيء الكثير من حقوقه وامانيه القومية ، يحتج على هذه السياسةالفاشلة اشد الاحتجاج ، معلنا للملأ ان تمادي الانكليز في سياستهم هذه مما يزيد في حنق هذه الامة المضطربة ، وينذر بما ينجم عن هذا الحكم المقوت ، وهو يتطلب تبدلا جوهريا فيه . وان سلوك بريطانية هذا مما يضر بصالحها ، فسياستها الصارمة هي التي ادت الى نفور الشرق ، والى تذمره الشديد من بريطانية الناكثة بالعهود ، واذا كانت عصبة الامم ، وفي ضمنها بريطانية داعية حقا الى السلم العالمي ، فعليها ان تستمع الى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها قبل ان تتطلب تحديد التسليح البحري لان ذلك اضمن للسلم .

« لجنة التظاهرات »

مضامين الجزء الثاني

اخطاء الجزء الثاني المطبعية

هذا جدول باهم الاخطاء المطبعية التي وقعت في الجزء الثاني من الوزارات :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٧	٢٩	مذكرات	مذاكرات
٩	١٣	صلاتها	صلاتنا
١١	١٦	من هذا	من ملاحق هذا
١٢	٢٢	لاعلم	لا اعلم
١٦	١١	تتخابر	تتخابرا
٣٢	٢	من	في
٣٤	١٧	وقرر	قرر
٣٥	١٦	التحمل	التمحّل
٤٨	٢٨	وتوزيع	توزيع
٥٥	١٣	وتمام	وتمام تكوين
٦٨	٢	تعيين	تعين
٦٨	١٦	قصر	قعر
٨٠	١٧	الحكومة	الى الحكومة
١٠١	٩و٣١	مذكرات	مذاكرات
١٠٢	١٨	السعدونية	العسكرية
١٠٤	٢٥	قانونية	قانون
١٠٧	١٥	ثروتها	ثرواتها
١٠٩	١١	وزير	وزيرا
١١٣	٣٣	يحيى	محي
١٣٠	٢٠	جاء	جاءت
١٣٤	٢٠	تولية	توليه
١٤٠	٨	البحث	للبحث
١٤٣	٣٤	فقرضت	فقوّضت
١٥٢	٦	مر	من
١٥٣	١٦	مصورة	بصور
١٥٧	١٣	اجتماعه	احتجاجه
١٥٧	١٨	الخيدرخانة	الحيدرخانة
١٧٤	٣٣	من الطرفين	بين الطرفين
١٧٤	٣٤	صفارى	ضاري

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٨٣	٩	الوضعية	الوضيعة
١٨٥	١٤ و١٩	ياسمين	ياسين
١٨٩	٣٢	للسلطات	للسلطان
١٩٠	١١	عاد	عادا
١٩٢	٣	١٩٢٠	١٩٢٩
٢٢٢	١٣	على	الى
٢٢٢	٢٦	المذكور	المجلس المذكور
٢٢٦	١٤	معالجة	في معالجة
٢٥٠	١٠	مذكرات	مذاكرات
٢٥١	٢١	من مواد	في مواد

يرفع السطر الثامن من الصفحة ٢٥١ وهو : « التاخير المزعوم تسببه من قبل السكك الحديدية ام لا »
ويحل محله هذا السطر الآتي :
« منه الذي تسبب من جراء الفيضان ام لا »

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٥٥	١٥	في الفرات	نهر الفرات
٢٥٥	٣٤	المؤرخون	المؤتمرون
٢٦٩	٢	١٢ ربيع	١٥ ربيع
٢٧٩	١٦	ب ــ	٢ ــ
٢٨٠	٩	بمخصصات	لمخصصات
٢٨٩	٢٥	كتابي	كتاب
٣٠٥	٢٨	من الجزء	في الجزء
٣١٢	٢٠	وفاوضتها	وفاوضتهما
٣٢٠	٣٣	من مذكرات	في مذكرات
٣٢٤	١٥	٥ آذار	٩ آذار
٣٢٥	١	وهمي	ووهمي
٣٢٥	٣٤	بهذه	بهذا